كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة
الدراسات العليا
شعبة اللغة العربية - قسم اللغويات

بحث مقدم لنيل درجة العالمية (الدكتوراه)

من الباحثة

أماني سمير يوسف علي

باحث أول شئون تعليم بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة

بعنوان

شرح المفصل لمحمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد المعروف بابن عمرون (ت ٦٤٩ هـ) من باب المجرورات وحتى أخر باب "الكنايات"

تحقيقاً ودراسة

إشـــــــراف

الأستاذ الدكتور
جابر السيد مبارك
أستاذ اللغويات المتفرغ بالكلية
وعميدها الأسبق وعضو اللجنة
العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
مشرفا أساسيا

الأستاذ الدكتور
حسن عبد العزيز أبو العينين
أستاذ اللغويات المساعد
المتفرغ بكلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنات بالقليوبية
مشرفا مشاركا

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

يطيب لي في مقدمة بحثي هذا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير ، والعرفان بالجميل

إلى

العالمَيْن والمربييْن الفاضليْن

الأستاذ الدكتور / **جابر السيد مبارك**

أستاذ اللغويات المتفرغ بالكلية وعميدها الأسبق

وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة

والأستاذ الدكتور / **حسن عبد العزيز حسن أبو العينين**

أستاذ اللغويات المساعد المتفرغ

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقليوبية

اللذَين أشرفا على هذه الرسالة ، وأفدت من فيض علمهما الجم ، ولم يدخرا جهداً في نصحي وإرشادي ، حتى خرج البحث على هذا النحو .

أسأله – سبحانه- أن يديم النفع بهما ، وأن يبارك لنا في علمهما ، ووقتهما ، وأهلهما وجزاهما الله عنا وعن العلم خير الجزاء

ملخص الرسالة

ضمت هذه الرسالة بين طياتها مقدمة ، وتميداً ، وموضوعاً ، وخاتمة ، وفهارس عامة.

أما المقدمة فقد بينت أسباب اختيار الموضوع ، والصعوبات التي واجهت البحث ، وخطته ، والمنهج وأما التمهيد فقد جاء بعنوان : بين **جيلين** ،تحدثت فيه بإيجاز عن عصري الزمخشري وابن عمرون. وأما الموضوع فقد انقسم قسمين : **قسماً للدراسة ، وآخر للتحقيق**.أما قسم الدراسة فقد اشتمل على بابين : **باب للدراسة النظرية ، وآخر للدراسة التطبيقية**،أما الدراسة النظرية فقد اشتملت على ثلاثة فصول: الفصل الأول : **الزمخشري وكتابه المفصل** ، وفيه مبحثان : الأول : **شخصية الزمخشري النحوي** . الثاني : **كتاب المفصل في صنعة الإعراب وأثره في إبراز فكر الزمخشري النحوي**.الفصل الثاني : ابن عمرون وشرحه على المفصل ، وفيه مبحثان : الأول : **شخصية ابن عمرون النحوي**. الثاني :**شرح المفصل لابن عمرون دراسة تاريخية نقدية**.الفصل الثالث: **موقف ابن عمرون من النحويين ، واتجاهه النحوي**. وفيه مبحثان : الأول **موقف ابن عمرون من النحويين** . الثاني : **اتجاه ابن عمرون النحوي**.وأما الدراسة التطبيقية ، فقد تضمنت فصلين : الفصل الأول : **ابن عمرون ومسائل الخلاف النحوي**. الفصل الثاني : **ابن عمرون والأصول النحوية** . وأما القسم الثاني ، وهو قسم التحقيق فقد تضمن تحقيق أبواب : الإضافة ، والتوابع ، والمبنيات بما اشتملت عليه من : الضمائر وأسماء الإشارة ، والموصولات ، وأسماء الأفعال والأصوات ، ثم بعد ذلك قمت بتحقيق باب الظروف ، والمركبات ، والكنايات . وبنهايتها انتهى الجزء المحقق ، ثم أتبعته بخاتمة وفهارس عامة ، وثبت للمصادر والمراجع ،والله ولي التوفيق.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

أحمدك اللهم حمد الشاكرين لآلائك ونعمك ، وأصلي وأسلم على نبيك محمد الذي أطلعته على فيضٍ من مكنون علمك ، وعلى آله وأصحابه الذين رضوا بقضائك وقدرك وحكمك

وبعد :

فهذا بحث ، موضوعه :

شرح المفصل لمحمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد ، المعروف : **بابن عمرون ت(٦٤٩هـ) من باب " المجرورات" ، حتى آخر باب " الكنايات" تحقيقاً ودراسة**

أقدمه إلى أساتذتي بقسم اللغويات لنيل درجة العالمية " الدكتوراة" بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة .

وقد اخترت هذا الموضوع لأمور كثيرة ، منها :

١- ظهرت دراسات سابقة لبعض الباحثين حول الفكر النحوي لابن عمرون واختياراته ،فهذا أ د/إبراهيم بن صالح الحندود أعد بحثاً في ١٧٦ صفحة بعنوان "**ابن عمرون النحوي آراؤه واجتهاداته**" نُشر بمجلة كلية دار العلوم بالقاهرة سنة٢٠٠١م ، وبجامعة أنديانا الأمريكية سنة٢٠٠٢م ، ثم جاء بعده د/ محمد بن إبراهيم بن صالح المرشد فنشر بحثاً في ٨٧صفحة بمكتبة المنهل الإلكترونية عنوانه " **منهج أبي عبد الله بن عمرون فيما أُثر من كتابه شرح المفصل**" ، وأخيراً جاء أ د /خالد سماحة الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالمنوفية فنشر بحثاً بعنوان " **آراء ابن عمرون النحوي**" . كلهم اعتمد على نقل مَن جاء بعد ابن عمرون عنه ، وخاصة تلميذه البهاء بن النحاس ، وما نقله في كتابه " التعليقة على المقرب" وكان مما نقل بحث "ما لا ينصرف" بتمامه حتى ظن أحد الباحثين أنه هو الأثر الباقي من شرح المفصل لابن عمرون الذي يمكن من خلاله الحكم على الظواهر المنهجية عنده ، إلى أن عثرت أنا وزميلي د/ محمد السيد عبده علي على نسخة خطية من شرح المفصل لابن عمرون بدار الكتب المصرية فقمت بتحقيق جزء منه مساهمة مني في نشر التراث النحوي لابن عمرون خاصة وأن كتاب " شرح المفصل لابن عمرون " هو كل تراثه النحوي الذي وصل إلينا ، ولم توجد منه إلا نسخة فريدة يُخشى عليها من الضياع إلا أن زميلي وقف في التحقيق عند : "إضافة

أي" فآثرت أن أبدأ التحقيق مِن أول " المجرورات" إتماماً للفائدة ، وبناء على توجيهات مِن قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة ، وأخص بالذكر منهم أستاذي ومعلمي الأستاذ الدكتور / جابر السيد مبارك..

٢- جاء بحثي الذي حصلت به على درجة التخصص " الماجستير" في اللغويات بعنوان : " **الأخفش الأوسط بين المذهبين الكوفي والبصري في شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)**" فقد اتضح من العنوان أنه كان دراسة لآراء أحد النحويين المتقدمين في شرحٍ من شروح " المفصل في صنعة الإعراب" للزمخشري (ت٥٣٨هـ) فرغبت في أن تكون رحلتي لنيل درجة العالمية " الدكتوراة" امتداداً لما كنت قد بدأته في أول مراحلي للبحث العلمي ، وتتمة لما قد حدث من نقصان في تلك المرحلة.

٣- احتوى هذا المخطوط فكر عالمين جليلين ، أولهما :

هو الإمام الزمخشري صاحب المفصل .

والثاني : هو الإمام ابن عمرون صاحب الشرح .

٤- حوى المخطوط نقولاً لعلماء متقدمين على الشارح من مختلف المدارس النحوية فجاء بفكر نحوي عميق ففيه العديد من مسائل الخلاف ، والشواهد النحوية المتنوعة من قرآن وحديث وكلام العرب الموثوق بفصاحتهم نثراً ونظماً.

وأخيراً ففي الكتاب جهد مشكور لعالم نحوي تناقلت الكتب آراءه دون الرجوع إلى كتاب له معروف يقرؤه الناس تضَمَّن تلك الآراء ، فهي خطوة على توثيق آراء هذا العالم الجليل مِن مصدرها الأصلي .

هذا وقد مهَّدت لموضوع البحث بتمهيد عنوانه : **بين جيلين** ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول بعنوان : **عصر الزمخشري نبذة تاريخية وأثر ذلك على النحو والنحويين بخوارزم** ، وسوف أتحدث فيه عن الحياة السياسية ، والاجتماعية ، والعلمية للفترة التي عاشها الزمخشري رحمه الله تعالى ، ثم أختتم هذا المبحث بكلمة موجزة عن النحو بخوارزم .

المبحث الثاني وسوف يأتي بعنوان :

عصر ابن عمرون نبذة تاريخية وأثر ذلك على النحو والنحويين بحلب ، وسوف أتحدث فيه عن الحياة السياسية ، والاجتماعية ، والعلمية للفترة التي عاشها ابن عمرون رحمه الله تعالى ، مختتمة هذا المبحث بكلمة موجزة عن النحو بحلب .

أما الموضوع فقد اقتضت طبيعته أن ينقسم قسمين :

قسم للدراسة ، وآخر للتحقيق.

أما قسم الدراسة فسوف يشتمل على بابين : باب للدراسة النظرية ، وآخر للدراسة التطبيقية .

أما الدراسة النظرية ففيها ثلاثة فصول :

الفصل الأول : **الزمخشري وكتابه المفصل في صنعة الإعراب** ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : **شخصية الزمخشري النحوي** ، وسوف أتحدث فيه عن : نسبه ،مولده ،نشأته وحياته ،صفاته وأخلاقه ، شيوخه ، تلاميذه ، مكانته العلمية ، اتجاهه العقدي ، مذهبه الفقهي ، مؤلفاته ، وفاته .

المبحث الثاني : **كتاب المفصل في صنعة الإعراب ، وأثره في إبراز فكر الزمخشري النحوي** ، وفيه الحديث عن : مكان تأليفه وزمنه ،ترتيبه وسبب تأليفه ،عناية بعض العلماء والباحثين به ، مذهب الزمخشري النحوي في المفصل ، الخصائص المنهجية لكتاب المفصل ، المفصل والأصول النحوية ، المفصل في ميزان النقد النحوي .

الفصل الثاني : **ابن عمرون وشرحه على المفصل** . وفيه مبحثان :

المبحث الأول : **شخصية ابن عمرون النحوي** . وفيه الحديث عن : نسبه ، مولده ، شيوخه ، تلاميذه ، مكانته العلمية ، آثاره ، وفاته .

المبحث الثاني : **شرح المفصل لابن عمرون دراسة تاريخية نقدية** . وفيه الحديث عن :توثيق اسم الكتاب ، وتوثيق نسبته إلى المؤلف ، مادة الكتاب العلمية ، منهج المؤلف في عرض مادة الكتاب العلمية وخصائصه ، شرح المفصل لابن عمرون في ميزان النقد النحوي ، وفيه بينت محاسن الكتاب ، والمآخذ عليه ، وسوف أختتم هذا المبحث بموازنة بين شرح المفصل لابن عمرون ، وشرح المفصل الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي .

الفصل الثالث: موقف ابن عمرون من النحويين ، واتجاهه النحوي . وفيه مبحثان :

المبحث الأول : موقف ابن عمرون من النحويين

وسوف أتحدث فيه عن مخالفته لمن سبقه من النحويين من المذهب البصري وهم : الأخفش ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والسيرافي، والفارسي ، ثم مَن خالفهم من المذهب الكوفي وهم : الكسائي ، والفراء ، وثعلب ، وابن الأنباري ، ومن المتأخرين من النحويين ممن جمعوا بين المذهبين وهم : الرماني، وابن برهان ،والميداني ، وابن الخشاب .

واختتمت هذا المبحث بذكر مخالفته لمن نقل عنهم من شراح المفصل وهم :الزمخشري في حواشيه على مفصله ، والخوارزمي ، وابن يعيش ، والسخاوي ،وابن الحاجب.

المبحث الثاني: اتجاه ابن عمرون النحوي.

وسوف أتحدث فيه عما انفرد فيه برأي وإن كان نادراً، ثم موافقته للمذهب البصري، ثم موافقته للمذهب الكوفي

الباب الثاني : الدراسة التطبيقية . وسوف تتضمن فصلين :

الفصل الأول : ابن عمرون ومسائل الخلاف النحوي . وسوف أتحدث فيه عن منهج ابن عمرون في عرض مسائل الخلاف وخصائصه ، وأقوم بدراسة بعض المسائل التي تضمنها النص المحقق ؛ ليقف القارئ أثناء تلك الدراسة على فكر ابن عمرون النحوي ، واخترت مِن مسائل الخلاف التي عرضها في النص المحقق :

ذِكر الخلاف في إعراب نحو قول العرب : يا أيها الرجل ، وكذا الخلاف في "كلا" و"كلتا" ، وحكم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والخلاف في توكيد النكرة توكيداً معنوياً ، وحكم نعت اسم الإشارة والنعت به ، كما بينت مم يأتي عطف البيان؟ وذكرت آراء النحاة في ذلك ،كما تحدثت عن الخلاف في : ماهية الضمير المنفصل ، ومحل ضمير الفصل مِن الإعراب ، وحكم الضمير في "لولاي" و"لولاك" ، وكذا الضمير في "عساك" و"عساني" ، واختتمت الحديث عن مسائل الخلاف بالحديث عن ماهية "أفعل" في التعجب ، والحمل على المعنى في باب الموصول .

وانتهجت في دراسة تلك المسائل المنهج المعياري ، ووضعت لكل مسألة عنواناً مناسباً لها ، وبدأتها بذِكر تمهيدٍ لها ثم عرْض الخلاف في القضية النحوية محل النزاع ، فذكرت مذهب جمهور البصريين وأدلتهم ، ثم آراء مَن خالفهم مِن مدرستهم البصرية ، ثم مذهب جمهور الكوفيين وأدلتهم ، ثم آراء مَن خالفهم مِن مدرستهم الكوفية ، ثم آراء النحاة الآخرين مِن غيرهما إن وُجِد ، مرتبة لهذه الآراء وفقاً لِسني وفاة أصحابها ، واختتمت كل مسألة من هذه المسائل بموقف ابن عمرون من الخلاف فيها ؛ ليتبين خصائص منهجه في عرض مسائل الخلاف ، مُعقبة بالرأي المختار من وجهة نظري .

الفصل الثاني : ابن عمرون والأصول النحوية . وفيه سوف أتحدث عن موقف الشارح من السماع ،القياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال ، والحدود ، والعلة النحوية .

كان هذا عن القسم الأول مِن موضوع البحث ، وهو قسم الدراسة ، وأما **القسم الثاني** ، وهو قسم التحقيق فقد بدأته بوصف النسخة المخطوطة ، وعرْض صورٍ لأوراق منها ، ثم عرض النص المحقق.

وسوف أنتهج في عرضه منهج المحققين على النحو التالي :

١- إخراج النص وفقاً للقواعد الإملائية المعروفة .

٢- ترقيم لوحات المخطوط عند بدايتها ، مُشيرة إلى الوجه بالرمز " أ" ، وإلى الظهر بالرمز "ب"

٣- وضع عناوين جانبية للإيضاح بين معقوفين هكذا ( )

٤- وضع نص " المفصل" في مقدمة كل فصل قام بشرحه " ابن عمرون" واتبعت في ذلك تقسيم "ابن يعيش" في شرح المفصل.

٥- عزو الآيات القرآنية بأرقامها إلى سورها ، وتوثيق القراءات من كتب القراءات المعتمدة ، وتخريج الأحاديث من الكتب المتخصصة ، والشواهد الشعرية من دواوينها ، ومن المجموعات الشعرية ، ثم كتب الشواهد ، ووثقت الأمثال من كتب الأمثال.

٦- عزو الأقوال إلى أصحابها نحوية كانت أو غير نحوية .

٧- ترجمة الأعلام الواردة في النص المحقق.

٨- تفسير الألفاظ الغامضة في الحواشي وتوثيقها من المعاجم اللغوية المعتمدة .

٩- إتمام ما نقص من قواعد وتعليلات ، وآراء نحوية بشكل مختصر مفيد قدر المستطاع.

وأما الخاتمة فسوف أبين فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث

وسوف أختتم البحث بإعداد فهارس عامة ، وتشمل: فهرس الآيات ، والقراءات ، والأحاديث ، والأمثال ، والشعر ، والرجز ، والأعلام ،والقبائل والبلدان ، وفهرس للموضوعات ، وثبت للمصادر والمراجع .

والله أسأل أن يجعله من العمل المقبول ، إنه خير مُعطٍ ، وأكرم مسؤول ، وهو سبحانه ولي التوفيق.

تمهيد

بين جيلين

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : عصر الزمخشري نبذة تاريخية ، وأثر ذلك على النحو والنحويين بخوارزم.

المبحث الثاني : عصر ابن عمرون نبذة تاريخية، وأثر ذلك على النحو والنحويين بحلب.

المبحث الأول :

عصر الزمخشري نبذة تاريخية وأثر ذلك على النحو والنحويين بخوارزم.

وفيه الحديث عن :

- الحياة السياسية .
- الحياة الاجتماعية.
- الحياة العلمية .
- النحو بخوارزم.

المبحث الأول

عصر الزمخشري : نبذة تاريخية وأثر ذلك على النحو والنحويين بخوارزم

عاش الزمخشري في الفترة من ٤٦٧هـ إلى ٥٣٨هـ ، أي قرابة السبعين عاماً ، وهي فترة تمثل النصف الأخير من القرن الخامس الهجري ، والنصف الأول من القرن السادس ، ومولده ونشأته ووفاته كانت بخوارزم .

وهذه المنطقة اتسمت بخصائص سياسية ، واجتماعية ، وعلمية . ويمكن الحديث عنها بإيجاز على النحو التالي :

الحياة السياسية :

عاش الزمخشري في بلده وهي تحت حكم السلاجقة[١] ، وعاصر مِن ملوكهم :

جلال الدين أبو الفتح ملكشاه[٢] (٤٦٥– ٤٨٥هـ) ، وناصر الدين محمود ابن السلطان ملك شاه ابن ألب أرسلان[٣] (٤٨٥– ٤٨٧هـ) ، وركن الدين أبو المظفر بركيا روق[٤] (٤٨٧ –٤٩٨هـ) ، وركن الدين ملكشاه الثاني[٥] (٤٩٨ –٤٩٨هـ) ، وغياث الدين أبو شجاع محمد بن ملكشاه بن ألب أرسلان[٦] (٤٩٨– ٥١١هـ) ، ومعز الدين أبو الحارث سنجر بن ملكشاه[٧] (٥١١ – ٥٢٢هـ) .

وعاش الفترة الأولى من حياته في ظل وزير ، امتازت فترته بالتدبير والإصلاح ، واتساع دولة الملك ، وهو الوزير " نظام المِلك" قوام الدين أبو علي الحسن بن علي بن اسحاق الطوسي[٨] الذي امتدت وزارته في عهد السلطان "جلال الدين " الذي امتاز هو الآخر بتدينه وعدله وشجاعته ، وذلك حتى سنة ٤٨٥هـ وفيها قُتل الوزير، ومات السلطان بعده بشهر ، فنشبت الفتن بين كبارهم إلى أن سقطت الدولة السلجوقية ، وقامت الدولة الخوارزمية على إثرها ، ومؤسسها الحقيقي : أبو الفتح محمد بن نُوشْتِكين[٩] ، الملقب

---

(١) الدولة السلجوقية أسسها " طغرلبك بن ميكائيل بن سلجوق " سنة ٤٤٧هـ على أنقاض الدولة البوهية . يُنظر تاريخ الإسلام للذهبي ٢٠/٣٠

(٢) يُنظر في ترجمته وفيات الأعيان ٢٨٣/٥ ، وسير أعلام النبلاء ٥٤/١٩ ، والبداية والنهاية ١٢٩/١٦

(٣) يُنظر في ترجمته الكامل في التاريخ ٤٨٤/٨ ط علمية ، والبداية والنهاية ١٤٥/١٦

(٤) يُنظر في ترجمته وفيات الأعيان ٢٦٨/١ ، وسير أعلام النبلاء ١٩٥/١٩ ، والبداية والنهاية ١٨٩/١٦

(٥) ورد ذكره في الكامل ٧٨/٩ ، وهو ابن السلطان بركيا روق ، ولكون حكمه لم يدم ؛ لم يرد له ذكر في كتب التراجم إلا في ما ندر .

(٦) يُنظر في ترجمته البداية والنهاية ٢٣٢/١٦ ، وشذرات الذهب ٣٠/٤

(٧) يُنظر في ترجمته وفيات الأعيان٤٢٧/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٣٦٢/٢٠

(٨) يُنظر في ترجمته وفيات الأعيان ١٢٨/٢، وسير أعلام النبلاء١٩ /٩٤، والأعلام ٢٠٢/٢

(٩) يُنظر في ترجمته سير أعلام النبلاء ٥٢٩/١٩

بخوارزم شاه ، أحد الأتراك الذي عينه أحد قواد السلطان "بركيا روق السلجوقي" (٤٨٧ – ٤٩٨هـ) ، وقد جعلت هذه الدولة الناشئة تمتد وتقوى منذ " أتْسِزْ بن محمد بن توشتكين[١] " ثم تصارع " سنجر السلجوقي" و" أتسز" صراعاً استمر حتى توفي "اتسز" سنة ٥٥١هـ ، وتوفي "سنجر" بعده بعام ، وكانت وفاة "سنجر" نهاية للسلاجقة في فارس وخراسان .

إذن فقد عاش الزمخشري الفترة الأولى من حياته إلى سنة ٤٨٧هـ حياة علم واستقرار وتدين ، وهي الفترة التي يكون لها بالغ الأثر في تكوين الشخصية واتجاهها .

الحياة الاجتماعية :

عاش أهل هذ الإقليم – خوارزم- في منطقة عامرة بوفرة الخيرات ، وكثرة الثمار والأشجار ، فاتسمت بجمال المنظر ، وأهلها كرام الأخلاق ، جادين في أعمالهم ، تكثر بين أيديهم الأموال التي تصلح من أحوالهم .

وهذا الإقليم متصل العمارة ، متقارب القرى ، كثير البيوت المفردة ، والقصور في صحاريه ، وقلما يقع النظر على موضع لا عمران فيه ، وأكثر ضِياع خوارزم مدن ذات أسواق وخيرات ودكاكين ، ويندر أن تكون قرية بغير سوق ، والأمن هناك شامل ، والطمأنينة تامة[٢]

إلا أن بهذا الإقليم عصبيات بين الشيعة والكرّامية ، وبين الشيعة والحنفية ، وقد يهراق في هذه العصبيات الدماء ، ويدخل بينهم السلطان[٣] .

وفي الختام فأهل هذا الإقليم صدورهم سليمة ، وقلوبهم فارغة لم تتقسمها الأهواء ، ولم تتوزعها النِحل ، ولم يقدح فيها فساد ، وهم جند لهم أبدان وأجسام ، ومناكب وكواهل ، وهامات ولحى وشوارب ، وأصوات هائلة ولغات فخمة[٤] .

وقد عاش الزمخشري – رحمه الله – وسط هؤلاء الناس فنهج نهجهم ، وانطبع بطبعهم ، فكان حسن السيرة ، نقي السريرة ، غزير العلم .عليه رحمة الله .

الحياة العلمية :

كَثُر العلماء ، والمؤلفون ، والأدباء في خوارزم ؛ لإنها بيئة كثيرة الخيرات ، ومنتجع الوافدين الذين يطمئنون إلى طيب المقام ، ولأن أهلها أقبلوا على الإسلام بشغف ، ونشطوا أيما نشاط في تعلم اللغة العربية لغة القرآن والحديث .

---

(١) يُنظر في ترجمته سير أعلام النبلاء ٢٠ /٣٢٣ ، والوافي بالوفيات ١٢٤/٦

(٢) يُنظر معجم البلدان ٣٩٦/٢

(٣) يُنظر أحسن التقاسيم ٣٣٦

(٤) قاله محمد بن علي بن عبد الله بن العباس لدعاته . يُنظر عيون الأخبار ٢٠٤/١

وكثرت كذلك المدارس ، وجد العلماء والمدرسون والمؤلفون في التعليم والتدريس والتأليف ، كما تعددت المكتبات العامة ، وحرص الحكام على تشجيع الحركة الفكرية ، وتقريب الشعراء إليهم.

وصفهم المقدسي[١] بأنهم أهل فهم وعلم وفقه ، وقرائح وأدب ، وقال : وأقل إمام في الفقه والأدب والقرآن لقيته إلا وله تلميذ خوارزمي .

من علمائهم : زين الدين أبو إبراهيم إسماعيل بن حسن الجرجاني(ت٥٣١هـ) ألف كتاباً في الطب سماه ذخيرة خوارزم شاه .

ورشيد بن محمد عبد الملك البلخي ، الملقب بالوطواط (ت٥٧٣هـ) والذي كتب للزمخشري :

لقد حاز جار الله – دام جماله – فضائل فيها لا يُشق غُبارُه

تجدد اسم الفضل بعد اندثاره بآثار جار الله فالله جاره[٢]

فهذا إن دل على شيئ فإنما يدل على مدى تأثر الزمخشري بعلماء عصره وتأثيره فيهم .

النحو بخوارزم :

سارت طريقة التأليف في خوارزم على غرار الطريقة في البلاد العربية في النحو والصرف والعروض ، ولم تخرج عما سنَّهُ المؤلفون في العراق ، والشام ومصر والأندلس[٣] .

هذا وقد كثر علماء الإقليم منذ الفتح الإسلامي إلى أن اجتاح التتار المنطقة ، ولم يكن هذا الازدهار العلمي قاصراً على الفترة التى عاشها الزمخشري – رحمه الله– فقط بل كان سابقاً وتالياً لها .

وقد أفاد الزمخشري ممن سبقه ، كما أفاد منه من أتى بعده .

وعلماء هذ الإقليم أشهر من أن يُترجم لهم ، فمنهم الأزهري صاحب التهذيب (٣٧٠هـ) ، والجوهري صاحب الصحاح (٣٩٨هـ) ، والجرجاني عبد القاهر (٤٧١هـ) ، والميداني صاحب مجمع الأمثال(٥١٨هـ) ، والمطرزي[٤] (٦١٠هـ) . وغير هؤلاء كثير نفعنا الله بعلمهم جميعا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

---

(١) يُنظر أحسن التقاسيم/ ٢٨٤

(٢) البيتان من الطويل. يُنظر رسائل رشيد الدين الوطواط٢/٢٨ ، ومعجم الأدباء ٦/٢٦٣٢

(٣) يُنظر كتاب الزمخشري للحوفي/ ٢٠

(٤) ستأتي تراجم موجزة لهؤلاء الأعلام عند أول ذكر لهم في الجزء المراد تحقيقه من هذا الكتاب .

المبحث الثاني :

عصر ابن عمرون نبذة تاريخية وأثر ذلك على النحو والنحويين بحلب

وفيه الحديث عن :

- الحياة السياسية .
- الحياة الاجتماعية.
- الحياة العلمية .
- النحو بحلب.

المبحث الثاني

عصر ابن عمرون : نبذة تاريخية وأثر ذلك على النحو والنحويين بحلب

عاش ابن عمرون بحلب في الفترة ما بين (٥٩٦هـ) إلى (٦٤٩هـ) أي قرابة أربعةٍ وخمسين عاماً . وهذه الفترة الزمنية التي تزيد على نصف القرن اتسمت بسمات تاريخية سياسية ، واجتماعية ، وعلمية على النحو التالي :

الحياة السياسية : عاش ابن عمرون في مدينة حلب تحت حكم الأيوبيين ، وعاصر من حكامهم : الملك الظاهر (ت٦١٣هـ)[١] ، وابنه : العزيز (ت ٦٣٤هـ)[٢] ، وولده : الناصر (ت٦٥٩هـ)[٣] وهو آخر سلاطين الدولة الأيوبية.

وهذه الحقبة الزمنية اتسمت بالصراع الداخلي ، والحروب بين الأيوبيين ، فالملك الظاهر تردى بين الحرب والسلم ضد عمه الملك العادل[٤] (ت٦١٥هـ) ملك مصر ، ثم انتقل الصراع على الحكم إلى العزيز بحلب ضد ابن عمه الملك الكامل[٥] (ت ٦٣٥هـ) ، ولم يكن الحال أفضل مما سبق في عهد الناصر بحلب ضد الملك الصالح نجم الدين الأيوبي[٦](ت٦٤٧هـ) ، وولده : الملك المعظم توران

---

(١) هو غازي بن السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب ، من ملوك الدولة الأيوبية ، ولد بالقاهرة سنة ٥٦٨هـ ، ولي حلب سنة ٥٨٢هـ . يُنظر في ترجمته وفيات الأعيان ٦/٤ برقم٥٢٢ ، والأعلام٥/١١٣

(٢) هو محمد بن غازي بن يوسف بن أيوب مولد بحلب سنة ٦١١هـ ، ووفاته بها ، كان حسن السيرة ، ولي حلب بعهد من أبيه ، وعمره سنتان وأشهر ، ودبر أموره شهاب الدين طغرل بك الخادم فأحسن السياسة . يُنظر في ترجمته تاريخ ابن الوردي ١٣١/٢ ، والأعلام٦/٣٢٤

(٣) هو يوسف بن محمد بن غازي آخر ملوك بني أيوب في حلب ، ولد بقلعة حلب سنة ٦٢٧هـ ، وولي الملك فيها بعد وفاة والده سنة ٦٣٤هـ ، وعمره نحو سبع سنين ، فقام وزراء أبيه بتدبير شئون مملكته . يُنظر في ترجمته النجوم الزاهرة ١٧٨/٧ ، والأعلام ٢٤٩/٨

(٤) هو سيف الإسلام أبو يكر محمد بن أبي الشكر أيوب بن شادي ، الملقب بالملك العادل ، أخو السلطان صلاح الدين ، ولد بدمشق سنة ٥٤٠هـ ، وقيل ٥٣٨هـ ، وهو من كبار سلاطين الدولة الأيوبية . يُنظر في ترجمته وفيات الأعيان٥/٧٤ ، والأعلام٦/٤٧

(٥) هو ناصر الدين أبو المعالي محمد بن محمد بن أيوب ، ولد بمصر سنة ٥٧٦هـ ، وهو من سلاطين الدولة الأيوبية ، كان عارفا بالأدب ، له شعر ، وسمع الحديث ورواه .يُنظر في ترجمته الوافي بالوفيات ١٥٨/١ ، والأعلام ٢٨/٧

(٦) هو نجم الدين أبو الفتوح أيوب بن محمد بن محمد بن أيوب ، من كبار الملوك الأيوبيين بمصر. يُنظر في ترجمته مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي ٤٠٩/٢٢ ، والأعلام ٣٨/٢

شاه[1] (٦٤٨هـ) ، واتسعت دائرة الصراع ، وفيها استطاع المماليك البحرية القضاء على الدولة الأيوبية ، فكان آخر ملوكهم بمصر توران شاه ، وبحلب الملك الناصر .

وهذه الاضطرابات السياسية قد تجيب عن سبب قلة ما وصلنا من نتاج ابن عمرون العلمي .

الحياة الاجتماعية :

تقدم في الحياة السياسية وصف الصراع الدائر بين السلطات في مصر والشام ، وكان هذا له كبير الأثر على الناس والمجتمع ، فقد جاءت الحياة الاجتماعية في حلب في القرن السادس والسابع الهجري شأنها شأن سائر الأقطار في عهد الدولة الأيوبية ، ويمكن القول بأن الحياة الاجتماعية في هذه الحقبة الزمنية تتسم بما يأتي :

١ـ ظهور الإقطاعيين : فكان لكل أمير مقاطعة يختص بها ، يقوم بكل ما يختص بها من نواح إدارية ومالية وعسكرية ، والكل يخضع للسلطان مباشرة ، على أن يكون هذا القائد وجنوده في خدمة السلطان وقت الحروب.

٢ ـ انقسام المجتمع طبقتين : الأولى : طبقة الأثرياء ، والثانية : طبقة الفقراء ، واختفت تماما الطبقة المتوسطة .

٣ ـ كثرة الضرائب والمكوس التي أثقلت كاهل الطبقة العامة من المجتمع فمع انتشار فئات الحرفيين والصُنَّاع ، ورواج التجارة بين الشرق والغرب ، وعناية الأيوبيين بالزراعة إلا أن عامة الناس لم ينتفعوا بكل هذا ؛ لأن أكثره كان يذهب لصالح الإقطاعيين في صورة مكوس[2] وضرائب ، مما أدى إلى حدوث اضطرابات اقتصادية أدت إلى انتشار كساد التجارة ، وظهور المجاعات وكَثُرت الأوبئة والأمراض .

---

(١) هو ثامن سلاطين الأيوبيين وآخرهم بمصر جاء إلى مصر. والحرب ناشبة بين المصريين والفرنسيين على أبواب (المنصورة) فلبس خلعة السلطان (بعد أربعة أشهر من وفاة أبيه) وقاتل الفرنج، فهزمهم واسترد دمياط. ثم تنكر لشجرة الدر، فحرضت عليه المماليك البحرية فقتلوه في (فارسكور) ومدة سلطنته نحو ٤٠ يوما لم يدخل فيها القاهرة ولم يجلس على سرير الملك بقلعة الجبل. وبمقتله انقرضت دولة بني أيوب بمصر. ومدتها نحو ٨٦ سنة. يُنظر في ترجمته تاريخ ابن الوردي ١٧٦/٢ ، والأعلام ٩٠/٢

(٢) المكس: ضريبة تؤخذ من التجار في المراصد ، وأَصلُ المكس النُّقصان يُقالُ مَكسَني حَقِّي وبَخَسَني ومنه أُخِذَ المِكاسُ في البَيْع وهو أن يَسْتَوْضِعَه المشتَري شيئًا من الثمن . يُنظر مفاتيح العلوم للخوارزمي/ ٨٦، وغريب الحديث للخطابي ٢١٩/١

٤ـ نمو الشعور الديني عند المسلمين ، فرَغِب الناس في الجهاد ضد الصليبيين ، وانتشر الزهد والتصوف ، وساعد الحكام على نمو ذلك فأنشأوا المساجد والمدارس العلمية لنشر العلوم الإسلامية[(١)]

الحياة العلمية :

تقدم في الحياة الاجتماعية أن دولة الأيوبيين شجعت على نمو الشعور الديني عند المسلمين ، فكثر في عهدهم إنشاء المساجد والمدارس لتدريس العلوم الشرعية ، الأمر الذي أدى إلى ازدهار الحركة العلمية في عهد الدولة الأيوبية وفي مختلف أرجاء حكمها ، وكان الداعي لهذا الازدهار أمورا من أهمها :

١ـ القضاء على الشيعة ونشر المذهب السني

٢ـ تشجيع الملوك والأمراء للعلم والعلماء لتنمية مشاعر المصابرة على مقاومة الحروب الصليبية ، والاضطرابات السياسية الداخلية .

هذا ويمكن إبراز نشاط الحركة العلمية في هذه الحقبة الزمنية بما يأتي :

١– مصاحبة سلاطين بني أيوب للعلماء ، فقد سبق وأن ذكرت أن ابن عمرون قد عاصر الملك الظاهر (ت٦١٣هـ) بحلب ، وهذا الملك كان حريصا على مصاحبة العلماء كا القاضي ابن شداد[(٢)] بهاء الدين يوسف بن رافع بن تميم بن عتبة الأسدي الموصلي(ت ٦٣٢هـ) الذي سافر إلى حلب فحدَّث بها ، وعرض عليه الظاهر (صاحب حلب) الحكم فيها، فأجاب ، وكان مدبر أمور الملك فيها[(٣)] ، وكانت ولايته قضاء حلب ووقوفها سنة ٥٩١هـ واستمر إلى أن توفي فيها[(٤)]. وهو شيخ المؤرخ ابن خلكان(ت ٦٨١هـ)[(٥)].

٢– إنشاء دور العلم والعناية بها : وتمثل ذلك في مشاركة العلماء للأمراء في إنشاء المدارس ، ومن ذلك : المدرسة الظاهرية البرانية ، التي أنشأها الملك الظاهر(ت٦١٣هـ) بدمشق

---

(١) ينظر عصر الدول والإمارات (مصر والشام) ٣٧

(٢) شداد جده لأمه ، نُسب إليه نظرا لنشأته عند أخواله بالموصل . يُنظر في ترجمته مرآة الجنان لليافعي٤/٦٥ ، والأعلام٨/٢٣٠

(٣) ينظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/٣٦١

(٤) يُنظر زبدة الحلب في تاريخ حلب ، كمال الدين ابن العديم ص٤٣١

(٥) صاحب كتاب وفيات الأعيان. يُنظر في ترجمته الأعلام ١/٢٢٠، ومعجم المؤلفين ٢/٥٩

وقت ما كان بحلب ، والمدرسة التي أنشأها بحلب ، ونُقل جثمانه إلى مقبرة فيها[1] ،
ومنها المدرستان اللتان أنشأهما الملك الناصر يوسف بن محمد بن غازي (ت٦٥٩هـ)
وهما : الناصرية البرانية والجوانية[2]

وهي على الأكثر تقسم إلى أقسام، فمنها مدارس للشافعية ،وأخرى للحنفية وغيرها للحنابلة، وبعضها للمالكية ، ومنها مدارس أو دور للقرآن يتلقون فيها القراءات على الأصول وما يتعلق بذلك، ومنها دور للحديث يأخذون فيها فنون الحديث ويروونه. وكان في دمشق خاصة مدارس لتعليم الطب والصيدلة والكحالة[3] ومدرسة للهندسة يتخرج فيها مهندسون وبناءون، ولعل بعض العلوم وخصوصاً الفلك والجغرافيا والتاريخ كانت تدرس في تلك المدارس كما كانت تدرس في الجوامع في بعض الأدوار

لا جرم أنه كان لإلقاء العلوم في تلك المدارس نظم ومناهج، ويقرأ الطلبة أشهراً مخصوصة ويفحصون فيما تعلموه، ولا ينال الإجازة بالتدريس والخطابة والإمامة إلا من ثبتت لمشايخه كفايته، وكان على استعداد لأن يزداد علماً بعد إنجاز الطلب وإجازة الطلاب بمسموعات مشايخهم ومروياتهم[4].

هذا ولم يكن تلقي الثقافة والمعرفة عن طريق المساجد والمدارس فحسب ، بل حرصت مختلف طبقات الشعب من حكام ومحكومين على اقتناء الكتب ، ووقف المكتبات لاطّلاع غير القادرين ، فقد جمع جمال الدين القفطي[5] (ت٦٤٦هـ) الذي ولي القضاء بحلب في أيام الملك الظاهر (ت٦١٣هـ) ثم الوزارة في أيام الملك العزيز (ت ٦٣٤هـ) وأطلق عليه لقب " الوزير الأكرم" فقد كان جمّاعا للكتب ، تساوي مكتبته خمسين ألف دينار ، لا يحب من الدنيا سواها ، وأوصى بها للملك الناصر صاحب حلب (ت٦٥٩هـ)[6]

---

(١) ينظر الدارس في تاريخ المدارس١/٢٥٩ ، ٢٦٠

(٢) يُنظر الدارس في تاريخ المدارس ١/٨٥

(٣) الكحالة : مشتقة من الكحل ، والكحالة لقب يُعبر به عن علم طب العيون. يُنظر موجز دائرة المعارف الإسلامية ٧٥٤٠/٢٤ "ع ي ن"

(٤) ينظر خطط الشام ٦/٦٨

(٥) هو أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني ، ولد بقفط من صعيد مصر سنة ٥٦٨هـ ، سكن حلب وتوفي وتوفي بها . وهو صاحب كتاب " إنباه الرواة على أنباه النحاة" وغيره . يُنظر في ترجمته الأعلام ٥/٣٣ ، ومعجم المؤلفين ٧/٢٦٣

(٦) يُنظر فوات الوفيات ٣/١١٨

هذا وقد كانت للكتب أسواق تباع وتشترى فيها في الحواضر الكبرى(1)

ومن هذا يتبين أن ابن عمرون قد نشأ في بيئة محبة للعلم والعلماء ، مشجعة للإبداع والتصنيف ، فقد هيأت له ولغيره المناخ الذي يستطيع من خلاله أن يبدع ويصنف .

النحو بحلب :

في هذه الفترة الزمنية كان التصنيف في النحو أكثره نظم ومتون ، وعنى بهذا النظم والمتون العلمية الدارسون ، فمنهم من قام بشرحها ، ومنهم من قام بإعداد حواش عليها ، وقد اشتهر في تلك الحقبة من المتون " المفصل في صنعة الإعراب" الذي صنفه جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي المعروف بالزمخشري(ت٥٣٨هـ) هذا المتن الذي عنى به أكثر الشراح في مختلف الأقطار العربية والإسلامية . فممن شرحه بمصر الشيخ علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي ، المعروف بالسخاوي(ت٦٤٣هـ) ،فله شرحان على المفصل أحدهما سماه بـ "المفضل" ، والثاني مختصر له عُرف باسم "سفر السعادة" وللشيخ جمال الدين بن الحاجب(ت٦٤٦هـ) شرح على المفصل سماه بـ " الإيضاح" ، وبخوارزم قام الشيخ صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ، المعروف بالخوارزمي (ت٦١٧هـ) بشرحه في كتابه الموسوم بـ " التخمير" ، وأما في حلب فقد قام بشرحه الشيخ أبو البقاء موفق الدين يعيش بن يعيش (٦٤٣هـ) والذي قرأ عليه صاحبنا ابن عمرون كتاب المفصل ، ثم عكف على ما تقدم ذكره من الشروح فأخذ منها وأفاد ، وأعد تصنيفا شرح به " المفصل" معتمدا فيه على معاونة من سبقه من الشراح ، فشرح منه القدر الذي قدر الله له إلى أن وافته منيته ولم يتمه .

هذا هو أبرز ما وصلنا عن النحو في مدينة حلب في نصف قرن عاشه ابن عمرون ، لكن الذي لا شك فيه أن النحو من أهم العلوم التى اعتنى بها الأمراء والعلماء شرقا وغربا ؛ نظرا لأهميته في فهم كتاب الله وسنة حبيبه المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب شعراً ونثراً.

(١) ينظر الأدب في العصر الأيوبي ، د/ محمد زغلول سلام /٩٧

القسم الأول :

قسم الدراسة

وفيه بابان :

الباب الأول : الدراسة النظرية

الباب الثاني : الدراسة التطبيقية

الباب الأول :

الدراسة النظرية

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول:الزمخشري وكتابه المفصل في صنعة الإعراب .

الفصل الثاني:ابن عمرون وشرحه على المفصل.

الفصل الثالث:موقف ابن عمرون من النحويين ،
واتجاهه النحوي.

الفصل الأول :

الزمخشري وكتابه "المفصل في صنعة الإعراب".

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : شخصية الزمخشري النحوي.

المبحث الثاني :كتاب " المفصل في صنعة الإعراب" وأثره في إبراز فكر الزمخشري النحوي .

المبحث الأول :

شخصية الزمخشري النحوي

وفيه الحديث عن :

- نسبه.
- مولده.
- نشأته وحياته.
- شيوخه.
- تلاميذه.
- مكانته العلمية.
- اتجاهه العقدي.
- مذهبه الفقهي.
- مؤلفاته.
- وفاته

المبحث الأول

شخصية الزمخشري النحوي

الحديث عن الزمخشري حديث مُكرر ، سبقني فيه الكثيرون ، ومنهم :

- الدكتور أحمد الحوفي – رحمه الله – في كتابه " الزمخشري"[١]
- د عبد الرحمن أحمد شاهين في رسالة للماجستير جاءت بعنوان :" جار الله الزمخشري وأثره في الدراسات النحوية "[٢]
- د فاضل السامرائي ، ورسالته للدكتوراة بعنوان : " الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري "[٣]

ولكني آثرت الحديث عنه بإيجاز في تمهيدٍ لهذا البحث ، إتماماً للفائدة ، على النحو التالي :

نسبه :

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري ، الملقب بــ "جار الله " ، وهو لقب أطلقه على نفسه لمجاورته مكة زماناً ، كما لُقب بـ " العلَّامة" ، و " فخر خوارزم" ، وما كثرة ألقابه إلا لعظيم قدره بين العامة والعلماء[٤] ، واشتهر بالزمخشري، وهو لقب لُقب به نسبة إلى قريته "زمخشر" التي وُلد ونشأ ومات بها ، وهي قرية من أعمال خوارزم بإقليم خراسان قديماً "وهي اليوم أطلال تضم قلعة مهدمة ، وتحيط بها بعض القرى ، وأرضها منبسطة ، ويوجد فيها ضريح بُني حديثاً على قبر الإمام الزمخشري ، وهي قريبة من مدينة " داش أوغوز" في شمال " تركمانستان" قرب حدودها مع " أوزبكستان"

و" تركمانستان " و " أوزبكستان " جمهوريتان من جمهوريات خمس ضمتها تركستان الغربية ، ولذا عُدت زمخشر قديماً من أعمال خوارزم ؛ لأن خوارزم اليوم هي مدينة "خيوة" الواقعة غرب "

---

(١) طبعته دار الفكر سنة ١٩٦٦

(٢) دار العلوم القاهرة ١٩٧٠

(٣) طبعتها مطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٩٧١

(٤) يُنظر منهجية الزمخشري في التصنيف النحوي من خلال كتابه " المفصل" دراسة نحوية صرفية ، مصطفى محجوب العطايا /١١

أوزبكستان"[1]

مولده :

ولد أبو القاسم الزمخشري يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب سنة سبع وستين وأربعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التسليم وذلك فيما رواه أبو عمرو عامر بن الحسن السمساري ، وهو ابن أخت الزمخشري[2].

نشأته وحياته :

نشأ بزمخشر ودرس بها ، ثم رحل إلى بخارى – الواقعة غرب أوزبكستان – لطلب العلم ، ثم عاد إلى بلده ، فلما تملكه اليأس من المقام بخوارزم حيث لا منصب ولا مال ، اتجه نحو خراسان وهي منطقة جغرافية واسعة ، وتشمل إقليم خراسان الإسلامي شمال غرب أفغانستان ، والذي يضم أجزاء من جنوب تركمانستان ،إضافة إلى مقاطعة خراسان الحالية في إيران ، فامتدح بعض رجال الدولة بها ، لكنه لم يجد في خراسان مبتغاه ، فارتحل إلى أصبهان الإيرانية عاصمة دولة السلاجقة آنذاك ، وامتدح ملكها " محمد بن الفتح ملكشاه" ، كما امتدح الملك السابع من ملوك السلاجقة وهو " معز الدين سنجر" ، كما اتصل بخوارزم شاه محمد بن نوشتكين ومدحه .

مرض الزمخشري مرضاً شديداً سنة ٥١٢هـ فعاد إلى نفسه ، وعاهد الله إن منَّ عليه بالصحة ألا يطأ عتبة سلطان ، ولا يتصل بخدمة سلطان ، فلما شفاه الله اتجه إلى بغداد ، وناظر بها ، وسمع من علمائها [3]

ثم اتجه إلى مكة وجاور بها نحو سنتين ، ثم اشتاق إلى وطنه فرحل إليه ، ثم قرر العودة بعد فترة إلى مكة ، وفي طريقه مكث بالشام مدة ثم نزل مكة فجاور فيها ثلاث سنوات أخرى ألف فيها تفسيره " الكشاف"

ثم عاوده الشوق إلى الوطن فعاد إليه ماراً ببغداد سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة ، فأقام ببلده إلى أن وافته المنية .

صفاته وأخلاقه :

---

(١) يُنظر تركمانستان ومدنها التاريخية ، يحيي محمود بن جنيد ، مقال نُشر بمجلة الفيصل السعودية عدد ٤٢٢،٤٢١ رجب وشعبان ١٤٣٢هـ ،يونيو ، يوليو ٢٠١١م ، ص٦

(٢) يُنظر إنباه الرواة٣/٢٦٦

(٣) تاريخ أبي الفدا ٣/١٦

كان الزمخشري طموحاً ، عالماً ، مُفسراً ،فقيهاً إلا أنه كان يغلب على طبعه في أول حياته ، قبل مرضه التباهي بعلمه ، كما يظهر من أشعاره ، فبعد ما عانى المرض امتاز بصفاء النفس والزهد وحب جوار بيت الله الحرام .

وتنازعته رغبتان :

الأولى: حبه لمكة ومجاورته بها

والثانية : وحنينه وحبه لوطنه .

وخلاصة القول في هذا أنه كان متديناً ذكياً، مُحباً للعرب والعربية ، يتصف بعزة النفس ، متواضعاً لكنه شديد القسوة على من خالفه[(١)]

أما صفاته الجسدية فلم يصل إلينا منها شيئ ، إلا أنه كان ذا قدم واحدة

شيوخه :

تلقى الزمخشري العلم على عديد من الأساتذة الذين عاصرهم ، ومن أشهرهم :

أبو مُضر محمود بن جرير الضبي الأصبهاني المتوفى سنة ٥٠٧هـ[(٢)] ، يدل على ذلك قول الزمخشري :

إليك نظام المُلك شكواي فاستمع .. إلى بثٍّ مجذوذ المعاش

ضَنْكِها طريح خطوبِ كل يومٍ تنُوبُه .. ببائقةٍ تُنْحى عليه بِبِرْكها

ولو لم يلي الضَّبِّيُّ عني عِراكَها .. لغالت يدُ البلوى أديمي بِعِرْكها[(٣)]

وفي بخارى سمع الحديث من شيخ الإسلام أبي منصور نصر الحارثي ، وأبي سعد الشقاني[(٤)] ، وأبي الخطاب بن أبي البطر ت ٤٩٤هـ[(٥)]

وقد أخذ الأدب عن أبي على الحسن بن المظفر النيسابوري كذا ذكر ياقوت[(٦)]، ويُبعده أن وفاة الحسن بن المظفر هذا كانت سنة ٤٤٢هـ أي قبل ميلاد الزمخشري بربع قرن هجري تقريباً ، ولعل

---

(١) الزمخشري – أحمد الحوفي/٩١

(٢) يُنظر في ترجمته بغية الوعاة٢/٢٧٦، والأعلام٧/١٦٧

(٣) الأبيات من الطويل ، يُنظر ديوانه/ ٤٥٨

(٤) لم أقف لهما على ترجمة . ويُنظر معجم الأدباء ٦/٢٦٨٨

(٥) واسمه : نصر بن أحمد بن عبد الله البغدادي . يُنظر في ترجمته سير أعلام النبلاء١٩/٤٦

(٦) يُنظر معجم الأدباء ٣/١٠١٦

المقصود هو : علي بن المظفر بن علي بن الحسن ت٤٩٣هـ[١] ، ولعل اللبس الذي ذكره د/ أحمد الحوفي هو الحق[٢] .

وقرأ في مكة كتاب سيبويه على عبد الله بن طلحة اليابري ت٥١٨هـ[٣] .

تلاميذه :

تلمذ للزمخشري العديد من الطلاب في مختلف العلوم ، منهم بخوارزم الموفق بن أحمد بن أبي السعيد المعروف بأخطب خوارزم ت ٥٦٨هـ[٤] ، وعلى بن محمد العمراني الخوارزمي ت٥٦٦هـ[٥] .

وأشهر تلاميذه محمد بن عبد الملك البلخي الذي ينتهي نسبه إلى عمر بن الخطاب ، المعروف برشيد الدين الوطواط ت ٥٧٣هـ[٦] .

مكانته العلمية :

كان الزمخشري – رحمه الله– إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب ، واسع العلم ، كبير الفضل ، مُتفنناً في علوم شتى[٧] ، وما دخل بلداً إلا واجتمعوا عليه ، وتلمذوا له ، واستفادوا منه ، فقد كان في عصره علَّامة الأدب ، ونسَّابة العرب ، وكان يُضرب به المثل في علم الأدب والنحو[٨] والزمخشري –كشأن أي واحد – له من امتدحه ، ومَن أخذ عليه .

وقد تركت الحديث عن هذا لمن سبقني من الدارسين لكتبه ومؤلفاته ، لضيق المقام عن هذا هنا.

ويُمكن إبراز مكانته العلمية من نواحٍ عدة ، منها :

مذهبه العقدي ، والفقهي ، ثم مؤلفاته ، على النحو التالي :

اتجاهه العقدي :

كان الزمخشري – رحمه الله – مُعتزلياً مفتخراً باعتزاله ، وكان إذا زار أحداً يقول لخادمه : قل له أبو

---

(١) يُنظر في ترجمته الوافي بالوفيات٢٢/١٢٤

(٢) يُنظر كتاب الزمخشري د/ أحمد الحوفي/ ٥٠ هامش ١، قال : " وكان الأصل " عن أبي الحسن علي بن المظفر" ولكني صوبته من المعجم نفسه.

(٣) يُنظر في ترجمته بغية الوعاة٢/٤٦

(٤) يُنظر في ترجمته بغية الوعاة٢/٣٠٨

(٥) يُنظر في ترجمته معجم الأدباء ٥/١٩٦١

(٦) يُنظر في ترجمته معجم الأدباء ٦/٢٦٣١

(٧) يُنظر معجم الأدباء ٦/٢٦٨٧

(٨) يُنظر إنباه الرواة ٣/٢٦٥

القاسم المعتزلي بالباب ، قال ابن حجر : " إنه صالح ،لكنه داعية إلى الاعتزال "[1]

ومن مظاهر ذلك نفي صفات الأجسام ، والجوارح عن ذات الله تعالى .

قال عند تفسير قوله تعالى {**يَدُ الله فوقَ أيديهم** }[2]

" أكد المبايعة على طريقة التخييل فقال " يد الله فوق أيديهم" يريد أن يد رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلو أيدي المبايعين هي يد الله ، والله تعالى منزه عن الجوارح ، وعن صفات الأجسام"[3]

مذهبه الفقهي :

كان الزمخشري _ رحمه الله _ حنفي المذهب ، مفتخراً بحنفيته قال:

وأسنُدُ ديني واعتقادي ومذهبي إلى حُنفا أختارهم وحنائفا

حنيفيةٌ أنسابهم ، حنفيّة مذاهبهم لا يبتغون الزعانفا[4]

إلا أنه لم يكن متعصباً لحنفيته ، بل كان يورد الآراء المختلفة بغير تعليق تارة ، وبترجيح مذهب على آخر تارة ، وقد يختار مذهب الشافعية ، كما في تفسيره للآية الكريمة { **وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ** }[5]

قال : " يعني إلا أن تعفو المطلقات عن أزواجهن ، فلا يطالبنهم بنصف المهر ، أو يعفو الولي الذي يلي عقد نكاحهن ، وهو مذهب الشافعي ، وقيل هو الزوج ، وعفوه أن يسوق إليها المهر كاملاً ، وهو مذهب أبي حنيفة ، والأول ظاهر الصحة "[6] .

مما سبق يتبين أن الزمخشري الحنفي يختلف عن الزمخشري المعتزلي، فهو متسامح مع مخالفيه في مسائل الفقه، ولم يمنعه كونه حنيفاً أن يتقبّل مذاهب الآخرين، وعلى العكس مع مخالفيه في العقيدة حيث سلك معهم أسلوب التقريع والتجريح[7].

مؤلفاته :

ترك الزمخشري – رحمه الله – تراثاً زاخراً في فنون شتى كالنحو والبلاغة والأدب واللغة والتفسير

---

(١) لسان الميزان٦/٤

(٢) الفتح/ ١٠

(٣) الكشاف ٢٢٨/٤

(٤) البيتان من الطويل يُنظر ديوانه/ ٣٧١

(٥) البقرة/ ٢٣٧

(٦) الكشاف ٢٥٨/١

(٧) يُنظر مقدمة كتاب ربيع الأبرار تحقيق عبد الأمير مهنا ١٢/١

والحديث والفقه وغيرها ، منها ما هو مطبوع ، مشتهر بين أيدي الدارسين ، و ما هو مخطوط لم يُزح عنه الستار بعد ، وما هو مفقود لم يصلنا منه إلا العنوان من طريق كتب التراجم

وقد بذل السابقون من الدارسين الجهد والوقت حتى حصروا عدة هذه المصنفات في أربعة وخمسين كتاباً ، وسأقتصر هنا على ذكر كتاب مشهور واحد من كل فن ؛ خشية الإطالة ، ومن أراد الاستزادة من ذلك فليرجع إلى الدراسات السابقة ، وكتب التراجم المتخصصة في هذا المجال[1]

فمما صنف في النحو كتاب "المحاجاة بالمسائل النحوية" ، وقد عُرف باسم " أحاجي الزمخشري"

وفي اللغة " أساس البلاغة " ، وفي الأدب " المستقصى في أمثال العرب " وله جهد شعراً ونثراً ، وله ديوان شعر مطبوع ، ومقالات نثرية كلها ثورة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية في عصره طُبعت باسم " أطواق الذهب "

وفي البلاغة " الدر الدائر المنتخب في كنايات واستعارات وتشبيهات العرب " طُبع بمطبعة المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٦٨

وفي العروض " القسطاس المستقيم في علم العروض" طُبع في مطبعة النعمان بالنجف الأشرف سنة ١٩٧٠

وفي التفسير " الكشاف" وعليه تعليقات وحواشي .

وفي الحديث " الفائق في غريب الحديث"

وفي العقيدة " رسالة في كلمة الشهادة أو مسألة في كلمة الشهادة" نُشرت في المجلد الخامس عشر من مجلة المجمع العلمي العراقي

وفي التاريخ والسير " خصائص العشرة الكرام البررة" نشرته وزارة الثقافة والإعلام ببغداد سنة ١٩٦٨م

وفي الفقه " رؤوس المسائل"

وفاته :

بعد حياة عامرة بالعلم ، والثقافة المتنوعة توفي هذا العالم الجليل – رحمه الله– وكانت وفاته بقصبة خوارزم ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة من هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم .

---

(١) يُنظر معجم الأدباء ٢٦٩١/٦ ، ورسالة دكتوراة بعنوان تحقيق ديوان الزمخشري ودراسة لشعره ، إعداد د علي عبد الله عمرو ، القسم الأول ، الدراسة ص ٥٦

المبحث الثاني :

كتاب " المفصل في صنعة الإعراب" وأثره في إبراز فكر الزمخشري النحوي .

وفيه الحديث عن :

- مكان تأليفه وزمنه.
- ترتيبه وسبب تأليفه.
- عناية بعض العلماء والباحثين به.
- اتجاه الزمخشري النحوي في المفصل.
- الخصائص المنهجية لكتاب المفصل.
- المفصل والأصول النحوية.
- المفصل في ميزان النقد النحوي .

المبحث الثاني
كتاب " المفصل في صنعة الإعراب"
وأثره في إبراز فكر الزمخشري النحوي

كتاب المفصل " يُعد مرحلة تامة النمو، وحلقة كاملة الوضع في سلسلة البحوث النحوية" "حتى عده النقاد ثاني كتاب في النحو بعد كتاب سيبويه"[(١)]
فهو كتاب عظيم القدر ، كما قيل فيه:

إِذَا مَا أَردتَ النَّحْوَ هَاكَ مُحصَّلا عَليكَ مِنْ الكُتبِ الحسَانِ مُفَصَّلا[(٢)]

مكان تأليفه وزمنه:

صَنَّف الزمخشري – رحمه الله- كتابه " المفصل في صنعة الإعراب" بخوارزم ، وشرع في تأليفه يوم الأحد غرة شهر رمضان لسنة ثلاث عشرة وخمسمائة من الهجرة ، وأتمه في غرة شهر الله المحرم لسنة خمس عشرة وخمسمائة[(٣)] على الراجح .

وقد نبه د/عبد الحميد قاسم النجار[(٤)] على خطأ وقع فيه د/ مرتضى آية الله زاده الشيرازي[(٥)] يخالف ما ذكرته بقوله : " لكنه – يعني د/ مرتضى ـ أخطأ حين قال : إن الزمخشري رحل إلى مكة المكرمة نحو عام ٥١٢هـ ، وأقام فيها مجاوراً ، وألف في هذه الفترة " المفصل" (٥١٣هـ-٥١٥هـ) ، و" الفائق"٥١٦هـ ، وفي هذه الأيام عاوده الحنين إلى وطنه فتوجه إليه ثم عاد إلى مكة مرة أخرى قبل ٥٢٠هـ ، او على الأصح ٥١٨هـ حيث لقي فيها البابري ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، ويقول : وطالت إقامته بمكة في المرة الثانية فامتدت قريباً من الأربع عشرة سنة ، وكأنه يقول هذا ليربط بين جواره الثاني الذي حدده بسنة٥١٨هـ ، ومروره الأخير ببغداد سنة٥٣٣هـ في نهاية هذا الجوار.
ويضعف قوله أنه يغفل مرور الزمخشري بالشام سنة٥٢٦هـ ، ومدحه لتاج الملك .

---

(١) يُنظر القواعد النحوية مادتها وطريقتها،د/ عبد الحمد حسن/٢٦٧،و كتاب المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم " العين"للخليل بن أحمد ،د/عبد الله درويش/١٢٦ ، والدراسات النحوية واللغوية ،د/فاضل صالح السامرائي/١٠٣

(٢) البيت من الطويل ، يُنظر كشف الظنون ١٧٧٤/٢

(٣) يُنظر وفيات الأعيان ١٦٩/٥، وفي كشف الظنون ١٧٧٤/٢ :" وأتمه في غرة المحرم سنة٥١٤هـ " ولعله سهو.

(٤) يُنظر كتاب الزمخشري آثاره ومنهجه النحوي ، د/ عبد الحميد قاسم النجار/٤٣وما بعدها.

(٥) يُنظر كتاب الزمخشري لغويا ومفسرا، مرتضى آية الله زاده الشيرازي/١١٦

ويبدو لي أن مدة جوار الزمخشري الأولى كانت خمس سنين ، ومدة الثاني كانت سبعاً، فالجوار الأول يبدأ بسنة ٥١٦هـ وينتهي سنة ٥٢١هـ، وفي هذا الجوار التقى بالبابري ٥١٨هـ ، والجوار الثاني يبدأ في ٥٢٦هـ ، وينتهي هذا الجوار ٥٣٣هـ حيث التقى بالجواليقي في بغداد أثناء عودته ، ويثبت هذا من شعره إذ يقول:

فجَاورتُ ربي وهو خيرُ مُجَاوِرٍ لدى بيْتِهِ البيتِ الـمُحَرَّمِ عاكفا
أقمتُ بإذن الله خَمْساً كواملاً وصادَفْتُ سَبْعاً بالـمُعَرَّفِ واقفاً[١]

ترتيبه وسبب تأليفه :

خير مَن يحدثنا عن هذين الأمرين هو المصنف نفسه ، حيث يقول مبتدءاً بذكر الداعي لتأليف هذا " المفصل: "ولقد نَدَبَني ما بالمسلمين من الأرَبِ إلى معرفة كلام العرب وما بي من الشفَقَة والحَدَب على أَشْياعي من حَفَدة الأَدَب لإِنْشَاءِ كِتابٍ في الإعراب، مُحِيط بكافّةِ الأبواب مُرتَّب ترتيبًا يبلُغ بهم الأمَدَ البعيدَ بأقْرب السَّعي، ويملأ سِجالَهم بأهونِ السَّقْي ، فأنشأتُ هذا الكتابَ الـمُترْجَمَ بكتاب "الـمُفَصَّل في صَنْعة الإعراب" مقسومًا أربعة أقسام:

القسمُ الأوّلُ: في الأسماء، القسمُ الثاني: في الأفعال، القسمُ الثالثُ: في الحروف، القسمُ الرابعُ: في المشترك من أحوالها.

وصنّفتُ كُلًّا من هذه الأقسام تصنيفًا وفصّلتُ كلَّ صنفٍ منها تفصيلًا حتّى رجع كلّ شيءٍ في نصابه واستقرَّ في مَرْكَزه ،ولم أَدَّخِرْ فيما جمعتُ فيه من الفوائد المتكاثرةِ ونظمتُ من الفرائد المتناثرة".مع الإيجاز غيرِ المخِلِّ والتلخيصِ غيرِ الممِلِّ مُناصَحةٌ لمقتبسِيه أرجو أَنْ أجْتَنِيَ منها ثَمَرَتَيْ دُعاءٍ يُستجاب، وثَناءٍ يُستطاب"[٢]

ومِن عبارته تَوثَّق اسم الكتاب ، وبان غرض الزمخشري من هذه التسمية ، كما أبان – رحمه الله – عن منهجه في عرض مادة الكتاب العلمية التي اعتمد عليها .

عناية بعض العلماء والباحثين به :

"حظي كتاب " المفصل" بشهرة كبيرة ، وذاع صيته بين الباحثين والدارسين والمتعلمين ،فأقبلوا عليه يحفظونه ، ويغوصون في أعماقه ، ويستخرجون درره ، ويشرحون ما غمض من فصوله ، ويظهرون

---

(١) البيتان من الطويل ، يُنظر الديوان/٣٧٧

(٢) يُنظر المفصل/١٩

مكنون عباراته ، ويقربون ألفاظه وكلماته"[1] ، ويشرحون شواهده ، ولذا فلا عجب أن يذكر المؤرخون أن الملك المعظم "عيسى الأيوبي" شرط لمن يحفظه مائة دينار وخلعة[2] .

وقد تنوعت طرق العناية بهذا المتن :

أ- منهم مَن شرحه كالإمام الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، وصدر الأفاضل الخوارزمي(ت٦١٩هـ) ، وابن يعيش(ت٦٤٣هـ) ، والسخاوي(ت٦٤٣هـ) ، وابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) .

ب- منهم مَن اختصره ، وأول من اختصره المصنف نفسه في كتابه : الأنموذج" ومنهم عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندراني(ت٦١٢هـ) ، وشمس الدين محمد بن يوسف القونوي(ت٧٨٨هـ)

ج- منهم مَن كتب حواشيَ عليه ، وأولهم المصنف – رحمه الله- ، ومنهم الأستاذ أبو علي الشلوبين (ت٦٥٤هـ) .

د- منهم من عني بشرح شواهده ، وإعرابها كابن المستوفى (ت٦٣٧هـ) ، وابن الحاجب في ما كتب من أمالٍ على أبيات المفصل ، و قد عني بإعراب هذه الشواهد عز الدين المراغي ، وجلال الدين أحمد بن أحمد بن عطاء البخاري .

هـ- قام بنظمه جماعة منهم : أبو نصر فتح بن موسى بن حماد الأموي الخضراوي الجزيري القصري(ت٦٦٣هـ) ، وأبو قاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي(ت٦٦٥هـ) ، وابن مالك صاحب الألفية(ت٦٧٢هـ) في نظمٍ سماه :" المؤصل في نظم المفصل" ، وقد حل هذا النظم فسماه " سبك المنظوم وفك المختوم".

وأخيراً فقد قام ابن مالك أيضاً بشرح أبنيته في كتاب سماه : ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في كتاب المفصل للزمخشري.

كما راق لأحمد بن بهرام بن محمود (ت ٦٧٠هـ) محاكاته .

وانشغل بعض النحويين بالرد عليه كأبي الحجاج يوسف بن معزوز القيسي (ت٦٢٥هـ) في كتابه : التنبيه على أغاليط الزمخشري في المفصل ، وما خالف فيه سيبويه . ولأبي عبد الله محمد بن عبد الله

---

(١) يُنظر قسم الدراسة من كتاب شرح شواهد المفصل لفخر الدين بيكباركي الخوارزمي ، تحقيق يوسف بن محمود فجال /١٤

(٢) يُنظر وفيات الأعيان٣/٤٩٥ في ترجمة الملك المعظم بن العادل

المرسي السلمي(ت٦٥٥هـ) ردٌ على المفصل . قال ياقوت : " وتكلم على «المفصل» للزمخشري وأخذ عليه عدة مواضع، بلغني أنه سبعون موضعا أقام على خطأها البرهان، واستدل على سقمها ببيان"[١].

هذا وقد كفانا مؤنة الحصر لهذه الشروح وبيان أماكنها ، والمطبوع منها والمخطوط والمفقود ، والذي أُعدت حوله رسائل علمية على كثرتها وتنوعها محقق كتاب " التخمير" فقد بلغ أربعة ومائة شرح[٢].

اتجاه الزمخشري النحوي في المفصل:

الزمخشري –كسائر المتأخرين من النحويين- يميل إلى المذهب البصري ، ويعد نفسه بصرياً، ويذكر البصريين مُعبراً عنهم بـ "أصحابنا".

قال: " "هلم" مركبة من حرف التنبيه مع" لم" محذوفة منها ألفها عند أصحابنا ، وعند الكوفيين من "هل" مع " أم" محذوفة همزتها"[٣]

ومصطلحات الزمخشري "بصرية"[٤] ، وقد وافق البصريين في كثير من مسائل" المفصل" منها في الجزء الذي قمت بتحقيقه :

- جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف خاصة[٥]

- ويرى رأي البصريين في أن "كل" و"أجمعون" لا تقع تأكيداً للنكرات، قال : "ولا يقع "كل" ، و"أجمعون" تأكيدين للنكرات ، لا تقول : رأيت قوماً كلهم، ولا أجمعين ، وقد أجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدوداً"[٦]

---

(١) يُنظر معجم الأدباء٦/٢٥٤٦

(٢) يُنظر مقدمة التخمير ١/٤٧-٥٩ ، كما يُنظر قسم الدراسة من كتاب شرح شواهد المفصل لفخر الدين بيكباركي الخوارزمي/١٦

(٣) يُنظر المفصل/١٩٣

(٤) يُنظر الزمخشري آثاره ومنهجه النحوي ، رسالة ماجستير، إعداد الباحث / عبد الحميد قاسم النجار، ١٢٧

(٥) يُنظر المفصل/١٣٠، وص ٣٦٣من هذا البحث.

(٦) يُنظر المفصل/١٤٧ ، وص ٤٣٨من هذا البحث

الخصائص المنهجية لكتاب المفصل:

امتاز كتاب "المفصل" بعامة " بالتخلي عن الحشو والاستطراد ، والاتساع في ذكر الخلافات والتعليل لها ، وقَلَّت فيه التعليلات العقلية التي اعتاد النحاة الإكثار من ذكرها ، حتى أنها في بعض المؤلفات النحوية تطغى على القاعدة النحوية ذاتها ، ونراه ينطلق من القاعدة العامة ثم يوضحها ، ويوضح ما تفرع عنها من قواعد ، مُسهباً في ذكر الأمثلة النحوية خاصة إن كانت من القرآن الكريم "(١)

فمن ذلك ما ذكره عن ضمير الفصل بقوله : " ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كـ "افعل" من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة، ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد. ويسميه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً. وذلك في قولك : زيد هو المنطلق، وزيد هو أفضل من عمرو، وقال تعالى: **{إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ}**(٢)وقال تعالى: **{كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ}**(٣) وقال: **{وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِما آتاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ}**(٤) وقال تعالى: **{إِنْ {إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا}**(٥)

وتدخل عليه لام الابتداء، تقول إن كان زيد لهو ظريف، وإن كنا لنحن الصالحون. وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنياً عليه. وعن رؤبة أنه يقول أظن زيداً هو خير منك ويقرأون: **{وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمون}**(٦) " **أَنَا أَقَلُّ**"(٧)

المفصل والأصول النحوية :

المفصل على ما فيه من الاختصار والإيجاز ظهرت فيه عناية مؤلفه بأدلة الصناعة النحوية ، فقد اعتمد في تأليفه على السماع بتنوع أدلته، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال ، كما لم يخل الكتاب من بعض الحدود والتعليلات النحوية المتنوعة مع ندرتها قدر ما يتسع له هذا المختصر.

---

(١) يُنظر الشواهد الشعرية في كتاب المفصل ، رسالة دكتوراة إعداد الباحث المعتز حامد بشير ،ص٤٤ وما بعدها

(٢) الأنفال/٣٢

(٣) المائدة/١١٧

(٤) آل عمران/١٨٠

(٥) الكهف/٣٩

(٦) الزخرف/٧٦

(٧) الكهف/٣٩، ويُنظر المفصل/١٧٢ ،وص ٥٥٢ من هذا البحث.

أما السماع فقد بلغ عدد الآيات المستشهد بها ثلاث وستين وثلاثمائة آية استشهد بها على إثبات القواعد النحوية وترجيح ما يختار من الخلاف ، كما استدل بها على إثبات بعض المعاني اللغوية ، كما أكثر من الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، فقد بلغ عدد القراءات المستشهد بها تسعاً وستين قراءة ، غير أنه كان يرد بعضها إذا خالف القياس ومن ذلك قوله : " .. وياء الإضافة مفتوحة إلا ماجاء عن نافع **{مَحْيَايْ وَمَمَاتِي}**(١) وهو غريب"(٢).

وأما الحديث فالزمخشري ممن يحتجون بالحديث النبوي الشريف ، وما جاء من أقوال الصحابة فقد استشهد بثمانية أحاديث في مفصله منها:قوله عن أفعل التفضيل : ".. وله معنيان: أحدهما :أن يراد أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء

والثاني: أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم لكن لمجرد التخصيص، كما يضاف ما لا تفضيل فيه وذلك نحو قولك : الناقص والأشج أعدلا بني مروان، كأنك قلت :عادلا بني مروان. فأنت على الأول يجوز لك توحيده في التثنية والجمع وأن لا تؤنثه قال الله تعالى: **{وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلى حَياةٍ}**(٣)، وعلى الثاني ليس لك إلا أن تثنيه وتجمعه وتؤنثه وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام " **أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مجالسَ يومَ القيامةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا الْمُوَطَّئُونَ أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون ، ألا أخبركم بأبغَضِكم إليَّ وأبعَدِكُم مني مجالس يوم القيامة أساوئُكم أخلاقاً الثَرثارون المتفيهقون**"(٤)

كما استشهد الزمخشري بالفصيح من كلام العرب نثراً ونظماً ، فالنثر شمل كلام العرب الموثوق بفصاحتهم ومنهم : أهل الحجاز ، وتميم ، كما نقل عن أسد وطيئ وبكر وحمير وسليم وعقيل وفزارة وفهم وقضاعة وقيس وهذيل وأهل اليمن(٥)

كما استشهد بأمثال العرب ، ففي المفصل اثنان وتسعون مثلاً عربياً ساقها الزمخشري لإثبات القواعد النحوية ، وترجيح ما يختار.

---

(١) الأنعام/١٦٢

(٢) يُنظر المفصل/١٤٠ ، وص٤٠٤من هذا البحث

(٣) البقرة/٩٦

(٤) يُنظر المفصل/١٢٠

(٥) يُنظر منهج الزمخشري في المفصل، رسالة ماجستير ، إعداد/ عبد الله إبراهيم أحمد تمام/٧٤

ولا ينقل من النماذج النحوية للاستدلال على ما يقول إلا عن الثقة ، ومن ذلك قوله :" "وإذا كنى عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى فالشائع الكثير أن يقال لولا أنت ولولا أنا وعسيتَ وعسيتُ قال تعالى: " **لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ**"(١) وقال: " **فَهَلْ عَسَيْتُمْ**"(٢). وقد روى الثقات عن العرب : لولاك ولولاي وعساك وعساني"(٣)

وأما الشعر فقد بلغ عدد أبيات المفصل خمسة وخمسين وأربعمائة بيت من الشعر والرجز ، وقد استشهد بها في إثبات القواعد النحوية ، نَسَب الزمخشري منها ١٦٩ بيتاً إلى قائله ، وترك البقية بدون نسبة .

والشعراء الذين يستشهد بشعرهم هم شعراء الطبقات الجاهلية ، والمخضرمين ، والإسلاميين ، والأمويين ، ولم يستشهد بأشعار المولدين باستثناء إيراده لبيت من شعر أبي نواس بقوله في أفعل التفضيل: " .. وأما حسنى... وسوءى... فليستا بتأنيث أحسن وأسوأ ، بل هما مصدران كالرجعى والبشرى، وقد خطئ ابن هانئ(٤) في قوله :

كأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى مِن فواقعها(٥) ....

وهو —كما نرى_ يورده لتوضيح خطأ أُخذ على أبي نواس"(٦)

وقد استعان بالقياس ومشتقاته في ثمانية عشر موضعاً من كتابه ، ومن ذلك قوله : " وقضية الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف ، وما تقبله الكوفيون من قولهم :الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء"(٧).

---

(١) سبأ/٣١

(٢) محمد /٢٢

(٣) يُنظر المفصل /١٧٤

(٤) يُنظر ديوان أبي نواس ، الحسن بن هانئ /٦٢ ، والمعجم المفصل ٤٧٦/١

(٥) هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَّهَبِ

يُنظر المفصل/٣٠١

(٦) يُنظر منهج الزمخشري في المفصل ، رسالة ماجستير ، إعداد عبد الله إبراهيم أحمد تمام/٦٨

(٧) يُنظر المفصل/١١٤ ، وص٢٧١ من هذا البحث

وقد استصحب الحال في سبعة عشر موضعاً من كتابه ، ومن ذلك قوله : "وكذلك الأصل وقعوا في حيص وبيص، أي في فتنة تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين. ولقيته كفة وكفة، أي ذوي كفتين كفة من اللاقي وكفة من الملقى، لأن كل واحد منهما في وهلة التلاقي كفا لصاحبه أن يتجاوزه"[١]

وأما الحدود فقد جاءت موجزة ، ومع وجازتها امتازت بالاستقصاء والوضوح ، إلا في ما ندر ، ولعل الذي أوقعه في ذلك هو كوْن كتابه قائماً على الإيجاز والاختصار .

فمما جاء التعريف فيه واضحاً حدُّه للكلمة ، والاسم ، واسم الجنس ، والعَلَم ، والمعرب ، وبعض التوابع ، والمذكر والمؤنث ، والفعل .

ومما جاء من التعريفات يحتاج إلى بعض التفسير ، عطف البيان ، والمبني[٢] .

وبالجملة فقد عني الزمخشري في "المفصل" بالحدود النحوية عناية مناسبة لهذا المختصر.

وأما التعليلات في كتاب " المفصل" فقد ذكر صاحب كتاب " تطور الدرس النحوي" أن كتاب " المفصل" تخلى عن التعليلات العقلية أو المنطقية التي طغت على المادة النحوية ، وجعل ذلك علة لإقبال الدارسين عليه إقبالاً لا يعادله تقريباً إلا الإقبال على كتاب سيبويه[٣]

ومع هذا فإننا لا نعدم العلة النحوية في كتاب "المفصل" ، فقد تنوعت فيه التعليلات على قلتها قلة تناسب هذا المختصر ، فقد اعتل الزمخشري في "المفصل" لبعض الأحكام النحوية بالتقاء الساكنين[٤] ، والنظير[٥] ،والاستغناء[٦] ، والعوض[٧] ،والتخفيف[٨] ،والفرق[٩] ،وكثرة الاستعمال[١٠] الاستعمال[١٠] . وغير ذلك مما لايتسع له هذا التمهيد.

المفصل في ميزان النقد النحوي :

---

(١) يُنظر المفصل/٢٢٠

(٢) يُنظر منهج الزمخشري في المفصل /٨٠

(٣) يُنظر تطور الدرس النحوي ،د/حسن عون / ٨٩ وما بعدها بتصرف.

(٤) يُنظر المفصل/٢١٥

(٥) يُنظر المفصل/٢٣٥ ، ٢٤٠، ٣٢٣، ٣٧٥

(٦) يُنظر المفصل/٣٩ ، ٧٥، ١٣٣، ٣٦٧، ٣٨٥

(٧) يُنظر المفصل/٢٢٩

(٨) يُنظر المفصل/١٠١، ١١٣

(٩) يُنظر المفصل/٢٤٨، ٥٣٠

(١٠) يُنظر المفصل/٦٠، ٣٨٤، ٤٨٨

المفصل يُعد من المختصرات في الدرس النحوي رغم تسميته بالمفصل ، والتي توحي ببسط القول في الدرس النحوي ، ولذا فما أذكره من مآخذ استدركها عليه الدارسون لا يُعد أكثرها من الهنات التي تُؤخذ عليه قدر ما هي أمور لجأ إليها جار الله لمناسبة هذا المختصر ، ومنها في الجزء الذي قمت بتحقيقه ما يلي:

١- إهمال بعض الحدود ومنها : حد الظرف ، وقد اعتاد النحويون وضع حد له ، ومنهم الأنباري بقوله: " هو كلُ اسم من أسماء المكان، أو الزمان، يُراد فيه معنى "في"[(١)] ، بل عرّفه ابن عمرون بقوله: " الظرف في اللغة : الوعاء ، وعند النحاة : كل اسم من أسماء الزمان والمكان يُراد فيه معنى"في" وليست في لفظه ومجرور ب"في"[(٢)]

٢- النقص في بعض تفصيلات الباب الذي يتحدث عنه ، ومن ذلك : سكوته عن بدل الإضراب والنسيان ، وقد استدرك الأول منهما ابن خروف ، ورأى ابن عمرون أنه لاداعي منه ، وهذا يؤكد ما ذكرته أولاً من القول بأن هذه الهنات ليست مآخذ ، بقدر ما هي مناسبة لهذا المختصر ، فقد درج المتأخرون من النحويين على أن البدل له أربعة أضرب ، وجعلوا رابعها بدل البداء ، وهو على ثلاثة أقسام : غلط ، وإضراب ، ونسيان[(٣)]

٣- ترك نسبة أكثر الأبيات إلى قائليها ، كما هو مشار إليه سابقاً ، وهو في فعله هذا تابعَ الأكثرين ممن كتبوا في الدرس النحوي وأولهم سيبويه إمام النحويين

وأخيراً أكثر الآخذ التي أُخذت عليه تُعد من الخلافات النحوية التي لا يلائم ذكرها هذا التمهيد ، ومن أرادها فليرجع إليها في مظانها[(٤)]

---

(١) يُنظر أسرار العربية/١٠٥

(٢) يُنظر شرح المفصل لابن عمرون ١/٥٥٩ ، وما عليها من حواش

(٣) يُنظر في هذه المسألة الكتاب ١/٤٣٩، وشرح الأشموني٣/١٢٥

(٤) ذكر د/ فاضل السامرائي في كتابه الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/١١١: أن أبا الحجاج يوسف بن معزوز القيسي القيسي صنَّف كتاب " التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه" قال : وكتب محمد بن عبد الله بن أبي المفضل المريسي تعليقة على المفصل أخذ فيها على الزمخشري سبعين موضعاً أقام على خطئه البرهان " قال : ولم يقع بين أيدينا للأسف واحد من هذين الكتابين ، ولعل من بين ما أخذاه عليه ما سنذكره من مآخذ وملاحظات . وبدأ في سردها. كما يُنظر كتاب الزمخشري آثاره ومنهجه النحوي /٢٢٣ ، واستدراكات ابن يعيش على الزمخشري في شرح المفصل دراسة نحوية تحليلية نقدية ، رسالة دكتوراة ، إعداد د/محمد عبد القادر عبد الله أحمد /من ص٦٣ إلى آخر البحث

الفصل الثاني :

ابن عمرون وشرحه على المفصل

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : شخصية ابن عمرون النحوي .

المبحث الثاني :شرح المفصل لابن عمرون دراسة تاريخية نقدية.

المبحث الأول :

شخصية ابن عمرون النحوي

وفيه الحديث عن :

- نسبه.
- مولده.
- شيوخه.
- تلاميذه.
- مكانته العلمية.
- آثاره.
- وفاته.

المبحث الأول

شخصية ابن عمرون النحوي

ابن عمرون كنية اشتهر بها كثير من العلماء في شتى ألوان المعارف ، قبل صاحبنا وبعده منهم :

١- النحوي اللغوي أبو القاسم خلف بن سليمان بن عمرون البزاز المتوفى سنة٣٧٨هـ[(١)]

٢- الفقيه المالكي أبو حفص عمرو بن محمد بن عمرون السوسي المتوفى سنة٣٩٥هـ[(٢)]

٣- الشاعر سعيد بن عثمان بن مروان بن عمرون القرشي المتوفى نو سنة٤٠٠هـ [(٣)]

٤- المحَدِّث سليمان بن خلف بن سليمان بن أيوب بن نفيل بن عمرون المتوفى سنة٤٠٨هـ[(٤)]

٥- الكاتب علاء الدين علي بن الحسن بن علي بن أبي نصر بن عمرون المتوفى سنة٧٠٦هـ[(٥)]

وأما صاحبنا فقد كفانا مؤنة إطالة الحديث عنه محقق الجزء الأول من الكتاب ، غير أنني سأذكر له ترجمة مختصرة استئناساً ، وإتماماً للفائدة ، وذلك على النحو التالي :

نسبه : هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن أبي علي[(٦)] بن أبي سعيد[(٧)] بن عمرون الحلبي .

مولده : ولد سنة ست وتسعين وخمسمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التسليم ، الموافق لسنة مئتين وألف من الميلاد تقديراً[(٨)]

ولم يذكر المؤرخون محل ميلاده ، ولم يذكروا كذلك الشهر ولا اليوم الذي وُلد فيه على وجه التحديد ، وذلك لأن العالم لايُعرف إلا بعد ما يكون قد اشتهر ، وهذا هو السبب في خفاء

---

(١) يُنظر في ترجمته تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١٦٣/١

(٢) يُنظر في ترجمته ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض٢٧٤/٦

(٣) يُنظر في ترجمته جذوة المقتبس/٢٣١ ، والوافي بالوفيات١٥١/١٥

(٤) يُنظر في ترجمته الصلة في تاريخ أئمة الأندلس/١٩٥ ، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١٠١/٥

(٥) يُنظر في ترجمته تاريخ الإسلام ٦٤/٥٠ ، والوافي بالوفيات٢٢٩/٢٠

(٦) هذا ما عليه النقلة ، وفي البلغة /٢٨٣ هو محمد بن محمد بن على ولعل كلمة " أبي" سقطت من ط

(٧) كذا المثبت في بيانات المخطوطة ، ويُنظر بغية الوعاة٢٣١/١ ، وسلم الوصول لحاجي خليفة٢٤٢/٣ ، وإعلام النبلاء لمحمد راغب الطباخ ٤٠٢/٤ ، هذا وقد ترجم له الذهبي بقوله : "..جمال الدين محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعد.. " وهو الأقرب لقرب العهد بينهما ، ولكني راعيت ما جاء في بيانات المخطوطة خشية الإلباس ، ولعله تحريف . يُنظر تاريخ الإسلام٤٣١/٤٧ سير أعلام النبلاء ٢٥١/٢٣ ، ومعجم المؤلفين٢٤٧/١١

(٨) يُنظر تاريخ الإسلام ٤٣١/٤٧ ،ومعجم المؤلفين ٢٤٧/١١

تاريخ ميلاد كثير من العلماء على المؤرخين.

شيوخه :

أخذ ابن عمرون العلم في مختلف اتجاهاته عن مشايخ أجلاء منهم من ذكرته كتب التراجم ، ومنهم من صرح بالأخذ عنه في شرحه على المفصل ، فممن ذكرتهم كتب التراجم :

١- ابن طَبَرْزَذ : أبو حفص عمر بن محمد بن معمَّر الدَّارَقَزِّي المتوفى سنة٦٠٧هـ ، من علماء الحديث في عصر ابن عمرون ، لقبه الإمام الذهبي بالمسند الكبير ، وذكر فيمن حدث عنه : الجمال محمد بن عمرون[١]

٢- الشيخ أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش شارح المفصل المتوفى سنة ٦٤٣هـ[٢] ، له من المصنفات شرح الملوكي ، وهو شرح على تصريف ابن جني ، قال الذهبي : أخذ ابن عمرون النحو عن الموفق بن يعيش وغيره[٣]

وقد صرح الشيخ بتلمذته له . ومن ذلك قوله : قال الشيخ يعيش .. ، وقوله : قال الشيخ ابن يعيش[٤]..

وإذا أطلقت كلمة " الشيخ" مطلقة دون تقييد عُلم منها أن مقصده هو الشيخ " ابن يعيش"[٥]

يعيش"[٥]

وأما شيوخه الذين أخذ عنهم وصرَّح بذلك في شرحه على المفصل الذي بين أيدينا فهم :

١- الشيخ الصالح الثقة أبو العباس أحمد بن عبد الله بن عَلوان الأسدي[٦] المتوفى سنة٦١٧هـ أخذ عنه نقولاً من معجم الصحاح للجوهري المتوفى سنة٣٩٣هـ

٢- الشيخ الثقة أبو سعد ثابت بن مشرف بن أبي سعد البنا[٧] المتوفى سنة ٦١٩هـ محدث ،

---

(١) يُنظر في ترجمة ابن طبرزذ سير أعلام النبلاء ٥٠٧/٢١

(٢)يُنظر في ترجمته بغية الوعاة ٣٥١/٢ ، والأعلام ٢٠٦/٨

(٣) يُنظر تاريخ الإسلام ٤٣١/٤٧

(٤) يُنظر/٥٨٣،٦٧٧

(٥) ينظر/٢٦٣

(٦) يُنظر في ترجمته تاريخ الإسلام٣٢٩/٤٤ ، ويُنظر شرح المفصل لابن عمرون٢٩/١ من قسم الدراسة ،٢١٧ من قسم قسم التحقيق ، وق ٧٠ب من المخطوطة .

(٧) يُنظر في ترجمته سير أعلام النبلاء١٥٢/٢٢، وشرح المفصل لابن عمرون قسم الدراسة ٢٩/١

، قال ابن عمرون :قدم علينا حلباً فسمعنا عليه صحيح البخاري وغيره[١]

٣- الشيخ الفتي الإمام العلامة شمس الأفاضل وزين الأماثل ضياء الدين محمد بن الحسين بن أسعد بن عبد الرحمن بن العجمي[٢] المتوفى سنة ٦٢٥ هـ أول من قرأ عليه كتاب " المفصل" للزمخشري كما صرح به في مقدمة شرحه[٣]

٤- الشيخ أبو محمد كمال الدين القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطي اللغوي ، المتوفى سنة ٦٢٦هـ له شرح على تصريف الملوكي ، واللمع[٤]

٥- الإمام العدل كمال الدين عبد المجير بن محمد بن عشائر القبيصي ثم الموصلي[٥] المتوفى سنة ٦٣١هـ هو أحد الشيخين اللذين قرأ عليهما كتاب المبهج في القراءات الثمان لمؤلفه الشيخ الإمام أبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد المقري النحوي البغدادي المتوفى سنة ٥٤١هـ[٦] كما صرح به في شرحه على المفصل[٧]

٦- الشيخ الصالح الثقة الأمين الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله بن علوان الأسدي المتوفى سنة ٦٣٢هـ[٨] ، مُحدث ، أخذ عنه ابن عمرون صحيح مسلم كما صرَّح بذلك في كتابه الذي بين أيدينا[٩]

٧- الشيخ أبو الحجاج يوسف بن خليل بن عبد الله الآدمي الدمشقي المتوفى سنة

---

(١) يُنظر شرح المفصل لابن عمرون ٢١٤/١، وق ٧٠ أ من المخطوطة

(٢) يُنظر في ترجمته بغية الطلب في تاريخ حلب ، لابن العديم ١٣٦٠/٣، وشرح المفصل لابن عمرون ٣٠/١ من قسم الدراسة

(٣) يُنظر ورقة ٢ ب ، وشرح المفصل لابن عمرون ٤/١

(٤) يُنظر في ترجمته معجم الأدباء ٢٢١٧/٥ ، وبغية الوعاة٢٦٠/٢ ، ومعجم المؤلفين ١١١/٨ ، وص/٨١٨من هذا البحث

(٥) يُنظر في ترجمته تاريخ الإسلام ٧٣/٤٦، وشرح المفصل لابن عمرون ٣٠/١ من قسم الدراسة

(٦) يُنظر في ترجمته إنباه الرواة ١٢٢/٢ ، وشرح المفصل لابن عمرون ٤٩١/١

(٧) يُنظر ق ١٧٩ ب ، وشرح المفصل لابن عمرون ٤٩١/١

(٨) يُنظر في ترجمته تاريخ الإسلام١٥٥/٤٥ هذا وقد كانت ولادته سنة ٥٣٤هـ فإذا نظرنا إلى تاريخ ميلاد أحمد بن عبد عبد الله بن علوان السالف الذكر وجدناه وُلد في نحو سنة ٥٤٠ هـ إذن فـ "عبد الرحمن" شقيقه الأكبر وُلد قبله وعاش بعده ، وكلاهما كُني بـ " ابن الأستاذ"

(٩) يُنظر شرح المفصل لابن عمرون ٢٥٥/١ ، وق ٨٥ب

٦٤٨هـ[1]

٨- الشيخ الإمام العالم تاج الدين أبي القاسم أحمد بن هبة الله بن سعد الله البحتري المعروف بابن الجبراني الحلبي المقرئ النحوي اللغوي المتوفى سنة ٦٦٨هـ[2] وهو ثاني الشيخين اللذين قرأ عليهما كتاب المبهج في القراءت الثمان[3]

٩- الشيخ الفقيه محمد بن أبي بكر بن عبيد الله بن إبراهيم بن عبد الرحمن العثماني الديباجي الدمشقي[4] أخذ عنه كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت المتوفى سنة٢٤٤هـ سنة٢٤٤هـ

فهؤلاء أحد عشر شيخاً موثق أخذه عنهم في اللغة ، والنحو ، والقراءات ، والفقه ، والحديث . مما يدل على سعة علمه وتنوع فكره رحمه الله.

تلاميذه : تصدر ابن عمرون لإقراء العربية والنحو بحلب مدة ، وصار له حلقة بمسجدها الجامع . تخرج به جماعة من الأئمة[5] منهم :

١ــ أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك المتوفى سنة٦٧٢هـ صاحب الألفية وغيرها من كتب النحو متوناً وشروحاً ، فابن مالك لما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه[6]

٢- البهاء ابن النحاس : أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أبي عبد الله محمد بن أبي نصر بن النحاس الحلبي النحوي المتوفى سنة٦٩٨هـ[7] ، كان شيخاً للعربية بالديار المصرية تلمذ له جماعة منهم : أبو حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ[8] ، والإمام الذهبي المتوفى

---

(١) يُنظر في ترجمته تاريخ بغداد ١٩٩/٢١ ،وشذرات الذهب ٢٤٣/٥ ، و معجم المؤلفين ٢٩٧/١٣ ، وص ٨١٦من هذا البحث .

(٢) يُنظر في ترجمته بغية الوعاة ٣٩٤/١ ، وقسم الدراسة من شرح المفصل لابن عمرون ٣١/١

(٣) يُنظر شرح المفصل لابن عمرون ٤٩١/١ ، وق ١٧٩ب

(٤) لم أقف له على ترجمة ، ويُنظر/ ٨١٩

(٥) يُنظر تاريخ الإسلام ٤٣١/٤٧ ، وسير أعلام النبلاء٢٥١/٢٣ ، وقلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان ، المشهور المشهور بـ "عقود الجمان في شعراء هذا الزمان" ، كمال الدين أبو البركات المبارك بن الشعار الموصلي ٤١/٤

(٦) يُنظر غاية النهاية ١٨١/٢

(٧) يُنظر في ترجمته أعيان العصر للصفدي ١٩٤/٤، وفوات الوفيات ٢٩٤/٣ ، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة٢٤٢/٣

(٨) يُنظر في ترجمته بغية الوعاة ٢٨٠/١ والأعلام ١٥٢/٧

سنة٧٤٨هـ صاحب تاريخ الإسلام وغيره من المصنفات(١).

ألَّف التعليقة على المقرب لأبي الحسن ابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ(٢) وقد نقل بحث " ما لا ينصرف" عن شيخه "ابن عمرون" بنصه ، وهو ما يشغل سبعاً وثلاثين ورقة تقريباً من النص المحقق بالرسالة الأولى(٣) ، ومن التعليقة على شرح المقرب خمسة وسبعين ورقة تقريباً(٤).

قال البهاء بن النحاس : " وهذا الباب قد أتقنه شيخنا الإمام المرحوم جمال الدين محمد بن عمرون رحمه الله في شرحه على المفصل إتقاناً جاوز الحد ، ولولا خوف النسبة إلى التعصب لقلت إنه سبق فيه – مع تأخره- المتقدمين أجمعين ، وإذا أوافق عليه بأن مصداق ما قلت فأذكره بلفظه ، وألفاظ ما ذكره من كلام صاحب المفصل رحمه الله ، لا أزيد لفظاً ولا أنقص ، ولا أغير شيئاً من ألفاظه . "(٥)

٣ - الشيخ الدمياطي : أبو محمد شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي المتوفى سنة٧٠٥هـ ، من أكابر فقهاء الشافعية ، من شيوخ الإمام الذهبي المتوفى سنة٧٤٨هـ ، قال عنه :له تصانيف متقنة في الحديث والعوالي واللغة والفقه وغير ذلك ، ومحاسنه جمة(٦) وقد صرَّح بتلمذته على الجمال ابن عمرون(٧)

مكانته العلمية : قَلَّ الكلام في كتب التراجم عن ابن عمرون لقلة ما خلَّفه من آثار علمية ، غير أن المؤرخين قالوا عنه : هو إمام النحو بحلب(٨) ، برع فيه ، وتصدر لإقرائه لإقرائه بحلب في مسجدها الجامع(٩) .

---

(١) يُنظر في ترجمته الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ٦٦/٥

(٢) يُنظر في ترجمته فوات الوفيات ١٠٩/٣، ومعجم المؤلفين ٢٥١/٧

(٣) يُنظر ق ٥٤أ – ق٩١ب ، وشرح المفصل لابن عمرون ١٧٦/١ -٢٦٩

(٤) يُنظر التعليقة ٤٥٠ - ٥٢٤

(٥) يُنظر التعليقة /٤٥٠

(٦) يُنظر في ترجمته معجم الشيوخ الكبير للإمام الذهبي ٤٢٤/١ ، و طبقات الشافعية الكبرى للإمام السبكي ١٠٢/١٠ ١٠٢/١٠

(٧) يُنظر تاريخ الإسلام٤٣١/٤٧ ، وسير أعلام النبلاء٢٥١/٢٣

(٨) يُنظر سير أعلام النبلاء٢٥١/٢٣

(٩) يُنظر تاريخ الإسلام ٤٣١/٤٧

قال أبو حيان : "كان نحوياً حافظاً مُحصِّلاً خيِّراً "[١] .

وبالنظر في ما كتبه على المفصل يتبين أنه كان واسع الاطلاع ، متنوع المعرفة . ففي النحو قرأ " المفصل" على شيخه موفق الدين ابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣هـ ، وعلى الشيخ ضياء الدين محمد بن الحسين بن أسعد بن عبد الرحمن بن العجمي[٢] المتوفى سنة سنة ٦٢٥هـ ، وأكثر النقل عن أئمة النحو المتقدمين كسيبويه(ت١٨٠هـ) والمبرد (ت٢٨٥هـ) والسيرافي(ت٣٦٨هـ) والفارسي(ت٣٧٧هـ) والرماني (ت٣٨٤هـ) ، والمتأخرين كابن الخشاب (ت٥٦٧هـ) وابن خروف (ت٦٠٩هـ) وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، وأكثر النقل عن السخاوي (ت٦٣هـ) شارح المفصل ، كما قرأ عليه تلميذه ابن النحاس (ت٦٩٨هـ) كتاب سيبويه إلى باب الاستثناء ، والإيضاح لأبي على الفارسي(ت٣٧٧هـ)

وفي اللغة قرأ كتاب " إصلاح المنطق" لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) على شيخيه : الشيخ كمال الدين القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطى اللغوى (ت ٦٢٦هـ) و الشيخ شمس الدين يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقى[٣] (ت٦٤٨هـ) ، كما قرأ "الصحاح" للجوهري على الشيخ أبي العباس أحمد بن عبد الله بن علوان الأسدي (ت٦١٧هـ) ، كما أكثر النقل عن معجم تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (٣٧٠هـ) .

وفي القراءات قرأ كتاب " المبهج" على شيخيه : الشيخ الإمام كمال الدين عبد المجير بن محمد بن عشائر القبيصي الموصلي(ت٦٣١هـ) ، والشيخ تاج الدين أبي القاسم أحمد بن هبة الله بن سعد الله البحتري المعروف بابن الجبراني الحلبي[٤] (ت٦٦٨هـ).

وفي العروض : قال محقق الجزء الأول[٥] : "كما كانت له معرفة بالعروض ، فقد قال : : " تُروى هذه القصيدة مطلقة مرفوعة ومقيدة ، وهي من " المتقارب" فمن أطلقها فهي

---

(١) يُنظر تذكرة النحاة /٥٢

(٢) يُنظر ص ٤٥

(٣) يُنظر ص ٤٥

(٤) يُنظر ص٤٦

(٥) يُنظر ص ٢٨ من قسم الدراسة

عنده من الضرب الأول فعولن عِصِي"[١].

كما كانت له معرفة بالفقه ، قال في باب الكنايات عند الحديث عن "كذا" : ".. والوجه أن "كذا" اسم مبهم كرر أولم يكرر ، على أى حال كان فمعناها ما يفسرها فإن فسرت بمفرد كانت إياه ، وإن فسرت بجمع كانته ، هذا مذهب الشافعية ، والحنفية على الأول"[٢]

وفي الحديث : قرأ صحيح البخاري على الشيخ أبي سعد ثابت بن مُشرَّف بن أبي سعد البنَّا[٣] (ت٦١٩هـ) .

كما قرأ صحيح مسلم على الشيخ أبي محمدعبد الرحمن بن عبد الله بن علوان الأسدي[٤](ت٦٣٢هـ) .

ومع هذه المعرفة المتنوعة لم يخل الشيخ من النقد المسف ، لكنه نقد فردي لم تتناقله كتب التاريخ والتراجم والسير .

فقد جاء في كتاب " قلائد الجمان"[٥] : " أنشدني أحمد بن محمد بن أبي بكر بن إبراهيم بن خلّكان خلّكان الإربلي[٦] (ت٦٨١هـ)، قال: أنشدني ابن السرخسي[٧] لنفسه في إنسان يعرف بابن عمرون، وقد تصدّر لإقراء العربية والنحو بحلب، وصار له حلقة بمسجدها الجامع: [من مخلَّع البسيط][٨]

قالوا ابنُ عَمرونَ قَدْ تصدَّى للنحو والرُّتبةِ الثَّمينةْ
وصار معْ أنَّه حمارٌ يُدَرِّس النَّحو في المدينةْ

---

(١) الحديث عن قصيدة أبي ذؤيب الهذلي التي مطلعها :

عَرَفتُ الديارَ كرقْمِ الدواةِ يزْبِرُها الكاتبُ الحِمْيَرِيُّ

يُنظر شرح المفصل لابن عمرون ١٠٣/١

(٢) يُنظر /٨٢٨

(٣) يُنظر ص٤٤

(٤) يُنظر ص٤٥

(٥) يُنظر قلائد الجمان ٤١/٤

(٦) هو صاحب كتاب " وفيات الأعيان" . يُنظر في ترجمته : الأعلام ٢٢٠/١ ، ومعجم المؤلفين ٥٩/٢

(٧) هو أبو الحسن علي بن محمود بن محمد بن أحمد . فاضل ، له معرفة بالأدب ، نزل حلب وتصدر للفتوى بمسجدها بمسجدها الجامع في العقد الثالث من القرن السابع . توفي قرابة سنة ٦٣٠هـ . يُنظر في ترجمته قلائد الجمان ٤٠/٤

(٨)مخلع البسيط :يتأتى في المجزوء منه فيدخل عروضه أو ضربه الخبن والقطع معاً . يُنظر كتاب علم العروض والقافية ، د د عبد العزيز عتيق ص٤٩

فقلتُ: هذا الزَّمانُ بحرٌ   في مثله تَغْرَقُ السَّفينهْ

آثاره : لم يذكر المؤرخون لابن عمرون آثاراً علمية سوى شرحٍ كتبه على المفصل ، ولم يُسعفه القدر لإتمامه ، وهو الشرح محل الدراسة والتحقيق .

قال أبو حيان في تذكرته : " شرح ابن عمرون المفصل ، وانتهى فيه إلى قوله : **الوزن الرابع عشر** : **محمدة في المصادر** . وعاق عن إكماله موته رحمه الله"(١) .

وفاته: إذا كانت كتب التراجم لم تذكر سنة ميلاده على وجه التحديد ، إلا أنهم قد أجمعوا على أنه توفي – رحمه الله- بحلب في الثالث من شهر ربيع الأول لسنة تسع وأربعين وست مائة من هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم(٢) .

---

(١) يُنظر تذكرة النحاة /٥٣

(٢) يُنظر تاريخ الإسلام ٤٣١/٤٧ ، وبغية الوعاة ٢٣١/١

المبحث الثاني :

شرح المفصل لابن عمرون دراسة تاريخية نقدية.

وفيه الحديث عن :

- توثيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.
- مادة الكتاب العلمية.
- منهج المؤلف في عرض مادة الكتاب العلمية وخصائصه.
- شرح المفصل لابن عمرون فيميزان النقد النحوي.
- موازنة بين شرح المفصل لابن عمرون وشرح المفصل الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي.

المبحث الثاني

شرح المفصل لابن عمرون دراسة تاريخية نقدية

لما كان موضوع البحث دراسة وتحقيق جزء من شرح المفصل لابن عمرون (ت٦٤٩هـ) رأيت من المناسب أن أخص ذلك الشرح بمبحث أتناول فيه توثيق اسمه ، ونسبته إلى المؤلف ، وما احتواه ذلك الشرح من مادة نحوية ، وكيفية معالجة المؤلف لها ، وذلك على النحو التالي :

– توثيق اسم الكتاب ، وتوثيق نسبته إلى المؤلف :

ما تأكد للبحث أن هذا الشرح على " مفصل الزمخشري" عُرف باسم " شرح المفصل ، لمحمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون النحوي" ، وذلك لما يأتي :

١- هذا الكتاب وُجدت منه نسخة فريدة بدار الكتب المصرية برقم /٨٠ نحو خليل أغا ، مصورة على الميكروفيلم برقم /٤٢١٧ ، وكُتب على صفحة الغلاف بها : شرح المفصل للزمخشري لابن عمرون الأندلسي يرحمه الله .

٢- أول الورقة الثانية من المخطوط جاء فيه : "بسم الله الرحمن الرحيم ، وهو حسبي ، وبه توفيقي ، قال الفقير إلى ربه : محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون النحوي غفر الله له... " إلى أن قال :" هذا مع أن علم العربية زين في المحافل ، وبإبراز أكثر المعاني كافل ، وقد أُلف فيه كتب من أكثرها فائدة ، وأعظمها عائدة الكتاب الذي شهد بفضل مُنشئه مَنْ رُزق حظاً من الفهم فيه كتاب سيبويه رحمه الله ،غير أن قِصر همم أهل زماني أوجب لهم الولوع بالمتوسطات والمختصرات، وإن مِن أجمعها لَمُفصل الزمخشري ، مُنيتُ بإقرائه ... ثم قال : فسألت الله سبحانه أن يُسدد قلمي – لاكَلَّ- ، ويثبت قدمي – لا زلَّ- ، واستخرته في شرحٍ تتبعت فصوله فبينتها ، وأصوله فتممتها"[(١)] انتهى مختصراً

فجاء الشرح في عبارته مُنكراً لم يضع له عنواناً ، لذا فقد كان الأقرب أن يُطلق عليه " شرح المفصل" ، ولعله آثر عدم التسمية له اقتداء بشيخه موفق الدين أبي البقاء يعيش بن يعيش الحلبي النحوي (ت٦٤٣هـ)

٣- نقل الثقات ممن جاءوا بعد ابن عمرون . قال الشيخ خالد في توجيه قول العجاج :

حَتَّى إذا جَنَّ الظَّلامُ الُمخْتَلِط

---

(١) يُنظر شرح المفصل لابن عمرون ٤/١ وما بعدها من النص المحقق .

جاؤوا بِمَذْقٍ ، هَلْ رأَيتَ الذِّئْبَ قَطُّ؟

" فظاهره أن جملة الاستفهام وهي: هل رأيت الذئب قط: نعت لـ: مذق، فوجب تأويلها على أن الصفة قول محذوف، وجملة الاستفهام معمول الصفة، "أي: جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته": هل رأيت الذئب قط؟

وقال ابن عمرون: "الأصل: بمذق مثل لون الذئب، هل رأيت الذين٤ يقولون: مررت برجل مثل كذا، هل رأيت كذا٥. وفي الحديث: "كلاليب مثل شوك السعدان، هل رأيتم شوك السعدان؟ " قالوا: نعم يا رسول الله. قال: "فإنهما مثل شوك السعدان" ثم حذف "مثل لون الذئب" وبقي: هل رأيت الذئب؟ فتأولوه بمقول عند رؤيته "هذا الكلام"، فـ: "مقول" هو الصفة وجملة الاستفهام معمول لها". انتهى(١)

٤-سبقت الإشارة إلى أن البهاء بن النحاس قد نقل باب " ما لا ينصرف" عن شيخه ابن عمرون ، وبالرجوع إلى النقل ، والمنقول منه وجدت الكلام متطابقاً(٢)

٥- قال أبو حيان في التذكرة : " شرح ابن عمرون المفصل ، وانتهى فيه إلى قوله : **الوزن الرابع عشر** : **محمدة في المصادر** . وعاق عن إكماله موته رحمه الله"(٣) .

والمخطوط الذي بين أيدينا انتهى بقوله : " الثاني والثلاثون " مَفْعِلة" بفتح الميم ، وسكون الفاء ، وكسر العين ، وتاء تأنيث نحو : "محمدة" مصدر حمد يحمد.إلى ها هنا انتهى التصنيف "(٤)

فلعل قول أبي حيان : " الوزن الرابع عشر" سهو منه.

٦-جميع مَن ترجم لابن عمرون ذكر أن له شرحاً على المفصل ، ولم يتمه(٥)

٧- الدراسات السابقة التي عنيت بدراسة ابن عمرون نحوياً أكدت أن النقول التي قام الباحثون بدراستها لابن عمرون نُقلت من شرحٍ له على المفصل ذكرته كتب التراجم ، ولم يصلوا إليه ، إلى أن آن الأوان فظهر هذا الشرح ، وفيه رسالة علمية قد نوقشت إلى جانب هذه الرسالة ، وهناك جزء متبقٍ تحت الدراسة يُعد للمناقشة .

---

(١) يُنظر التصريح ١١٢/٢ ، و٤٥٣ من هذا البحث

(٢) يُنظر التعليقة ٤٥٠- ٥٢٤ ، وشرح المفصل لابن عمرون ١/ ١٧٦- ٢٦٩، وص ٤٧من هذا البحث .

(٣) يُنظر تذكرة النحاة /٥٣

(٤) يُنظر شرح المفصل لابن عمرون/ ق١٧١ب

(٥) يُنظر /٥٠ من هذا البحث

مادة الكتاب العلمية :

جمع ابن عمرون رحمه الله مادة كتابه هذا من القرآن الكريم ، وقراءاته ، ومن حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وآثار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، ومن كلام العرب على مختلف لغاتهم المحتج بها شعراً ونثراً ، كما استعان على ذلك بكتب مَن سبقه من العلماء في النحو ، واللغة ، والأدب ، وعلوم القرآن من فقه وتفسير وحديث ، وكانت أكثر استعانته بكتاب سيبويه(ت١٨٠هـ) ، ومَن عنوا بشرحه كالسيرافي(٣٦٨هـ) والرماني(٣٨٤هـ) ،كما أكثر النقل عن الأخفش(٢١٠هـ) ، والمبرد (٢٩٠هـ) ، والزجاج (ت٣١١هـ) ، وابن السراج(ت٣١٦هـ) ،والزجاجي (ت٣٣٩هـ) ، والفارسي(ت٣٧٧هـ) ، وابن جني(ت٣٩٢هـ) من نحاة البصرة .

كما ناقش ونقل من نحو الكوفيين كالكسائي(ت١٨٩هـ) ، والفراء(ت٢٠٧هـ) ، وأبي بكر بن الأنباري(٣٢٨هـ) ، كما نقل عن المتأخرين ممن جمعوا بين المذهبين في زعمهم كالإمام عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، والميداني(ت٥١٨هـ) في كتابه الأدوات ، وابن الخشاب(ت٥٦٧هـ) في مسائل أجاب عنها بالأسكندرية ، كما نقل عن كتابه " العوني".

ولأنه شرح المفصل فقد تأثر بالنقل عن صدر الأفاضل الخوارزمي(ت٦١٧هـ) ، وابن يعيش(ت ٦٤٣هـ) ، والسخاوي(٦٤٣هـ) ، وابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) .

نقل ووافق ، كما نقل وناقش ، كما نقل وعارض .

واستعان بحواشي الزمخشري (ت٥٣٨هـ) على مفصله ،كما نقل عن شروحٍ لمتون أخرى كشرح اللمع لابن برهان(ت٤٥٦هـ) .

ولأن شرح المفصل يستلزم شرح شواهده وتفسير كلماتها فقد أكثر النقل عن شراح الشواهد كابن السيرافي (ت٣٨٥هـ) ، والأعلم الشنتمري(ت٤٧٦هـ) ، وابن السيد البطليوسي(ت٥٢١هـ) .

كما أكثر النقل في تفسير الكلمات عن كتب اللغة كإصلاح المنطق لابن السكيت(ت٢٤٤هـ) ، والجمهرة لابن دريد(ت٣٢١هـ) ، وديوان الأدب للفارابي(ت٣٥٠هـ) ، وتهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، وصحاح الجوهري(ت٣٩٣هـ).

كما استعان بكتب القراءات مما وصل إلينا وما لم يصل ككتاب الموضح في القراءات لليزيدي(ت٢٠٢هـ) ، وكتاب اللوامح لأبي الفضل عبد الرحمن بن الحسن الرازي المقرئ (ت٤٥٤هـ) ، والحجة لأبي علي

كما استعان بكتب التفاسير التي تعضد من توجيهاته كتفسير المهدوي (ت نحو ٤٤٠هـ) والواحدي (ت٤٦٨هـ) والرازي(ت٦٠٦هـ).

ولهذا كله فقد جاء الشرح مليئاً بالمادة العلمية والخلافات النحوية التي يفيد منها الباحثون ، ويسعد بها المطلعون .

منهج المؤلف في عرض المادة العلمية وخصائصه :

انتهج ابن عمرون في عرض مادته العلمية المنهج المعياري "الذي يعنى بوضع معايير ومقاييس لغوية معينة ينبغي اتباعها والأخذ بها دائماً وأبداً فما جاء على وفق هذه المعايير والمقاييس فهو صواب. وما جاء على خلاف ذلك فهو خطأ"(١).

وقد اتسم هذا المنهج عند ابن عمرون بالسمات التالية :

١- امتاز أسلوبه بالوضوح في عرض المادة العلمية ، فهو لا يستخدم عبارات غامضة ، ولا ألفاظ من وحشي الكلام ، وقد بان حرصه على وضوح العبارة ، وتقديم الأفكار بأسلوب مرتب سهل الألفاظ ، وذلك بنهجه لطرقٍ تعين على فهم القارئ ، منها:

أ- طريقة التعليم والتعلم : ومن ذلك قوله : ".. فاعلم أن إضافة المصدر إلي فاعله أقوي من إضافته إلي المفعول ؛ لأنه أحوج إليه من المفعول به ، فإذا حلت بين المصدر وفاعله كان أقوي علي طلبه والاتصال به ، ومعمول المصدر المنصوب وغيره كالجزء منه فلم يقع فصل بأجنبي ، ولم يجئ هذا الفصل إلا في المصدر لما ذكرنا."(٢)

ب-أسلوب الحوار : ومن ذلك قوله : " فكما أن "كلاً " تقتضي الإضافة إلي ما هو "كل" له و"بعض" يقتضي الإضافة إلي ماهو بعض له وكذا "العشر" و"الربع" وجميع أجزاء الشيء ، وقال تعالى { **فَلَهَا النِّصْفُ** }(٣) فكذا يجوز دخول "اللام" على "كل" و"بعض"

فإن قيل : "أي" تضاف وتحذف منه المضاف إليه ولا يجوز دخول اللام عليه؟

والجواب : إن "كلا" و"بعضاً" أكثر تصرفاً من "أي" ؛ لأن "أياً" لا تستعمل إلا في الاستفهام ،

---

(١) يُنظر دراسات في علم اللغة ،د/كمال بشر/٢٥٥

(٢) يُنظر /٣٧٥

(٣) النساء/ ١١

والجزاء ، والصلة ، والصفة أو في النداء ، وهي تبنى في بعض الصور بخلاف "كل" و"بعض"."[1]

٢- الاستطراد :وذلك راجع إلى عنايته بذكر الخلاف النحوي ، وذلك من غزارة علمه وسعة اطلاعه ، وقد ظهر ذلك في موضعين من الجزء الذي قمت بتحقيقه :

أحدهما : ماذكره مختتماً به الحديث عن باب النعت بقوله : " وهذا آخر مواضع الجمل فنستوفي الكلام عليها .

وهي على ضربين : بحرف عطف وبغيره ، الثاني صفة ،حال ، تفسير ، خبر وما تفرع عليه ، وجملة في موضع خفض بالإضافة ، وذلك في إضافة أسماء الزمان ،وقد تقدم الكلام عليها إلا التفسير كقوله تعالى {**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**}[2] ثم قال : { **لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ** } فالمغفرة تفسير الوعد ، وأما قوله تعالى {**هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ** }[3] ثم قال { **تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**}[4] فتؤمنون على لفظ الخبر ومعناه الأمر بدليل أن جوابه {**يَغْفِرْ لَكُمْ**} ، وليس جواباً لـ{ **هَلْ أَدُلُّكُمْ**} إذ ليست المغفرة بالدلالة بل بالإيمان وحسن أن يكون الأمر بلفظ الخبر لوقوعه كالتفسير لما قبله من ذكر التجارة ، وحكم التفسير أن يقع خبراً ، وإن كان قد يقع في غير هذا الموضع كقوله تعالى { **لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا**}[5]

والتي لا يكون اتصالها على هذه الوجوه تتصل إما بحرف عطف نحو : زيد أخوك وأخوه عمرو فهذا بمنزلة الأجنبي في أنه لما أريد اتصاله عطف بالواو ، والآخر أن يتبع بغير حرف عطف كقوله تعالى { **إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ كَانُوا قَلِيلًا** }[6] ، ونحوه : { **الْحَيُّ الْقَيُّومُ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَاب** }[7] ومنه قوله تعالى { **ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ**}[8]"[9]

---

(١) يُنظر /٣٩٤

(٢) المائدة/ ٩

(٣) الصف/ ١٠

(٤) الصف/ ١١

(٥) البقرة/ ٢٣٣ ٢٢٥

(٦) الذاريات/ ١٦، ١٧

(٧) آل عمران/ ٢،٣

(٨) الكهف/ ٢٢

(٩) يُنظر /٤٧٢

الثاني : ما ذكره من "الاعتراض" ومواضعه ، وذلك في آخر باب العطف بقوله : " وأهمل الزمخشري الاعتراض نحو : زيد أشهدُ بالله مُنطلق .

ومنه قوله تعالى { **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ** ...}[1] فـ "أولئك" الخبر ، و "إنَّا لا نُضيعُ أجر مَن أَحسن عملاً" اعتراض

ومنه قول الشاعر:

إنّى لأمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنّنى قَسَماً إليك مع الصُّدودِ لأَمْيَلُ[2]

فقوله : "قسماً" اعتراض ، والاعتراض يكون توكيداً للشيئ ، أو لرفعه ؛لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح الشيء ويؤكده

ولا يجوز أن يعترض بين واو العطف وبين ما دخلت عليه، وقد أجازه قوم في : (ثم) ، و(أو) ، و(لا) ؛ لأن (أو) و(لا) و(ثم) يقمن بأنفسهن فتقول : زيد قام ثم والله محمد

وقوله تعالى { **إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا**... }[3] جواب الشرط " **فَلَا تَتَّبِعُوا** " ، وقوله : " **فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا** " اعتراض بين الشرط وجوابه وفيه الفاء ، والجملة مُسَدِّدة

وقوله:

وَقَدْ أَدْرَكَتْني، وَالحَوادِثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعافٍ، وَلا عُزْل[4]

ففصل بين الفعل وفاعله بقوله : والحوادثُ جمة ، وهي مِن مبتدأ وخبر .

وقال آخر:

ذَاك الَّذِي وَأَبِيكَ يعرف مَالِك[5]

ففصل بالقسم وهو قوله : وأبيك بين الموصول وصلته .

وقال:

---

(١) الكهف/ ٣٠

(٢) البيت من الكامل

(٣) النساء/ ١٣٥

(٤) البيت من الطويل

(٥) هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

وَالْحق يدْمغُ ترهات الْبَاطِل

تبرَّأُ من دمِ القتيلِ وبَزِّه   وقدْ عَلِقَتْ دمَ القتيلِ إزارُها[١]

فاعترض بقوله : وقد علقت دم القتيل – وهي جملة من فعل وفاعل ومفعول– بين المبتدأ وهو: "بزه" ، وخبره وهو : "إزارها".

وقال:

كأنّ وقَدْ أَتَى حَوْلٌ جَدِيدٌ   أَثافِيَها حَمَاماتٌ مُثُولُ[٢]

ففصل بين "كأن" واسمها بقوله : وقد أتى حول جديد

وقال أبو النجم:

وَبُدِّلَتْ، وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ
هَيْفاً دَبُوراً بِالصَّبا، وَالشَّمْأَلِ[٣]

فاعترض بين الفاعل والمفعول بقوله : والدهر ذُو تَبَدُّل

وقال:

فإنَّ أباها مقسمٌ بيمينه   لئنْ نبضتْ كفِّي وإنِّي لنابضُ[٤]

ثم رآني لأكوناً مضيضةً ...[٥]

فاعترض بقوله : وإني لنابض بين المعطوف والمعطوف عليه .

وقال:

لَعمري وما عَمري عليَّ بهيّنٍ   لقد نطقتْ بُطلاً عليّ الأقارِعُ[٦]

---

(١) البيت من الطويل

(٢) البيت من الوافر .

(٣) البيتان من الرجز المشطور

(٤) البيت من الطويل

(٥) هذا صدر بيت من الطويل ، دخله الخرم ، وعجزه :

... وقد كثرتُ بين الأعمّ المضائضُ

(٦) البيت من الطويل

اعترض بقوله : "وما عمري علي بهين" بين القسم وجوابه

وقال:

وَتَرْكِي تلادِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ طَرِيدًا وَقَدِمًا كُنْتُ غَيْرَ مُطَرَّدِ(١)

اعترض بقوله : "والحوادث جمة" بين الحال وصاحبه

وقال تعالى {**إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ** .. }(٢)

واعترض بقوله {وكذلك يفعلون} بين كلاميها"(٣).

٣- دقته وتوثيقه للمنقول : ويتمثل ذلك في نسبته الأقوال إلى أصحابها في كثير من الأحيان ، بل وإلى كتبهم في بعضها، بل قد يذكر سند الكتاب الذي نقل منه .

فمن الأول قوله :" .. "أف" اسم أتضجر ، وقال الزجاج: معنى أف النَّتن ، فذا فيه نظر لأن التضجر يوجد عند النتن ففسره به ، وهو وهم لأنه لو كان كذلك لم يبن أف .

وقال ابن قتيبة : والناس يقولون لما يكرهون ويستثقلون أف له ، وأصل هذا نفخك للشئ يسقط عليك من تراب أو رماد وللمكان تريد إماطة الأذى عنه فقيل لكل مستثقل"(٤)

ومن الثاني قوله : " ... وقال أبو علي في الإغفال: " تقدير حرف الظرف يمنع الإضافة ، ألا ترى أنه إذا كان ظرفاً كان الحرف مراداً فيه ، ومقدرا معه بدلالة رده في موضع الضمير "(٥)

ومن الثالث : قوله في معنى " الخازباز" : " .. وله خمسة معان : ضرب من العشب ،وفيما قرأته رواية عن الشيخ الصدوق الثقة جمال الحفاظ ، شيخ المشايخ شمس الدين يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقى بحق سماعه من أبى القاسم يحيى بن بوش الأزجى قال: أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الوهاب النحوى البارع قال:أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن المسلمة قال :أخبرنا أبو القاسم بن سويد العدل عن أبى بكر الأنبارى عن أبيه عن الرستمى عن

---

(١) البيت من الطويل .

(٢) النمل٣٤ ،٣٥

(٣) يُنظر /٥٠٤

(٤) يُنظر /٧٣٠

(٥) يُنظر /٢٦٧

يعقوب بن إسحق السكيت جميع إصلاح المنطق قال ابن الأعرابى: نَبْتٌ." ثم قال : " .. وذباب يكون فى العشب ، وفيما روايته أيضاً عن الشيخين شمس الدين يوسف ابن خليل المقدم ذكره رواية ، ورواية ودراية عن الشيخ كمال الدين القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطى اللغوى جميع إصلاح المنطق درسا درسا ماضيا.

وقال ابن خروف : أجزت له أن يرويه عنى بحق قراءتى إياه على القاضى تاج الدين بن أحمد بن بختيار بن على بن محمد المندائى الواسطى رحمه الله ، بحق روايته عن الرئيس فخر الرؤساء أبى عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الوهاب ، بحق روايته عن أبى جعفر محمد بن أحمد بن المسلمة المعدل عن أبى القاسم اسماعيل بن سعيد بن إسمعيل بن سويد المعدل عن أبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى عن أبيه القاسم بن بشار الأنبارى عن أبى محمد عبد الله بن محمد الرستمى عن يعقوب بن إسحق السكيت رحمه الله

ورويته له أيضاً عن الفقيه محمد بن أبى بكر بن عبيد الله بن إبراهيم بن عبد الرحمن العثمانى الديباجى الدمشقى عن الشيخ الإمام العالم أبى القسم على بن مهدى بن على بن قليب الإسكندرى ، عن الشيخ الإمام أبى الحسن على بن عبد الجبار بن سلامة الهذلى اللغوى ، عن الشيخ الأجل أبى القاسم على بن جعفر بن على السعدى اللغوى ، عن الشيخ الأجل الإمام أبى بكر محمد بن على بن الحسن بن البر التميمى اللغوى قراءة عن الشيخ أبى يعقوب يوسف بن يعقوب بن اسماعيل بن خرزاذ النَّجيرمى عن أبى القاسم عمر بن سيف البغدادى ، عن رستم الطبرى عن يعقوب بن اسحق السكيت . قال ابن أحمر :

تَفَقَّأ فَوْقَهُ القَلَعُ السَّوَارى وجُن الخازِ بَازِ بهِ جُنُوناً(١)

قال الأصمعى :عنى به الذباب ، حكى صوته ، جن أى كثر صوته انتهى."(٢)

٤–العناية بالضرورة الشعرية : فهي عنده ما يجوز في الشعر إذا اضطر إليه الشاعر ، ولا يجوز في سعة الكلام ، وهو ما عليه سيبويه وتبعهما ابن مالك خلافاً لابن جني والجمهور. قال سيبويه(٣) : " ولا يحسُنُ فى الكلام أن يَجْعَلَ الفعلَ مبنيًّا على الاسم ولا يَذْكُرَ علامةَ إِضمارِ الأوّل حتى يَخرج من

(١) البيت من الوافر

(٢) يُنظر /٨٢٠

(٣) ينظر الكتاب ٨٥/١

لفظِ الإعمال فى الأوّل ومن حالِ بناء الاسم عليه ويَشْغَلَه بغير الأوّل حتى يمتنِعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه، ولكنّه قد يجوز فى الشعر، وهو ضعيفٌ فى الكلام. قال الشاعر، وهو أبو النجم العِجْلىّ(١):

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعى

علّى ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَعِ(٢)

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته فى غير الشَّعر؛ لأنّ النصب لا يكسر البيتَ ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء. وكأنه قال: كلُّه غيرُ مصنوع"

وقال ابن عمرون عن قول الشاعر :

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّة   زجَّ القَلُوصَ أبي مزادة

والأشبه في هذا البيت أن يكون مصنوعاً ولا يصح أن يقال : إن "**زج القلوص أبي مزاده**" ضرورة شعر ؛ لأنه لو قال زج القلوص أبو مزاده وأضاف المصدر إلى المفعول ورفع الفاعل لم ينكسر البيت"(٣)

وقال ابن مالك(٤) : " ووصل الألف واللام بفعل مضارع نحو قول الشاعر:

ما أنتَ بالحَكم الْتُرْضَى حكومَتُه   ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَل

وكقول الآخر:

يقولُ الخَنا وأبْغَضُ العُجْم ناطقا   إلى ربِّنا صوتُ الحمار اليُجَدَّع

وكذا قول الآخر:

ما كاليُرُوحُ ويَغْدُو لاهِيًا مَرِحا   مُشَمِّرًا يستيدمُ الحزمَ ذو رَشَد

ومثله:

وليس اليُرَى للخِلِّ مثل الذي يرى   له الخِلُّ أهلا أن يُعَدّ خليلا

وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول:
ما أنت بالحكم المرضي حكومته ،ولتمكن قائل الثاني من أن يقول :إلى ربنا صوت الحمارِ يُجدع ، ولتمكن الثالث من أن يقول: ما مَنْ يروح ،ولتمكن الرابع من أن يقول: وما من يرى

---

(١) يُنظر ديوانه/٢٥٦

(٢) البيتان من الرجز المشطور . يُنظر الانتصار لابن ولاد/٥٧، والبديع لابن الأثير٨١/١ ، وسفر السعادة ٦٣٧/٢

(٣) يُنظر /٣٧٤

(٤) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١

فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار."

فما اشتهر لدى الدارسين من أن الضرورة هي ما لم يجد عنه الشاعر مندوحة ، رأي تفرد به ابن مالك ليس بجيد ، بل هو رأي لسيبويه تبعه فيه جماعة منهم ابن عمرون ، وابن مالك، واضطرب كلام ابن جني.

" قوله – يعني الزمخشري- : ويجوز التفريق في الشعر كقولك : "كلا زيد وعمرو"[(١)] ، ولم أر لأحد لِمَ كان هذا من الضرورة ، والذي يصلح في ذلك أنه تقدم أن الذي يضاف إليه "كلا" على حسب المؤكد ، والمؤكد هنا لا يكون ما يتعين فيه وجود الاثنين ؛ لخروج التوكيد بـ"كلا" عن فائدة ، ولذا لم يجز "اختصم الزيدان كلاهما"؛ لأن الاختصام لا يكون إلا من اثنين ، فلا فائدة في التوكيد بـ"كلا" وإذا امتنع ذلك وجب أن يمتنع ما يضاف إليه "كلا" ولذا عدل الشاعر في قوله :

إن المنيّةَ والحتُوفَ كلاهما[(٢)]

عن التأكيد إلي الابتداء علي أنه في ما أضيف إليه "كلا" أبعد ؛ لأن "كلا" اسم مفرد عندنا معناه التثنية فاشْتُرط إضافته إلي التثنية تبيينًا لمعناه"[(٣)]

٥-عنايته بأدلة الصناعة النحوية من قياس ، وسماع ، واستصحاب للحال ، وعلة ، وحدود ومصطلحات نحوية على نحو ما تقرر في موضعه.

شرح المفصل لابن عمرون في ميزان النقد النحوي :

شَرْح المفصل عملٌ بشري ، وكل عمل بشري له ما له وعليه ما عليه ، ومن هذا المنطلق آثرت أن تكون هذه الفقرة حديثاً يُبْرِزُ فيه بعض محاسن هذا الكتاب على كثرتها ، كما سأذكر بعض الهنات التي قد يُرمى بها هذا الكتاب ، وهي قليلة جداً . وهذا البيان :

محاسن الكتاب :

امتاز هذا الشرح بميزات عدة أبرزها ما يلي :

١- جاء هذا الشرح متأخراً عن عدة شروحٍ للمفصل ، فقد سبقه إلى شرحه الزمخشري نفسه صاحب المفصل ، وذلك بكتابة حواشٍ عليه ، كما قام بشرحه الفخر الرازي المتوفى سنة

---

(١) يُنظر المفصل/١١٩

(٢)هذا صدر بيت من الكامل وعجزه :

يُوفي الْمنية يرقبان سوَادِي

(٣) يُنظر /٣١٣

٦٠٦هـ ، والخوارزمي المتوفى سنة ٦١٧هـ ، وابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣هـ ، والسخاوي المتوفى سنة ٦٤٣هـ ، وابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ . فجاء شرح ابن عمرون للمفصل جامعاً لكل ما ذكره هؤلاء مؤيداً ومُعارضاً ، مُناقشاً ومُحللاً ، حريصاً على إضافة كل جديد يمكن إضافته ليتميز به هذا الشرح عن سوابقه .فهذا الشرح يُعدُ – بحق– طريقاً لفهم ما استُغلق فهمه من عبارات هؤلاء ، وموجهاً للمعاني والمرامي التي قصد إليها الزمخشري من خلال مفصله هذا.

٢- اشتمل هذا الشرح في الجزء الذي قمت بتحقيقه على العديد من مسائل الخلاف النحوي مُبرزاً شخصية المؤلف في إبراز أدلتها ، ومناقشتها ، مُرجحاً ما يختار بالدليل ، وفي الفصل الذي تحدثت فيه عن اتجاه ابن عمرون النحوي أبرز الأدلة على ذلك .

٣- جاء هذا الشرح مكتظاً بالشواهد النحوية المتنوعة من القرآن وقراءاته ، والأحاديث والآثار ، كما تضمن الكثير من كلام العرب نظماً ونثراً على نحو ما بُيِّن في الفصل الثالث بما يُغني عن إعادة ذكره هنا .

٤- أكثر النقل عن متقدمي النحويين وبالأخص سيبويه ، ومَنْ شرح كتابه كالسيرافي المتوفى سنة ٣٦٨هـ

٥- اعترافه بفضل من سبقه من النحويين وإنصافه لهم ، يتجلى ذلك مواضع عدة من كتابه منها : مانقله عن الرماني (ت٣٨٤هـ) في باب الإضافة ، وفسَّره قال : " وقال الرماني : إنما جاز الجر بغير حرف في الإضافة خاصة ؛ لأن فيها معنى حرف الجر ، وذلك كقولك : غلام زيدٍ ، ففيه معنى : غلامٌ لزيدٍ ، ولولا ذلك لم يجز إذ كانت الاتصالات تختلف وجوهها ، فليس كل ما اتصل ثانٍ بأول وجب أن ينجر به ، وإنما ذلك للاتصال الذي فيه معنى حرف الجر خاصة ، وحروف الجر كلها تصل الثاني بالأول على جهة الاختصاص الذي يحتمل فيه الأول الثاني الذي هو غيره.

وإنما قلنا : يحتمل ؛ ليفرق بين اتصال الإضافة واتصال الشركة والتعدية ؛ لأن اتصال التعدية يدل فيه الأول على الثاني ، واتصال الشركة اجتماع شيئين في معنى ، وليس ذلك في الإضافة من حيث هي إضافة في الحقيقة .

وأطلقنا الاحتمال من غير تقييد معنى الشركة ؛ لأن احتمال الأول الثاني في الشركة مُقيد بمعناها.

وقلنا : الذي هو غيره ؛ ليفرق بين الإضافة والصفة ، فحروف الجر كلها تصل الثاني بالأول ؛ لاختصاص الثاني بالأول فيها على احتمال اختصاصه بما هو غيره ، كقولك : حِجْرُ زيد ، وليس كقولك : "ضربت زيداً " ؛لأن ضربت يدل على مضروب والحِجْرُ لا يدل على المضاف إليه ،

لكن يحتمله ، وكذلك المرور لا يدل على الممرور به لكنه يحتمله ، فحروف الإضافة تصل الثاني بالأول فلا بد من أن يعمل فيها فعلٌ ؛ لأنها بمنزلة اتصال التعدية إلا بمقدار أن الأول في التعدية يدل على الثاني بنفسه ، وهو في حروف الإضافة يدل عليه بوسيطة حرفٍ ، فحكمه حكم اتصال التعدية في أنه لا بد فيه من فعل ؛ لأن التعدية للفعل وحروف الجر ، وإن جمعها معنى اتصال الثاني بالأول فإنما ذلك على وجوه مختلفة ، والاتصالات كلها وان اختلفت وجوهها ترجع إلى اتصال حروف الإضافة ؛ لأنك إذا قلت : قام زيد وعمرو ، فرددته إلى الإضافة قلت : القيام لهما ، وكذلك ضربت زيداً وعَمراً ، تقول الضرب لهما ، فقد رجع اتصال التعدية والشركة إلى الإضافة ، وإنما بينت هذا لتعلم قوتها على غيرها ، وإنما صارت لها هذه القوة ؛ لأن الاختصاص فيها على سبيل الاحتمال ، واتصال التعدية وإن دل الأول فيهما على الثاني ففيه معنى الاحتمال وزيادة الدلالة ، واتصال الشركة على الاحتمال لاجتماع الشيئين في معنى ، وكلا هذين الاختصاصين يرجع إلى اختصاص الإضافة لأنه معهما .انتهى(١) .

وإذا ضبطت ما ذكره ، علمت أن الإضافة أعم من جميع الاتصالات ؛ لأن جميعها لابد فيها من اتصال الاحتمال وزيادة ، وبهذا تعلم أن لا مُشَبه بالإضافة كما شُبه بالفاعلية والمفعولية ، وغير المحضة اتصالها اتصال تعدية ، والإضافة فيها إعراض عما في الأول من الدلالة على الثاني ؛ فلذا كانت غير محضة لما خالطها أمرٌ آخر وهو اتصال التعدية فعلمت صحة قول النحويين: إن الاسم لا يكون مجروراً إلا بالإضافة ، ولما كانت الإضافة على ما ذكرت من الاتصال أشبهت اتصال لام التعريف بما يتصل به ؛ فلذلك تنزلت مما خصصته منزلة الجزء ؛ ولذا تنزل حرف الجر منزلة الجزء من المجرور ومنزلة الجزء من الفعل لما تعلق بهما ، ولم أرَ أحداً تتبع هذا الموضع إلى هذه الغاية"(٢) .

٦-أوقفنا هذا الشرح على بعض الكتب التي لم نكن نعهدها ، ولا نعهد النقل عنها ككتاب الأدوات للميداني(٣) المتوفى سنة٥١٨هـ ، والمسائل الإسكندرانية(٤) ، وكتاب العوني(٥) ، وكلاهما لابن الخشاب المتوفى سنة٥٦٧هـ

٧- لم تكن الكتب المفقودة نحوية فحسب ، بل مما ذكره من الكتب المفقودة كتب في القراءات

---

(١) يُنظر شرح الكتاب للرماني ٢/ق٤٦/ب

(٢) يُنظر /٢٦٠

(٣) يُنظر /٧٨٥

(٤) يُنظر /٣٤٤

(٥) يُنظر /٧٧٧

ككتابي الموضح لليزيدي[١] المتوفى سنة ٢٠٢هـ ، واللوامح لأبي الفضل عبد الرحمن بن الحسن الرازي المقرئ[٢] المتوفى سنة ٤٥٤ هـ .، وفي التفسير نقل عن كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل للمهدوي[٣] المتوفى نحو سنة ٤٤٠ هـ

٨-كان ابن عمرون واسع الاطلاع ، متنوع الثقافة فقد ضَمَّن الجزء الذي قمت بتحقيقه من كتابه العديد من المعلومات التاريخية ، والأدبية . ويتجلى ذلك في ذكره لتراجم بعض من ذكرهم الزمخشري في مفصله ، وذِكْر المناسبات والروايات التي كان يذكرها عند الحديث عن الشواهد النحوية التي استشهد بها الزمخشري في مفصله .

٩- استدراكه بعض المسائل النحوية التي رأى — من وجهة نظره — أنها متممة لأبواب المفصل . كالحديث في آخر باب النعت عن الجملة وأنواعها[٤] ، وذِكْره للاعتراض في آخر باب العطف[٥] .

١٠- اعتماده على أكثر من نسخة من نُسخ المفصل تثبُتاً ، ومراعاة للدقة في النقل . ومِن ذلك قوله : "...وأي الذين لقيت أكرم ؟ بإثبات النون في "الذين" . كذا نسخة سماعي"[٦] ، وقوله : " " ونسخة السماع : "فوضعوا اللج على قفي " أراد : قفاي ، فقلب الألف ياء"[٧]. ، وقوله : " " ونحو فعل ويفعل " يعني : الماضي والمضارع للغائب "يُسند إلى المظهر والمضمر " وفي نسخة : إليهما ، والمعنى واحد"[٨] ، وقوله : " وحاى بكسر الياء زجر للإبل أيضا ، وغيرها من المواشى ، ونسخة السخاوي حابى"[٩] .

مآخذ على الكتاب :

يؤخذ على المؤلف بعض الهنات التي لاتمس — من قريب أو بعيد — قيمة ومكانة هذا الكتاب

(١) يُنظر /٧٥٩

(٢) يُنظر /٧٥٩

(٣) يُنظر /٣٨٨

(٤) يُنظر /٤٧١

(٥) يُنظر /٥٠٤

(٦) يُنظر /٣٠٤

(٧) يُنظر /٤٠٧

(٨) يُنظر /٥٤٨

(٩) يُنظر /٧٤٧

العلمية ، ومِن ابرز هذه المآخذ ما يلي :

١- نقله عن بعض المصادر الفرعية ، فقد يجانب صاحب هذا المصدر الصواب في بعض الأحايين ، وتابعه المؤلف في ذلك دون تحري الدقة ، ومِن ذلك ما نقله عن ابن يعيش في شرح ما ذكره الزمخشري من قولهم : " الناقص والأشج أعدلا بني مروان " قال : " والناقص يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، ولي الخلافة ستة أشهر أو أقل وكان عادلا منكرا للمنكر ، وقيل له الناقص لأنه نقص من أرزاق الجند . والأشج : عمر بن عبد العزيز بن مروان رضي الله عنه ، ويقال له : أشج بني أمية ؛ من أجل أثر نفحة حافر دابة كانت بجبهته ، وكان أعدل أهل زمانه ، وأمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وكان يقول عمر بن الخطاب : إن من ولدي رجلاً بوجهه أثر ملأ الأرض عدلا كما ملئت جوراً ،ملك بعد سليمان بن عبد العزيز الملك سنة ست وتسعين، وكانت ولايته سنتين وتسعة أشهر"(١).

٢- عدم دقته في نسبة الأبيات إلى أصحابها ، وذلك في ما ندر . ومِن ذلك قوله : " وقول دُرنا بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة وقيل جحدرية وقيل عمرة الخثعمية :

وَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزِعْتُ عَلَيْهِمَا وَهَلْ جَزَعٌ أن قلتُ وا بِأَبا هُما؟
هُما أَخَوا فِي الحَرْب مَنْ لَا أَخا لَهُ إِذا خافَ يَوْمًا نَبْوَةً فدَعاهُما(٢)

٣- إهماله لذكر بعض الروايات التي تعارض محل الاستشهاد ، ومِن ذلك قوله : " وقال زيد بن عمرو بن الصعق ،وقيل بل عمرو بن الصعق:

ألا مَن مبْلغٌ عنِّي تميماً بآيةِ ما تحبُّون الطعامَا(٣)

---

(١) يُنظر / ٣٢٤ وما عليها من حواش

(٢) البيتان من الطويل . وظاهر عبارته أن هذين البيتين مختلف في قائلهما ، والذي ثبت للبحث أن الأسماء الثلاثة لامرأة واحدة. يُنظر/٣٦٥ وما عليها من حواش .

(٣) البيت من الوافر . ويُروى :

ألا أبلغْ لديك بني تميم بآية ذكرهم حُبَّ الطعام

ويُروى :

... بآية ما بهم حب الطعام

وعلى هاتين الروايتين فلا شاهد فيه . يُنظر/٣٥٩ وما عليها من حواش

شاهده : إضافة "آية" إلى "تحبون" ، و"ما" زائدة ، وقيل : مصدرية ،وأضاف إلى المصدر ؛لأن "آية" لا تضاف إلى الفعل ؛ لأنها ليست بوقت" .

وأنشد في عطف الشئ على مرادفه قول الشاعر :

فقدَّدَتِ الأَدِيمَ لِراهِشَيْهِ وألْفَى قَوْلَها كَذِباً ومَيْنا [1]

ولم يقتصر هذا على الأشعار فقط ، بل تعداه إلى المنثور من كلام العرب ، فعلى عادة النحويين استشهد بما جاء في المثل : " مجبر أخاك لا بطل" على لغة القصر في الاسماء الستة على أنه قد رُوي المثل : " مجبرٌ أخوك لا بطل " على الأصل[2]

٤-ترك نسبة الكثير من المنقول لأصحابه ، فقد كثر نقله بلفظ :" قيل[3] ، وذُكر[4] ، وحُكي[5] ، وقال بعضهم[6]. كما ترك نسبة عدد لا يُستهان به من الأبيات إلى قائليها ، وستأتي الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن منهج ابن عمرون في الاستشهاد بأشعار العرب[7]

٥- عدم استقصاء الخلاف النحوي في بعض مسائل الخلاف التي عرض لذكرها . ومن ذلك حديثه عن الخلاف في بدل الظاهر من ضمير الحاضر بدل كُل من كل مِن ذِكر المنع عند سيبويه ، وجوازه عند الأخفش وتاركاً التفصيل الذي نُقل عن قطرب . قال : " قال سيبويه: فإذا قلت : بي المسكين كان الأمر ، فلا يحسن فيه البدل ؛ لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا تدري من تعني ؛ لأنك لست تحدث عن غائب . انتهى

ويحتمل أن يقال : إن الأول يذكر لنحو من التوطئة ، والثاني هو الذي يعتمد بالحديث فلما كان كذلك لم يجز أن يكون الأول أعرف المعارف وهو من بدل الكل من الكل ؛ لأنه حينئذ تحصل الغنية بالتوطئة أيضاً عن الثاني فينافي حكم البدل فلا يجوز .

فإن قيل : لم جوزتم بدل النكرة من المعرفة ؟

فالجواب : أن الأول إذا لم يكن أعرف المعارف مما لا يقبل التنكير يجوز فيه أن يكون موضحاً

---

(١) البيت من الوافر . ويُروى : "كذباً مبيناً " وعليه فلا شاهد فيه . ينظر /٤٩٢ وما عليها من حواش .

(٢) يُنظر /٤١٦

(٣) يُنظر /٤٩٢ ، ٤٩٧ ، ٥٠٠

(٤) يُنظر /٤٨٥

(٥) يُنظر /٦٠٢ ، ٦٠٧ ، ٦٨٩

(٦) يُنظر٤٨٧ ، ٨٢٣

(٧) يُنظر /٢١٩

أما المعرف باللام واسم الإشارة والمضاف فلجواز جريها صفة ، والصفة في المعارف للإيضاح وأما العَلَم فلجريه عطف بيان ، والعلم يقبل التنكير بخلاف أعرف المعارف، وجوز الأخفش ذلك ، واحتج بقوله تعالى { **لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ** }[1] ف "الذين" بدل من الكاف والميم في "ليجمعنكم" والجواب : أنا لا نسلم البدل ، بل "الذين" مبتدأ ، واحتج الأخفش أيضاً بقول الشاعر :

فلأَحْشَأَنّكَ مِشْقَصاً أوْساً أُوَيْسُ مِنَ الهبالَهْ[2]

فقوله : "أوساً" بدل من الكاف ، وهو ضمير المخاطب ، وهو شاذ

يخاطب ذئباً طمع في ناقته ، واسمها: هبالة ، وأوس : من أسماء الذئب .

والجواب : أن أوساً مصدر أاسَهُ يَؤوسُه إذا أعطاه ، وليس هنا باسم الذئب .

وأنشد أيضاً :

مَا تَنْقِمُ الحربُ العَوانُ مِنِّي؟

بازِلِ عَامَيْنِ حَدِيثٌ سِنِّي [3]

فأجازوا الرفع في "بازل" على خبر الابتداء ، والنصب على الحال ، والجر على البدل من الياء في " مني" وهو ضمير المتكلم .

والجواب : لا يجوز الجر ، وليس برواية ، بل جوّز فيحتمل أن يكون التجويز ممن يجوز البدل من ضمير المتكلم

واحتج الأخفش أيضاً بقوله تعالى {**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ** }[4] فـ"مَن" بدل من الكاف في "لكم" .

والجواب : أن هذا من بدل البعض ؛لأن من يرجوا الله واليوم الآخر بعض الناس ويجوز في بدل البعض والاشتمال ؛لانفراد الثاني بمعنى لا يفهم من الأول ، وعليه أنشد :

١٠٦ – أَوعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ

---

(١) الأنعام /١٢

(٢) البيت من مجزوء الكامل .

(٣) البيتان من الرجز المشطور

(٤) الأحزاب/ ٢١

رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ[1]

فقوله : "رجلي" بدل من الياء في "أوعدني" ، وهو بدل البعض من الكل .

ومِن بدل الاشتمال :

وما أَلْفَيْتِني حِلمي مُضاعا[2]

فـ "حلمي" بدل من الياء في "ألفيتني"

موازنة بين شرح المفصل لابن عمرون(ت٦٤٩هـ) وشرح المفصل الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ) :

أردت أن أختتم هذا الفصل بالحديث عن مفصل الزمخشري بين عالمين جليلين لتتضح الخصائص الأسلوبية لشرح المختصرات النحوية في القرن السابع الهجري ، وكنت أود أن تكون النظرة أعمق من ذلك بذِكْر خصائص أسلوبية ومنهجية لشروحٍ أخرى ، ولكن قد سبقني إلى ذلك د/ محمد السيد عبده على الذي قام بتحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب ، وقد أعد في آخر دراسته التي قدم بها لهذا التحقيق موازنة بين شرح المفصل لابن عمرون ، وشرح المفصل لشيخه ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، وشرح المفصل لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) المسمى بالإيضاح ، فاكتفيت بذكر الموازنة بين صدر الأفاضل الخوارزمي وابن عمرون إتماماً للفائدة واجتناباً للتكرار ، آثرت الموازنة بينهما لأن شرح المفصل للخوارزمي (ت ٦١٧هـ) الموسوم بالتخمير هو أول شرح كامل للمفصل وقفت عليه ، وإن كان قد سبقه شروح أخرى إلا أنني لم أقف عليها ، كشرح الزمخشري نفسه لمفصله ، وشرح الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) وإنما تتضح هذه الموازنة بذكر نموذج من " التخمير" تضمنه الجزء الذي قمت بتحقيقه من شرح المفصل لابن عمرون ،لتتجلى فيه خصائص الخوارزمي المنهجية في الشرح ، والفرق بينها وبين الخصائص المنهجية لابن عمرون .

قال جار الله : " لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة وهي المقتضية للجر، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب. والعامل ههنا غير المقتضي كما كان ثم ، وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك مررت بزيد، وزيد في الدار، وغلام زيد، وخاتم فضة"[3] .

---

(١) البيتان من الرجز المشطور

(٢) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

ذَريني إن أَمْرَكِ لنْ يُطاعا...

(٣) يُنظر المفصل /١١٣

قال المُشرح : كأنه يعني بالمقتضية للجر والرفع والنصب المقتضية لنفس الإعراب في الجر والرفع والنصب ، تقول : الفاعلية والمفعولية والإضافة هي المقتضية للإعراب ، والعامل للنصب والرفع الفعل والجر الحرف . كذا نُقل عن الشيخ معنى هذا الكلام في حاشيته على المفصل .تقول : هاهنا عمومُ أثرٍ، وعمومُ مقتضٍ، وخصوصُ أثرٍ وخصوص مقتضٍ ، فيضاف العموم إلى العموم والخصوص إلى الخصوص . مثاله : لسعُ العقارب النصيبية أوجعُ من لسع سائر العقارب ، فعموم الوجع وهو المشترك فيه بين الوجعين إلى عموم اللسع وهو المشترك بين اللسعين كما أن خصوص كل واحد من الوجعين يضاف إلى كل واحد من اللسعين"[1] .

وبعرض هذا النموذج على أول صفحات التحقيق يتضح ما يلي:

١- يذكر الخوارزمي نص " المفصل" كاملاً ، بينما يكتفي ابن عمرون بذكر كلمات من أول الفصل معتذراً عن إتمامه بقوله : .. الفصل .

٢- يُصدر الخوارزمي عبارة الزمخشري بقوله : قال جار الله . بينما يصدر ابن عمرون عبارة الزمخشري بقوله : قال صاحب الكتاب .

٣- يُصدر الخوارزمي شرحه بقوله : قال المُشرح . بينما يُصدر ابن عمرون شرحه بقوله : محمد

٤- يحلل الخوارزمي من ألفاظ الزمخشري ما يراه – من وجهة نظره- يحتاج إلى تحليل . بينما يقوم ابن عمرون بتحليل جميع كلمات النص محل الشرح .

٥- عبارات الخوارزمي بها بعض الصعوبة والغموض لأنها يغلب عليها طابع الفكر الفلسفي والمنطقي ، الذي يبدأ بالمقدمات وينتهي بالنتائج . بينما جاء أسلوب ابن عمرون بعيداً عن هذه السمات الفلسفية متسماً بالوضوح والبعد عن الأقيسة المنطقية .

٦- جاء هذا النموذج من " التخمير" خالياً من مسائل الخلاف . بينما بدأ ابن عمرون شرح هذا النص من المفصل على وجه التحديد بقوله : الجر عبارة بصرية ، والخفض عبارة كوفية ، ثم بيَّن عامل الجر في المضاف إليه والخلاف فيه .

٧- جاء ها النموذج من " التخمير" خالياً من الحدود والتعليلات ، ومنهجية الحوار . بينما جاء هذا النص من شرح المفصل لابن عمرون مكتظاً بكل هذا .

٨- خلا هذا النموذج من التخمير من الشواهد اللغوية والنحوية . بينما يعز علينا ذلك في

(١) يُنظر التخمير ٢/٥

شرح المفصل لابن عمرون ، فقلما تجده يشرح نصاً دون أن يذكر شاهداً من القرآن ،أو أقوال العرب نثراً ونظماً ، وقد ضُمنت هذه الجزئية المشتملة على نموذج التخمير شاهدين من الشعر العربي، أولهما لغوي ، والثاني نحوي.

وأخيراً فقد جاءت معالجة الخوارزمي لما استشهد به الزمخشري من أبيات معالجة موجزة إلا فيما ندر، بينما أفاض في ذلك ابن عمرون بذكر الروايات في البيت وذكر معناه وتفسير مفرداته وبعض أبيات القصيدة التي منها بيت الشاهد ، كما كانت له عناية بذكر جو القصيدة ، وذِكْر معلومات عن قائلها، منبهاً على الخلاف في ذلك إن وُجد .

أنشد الزمخشري[1] قول الفرزدق[2] :

فسما وأدرك خمسة الأشبار[3]

وقال صدر الأفاضل : " فإن سألتَ : أي احتجاج فيما أنشد؟

وهذا لأن الكوفيين يجيزون تجريد المضاف من اللام في فصل العدد كما في غيره

أجبتُ:لأن المقام مقام تعريف باللام ، وأنه لم يُعرف المضاف باللام ، فدل على أن المضاف في فصل العدد بدون اللام ، والذي يدل على أن المقام مقام تعريف باللام أن المعنى : فسما فأدرك القبر الذي هو خمسة أشبار .

وأنا لاأستبعد ما عليه الكوفيون ، وذلك أن هذه الأعداد تَنَزَّلُ تنزيلَ المعدود ، وهذا القدر من العدد والمعدود إذا أضيف جاز إدخال اللام عليه ، والذي ذكره البصريون قياس ، ومذهب الكوفيين استحسان ، والطبع ينزع إليه ، فوجب أن يجوز .

صدر البيت :

ما زال مُذْ عَقَدَتْ يداهُ إزارَهُ فسما ....

وبعده :

يُدْني خَوَافِقَ من خَوافِقَ تلتقي في ظِل مُعتبطِ الغُبارِ مُثارِ

عني بالخوافق : الرايات ، وبمعتبط الغُبار:مكاناً لم يقاتل فيه قبله أحدٌ ولم يُثر غبارَه حتى أثاره هو .

(١) يُنظر المفصل /١١٤

(٢) يُنظر ديوانه١/٣٠٣

(٣) هذا عجز بيت من الكامل

وهو يمدح يزيد بن المهلب فيقول : لم يزل مذ كان صغيراً إلى أن مات يقود الجيوش إلى الجيوش ويحضر الحروب . والمعنى: هو أمير مذ كان صغيراً "[1]

وقال ابن عمرون[2] : " مدح الفرزدق يزيد بن المهلب بن أبي صُفْرة وإخوته ، وأول القصيد :

فَلَأَمْدَحَنَّ بني الْمُهَلبِ مِدْحَةً   غَرَّاءَ ظَاهِرَةً على الأَشْعارِ

وإذا الرِّجالُ رَأَوْا يَزِيدَ، رأَيْتَهُم   خُضْعَ الرِّقابِ، نَواكِسَ الأَبْصارِ

إلى أن قال :

مَا زالَ مُذْ عَقدَتْ يَدَاهُ إِزارَهُ   فسَمَا فأَدْرَكَ خمسَةَ الأَشْبارِ

يُدْني خوافِقَ من خَوافَقَ تَلْتقِي   في ظِلّ مُعْتبَط العَجاجِ مُثارِ

ومعنى سما : نمى ، وأدرك خمسة الأشبار : يريد السيف وهي أطولُه ، وقيل هي عصا الخطابة وكانت للملوك ، والمعنى : ما زال من صغره إلى كبره سيداً يُدْني خَوافِقَ يعني راياتٍ خوافقَ ، أي : لم يزل مُقدَّماً في الحروب ، ومُذْ مضافة إلى زمنٍ ذلك الزمنُ مضافٌ إلى الفعل ، وخبر ما زال في قوله : "**يدني**"

وشاهده : دخولُ الألفِ واللامِ على الثاني فحسبُ على القياس واستعمال الفصحاء وقد غَلِطَ في معنى البيت مَن قال : إنه عَنِي بخمسة الأشبارِ القبرَ؛ لأن "**فأدرك**" معطوف بالفاء ، وليس دخوله القبر عُقَيب عقْد يديه إزارَه ، ولا قائل بأن الفاء معناها الغاية ، وليس القبرُ محصورا في خمسةِ أشبارٍ ، فما أدري كيف تطرق الوهم ؟ " .

وأنشد الزمخشري[3] قول الأعشى[4]:

رضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَقاسما   بأَسْحَمَ داجٍ، عَوْضَ لَا نَتَفرَّقُ[5]

وقال صدر الأفاضل[6] : " ... ما قبل البيت :

تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْن يَصْطَلِيَانها   وبَاتَ على النَّار النَّدَى والمُحَلَّقُ

المقرورُ: هو الذي أصابه القَرُّ أي البردُ ، عني بمقرورين : الندى والمحلق ، وهو اسم رجلٍ ، وفي عطف

---

(١) يَنظر التخمير٢/٨

(٢) يُنظر /٢٧٢ من هذا البحث

(٣) يُنظر المفصل/٢١٧

(٤) يُنظر ديوانه /١٢١

(٥) البيت من الطويل

(٦) يُنظر التخمير٢/٢٨٧

المُحلق على الندى ما فيه من الفصاحة ، كأنه يريد أنهما من جنس واحد ، بل أخوان. اللِّبان – بالكسر– : لبنُ المرأة خاصة ، ومنه اشتقاق اللَّبان –بالفتح– لأنه موضع اللبن ، فكأنه في الأصل خاص ثم عُمم ومعناه : رَضَعا لَبان لِبان ثدي أُم ، وهو بدل المِثِل من المِثِل . "تقاسما" : تحالفا ، وفي التنزيل " تقاسموا بالله لنبيتنه"[١] . عني بأسحم داج: الليلَ ، وهو ليس بالمقسم به ، وإنما هو ظرف بمنزلة أن تقول : تقاسما في ليل داجٍ يكون تآلفهما فيه واستئناس كل واحد منهما بصاحبه أكثر .

يقال : لا أفعلُ كذا وكذا عَوضَ ناقتي . قال بعضهم : العَوضُ هو الدهر ، سُمي بذلك لأن المَلَوين كأنهما يتعاوضان ، ووضع موضع الأبد وهو المستقبل من الزمان ، وقال صاحب العين[٢] : "عوض كله يجري مجرى القسم" ، فعوض هاهنا على القول الأول ظرفٌ محضٌ معناه : تقاسما لا نتفرقُ الدهر ، وعلى الثاني أقسم بالدهر لا نتفرق ، فحذف حرف القسم ، ونصب المقسم به كما في قولك : والله لأفعلنَّ " .

وقال ابن عمرون[٣] : " قال الأعشى ميمون بن قيس ويكنى أبا نصير جاهلي لحق الإسلام ولم يسلم ،وخبره مشهور بمدح المحلق ، وسمى المحلق ، قيل ؛لأن بعيره عضه فى وجهه فترك فيه أثرا كالحلقة ، وقيل اكتوى بحلقة .

وكان خامل الذكر وله بنات لا يخطبن رغبة عنهن ، فمر به الأعشى فأحسن قراه ونحر له ناقة لم يكن له غيرها فلما أصبح قال له الأعشى:

ألك حاجة؟

قال: نعم ، قال : تشيد بذكرى فلعلي أشهر فيرغب فى بناتي

فنهض الأعشى إلى عكاظ وأنشد :

لعَمْرِي لَقَدْ لاحَتْ عُيُونٌ كَثِيرَةٌ   إِلَى ضَوْءِ نارٍ فِي يَفَاعٍ تُحَرَّقُ

تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْن يَصْطَلِيَانها   وبَاتَ على النَّار النَّدَى والمُحَلَّقُ

رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَدْيَ أمٍّ تَقَاسما   بأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْض لَا نَتَفَرَّقُ

القصيدة .

فلم يمس حتى خطب إليه جميع بناته .

(١) النمل/٤٩

(٢) يُنظر معجم العين ١٩٣/٢ "ع و ض"

(٣) يُنظر /٧٩٤ من هذا البحث

رضيعى لبان : منصوب خبر بات ، وعلى النار خبر ثان أو فى موضع الحال ، ويجوز أن يكون رضيعى لبان منصوباً على المدح ، وأضاف إلى المفعول وهو فعيل للمبالغة.

رضيع بمعنى راضع كقدير بمعنى قادر فيتعدى إلى مفعول واحد ، وإن شئت بمعنى مرضع كرُب قعيد بمعنى مقعد ، فيتعدى إلى مفعولين.

واللبان لبن الآدميات ، وقيل : لا يقال لبن إنما اللبن لسائر الحيوان غير الآدمى ، وهو غير صحيح ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم اللبن للفحل، والفحل هنا الزوج .

استعمال اللبان فى الآدمى أكثر من اللبن .

ويروى : ثدى أم بالنصب على البدل من معنى لبان ؛ لأنه مفعول فى المعنى على حذف مضاف ، أو بإضمار فعل ، أى رضعا ثدى أم ، أو على إسقاط حرف الجر ، تقديره رضيعى لبان من ثدى أم ، وبالخفض على البدل من لبان على اللفظ على حذف مضاف أيضاً .

والأسحم الأسود : قيل أراد به الليل ، وقيل الرماد وكانوا يحلفون بالنار، وقيل أراد الرحم ، وقيل الدم ؛ لأنهم كانوا يغمسون أيديهم فيه إذا تحالفوا ، وقيل حلمة الثدى، وقيل زق الخمر، وقيل دم الذبائح التى كانت تذبح للأصنام ،وجعله أسحم ؛ لأنه إذا يبس اسود ، وأبعدها الرماد ؛ لأنه لا يوصف بأنه أسحم ولا داج ، وبأسحم ، المقسم به وعوض ظرف متعلق بنتفرق ، وقيل عوض صنم لبكر قبيلة الأعشى ، وأقسم به ، ولايصلح هنا لذكر المقسم به قبله ، ولأنه لا يجوز حذف حرف الجر من المقسم به إذا ذكر الفعل .

وقوله :لا نفرق جواب القسم جاء به على الحكاية ، ولو جاء به على الإخبار عنهما على لفظ تحالفا ، لقال : لايتفرقان ، كقوله تعالى {**لَنُبَيِّتَنَّهُ**}[1] وليبيّتنّه على القراءتين " .

(١) النمل/ ٤٩

الفصل الثالث :

موقف ابن عمرون من النحويين ، واتجاهه النحوي

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : موقف ابن عمرون من النحويين .

المبحث الثاني : اتجاه ابن عمرون النحوي.

المبحث الأول :

موقف ابن عمرون من النحويين

وفيه الحديث عن :

- مخالفته لنحويي البصرة
- مخالفته لنحويي الكوفة
- مخالفته لنحويين جمعوا بين المذهبين.
- مخالفته لبعض شراح المفصل.

المبحث الأول :

موقف ابن عمرون ممن سبقه مِن النحويين

في هذا المبحث أعرض إلى المسائل التي خالف فيها من سبقه من النحويين ، ولم أذكر فيهم إمام النحاة سيبويه ؛ لأن الشارح لم ير سبيلاً لمخالفته ، بل جعله دليلاً يقوى اختياره ، ومن ذلك قوله : " وإضافة " أفعل" هذه تفيد التعريف ، نص عليه سيبويه."

وأما من وقعت له مخالفة معهم فيمكن الرجوع بهم إلى فرق ثلاث ، وهم : نحاة البصرة ، نحاة الكوفة ، ونحاة من المتأخرين جمعوا بين المذهبين .

مخالفته لنحاة البصرة :

ممن نقل عنهم من نحاة البصرة الأخفش (ت٢١٠هـ) ، والمبرد (ت٢٩٠هـ) ، والزجاج (ت٣١١هـ)، وابن السراج(ت٣١٦هـ) ، والسيرافي (ت٣٦٨هـ) ، والفارسي (ت٣٧٧هـ)

مخالفته للأخفش :

خالف الشارح الأخفش في ما يأتي :

١- قال الأخفش: اتصال المضمر عاقب النون والتنوين ألا ترى أنك لا تقول : هو ضاربُنْك فلما امتنع التنوين والنون لاتصال الكناية صار بمنزلة ما لا ينصرف من الأسماء.

قال الشارح : وقياس الأخفش على ما لا ينصرف غير مستقيم ؛ لأن ما لا ينصرف يجوز إضافته ويُقدر حذف التنوين للإضافة فلو كان هنا كغير المنصرف لجاز الوجهان عنده[١]

٢- جوَّز الأخفش إبدال الظاهر من ضمير الحاضر ، ومنعه الشارح تبعا للجمهور[٢] .

٣-ياء المخاطبة عند الأخفش حرف تأنيث ، وعند الشارح والجمهور هي اسمٌ :ضمير المخاطبة المؤنثة[٣].

٤ - لما وقع بعد "لولا" و"عسى" ضمير ، لم يوافق الظاهر اختلف قول النحاة فيه فسيبويه والكسائى ذهبا إلى أن "لولا" و"عسى" قد تغيرا مع المضمر كما تغيرت "لدن" مع "غدوة" ، فهى تجر ما بعدها بالإضافة إلا مع "غدوة" فإنها تنصبها ، فلها معها حال ليست مع غيرها فكذا "لولا"

---

(١) يُنظر/٢٨١

(٢) يُنظر/٤٨٢

(٣) يُنظر/٥٢٣

مع الضمير وعسى .

وقال الأخفش : التغيير فى الضمير .

قال الشارح : تغييرهما أولى من تغيير الضمير ؛ لأنَّا متى اعتقدنا تغيير الضمير كثرت التغييرات ، وإذا جعلنا التغيير فيهما كان تغييراً واحداً ، فكان أولى[1] .

٥- "حيث" عند الأخفش قد تستعمل في الزمان ، واستدل بقول طرفة (من المديد) :

لِلْفَتَى عَقلٌ يعيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي ساقَهُ قَدَمُهْ

قال : أراد مدة حياته

قال الشارح : ويحتمل أن يريد مكان هدايته و لا يلزم منه الزمان ، وتبقى على أصلها[2]

مخالفته للمبرد :

خالف الشارح المبرد في ما يأتي :

١–تمسك المبرد برواية رفع " بشر" في قول المرار الأسدي (من الوافر) :

أَنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيَّ بشْرٍ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقوعا

قال الشارح : ومنْعُ المبرد جر "بشر" لا يعول عليه لصحة الرواية ، ومساعدة القياس ؛ لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل[3] .

٢- لم يعتبر المبرد مراتب الضمائر عند الاتصال .

قال الشارح : قال سيبويه : " فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكني ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال :أعطاهوني فهو قبيح لا تكلَّم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه ، وإنما قبح عند العرب ؛ كراهة أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب"

وخالف المبرد وتبع قياس النحويين ، وذا قياس في مقابل النص[4] .

٣–قال المبرد عن قول يزيد بن الحكم(من الطويل) :

وكَمْ مَوطن لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بأجرامِهِ منْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

ليس بحجة وفى القصيدة اضطراب غير هذا .

---

(١) يُنظر/٥٧٢

(٢) يُنظر/٧٦٣

(٣) يُنظر/٤٩٠

(٤) يُنظر/٥٤١

قال الشارح : وهذا من تَعَسُّفات المبرد لأنه بعد رواية الثقة لا يبقى للقياس وجه[١].

٤- قال المبرد في " عساك" : الكاف فى موضع نصب ؛ لأنه خبر عسى ، واسمها مرفوع مضمر فيها ، وجعله كقولهم :" عَسَى الغُوَيرُ أَبؤساً " إلا أنه قدم الخبر ؛ لأنه فِعل ونوى الاسم للعلم به ، كقولهم ليس إلا .

قال الشارح : والقياس على "عسى الغوير أبؤسا" بعيد لأنه قياس على شاذ[٢] .

٥- وذكر أبو بكر مبرمان قال : سألت المبرد إذا قال لك رجل رأيت زيداً ، وأردتَ أن تسأل عن صفته قال : أقول المنى ؟كأنى أقول الظريفى ، فإذا قال رأيت الجمل فأردت أن تسأل عن صفته قلت المائى والماوى ؟ ولا يحسن بأى ؛ لأن أيا اختصاص وأنت إنما تسأله عن عموم .

قال الشارح : وهذا من أبى العباس تفريع ، وعندى أن لو قال رأيت الجمل وكان يُنسبُ إلى جماعة مختلفين من الناس مثل التميمى والمهرى ، وأراد السؤال عن هذا النحو قلت :المنى ؛ لأنك إنما تريد واحداً من الناس الذين ينسب إليهم الجمل ، وإن أراد النسب إلى فحل أو إلى موضع لم يجز المنى[٣].

٦-قال المبرد في علة بناء " فعال" بنى لأن فيها ثلاث علل واثنتان تمنعان الصرف وليس بعد منع الصرف إلا البناء.

قال الشارح : وأُبطل بأنا لو سمينا بالأعجمى مؤنثا نحو دابجرد لم ين وإن زادت علله[٤].

مخالفته للزجاج :

خالف الشيخ الزجاج في ما يأتي :

١- الهاء والألف في " يا أيها" عند الزجاج عِوض من المضاف إليه ، وأيد الشارح قول سيبويه ، وهو : كونهما توكيداً[٥] .

٢- علة بناء "شتان" عند الزجاج أنه مصدر جاء على " فعلان" فخالف أخواته فبُني .قال الشارح :وليس مجيئ مصدر الثلاثي على ما لم يأت عليه نظائره موجباً للبناء[٦] .

---

(١) يُنظر/٥٧٠

(٢) يُنظر/٥٧٤

(٣) يُنظر/٦٥٦

(٤) يُنظر/٧٠٥

(٥) يُنظر/٣٠٦

(٦) يُنظر/٧٢٥

٣- قال الزجاج : معنى "أُف" : النتن . قال الشارح : وذا فيه نظر ؛ لأن التضجر يوجد عند النتن ففسره به ، وهو وهم لأنه لو كان كذلك لم يبن أف[١] .

٤- أجاز الزجاج مجيئ "حيث" موصولة وما بعدها صلة لها . قال الشارح : ولو كان كما قال لاحتاجت إلى عائد[٢] .

مخالفته لابن السراج :

لم يخالف الشارح ابن السراج إلا في بعض التعليلات ، ومن ذلك قوله :

قال ابن السراج: لو جاز العطف علي عاملين لجاز : ما زيد بعمرو وبكر خالد ، فتعطف علي "ما" و"الباء" وقد أجمعوا على منعه. وما ذكره لا يلزم ؛ لأن ما ذكره فيه مع العطف علي عاملين الفصل بين الواو والمجرور فيحتمل أن يكون المنع لهذا[٣].

مخالفته للسيرافي :

كثيرا ما يقتنع الشارح بعبارات السيرافي في شرح الكتاب ، وقد يجعلها تقوية لقول الزمخشري تارة ، وتضعيفا له تارة أخرى.

فمن الأول ما ذكره في إعراب " رويداً" من قولهم : ساروا سيرا رويدا : " قال الزمخشرى : ويجوز أن يكون حالا من القوم أى مرودين أى ذوى إرواد وذكر الزمخشرى أنها صفة ، وقال السيرافى: وإذا لم يجئ بالموصوف كان الاختيار أن يكون حالا لضعف الصفة من غير تقدم الموصوف ويجوز أن يكون صفة قامت مقام الموصوف انتهى .

فعلى قول السيرافى هذا يصح قول الزمخشرى"[٤] .

ومن الثاني ما ذكره من تقدير المضاف المحذوف في قوله تعالى { **لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**}[٥]" قدّره الزمخشري : قبل كل شيء ، وفيه نظر ، قال السيرافي : فإذا نكرا لحقهما الإعراب ، فكيف يقدره كل شيئ وهو حينئذ نكرة ؟

وقال السيرافي أيضا : وجه كونهما منكورين كأنهما أضيفا إلى منكور واحد وحذف المضاف

---

(١) يُنظر/٧٣٠

(٢) يُنظر/٧٦٤

(٣) يُنظر/٣٨٦

(٤) يُنظر/٦٨٦

(٥) الروم/٤

إليه فبقيا نكرتين"[1]

غير أنه خالفه في بعض التعليل أثناء الحديث عن حكاية النكرات بـ "مَن" الاستفهامية ، قال :" وزعم أبو العباس أن الحركة التى قبل حرف العلة تابعة للحروف ، وأن الحرف هو الذى أحرز لفظ الأول

وزعم السيرافى أن الحركات أحرزت لفظ الأول وتبعتها الحروف للوقف عليها حين لم يجز الوقف على المتحرك ، ولو أسكن لذهب لفظ الأول ، والصواب الأول ؛ لأنهم لم يحافظوا على الحركة فى "منه" ولا "منات" لما لم يأتوا بحرف العلة"[2]

مخالفته للفارسي :

خالف الشارح الفارسي في مسألتين :

الأولى : يرى الفارسي أن "بين" لا تُستعمل في الزمان . قال الشارح :وإن أضيف إلى زمان كان ظرف زمان ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم في أوقات الصلاة : " الوقت بين هذين" ، وهنا محال أن يكون ظرف مكان ، ولا مبالاة بمنع الفارسي مع صحة الرواية[3] .

الثانية : "لـمَّا" عند الفارسي ظرف زمان بمعنى: حين ، وعند الشارح تبعاً للأكثر هي اسم ؛ لأنها دالة على معنى في نفسها غير مقترن بزمان معين[4] .

مخالفته لنحاة الكوفة :

نقل الشيخ أقوالاً للكسائي (ت١٨٩هـ) ، والفراء (ت٢٠٧هـ) ، وثعلب (ت٢٩١هـ) ، وابن الأنباري (ت٣٢٨هـ) أكثرها يتعلق باللغة والرواية ، وخالف الكسائي في قوله بجواز وقوع ضمير الفصل في أول الكلام[5]، بينما كانت أكثر مخالفاته للفراء ، وهذا البيان :

مخالفته للفراء :

خالف الشارح الفراء في ما يأتي

١- قال الفراء في معاني القرآن العزيز في قوله تعالى { **والمُقِيمِي الصلاةِ** }[6] : ولو

---

(١) يُنظر/ ٧٥٧

(٢) يُنظر/٦٥١

(٣) يُنظر/٢٩١

(٤) يُنظر/٧٩٠

(٥) يُنظر/٥٥٤

(٦) الحج/٣٥

خفض في الواحد لجاز ، ولم أسمعه إلا في قولهم : هو الضاربُ الرجل فإنهم يخفضون الرجل وينصبونه ، فإذا أضافوا إلى مَكْنِي قالو: أنت الضاربه ، وأنتما الضارباه ، وأنتم الضاربوه ، في الواحد والاثنين والجميع ، والهاء في القضاء عليها خفض في كله ، ولو نويت بها النصب كان وجها ، وذلك أن المكنى لا يتبين فيه الإعراب فاغتنموا الإضافة لأنها تتصل بالمخفوض أشد ما تتصل بالمنصوب فأخذ بأقوى الوجهين في الاتصال وكان ينبغي لمن نصب أن يقول هو الضارب إياه ،ولم أسمع ذلك .انتهى.

قال الشارح : فإن كان قاسه على الصفة فالفرق ما ذكرناه وهو: أن اسم الفاعل قَوي الشبه بالفعل فلا تلغي تلك القوة إلا بشرط وجود الخفة ؛ ليكون إلغاء لأمر مقصود وهو الخفة ، فتكون الخفة كالعوض من تلك القوة ،

أما الصفة وإن أشبهت الفعل فليس لها قوة اسم الفاعل ، فجازت إضافتها وإن لم توجد الخفة ، لكنه متى فُقدت فلا بد من أن يكون الثاني موافقاً للأول في نوع تعريفه لئلا تخالف الإضافة من كل وجه.

وقيل : بل لأن الإضافة سابقة ، وقد حصل معها التخفيف ولم يكتسب بإضافته تعريفاً وأريد تعريفه.

والجواب : أنا لا نسلم تقدم الإضافة ، بل اللام هي المتقدمة فوجب أن يكون حذف التنوين لأجلها

وقيل : بل قاسه على المضمر إذا قيل بلزوم إضافته

والفرق بين الظاهر والمضمر بَيِّن فلا حاجة إلى التكلف للجواب عنه[1] .

٢- حمل الفراء قراءة كسر النون في " مطلعون" على الإضافة إلى ياء المتكلم ، وقال الشارح : وحمْلُ القراءة على لغة من كسر نون الجمع أولى مما قاله الفراء[2] .

٣- أجاز الفراء " إنا كلاً فيها" لو قُرأ به ، ورده الشارح قال : وهو خلاف قول سيبويه ؛ وذلك لأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به[3] .

٤- أجاز الفراء أن يُفسر ضمير الشأن بمفرد في تأويل جملة ، بينما يرى الشارح أن لا

(١) يُنظر/٢٧٧

(٢) يُنظر/٢٨٤

(٣) يُنظر/٣٩٣

يُفسر إلا بجملة[1].

٥- يرى الفراء أن " رويد" تصغير "رود" ، ويرى الشارح أنه تصغير "إرواد" تصغير ترخيم ، قال : ورويد لايقع موقع رود ، ويقع موقع إرواد ، فكان من إرواد لوقوعه موقعه ، ثم سمى به الفعل[2] .

٦- ذهب الفراء إلى أن "منذ" مركبة من "من"،"ذو" فحذفوا الواو تخفيفاً وما بعدها من صلة الذال .

قال الشارح : ويبطل قول الفراء أن "ذو" بمعنى الذى إنما تستعملها طيئ لا غير ، و"منذ" تستعملها جميع العرب[3] .

٧- ذهب الفراء في نحو : ما رأيته منذ يومان إلى القول بأن يومان رُفع على الخبرية بإضمار مبتدأ ، بينما يرى الشارح أن "منذ" مبتدأ ، وما بعده خبر[4].

٨- قال الفراء في " الآن" : إنما هو آن كذا وكذا ، والألف واللام دخلت على جهة الحكاية ، وأصله من آن الشئ يئين إذا أتى وقته ، كقولك : آن لك أن تفعل وأنى لك ، أى : أتى وقته .

أو من أوان حذفوا الواو فبقى آن كقولهم رواح وراح

قال الشارح : وهو فاسد ؛ لأنه إن كان فعلا قد نقل وسمى به فإما أن يكون فيه ضمير فلا تدخل اللام كما لاتدخل على برق نحره ونحوه وإما أن يكون خاليا من الضمير فلا يبنى ولا تدخله اللام كما لاتدخل على ضرب إذا سمى به

فإن قيل :اللام يجوز أن تقع زائدة فما يمنعه هنا ؟

فالجواب : أن اللام الزائدة لاتدخل على فعل ، يدلك على ذلك أن حروف الجر إذا كانت زوائد لم يدخل شئ منها على فعل وأما ادعاؤه أنه من أوان فلا دليل عليه[5] .

مخالفته لنحاة جمعوا بين المذهبين :

نقل الشارح أقوالاً للمتأخرين من النحويين منهم الرماني(ت٣٨٤هـ) ، وابن برهان

---

(١) يُنظر/٥٦٢

(٢) يُنظر/٦٨٤

(٣) يُنظر/٧٦٨

(٤) يُنظر/٧٦٨

(٥) يُنظر/٧٨٧

(ت٤٥٦هـ) ،والميداني(ت٥١٨هـ) ، وابن الخشاب (ت٥٦٧هـ) . فاكتفى بالنقل عنهم في التعليل واللغة والرواية ، وإضافة بعض التفصيل ، ولذا تعذر ذكر موقفٍ له منهم ، إلا قوله :

قال ابن الخشاب فى العونى وليست "إذا" هذه بمضافة إلى ما بعدها كإضافة تلك (يعني : "إذا" الشرطية) عندهم بل هى بمعنى الحضرة فيما فسروا ، فالعامل في مثل : {إذا هم يقنطون}(١) الخبر انتهى .

قال الشارح : جواز كسر "إن" بعدها فى قوله :

.... إذا إنه ...

يدل على عدم الإضافة ؛ لأنها لو كانت مضافة لزم الفتح كما فى مذ .

وقوله :يعمل فيها نظير مشكل بما إذا وقع بعدها إن وحينئذ أن العامل ما فيها من معنى المفاجأة وذا مستمر فلا حاجة إلى إعمال الخبر(٢) .

مخالفته لبعض شراح المفصل :

نقل الشارح عن بعض شراح المفصل ممن سبقوه ، ومنهم الزمخشري (ت٥٣٨هـ) نفسه في حواشيه على مفصله ، كما نقل عن الخوارزمي (ت٦١٧هـ) في التخمير ، وشيخه ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، وأكثر النقل عن السخاوي (٦٤٣هـ) وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، وكان يعترض أحيانا على بعض هذه النقول ، ومن ذلك ما يلي :

مخالفته للزمخشري :

مما خالف الشارح فيه الزمخشري ما يأتي :

١- قوله : وقول الزمخشري : "في الأمر العام" ليس بشيء ؛ فإن الإضافة لا تكون إلا بمعنى أحد الحرفين ، فلا حاجة إلى الاحتراز ، وربما تُكُلِّف له مخرجاً(٣)

٢- قوله : ولاستجابة الإضافة عوضوا عنها توسيط المقحم بينه وبين صفته في النداء ، كقوله : يا أيها الرجل ، يعني : أن "أيا" يطلب الإضافة ، فذلك قوله: لاستجابة والمقحم "ها " التي للتنبيه، أقحموها بين " أي" وصفته عوضاً من لفظ الإضافة ولزوم الصفة عوضاً

---

(١)الروم/٣٦

(٢) يُنظر/٧٧٧

(٣) يُنظر/٢٦٣

من معناها .

قال الشارح : والصحيح ما قاله سيبويه : الألف والهاء اللتان لحقتا " أي " توكيداً ، فكأنك كررت " يا " مرتين إذا قلت : يا أيها ، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين "ها " و " ذا " إذا قلت : ها هو ذا[(١)]

٣- قوله: "إن المضاف إليه - يعنون الاسم - مقحم ، خروجه ودخوله سواء"

قال الشارح : جنح الزمخشري إلي الزيادة لَمّا لم يساعده عدمها على مذهبه ، فلم يمل مع الحق كيف مال ؛ لأن استعمال الاسم بمعني المسمي خلاف مذهبه[(٢)]

٤- قال تعالى :{ **لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**}[(٣)]قدّره الزمخشري :قبل كل شيء قال الشارح : وفيه نظر ... فكيف يقدره كل شيئ وهو حينئذ نكرة؟[(٤)]

٥- قوله : "خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة كناصية "

قال الشارح :فعلى ما قال الزمخشري وجدت الصفة لكنه فاته أمر آخر ، وهو العائد[(٥)]

٦- واحتج الزمخشرى على أنه جملة بجواز حمل الجملة عليه فى قوله تعالى {**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا**}[(٦)] ، وعطف الفعل على الاسم لايجوز ولكن لما كان معنى "المصدقين" : الذين يصدقوا عطف عليه الفعل انتهى.

قال الشارح : وقوله : "إن عطف الفعل على الاسم لايجوز"

قلت : لا نسلم أنه لايجوز مطلقا ، بل يجوز إذا كان فى معنى الجملة ؛ نظراً إلى المعنى والحمل على المعنى كثير[(٧)]

٧- شرع فى حيص بيص ، فقال : أصله حيص وبيص ، بالواو على قاعدته فلما حذفت الواو وتضمنتا معناها بنيتا كما بنى خمسة عشر

هذا قول السيرافى أنهما تضمنتا ، فلايكون الثانى متضمناً وحده كما ذكره الزمخشرى وحركا لالتقاء

---

(١) يُنظر/٣٠٦

(٢) يُنظر/٣٤٩

(٣) الروم/٤

(٤) يُنظر/٣٩٧

(٥) يُنظر/٤٨٠

(٦) الحديد/١٨

(٧) يُنظر/٦١١

الساكنين ، أو لأنهما يعربان إذا لم يركبا ، وبالفتح طلباً للخفة(١).

مخالفته للخوارزمي :

مما خالف فيه الشارح الخوارزمي :

١- قال صدر الأفاضل في المطابقة وعدمها لاسم التفضيل المجرد من " أل" والإضافة: "الوجهان جائزان"يرى أنك في الأول مخير ، وأن قول الزمخشري : "يجوز" لا يراد به الوجوب ، وقرر أن "أحاسنكم" في الحديث للمخاطبين ، وقد اشتركوا في حسن الخلق ،ولا تقدير أن يكون من الثاني لأنه لا يكون الأحاسن للمخاطبين ، ولكن من غيرهم ، ولا يكون الاشتراك في الحسن لازماً

قال الشارح : وهو غير جيد . فحمله علي المعني الثاني غير مستقيم ، ولم أعلم أحداً قال إن "الذي" للمفاضلة ، والاشتراك يجوز تثنيته وجمعه غيره(٢)

٢- قال صدر الأفاضل في الصفة الجارية على غير من هي له : " للنحويين في هذه المسألة كلام فاسد ، أحكيه أولاً ثم أعترض عليه ثانياً .

فأقول : إنهم يقولون "هند" مبتدأ و"زيد" مبتدأ ثان ، و"ضاربته" خبر المبتدأ الثاني ، وهي فاعل للمبتدأ الأول ، والخبر إذا جرى على غير ما هو له فلابد معه من ضمير بارز يرجع إلى المبتدأ الأول ؛ ليكون هذا الضمير معلماً أن هذا الخبر فِعل للمرجوع إليه ، وكذلك إذا قلت : عمرو زيد ضاربه هو ، فلابد فيه من هذا الضمير ليسلم أن الضارب هاهنا هو عمرو ، ولو لم يكن معه هذا الضمير لكان المعنى : زيد يضرب عمراً. فهذا كلامهم .

أما الاعتراض عليه فلأن الضمير لو كان للإعلام بأن الخبر قد جرى على غير ما هو له لما لزم الضمير في قولك : هند زيد ضاربته هي ؛ لأن الخبر بدون هذا يعلم كونه جارياً على غير ما هو له ؛ ولأن هنداً مبتدأ ، وزيد مبتدأ ثانٍ ، وضاربته مبتدأ ثالث ، وهي خبر المبتدأ الثالث ، ثم المبتدأ الثالث وخبره خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والذي يدل على أن ضاربته مرتفعة بالابتداء وهي خبره أنَّا إذا قلنا : أزيد ضاربته هي ، كان ضاربته مرتفعة بالابتداء وهي خبره ، فكذلك إذا قلنا : زيد ضاربته هي ، وكذلك إذا قلنا : هند زيد ضاربته هي .

فإن سألت : فإذا كانت ضاربته مرتفعة بالابتداء فكيف لم تقل ضاربه هي ؟

---

(١) يُنظر/٨١٠

(٢) يُنظر/٣٢٧

أجبتُ : بأن ذلك أيضاً يجوز لكن بينهما فرق ، وذلك أنك إذا قلت ضاربه هي فهذا الكلام مع من علم أن زيداً ضرب ، وعلم أيضاً أن ضاربه مؤنث ، ولكن لم يعلم على التعيين ، فهو بهذا الكلام يعينه .

قال الشارح : مثال جريه صفة على غير من هو له : مررت برجل ضاربه أنا

الضارب : فعل أنا وقد جرى صفة لرجل

ومن هذا المثال يعلم فساد ما رده صدر الأفاضل في تخميره ، لأنه رد على النحاة قولهم : جرى على غير من هو له ، وقال : هو مبتدأ ، و ذا وجه في المسألة يصح إذا كان له خبر ، وفي الصفة تغاير الإعراب يمنع من ذلك .

وكذا إذا جرى حالاً ، نحو : الفرس طارده أنا ، والموصول إذا كان ألفاً ولاماً نحو : الضاربة أنا زيد ، الألف واللام لزيد وضارب للمتكلم فلذا لزم إبرازه[١] .

٣- قال صدر الأفاضل : إن رفع ضارب من قولك : الضارب زيد ، لرفع يضرب ، يعنى أن الضمة التى كانت فى حال الفعلية مستصحبة فى حال الاسمية .

قال الشارح : وليس بشئ لأن هذا يكون فى معنى ضرب ، فلا ضمة فى الأصل فلا استصحاب[٢].

٤- يرى صدر الأفاضل أن تركيب " هلم" من "ها" و" لُم" أليق بالمتعدية ، وأن تركيبها من "هل" و"أم" أليق بغير المتعدية .

قال الشارح : وليس كذلك ؛لأن "لُم" و"أُم" متعديان[٣] .

مخالفته للسخاوي :

مما خالف فيه الشارح السخاوي ما يأتي :

١- قال السخاوي : " إن العرب لم تستعمل " الفم" مضافاً إلى ياء المتكلم إلا في حال الخفض كقولهم : جرى هذا على فيَّ "

قال الشارح : يبطله ما حكيته عن أبي علي مِن قولهم : كسرتَ فيَّ ، ولم يلزم قلب ألف التثنية ؛ لأن

---

(١) يُنظر/٥٤٩

(٢) يُنظر/٦٠٤

(٣) يُنظر/٦٨٩

ما قبلها ليس بتابع لها في ما يستحقه من الحركة[١] .

٢- قال السخاوي :إن صفة النكرة لا فرق بين أن يُذكر معها الموصوف أو لا .

قال الشارح : ليس بشئ . ثم ذكر شواهد من أشعار العرب على جواز ذلك[٢] .

٣- في إعراب "كيف" من قولهم :كيف تخرج أخرج . قال السخاوي : لا يجوز أن يعمل " تخرج" في "كيف" ؛ لأنه يبقي " أخرج" منقطعا ، وليس المراد كذلك ؛ لأن المعنى : على أي حال تخرج أخرج ، وإذا كان كذلك كان متعلقا بالفعل الثاني ، والفعل الأول صفة ، ولم يجز أن يكون في هذا الموضع استفهاماً ، ألا ترى أن ما كان استفهاما من هذا القبيل لم يوصف؟

فإن قيل : أليس قد جرى مجرى الظرف وتضمن الضمير وعمل فوجب أن يمتنع فيه الصفة ؟

قيل : وصفنا له على المعنى ، ألا ترى أنا لو قلنا على أى حال تخرجها أخرج لم يمتنع أن يكون الفعل صفة ، فلذلك إذا وصف كيف حملت الصفة على الموضع .

وقال الشارح : إعراب "كيف" نصب على الحال من فاعل " تخرج" وهو العامل ، ومعمول الثاني محذوف تقديره : أخرج على مثلها ؛ لأن من المعلوم أن حالك لا يكون عليها غيرك إنما يكون على مثلها.

قال: وما شبه به لا نسلم أنَّ "تخرجها" صفة له ، وإذا نزع من "كيف" الاستفهام يزول موجب البناء فينبغي أن تعرب[٣] .

مخالفته لشيخه ابن يعيش :

مما خالف فيه ابن عمرون شيخه ابن يعيش ما يأتي :

١- قال ابن يعيش: وإنما غلبت الإضافة على "قدك وقطك وحسبك " ؛ لأنها واقعة موقع فعل الأمر ، وفعل الأمر لابد له من فاعل ، ولم تكن هذه الأسماء مما يرفع فأضيفت إلى الفاعل ، فإذا قلت : قدك فكأنك قلت : اكتف . فالفاعل مضمر ، وإذا قلت : قد زيد ، فكأنك قلت : ليكتف زيد .

قال الشارح : وذا كلام مضطرب ؛ لأنه قال ولم تكن هذه الاسماء مما يرفع ، ثم بعدُ قال : فإذا قلت : قدك فالفاعل مضمر ، فذا يدل أنه رفع بها ، وقال : إنها مضافة ، واسم الفعل لا يضاف

---

(١) يُنظر/٤٢١

(٢) يُنظر/٤٦٢

(٣) يُنظر/٨٠٠

فإن قيل فـ "دونك" اسم للفعل وهو مضاف

فالجواب : أن اسم الفعل المضاف والمضاف إليه ، لا أنه سمي بدون ثم أضيف بعد التسمية وبعدُ فإضافة هذه مشكلة وتحتاج إلى زيادة كشف[١] .

٢- قال ابن يعيش : اعلم أن إضافة "أفعل" هذه التي يراد بها التفضيل من الإضافات المنفصلة غير المحضة فلا تفيد تعريفاً ؛ لأن النية فيها التنوين والانفصال لتقديرك فيها "مِن" وإنما كانت "مِن" فيها مقدرة ؛ لأن المراد منها التفضيل .

قال الشارح : ومن ذكر من شراح المفصل أن إضافة "أفعل" لفظية غافل عن قول الزمخشري في "أفعل" : وتعتوره حالتان متضادتان : لزوم التنكير عند مصاحبة "مِن" ، ولزوم التعريف عند مفارقتها ،فلو كان يعتقد أن الإضافة لفظية لم يقل هذا[٢].

٣- قول أبي الدرداء : **"وجَدْتُ الناسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ"** وجهه ابن يعيش بأن " وجدت" بمعنى : علمت داخلة على المبتدأ والخبر، والمفعول الثاني خبر لا يقع فيه من الجمل إلا الخبرية .

قال الشارح : قوله :"اخْبُرْ تَقْلِهْ" لا تقع خبراً ؛لأنه لا يحتمل الصدق والكذب فلا تقع مفعولا ثانياً ، وأرى أن "وجدت" هنا كأصبت ، والأمر في موضع الحال ، أي : أصبت الناس على هذه الحالة ،أي : مقولا فيهم هذا القول[٣]

٤-قال ابن يعيش في قول المتنخل الهذلي (من البسيط) :

رباء شماء لا يأوي لقلتها إلا السحاب وإلا الأوب والسبل

الشاهد فيه قوله: "ربَّاء شمّاء"، والمرادُ: رَجُلٌ رَبَّاءُ رَبْوَةٍ، أو رابِيَةٍ شَمَّاءَ

قال الشارح :ولا يجوز أن يكون " رباء" ؛ لأن موصوفه في القصيدة[٤]

٥- " رباء" في البيت السابق عند ابن يعيش "فعال" من قولك : ربوت الرابية إذا علوتها ، وضعف العين للتكثير والهمزة في آخره بدل من الواو التي هي لام الكلمة.

قال الشارح :" رباء"فعَّال من الربئة ؛ لأن السكري فسره فقال : أي بربَّاء فهمزته أصلية وذلك أولى من اعتقاد الزيادة ، وأخذها من ربا يربو لأن المعنى يساعد عليه ولاقلب[٥] .

---

(١) يُنظر/٣٠١

(٢) يُنظر/٣٢٣

(٣) يُنظر/٤٥٤

(٤) يُنظر/٤٦٥

(٥) يُنظر/٤٦٦

٦- الإخبار عن المبدل منه قول لجماعة ، منهم ابن يعيش ، وهو خلاف ما ذهب إليه ابن عمرون من القول بأن الإخبار عن البدل لاعن المبدل منه[١] .

٧- قال ابن يعيش: وعطف البيان يكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل كالكنى والأعلام .

قال الشارح : وليس كما زعم ؛ لأنه لا فرق بين العلم والصفة إلا في الاشتقاق فالصفة بالمشتق وما هو في تأويله[٢].

٨- كاف الخطاب إنما حُركت عند ابن يعيش ؛ لأنها على حرف واحد فقويت بالحركة ، وعند الزمخشري وتبعه الشارح : إنما حُركت لئلا يُبتدأ بالساكن في نحو قولهم : كعمرو زيد[٣].

٩- في نحو:ضربتما وضربتم وضربتن " تما" وما تفرع منه بكماله هو الضمير ، ويرى الشارح القول بأن الضمير هو التاء وحدها[٤].

١٠- "أنتما" ، و"أنتم" بكمالهما الضمير عند ابن يعيش ، ويرى الشارح أن " أن" وحدها هي الضمير ، وما بعدها ملحقات دالة على الخطاب والتثنية والجمع[٥] .

١١- قال ابن يعيش : وقوع المتصل بعد "إلا" موقع المنفصل أولى من العكس ؛ لأن فيه عدولا عن القياس إلى الأخف ، وحمله الشارح على الضرورة[٦].

مخالفته لابن الحاجب :

مما خالف الشارح فيه ابن الحاجب ما يأتي :

١ -قال ابن الحاجب ويجوز من العطف علي عاملين ما كان مثله ، وهو ما تقدم فيه المجرور وتأخر غيره ، ثم يؤتى بالمعطوفين على ذلك الترتيب ،كقولك : فى الدار زيد والحجرة عمرو

وقال الشارح بجواز ذلك تقدم المجرور أو تأخر، فزيد في الدار والحجرةِ عمرو جائز عنده ممتنع عند ابن الحاجب ، وتأخير المجرور في المعطوف ممتنع عند الجميع ، لا يقال: في الدر زيد وعمرو الحجرة ؛

---

(١) يُنظر/٦٢٧

(٢) يُنظر/٤٨٧

(٣) يُنظر/٥١٤

(٤) يُنظر/٥٢٣

(٥) يُنظر/٥٣١

(٦) يُنظر/٥٤٠

لئلا يلزم الفصل بين الجار والمجرور بأجنبي[1]

٢- في بدل النكرة من المعرفة اشترط الزمخشري أن تكون النكرة موصوفة نحو قوله تعالى: {**لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ**}[2] فعلله ابن الحاجب بقوله : لأنها إن كانت بدل الكل فهي المعنى المقصود فلا يحسن أن يؤتى بالمقصود من غير زيادة على ما هو غير المقصود وإن كان غير بدل الكل لزم أن يكون ضمير يرجع إلى المبدل منه فإن كان متصلاً به وقع معرفة وإن كان منفصلاً عنه رجع موصوفاً به ، وما اتصل به كقولك : أعجبني زيدٌ رأسه وحسنه، وما انفصل عنه كقولك : أعجبني زيدٌ رأسٌ له وحسن له فلذلك وجب ما ذكر . قال الشارح : وذا تعليل من لم يتثبت ؛ لأنه لوكانت هذه هي العلة لم يختص ذلك بالنكرة من المعرفة فإنه لو كان الأول نكرة والثاني معرفة في بدل البعض والاشتمال يلزم الضمير ، وإن كان لا يشترط في الثاني الصفة ثم لم يقيد بدلاً دون بدل ، بل قال : موصوفه فحسب فيجب على ما قال جواز ضربتُ زيداً يداً قوية ،فعلى ما قال الزمخشري وجدت الصفة لكنه فاته أمر آخر ، وهو العائد وعلى ما قاله هذا المعلل لا يجوز لعدم العائد وإن وجدت الصفة وليس الصفة والعائد متلازمان[3].

٣- قول الزمخشري: " ومعنى اللازم أن إسناد هذه الأفعال إليه خاصة لا تسند البتة إلى ظاهر ولا إلى مضمر"

قال ابن الحاجب : يعني بقوله : "اللازم" أن الفاعل لا يكون إلا مضمراً متصلاً ، ولا يكون ظاهراً ولا منفصلاً، والدليل على أنه لم يرد باللزوم إلا المتصل مستكناً كان أو بارزاً أنه مثَّل بما يصح أن يكون فيه بارزاً مثل : افعل وتفعل للمخاطب ؛ لأنك تقول : افعلا وتفعلون ، فدل على أنه لم يرد المستكن خاصة كما وقع في بعض النسخ ، والدليل على أنه لم يرد المنفصل أن جميع أمثلته في اللازم ، ولا يستقيم أن يكون فيها المنفصل ، وأيضاً فإنه مثَّل في غير اللازم بالمنفصل بقوله : قام إلا هو.

قال الشارح : ومن كلام الزمخشري هنا يعلم فساد ما ذكره ابن الحاجب في تفسير اللازم . يعني قول الزمخشري :أو مضمر بارز[4].

---

(١) يُنظر/٣٨٦

(٢) العلق/١٥،١٦

(٣) يُنظر/٤٨١

(٤) يُنظر/٥٤٨

المبحث الثاني :

اتجاه ابن عمرون النحوي

وفيه الحديث عن :

- موافقته للمذهب البصري.
- موافقته للمذهب الكوفي.

المبحث الثاني :

اتجاه ابن عمرون النحوي

ابن عمرون شأنه شأن سائر النحاة المتأخرين يميل إلى المذهب البصري ، وقد يجعله علة لاختياره ، ومن ذلك قوله تعقيبا على قول مُدرَّج الريح (من الرمل) :

انظُرا قبل تَلُومانِي إلَى طَلَلٍ بينَ النَّقا والمُنْحنى

فقال : تلومانى ، والنون علامة الرفع ولم يحذفها ؛ لأنها لمعنى ، وليس يلومانى منصوباً بـ"أن" لأنه ليس مذهباً لبصري ، بل للكوفى[1] .

كما استخدم مصطلحات البصريين ، فمن ذلك :

– تسميته لقسيم عطف البيان " العطف بالحرف" تبعاً للزمخشري ، ويسميه الكوفيون "نسقاً"[2]

–كما عبَّر عن الضمير المتوسط بين المبتدأ والخبر بضمير الفصل ، بينما يسميه الكوفيون " عماداً "[3]

– وأيضاً الضمير المتصدر قبل الجمل هو عنده ضمير الشأن والقصة ، بينما يسميه الكوفيون ضمير المجهول[4]

– وكذا "النون" اللاحقة بالفعل المتصل بياء المتكلم هى عنده "نون الوقاية" بينما هي عند الكوفيين "نون العماد"[5] .

ومما تقدم يتضح لنا أنه قد وافق البصريين في أكثر مسائل كتابه على النحو التالي :

موافقته للمذهب البصري :

وافق الشارح البصريين في ما يأتي :

١– الاسم المجرور بعد الواو مجرور بـ "رب" المقدرة ، بينما يرى الكوفيون أن عامل الجر في الاسم هو الواو نفسها[6] .

٢–الأماكن التي يصح أن تكون ظرفاً كالجهات الست ، يغلب عليها الإضافة ، وإضافتها عند

---

(١) يُنظر/٥٧٤

(٢) يُنظر/ ٤٩٢

(٣) يُنظر/ ٥٥٢

(٤) يُنظر/٥٦٠

(٥) يُنظر/٥٧٥

(٦) يُنظر/٢٥٥

الكوفيين لازمة[١] .

٣- "وسط" يكون اسماً وظرفاً ، فالظرف مُسكن السين ويلزم الإضافة ، والاسم مفتوحها، بينما يرى جمهور الكوفيين أن " وسط" لا يكون إلا ظرفاً ، فإن فتحت سينه أضيف إلى المصمط أي الذي لا يتجزأ ، نحو : احتجم وسط الرأس ، وإن سكنت سينه أضيف إلى متفرق الأجزاء ، نحو: جلست وسط القوم[٢] .

٤- "كلا" ، و"كلتا" لفظهما الإفراد ، والمعنى فيهما التثنية ، بينما يرى الكوفيون أنهما مثنيان لفظاً ومعنىً[٣] .

٥ - إضافة الشيء إلى نفسه أو إلى صفته ، وعكس ذلك ممتنع عند البصريين جائز عند الكوفيين[٤]

٦- لا يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً مطلقاً ، بينما أجازه الكوفيون إذا كانت النكرة محدودة ، وكان التوكيد لفظاً دالاً على الإحاطة والشمول[٥] .

٧- النعت بالمصدر على تأويل حذف مضاف ، بينما يرى الكوفيون أن النعت به على التأويل بالمشتق[٦].

٨-اسم الإشارة يوصف ويوصف به ،بينما يرى الكوفيون أنه لا يوصف ولا يوصف به[٧] .

٩- لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر ، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون[٨] .

١٠- " إياك" في نحو : "رأيتك إياك" بدل ، وهو عند الكوفيين توكيد[٩] .

١١- لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، وأجاز ذلك الكوفيون[١٠] .

---

(١) يُنظر/٢٨٩

(٢) يُنظر/٢٩٦

(٣) يُنظر/٣١٤

(٤) يُنظر/٣٣٥

(٥) يُنظر/٤٣٨

(٦) يُنظر/٤٥٠

(٧) يُنظر/٤٤٥ ،٤٥٩، وهامش ١ من ص ٤٦٠

(٨) يُنظر/٤٨٢

(٩) يُنظر/٤٨٦

(١٠) يُنظر/٥٠٣

١٢- الهمزة والنون من " أنا" ضمير المتكلم عند البصريين ، بينما يرى الكوفيون أن " أنا" بكماله هو الضمير[١] .

١٣-الهمزة والنون من " أنت" ضمير المخاطب عند البصريين ، بينما يرى الكوفيون أن "أنت" بكماله هو الضمير[٢] .

١٤- "هو" بكماله ضمير الغائب عند البصريين ، بينما يرى الكوفيون أن الهاء وحدها الضمير ، والواو زائدة[٣] .

١٥- " إيا" من " إياك" هي الضمير ، وما بعده ليس بضمير ، بينما ذهب جمهور الكوفيين إلى القول بأن الملحقات هي الضمائر و"إيا" عماد لها[٤].

١٦- امتناع وقوع الضمير المتصل بعد "إلا" وحمل ما جاء من ذلك على الضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون في الاختيار[٥].

١٧- الوصف يلزم فيه إبراز الضمير إذا كان الضمير جارياً على غير ما هو له ، وذهب الكوفيون إلى أن إبرازه غير لازم[٦] .

١٨-ضمير الفصل حرف لا محل له من الإعراب ، بينما هو عند الكوفيين اسم مستحق للإعراب[٧]

١٩-الضمير الواقع بعد "رُب" لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، وأجاز ذلك الكوفيون[٨].

٢٠" أفعل" من قولهم : ما أفعله! في باب التعجب فعل ، بينما هو اسم عند الكوفيين[٩].

٢١-"قائماً" من قولهم : "هذا زيد قائماً" حال ، وذهب الكوفيون إلى القول بأنه خبر التقريب

(١) يُنظر/٥٢٩

(٢) يُنظر/٥٣١

(٣) يُنظر/٥٣٢

(٤) يُنظر/٥٣٤

(٥) يُنظر/٥٤٠

(٦) يُنظر/٥٤٩

(٧) يُنظر/٥٥٣

(٨) يُنظر/٥٦٧

(٩) يُنظر/٥٧٨

، والتقريب مصطلح كوفي عبروا به عن إعمال اسم الإشارة عمل كان[1] .

٢٢-"ذا" وأخواته بكمالها أسماء إشارة ، وألفاتها ، وهاآتها منقلبة عن ياء ، وهي عند الكوفيين "ذا"

للمذكر ، و"تا" للمؤنث ، وما عداها زائد عليها إما لبيان الحركة ، وإما للوقف[2].

٢٣- تشديد نون المثنى من أسماء الإشارة ، والموصولات في حال الرفع فقط ، وأجازه الكوفيون مطلقاً[3]

٢٤- الفعل مشتق من المصدر ، بينما يرى الكوفيون أن المصدر هو الذي يشتق من الفعل[4] .

٢٥- لا تزاد " مَنْ" عند البصريين ، ووافقهم الشارح ، وأجاز زيادتها الكوفيون حملاً لها على "ما" أختها[5].

٢٦- يجوز في ما دخلت عليه "مَنْ" الإفراد والتذكير حملاً على اللفظ وضدهما حملاً على المعنى ، وقال الكوفيون : إذا حُمل على المعنى لم يجز أن يرد إلى اللفظ ، وإذا حُمل على اللفظ جاز حمله على المعنى[6] .

٢٧- أسماء الإشارة ، والمحلى بـ "أل" والنكرة ، وكل ما صلح فيه الألف واللام ليست من الموصولات ، بينما يرى الكوفيون جواز وقوعها أسماء موصولة[7] .

٢٨- امتناع إلغاء صلة رجل والرجل والذي ، بينما أجاز إلغاؤها الكوفيون[8] .

٢٩- الألفاظ التي سُمي بها الفعل أسماء ، بينما يرى الكوفيون أنها أفعال[9].

---

(١) يُنظر/٥٨٣

(٢) يُنظر/٥٨٥

(٣) يُنظر/٥٨٦

(٤) يُنظر/٦٠٦

(٥) يُنظر/٦٤٢

(٦) يُنظر/٦٤٣

(٧) يُنظر/٦٦٧

(٨) يُنظر/٦٦٧

(٩) يُنظر/٦٧٢

٣٠- الإغراء بالظرف وعديله قاصر على السماع ، وقاس عليه الكوفيون[١] .

٣١- يرتفع الاسم بعد "منذ" على الخبرية ، وعند جمهور الكوفيين يرتفع على الفاعلية لفعل مضمر[٢]

٣٢- لا يُجازى بـ "كيف" وأجاز الكوفيون المجازة بها[٣] .

٣٣- "كم" بوجهيها : الخبرية والاستفهامية اسم عنده بينما يرى الكوفيون أنها حرف[٤] حرف[٤] .

٣٤- لا يجوز تقدم الفاعل على فعله ، بينما لا يرى الكوفيون مانعاً من ذلك[٥] .

موافقته للمذهب الكوفي :

لم يوافق الشارح الكوفيين إلا في ما ندر من مسائل الخلاف كعادة المتأخرين ممن اشتغلوا بهذا الفن ، فقد وافقهم في أربع من مسائل الخلاف فقط ، وهي على النحو التالي :

١- لا يجوز أن يقال : اختصم الزيدان كلاهما ؛ لفوات فائدة التوكيد ، وأجاز ذلك البصريون[٦] البصريون[٦] .

٢- لا يضاف الزمان الدال على العدد كشهر وأسبوع إلى الجملة ، وأجاز ذلك البصريون[٧] .

٣- أجاز الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول ، ومنع ذلك البصريون[٨] .

٤- يجوز إعراب " أي" الموصولة إذا أضيفت ، وحُذف صدر صلتها، والبصريون على لزوم البناء[٩] .

---

(١) يُنظر/٧٣٤

(٢) يُنظر/٧٦٨

(٣) يُنظر/٨٠٠

(٤) يُنظر/٨٣١

(٥) يُنظر/٨٣٢

(٦) يُنظر/٣١٣

(٧) يُنظر/٣٥٤

(٨) يُنظر/٣٧٥

(٩) يُنظر/٦٥٨

الباب الثاني :
الدراسة التطبيقية

وفيه فصلان :

الفصل الأول : ابن عمرون ومسائل الخلاف النحوي.

الفصل الثاني : ابن عمرون والأصول النحوية.

الفصل الأول :

ابن عمرون ومسائل الخلاف النحوي

وفيه الحديث عن :

- منهج ابن عمرون في عرض مسائل الخلاف وخصائصه.
- مسائل مختارة للدراسة مِن النص المحقق.

الفصل الأول

ابن عمرون ومسائل الخلاف النحوي

جاء "شرح المفصل" لابن عمرون (ت٦٤٩هـ) مليئاً بمسائل الخلاف النحوي ،التي تُبرز شخصية المؤلف في اختياره ، وترجيحاته ، وقد جاوز عدد مسائل الخلاف في النص الذي قمت بتحقيقه الستين مسألة[١] ، وقد انتهج المؤلف في عرضها منهجاً واضحاً ميسراً ، له سمات ، وهذا البيان :

منهج ابن عمرون في عرض مسائل الخلاف ، وخصائصه :

جاءت مسائل الخلاف في هذا الشرح على أنحاء ثلاثة :

الأول منها : ما تعرض له الزمخشري بالذكر ، وعقب عليه المؤلف[٢] .

الثاني : ما اختاره الزمخشري مِن المذهب دون ذِكر الخلاف ، وفصَّل القول فيه ابن عمرون[٣].

الثالث : ما ذكره ابن عمرون مِن مسائل الخلاف ، إثراءً لشرحه على المفصل[٤] .

وقد اتخذ في عرض هذه المسائل بمختلف أنحائها منهجاً امتاز بما يأتي :

١– إن كان للزمخشري رأياً في المسألة بدأ به ، ثم عرضه على أقوال النحويين المتقدمين عليه ، ذاكراً أدلة كل رأي ، مُعقباً على هذه الأدلة بالتأييد أو الرفض ، مُرجحاً ما يختار بالدليل مِن وجهة نظره[٥] .

٢– إن كان للزمخشري — في المفصل — رأي ، ولم يذكر معه خلافاً ، نبَّهَ على ذلك ، وذكر الخلاف فيه ، مُنتهجاً طريقته المعتادة في عرض مسائل الخلاف[٦] .

٣– في المسائل التي ذكرها لأجل إثراء الشرح يبدأُ بما يختاره ، ثم يعرض أقوال المعارضين له بأدلتهم ، ويقوم بالرد عليها[٧] .

٤– في عرض مسائل الخلاف حرص المؤلف على اليسر والسهولة ، وحُسْن التناول ، ناسباً الأقوال إلى أصحابها ، وإلى كتبهم خاصة ما يمس توجيهه العقيدة .

---

(١) يُنظر الفصل الثالث من الدراسة النظرية : اتجاه ابن عمرون النحوي /٧٦-٩٥

(٢) يُنظر ص ٤٣٨ من هذا البحث

(٣) يُنظر ص٣٠٣ -٣٠٦ من هذا البحث

(٤) يُنظر ص ٥٢٠ إلى آخر الفصل من هذا البحث .

(٥) يُنظر ص ٣٠٦ من هذا البحث

(٦) يُنظر ص ٥٣٥ من هذا البحث

(٧) يُر ص ٦٤٣ من هذا البحث

ومِن ذلك قوله : " قوله[1] : "في نحو قولهم : لقيته ذات مرة " "ذات" هنا بمعنى صاحبة لا بمعنى الحقيقة كما يستعمله أهل الكلام فذاك شيء لم يثبت له أصل، وقد صرح بالخطأ فيه جماعة منهم : ابن برهان في شرحه للُّمع ، وتبعه ابن الخشاب وأربى عليه في البيان في جواب مسائل وردت عليه من الإسكندرية ، أحسن في جوابها كل الإحسان ؛ ولأن الأسماء لاتطلق على الله إلا بما جاءت به الشريعة ولم يرد لفظ "الذات" ويراد بها الحقيقة في الشريعة ؛ ولأن الألفاظ المؤنثة تشعر بالنقص فلا يجوز إطلاقها على الله سبحانه وتعالى عن نقص ما ، ولذا لم يطلق عليه عَلاَّمَة ، وأن تاؤه للمبالغة في العِلْمِ لما في اللفظ من علامة التأنيث ، وبعض من أخذت عنه تعرَّض لتجويز ذلك في جزء مفرد بما عُرف به مقداره في هذا الفن أضربت عن ذكره ،ومن جملة خطئهم قولهم في النسب : ذاتي ، ولا يجوز النسب إلى ما فيه تاء التأنيث ، وحقيقة الاسم صاحبة له ، والمراد : الزمن المسمى بمرة"[2].

وهذه نماذج مِن المسائل التي عرضها في النص المحقق ،أقوم بدراستها ؛ لإبراز فِكر المؤلف للقارئ ، ومدى جديته في عرض المسألة ، بادئةً بِذْكر تمهيد موجز لكل مسألة ، عارضة لآراء النحويين فيها بعد ذلك ، مختتمة الحديث عنها بِذكر موقف ابن عمرون ، والرأي المختار ، وهذا البيان:

مسائل مختارة للدراسة من النص المحقق :

---

(١) يعني الزمخشري في المفصل/١٢٤

(٢) يُنظر ص ٣٤٣ من هذا البحث

المسألة الأولى : { إعراب : يا أيها الرجل }

مجمل ما ذكره النحويون لـ " أي" في كلام العرب ثمانية مواضع :

أحدها : الاستفهام نحو : أيهم أخوك؟

الثاني : الجزاء نحو قوله تعالى : {**قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**}(١)

الثالث : الخبر نحو : أيهم في الدار أخوك

الرابع : النعت نحو : مررت برجل أي رجل

الخامس : التعجب نحو قول الشاعر(٢) :

وأيُّ فَتى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارِها   إذا ما رجَالٌ بالرِّجَالِ استقَّلتِ(٣)

السادس : التخصيص ، كقول العرب : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة(٤)

السابع : أن تكون نكرة موصوفة بمنزلة "ما" ، و"مَن" نحو: مررت بأي معجب لك

الثامن : أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو : يا أيها الرجل(٥)

أما السبعة الأول ، فلكل واحد منها أحكام تتعلق به ليست مجال بحثي، وأما الثامن فقد اختلف في

---

(١) الإسراء/١١٠

(٢) البيت من الخمسين التي لا يُعرف قائلها ، يُنظر شرح أبيات المغني للبغدادي ١٠١/٨ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية٥٥٢/١، ٤٣٩/١٢

(٣) البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ٥٥/٢ ، والأصول٣٩/٢ ، والحلل في إصلاح الخلل/٣٥٦ ، الشاهد فيه مجيء " أي" للتعجب وفي البيت شاهد آخر وهو عطف "جارها" على "فتى هيجاء" والتقدير: أي فتى هيجاء، وأي جارها أنت، فجارها نكرة، لأن "أيا" إذا أضيفت إلى واحد، لم يكن إلا نكرة، لأنه في معنى الجنس، فجارها وإن كان مضافا إلى ضمير هيجاء، فهو نكرة في المعنى، لأن ضمير الهيجاء في الفائدة مثلها، فكأنه قال:أي فتى هيجاء، وأي جار هيجاء أنت، ولا يجوز رفعه، لأنه إذا رفع فهو على أحد وجهين: إما أن يكون عطفا على أي، أو عطفا على أنت، فإن كان عطفا على أي، وجب أن يكون بإعادة حرف الاستفهام، وخرج عن معنى المدح، فيصير: أي فتى هيجاء وأي جارها أنت، وإن كان عطفا على أنت، صار التقدير: أي فتى هيجاء أنت، والذي هو جار الهيجاء، وكأنه قال: أنت ورجل آخر جاء هيجاء، ولم يقصد الشاعر إلى هذا. يُنظر تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري/٢٥٩

اللغة :فتى الهيجاء : القائم بالحرب . وجارها : المجير منها . استقلت : نهضت .

(٤) هو من أمثلة سيبويه ، يُنظر الكتاب ١٧٠/٣

(٥) يُنظر الحلل في إصلاح الخلل/٣٥٦

ماهيته النحويون ، وهذا البيان :

مذهب الجمهور وأدلتهم :

ذهب الجمهور والأخفش – في أحد قوليه – إلى القول بأن "أي" في قول العرب : "يا أيها الرجل" موصوفة ،وقالوا في إعراب هذا الأسلوب ما يلي :

أي : اسم مبهم ، لوقوعه على كل شيئ أتى به في النداء توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام إذا كانت "يا" لا تباشر الألف واللام ، وبنيت على الضم ؛ لأنها اسم مفرد مقصود ، و"ها": مقحمة للتنبيه ؛ لأن الأصل أن تباشر "يا" المنادى الذي هو ما بعد "أي" فلما حيل بينهما بأي عوض من ذلك "ها" للتنبيه ، وحكم "ها" التنبيه الفتح عند أكثر العرب ، ويجوز ضمها في لغة بني مالك مِن بني أسد[1] ،

وقُرئ في السبع[2]: { **يَاأَيُّهُ السَّاحِرُ**}[3] ، و" الرجلُ" وَصْفٌ لِأَيٍّ لَا بُدَّ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ الْمُنَادَى فِي الْمَعْنَى، وَمِنْ هَاهُنَا رُفِعَ ؛وَرَفْعُهُ أَنْ يُجْعَلَ بَدَلًا مِنْ ضَمَّةِ الْبِنَاءِ، وَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ نَصْبَهُ كَمَا يُجِيزُ يَا زَيْدُ الظَّرِيفَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ للزومِ ذِكْرِهِ، وَالصِّفَةُ لَا يَلْزَمُ ذِكْرُهَا[4]، وهذا الذي نُسب إلى المازني ، نسبه ابن مالك إليه ، وإلى الزجاج أيضاً[5] ، ولعل الذي دفعه إلى نسبة ذلك إليه قوله عند تفسير قوله تعالى : { **يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**}[6] :

" والمازني يجيز في ياأيها الرجل النصب في الرجل، ولم يقل بهذا القول أحد من البصريين غيره، وهو قياس لأن موضع المفرد المنادى نصب فحملت صفته على موضعه، وهذا في غير يا أيها الرجل جائز عند جميع النحويين نحو قولك : يا زيدُ الظريفُ والظريفَ، والنحويون لا يقولون إلا: يا أيها الرجل،

---

(١) يُنظر الارتشاف٤/٢١٩٣

(٢) هي قراءة ابن عامر ، يُنظر حجة القراءات لابن زنجلة /٤٩٧، وفي السبعة لابن خالويه/٢٦١ : قوله تعالى{ **أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ**} يُقرأ وما أشبهه من النداء بهاء التنبيه بإثبات الألف وطرحها ، وإسكان الهاء ، فالحجة لمن أثبت أنها عنده "هذا" التي للإشارة طرح منها "ذا" فبقيت الهاء التي كانت للتنبيه ، فإثبات الألف فيها واجب ، والحجة لمن حذف ، وأسكن الهاء أنه اتبع خط السواد، واحتج بأن النداء مبني على الحذف ، وإنما فتحت الهاء لمجيئ ألف بعدها ، فلما ذهبت الألف عادت الهاء إلى السكون ، وإنما يوقف على مثل هذا اضطراراً لا اختياراً.

(٣) الزخرف/٤٩

(٤) يُنظر التبيان١/٣٨

(٥) يُنظر شرح الكافية الشافية ٢/١٥

(٦) البقرة/٢١

يا أيها الناسُ، والعرب لغتها في هذا الرفع ولم يرد عنها غيره"[1] ، لكنه عاد عند تفسيره لقوله تعالى: { **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ**}[2] فقال : " وأجاز المازني أن تكون صفة أي نصباً ، فأجاز: يا أيها الرجُلَ أقبل، وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحد بعده هذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار"[3]

قال سيبويه : " هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً ولا يقع في موقعه غيرُ المفرد .

وذلك قولك : يا أيها الرجلُ، ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان.

فـ "**أيُّ**" ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك : يا هذا ، والرجل وصفٌ له كما يكون وصفا لهذا.

وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول : يا أيُّ ، ولا: يا أيها وتسكت؛لأنه مبهَم يلزمه التفسيرُ، فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحد، كأنك قلت : يا رجل"[4]

وابن جني على أنه عطف بيان ، وتعبير سيبويه عنه بالصفة تسامح [5]

وقال ابن السيد : " الظاهر أن ما بعد "أيها" عطف بيان مرفوع ، لا نعت ؛ لأنه ليس مشتقاً "[6]، وزعم ملك النحاة أبو نزار[7] أَنه مَبْنِيّ على الضم وَأَن اللَّام فِيهِ بدل من "يا"[8] .

قالوا : ولا يكون تابع " **أيها**" إلا واحداً من ثلاثة :

أحدها : المعرف بـ " أل" الجنسية" نحو قوله تعالى : { **يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ**}[9] ، قال ابن مالك : " ونبهت بقولي : "وكون "أل" المقارنة جنسية " على أنه لا يقال

---

(١) يُنظر معاني القرآن وإعرابه١/٩٨

(٢) البقرة/١٥٣

(٣) يُنظر معاني القرآن وإعرابه١/٢٢٩

(٤) يُنظر الكتاب ٢/١٨٨

(٥) يُنظر سر الصناعة ١/٣٥٤-٣٥٦

(٦) يُنظر التذييل والتكميل١٣/٢٨٣ ، وتمهيد القواعد٧/٣٥٦٠ ، ولم أقف على هذا النقل في كتب ابن السيد التي وصلت إليها يدي.

(٧) هو أبو نزار الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار ، لقب نفسه بملك النحاة ، مولده ببغداد سنة٤٩٨هـ ، ووفاته بدمشق سنة٥٦٨هـ ، له ديوان شعر ، ومقامات ، وصنف في النحو والأدب والفقه وغيرها . يُنظر في ترجمته إنباه الرواة ١/٣٤٠ ، والأعلام٢/١٩٣

(٨) يُنظر الهمع٢/٣٨

(٩) الأحزاب/١

: يا أيها العباس ، ويا أيها الصعق ؛ لأنهما علمان ، و"أل" مع الأول للمح الصفة ، ومع الثاني للغلبة"[1]

الثاني : اسم الإشارة العاري من كاف الخطاب نحو قول ذي الرمة[2] :

أَلاَ أَيُّهَذَا الباخِعُ الوَجْدُ نَفْسَه   لِشيءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقادِرُ[3]

وقول الآخر[4] :

أَيُّهَذَانِ كُلاَ زَادكُمَا   وَدَعَانِي وَاغِلًا فِيمَنْ وَغَلْ[5]

وَشرط أَبُو الْحسن بن الضائع[6] لجَوَاز وصف "أَي" باسم الْإِشَارَة أَن يكون اسْم الْإِشَارَة منعوتاً بِمَا فِيهِ الْألف وَاللَّام ، وأجاز ابن كيسان النعت باسم الإشارة مطلقاً ، وإن كان متصلاً بكاف الخطاب[7]

الثالث : اسم الموصول المصدر بـ "أل" خال من الخطاب ، نحو قوله تعالى : { **وَقَالُوا يَاأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ**}[8] ، ولا يجوز : يا أيها الذي رأيت ، كما لايجوز أن ينادى ، قالوا : ويجوز أن توصف صفتها ، ولا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة ، كقول رؤبة[9] :

يَا أَيُّها الجاهِلُ ذُو التَّنَزِّي
لاَ تُوعِدَنِّي حَيَّةً بِالنَّكْزِ[10]

---

(١) يُنظر شرح العمدة١/٢٨١

(٢) يُنظر ديوانه/١١٨ ، والمعجم المفصل٣/٢٤١

(٣) البيت من الطويل ، وهو من شواهد المقتضب٤/٢٥٩ ، وكتاب الأفعال لابن الحداد٣/١٧٤ ، والملحة شرح اللمحة لابن الصائغ٢/٦١٠ ، الشاهد فيه اتباع "أي" باسم الإشارة ، واتباع اسم الإشارة بـ "الباخع" ، وكأن المستشهد بهذا البيت أراد أن يقول : إن "ها" في "أيها" مقتطعة مِن "هذا" الإشارية .

(٤) قائله مجهول ، يُنظر المقاصد النحوية٤/٢٣٩ ، والمعجم المفصل٦/٢٣

(٥) البيت من الرمل ، وهو من شواهد ارتشاف الضرب ٤/٢١٩٤ ، وتمهيد القواعد ٧/٣٥٥٨،،وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي٢/٥٤٧ ، الشاهد فيه كسابقه .

(٦) يُنظر شرحه على الجمل١/٣٨٥

(٧) يُنظر الهمع ٢/٣٩

(٨) الحجر/٦

(٩) يُنظر ديوانه/٦٣

(١٠) البيتان من الرجز المشطور ، يُنظر الكتاب٢/١٩٢ ، والمقتضب٤/٢١٨ ، والأصول١/٣٣٧ ، الشهد فيه مجيئ تابع "أي" محلى بـ"أل" ووصفه .

مذهب الأخفش :

ذهب الأخفش – في أحد قوليه[١] – إلى القول بأن "**أي**" المنادى بها في قول العرب : يا أيها الرجل ، موصولة ، وذو اللام بعدها خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة "أي" ، وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة تخفيف المنادى ، ولا سيما إذا زيد عليه كلمتان أعني : "يا أيها"[٢]

قال الزجاج : وليس أحد من البصريين يتابعه على هذا القول[٣] .

قال الرضي : "ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع "أي" موصولة في غير هذا الموضع ، وندور كونها موصوفة "[٤]

واعترض على هذا القول من أربعة أوجه :

أحدها : أنها لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف ، فوجب نصبها ، وعليه الزجاج[٥]

الثاني : أنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف ، والمجرور ، والجملة الفعلية .

الثالث : أنه لو كان المبتدأ محذوفاً لجاز ظهوره . قالهما ابن مالك[٦]

الرابع : قال بعضهم : "إن "أيا" الموصولة لا تكون إلا مضافة لفظاً ، أو نية ، والإضافة منتفية في هذه بوجهيها"[٧] .

وأجاب الرضي عن **الأول** بقوله : " إنه إذا حذف صدر صلتها فالأغلب بناؤها على الضم ، فحرف النداء على هذا يكون داخلاً على اسم مبني على الضم فلم يغيره ، وإن كان مضارعاً للمضاف كما في قولهم : يا من قال كذا"[٨] .

وأجيب عن **الثاني** : بأن وصلها بالظرف ، والمجرور ، والجملة الفعلية لا يلزم ، فيمكن أن يقال : إنهم التزموا فيها ضرباً من الصلة ، كما التزموا فيها ضرباً من الصفة على قول من قال إنها موصوفة[٩]

اللغة : التنزي : ميل الإنسان إلى الشر

(١) يُنظر ارتشاف الضرب٤/٢١٩٦ ، والأشموني ٣/١٥١

(٢) يُنظر شرح الكافية للرضي ١/١٤٣

(٣) يُنظر معاني القرآن وإعرابه١/٩٩

(٤) يُنظر شرح الكافية للرضي١/١٤٣

(٥) يُنظر الهمع ٢/٤٠ ، ولم أقف عليه في معاني القرآن وإعرابه له

(٦) يُنظر شرحه على التسهيل ٣/٤٠٠

(٧) يُنظر الهمع٢/٤٠

(٨) يُنظر شرح الكافية للرضي١/١٤٣

(٩) يُنظر الهمع٢/٤٠

وأجاب أبو حيان عن **الثالث** بقوله : " وللأخفش أن يقول عن حذف المبتدأ إنه ملتزم في هذا الباب ؛ لأن النداء باب حذف وتخفيف ، بدليل جواز الترخيم فيه بخلاف غيره "(١) .

وأجيب عن **الرابع** : بأن تجرد "أي" من الإضافة لفظاً ونية ، عُوض عنه بها فجرت مجرى المضاف المحذوف فكأن "أي" ههنا مضافة(٢)

مذهب الزجاج :

ذهب الزجاج إلى أن "أي" منادى مضاف ، و"ها" فيه عوض عن المضاف إليه المحذوف(٣) ، وذكر ذلك ابن عمرون ، وأجاب عنه بأمرٍ يُغني عن ذكره هنا ، وسيأتي ذكره في موقف ابن عمرون مِن المسألة.

مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون(٤) إلى أن "**أي**" هي المنادى ، و"**ها**" مقتطعة من اسم الإشارة "**هذا**" ، والأصل : يا أي هذا الرجل ، فـ"أي" : منادى ليس بموصوف، وهذا الرجل : استئناف بتقدير "هو" لبيان إبهامه ، وحذف "ذا" اكتفاء بها من دلالة الرجل عليها .

واستدلوا بنحو قول ذي الرمة(٥) :

أَلا أَيُهذا المنزلُ الدارِسُ الَّذِي   كأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحيَّ عاهِدُ(٦)

موقف ابن عمرون:

اختار ابن عمرون القول بأن "**أي**" نكرة موصوفة ، وأن "**ها**" اللاحقة بها للتنبيه ، وهو ماذهب إليه سيبويه ، وجمهور البصريين ، قال : "قوله(٧) :ولاستجابة الإضافة عوضوا عنها توسيط المقحم بينه

---

(١) يُنظر التذييل والتكميل١٣/٢٩١

(٢) يُنظر الهمع ٢/٤٠

(٣) يُنظر معاني القرآن وإعرابه ١/٩٨

(٤) يُنظر الهمع

(٥) يُنظر ديوانه/٦٣ ، ورواية صدر البيت فيه هكذا :

ألا أيها الربع الذي غيَّر البلى

وعلى هذه الرواية لا شاهد للكوفيين فيه .

(٦) البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ٢/١٩٣ ، والمقتضب ٤/٢١٩ ، وتمهيد القواعد٧/٣٥٦١ ، والشاهد فيه للكوفيين ظاهر

(٧) يعني الزمخشري في المفصل/١١٩

وبين صفته في النداء "كقوله : يا أيها الرجل ، يعني : أن "أيا" يطلب الإضافة ، فذلك قوله: لاستجابة ، والمقحم "ها " التي للتنبيه ، أقحموها بين " أي" وصفته عوضاً من لفظ الإضافة ولزوم الصفة عوضاً من معناها .

وهذا الذي ذكره الزمخشري مذهب الزجاج ،وقال أبو علي : لايعوض ؛ لأنها تدل على الإضافة ، وإن حذف منها لأنها لاتكون إلا بعضا لكل ، فهي دالة على الإضافة ،كما أن "كلاً" و"بعضاً" إذا حذف المضاف إليه منهما لم يعوضا ، ولو عوض "كل" و"بعض" لكان "أي" جديراً أن لايعوض هنا منه لأمرين:

أحدهما : أن النداء موضع تخفيف بدليل الترخيم ،وحذف الياء من يا قوم ، و الألف والنون من يا فل.

والآخر : أن الإضافة قد حُذفت مما هو أمكن منه ، ولم يعوض لدلالة المضاف على الإضافة ، فإذا لم يعوض ما هو أمكن منه نحو : قطع الله يد ورجل زيد كذلك لا يعوض هذا في الموضع الذي لا يليق به الزيادات والعوض . وأيضاً فإن " أياً " قد حذفت صلتها في غير النداء ولم يعوض من صلتها شيء مع أن الدلالة على الصلة أنقص من الدلالة على المضاف إليه ؛لأنها يُعلم منها أن معناها الإضافة كيف كانت موصولةً أو غيرَ موصولة ، وليست الدلالة ولا العلم بكونها موصولة كالعلم بأنها أبداً مقتضيةٌ للإضافة ، فإذا لم يعوض من حذف صلته شيء كان أن لا يعوض من إضافتها في النداء أولى .

وأيضاً فإن " **أياً** " قد حذفت إضافتها في الخبر ، وهو موضع أحمل لزيادة العوض من النداء فلم يعوض منه ، وذلك فيما حكاه سيبويه من رأي الخليل ويونس أنهما يقولان : اضرب أيٌّ أفضل ، وحكى مِنْ رَأْيِ نَفْسِه وقولِ العرب : اضرب أيًّا أفضل ، فحذف الإضافة والصلة جميعا منه ولم يعوض منهما شيء ولا من أحدهما فإذا لم يعوض في الخبر مع حذف شيء منه فأن لا يعوض في النداء أولى ، ولأنه لا يعلم في الكلام "ها" إلا للتنبيه .

فإن قيل : حُملتْ على "إذ" في العوض لما حذف المضاف إليه

قيل : أي أشبه بـ"بعض" و"كل" في اللفظ والمعنى ، فحمله عليه أولى مع أن المحذوف في "إذ " جملة ، وليست دلالة "إذ" على المضاف كدلالة "أي" ، و"بعض" ، و"كل" .

والصحيح ما قاله سيبويه :الألف والهاء اللتان لحقتا " أي " توكيداً ، فكأنك كررت " يا " مرتين إذا قلت : يا أيها ، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين "ها " و " ذا " إذا قلت : ها هو ذا.

وقال سيبويه في موضع آخر : جعلوها بمنزلة " يا " وأكدوا به التنبيه فمن ثم لم يجز لهم أن يسكتوا

على "أي" ولزمه التفسير

أبو علي : قوله : ومن ثم ، أي : من حيث ألزموا "ها" فصار كاستئنافِ نداءٍ . انتهى.

وقد حذف المضاف إليه في الاستفهام إذا قال : رأيت رجلاً ، قيل في الاستفهام عنه أيا غير مضاف ولا معوض وليس موضع تخفيف فالنداء أولى.

فعُلم أن "ها" لتنبيه الرجل لما بعُد عنه حرف النداء بـ "أي" لا للعوض كما ذكره الزجاج[١] .

الرأي المختار:

الذي يميل إليه البحث هو القول بأن "**أي**" في نحو : "ياأيها الرجل" وأشباهه نكرة ناقصة ، وأن "**ها**" فيه للتنبيه ، وهو ما ذهب إليه الجمهور والأخفش في أحد قوليه ، وذلك لما يأتي :

أولاً: القول بأن "أي" في هذا التركيب موصولة قول فردي مخالف للإجماع .

ثانياً : هو قول من قولين عزيا إلى الأخفش ، أحدهما موافق للجمهور ، والثاني مخالف لهم ، ولعل هذا الأخير هو المعدول عنه إلى رأي الجمهور

ثالثاً : لو كانت أي موصولة لما احتاجت إلى هاء التنبيه ، ولا تأثرت بالضمير المضافة إليه إفراداً وجمعا كما في نحو قوله تعالى : {**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا**}[٢] ، وكما وقع التأثير عليه في هذا التركيب تذكيرا وتأنيثا ، فقد ورد تأنيثها في مثل قوله تعالى {**يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ**}[٣] فإذا ثبت ذلك دل على صحة ما اخترته.

(١) يُنظر ص ٣٠٦ من هذا البحث

(٢) مريم/٦٩

(٣) الفجر/٢٧

المسألة الثانية : { لفظ "كلا" و"كلتا" }

أجمع النحويون على أن"كلا" و"كلتا" معناهما التثنية ، ويلازمان الإضافة إما إلى ظاهر وإما إلى مضمر ، فإن أضيفا إلى ظاهر أُعربا إعراب المقصور بحركات مقدرة على الألف ، يقال : جاء كلا الرجلين ، ورأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين ، وكذا في "كلتا" مع المؤنث ، وإن أضيفا إلى المضمر أُعربا إعراب المثنى ، وأكثر استعمالهما في التوكيد المعنوي ، يقال : جاء الرجلان كلاهما ، ورأيت الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما ، ويقال مع المؤنث : جاءني المرأتان كلتاهما ، ورأيت المرأتين كلتيهما ، ومررت بالمرأتين كلتيهما . واختلفوا في لفظهما ، وهذا البيان :

مذهب البصريين وأدلتهم :

ذهب البصريون[(١)] إلى القول بأن "كلا" و"كلتا" فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في "عصاً، ورحاً"،قال سيبويه[(٢)]: " وأما "كلتا" فيدلك على تحريك عينها قولهم: رأيت كلا أخويك: فكلاً كمعىً واحد الأمعاء ومن قال: رأيت كلتا أختيك، فإنَّه يجعل الألف ألف تأنيث. فإن سمَّى بها شيئاً لم يصرفه في معرفة ولا نكرة، وصارت التاء بمنزلة الواو في شروى".

واحتج البصريون لصحة مذهبهم مِن أربعة أوجه:

أحدها:عود الضمير إليهما تارة مفرداً حملاً على اللفظ ، وأخرى مثنىً حملاً على المعنى ، والأول جاء به القرآن قال تعالى{ **كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا**}[(٣)] ، وهو الأكثر في كلام العرب ، قال بعض بني أسد[(٤)]:

كِلَا أَخَوَيْنَا ذو رجال، كأنهم   أُسُودُ الشّرَى من كل أَغْلَبَ ضَيْغَمِ[(٥)]

وقال الأعشى[(٦)]:

(١) يُنظر في مذهبهم : الإنصاف ٤٣٩/٢ م٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش٥٤/١ ، وائتلاف النصرة ، فصل الاسم/٥٥ م٣٦

(٢) يُنظر الكتاب ٣٦٤/٣

(٣) الكهف/٣٣

(٤)يُنظر ديوان الحماسة لأبي تمام ، برواية الجواليقي/٤٦ مطوعة رقم٦٩

(٥) البيت من الطويل ، وهو مِن شواهد الإنصاف ٤٤٢،٢م٦٢ ، وتوجيه اللمع /٢٧١، والمعجم المفصل ٣٩١/٧ ،الشاهد فيه قوله : " ذو رجال" فحمل على اللفظ ، ولو حمل على المعنى لقال :" ذَوَا رجال"

اللغة : الشرى: المأسدة . الأغلب: الغليظ العنق . الضيغم :الذي يضغم أي يعض

(٦) البيت للأعشى من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة بن عوف الكلابي ، يُنظر ديوانه/٩٩

كِلَا أبويكم كان فَرْعًا دِعَامَةً ولكنهم زَادُوا وأَصْبَحْتَ نَاقِصَا(1)

وقال عمرو بن جابر الحنفي(2):

أُكَاشِرُهُ وأعلم أن كِلَانَا على ما ساء صاحِبَهُ حَرِيصُ(3)

وقال القتال الكلابي(4):

تَضمَّنَتِ الأرْوى لنا بطعامِنا كلانا له منها نصيبٌ ومأكلُ(5)

وقال امرئ القيس(6) :

---

(1) البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح الكتاب للسيرافي ٢٩٠/٥، ط بيروت ، والخصائص٣٣٥/٣، وتذكرة النحاة/٦٣١، الشاهد فيه : قوله : "كان" فحمل على اللفظ ، ولو حمل على المعنى لقال : "كانا" بالتثنية.

اللغة: أبويكم : مرجع الضمير في" أبويكم" يعود إلى بني الأحوص قوم علقمة ، وبني بكر بن وائل قوم الأعشى . كان فرعاً: يقال فَرَع الرجلُ القومَ : فاقهم وعلاهم . دعامة : دِعامة القوم سيدهم . أصبحتَ ناقصا: مرجع الضمير في " أصبحت" إلى علقمة.

(2) يُنظر حماسة البحتري /٦٥ ، مقطوعة/٤٨ ، ويُنسب إلى عدي بن زيد في الكتاب ٧٤/٣ ، وليس في ديوانه الذي بين يدي ، ويُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية١٢٣/٤

(3) البيت من الوافر ، وهو من شواهد المقتضب٢٤١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش٥٤/١، والمقاصد الشافية : شرح الألفية للشاطبي١٦٦/١ ، الشاهد فيه قوله : "كلانا ... حريص" بالحمل على اللفظ ، ولوحمل على المعنى لقال: "حريصان" ، وفي البيت شاهد آخر ، وهو قوله : "أن كلانا" فخفف " أنَّ" ورفع الاسم بعدها على أن اسمها ضمير الشأن محذوف، لا على الإهمال.

اللغة : أكاشره : أضاحكه

(4) يُنظر ديوانه/٧٨

(5) البيت من الطويل ، يُنظر كتاب الحيوان للجاحظ ٢٥٣/٦، والشعر والشعراء ٧٠٦/٢ ، الشاهد فيه قوله : "كلانا له" حملاً على اللفظ ، ولو حمل على المعنى لقال : كلانا لهما.

اللغة : تضمنت : تكفلت . الأروى : الإناث من الماعز الجبلية . كلانا: مرجع الضمير فيه إلى الشاعر وإلى الذئب

(6) يُنظر ديوانه/١١٨، وهو لتأبط شراً في ديوانه /١٨٤، قال في الخزانة١٤٥/١: " وهذا الشعر أشبه بكلام اللص والصعلوك لا بكلام الملوك"

كِلَانَا إِذا مَا نَالَ شَيْئا أفاتَهُ وَمَنْ يَحْترثْ حرثي وحَرْثَكَ يُهْزَلِ[1]

وقال الشاعر[2] :

كِلانا غنِيٌّ عَن أَخِيه حَياتَهُ ونحن إذا متنا أشدُّ تغانيا[3]

وقال مزاحم العقيلي[4]:

كلانا يامُعاذُ يحب ليلى بِفِيَّ وفِيكَ مِنْ ليلى التُّرَابُ[5]

وقالت ليلى العامرية[6] :

كِلَانَا مظهر للنّاس بغضاً وكلّ عِنْد صَاحبه مكينُ[7]

وقال إياس بن مالك[8]:

كِلَا ثَقَلَيْنَا وَاثِقٌ بِغَنِيمَةٍ وقد قَدَرَ الرَّحمن ما هو قادر[9]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو من شواهد معجم العين٣/٢٠٥ "ح ر ث"،وكتاب الأفعال لابن الحداد١/٣٩١،واللسان"ح ر ث" . الشاهد فيه : عود الضمير من "نال" إلى "كلا" مفردا مراعاة للفظ.

اللغة : حرثي وحرثك: فعلي وفعلك . الهزال: الضعف .والخطاب للذئب

(٢) يُنسب إلى الأبيرد الرياحي في الأغاني١٢/١١ ، وإلى عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب في الحماسة الشجرية١/٢٥٣ ، وإلى المغيرة بن حبناء التيمي في الدرر٢/١٤٧، ويُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية٨/٣٥٦

(٣) البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/٢١٣ ط بيروت ، وارتشاف الضرب ٤/١٨١٤،وتمهيد القواعد ٧/٣٢١٢، ٩/٤٦٥٢، الشاهد فيه إفراد " غني" مراعاة للفظ "كلا"

(٤) يُنظر ديوانه ، تحقيق د/ نوري حمود القيسي، وحاتم الضامن ،ضمن منشورات مجلة المخطوطات العربية ، عدد ٢٢، الجزء الأول ص٩٧

(٥) البيت من الوافر ، وهو من شواهد كتاب الفتح على أبي الفتح لابن فُورَّجَة البروجردي/٢١٥ ، والإنصاف٢/٤٤٣، م٦٢ ، والعدة في إعراب العمدة ، لابن فرحون١/٣٠٢، الشاهد فيه عوْد الضمير مِن " يحب" مفرداً إلى " كلانا" حملاً على اللفظ .

اللغة :مُعاذ :هو ابن كليب العامري ، ليلى: هي ليلى العامرية

(٦) يُنظر الشعر والشعراء٢/٥٦٥

(٧) البيت من الوافر ، وهو من شواهد الخزانة٤/٢١٦، وشرح أبيات المغني٣/٢١٦ ، الشاهد فيه إفراد " مُظهر" بالحمل على اللفظ في "كلا"

(٨) يُنظر اللسان" ق د ر"

(٩) البيت من الطويل ، وهو من شواهد الإنصاف ٢/٤٤٣ ،م٦٢، والمعجم المفصل في شواهد العربية٣/٢٤١، الشاهد فيه إفراد " واثق" مراعاة للفظ" كلا ".

وقال جرير[١]:

كِلَا يَوْمَيْ أُمَامَةَ يومُ صدق   وإن لم تأْتِهَا إلا لمَامَا[٢]

وقال أبو الأَخْزَرِ الحِمَّانِيُّ[٣]:

فكلتاهما خرَّت وأَسْجَدَ رَأْسُهَا   كما سجدت نَصْرَانَةٌ لم تَحَنَّفِ[٤]

وقال تميم بن أبي مقبل[٥]:

فكلتاهما قد خُطَّ لي في صَحِيفَةٍ   فلا العيش أهواهُ ولا الموتُ أَرْوَحُ[٦]

وأما عود الضمير إليهما مثنىً حملاً على المعنى فقليل ، جاء منه عن بعض العرب قوله: كِلَاهُمَا قَائِمَان، وكِلْتَاهُمَا لقيتهما[٧] ، ومنه قول الفرزدق[٨]:

كلاهما حين جَدَّ الجَرْيُ بينهما   قد أَقْلَعَا، وكلا أَنْفَيهِمَا رَابِي[٩]

اللغة : ثَقَلُ الرجل : حَشَمُه ومتاع بيته

(١) يُنظر ديوانه/٦٤٤ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري/٢٩١

(٢) البيت من الوافر، وهو من شواهد كتاب التكملة للفارسي/٤٣ ، وشرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ٢/٤١١، وشرح المفصل لابن يعيش١/٥٤ ، الشاهد فيه قوله " يوم صدق" بالإفراد حملاً على لفظ "كلا"

اللغة : أمامة : اسم محبوبته . لماما:قليلا

(٣) يُنظر اللسان" ن ص ر"

(٤) البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب٣/٢٥٦ ، ٤١١، والإنصاف ٢/٤٤٥،م٦٢، والمعجم المفصل في شواهد العربية٥/٩٨، الشاهد فيه قوله" خرت..." مراعاة للفظ ، وفي البيت شاهد آخر وهو قوله"نصرانة " على الأصل ضرورة ، والمستعمل " نصرانية". قاله ابن بري ، يُنظر التنبيه والإيضاح٢/٢١٤

اللغة: كلتاهما : مرجع الضمير إلى ناقتين وصفهما في قصيدته . لم تحنف : لم تختتن واحدة منهما.

(٥) يُنظر الخزانة٥/٥٧

(٦) البيت من الطويل ، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٢/١٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك٣/٣٢٣، وشرح الألفية للشاطبي٤/١٠١، الشاهد فيه قوله : "قد خط" بعوْد الضمير مفرداً إلى لفظ "كلا".

اللغة : أروح : أجلب للراحة .

(٧) يُنظر الإنصاف ٢/٤٤٦،م٦٢

(٨) يُنظر نوادر أبي زيد/٤٥٢ وما بعدها ، والبيت للفرزدق أو لجرير في التنبيه والإيضاح لابن بري "س ك ف" ٣/٣٦٥ ، وهو سهو، بل هو للفرزدق يهجو جريراً ، ويُنظر اللسان"س ك ف"

(٩) البيت من البسيط ، وهو من شواهد الخصائص ٣/٣١٤،واللباب ١/٤٠٠ ، والتصريح٢/٤٣، الشاهد فيه : عوْد الضمير إلى"كلا" مثنىً مراعاة للمعنى في قوله : " قد أقلعا" ثم عاد وعبَّر بالإفراد مراعاة للفظ في قوله " كلا أنفيهما رابي".

اللغة: كلاهما :الضمير يعود إلى ابنة جرير وزوجها . رابي : منتفخ.

وقال الأسود بن يعفر[1]:

إن الْمنية والحتوف كِلَاهُمَا   يُوفي الْمنية يرقبان سوَادِي[2]

وقال حميد بن ثور الهلالي[3]:

تَرَى طَرَفَيْه يَعْسِلانِ كلاهما   كما اهتز عُودُ السَّاسَمِ المتَتايعُ[4]

الوجه الثاني مما استدل به البصريون لصحة مذهبهم قولهم : الذي يدل على أن فيهما إفرادًا لفظيًّا أنك تضيفهما إلى التثنية فتقول: "جاءني كِلَا أَخَوَيكَ، ورأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، وجاءني أَخَوَاكَ كِلَاهُمَا، ورأيتُهُمَا كِلَيْهِمَا، ومررت بهما كليهما" وكذلك حكم إضافة "كلتا" إلى المظْهَر والمضْمَر، فلو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه[5].

الوجه الثالث : أصالة الألف فيهما ، وذلك من جهتين : الأولى : جواز إمالتها ، والثانية : عدم انقلابها ياءً عند الإضافة إلى الظاهر في حالتي النصب والجر ، ولو كانت الألف للتثنية فيهما لما جاز ذلك[6].

الوجه الرابع : أنه لا يُنطق بالواحد منهما فلا يقال في الواحد "كِل" بخلاف المثنى[7]

مذهب الكوفيين وأدلتهم :

ذهب الكوفيون[8] إلى القول بأن " **كلا**" و"**كلتا**" مثنيان لفظاً ومعنىً ، وأن الألف فيهما للتثنية،

---

(١) يُنظر ديوانه/٢٦ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية٢/٣٤٩

(٢) البيت من الكامل ، وهو من شواهد التذييل والتكميل ٢٥٦/١،وشرح شواهد المغني ٥٣٣/٢ ، والخزانة٥٣٩/٧، الشاهد فيه قوله: " يوفي المنية" ، وقوله:" يرقبان سوادي" فأفرد في الأول مراعاة للفظ، وثنى في الأخير مراعاة للمعنى

(٣) يُنظر ديوانه/١٠٤ ، والمعجم المفصل٣٦٠/٤

(٤) البيت من الطويل ، وهو من شواهد أساس البلاغة ، وتاج العروس"ت ب ع" واللسان"ط ر ف" . الشاهد فيه قوله" يعسلان كلاهما" بالتثنية حملا على المعنى.

اللغة : يعسلان : يهتزان. الساسم : شجر أسود تُتخذ منه السهام ، وقيل هو شجر الأبنوس . المتتايع :المستوي الذي لا عقد فيه. (يصف ذئبا)

(٥) يُنظر توجيه اللمع/٢٧٢

(٦) يُنظر الإنصاف ٤٤٨/٢، م٦٢

(٧) يُنظر اللباب٣٩٨/١

(٨) يُنظر في مذهبهم : الإنصاف ٤٣٩/٢ م٦٢ ، واللباب٣٩٨/١ ، وائتلاف النصرة ،فصل الاسم ص٥٥ م٣٦

قال الفراء[١] : "وقوله: "**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا**"[٢]ولم يقل: أتتا. وَذَلِكَ أن (كِلْتَا) ثنتان لا يُفرد واحدتهما، وأصله كُلّ كما تَقُولُ للثلاثة: كل: فكان القضاء أن يكون للثنتين ما كَانَ للجمع، لا أن يفرد للواحدة شيء فجاز توحيده عَلَى مذهب كلّ. وتأنيثه جائز للتأنيث الَّذِي ظهر فِي كلتا.

وكذلك فافعل بكلتا وكِلا وكُلّ إذا أضفتهنّ إلى معرفة وجاء الفعل بعدهن، فاجمع ووحّد ،مِن التوحيد قوله: {**وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً**}[٣]

ومن الجمع :{**وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ**}[٤]و "آتوه" مثله. وهو كَثِير فِي القرآن وسائر الكلام" .

واحتج الكوفيون لصحة مذهبهم بالسماع والقياس ، أما السماع فمنه قول الشاعر:

في كِلْتَ رجليها سُلَامَى وَاحِدَهْ

كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بزَائِدَهْ[٥]

وأما القياس : فهو انقلاب الألف ياءً في حالتي النصب والجر عند إضافتهما إلى المضمر ، ولو كانت الألف في آخرهما كالألف في آخر "عصًا، ورحًا" لم تنقلب كما لم تنقلب ألفهما

موقف ابن عمرون:

اختار ابن عمرون القول بأن "**كلا**" و"**كلتا**" لفظهما الإفراد ، ومعناهما التثنية ، والألف فيهما أصلية كألف " عصا" و"رحى" وهو ما ذهب إليه البصريون ، قال : " "كلا" اسم مفرد عندنا معناه التثنية فاشْتُرط إضافته إلي التثنية تبيينًا لمعناه ...، وهو اسم مفرد مقصور كـ "عصا" ، وإنما قلنا إنه مفرد وإن كان معناه التثنية لعود الضمير إليها مفرداً في نحو قوله تعالى {**كِلْتَا الجنَّتَين آتَت**}[٦] ولو كان مثني لفظا ، لما جاز "**آتت**" كما لم يجز " الهندان قامت"

فإن قيل : كما جاء مفرداً فقد جاء مثني ، فهلا دلك ذلك علي التثنية ، فجاز الحمل علي اللفظ مرة وعلي المعني أخرى؟

ونظيره في "مَنْ" .

فإن قيل : إذا سلمت أنه مثنيً معني ، فوجب أن يكون مثنيً لفظاً ؛ لأن الأصل أن اللفظ مطابق

---

(١) يُنظر معاني القرآن ١٤٢/٢

(٢) الكهف/٣٣

(٣) مريم/٩٥

(٤) النمل/٨٧

(٥) البيتان من الرجز المشطور وسيأتيان برقم/٢٣

(٦) الكهف/ ٣٣

للمعنى

فنقول : الأصل وإن دل ، ولكن ما تلوت من الآية دال علي عدمه ، والنقل راجح على الأصل .

فإن قيل : الإفراد إنما جاء للمعنى ؛ لأنه مفرد كان قوله { **كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ** }[1] كل واحدة منهما آتت أكلها

قيل : ما ذكرته وإن جاء على مثله لكن الأكثر غيره

ونص أبو علي في الشيرازيات أن الأكثر في "كلا" الإفراد

ولأن حمل "كلا" على التثنية يجعلها اسما على حرفين ، وهي اسم ظاهر والأسماء الظاهرة لا تجئ على حرفين إلا أن تكون محذوفة ، ولم يكثر فيها الحذف

ألا ترى أن المحذوف بالنسبة إلى المتَمَم لا اعتبار به ، والحمل إنما هو على الكثير الشائع ؟

ومما يدل على إفراده قولك : مررت بهما كليهما ، فلو كانت "كلا " تثنية لما أضيفت إلى ضمير الاثنين كما لم يضيفوا اثنين إليهما في : مررت بهما اثنيهما

والواحد إلى ضميره في : مررت به واحده ، لما يلزم من إضافة الشيء إلى نفسه .

فإن قيل : فقد قالوا : مررت بهم ثلاثتهم ، فهو مثل اثنيهم

والجواب : أن هم ليس بمحصور في ثلاثة فجاز لما لم يوافق المضاف ، ولو كانت تثنية لقلبت ألفها إذا أضيفت إلى الظاهر في النصب والجر كغلامي زيد .

فإن قيل :لو لم تكن تثنية لما قلبت في الاضافة إلى مضمر

والجواب : أنا لا نُسلم أنه ولو لم تكن تثنية لما قلبت إذا أضيفت إلى المضمر ، بل تقلب حينئذ حملا على " لدى ، وعلى " ولأن إبدالهم التاء من ألف "كلا" في "كلتا" يدل أنه مفرد ؛ لأن ألف التثنية لاتبدل منها التاء ، إنما تبدل من اللام كأخت وبنت

فإن قيل : التاء زائدة . فيمتنع . الزائدة وإن ذكر دليلاً فنقول : لو كانت زائدة إما أن تكون للتأنيث ، وإما أن تكون لغيره ، لا جائز أن تكون للتأنيث لسكون ما قبلها وليس ألفاً ، ولا جائز أن يكون لغير التأنيث لأنها لو كانت لغير التأنيث كان وزنها "فعتلا" ، وذا لا نظير له فإن قيل : لو كانت ألف "كلا" للتأنيث لم تحذف في قول الشاعر:

فِي كِلْتِ رِجْلَيْها سُلامى واحدهْ

---

(١) الكهف/ ٣٣

كِلتاهما مقْرُونةٌ بزائدهْ [١]

فالجواب: أنه قد ثبت كونها للتأنيث بما ذكرت من الأدلة ، وألف التأنيث قد حذفت في مواضع ، منها : "مرعز ومرعزي"، وفي النسب إذا كانت ساكنة ، خامسة فصاعداً ."[٢]

الرأي المختار :

الذي يميل إليه البحث هو القول بأن "كلا" و"كلتا" لفظهما الإفراد ، وألفهما أصلية ، ومعناهما التثنية، وهو ما ذهب إليه البصريون ، وتبعهم فيه الشارح ، وذلك لقوة أدلتهم التي استدلوا بها ، ولأن الحمل على اللفظ تارة ، وعلى المعنى أخرى مستأنس في كلامهم ، وسيأتي منه طرف عند الحديث عن الحمل على المعنى في باب الموصول[٣] .

ومنه أيضاً "كل" فإنه لما كان مفردًا في اللفظ مجموعًا في المعنى رُدّ الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى، كقولهم "كل القوم ضربته، وكل القوم ضربتهم" وقد جاء بهما التنزيل، قال الله تعالى: {**إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً**}[٤] فقال : {**آتِي**} بالإفراد حملًا على اللفظ، وقال تعالى: {**وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ**}[٥] فقال :{**أَتَوْهُ**} بالجمع حملًا على المعنى، إلا أن الحمل على المعنى في "كل" أكثر من الحمل على المعنى في "كلا، وكلتا".

وأما القول بأن "**كلا**" و"**كلتا**" لفظهما التثنية ، والعلامة فيهما الألف فيُرد بإمالتها في قراءة حمزة والكسائي وخلف[٦] -وهم من الكوفيين- في قوله تعالى {**إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا**}[٧] وقوله تعالى: {**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا**}[٨] .

وأما قولهم أن"كلتا" في البيت الذي أنشدوه ، فحذف الألف فيه ضرورة ، ونظيره قول الشاعر[٩]:

فلست بمدرك ما فات مني   بَلَهْفَ، ولا بِلَيْتَ، ولا لَوَ انِّي[١٠]

---

(١) البيتان من الرجز المشطور

(٢) يُنظر ص ٣١٤من هذا البحث

(٣) يُنظر ص ١٩٦من هذا البحث

(٤) مريم/٩٣

(٥) النمل/٨٧

(٦) يُنظر إتحاف فضلاء البشر ١٩٥/٢، ومعجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب ٤١/٥

(٧) الإسراء/٢٣

(٨) الكهف/٣٣

(٩) قائله مجهول . يُنظر الخزانة١٤٢/١ ، والمعجم المفصل٢٠٣/٨

(١٠) البيت من الوافر ، وهو من شواهد الخصائص١٣٥/٣، ورصف المباني/٢٨٨، وشرح عمدة الحافظ٥٢١/٢ ،

وقول رؤبة[1]:

وَصَّانِي العَجَّاجُ فيما وَصَّنِي[2]

وأما انقلاب ألفهما إلى الياء في حالتي النصب والجر عند الإضافة إلى المضمر ، فيوازيه سلامة الألف من القلب عند الإضافة إلى المظهر ، وبالحمل على النظير فقد فعلوا ذلك مع كل ما آخره ألف لايظهر معناه إلا مع غيره كـ "لدى" و"إلى" و"على" فإن فُسرت بظاهر سلمت ألفها من القلب، وإن اتصلت بالمضمر انقلبت ألفها إلى الياء ، ولم يكن ذلك إلا جراً .

وقال بعض المتأخرين[3]: إنهما لما كان فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية، وكانا تارة يضافان إلى المظهر وتارة يضافان إلى المضمر جعلوا لهما حظًّا من حالة الإفراد وحظًّا من حالة التثنية، فجعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد على صورة واحدة في حالة الرفع والنصب والجر، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية في قلب الألف من كل واحد منهما ياء في حالة النصب والجر؛ اعتبارًا بكلا الشبهين، وإنما جعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد لأن المظهر هو الأصل والمفرد هو الأصل فكان الأصل أولى بالأصل، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية لأن المضمر فرع والتثنية فرع فكان الفرع أولى بالفرع .

الشاهد فيه قوله : "بلهفَ " أراد : بلهفا ، اجتزاء بالفتحة عن الألف ضرورة

(١) يُنظر ملحق ديوانه/١٨٧

(٢) البيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد الخصائص ٢/٢٩٣، ٣١٧،والإنصاف٢/٤٤٩م٦٢ وتوجيه اللمع/٢٧٢ ، الشاهد فيه قوله : "فيما وصني " أراد : فيما وصاني.

(٣) يُنظر الإنصاف٢/٤٥٠ م٦٢

المسألة الثالثة : {الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وعديله }

المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد من جهة أن الثاني يُعَرِّف الأول كما تُعَرِّف اللام الاسم ، فكما لا يفصل بين اللام والاسم كذا لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وأيضاً فإن المضاف إليه يحل من الأول محل التنوين ويعاقبه ، فكما لا يجوز الفصل بين التنوين والمنون فكذا لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

وعامل الجر في المضاف إليه ضعيف فلا يجوز الفصل بينه وبين معموله، إلا أنهم أجازوا الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور ضرورة عند جمهورهم ، ومطلقاً عند يونس[1]؛لأن العرب توسعت فيهما[2] .

واختلفوا في الفصل بينهما بما عدا ذلك

مذهب البصريين وأدلتهم :

ذهب البصريون[3] إلى القول بامتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، واحتجوا لصحة مذهبهم بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر، لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل.

مذهب الكوفيين وأدلتهم :

ذهب الكوفيون[4] إلى القول بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور وغيرهما ، واحتجوا لصحة مذهبهم بأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها

قال الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ[5]

وقال الآخر:

تمرُّ على ما تستمرُّ، وقد شَفَتْ غَلَائِلَ عبدُ القَيْسِ منها صُدُورِهَا[6]

(١)يُنظر في مذهبه المقدمة الجزولية/١٨٢ ،وشرح المفصل٢/١٠٨

(٢) يُنظر الهمع ٢/٤٣١

(٣) يُنظر في مذهبهم الإنصاف ٢/٤٢٧ ، والأشموني٢/٢٧٦

(٤) يُنظر في مذهبهم الإنصاف٢/٤٢٧ ، والارتشاف٤/١٨٤٦

(٥) البيت من مجزوء الكامل ،وسيأتي برقم/ ٤٧

(٦) البيت من الطويل ، وسيأتي برقم/٥١

وقال الطرماح:

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكَنَائِنِ[١]

وقال ذو الرمة:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كأنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمَا[٢]

وقد حكى الكسائي عن العرب: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ، وحكى أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: إن الشاة لَتَجْتَرُّ فتسمع صوت والله رَبِّهَا[٣]، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله "والله"، وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أولى، وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة **{وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ}**[٤] بنصب "أولادهم" وجر "شركائهم" ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله "أولادهم" والتقدير فيه: قتلُ شركائِهِم أولادَهم، ولهذا كان منصوبًا في هذه القراءة، وإذا جاء في القرآن ففي الشعر أولى[٥] .

موقف ابن عمرون :

اختار ابن عمرون القول بامتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، وجعل الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور في الشعر ضرورة ، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين قال : "المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد من جهة أن الثاني يُعَرِّف الأول كما تُعَرِّف اللام الاسم ، فكما لا يفصل بين اللام والاسم كذا لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ ولأن

---

(١) البيت من الطويل ، وسيأتي برقم/٤٩

(٢) البيت من المنسرح ، وسيأتي برقم/ ٥٣

(٣) وأجاب الأنباري في الإنصاف ٤٣٥/٢ عن ذلك بقوله : "..إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام؛ ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو "لغوًا" لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها".

(٤) الأنعام/١٣٧

(٥) وأجاب الأنباري في الإنصاف ٤٣٥/٢ بقوله : " .. الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجّة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام "شركائهم" مكتوبا بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق "شركاؤهم" بالواو " .

المضاف إليه يحل من الأول محل التنوين ويعاقبه ، ولا يجوز الفصل بين التنوين والمنون فكذا لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ ولأن عامله ضعيف فلا يجوز الفصل بينه وبين معموله ؛ ولأنه فصل بأجنبي غير مُسَدَّد فامتنع هنا كما في غيره ، وجاز الفصل في الشعر بالظرف والجار والمجرور؛لأن العرب كثر استعمالها للظرف وهي أوعية للمحدثات لا يخلو منها شئ ومدلول أحدهما غير الآخر فأجازوا الفصل بينهما في ضرورة الشعر .

قال عمرو بن قميئة :

قد سألَتني أُمُّ عَمْرٍو عَنِ الْ أَرْضِ التي تجهَلُ أَعْلَامَهَا

لما رأتْ ساتيدَما اسْتَعْبَرَتْ للهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَهَا

تذكرَتْ أرضاً بها أهلُها أخوالَهَا فيها وأَعْمَامَها[1]

شاهده : إضافة "در" إلي "مَنْ" وفصله بـ "اليوم" وهو ظرف ، ضرورة ، واليوم متعلق بلامها ؛ لأنه في صلة "من" ولا يجوز أن يكون منصوباً بالعامل في الخبر الذي هو : لله در ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ "در" ؛ لأن المصدر إذا أضيف إنما يعمل بعد وجود المضاف إليه .

وقول دُرنا" بنت عبعبة :

وَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزِعْتُ عَلَيْهِمَا وَهَلْ جَزَعٌ أن قلتُ وا بِأَبا هُما؟

هُما أَخَوا فِي الحَرْب مَنْ لَا أَخا لَهُ إذا خافَ يَوْمًا نَبْوَةً فدَعاهُما[2]

شاهده : إضافة "أخوا" إلى "مَن" ، والفصل بالجار والمجرور ، وهو متعلق بـ "أخوا" ؛ لأن المعني : هما ناصرا في الحرب .

وأما قول الفرزدق :

يا مَنْ رَأَى عارِضاً أُسَرُّ بهِ بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[3]

وقول الأعشى:

وهناكَ يكذِبُ ظَنَكُمْ أنْ لا اجتماعَ ولا زِيارَهْ

ولا بَرَاءَةَ للبريءِ ولا عطاءَ ولا خُفارَهْ

---

(١) الأبيات من السريع ، وستأتي برقم/٤٢

(٢) البيتان من الطويل ، وسيأتيان برقم/٤٣

(٣) البيت من المنسرح ، وسيأتي برقم/٤٤

إلا بُداهَةَ أَو عُلا لةَ قارح نَهْدِ الجُزارَهْ[1]

فأنشد البيتين[2] ؛ لأنهما يوهمان جواز الفصل بغير الظرف ، وخرَّجهما على حذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني واختار مذهب أبي العباس حذراً من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ، ويلزم وضع الظاهر موضع المضمر في الثاني ، وحسنه عدم ذكر الأول، ومذهب سيبويه أن الأول مضاف إلى الاسم الذي بعد الثاني وحذف المضاف إليه من الثاني وهو ضمير ووضع ما أضيف إليه الأول موضع الثاني ولم يقع فيه ظاهر موقع مضمر في البيتين .

فإن قيل: يلزم سيبويه الفصل بغير الظرف

فالجواب : لما شارك الفاصل ما قبله في النسبة إلى المضاف إليه حسن ، وشجعه كون الدليل يكون مقدما على المدلول عليه ، وإنما أخر عنه لأنه لو وقع موقعه لجاء الثاني مضافاً ليس بعده مضاف إليه في اللفظ ولا ما يقوم مقامه فأخره ليكون كالعوض .

فإن قيل : فقول الشاعر :

نحْنُ بِمَا عِنْدَنا، وأَنتَ بِمَا عِنْدَك راضٍ[3] ..

أخبر فيه عن الثاني وترك الأول فَلِم لم يكن المضاف كذلك ؟

فالفرق أن حذف الخبر أكثر من حذف المضاف إليه ، فلم يستعمل التقديم ، مع أن حذف خبر المبتدأ أكثر من حذف المضاف إليه .

قوله[4] : "وما وقع في بعض نسخ الكتاب من قوله :

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ[5]

فسيبويه بريء من عهدته" يريد : ليس البيت من كتاب سيبويه .

---

(١)الأبيات من مجزوء الكامل ، وستأتي برقم/٤٥

(٢) مرجع الضمير في "أنشد" إلى الزمخشري رحمه الله ، ويُنظر المفصل/١٣١

(٣) هذه قطعة من بيت من المنسرح ، وهو بتمامه :

نحْنُ بِمَا عِنْدَنا، وأَنتَ بِمَا عِنْدَك راضٍ والرأيُ مختلفُ

وسيأتي برقم/٤٦

(٤) الضمير في "قوله" يعود إلى الزمخشري، ويُنظر المفصل/١٣٣

(٥) البيت من مجزوء الكامل ، وسيأتي برقم/٤٧

والبيت لا يعرف قائله ، لكن رواه الأخفش والكوفيون ،ثم البيت لا يحتاج إلى هذا كله ، فإنه يقبل التخريج على قواعد سيبويه ، وهو أن يكون حذف التنوين من "زج" لالتقاء الساكنين لا للإضافة ، كقول الشاعر ، أنشده سيبويه :

.... ولا ذاكِرِ اللهِ إلاّ قَلِيلاً(١)

وجر " **أبي مزاده**" على حذف مضاف تقديره : زج أبي مزاده ، أو قلوص أبي مزاده ، ويكون قلوص بدلا من قلوص ، وفي ذا ضعف لحذف البدل ، وحسنه دلالة المضاف إليه عليه وجره ، كما قال سيبويه ، في حذف المضاف في : "ما كل سوداء تمرة ، ولابيضاء شحمة" ، إنه : ولا كل بيضاء ، وحذف كُلاً وأبقى المضاف إليه مجروراً

ومثله ما يظن شاهدا ويخرج على ما خرج في فزججتها، قول الطرماح :

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ تطف   بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكَنَائِنِ(٢)

"الكنائن" مخفوضة بـ "قرع" ، وفصل بقوله : "القسي" ، ويحتمل ما ذكرته من التخريج فلا شاهد فيه إذاً .

ومثله إنشاد الكسائي :

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى في كل هَاجِرَةٍ   نَفْيَ الدَّرَاهِمَ تَنْقَادِ الصَّيَاريفُ(٣)

لكن المشكل لم يتعرض له ، وهو ما ينشده الكوفيون :

تمرُّ على ما تستمرُّ، وقد شَفَتْ   غَلَائِلَ عبدُ القَيْسِ منها صُدُورِهَا(٤)

بإضافة غلائل إلى صدورها ، وفصل بفاعل "شفت" ، والجار والمجرور .

ومثله :

تَفَرَّقَ أَلَافُ الحَجِيجِ عَلَى مِنىً   وصَدَّعَهُمْ مُسْي النوى عند أربعِ(٥)

أراد : مُسي أربع ، ففصل بفاعل "صَدَّعهم" وبالظرف وهو "عند " بين المضاف والمضاف إليه

وأصعب من ذلك قوله:

---

(١) هذا عجز بيت من المتقارب ، وسيأتي برقم/٤٨

(٢) البيت من الطويل ، وسيأتي برقم٤٩

(٣) البيت من البسيط ، وسيأتي برقم٥٠

(٤) البيت من الطويل ، وسيأتي برقم٥١

(٥) البيت من الطويل ، وسيأتي برقم٥٢

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا   كأنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمَا[١]

فأضاف " بَعْدَ " إلى بهجتها ، وفصل بالفعل وهو "خط" ، وفصل بقوله : "قفراً" ، وهو خبر أصبح بين "كأن" واسمها ، وقدم معمول الخبر قبل اسم كأن ثم قدم الخبر على كأن نفسها ، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه ، والأشبه في هذا البيت أن يكون مصنوعاً ، ولا يصح أن يقال : إن "زج القلوص أبي مزاده" ضرورة شعر ؛ لأنه لو قال : زج القلوص أبو مزاده وأضاف المصدر إلى المفعول ورفع الفاعل لم ينكسر البيت ، ثم ما يصنع بما حكاه الفراء في غير الشعر : " قَطَع الله يَدَ ورجل مَن قَالها" ؟ ، وهذا مِثل :

.....إلا علالة ...

ويحتمل ما ذكر .

وقال أبو عبيدة ــ وهو الثقة ــ : سمعت أبا سعيد – وهو أعرابي– يقول : إن الشاة تسمع صوتَ قد علم الله ربِّها فتُقبل إليه وتثغوا" ، وهذا في غير شعر .

وروى بيت إصلاح المنطق :

أنْجَبَ أزمانَ والِدَاهُ بِهِ   إذْ نَجَلاهُ فَنِعْم مَا نَجَلا[٢]

برفع "والداه" ، وهو فاعل "أنجب" ، وفصل به وبالجار والمجرور بين أزمان وبين ما أضيف إليه وهو : "إذ نجلاه"

والرواية الأُخري برفع أزمان وجر والديه بإضافة أزمان إليه ولا فصل

وقراءة ابن عامر {**وَكَذلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِم** }[٣] فَصَل فيها بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، فاعلم أن إضافة المصدر إلى فاعله أقوي من إضافته إلي المفعول ؛ لأنه أحوج إليه من المفعول به ، فإذا حلت بين المصدر وفاعله كان أقوى علي طلبه والاتصال به ، ومعمول المصدر المنصوب وغيره كالجزء منه فلم يقع فصل بأجنبي ، ولم يجئ هذا الفصل إلا في المصدر لما ذكرنا .

وأنشد أبو عبيدة معمر بن المثني :

فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الحَصَادِ الدَّائِسِ[٤]

---

(١) البيت من المنسرح ، وسيأتي برقم٥٣

(٢) البيت من المنسرح ، وسيأتي برقم/٥٤

(٣) الأنعام/١٣٧

(٤) البيت من الرجز المشطور ، وسيأتي برقم/٥٥

وأنشد في مثله :

فَرْكَ القُطُنَ المَحَالِجِ[1]

وفيه كله الفصل بالمفعول به بين المصدر وفاعله المضاف المصدر إليه

فقوله[2]: "لم يعرفه أبو عمرو" لايلتفت إليه ؛لأنه قد عرفه أبو عبيدة والكسائي والفراء والأخفش وقرأ به ابن عامر فليس بخطأ كما زعم أبو العباس ، والقياس يعضده ، وهذا من تعسفه في رده للنقل.

وأجود من هذا الترجيح أن تحملهما علي ما حملت عليه " فزججتها" .

وكذا قراءة ابن عامر يكون المضاف إليه "قتل" محذوفاً كما أنشدت فيما تقدم وحذفه في النداء قياس ولا سيما علي قول من رفع فقال :{ **قُلْ رَبُّ احْكُمْ بِالْحَقِّ** }[3] و{**شركاؤهم**} مثل : "ولا بيضاء شحمة" بحذف المضاف ولا يبقي فصل ولا قائل حينئذ بخطأ.

فإن قيل : ما ذكرته من التخريج يصح فيما أنشده سيبويه من الفصل وحينئذ لا يكون فيها فصل ؟

قلت : تلك الأبيات لها محمل غير الخطأ مجمع عليه فوجب حملها علي ذلك ، أما القراءة وما أنشده الأئمة فتخريجها علي ما ذكرت حتي لا يلزم الخطأ ، لا سيما فيما ثبت بالتواتر ، وادعاء الخطأ فيه كفر ؛ لأن الله سبحانه أخبر أنه قد حاطه من الباطل بقوله { **وَإِنَّا لَهُ لَحافِظُونَ**}[4] فمن أين يتطرق إليه الغلط؟! نعوذ بالله منها ، زلة لجماعة تبع فيها بعضهم بعضا تقليداً"[5] .

الرأي المختار:

الذي يميل إليه البحث هو القول بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وغيره شعراً كان أو نثراً ؛ لورود ذلك كثيراً نثراً ونظماً ، وفي القراءات المتواترة ، وهو ما ذهب إليه الكوفيون .

---

(١) هذه قطعة من بيت من الرجز المشطور وهو بتمامه مع ما قبله ليستقيم المعنى :

يَفرُكْنَ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنَافِجِ

بالقاعِ فَرْكَ القُطُنَ المَحَالِجِ

وسيأتي برقم/ ٥٦

(٢) مرجع الضمير في فقوله إلى المبرد

(٣) الأنبياء/١١٢

(٤) الحجر/٩

(٥) يُنظر ص٣٦٣ من هذا البحث

وما ذهب إليه البصريون مِن القول بامتناع ذلك ، وما تأولوه مما استشهد به الكوفيون ، واستنادهم إلى أنه مجهول القائل فيه تعسف ، وثبتت نسبة بعضه إلى قائله ، والأولى أن يُحمل الكلام على ظاهره ما دام لا يتعارض مع المعنى المراد . قال ابن هشام(١) : زعم كثير من النحويين: أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر ؛ والحق أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة:

إحداها: أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله ،وإما ظرفه

الثانية: أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني أو ظرفه

الثالثة: أن يكون الفاصل قسماً ، والأربع الباقية تختص بالشعر:

إحداها: الفصل بالأجنبي، ونعني به معمول غيره المضاف؛ فاعلا كان أو مفعولا أو ظرفاً

الثانية: الفصل بفاعل المضاف

والثالثة: الفصل بنعت المضاف

الرابعة : الفصل بالنداء

---

(١) يُنظر أوضح المسالك ١٧٧/٣

المسألة الرابعة :{توكيد النكرة توكيداً معنوياً }

أجمع النحويون على جواز تأكيد النكرة بلفظها ، نحو : " جاءني رجل رجل" ، و" رأيت رجلاً رجلاً" ، و" مررت برجل رجل" ، وما أشبه ذلك[١] ، وقيده الرضي[٢] بأن تكون النكرة المؤكدة توكيداً لفظياً حكماً لا محكوماً عليه ، قال : " وإذا كان الاسم نكرة لم يؤكد إذ التأكيد لرفع الاحتمال عن أصل نسبة الفعل إلى المتبوع ، وعن عموم نسبته لأفراد المتبوع ، ورفع الاحتمال عن ذات المنكر ، وأنه أي شيئ هو أولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته ، أي : الاحتمال في النسبة، فوصف النكرة لتتميز عن غيرها أولى من تأكيدها ، ويستثنى من الحكم المذكور – أعني منع تأكيد النكرات – شيئ واحد ، وهو جواز تأكيدها إذا كانت حكماً لا محكوماً عليه ، كقوله صلى الله عليه وسلم ".. **فنكاحها باطل باطل** "[٣]

ومثله قوله تعالى { **كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا** }[٤] .أ هـ . فلا يصح على هذا : "جاءني رجل رجل" لرفع توهم غفلة السامع ، أو اعتقاده غلط المتكلم ، والأول أصح .

وأما توكيد النكرة توكيداً معنوياً فقد اختلف فيه النحويون ، وهذا البيان :

مذهب البصريين وأدلتهم :

ذهب جمهور البصريين[٥] إلى القول بامتناع توكيد النكرة توكيداً معنوياً مطلقاً سواءً أفادت أم لم تُفد . قال سيبويه: " .. واعلم أن هذه الحروف – يعني : الضمائر- لا تكون وصفاً للمظهر كراهية أن يصفوا المظهر بالمضمر ، كما كرهوا أن يكون أجمعون ، ونفسه معطوفاً على النكرة في قولهم : " مررت برجل نفسه" ، و" مررت بقوم أجمعين"[٦]

واحتجوا لصحة مذهبهم مِن وجهين :

---

(١) يُنظر الإنصاف٢/٤٥١م٦٣

(٢) يُنظر شرح الكافية١/٣٣٥

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٢٤٣/٤٠ من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، ويُنظر سنن أبي داود٢/٢٣٥-٢٣٦ كتاب النكاح، باب الولي ، برقم/٢٠٨٣ ، وسنن الترمذي ٣٥٢/٢ ،كتاب النكاح ، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، برقم ١١٠٤

(٤) الفجر/٢١، وَقيل " دكاً دكاً" حال ، أي : مكرراً عليهم الدك ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعُ الْمَصْدَرَيْنِ فِي تَأْوِيلِ مُفْرَدٍ مَنْصُوبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ الْمُبَيِّنِ لِلنَّوْعِ. وَتَأْوِيلُهُ. أَنَّهُ دَكٌّ يَعْقُبُ بَعْضُهُ بَعْضًا كَمَا تَقُولُ: قَرَأْتُ الْكِتَابَ بَابًا بَابًا. يُنظر البحر المحيط ٤٦٦/٨ ،والتحرير والتنوير٣٣٦/٣٠

(٥) يُنظر في مذهبهم أسرار العربية/١٥٤،باب ٤٣ ، والارتشاف ١٩٥٣/٤ ، وائتلاف النصرة/٦١ فصل الاسم م ٤٨

(٦) يُنظر الكتاب ٣٨٦/٢

أحدهما : أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ، فينبغي أن لا تفتقر على تأكيد ؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه ، وأما قول العرب : " رأيت درهماً كل درهم" وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف لا على التأكيد .

الثاني : أن النكرة تدل على الشياع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ، فلا يصح أن يكون مؤكداً له ، قالوا : ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مُخصصا ، وهذا ليس بتأكيد ، بل هو ضد ما وضع له ، لأن التأكيد تقرير ، وهذا تغيير ، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة ؛ لأن كل واحد منهما ضد صاحبه ؛ لأن النكرة شائعة ، والمعرفة مخصوصة ، والصفة في المعنى هي الموصوف ، ويستحيل أن يكون الشيئ الواحد شائعاً مخصوصاً في حال واحدة ، فكذلك ههنا[1]

مذهب الكوفيين وأدلتهم :

ذهب أكثر الكوفيين[2] إلى القول بجواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً بشرط الإفادة ، وتتحقق الإفادة بشرطين:

أحدهما : أن تكون النكرة محدودة إما بالوقت ، وإما بالمقدار.

ثانيهما: أن يكون لفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة والشمول ، وخالف في هذا الأخير ابن مالك ، فقال : " ومثال الجائز لكونه مفيداً قولك : "صمت شهراً كله" ، و"قمت ليلة كلها" ، و"هذا أسد نفسه"[3] ووافقهم فيما ذهبوا إليه الأخفش[4] ، واختاره أكثر المتأخرين ، قال ابن مالك : " فتوكيد النكرة إن كان هو كذا حقيقي بالجواز ، وإن لم تستعمله العرب فكيف إذا استعملته ؟" ثم قال : " فمن حكم بالجواز مطلقاً ، وبالمنع مطلقاً فليس بمصيب ، وإن حاز مِن الشهرة أوفى نصيب"[5] ، وقال الرضي : " وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار مؤقتاً كـ " درهم ، ودينار، ويوم ، وليلة، وشهر" بـ "كل" وأخواته ، لا بالنفس والعين ، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد ؛ لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت ، وعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد

---

(١) يُنظر الإنصاف٢/٤٥٥

(٢) يُنظر في مذهبهم اللباب١/٣٩٥، وأسرار العربية/١٥٤ باب٤٣، وائتلاف النصرة/٦١ فصل الاسم م ٤٨

(٣) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك٣/٢٩٦

(٤) يُنظر في مذهبه شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٦،والتصريح ٢/١٢٤ ، والهمع ٣/١٤٢

(٥) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٧

تعريفاً وتنكيراً عندهم خلافاً للبصريين"[١] . وصححه جماعة منهم : ابن هشام ، حيث قال : " وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح"[٢].

واحتج الكوفيون ومن وافقهم بالقياس والسماع.

فأما القياس فهو إن "اليوم" مؤقت يجوز أن يُقعد في بعضه ، و"الليلة" مؤقتة يجوز أن يُقام في بعضها ،فإذا قلت : قعدت يوماً كله ، وقمت ليلة كلها صح معنى التوكيد[٣].

وأما السماع ، فهو المروي مِن أشعار العرب موافقاً لما ذهبوا إليه

مِن ذلك قول عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي[٤] :

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ   يَا ليتَ عِدَّةُ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ[٥]

وقال العرجي[٦] :

نَلْبَثُ حولا كَامِلا كُلَّه   لَا نَلْتَقِي إِلَّا على مَنْهَجِ[٧]

وقال الآخر:

إذا القَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا
يومًا جديدًا كلّهُ مُطَرَّدا[٨]

---

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي١/٣٣٥

(٢) يُنظر التصريح٢/١٢٤

(٣) يُنظر الإنصاف٢/٤٥٤

(٤) يُنظر شرح أشعار الهذليين٢/٩٠٩

(٥) البيت من البسيط ، وهو من شواهد مجالس ثعلب ٢/٤٠٧،والإنصاف٢/٤٥١،وشرح المفصل لابن يعيش٣/٤٤، وشرح الأشموني٣/٧٧ ، والتصريح ٢/١٢٥ . الشاهد فيه : قوله : "حول كله" حيث أكد "حول" وهو نكرة بـ "كل" وهو لفظ دال على الإحاطة والشمول ، وهو جائز عند الكوفيين . وزعم البصريون أن الرواية الصحيحة فيه : " حولي كله"

اللغة: شاقه : أعجبه

(٦) يُنظر ديوانه/٢٠ ،والأغاني ١/٢١٣، وشرح شواهد المغني٢/١٩

(٧) البيت من السريع ، وهو من شواهد المغني١/١٦٥، والخزانة٥/٣٢٧، والدرر٢/٣٨٧ . الشاهد فيه قوله: "حولا كاملا كله" حيث أكد "حول" وهو نكرة بـ "كل" وهو لفظ دال على الإحاطة ، وحمله البصريون على الشذوذ ، أو على أن "كلا" توكيد للضمير المستكن في "كامل" .

(٨) البيتان من الرجز المشطور ، وسيأتي التخريج برقم /٨٥، ورده البصريون لأنه مجهول القائل ،. وحملوه على الشذوذ ، أو على أن "كل" تأكيد للضمير المستكن في "جديد"

وقال شتيم بن خويلد[1]:

زَحَرْتَ بِهَا لَيْلَةً كلَّها فجِئتَ بِهَا مُؤْيَداً خَنْفَقِيقا[2]

وقال الآخر:

حَتَّى إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا
وصَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا[3]

وقال الآخر[4] :

ثلاثٌ كلُّهنَّ قتلتُ عمدًا فأخزى اللهُ رابعةً تعودُ[5]

وقال حميد الأرقط[6] :

أَرْمِي عَلَيْهَا وهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ
وهْيَ ثَلاثُ أَذْرُعٍ وإِصْبَعُ[7]

---

(١) أحد بني غراب من بني فزارة ، ورد ذكره في معجم الشعراء/٣٩٢، والحيوان٣/٨٢

(٢) البيت من المتقارب ، وهو من شواهد الإنصاف ٢/٤٥٣ م١٣، وتذكرة النحاة/٦٤١، والخزانة٥/١٦٨ . الشاهد فيه "ليلة كلها"حيث أكدت "ليلة" بـ "كل" وهي نكرة محدودة ، وحمله البصريون على الشذوذ.

(٣) البيتان من الرجز المشطور ، وسيأتي التخريج برقم/٨٦ ، وقال ابن جني : هذا البيت شاذ، وإن لم يكن مصنوعا فوجهه عندي أن " أجمع" هذه هي التي في قولك : " أخذت المالَ بأجمعِه"يُنظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/٣٣٤ وزعم آخرون منهم العيني أن "يوماً" ليس بنكرة ، وادعى أنه غير منون ، وأن الألف منقلبة عن ياء المتكلم ، وأصل الكلام : " قد صرت البكرة يومي أجمعا" فقلبت كسرة الميم فتحة ، فانقلبت ياء المتكلم ألفاً . يُنظر المقاصد النحوية٤/٩٥

(٤) قائله مجهول، يُنظر تخليص الشواهد/٢٨١ ، والخزانة١/٣٥٤

(٥) البيت من الوافر ،وهو من شواهد الكتاب ٨٦/١،وتذكرة النحاة/٦٤١ . الشاهد فيه رفع "ثلاث" ، ورفع "كلهن" على أن "كلهن" توكيد لـ "ثلاث" ، ورفع "ثلاث " ضعيف عند سيبويه ، وإنما كان ضعيفا ؛ لأنه لم يذكر العائد على المبتدأ ، وهو قياس عند الفراء، وقال البغدادي : " القول عندي أن الرفع هنا أقوى من : زيد ضربت ؛ لأن " كلاً" لا يحسن حملها على الفعل؛ لأن أصلها أن تأتي تابعة للاسم مؤكدة كقولك : ضربت القوم كلهم ، أو مبتدأة بعد كلام نحو : القوم كلهم ذاهب ، فإن قلت : ضربت كل القوم وبنيتها على الفعل لخرجت عن الأصل ، فينبغي أن يكون الرفع أقوى من النصب، وتكون الضرورة حذف الهاء لا رفع الكل"

(٦) يُنظر شرح شواهد الإيضاح/٣٤١ ، والمقاصد النحوية٤/٥٠٤

(٧) البيتان من الرجز المشطور، يُنظر الكتاب ٢٢٦/٤، وشرح العمدة١/٥٧٦، والتصريح٢/٢٨٦ ، الشاهد فيهما أمور:
أحدها:استعمال"على" بمعنى "عن" قاله سيبويه.

ثانيها:تأكيد"فرع" وهونكرة محدودة بـ "أجمع" من ألفاظ الإحاطة ، وهو جائز عند الكوفيين، ومن وافقهم ، وتخرج عند

وقال مسافع بن حذيفة العبسي[1]:

أولاكَ بَنو خيرٍ وشرٍّ كليهمَا   جَمِيعًا ومعروفٍ أَلَمَّ ومُنْكرِ[2]

موقف ابن عمرون:

اختار ابن عمرون القول بامتناع توكيد النكرة توكيداً معنوياً مطلقاً ، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين ، قال: " التوكيد المعنوي بهذه الألفاظ التسعة لا يجوز أن يؤكد به النكرة ، أما المضاف منها فلتعريفه بالإضافة ، والمعرفة لا تؤكد النكرة ،وأما غيره فتقدم أمره في الأعلام أنه علم ، وإنما خص "كل" و"أجمع" بذلك ؛ لأن الكوفيين أجازوا أن يؤكد بها النكرة إذا كانت مخصوصة ، فلذا عَيَّنَهُما لا أنها تنفرد بالحكم عن نفسه وعينه ، وإنما لم تؤكد النكرات بالمعنوية لأن النكرة لم يثبت لها عين فلا يرفع عنها المجاز لأن رفع المجاز لا يكون عن شئ لم تثبت عينه ، وأجازه الكوفيون فيما كان مؤقتا أي محدوداً كقولك : سرتُ يوماً أجمع ، وشهراً أجمع ،وفرسخاً كله وميلاً ، واستدلوا بقول بعضهم :

إذا القَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا

يومًا جديدًا كلّهُ مُطَرَّدا[3]

وقالوا "كله" توكيد لـ"جديد" ، والجواب من وجهين :

أحدهما : أن "كله" بدل أو مرفوع تأكيد للمضمر في جديد

وأنشدوا أيضاً:

حَتَّى إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا

البصريين على البدل . قاله ابن عصفور . يُنظر شرح الجمل١/٢٦٨

ثالثها: التأكيد بـ "أجمع" غير مسبوق بـ "كل" وهو مخالف للجمهور

رابعها: حذف التاء من ثلاثة كدليل على أن الذراع مؤنثة . قاله في التصريح٢/٢٨٦ ، ويُنظر الخزانة١/٢١٥

(١) يُنظر الخزانة٥/١٧١

(٢) البيت من الطويل حمله أهل المصرين –أعني : الكوفة والبصرة– كليهما على البدل ، والبيت من أبيات الحماسة في باب المراثي ، يُنظر شرح الحماسة للأعلم ١/٥١٧ ، والتبريزي٣/٢٤، والمرزوقي٢/٩٩٠ ، وهو من شواهد شرح العمدة١/٥٦٥، وشرح الكافية للرضي ١/٣٣٥

(٣) البيتان من الرجز المشطور.

وصَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا[1]

فأكد "يوماً" وهو نكرة بـ "أجمع" ، وأجيب بأنه لا يُعرف قائله فلا يكون حجة .

ولو قيل : إن "أجمع" فيه ليست للتأكيد ، بل التي تقدم ذكرها المضافة في قولهم :أخذت المال بأجمعه ، حذف المضاف إليه، وحرف الجر ، وأجراه صفة على اليوم لم يكن بعيداً"[2].

الرأي المختار:

الذي يميل إليه البحث هو القول بجواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً بلفظ دال على الإحاطة ، والشمول إذا أفادت ، وهو ما ذهب إليه جمهور الكوفيين وأكثر المتأخرين لورود السماع به ، وأما ماذكره البصريون من روايات في تخريج الأبيات المستشهد بها فهو تمحل ، وغير ثابت ، وحمل التأكيد فيها على البدل غير معروف ، حتى اعتذر عنه بعض موافقيهم كابن عصفور في شرح الجمل الكبير حيث قال : " والصحيح أنه لا يجوز توكيد النكرة أصلاً لا بالنفس ، ولا بالعين ؛ لِمَا ذكرنا ، ولا بـ "كل" ، ولا ما في معناه ؛ لأن أسماء التأكيد كلها معارف إما بالإضافة نحو: "نفسه ، وعينه ، وكله" ، وإما بالعلمية نحو: "أجمع ، وأكتع" ، أو بنية الإضافة تريد : "أجمعه ، وأكتعه" .

والتأكيد يشبه النعت في أنه تابع من غير واسطة حرف ، ومن غير أن ينوي بالأول الطرح ، وكما أن النكرة لا تنعت بالمعرفة فكذلك لا تؤكد بشئ من هذه الأسماء ، فأما ما أنشدوا من قوله : "حولاً أكتعاً" ، و" يوماً أجمعاً" ، و" فرع أجمع" فشاذ ، وينبغي أن يحمل على البدل لا على التأكيد لِمَا ذكرنا من امتناع تأكيد النكرة بهذه الأسماء ، فإذا خرجت إلى البدل ساغ إبدال المعرفة من النكرة ، ويكون الشذوذ ذلك في استعمال "أجمع وأكتع" في غير باب التوكيد ، ولا يقاس على شيئ من ذلك"[3].

وأما قولهم : إن النكرة شائعة فمردود عليه بأن النكرة قد تخصص وتفيد ، وقد أجازوا الابتداء بها إذا أفادت ، وعللوا لجواز وقوعها فاعلاً بأنها تخصصت بالحكم المتقدم.

---

(١) البيتان من الرجز المشطور .

(٢) يُنظر ص ٤٣٨ من هذا البحث

(٣) يُنظر شرح الجمل الكبير١/٢٦٩

المسألة الخامسة :{نعت اسم الإشارة والنعت به}

الأسماء من حيث نعتها ، والنعت بها على أربعة أضرب :

أحدها: ما ينعت وينعت به . نحو كل مشتق ، أو ما أُوِّل به .

الثاني : عكسه ، وهو مالا ينعت ولا ينعت به كالضمير الدال على التكلم أو الخطاب إجماعاً ، والدال على الغيبة عند الجمهور.

الثالث: ما ينعت ولا ينعت به ، وهو العلم ؛ لأنه ليس بمشتق وضعاً ، ولا تأويلاً ، والأجناس ما دامت على وضعها كرجل .

الرابع : عكسه . أي : ما ينعت به ولا ينعت ، وهي الأسماء الثواني من الكنى الأعلام ، وأي ، وكل ، وجد ، وحق ، وكذا ما لم يستعمل من الأسماء إلا تابعاً ، نحو قولهم : " حسن بسن"، و"شيطان ليطان" ، و"قبيح شقيح" ، وهي محفوظة لا يقاس عليها[1]

هذا وقد اختلفوا في نعت " اسم الإشارة" والنعت به ، وهذا البيان :

مذهب البصريين وأدلتهم :

ذهب جمهور البصريين[2] إلى القول بجواز نعت اسم الإشارة والنعت به ، ولا يُنعت إلا بمشتق أو اسم جنس ، قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ "لأن أسماء الإشارة توصف لِما فيها من الإبهام. ألا ترى أنّك إذا قلت: "هَذَا"، وأشرتَ إلى حاضرٍ، وكان هناك أنواعٌ من الأشخاص التي يجوز أن تقع الإشارةُ إلى كل واحد منها، فيُبهم على المخاطب إلى أيّ الأنواع وقعتِ الإشارةُ، فتفتقِر حينئذٍ إلى الصفة للبيان. ويوصف بها؛ لأنّها في مذهب ما يوصف به من المشتقّات، نحو: الحاضر، والشاهد، والقريب، والبعيدِ، فإذا قلت: "ذَاكَ"، فتقديره: البعيدُ، أو المتَنَحِّي، ونحو ذلك، ولا توصَف إلَّا باسمِ جنس؛ لأن الغرض من وَصْفها بيانُ نوعِ المشار إليه لا فصلُ المشار إليه من مشاركٍ له بحالٍ من أحواله؛ لأنّ اسم الإشارة ثابتٌ لما وقع عليه، ثمّ شَارَكَه في ذلك الاسم غيرُه، فاحتاج إلى فصلٍ بينهما بالصفة.

وإنّما أُتِي به وصْلَةً إلى نَقْلِ الاسم من تعريفِ العَهْد إلى تعريف الحضور والإشارةِ. مثالُ ذلك أن يكون بحَضْرتك شخصان، فتُريد الإخبارَ عن أحدهما، ولا بدّ من تعريفه، وليس بينك وبين المخاطب فيه عَهْدٌ، فيدخل فيه الألف واللام، فَأُتِيَ باسم الإشارة وصلةٌ إلى تعريفه ونَقْلِه من تعريف العهد إلى

---

(١) يُنظر هذا التقسيم للأسماء من حيث نعتها ، والنعت بها في البسيط ٣٢٠/١، والارتشاف١٩٣١/٤ ، والهمع١٢٠/٣

(٢) يُنظر في مذهبهم التذييل والتكميل ٢٦٦/١٢ ،والمساعد٤١٩/٢ ،والهمع ١٢١/٣

تعريف الحضور، فتقول: "هذا الرجلُ فَعَلَ، أو يفعلُ".

ونظيرُه دخولُ "أيّ" في النداء وصلةً إلى نداء ما فيه الألفُ واللام، ويجوز أن تتوصّل بـ "هذا" إلى نداء ما فيه الألفُ واللام، فتقول: "يا هذا الرجلُ"، كما تقول: "يا أيها الرجلُ". وقد يجوز أن لا تجعله وصلةً، فتقول: "يا هَذَا". فإذا جعلتَه وصلةً، لزمته الصفةُ. وإذا لم تجعله وصلةً، لم تلزمْه؛ فلذلك تقول: "هذا الرجلُ، والغلامُ"، ولا تقول: "الظريفُ"، ولا "العالمُ" إلّا على إرادةِ حذفِ الموصوف، وإقامة الصفة مُقامَه، فيكون المرادُ الاسم لا الصفةَ.

ولا يجوز أن يُنعت المبهم بمضافٍ، لأنّك إذا قلت: "هذا الرجلُ"؛ فالرجلُ وما قبله اسمٌ واحدٌ للزومِ الصفة له؛ لأنّك إذا أَوْمَأْتَ إلى شيء، لزِمك البيانُ عن نوعِ الذي تقصِده، فالبيانُ كاللازم له. فلمّا كانت "هي" لا تضاف لأنّها معرفةٌ بالإشارة، والمضافُ يُقدَّر بالنكرة، والمبهمُ ممّا لا يصحّ تنكيرُه، لأنّ تعريفَ الإشارة لا يُفارِقه، فكما لا يصحّ إضافةُ الأوّل كذلك لا يصحّ إضافة الثاني؛ لأنّهما اسمٌ واحدٌ، ولذلك من المعنى لا يصحّ أن تفرُق الصفةَ، وتجمع الموصوفَ، فتقولَ: "مررت بهذَيْن الرجلِ والفرسِ"؛ لفَصْلك بين الصفة والموصوف بحرفِ عطف، بخلافِ غيره من الصفات، فإنّك تقول: "مررت برجلَيْن كريم، وفاضلٍ". ولا بدّ فيه من أن يكون على عدّةِ المجموع"(١).

قال سيبويه : "واعلم أن المعرفة لا توصَف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصَف إلا بنكرة ، واعلم أن العَلَم الخاص من الأسماء يوصَف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة.

فأما المضاف فنحو: مررتُ بزيدٍ أخيك. والألف واللام نحو قولك: مررت بزيد الطويل، وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام. وأما المبهمة فنحو: مررتُ بزيد هذا وبعمرو ذاك. والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء: بما أضيف كإضافته، وبالألف واللام، والأسماء المبهمة؛ وذلك: مررتُ بصاحبك أخي زيد، ومررتُ بصاحبك الطويل ومررت بصاحبك هذا"(٢) . ثم قال : " .. واعلم أن المبهمة توصَف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعا. وإنما وُصفتْ بالأسماء التي فيها الألف واللام لأنها والمبهمة كشيء واحد، والصفات التي فيها الألف واللام هي في هذا الموضع بمنزلة الأسماء وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمرو إذا قلتَ مررتُ بزيد الطويل، لأني لا أريد أن أجعل هذا اسما خاصا ولا صفة له يُعرف بها، وكأنك أردت أن تقول مررت بالرجل، ولكنك

(١) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش٣/٥٧

(٢) يُنظر الكتاب٢/٦،٧

إنما ذكرت هذا لتقرب به الشيء وتشير إليه.

ويدلك على ذلك أنك لا تقول: مررتُ بهذين الطويل والقصير وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة هذا الرجل، ولا تقول: مررتُ بهذا ذى المال كما قلت: مررتُ بزيد ذى المال"[(١)].

واحتجوا لنعت اسم الإشارة بما جاء في فصيح الكلام ، قال تعالى: **{ قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ }**[(٢)] وقال **{قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ}**[(٣)] ،

وقال :**{أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ}**[(٤)] ، وقال " **{أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا }**[(٥)]

وبما جاء من أشعار العرب فيه نعت لاسم الإشارة ، قال عمر بن أبي ربيعة[(٦)]:

أَهذَا الذي أَطْرَيْتِ نَعْتًا فَلَم أكُنْ وَعَيشِكِ أَنْسَاهُ إِلَى يَوْمِ أُقْبَرُ[(٧)]

كما احتجوا للنعت به بورود ذلك في فصيح الكلام أيضاً ، قال تعالى: **{ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا}**[(٨)]، وقال:**{ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ}**[(٩)]

مذهب الكوفيين ومَن وافقهم :

نُسب إلى الكوفيين[(١٠)] القول بأن "اسم الإشارة" لا يُنعت ؛لأن غالب ما يقع بعده جامد ، ولا يُنعت به ؛ لكونه جامداً ، ولا يُتصور فيه الإضمار[(١١)] وما في معاني القرآن للفراء[(١٢)] عند تفسير

---

(١) يُنظر الكتاب ٨،٧/٢

(٢) البقرة/٢٥

(٣) الإسراء/٦٢

(٤) الأنبياء/٣٦

(٥) الفرقان/٤١

(٦) يُنظر ديوانه/٦٤

(٧) البيت من الطويل ، وهو من شواهد تخليص الشواهد /٩٥ ، والمقاصد النحوية٣١٥/١، والخزانة٣٠٦/٥ ، الشاهد فيه : نعت اسم الإشارة بالموصول وصلته .

اللغة : أطريتِ نعتاً : أثنيتِ وصفاً.

(٨) الأنبياء/٦٣

(٩) القصص/٢٧

(١٠) يُنظر نسبة ذلك إليهم في التذييل والتكميل ٢٦٦/١٢ ،والمساعد٤١٩/٢ ،والهمع ١٢١/٣

(١١) يُنظر الهمع١٢١/٣

(١٢) يُنظر معاني القرآن للفراء١٢/١

قوله تعالى "**ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ**"[1] مخالف لما نُسب إليهم ، قال الفراء : " واعلم أن «هذا» إذا كان بعده اسم فيه الألف واللام جرى على ثلاثة معان:

أحدها: أن ترى الاسم الذي بعد "هذا" كما ترى "هذا" ففعله حينئذ مرفوع كقولك: هذا الحمار فارهٌ. جعلت الحمار نعتًا لهذا إذا كانا حاضرين، ولا يجوز هاهنا النصب ...".

وأما القول بأن " اسم الإشارة" لا يُنعت ولا يُنعت به فهو قول لجماعة ، منهم :

الزجاج[2] ، وابن جني[3] ، وابن السيد[4] ، والسهيلي[5] ، وذهب ابن مالك[6] إلى القول بأن اسم الإشارة يُنعت به ويُنعت ، ولا يُنعت إلا بمشتق ، فإن تبعه جامد مُحلى بأل فهو عطف بيان ، قال : " مِن الأسماء ما ينعت به وينعت كاسم الإشارة، ونعته مصحوب أل خاصة، وإن كان جامدا فهو عطف بيان على الأصح ... وهكذا ينبغي، لأن اسم الجنس لا ينعت به وهو غير تابع له، فلو كان نعتا حين يتبع الإشارة لكان نعتا حين يتبع غيره، كقولك: رأيت شخصا رجلا، وأنت لا تريد إلا كونه رجلا لا امرأة، ولا خلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتا، فيجب ألا يكون في غيرها نعتا، وإلا لزم عدم النظير، أعني جعله اسما واحدا نعتا لبعض الأسماء دون بعض، مع عدم اختلاف

---

(١) البقرة/٢

(٢) يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٧/١ عند تفسير قوله تعالى " **ذلك الكتاب** " (البقرة٢) قال : " وموضع "ذلك" رفع لأنه خبر ابتداء على أقول، من قال هذا القرآن ذلك الكتاب. والكتاب رفع يسميه النحويون عطف البيان نحو قولك:هذا الرجل أخوك فالرجل عطف البيان أي يبين من الذي أشرت إليه"

(٣) يُنظر سر الصناعة لابن جني ٣٥٧/١ قال: " .. قولهم في: "مررت بهذا الرجل" إن "الرجل" صفة لـ "هذا"، ليس في الحقيقة بصفة؛ لأن الصفة لا بد من أن تكون مأخوذة من فعل أو راجعة إلى معنى الفعل، وليس الرجل ونحوه مما بينه وبين الفعل نسبة؛ ولكنه لما كان "هذا" و"الرجل" في هذا الموضع كالشيء الواحد، والثاني منهما يفيد الأول بياناً وإيضاحًا، أشبه ذلك حال الصفة الصريحة نحو مررت بزيد الكريم، ونظرت إلى محمد العاقل؛ فجاز لهم أن يسموا الرجل ونحوه وصفًا مجازًا لا حقيقة"

(٤) يُنظر الحلل في إصلاح الخلل لابن السيد /١٠٦ ، قال :" .. وأما باب المبهمات فنحو قولك: مررت بهذا الرجل ، ولقيت هذا الغلام، والنحويون يتسامحون في هذا فيسمونه نعتا ؛لأنه يبين كما يبين النعت، وإنما هو في الحقيقة عطف بيان"

(٥) يُنظر نتائج الفكر للسهيلي/١٦٨ ، قال : " ..المبهم عندي أيضاً لا ينعت إنما يبين بالجنس الذي يشير إليه. كقولك: هذا الرجل، فالرجل تبيين لـ " هذا " أي: عطف بيان، وتبيينه بالجنس الذي يشير إليه آكد من تحليته بالنعت. فإذا عرفت المخاطب ما الذي تشير إليه فحينئذٍ فانعته إن شئت أو لا تنعته، ولا معنى لوصف " هذا " و " ذلك " بصفة مضافة. وهو إشارة كالإشارة باليد والرأس حتى يذكر المشار إليه" .

(٦) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك٣/٣٢٠

المعنى".

قال الزمخشري[1] في إعراب قوله تعالى: "**ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ**"[2] : "**ذلِكُمُ** : مبتدأ، **واللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ** : أخبار مترادفة. أو **اللَّهُ رَبُّكُمْ**: خبران، **وله الملك:** جملة مبتدأة واقعة في قران قوله "**وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ ما يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ**" ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة. أو عطف بيان. وربكم خبرا ،لولا أن المعنى يأباه".

وحكاه ابن عصفور[3] عن النحويين ، مُفسراً له بقوله: " أجاز النحويون في مثل: مررتُ بهذا الرجلِ أن يكون الرجل نعتا وعطف بيان، فمَن حمله على عطف البيان فسبب ذلك جموده ، ومن جعله نعتا لحَظَ فيه معنى الاشتقاق وجعل قوله : الرجل بعد هذا بمنزلة الحاضر المشار إليه ، فإن قيل: فقد زعمتَ أنَّ عطف البيان أخص من النعت وقد أجزت في الرجل وهو معرَّف بالألف واللام أن يكون عطف بيان على هذا ، والمشار أعرف مما فيه الألف واللام. فالجواب : إنَّ الألف واللام لما كانت للحضور ساوى المعرَّف بها المشار في التعريف وزاد عليه بأن المشار لا يعطي جنس المشار إليه ، والرجل يعطي فيه الألف واللام الحضور ، ويعطى هو أنَّ الحاضر من جنس الرجال فصار المشار إذن أعرف من هذا. فإن قيل: إذا قدَّرته أعرف من "هذا" فكيف أجزت أن يكون نعته، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت؟

فالجواب : إنك إذا قدرته نعتا فلا بد أن تكون فيه الألف واللام للعهد كما تقدم في بيان معنى النعت وكأنك قلت : مررت بهذا الرجل ، وهو الرجل الذي بيني وبينك فيه العهد ولا تجعل الألف واللام على ذلك إذ قدرته عطف بيان بل تجعلها للحضور. وهذا الذي ذكرته هو معنى كلام سيبويه". قال ابن هشام[4] : " وَفِيمَا قَالَه نظر لِأَن الَّذِي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ اسْم الْإِشَارَة نَفسه إذا وَقع نعتا كمَرَرْت بزيد هَذَا فَأَما نعت اسْم الْإِشَارَة فَلَيْسَ ذَلِك مَعْنَاهُ وَإِنَّمَا هُوَ معنى مَا قبله فَكيف يَجْعَل معنى مَا قبله تَفْسِيرا لَهُ " .

موقف ابن عمرون :

اختار ابن عمرون القول بجواز إعراب الجامد المحلى بأل بعد اسم الإشارة نعتاً أو عطف بيان ، وهو

---

(١) يُنظر تفسير الكشاف٣/٦٢٧

(٢) فاطر/١٣

(٣) يُنظر شرحه على الجمل ١/٢٩٧

(٤) يُنظر المغني ٢/١٣٩الباب الخامس من الكتاب ، الجهة السادسة

ما ذهب إليه الزمخشري ، وحكاه ابن عصفور عن النحويين.

قال : " فإن قيل : ليست الصفة محصورة فيما ذكرت ؛ لأن صفة أسماء الإشارة ليست كذلك ؟ والجواب : أن اسم الجنس في نحو : هذا الرجل لم يجئ إلا بعد ما تقدم لفظ يدل على الذات ، ثم تخيل إبهام في الحقيقة التي تتبين بها الذات ، فأتى بالرجل ليبين المعنى الذي يتميز به الذات ، وحينئذ هو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود فقد وجد ما ذكرت من الحد .

وقيل: ليس بصفة بل عطف بيان ، ولا إشكال حينئذ ، والاسم الواحد قد يكون صفة في موضع ، وغير صفة في موضع آخر كما تقدم في اسم الجنس، ونحوه أسماء العدد فمتى وصف بها صارت تدل على بعض أحوال الذات"(١) .

الرأي المختار :

الذي يميل إليه البحث هو القول بامتناع نعت اسم الإشارة ، والنعت به ، وهو ما نُسب إلى الكوفيين ، وذهب إليه الزجاج ، وابن جني ، وابن السيد ، والسهيلي، وذلك لِما في الإشارة من إبهام ، ونعتها في الحقيقة نعت للمشار إليه ، ولو جاز نعتها أو النعت بها لجاز نعت الضمير أو النعت به ، وقد أجمعوا على امتناعه ، وأيضاً فإن النعت يكون بالمشتق ، هذا هو الأصل فيه ، ولا يُنعت بالجامد إلا على التأويل به ، وأيضاً فإن البدل وعطف البيان في نية الطرح فيصلحان لمباشرة العامل ، ولا كذلك النعت .

وأما ما احتج به البصريون فيمكن حمله على أوجه إعرابية أخرى صحيحة ، بما يكون قد تطرق إلى الدليل الاحتمال ، فيسقط به الاستدلال ، فنحو " هذا الذي" حُمل على المبتدأ والخبر(٢) ،ونحو" **كبيرهم هذا**"(٣) فقد تخرج على عدة أوجه ، قال السمين الحلبي: " قوله: {**هذا**} فيه ستةٌ أوجه، **أحدُها**: أن يكونَ نعتاً لـ"**كبيرُهم**"

الثاني: أن يكونَ بدلاً من "كبيرُهم" .

الثالث: أن يكونَ خبراً لـ "كبيرهم" على أنَّ الكلامَ يَتِمُّ عند قوله {**بَلْ فَعَلَهُ**} ، وفاعل الفعلِ محذوفٌ، كذا نقله أبو البقاء(٤) ، وقال: «وهذا بعيدٌ لأنَّ حَذْفَ الفاعلِ لا يَسُوغ» ، قلت: وهذا القولُ يعزى للكسائي، وحينئذٍ لا يَحْسُن الردُّ عليه بحذفِ الفاعلِ فإنه يُجيز ذلك ويلتزمُه، ويجعلُ

---

(١) يُنظر ص ٤٤٥من هذا البحث

(٢) يُنظر الدر المصون ٢١٦/١

(٣) الأنبياء/٦٣

(٤) يُنظر التبيان٩٢١/٢

التقديرَ: بل فعله مَنْ فعله. ويجوزُ أَنْ يكونَ أراد بالحذفِ الإضمارَ لأنه لَمَّا لم يُذكر الفاعلُ لفظاً سُمِّي ذلك حَذْفاً.

الرابع: أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ «فتى» .

الخامس: أن يكون الفاعلُ ضميرَ «إبراهيمُ» .

وهذان الوجهان يؤيِّدان ما ذَكَرْتُ من أنه قد يكون مرادُ القائلِ بحذفِ الفاعل إنما هو الإضمارُ.

السادس: أنَّ «**فَعَلَه**» ليس فعلاً، بل الفاء حرف عطف دخلَتْ على «عَلَّ» التي أصلها «لعلَّ» حرفَ تَرَجٍّ. وحَذْفُ اللامِ الأولى ثابتٌ، فصار اللفظُ فَعَلَّه أي فَلَعَلَّه، ثم حُذفت اللامُ الأولى وخُفِّفت الثانيةُ. وهذا يُعْزَى للفراء[1]. وهو قولٌ مرغوبٌ عنه وقد اسْتَدَلَّ على مذهبِه بقراءةِ ابنِ السَّمَيْفَع «فَعَلَّه» بتشديدِ اللام وهذه شاذَّةٌ، لا يُرْجَعُ بالقراءة المشهورة إليها، وكأن الذي حَمَلَهم على هذا خفاءُ وجهِ صدورِ هذا الكلامِ من النبيِّ عليه السلام"[2].

---

(١) يُنظر معاني القرآن للفراء٢/٢٠٦

(٢) يُنظر الدر المصون٨/١٧٨

المسألة السادسة :{مم يأتي عطف البيان؟}

عطف البيان سُمي بذلك ؛ لأنه تكرارُ الأول لزيادة بيان ، فكأننا رددناه على نفسه ، بخلاف النعت والتوكيد والبدل ، وقيل : إنما سُمي بذلك ؛ لأن أصله العطف ،فإذا قيل : جاء أخوك زيدٌ ، فالأصل : جاء أخوك وهو زيدٌ ، فحُذف حرف العطف والضمير ، وأقيم زيدٌ مقام ذلك[١]

ويسميه الكوفيون هو والبدل : الترجمة[٢] ، والتبيين[٣] ، والتكرير[٤] ، والتفسير[٥] ، والمردود[٦].

ولاخلاف في كون المضمر لا يكون عطف بيان ، ولا يجري هو على اسم عطف بيان ؛ لأنه كالنعت ، فكما أن المضمر لا ينعت ولا يُنعت به فكذلك هو في عطف البيان[٧] ، وأجمعوا أن عطف البيان لا يكون إلا في الأسماء الظاهرة ، ثم اختلفوا فيما يقع من الظاهر عطف بيان وما لايقع ، وهذا البيان :

مذهب البصريين وأدلتهم:

ذهب جمهور البصريين[٨] إلى القول بوجوب تعريف التابع والمتبوع في هذا الباب ، واحتجوا لصحة مذهبهم بأن الغرض من عطف البيان تبيين الاسم الذي يجري عليه وإيضاحه ، ولذلك سُمي عطف بيان، والنكرة لايصح أن يُبَيَّنَ بها غيرُها لأنها مجهولة ، ولا يُبَيَّنُ مجهول بمجهول، وخص بعض البصريين عطف البيان بالأعلام والكنى ، قال ناظر الجيش[٩] : " والحق أن وروده في ما ذكر أكثر من وروده في غيره"

مذهب الكوفيين ومن وافقهم :

ذهب الكوفيون[١٠] ، والفارسي ، من البصريين ، إلى القول بجواز تنكير التابع والمتبوع في باب

---

(١) يُنظر التذييل والتكميل١٢/٣٢٧ ، والهمع٣/١٣١

(٢) يُنظر معاني القرآن للفراء١/١٦٨ ، ومجالس ثعلب١/٢٠

(٣) ذكره الأخفش ، يُنظر التصريح ٢/١٥٥

(٤) ذكره ابن كيسان ، يُنظر التصريح ٢/١٥٥ ، ويُنظر معاني القرآن للفراء١/٧

(٥) يُنظر معاني القرآن للفراء٢/٢٧٣

(٦) يُنظر معاني القرآن للفراء١/١٧٩

(٧) في تمهيد القواعد٧/٣٣٧٧ : " وقياس مذهب الكسائي جواز إتباع عطف البيان ضمير الغائب قياسا على النعت"

(٨) يُنظر في مذهبهم حواشي الشلوبين على المفصل /٤٠٩ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٦ ، والارتشاف٤/١٩٤٣

(٩) يُنظر تمهيد القواعد٧/٣٣٨١

(١٠) يُنظر في مذهبهم شرح التسهيل لابن مالك٣/٣٢٦ ،والارتشاف٤/١٩٤٣ ، والدر المصون٧/٨٠

عطف البيان ، وعُزي هذا القول إلى ابن جني[١] ، قال الفارسي[٢] عند حديثه عن قول الله تعالى { **أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ**}[٣] :"وجه قول من رفع طعام مساكين أنّه جعله عطفا على الكفارة عطف بيان لأنّ الطعام هو الكفّارة، ولم يضف الكفّارة إلى الطعام لأنّ الكفّارة ليست للطعام، إنّما الكفّارة لقتل الصّيد، فلذلك لم يضيفوا الكفّارة إلى الطعام[٤].

ومن أضاف الكفّارة إلى الطعام، فلأنّه لما خيّر المكفّر بين ثلاثة أشياء: الهدي، والطعام، والصيام، استجاز الإضافة لذلك، فكأنّه قال: كفّارة طعام لا كفّارة هدي، ولا كفّارة صيام، فاستقامت الإضافة عنده لكون الكفّارة من هذه الأشياء"[٥].

واختاره ابن مالك[٦] واحتج له بالقياس والسماع

أما القياس : فإن الحاجة إليه في النكرة أشدُّ منها في المعرفة، لأن النكرة يلزمها الإبهامُ بحق الأصل، فهي أحوجُ إلى ما يبيّنها من المعرفة، فتخصيصُ المعرفة بالبيان خلاف مقتضى القياس.

وأيضاً فقد تقدم أن العطف كالنعت، وليس بينهما إلا الجمود والاشتقاق، والنعتُ في النكرة سائغ اتفاقا، فكذلك ينبغي في العطف.

وأما السماع من القرآن الكريم: {**وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ**}[٧]

---

(١) يُنظر نسبة ذلك إليه في الارتشاف٤/١٩٤٣

(٢) يُنظر الحجة للفارسي٣/٢٥٨

(٣) المائدة/٩٥

(٤) قراءة الرفع هي قراءة عاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وابن كثير ، وأبي عمرو ، ويعقوب، وخُرِّج على البدل أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هي طعامُ . يُنظر الدر المصون٢/٤٢٥، ومعجم القراءات – عبد اللطيف الخطيب٢/٣٤٢

(٥) قراءة الجر هي قراءة نافع ، وابن عامر ، وأبي جعفر. يُنظر النشر ٢/٢٥٥، ومعجم القراءات – عبد اللطيف الخطيب٢/٣٤٢

(٦) يُنظر شرحه على التسهيل ٣/٣٢٦

(٧) إبراهيم/١٦ وفي إعراب «صديد» ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها: أنه نعتٌ لـ "ماء" قاله الحوفيُّ وغيره. وفيه نظرٌ؛ إذ ليس بمشتقٍ، إلا على مَنْ فسَّره بأنه صَدِيدٌ بمعنى مَصْدود، أخذه مِن الصَّدِّ، فكأنه لكراهيتِه مَصْدودٌ عنه، أي: يَمْتنع عنه كلُّ أحدٍ.

الثاني: أن يكونَ بدلاً.

الثالث: أنه عطفُ بيانٍ . يُنظر الدر المصون ٧/٨٠

وكذلك قوله تعالى **{يُوقَدُ مِنْ شَجَرةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ}**[1] فالظاهر في «زَيْتُونَة» عطفُ البيان، وهو اختيار الفارسي[2].

وفي قراءة غير نافع ، وابن عامر ، وأبي جعفر[3] **{وعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعامُ مسكين}**[4]

وفي الموضع الآخر: **{أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِين}**[5]

وقال ذو الرمة[6]:

لَمْيَاءُ في شَفَتَيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللثاتِ وفي أَنْيابِها شَنَبُ[7]

مذهب الزمخشري :

ذهب الزمخشري إلى القول بجواز تخالف التابع والمتبوع تعريفاً وتنكيراً ، قال عند تفسير قوله تعالى : **{فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ}**[8] : " .. مَقامُ إِبْراهِيمَ عطف بيان لقوله (آياتٌ بَيِّناتٌ) . فإن قلت: كيف صح بيان الجماعة بالواحد ؟

قلت: فيه وجهان:

أحدهما : أن يجعل وحده بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة اللّٰه ونبوة إبراهيم

---

(١) النور/٣٥

(٢) يُنظر الإغفال ٥١/٢ ، ويسميه : صفة ، تَبِع في ذلك سيبويه ، والمتقدمين .

(٣) يُنظر النشر٢٢٦/٢ ،ومعجم القراءات- عبد اللطيف الخطيب ٢٥٢/١

(٤) البقرة/١٨٤

(٥) المائدة/٩٥

(٦) يُنظر ديوانه/١٢

(٧) البيت من البسيط ، وهو من شواهد الخصائص٢٩١/٣ ، وكتاب الأفعال لابن الحداد ٣٩٠/٢ ،٤٥٨ ، والمقاصد النحوية٢٠٣/٤، الشاهد فيه لابن مالك قول ذي الرمة :"حوة لعس " قال : " لأن الحوة السواد مطلقا، واللعس سواد يسير" يُنظر شرحه على التسهيل ٣٢٨/٣ ، وخرجه الأكثرون على بدل الغلط ، قالوا : وذلك لأن الحوة السواد واللعس سواد تشوبه حمرة. وخرجه المنكرون لبدل الغلط على الصفة ، قال ابن عصفور : " .. "ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون اللعس صفة للحوة كأنه قال: حوة لعساء أي: حوة مشوبة بحمرة، كما قالوا: رجل عدل يريدون: عادل فيكون من باب الوصف بالمصدر".يُنظر شرحه على الجمل ٢٨٣/١ ، وخرجه بعضهم على التقديم والتأخير قال السيوطي :هو من باب التقديم والتأخير وتقديره: في شفتيها حوة وفي اللثات لعس، وفي أنيابها شنب . يُنظر الهمع١٥٠/٣

اللغة : الشفة اللمياء : الرقيقة . الشنب : اتساق الأسنان

(٨) آل عمران/٩٧

من تأثير قدمه في حجر صلد كقوله تعالى:{ **إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً** }[(١)]

والثاني: اشتماله على آيات لأنّ أثر القدم في الصخرة الصماء آية، وغوصه فيها إلى الكعبين آية، وإلانة بعض الصخر دون بعض آية، وإبقاؤه دون سائر آيات الأنبياء عليهم السلام آية لإبراهيم خاصة، وحفظه مع كثرة أعدائه من المشركين وأهل الكتاب والملاحدة آلاف السنين آية.

ويجوز أن يراد: فيه آيات بينات مقام إبراهيم ، وأمن من دخله؛ لأنّ الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة.

ويجوز أن تُذكر هاتان الآيتان ويطوى ذكر غيرهما. دلالة على تكاثر الآيات، كأنه قيل: فيه آيات بينات مقام إبراهيم، وأمن من دخله، وكثير سواهما. وقرأ ابن عباس وأُبيّ ومجاهد وأبو جعفر المدني في رواية قتيبة: آية بينة[(٢)]، على التوحيد.

وفيها دليل على أنّ مقام إبراهيم واقع وحده عطف بيان "[(٣)].

موقف ابن عمرون :

اختار ابن عمرون القول بجواز مجيئ عطف البيان من النكرات ، وهو ما ذهب إليه الكوفيون ، ووافقهم عليه الفارسي من البصريين ، وعُزي إلى ابن جني قال : " قوله[(٤)] : "هو اسم غير صفة" .

قوله : غير صفة ، فصل من الصفة

وقوله : "يكشف عن المراد " فصل من العطف بحرف

"وكشفها" فصل من البدل .

قوله : " وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها " مثاله : رأيت الغضنفر الأسد ، فالأسد ليست غريبة ، والغضنفر غريبة ، وذا منه بناء على ما يعتقده من قوله : "فهو جارٍ مجرى الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها " ولذا قال بعضهم : إنه لا يكون عطف البيان إلا علما ، وليس كما زعموا ؛ لأنه لا فرق بينه وبين الصفة إلا في الاشتقاق ، فالصفة بالمشتق وما هو في تأويله

وقول رؤبة :

---

(١) النحل/١٢٠

(٢) يُنظر معاني القرآن للفراء١/٢٢٧، ومختصر شواذ القراءات لابن خالويه/٢٨ ، ومعجم القراءات – عبد اللطيف الخطيب ١/٥٤٧

(٣) يُنظر الكشاف١/٣٤٣

(٤) يعني : الزمخشري في المفصل/١٥٩

يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

ذكر في "نصر" الثاني أنه عطف بيان وليس أشهر من الأول ، ومن هذا يعلم أنه لا يشترط في عطف البيان مغايرة اللفظ ، ومن هذا يعلم أنه لا يختص بالعلم .

وقال أبو بكر بن السراج: وتقول : إن هذا أخاك منطلق فتنصب أخاك على ضربين من التقدير : على عطف البيان ، وعلى البدل ، وأخاك ليس بعلم .

وقال أبو علي في الشيرازيات في قوله تعالى :{**ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ** }(1) فيمن نوَّن "ثلاثمئةٍ" يكون عطفاً على المائة ، لأن المائة وإن كانت في اللفظ واحداً فهي في المعنى جماعة ألا ترى أن المائة في موضع المئتين ، قال الراجز:

أَقْسَمَ بِاللَّه أَبُو حَفصٍ عُمرْ

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

يريد :عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

شاهده : إجراء الاسم على الكنية عطف بيان"(2)

الرأي المختار:

الذي يميل إليه البحث هو القول بجواز تنكير التابع والمتبوع في هذا الباب ، وهو ما ذهب إليه الكوفيون ، وتَبِعهم عليه الفارسي ، وعُزي إلى ابن جني ، واختاره ابن مالك وأكثر المتأخرين ؛ وذلك لأن القياس يعضده ، والسماع من القرآن ، وأشعار العرب جاء به ، وحمْل جمهور البصريين ما جاء مِن ذلك على النعت أو البدل ، فمنه ما جاء جامداً يحتاج إلى التأويل بالمشتق ، ليصلح النعت به ، ومنه ما لا يصلح لمباشرة العامل حتى يكون بدلاً ، وتمسُّك بعضهم بمجيء عطف البيان من الأعلام خاصة دون بقية المعارف فمُعارض بما استدل به ابن عمرون لعطف البيان من غير العَلَم .

قال السيوطي(3) : " .. هُوَ الْجَارِي مجْرى النَّعْت فِي تَكْمِيل متبوعه توضيحاً وتخصيصاً

---

(١) الكهف ٢٥

(٢) يُنظر ص٤٨٧ من هذا البحث

(٣) يُنظر الهمع ١٣١/٣

قيل[1] : وتوكيداً فَالْأول فِي المعارف نَحْو : جَاءَ أَخُوك زيد وَالثَّانِي فِي النكرات نَحْو: { **مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ**}[2] وَالثَّالِث فِي المكرر بِلَفْظِهِ نَحْو:

لقائِلٌ يَا نَصْرٌ نَصْرٌ نَصْرَا ...

قَالَ ابْن مَالك : وَالْأولَى عِنْدِي جعله توكيدا لفظيا ؛لِأَن عطف الْبَيَان حَقه أَن يكون للْأولِ بِهِ زِيَادَة وضوح وتكرير اللَّفْظ لَا يتَوَصَّل بِهِ إِلَى ذَلِك ، وَفَارق بِمَا ذَكَرْنَاهُ سَائِر التوابع إِلَّا النَّعْت لَكِن يجب جموده وَلَو تَأْوِيلا ، وَبِذَلِك يقارن النَّعْت ، وَالْمرَاد بالجامد تَأْوِيلاً الْعلم الَّذِي كَانَ أَصله صفة فَغلبَتْ لَا كَونه أخص من الْمَتْبُوع أَو غير أخص مِنْهُ أَي : لَا يجب وَاحِد مِنْهُمَا فِي الْأَصَح" .

وأما ما ذهب إليه الزمخشري مِن جواز تخالف التابع والمتبوع تعريفاً وتنكيراً في هذا الباب فمخالف لإجماع البصريين والكوفيين ، فلا يُلتفت إليه[3] ، والأَولى في إعراب قوله تعالى:{ **مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ** }[4] حمله على بدل البعض ، أو بدل المفصل مِن المجمل .

---

(١) عزاه ابن مالك في شرح الكافية الشافية١/٥٣٤ إلى أكثر النحويين .

(٢) النور/٣٥

(٣) يُنظر تمهيد القواعد٧/٣٣٧٨

(٤) آل عمران/٩٧

المسألة السابعة :{ماهية الضمير المنفصل}

"الضمير المنفصل : هو الذي لا يلي عاملا، ولا يتصل به، إمّا أن يكون معرّى من عامل لفظي، أو يكون مقدما على عامله، أو مفصولا بينه وبينه بحرف استثناء، أو حرف عطف، أو بشيء يفصل بينه وبين عامله فصلا لازماً[١]" ، وهو باعتبار محله الإعرابي ضمير رفع منفصل ، وضمير نصب منفصل.

فضمير الرفع المنفصل اثنا عشر لفظاً ، سبعٌ منها يُعبر بها عن الحاضر ، منها اثنان للمتكلم ، وخمسٌ للمخاطب ، والخمس المتبقية للغائب .

والمنفصل المنصوب منها اثنا عشر لفظاً ، وتقسيمها كالمرفوع ، وكلها مُتكلم فيها ، إلا " نحن" لغير الواحد من المتكلمين ، وهذا البيان :

الخلاف في " أنا"

"**أنا**" ضمير منفصل مرفوع يُكنى به عن المفرد المتكلم ، واختُلف في أصله :

مذهب البصريين :

ذهب البصريون[٢] إلى أن الضمير مِن "أنا" هو : الهمزة والنون ، وأن الألف فيه زائدة يؤتى بها للوقف، كما يؤتى بهاء السكت ، واستدلوا لصحة مذهبهم بحذف ألفها في الوصل ، إذا قيل : أنا فعلتُ[٣] ، وتُبدل منها الهاء كقول حاتم الطائي لامرأة لطمته ، وقالت له : أهكذا تَفْصِدُ ؟ : هذا فصدي أَنَهْ[٤]

قال ابن جني[٥] : " فأما الألف في "أنا" في الوقف فزائدة ، وليست بأصل ، ولم نقض بذلك فيها من قِبَل الاشتقاق ، هذا محال في الأسماء المضمرة؛ لأنها مبنية كالحروف، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها ، كما يُذهِب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف، ألا ترى أنك تقول في الوصل: أنا زيد ، كما قال الله تعالى: {**إِنِّي أَنَا رَبُّكَ**}[٦] يكتب في الوقف بألف بعد النون، وليست الألف في اللفظ، وإنما كتبت على الوقف، فصار سقوط الألف في الوصل كسقوط

---

(١) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١٠٨/٣ ط بيروت

(٢) يُنظر في مذهبهم الكتاب١٦٤/٤ ، وتمهيد القواعد٤٩٨/١ ، والهمع٢٠١/١

(٣) يُنظر التذييل والتكميل١٩٤/٢

(٤) يُنظر النوادر/٢٧٠ وما بعدها . والفصد : شق العرق

(٥) يُنظر المنصف ٩/١- ١٠

(٦) طه/١٢

الهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل ، ألا ترى أنك تقول: "ارمِهْ" إذا وقفت وأنت تريد "ارْمِ"، فإذا وصلت قلت: "ارمِ يا رجل"، فالألف في "أنا" كالهاء في "ارمِهْ" زائدة مثلها، وبُيِّنت الفتحة بالألف كما بُيِّنت الكسرة٥ بالهاء؛ لأن الهاء مجاورة للألف، ومثل ذلك ما حكاه سيبويه(١) أن من العرب من يقول في الوقف: "قالا" وهو يريد "قال"، فيبين الحركة بالألف، وقد قالوا في الوقف: "أَنَهْ" فبينوا الفتحة بالهاء كما بينوها بالألف، وكلتاهما ساقطة في الوصل".

مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون(٢) إلى أن " أنا" بكماله هو الضمير ، واستدلوا لصحة مذهبهم بثبوت ألفه في قول حميد بن ثور الهلالي :

أنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حميداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا(٣)

وصححه ابن مالك(٤) ، قال : " والصحيح أن " أنا" بثبوت الألف وقفاً ووصلاً هو الأصل، وهي لغة بني تميم، وبذلك قرأ نافع قبل همزة قطع كـ{**أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ**}(٥) و {**إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ**}(٦) وقرأ بها أيضا ابن عامر في قوله تعالى { **لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي**}(٧) والأصل: لكن أنا، ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون ، وأدغمت النون في النون.

ولمراعاة الأصل كان نون أنا مفتوحا في لغة من لفظ به دون ألف وجعل الفتحة دليلا عليها، كما أنّ من حذف ألف "أما" في الاستفتاح قال: أمَ والله. ولو كان وضع أنا في الأصل من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة، لأنها آخر مبني بناء لازما، وقبلها حركة، وما كان هكذا فحقه السكون كمن وعن وأن ولن، ولو حرك على سبيل الشذوذ لم يعبأ بحركته حيث يلزم صونها في الوقف بزيادة ألف أو هاء سكت، فإذا قيل: إن الألف أصل وحذفها عارض، وأبقيت الفتحة دليلا عليها، سلم من مخالفة النظير وتكلف التقدير، لكون "أنا" في تخفيفه بحذف ألفه وبقاء الفتحة دليلا

---

(١) يُنظر الكتاب ٢١٦/٤

(٢) يُنظر في مذهبهم شرح اللمع لابن برهان١/ ٢٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش٩٣/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور٢٢/٢

(٣) البيت من الوافر ، وسيأتي برقم /١٣٦

(٤) يُنظر شرحه على التسهيل١٤١/١

(٥)البقرة/٢٥٨

(٦)الكهف/٣٩

(٧)الكهف/٣٨

مُذَكِّرا بِرَدِّ ما يوقف عليه، نظير "أما" حين قيل: "أمَ والله، ونظير "ما" الاستفهامية إذا حذف ألفها في الجر فقيل: لِمَ فعلت؟"

واستحسن كلام ابن مالك ناظر الجيش[١] ، قال : " وهو كلام جيد "

مذهب بعض المتقدمين :

نُسب إلى بعض المتقدمين القول بأن " أنا" مُركب من همزة " أقُوم" ونون "نقُوم"[٢]

موقف ابن عمرون :

اختار ابن عمرون القول بأن الضمير هو الهمزة والنون مِن " أنا" وهو ما ذهب إليه البصريون قال : "فالهمزة والنون هما الضمير عند البصريين للمذكر والمؤنث ، والألف بعد النون لبيان الحركة كالهاء في : اغزه ، وارمه ، وإذا وصلت الكلام حذفتها كما تحذف من : ارمه إذا قلت : ارم زيداً ، وقيل المجموع هو الاسم ، واحتجوا بقول الشاعر:

أنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي[٣] ...

وقيل : هي لغة في ربيعة وبعض قيس ، وعليها قراءة نافع { **أَنَا أُحْيِي**}[٤]

وقيل : ذلك على إجراء الوصل مجرى الوقف ، ومنهم من يسكن النون في الوصل والوقف ، فتقول أن فعلت ، وذا يؤيد مذهب البصريين وحكى الفراء : آن فعلت بقلب الألف إلى موضع العين ، ويحتمل أنه أشبع فتحة الهمزة فنشأت الألف"[٥] .

الرأي المختار:

الذي يميل إليه البحث هو القول بأن الضمير في " أنا" هو الهمزة والنون ، والألف زائدة ، جيئ بها لبيان الحركة ، وهو ما ذهب إليه البصريون ، وتَبعهم فيه ابن عمرون ، وأما ما ذهب إليه الكوفيون مِن القول بأن " أنا" بكماله هو الضمير ، وما استشهدوا به فيمكن حمل ما جاء منه شِعراً على الضرورة[٦] ، وما جاء منه في القراءات القرآنية فمِن إجراء الوصل مجرى الوقف ، وأما ما نُسب إلى

---

(١) يُنظر تمهيد القواعد ٥٠٠/١

(٢) يُنظر الهمع٢٠١/١

(٣) هذا صدر بيت من الوافر وسيأتي برقم /١٣٦

(٤) البقرة/ ٢٥٨

(٥) يُنظر ص٥٢٩ من هذا البحث

(٦) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور٢٢/٢

بعض المتقدمين مِن القول بأن همزة " أنا" مِن لأقوم ، ونونه مِن نقوم ، فقد وصفه أبو حيان بأنه مِن أسخف الأقوال[1]

الخلاف في ضمائر الرفع المنفصلة للمخاطب :

ضمائر الرفع المنفصلة للمخاطب خمسة ألفاظ ، وهي : أنتَ ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتُن ، واختُلف في أصلها :

مذهب البصريين:

ذهب البصريون[2] إلى أن ضمير الخطاب هو : الهمزة والنون ، وماأُلحق بها علامات للفرق بين المذكر والمؤنث إفراداً وتثنية وجمعاً، فهو عندهم مركب من اسم وحرف، ولهذا إذا سمي به يحكى[3] ، وفسره ابن مالك ليوافق ما صححه مِن المذهب في "أنا" بقوله : "ويلتزم في الخطاب حذف الألف والتسكين، لأن الحاجة إلى تخفيف المركب أشد من الحاجة إلى تخفيف المفرد"[4].

مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون[5] إلى أن " أنت" وفروعه بكماله هو الضمير ، قال الفراء : " أُخذت التاء من قولك: ذهبتَ، فضُمت إليها "أنْ"، وجعلا اسمًا واحداً "[6]

مذهب ابن كيسان :

ذهب ابن كيسان[7] إلى أن التاء هي الاسم، وهي التي كانت في فعلت، وكثرت بـ"أن ".واختاره أبو حيان ، قال : "وهذا الذي أختاره؛ لأنه قد ثبتت اسمية التاء في ضربتَ وفروعه بلا خلاف، وفائدتها هنا في أنتَ وفروعه فائدة فعلتَ وفروعه، ولم يثبت في كلام العرب أن التاء للخطاب فيحمل عليه هذا، وقد ثبتت الاسمية، فيحمل هذا عليه، ولا يمكن أن يكون "أن "الضمير هو ضمير الخطاب زيد عليه حرف خطاب للتدافع؛ لأنه من حيث هو موضوع للمتكلم ينافي الخطاب، ومن حيث التاء

---

(١) يُنظر الارتشاف٢/٩٢٧

(٢) يُنظر الكتاب١/٢٤٥، ٣/٣٣٢ ،ووجه الاستدلال جعْله تاء" أنت" بمنزلة الكاف في "ذلك"

(٣) يُنظر تمهيد القواعد١/٥٠١

(٤) يُنظر شرحه على التسهيل١/١٤٢

(٥) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش٣/٩٥ ، ونُسب في شرح الكافية للرضي٢/١٠ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس١/٦٦٣ ، والهمع ١/٢٠١إلى الفراء مِن الكوفيين

(٦) يُنظر التذييل والتكميل٢/١٩٦

(٧) يُنظر في مذهبه تمهيد القواعد ١/٥٠١ ، والمساعد ١/٩٩ ،والهمع١/٢٠١

تدل على الخطاب تنافي التكلم، فالذي نختاره هو أن "أن "المكثر به التاء حتى يصير ضميرًا مستقلاً منفصلاً هو غير ضمير المتكلم، وأنه وافقه لفظًا لا مدلولاً""[1]

مذهب بعض المتقدمين :

ذهب بعض المتقدمين[2] إلى أن "أنتَ "مركبة من ألف أقومُ ونون نقومُ وتاء قمتَ .

موقف ابن عمرون :

اختار ابن عمرون القول بأن الضمير مِن " **أنت**" هو الهمزة والنون ، والتاء وما أُلحق بها مِن علامات دليل على الخطاب في الإفراد والتثنية والجمع تذكيراً وتأنيثاً ، وهو ما ذهب إليه البصريون ، قال : " و المخاطب " أنت" الاسم : الألف والنون ، وهي التي كانت للمتكلم ، زيد عليها التاء للخطاب مُجردة من معنى الاسمية ، ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب ، ولا جائز أن يكون مرفوعه ولا منصوبه ولا مجروره لانتفاء العامل ، وليست كالتاء في : ضربتُ ، وحركت للساكن قبلها ، وبالفتح لخفته، وقيل : "أنت" بكماله الاسم ، عملاً بالظاهر، وإن كان لمؤنث كسرت التاء للفرق فإن كان للاثنين قلت "أنتُما" ، والميم لمجاوزة الواحد والألف للدلالة على الاثنين ، ومثله في المؤنث "أنتُما" ، وإنها للخطاب وضمت لئلا يشبه "أنتا" على ما تقدم ، وقيل : لئلا يشبه الفعل من انتمى ينتمي ،والضمير الهمزة والنون ،وقيل : "أنتما" بكماله الاسم عملاً بالظاهر.

وللجماعة "أنتمو" ، وإن شئت حذفت الواو طلباً للخفة ، ولأن اللبس أُمن بالميم وعدم الألف ، وقيل : "أنتمو" بكماله الاسم ، وقيل : إن التاء للخطاب والميم لمجاوزة الواحد والواو للجمع . وللمؤنثات : "أنتنَّ" بنون مشددة"[3].

الرأي المختار :

الذي يميل إليه البحث هو القول بأن الضمير مِن "**أنت**" هو الهمزة والنون ، وأن التاء ، وما أُلحقت به من علامات دليل الخطاب في الإفراد والتثنية والجمع تذكيراً وتأنيثاً ، وهو ما ذهب إليه البصريون ، وتَبعهم فيه ابن عمرون ؛ لأنه الأقرب للتصريف ، وأما ما ذهب إليه الكوفيون مِن القول بأن "أنت" بكماله هو الضمير ، وإن كان الأيسر ، والأبعد عن التكلف ، إلا أنه يلزم عنه أن تكون

---

(١) يُنظر التذييل والتكميل٢/١٩٧

(٢) يُنظر الارتشاف٢/٩٢٧ ، والهمع١/٢٠١

(٣) يُنظر ص٥٣١ من هذا البحث

صيغ ضمائر الحضور مِن تكلم وخطاب كلها مرتجلة ، وليس كذلك ، فثبات الهمزة والنون في كل مدلولاتها دليل على أصالتها .قاله اللقاني[1] .

وأما ما نُسب إلى بعض المتقدمين مِن القول بأن الهمزة مِن أقوم ، والنون مِن نقوم ، والتاء من قمتَ ، فقد قال أبو حيان : " هذا قول ينبغي أن لا يُتشاغل به"[2].

الخلاف في ضمائر الرفع المنفصلة للغائب :

ضمائر الرفع المنفصلة للغائب خمسة ألفاظ ، وهي : هو ، هي ، هما ، هما ، هن ، وقد اختُلف في أصلها ، وهذا البيان :

مذهب البصريين وأدلتهم :

ذهب جمهور البصريين[3] إلى أن الهاء والواو من "هو" ، والهاء والياء من "هي" هما الاسم بمجموعهما ، وحكي عن أبي علي[4] أنه قال: هما وهم ضمير بجملته. ولم يجعل الميم زائدة.

واحتجوا لصحة مذهبهم بأن قالوا : الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقف على حرف؛ فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدِّي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً و متحركاً، وذلك محال فوجب أن لا تكون الهاء وحدها هي الاسم

مذهب الكوفيين وأدلتهم :

ذهب الكوفيون[5] إلى أن الاسم من "**هو**"، و"**هي**" الهاء وحدها، قالوا: والأصل : هو ما، وهو مو، فحركت الواو بالضم، كما فعلوا في تاء أنتما وأنتم ، فاستثقلوا الضمة عليها، فحذفوها، فسكنت، فحذفت استخفافاً، وحذفت الواو من همو، ولم تحذف الألف من هما ، والميم في هما وهمو زائدة.

وجمع المؤنث: هن، وأصله هون، والنون الأولى كالميم، والثانية كالواو، ولم يحذفوا النون كما قالوا هم لأنها ليست بحرف مد.

واحتجوا لصحة مذهبهم بأن قالوا :الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها دون الواو والياء أن الواو والياء تحذفان في التثنية، نحو "هما" ولو كانتا أصلاً لما حذفتا .

---

(١) يُنظر ياسين على التصريح ١/١٠٣

(٢) يُنظر التذييل والتكميل٢/١٩٧

(٣) يُنظر في مذهبهم الإنصاف٢/٦٧٧ م٩٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢ ، وتمهيد القواعد١/٥٠٢

(٤) يُنظر التذييل والتكميل٢/٢٠٠

(٥) يُنظر في مذهبهم شرح الجمل لابن عصفور٢/٢٢ ، والتصريح ١/١٠٣ ، وائتلاف النصرة/٦٥ فصل الاسم م٥٤

والذي يدل على ذلك أنهما تحذفان في حالة الإفراد أيضا وتبقى الهاء وحدها، قال العُجَير السَّلُولِي:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قال قائل   لمن جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ(١)

أراد: "بَيْنَا هو"

وقال الآخر:

بَيْنَاهُ في دار صدق قد أقام بها   حيناً يُعَلّلُنَا وما نُعَلِّلُهُ(٢)

أراد : "بَيْنَا هو"

وقال الآخر(٣):

إِذَاهُ سِيمَ الخَسْفَ آلَى بِقَسَمْ
بالله لا يأخذ إلا ما احْتَكَمْ(٤)

أراد "إذا هو"

وقال الآخر:

دارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا(٥)

أراد : "إذ هي" فحذف الياء؛ فدل على أن الاسم هو الهاء وحدها، وإنما زادوا الواو والياء تكثيرًا للاسم، كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد، كما زادوا الواو في قولهم: "ضربتهُو، وأكرمتهُو" وإن كانت الهاء وحدها هي الاسم(٦) ، وعُزي هذا القول إلى ابن كيسان ، وتأوله على سيبويه ، كما عُزي إلى الزجاج ، وما ثبت عنه في المعاني مُخالف لما نُسب إليه ، قال عند تفسير قوله تعالى { **فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ**}(٧) : " ويجوز في قوله تعالى { **فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ**} "فَهْي" كالحجارة – بإسكان الهاءِ –

---

(١) البيت من الطويل ، وسيأتي برقم/١٣٧

(٢) البيت من البسيط ، وسيأتي برقم/١٦

(٣) قائله مجهول ، وفي اللسان "ها" : أنشدني : خشاف .. وذكره

(٤) البيتان من الرجز المشطور ، يُنظر الإنصاف ٦٧٨/٢ ، والخزانة٥/٢٦٠ ، والمعجم المفصل١٢/٢٤ ، الشاهد فيه : "إذاهُ" فحذف الواو ضرورة .

اللغة : سام فلان فلاناً الخسف : إذا أراد إذلاله وظلمه .

(٥) البيت من الرجز المشطور ، وسيأتي برقم/١٣٩

(٦) يُنظر التذييل والتكميل ٢/٢٠٠

(٧) البقرة/٧٤

لآن الفاء مع هى قد جعلت الكلمة بمنزلة .فخذ، فتحذف الكسرة استثقالا ، وقد روى بعض النحويين أنه يجوز في " هي " الإسكان في الياءِ من "هي" ولا أعلم أحداً قرأ بها، وهي عندي لا يَجوزُ إسكانها ولا إسكانُ الواو في هو، لا يجوز {**هو ربَكُمْ** }[١] وقد روى الإسكان بعضُ النحوِيين وهو رديءٌ لأن كل مضمر فحركته – إذا انفرد – الفتح، نحو: {**أنا رَبكم**}[٢]، فكما لا تسْكن نون أنا لا تسْكن هذه الواو"[٣]

موقف ابن عمرون :

اختار ابن عمرون القول بأن "**هو**" ، و"**هي**" بكمالهما الضمير ، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين ، قال:" وللغائب : "هو" الاسم : الهاء والواو عند البصريين ، وقال الكوفيون : الهاء وحدها الاسم ، والواو زائدة ، واحتجوا بحذف الشاعر لها في قوله:

فبيناهُ يَشْري رَحلَهُ قالَ قَائلٌ[٤]

وبأنها تسقط في التثنية والجمع في "هُما" ، و"هُم" ، وأحوجهم إلى زيادتها أنهم لما جعلوه منفصلاً احتاجوا إلى ابتداءٍ ووقف ، والحرف الواحد لا يكون متحركاً ساكناً فزادوا الواو في "هو" لضمة الهاء ، والياء في "هي" لكسرة الهاء ، والصواب الأول ؛ لأنه منفصل مستقل بنفسه فجرى مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد ، والبيت ضرورة .

وأما سقوطهما في التثنية والجمع فلأن التثنية والجمع في المضمرات ليستا بصناعية ، وإنما صيغة مستأنفة ، الدليل على أصالة الواو في "هو" والياء في "هي" ثباتهما وصلاً ووقفاً "[٥]

الرأي المختار:

الذي يميل إليه البحث هو القول بأن الضمير للغيبة "هو" ، و"هي" بكمالهما ، والمثنى ، والجمع بنوعيه صياغها مرتجلة ، وهو ما ذهب إليه الجمهور ، ووافقهم عليه ابن عمرون ، وأما ما ذهب إليه الكوفيون ، وابن كيسان ، وما استدلوا به من أشعار العرب فضرورة ، قال أبو حيان : " ليست الواو والياء زائدة للمد لأنها متحركة، ولو كانت للمد لم تحرك كما في ضربه، ولذلك ثبتت في الوقف،

---

(١) هود/٣٤

(٢) النازعات/٢٤

(٣) يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج١/١٥٧

(٤) هذا صدر بيت من الطويل ، وسيأتي برقم/١٣٧

(٥) يُنظر ص ٥٣٢من هذا البحث

وتبين حركتها بالهاء نحو: "هوه "كما يوقف على النون في ضربهن، لكنها قد تشبه بالمتصل المنصوب، فتحذف في الضرورة"[١].

وأما ما قرره ابن كيسان من القول بأن الأصل في "هما" : "هو ما" ، والأصل في"هم" : "هو مو" إلى آخر ما ذكر فضعيف ؛لأن التثنية والجمع ألفاظ مُرْتَجَلَة[٢].

الخلاف في ضمير النصب المنفصل :

للمنفصل المنصوب اثنا عشر لفظاً ، سبعة للحضور ، وهي : "إياي " ، و"إيانا" للمتكلم ، و"إياكَ" ، و"إياكِ" ، و"إياكما" ، و"إياكم" ، وإياكن" للمخاطب ، وللغيبة خمسة ألفاظ ، وهي : "إياه" ، و"إياها" ، و" إياهما" ، و"إياهم" ، و"إياهن" ، وقد اختلف في أصل الجميع ، وهذا البيان :

مذهب جمهور البصريين وأدلتهم :

ذهب جمهور البصريين إلى القول بأن "إيا" هي الضمير ، وما لحق بها أحرف لا موضع لها من الإعراب ، للدلالة على من أضمر عنه تذكيراً ، وتأنيثاً ، وتكلماً ، وخطاباً ، وغيبة ، وإفرادا ً، وتثنية ، وجمعاً .

قال سيبويه[٣] : " اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين "إيَّا" ما لم تقدَر على الكاف التي في رأيتك، و"كُما" التي في رأيتُكما، و"كُم" التي في "رأيتكم"، و"كُنّ" التي في رأيتكن، و"الهاء" التي في رأيته، و"الهاء" التي في رأيتها، و"هُما" التي في رأيتهما، و"هُم" التي في رأيتهم، و"هن" التي في رأيتهن، و"نى" التي في رأيتني، و"نا" التي في رأيتنا.

فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم تُوقع إيا ذلك الموضع لأنهم استغنوا بها عن إيا، كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن أنت وأخواتها".

واحتج الجمهور لصحة مذهبهم بالإجماع على أن "إيا" ضمير منفصل ، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد؛ لأنه لا نظير له في كلامهم؛ فوجب أن تكون "إيا" هي الضمير؛ لأن لها نظيرا في كلامهم؛ والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"[٤]

ويدل على أن اللواحق لـ "إيا" حروف لا موضع لها من الإعراب أنهم قد استعملوا الكاف كحرف خطاب في : " ذلك، وأرأيتك ، وأبصرك زيدا ، وليسك عمرا، والنجاءك"

---

(١) يُنظر التذييل والتكميل٢/١٩٨

(٢) يُنظر السابق٢/١٩٩

(٣) يُنظر الكتاب٢/٣٥٥

(٤) يُنظر الإنصاف ٢/٦٩٦ م٩٨

فإن قيل: إذا كانت الكاف ليس اسما في "إياك"، فكيف العمل في قولهم : "إياه وإياي"، ولا كاف هناك، وإنما هناك "هاء وياء"، ولم نرهم جردوا الهاء ولا الياء في نحو هذا من مذهب الاسمية، وأخلصوهما حرفين، كما فعلوا ذلك بكاف "ذلك" و"هنالك".

فالجواب : أنه لا يمتنع أن تكون الهاء والياء في "إياه" و"إياي" وتثنيتهما وجمعهما حروفا، كما كانت الكاف في "إياك" حرفا، أن يكون ما بعد "إيا" إنما اختلف لاختلاف أعداد المضمرين وأحوالهم، من الحضور والمغيب، ولسنا نجد حالا سوغت هذا المعنى للكاف، وانكفت عن الهاء والياء، ويؤكد أيضا صحة هذا المذهب أنا قد وجدنا غير الكاف لحقه من سلب الاسمية عنه، وإخلاصه للحرفية، ما لحق الكاف، وهو التاء في "أنت" ، والألف في قول من قال: قاما أخواك، والواو في قول من قال: قاموا إخوتك، والنون في قول من قال: قمن الهندات، ألا ترى أن من قال : أخواك قاما، فالألف عنده علامة الضمير والتثنية، وإذا قال: قاما أخواك، فالألف في "قاما" إنما هي مخلصة لمعنى التثنية، مجردة من مذهب الاسمية، لامتناع تقدم المضمر، وخلو الفعل من علم الضمير، بارتفاع الاسم الظاهر بعده. وكذلك من قال: إخوتك قاموا، فالواو في قاموا علم الضمير والجمع، وإذا قيل قاموا إخوتك، فالواو علم الجمع مجردة من معنى الاسمية البتة، وكذلك القول في نون الجمع، نحو قولهم : الهندات قمن ، وقمن الهندات، فكما جاز لجميع هذه الأشياء أن تكون في بعض المواضع دالة على معنى الاسمية والحرفية، ثم تخلع عنها دلالة الاسمية في بعض المواضع، فكذلك لا ينكر أن تكون الهاء والياء في نحو ضربه وضربني يدلان على معنى الاسمية والحرفية. فإذا قيل: "إياه، وإياي" تجردتا من معنى الاسمية، وخلصتا لدلالة الحرفية "[1].

مذهب أبي الحسن الأخفش : اختلف النقل عن الأخفش ، فنُسب إليه القول بأن "إيا" هي الضمير ، وما لحق بها أحرف لا موضع لها من الإعراب ، للدلالة على من أضمر عنه تذكيراً ، وتأنيثاً ، وتكلماً ، وخطاباً ، وغيبة ، وإفراداً ، وتثنية ، وجمعاً[2] ، وهو مذهب جمهور البصريين كما تقدم .

---

(١) يُنظر سر صناعة الإعراب١/٣١٧ وما بعدها

(٢) يُنظر نسبة ذلك إليه في الخصائص٢/١٨٩ ، والتذييل والتكميل٢/٢٠٥ ، وارتشاف الضرب٢/٩٣٠

ونُسب إليه القول بأن "إيا" اسم مبهم ، بين الظاهر والمضمر ، كني به عن المنصوب ، وجعلت الكاف والياء والهاء بياناً عن المقصود ، وليعلم المخاطب من الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب(١).

ونُسب إليه أيضا القول بأن "إيا" ضمير ، وتلك اللواحق ضمائر أضيف إليها الضمير الذي هو "إيا" .

وأقرب الأقوال المنسوبة إلى الأخفش هو القول بأن "إيا" وملحقاتها بكمالها هي الضمير قال في قوله تعالى {**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**}(٢): " ولم يقل "أنت نعبد" لأن هذا موضع نصب،وإذا لم يقدر في موضع النصب على الكاف أو الهاء وما أشبه ذلك من الإضمار الذي يكون للنصب جعل "إياك" أو "إيَّاهُ" أو نحو ذلك مما يكون في موضع نصب. قال: {**وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى**}(٣) لأن هذا موضع نصب، تقول : "إني أَو زيداً منطلق". و {**ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ**}(٤) . هذا في موضع نصب. كقولك: "ذهب القوم الاّ زيدا"، وإنما صارت {**إِيَّاكَ**} في {**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**} في موضع نصب من أجل {**نَعْبُدُ**} وكذلك : {**إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**(٥) أيضاً.

وإذا كان موضع رفع جعلت فيه "أنت" و "أنتما" و "أنتم"، و "هو" و "هي" وأشباه ذلك"(٦).

ونُسب هذا القول إلى بعض الكوفيين(٧) ، واستضعفه ابن جني ، قال : " فأما قول من قال: إن "إياك" بكماله الاسم، فليس بقوي، وذلك أن "إياك" فتحة الكاف فيه تفيد الخطاب المذكر، وكسرة الكاف تفيد الخطاب المؤنث، بمنزلة أنت، في أن الاسم هو الهمزة والنون، والتاء المفتوحة تفيد خطاب المذكر، والتاء المكسورة تفيد خطاب المؤنث، فكما أن ما قبل التاء في أنت هو الاسم،

---

(١) يُنظر نسبة ذلك إليه في سرصناعة الإعراب١/٣١٤ ، ولسان العرب "إيا" ، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل٣/٩٩ إلى سيبويه ، وما في الكتاب ٢/٣٥٥ مخالف لما نُسب إليه كما تقدم في مذهب الجمهور

(٢) الفاتحة/٥

(٣) سبأ/٢٤

(٤) الإسراء/٦٧

(٥) الفاتحة/٥

(٦) يُنظر معاني القرآن للأخفش ١/١٦ (ت قراءة)

(٧) يُنظر نسبة ذلك إليهم في سر صناعة الإعراب١/٣١٣ ،وشرح الكافية للرضي٢/١٣ ، والتذييل والتكميل٢/٢٠٥

والتاء حرف خطاب. فكذلك "إيا" هو الاسم، والكاف بعدها حرف خطاب، أَوَلا تراك تقول: إياك وإياكما وإياكم، كما تقول: أنت وأنتما وأنتم"[1].

مذهب الزجاج :

ذهب الزجاج[2] إلى القول بأن "إيا" اسم للمضمر المنصوب ، واللواحق له إنما هي ضمائر في موضع جر مضاف إليه ، قال : "وموضع "إياك" نصب بوقوع الفعل عليه ، وموضع الكاف في "إياك" خفض بإضافة "إيا" إليها ، و"إيا" اسم للمضمر المنصوب إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات نحو : إياك ضربت ، وإياه ضربت ، وإيا حدثت ، ولو قلت : إيا زيد كان قبيحا ؛ لأنه خص به المضمر ، وقد روي عن بعض العرب ، رواه الخليل : " فإذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب" .

وهو اختيار ابن مالك ، وعزاه إلى الخليل[3] ، والمازني[4] ، واحتج له بقوله[5] : ".. والدليل على أن "إيا" ضمير أنه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره ، لتقديم على العامل نحو: إياك أكرمت، أو لإضماره نحو: إياك والأسدَ، أو لانفصاله بحصر أو غيرها نحو: ما أكْرِمُ إلا إياك ، وأكرمتُه وإياك، فَخَلَفَهُ كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة ، ولأن بعض المرفوعات كجزء من رافعه، وقد ثبت لضميره منفصلٌ، فثبوت ذلك لضمير النصب أولى، إذ لا شيء من المنصوبات كجزء من ناصبه، ولأن "إيا" لا تقع دون ندور في موضع رفع، وكل اسم لا يقع في موضع رفع فهو مضمر أو مصدر أو ظرف أو حال أو منادى ، ومُبايَنَةُ "إيّا" لغير المضمر متيقنة، فتعيَّن كونه مضمراً.

ولأن "إيا" لو كان ظاهراً لكان تأخره عن العامل واتصاله به جائزاً بل راجحاً على انفصاله عنه وتقدمه عليه كحال غيره من المنصوبات الظاهرة. والأمر بخلاف ذلك، فامتنع كونه ظاهراً ولزم كونه ضميراً، لكنه وضع بلفظ واحد، فافتقر إلى وصله بما يبين المراد به من الكاف وأخواتها، وهي ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف. قال : وهو الصحيح، لأن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل:

أحدها: أن الكاف في "إياك" لو كانت حرفا كما هي في "ذلك" لاستعملت على وجهين : مجردة من لام ، وتالية لها، كما استعملت مع "ذا" و"هُنا" ولحاقها مع "إيا" أولى لأنها ترفع توهم الإضافة،

---

(١) يُنظر سر صناعة الإعراب١/٣١٥

(٢) يُنظر معاني القرآن للزجاج١/٤٨

(٣) يُنظر في مذهبه الكتاب ١/٢٧٩ ، وسر صناعة الإعراب١/٣١٣

(٤) يُنظر في مذهبه شرح المفصل لابن يعيش٣/٩٩ ، والجنى الداني/٥٣٦

(٥) يُنظر شرحه على التسهيل١/١٤٤

فإن ذهاب الوهم إليها مع "إيا" أمكن منه مع "ذا" لأن "إيا" قد يليها غير الكاف، ولذا لم يختلف في حرفية كاف "ذلك" بخلاف كاف "إياك".

الثاني: أنها لو كانت حرفا لجاز تجريدها من الميم في الجمع كما جاز تجريدها مع "ذا" كقوله تعالى: **{فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ}**[١] و **{ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ}**[٢].

الثالث: أنه لو كانت اللواحق بـ"إيا" حروفا لم يحتج إلى الياء في "إياي" كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في "أنا".

الرابع: أن غير الكاف من لواحق "إيا" مجمع على اسميته مع غير "إيا" مختلف في اسميته معها، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجرى الجميع على سنن واحد.

الخامس: أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد، وفي القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك، فوجب المصير إليه.

السادس: أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماءً مجرورةَ المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب: إذا بَلَغَ الرجلُ الستين فإياه وإيا الشَّوابِّ، وروى: فإياه وإيا السَّوْءاتِ. وهذا مستند قوي، لأنه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتي المعنى، ثم إن هذا الكلام يتضمن وعظا وترغيبا لمن بلغ الستين في ذكر الموت والإعراض عن الفتنة بالنساء الشواب فإنهن يلهينه ويعجز عما يبغينه، ومن رواه بالسِّين والتاء فقد أصاب أيضا، ومعناه النهي عن القبائح، فإن اجتنابها مأمور به عموما، والشيخ باجتنابها أحق لأن صدورها منه أقبح.

فإن قيل: هذه الوجوه مؤدية إلى إضافة **"إيا"** وهي ممتنعة من وجهين:

أحدهما: أن "إيا" لو كان مضافا لم تخل إضافته من قصد تخفيف أو تخصيص، فقصد التخفيف ممتنع؛ لأنه مخصوص بالأسماء العاملة عمل الأفعال، و"إيا" ليس منها، وقصد التخصيص ممتنع أيضا؛ لأن "إيا" أحد الضمائر، وهي أعرف المعارف، فلا حاجة بها إلى تخصيص.

الثاني: أن "إيا" لو كان مضافا لكانت إضافته إضافة شيء إلى نفسه وهي ممتنعة.

فالجواب أن يقال: أما إضافة التخفيف فمسلم امتناعها مِن "إيا" وأما إضافة التخصيص فغير ممتنعة، فإنها تصير المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة، وإلا ازداد بها وضوحًا كما يزداد بالصفة كقول

---

(١) البقرة/٨٥

(٢) المجادلة/١٢

الشاعر[1]:

علا زيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زيدِكم   بأبيضَ ماضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمانِ[2]

فإضافة "زيد" هنا أوجبت له من الزيادة الوضوح مثل ما يوجب وصفه إذا قيل: "علا زيد الذي منا زيدا الذي منكم" ، فكما قبل زيادة الوضوح بالصفة قبل زيادة الوضوح بالإضافة من غير حاجة إلى انتزاع تعريفه ، وقد يضاف عَلَمٌ لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحْوجِ إلى زيادة الوضوح، كقول وَرقَةَ بنِ نَوْفَل[3]:

ولُوجا في الذي كَرِهت قريشٌ   ولو عَجَّت بمكتها عَجيجا[4]

فإذا جازت إضافة مكة ونحوها مما لا اشتراك فيه، فإضافة ما فيه من الاشتراك أولى بالجواز كـ "إيَّا"، فإنه قَبْلَ ذكر ما يليه صالح أن يراد به واحد من اثني عشر معنى، فالإضافة إذاً له صالحة، وحقيقته بها واضحة ، وكان انفرادها بالإضافة دون غيرها من الضمائر كانفراد "أي" بها دون سائر الموصولات. ورفعوا تَوَهُّم حرفية ما يضاف إليه بإضافتها إلى الظاهر في قولهم: فإياه وإيا الشَّواب. والاحتجاج بهذا للخليل على سيبويه شبيه باحتجاج سيبويه على يونس بقول الشاعر[5]:

دَعَوْتُ لما نابَني مِسْوَرا   فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَر[6]

لأن يونس يرى أن ياء "لَبَّيْك" ليست للتثنية، بل هي كياء "لَدَيْك" فاحتج سيبويه بثبوت ياء لَبَّى مع الظاهر، ولو كانت كياء لَدَى لم تثبت إلا مع المضمر كما أن ياء "لدى" لا تثبت إلا مع المضمر، وأما إلزامهم بإضافته أيضاً إضافة الشيء إلى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر عنها في نحو: جاء زيد نفسه، وأشباه ذلك".

مذهب الفراء :

(١) هو رجل مِن طيئ . يُنظر شرح شواهد المغني١/١٦٥ ،والمقاصد النحوية٣/٣٧١ ، والمعجم المفصل٨/١٩٢

(٢) البيت من الطويل .وهومن شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٤ ،وجواهر الأدب /٣١٥ ، وخزانة الأدب٢/١٩٦

(٣) يُنظر السيرة النبوية لابن هشام ١/٣١٨ ، والمعجم المفصل٢/٨

(٤) البيت من الوافر ، وهو من شواهد معجم العين " ع ج" ١/٦٧ ، ومعجم مقاييس اللغة "ع ج" ، وكتاب الأفعال لابن الحداد١/٢٠٧

(٥) يُنظر المقاصد النحوية٣/٣٨١ ،وشرح شواهد المغني ٢/٩١٠ ، والدرر١/٤١٣

(٦) البيت من المتقارب ، وهو من شواهد الكتاب١/٣٥٢ ،واللباب١/٤٦٥ ، واللسان "ل ب ي" ، الشاهد فيه : ثبوت ياء "لبي" مع الظاهر ساكنة، فدل على أنه مثنى.

ذهب الفراء[١] إلى القول بأن "**إيا**" زائدة للدعامة ، وأن الضمائر هي اللواحق لها ، ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين ، وحكاه ابن كيسان عن بعض النحويين .

واحتج القائلون بذلك لصحة مذهبهم بأن " الكاف والهاء والياء اللواحق "إيا" هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال؛ لأنه لا فرق بينهما بوجه ما، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأتى بـ "إيَّا" لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها؛ إذ لا تقوم بنفسها، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه ، والذي يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد "إيا" ولزومها لفظاً واحداً"[٢] ، وهو اختيار أبي حيان قال : " وإلى ذلك نذهب، وهو مذهب الفراء، لأنه قد ثبتت اسميه هذه اللواحق حين كن متصلات، فهي باقية على اسميتها، ولما أرداوا أن يجعلوها منفصلات زادوا عليها "إيَّا" فإنها لا بد أن تكون متصلة بالعامل، ولا تتقدم أول الكلام، و"إيَّا" لفظ إما اسم مضمر أو مظهر، أو لفظ زيد على الضمائر المتصلة لتصير منفصلة على اختلاف المذاهب، ليس مشتقًّا من شيء"[٣].

مذهب ابن درستويه :

نُسب إلى ابن درستويه[٤] القول بأن "إيا" اسم مبهم ، بين الظاهر والمضمر ، كني به عن المنصوب ، وجعلت الكاف والياء والهاء بياناً عن المقصود ، وليعلم المخاطب من الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب، ولم أقف لهذا الرأي على حجة.

موقف ابن عمرون :

اختار ابن عمرون القول بأن "**إيَّا**" هي الضمير ، وما أُلحق بها أحرف دالة على الحضور أو الغيبة ، إفراداً وتثنية وجمعاً ، وهو ما ذهب إليه الجمهور ، قال : " فاعلم أن "إيَّا" هو الضمير ، وما بعده ليس بضمير قال سيبويه : اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين "إيَّا" . انتهى .

ثم قال : " .. والدليل أنه اسم أنه يقع موقع الاسم ، فإن قيل : الاسم ما بعده ، و"إيَّا" عماد وهو مذهب الكوفيين .

---

(١) يُنظر في مذهبه شرح الكافية للرضي١٣/٢ ،والتذييل والتكميل٢٠٦/٢ ، والهمع ٢٠٦/١

(٢) يُنظر الإنصاف ٦٩٦/٢

(٣) يُنظر التذييل والتكميل ٢٠٩/٢

(٤) يُنظر نسبة ذلك إليه في الهمع ٢٠٦/١

قيل : لا نسلم أنه عماد ، والدليل أنه ليس بعماد أن جميع المضمر المنفصل ليس له عماد فكذا هنا بالقياس ، أو طرداً للباب ، وإذا ثبت أنه اسم فهو مضمر، الدليل على ذلك أنه يلزم النصب وليس بمصدر ولا ظرف

فإن قيل : وقوعها موقع الظاهر فيما أنشده سيبويه وغيره:

كأنّا يومَ قُرّى إ نّما نقتلُ إيّانا[١]

يدل أنه ظاهر ، وليس على إيقاع المنفصل موقع المتصل ؛ لأن المتصل لا يقع هنا

وكذا ما حكاه الخليل عن بعض العرب: " إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابّ" – بالشين المنقَّطة ، وليس كما صحَّفه بعضهم "السوات" بالسين المهملة ؛ لأن اجتناب السوءات لا يخص ابن الستين – يدل أنه ظاهر لأن المضمر لا يضاف .

قيل : البيت ضرورة ، والحكاية شاذة ، وقول الخليل لو قال قائل : "إياك نفسك" لم أعنفه ، مما يبين أنها شاذة ؛ لأن الحكاية إن كانت صحيحة ولغتها فصيحة فما الذي طرق إليه التعنيف فيحتاج إلى نفيه عنه ؟

وهل يحسن أن يقال لو قال إنسان حقاً لم يعنف ؟! .

ومما يبين أنه ليس بظاهر ، عدم انقلاب ألفه ياءً على لغة من يقول عَصَيَّ ، وإذا ثبت أن " إيَّا" مضمر بان خطأُ من اشتقها ؛ لأن المضمر لا يشتق ، ولم يجز أن يكون ما بعدها اسماً ؛ لأنه لو كان اسماً لكان له موضع من الإعراب ، وليس له موضع لا رفع ؛ لإنها ليست من ضمائره ، ولا نصب ؛ لأن الضمير لا ينصب ، بل لا يعمل أصلاً ، ولا جر ؛ لأن المضمر لا يُضاف ، فثبت ما قاله الزمخشري ، وهو تلخيص أبي الحسن الأخفش أنها لواحق للدلالة على أحوال المرجوع إليه

ونحوه التاء في "أنت" لا محل لها من الإعراب وإنما هما علامتان كالتنوين ، وتاء التأنيث وياء النسب ؛ لأنها حروف جيئ بها لمعنى في غيرها ، وهو تبيين صاحب الضمير .

فإن قيل : "الكاف" قد جاءت مجردة من معنى الاسمية لمجرد الخطاب في : "ذلك" ، و" النجاءك" ، فجاز أن يكون هنا كذلك ؛ إنما الهاء والياء فلم يكن قط إلا اسماً ؟

قيل : إن المضمر مما يغلب عليه شبه الحرف فلا بُعد في سلب الاسمية عنه إذا قام الدليل عليه ، مع أنا لا نسلم أن الكاف والياء والهاء هي التي تكون ضميراً متصلاً ، بل هذه حروف زيدت لما ذكرتُ من المعنى ، وحينئذٍ لا سلب .

---

(١) البيت من الهزج وسيأتي برقم/١٤٠

وقيل: "إياك" بكماله الضمير

ويبطله أنا لا نعلم ضميراً يغير آخره تارة بياء وأخرى بكاف وأخرى بهاء ، مع أن المضمر اختلفت صيغه عوضاً عن إعرابه ، فإذا لم يدخله تغيير الإعراب مع كونه عارضاً فألَّا يدخله تغيير غيره أولى"(١) .

الرأي المختار:

الذي يميل إليه البحث هو القول بأن ضمائر النصب المنفصلة "اثنا عشر" لفظا ، تختلف باختلاف مدلولاتها ، فـ "إياي" للمفرد المتكلم ، و"إيانا" لجمع المتكلمين ، أو المفرد المتكلم المعظم نفسه ، و"إياه" للمفرد الغائب ، و"إياك" للمفرد المخاطب ، والتفريع في ذلك سهل ، وهو ما نُسب إلى الأخفش ، وبعض الكوفيين ، فإن أبا حيان على ما اختاره من مذهب الفراء ، عاد فقال : ".. وقد طال بنا الكلام في "إيا" ولواحقه، وليس في ذلك كبير فائدة، وإنما حصل أن "إيا" ولواحقه ضمير نصب منفصل ، وما سوي ذلك مما تكلم فيه تكثير وتطويل قليل الجدوى ، لكنها أشياء يؤدي إليها علم الصناعة النحوية، ويقال: إنه لا يوصل إلي حقائق الأشياء إلا بالكلام الذي فيه زيادة علي ما تقتضيه تلك الصناعة مما كنت تستغني عنه"(٢) ، وأما مَن قال بأن "إيا" ضمير ، واللواحق لها أحرف لا موضع لها مِن الإعراب فتفتقر دعواه إلى دليل على التركيب ، ثم إن التركيب ينبغي أن يضيف معنى لا يزيله إبهام ، ولذا جاز أن تكون الكاف في ذلك للخطاب بخلاف كونها في "إياك" ؛ لأن الضمير بدونها سيكون مبهماً ، المراد منه بخلاف ذلك ، فإنها لو تجردت من زوائدها لأفادت المعنى المقصود ، وهو الإشارة ، ثم إنه لم يسمع "إيا" معبرة عن الضمير المنفصل بدون لواحقه .

وأما قول مَن قال بأن "إيا" ضمير وتلك اللواحق ضمائر أضيف إليها الضمير الذي هو "إيا" فهو خلاف الإجماع إذ الإجماع علي أن المضمر مبني علي الإطلاق، فيدخل فيه الضمير المنفصل المنصوب، وسواء أكان الضمير نفس "إيا"، واللواحق بعده حروف، أم اللواحق، وإيا مزيد يصير به المتصل منفصلا، أم هما، أم كلا منهما، فلو كان "إيا" هو الضمير، وقد أضيف إلي الضمير، لزم إعراب "إيا" كما لزم إعراب "أي" لأنها إضافة لازمة، وإعرابه يكون أوضح من إعراب "أي" لأن "أيا" تنفك عن الإضافة لفظا، وإيا لا ينفك عن الإضافة أصلا، ولا ينطق به إلا مضافا لضمير،

---

(١) يُنظر ص ٥٣٤من هذا البحث

(٢) يُنظر التذييل والتكميل٢/٢١٣

وقد نص النحويون علي أن سبب إعراب "أي" دون سائر الموصولات إنما هو لزوم الإضافة، وأن نفس لزوم الإضافة موجب للإعراب، ولم يذهب أحد من النحويين إلي أن "إيا" من قولهم "إياك" وأمثاله معربة"[(١)].

وأيضاً فإذا ثبت أن"**إيا**" مضمر ، فلا سبيل إلى إضافته على وجه مِن الوجوه ؛ لأن الغرض من الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص ، والمضمر على نهاية الاختصاص ، فلا حاجة به إلى الإضافة ، فإن قيل : فقد قالوا : رُبه رجلاً ، ورُبها امرأة فأدخلوا "رُب" على المضمر ، وهو عندنا على نهاية الاختصاص ، فما وجه ذلك ؟

فالجواب : أنه إنما جاز دخول "رب" في هذا الموضع على المعرفة ؛ لمضارعتها النكرة بأنها أضمرت على غير تقدم ذكر ، ومِن أجل ذلك احتاجت إلى التفسير بالنكرة المنصوبة نحو : رجلاً ، وامرأة ، ولو كان هذا المضمر كسائر المضمرات لما احتاج إلى تفسير ، وليس كذلك "إياك" ، و"إياه" ، و"إياي" ؛ لأن هذه مختصة معروفة بمنزلة "أنا" ، و"أنت" ، و"هو" فكما أن هذه مضمرات مختصة فكذلك "إيا" هي مضمرة مختصة ، وبهذا يرد على قول القائل أن "إيا" اسم للمضمر ، واللواحق ضمائر في موضع جر بالإضافة[(٢)]

وأما قول مَن قال بأن "إيا" دعامة ، واللواحق هي الضمائر ، فيرده أن "إيا" "ضمير منفصل، بمنزلة "أنا" ،و"أنت" ، و"نحن" ، و"هو" ، و"هي" ، في أن هذه مضمرات منفصلة، فكما أن أنا وأنت ونحوها مخالف للفظ المرفوع المتصل، نحو التاء في قمت والنون والألف في قمنا، والألف في قاما، والواو في قاموا، بل هي ألفاظ أخر غير ألفاظ الضمير المتصل، وليس شيء منها معموداً به شيء من الضمير المتصل، بل هو قائم بنفسه، فكذلك "إيا" اسم مضمر منفصل، ليس معموداً به غيره"[(٣)]

وأما قول مَن قال بأن "إيا" اسم بين الظاهر والمضمر فهو خلاف الإجماع ، فالإجماع على أن الاسم نوعان ظاهر ومضمر ، ولا واسطة بينهما إلا ما قيل في رأي ضعيف مِن أن اسم الإشارة اسم بين الظاهر والمضمر ، وأيضاً فلو كانت "إيا" اسماً مبهماً لكانت معرفة ، ولو كانت معرفة لحسن دخول علامات التنكير عليها ، فلما لم يحسن ذلك رد ما ذهبوا إليه[(٤)]

فإياك وأخواته هي الاسم المضمر بكماله .

---

(١) يُنظر التذييل والتكميل٢/٢١٢

(٢) يُنظر الإنصاف ٢/٦٩٦

(٣) يُنظر سر صناعة الإعراب١/٣١٤

(٤) يُنظر الإنصاف ٢/٦٩٦

المسألة الثامنة : {محل ضمير الفصل مِن الإعراب}

ضمير الفصل مصطلح بصري ، وإنما سُمي "فصلاً" عند البصريين ؛ لأنه إذا قيل : زيد القائم ، جاز أن يتوهم السامع كون "القائم" صفة ، فينتظر الخبر ، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبراً لا صفة[١] .

ويسميه الكوفيون : عماداً ، ودعامة ، فأما قولهم "عماداً" فذلك ؛ لأنه يزيل الإلباس في الإعراب ، فإذا قيل : الشجاع الناطق بالحق يبغي رضا الله ، لنا أن نعتبر " الناطق بالحق" صفة ، و"يبغي رضا الله" هي الخبر ، ولنا أن نعتبر " الناطق بالحق" فيه هو الخبر ، و"يبغي رضا الله" زيادة تكميلية تخدم المعنى المراد ، فإذا ذكر ضمير الفصل كان عماداً مزيلاً للإلباس ، ويتعين أن يكون " الناطق بالحق " هو الخبر ، وإن قولهم : "يبغي رضا الله" زيادة تكميلية تخدم المعنى المراد .

أما قولهم : "دعامة" فهو بالنظر إلى معنى ضمير الفصل عند البلاغيين ؛ لأن ضمير الفصل عندهم لتقوية المعنى ، وتوكيده[٢] .

وفي محله الإعرابي اختلف النحويون ، وهذا البيان :

مذهب جمهور البصريين وأدلتهم :

ذهب جمهور البصريين إلى القول بأن "ضمير الفصل" لا موضع له من الإعراب ، واحتجوا لصحة مذهبهم بأن قالوا : إنما قلنا إن ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمّي فَصْلاً، كما تدخل الكاف للخطاب في "ذلك، و"تلك" ، وهذه الكاف تثنّى وتجمع ولا حَظَّ لها في الإعراب وكذلك "ما" التي للتوكيد لا حظّ لها في الإعراب؛ فكذلك ههنا[٣].

قال سيبويه[٤] : "واعلم أن ما كان فصلا لا يغيِّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر، وذلك قولك: حسبتُ زيداً هو خيراً منك، وكان عبد الله هو الظريفَ، وقال الله عز وجل: **{وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ}**[٥] ،وقد زعم ناسٌ أن "هُوَ" ها هنا صفة، فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة للمظهر؟! ولو كان ذلك كذلك لجاز:

---

(١) يُنظر شرح الرضي على الكافية٢/٢٤ ، ومدرسة الكوفة/٣١٢

(٢) يُنظر النحو الوافي ١/٢٤٥، ويسميه المدنيون صفة . يُنظر الارتشاف٢/٩٥١

(٣) يُنظر الإنصاف٢/٧٠٧ م١٠٠

(٤) يُنظر الكتاب ٢/٣٩٠

(٥) سبأ/٦

مررتُ بعبد الله هو نفسه، فـ "هو" ها هنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب ؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم.

ويدخل عليهم: إن كان زيدٌ لهو الظريفَ، وإن كنا لنحن الصالحين. فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون. ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام؛ لأنك لا تُدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول: إن كان زيد للظريف عاقلا. ولا يكون هو ولا نحن ها هنا صفة وفيهما اللام.

ومن ذلك قوله عز وجل: {**ولَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ**}(١) كأنه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البُخل هو خيرا لهم. ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطَب بأنه البخل، لذكره "يبخلون".

ومثل ذلك قول العرب: " **مَنْ كَذَب كان شرًّا له** "، يريد كان الكذب شرا له، إلا أنه استغنى بأن المخاطَب قد علم أنه الكذب، لقوله كذب في أول حديثه؛ فصار هو وأخواتُها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغواً، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكَر.

واعلم أنها تكون في "إن وأخوتها" فصلاً وفي الابتداء، ولكن ما بعدها مرفوع، لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل.

واعلم أن "هو" لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة، مما طال ولم تدخله الألف واللام، فضارع زيداً وعمراً نحو خير منك ومثلك، وأفضل منك وشر منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها. لو قلت: كان زيد هو منطلقاً، كان قبيحاً حتى تذكر الأسماء التي ذكرتُ لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام.

وأما قوله عز وجل: {**إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَداً**}(٢) فقد تكون "أنا" فصلاً وصفة، وكذلك : **{وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْراً}**(٣) وقد جعل ناسٌ كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظن زيدا أبوه خيرٌ منه، ووجدتُ عمراً أخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدا هو خيرٌ منك. وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها: {**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ** }(٤).

---

(١) آل عمران /١٨٠

(٢) الكهف/٣٩

(٣) المزمل/٢٠

(٤) الزخرف/٧٦

وقال الشاعر، قيس بن ذريح(١):

أَتَبْكِي على لُبنى وأنتَ تركتَها؟ وكنتَ عليها بالمَلا أنتَ أقدرُ(٢)

وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهو العاقل.

وأما قولهم : " **كلُّ مولود يُولَدُ على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه** "(٣)، ففيه ثلاثة أوجه: فالرفع وجهان ، والنصب وجه واحد.

فأحد وجهى الرفع : أن يكون المولود مضمَراً في يكون، والأبوان مبتدآن، وما بعدهما مبني عليهما، كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه. ومن ذلك قول الشاعر، رجل من بني عبس:

إذا ما المرءُ كان أبوهُ عَبْسٌ فحسبُكَ ما تريدُ إلى الكلامِ(٤)

---

(١) يُنظر ديوانه /٧٦، والمعجم المفصل٣/٢٤٤

(٢) البيت من الطويل ، وهو من شواهد المقتضب ١٠٥/٤ ،وشرح المفصل لابن يعيش٣٣٢/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/١ ، الشاهد فيه جعل "أنت" مرفوعا بالابتداء ،و "أقدر" خبره، والجملة خبر كان .

اللغة: الملا: اسم موضع ، والملا الفضاء المتسع من الأرض . ويُنظر شرح أبيات سيبويه ١٦٧/١

(٣)أخرجه البخاري ، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين برقم١٣٨٥ عن أبي هريرة ، بلفظ : " .. فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ .." ، وعلى هذه الرواية لا شاهد للنحويين فيه على ضمير الفصل ، وساقه سيبويه على أنه من كلام العرب ، وليس بحديث ، وخرَّجه محقق الكتاب على أنه حديث

وقال الحافظ ابن حجر : " ذَكَرَ ابن هِشَام فِي الْمُغني عَن ابن هِشَامٍ الْخَضْرَاوِيِّ أَنَّهُ جَعَلَ هَذَا الْحَدِيثَ شَاهِدًا لِوُرُودِ حَتَّى لِلِاسْتِثْنَاءِ فَذَكَرَهُ بِلَفْظِ كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَقَالَ وَلَكَ أَنْ تُخَرِّجَهُ عَلَى أَنَّ فِيهِ حَذْفًا أَيْ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ وَيَسْتَمِرُّ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ يَعْنِي فَتَكُونُ لِلْغَايَةِ عَلَى بَابِهَا انْتَهَى وَمَالَ صَاحِبُ الْمُغْنِي فِي مَوْضِعٍ آخَرَ إِلَى أَنَّهُ ضَمَّنَ يُولد معنى يَنْشَأُ مَثَلًا وَقَدْ وَجَدْتُ الْحَدِيثَ فِي تَفْسِيرِ بن مَرْدَوَيْهِ مِنْ طَرِيقِ الْأَسْوَدِ بْنِ سَرِيعٍ بِلَفْظِ : لَيْسَتْ نَسَمَةٌ تُولَدُ إِلَّا وُلِدَتْ عَلَى الْفِطْرَةِ فَمَا تَزَالُ عَلَيْهَا حَتَّى يَبِينَ عَنْهَا لِسَانُهَا الْحَدِيثَ وَهُوَ يُؤَيِّدُ الِاحْتِمَالَ الْمَذْكُورَ وَاللَّفْظُ الَّذِي سَاقَهُ الْخَضْرَاوِيُّ لَمْ أَرَهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَلَا غَيْرِهِمَا" . يُنظر فتح الباري٣/٢٤٦-٢٥٠، ويُنظر المغني لابن هشام١/١١٢ ، و٢/ ١٠٦ ، الباب الرابع من الكتاب(ضمير الفصل) ، و١٢٠الباب الخامس من الكتاب ، الجهة الأولى

(٤) البيت من الوافر ، وهو من شواهد كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل/١٤٥ ، واللسان " رود" ، و"ن ص ر" ، و"م ن ي" ، والمعجم المفصل ٣٠٢/٧ ، الشاهد فيه أنه أضمر في "كان" اسمها، ورفع "أبوه" بالابتداءْ و "عبس" خبره والجملة في موضع خبر "كان". ويجوز أن يكون "أبوه" رفعا بـ "كانّ" وينصب "عبسا" خبر كان. ويجوز أن يكون مرفوعاً بـ "كان" مقدرة بعد "ما" و "كان" التي هي ظاهرة، تفسيرها. لأن "إذا" يطلب الفعل. وهذا هو الوجه عندي. يُنظر شرح أبيات سيبويه١٩٢/٢

وقال آخر[1]:

متى ما يُفِد كسبًا يكنْ كلُ كسبه   له مطعمٌ من صدرِ يومٍ ومأكلُ[2]

والوجه الآخر: أن تعمل "يكون" في الأبوين، ويكون هُما مبتدأ وما بعده خبراً له[3].

والنصب على أن تجعل "هُما" فصلاً.

وإذا قلت: كان زيد أنت خيرٌ منه، وكنت أنا يومئذ خيرٌ منك فليس إلا الرفع؛ لأنك إنما تفصل بالذي تعنى به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو الأول وكان خبره، ولا يكون الفصل ما تعنى به غيره. ألا ترى أنك لو أخرجت أنت لاستحال الكلام وتغير المعنى؟

وإذا أخرجت "هو" من قولك كان زيد هو خيراً منك لم يفسد المعنى.

وأما إذا كان ما بعد الفصل هو الأول قلت: هذا عبد الله هو خيرٌ منك، وضربتُ عبدَ الله هو قائمٌ، وما شأن عبد الله هو خيرٌ منك، فلا تكون هو وأخواتها فصلاً فيها وفي أشباهها ها هنا؛ لأن ما بعد الاسم ها هنا ليس بمنزلة ما يُبنى على المبتدأ، وإنما ينتصب على أنه حالٌ كما انتصب قائم في قولك: انظُر إليه قائما. ألا ترى أنك لا تقول هذا زيد هو القائم، ولا ما شأنُك أنت الظريفُ. أوَلا ترى أن هذا بمنزلة راكبٍ في قولك مر زيدٌ راكبا.

فليس هذا بالموضع الذي يحسن فيه أن يكون هو وأخواتها فصلا؛ لأن ما بعد الأسماء هنا لا يُفسِد تركُه الكلام، فيكون دليلاً على أنه فيما تكلمه به، وإنما يكون هو فصلاً في هذه الحال.

مذهب الكوفيين وأدلتهم :

ذهب الكوفيون إلى أن ما يُفْصَلُ به بين النعت والخبر يسمى "عماداً "، وله موضع من الإعراب ، ثم اختلفوا في موضعه الإعرابي على مذهبين :

---

(١) هو من الخمسين ، قال الشيخ هارون : "كما أنه ساقط من "ب" ، وبعض أصول "ط" . يُنظر الكتاب ٢/هـ٣ من ص٣٩٤

(٢) البيت من الطويل ، استشهد به بعض شُراح الكتاب لأنه من شواهده . يُنظر التعليقة على كتاب سيبويه ، للفارسي٢/١٠٣ ، وشرح كتاب سيبويه للرماني(من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) رسالة دكتوراة، تحقيق / سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي.

الشاهد فيه إضمار اسم "يكن" ، والتقدير : يكن هو كل كسبه له مطعم ومأكل من صدر يومه أي أوله .

(٣) وزاد الأندلسي وجهاً ثالثاً للرفع ، جعل فيه اسم "كان" ضمير الشأن ، والجملة بعده خبراً على أحد التقديرين أعني : ما لو جعلنا "هما" ضمير فصل ، أو مبتدأً ثانياً . يُنظر عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإِمَام أَحْمد ، للسيوطي٣/٣١

مذهب الكسائي مِن الكوفيين وحجته:

نُسب إلى الكسائي[1] القول بأن موضع "ضمير الفصل" موضع ما قبله ، واحتُج له بأن "ضمير الفصل" توكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس إذا كان توكيداً، وكما أنك إذا قلت: "جاءني زيد نفسه" كان نفسه تابعًا لزيد في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت: "زيد هو العاقل" يجب أن يكون تابعًا في إعرابه[2].

مذهب الفراء مِن الكوفيين وحجته :

نُسب إلى الفراء[3] القول بأن موضع "ضمير الفصل" مِن الإعراب موضع ما بعده ، واحتُج له بأن ضمير الفصل مع ما بعده كالشيء الواحد؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه[4] .

والفراء في معاني القرآن على مذهب الجمهور ، قال : " وقوله: {**وَإِذْ قالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ** }[5] فِى "الحق" النصب والرفع :

إن جعلت "هُوَ" اسمًا رفعت الحق بـ "هو" وإن جعلتها عمادًا بِمنزلة الصلة نصبت الحق. وكذلك فافعل فِي أخوات كَانَ، وأظنّ وأخواتها كما قَالَ الله تبارك وتعالى : {**وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ** }[6] تنصب الحق ؛ لأن "رَأَيْتَ" من أخوات ظننت، وكل موضع صلحت فِيهِ يفعل أو فعل مكان الفعل المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل.

وَفِيهِ رفعه بـ "هو" عَلَى أن تجعلها اسمًا، ولا بدّ من الألف واللام إِذَا وجدت إليهما السبيل. فإذا قلت: وجدت عبد الله هُوَ خيرًا منك وشراً منك أو أفضل منك، ففيما أشبه هَذَا الفعل النصب والرفع.

النصب عَلَى أن ينوي الألف واللام، وإن لَمْ يمكن إدخالَهما، والرفع عَلَى أن تَجعل "هو" اسماً فتقول: ظننت أخاكَ هُوَ أصغرُ منك وهو أصغرَ منك.

---

(١) يُنظر نسبة ذلك إليه في الجنى الداني /٣٥١ ، ونسبه أبو حيان في الارتشاف ٩٥٨/٢إلى الفراء

(٢) يُنظر الإنصاف ٧٠٦/٢ م ١٠٠

(٣) يُنظر نسبة ذلك إليه في الجنى الداني/٣٥١ ، ونسبه أبو حيان في الارتشاف ٩٥٨/٢ إلى الكسائي

(٤) يُنظر الإنصاف٧٠٦/٢ م ١٠٠

(٥) الأنفال/٣٢

(٦) سبأ/٦

وَإِذَا جئت إِلَى الأسماء الموضوعة مثل عَمْرو، وَمُحَمَّد، أو المضافة مثل أبيك، وأخيك رفعتها، فقلت: أظنّ زيدًا هُوَ أخوك، وأظنَّ أخاكَ هُوَ زيد، فرفعت إذ لَمْ تأت بعلامة المردود، وأتيت بـ "هو" التي هي علامة الاسم.

وعلامة المردود أن يرجع كل فعل لَمْ تكن فِيهِ ألف ولام بألف ولام ويرجع عَلَى الاسم فيكون "هُوَ" عماد للاسم ، و"الألف واللام"عماد للفعل. فلمّا لَمْ يُقدَر عَلَى الألف واللام ولم يصلح أن تُنويا فِي زيد لأنه فلان، ولا فِي الأخ لأنه مُضاف، آثروا الرفع وصلح فِي : "أفضل منك" لأنك تلقى "من" فتقول: رأيتك أنت الأفضل، ولا يصلح ذَلِكَ فِي " زيد" ولا فِي " الأخ" أن تنوي فيهما ألفا ولاماً، وَكَانَ الْكِسَائي يجيز ذَلِكَ فيقول: رأيتُ أخاكَ هُوَ زيدًا، ورأيتُ زيدًا هُوَ أخاكَ. وهو جائز كما جاز فِي "أفضل" للنية : نية الألف واللام. وكذلك جاز فِي زيد، وأخيك. وَإِذَا أمكنتك الألف واللام ثُمَّ لَمْ تأت بِهما فارفع فتقول : رأيتُ زيدًا هُوَ قائم ورأيتُ عمراً هُوَ جالس. وقال الشاعر(١):

أَجِدَّك لَن تزال نجِيَّ هَمّ   تبيتُ اللَّيْلَ أنت لَهُ ضجيع(٢)

ويَجوز النصب فِي "ليت" بالعماد، والرفع لِمَنْ قَالَ: ليتك قائمَا. أنشدني الْكِسَائي:

ليت الشباب هُوَ الرجِيعَ عَلَى الفتى   والشيبُ كَانَ هُوَ البديءُ الأوّل(٣)

ونصب فِي "ليت" عَلَى العماد ورفع فِي كَانَ عَلَى الاسم. والمعرفة والنكرة فِي هَذَا سواء"(٤)

مذهب ابن عصفور :

ذهب ابن عصفور إلى القول بأن ضمير الفصل "حرف" ، وعلى هذا فلا موضع له مِن الإعراب كسائر حروف المعاني ، وعزاه إلى أكثر النحويين قال : " .. واختلف النحويون في هذه الضمائر ، فأكثرهم على أنها حروف في معنى الضمائر ، تخلصت للحرفية ، كما أنهم يخلصون الكاف التي في نحو : "ضربك" للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو : "ذلك" . ثم نص على صحته ، قال : " ..

---

(١) هو بشر بن أبي خازم . يُنظر ديوانه/٩٧ ، والمعجم المفصل٤/٣٦١

(٢) البيت من الوافر ، وهو من شواهد أساس البلاغة " ن ج و" ، الشاهد فيه قوله : "ضجيع" بالرفع ؛ لأنه لم يأتِ فيه بـ "أل"

(٣) البيت من الكامل ، لا يُعرف قائله . يُنظر المعجم المفصل٦/٢٩١ ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٩/٢، والجنى الداني/٤٩٣ ، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي٢/٣١٠ ، الشاهد فيه نصب الجزأين بـ "ليت"

(٤) يُنظر معاني القرآن للفراء ١/٤٠٩

لأن أسماءً لا موضع لها مِن الإعراب لا توجد في كلامهم ، ومِن النحويين مَن زعم أنها أسماء ، ولها موضع مِن الإعراب ، وذلك فاسد"(١)

موقف ابن عمرون :

اختار ابن عمرون القول بحرفية "ضمير الفصل" وأنه لاموقع له مِن الإعراب ، قال : " وقوله(٢) : "أحد الضمائر" ، صوابه : صيغة أحد الضمائر ؛ لأنه الآن ليس بضمير بل سلب معنى الاسمية

الدليل على ذلك أنه أتى به لمعنى في غيره على ما يأتي.

فإن قيل : لو كان حرفاً للزم طريقة واحدة

قلنا : ليس كل حرف يلزم طريقة واحدة ، ألا ترى الكاف في "ذلك" حرف ، ولا تلزم طريقة واحدة ، أو ما بعد "إيا" حرف ولا يلزم طريقة واحدة .

ولكونه حرفاً لا يستحق إعراباً خلافا للكوفيين(٣).

الرأي المختار:

الذي يميل إليه البحث هو القول باسمية "ضمير الفصل" ، وأنه لا محل له مِن الإعراب ، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وأما القول بأن موضعه موضع ما قبله وأنه توكيد تنزل منزلة النفس في قولهم جاءني زيد نفسه فليس بجيد ؛ لأن المكنيَّ لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلام العرب، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصَار إليه.

وأما قول من قال : "إنه مع ما بعده كالشيء الواحد" فليس بالقوي؛ لأنه لا تعلُّق له بما بعده؛ لأنه كناية عما قبله، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد؟"(٤)

وأما مَن قال بحرفيته ليثبت أنه لا محل له مِن الإعراب فقد رُد "بأنه لا يلزم من كون ضمائر الفصل لا موضع لها من الإعراب نفي اسميتها؛ لأن ذلك نفي عارض من العوارض عنها، ونفي ما يعرض لا ينتفي به الأصل إنما ينتفي الشيء بانتفاء وضعه الذي أتى له .

---

(١) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ٦٥/٢ ، وما بعدها

(٢) يعني الزمخشري في المفصل/١٧٢

(٣) يُنظر ص٥٥٣ من هذا البحث

(٤) يُنظر الإنصاف ٧٠٧/٢

والصحيح أنها أسماء ولا موضع لها من الإعراب؛ إذ لا يحتاج إلى ذلك في كل موضع؛ لأن حقيقة الاسمية ثابتة في كل منها، وهي الدلالة على المسمى مثل سائر الأسماء ، وإذا ثبت أن ضمير الفصل من الأسماء فلا بعد في أن يكون ضميراً ؛ إذ دلالته بكناية كسائر الضمائر"(٥)

(٥) يُنظر تمهيد القواعد ١/٥٧٠

المسألة التاسعة : {موضع ضمير الحاضر الواقع بعد "لولا" مِن الإعراب}

" لولا" على أربعة أوجه :

أحدها : أن تدخل على جملتين اسمية ، ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى كقوله صلى الله عليه وسلم "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة[١] .

الثاني : أن تكون للتحضيض ، والعرض، فتختص بالمضارع ، أو ما في تأويله ، قال تعالى { **لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ** }[٢]

الثالث :أن تكون للتوبيخ ، والتنديم ، فتختص بالماضي ، كقوله تعالى { **لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ** }[٣]

الرابع : الاستفهام ، كقوله تعالى { **لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ** }[٤]

وفي إعراب ضمير الحاضر المتصل بـ "**لولا**" مِن نحو : " لولاي " ، و"لولاك" اختلف النحويون

مذهب الجمهور وأدلتهم :

ذهب الجمهور[٥] إلى أن الياء ، والكاف مِن "لولاي" ، و"لولاك" في موضع جر بـ "لولا".

وإلى هذا المذهب ذهب الكسائي مِن الكوفيين[٦]

واحتجوا لصحة مذهبهم بأن الياء والكاف لا يكونان علامة مضمر مرفوع، ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب ؛ لأن "لولا" حرف وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب ، وإذا لم يكن في موضع رفع ، ولا نصب وجب أن يكون في موضع جر[٧] ، وإن "لولا" في عملها الخفض في المكني ، وإن كانت لا تعمل في الظاهر الخفض بمنزلة عمل "عسى" في المكني النصب ، وقد جاء "لولاك" ، و"لولاي" في أشعار العرب ، فمن ذلك قول الشاعر :

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الطهارة ، باب السواك عن أبي هريرة بلفظ : "لولا أن أشق على المؤمنين ، قال :وفي حديث زهير : على أمتي . يُنظر مسلم بشرح النووي ١٤٣/٣

(٢) النمل/٤٦

(٣) النور/١٣

(٤) المنافقون/١٠

(٥) يُنظر الكتاب ٣٧٣/٢ ، والإنصاف ٦٨٩/٢ م٩٧

(٦) يُنظر في مذهبه شرح الكتاب للسيرافي ، ط بيروت ١٣٦/٣

(٧) يُنظر الإنصاف ٦٨٩/٢ م٩٧

أَوْمَتْ بعينيها من الهَوْدَجِ لولاكَ هذا العام لم أَحْجُجِ[١]

وقول عمرو بن العاص[٢] :

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا ولولاك لم يَعْرِضْ لأحْسَابِنَا حَسَنْ[٣]

قال سيبويه : " هذا باب ما يكون مضمَراً فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم وذلك لولاك ولولاى، إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ، وإذا أظهرت رُفع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت، كما قال سبحانه: " لولا أنتم لكنا مؤمنين "؛ ولكنهم جعلوه مضمَراً مجرورا. والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامةَ مضمَر مرفوع. قال الشاعر، يزيد بن الحكَم

وكم موطن لولايَ طِحْتَ كما هَوَى بأجْرامه من قُلّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[٤]

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس.

قال السيرافي[٥] : "فإن قال قائل: حروف الخفض هي صلات للأفعال، فإذا جعلتم لولا خافضة للياء والكاف ففي صلة أي شيء تجعلونها؟

قيل له: قد تكون حروف الجر في موضع مبتدأ، ولا تكون في صلة شيء كقولك: بحسبك زيد، ومعناه: حسبك زيد، وقولك: هل من أحد عندك؟ وإنما هو: هل أحد عندك؛ فموضعها رفع بالابتداء، وإن كانت قد عملت الجرّ. وكذلك لولا إذا عملت الجرّ صارت بمنزلة الباء في: بحسبك، ومن في: هل من أحد، وتكون لولاك ولولاي بأسرها بمنزلة بحسبك، ومن أحد".

مذهب المبرد :

ذهب المبرد[٦] إلى أنه لا يجوز أن يلي "لولا" مِن المضمرات إلا المنفصل المرفوع[٧] ، فقد أنكر " لولاي" و"لولاك" وقد خطأ الأخفش في قوله : "وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في "لولاي" فقال :

---

(١) البيت من السريع ، وسيأتي برقم /١٥٩

(٢) يُنظر جواهر الأدب/٣٩٧ ، اللسان "لا ت" (إما لا) ، والخزانة ٣٣٤/٥

(٣) البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٣ ، والإنصاف ٦٩٣/٢ ، والنحو الكوفي/٦٩.

اللغة : أراق : أسال . يعرض :أراد يتعرض لها بالنيل منها . الأحساب : جمع حسب ، وهو كل ما يعده المرء من مفاخر قومه .

الشاهد فيه : "لولاك" وهذا دليل على ورود هذا الاستعمال عند العرب خلافاً للمبرد .

(٤) البيت من الطويل ، وسيأتي برقم/١٥٧

(٥) يُنظر شرحه على الكتاب ١٣٩/٣ ط بيروت

(٦) يُنظر المقتضب٧٣/٣

(٧) يُنظر الأمالي الشجرية١٨١/١

ليس هذا القول بشئ ، ولا قوله : أنا كأنت ، ولا أنت كأنا بشئ ، ولا يجوز هذا"[١] ، وحجته أنه لم يأت في القرآن غير قوله تعالى {**لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ**}[٢]

مذهب الكوفيين ومَن وافقهم :

نُسب إلى الكوفيين[٣] القول بأن ضمير الحاضر إذا اتصل بـ "**لولا**" فقيل : "لولاي" ، و"لولاك" في موضع رفع ، وإلى هذا القول ذهب أبو الحسن الأخفش[٤] مِن البصريين ، واحتجوا لصحة مذهبهم بأن الظاهر الذي قامت الياء والكاف مقامه رفع بعد "لولا" على الابتداء ،فكذلك ما قام مقامه فهما في موضع " أنت" ، و"أنا" فاستعير ههنا ، كما قالوا : " ما أنا كأنت" ، و" لاأنت كأنا" فاستعير ضمير الرفع للخفض ، فكذا وضع العرب الجر في موضع ضمير الرفع في باب "لولا"[٥] ، وأيضاً فإنا لم نجد حرفاً ظاهراً خفض ، فلو كانت "لولا" مما تخفض لأوشك أن نرى ذلك في الشعر ؛ لأن الشعر الذي يأتي بالمستحاز ، قالوا : وإنما دعاهم إلى أن يقولوا " لولاك" في موضع الرفع أن المكني يستوي لفظه في الخفض ، والنصب فتقول : ضربنك ، ومررت بك ، ويستوي أيضاً في الرفع والنصب والخفض فتقول : ضربنا فلان ، ومر بنا ، وقمنا فتكون النون والألف علامة المنصوب والمجرور والمرفوع ، وإذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف في موضع " أنت" ، و"أنت" في موضع الكاف ، ويفرق بين إعرابهما بالقرائن ودلالات الأحوال[٦] .

مذهب أبي البقاء العكبري :

لم ير أبو البقاء مانعاً من جعْل الضمير في قول العرب : لولاك ، ولولاي لا موضع له من الإعراب ، ونظير ذلك ضمير الفصل ، في نحو : زيد هو المجتهد ، أو أن يكون الضمير في موضع نصب ؛ لأنه من ضمائر النصب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون له عامل مخصوص ، فالتمييز في نحو : عشرين درهما لا ناصب له على التحقيق ، وإنما هو مشبه بالمفعول من حيث كان فضله ، ومثل هذا يمكن في "لولاي" ، وهو أن يجعل منصوباً مِن حيث كان من ضمائر المنصوب[٧] .

---

(١) يُنظر المقتضب٣/٧٣

(٢) سبأ/٣١

(٣) يُنسب إلى بعض الكوفيين في رصف المباني/٣٦٤ ، ويُنظر التسهيل/١٤٨ ، والجنى الداني/٦٠٤

(٤) يُنظر في مذهبه رصف المباني /٣٦٤ ، والجنى الداني/٦٠٤ ، والأمالي الشجرية١/١٨٠

(٥) يُنظر الأزهية/١٧٢

(٦) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي٣/١٣٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش٣/١٢٢

(٧) لم أقف على هذا النقل في كتب العكبري التي وصلت إليها يدي ، ويُنظر الإصباح شرح الاقتراح/١٦٩

موقف ابن عمرون:

اختار ابن عمرون القول بأن الضمير في "لولاك" ، و"لولاي" في موضع جر ، وهو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، قال : " فسيبويه والكسائى ذهبا إلى أن "لولا" و"عسى" قد تغيرا مع المضمر كما تغيرت "لدن" مع "غدوة" ، فهى تجر ما بعدها بالإضافة إلا مع "غدوة" فإنها تنصبها ، فلها معها حال ليست مع غيرها فكذا "لولا" مع الضمير وعسى .

وقال الأخفش : التغيير فى الضمير .

تغييرهما أولى من تغيير الضمير ؛ لأنَّا متى اعتقدنا تغيير الضمير كثرت التغييرات ، وإذا جعلنا التغيير فيهما كان تغييراً واحداً ، فكان أولى .

واستدل الأخفش : بأن التأكيد قد أكد فيه المجرور بضمير المرفوع ،وبقولهم : "ما أنا كأنت" أما التأكيد فكان للفرق بينه وبين البدل ، ولأن المجرور لا منفصل له فأكد بالمرفوع للحاجة إلى التوكيد ؛ لأنه لا منفصل للمجرور ، والمرفوع هو الأصل فعدلوا إليه فى التوكيد ، وأما : "ما أنا كأنت " ، فقليل الاستعمال

ولأن الكاف لا تدخل على المتصل فأشبه التأكيد ، ولو كان موضع الكاف والياء فى "لولاك" و"لولاى" رفعاً وأن كناية المرفوع وافق كناية المجرور لفصل بينهما كما فصل فى النصب لما اتفق لفظه ولفظ المجرور ، فقيل : ضربنى ، ولما لم يُفصل علمت أنه ليس كذلك .

و"لولا" مع "لولاك" حرف جر لا يتعلق بشئ كما فى قولهم : بحسبك زيد ، المراد : حسبك زيد[(١)].

الرأي المختار:

الذي يميل إليه البحث هو القول بأن الضمير في " لولاي " ، و"لولاك" في موضع رفع بالابتداء ، وهو ما ذهب إليه الكوفيون ، وأبو الحسن الأخفش مِن البصريين ، وذلك لأربعة أمور :

أحدها: أنه ينبغي أن لا يتغير إعراب المضمر الموضوع للتكلم ،والخطاب الواقع بعد "لولا"عن إعراب الاسم الظاهر الواقع بعدها فإنه يرتفع بالابتداء ، وكذلك هذا المضمر ، فإنه في محل رفع بالابتداء فينبغي أن لا يختلف إعرابه ؛ لأن العامل في الحالين شيئ واحد ، فكما أنه إذا كان ظاهراً يكون مرفوعاً بالابتداء فكذلك إذا كنى عنه يكون في محل رفع بالابتداء ، ويكون لفظه من الضمائر

---

(١) يُنظر ص ٥٧٣من هذا البحث

المرفوعة المنفصلة ، هذا هو القياس ، وعليه أكثر الاستعمال ، فعلى هذا تقول : لولا أنت ، ولولا أنتم[1] ، **قال تعالى { لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ }**[2]، **وقال الشاعر**[3]:

لاهم لولا أنت مَا اهْتَدَينَا

ولَا تَصَدَّقْنَا ولَا صَلَّينَا[4]

الثاني : أن العرب قد استعارت ضمير الرفع المنفصل للنصب في قولهم : لقيتك أنت ، وكذلك استعاروه للجر في قولهم : مررت بك أنت ، أكدوا المنصوب ، والمجرور بالمرفوع ، وأشذ منه إيقاعهم إياه بعد حرف الجر في قولهم : أنا كأنت ، وأنت كأنا ، فكما استعاروا المرفوع للنصب والجر فكذلك استعاروا المنصوب للرفع في قولهم : لولاي ، ولولاك ، ولولاه[5] كما قالوا : " ماأنا كأنت" ، و" أنت" من علامات المرفوع ، وهو ههنا في موضع مخفوض فكذلك الياء والكاف من علامات المخفوض ، وهما في لولاي ، ولولاك من علامات المرفوع[6]

الثالث : إن رُجح مذهب سيبويه بأن التغيير عنده تغيير واحد ، وهو تغيير " لولا" وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الأخفش، والكوفيين فإنه يلزمه تغيير اثنى عشر ضميراً ، إلا أن مذهب الأخفش والكوفيين يرجح بأن تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير "لولا" بجعلها حرف جر ، وارتكاب خلاف الأصل ، وإن كثر إذا كان مستعملاً أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل ، وإن قل[7].

---

(١) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش٣/١١٨

(٢) سبأ/٣١

(٣) يُنسب إلى عبد الله بن رواحة رضي الله عنه ، يُنظر ديوانه/١٣٩ ، وروايته :

تالله لولا الله

كما يُروى :

والله لولا الله

وعلى هاتين الروايتين لاشاهد للنحويين فيه ، كما يُنسب إلى عامر بن الأكوع ، يُنظر شرح شواهد المغني ٢٨٧/١ ، والدرر٢/١٢٢

(٤) البيتان من الرجز المشطور ، يُنظر الأزهية /١٦٧ ، وشرح الأشموني٤/٥٠ ، وشرح المفصل ١١٨/٣ . الشاهد :"لولا أنت" حيث ولي "لولا" الضمير المنفصل المرفوع على ما هو الأصل في إيلائها الضمير.

(٥) يُنظر الخزانة٥/٣٣٢

(٦) يُنظر الإنصاف٢/٦٩٠ م٩٧

(٧) يُنظر شرح الكافية للرضي٢/٢٠

الرابع : قد يجوز أن تدخل علامة الرفع على الخفض ألا ترى أنه يجوز أن يقال : ما أنا كأنت ، و"أنت" من علامات المرفوع ، وهو هنا في موضع مخفوض(١) .

وأما ماذهب إليه المبرد ، لا وجه له ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم وأشعارهم .

وأما مجيئ الضمير المنفصل بعده فلا خلاف بين العلماء أنه أكثر في كلامهم وأفصح ، وعدم مجيئ الضمير المتصل في التنزيل لا يدل على عدم جوازه قياسا على ترك عمل "ما" في المبتدأ والخبر نحو : "ما زيد قائم" ، و" ما عمرو منطلق" ، وإن كانت لغة جائزة فصيحة ، وهي لغة بني تميم ، ثم لم يدل عدم مجيئها في التنزيل على أنها غير جائزة ، ولا فصيحة فكذلك "لولا"(٢) .

وما ذهب إليه أبو البقاء نُظر فيه من وجهين :

الأول: مخالفة الإجماع ، وهو مردود(٣) .

الثاني : لا يجوز أن يتوهم أن "الياء" و"الكاف" من "لولاي" ، و"لولاك" في موضع نصب ؛ لأن "لولا" حرف ، وليس بفعل له فاعل مرفوع ليكون له مفعول في موضع نصب .

---

(١) يُنظر الإنصاف٢/٦٩٠ م٩٧

(٢) يُنظر الإنصاف ٢/٦٩٠

(٣) يُنظر الإصباح شرح الاقتراح/١٧١

المسألة العاشرة: { إعراب ضمير النصب المتصل بـ "عسى" }

قد يتصل بـ "عسى"الضمير ، فحقه أن يكون بصورة المرفوع ، وهذا هو المشهور في كلام العرب ، والذي نزل به القرآن ن قال تعالى : {**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ**}(١) ومِن العرب مَن يأتي به بصورة المتصل فيقول : " عساني" و"عساك" و"عساه" ، قال الشاعر:

تَقول بنتى: قد أَنى أناكا

يَا أبتى علَّك أَو عساكا(٢)

وقال الشاعر(٣) :

أصِخْ فعساك أن تُهْدَى ارعواء لقلبِك بالإصاخة مستفاد(٤)

وفي توجيه إعراب الضمير حينئذ اختلف النحويون ، وهذا البيان :

مذهب سيبويه وأدلته :

ذهب سيبويه إلى أن الكاف في قولهم : "عساك" في موضع نصب بـ "عسى" وحمل "عسى" على "لعل" فنصب بها الاسم في هذا الباب قال(٥) : "وأما قولهم: عساك فالكاف منصوبة. قال الراجز، وهو رؤبة:

تَقول بنتى: قد أَنى إناكا

يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَساكَا(٦)

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك "نى". قال عمران بن حطان:

ولى نفسٌ أقولُ لها إذا ما تُنازعني لَعَلّى أو عَسانِى(٧)

---

(١) محمد/٢٢

(٢) البيتان من الرجز المشطور ، وسيأتيان برقم /١٦٠

(٣) لم أقف على قائله ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك١/٣٩٧ ، والتذييل والتكميل٤/٣٥٩ ، وتمهيد القواعد٣/١٢٧٨

(٤) البيت من الوافر ، الشاهد فيه : اتصال الضمير المنصوب بـ "عسى" .

اللغة : أصاخ : أنصت .

(٥) يُنظر الكتاب٢/٣٧٤

(٦) البيتان من الرجز المشطور ، وسيأتيان برقم /١٦٠

(٧) البيت من الوافر ، وسيأتي برقم /١٦١

فلو كانت الكاف مجرورة لقال "عساى" ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع.

فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذا الحال كما كان لـ"لدُنْ" حالٌ مع "غُدوة" ليست مع غيرها، وكما أن "لات" إذا لم تُعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها، فهى معها بمنزلة ليس، فإذا جاوزتها فليس لها عمل. ولا يستقيم أن تقول وافق الرفعُ الجرَّ في لولاى، كما وافق النصبُ الجرّ حين قلت: معك وضربَك؛ لأنك إذا أضفت إلى نفسك اختلفا، وكان الجر مفارِقاً للنصب في غير الأسماء. ولا تقل: وافق الرفعُ النصبَ في عساني كما وافق النصبُ الجر في ضرْبَك ومعك، لأنهما مختلفان إذا أضفت إلى نفسك كما ذكرتُ لك.

وزعم ناس أن الياء في لولاى وعسانى في موضع رفع، جعلوا لولاى موافقة للجر، ونى موافقة للنصب، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف. وهذا وجه ردىء لما ذكرت لك، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر. وقد يوجَّه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجَد غيره. وربما وقع ذلك في كلامهم، وقد بُيّن بعض ذلك ".

مذهب الأخفش:

ذهب الأخفش[١] إلى القول بأن ضمير النصب المتصل بـ "عسى" في محل رفع نيابة عن المرفوع، كما ناب في قولهم : " ما أنا كأنت ولا أنت كأنا" ، وكما ناب "هو" عن ضمير النصب والجر في : "مررت بك أنت وأكرمته هو"[٢] ، وصححه ابن مالك [٣] قال: " وقول الأخفش هو الصحيح عندي ؛ لسلامته عن عدم النظير ، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له ، وذلك موجود ، كقول الراجز[٤]:

يا بنَ الزُّبَيرِ، طالَما عَصَيكا
وطالَما عَنَّيْتَنا إِلَيكا[٥]

(١) يُنظر في مذهبه شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٧/١ ، وجواهر الأدب/٤٦٥ ، وشرح الأشموني ٢٦٧/١

(٢) يُنظر التذييل والتكميل٣٥٩/٤

(٣) يُنظر شرحه على التسهيل٣٩٧/١ بتصرف

(٤) الرجز لرجل من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما . يُنظر شرح شواهد المغني ٤٤٦/١ ، والمقاصد النحوية ٥٩١/٤ ، وشرح شواهد الشافية/٤٢٥

(٥) البيتان من الرجز المشطور . يُنظر كتاب العين ٢٢٢/٥ ، وسر صناعة الإعراب٢٨٠/١ ، والمخصص١٤٤/١٧. الشاهد فيه : "عصيكا" أراد : عصيت ، فجعل الكاف نائبة عن التاء .

أراد : عصيت فجعل الكاف نائبة عن التاء ، ولأن نيابة الموضوع للرفع موجودة في نحو: "ما أنا كأنت" ، و"مررت بك أنت" فلا استبعاد في نيابة غيره عنه ، ولأن العرب تقتصر على "عساك" ونحوه ، فلو كان الضمير في موضع نصب لزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه ، ولا نظير لذلك ، بخلاف كونه في موضع رفع ،فإن الاستغناء به نظير الاستغناء بمرفوع "كاد" في نحو: "مَن تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد " ؛ ولأن قول سيبويه أن "عسى" حملت على "لعل" يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل ، ولا نظير لذلك"

مذهب المبرد :

ذهب المبرد إلى أن الضمير المنتصب بـ "عسى" خبر مقدم ، والاسم إما محذوف لدلالة الكلام عليه ،كما حذفت من قولهم : جاءني زيد ليس إلا، أي : ليس الجائي إلا زيداً ، وإما مذكور كما في قولنا : عساكا أن تفعل، وكذا في :عساكا تفعل بتقدير " أن" ، قال :

" فَأَما قَول سِيبَوَيْهٍ: إِنَّهَا تقع فى بعض الْمَوَاضِع بِمَنْزِلَة "لَعَلَّ" مَعَ الْمُضمر فَتَقول: عساك وعسانى فَهُوَ غلط مِنْهُ؛ لِأَن الْأَفْعَال لَا تعْمل فى الْمُضمر إِلَّا كَمَا تعْمل فى الْمظهر فَأَما قَوْله:

تَقول بنتى: قد أَنى إناكا

يَا أبتى علك أَو عساكا[(١)]

وَقَالَ آخر:

ولى نفس أَقُول لَهَا إذا مَا تخالفنى: لعلى أَو عسانى[(٢)]

فَأَما تَقْدِيره عندنَا: أَن الْمَفْعُول مقدم، وَالْفَاعِل مُضْمر، كَأَنَّهُ قَالَ: عساك الْخَيْر أَو الشَّرّ، وَكَذَلِكَ : عسانى الحَدِيث، وَلكنه حذف؛ لعلم الْمُخَاطب بِهِ، وَجعل الْخَبَر اسْما على قَوْلهم: "**عَسى الغوير أبؤسا**"[(٣)] ، وَكَذَلِكَ قَول الْأَخْفَش: وَافق ضمير الْخَفْض ضمير الرّفْع فى "لولاى" ، فَلَيْسَ هَذَا القَوْل بشئ، وَلَا قَول: أَنا كَأَنْت، وَلَا أَنْت كأنا بشئ، وَلَا يجوز هَذَا، إِنَّمَا يتَّفق ضمير النصب، وَضمير الْخَفْض كاستوائهما فى التَّثْنِيَة وَالْجمع، وفى حمل المخفوض الذى لَا يجرى على لفظ النصب؛ مثل قَوْلك: مَرَرْت بعمر ، اسْتَوَى فِيهِ الْخَفْض، وَالنّصب وأدخلت الْخَفْض على النصب، كَمَا أدخلت النصب على الْخَفْض، فهذان متواخيان وَالرَّفْع بَائِن مِنْهُمَا"[(٤)]

---

(١)البيتان من الرجز المشطور ، وسيأتيان برقم /١٦٠

(٢)) البيت من الوافر ، وسيأتي برقم /١٦١

(٣) سيأتي تخريج هذا المثل في ص ٥٧٤من هذا البحث

(٤) يُنظر المقتضب ٧١/٣

مذهب الفارسي :

ذهب الفارسي إلى أن الاسم مضمر في "عسى" والكاف خبره ، كما أن "صائماً"هو الخبر في قول رؤبة(١):

أكثرتَ في العَذْل مُلِحًّا دائِمَا
لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صائمَاً(٢)

وإن خالفه في كون "صائماً" نكرة ، والضمير معرفة(٣) ، قال : " ولو قال قائلٌ: إن عسى في عساني وعساكَ، قد تضمَّن ضميراً مرفوعاً، وذلك الضمير هو الفاعل، والكافُ والياءُ في موضع نصب، على حدِّ النصب، في قوله: عسى الغويرُ أبؤسا، لا على حدِّ تشبيهه بـ "لعلَّ" ، ولكنْ على أصل هذا الباب، كأنه عدَّاه إلى المظهر، الذي هو أبؤس: كان وجهاً. فأمَّا فاعلها فإنه لا يخلو من أحد أمرين:

إما أن يكون قد جرى له ذكرٌ، أو لم يجرِ له ذكر، فإن كان ذكره قد جرى فلا إشكالَ في إضماره، وإن لم يجر له ذكرٌ، فإنما تضمره لدلالةِ الحالِ عليه، كما ذكره من قولهم: إذا كان غداً فأتنا، فكذلك يكون إضمارُ الفاعل في عسى، وتكون على بابها، ولا تكون مشبَّهةً بـ "لعلَّ"(٤). وعُزي هذا القول إلى المبرد(٥)

مذهب السيرافي :

ذهب السيرافي(٦) إلى القول بأن "عسى" حرف يعمل عمل "لعل" ، وفسر به مذهب سيبويه ، قال: "وأما عساك ، وعساني ففيه ثلاثة أقاويل :

أحدها : قول سيبويه ، وهو أن "عسى" حرف بمنزلة "لعل" ... الخ "(٧)

---

(١) يُنظر ملحق ديوانه/١٨٥ ، والمقاصد النحوية٢/١٦١ ، والخزانة٩/٣٢٥

(٢) البيتان من الرجز المشطور، يُنظر الخصائص١/٩٩ ، والمقرب١/١٠٠ ، والجنى الداني/٤٦٣، والشاهد في قوله : "صائماً" فإنه اسم مفرد جيء به خبراً لـ "عسى" .

(٣) يُنظر الجنى الداني/٤٧٠

(٤) يُنظر كتاب الشعر للفارسي/٤٩٧ ، والجنى الداني/٤٧٠

(٥) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي٣/١٣٩ ط بيروت ، وما في المقتضب٣/٧١ مخالف لما نُسب إليه كما تقدم .

(٦) يُنظر في مذهبه شرح التسهيل لابن مالك١/٣٩٨ ، والتذييل والتكميل٤/٣٦١ ، والجنى الداني/٤٦٨

(٧) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ط بيروت ٣/١٣٩

موقف ابن عمرون :

اختار ابن عمرون القول بأن الضمير المتصل بـ "عسى" انتصب بها ، وحمل "عسى" على "لعل" فنصب بها الاسم في هذا الباب ، وهو مذهب سيبويه والجمهور ، ورد مذهب المبرد بقوله : " وقال المبرد : الكاف والنون والياء فى موضع نصب ؛ لأنه خبر عسى ، واسمها مرفوع مضمر فيها ، وجعله كقولهم :"عَسَى الغُوَيرُ أَبؤساً " إلا أنه قدم الخبر ؛ لأنه فِعل ونوى الاسم للعلم به ، كقولهم ليس إلا ، والقياس على "عسى الغوير أبؤسا" بعيد لأنه قياس على شاذ"(١) .

الرأي المختار:

الذي يميل إليه البحث هو القول بأن "عسى" فعل مِن أفعال المقاربة ،غير أنه حمل على "لعل" في العمل في هذا الباب ، وهو مذهب سيبويه والجمهور ، قال الفارسي : ".. ووجهُ ذلك: أنَّ "عسى" لما كانت في المعنى بمنزلةِ "لعلَّ"، وقال: لعلَّ وعسى طمعٌ وإشفاقٌ، فتقاربا، أجرى "عسى" مجرى "لعلَّ"، إذ كانت غيرَ متصرِّفةٍ، كما أنَّ "لعلَّ" كذلك، فوافقتْها في العمل، حيث أشبهتها في المعنى، والامتناعِ من التصرُّف

فإن قلت: إذا صارتْ بمنزلتها لهذا الشَّبه، فما المرفوعُ بها، وهي إذا صارت بمنزلةِ لعلَّ اقتضى مرفوعاً، لا محالةَ، لا محالةَ، لأنّه لا يكون المنصوبُ في هذا النَّحو بلا رافع؟

قيل: إنَّ ذلك المرفوعَ الذي تقتضيه محذوفٌ، ولم يمتنعْ أن تحذفه، وإن كان الفاعلُ لا يحذف، لأنَّها إذا أشبهتْ لعلَّ جازَ أن يحذفَ، كما جازَ حذفُ خبرِ هذه الحروف، من حيث كان الكلامُ في الأصل، الابتداءَ والخبر، فحذفتَ، كما تحذفُ أخبارَ المبتدأ، وكذلك المرفوعُ الذي تقتضيه عسى حذف على هذا الحدِّ"(٢)

وأما ما ذهب إليه الأخفش من القول بأن ضمير المنصوب ناب مناب ضمير المرفوع فيبطله تصريحهم بالاسم موضع " أن" ، والفعل في مثل هذا التركيب مرفوعاً كقول صخر بن جعد(٣) :

فَقُلْتُ عساها نارُ كأْسٍ، وعَلَّها تَشَكَّى، فآتي نَحْوَها فَأَعُودُها(٤)

---

(١) يُنظر ص ٥٧٤من هذا البحث

(٢) يُنظر كتاب الشعر للفارسي/٤٩٤

(٣) هو صخر بن الجعد الخضري ، والخضر ولد مالك بن طريف بن صحلاب بن خصفة بن قيس بن عيلان بن منضمر ، وصخر أحد بني جحاش بن سلمة بن ثعلبة بن مالك بن طريف . يُنظر في ترجمته الأغاني١٩/٦٥ ، وشرح شواهد المغني١/٤٤٦ ، والدرر ١/٢٧٨

(٤) البيت من الطويل ، وهو من شواهد الجنى الداني/٤٦٩ ، وتمهيد القواعد ١٢٨٠/٣ والتصريح١/٢١٣ ، الشاهد فيه

وأما ما ذكره ابن مالك مِن نيابة الكاف عن التاء في "عصيكا" فليس كذلك بل الكاف فيه بدل من التاء ، كما نص عليه أبو علي وغيره ، وهو شاذ ، ولو كان ضمير نصب لم يسكن آخر الفعل لأجله ، كما لم يسكن في "عساكا" ، وأما النيابة في نحو : "ما أنا كأنت" فذلك لعلة أن الكاف لا تدخل على الضمير المجرور فاحتيج للنيابة[1] . وهذه النيابة إنما ثبتت في المنفصل نحو : "ماأنا كأنت ، ولا أنت كأنا" ، وأما قوله :

يا بنَ الزُّبَيرِ، طالَما عَصَيكا

فالكاف بدل مِن التاء بدلاً تصريفياً، لا مِن إنابة ضمير عن ضمير[2] ، أما علة الاقتصار هنا على منصوب فلأن "عسى" لما عملت عمل "لعل" صار حكمها في الاقتصار حكمها ، فكما يقتصر على منصوب "لعل" وأخواتها ، ويحذف مرفوعها للعلم به ، فكذلك "عسى" ، وقولهم : إن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل ، ولا نظير لذلك ، فعدم النظير ليس بدليل ، فكم مِن أحكام لكلمات لا نظير لها ، وأيضاً إذا كانوا لا يعملون الفعل ، ويهملونه حتى من الفاعل لشبهه بالحرف فلأن يعملوه عمله أحرى وأولى ، حملاً على الحرف ، وذلك نحو : " قلما" فإنهم أجروها مجرى "ما" ، فإذا قيل : قلما يقوم زيد فكأنه قيل : ما يقوم زيد ، فهذا أيضاً لا نظير له ، ومع ذلك هو من كلام العرب" [3]

وأما ما ذهب إليه المبرد مِن القول بأن الضمير المنتصب بـ "عسى" خبر لها مقدر ، والاسم بعدها مؤخر ، إما مذكور ، وإما محذوف فالظاهر أنه قصد بالحذف الحذف الصريح ، فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل ، كما في باب التنازع ، ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ، ويكون "عساك أن تفعل"عنده بمنزلة : قاربت الخروج ، ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبراً ؛ لأن أحدهما جثة ، والآخر حدث ، إلا أن يقدر في أحدهما مضاف ، أي : عسى حالك أن تفعل ، أو عساك صاحب أن تفعل[4]

قوله : "عساها نار" حيث صرح بالاسم مع اتصال "عسى" بالضمير .

اللغة : كأس : اسم امرأة كان الشاعر مغرماً بها . تشكى : تمرض .

(١) يُنظر الجنى الداني/٤٦٩

(٢) يُنظر المغني١/١٣٤

(٣) يُنظر التذييل والتكميل٤/٣٦١

(٤) يُنظر شرح الكافية للرضي٢/٢١

وأما ماذهب إليه الفارسي ، ونُسب إلى المبرد مِن القول بأن الضمير المتصل بـ "عسى" خبر لها ، واسمها مضمر فيها ، فهو ثاني قولين ذكرهما الفارسي في تخريج "عساك" ثم عاد فقال : "والأول الذي ذهب إليه كأنه إلى النفس أسبق"[(١)] يعني مذهب سيبويه ، وما ثبت عن المبرد في مقتضبه هو قول آخر سبق الجواب عنه .

إذن فالقول المنسوب لهما قول مرجوح إن لم يكن معدولاً عنه ، ويجاب على مَن قال به مِن وجهين:

الأول : أن مجيئ خبر "عسى" اسماً صريحاً شاذ .

الثاني : أن ذلك لا يستمر إذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع "أن" أو مجرداً منها نحو: " عساك أن تفعل" أو "عساك تفعل" إلا أن يُجعل " أن تفعل" بدلاً من الكاف بدل الاشتمال أي : عسى الأمر إياك أي : فعلك ، ويكون تفعل في عساك تفعل حالاً مِن الكاف ، ويضمر اسم "عسى" على حسب مدلول الكلام ، كما تقول في قولك : " عساك تظفر بالمراد عسى الواصل أباك ظافرا" أو يكون المضارع بتقدير " أن" كما في قولهم : " **تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ**"[(٢)] فيكون تفعل بدلا مِن الكاف كما في " عساك أن تفعل" ، وكل هذا تكلف ، وأيضاً ليس لذلك المضمر مفسر ظاهر[(٣)]

وكلا الوجهين السابقين – أعني الوجه الذي ذهب إليه المبرد والوجه الذي نُسب إليه مع الفارسي – يلزم منهما جعل خبر "عسى" اسماً صريحاً ، وذلك لا يجوز إلا في الشعر ، وأيضاً يلزم منهما وقوع خبر في غير موضعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه ، وذلك أنك لو قلت في : عساك أن تفعل ، عسى أن تفعل إياك لم يجز ، وما لم يجز في الحالة الأصلية حقيق بأن لا يجوز في الحالة الفرعية[(٤)]

(١) يُنظر كتاب الشعر للفارسي/٤٩٨

(٢) المثل ورد في مجمع الأمثال ١٦٤/١ برقم ٦٥٥ ، ويُروى : " لأن تسمع بالمعيدي " ، و" أن تسمع"، ويُروى : "تسمع بالمعيدي لا أن تراه" ، والمختار : "أن تسمع " ، يُضرب لِمن خبره خير مِن رؤيته ، قال الشمني : " وحذف "أن" مع رفع الفعل ليس قياساً على المختار ، وجزم الورداني بأنه قياس ، ولكن النصب على إضمارها شاذ ، وخل الباب على تقدير : تحدث به خير ، والمعيدي تصغير معدي منسوب إلى معد بن عدنان ، وإنما خففت الدال لاستثقال الجمع بين التشديدين " . يُنظر الهمع١/٢٨٩ ، والصبان على الأشموني١/٣٨

(٣) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢١/٢

(٤) يُنظر التذييل والتكميل٤/٣٦٢

وأما مافسر به السيرافي قول سيبويه ، وحمله على أن "عسى" حرف ، ففيه ضعف؛ لتضمنه اشتراك فعل ، وحرف في لفظ واحد[1]

(١) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك١/٣٩٨

المسألة الحادية عشرة :{ماهية "أفعل" في التعجب}

التعجب مِن الأساليب الإنشائية غير الطلبية ، وله عبارات كثيرة مسموعة ، وردت في الكتاب والسنة وكلام العرب.

فمِن الكتاب قوله تعالى: {**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ**}(١)

ومِن السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة : ".. **سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ** "(٢)

ومِن كلام العرب قولهم : "لله دره فارساً" وغيرها كثير ، وإنما لم يُبوب لها في النحو؛ لأنها لا تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة ، والمبوب له منها في النحو صيغتان ، وهما : "ما أفعله" ، و" أفعِل به"(٣) ، وزاد أبو الحسن الأخفش "فَعُل" بفتح الفاء وضم العين ، وجعل منه قوله تعالى: {**كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا**}(٤) .

وزاد الكوفيون "أفْعَل" بغير"ما" فأجازوا تحويل الثلاثي إلى صيغة " أفْعَل" فيقال : أحسنت رجلاً ، وأكرمتَ رجلاً ، بمعنى : ما أحسنك ، وما أكرمك(٥) .

وزاد ابن بابشاذ(٦) "أفعلُ منه" ، و"أفعلُهما" ، والذي عليه النقلة هو أن التعجب له صيغتان: "ما أفعله" ، و"أفعل به" ، والخلاف مشهور بين النحويين البصريين والكوفيين في ماهية "ماأفعله" اختلفوا في ماهية "ما"(٧) ، كما اختلفوا في ماهية "أفعَل" ، وهذا البيان:

---

(١) البقرة/٢٨

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه بسنده عن أبي هريرة ، كتاب " الغسل" باب : عرق الجنب ، وأن المسلم لا ينجس ، برقم /٢٨٣. يُنظر فتح الباري١/٣٩٠، وأخرجه مسلم كتاب " الحيض" ، باب " الدليل على أن المسلم لا ينجس" . يُنظر مسلم بشرح النووي٤/٦٥

(٣) يُنظر التصريح٢/٨٦

(٤) الكهف/٥

(٥) يُنظر التصريح٢/٨٦

(٦) يُنظر شرحه على الجمل١/٢١٢

(٧) اختلف في "ما" التعجبية ، فمذهب سيبويه أنها نكرة تامة بمعنى شيء، وابتدء بها ؛ لتضمنها معنى التعجب ، وما بعدها خبر فموضعه رفع ، وهو الصحيح ، ومذهب الفراء ، وابن درستويه أنها استفهامية ، ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين ، ومذهب الأخفش أنها معرفة ناقصة بمعنى " الذي" وما بعدها صلة ، فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة ، فمحله رفع ، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوباً، ويلزم عنهما زوال الإبهام ، والإبهام من خصائص التعجب . يُنظر في هذه المسألة المقتضب ٤/١٧٧، والأصول١/٩٩، والإنصاف١/١٣٧ م١٥، وشرح

مذهب البصريين وأدلتهم:

ذهب البصريون[1] إلى القول بأن "أفعل" في باب التعجب مِن قولهم : "ماأفعله" فعل ماضٍ ، وهو قول الكسائي مِن الكوفيين[2] ،وإنما لزمه الفعل الماضي وحده،لأن التعجب إنما يكون مما وقع وثبت ، وليس مما يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون،وإنما جاء هذا الفعل على "أفعل" نحو: أحسن وأجمل؛ لأن فعل التعجب إنما يكون مفعولًا من بنات الثلاثة فقط نحو: ضرب وعلم ومكث: لا يجوز غير ذلك نحو: ضرب زيد ثم نقول: ما أضربه، وعلم ثم نقول: ما أعلمه، ومكث ثم نقول: ما أمكثه، فننقله من فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ إلى "أفعل يا هذا" كما كان في غير التعجب، يقال: حسُن زيد ، فإذا أردنا الإخبار بأن فاعلًا فعل ذلك به قلنا: حسَّن الله زيدًا فصار الفاعل مفعولًا، فإذا قيل: ما أحسن زيدًا ،كان الأصل، حسن زيد ثم نُقل إلى "فعُل" ولزم لفظًا واحدًا ليدل على التعجب كما يفعل ذلك في الأمثال[3].

واحتجوا لصحة مذهبهم مِن ثلاثة أوجه :

أحدها: لزومه نون الوقاية عند اتصاله بياء المتكلم نحو "ما أَحْسَنَنِي عندك، وما أظرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك" ، ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، يقال في الفعل : "أَرْشَدَنِي، وأسعدني، وأبعدني" ولا يقال في الاسم :"مرشدني" ولا "مُسْعِدِني" فأما قول الشاعر[4]:

ألا فتى مِن بني ذبيانَ يحملني وَلَيْسَ حَامِلَني إلَّا ابن حَمَّالِ[5]

فمن الشّاذ الذي لا يُلْتَفَتْ إليه ولا يُقَاسُ عليه، وإنما دخلت هذه النون على الفعل لتقي آخره من الكسر؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، وإذا كانوا قد منعوه من كسرة الإعراب لثقلها وهي غير لازمة فَلأَن يمنعوه من كسرة البناء وهي لازمة كان ذلك من طريق الأولى، فلما منعوه من

التسهيل لابن مالك٣/٣٢، وشرح الكافية للرضي٢/٣٠٩، والأشموني٣/١٤

(١) يُنظر الكتاب١/٧٢، والمقتضب٤/١٧٣، والإنصاف ١/١٢٦ م١٥

(٢) يُنظر نسبة ذلك إليه في الأمالي الشجرية٢/٣٨١ ، والإنصاف١/١٢٦ م ١٥، وائتلاف النصرة/١١٩ فصل الفعل م ٥

(٣) يُنظر الأصول١/٩٩

(٤) قائله مجهول ، قال المبرد في الكامل ١/٤٦٧ : أنشدني السعدي أبو محلم ... وذكر قصيدة منها هذا البيت . ويُنظر الخزانة ٤/٢٤٦ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو مِن شواهد شرح الكتاب للسيرافي ٢/٤٤ (ط بيروت) ، والبديع في علم العربية لابن الأثير٢/٦٥٧ ،والتذييل والتكميل٢/١٨٨ ،١٠/٣٤١ ، الشاهد فيه قوله : "حاملني" على أن النون فيه نون الوقاية ، وحُمل على الشذوذ ، ويُروى : يحملني ، وعليه فلا شاهد للنحويين فيه.

الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها؛ فلو لم يكن أفعل في التعجب فعلًا وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال.

الثاني : نصبه المعارف والنكرات ، و"أَفْعَلُ" إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولنا: "زيد أَكْبَرُ منك سنًّا، وأكثر منك علمًا" ولو قلنا : "زيد أكبر منك السنّ، أو أكثر منك العلم" لم يجز، ولما جاز أن يقال : "ما أكبر السن له، وما أكثر العلم له" دلّ على أنه فعل.

الثالث : بناؤه على الفتح ،ولولا أنه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجه؛ لأنه لو كان اسمًا لارتفع لكونه خبرًا لـ "ما" على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح آخرُهُ دلّ على أنه فعل ماضٍ[1].

مذهب جمهور الكوفيين وأدلتهم :

ذهب جمهور الكوفيين[2] إلى القول بأن "أفعل" في التعجب مِن قولهم : "ما أفعله" اسم ، واحتجوا لصحة مذهبهم مِن أربعة أوجه :

أحدها: جموده،ولو كان فعلًا لوجب أن يتصرّف؛ لأن التصرّف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرّف وكان جامدًا وجب أن يلحق بالأسماء.

الثاني: جواز تصغيره ، والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر[3]:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لنَا مِنْ هَاؤُلَيَّائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُر[4]

فأميلح: تصغير أملح، وقد جاء ذلك كثيرًا في الشعر وسَعَةِ الكلام.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: "إن فعل التعجب لزم طريقة واحدة، وضارع الاسم، فلحقه التصغير "لأنا نقول: هذا ينتقض بليس وعسى فإنهما لزما طريقة واحدة، ومع هذا لا يجوز تصغيرهما، وأبلغ من

---

(١) يُنظر الإنصاف١/١٢٩ م١٥

(٢) يُنظر في مذهبهم شرح الكتاب للسيرافي١/٣٥٥(ط بيروت) ، واللباب ١/١٩٨ ، والتبيين/٢٨٥ م٤٢

(٣) البيت للمجنون في ديوانه/١٣٠ ، وللعرجي في ذيل ديوانه/١٨٣ ، ولكامل المنتفقي في دمية القصر وعصرة أهل العصر لعلي بن الحسن الباخرزي ١/٨١ ،وفي الخزانة١/١١٠ قال : وهذا البيت قد روي للمجنون ولذي الرمة وللحسين بن عبد الله ، وفي الخزانة أيضاً٩/٣٦٤ قال : قيل : إن هذا البيت مِن أبيات لعلي بن محمد العريني .

(٤) البيت من البسيط ، وهو مِن شواهد شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/٦٠ ، ٣/٤٥٧، ٤/٢١٦ ، والبديع في علم العربية١/١٠ ، وتوجيه اللمع/٣٨٢ ، الشاهد فيه تصغير فعل التعجب ، واسم الإشارة شذوذاً .

اللغة : شَدنّ : قوين وترعرعن .الضال : شجر السدر . السمر: شجر الطلح

هذا النقض وأَوْكَد مثال "أَفْعِل به" في التعجب فإنه فعل لزم طريقة واحدة، ومع هذا فإنه لا يجوز تصغيره.

الثالث : صحة عينه نحو : "ما أَقْوَمَهُ، وما أَبْيَعَهُ" كما تصح العين في الاسم في نحو : "هذا أقوم منك، وأبيع منك" ولو كان فعلاً لوجب أن تُعَلّ عينه بقلبها ألفًا، كما قلبت من الفعل في نحو: قام وباع وأقام وأباع في قولهم : "أَبَعْتُ الشيء" إذا عرّضته للبيع، وإذا كان قد أُجْرِي مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسمًا.

الوجه الرابع: الذي يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه: شيء أَحْسَنَ زيدًا قولهم : "ما أَعْظَمَ الله" ولو كان التقدير فيه كذلك لوجب أن يكون معناه : شيء أعظم الله، والله تعالى عظيم لا بِجَعْلِ جاعل، وقال حندج بن حندج المري[1]:

ما أَقْدَرَ اللهَ أنْ يُدْنِي على شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّن دَارُهُ صُولُ[2]

ولو كان المعنى فيه ما ذُكر لوجب أن يكون التقدير فيه: شيءٌ أَقْدَرَ اللهَ، والله تعالى قادر لا بِجَعْلِ جاعل[3].

وأجابوا عما استدل به البصريون لصحة مذهبهم مِن القول بأن " أفعل" في التعجب مِن قولهم : "ماأفعله" فعل بما يأتي :

قالوا : أما قولهم : الدليل على فعليته دخول نون التوكيد عليه عند اتصاله بياء المتكلم ، فنظيره دخول نون الوقاية على الاسم في نحو "قَدْنِي وقَطْنِي" أي حسبي، قال الشاعر[4]:

امتَلأَ الحوض وقال: قَطْنِي

مهلًا، رُوَيْدًا، قد مَلأْتَ بَطْنِي[5]

ولا يدل ذلك على الفعلية، فكذلك ههنا.

---

(١) يُنظر معجم البلدان ٤٣٥/٣، والمقاصد النحوية ٢٣٨/١

(٢) البيت من البسيط ، وهو من شواهد التبيين/٢٩٠، والارتشاف٢٠٨١/٤، والمساعد٣٧/١ ، ١٦١/٢ ، والشاهد فيه قوله : " ما أقدر الله" بمعنى الله قادر ، ولا يجوز أن يكون المعنى : شيئ ما أَقْدرَ الله .

اللغة : الشحط : البُعد . حزن ، وصول : موضعان

(٣) يُنظر الإنصاف ١٢٦/١ م ١٥

(٤) قائله مجهول يُنظر اللسان والتاج "ق ط ط"

(٥) البيتان من الرجز المشطور ، يُنظر الخصائص٢٣/١، ورصف المباني/٣٦٢ ، وجواهر الأدب/١٥١ ، الشاهد فيه قوله : "قطني" حيث ألحق نون الوقاية باسم الفعل .

وأما قولهم : الدليل على فعليته نصبه للمعارف والنكرات ، ولو كان اسماً لنصب النكرات فقط فمُعَارض بأن " أفعل" الاسم قد نصبت به العرب المعرفة قال الحارث بن ظالم[1]:

فما قومي بثعلبة بْنِ سعد   ولا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا[2]

فنصب الرقاب بالشعر، وهو جمع أَشْعَر، ولا خلاف أن الجمع في باب العمل أضعف من واحدِهِ؛ لأن الجمع يبعده عن مشابهة الفعل؛ لأن الفعل لا يجمع، وإذا بَعُد عن مشابهة الفعل بَعُد عن العمل، وإذا عمل جمع أَفْعَلَ مع بُعده عن العمل؛ فالواحد أَوْلى أن يعمل

وقال النابغة الذبياني[3]:

ونَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عيشٍ   أَجَبَّ الظَّهْرَ ليس له سَنَامُ[4]

فنصب الظَّهْرَ بأجبَّ، وقال الآخر[5]:

ولقد أَغْتَدِي وما صَقَعَ   الدِّيكُ على أدهمٍ أجَشَّ الصَّهِيلاَ[6]

فنصب الصَّهِيل بأجشَّ.

وأما استدلالهم بفتح آخره ، فالجواب عنه مِن وجهين :

أحدهما: أن أصل التعجب هو الاستفهام ففتحوا آخر "أَفْعَلَ" في التعجب ونصبوا زيدًا فرقًا بين الاستفهام والتعجب.

---

(١) يُنظر المقاصد النحوية٣/٦٠٩ ، والمعجم المفصل١/١٠٢

(٢) البيت من الوافر ، وهو من شواهد الكتاب ١/٢٠١ ، والمقتضب٤/١٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش٦/٨٩، الشاهد فيه قوله : "الشُّعر الرقابا" فنصب بالصفة المشبهة المعرفة ن ويُروى: "الشعرى رقابا" ، وعلى هذه الرواية لاشاهد للكوفيين فيه .

اللغة :الشُّعر : جمع أشعر وهو كثير الشعر .

(٣) يُنظر ديوانه/١١٠

(٤) البيت من الوافر ، وهو من شواهد الكتاب١/١٩٦، والمقتضب٢/١٧٧ ، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٥٨، الشاهد فيه قوله : "أجب الظهر" فنصب " الظهر" بـ "أجب" وهو معرفة. ويُروى : بجر "الظهر" على الإضافة ، وهو حسن ،كما يُروى برفعه على الفاعلية ، وفيه قُبح ، وعلى هاتين الروايتين لاشاهد للكوفيين فيه .

اللغة :ذِناب العيش : آخره . أجبّ الظهر: مقطوعه .

(٥) قائله مجهول يُنظر المعجم المفصل٦/١٤٤

(٦) البيت من الخفيف ، يُنظر الإنصاف١/١٣٤، والتبيين/٢٨٧ ، الشاهد فيه :نصب " الصهيل " بـ "أجش"

اللغة: صقع الديك : صاح . الأدهم : الفرس الأسود . الأجش من الأصوات : الغليظ .

الثاني: أنهم قالوا: إنما فتح آخر "أفْعَل" في التعجب لأنه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب؛ لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والشرط والنفي والنهي والتمني والترجي والتعريف والنداء والعطف والتشبيه والاستثناء، إلى غير ذلك؛ إلا أنهم لما لم ينطقوا بحرف التعجب وضمّنوا معناه هذا الكلام استحقَّ البناء، ونظير هذا أسماء الإشارة؛ فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة، وإن لم ينطق به.

موقف ابن عمرون:

اختار ابن عمرون القول بأن " أفعل" في باب التعجب مِن قولهم : "ماأفعله" فِعل ، وهو ما ذهب إليه البصريون ، والكسائي من الكوفيين ، قال: "وأما حكاية الكوفيين فى التعجب فيحتمل أن يكون تفريعاً منهم على مذهبهم ؛ لأنه عندهم اسم ، مع أنه وإن كان فعلاً ، كالقول المنصور ، فلأنه أشبه الاسم ولذا لم يتصرف ، فلما أشبه الاسم أجرى مجراه فى أنه لم يحتج إلى نون الوقاية ، وكذا صُغِّر وصُحح فى : ما أبيع زيداً ، وأبيع بزيدٍ"[١]

الرأي المختار:

الذي يميل إليه البحث هو أن "أفعل" في التعجب فِعل ، وهو ما ذهب إليه البصريون ، والكسائي مِن الكوفيين ، وتبعهم ابن عمرون ، وأما ما ذهب إليه جمهور الكوفيين مِن القول باسمية "أفعل" في التعجب فقد أجاب عنه الأنباري[٢] بقوله : أما قولهم "الدليل على أنه اسم ،أنه لا يتصرف" قلنا: إنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين:

أحدهما: أنهم لما لم يَضَعُوا للتعجب حرفًا يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف؛ لتكون أمارة للمعنى الذي أرادوه، وأنه مُضَمن معنى ليس في أصله

والثاني -وهو الصحيح- إنما لم يتصرف لأن المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد، وقد يتعجب من الماضي، ولا يكون التعجب مما لم يكن، فكرهوا أن يستعملوا لفظًا يحتمل الاستقبال؛ لئلا يصير اليقين شكًا، وأما قولهم :"ما أملح ما يَخْرُجُ هذا الغلام، وما أطولَ ما يكون هذا" فلا يقال ذلك حتى يُرَى فيه مَخِيلَة ذلك، فدلّك ما رأيت في وقتك على ما يكون بعد ذلك، فكأنك قد شاهدته موجودًا، ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاستعمال اسم الفاعل أَكْرَه لأنه لا يختص زمانًا بعينه.

---

(١) يُنظر ص ٥٧٨من هذا البحث

(٢) يُنظر الإنصاف١/١٣٨ م ١٥ بتصرف في النص

وأما قولهم "إنه يصغر، والتصغير من خصائص الأسماء فنقول: الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:
أحدها: أن التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء؛ فإن التصغير على اختلاف ضروبه يتناول الاسم لفظًا ومعنًى، والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظًا لا معنًى، من حيث كان متوجِّهًا إلى المصدر، وإنما رَفَضُوا ذكر المصدر ههنا لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر؛ لأنه خرج عن مذهب الأفعال، فلما رفضوا المصدر وآثروا تصغيره صغّروا الفعل لفظًا، ووجهوا التصغير إلى المصدر، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله؛ لأن الفعل يقوم في الذكر مقام مصدره؛ لأنه يدل عليه بلفظه، ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله، وإن لم يَجْرِ له ذكر، قال الله تعالى: {**وَلا يحْسَبَنَّ الَّذِينَ يبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيرًا لَهُمْ**}(١) قوله " **هُوَ** " ضمير للبخل وإن لم يكن مذكورًا؛ لدلالة "يبخلون" عليه ، فكما أنه يجوز أن يعود الضمير إلى المصدر وإن لم يجرِ له ذكر استغناء بذكر فعله، فكذلك يجوز أن يتوجّه التصغير اللاحق لفظ الفعل إلى مصدره وإن لم يجرِ له ذكر، ونظير هذا إضافتهم أسماء الزمان إلى الفعل نحو قوله تعالى: {**قَالَ اللَّهُ هَذَا يوْمُ ينْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**}(٢) ، وإن كانت الإضافة إلى الأفعال غير جائزة، وإنما جاز ذلك لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره؛ فالتقدير فيه: هذا يومُ نَفْعِ الصادقين صدقُهم، وإنما خصوا أسماء الزمان بهذه الإضافة لما بين الزمان والفعل من المناسبة، من حيث اتفقا في كونهما عَرَضين، وأن الزمان حركات الفلك كما أن الفعل حركة الفاعل، وكما أن هذه الإضافة لفظية، فكذلك التصغير اللاحق فعل التعجب لفظيّ؛ وكما أن هذه الإضافة لا اعتداد بها، فكذلك هذا التصغير لا اعتداد به.
والوجه الثاني: إنما دخله التصغير حملًا على باب أفعل الذي للمُفَاضَلَة؛ لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة، ألا ترى أنك تقول "ما أَحْسَن زيداً" لمن بلغ الغاية في الحسن، كما تقول "زيد أحسنُ القوم" فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضّله عليهم؛ فلوجود هذه المشابهة بينهما جاز "ما أُحَيْسن زيدًا، وما أميلح غزلانًا" كما تقول: "غلمانك أحيسنُ الغلمان، وغزلانك أميلح الغزلان" ولهذه المشابهة حملوا "أَفْعَلَ منك" و "هو أَفْعَلُ القوم" على قولهم "ما أَفْعَلَه" فجاز فيهما ما جاز فيه، وامتنع منهما ما امتنع منه، ألا ترى أنك لا تقول "هو أعرج منك" ولا "أعرج القوم" لأنك لا تقول "ما أعرجه" وتقول "هو أقبح عرجًا منك" و "هو أقبح القوم عرجاً" كما تقول "ما أقبح عَرَجَهُ"

---

(١) آل عمران/١٨٠
(٢) المائدة/١١٩

وكذلك لا تقول "هو أحسن منك حسناً" فتؤكده بذكر المصدر؛ لأنك لا تقول "ما أحسن زيداً حسناً" ، فأما قولهم :"**ألجّ لَجَاجَاً من الخُنْفَسَاءِ**"(١) وما أشبهه فمنصوب على التمييز.

والوجه الثالث: إنما دخله التصغير لأنه أُلْزِم طريقةً واحدة، فأشبه بذلك الأسماء، فدخله بعض أحكامها، وحَمْلُ الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسمًا، وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا؛ فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهاً بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلاً.

وأما "ليس"، و"عسى" فإنهما وإن كانا قد أشبها فعل التعجب في سَلْبِ التصرّف فإنهما قد فارقاه من أربعة أوجه:

أحدها: أنهما يرفعان الظاهر والمضمر، كما ترفعهما الأفعال المتصرفة، فبَعُدَا عن شبه الاسم، وأفعل في التعجب إنما يرفع المضمر دون الظاهر، فقرب من الاسم الجامد؛ فلهذا دخله التصغير دونهما.

والثاني: أن "ليس، وعسى" وُصِلَا بضمائر المتكلمين والمخاطبين والغائبين، نحو: لست ولستم وليسوا، وعسيت وعسيتم وعَسَوا، كما تتصل بالأفعال المتصرفة، وأفعل في التعجب أُلْزِمَ ضمير الغيبة لا غير، فلما تصرف ليس وعسى في الاتصال بضمائر الأفعال الماضية هذا التصرف وألزم هذا الفعل في الإضمار وجهاً واحداً جاز أن يدخله التصغير دونهما.

والثالث: أن "ليس، وعسى" لا مصدر لهما من لفظهما،فيتنزل اللفظ بهما منزلة اللفظ به، والتصغير ههنا في الحقيقة للمصدر، فإذا لم يكن لهما مصدر من لفظهما بطل تصغيرهما، بخلاف فعل التعجب؛ فإن له مصدرًا من لفظه نحو: الحسن والملاحة وإن لم يكن جاريًا عليه على ما يقتضيه القياس، فقام تصغيرُهُ مقام تصغير مصدره، فبَان الفرق بينهما.

والرابع: أن "ليس، وعسى" لا نظير لهما من الأسماء يحملان عليه كما حمل ما أَفْعَلَهُ على أَفْعَلَ الذي للمفاضلة، فيحمل "ما أحسنهم" على قولهم "هو أحسنهم" فبان الفرق بينهما.

فإن قالوا: هذا يبطل بنعم وبئس؛ فإنهما للمبالغة في المدح والذم، كما أن التعجب موضوع للمبالغة، وإنهما لا يتصرّفان، ومع هذا فلا يجوز تصغيرهما.

---

(١) المثل : " ألج مِن الخنفساء" يُنظر جمهرة الأمثال١٨٠/٢، والمستقصى٣٠٨/١ برقم١٣٢٦ ، وأما : "ألج لجاجاً" فقد جاء في قول خلف الأحمر (من المتقارب) :

أَلَجُّ لَجَاجًا مِنَ الخُنْفُساءْ وأَزْهى، إِذَا مَا مَشى، مِنْ غُرابْ

قلنا: هذا الإلزام على مذهبكم ألزم؛ لأنهما عندكم اسمان كأفعل في التعجب؛ فهلّا جاز فيهما التصغير كما جاز فيه؟

فإن قلتم "إن ذلك لم يسمع من العرب" قلنا: كما قلتم، ثم فرقنا بينهما، وذلك أنهما وإن كانا لا يتصرفان فهما أشبه منه بالأفعال المتصرفة، وذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: اتصال الضمير بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف نحو قولهم: "نعما رجلين، ونعموا رجالاً" .

والثاني: اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما نحو "نعمت المرأة، وبئست الجارية".

والثالث: أنهما يرفعان الظاهر والمضمر كالفعل المتصرف، فلما قربا من الفعل المتصرف هذا القرب بَعُدَا من الاسم؛ فلهذا لم يجز تصغيرهما، بخلاف فعل التعجب على ما بيَّنَّا.

وأما مثال "أَفْعِل به" فإنما لم يجزْ تصغيره لأنه لا نظير له في الأسماء إلا أصْبِع؛ وهي لغة رديئة في إصْبَع وإذا لم يكن له في كلامهم نظير سوى هذا الحرف في لغة رديئة باعَدَه ذلك من الاسم، فلم يجز فيه التصغير. ألا ترى أن وزن الفعل الذي يغلب عليه أو يَخُصُّه أحد الأسباب المانعة من الصرف، فإذا كان الاسم يقرب من الفعل لمجيئه على بعض أبنيته حتى يكون ذلك علة مانعة له من الصرف فكذلك الفعل يبعد من الاسم لمخالفته له في البناء، هذا مع أن لفظه لفظ الأمر، والأمر يختص به الفعل، فأما ما جاء من الأسماء مضمنًا معنى لأمر نحو "صَهْ، ومَهْ" وما أشبه ذلك فإنه أقيم مقام الأفعال وهي الأصل في الأمر، وإنما فعلوا ذلك توخِّيًا للاختصار لئلا يفتقر إلى إظهار ضمير التثنية والجمع والتأنيث الذي يظهر في الفعل نحو "اسْكُتَا، واسكُتُوا، واسكُتْنَ" وما أشبه ذلك.

وأما قولهم "الدليل على أنه اسم تصحيح عينِهِ في "ما أقوَمَهُ، وما أَبْيَعَهُ" .

قلنا: التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب أفعل الذي للمفاضلة، فصحح كما صحح من حيث إنه غلب عليه شبَهُ الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة، والشبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله، ألا ترى أن الأسماء التي لا تنصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل، ولم تخرج بشبهها للفعل عن أن تكون أسماء؛ فكذلك ههنا: تصحيح العين في نحو: "ما أَقْوَمَهُ، وما أبيعه" لا يخرجه عن أن يكون فعلا، على أن تصحيحه غير مستنكر في كلامهم؛ فإنه قد جاءت أفعال متصرفة مصححة في نحو قولهم: أَغْيَلَتِ المرأة[١]،

---

(١)أغيلت المرأة: إذا حملت وهي ترضع طفلها،ومثلها: استغيلت.

وأَغْيَمَتِ السماء، واسْتَنْوَقَ الجمل[1]، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ[2]، واسْتَحْوَذَ يستحوذ. قال الله تعالى: {**اسْتَحْوَذَ عَلَيهِمُ الشَّيطَانُ**}[3] ، وقال تعالى: {**أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**}[4] ، وفي القراءة: "**حَتَّى إِذَا أَخَذَتْ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزْيَنَتْ**"[5] على وزن أَفْعَلَتْ، ونحو قولهم: اسْتَصْوَبْتُ، وأَجْوَدْتُ، وأطيبت، وأطولت، قال المرار الفقعسي الأسدي[6]

صَدَدْتِ وأطولتِ الصُّدُودَ، وقَلَّمَا وِصَالٌ على طُول الصُّدُودِ يَدُومُ[7]

وإذا جاء التصحيح في هذه الأفعال المتصرفة تنبيهاً على الأصل مع بُعدها عن الاسم فما ظنك بالفعل الجامد الذي لا يتصرف؟

فإن قالوا: التصحيح في هذه الأفعال إنما جاء عن طريق الشذوذ، وتصحيح أَفْعَلَ في التعجب قياس مطرد.

قلنا: قد جاء التصحيح في الفعل المتصرف على غير طريق الشذوذ، وذلك نحو تصحيح "حَوِلَ، وعَوِرَ، وصَيِدَ" حملًا على "احْوَلّ، واعْوَرّ، واصْيَدّا" وكذلك جاء التصحيح أيضًا في قولهم "اجتوروا، واعتونوا" حملًا على "تَجَاوَروا، وتَعَاوَنُوا" فكذلك أيضًا ههنا حُمل "ما أقومه وما أبيعه" على "هذا أقوم منك، وأبيع منك" ومع هذا فلا ينبغي أن تحكموا له بالاسمية لتصحيحه؛ لأن أفعل به قد جاء

---

(١) في فصل المقال /١٩٠ قال أبو عبيد – يعني : الهروي- : ومن أمثالهم " قد استنوق الجمل " وهو الرجل يكون في حديث ثم يخلط ذلك بغيره وينتقل إليه، وكان بعض العلماء يخبر أن هذا المثل لطرفة بن العبد وكان عند بعض الملوك شاعر ينشده شعراً في وصف جمل ثم حوله إلى نعت ناقه، فقال طرفة عندها " استنوق الجمل ".

(٢)في المستقصى ١٥٦/١ برقم ٦١٣ : استتيست العنز أَي صَارَت كالتيس فِي جرأتها وحركتها ، يضْرب للضعيف إِذا قوي

(٣) المجادلة/١٩

(٤) النساء/١٤١

(٥) يونس/٢٤، وهي قراءة :سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، وأبي عبد الرحمن السلمي ،ويحيى بن يعمر، والحسن البصري، والشعبي ، وأبو العالية ، وقتادة، ونصر بن عاصم ، والأعرج ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وأبو رجاء بخلاف عنه ، ومالك بن دينار ، واللؤلؤي ، والخفاف عن أبي عمرو . قال أبو الفتح بن جني: أما " **أَزْيَنَتْ**" فمعناه : صارت إلى الزينة بالنبت . إلا أنه أخرج العين على الصحة ، وكان قياسه "أَزَانَتْ" . يُنظر المحتسب١/٣١١، ومعجم القراءات – عبد اللطيف الخطيب٣/٥٢٦

(٦) يُنظر ديوانه/١٧٥

(٧) البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب١/٣١ ، ٣/١١٥ ، والمقتضب١/٢١٩ ، والخصائص١/٢٥٧،١٤٣، الشاهد فيه : تصحيح عين " أطولتِ" والقياس : "أطلتِ" ، وفي البيت شاهد آخر وهو: أَن "مَا" فِي "قَلما" عِنْد بَعضهم زَائِدَة و"وصال" فَاعل "قَلما"، وَهِي عِنْد سِيبَوَيْهٍ كَافَّة و"وصال" مُبْتَدأ. يُنظر الخزانة١٠/٢٤٤

مصححًا وهو فعل، كما أن التصحيح في قولهم "أَقْوِمْ به، وأَبْيِعْ به" لا يخرجه عن كونه فعلًا، فكذلك التصحيح في "ما أفعله" لا يخرجه عن كونه فعلًا.

وأما قولهم "لو كان التقدير فيه :شيء أَحْسَنَ زيدًا لوجب أن يكون التقدير في قولنا : ما أَعْظَمَ الله شيء أعظم الله، والله تعالى عظيم لا بِجَعْلِ جاعل"

قلنا: معنى قولهم شيء أعظم الله أي وَصَفَهُ بالعظمة، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان: كَبَّرْتَ كبيرًا، وعَظَّمَتَ عَظِيمًا، أي وصفته بالكبرياء والعظمة، لا صيّرته كبيرًا عظيمًا، فكذلك ههنا، ولذلك الشيء ثلاث معانٍ:

أحدها: أن يُعْنَى بالشيء مَنْ يعظمه من عباده،

والثاني: أن يعنى بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته من مصنوعاته

والثالث: أن يعنى به نفسه، أي أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيمًا، فرقًا بينه وبين خلقه.

وقيل: يحتمل أن يكون قولنا "شيء أعظم الله" بمنزلة الإخبار أنه عظيم، لا على معنى شيء أعظمه؛ فإن الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حملها على ما يليق بصفاته، ألا ترى أن "عسى، ولعل" فيها طَرَفٌ من الشك، ولايحمل في حقه سبحانه على الشك، وكذلك الامتحان يحمل منا على معانٍ تستحيل في حقه سبحانه، إلى غير ذلك مما لا يُحْصَى كثرةً، فكذلك ههنا يكون المراد بقولهم : "ما أعظم الله" الإخبار أنه عظيم، لا شيء جعله عظيمًا لاستحالته؛ وإن كان ذلك يقدَّر في غيره لجوازه وعدم استحالته.

وأما قول الشاعر

ما أَقْدَرَ اللهَ أن يُدْنِي على شَحَطٍ مَنْ دَارُه الحَزْنُ ممن دَارُهُ صُولُ

فإنه وإن كان لفظه تعجب فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة، كقوله تعالى {**فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا**}[(١)] ، فجاء بصيغة الأمر، وإن لم يكن في الحقيقة أمرًا؛ لامتناع ذلك في حق الله تعالى، وإن شئت قدَّرته تقدير: "ما أَعْظَمَ الله" على ما بيَّنَّا.

وأما دخول نون الوقاية على الاسم فليس بصحيح؛ لأن "قدني، وقطني" من الشاذ الذي لا يعرج عليه؛ فهو في الشذوذ بمنزلة مِنّي وعَنِّي، وإنما حَسُنَ دخول هذه النون على قد وقط لأنك تقول "قَدْكَ من كذا، وقَطْكَ من كذا" أي اكْتَفِ به، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل؛ فلذلك حسن دخول هذه النون عليهما، على أنهم قالوا "قَطِي وقَدِي" من غير نون كما قالوا "قطني وقدني" بالنون، ولا خلاف

---

(١) مريم/٧٥

أنه لا يجوز أن يقال "ما أَكْرَمِي" بحذف النون كما يقال "ما أكرمني" كما يقال "قَدْنِي، وقَدِى" فلما لم يجز ذلك بَانَ الفرقُ بينهما.

ونصب الأسماء للمعارف على نحو ما قرروه فليس بصحيح أيضاً ؛ لأن ما ذكروه مِن أبيات ، تعددت رواياته ، وعلى فرض صحة روايتهم فمحمول على : " الحسن الوجه" أو على زيادة "أل" ، وأيضاً فهل يُمكن لأفعل وصفاً أن ينصب اسمًا مضمرًا وعلمًا أو اسمًا من أسماء الإشارة؟

وإذا لم يمكن ذلك دل على أن "أفعل" في التعجب فعل.

أما قولهم "إن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أفعل في التعجب للفرق بين الاستفهام والتعجب" مفتقر إلى دليل .

وأيضاً فإن التفريق بين المعاني لا يوجب إزالة الإعراب عن وجهه في موضع ما، ولأن التعجب إخبار يحتمل الصدق والكذب، والاستفهام استخبار لا يحتمل الصدق والكذب؛ فلا يصح أن يكون أصلًا له.

وأما قولهم "إنه بني لتضمنه معنى حرف التعجب وإن لم ينطق به" فكذلك كان يجب أن يوضع له حرف كما وضع لغيره من المعاني، ولكن لما لم يفعلوا ذلك ضمّنوا "ما"معنى حرفه فبنوها، كما ضمّنوا "ما" الاستفهامية معنى الهمزة، وضمّنوا "ما" الشرطية معنى "إن" التي وضعت للشرط، وبنوهما وإن لم يكن للكلمة التي بعدهما تعلق بالبناء؛ فكذلك ما بعد "ما" التعجبية لا يكون له تعلق بالبناء، فبان أنه فُتح لأنه فعل ماض على ما بُيِّن .

المسألة الثانية عشرة : {الحمل على المعنى في باب الموصول}

الموصول الاسمي يفتقر إلى جملة صلة ، وجملة الصلة لا بد فيها مِن عائد[1] ، وهو الضمير، وندر الربط بالاسم الظاهر ، قال قيس بن الملوح[2]:

فيا رَبَّ لَيْلَى أنْتَ في كلّ موْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمةِ اللَّهِ أطْمعُ[3]

وقد تخلو جملة الصلة من العائد إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو : " الذي يطير فيغضب زيد الذباب" ؛لارتباطهما بالفاء ، وصيرورتهما جملة واحدة[4] ، والأصل في هذا الضمير أن يكون مطابقاً للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما.

هذا والتعبير الذي يحمل على المعنى في باب الموصول إما أن يكون مشتملاً على ضمير واحد ، وإما أن يكون مشتملاً على ضميرين ،والمسألة فيها تفصيل ، وهذا البيان :

مذهب البصريين وأدلتهم :

ذهب البصريون[5] إلى القول بأن الحمل على اللفظ ، وعلى المعنى جائز في باب الموصول مطلقاً ما لم يحصل مِن مطابقة اللفظ لبس ، أو قبح ،فيلزم مراعاة المعنى ، فاللبس نحو : " أعط مَن سألك" فلا يقال : "مَن سألك" وأنت تريد النساء ، إلا أن يكون هناك قرينة ، ومِن القبح نحو : "من حمراء أمك" فوجه القبح فيه أنه لو روعي اللفظ للزم الإخبار بمؤنث عن مذكر ، فروعي المعنى بكسر كاف " أمكِ"[6] ، فإن لم يكن هناك لبس ، أوقبح في الأسلوب جاز الحمل على اللفظ ، وعلى المعنى ، إلا أن الحمل على اللفظ أكثر ، وإنما كان كذلك ؛ لأن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمول عليها من المعاني إذ هو وصلة إلى المعنى ، وكذلك في غير الموصول ، يقال : ذلك الشخص لقيته ، وإن

---

(١) يُنظر التصريح ١٤٠/١

(٢) يُنظر المقاصد النحوية٤٩٧/١ ، وشرح شواهد المغني٥٥٩/٢ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية٣٤٠/٤

(٣) البيت مِن الطويل ، وهو مِن شواهد شرح الجمل الكبير١٨٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك١٨٦/١ ،٢١٢ ، والارتشاف٩٩٨/٢ ، الشاهد فيه قوله : " وأنت الذي في رحمة الله أطمع" وهو مخالف للقياس ، وقياسه : وأنت الذي في رحمته ، أو رحمتك .

(٤) يُنظر الارتشاف٩٩٩/٢ ، والهمع٢٨١/١

(٥) يُنظر الكتاب٤١٥/٢ ، والمقتضب ٢٩٤/٢، ٢٥٢/٣ ، والأصول ٣٤٢/٢ ،ويُنسب إلى أكثرهم موافقة الكوفيين ، وصححه أبو حيان . يُنظر الارتشاف١٠٢٧/٢

(٦) يُنظر شرح الكافية للرضي٥٦/٢ ، والتصريح١٤٠/١

كان مؤنثاً، قال تعالى : { **خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ**}(١) ، والمراد :آدم عليه السلام ، ويقال : ثلاث أنفس من الرجال ، وثلاثة أشخص من النساء ، فهذا أولى من العكس(٢) .

هذا ما لم يعضد المعنى السابق ، فيختار مراعاة المعنى نحو قول جران العود(٣):

وإنَّ من النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تَهِيجُ الرِّيَاضُ قبلها وتصَوّحُ(٤)

بيان ذلك : قالوا : إذا اشتمل التعبير على ضمير واحد فالحمل على اللفظ ، وعلى المعنى جائز إلا أن الحمل على اللفظ أحسن ، قال تعالى : { **وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ**}(٥) ، وعليه أكثر الاستعمال ، وأما ما أعيد عليه حملاً على معناه في الجمع قوله تعالى { **وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُون إِلَيْكَ**}(٦) .

وأما ما أعيد بلفظ التثنية فنحو قول الفرزدق:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ(٧)

وأما المؤنث فنحو قول العرب فيما حكاه يونس : "مَن كانت أمك" أنَّث "كانت" حيث كان فيها ضمير" مَن" ، وكان مؤنثاً ؛ لأنه هو الأم في المعنى(٨).

---

(١) النساء/١، الأعراف/١٨٩ ،الزمر/٦

(٢) يُنظر شرح الكافية للرضي٢/٥٦

(٣) هو عامر بن الحارث النميري، شاعر ، وصاف ، أدرك الإسلام ، وسمع القرآن ، واقتبس منه كلمات وردت في شعره، ومعنى جران العود :مقدم عنق البعير المسن . يُنظر في ترجمته الشعر والشعراء٢/٧١٨، والأعلام٣/٢٥٠

(٤) البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك٢/٢١٣، والتصريح١/١٤٠ ، والمقاصد النحوية١/٤٩٢ ، الشاهد فيه قوله : "مَن هي" فحمل على المعنى لتقدم ما يعضده ، وهو قوله :"وإن مِن النسوان". والذي لجران العود في ديوانه/٧ :

ولسن بأسواءٍ فمنهن روضة تهيجُ الرياضُ غيرَها لا تصوَّحُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد للنحويين فيه

اللغة : تصوح : تيبس .

(٥) الأنعام/٢٥، محمد/١٦

(٦) يونس/٤٢

(٧) البيت من الطويل ، وسيأتي برقم/ ١٩٧

(٨) يُنظر الكتاب ٢/٤١٥ ،وشرح المفصل لابن يعيش٤/١٤

وإذا اشتمل التعبير على ضميرين فيمكن حملهما على اللفظ ، وهو الأكثر نحو قوله تعالى : { **وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ}**[1] ، ويمكن حملهما على المعنى نحو قوله تعالى :**{ وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ}**[2] ، ويمكن حمل أولهما على المعنى ، وآخرهما على اللفظ نحو قوله تعالى: **{وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا}**[3]

وقول الشاعر[4]:

أأنت الهلاليُّ الذي كنتَ مرةً   سمعنا به والأرحبيُّ المعَلَّقُ[5]

مذهب الكوفيين وما فيه مِن تفصيل :

التعبير في باب الموصول إما أن يشتمل على ضمير واحد ، وإما أن يشتمل على ضميرين فإن اشتمل التعبير على ضمير واحد ،فإما أن يُخبر عنه ، أو لا ،فإن أُخبر عنه فإما أن يُخبر عنه بفعل ، أو اسم مشتق من فعل مطرد الاشتقاق ، فإن أُخبر عنه بفعل لم يجز أن يُحمل على معناه ، فلا يجوز عندهم : "مَن كان يقومان أخواك" بل : "مَن كان يقوم أخواك" ، وإن أُخبر عنه باسم مشتق مِن فعل مطرد الاشتقاق جاز الحمل على المعنى ، يقال: " مَن كان محسناً أخواك" ، و" مَن كان مُحْسنَيْن" ، ويجوز " مُحْسِنِين" ، وكذلك : "مَن كان محسنة أختك" ومنه قوله تعالى : **{وقَالُوا لَن يَدْخُلَ الجَنَّةَ إلاَّ مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى}**[6] ، وقول الشاعر[7]:

وَأَيْقَظَ مَنْ كان مِنْكُم نِياما[8]

---

(١) التغابن/١١

(٢) الأنبياء/٨٢

(٣) الطلاق/١١

(٤) قائله مجهول . يُنظر الدرر١/١٦٣ ، والمعجم المفصل١/٢٤٣

(٥) البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك١/٢١١، والارتشاف٤/٢٢٠٣والهمع١/٢٨٣ ، ويروى :**الأَرْيحيُّ الملقبُ** يُنظر رصف المباني/٢٦ ، ويروى : **الأرْحبيُّ المُغلبُ** يُنظر المقرب١/٦٣ ، ويروى :**الأرحبي المهلب** يُنظر المساعد١/١٥٨ ، الشاهد فيه مراعاة المعنى أولاً في قوله : "كنت مرة" ، ثم مراعاة اللفظ في قوله : "سمعنا به" .

اللغة : الأرحبي : بعير الشاعر، وهو نسبة إلى أرحب ، حي مِن همدان .

(٦) البقرة/١١١

(٧) قائله مجهول ، ويُنظر تفسير البحر المحيط١/٥٢٠، ٧/٣٦٢ ، وتفسير الدر المصون٢/٦٩، ٩/٣٣٧

(٨) هذا شطر بيت من المتقارب ، لم أقف له على سابق ولا لاحق ، وهو من شواهد شرح الجمل الكبيرة لابن

وإنما فرق الكوفيون بين الاسم والفعل ؛ لأنه قد يكون الاسم مذكراً ، والخبر مؤنثاً إذا كان اسماً نحو : **{هَذَا رَحْمَةٌ}**[١] ، و" إن عبد الله امرأة" على التشبيه ، ولا يكون ذلك في الفعل شريطة أن تكون الصفة مِن الصفات المفصول بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ،فإن كانت مِن غيرها ، وكانت صفة المذكر والمؤنث ترجع إلى مادة واحدة ، ولم يؤد الحمل إلى جعْل صفة المذكر للمؤنث ، وصفة المؤنث للمذكر أجازه الفراء[٢] ، نحو : مَن كانت أحمر جاريتك ، ومَن كان حمراء جاريتك ، وذكر قراءة ابن مسعود[٣] : {**ومِنْكُم مَن يكون شُيُوخاً**}[٤] ، ولم يجز الكسائي[٥] إلا الحمل على المعنى ، وإذا لم يرجع الوصف إلى مادة واحدة في التذكير والتأنيث ، وأدى الحمل إلى جعْل صفة المذكر للمؤنث والعكس ، فنسب إلى الكسائي والفراء منعه[٦] ، وقيل : منع الكسائي والفراء الحمل على لفظ المذكر[٧]، فيقولان : مَن كان عجوزاً جاريتك ، ولا يجيزان : مَن كان شيخاً جاريتك ، ولا يجيزان : مَن كان غلاماً جاريتك إلا على لغة مَن قال في المؤنث: شيخة ، وغلامة ، قال عبد يغوث بن وقاص الحارثي[٨] :

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرا يَمَانِيَا[٩]

وقال أوس بن غلفاء الهجيمي[١٠] :

الضائع٢/٢٦٧ ، والتذييل والتكميل٣/١١١ ، وتمهيد القواعد٢/٧٢٧ ، الشاهد فيه حمل اسم كان على لفظ "مَن" ، وخبرها على معناه

(١) الكهف/٩٨

(٢) يُنظر نسبة ذلك إليه في الارتشاف٢/١٠٢٨

(٣) يُنظر معاني القرآن للفراء٣/١٠ ، ومختصر شواذ القراءات لابن خالويه/١٣٣ ، ومعجم القراءات – عبد اللطيف الخطيب٨/٢٤٨

(٤) غافر/٦٧

(٥) يُنظر نسبة ذلك إليه في الارتشاف ٢/١٠٢٨

(٦) يُنظر نسبة ذلك إليهما في الارتشاف ٢/١٠٢٨

(٧) يُنظر السابق٢/١٠٢٨

(٨) يُنظر المفضليات/١٥٥ ، والأغاني١٥/٧٢، والخزانة٢/١٧٢

(٩) البيت من الطويل ، وهو من شواهد سر الصناعة١/٨٦ ، وشرح الجمل الكبير١/١٤٤ ،والارتشاف٥/٢٣٨٧ ، الشاهد فيه قوله : "شيخة" حيث استعمله مؤنث لشيخ ، وهو قليل ، والمشهور عجوز ، وفي البيت شاهد آخر قوله : "عبشمية" حيث نسب إلى العلم المركب الإضافي بعد نحته ، وهو أحد الأوجه الجائزة في النسب إليه .

(١٠) يُنظر الجمهرة " غ ل م "

ومُرْكِضَةٍ صَريحيّ أَبوها   يُهانُ لَهَا الغُلامَةُ والغُلامُ(1)

فإنهما إذ ذاك يرجعان إلى اشتقاق واحد ، وكذلك لا يجوز : مَن كان عبداً جاريتك ، بل : مَن كان أمة جاريتك قالوا : وإذا كان الضمير المحمول على اللفظ مخبراً عنه بما بعده ، وأخبرت عنه بفعل لم يجز الحمل إلا على اللفظ أو على المعنى نحو: "من كان يقوم أخواك ، ومن كانا يقومان أخواك" ، ولا يجوز " من كان يقومان أخواك" ، ويحمل على اللفظ والمعنى ، قالوا : وإذا لم يكن الضمير المحمول على اللفظ مخبراً عنه بما بعده ، وأريد حمل ما بعده عليه حمل على اللفظ ، ولا يجوز حمله على معناه ، يقال : مَن ضربته أجمعون قومك ، فيحمل على من ، ولا يجوز النصب تأكيداً للضمير على معناه ، وأجاز الكسائي أن يجيء العائد على اللفظ مؤكداً باللفظ المضاف أن يحمل أوله على المعنى ، وآخره على اللفظ ، يقال : جاءني من خرج أنفسه(2) .

وإن اشتمل التعبير في باب الموصول على ضميرين فللكوفيين فيه تفصيل ، هذا بيانه :

قالوا : إذا اشتمل التعبير على ضميرين فإما أن يتتابعا ، وإما أن يفصل بينهما بفاصل ، فإن تتابعا جاز فيهما وجهان :

أحدهما: حمل الضميرين على المعنى ، نحو قوله تعالى : { **وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ**}(3).

الآخر: حمل الأول على اللفظ ، والثاني على المعنى ، نحو قوله تعالى : { **وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا**}(4) في قراءة السبعة غير حمزة والكسائي(5) ، وأما إن فصل بينهما بفاصل نحو :" مَن يقومون في غير شيئ ، وينظر في أمورنا قومك" جاز البدء بالحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ .

موقف ابن عمرون :

اختار ابن عمرون القول بجواز الحمل على اللفظ ، وعلى المعنى في باب الموصول مطلقاً ، وهو

---

(1) البيت من الوافر ، وهو من شواهد التكملة /١٢٠ ، والغرة المخفية لابن الخباز٢/٦٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش٥/٩٧ ، الشاهد فيه قوله : " الغلامة" حيث جعلها أنثى للغلام ، والمشهور : جارية .

(2) يُنظر الارتشاف٢/١٠٢٨

(3) الأنبياء/٨٢

(4) الأحزاب/٣١

(5) سيأتي تخريج هذه القراءة . يُنظر ص ٦٤٣من هذا البحث

ما ذهب إليه جمهور البصريين قال : " .. قوله[1] : " ولفظها مذكر " لأنه الأصل " والحمل عليه الكثير ، وقد تحمل على المعنى ، وقُرئ قوله تعالى {**وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا**}[2] بتذكير الأول" يعنى: "يقنت" "وتأنيث الثانى" يعنى : "تعمل" ، وهى قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بالياء المنقطة من تحت فى الأول وفى الثانى بالمنقطة من فوق ، وقراءة حمزة والكسائي بالمنقطة من تحت فيهما ، وبالمنقطة من فوق فى "يقنت" ابن أبى إسرائيل عن الوليد بن مسلم وابن شاكر ، عن أبى عتبة والطريثيثى و ابن عتبة مطلقا وابن فرح عن البزى طريق الأهوازى وابن يحيى والضرير ،لروح وزيد والمنهال هذا فى التذكير والتأنيث

وقال بعض الكوفيين : إذا حُمل على المعنى لم يجُز أن يرد إلى اللفظ ، وإذا حمل على اللفظ جاز حمله على المعنى ، وهو ضعيف ؛ لأنه لا فرق بينهما ، وقد جاء الأمران ، قال تعالى {**وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يدخله جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا**}[3] فجمع على المعنى ثم قال {**قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا** }[4] فأفرد الضمير فى له رده على اللفظ ، وقال تعالى {**وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ** }[5] فجمع على المعنى وقال تعالى فى موضع آخر {**ومِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ**}[6] فأفرد على اللفظ.

وقال الفرزدق :

وأطلس عسالٍ وَمَا كَانَ صاحباً دَعَوْت لناري موهناً فَأَتَانِي
فَلَمَّا أَتَانِي قلت دُونك إِنَّنِي وَإِيَّاك فِي زادي لمشتركان
فَقلت لَهُ لما تكشر ضَاحِكا وقائم سَيفي فِي دي بمَكَان
تعال فإن عاهدتني...

ويروى :

تعشَ فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل منْ يا ذئبُ يصطحبان

---

(١) يعني الزمخشري في المفصل/١٨٧

(٢) الأحزاب ٣١

(٣) الطلاق من الآية ١١

(٤) الطلاق من الآية ١١

(٥) يونس ٤٢

(٦) الأنعام ٢٥، ومحمد ١٦

فَبت أقد الزَّاد بيني وَبَينه   على ضوء نارٍ مرّة ودخان[1]

الرأي المختار :

الذي يميل إليه البحث هو أن الحمل على اللفظ ، وعلى المعنى في باب الموصول جائز مطلقاً ، إلا أن الحمل على اللفظ أحسن ما لم يعضد معنى سابق فيكون الحمل عليه أولى ، أو يخاف لبس أو قبح فيكون واجباً ، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين . والسماع وما احتجوا به من القياس يساندهم .

وأما ما ذهب إليه الكوفيون ، أما قولهم إن التعبير إذا اشتمل على ضميرين غير مخبر بأحدهما عن الآخر وجب أن يبدأ المتكلم بالحمل على اللفظ ثم على المعنى ؛ لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام لا يجوز ، فضعيف ؛ لأنه لا فرق بين أن يبدأ بالحمل على اللفظ ، أو بالحمل على المعنى ، وقد جاء ذلك في التنزيل ، قال تعالى : **{وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يدخله جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا}**[2] ولو حملت الآية على التوجيه الذي ذكره ابن عصفور[3] بقوله : " .. فلا ينبغي أن يحتج به فيقال : قد قال " خالدين" بالجمع على معنى "مَنْ" ثم قال بعده " قد أحسن الله له رزقا" بالإفراد على لفظها ؛ لأن "خالدين" حال من الضمير في "يدخله" على معناه ؛ لأنه في المعنى جمع ، والضمير في "له" عائد على "مَنْ" على لفظه ، وإنما يكون فيه حجة لو كان "خالدين" حال مِن نفس " مَنْ". أ.هـ وبمثل هذا الذي قال في الآية يسقط احتجاجه للكوفيين بقول الشاعر :

أأنت الهلاليُّ الذي كنتَ مرةً   سمعنا به والأرحبيُّ المعَلَّقُ

لأن "سمعنا به" خبر "كنت" فحمل على معنى الضمير ، وحمل في الضمير الأول على معنى الذي ، ولو تأولنا البيت على الحالية كما هو المعنى المذكور في توجيه الآية عند ابن عصفور لكان خروجاً للجزء عن حيز كله ، والمرجع في النهاية واحد .

---

(١) الأبيات من الطويل ، ويُنظر ص٦٤٣ من هذا البحث

(٢) الطلاق/١١

(٣) يُنظر شرحه على الجمل١/١٩٠

الفصل الثاني :

ابن عمرون والأصول النحوية

وفيه الحديث عن :

- موقفه من السماع .
- موقفه من القياس .
- ابن عمرون و الإجماع.
- ابن عمرون واستصحاب الحال.
- ابن عمرون والحدود .
- ابن عمرون والعلة النحوية.

الفصل الثاني

ابن عمرون والأصول النحوية

يتجلى موقف ابن عمرون من الأصول النحوية في ما ناقشه من قضايا ، وما استعان به من السماع والقياس والإجماع ، واستصحاب الحال ، والعلة ، والحدود النحوية على النحو التالي:

موقفه من السماع :

المقصود بالسماع : ما ثبت من كلام مَن يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله عز وجل ثم كلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، ثم كلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً"[١]

والسماع كواحد من أدلة الصناعة النحوية لم يستغن عنه الشارح في كتابه بل تنوعت أدلة السماع عنده ، فقد استشهد على ضبط القواعد النحوية بآيات الذكر الحكيم ، والقراءات الواردة فيها ، وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب شعره ونثره ، وهذا البيان :

أولاً الاستشهاد بالقرآن الكريم :

استشهد الشارح في الجزء الذي قمت بتحقيقه بالقرآن الكريم بما يزيد على مائة وخمسين موضعاً من كتابه ، وقد تنوعت طريقته في الاستشهاد وفقاً لما يقتضيه الشاهد النحوي :فهو يستشهد بجزء الآية ، وبآية كاملة ، وبآيتين أو أكثر، وبآية مع جزء الآية التي تليها ، وبعكس ذلك ، كما يستشهد بجزء من الآية مع جزء من الآية التي تليها.

فمن الأول – وهو الاستشهاد بجزء الآية – ما ذكره من الاستشهاد على المعنى الثاني من معنيي" أفعل التفضيل" اللذين ذكرهما الزمخشري بقوله : "وله معنيان : أحدهما : أن يراد أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء ، والثاني : أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم لكن لمجرد التخصيص ، كما يضاف ما لا تفضيل فيه .

قال : منه قوله تعالى { **إلا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا** }[٢] ليس على الاعتراف أنهم شاركوهم في الرذالة ثم زادوا عليهم بل لأنهم المعتبرون بالزيادة في الرذالة[٣] .

ومن الثاني – وهو الاستشهاد بالآية كاملة – قوله : " وقال ابن خروف : "لـمَّا" حرف لايليه إلا الفعل ويجب به الجواب لوجوب الأول ، كقولك لما جاء زيد أكرمتك ، فالإكرام وجب لمجئ زيد ، وليست بظرف زمان كما ذهب إليه أبو علي وغيره لأنه يقال لما أحسنت إلى العام الماضي جازيتك اليوم ولا يجوز

---

(١) يُنظر الإصباح في شرح الاقتراح/٦٧

(٢) هود /٢٧

(٣) يُنظر / ٣٤٢

حين أحسنت إلى العام الماضي جازيتك اليوم والمعنى : أن الجزاء كان الآن لتقدم الإحسان قال تعالى {**فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ** }(١) فالنكث لم يكن حين كشف عنهم العذاب "(٢)

ومن الثالث – وهو الاستشهاد بآيتين أو أكثر – قوله : " وربما وضعوا الظاهر موضع المضمر لغرض تفخيم الأمر وإبهامه والتورية عنه أو غير ذلك من مقاصد المتكلم فقد قال تعالى **الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ** }(٣) فهذا لتعظيم الأمر ، ونحوه قوله تعالى {**الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ** }(٤) "(٥)

ومن الرابع – وهو الاستشهاد بالآية مع جزء الآية التي تليها – قوله عن بدل الاشتمال : " وقيل الثاني مشتمل على الأول وليس بشئ ، لقوله تعالى { **قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ** }(٦) فالنار في الأخدود مشتملة عليها "(٧)

ومن الخامس – وهو الاستشهاد بجزء الآية مع الآية التي تليها– قوله : " وقال يحيي في قوله تعالى {.. **فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى** }(٨) استوى هو وجبريل صلى الله عليهما فأضمر الاسم في "استوى" ، فرد عليه هو وأكثرهم أن جبريل كان بالأفق الأعلى فيكون هو مبتدأ وهو ضمير جبريل وبالأفق خبره ، وقيل هو ضمير النبي صلى الله عليه وسلم ، أي : والنبي بالأفق الأعلى ، والله أعلم بما أراد"(٩) .

ومن السادس – وهو الاستشهاد بجزء من الآية مع جزء من الآية التي تليها – قوله في جواز بدل المعرفة من النكرة وعكسه : " **قال تعالى { .. إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ }**(١٠) " فـ"صراط الله" معرفة ، وقد أبدله من "صراط مستقيم" وهو نكرة ، وقال تعالى { .. **بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ** }(١١) فـ "ناصية" بدل من الناصية "(١٢)

---

(١) الأعراف/١٣٥

(٢) يُنظر / ٧٩٠

(٣) القارعة ١–٣

(٤) الحاقة ١،٢

(٥) يُنظر /٥١٧

(٦) البروج ٤،٥

(٧) يُنظر / ٤٧٤

(٨) النجم/ ٦،٧

(٩) يُنظر /٥٠١

(١٠) الشورى/ ٥٢ ، ٥٣

(١١) العلق/ ١٥ ، ١٦

(١٢) يُنظر /٤٨٠

ثانيا : الاستشهاد بالقراءات القرآنية :

القراءات القرآنية علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة. خرج النحو واللغة والتفسير وما أشبه ذلك[١].

ثم إن ترجيح بعض وجوه القراءات على بعض، إنما هو باعتبار موافقة الأفصح، أو الأشهر، أو الأكثر من كلام العرب، وإلا فالقرآن واحد بالذات متفقه ومختلفه، لا تفاضل فيه.

والقراءات على أضرب[٢] منها : المتواتر والشاذ "فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس، سار عليه البصريون كما سار عليه الكوفيون، أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها، واعتبارها أصلاً من أصول الاستشهاد، قيل هو ليس من منهج البصريين؛ لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حُجة إلا ما كان موافقًا لقواعدهم وأقْيِسَتهم، وأصولهم المقرَّرة، فإن خالَفتها ردُّوها، في حين كانت القراءات مصدرًا من مصادر النحو الكوفي[٣]". وهو قولٌ غير سديد.

إن موقف النحاة واللغويين من القراءات موقف موحَّد لا يختلف فيه كوفي عن بصري[٤] فنرى الفراء يتوقَّف في كتابه "معاني القرآن" ليقول: إن الكسائي كان لا يُجيز القراءة بهذا الحرف[٥] ، ويُفهَم من بعض نصوص معاني القرآن للفراء أنه يَرُدُّ بعض القراءات[٦]، ويَرمي بعض القرَّاء بالوهْم[٧] . وأن القارئ لكتاب سيبويه لا يجد تَخطئة واحدة لقراءة من القراءات مع كثرة ما استشهد به منها، بل إن سيبويه قد صرَّح بقَبولها جميعًا مهما كانت شاذَّة عن مقاييسه؛ حيث قال : "إلاَّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّ القراءة السُّنَّة "[٨]

---

(١) يُنظر منجد المقرئين لابن الجزري /٩

(٢) وهي المتواتر ، والمشهور ، والآحاد ، والشاذ ، والموضوع ، والقراءة التفسيرية . يُنظر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢٦٤/١

(٣) يُنظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د/ خديجة الحديثي/٤٧

(٤) يُنظر الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط ، عبد العزيز الدليمى/٨٠

(٥) يُنظر معاني القرآن للفراء ٧٥/١

(٦) ومن ذلك رده لقراءة يحي بن وثاب والأعمش "**إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ**" (الذاريات٥٨) بجر المتين . يُنظر معاني القرآن ٧٥/٢

(٧) ومن ذلك قوله : "وقد خفض الياء من قوله "**بِمُصْرِخِيّ**" (إبراهيم ٢٢) الأعمش ، ولعلها من وَهْم القراء من طبقة يَحْيَى فإنه قل من سلم منهم من الوهم. ولعله ظَنَّ أن الباء فِي "بِمصرخي" خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذَلِكَ" يُنظر معاني القرآن ٧٥/٢ بتصرف

(٨) يُنظر الكتاب ١٤٨/١

والذي أراه هو ما ذكره السيوطي بقوله : "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه"(١)

هذا وقد استشهد ابن عمرون في شرحه على المفصل بستٍ وأربعين قراءة في الجزء الذي قمت بتحقيقه منه ، منها خمس عشرة قراءة شاذة ، استشهد بها على إثبات القاعدة النحوية ، وأجاز الاستشهاد بما جاء منها مخالفاً للقاعدة ، ولكن من غير قياس عليه ، وحكم على القراءة المتواترة التي خالفت القياس بالشذوذ قياساً واستعمالاً .

فمن الأول قوله : " ويجب في (ضمير) الفصل التثنية والجمع والتأنيث على حسب ما قبله .
قوله – يعني : الزمخشري – : " ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت " فإن قيل : لو كان كما ذكر لم يقع بعد الضمير لأن الضمير لا يوصف.

فالجواب : أنه إنما جاز مع المضمر طرداً للباب كما في : أعد ، ونعد ، ويعد ، وتعد

فإن قيل : إنما يتعين الخبر إذا لم يجز الفصل بين الصفة والموصوف ، فلم قلت إنه لا يجوز ؟

والدليل على جوازه قوله تعالى : { **قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ** }(٢)

مَن نصب "علاَّم" يجوز أن يكون على الوصف ، ذكره أهل العربية وهو صفة وقد فصل بالخبر بينه وبين موصوفه الذي هو: ربي.

والجواب : أن الفصل بهذا الضمير لم يأت ، أما بغيره فلا ندعيه"(٣) أ .هـ بتصرف

ومن الثاني قوله : " قال الفراء في معاني القرآن : وقد قرأ بعض القراء { **هل أَنتُم مُطَّلِعونِ** }(٤) فكسر النون ، وهو شاذ ؛لأن العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحداً إلى اسمٍ مَكنِيٍّ عنه"(٥)

ومن الثالث قوله : " سكون الياء بعد الألف في { **مَحْيَايْ** }(٦) شاذ عن القياس والاستعمال ، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين ، وهما لا يلتقيان على هذا الحد ، وأما شذوذه عن الاستعمال

(١) ينظر الإصباح في شرح الاقتراح/٦٨

(٢) سبأ٤٨

(٣) يُنظر /٥٥٤

(٤) الصافات/ ٥٤

(٥) يُنظر /٢٨٤

(٦) الأنعام /١١٢

فلِقلة استعماله"[1] أ .هـ بتصرف

فهذه القراءة مروية عن نافع المدني كما ذُكر في التحقيق ، وهي قراءة متواترة ، تُحفظ ولا يقاس عليها ، ولا ينبغي تخطئة القارئ بها ، وإن شذت عن القياس والاستعمال ، دليل ذلك تأييده لقراءة ابن عامر " وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ"[2] وإن ردها بعض النحويين كما سيُذكر في موضعه من التحقيق[3]

هذا وقد كانت طريقة الشارح في الاستشهاد بالقراءات على النحو التالي :

١– العناية بتوجيه القراءة المحتج بها : قال :" قوله – يعني الزمخشري– : وقراءة حمزة{**وَالْأَرْحَامِ**}[4] ليست بتلك القوية " يريد إن جر بالعطف على الهاء .

وإن جعل قسماً جوابه : { **إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**}[5]كانت قوية أو جر بباءٍ أخرى محذوفة كانت أيضاً قوية

وإذ جاز توهم الباء في "مدرك" من قول الشاعر :

بَدَا لِيَ أَنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضَى[6]

وجر سابق على توهمها مع أنه لم يتقدم لها ذكر ، فأن يجوز في { وَالْأَرْحَامِ }مع تقدم ذكرها أولى ، أو يكون على حذف مضاف كقوله : ولا سوداء ، أي : وقطع الأرحام ، فقد خرج عليه سيبويه"[7]

٢– قد ينسب مع التوجيه القراءة لأصحابها : ومن ذلك قوله : " وروى هشام عن ابن عامر {**هِئتُ لك**}[8]بكسر الهاء وهمزة بعدها وضم التاء على أنها فعلت من الهيأة والهاء والتاء ضمير الفاعل المسند إليه الفعل "[9]

٣– قد يذكر مع التوجيه والنسبة مصدر القراءة المستشهد بها: ومن ذلك قوله : " وفى موضح اليزيدى فى القراءات: أبو العالية وابن خثيم وأبو ذر والسختيانى{**اثنتا عشرة**}[10] بإسكان

---

(١) يُنظر /٤١٠

(٢) الأنعام /١٣٧

(٣) يُنظر /٢٧٥

(٤) النساء/١

(٥) النساء/١

(٦) هذا صدر بيت من الطويل ، وسيأتي تخريجه برقم /١١٧

(٧) يُنظر /٥٠٣

(٨) يوسف/٢٣

(٩) يُنظر /٦٧٨

(١٠) البقرة ٦٠ ، الأعراف ١٦٠

العين وفتح الشين

محمد : وذا فيه أمران:

أحدهما : تسكين العين ويلزم اجتماع ساكنين على غير حدهما .

الثانى : فتح الشين من عشرة وذلك كله شاذ ، ووجهه أنه حمل اثنا عشر على أخواته فسكن العين وفتح الشين حملاً على المذكر"[1]

٤- قد يتجاوز ذلك فيذكر سنداً كاملاً للقراءة : ومن ذلك قوله :" وقُرئ قوله تعالى {**وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا**}[2] بتذكير الأول" يعنى: "يقنت" "وتأنيث الثانى" يعنى : "تعمل" ، وهى قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بالياء المنقطة من تحت فى الأول وفى الثانى بالمنقطة من فوق ، وقراءة حمزة والكسائي بالمنقطة من تحت فيهما ، وبالمنقطة من فوق فى "يقنت" ابن أبى إسرائيل عن الوليد بن مسلم وابن شاكر ، عن أبى عتبة والطريثيثى وابن عتبة مطلقا وابن فرح عن البزى طريق الأهوازى وابن يحيى والضرير لروح وزيد والمنهال

هذا فى التذكير والتأنيث[3]

٥- يحتج بالقراءة على إثبات لغة من اللغات : ومن ذلك قوله : " فأما قراءة حمزة{**بِمُصْرِخِيِّ**}[4]بكسر الياء فقال أبو علي حكى قطرب :إن لغةً في بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياءً"[5]

٦- قد يعتل لتقوية القراءة المستشهد بها : ومن ذلك قوله : " ومن رفع قوله تعالى {**لقَد تَقَطَّع بَيْنَكُم**}[6] فجعل المستعمل ظرفاً اسماً غير ظرف كقوله تعالى {**ومِنْ بَيننا وبينكَ حجاب**}[7] وليس بالمصدر ؛ لأن المعنى : تَقطع وصلُكُم ، وليس يراد تقطع افتراقُكم

فإن قيل : فكيف جاز استعمال الذي هو ظرف بمعنى الوصل ؟

قيل : اتُسع فيه لما كثر استعماله ظرفاً بين الشيئين الذي بينهما ملابسة صار لذلك بمنزلة الوصلة والاقتراب وإن كان أصله الافتراق

---

(١) يُنظر /٨٠٨

(٢) الأحزاب /٣١

(٣) يُنظر /٦٤٣

(٤) إبراهيم /٢٢

(٥) يُنظر /٤١٢

(٦) الأنعام/٩٤

(٧) فصلت/٥

وهذا الاتساع في المستعمل ظرفاً دون المصدر ؛ لأن الظرف في الاستعمال أكثر "[١] .

وأخيراً .. فكل ما ذكرته من النصوص تجد فيه حرص المؤلف على ضبط القراءة نصاً ؛ توقياً للتصحيف والتحريف عند النسخ والقراءة ، ومنه أيضاً قوله عن اللغات في "هيهات": "وقرئ بهن جميعاً ، قرأ أبو جعفر بكسر التاء غير منونة ، والعامة بالفتح وفيما قرأته فى كامل الهذلى هيهاتُ هيهاتُ بضم التاءين من غير تنوين أبو حيوة" ثم قال : " وفى كامل الهذلى أيضا عن أبى حيوة بالضم مع التنوين أبو جعفر وشيبة غير القورسي عنه بالكسر والتنوين ، وروى الحلوانى عن هارون عن أبى عمرو الفتح والتنوين خارجة عن أبى عمرو بإسكان التاء فيهما وهو الاختيار لأنها أصوات لا تعرب . انتهى"[٢]

ثالثاً : الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف :

الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في إثبات قواعد النحو قضية خلافية بين المتأخرين من النحويين ، أيدها جماعة منهم : ابن خروف وابن مالك ، وعارضها جماعة منهم : ابن الضائع[٣] ، وأبوحيان[٤] ، واحتج المؤيدون بفصاحة النبي صلى الله عليه وسلم ، واحتج المعارضون بجواز رواية الحديث بالمعنى ، كما وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب[٥]، والصحيح وما أقره المجمع المكي جواز الاستشهاد بالحديث بشروط واعتبارات[٦] ليس هذا موطن ذكرها .

والشارح ممن أيدوا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، فقد ضمن الجزء الذي قمت بتحقيقه أحد عشر حديثاً استدل بها على إثبات القواعد النحوية ، وكانت طريقته في الاستشهاد بها على النحو التالي :

١- قد يعبر الزمخشري بالحديث عن الأثر ، ولا ينبه الشارح على ذلك فقد قال الزمخشري في مفصله عن "حيهلا" : " وقد جاء معدي بنفسه ، وبالباء وبـ "إلى" وبـ "على" .

وفي الحديث : "إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر"[٧] . قال الشارح : قوله : وقد جاء معدىً بنفسه اسماً لأحضر أو قرب ، وبالباء اسماً لايت ،كقوله : "فحيهلاً بعمر " وبـــ "على" وبـــ "إلى" لم أعلمها جاءت معداة بعلى وإلى ، أما إذا أفرد فنعم "[٨]

---

(١) يُنظر /٢٩١

(٢) يُنظر /٧٢٠

(٣) يُنظر شرحه على الجمل ١١١٩/١

(٤) يُنظر التذييل والتكميل خ ٥/ق١٦٩ نقلا عن د/ خديجة الحديثي في كتابها موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف /١٨

(٥) يُنظر الإصباح في شرح الاقتراح /٧٤

(٦) يُنظر المجمع المكي/٢٠٠

(٧) يُنظر المفصل /١٩٤

(٨) يُنظر /٦٩٥

٢- الاستشهاد بالحديث على إثبات قاعدة نحوية : ومن ذلك ما استشهد به على أحوال اسم التفضيل من حيث الإفراد والتثنية والجمع عند الإضافة . قال : " روي عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلي الله عليه وسلم حاثًّاً علي حسن الخلق وزاجراً عن سوءه : " ألا أخبرُكم بأحبكم إليَّ، وأقربِكم مني مجالس يوم القيامة ؟

أحاسنُكم أخلاقًا الموطؤون أكنافاً الذين يألفون، ويؤلفون، ألا أخبركم بأبغضِكم إليّ، وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة؟ أساوئكم أخلاقاً ، الثرثارون المتفيهقون"

فأفرد "أحبكم" و"أقربكم" لما أراد المفاضلة مع الاشتراك في أصل الحب والقرب وكذا "أبغضكم" و"أبعدكم" ، وجمع "أحاسنكم" و"أساوئكم" لما لم يرد بهما المفاضلة مع الاشتراك في أصل حسن الخلق وسيئه "[١]

٣- الاستشهاد بالأثر على لغة من لغات العرب : فالاسم المضاف إلى ياء المتكلم حكمه آخره الكسر إلا ما استثناه الزمخشري بقوله : "إلا إذا كان آخره ألفاً أو ياءً متحركاً ما قبلها ، أو واواً " قال الشارح: فتقول : عَصَايَ .

قوله : إلا في لغة هذيل

وفي حديث طلحة رضي الله عنه لما قال له علي كرم الله وجهه : عرفتني بالحجاز ، وأنكرتني بالعراق ، فما عدا مما بدا؟

فقال طلحة : بايعت واللج في قَفَي

واللُّجُّ :السيف ، ونسخة السماع : فوضعوا اللج على قفي ، أراد : قفاي ، فقلب الألف ياء"[٢].أ.هـ بتصرف

٤- الاستشهاد بالحديث على إثبات معنى لغوي أو ترجيحه : فمن الأول قوله: " و"كخ" زجر وردع للصبيان، وفى الحديث كخ كخ ؛ فإنها من الصدقة"[٣]

ومن الثاني قوله : " واللبان لبن الآدميات ، وقيل : لا يقال لبن إنما اللبن لسائر الحيوان غير الآدمى ، وهو غير صحيح ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم اللبن للفحل ، والفحل هنا الزوج ، استعمال اللبان فى الآدمى أكثر من اللبن"[٤]

٥- الاستشهاد بالحديث على إثبات أسلوب عربي : قال : " لما ذكر – الزمخشري – أن الجمل التي

---

(١) يُنظر /٣٢٧

(٢) يُنظر /٤٠٧

(٣) يُنظر /٧٤٥

(٤) يُنظر /٧٩٥

يوصف بها لا تكون إلا محتملة للصدق والكذب أورد ما ظاهره يدفع ما ذكره ، ورده بالتأويل إلى القاعدة ، ولما كثر علم أن الصفة محذوفة ، فإنهم يقولون : هذا مثل كذا ، هل رأيت كذا ؟ وفي الحديث: "كلاليب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا نعم يا رسول الله ، قال فإنها مثل شوك السعدان " فلما حذف "مثل كذا" وبقي : هل رأيت كذا؟ تأولوه بمقول فيه لذا فتكون الصفة مقولا ، والاستفهام معمولُ مقول"[(١)] .

٦- توجيه الأثر ونسبته إلى صاحبه ، وذكر الروايات فيه :قال : "ونظيره – أي : نظير الوصف بما ظاهره الجملة الإنشائية – ما وصف بالأمر في أنه معمول القول قول أبي الدرداء رضي الله عنه : " وجَدْتُ الناسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ" أي وجدتهم مقولا فيهم هذا المقال قيل: وجدت بمعنى علمت داخلة على المبتدأ والخبر، والمفعول الثاني خبر لا يقع فيه من الجمل إلا الخبرية .

وقوله : "اخْبُرْ تَقْلِهْ" لا تقع خبراً ؛لأنه لا يحتمل الصدق والكذب فلا تقع مفعولا ثانياً

وأرى أن "وجدت" هنا كأصبت ، والأمر في موضع الحال ، أي : أصبت الناس على هذه الحالة ،أي : مقولا فيهم هذا القول ، ويروى : تقله بكسر اللام وفتحها ، لأن في مضارع "قلي" لغتان : فتح عينه وكسرها ، والهاء لبيان الحركة ، لما حذف الياء للجزم جوابا للأمر أتى بهاء السكت لئلا يُذهب الوقف الحركة "[(٢)] .

٧- النص على المصدر الذي أخذ منه الرواية : ومن ذلك قوله : :"يصيب ألف "ما" القلب فى الاستفهامية قلبوا ألفها هاء ؛ لقرب مخرجيهما وتجانسهما فى الخفاء ، إلا أن الهاء أبين ." جاء فى حديث أبى ذؤيب " رواه ابن يسار" قدمت المدينة ، ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام ، فقلت : مه ؟ " يريد : ما الأمر ؟ فقلب ألف "ما" الاستفهامية هاء لما ذكر " فقالوا : هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم " يعنى : قبض صلى الله عليه وسلم"[(٣)] .

٨- الحكم على الحديث : ومن ذلك قوله في الإخبار عن ابن عرس ، وقوس قزح : " فأما نحو : ابن عِرس فأكثر النحاة منع الإخبار عن عرس ؛لأنه لايعرف عرس هنا ما معناه حتى يكون له ابن ، وجوزه المازنى على ضعف فى الشعر كقول الشاعر (من الكامل):

... أَو حَيْث عَلّق قَوْسَهُ قُزَحُ

---

(١) يُنظر /٤٥٣

(٢) يُنظر /٤٥٤

(٣) يُنظر /٦٣٦

وما يقال من حديث فلم يثبت"[1]

رابعاً : الاستشهاد بلغات العرب وأمثالهم :

كلام العرب المنثور يُقصد به : كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها نثراً قبل بعثته صلى الله عليه وسلم وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين وفشو اللحن ، وقد وقف علماء اللغة عند القبائل العربية المجمع على فصاحتها وصفاء لغتها ، وأولها قريش ، ثم قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر قبائلهم ، فلم يؤخذ من حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف البلاد التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، ولا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس وأزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلاً ؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف ؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم "[2]

هذا والاستشهاد بمنثور كلام العرب على ضربين :

أحدهما : ما نُقل من لغات العرب ، والثاني : ما نُقل من أمثلتهم

أ- الاستشهاد بلغات العرب :

بناء على ما تقدم فقد استشهد الشارح بلغات العرب التي أجمع اللغويون على الأخذ منها ، فقد استشهد بلغة الحجاز[3] ، وتميم[4] ، وقيس[5] ، وربيعة[6]، وأسد[7] ، وهذيل[8] ، وطيئ[9] ،ويربوع [10]، وكانت طريقته في الاستشهاد على النحو التالي :

١- قد يذكر اللغتين دون ترجيح : ومن ذلك حديثه عن حكاية المعارف بـ"مَن" الاستفهامية قال – مضمناً كلامه كلام الزمخشري- : " وأما المعرفة فمذهب أهل الحجاز فيه إذا كان علماً أن

---

(١) يُنظر /٦٢٧

(٢) يُنظر الإصباح في شرح الاقتراح/٩١، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د/ خديجة الحديثي /٧٨

(٣) يُنظر /٦٥٣، ٦٨٧، ٦١٧، ٧٩٢

(٤) يُنظر /٦٥٤، ٦٨٧، ٧١٧، ٧٩٢

(٥) يُنظر /٥٢٩

(٦) يُنظر /٥٢٩

(٧) يُنظر /٧١٩

(٨) يُنظر /٤٠٦،٧٨٨

(٩) يُنظر /٧٦٨

(١٠) يُنظر /٤١٣

يحكيه المستفهم كما نطق به وفعل أهل الحجاز ذلك لما يعرض فى العلم من المشاركة فى الاسم ، وخصوا الأعلام بذلك ؛ لكثرة استعمالها والتغيير يتطرق إليها كثيرا منه : حيوة ومحبب، والترخيم ؛ ولأن العلم يتطرق إليه التنكير بخلاف غيره من المعارف ، وإذا كان غير علم رفع لا غير ، ومذهب بنى تميم أن يرفعوا فى المعرفة البتة ردوه إلى القياس وأجروا العلم مجرى غيره من الأسماء الظاهرة "[١].
أ .هـ بتصرف

٢- الحكم على اللغة في بعض ما ذكر : ففي حديثه عن "هلم" واللغات فيها قال : "الأصل عدم التركيب، وإنما حُكم به للغة بنى تميم بتصريفها تصريف الفعل ، ويضعف لغتهم أنه اسم فعل"[٢]

٣- التعليل لـ "اللغة" : ففي حديثه عن لغة "بني تميم" في إعراب ما كان على "فعال" وإجرائه مجرى ما لا ينصرف للعلمية مع العدل إلا ما كان منه مختوما بالراء كـ"ظفار" قال : " وهذا الضرب يشبه "عمر" فى المذكر أجراه بنو تميم مجراه فلم يصرفوه للعدل والعلمية ، إلا ما كان آخره راء كقولهم : حضار لأحد المحلفين ، وجعار اسم للضبع
فإنهم يوافقون فيه الحجازيين ؛ لأن من لغة بنى تميم الإمالة ، والراء المكسورة مجوزة للإمالة فجنحوا إلى لغة أهل الحجاز لحصول الإمالة فيما آخره راء ، إلا القليل من بني تميم فإنهم لا ينون وإن كان فى آخره راء لم يحفلوا بالإمالة"[٣]

٤- مناقشة الزمخشري في النسبة : فقد نسب الزمخشري إلى بني تميم منع " أمس" من الصرف مطلقاً ، وقد قال الشارح معقبا على ذلك : " والذى حكى سيبويه عن بنى تميم أنهم لايصرفونه فى الرفع ويكسرونه فى النصب والجر وقال : وقد فتح قوم أمس فى مذ لما رفعوا وكانت فى الجر هى التى ترفع شبهت بها وهذا قليل . فإطلاق الزمخشرى أنهم لايصرفونه مطلقاً ذكره فى الصحاح الجوهرى"[٤]

٥- الاستشهاد باللغة لمعاني المفردات واستعمالها : ومن ذلك قوله : " و"متى" هى ظرف زمان مبهم يستفهم به ينتظم جميع الأزمنة ،وحكى الأصمعى أن هذيلاً تجعله بمعنى مِن"[٥]

٦- الأخذ باللغة المخالفة للجماعة دون القياس عليها : فقد ذهب الفراء إلى أن "منذ" مركبة من "مِن" الجارة و"ذو" الموصولة ، وقال الشارح معقباً على ذلك : ويبطل قول الفراء أن ذو بمعنى

(١) يُنظر /٦٥٣
(٢) يُنظر /٦٨٧
(٣) يُنظر /٧١٧
(٤) يُنظر /٧٩٣
(٥) يُنظر /٧٨٨

الذى إنما تستعملها طيئ لا غير ، ومنذ تستعملها جميع العرب"[١]

٧- توجيه اللغة بالقياس : قال : " قال أبو علي حكى قطرب :إن لغةً في بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياءً ، وجهه من القياس ، أن الهاء قد ألحقها الزيادة في ضَرَبَهو ، وألحق الكاف في قول من قال أعطيتكاه فيما حكاه سيبويه، وهما أختا الياء ، كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد فقال "فِيّ"[٢]

ب- الاستشهاد بالأمثال العربية :

بلغ عدد الأمثال التي استشهد بها الشارح في الجزء الذي قمت بتحقيقه خمسة وعشرين مثلاً عربياً ، وكانت طريقة الشارح في الاستشهاد بها على النحو التالي :

١- النص على ضبط الكلمات المستشكلة في المثل المستشهد به : ومن ذلك قوله :

"..قالوا:"فلان ثَبْتُ الغَدَر" بفتح الغين والدال أي ثابت القدم في الحرب والكلام ، يقال ذلك للرجل إذا كان لسانه يثبت في موضع الزلل والخصومة"[٣].

٢- قد يكرر المثل المستشهد به اذا اقتضت الحاجة ذلك ومن ذلك قوله :" و "ذو" في قولهم : اذهب بذي تسلم، واذهبا بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون ، أي بذي سلامتك ، المعنى : بالأمر الذي يسلمك ، قيل: هو من إضافة المسمي إلى الاسم ووضع الفعل موضع المصدر فكأنه بذي سلامتك أي : بصاحب سلامتك ، وصاحب سلامتك لابد أن يكون وصفا لما قبله ، فهو في التقدير بالأمر ذي السلامة ، أو بأمرٍ ذي سلامة ، وجري كالمثل ، والأمثال تحتمل ما لا تحتمل غيرها ، وقيل: بل "ذي" صفه لوقت ، كأنه قال : بوقت ذي تسلم ، أي : بزمان صاحب سلامتك ، وذا أقرب ؛ لأن الزمان يضاف إلى الجمل ، وقيل: بل "ذي" معناه وقت ، فكأنه قال:بوقت تسلم فيه فـ "ذو" هنا وقت ، والوقت يضاف إلى الفعل ، وقيل: إن "ذي" بمعني "الذي" هنا ، كأنه قال : بالذي تسلم ، والهاء محذوفة ، ويراد بـ "الذي" أنه صفة لمصدر تقديره بالسلامة الذي تسلمها ، وذَكَّر لأنه أراد السلام وإن لم يستعمل ، وجمع الزمخشري بين "بذي تسلم" و"بالأمر الذي يسلمك" تنبيهاً علي أن محصولهما واحد ، وفيه معني الدعاء ، وإنما أضيف "ذو" إلى الفعل ؛ لأن الفعل يدل علي المصدر وهو اسم جنس و" ذو" يضاف إلى أسماء الأجناس ، فلما كان الفعل دالاً على اسم جنس حصلت الملابسة بينهما ، قال الميدانى: ولا يقال : بذي سلم

---

(١) يُنظر /٧٦٨

(٢) يُنظر /٤١٣

(٣) يُنظر /٢٦٣

وقال ابن خروف : ومعناها القسم ، والمعني : بصاحب سلامتك لا أفعل فلما خرج عن بابه جاء علي غير حد القسم فقدم جوابه عليه ، وقد يتأخر واقتصر علي غير الدفع لإبهامه ؛ ولذا لا تضاف إلى الماضي ؛ لأنه يزول عنه الإبهام ؛لأن الماضي محقق ولا كذلك المضارع ، وقال السخاوي: ويقولون أيضاً إذا اقتسموا : لا بذي تسلم ولابذي تسلمان ولا بذي تسلمون وتسلمين وتسلمن أي بالله ذي السلامة أي الذي تسلم"[١]

وقال عن ضمير الشأن : ".. وفُسر بجملة ، فإن قيل : لِمَ لَمْ يجز تفسيره بالمفرد كما فسر بالجملة لقولكم إن لهذه الجملة موضع من الإعراب ، وإنما يكون للجملة موضع إذا وقعت موقع المفرد ، فهلا جاز المفرد ، أو كان أولى من حيث كان الأصل ؟ قيل : كون المفرد هو الأصل لايوجب إجازته بدليل خبر كاد ، وما أحسن زيداً ، أو اذهب بذي تسلم ، وإذا انتفى المفرد تعينت الجملة"[٢]

٣- نسبة المثل المستشهد به إلى قائله : ومن ذلك قوله : ".. قولهم : " ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة "قاله : قيس بن ثعلبة فى ابن أخيه عامر بن ذهل بن ثعلبة يعني أنه وإن أشبه أباه خلقا فلم يشبهه خلقا"[٣].

٤- توجيه القاعدة بالمثل : ومن ذلك قوله عن التقاء الساكنين في قراءة نافع :{**قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**}[٤] بإسكان الياء من "محياي" : ".. ووجْهه ما حكى الزمخشري من قول بعضهم : " التقَت حَلقَتَا البطان "، بإثبات الإلف مع سكون لام التعريف ، وحكى غيره : " له ثُلثا المال"، ومثله : ما جوَّزه يونس من قولهم : اضربنان ، واضربان ، على ما حكاه سيبويه عنه ، واعتل له بأنه نوى الوقف ، وفيه يجوز الجمع بين الساكنين ، ليكون الوقف ساداً مسد الحركة"[٥]

٥- الاستشهاد بالمثل على إثبات معنى لغوي : قال : " وأبصعون من قولهم :

حتى متى تكرع ولا تبصع؟، أي : تُروى ، فإذا قلت : أبصعون فمعناه بصفة الارتواء لا نقصان فيهم"[٦]

٦- الاستشهاد بالمثل على إثبات قاعدة صرفية : ومن ذلك قوله : " قوله – يعنى الزمخشري- : وقد

(١) يُنظر /٣٦٢

(٢) يُنظر /٥٦٢

(٣) يُنظر /٣٨٤

(٤) الأنعام/١٦٢

(٥) يُنظر /٤١٠

(٦) يُنظر /٤٤١

جاءت التى فى قولهم: "بعد اللتيا والتى " محذوفة الصلة بأسرها ، والمعنى : بعد الخطة التى من فظاعة شأنها كيت وكيت ، وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه " هذا واضح .

وقال فى الحواشى: "اللتيا" مستعملة فى الداهية الكبرى ، و"اللتى" فى الصغرى على العكس وذلك قولهم فى داهية قد صغرت من الكبر وذا منه بناء على مذهب الكوفيين أن التصغير يكون لغير التحقير"[1].

٧- ذكر مورد المثل المستشهد به ومضربه : ومن ذلك قوله : " .. وسرعانَ ذا إهالة سرع ، وفى نسخة : ذى إهالة ، أى ما أسرع هذه الإهالة ، والإهالة الشحم المذاب ، زعموا أن بعض حمقى العرب اشترى شاة وقيل عنزاً فسال رغامها فتوهمه شحماً مذاباً ، فقال لبعض أهله خذ من شاتنا إهالتها فنظر إلى مخاطها فقال سرعان ذي إهالة .

وقيل : أنه قال لأمه هذا إهالة ما علفته فقالت ذلك ، وذا إشارة إلى العلف ، أى سرع انقلاب العلف دسما وأومأت إلى العنز . وفى الملح المونقة ، أن أعرابياً جاء إلى راع يشترى منه شاة فقال هل عندك شاة سمينة ذات نقى فقال نعم عندى شاة طفحت شحماً ، وامتلأت دسماً ، وودكاً ، قال علىَّ بها فأتى الراعى بشاة يسيلُ رُغامها ، وهى لا تتحرك هزالاً وسوء حالٍ ، فقال الرجل ما وعدتنا بمثل هذه أين اللحم والشحم ، فقال ألم تر أن الشحم يسيل من منخريها فقال الرجل ذلك .

إهالة : نصب على التمييز وفيه معنى التعجب ، ألا تراهم تعجبوا من سرعة الإهالة ، فلا يقال فيما عادته أن يسرع ، وإنما يقال حيث يكون الخروج عن العادة ، ويقال بفتح السين وكسرها وضمها"[2] .

وقال : ".. و"عرار" لبقرة ، يقال: باءت عرار بكحل ، عرار عن عارة من عر إذا سلح ، وقيل عن عارة وهى الشديدة، وقولهم : باءت قيل كانتا بقرتين انتطحتا فماتتا معاً فباءت هذه بهذه. يُضرب لكل متساويين من الأرض والنبات."[3]

٨- ذكر مصدر المثل المستشهد به : ومن ذلك ما تقدم عند الحديث عن قول العرب: "سرعان ذا إهالة" ، ومنه أيضاً قوله : " .. وكرار خرزة يُؤَخِّذن بها أزواجهن : يقلن : يَا هَصْرَةُ اهْصِرِيه، وَيَا كَرارِ كُرِّيه إن أدبرَ فرديه وَإِن أقبل فسُرِّيه ، أى يسحرن بها ، واهصريه أى أرجعيه ، وكرار معدول عن كارَّة ، وهو من الكر يستعمل لازما ومتعديا كرجع ، وهو منادى كحداد .

وفى كتاب : ما كانت العرب تفعله من أمور النفس ، تأليف أبى عبد الله الحسين بن أبى سرح

---

(١) يُنظر /٦١٦

(٢) يُنظر /٦٨٢

(٣) يُنظر /٧١٤

الهمذانى: ومِن رُقاهم فى كرار يا كرار كريه ، إن أقبل فسريه وإن أدبر فضريه"(١)

٩- ذكر الروايات الواردة في المثل المستشهد به ، والنص على المشهور منها : ومن ذلك قوله : " ومنه : إلا دَه فلا دَه ساكنة الهاء مفتوحة الدال رواية ابن الأعرابى والمشهور رواية المفضل: إن لادِه فلادِه ، ومعناه : افعل ، وهو صويت سمى به الفعل فى الأمر، وقال السخاوى :ويروى :إلا دُه فلا دَه بضم الدال الأولى وفتحها فى الثانية ، مع إسكان الهاء فيهما انتهى."(٢)

١٠- تفسير كلمات المثل ، وذكر معناه : قال : " وتفرقوا شَغَرَ بَغَرَ، فسره -يعني الزمخشري- فقال : شغراً وبغراً، فلما حذفت الواو بُنيا،أى : منتشرين فى البلاد هائجين ، من اشتغرت عليه ضيعته أى فشت وانتشرت ، وبغر النجم : هاج بالمطر.

قال العجاج :

بغرة نجم هاج لَيْلًا فانكدر

وقيل : هو مأخوذ من اشتغر فى البلاد إذا أبعد فيها ، أو من شغر الكلب إذا رفع إحدى رجليه ليبول فباعدها من الأخرى.

وبغر : قيل من البغر وهو العطش ، يأخذ الإبل فلا تروى ، وربما ماتت به .

وقيل : من شغر المكان أى خلا من الناس ،وشغرت بنى فلان من موضع كذا إذا خرجتُهم منه.

قال (من الطويل):

ونحن شَغَرْنا ابْنَيْ نِزارٍ كِلَيْهِما

فجعل شغر مع بغر فى التفرق الذى لا اجتماع معه ،كما تكون فى العطش كذلك(٣).

١١- ذكر الخلاف في إعراب المثل : قال في قول العرب : تفرقوا أيدي سبا : " .. : ويقال : أيادى سبا، فأيدى جمع يد على أيدٍ ، وهى أفعُل نحو كلب وأكلُب لكن كسرت الدال وهى عين الكلمة ؛ لئلا تنقلب الياء واوا لانضمام ما قبلها فيصير فى آخر الاسم واو قبلها ضمة وذلك معدوم فى المتمكنة ، وفيه لغتان : التركيب على قاعدته فى تضمن معنى حرف العطف كما فى خمسة عشر ، الثانى : الإضافة

وموضع أيدى نَصبٌ على الحال أى متبددين ومتفرقين وسكن الياء تخفيفاً

فإن قيل : كيف يكون حالاً وهو معرفة ، لأن سبا اسم رجل ؟

قيل : إذا ركبت زال بالتركيب معنى العلمية ، وإذا أضفت فتقديره: مثل أيدى سبا

---

(١) يُنظر /٧١٠

(٢) يُنظر /٧٤٦

(٣) يُنظر /٨١٣

ويحتمل أن يعتقد فى سبا التنكير ، وأصل سبا الهمز وتُرك تخفيفاً .
وقيل : الأيادى هنا النعم أى تفرقوا تفرق نعم سبأ ، وليس بشئ ؛ لأنه حينئذ لايكون ظرفا ولا حالا بل مصدرا ، وإنما يبنى إذا كان ظرفا أو حالا ووجه بنائه أنه كثر استعمالهم أيدى سبا فى التفرق الكثير حتى صار يفهم منه التفرق من غير نظر إلى معنى الأيدى ، وسبأ على تفصيله فلما فهم منهما معنى مقصود من غير نظر إلى آحادها أشبهت معدى كرب فى دلالتها على مدلولها من غير نظر إلى أصلها فأجرى مجراه"(١)

خامساً : الاستشهاد بالشعر العربي :

"كان الكلام كله منثوراً فاحتاجت العرب إلى الغناء بمكارم أخلاقها، وطيب أعراقها، وذكر أيامها الصالحة، وأوطانها النازحة، وفرسانها الأمجاد، وسمحائها الأجواد؛ لتهز أنفسها إلى الكرم، وتدل أبناءها على حسن الشيم فتوهموا أعاريض جعلوها موازين الكلام، فلما تم لهم وزنه سموه شعراً؛ لأنهم شعروا به، أي: فطنوا.

وقيل: ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون؛ فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره."(٢)

إذن فالشعر ديوان العرب ، وبه حُفظت الأنساب ، وعُرفت المآثر ، ومنه أُخذت اللغة ، فقد أخرج الإمام أحمد بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حُكْمًا، وَمِنَ البَيَانِ سِحْرًا "(٣) ، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : "نعم ما تعلمته العرب الأبيات يقدمها الرجل أمام حاجته، فيستنزل بها اللئيم، ويستعطف بها الكريم"(٤).

هذا وقد قسَّم العلماء الشعراء إلى أربع طبقات:

- طبقة الجاهليين : كـ "امرئ القيس ، والأعشى"
- طبقة المخضرمين : كـ "لبيد وحسان"

وهاتان الطبقتان يُحتج بشعرهما إجماعاً

- طبقة الإسلاميين : كـ "جرير والفرزدق" وهذه الطبقة يستشهد بشعرها عند الجمهور خلافا لجماعة منهم : أبو عمرو بن العلاء والحسن البصري ، إذ يعدون تلك الطبقة من المولدين .

---

(١) يُنظر /٨٢٤

(٢) يُنظر العمدة لابن رشيق ٢٠/١

(٣) يُنظر مسند أحمد ٢٤٥/٤برقم٢٤٢٤

(٤) يُنظر الممتع في صنعة الشعر، عبد الكريم النهشلي القيرواني /٢٢

- طبقة المولدين كـ "بشار بن برد ، وأبي نواس" وهذه الطبقة لا يستشهد بشعرها على الصحيح ، خلافاً للزمخشري والرضي"(١)

وبعد هذا التقديم ينبغي أن أنبه على أن ابن عمرون كان مولعا بالشعر مهتما به ، فقد بلغ عدد الأبيات التي ذُكرت في الجزء الذي قمت بتحقيقه أربعمائة بيت من الشعر تقريباً منها ما قارب المائة من الرجز ، وقد بلغت عدد الأبيات المستشهد بها على إثبات القواعد النحوية مئتين وستة وسبعين بيتاً، أما بقية الأبيات فمنها ما جاء لتفسير معنى لغوي ، أو مطلع لقصيدة منها البيت المستشهد به ، كما كان ابن عمرون يزيد على البيت المستشهد به بيتا أو بيتين أو أبياتا قبله أو بعده .

هذا وقد ذُكرت من الأبيات المستشهد بها أبيات مجهولة القائل بلغ عددها ستة وعشرين بيتا من الشعر والرجز . ومنها خمسة عشر بيتاً اختُلف في قائلها .

ونادراً ما كان ابن عمرون يورد أبياتاً للمولدين ومن بعدهم على سبيل الاستئناس أو التنبيه على خطأ.

فمن الأول قوله : " ومما أُعمل فيه المضاف مع حذفه قول مهيار (من مجزوء الرجز):

أَيْنَ ظِبَاءُ المُنْحَنى ؟ .. سوالفاً وأعيُنا

أراد : أين أمثال ظباء المنحني؟ فحذف أمثال ونصب به النكرة المفسرة."(٢)

ومن الثاني قوله : "والأكثر فى "لدن" استعمالها مع "من" ، وعيب على المتنبى فى قوله (من الطويل) :

وأرْحامُ شِعرٍ يتّصلْن لدُنَّهُ...

تشديد نون لدنه"(٣)

هذا وقد كانت طريقة ابن عمرون في ذكر الأبيات والاستشهاد بها على النحو التالي :

١- قد يكتفي من الشعر بالقدر الذي يلزمه في الاستشهاد على إثبات القاعدة النحوية فرأيته يستشهد بجزء من البيت ، أو بصدره ، أو عجزه .

فمن الأول قوله : " ويجوز أن يكون في موضع نصبٍ ؛ لأنك تقول: الضاربو زيداً على من قال :

الحَافِظُو عورةَ العَشِيرةِ (٤)

---

(١) يُنظر الخزانة ٢٩/١ ، والإصباح في شرح الاقتراح/١٢٣

(٢) يُنظر/٣٨٣

(٣) يُنظر/٧٨٥

(٤) هذه قطعة من صدر بيت من المنسرح ، وهو بتمامه :

الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا   يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنا نطَفُ

ويُنظر/٢٨٠

ومن الثاني قوله : "..وما ذكره من واو رب وفائها فلا نسلم أن الجر بشيء منهما بل بـ"رب" المقدرة بدونهما في قول الشاعر:

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ[1]

ومن الثالث قوله:" وقال الزمخشري : وفي "أيما" معنى التعجب ؛لأن المتعجب منه شيئ خارج عن حد إشكاله ، وإذا خرج استبهم أمره ، فلذا استعملت فيه كلمة الإبهام ، كما في قول امرئ القيس:

... وَحَدِيثٌ مَا عَلى قِصَرِهْ[2]

زاد "**ما**" الإبهامية على "**حديث**" حتى جعله متعجباً منه"[3]

٢- ذكر الروايات في البيت وتوجيهها

ومن ذلك قوله : " قوله – يعني الزمخشري- إلا ما روى من قوله :

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا[4]

وروى حيث سهيل بالرفع[5] ، أى حيث سهيل يعن أو مشرق ، وطالعاً حال و"حيث" مبنى حينئذ لأنه مضاف إلى جملة ، وإذا جر سهيل يكون طالعاً حالا من المضاف إليه؛ لأنه من سهيل ، وبنيت "حيث" حينئذ لافتقارها إلى المضاف فأشبه الحرف .

فإن قيل : الكلم التى تلزم الإضافة يلزم حينئذ بناؤها ؟

قيل : تلك يجوز أن تستعمل غير مضافة ، ولذا قيل هناك إن الإضافة غالبة عليها ومنهم من يرويه حيث بالنصب يجعله معرباً وينصبه على المفعول به ، ويجر سهيلا بالإضافة"[6]

٣- ذكر معنى البيت ، وتفسير كلماته ، وبيان الشاهد فيه :

ومن ذلك قوله : " وقال:

---

(١) هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه :

كِدتُ أَقضي الغداةَ من جَللهْ

ويُنظر/٢٥٦

(٢) هذا عجز بيت من المديد ، وصدره :

وَحَدِيثُ الرَّكْبِ يَوْمَ هُناً ....

(٣) يُنظر/٤٤٩

(٤) البيت من الرجز المشطور .

(٥) يُنظر اللباب ٧٨/٢

(٦) يُنظر/٧٦٤

وَكُنْت أُرَى زَيْدا كَمَا قِيْلَ سَيِّدا   إِذَا أنه عَبْدُ الْقَفَا واللَّهَازِمُ[1]

معناه أنك تتبين فى قفاه ولهازمه العبودية واللؤم ؛ لأن القفا موضع الصفع ، واللهازم موضع اللكز، وهو جمع لهزمة وهي بضيعة في أصل الحنك .

قيل: شاهده كون "إذا" خبرا وذلك إذا فتحت "أن" على تأويل المصدر ، والتقدير فإذا العبودية

والأجود ما أشار إليه الزمخشرى فى الحرف قال : يفتح على تأويل حذف الخبر ، أى فإذا العبودية حاصلة ليوفر على "إذا" ما تقتضيه من الجملة

أما إنها مضافة إلى ما بعدها فتقدم ما فيه

وإذا كسرت "أن" فعلى نية وقوع المبتدأ والخبر بعد "إذا" أى فإذا هو عبد

وهذا البيت يرد على ابن جنى قوله أن الفاء لابد منها"[2]

٤- نسبة الأبيات إلى قائلها ، وذكر الخلاف في ذلك :

ومن ذلك قوله : " وقال زهير، وقيل لكعب ابنه ، وقال أبو الفتح : هو للأعشى:

تؤمُّ سناناً وكمْ دونهُ   منَ الأرضِ محدودباً غارُها[3]

يصف ناقته ، يقول: تؤم سناناً وهو الممدوح ، على بعد المسافة والغار الغائر من الأرض المطمئن، وجعله محدودبا لما يتصل به من الآكام .

"كم" مبتدأ ، و"غارها" فاعل محدودبا ، و"من الأرض" فى موضع نصب على الحال من غارها ، ويجوز أن يكون حالاً مما فى "دونه" الذى هو خبر "كم" ، وأصل غارها غائرها فحذفت همزة الإعلال، ويجوز أن تكون الألف منقلبة من واو لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قالوا رجل مال.

شاهده : الفصل بين محدودبا وكم بالظرف والجار والمجرور"[4]

٥- ذكر مطلع القصيدة التي منها بيت الشاهد ، أو أبيات منها ، وذكر المناسبة التي قيلت فيها .

ومن ذلك قوله : " ومنه — أي من إضافة المسمى إلى الاسم - قول الشماخ، وأول القصيدة :

كِلا يَوْمَيْ طُوالةَ وَصْلُ أَرْوى   ظَنُونٌ آنَ مَطَّرَحُ الظَّنُون[5]

طوالة : بئر انتجعت عليها "أروي" مرتين ، ونزل عليها الشماخ من أجل "أروى" ، ففي كلا اليومين

---

(١) البيت من الطويل

(٢) يُنظر/٧٨٠

(٣) البيت من المتقارب .

(٤) يُنظر/٨٣٦

(٥) البيت من الوافر .

كان وصلها ظنوناً ، والظنون : كل أمر كنت منه على تهمة تظن أن لا خير فيه

ثم أقبل على نفسه فقال قد " **آن**" أي : حان إذاً طرح عنى الظنون

وَمَا أَرْوَى، وإنْ كَرُمَتْ عَلَيْنَا بأَدْنَى مِنْ مُوَقَّفَةٍ حَرُونِ

تُطيفُ بها الرُّماةُ وتتّقيهمْ بأوعالٍ مُعَطّفةِ القرونِ(١)

يريد : أنها جاوزت الأوعال مصعدة فجعلت الأوعال دونها

وَمَاءٍ قَدْ وَرَدْتُ لِوَصْلِ أَرْوَى عَلَيْهِ الطَّيْرُ كَالْوَرَقِ اللَّجِينِ(٢)

اللجين : المتلزج ، وقال صدر الأفاضل: اللجين : الخبط ، ذكره ابن السكيت وهو ما سقط من الورق عند الخبط

ذَعَرْتُ بِهِ القَطَا، ونَفَيْتُ عَنْهُ مَقامَ الذئبِ، كالرَّجُلِ اللَّعينِ (٣)

يريد : نفرت القطا ، وشردت الذئب ، قال – يعني الزمخشري- : "مقام" زائد"(٤)

٦- قد يكرر البيت المستشهد به إذا اقتضت الحاجة ذلك :

ومن ذلك قوله : " ليس كل موضع أرادوا المصدر صرحوا فيه بالحروف المصدرية ، بدليل : ضرباً زيداً ، و:

.. **ما تَشاءُ فقُلْتُ: أَلْهُو**..(٥)

وقوله :" و "ذو" في قولهم : اذهب بذي تسلم ، واذهبا بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون ، أي بذي سلامتك ، المعنى : بالأمر الذي يسلمك

قيل: هو من إضافة المسمي إلى الاسم ووضع الفعل موضع المصدر كقوله:

.. **مَا تَشَاءُ فَقلت: ألهو**(٦) ..

٧- ذكر البيت لإثبات معنى لغوي :

ومن ذلك قوله : "وللخازباز خمسة معان : ضرب من العشب " وفيما قرأته رواية عن الشيخ الصدوق الثقة جمال الحفاظ ، شيخ المشايخ شمس الدين يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقى بحق سماعه من أبي القاسم يحيى بن بوش الأزجى قال: أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الوهاب النحوي البارع قال:أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن المسلمة قال :أخبرنا

(١) البيتان من الوافر

(٢) البيت من الوافر ، يُنظر ديوان الشماخ/ ٣٢٠

(٣) البيت من الوافر

(٤) يُنظر/٣٥٠

(٥) قطعة من بيت من الوافر ، ويُنظر/٣٥٤

(٦) يُنظر/٣٦١

أبو القاسم بن سويد العدل عن أبى بكر الأنبارى عن أبيه عن الرستمى عن يعقوب بن إسحق السكيت جميع إصلاح المنطق قال ابن الأعرابى: نَبْتٌ
وأنشد :

رعيثُها أكرم عُودٍ عُودَا
الصِّلَّ وَالصِّفْصِلَّ وَالْيَعْضِيدَا
وَالخَازِبَازِ الشبم الْمَجُودَا
بحيثُ يدعو عامرٌ مسعودا(١)

... إلخ

موقفه من القياس:

القياس : حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه(٢) ،قال السيوطي : وهو معظم أدلة النحو ، والمعول في غالب مسائله عليه ، وللكسائي من قصيدة قالها في وصف النحو ، والحث على تعلمه(٣) :

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ(٤)

ولهذا قال ابن السراج في حد النحو : "هو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب ، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"(٥) ، ولهذا قيل في حد القياس : إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب(٦) . وحكى المازني عن الخليل وسيبويه أنهما كانا يقولان :ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب(٧) . وقد عقد له ابن جني باباً في الخصائص قال : "هذا موضع شريف. وأكثر الناس يضعف عن احتماله لغموضه ولطفه. والمنفعة به عامة، والتساند إليه مقو مجد"(٨).

ولابن عمرون عناية فائقة بالقياس ، فقد وضع له ضابطاً وهو قوله: "ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر فى القياس"(٩) ،إذن فالأولى عنده ما تكلمت به العرب ، وإن خالف كلامهم القياس فهو قياس مطرح قال عن قول الشاعر (من الهزج) :

---

(١) الأبيات من الرجز ، ويُنظر/٨١٦
(٢) يُنظر الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري ، طُبع ضمن رسالتين له ، هو الأول منهما /٤٥
(٣) يُنظر معجم الشعراء/٢٨٤، معجم الأدباء٤/١٧٤٧، إنباه الرواة٢/٢٦٧
(٤) البيت من الرمل
(٥) يُنظر الأصول ٣٥/١
(٦) يُنظر الإصباح في شرح الاقتراح/١٧٦
(٧) يُنظر المنصف ١٨٠/١
(٨) يُنظر الخصائص١/٣٥٧
(٩) يُنظر / ٦٨٥

كأنا يوم قُرَّى   إنما نقتلُ إيَّانَا

شاهده : نقتل إيانا ، أورده على وضع المنفصل موضع المتصل ، ولا يقع هنا المتصل فلا يقال: نقتلنا تركته العرب استغناءً بقولهم :نقتل أنفسنا ، لكنه نظر إلى القياس المطَّرح وهو أن يقال: نقتلنا ، فوضع "إيانا" موضع ذلك الضمير ، وسيبويه قال: إن "نقتل إيانا" من باب مايجوز في الشعر ، ولا يُستعمل في الكلام ، ولم يقل إنه استعمل المنفصل موضع المتصل[1]

وما خالف القياس وقل استعماله ، لاحاجة له عنده .

أ- ومعلوم أن كلام العرب في ميزان القياس والاستعمال على أربعة أضرب فمنه : الفصيح قياساً واستعمالاً ، وهو الأصل ، ولذا لا إشكال فيه، وقد نص عليه عند حديثه عن قول الراجز:

قَدْ ذَهَبَ القوْمُ الكرامُ لَيْسي

قال : أما ليسي ، فشاذ ، والجيد قياسا واستعمالا : "ليسنى "[2] .

ب- الشاذ في القياس والاستعمال معاً ، ذكر منه قراءة نافع لقوله تعالى { **قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**}[3] بإسكان الياء في "**محيايْ**" قال : وهو شاذ عن القياس والاستعمال ، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين ، وهما لا يلتقيان على هذا الحد ، وأما شذوذه عن الاستعمال فلِقلة استعماله ، ووجْهه ما حكى الزمخشري من قول بعضهم : " التَقَت حَلقَتَا البطان " ، بإثبات الإلف مع سكون لام التعريف ، وحكى غيره : " له ثُلثا المال"، ومثله : ما جوَّزه يونس من قولهم : اضربنان ، واضربان ، على ما حكاه سيبويه عنه ، واعتل له بأنه نوى الوقف ، وفيه يجوز الجمع بين الساكنين ، ليكون الوقف ساداً مسد الحركة[4].

وقال عن حذف واو العطف بين المفردات : وقد جاء حذف حرف العطف مع المفردات حكى أبو زيد : أكلت لحماً سمكاً تمراً ، يريد : لحماً ، وسمكاً ، وتمراً قال: قال ابن جني : وهذا عندنا ضعيف في القياس معدوم في الاستعمال. انتهى

وقد حذفت الواو في القرآن الكريم كثيراً مع الجمل في الكلام المحمول بعضه على بعض ، والواو مرادة ، حذفت لاستقلال الجمل بأنفسها بخلاف المفرد ، ولأنه في المفرد ربما أوقع لبساً في نحو : رأيت زيداً رجلاً

---

(١) يُنظر / ٥٣٥

(٢) يُنظر / ٥٧٨

(٣) الأنعام /٢٦٢

(٤) يُنظر / ٤١٠

عاقلاً ، فلو جاز حذف الواو احتمل أن يكون رجلاً عاقلاً بدلاً من زيد لا معطوفاً ، بخلاف الجملة"[1]

ج — الفصيح في القياس الشاذ في الاستعمال ، قال : " قال المازنى : حذف الضمير من اسم الفاعل قبيح جداً ؛ لأنه اسم فلم يحسن كحسنه فى الذى ضرب ، وهو فى القياس جائز على قبحه ، ولايكاد يسمع من العرب"[2]

د — الشاذ في القياس الفصيح في الاستعمال ، ومنه قوله تعالى { **اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ**}[3] ، وقياسه: استحاذ ؛ لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها ، ولم يتعرض لهذا الضرب ابن عمرون في الجزء الذي قمت بتحقيقه.

ومن مظاهر عنايته بالقياس ما يلي :

١- جعل القياس علة للإبقاء والقلب، فمن الأول قوله معللا للزوم الألف في "كلا" عند إضافتها إلى الظاهر :" وحكم "كلا" إذا أضيف إلي الظاهر أن يجري مجرى عصا ورحى ، تقول : جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين ، هذا هو القياس ؛ لأنه اسم مفرد مقصور كعصا"[4]

ومن الثاني قوله عن "الفم" إذا رُدت ميمه إلى الأصل ثم أضيف إلى ياء المتكلم : " والفصيح "فيَّ " في الأحوال الثلاث " بياء مشددة بعد الفاء ؛ لأن الموجب لقلب الواو ميماً في الإفراد قد انتفى ، وهو بقاء اسم معرب على حرف واحد ، وإذا بقيت عين الكلمة واواً فالقياس أن تتحرك هذه الواو بالكسرة[5]

٢-القياس ميزان لضبط القواعد ، ومِن ذلك قوله عن دخول اللام على "كل" و"بعض"

" ..وقياس قول سيبويه أن يجوز دخول الألف واللام عليهما ، وذلك أنه قد أجاز في قول الشاعر:

ترى خَلْقَها نِصْفاً قَناةً قَوِيمَةً   ونِصفاً نَقاً يَرْتَجُّ أَو يَتَمَرْمَرُ [6]

أن ينصب "نصفاً " علي الحال وإذا جاز انتصابه كان عنده نكرة وإذا كان نكرة جاز دخول اللام عليه قياساً على أكثر النكرات ، وكونه معرفة في بعض الصور بتقدير الإضافة لا يمنع من "اللام" إذا لم ترد إضافته كما لم يمنع من الدخول علي "نصف" و"ثلث" ، وكذا جميع أجزاء الشئ ،فكما أن "كلاً " تقتضي الإضافة إلي ما هو "كل" له و"بعض" يقتضي الإضافة إلي ماهو بعض له وكذا "العشر" و"الربع"

---

(١) يُنظر / ٤٩٤ بتصرف

(٢) يُنظر / ٦١٥

(٣) المجادلة /١٩

(٤) يُنظر / ٣١٤

(٥) يُنظر / ٤٢١

(٦)البيت من الطويل

وجميع أجزاء الشيء ، فكذا يجوز دخول "اللام" على "كل" و"بعض"[(١)]

٣-كان ابن عمرون يجعل السماع هو الأصل ، ويقويه بالقياس ، قال عن الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول :" فاعلم أن إضافة المصدر إلي فاعله أقوى من إضافته إلى المفعول ؛ لأنه أحوج إليه من المفعول به ، فإذا حلت بين المصدر وفاعله كان أقوى علي طلبه والاتصال به ، ومعمول المصدر المنصوب وغيره كالجزء منه فلم يقع فصل بأجنبي ، ولم يجئ هذا الفصل إلا في المصدر لما ذكرنا . فقول أبي العباس: لم يعرفه أبو عمرو لايلتفت إليه ؛لأنه قد عرفه أبو عبيدة والكسائي والفراء والأخفش ، وقرأ به ابن عامر فليس بخطأ كما زعم أبو العباس والقياس يعضده"[(٢)] .

وقال عند الحديث عن قول المرار الأسدي (من الوافر) :

أَنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيَّ بشْرٍ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقوعا

ومنْعُ المبرد جر "بشر" لا يعول عليه لصحة الرواية ، ومساعدة القياس ؛ لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل[(٣)]

٤- إذا تعارض الرأيان رَجَّح ما يقتضيه القياس ، ومن ذلك اختياره للمذهب القائل بأن "إيَّا" مِن " إياي" وما تفرع منه هو الضمير ، قال :" فإن قيل : الاسم ما بعده ، و"إيَّا" عماد وهو مذهب الكوفيين

قيل : لا نسلم أنه عماد ، والدليل أنه ليس بعماد أن جميع المضمر المنفصل ليس له عماد فكذا هنا بالقياس ، أو طرداً للباب"[(٤)] .

وقال عن وجوب إفراد الضمير بعد "رُب" :" واختلف فى الضمير بعد "رُب" ، فمذهب البصريين أنه بلفظ واحد ، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، والكوفيون يقولون : رُبَّه رجلاً ، ورُبَّها امرأة ، ورُبهم رجالاً .

وكونه مُضمراً مُبهماً يوجب أن يتحد فى جميع وجوهه قياساً على " مَن " و"ما" الموصولين ، والجامع بينهما الإبهام"[(٥)].

٥- الشاذ يُحفظ ولا يقاس عليه ، وعلى هذا فقد رد رأي المبرد في الضمير من قولهم "عساك" و"عساني" بقوله : " وقال المبرد: الكاف والنون والياء فى موضع نصب ؛ لأنه خبر عسى ، واسمها مرفوع مضمر فيها ، وجعله كقولهم :" عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤساً " إلا أنه قدم الخبر ؛ لأنه فِعل ونوى الاسم

---

(١) يُنظر /٣٩٤

(٢) يُنظر / ٣٧٥ بتصرف

(٣) يُنظر / ٤٩٠

(٤) يُنظر / ٥٣٥

(٥) يُنظر / ٥٦٨

للعلم به ، كقولهم ليس إلا .

والقياس على "عسى الغوير أبؤسا" بعيد لأنه قياس على شاذ"[١]

ابن عمرون والإجماع :

المراد بالإجماع : إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة[٢] . ويكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلا فلا ، فهو علم ينتزع من استقراء هذه اللغة[٣] .

هذا وقد صرَّح ابن عمرون بالإجماع في ثلاثة مواضع مِن النص المحقق .

أحدها : رده لكلام ابن السراج في توجيه قول العرب : "**ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة**" فقد قال ابن السراج : " لو جاز العطف علي عاملين لجاز : ما زيد بعمرو وبكر خالد ، فتعطف علي "ما" و"الباء" وقد أجمعوا على منعه" . قال ابن عمرون : " وما ذكره لا يلزم ؛ لأن ما ذكره فيه مع العطف علي عاملين الفصل بين الواو والمجرور فيحتمل أن يكون المنع لهذا"[٤].

الثاني : في الفرق بين انفصال الضمير إذا كان خبراً لـ " كان" ، واتصاله إذا كان مفعولاً ثانياً لـ "ظن" . قال : " قوله[٥] : " والاختيار في ضمير خبر كان وأخواتها الانفصال " لأنها داخلة على المبتدأ والخبر ، وكل واحد منهما منفصل من الآخر فوجب أن يكون خبر كان منفصلاً من اسمها .

فإن قيل : يجب أن لا يكون المختار في مفعولي ظننت الاتصال .

قيل : "ظننت" أقوى من "كان" ؛ لأن "ظننت" يدل على الحدث والزمان بالإجماع ، ولا كذلك "كان" ؛ ولأن "ظننت" نصبت الاثنين ، و"كان" رفعت أحدهما ونصبت الآخر ، فكان "ظننت" أقوى ؛ ولأنهما في "ظننت" فضلتان ولا كذلك في "كان" ؛ ولأن منصوب "كان" ليس مفعولاً بل هو مشبه بالمفعول فضعفت عن اتصال ضميرين كما امتنع في "إنَّ" لما كانت أضعف من "كان""[٦] .

الثالث :إثبات قاعدة نحوية ، وهي : أن "**ثَم**" يشار بها إلى المكان البعيد بالإجماع[٧]

ابن عمرون واستصحاب الحال :

يُقصد باستصحاب الحال :"إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن

---

(١) يُنظر / ٥٧٤

(٢) يُنظر الإصباح شرح الاقتراح/١٥٩

(٣) يُنظر الخصائص ١٨٩/١ بتصرف

(٤) يُنظر/٣٨٦ من هذا البحث

(٥) يعني الزمخشري في المفصل /١٧٠

(٦) يُنظر/٥٤٤ من هذا البحث

(٧) يُنظر/٥٩٨ من هذا البحث

الأصل .

واستصحاب الأصل من الأدلة المعتبرة ، إلا أنه من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل"[١]

"ومن تمسك بالأصل خرج عن عُهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل"[٢]

وابن عمرون صرَّح باستصحاب الحال في الجزء الذي قمت بتحقيقه فقال معارضاً لصدر الأفاضل الخوارزمي : " وقال فى التخمير : إن رفع ضارب من قولك : الضارب زيد ، لرفع يضرب ، يعنى أن الضمة التى كانت فى حال الفعلية مستصحبة فى حال الاسمية . وليس بشئ لأن هذا يكون فى معنى ضرب ، فلا ضمة فى الأصل فلا استصحاب"[٣]

هذا وموقف ابن عمرون من استصحاب الحال كموقف من سبقه من النحويين

فالسماع عنده راجح على استصحاب الأصل ، قال عن "كلا" و"كلتا" : " وإنما قلنا إنه مفرد وإن كان معناه التثنية لعود الضمير إليها مفرداً في نحو قوله تعالى {**كِلْتَا الجنَّتَين آتَت** }[٤] ولو كان مثني لفظا ، لما جاز "**آتت**" كما لم يجز " الهندان قامت"

فإن قيل : كما جاء مفرداً فقد جاء مثني ، فهلا دلك ذلك علي التثنية ، فجاز الحمل علي اللفظ مرة وعلي المعني أخرى؟

ونظيره في "مَنْ" علي ما يأتي

فإن قيل : إذا سلمت أنه مثنيً معني ، فوجب أن يكون مثنيً لفظاً ؛ لأن الأصل أن اللفظ مطابق للمعنى

فنقول : الأصل وإن دل ، ولكن ما تلوت من الآية دال علي عدمه ، والنقل راجح على الأصل"[٥]

وجاءت مظاهر الاستعانة باستصحاب الحال عنده كدليل من أدلة الصناعة النحوية على النحو التالي :

١- الحكم بالأصل ما لم يقم دليل على خلافه :

ومن ذلك قوله : " و"فوك" عينه واو فلا دليل في أفواه ، غير أن الأصل السكون فوجب الحكم به إلى أن يقوم دليل على خلافه"[٦]

---

(١) يُنظر : رسالتان لابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة في أصول النحو /٤٦ ، ١٤١

(٢) يُنظر الإنصاف ٣٠٠/١ م ٤٠ ، وشرح المفصل لابن عمرون ١٠٦/١ قسم الدراسة .

(٣) يُنظر/٦٠٤

(٤) الكهف/ ٣٣

(٥) يُنظر/٣١٤

(٦) يُنظر/٤١٩

٢- ما جاء على غير الأصل لا يقاس عليه :

ومن ذلك قوله : " ومما يدل على صحة جواز دخول الألف واللام على "كل" و"بعض" أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون : مررت بهم كلاً فينصبونه على الحال ، ويجرونه مجرى مررت بهم جميعا ، وإذا جاز انتصابه على الحال فلا إشكال في جواز إدخال الألف واللام عليهما كغالب النكرات التي تنتصب على الحال

فإن قيل : فقد جاءت الحال معرفة ؟

فالجواب: ذلك على غير الأصل ، وهي واقعة موقع الحال على ما بُين في موضعه"(١)

٣- قد يُستفاد به في الربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ، وحمل غيره عليه :

ومن ذلك قوله : "الإضمار : الإخفاء ، ومنه : أضمرت الشيء في نفسي إذا أخفيته ، ومنه : ضمير الإنسان لخفاء به

ومنه : المضمر ؛ لأن منها ما لا لفظ له ظاهراً ، بل مقدر في النية كالضمير في فعل الأمر للمواجه نحو : قم . فهذا هو المستحق لهذا اللقب في الأصل ثم حملت البواقي عليه لاشتراك الجميع في كونها خلفاً عن الظاهر "(٢)

٤- جعْله علة للحكم المراد إثباته :

ومن ذلك قوله: " وأسماء الزمان إذا أضيفت إلى مبني جاز أن تعرب على الأصل وأن تبنى ، والعلة مجوزة لا موجبة "(٣)

ابن عمرون والحدود النحوية :

الحد في اللغة : المنع ، ومنه قوله تعالى{ **تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا** }(٤)

وفي الاصطلاح : هو اللفظ الجامع المانع ، ومعناه : ما يتميز به المحدود ويشتمل على جميعه، وذلك يقتضي أنه يمنع مشاركته لغيره في الخروج عن الحدّ، ومشاركة غيره له في تناول الحدّ له(٥). والمتتبع لتاريخ الحد النحوي منذ نشأته حتى القرن السابع الهجري يجده يمر بثلاثة أطوار :

الأول : ما قبل "كتاب سيبويه" : ويتسم بعدم الاستقرار، فكان النحو في تلك الفترة آراء متفرقة ومبعثرة ؛ لاعتمادهم على الاستقراء والجمع .

---

(١) يُنظر/٣٩٦

(٢) يُنظر/٥١٦

(٣) يُنظر/٥١١

(٤) البقرة/٢٢٩

(٥) يُنظر الحدود في الأصول ، لأبي الوليد الباجي/٩٥

الثاني : الحدود النحوية في "كتاب سيبويه" : ويتسم بصعوبة تحديد الأُطر ، وجمع المتشابه منها إلى بعضه ؛ وذلك للأساليب التي كان سيبويه يسلكها في التعبير عن هذه المصطلحات ؛ لأنه كان يحد بالوصف ، والتصوير، والتمثيل بالنظير ، وذكر النقيض . فالحدود عنده قليلة جداً ، خالية من الحدود المنطقية الأرسطية .

الثالث : ما بعد كتاب سيبويه : ويمكن تقسيم تلك الفترة إلى مرحلتين :

أ- مرحلة اتباع المنهج المنطقي في الحدود ، إذ تصور المحدود عن طريق إيراد الجنس ثم الفصل . وخير من يمثل هذه المرحلة علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) في رسالته في الحدود النحوية

ب- مرحلة إخضاع الحدود النحوية لمقاييس المنطق ، ومناقشة الحدود عند النحاة السابقين ، والرد على من يخالف هذه المقاييس . ويمثل هذه المرحلة ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، وابن عصفور الإشبيلي الأندلسي (ت٦٦٩هـ)[(١)]

هذا وقد تأثر ابن عمرون بشيخه ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في العناية بالحدود النحوية وغيرها ، ويُمكن إبراز ذلك فيما يلي :

١- ذكر الحدود اللغوية :

ومن ذلك قوله : والإضافة معناها : الإمالة وجعل الشيء متصلا بغيره ، قال :

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنا ظهورَنا إلَى كُلِ حَارِيٍّ جديدٍ مُشَطَّبِ[(٢)]

٢- شرح التعريف الاصطلاحي وإخراج محترزاته :

ومن ذلك قوله :" التوابع : " هي أسماء يلزم أن يتبع إعرابها إعراب ما قبلها ، ولا تستقل مع ما قبلها كلاماً " ليخرج منه خبر المبتدأ ، والمفعول الثاني في باب ظننت ، والثالث في باب أعلمت، فذا معنى قوله – يعني الزمخشري- : " هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب ، إلا على سبيل التبع لغيرها" ، ويلزمه أن يذكر بعض التوابع في المشترك ؛ لأن التأكيد اللفظي وبدل الكل من الكل ، والعطف بحرف يدخل في الفعل .

والجواب : أنه في الاسم أكثر ، أو لأنه من أقسام الإعراب فأتبعه لذلك."[(٣)]

٣- نسبة الحد إلى القائل به ،ومناقشته ، وذكر الخلاف فيه :

ومن ذلك قوله : " الوصف ، والصفة ، والنعت عند أكثر النحاة بمعنىً واحد ، وقال ابن القوطية في شرح

---

(١) يُنظر الحدود النحوية في التراث ، رسالة ماجستير ، جنان بنت عبد العزيز التميمي /٤٧

(٢) البيت من الطويل . ويُنظر/٢٥٢

(٣) يُنظر/٤٢٤

رسالة أدب الكاتب : ذهب بعض أهل النظر إلى أن الوصف بالحال المنتقلة مثل : الكرم واللوم والحسن والقبح ، وأن النعت لازم كالأسود والأحمر والأبيض. انتهى

وقيل : النعت يكون بالحلية نحو : الطويل والقصير ، والصفة بالأفعال نحو : ضارب وخارج

فعلى هذا يقال للباري موصوف ولا يقال منعوت ، وعلى الأول هما سواء، وعلى الثاني على العكس من الثالث ؛ لأن صفاته سبحانه غير منتقلة

وقال السخاوي : فرَّق بعض الناس بينهما فقال : النعت ما كان لشيئ خاص كالأعرج والأعمى والأعور ؛ لأن ذلك يخص موضعاً من الجسد ، والصفة ما لم تكن لشيئ مخصوص كالعظيم والكريم ويُحكي عن ثعلب . انتهى

قوله في حد الصفة : "هي الاسم" ليس الاسم بجنس للصفة ؛لأن الصفة تكون بالاسم والجملة الاسمية والفعلية والظرف وحرف الجر مع مجروره ، إلا أن يريد الأصل ، وهو كذلك لأن هذه الأشياء إذا وُصِف بها كانت في محل الاسم

وقوله : "الدال على بعض أحوال الذات" فصل من الأعلام والمضمرات ، وما لا يقع صفة من الأسماء مما لايدل على بعض أحوال الذات ، ويدخل فيه ما هو صفة في المعنى ، وليس بصفة في الإعراب كالخبر والحال إلا أن يضم ما ذكره في التوابع من قوله : "لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها" فيصير حد الصفة : الاسم الدال على بعض أحوال الذات الذي لا يمسه الإعراب إلا على سبيل التبع لغيره فتخرج الحال ، ولا يستقل مع ما قبله كلاما ليخرج خبر المبتدأ وغيره

فإن قيل : ليست الصفة محصورة فيما ذكرت ؛ لأن صفة أسماء الإشارة ليست كذلك ؟

والجواب : أن اسم الجنس في نحو : هذا الرجل لم يجئ إلا بعد ما تقدم لفظ يدل على الذات ، ثم تخيل إبهام في الحقيقة التي تتبين بها الذات ، فأتى بالرجل ليبين المعنى الذي يتميز به الذات ، وحينئذ هو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود فقد وجد ما ذكرت من الحد .

وقيل: ليس بصفة بل عطف بيان ، ولا إشكال حينئذ ، والاسم الواحد قد يكون صفة في موضع ، وغير صفة في موضع آخر كما تقدم في اسم الجنس ، ونحوه أسماء العدد فمتى وصف بها صارت تدل على بعض أحوال الذات .

وقيل في حد الصفة : لفظ تابع مقيد ، يصح أن يقال فيه صدق أو كذب ، بدليل أنه إذا وصف فقيل : رجل صالح ، صح أن يقال صدق أو كذب."(١)

٤- حدَّ من الأبواب ما سكت عن حدِّه الزمخشري :

فالزمخشري في " المفصل" لم يذكر حداً للبدل ، وحدَّه ابن عمرون بقوله : " حده : تابع مقصود دون

---

(١) يُنظر/٤٤٤

متبوعه ، وقولي : دون متبوعه يفصله من بقية التوابع ، فإنها وإن كانت مقصودة لكن متبوعها أيضا مقصود .

وقول من قال : "إعلام السامع لمجموع الاسمين" يُنتقض بعطف البيان."(١)

٥- مناقشة الزمخشري في الحد المذكور : فقد حدَّ الزمخشري عطف البيان بقوله : " هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها."(٢)

وقال ابن عمرون : " قوله : "هو اسم غير صفة" .

قوله : غير صفة ، فصل من الصفة ، وقوله : "يكشف عن المراد " فصل من العطف بحرف "وكشفها" فصل من البدل .

قوله : " وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها " مثاله : رأيت الغضنفر الأسد ، فالأسد ليست غريبة ، والغضنفر غريبة ، وذا منه بناء على ما يعتقده من قوله : "فهو جارٍ مجرى الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها " ولذا قال بعضهم : إنه لا يكون عطف البيان إلا علما ، وليس كما زعموا ؛ لأنه لا فرق بينه وبين الصفة إلا في الاشتقاق ، فالصفة بالمشتق وما هو في تأويله"(٣)

٦- سكت عن بعض الحدود التي حدها النحويون : ومن ذلك : حد الإضافة ، وأسماء الإشارة.

ابن عمرون والعلة النحوية :

سرت العلة في التفكير النحوي منذ باكورته ، وكأنها واكبت ميلاده ، ولم تقنع بغير نصيب كبير من هم المشتغلين بهذا العلم حتى غدت القسيم الواضح في مساحة النظر النحوي(٤)

فأول من فتح أبواب النحو ، ونهج سبيله أبو الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) ، ثم تلقاه عنه الناس واحداً بعد واحد إلى أن جاء الخليل (ت١٧٤هـ) فوضع علله ، وطبق عليها مسائله(٥)

واتجه بعض النحاة للتأليف في العلة النحوية ، فنجد للزجاجي (ت٣٣٧هـ) كتاباً يسميه: "الإيضاح في علل النحو" يعد للقارئ فيه شاهداً على عناية صاحبه بتوجيه العلة النحوية ، وأثرها في إرساء التقعيد النحوي ، وقد قسم أبو القاسم رحمه الله العلة النحوية بقوله : "وعلل النحو على ثلاثة أضرب :علل

---

(١) يُنظر/٤٧٣

(٢) يُنظر المفصل/١٥٩

(٣) يُنظر/٤٨٧

(٤) ينظر مقدمة المحرر في النحو ٢٨٣/١

(٥) يُنظر شرح المنظومة العمريطية ١٨٨/١

تعليمية، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية"[1]

ولابن الوراق (ت٣٨١هـ) كتاب يسميه " علل النحو" ، ويأتي أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ليؤلف كتابه" أسرار العربية" ، وبعده يأتي العكبري (ت٦١٦هـ) فيصنف كتابه "اللباب في علل البناء والإعراب"

ونجد التعليل للقواعد النحوية سمة ، وسجية اصطبغ بها المذهب الأندلسي ، حتى بيَّن رواده المقصود منه ، قال ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) : " القصد من ذلك تثبيت القوانين وتأكيد تعليمها،كذلك في هذا أيضاً تثبيت للقوانين الثابتة من كلامهم وتأكيدها"[2]

وقد تأثر ابن عمرون بمن سبقه من النحويين ، فكانت له عناية كبيرة بالتعليل النحوي ، وجعل الأولى عنده التعليل بالحكم العام ومن ذلك قول الزمخشري : " والبناء على السكون هو القياس . والعدول عنه إلى الحركة لأجل ثلاثة أسباب.."[3] ذكر منها الابتداء بالساكن حقيقة أو حكماً ، وجعل مِن الابتداء بالساكن حكماً " الكافين" التي بمعنى بمثل ، والتي هي ضمير . فقال ابن عمرون : " والكاف التي هي ضمير هذا ابتدأ به حكماً ؛ لأن ضمير المفعول منفصل في الحكم ؛لأن المفعول منفصل من الفعل ولذلك لا يسكن لام الفعل عند اتصال ضميره بخلاف ضمير الفاعل

وقيل: حرك لأنه اسم على حرف واحد فقوي بالحركة .

وقيل: بني على حركة ليقع باختلافها الفصل بين المذكر والمؤنث

وما ذكره الزمخشري أولى ؛ لأنه إذا أمكن أن تكون العلة شاملة للكافين فهو أولى من انتشاد العلل من غير تفاوت."[4]

وقد وجدته يكثر من التعليل النحوي يناقشه ، ويفسره ، ويذكر الخلاف فيه ، ومن ذلك قوله : ".. قوله – يعني الزمخشري– : "خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة كناصية ، وعلله بعضهم بأن البيان مرتبط بهما جميعاً

وقيل : لأنها إن كانت بدل الكل فهي المعنى المقصود فلا يحسن أن يؤتى بالمقصود من غير زيادة على ما هو غير المقصود وإن كان غير بدل الكل لزم أن يكون ضمير يرجع إلى المبدل منه فإن كان متصلاً به وقع معرفة وإن كان منفصلاً عنه رجع موصوفاً به ، وما اتصل به كقولك : أعجبني زيدٌ رأسه وحسنه، وما انفصل عنه كقولك : أعجبني زيدٌ رأسٌله وحسن له فلذلك وجب ما ذكر .

محمد : وذا تعليل من لم يتثبت ؛ لأنه لوكانت هذه هي العلة لم يختص ذلك بالنكرة من المعرفة فإنه لو كان

---

(١) يُنظر الإيضاح في علل النحو /٦٤ باب القول في علل النحو

(٢) يُنظر شرح الجمل لابن الضائع ١٠٠٤/٢

(٣) يُنظر المفصل /١٦٥

(٤) يُنظر/٥١٤

الأول نكرة والثاني معرفة في بدل البعض والاشتمال يلزم الضمير

وإن كان لا يشترط في الثاني الصفة ثم لم يقيد بدلاً دون بدل ، بل قال : موصوفه فحسب فيجب على ما قال جواز ضربتُ زيداً يداً قوية

فعلى ما قال الزمخشري وجدت الصفة لكنه فاته أمر آخر ، وهو العائد وعلى ما قاله هذا المعلل لا يجوز لعدم العائد وإن وجدت الصفة وليس الصفة والعائد متلازمان"[١]

ولا عجب فهو تلميذ ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) الذي أكثر من التعليل في شرحه على المفصل متأثرا بالسيرافي (ت٣٦٨هـ) في شرحه على الكتاب، كما أكثر ابن عمرون النقل عن السخاوي (ت٦٤٣هـ) في شرحه على المفصل ، وهو القائل عن العلل النحوية :" وهي علل في أبوابها قوية ، وبراهينها واضحة مرضية ، لا كما قال القائل[٢] :

تَرْنُو بطَرْفٍ سَاحِرٍ فَاتِرٍ أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيِّ[٣]

فإن من لديه أدنى معرفة لا يتمسك بمثل هذا فيجعله حجة في الطعن على النحو ، والشعراء معروفون بالكذب ، وأجودهم شعراً أكثرهم فيه مبالغة"[٤]

ولذا أكثر ابن عمرون من العلل الجدلية ، وبيَّن الفرق بين العلة ومقتضاها ، فمن الأول : قوله : " ولمثناه "ذان" فى الرفع ، و"ذين " فى النصب والجر ، واختلف فيه ، فذهب بعضهم إلى أنه معرب ؛ لأن المعرب ما تغير آخره لتغير العامل وهذا موجود هنا .

فإن قيل : ما ذكرت وإن دل هنا ما يمنع الإعراب وهو العلة التى أوجبت بناء الواحد .

قيل : التثنية تعارض شبة الحرف

فإن قيل : لو كان كذلك لعارضه الجمع ، وهو فى جمعه مبنى بالاتفاق

قيل : الجمع أشبه بالواحد من التثنية لكثرة ما جاء فيه من الصيغ التى ليست فرعاً على الواحد بخلاف التثنية

فإن قيل : لو كانت صناعية لوجب أن لاتحذف الألف كما لم تحذف من آخر المقصور فى التثنية .

قيل : لأن هذه لما فارقت الظاهر فى وقوعها على كل شئ وفى التصغير كذلك خالفوها فى حذف الألف .

فإن قيل : لو كانت النون عوضاً كما فى التثنية لما جاز تشديدها.

قيل : من شَدَّد تكون عنده تثنية "ذلك" ، اجتمعت اللام والنون فأدغموا اللام فى النون ، وقيل : لما

---

(١) يُنظر/٤٨٠

(٢) هو أحمد بن فارس ، يُنظر يتيمة الدهر، للثعالبي٣/٤٦٩، ووفيات الأعيان١/١١٩ ، وبغية الوعاة ١/٣٥٢

(٣) البيت من السريع

(٤) يُنظر المفصل ١/٢٥

خالفت فى حذف الألف عوضت تشديد النون.

وقيل : إنها مبنية لأن موجب البناء قائم ، وليست تثنية صناعية ؛ لأن الصناعية إنما تكون فيما تعرفت نكرته وتنكرت معرفته ، وهذا غير موجود هنا ، فعلم أنها ليست تثنية صناعية إنما هى صيغة دالة على الاثنين نحو : "أنتما" وأشباهه من الضمير.

فإن قيل : لو كان كالضمير لم يختلف لاختلاف العامل

قيل : لا نُسلم أنه لو كان لم يختلف ، وأما القياس على الضمير فلا نُسلم أن الضمير لا يختلف ، ألا ترى أن صيغ المرفوع غير صيغ المنصوب ، فاختلاف الضمير بالصيغة ، واختلاف هذا ببعضها وهو أهون من اختلاف الصيغة بكمالها."[١]

ومن الثاني قوله: " جعل عبد القاهر معنى إضافة "أفعل" معنى "مِن" ، ومتى كانت الإضافة بمعنى "مِن" أو "اللام" كانت حقيقية فركب على العلة مقتضاها ، والذي يبين لك ما نحوته أنهم عدوا من غير المحضة " مسجد الجامع " ولم يصر أحد إلى أن إضافته لا تُكسبه تعريفاً ، لما يشوبها من معنى الصفة المحوج في صحة إضافتها إلى محذوف لتقع المغايرة ؛ فلذا كانت غير محضة"[٢]

وبيَّن أن العلة على ضربين : موجبة ، وغير موجبة ، ومن ذلك قوله : ": "وأسماء الزمان إذا أضيفت إلى مبني جاز أن تعرب على الأصل وأن تبنى ، والعلة مجوزة لا موجبة"[٣]

هذا وقد تنوعت العلة في الجزء الذي قمت بتحقيقه من شرح المفصل لابن عمرون ، ومنها ما يلي:

١- التعليل بالفرق : ومن ذلك قوله : " لم يأتوا بنون الوقاية فى : " عليَّ ، وإلىَّ ، ولدىَّ " لأنه يلزم قلب ألفها مع المضمر ياءً على اللغة المختارة ، للفرق بين ألفها وألف التى فى أواخر المتمكنة "[٤]

٢- التعليل بالتقاء الساكنين : ومن ذلك قوله : ": "ذلك هو "ذاك" زيدت فيه اللام" ودليل زيادتها أنها غير لازمة وهى ساكنة بدليل "تلك" ، وإنما زادوها لتدل على بُعد المشار إليه وكسرت لالتقاء الساكنين"[٥]

٣- التعليل بالخفة : ومن ذلك قوله : " وللمذكرِين : "إيَّاهمو" و"إيَّاهم" تحذف الواو وتسكن الميم تخفيفاً"[٦]

---

(١) يُنظر/٥٨٥

(٢) يُنظر/٣٢٢

(٣) يُنظر/٥١١

(٤) يُنظر/٥٨٢

(٥) يُنظر ٥٩٣

(٦) يُنظر/٥٣٤

٤- التعليل بالثقل : ومن ذلك قوله : " وقيل : جمعوا بين زيادتين فى هذاك ولم يقولوا هاذالك لئلا يجمعوا بين ثلاثة استثقالاً"(١)

٥- التعليل بالقوة : ومن ذلك قوله : " أكتعون ، وأبتعون ، وأبصعون اتباعات لأجمعين لا يجئن إلا على إثره " إنما كن تبعاً لـ "أجمعين " لقوة "أجمعين" بظهور معناها لبيان اشتقاقها"(٢)

٦- التعليل بالضعف : ومن ذلك قوله : " وإنما يلزم (إبراز ضمير) غير الفعل إذا جرى على غير من هو له لضعف الاسم عن الفعل في تحمل الضمير"(٣)

٧- التعليل بالاستغناء : ومن ذلك قوله : "ولا يجازى بـ "كيف" استغناء عنها بقولك : على أى حال تكن أكن"(٤)

٨- التعليل بالعوض : ومن ذلك قوله عن "كيت" وذيت" : " لما جعلا كناية ولم يفسرا ، لزما التكرر عوضاً عن التفسير ؛ ليعلم أنها كناية عن جملة لا عن مفرد"(٥)

٩- التعليل بالدلالة والغلبة :

ومن ذلك قوله : "ولا يجوز أن تكون الإضافة بمعنى حرف غير "اللام ،ومن" وإنما وجب في "اللام ومن" خاصة دون غيرهما من حروف الإضافة ؛لغلبة معنى اللام على كل شيء ، ولدلالة الجنس على النوع والنوع على الجنس ، فجاز اختزال "من" لهذه العلة ؛إذ كان قولك : "ثوب خز" يقتضي إذا قلت "ثوب" إنه "من خز" أو ما جرى مجراه

كما يقتضي ضربت مضروبا هو زيدا وغيره فجاز لهذه أن تختزل الحرف ويستغنى باقتضاء اسم النوع للجنس .

وأما غلبة كل شيء على معنى لكذا ، فهو بَيّنٌ في قولك : "غلام لكذا" ، و"دار لكذا" ، وهو أكثر من أن يحصى ؛ فجاز للكثرة والغلبة اختزل "اللام ومَن " ولم يكن لغير هذين الحرفين من قوة دلالة الأول على الثاني ما لهما فلم يجز أن يختزل الحرف لو قلت : "مررت زيد" لم يُدر أردت بزيد أو إلى زيد أو عن زيد ، فلا يتحصل بهذا معنى ، وأما غلام زيد فلا يحتملُ إلا اللامَ ، وكذا "ثوبُ خزٍ" لا يحتمل إلا "مِن" للدلالة التي بَيَّنْتُها."(٦)

---

(١) يُنظر/٥٩٤

(٢) يُنظر/٤٤٠

(٣) يُنظر/٥٤٩

(٤) يُنظر/٨٠٠

(٥) يُنظر/٨٤٥

(٦) يُنظر/٢٥٧

١٠- التعليل بكثرة الاستعمال : ومن ذلك قوله عن حكاية الأعلام بـ "مَن" كما نطق بها المتكلم : " وخصوا الأعلام بذلك ؛ لكثرة استعمالها والتغيير يتطرق إليها كثيرا"[1]

١١- التعليل بقلة الاستعمال : ومن ذلك قوله : "سمو الأفعال بأسماء مضافة ظروف أمكنة وغيرها ، واختلف فيه ، فمنهم من قصره على السماع ، وأجاز الكسائى الإغراء بجميع حروف الصفات حروف الجر لإجراء حروف الجر مجرى الظروف ، والوجه الأول ؛ لقلة ما جاء منه"[2]

١٢- التعليل بالنظير : ومن ذلك قوله : " إنما لم يشترط في البدل المطابقة التي ذكرها ؛لأن عامله غير عامل الأول على المختار بخلاف الصفة والتوكيد وعطف البيان

فإن قيل : فكيف جاز أن يبين أحدهما الآخر مع أنهما من جملتين ؟

قيل : لما لم يظهر العامل في الأكثر تنزلا منزلة الشئ الواحد

ونظير ذلك إعمال الفعلين لما كان معمول أحدهما مبينَ معمولِ الآخر صارا كالشئ الواحد ، ولذا جاز الفصل بالثاني بين الأول ومعموله"[3]

١٣-التعليل بعدم النظير : ومن ذلك قوله عن "تاء كلتا" : " فإن قيل : التاء زائدة . فيمتنع . الزائدة وإن ذكر دليلاً فنقول : لو كانت زائدة إما أن تكون للتأنيث ، وإما أن تكون لغيره ، لا جائز أن تكون للتأنيث لسكون ما قبلها وليس ألفاً ، ولا جائز أن يكون لغير التأنيث لأنها لو كانت لغير التأنيث كان وزنها "فعتلا" ، وذا لا نظير له[4]

١٤- الحمل على النظير أو النقيض : قال : "واعلم أن "أيا" إذا كانت استفهاماً أو شرطاً أو موصولة ؛ فعلة البناء موجودة فيها ، إلا أنها أعربت حملاً على نظيرها وهو "بعض" ، ونقيضها وهو "كل"[5]

---

(١) يُنظر/٦٥٣

(٢) يُنظر/٧٣٤

(٣) يُنظر/٤٨٠

(٤) يُنظر/٣١٦

(٥) يُنظر/٦٥٨

القسم الثاني :

قسم التحقيق

وصف النسخة المخطوطة

وصف النسخة المخطوطة :

شرح المفصل لابن عمرون نسخة فريدة ،مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٨٠ نحو خليل أغا محفوظ بدار الكتب المصرية بباب الخلق بالقاهرة ، ومنه نسخة ميكروفيلم بدار الكتب والوثائق المصرية بكورنيش النيل تحت رقم ٤٢١٧كُتبت بخط نسخ واضح ، خلت من الطمس ، والترقيع ، والسقط ،وآثار الأرضة والرطوبة إلا فيما عز طلبه ، ولعل ما بها من نادر السقط سهو من الناسخ ، أو خداع نظر .

الناسخ : مجهول

تاريخ النسخ : مجهول

عدد أوراقها :٥٧٢ورقة ، شملت ورقة الغلاف و٥٧٠ ورقة هي أصل المخطوط ، وآخرها ورقة أولها : " " من كتاب الصحاح في اللغة في باب الواو والياء"

المقاس :مقاس متوسط ٣٠ ×٢٠، الورقة تحتوي وجهاً وظهراً باستثناء ورقة الغلاف. أكثر أوراقها بها خاتم يفيد أنها وقف نحو خليل أغا بدار الكتب المصرية.

مسطرتها: تسعة عشر سطراً بالوجه ، وكذا الظهر ، عدد كلمات السطر الواحد منها : من إحدى عشرة كلمة إلى أربع عشرة كلمة تقريباً.

حواشيها : الحواشي بها قليلة فالجزء الذي قمت بتحقيقه من الورقة ٢٧٦ إلى الورقة ٤٤٥ به حواشٍ بثلاث ورقات فقط . الورقة ٣٩٩ ، ٤٢٢ ، ٤٤٤ ، وجاء بالورقة رقم ١٠ في الجزء الذي قام بتحقيقه د/ محمد السيد عبده علي : " حاشية بخط المصنف رحمه الله ..."

ترقيم المخطوط :يبدأ بالورقة رقم ٢ بعد ورقة الغلاف ، وينتهي بالرقم ٥٦٩ فيكون المجموع ٥٦٨ورقة ، وهناك ورقتان غفل من الترقيم وهما الورقة التي بين ٤٠٢، ٤٠٣ ،فقد تكرر فيها الرقم٤٠٢ ، والورقة التي بين ٥٤٥،٥٤٦ جاءت بدون ترقيم فيكون المجموع ٥٧٠ ورقة .

ورقة الغلاف : بورقة الغلاف عناوين ثلاثة : **الأول** " شرح كتاب سيبويه للإمام الفاضل محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون النحوي غفر الله له ولوالديه ". **الثاني** : عنوان جاء بعد قول المراجع : " هذا خطأ والصواب أنه شرح مفصل الزمخشري لابن عمرون الأندلسي رحمه" الله تعالى والميم من كلمة مفصل كتبت ممدودة كذا "مـــ" وكتب فوقها : " الشهير بفخر الدين الرازي" ولعله يقصد : فخر خوارزم أي الزمخشري فهو لقب من ألقابه. **الثالث** :كتب في وسط الورقة " شرح المفصل لابن عمرون الأندلسي"

وعلى الغلاف أيضاً أنه وقف من الأمير خليل أغا ففي أسفل الغلاف : " وقف وحبس وسبل هذا الكتاب المسمى بشرح كتاب سيبويه للزمخشري سعادة الأمير خليل أغا باشا أغاي والدة الخديوي الأعظم وجعل مستقره خزينة كتبه بمدرسة سعادته بجوار سيدنا الحسين وقفاً صحيحاً شرعياً لايباع ولا يرهن ولا يستبدل فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه والله سميع عليم إلى أن يرث الله الأرض ومن

عليها وهو خير الوارثين "

وعلى يمين الورقة تملكان : الأول ورد فيه : " من كتب القصر على ما فرض الله القدير السيد محمد راغب غفر الله لهما" ، والثاني :"ثم انتقل إلى يد الفقير مصطفى شوكت "

وعلى الورقة ثلاثة أختام : الأول كتب فيه " مصطفى شوكت" ، والثاني وهو أسفل الورقة : "أوقفه الخليل أغا" وهو الخاتم الذي تكرر في أكثر أوراق المخطوط.

والثالث : خاتم دار الكتب المصرية .

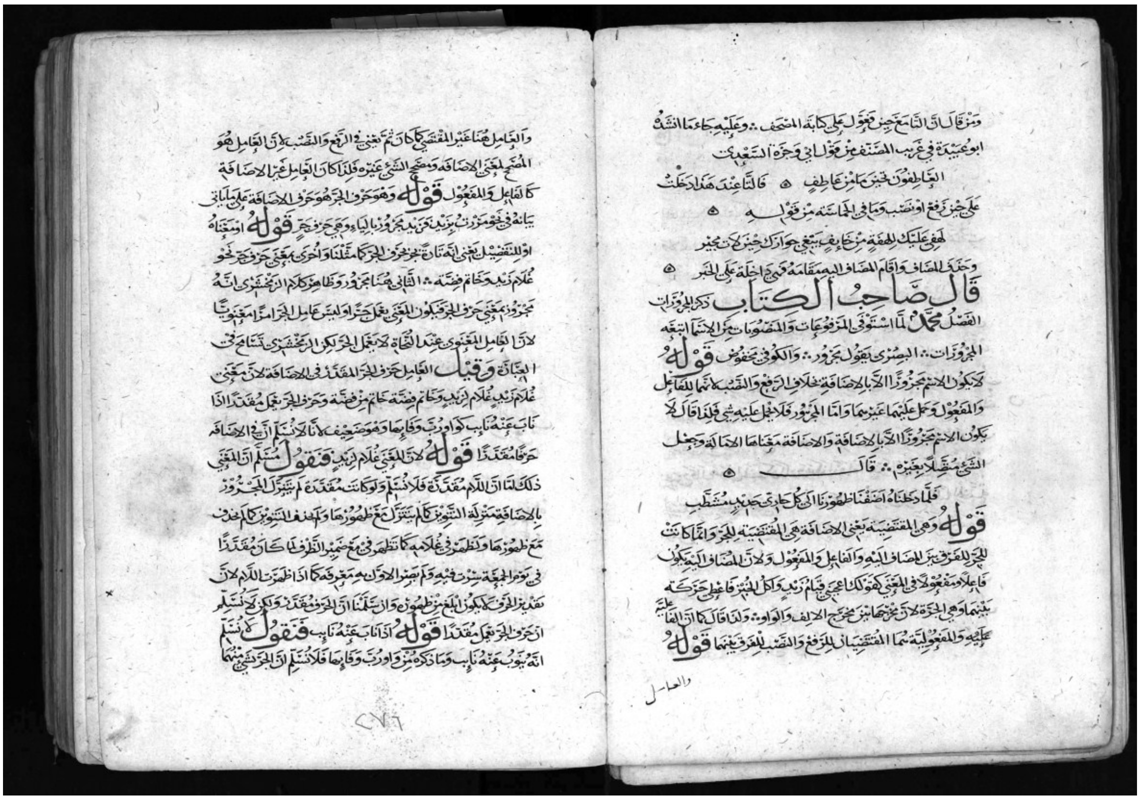
وكتب على الغلاف أيضاً ١٩٣٣/٥٢٤

أول المخطوط : "بسم الله الرحمن الرحيم ، وهو حسبي وبه توفيقي ، قال الفقير إلى ربه محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون النحوي غفر الله له : الحمد لله ناظم أولي العلم في سلك الشهادة ، وجاعل درسهم تسبيحا ونومهم عبادة ، وقارن مدادهم في الوزن بدم أهل الشهادة" نهاية المخطوط : " الثاني والثلاثون : مفعلة بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين وتاء تأنيث ، نحو : محمدة مصدر حمد يحمد".

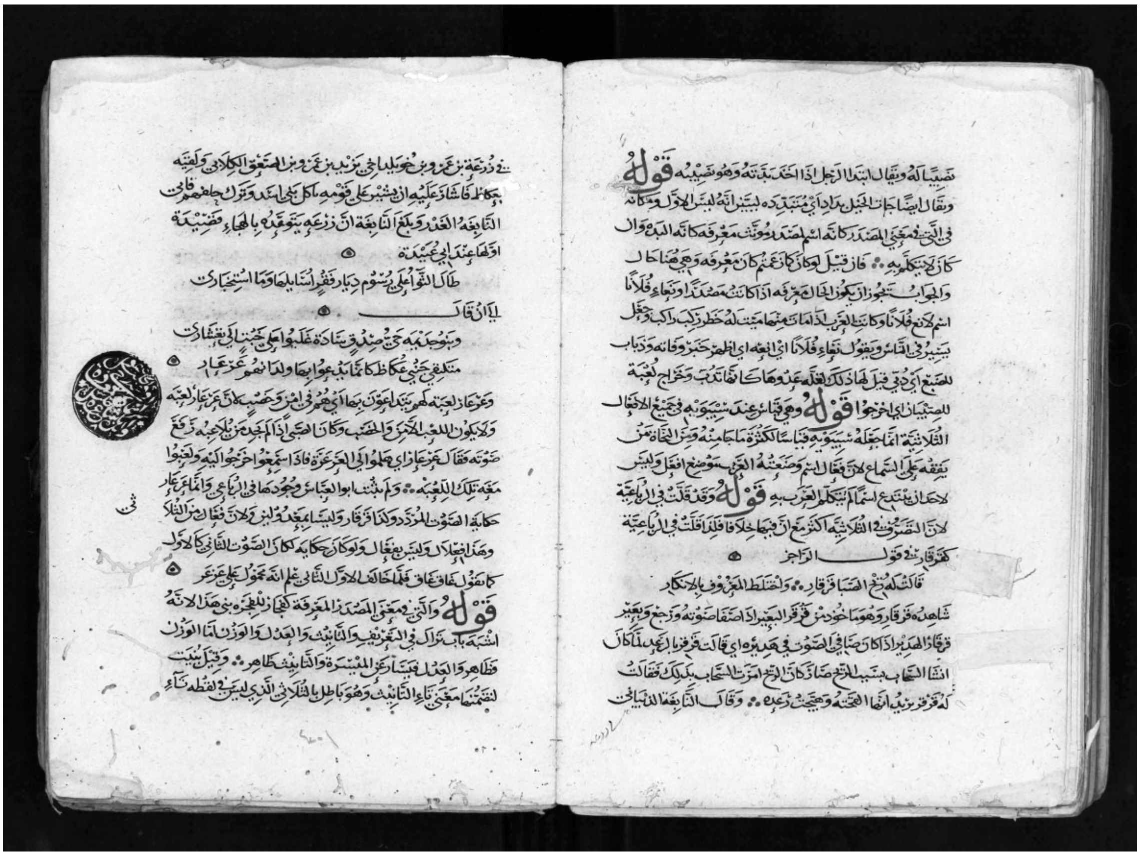
قال مطالعه : " إلى هاهنا انتهى التصنيف وعاجلته المنية قبل درك الأمنية رحمه الله رحمة واسعة ورضي عنه . والحمد لله وحده وصلواته على خير خلقه محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل. أنهاه مطالعة الفقير إلى الله تعالى عمر علي الحنفي عفا الله تعالى عنهما ، ورحم مؤلفه وكاتبه وجميع المسلمين" .

ملازم المخطوط : ضم المخطوط سبعاً وخمسين ملزمة ، كل ملزمة منها ضمت عشرة من أوراق المخطوط عدا الملزمة الأولى فقد ضمت تسع من الأوراق ، والملزمة العشرون فقد ضمت ثمانية من الأوراق ، والملزمة الأخيرة وهي السابعة والخمسين والتي ضمت أربع عشرة ورقة غير ورقة الصحاح في اللغة للجوهري ، واختل الترقيم المتتابع بالملزمة الثانية والأربعين بسبب تكرار الرقم٤٠٢ ثم أخذ في التناقص مرة أخرى بالملزمة السادسة والخمسين بسبب السهو في ترقيم الورقة الواقعة بين الورقة ٥٤٥،٥٤٦ ، جاء بالورقة /٤٩١ والتي تليها ما نصه : " تم الأول من شرح المفصل ، ويتلوه : ومِن أصناف الاسم : المعرفة والنكرة . والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. فرغ من تصنيفه يوم الأحد لتسع خلون من شعبان من سنة ثمان وأربعين وستمائة. ".

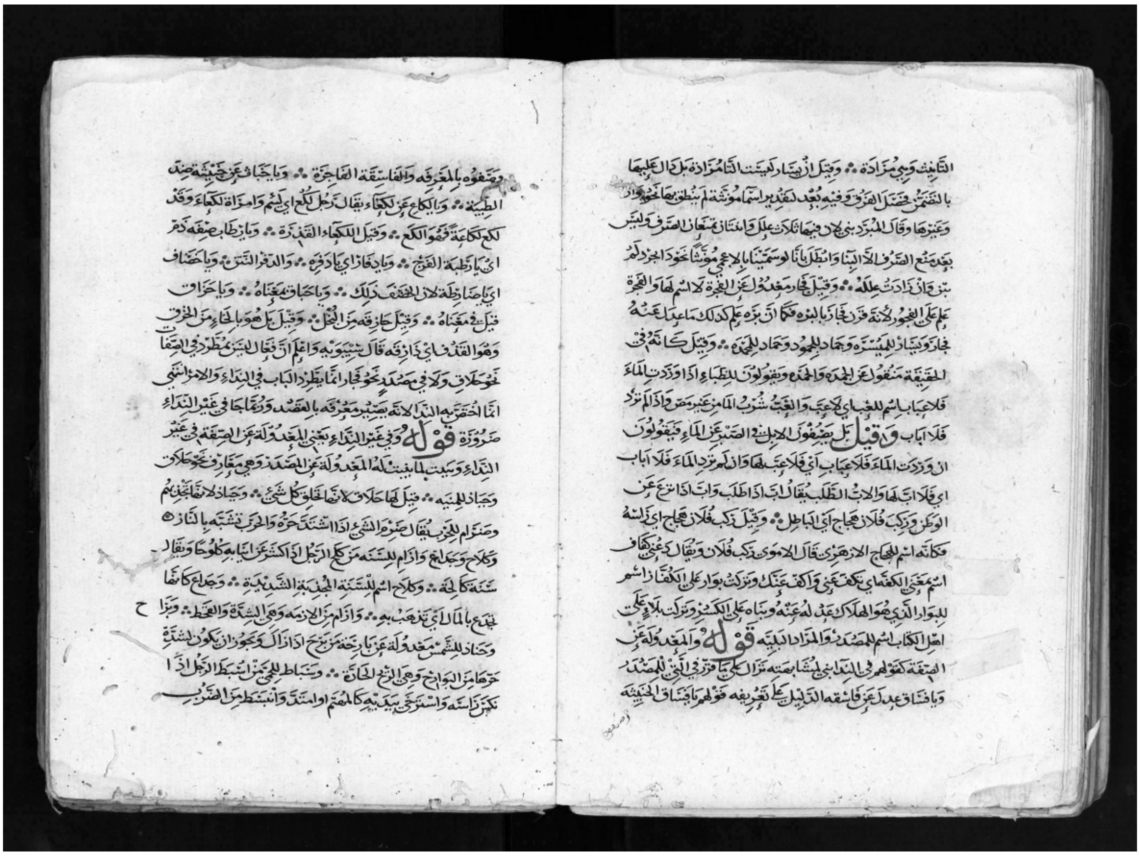
صور مِن النسخة المخطوطة



هذه صورة للورقة الأولى من النص المحقق ، وهي برقم / ٢٧٦ مِن المخطوط



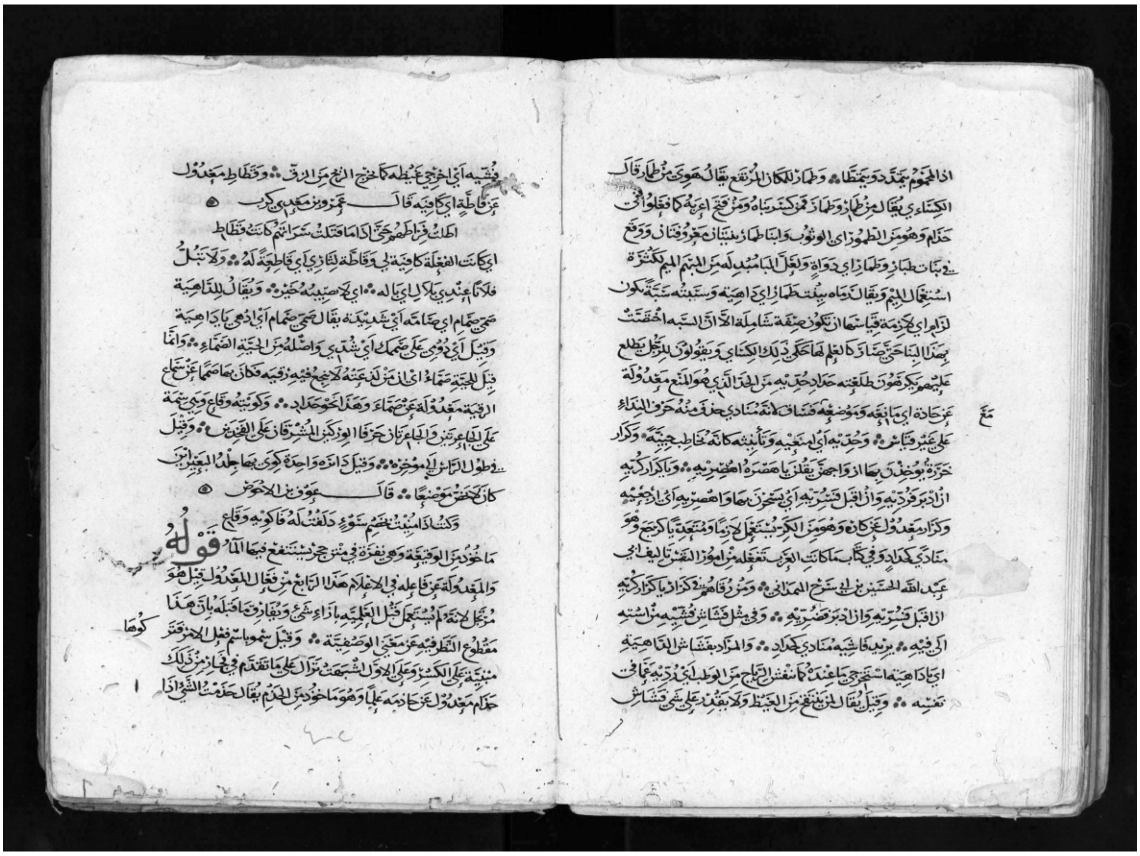
هذه صورة للورقة/ ٤٠١ التي ينتهي عندها دقة تتابع الترقيم



التأنيث وهي مزادة ‹› وقيل ان بنا لمعيت التا مزادة بل دال عليها بالتضمن فحصل الفرق وفيه بعد لتقدير اسما مونثة لم ينطق بها نحو دار وغيرها وقال المبرد بني لان فيها ثلاث علل واثنتان تمنعان الصرف وليس بعد منع الصرف الا البنا وابطل بانا لو سمينا بالاعجمي مونثا نحو اجرد لم بنى وان زادت عله ‹› وقيل فجار معدول عن الفجرة لا اسم لها والفجرة علم على الفجور لانه قرن فجار بالبره فكما ان بره علم كذلك ما عدل عنه فجار ويسار للميسره وجماد للجمود وحماد للمحمده ‹› وقيل كانه في الحقيقة منقول عن الجمده والحمده ويقولون للظباء اذا وردت الماء فلا عباب اسم للعب اي لا عب والعب شرب الماء من غير مص واذا لم ترد فلا اباب وقيل بل يصفون الابل في الصبر عن الماء فيقولون ان وردت الماء فلا عباب اي فلا عب لها وان لم ترد الماء فلا اباب اي فلا اب لها والاب الطلب يقال اب اذا طلب واب اذا نزع عن الوطن وركب فلان هجاج اي الباطل ‹› وقيل ركب فلان هجاج اي راسه فكانه اسم للهجاج الازهري قال الاموي ركب فلان ويقال دعني كفاف اسم معنى الكف اي تكف عني واكف عنك وتركت بوار على الكفار اسم للبوار الذي هو الهلاك عدل له عنه وبناه على الكسر وتركت بلاء على اهل الكتاب اسم للمصدر والمراد البليه قوله والمعدول له عن الصفة كقولهم في النداء بني لمشابهته نزال على ما مر في المبني للمصدر ويا فساق عدل عن فاسقه الدليل على تعريفه قولهم يا فساق الخبيثه

وصفوه بالمعرفه والفاسقة الفاجرة ‹› ويا خباث عن خبيثه ضد الطيبه ‹› ويا لكاع عن لكعاء يقال رجل لكع اي لئيم وامراة لكعاء وقد لكع لكاعة فهو الكع ‹› وقيل اللكعاء القذرة ‹› ويا رطاب صفه ذم اي يا رطبة الفرج ‹› ويا دفار اي يا دفره ‹› والدفر النتن ‹› ويا حصاف اي يا صارطة لان الحصف ذلك ‹› ويا حباق بمعناه ‹› ويا حزاق قيل في معناه ‹› وقيل حازقه من البخل ‹› وقيل بل هو بالخاء من الخرق وهو القد فاي ذارقه قال سيبويه واعلم ان فعال ليس بمطرد في الصفات نحو حلاق ولا في مصدر نحو فجار انما يطرد الباب في النداء والامر انتهى انما اختص به الندا لانه يصير معرفه بالقصد وربما جا في غير النداء ضرورة قوله وفي غير النداء يعني المعدول له عن الصفة في غير النداء وسيت لما بنيت له المعدول له عن المصدر وهي معارف نحو حلاق وجياذ للمنيه ‹› قيل لها حلاق لانها تحلق كل شي ‹› وجياذ لانها تجتذبهم وصرام للحرب يقال صرم الشي اذا اشتد حره والحرب تشبه بالنار ‹› وكلاح وجداع وازام للسنه من كلح الرجل اذا اكشر عن انيابه كلوحا ويقال سنة كالحة ‹› وكلاح اسم للسنة المجدبة الشديدة ‹› وجداع كانها تجدع بالمال اي تذهب به ‹› وازام من الازمه وهي الشدة والقحط ‹› وبراح وحناذ للشمس معدول له عن بارحة من برح اذا زال ويجوز ان يكون لشدة حرها من البوارح وهي الريح الحارة ‹› وسباط للحمى من اسبط الرجل اذا نكس راسه واسترخى بيديه كالمهتم او امتد وانبسط من الضرب

هذه صورة للورقة التي تلي رقم /٤٠١ ، وهي خالية من الترقيم ، ونصها متصل بما قبلها

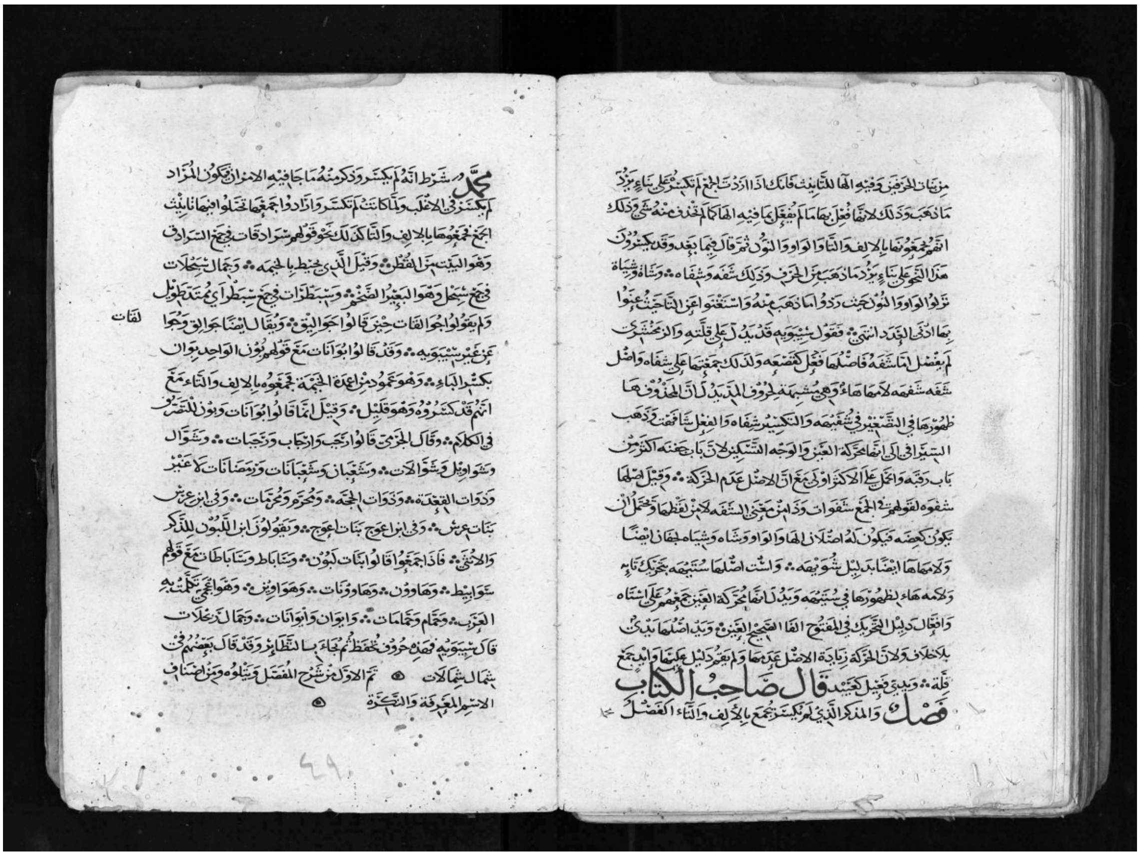


اذا المحموم يمتدّ ويتمطّا • وطمار للمكان المرتفع يقال هوى من طمار قال
الكسائي يقال من طمارِ وطمارَ فمن كسر بناه ومن فتح اعربه كما فعلوا في
حذامِ وهو من الطمور اي الوثوب وابنا طمار ثنيتان معروفتان ووقع
في بنات طمارِ وطمارِ اي دواة ولعل البا مبدل من الميم المبهم الميم لكثرة
استعمال الميم ويقال رماه ببنت طمار اي داهية وسبّته سبّة تكون
لزامِ اي لازمة قياسها ان تكون صفة شاملة الا ان السبه اختصّت
بهذا البنا حتى صار كالعلم لها حكى ذلك الكسائي ويقولون للرجل يطلع
عليهم بكرهون طلعته حدادِ حدّيه من الحدّ الذي هو المنع معدول
عن حادة اي مانعة وموضعه فساقٌ لانه منادي حذف منه حرف النداء مغ
على غير قياس • وحدّيه اي امنعيه وتأنيثه كانه تخاطب جنية • وكرار
خرزة يؤخذن بها ازواجهن يقلن يا همرة اهمريه • ويا كرار كرّيه
ان ادبر فردّيه وان اقبل فسرّيه اي يسحرن بها واهمريه اي ادجعيه
وكرار معدول عن كارة وهو من الكر يستعمل لازما ومتعدّيا كرجع وهو
منادي كحدادِ وفي كتاب ما كانت العرب تعمله من امور النفس تأليف ابي
عبد الله الحسين بن ابي سرح الهمداني • ومن رقاهم يا كرار كرّيه
ان اقبل فسرّيه وان ادبر فضرّيه • وفي مثل فشاش فشّيه من استه
الى فيه • يريد فاشبه منادي كحدادِ • والمراد بفشاش الداهية
اي يا داهية استخرجي ما عنده كما تفش الرياح من الوطب اي ذريه عما في
نفسه • وقيل يقال لمن ينتفخ من الغيظ ولا يقدر على شي فشاش
فشيه اي اخرجي غيظه كما تخرج الريح من الزق • وقطاطِ معدول
عن قاطعة اي كافية قال عمرو بن معدي كرب ٥
اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاطِ
اي كانت الفعلة كافية لي وقاطعة لثاري اي قاطعة له • ولا تبلّ
فلانا عندي بلالِ اي بالّه • اي لا تصيبه خير • ويقال للداهية
صمي صمامِ اي صامّة اي شديدة يقال صمي صمام اي ادهي يا داهية
وقيل اي دومي على صممك اي شدّي واصله من الحية الصماء • وانما
قيل للحية صماء اي انها لا تنجع فيه رقيه فكان بها صمما عن سماع
الرقية معدول عن صماء وهذا نحو حداد • وكويته وقاعِ وهي سمة
على الجاعرتين والجاعرتان حرفا الوركين المشرفان على الفخذين • وقيل
في طول الراس الى موخره • وقيل دائرة واحدة كوى بها جلد البعير اين
كان لا تخص موضعا • قال عوف بن الاحوص ٥
وكنت اذا منيت بخصم سوءٍ دلفت له فاكويه وقاعِ
قوله ماخوذ من الوقيعة وهي نقرة في متن حجر يستنقع فيها الما
والمعدول عن فاعله في الاعلام هذا الرابع من فعال المعدول قيل هو
مرتجل لانه لم يستعمل قبل العلمية بازاء شي ويفارق ما قبله بان هذا
كوها مقطوع النظر فيه عن معنى الوصفية • وقيل سموا باسم فعل الامر فتر
مبنية على الكسر وعلى الاول اشبهت نزال على ما تقدم في فجار من ذلك
ا حذام معدول عن حاذمة علما وهو ماخوذ من الحذم يقال حذمت الشي اذا

هذه صورة للورقة / ٤٠٣ لكنها على الفيلم برقم/ ٤٠٢ ، ومن هنا بدأ الخطأ في الترقيم



هذه صورة للورقة الأخيرة من النص المحقق ، وهي برقم / ٤٤٦ ، وإن كانت على الفيلم برقم /٤٤٥ بسبب الخطأ الذي نبهت عليه سابقاً



هذه صورة للورقة /٤٩١ ، وهي نهاية الجزء الأول كما أراده المؤلف ، وهي على الفيلم برقم /٤٩٠ لما تقدم ، ويبدأ الجزء الثاني من الورقة التي تليها ، وهي بعنوان : مِن أصناف الاسم : المعرفة والنكرة .

النص المحقق

[ذِكرُ المجرورات : الإضافة]

لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة وهي المقتضية للجر، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب. والعامل ههنا غير المقتضي كما كان ثَم وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك : مررت بزيد ، وزيد في الدار، وغلام زيد، وخاتم فضة.

٢٧٦\أ قال صاحب الكتاب : ذكر المجرورات ...الفصل[١]

محمد : لما استوفى المرفوعات والمنصوبات من الأسماء أتبعه[٢] المجرورات ، البصري يقول: مجرور ، والكوفي : مخفوض[٣] .

قوله :"**لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة**" بخلاف الرفع والنصب لأنهما للفاعل والمفعول وحمل عليهما غيرهما[٤] ، وأما المجرور فلا يحمل عليه شيء فلذا

---

(١) ينظر المفصل/ ١١٣

(٢) مرجع الضمير في "أتبعه" إلى الكلام عن المرفوعات والمنصوبات من الأسماء ، والتقدير : لما استوفى الكلام عن المرفوعات والمنصوبات أتبعه الكلام عن المجرورات ، والأنسب :أتبعها .

(٣) الخفض ليس من وضع الكوفيين ولا الجر من وضع البصريين ، وإنما هي مقتبسات من أوضاع الخليل ، ومصطلحاته ، إلا أن الكوفيين توسعوا في الخفض فاستعملوه في الكلمات المنونة ، وغير المنونة بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا في المنون ، وأن البصريين نقلوا "الجر" من كونه حركة يستعان بها عند الخليل على التخلص من الساكنين في نحو : "لم يذهب الرجل" إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المعربة ، سواء كانت منونة أم غير منونة .

ينظر : نشأة النحو محمد الطنطاوي /١٢٤ ، مدرسة الكوفة د مهدي المخزومي/ ٣١١، معاني الفراء ٥٦/١ ، الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٤٩/٣، المقتضب ٣٨٣/١ ، والأصول ٣٧/١ .

(٤) كلامه مبناه على أن الفاعل أصل المرفوعات ، والمفعول أصل المنصوبات ، والمسألة خلافية ، ففي أصل المرفوعات أقوال أربعة :

فذهب جماعة منهم الخليل ، وابن الحاجب إلى أن أصل المرفوعات الفاعل . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٠. ووجْهه : أن عامل الفاعل لفظي ، وأن الفاعل رفع للفرق بينه

....

قال : "لا يكون الاسم مجرورا إلا بالإضافة" ، والإضافة معناها : الإمالة[١] وجعل الشيء متصلا بغيره[٢] ، قال[٣] :

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنا ظهورَنا   إِلَى كُلِ حَارِيٍّ جديدٍ[٤] مُشَطَّبِ[٥]

وبين المفعول ، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني ، والفاعل أحد جزئي الجملة الفعلية التي هي أقوى الجمل . ينظر : شرح اللمحة البدرية ١ | ٢٩٦ ،٢٩٧.

وذهب جماعة منهم سيبويه ، وابن السراج إلى أن أصل المرفوعات المبتدأ . ينظر : الكتاب ١/ ٢٣ ، ٢٤، والأصول ١ /٥٨.

وذهب الشيخ الرضي إلى أن كل واحد منهما أصل . ينظر : شرحه على الكافية ١ /٧٠

قال ابن هشام : " .. وبالجملة فهذا الخلاف طويل الذيل ، عديم النيل" .

وفي أصل المنصوبات مذهبان :

فذهب الجمهور إلى أن أصل المنصوبات المفعول به ، ووجهه أنه أحوج إلى الإعراب لإزالة الالتباس بالفاعل ، وذهب الفارسي ، والزمخشري ، وابن الحاجب إلى أن أصل المنصوبات المفعول المطلق ، وهو المفعول الحقيقي وأنه ينصب باللازم والمتعدي وأنه أول الأفعال كلها مذكورا أومحذوفاً من الكلام . ينظر في هذه المسألة :المقتصد ١ | ٥٧٩ ،والمقرب ١ | ١١٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ | ١٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ | ١١٠ ، وشرح الكافية للرضي ١ | ١١٣ ،وشرح الشذور لابن هشام /٢١٣ .

(١) هذا هو التعريف اللغوي للإضافة في الهمع ١/٤١١، وقالوا : الإضافة في اللغة هي الإسناد . ينظر شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/ ٢٦٨ . والمعنى واحد .

(٢) قال ابن مالك في نحو غلام زيد : غلام مضاف ، وهو الاسم المجعول كجزء مما يليه خافضا له ، وقال في "زيد " مضاف إليه ، وهو اسم مفعول أيضا نائب فاعله الجار والمجرور ، وهو لفظ إليه ، والضمير من إليه عائد على زيد ، فمعنى الكلام : زيد مضاف إليه غيره ، وهو : الغلام . ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٢١ .

(٣) القائل هو : امرؤ القيس بن حجر الكندي ، صاحب المعلقة ، ينظر ديوانه/ ٣٦

(٤)ويُروى "قشيب" في اللسان "ح ي ر " والمعنى واحد

(٥) البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح الشذور/ ٣٢٥ ، والتصريح ٢/٢٣

الشاهد فيه " قوله " أضفنا ظهورنا" أي أملناها

اللغة : أضفنا ظهورنا : أسندناها . الحاري : الرحال أو السيوف الحيرية ، أي المصنوعة بالحيرة . المشطب : المخطط.

....

قوله : " **وهي المقتضية** " يعني :الإضافة هي المقتضية

" **للجر**" [١] وإنما كانت للجر للفرق بين المضاف إليه والفاعل والمفعول[٢] ؛

ولأن المضاف إليه يكون فاعلاً ومفعولاً في المعنى ، كقولك : أعجبني قيامُ زيدٍ[٣] وأكْلُ الخبزِ[٤] ،

فأعطي حركةً بينهما وهي الكسرة[٥] ؛ لأن مخرجها بين مخرج الألف والواو

ولذا قال : "**كما أن** (**الفاعلية والمفعولية**)[٦] **هما المقتضيان للرفع والنصب**

أقول : كان من عادة العرب إذا نزلوا بموضع ليس فيه بناء عمدوا إلى أرماحهم فنصبوها ، وجعلوا عليها ثوباً ، وربطوا أسفل الثوب بدرع لئلا تستخفه الرياح . وعلى هذا فالمعنى : لما دخلنا هذا البيت أملنا ظهورنا وأسندناها إلى كل رحل حاري ، وقيل : احتبَوا بحمائل سيوفهم كأنّما أضافوا ظُهُورهمْ إِلَيْهَا . يُنظر جمهرة اللغة ٩٠٩/٢ " ض ي ف " ،شرح ديوان امرئ القيس لأبي جعفر النحاس/ ١٤٤ ، وديوان امرئ القيس تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ ٥٣

(١) أخذ في الحديث عن العامل في المضاف إليه ، وسكت عن التعريف الاصطلاحي للإضافة ، وهو: إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه ، أو ما يقوم مقامه . ينظر شرح اللمحة البدرية لابن هشام/ ٢٦٨ .

(٢) القول بأن عامل الجر في المضاف إليه هو الإضافة ، عُزي إلى الأخفش من المتقدمين . يُنظر الهمع ٤١٢/٢ ، وقال الأخفش عند تفسير قوله تعالى في شأن الكفار " .. فلن يُقبل من أحدهم ملئ الأرض ذهباً " (آل عمران ٩١) : " وانتصب "ذهباً" كما تقول : لي مثلُك رجلاً، أي : لي مثلُك من الرجال ، وذاك لأنك شغلت الإضافة بالاسم الذي هو دون الذهب ، وهو "الأرض". يُنظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٩/١ وعليه فيكون موافقاً لمذهب الجمهور ، وهو القول بأن عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف .

(٣) مثال الفاعل في المعنى

(٤) مثال المفعول في المعنى

(٥) في ص : الجرة ، ولعل الأنسب ما أثبتناه .

(٦) في ص : "الفاعلية عليه والمفعولية" والظاهر أن "عليه" مقحمة ، ولذا ضرب عليها الناسخ .

....

للفرق بينهما[1]

قوله ٢٧٦\ ب **والعامل هنا غير المقتضي كما كان ثَمَّ** " يعنى في الرفع والنصب ؛لأن العامل هو المصحح لمعنى الإضافة ، ومصحح الشيء غيره فلذا كان العامل غير الإضافة كالفاعل والمفعول .

قوله : "**وهو حرف الجر**" هو حرف الإضافة على ما يأتي بيانه في نحو : مررت بزيد . فزيد مجرور بالباء[2] وهي حرف جر .

قوله : "**أو معناه** " "أو" للتفصيل ، يعنى : أنه تارة يجر بحرف الجر كما مَثلنا ، وأخرى بمعنى حرف جر نحو غلام زيد وخاتم فضة ، الثاني هنا مجرور .

وظاهر كلام الزمخشري أنه مجرور بمعنى حرف الجر فيكون المعنى يعمل جرا ، وليس عامل الجر أمراً معنوياً ؛ لأن العامل المعنوي عند النحاة لا يعمل الجر ، لكن الزمخشري تسامح في العبارة .

وقيل : العامل حرف الجر المقدر في الإضافة ؛ لأن معنى غلام زيد غلام لزيد ، وخاتم

---

(١) القول بأن عامل الرفع في الفاعل هو معنى الفاعلية عُزي إلى هشام ، وعزي إلى خلف القول بأن العامل فيه الإسناد ، ونُسب إلى بعض الكوفيين القول بأن عامل الرفع في الفاعل هو إحداثه بالفعل ، والجمهور على أن عامل الرفع في الفاعل هو ما تقدم عليه من فعل أو شبهه وهو الصحيح ، لأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنويا إلا عند تعذر اللفظي الصالح ، وهو هنا موجود . ينظر في هذه المسألة : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٥ ، الارتشاف ٣ / ١٣٢١ ، الهمع ١ / ٥١٠ .

والقول بأن ناصب المفعول هو معنى المفعولية عزي إلى خلف ، وفي المقدمة النحوية لخلف / ٥٦ قال : " قولك دخلت الكعبة ، فالكعبة منصوبة بوقوع الفعل عليها".

وقيل : إن ناصبه هو الفاعل ، وعليه هشام الضرير ، وقيل ناصبه الفعل والفاعل معا وعليه الفراء ، والصحيح أن ناصبه هو ما تقدم عليه من فعل أو شبهه . ينظر في هذه المسألة : الإنصاف ١/ ٧٨م١١ ، شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٨ ،التصريح ١/ ٣١٩ ، الهمع ٢ / ٥ .

(٢) في ص : "بالياء" وهو تحريف .

....

فضة خاتم من فضة[١] ، وحرف الجر يعمل مقدراً إذا ناب عنه نائب كواو رب وفائها وهو ضعيف ، لأنا لا نسلم أن في الإضافة حرفاً مقدراً .

قوله[٢] : "لأن المعنى غلام لزيد" ، فنقول : مُسلَّمٌ أن المعنى ذلك أما[٣] أنَّ اللام مقدرة فلا نُسلم .

ولو كانت مقدرة لم يتنزل المجرور بالإضافة منزلة التنوين كما لم يتنزل مع ظهورها ، ولم يحذف التنوين كما لم يحذف مع ظهورها ولظهر[٤] في غلامه كما تظهر "في" مع ضمير الظرف لما كان مقدراً في : يوم الجمعة سرت فيه ، ولم يصر الأول به معرفة ،كما إذا ظهرت اللام ؛لأن تقدير الحرف لا يكون أبلغ من ظهوره ، وإن سلمنا أن الحرف مقدر ، ولكن لا نسلم أن حرف الجر يعمل مقدراً .

قوله : إذا ناب عنه نائب ، فنقول لا نسلم أنه ينوب عنه نائب ، وما ذكره من واو "رُب" وفائها فلا نسلم أن الجر بشيء منهما **٢٧٧\ أ**

بل بـ"رُب" المقدرة بدونهما[٥]

---

(١) وعليه الزجاج ، وتبعه ابن الحاجب قال : " والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيئ بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا " يُنظر كتاب ما ينصرف وما لاينصرف للزجاج /٦ ، وشرح المقدمة الكافية في النحو لابن الحاجب ٥٨٨/٢ ، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٢ ، الهمع ٢ /٤١٢ ،مجموع مهمات المتون / ٣٩٨ .

(٢)مرجع الضمير في "قوله" إلى مَن قال من النحويين إن عامل الجر في المضاف إليه هو حرف الجر المقدر بين المتضايفين .

(٣) في ص : "لما" والصواب ما أثبتناه .

(٤) يعني التنوين

(٥) لا خلاف بين النحويين في إضمار " رُب" بعد الفاء وبقاء عملها ، ولكن اختلفوا في إضمارها بعد الواو ، فذهب الكوفيون إلى أن الواو هي العاملة قياساً على واو القسم ، وذهب البصريون إلى أن عامل الجر "رُب" المقدرة بعدها قياساً على إضمارها بعد الفاء وبل ، واجتماعها ظاهرة مع أحرف العطف الثلاثة ، وهو الصحيح لقوته في القياس . تُنظر المسألة في الإنصاف ٣٧٦/١م٥٥

....

في قول الشاعر(١) :

١- رسمِ(٢) دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ(٣)

وإن سلمنا أنه يحذف في "رُب" إذا ناب عنه نائب فلماذا يُحذف(٤) هنا ؟

لا بد له من دليل ، والصحيح ما قال سيبويه(٥) :

" واعلم أن المضاف[إليه](٦) ينجر بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفاً ، وباسم لا يكون ظرفاً "

وقوله : "بشيءٍ يكون ظرفاً " يعني : باسم يكون ظرفا فقد صرح ، وقال باسم لا يكون ظرفاً ، وإنما قلت أن الاسم الأول هو العامل ؛ لأن الثاني كالجزء من الأول وهو غيره فلم

---

(١) هو جميل بثينة ، ينظر ديوانه/ ٦٩ .

(٢) يُروى : " ورسم دارٍ" وهي رواية غير مشهورة . يُنظر الخزانة ٣٠/١٠ ، وعلى هذه الرواية يكون دخله " الخزم" وهو: زيادة حرف إلى أربعة على أول البيت زيادة لا يُعتد بها في التقطيع . يُنظر الكافي في العروض والقوافي للتبريزي / ١٤٣

(٣) هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه :

كِدتُ أَقضي الغداةَ من جَللهْ

وهو من شواهد : الخصائص ١/ ٢٨٥ ، ٣/ ١٥٠ ، الإنصاف ١/ ٣٧٨ م ٥٥، الجنى الداني/٥٥٤، ٥٥٥ .

الشاهد فيه : جر " رسم دار " برب المقدرة ، وهو شاذ ، وروي :

كِدتُ أقضي الحياةَ

يُنظر الخزانة ٢٣/١٠

اللغة : مِن جلله : من أجل عظمته في صدري

(٤) في ص : يعمل ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٥) ينظر : الكتاب ١ / ٤١٩ ، وسيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٨هـ ، وهو أشهر من أن يترجم له . ينظر في ترجمته :تاريخ بغداد ١٩٨/١٢، وشذرات الذهب ١/ ٢٥٢ ، والأعلام ٥/ ٨١ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتتمة من الكتاب ١ / ٤١٩ .

....

يصح أن يعمل فيه ما عمل في الأول من غير مُقوٍ(١) .

وقولي :كالجزء ، خرج المفعول والخبر .

وقولي : غير الأول يخرج الصفة ، وبطل أن يكون العمل للمعنى ، ولحرف مقدر ولا بد له من عامل ؛ لأنه معرب فتعين أن العامل الاسم الأول

فإن قيل : الاسم لا يعمل بطريق الأصل ، فكيف عمل هنا ؟

والجواب : أنا نعمله بالحمل على حرف الجر ، لكن لا على أيها اتفق بل على ما ناسب معناها .

ومعنى الإضافة : تارة اختصاص ، وهي بمعنى اللام

وتارة إضافة الشيء إلى نوعه ، وهو بمعنى مِن

فلذا قال الزمخشري : أو معناه ، يعني اسم معناه معنى الحرف ، ولا يجوز أن تكون الإضافة بمعنى حرف غير "اللام ،ومن"(٢) وإنما وجب في "اللام ومن" خاصة دون غيرهما من حروف الإضافة ؛لغلبة معنى اللام على كل شيء ،ولدلالة الجنس على النوع والنوع

(١) في ص : "مقوي" وهو سهو .

(٢) هذا ما عليه أكثر النحويين ، وذهب جماعة منهم ابن مالك ، وابن الحاجب إلى أن الإضافة المحضة كما تكون على معنى "اللام" أو" من " كذا تكون على معنى " في " ، وجعلوا منه قوله تعالى " تربص أربعة أشهر " (البقرة ٢٢٦) ، وقوله تعالى " بل مكر الليل والنهار " (سبأ ٣٣) ، ومنه قولهم : عثمان شهيد الدار ، والحسين شهيد كربلاء ، ومالك عالم المدينة .

قال ابن مالك في ألفيته :

والثانيَ اجْرُرْ وانْوِمِنْ أَوْفى إذا لم يَصْلُحِ إلاّ ذاكَ واللامَ خُذَا

ينظر مجموع مهمات المتون / ٣٤١ .

وقال ابن الحاجب : وهي إما بمعنى "اللام" فيما عدا جنس المضاف وظرفه ، وبمعنى "من" في جنس المضاف ، وبمعنى "في" في ظرفه . ينظر مجموع مهمات المتون/٣٩٨ ،وشرح الكافية للرضي ١ /٢٧٣ . وزاد الكوفيون الإضافة بمعنى عند ، وذهب ابن الصائغ إلى أن الإضافة تكون بمعنى اللام على كل حال ، وذهب أبو حيان إلى أنها ليست على تقدير حرف مما ذكر ، وإنما هي على معنى الاختصاص . ينظر الارتشاف ٤ / ١٨٠٠ ، والتصريح ٢ / ٢٦

....

على الجنس ، فجاز اختزال "مِن" لهذه العلة ؛إذ كان قولك : "ثوب خز" يقتضي إذا قلت "ثوب" أنه "من خز" أو ما جرى مجراه

كما يقتضي ضربت مضروبا هو زيد أوغيره فجاز لهذه أن تختزل **٢٧٧\ب** الحرف ويستغني باقتضاء اسم النوع للجنس .

وأما غلبة كل شيء على معنى لكذا ، فهو بَيِّنٌ في قولك : "غلام لكذا" ، و"دار لكذا" ، وهو أكثر مِن أن يُحصى ؛ فجاز للكثرة والغلبة اختزال "اللام ومِن " ولم يكن لغير هذين الحرفين من قوة دلالة الأول على الثاني ما لهما

فلم يجز أن يختزل الحرف لو قلت : "مررت زيد" لم يُدر أردت بزيد أو إلى زيد أو عن زيد؟ فلا يتحصل بهذا معنى ، وأما غلام زيد فلا يحتملُ إلا اللامَ ، وكذا "ثوبُ خزٍ" لا يحتمل إلا "مِن" للدلالة التي بَيَّنْتُها .

وقال الرماني[1] : إنما جاز الجر بغير حرف في الإضافة خاصة ؛ لأن فيها معنى حرف الجر ، وذلك كقولك : غلام زيدٍ ، ففيه معنى : غلامٌ لزيدٍ ، ولولا ذلك لم يجز إذكانت الاتصالات تختلف وجوهها ، فليس كل ما اتصل ثانٍ[2] بأول وجب أن ينجر به ، وإنما ذلك للاتصال الذي فيه معنى حرف الجر خاصة ، وحروف الجر كلها تصل الثاني بالأول على جهة الاختصاص الذي يحتمل فيه الأول الثاني الذي هو غيره.

وإنما قلنا : يحتمل ؛ ليفرق بين اتصال الإضافة واتصال الشركة والتعدية ؛ لأن اتصال التعدية يدل فيه الأول على الثاني ، واتصال الشركة اجتماع شيئين في معنى ، وليس ذلك

---

(١) هو على بن عيسى بن على بن عبد الله ، أبو الحسن الرماني ، وكان يعرف بالإخشيدي والوراق ، وهو بالرماني أشهر ، في طبقة الفارسي ، والسيرافي ، معتزلياً ، ولد سنة ٢٩٦ هـ وتوفي سنة ٣٨٤ هـ ، له شرح على الكتاب مخطوط ، وشرح على أصول ابن السراج ، أكثره مفقود ، ومن تصانيفه : معاني الحروف .

ينظر في ترجمته : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي/١٢٠، إنباه الرواة٢/١٩٤، وبغية الوعاة٢/١٨٠ ، ١٨١ .

(٢) في ص : "ثاني" وهو سهو .

....

في الإضافة من حيث هي إضافة في الحقيقة .

وأطلقنا الاحتمال من غير تقييد معنى الشركة ؛ لأن احتمال الأول الثاني في الشركة مُقيد بمعناها

وقلنا : الذي هو غيره ؛ ليفرق بين الإضافة والصفة ، فحروف الجر كلها تصل الثاني بالأول ؛ لاختصاص الثاني بالأول فيها على احتمال اختصاصه بما هو غيره ، كقولك : حِجْرُ زيد ، وليس كقولك : "ضربت زيداً " ؛لأن ضربت يدل على مضروب \ **٢٧٨ أ** والحِجْرُ لا يدل على المضاف إليه ، لكن يحتمله ، وكذلك المرور لا يدل على الممرور به لكنه يحتمله .

فحروف الإضافة تصل الثاني بالأول فلا بد من أن يعمل فيها فعلٌ ؛ لأنها بمنزلة اتصال التعدية إلا بمقدار أن الأول في التعدية يدل على الثاني بنفسه ، وهو في حروف الإضافة يدل عليه بوسيطة حرفٍ ، فحكمه حكم اتصال التعدية في أنه لا بد فيه من فعل ؛ لأن التعدية للفعل وحروف الجر ، وإن جمعها معنى اتصال الثاني بالأول فإنما ذلك على وجوه مختلفة ، والاتصالات كلها وإن اختلفت وجوهها ترجع إلى اتصال حروف الإضافة ؛ لأنك إذا قلت : قام زيد وعمرو ، فرددته إلى الإضافة قلت : القيام لهما ، وكذلك ضربت زيداً وعَمراً ، تقول الضرب لهما ، فقد رجع اتصال التعدية والشركة إلى الإضافة .

وإنما بينت هذا لتعلم قوتها على غيرها ، وإنما صارت لها هذه القوة ؛ لأن الاختصاص فيها على سبيل الاحتمال ، واتصال التعدية وإن دل الأول فيهما على الثاني ففيه معنى الاحتمال وزيادة الدلالة ، واتصال الشركة على الاحتمال لاجتماع الشيئين في معنى ، وكلا هذين الاختصاصين يرجع إلى اختصاص الإضافة لأنه معهما .انتهى[(١)] .

وإذا ضبطت ما ذكره ، علمت أن الإضافة أعم من جميع الاتصالات ؛ لأن جميعها لابد فيها من اتصال الاحتمال وزيادة ، وبهذا تعلم أن لا مُشَبه بالإضافة كما شُبه بالفاعلية والمفعولية ، وغير المحضة اتصالها اتصال تعدية ، والإضافة فيها إعراض عما في الأول من

---

(١) يُنظر شرح الكتاب للرماني ٢/ق٤٦/ب

....

الدلالة على الثاني ؛ فلذا كانت غير محضة لما خالطها أمرٌ آخر وهو اتصال التعدية فعلمت صحة **\ ٢٧٨ ب** قول النحويين: إن الاسم لا يكون مجروراً إلا بالإضافة ، ولما كانت الإضافة على ما ذكرت من الاتصال أشبهت اتصال لام التعريف بما يتصل به ؛ فلذلك تنزلت مما خصصته منزلة الجزء ؛ ولذا تنزل حرف الجر منزلة الجزء من المجرور ومنزلة الجزء من الفعل لما تعلق بهما . ولم أرَ أحداً تتبع هذا الموضع إلى هذه الغاية .

فصل : [الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية]

وإضافة الاسم إلى الاسم على ضربين :

معنوية ولفظية.

فالمعنوية : ما أفاد تعريفاً كقولك : دار عمرو

أو تخصيصاً كقولك : غلام رجل.

ولا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام كقولك : مال زيد وأرضه وأبوه وابنه وسيده وعبده

أو بمعنى "مِن" كقولك : خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج.

قال صاحب الكتاب :

فصل : وإضافة الاسم إلى الاسم على ضربين .. الفصل[1]

محمد : "**إضافة الاسم إلى الاسم**" جعْلُ الثاني من تمام الأول ، يتنزل منه منزلة التنوين " **وهي على ضربين : معنوية**" وهي الحقيقية ، وهي : التي معناها معنى "اللام" أو "مِن" ويفيد تعريفاً إن أُضيف إلى معرفة ، وتخصيصاً إن أضيف إلى نكرة ، وإنما سَرَى التعريف أو التخصيص من الثاني إلى الأول في الإضافة ؛ لأنه اجتمع شيئان :

دخول الثاني في الأول ، وكونه معاقِباً للتنوين الذي يعاقب الألف واللام ، وما قام مقامه من نون تثنيةٍ وجمعٍ

فـ "غلامٌ لزيدٍ" لا يتعرَّفُ ، و"غلامُ زيدٍ" يَتعرفُ لَمَّا أُضيفَ إلى معرفةٍ ،

ويتخصصُ في نحو : غلامُ رجلٍ " ؛ لأن الثاني ليس معرفةً حتى يتعرفُ به الأولُ ، وإنما أفاده تخصيصاً ؛ لأنَّ غلامَ رجلٍ أخص من غلامٍ ؛ لاحتمال أن يكون غلامَ امرأةٍ أو صبيٍّ .

قوله : "**ولا تخلو في الأمر العام**[2] **من أن تكون بمعنى اللام كقولك : مال زيد**

---

(١) ينظر المفصل /١١٣

(٢) في ص : "ولا يخلو الأمر في العام " والتصويب من المفصل / ١١٣

....

وأرضه وأبوه (وابنه)[(١)] **وسيده وعبده"** ، فهذه كلها إضافتها بمعنى اللام .

قوله : **"أو بمعنى "مِنْ" ، كقولك : خاتمُ فضةٍ ، وسوارُ ذهبٍ ، وبابُ ساجٍ"**[(٢)] ، هذه كلها بمعنى "مِنْ"

قال ابن السراج[(٣)] : "إنما نريد بقولنا : إضافة بمعنى "مِن" ، أن يكون الاسمُ الأولُ بعضَ الثاني وله اسمه ، مثل : ثوب خزٍّ ، فالثوب **\ ٢٧٩ أ** من الخز وله اسمه وهو خز ، وإذا قلتَ يدُ زيدٍ فليس اسمُ اليدِ زيدٌ"[(٤)] .

محمد : وهذا ذكره أبو علي[(٥)] في الإيضاح بمعناه[(٦)]

وعبد القاهر[(٧)] ذكر ما ذكره أبو علي ثم قال : " فإن قلت : رئيس القوم جاز أن تكون الإضافة بمعنى "مِنْ" كأنك قلت : الرئيسُ من القوم ، وذلك أنه من جملتهم ، كما أن الباب من الساج ، ولوقلت : جاءني القومُ كان داخلاً تحتَه كما أنك إذا قلت : أعجبني

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتتمة من المفصل / ١١٣

(٢) الساج : شجر له خشب صلب جدا يصنع منه الأبواب وغيرها .

(٣) هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي صاحب الأصول ، والموجز في النحو ، المتوفى سنة ٣١٦ هـ . ينظر في ترجمته : طبقات الزبيدي/ ١١٢ ، إنباه الرواة ٣ / ١٤٥ ، بغية الوعاة ١ / ١٠٩ .

(٤) ينظر الأصول ١ / ٥٣ بتصرف .

(٥) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ له تصانيف عديدة ، منها : الإيضاح ، والتكملة ، وكتب المسائل .

ينظر في ترجمته : إنباه الرواة ١ / ٢٠٨ ، بغية الوعاة ١ / ٤٩٦ ، شذرات الذهب ٣ / ٨٨ .

(٦) قال في الإيضاح/ ٢١١ : " والإضافة التي بمعنى "مِنْ " نحو قولك : ثوب خز ، وباب ساج ، وكساء صوف ، فمعنى هذا: ثوب من خز ، وباب من ساج ، وينفصل هذا من الباب الأول بأن المضاف قد يقع عليه اسم المضاف إليه هاهنا ولا يقع هناك اسم المضاف إليه على المضاف ، ألا ترى أن الباب من الساج ساج، والحلقة من الفضة فضة ، وليس غلام زيد بزيد."

(٧) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة إحدى ، وقيل أربع وسبعين وأربعمائة ، له تصانيف كثيرة ، منها أسرار البيان ، ودلائل الإعجاز ، والمقتصد في شرح إيضاح الفارسي . ينظر في ترجمته : بغية الوعاة ٢/ ١٠٦ ، وشذرات الذهب ٣/ ٣٤٠ ، و الأعلام ٤ / ٤٨.

....

السَّاجُ اشتمل على البابِ وغيرِه"[١]

فلم يدرِ ما معنى قول أبي علي بأن المضاف قد يقعُ عليه اسمُ المضافِ إليه كما شرحه ابنُ السراج ، فظن أنه يشملها ؛ لأنه بعضُه .

وقال السخاوي[٢] : "إضافة الأعداد إلى مميزها بمعنى "مِنْ" والأول بعض الثاني وليس له اسمُه ، وذلك: ثلاثة أثواب"[٣]

محمد : ما أدري لم لا يجوزُ أن يقال لهذه : الثلاثةُ أثوابٍ ، والإشارة إلى المعدود لا إلى العدد فوقع اسم الثاني على الأول ؟ ولله الحمد .

وقول الزمخشري : "في الأمر العام" ليس بشيء ؛ فإن الإضافة لا تكون إلا بمعنى أحد الحرفين ، فلا حاجة إلى الاحتراز ، وربما تُكُلِّف له مخرجاً

قال الشيخ[٤] : " وربما جاء منه شيء على غير هذين الوجهين ، قالوا : "فلان ثَبْتُ الغَدَر"[٥] بفتح الغين والدال أي ثابت القدم في الحرب والكلام ، يقال ذلك للرجل إذا كان لسانه يثبت في موضع الزلل والخصومة[٦] .

قال ابن السكيت[٧] : "يقال ما أَثْبَتَ غَدَره" ، يعني الفرس ، أي ما أثبته في الغَدَر ،

---

(١) ينظر المقتصد ٢/ ٨٨١ .

(٢) هو علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد ، المصري ، الشافعي ، المولود بسخا ٥٥٨هـ ، والمتوفى بدمشق ٦٤٣هـ ، من تصانيفه : سفر السعادة وسفير الإفادة ، وهداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في متشابه الكتاب ، وله تفسير للقرآن إلى سورة الكهف في أربع مجلدات . ينظر في ترجمته إنباه الرواة ٣١١/٢ ، وشذرات الذهب ٥/ ٢٢٢ ، ومعجم المؤلفين ٧/ ٢٠٩ .

(٣) ينظر المفضل شرح المفصل ٨١٤/٢

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٩.

(٥) ينظر مجمع الأمثال للميداني ١/ ١٩٣ برقم ٧٨٨ .

(٦)قَالَ الكِسَائِيّ : مَا أَثْبَتَ غَدَرَ فلانٍ، أَي مَا بَقِيَ مِنْ عَقْلِه. قَالَ ابنُ سِيدَه: وَلَا يُعجبنِي . يُنظر المحكم ٤٦٠/٥ " غ د ر "

(٧) هو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف ابن السكيت ، إمام في اللغة والأدب تعلم ببغداد ، ولد سنة ١٨٦ هـ ، من مؤلفاته : إصلاح المنطق ، الأضداد ،الإبدال مات مقتولا سنة ٢٤٤ هـ .

....

وهي الجِحَرةُ واللخاقيق "[1] أي : خروق الأرض وشقوقها[2]

وعندي أن إضافة اسم الفاعل إذا كان ماضياً من ذلك ، ليس مقدراً بحرف جر مع أن إضافته محضة . انتهى[3]

محمد :أحسبه أخذ ثَبْت الغَدَر من كلام عبد القاهر ، قال ابن الخشاب[4] :

وزاد من **٢٧٩\ب** المتأخرين – أحسِبُه عبد القاهر الجرجاني – إضافةً ثالثةً ، وقال : هي بمعنى "في"[5] ، ومثّلَ عليها بقولهم : فلان ثَبْتُ الغَدَرِ ، قال : والمراد ثبْتٌ في الغَدَرِ ، وغرَّه تفسيرهم إياه بـ "في" ، وهذا كلام جرى كالمثل ، والأصل في الغَدَر: المكان الذي فيه جِحَرةٌ ولخاقيقُ فيُشقُ سُلوكُه ، ولا يثبتُ القدمُ فيه .

وثَبتٌ : صفةٌ بمعنى ثابت فهي إضافة في تقدير الانفصال على هذا ، وكيف تكون منفصلة وتقدر تقدير متصلة ؟[6].

محمد : والذي ذكره ابن الخشاب هنا هو الجيد

وقولُ الشيخ في اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا أراه ؛ لأنه إذا كان ماضيا لا يعمل إلا للجريان ، وقد فُقد في الماضي ، فلم يبق إلا اختصاص الإضافة وهي بمعنى اللام .

ينظر في ترجمته :الفهرست ٧٢/١، نزهة الألباء/ ١٣٨ ، الأعلام ٨/ ١٩٥ .

(١) يُنظر إصلاح المنطق لابن السكيت /٣٨٠

(٢) عن الأصمعي ، يُنظر التهذيب ٣٢/٧ "ل خ ق "

(٣) يعني كلام ابن يعيش في شرح المفصل ١١٩/٢

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب ، ولد ببغداد سنة ٤٩٢ هـ ، وتوفي سنة ٥٦٧ هـ ، ومن مصنفاته : شرح اللمع لابن جني ، والرد على أمالي ابن الشجري ، وحاشية على درة الغواص في أوهام الخواص . ينظر في ترجمته : بغية الوعاة ٢ / ٢٩ ، وشذرات الذهب ٤ / ٢٢٢ ، معجم المؤلفين ٦/ ٢٠ .

(٥) يُنظر شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني /٢٢٩ ، وفيه نص على ندرة ذلك ، ويُنظر/٢٥٧ من هذا البحث .

(٦) لم أقف على هذا النص في مظانه من المرتجل كباب الإضافة ، ولعله في كتاب لابن الخشاب آخر لم يصل إلينا .

....

وقال السخاوي[1] : "إنما قال في الأمر العام احتراز من إضافة "كلا" و"كلتا" ، ومن الإضافة بمعنى "في " نحو قول جرير[2] :

٢- من كُلّ مشترفٍ على بُعْدِ المَدَى[3]   ضَرِمِ الرَّقاقِ مُناقِلِ الأَجْرَالِ[4]

الضرم : السريع[5] ، والرقاق : الأرض اللينة التي تحتها الأرض الصُّلْبَة[6] ، والمناقل : الذي يضع رجله في الأرض ذات الحجارة على غير حجر[7]، والأجرال جمع جرل ، وهو المكان الذي فيه الجرل ، والجرل : الحجارة[8] ، أي: ضرم في الرقاق مناقل في الأجرال ، وقال الهذلي[9] :

(١) يُنظر المفضل شرح المفصل ٨٣٦/٢ وما بعدها .

(٢) هو جرير بن عطية بن الخطفي من بني تميم شاعر أموي مولده نحو ٣٣هـ وكانت وفاته سنة ١١٤ هـ بعد الفرزدق بستة أشهر . ينظر في ترجمته : الشعر والشعراء ٤٦٤/١ ، وطبقات فحول الشعراء ٢ / ٣٧٤ ، والأغاني ٧/ ٣٥ .

(٣) يُروى : وإن بَعُدَ المدى . يُنظر الجمهرة ٤٦٤/١" ج ر ل "

(٤) البيت من الكامل،وهو لجرير في ديوانه/ ٥٦١ ، وهو من شواهد المعاني الكبير لابن قتيبة ١/ ١٥ والتهذيب ٩/ ١٢٨ " ن ق ل" ، ١١/ ٢١ "ج ر ل " ، ٢٤/١٢ "ض ر م " ، واللسان (ج ر ل)، (ن ق ل) والمعجم المفصل ٦/ ٣٩٦ . والشاهد فيه : مجيئ الإضافة على معنى "في " ، والتقدير : ضرم في الرقاق ، مناقل في الأجرال.

(٥) في معجم العين ٣٧/٧ " ض ر م" : الضَّرَمُ من الحطب : ما التهب سريعاً

(٦) في التهذيب ٢٨٥/٨" ر ق ق" : قال أبو عمرو : الرَّقاق : الأرض المستوية اللينة ، وقال الأصمعي : الأرض اللينة من غير رمل .

(٧) في التهذيب ١٢٨/٩ " ن ق ل" : الفَرَس يناقِلُ فِي جَرْيه: إذا اتَّقى فِي عَدْوِهِ الْحِجَارَة.

(٨) يُنظر الجمهرة ٤٦٤/١ " ج ر ل "

(٩) الهذلي : هو الأعلم الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ١/ ٣١٩ .

والأعلم الهذلي هو : حبيب بن عبد الله أخو صخر الغي الهذلي أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة ، شاعر، محسن . ينظر المؤتلف والمختلف/ ٩٤

....

٣ – كأَنَّ مُلاءَتَيَّ عَلَى هِجَفّ[١] يَعِنُّ مَعَ العَشِيَّةِ للرِّئالِ
عَلَى حَتِّ البُرايَةِ[٢] زَمْخَرِيِّ السَّواعِدِ، ظَلَّ فِي شَرْيٍ طِوالِ[٣]

الحَتُّ: السريع[٤] ،شبه نفسه في شدة عدْوِه بالظليم ، والبُرَاية : الشحم واللحم يبقى مع كثرة السير والعمل ، وأصل البراية النحاتة[٥]

وقد أبى بعضهم [٦]أن تكون\٢٨٠ أ هذه الإضافة بمعنى في ، وقال :إنها محمولة على إضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وقيل في قوله عز وجل :

{**وهُو أَلَدُّ الخِصَامِ** }[٧] أن الإضافة بمعنى "في"[٨] .

محمد : قول السخاوي : "وقد أبى بعضُهم" ، هو الصواب ، وأصله : ضَرِمٌ في مكان الرقاق ، مُنَاقِل في مكان الإجرال ، ثم اتسع فيه فجعل الضرم للرقاق مجازاً ، وأضيف الحَتُّ إلى البراية ؛ لأنه واقع عندها

و"مُنَاقِلٌ" اسم فاعل فأضيف إلى الظرف بعد أن جُعل مفعولاً به اتساعاً ، واسم الفاعل يضافُ إلى مفعوله إضافة لفظية

(١) يروى " : هِزَفٍّ . يُنظر اللسان والتاج " ع ن ن"

(٢) في ص: البزاية ، بالزاي المعجمة ، وهو تصحيف أصر عليه الناسخ

(٣) البيتان من الوافر . ينظر المعاني الكبير ١/ ٣٣٤ ، واللسان ، والتاج "ح ت ت" ، "خ ر ق" ، "ع ن ن" ، المعجم المفصل في شواهد العربية ٦/ ٣٦١ .

الشاهد فيه " حت البزاية " والتقدير حت في البزاية .

(٤) في الجمهرة ٧٧/١ " ح ت ت" : الحت: الْبَعِير السَّرِيع السّير الْخَفِيف

(٥) يُنظر الصحاح "ب ر ى " .

(٦) جعله السكري في البيت من الإضافة بمعنى عند ، ينظر شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٢٠، وجعله ابن عصفور ، وأبو حيان من قبيل إضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل إلى معمولها . ينظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٧٤/٢ ، والارتشاف ٤ / ١٨٠٠.

(٧) البقرة /٢٠٤

(٨) في الكشاف ١/ ٢٢٨ وإضافة الألد بمعنى "في" ، كقولهم : ثبت الغدر ، أوجعل الخصام ألد على المبالغة . وقيل : الخصام جمع خصم كصعب وصعاب ،بمعنى : وهو أشد الخُصومِ خُصومةً .

....

وأما " **ألدُّ الخصامِ**" فسهل؛ لأن المعنى : أن خصامه ألدُّ ، فالخصامُ فاعل ألد فهو من إضافة الصفة إلى فاعلها.

وأما إضافة "كلا" " وكلتا" فكإضافة "كل" وهي عند النحاة بمعنى اللام ، وقال ابن الحاجب(١) : قوله : "في الأمر العام" الأولى أن يُحمل على الاحتراز من مثل قولك : ضَاربُ اليومِ ، و**{مَكرُ الليْلِ}**(٢) ، فإن هذه بمعنى "في"(٣) ، وقال في شرح مقدمته(٤) : "والذي بمعنى "في" شرطه أن يكون المضاف اسماً مضافاً إلى ظرفه ،كقولك : ضَربُ اليومِ" .

محمد : جعل الإضافة إلى الظرف بمعنى "في" ؛ لأن الظرف إذا كان غير متسع فيه كان في تقدير "في" فأبقى هذا التقدير بعد الاتساع ، وفَرَّقَ بأنه إذا نُصب على الظرف كان الحرفُ غير مرادٍ لكنه محذوف ، وفي الإضافة يكون مقدراً يعنى مُراداً ، وقال : "شرط تقديره أن يكون مجردا تنوينه لأجلها" ، يريد لأجل الإضافة أنه إذا كان (ظرفاً كان)(٥) الحرف مراداً فيه ، ومقدرا معه بدلالة رده في موضع الضمير "

وقال أبو علي في الإغفال(٦) : " تقدير حرف الظرف(٧) يمنع الإضافة ، ألا ترى أنه إذا كان الحرف مراداً فيه ومقدراً معه بدلالة رده في موضع الضمير.

---

(١) هو عثمان بن عمر بن بكر بن يونس بن عمرو جمال الدين بن الحاجب ،كردي الأصل ، ولد بإسنا من صعيد مصر ٥٧٠ هـ ، ومات بالاسكندرية ٦٤٦ هـ ، من مصنفاته الكافية ، والأمالي في النحو ، والشافية في التصريف ، ومختصر في الفقه . ينظر في ترجمته شذرات الذهب ٥/ ٢٣٥ ،الأعلام ٤/ ٢١١ ، معجم المؤلفين ٦ / ٢٦٥ .

(٢) سبأ ٣٣ . وتأولها سيبويه على تقدير بل مكركم في الليل والنهار . ينظر الكتاب ١/ ٢١٢ .

(٣) ينظر الإيضاح شرح المفصل ١/ ٤٠٢ .

(٤) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٥٩٠ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من الإغفال٢/٦٤

(٦) ينظر الإغفال ٢ / ٦٤ .

(٧) المراد بحرف الظرف هو حرف الجر "في" وفي ط من الإغفال ٢/٦٤: لكان تقدير حرف العطف ..إلخ . وهو سهو

....

فهذا أبو علي يقول إنه في الظرف مرادٌ ، وفي الإضافة ليس بمراد ، واستدل **٢٨٠\ ب** على ذلك بما أوضحه

واسم الزمان والمكان إنما قدر بـ "في" إذا كان وعاءً، ومع الإضافة يراد إختصاصُ شيءٍ به اختصاصاً كان يحتملُه على ما قرر في الإضافة ، فلا يكون بمعنى "في" ، وذا منهم تكلف لقول الزمخشري ، وإذا كان الشيءُ غير محَققٍ فطَلَبُ تصحيحِه لا يجدي إلا عناءً .

[حكم الإضافة اللفظية]

واللفظية : أن تضاف الصفة إلى مفعولها ، في قولك : هو ضارب زيد ، وراكب فرس، بمعنى ضارب زيداً وراكب فرساً؛ وإلى فاعلها كقولك : زيد حسن الوجه ومعمور الدار، وهند جائلة الوشاح.

بمعنى : حسن وجهه ، ومعمورة داره ، وجائل وشاحها.

ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ والمعنى ، كما هو قبل الإضافة.

ولا ستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصف بها مفصولة في قولك : مررت برجل حسن الوجه وبرجل ضارب أخيه[1].

قوله : "**واللفظية**" هي :التي ليست بحقيقية ، وهي : " **إضافة الصفة إلى مفعولها في**" نحو " **قولك : هو ضاربُ زيدٍ ، وراكبُ فرسٍ ، بمعنى : ضاربٌ زيداً ، وراكبٌ فرساً أو إلى فاعلها كقولك : حسن الوجه**"

قوله : "**إلى فاعلها**" يعني : إلى ما كان فاعلها ؛ لأنها حينئذ قد نُقلت عنه وصار فيها ضمير يرجع إلى الأول يرتفع بأنه فاعل

" **ومعمور الدار**" ، "معمور" اسم مفعول أضيف إلى ما كان مرفوعاً بأنه اسم ما لم يسم فاعله ، و"**جائلة الوشاح**" أضيف جائل إلى وشاحها

والمعنى : حسن وجهه ومعمورة داره ، وجائل وشاحها ، وإنما قيد الصفة إلى مفعولها أو فاعلها ليخرج عنه نحو : سيد القوم ، فإضافته حقيقية ؛ لإضافة الصفة إلى غير معمولها ، "**ولا تفيد**" إضافة (الصفة)[2] إلى معمولها "**إلا تخفيفاً في اللفظ**" بحذف التنوين ، والمعنى على ما كان قبل الإضافة ؛ لهذا كانت لفظية ؛ لأنها لم تفد معنى غير ما كان قبل الإضافة ؛لأن الأول يدل على الثاني دلالة العامل على معموله ، وليست المعنوية كذلك .

قوله : "**ولاستواء الحالين** " ، يعنى : الإضافة وعدمها

---

(١) يُنظر المفصل /١١٣

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

....

" وُصِفت النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصفت بها مفصولة في قولك : مررت برجل حسن الوجه ، وبرجل ضارب أخيه "

فإن قيل : لم قلت إن "حسن" صفة للنكرة ، ولم لا يكون بدلا ؟

والجواب : أن المشتق متى جرى على ما قبله في/**٢٨١أ** إعرابه فالغالب عليه أن يكون صفة

وظن بعضهم[(١)] أن المعنوية المحضة ، واللفظية التي ليست بمحضة ، وليس كذلك لأن المحضة : المخلصة لمعنى الإضافة ، والإضافة التي ليست بمحضة تشوبها غير معنى الإضافة ، بيان ذلك : أنَّ أفعل إضافته معنوية وليست بمحضة على ما يأتي بيانه[(٢)].

---

(١) قال الشيخ عبد القاهر : " إعلم أن الإضافة التي تسمى غير محضة ما كان لفظيا لا معنويا " . ينظر المقتصد ٢ / ٨٨٣ ، وكذا ذكر ابن يعيش في شرح المفصل ٢/١١٨ ، ١١٩

(٢) ينظر/ ٣٢٤من هذا البحث

[حكم الإضافة المعنوية]

وقضية الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف ، وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم ، فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء.

قال الفرزدق:

... فَسَمَا وأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

وقال ذو الرمة :

... ثَلاثُ الأَثَافي والديارُ البَلاقِعُ

قال صاحب الكتاب :

فصل : وقضية الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف .. الفصل[1] .

محمد : لما ثبت أن المعنوية تفيد التعريف أو التخصيص اقتضى ذلك أن يجُرَد لها الاسمُ الأولُ من التعريف ؛ لأنه إذا كان الأول معرفة لا يحصلُ بالثاني تعريفٌ ولا تخصيصٌ ، أما التعريفُ فلحصوله من الأول ، وأما التخصيص فلحصول ما هو أبلغ منه .

قوله : " **وما تقبَّله الكوفيون**[2] **من قولهم : الثلاثة الأثواب، والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء**"[3]

وقال ابن خروف[4] : جعلها ابن بابشاذ[5] مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ، ولم

---

(١) ينظر المفصل/ ١١٤

(٢) ينظر مجالس ثعلب ٢ / ٥٧٢ .

(٣) ينظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/ ٣٧ ، والارتشاف ٢ / ٧٤٤ .

(٤) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي الأندلسي الإشبيلي ،المعروف بابن خروف ، ولد سنة ٥٢٩ هـ ، وتوفي بإشبيلية سنة ٦٠٩ هـ ، له شرح على الكتاب ، مفقود أغلبه ، وشرح على جمل الزجاجي .

ينظر في ترجمته : بغية الوعاة ٢/ ٢٠٣ ، وهدية العارفين ١/ ٧٠٤ ، و معجم المؤلفين ٧ / ٢٢١ .

(٥) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن داود بن سليمان بن إبراهيم المصري الجوهري ، المعروف بابن بابشاذ ، المولود بالعراق ، والمتوفى بمصر سنة ٤٦٩ هـ. من تصانيفه : شرح المقدمة المحسبة ، وشرح على جمل

....

يَعلم أن العرب هي التي اختلفت في ذلك[1]

وقد نُقل أنه لغة قوم ليسوا فصحاء[2] شَبهوهُ بالحَسَن الوجهِ ؛ لأن العدد يوصف به في نحو : عندي أثوابٌ ثلاثةٌ ، فلما وقع صفة أجازوا فيه ما يجوز في الصفة ، وليس مثل : الحسن الوجه ؛ لأن المجرور في الصفة فاعلٌ في المعنى ، وليس الدرهمُ فاعلَ الخمسةِ فافترقا . والذي يدل على بطلان ما لحوه أنه لا يجوز في أجزاء الدرهم نحو : الثلثِ الدرهمِ ، وإن كان الثلثُ يوصفُ به ، وإنشاده قول الفرزدق[3] ليس بمانع مما زعم أنه مذهب \ **٢٨١ ب** الكوفيين ؛ لأنهم لا يمنعون الإضافة إذا لم يكن في الأول لام التعريف بل جوَّزوه وغيره ، فلا رد فيه عليهم ، وإنما النحويون ذكروه إشارة إلى أنه المستعمل الكثير وهو موافق للقياس فلا حاجة إلى شيء لم يوافق القياس ، وقَلَّ مستعملوه .

مدح الفرزدق يزيد بن المهلب بن أبي صُفْرة وإخوته[4] ، وأول القصيد :

٤– فَلَأَمْدَحَنَّ بني الْمُهَلبِ مِدْحَةً　　غَرَّاءَ ظَاهِرَةً على الأَشْعارِ[5]

الزجاجي .

ينظر في ترجمته : بغية الوعاة ٢ / ١٧ ، وشذرات الذهب ٣ / ٣٣٣ ، ومعجم المؤلفين ٥/ ٣٢.

(١) ينظر شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٦٣٧ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١/ ٢٣٠ .

(٢) قال ابن يعيش في شرحه على المفصل ٢/ ١٢٢: " وإنما ذلك شئ رواه الكسائي ، وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي أن قوما من العرب يقولونه ، غير فصحاء " . وينظر التكملة /٢٦٣، والمخصص ١٧ / ١٢٦ .

(٣) هو همام بن غالب بن صعصعة من دارم فمن تميم ، كنيته أبو فراس ، ولقبه الفرزدق ، ولد في البصرة ، ونشأ في باديتها ، أصيب بذات الجنب ، فكانت سببا في وفاته سنة ١١٤ هـ . ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٢٩٨ ، والشعر والشعراء ٤٧١/١ ، والأغاني ٩ /٢ .

(٤) كان يزيد بن المهلب كريماً ممدوحا ، من المهالبة ، وكان المهالبة في دولة الأمويين كالبرامكة في دولة العباسيين ، يعرفون بالكرم ، كان كثير الغزو والفتوح ، سجنه الخليفة عمر بن عبد العزيز ، وبعد وفاته أخرجه خواصه من السجن ، ولي إمارة البصرة ، ووجه إليه يزيد بن عبد الملك أخاه مسلمة بن عبد الملك في جيش فحاربه وقتله ، وكانت وفاته سنة ١٠٢ هـ . ينظر في ترجمته شذرات الذهب ١٢٤/١ ،

(٥) البيت من الكامل ، ينظر ديوانه ١/ ٣٠٣ . والرواية فيه " لأمدحن"

....

وإِذا الرِّجالُ رَأَوْا يَزِيدَ، رأَيْتَهُم   خُضْعَ الرِّقابِ، نَواكِسَ الأَبْصارِ(١)

إلى أن قال :

مَا زالَ مُذ عَقدَتْ يَدَاهُ إِزارَهُ   فسَمَا فأَدْرَكَ(٢) خمسَةَ الأَشْبارِ

يُدْني خوافِقَ(٣) من خَوافَقَ تَلْتقِي   في ظِلّ مُعْتَبَط(٤) العَجاجِ(٥) مُثارِ(٦)

ومعنى سما : نمى ، وأدرك خمسة الأشبار : يريد السيف ، وهي أطولُه(٧) ، وقيل : هي عصا الخطابة وكانت للملوك(٨) ، والمعنى : ما زال من صغره إلى كبره سيداً يُدْني خَوافِقَ

(١) البيت من الكامل ، ينظر ديوانه ١/ ٣٠٤ . وبين هذا البيت وسابقه ثلاثة عشر بيتاً .

اللغة : خضع الرقاب : مطأطأي الرؤوس ذلا ، ونواكس الأبصار : كناية عن الإجلال والتهيب ، وقوله نواكس مخالف للفصاحة عند البيانيين لأنه جمع ناكسة لا ناكس .

(٢) يُروى : وأدرك في شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٢

(٣) يروى : كتائب . يُنظر اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ٢٣٦/١

(٤)يُروى : معترك . يُنظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٤٤٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/٢

(٥) رواية الديوان٣٠٥/١ : مُعتبط الغبار

(٦)البيتان من الكامل ، يُنظر شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٥٣، والمغني ٢٢/٢ ، والتصريح ٢١/٢، الشاهد قوله " خمسة الأشبار " حيث أدخل حرف التعريف على المضاف إليه .

وفي البيت شاهد آخر وهو قوله : " مذ عقدت "حيث استعمل " مذ " ظرفا مضافا إلى الجملة الفعلية ، وهو كثير .

اللغة : إزاره : قيل هو الإزار المعروف ، وقيل كنَّي به عن المجد . سمى: نمى ، وقيل علا .

معتبط العجاج : الغبار المثار

الإعراب : يمكن أن تعرب "خمسة " مفعولا به لأدرك ، أو ظرفاً لقوله " سما "، أو نعتا لإزاره ، أو بدلاً منه ، أو عطف بيان . ومعنى البيت : أن الممدوح مذ ترعرع وانتهى خمسة أشبار ، وهي ثلثا قامة الرجل توسم فيه الخير وتبينت فيه النجابة والفضل .

(٧) صححه ابن هشام اللخمي في شرح شواهد الجمل . يُنظر الخزانة٢١٥/١

(٨) نقله في الخزانة ٢١٦/١ عن بعضهم ، قال : وهذا غير مناسب لما قبله ولما بعده ، وزاد فيه عن بعضهم أنه أراد بخمسة الأشبار الخيزرانة التي كان الخلفاء يحبسونهابأيديهم ، وهذا أيضاً غير مناسب كالذي قبله ، على أن "يزيد" ليس خليفة ولا من نسل الخلفاء ، وقيل أنه أراد خلال المجد الخمسة : العقل والعفة

يعني : راياتٍ خوافقَ ، أي : لم يزل مُقدَّماً في الحروب ، ومُذْ مضافة إلى زمنٍ ذلك الزمنُ مضافٌ إلى الفعل ، وخبر ما زال في قوله : "**يدني**"

وشاهده : دخولُ الألفِ واللامِ على الثاني فحسبُ على القياس واستعمال الفصحاء وقد غَلِطَ في معنى البيت مَن قال : إنه عَنِي بخمسة الأشبارِ القبرَ[1] ؛

لأن "**فأدرك**" معطوف بالفاء ، وليس دخوله القبر عُقَيب عقْد يديه إزارَه ، ولا قائل بأن الفاء معناها الغاية ، وليس القبرُ محصورا في خمسةِ أشبارٍ ، فما أدري كيف تطرق الوهم ؟

ومثله في الشاهد قول ذي الرُّمَّةِ[2] في قصيدٍ أولها :

٥ - أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ، سلامٌ عَلَيْكُمَا   هلِ الأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَواجِعُ؟ /٢٨٢ أ

وَهَلْ يَرْجِعُ التسليمَ أَو يَكْشِفُ العَمَى   ثلاثُ الأَثافي، والرُّسُومُ البَلاقِعُ؟[3]

التسليمُ : مصدر سَلَّم ، ويكشف : يزيل العمى ، والعمى هنا : الحيرة من الحُب ، وحذف أحد ياءَي الأثافي تخفيفاً ، وهي جمع أُثْفِيَّة ، وهي أحجار القِدْرِ ، وقد يكون اثنتين والجبلُ ثالثهما[4] ، ولذا قالوا : "رماه الله بثالثة الأثافي"[5] ، والبلاقع : الخالية الواحدة بلقع .

والعدل والشجاعة والوفاء ، وكانت عندهم معروفة بهذا العدد ، كذا نقلوه ، ولا يخفى أنه لو كان المراد هذا بقي ذكر الأشبار لغواً .

(١) من القائلين به الخوارزمي في التخمير٢/٨ ، وابن يعيش في شرحه على المفصل ٢ / ١٢١

(٢) هو غيلان بن عقبة بن مسعود بن حارثة ، وقال ابن سلام : هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود ، لقب بذي الرمة لحبل كان على كتفة ، والرمة اسم من أسماء الحبال ، عاش أربعين سنة ومات في خلافة هشام بن عبد الملك . ينظر في ترجمته : الأغاني ١٦ / ١٠٦ ، وطبقات فحول الشعراء ٢ /٥٣٤ .

(٣) البيتان من الطويل ، ينظر ديوانه/ ١٥٥ ، والمقتضب ١٧٤/٢ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٦١٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٢.

اللغة : العمى : زوال الآثار من الدار . الرسوم : الآثار غير الشاخصة . البلقع : الارض القفر .

(٤) يُنظر إيضاح شواهد الإيضاح ٤٤٣/١

(٥) في ص : بثالث الأثافي ، والمحفوظ ما أثبتناه ، ، ومعناه : رَمَاهُ بِالشَّرِّ كُلّه فَجَعَلَهُ أُثْفِية بَعْدَ أُثْفِية حَتَّى إذا رُمِي بِالثَّالِثَةِ لَمْ يَتْرُكْ مِنْهَا غَايَةً . يُنظر جمهرة الأمثال ٤٧٨/١ برقم ٨٥٥ ،ومجمع الأمثال ٣٥٦/١برقم ١٥٢٤

وتقول في اللفظية : مررت بزيد الحسن الوجه ، وبهند الجائلة الوشاح ، وهما الضاربا زيد، وهم الضاربو زيد.

قال الله تعالى: " وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ "، ولا تقول : الضارب زيد ؛ لأنك لا تفيد فيه خفة بالإضافة ، كما أفدتها في المثنى والمجموع ، وقد أجازه الفراء.

وأما الضارب الرجل فمشبه بالحسن الوجه[١].

قوله : "**وتقول في اللفظية مررت بزيد الحسن الوجه ، وبهند الجائلة الوشاح**" شُغلت الصفةُ بالمضمر فعملت عمل الاسم المضاف فيما يليها ، فلذا قلت[٢] : الحسن الوجهِ بالإضافةِ .

قوله : " **وهما الضاربا زيدٍ ، والضاربو زيدٍ ، قال الله تعالى { والمُقِيمِي الصَّلاةِ }**[٣]جاز دخول لام التعريف لما لم يتعرف بالإضافة وأريد تعريفُه أدخل عليه لام التعريف

فإن قيل : لو كان عدم تعريف الأول بالإضافة مُجوزاً دخول لام التعريف لجاز: المِثْلُ زيدٍ ؟

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن تعريف "مِثْل" بالإضافة يتحصل في بعض الصور ولا كذلك الصفة واسم الفاعل إذا أريد به الحال والاستقبال

الثاني : إنما جاز في اسم الفاعل والصفة ؛ لأنه يدخل الأول اللام مع تعلقه بالثاني على جهة المفعولية أو ما أشبهها فجاز مع الإضافة نظراً إلى أصله .

أما "مِثْلُ" فليس لها حالة يتعلق الأول بالثاني مع دخول اللام في الأول فخالف الصفة واسم الفاعل وكذا جميع ما أضيف اضافة لفظية.

قال سيبويه[٤] : "أدخلوا الألف واللام على الحسن الوجه ؛ لأنه مضاف إلى معرفة لا

---

(١) يُنظر المفصل/ ١١٥

(٢) في ص : قلت فلذا ، ونبه عليه الناسخ بالرمز "م"

(٣) الحج/ ٣٥

(٤) في الكتاب ١/ ٢٠٠ " واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة

....

يكون بها معرفة البتة " فهذا الجواب الأول ، ثم قال : "ولم يتجاوز معنى التنوين – يعني مع تعلقه – بخلاف مثل زيد " فهذا إشارة إلى ما ذكرته من الوجه الثاني **\ ٢٨٢ ب** فقد جمع الوجهين في أوجز لفظ فلله دَره .

قوله : " **ولا تقول** : **الضارب زيد** .."

محمد : لا لأن إضافته منعت من دخول لام التعريف ، بل لفقد شرط الإضافة اللفظية في اسم الفاعل وهي الخفة ، وكذا قال لأنك تفيد فيه خفة بالإضافة كما أفدتها في المثنى والمجموع بحذف نونيهما ، بخلاف الضارب زيد فإنه لم يحذف منه شيء

فإن قيل : لم قلت إن شرط إضافة اسم الفاعل الخفة ؟

فالجواب : أن اسم الفاعل قَوي الشبه بالفعل فلا تلغي تلك القوة إلا بشرط وجود الخفة ؛ ليكون إلغاء لأمر مقصود وهو الخفة ، فتكون الخفة كالعوض من تلك القوة.

أما الصفة وإن أشبهت الفعل فليس لها قوة اسم الفاعل ، فجازت إضافتها وإن لم توجد الخفة ، لكنه متى فُقدت فلا بد من أن يكون الثاني موافقاً للأول في نوع تعريفه لئلا تخالف الإضافة من كل وجه.

وقولي : في نوع تعريفه : أن يكون بالألف واللام كالأول .

قوله : "**وقد أجازه الفراء**"(١) قال الفراء في معاني القرآن العزيز(٢) ، في قوله تعالى { **والمُقِيمِي الصلاةِ** }(٣) : "ولو خفض في الواحد لجاز ، ولم أسمعه إلا في قولهم : هو

في هذا الباب وذلك قولك : هذا الحسن الوجه ، أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه لأنه مضاف إلى معرفة ، لا يكون بها معرفة أبدا ، فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله البتة ، ولا يجاوز به معنى التنوين " .

(١) هو أبو زكريا يحيي بن زياد المعروف بالفراء ، رأس الكوفيين بعد الكسائي المتوفي سنة٢٠٧ هـ، له من التصانيف : معاني القرآن ، والمقصور والممدود ، والأيام والليالي والشهور ، والمذكر والمؤنث . ينظر في ترجمته : نزهة الألباء/ ٨١ ،وشذرات الذهب ١٩/٢ ، ومعجم المؤلفين ١٣/ ١٩٨.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٢٢٦ بتصرف .

(٣) الحج/ ٣٥

....

الضاربُ الرجل فإنهم يخفضون الرجل وينصبونه ، فإذا أضافوا إلى مَكْنِي قالو: أنت الضاربه ، وأنتما الضارباه ، وأنتم الضاربوه ، في الواحد والاثنين والجميع ، والهاء في القضاء عليها خفض في كله ، ولو نويت بها النصب كان وجهاً ، وذلك أن المكنى لا يتبين فيه الإعراب فاغتنموا الإضافة لأنها تتصل بالمخفوض أشد ما تتصل بالمنصوب فأخذ بأقوى الوجهين في الاتصال

وكان ينبغي لمن نصب أن يقول هو الضارب إياه ، ولم أسمع ذلك." **\ ٢٨٣ أ** انتهى.

فإن كان قاسه على الصفة فالفرق ما ذكرناه.

وقيل : بل لأن الاضافة سابقة ، وقد حصل معها التخفيف ولم يكتسب بإضافته تعريفاً وأريد تعريفه

والجواب : أنا لا نسلم تقدم الإضافة ، بل اللام هي المتقدمة فوجب أن يكون حذف التنوين لأجلها.

وقيل : بل قاسه على المضمر إذا قيل بلزوم إضافته(١)

والفرق بين الظاهر والمضمر بَيِّن فلا حاجة إلى التكلف للجواب عنه .

قوله :" **وأما الضارب الرجل فمُشَبهٌ بالحسن الوجه** " لَمَّا تقدم أن شرط إضافة اسم الفاعل اللفظية التخفيف أوردَ الضاربَ الرجلِ وليس فيها تخفيف

فأجاب : فإنها مشبهة بالحسن الوجه من جهة أنَّ الضاربَ صفة أضيف إلى معموله ، وفيه الألف واللام كما أن الحسن الوجه أضيف إلى معموله وفيه الألف واللام ، وإن اختلفا في أن اسم الفاعل أضيف إلى مفعوله والصفة إلى فاعلها ووافق الأول الثاني فيهما في دخول لام التعريف عليه .

---

(١) قال ابن الحاجب في شرح كافيته ٢/ ٥٩٨ " .. خلافا للفراء فإنه أجازها ، إما لأنه توهم أن التعريف إنما دخلها بعد الحكم بإضافتها ، فحصل التخفيف بالإضافة فلما قصد التعريف عرف بما يليق به ، وإما لأنه توهم أنه مثل قولهم : الضارب الرجل ، والضاربك ، وكلا الأمرين غير مستقيم " أ. هـ وينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٢٥ وما بعدها .

[الإضافة إلى الضمير]

وإذا كان المضاف إليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم واحداً منهما شرعاً في صحة الإضافة ؛ لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعاً فقالوا : الضاربك والضارباتك والضاربي والضارباتي، كما قالوا : ضاربك ،والضارباك ، والضاربوك ، والضاربَيَّ و الضارِبِيَّ كما قال عبد الرحمن بن حسان:

أَيُّهَا الشَّاتِمي ليُحْسَبَ مِثْلي   إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضلالِ تهيمُ

وقوله :

هُمُ الآمِرون الخَيْرَ والفاعِلونه...

مما لا يعمل عليه.

قال صاحب الكتاب : فصل :

وإذا كان المضاف إليه ضميرا متصلاً ... الفصل (١)

محمد : قوله : " **إذا كان المضاف إليه ضميراً** " احترازٌ مما إذا كان ظاهراً

وقوله : "**متصلاً** " فيه إشعار بعلة لزوم الاضافة مع المضمر ، ولولا ذلك لم يكن فيه فائدة ، لأنه لا يضاف شيء إلى ضمير منفصل ، وليس للمجرور منفصل حتى يضاف إليه

قال الرماني(٢) : "لما كان المظهر يجوز فيه الإضافة مع تقدير الانفصال وكان المضمرُ أشدُ دخولاً في الاسم اجتمع شيئانِ ، كل واحد منهما يدعو إلى الإضافة في المضمر فلزم \ **٢٨٣ب** الحكم ولم يلزم في المظهر ؛ لانفراده بأحد السببين ، وإنما لم يجز في المضمر إلا

---

(١) ينظر المفصل/ ١١٥

(٢) الظاهر أن نقول الشارح عن الرماني أكثرها من شرح أصول ابن السراج التي لم يصل إلينا منها إلا القليل ، لكنه قال في شرح الكتاب ٤٤٥/١ : " .. وإنما وجب حذف النون في " الضارباك " و " الضاربوك" ؛ لاجتماع ثلاثة أسباب : الاستخفاف ، وشدة اتصال الضمير المتصل بما قبله فاقتضى حذف النون كما اقتضى في " فعلت" حذف الحركة ، والسبب الثالث صحة الإضافة .

....

الإضافة لأنه يعاقب التنوين ويدخل في الاسم دخوله، ويقع موقعه ، ولا يجوز أن يجتمع معه ويجوز أن يجتمع مع الظاهر" .

قوله : "**جاء ما فيه تنوين** " نحو: ضارب " **أو نون** " نحو : ضاربَيْن ، وضاربِين

"**وما عدم واحداً منهما**" ، يريد : التنوين وحده .

قوله : "**شرعاً في صحة الإضافة**" يقال : هم في هذا الأمر شَرَعٌ – بتحريك الراء – أي : سواء[1]

ثم أخذ الزمخشري يشير إلى نوع حمل ، فقال : " **لأنهم لما رفضوا** " يعنى الانفصال " **فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه تبعاً** "

وقوله : "**ما لا يوجد** " ، يدل أنه أراد التنوين ؛ لأنه لو أراد بقوله : "**وما عدم واحدا منهما**" عدم هذا في صورة ، وعدم الآخر في صورة أخرى ، وما لا يوجدان[2] أن فيه له تبعا " **فقالوا : الضاربُك والضارباتُك والضاربي والضارباتي**" فهذه الصور عُدم فيها التنوين ؛ لأجل لام المعرفة

"**كما قالوا : ضاربُك**" فهذا حُذف منه التنوين للإضافة

و"**الضارباك** " حُذفت منه نون التثنية ، و"**الضاربوك**" حُذف منه نون الجمع ، و"**الضارِبَيَّ**" و" **الضارِبِيَّ** " يعني أن المثنى والمجموع سواءٌ أضيف إلى ضمير مخاطب أو متكلم الحكم في الجميع واحد ، وكذا إن أضيف إلى غائب . هذا شرح كلام الزمخشري

وقال السيرافي[3] : اعلم أن سيبويه يعتبرُ المضمر بالمظهر في هذا الباب فيقول الكاف في

---

(١) يُنظر التهذيب ١/ ٤٢٧ " ش ر ع "

(٢) في ص : يواجدان ، والصواب ما أثبتناه

(٣) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، أبو سعيد كانت ولادته بسيراف سنة ٢٨٤هـ وكانت وفاته ببغداد سنة٣٦٨هـ . من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه في النحو ، وألفات الوصل والقطع ، وصنعة الشعر والبلاغة ، وشرح مقصورة ابن دريد . ينظر في ترجمته : بغية الوعاة ١/ ٥٠٧ ، وشذرات الذهب ٣/

....

الضاربوك والضارباك في موضع جر ؛ لأنك لو قلت : الضاربو زيدٍ جررتَ ، وهذا هو الاختيار ، ويجوز أن يكون في موضع نصبٍ ؛ لأنك تقول: الضاربو زيداً على من قال[1] :

٦ – الحَافِظُو عورةَ العَشِيرةِ [2]

فإذا قلت : ضاربوك \ **٢٨٤** أ فالكافُ في موضع جر لا غير ؛ لأنك تقول : هم ضاربو زيدٍ . لا غير[3]

محمد : وقول سيبويه : " الوجه الجرَّ إلا في قولِ من قال : الحافظو[4] يدل أنه يجوز إذا فَرَّع على البيت النصب فلا تكون الإضافة لازمة

هذا وقد عُدم واحدٌ منهما ، فكيف يُظنُّ به أن يكون الكاف في الضاربك في موضع جر ولم يُحذف منه شيء ؟ فكيف يكون ما ظنه الرماني والزمخشري عنه؟ ولكنه اختيار الفراء كما حكيناه عنه في الفصل قبل هذا[5]. وقال سيبويه[6] : واعلم أن حذف النون والتنوين

٦٥ ، ومعجم المؤلفين ٢٤٢/٣.

(١) القائل ، قيل : هو عمرو بن امرئ القيس، ينظر شرح شواهد الإيضاح / ١٢٧ ، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه/ ١١٥، ولشريح بن عمران ، أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه ٢٠٥/١ ، ولرجل من الأنصار في الكتاب ١٨٦/١ .

(٢) هذه قطعة من صدر بيت من المنسرح ، وهو بتمامه :

الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا .. يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنا نطَفُ

وهو من شواهد سر صناعة الإعراب ٥٣٨/٢ ، ورصف المباني/ ٣٤١ ، همع الهوامع ١/ ١٦٤ ، والشاهد فيه قوله : " **الحافظو عورة** " من باب إضافة اسم الفاعل المحلى بأل إلى مفعوله وهو اسم ظاهر حُذفت نونه حال جمعه بقصد التخفيف ، ويروى : " وَكَفُ " بدلا من " نَطَفُ " والنطفُ : التلطخ بالعيب ، والوكف : الجور . ويُنظر الأشموني بحاشية الصبان ٢٤٧/٢

(٣) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٨٧/٤ ط ــ الهيئة .

(٤) ينظر الكتاب ١/ ١٨٧

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٢٦ ، وص ٢٧٦من هذا البحث .

(٦) ينظر الكتاب ١/ ١٨٧ بتصرف .

....

لازمٌ مع علامة المضمر غير المنفصل ؛ لأنه لا يُتكلمُ به مفرداً حتى يكون (متصلاً)[1] بفعل قبله أو اسم –يعني الضمير المتصل– فصار كأنه النون والتنوين في الاسم ؛ لأنهما لا يكونان إلا زوائد ولا يكونان[2] إلا أواخر الحروف ، والمظهر وإن كان يعاقب النون والتنوين فإنه ليس كعلامة المضمر المتصل ؛ لأنه اسم ينفصل ، ويبتدأ فعلامة الإضمار في اللفظ كالنون والتنوين فهي أقرب إليها من المظهر ، اجتمع فيها هذا والمعاقبة" . انتهى

فسيبويه يحتج لحذف التنوين بأمر غير الإضافة ، ولو كان مضافاً عنده لم يحتج إلى هذا الاعتذار .

وقال الأخفش[3] : اتصال المضمر عاقب النون والتنوين [4] ألا ترى أنك لا تقول : هو ضاربُنْك فلما امتنع التنوين والنون لاتصال الكناية صار بمنزلة ما لا ينصرف من الاسماء ، وهو يعمل من غير تنوين ، والذي جمع بينهما أن التنوين حذف (من نحو ضواربُ زيداً)[5] لمنع الصرف لا للإضافة .

ومَن قال : ضاربُك لاتصال الكناية لا للإضافة

وقال ابن خروف : وما حُكي عن الأخفش لم يقع في كتابَيْه وإنما أُخذ عنه في المجالس .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتكملة من الكتاب ١/١٨٧

(٢) في ص : يكن ، والتصويب من الكتاب ١/١٨٧

(٣) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري ، أسن من شيخه سيبويه ، فقد ولد قبله ومات بعده ،واختلف في سنة وفاته فقيل سنة ٢١٠ هـ ، وقيل سنة ٢١٥ ، وقيل سنة ٢٢١ في خلافة المعتصم . من مصنفاته : معاني القرآن ، في اللغة والتفسير ، والقوافي في الشعر ، والأوسط في النحو . ينظر في ترجمته : الفهرست ١/٥٢ ، ونزهة الألباء/ ١٠٧ ، وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٠.

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٨٤ عند تفسير قوله تعالى " الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم " البقرة ٤٦ ، وعبارة المؤلف نقلها عن ابن يعيش في شرح المفصل ٢ / ١٢٤ فيما نقله أبو عثمان الزيادي عن الأخفش .

(٥) مابين المعقوفين في ص : من نحوها ولا ضوارب زيد . والتصويب من شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٢

....

محمد : والصحيح ما ذهب **\٢٨٤ب** إليه سيبويه بالقياس على المظهر ، وإلزامُ الفراء لازمٌ لسيبويه والأخفش جميعا.

والجواب : أن العرب لا تأتي بالمنفصل إذا قدرت على المتصل ما لم يكن أصله مبتدءاً وخبراً كخبر كان ، ولم يجتمع ضميران ليس أحدهما مرفوعا كما في قولهم: عجبت من ضَرْبِيكَ[1] ، وانتفى هنا الأمران فوجب لزوم المتصل، وانضم إلى ذلك كراهة اجتماع الزائدين في آخر الاسم كما ذكره سيبويه ، فوجب لزوم المتصل .

وقياس الأخفش على ما لا ينصرف غير مستقيم ؛ لأن ما لا ينصرف يجوز إضافته ويُقدر حذف التنوين للإضافة فلو كان هنا كغير المنصرف لجاز الوجهان عنده

قال عبد الرحمن بن حسان[2] يهجو مسكين بن عامر الدارمي[3] :

٧- أَيُّهَا الشَّاتِمي ليُحْسَبَ مِثْلي إنَّمَا أَنْتَ فِي الضلالِ تهيمُ

لا تَسُبَّنَّنِي فَلَسْتَ بِسِبِّي إِن سِبِّي من الرِّجالِ الكريمُ[4]

وقال ابنُ الأعرابي[5] وثالثهما :

---

(١) هذا المثال من أمثلة سيبويه في الكتاب ٣٥٧/٢

(٢) عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي ، شاعر ابن شاعر كان مقيماً في المدينة وتوفي فيها ، اشتهر بالشعر في زمن أبيه ، توفي سنة ١٠٤هـ . ينظر في ترجمته : تهذيب التهذيب ١٦٢/٦ ، والأعلام ٣ / ٣٠٣ .

(٣) هو ربيعة بن عامر بن أُنيف بن شريح الدارمي التميمي ، شاعر عراقي من أشراف تميم . توفي سنة ٨٩هـ . ينظر في ترجمته : الشعر والشعراء ٥٤٤/٢، ومعجم الأدباء ٣/ ١٢٩٩ ، والأعلام ١٦/٣.

(٤) البيتان من الخفيف ، وهما لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في ديوانه/ ٥١ ، ولحسان بن ثابت في خزانة الأدب ٤٨٠/٩ ، ١٦٦/١١.

الشاهد : قوله الشاتمي ، على نحو ما فسر المؤلف .

اللغة : السِّبُّ : الذي يُسابُّك وهونظيرك في المنزلة

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن زياد ، المعروف بابن الأعرابي ، كوفي ، لغوي ، نحوي ، راوية لأشعار العرب ، ولد بالكوفة سنة ١٥٠هـ ، توفي بسامراء سنة ٢٣١هـ . من مؤلفاته النوادر ، معاني الشعر ، تفسير الأمثال ، ينظر في ترجمته : تهذيب الأسماء واللغات ٢٩٥/٢ ، وشذرات الذهب ٧٠/٢ ، معجم

....

لا أُبالِي أنبَّ بالحَزْن تَيسٌ   أم لحَانِي بظَهْرِ غيبٍ لَئيمُ(١)

شاهده : إدخاله "الشاتم" على ضمير المتكلم وهو الياء وموضعها ما تقدم على الاختلاف(٢)

وقوله(٣) :

٨ - هُمُ الآمِرونَ الخَيْرَ والفاعِلونَهْ   إذا ما خَشَوْا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظِمَا(٤)

رواه سيبويه :

...القائلون الخير والآمرونه(٥)

شاهده: أنه جمع النون مع الضمير وهو قليل .

المؤلفين ١١/١٠ .

(١) البيت من الخفيف وهو لحسان في ديوانه ١٧٥ ، والخزانة ١١/ ١٦٢ ، وهو من شواهد الكتاب ١٨١/٣ ،ويُروى : ما أبالي ، و الشاهد فيه العطف بـ "أَم" في قوله "أم لحاني" لوقوعها بعد همزة التسوية .

اللغة : نبيب التَّيْس : صوته عند الهياج . الحَزْن : ما غلظ من الأرض . لحاني : لامني وشتمني .

(٢) يُنظر أمالي ابن الحاجب ٤٤٥/١

(٣) قائله مجهول ، ينظر الخزانة ٢٤٨/٤ -٢٥٢ ، والدرر ٥١٦/٢ .

(٤) البيت من الطويل وهو من شواهد البديع٢٩٨/١ ، وأمالي ابن الحاجب٣٩١/١ ، والشاهد فيه قوله : "الفاعلونه " بإثبات " النون "وهي عند جماعة منهم ابن مالك نون الوقاية تشبيهاً لاسم الفاعل بالفعل المضارع ،وعند آخرين منهم ابن عصفور هي نون التنوين لحقت مع الإضافة في الشعر ضرورة . يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٨/١، والتذييل والتكميل ١٨٧/٢ ، وخُرج على ثلاثة أوجه : ذكر الأول والثاني المؤلف ، والثالث ذكره في الخزانة ٢٥١/٤ ، قال" ولايبعد أن يكون من باب الحذف والإيصال ، والأصل فيه " الآمرون به الفاعلون له " .

(٥) يُنظر الكتاب ١٨٨/١ ، وهي الرواية التي اعتمد عليها أكثر النقلة . يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٤/٣ ، وارتشاف الضرب ٢٢٧٧/٥ ، والمقاصد الشافية ٢٧٦/٤ ،١٢٧/٨،١١٤ ، والشاهد فيه على هذه الرواية قوله : " والآمرونه"

....

وقيل : الهاء للسكت[1] ، وفيه من الضعف أشياء :

إدخالها على معرب ، وتحريكها ، وإثباتها في الوصل ، ويفسده مجيئه مع غير الهاء ، قال الفراء في معاني القرآن[2] : وقد قرأ بعض القراء[3]

{ **هل أَنتُم مُطَّلِعونِ**}[4] فكسر **٢٨٥** أ النون ، وهو شاذ ؛لأن العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحداً إلى اسمٍ مَكنِيٍّ عنه ، فمِن ذلك أن يقولوا : أنت ضاربي وأنتما ضارباي ، ولا يقولون : أنتما ضاربانِي ، ولاهم ضاربوني ولا ضاربونني . وإنما تكون هذه النون في " فَعَلَ" و" يَفْعَلُ" مثل يضربونني ويضربُني وضَرَبَني ، وربما غلط الشاعر فذهب إلى المعنى فيقول : هل أنت ضاربُني يتوهم أنه يضربني فيكون ذلك على غير صحة ، قال الشاعر[5] :

٩- هل اللهُ مِنْ سَرْوِ الفَلاةِ مُريحُنى وَلَمَّا تَقَسَّمُني النِّبَارُ الكَوَانِسُ[6]

والنِّبْرُ : دابة تشبه القُراد[7]

---

(١) القائل المبرد ، ينظر الكامل ١/ ٤٦٨ .

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٨٥/٢

(٣) في البحر٣٤٥/٧ هي قراءة عمار بن أبي عمار فيما ذكره خلف عن عمار ، قال أبو الفتح : "قال أبو حاتم : لا يجوز إلا فتح النون من "**مطلعون**" مشددة الطاء كانت أو مخففة ، قال : وقد شكلها بعض الجهال بالحضرة مكسورة النون ، قال : وهذا خطأ ، لو كان كذلك لكان "مطلعي" ، تقلب واو مطلعون ياء ، يعني لوقوع ياء المتكلم بعدها ، والأمر على ما ذهب إليه أبو حاتم إلا أن يكون على لغة ضعيفة . ينظر المحتسب ٢/ ٢٢٠ .

(٤) الصافات/ ٥٤

(٥) قائله مجهول ، ينظر المعاني الكبير ٦٧٧/٢ .

(٦) البيت من الطويل وهو من شواهد ضرائر الشعر لابن عصفور /١٨ ، والارتشاف ٢٣٧٩/٥ ، الشاهد فيه : قوله "مريحني" ، والقياس " مريحي" ، فأدخل النون للضرورة ، ويروى: النهار بدلاً من "النبار" .

اللغة : سرو الفلاة : اسم موضع . الكوانس : مسكن الظباء من الشجر

(٧) في التهذيب ٢١٤/١٥ " ن ب ر " عن ابن السكيت : النِّبْر: دُوَيْبّة أَصْغر من القُراد تَلْسع فَيَحْبط مَوْضِعُ لَسْعتِه، أَي يَرِم وَالْجمع: أَنْبار

....

وقال الآخر[1] :

١٠ – وَمَا أَدْري[2] وظَنِّي كلُّ ظَنٍّ   أَمُسْلِمُني إِلى قَوْمي[3] شَرَاحِ[4]

يريد : شراحيل.

محمد : فلذا قال الزمخشري : "مما لايُعمل عليه" ، وحمْلُ القراءة على لغة من كسر نون الجمع أولى مما قاله الفراء .

---

(١) قائله يزيد بن المخرم الحارثي ، كما في شرح شواهد المغني ٢/٧٧٠ ، وفي الدرر ١/ ١١اسمه : يزيد بن محمد الحارثي ، ولعله تحريف وتصويبه من الخزانة ١/ ٣٩٣ .

(٢) في اللسان " ش ر ح " : وما ظني

(٣) في اللسان " ش ر ح " : قومٍ

(٤) البت من الوافر وهو من شواهد المحتسب ٢/٢٢٠ ، ورصف المباني/ ٣٦٣ ، والمقرب ١/١٢٥ .

الشاهد فيه : قوله "أمسلمني" والقياس : أمسلمي ، وفي البيت شاهد آخر وهو : ترخيم شراحيل اسم رجل .

وزعم أبو محمد الحسن بن أحمد الأعرابي ، المعروف بالأسود الغندجاني ، رواية المصراع الثاني للبيت هكذا :

أَيُسلِمُني بَنُو البَدْءِ الِّقَاحِ

وعليه فلا شاهد للنحويين فيه . يُنظر شرح أبيات المغنى للبغدادي ٦/٥٧

فصل [إضافة الأسماء المبهمة]

وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية ، إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف، وهي نحو: غير ومثل وشبه ، ولذلك وصفت بها النكرات ، فقيل : مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك

ودخل عليها رب قال:

يا رُب مثلكِ في النساء غريرةٍ

اللهم إلا إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه كقوله عز وجل : " غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ "، أو بمماثلته.

قال صاحب الكتاب : فصل : وكل اسم معرفة يتعرف به ... الفصل[1]

محمد : قوله : "**وكل اسم معرفة يتعرف به ماأضيف إليه إضافة معنوية**" ، يحترز به من غير المعنوية ، وتقدم دليل التعريف بالإضافة.

قوله : " **إلا أسماءً توغلت في إبهامها ، فهي نكرات**[2] **وإن أضيفت إلى المعارف وهي نحو** : "**غير**" " إنما لم يتعرف "غير" بالإضافة لتوغلها في الإبهام ، وذلك أن جهة المغايرة غيرُ معلومةٍ هل هي طولٌ أو قِصرٌ ، أو بياضٌ أو سوادٌ أو معرفةٌ

أونسبٌ أوغير ذلك؟

فذا معنى قوله : توغلت في إبهامها

"**ومثل**" كذلك ؛ لأن جهة المماثلة غير معلومة "**و**"كذا "**شِبْه**" ؛ (لأنها)[3] **\٢٨٥ب**

---

(١) ينظر المفصل/ ١١٦

(٢) هذا ما عليه جماعة منهم : ابن السراج ، والسيرافي ، وابن مالك ، ينظر الأصول ٢/٥ ، وشرح الكتاب للسيرافي ط- الهيئة ٦/ ٥٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢٦ .

وقال الأخفش : السبب في ذلك كون أول أحوالها الإضافة ،كما أن أول أحوال الاسم التنكير .

وقال المبرد : هي على نية التنوين ، والتنوين رديف التنكير . ينظر معاني القرآن للأخفش ١/١٧ ، والمقتضب ٤/٢٨٦ ، والهمع ٢/ ٤١٤ .

(٣) ما بين المعقوفين مكرر في ص

....

بمعنى : مثل قوله[1] : "**ولذلك**" يعنى لأنها لم تتعرف بالإضافة "**وصفت بها النكرات**" ؛ لمساواتها في التنكير

فقيل : مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك

ودخل عليها "رُب" وهي مختصة بالنكرات لما نذكره في موضعه[2]

قال أبو محجن الثقفي[3] :

١١- يا رُبَّ مِثْلِكِ في النِّساء عَزِيزَةٍ[4]   بَيْضاءَ قد مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ[5]

أنشده شاهداً على تنكير " مثلِك" لإدخال "رُب" عليها.

والعزيزةُ : الغافلةُ عن الدهر المنعمة ، ويريد بقوله "متَّعْتُها" أي : جعلت تمتعي لها الطلاق ؛ لأني لم أرضَ خُلَّتها وطريقتها فلم أصبر على قبح فعلها ، وإن كانت حسنةَ الوجهِ

وليس قول من زعم[6] : " أن هذه إنما (لا)[7] تتعرف بالإضافة ؛ لأنها وقعت موقع الأفعال ؛ لأن معنى مررتُ برجلٍ مثلِك ، أي : ينوب منَابك ، ومررتُ برجلٍ حسْبُك وهَدُّك أي يكفيكَ" . بشيءٍ ؛ لأن بعض العرب يجعل ذلك معارفَ إلا حسنَ الوجهِ

(١) في ص : قوله مثل ، ورمز إليها بـ "م "

(٢) ينظر ص٣٠٠من هذا البحث

(٣) هوعمرو بن حبيب بن عمرو بن عمير المعروف بأبي محجن الثقفي ، شاعر شهد القادسية ، توفي سنة٣٠ هـ . ينظر في ترجمته : المؤتلف والمختلف / ٩٤ ، والإصابة ٣٥٦/٧، والاعلام ٧٦/٥.

(٤) هي رواية الراغب الأصفهاني في كتابه محاضرات الأدباء ١٤٢/٢ ، وما عليه النقلة : **غَرِيرَةٍ**

(٥) البيت من الكامل ، وهو لأبي محجن الثقفي في الكتاب ٤٢٧/١ ، ٢٨٦/٢، وليس في ديوانه ، ونُسب إلى غيلان بن سَلَمة الثقفي في رحة الأديب ١٨٨ ، وهو من شواهد المقتضب ٢٨٩/٤ ، وسر الصناعة ٤٥٧/٢ ، ورصف المباني /١٩٠

الشاهد فيه : دخول "رب" على "مثل" دليل على تنكيرها

(٦) هو الأعلم ، يُنظر تحصيل عين الذهب/٢٤٢

(٧) ما بين المعقوفين مدرج في ص ؛ لاستقامة الأسلوب

....

وينبغي على قوله : إنها إذا كانت فاعلة أو مفعولة أو مبتدأة أو تمييزاً أن تكون معارف ؛ لأنها لم تنُب مناب فعلٍ ، ويلزم أن الاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي وأضيف إلى معرفة أن لا يتعرف ،لأنه في معنى الفعل .

قوله : **اللهم إلا إذا شُهرَ المضافُ بمغايرةِ المضاف إليه كقوله تعالى {غَيْرِ المغْضُوبِ }**(1)

(لأن)(2) المراد بالذين أنعم عليهم : المؤمنون ، والمغضوب عليهم والضالين: الكفار ، وغير الكفار هم المؤمنون .

"**أوبمماثلته**" فإذا شُهر بذلك صارت معارف ؛ لاختصاصها ، ولذا قال النحاة(3) : إن إضافة "شبيهٍ" إلى معرفةٍ توجبُ تعريف "شبيهٍ" ؛ لأن "شبيهاً" وزن مبالغة ، فمعناه الذي غلب عليه شَبَهُك ، وقيل(4) **\ ٢٨٦ أ** قوله : "إذا شُهِر المضافُ " غيرُ صحيح ؛ لأن المضاف هو "غير" ، والمراد : إذا أضيف "غير" إلى ماله ضد واحد ، وأردت نفي المضاف إليه وإثبات ضده كقولك : زيد البصير غير زيد الأعمى ، والصادق غير الكاذب ، و"غير" مضافة إلى ما بعدها وهي صفةٌ لما قبلها ، والصفة هي الموصوف ، وبذلك يصح أن المضاف شُهِرَ بمغايرة المضاف إليه . فتدبره .

---

(١) فاتحة الكتاب/ ٧

(٢) ما بين المعقوفين مكرر في ص

(٣) يُنظر المقتضب ٢٨٨/٤ ، والأصول ١٥٣/١ ، وعلل النحو لابن الوراق/٣٨٤

(٤) يُنظر التخمير ١٧/٢

[إضافة الظروف]

والأسماء المضافة إضافة معنوية على ضربين :

لازمة للإضافة وغير لازمة لها.

فاللازمة على ضربين :

ظروف وغير ظروف.

فالظروف نحو : فوق وتحت وأمام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعند ولدن ولدى وبين ووسط وسوى ومع ودون.

قال صاحب الكتاب : فصل :

والاسماء المضافة إضافة معنوية ... الفصل(١)

محمد : إنما قيَّد بالمعنوية ؛ لأن اللفظية ليس فيها ما يلزمه الإضافة

وقوله : " **على ضربين : لازمة للإضافة ، وغير لازمة ، فاللازمة على ضربين : ظروف وغير ظروف** " دليل الحصر الاستقراء .

قوله : "**فالظروف نحو : فوق ، وتحت ، وأمام ، وقدام ، وخلف ، ووراء ، وتلقاء، وتجاه ، وحذاء ، وحذة** "

فهذه الظروف الغالب عليها الإضافة وليست بلازمة لها (إلا)(٢) عند الكوفيين وقد تقدم بيانه في الظرف ، وإنما غلبت عليها لأنها أمور نسبية فإن "فَوقاً" لشيء يكون

---

(١) ينظر المفصل/ ١١٧

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتصويب مما نقله المؤلف في باب المفعول فيه ، قال :" واختلف البصريون والكوفيون أيضا في الأماكن التي تصح أن تكون ظروفا إذا لم تضف نحو:خلف ، فمذهب البصريين صحة أن يقع ظرفا ، ومنع ذلك الكوفيون ، فأجاز البصريون "زيد خلفا" ، وقال الكوفيون زيد خلف على معنى متأخر ، فإذا قلت : ذهب زيد قداما، فظرف عند البصريين ، وحال عند الكوفيين ، تقديره متقدما ، واحتج الكوفيون بأن الظرف يشبه الفعل فكما احتاج الفعل إلى فاعل كذا يحتاج الظرف إلى مضاف إليه يسد مسد ما يطلبه الفعل ، وعند البصريين : الإضافة للتعريف ، والأصل التنكير ولا يشترط في ظرف المكان " . ينظر ق ٢١١ب ،وشرح المفصل لابن عمرون ٥٦٨/١ .

....

تحتا للآخر فغلبت عليها الإضافة لذلك ، ولأن الجهات تحيط بالأجسام ، فالفوقية معلومة فإذا قطعت "فوق" عن الإضافة يكاد يخرج عن الفائدة[١] لأنها معلومة[٢] ، وبهذا يُدفع توهم من اعتقد أن الأبَ والابنَ مشاركٌ للجهات في احتياجها إلى المضاف إليه[٣] .

قوله : "**وعند**" بفتح العين وكسرها وضمها[٤] ، وهي تلزم الإضافة لشدة إبهامها لأنها تقع على الجهات الست ما قرب منها وما بعُد ، وتقدم الكلام عليها في الظروف[٥]

"**ولدن** " ، وقد **٢٨٦\ ب** نصبت بها العرب "غدوة" وحدها ويأتي الكلام عليها في الظروف المبنية[٦]

"**وبين**" استعمل مصدراً و ظرفاً ، ويرجعان إلى الافتراق .

المصدر : بان الخليط وبان الأمر وأبان : إنما معناه الكشفُ وفارقَه ما كان غَشِيه من الإشكال بغيره ، وكذا بانَ الخليطُ إذا فارق ، فكما لا يسوغ إضافة الافتراق إلى غير الدالِّ على الكثرة كذلك لم يسغ إضافة "بين" إلى الدالِّ على الإفراد دون الكثرة.

فأما افتراق الجسم فلأنه جملة أجزائه ، كما تقول : بين القوم ، والظرفُ أصله المصدر ؛ لأن المصادر هي الأُوَلُ لغيرها من المشتقات ؛ ولأن المصادر قد استعملت ظروفاً في

---

(١) في ص "فإذا قطعت فوق عن الإضافة يكاد يخرج عن الإضافة " فلعل كلمة "الإضافة" مقحمة .

(٢) هذا هو تعليل البصريين لفائدة الإضافة في الظروف المبهمة ، وذهب الكوفيون إلى ان الإضافة لازمة لهذه الظروف لأنها تكون خبراً عن الاسم كما يكون الفعل خبراً عن الاسم ، فلما كان الفعل يحتاج إلى فاعل ، ويتصل به أشياء يطلبها الفعل ألزموا الظرف الإضافة ليسد المضاف إليه مسد ما يطلبه الفعل .

ينظر في هذه المسألة : المقتضب ٣٤١/٤ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٦/ ٣٧ ط الهيئة ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٢.

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٠٧/١

(٤)كَسْرُ الْعَيْنِ هُوَ اللُّغَةُ الْفُصْحَى وَتَكَلَّمَ بِهَا أَهْلُ الْفَصَاحَةِ وَحُكِيَ الْفَتْحُ وَالضَّمُّ . يُنظر المحكم ٢٠/٢ " ع ن د " ، والمصباح ، واللسان ، والتاج " ع ن د "

(٥) ينظر ق ٢١٠ ب ، و شرح المفصل لابن عمرون ٥٦٥/١

(٦) ينظر/٧٨٤ من هذا البحث

....

مواضع كثيرة ، ومن رفع[1] قوله تعالى {**لقَد تَقَطَّع بَيْنَكُم** }[2] فجعل المستعمل ظرفاً اسماً غير ظرف كقوله تعالى {**ومِنْ بَيننا وبينكَ حجاب**}[3] وليس بالمصدر ؛ لأن المعنى : تَقطع وصلُكُم ، وليس يراد تقطع افتراقُكم.

فإن قيل : فكيف جاز استعمال الذي هو ظرف بمعنى الوصل ؟

قيل : اتُسع فيه لما كثر استعماله ظرفاً بين الشيئين اللذَيْن بينهما ملابسة صار لذلك بمنزلة الوصلة والاقتراب وإن كان أصله الافتراق.

وهذا الاتساع في المستعمل ظرفاً دون المصدر ؛ لأن الظرف في الاستعمال أكثر[4] .

وهو ظرف مكان إن أضيف إلى جثة نحو : الدار بين المسجد والسوق ، والمال بين عمرو وزيد .

وإن أضيف إلى زمان كان ظرف زمان ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم[5] في أوقات الصلاة : "**الوقْتُ بَين هَذَيْن**"[6] ، وهنا محال أن يكون ظرف مكان ، ولا مبالاة بمنع الفارسي[7] مع صحة الرواية.

وهي توجب الاشتراك من حيث كانت وسطاً وكان معناها الافتراق كما بَينا ، ولا تصح

---

(١) هي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وابن عامر ، وشعبة ، وحمزة .
ينظر الحجة لابن خالويه/ ١٤٥ ، والحجة/ لابن زنجلة ٢٦١ ، والنشر ٢/٢٦٠ .

(٢) الأنعام/ ٩٤

(٣) فصلت /٥

(٤) يُنظر هذا التوجيه في الإغفال ٢٤٣/١

(٥) هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ، صاحب الصحيح ، مولده بنيسابور سنة ٢٠٤هـ ، ووفاته بها سنة ٢٦١هـ ، وهو أشهر من أن يُترجم له . يُنظر في ترجمته سير أعلام النبلاء ٥٥٧/١٢ ، والأعلام ٢٢/٧

(٦) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب أوقات الصلوات الخمس ، عن أبي موسى الأشعري يُنظر صحيح مسلم بشرح النووي ١١٦/٥

(٧) ينظر الإغفال ٢٧١/١

....

من واحد ، إنما تكون بين اثنين ١٢٨٧\أ فصاعداً إما بالعطف بالواو ، لأنها لا توجب ترتيباً

وقولُ امرئ القيس[1] :

١٢- بين الدَّخَولِ فَحَومَلِ [2]

أباه الأصمعي[3] ، ورواه بالواو[4]

وقيل : إن الدخول أماكن فصحت إضافة "بين" إليه[5] ، والعجب من الأصمعي لم ينازع في : **١٣- فتُوضِحَ فالمِقْراةِ**[6]

---

(١) هو حندج ، أو موليك ، مولده نحو١٣٠ ق هـ ،ووفاته ٨٠ ق هـ . جاهلي ، من الطبقة الأولى . يُنظر في ترجمته طبقات ابن سلام١/٥١ ،والشعر والشعراء١/١٠٥ ، والأعلام ٢/١١

(٢) هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرى حبيبٍ ومنزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوى بين الدَّخَولِ فَحَومَلِ

والبيت لامرئ القيس في ديوانه /١١٠،وهو من شواهد الكتاب ٤/٢٠٥ ،وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠١ ، والجنى الداني/ ٦٣.

الشاهد فيه : العطف بالفاء بعد " بين "

اللغة : سقط اللوى ، والدخول ، وحومل : أسماء مواضع .

(٣) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع ، عده الزبيدي في الطبقة الرابعة من طبقات اللغويين البصريين . توفي بالبصرة سنة ٢١٦هـ ، من مصنفاته : كتاب نوادر الأعراب ، والمذكر والمؤنث ، وكتاب اللغات . ينظر في ترجمته طبقات الزبيدي/١٦٧ ،وبغية الوعاة ٢/١١٢، ومعجم المؤلفين ٦/ ١٨٧

(٤) ينظر ديوان امرئ القيس ، جمع الأصمعي ص ٨ ، وعليه فلا شاهد فيه .

(٥) قاله خطاب الماردي ، وللبيت تخريجات أخرى ، منها :

أ – أنه على حذف مضاف ، والتقدير : " بين أهل الدخول فحومل "

قاله يعقوب بن السكيت .

ب – قال البغداديون إنه على معنى : ما بين الدخول فحومل . ينظر المغنى١/٤٠ ، والأشموني ٣/٩٣ ، والتصريح ٢/١٣٦ .

(٦) هذه قطعة من صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١١٠ ، وهو البيت الذي يلي الشاهد ،

....

والحكم واحد .

وإما بمثنى أوبمجموعٍ لفظاً أو معنىً ، وتُشبع فتحة نونها فتنشأُ عنها ألف[1] كقول أبي ذؤيب[2] :

١٤- بَينا تَعَانُقِهِ[3] الكُماةُ ورَوْعِهِ [4]

وهو بتمامه :

فتُوضِحَ فالمِقْرَاةِ لم يَعْفُ رَسْمُهَا .. لِمَا نَسَجَتْها مِن جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

وذكر البغدادي أن الرواية فيه عن الأصمعي بالواو أيضاً . يُنظر الخزانة ٧/١١

(١) في ألف " بينا " خمسة أقوال للنحويين

أحدها : ما ذكره الشارح ، وهو : أن الألف للإشباع، وهو المشهور ، وعليه ابن جني في سر الصناعة ٢٥/١

والثاني : ما سيذكره بعد قليل ، وهو: أن الألف كافة . كذا ذكر المالقي في رصف المباني / ١٠

والثالث : زعم الفراء أن بينا أصلها " بينما " فحذفت الميم . قال أبو علي " هذا لا يعرف إلا بوحي أو خبر نبي " . يُنظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني/ ٥٧٧،٣٩٠

الرابع : "بينا" أصله بيناً بالتنوين ، والتنوين فيه للعوض عن المضاف إليه المحذوف ، ثم أبدل الألف من التنوين في الوصل إجراء للوصل مجرى الوقف ، فثبتت الألف ثبوتها في الوقف بدل التنوين . قاله زين العرب علي بن عبد الله بن أحمد في أول شرح مصابيح السنة للبغوي . ينظر الخزانة ٥٧/٧ .

الخامس : ذهب بعضهم إلى أن الألف في بينا للتأنيث . حكاه في الارتشاف ٣/ ١٤٠٦ .

(٢) هو خويلد بن خالد بن محرث ، أبو ذؤيب من بني هذيل بن مدركة ، من مضر ، شاعر فحل مخضرم ، أسلم وسكن المدينة ، واشترك في الغزو والفتوح . توفي سنة ٢٧هـ تقريباً . ينظر في ترجمته طبقات فحول الشعراء١/١٣١،والشعر والشعراء ٦٥٣/٢ ، والأعلام ٣٢٥/٢ .

(٣) هذا وفي ص : " **تُعَانِقُهُ** " كذا ضبطه الناسخ على الفعل المضارع ، والروايات كلها على المصدر ، منهم من رفع ومنهم من خفض ، ورواية الديوان/ ٥٦ : " تَعانُقِهِ" بالخفض على الإضافة ، ويُروى بالرفع على الابتداء والخبر محذوف تقديره : تعانقه حاصل . يُنظر الخزانة ٦٥/٧ ، والأقرب : "بينا تَعَنُّقِه" بدون ألف في المصدر ؛ لأنه هو الذي يتعدى . نص عليه ابن السيد في شرح أبيات الجمل / ٢٦٠ ، وسيشير الشارح إلى ذلك .

(٤) هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

يَوماً أُتيحَ لَهُ جَرِئٌ سَلْفَعُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه /٥٦ ، و شرح أشعار الهذليين ٣٧/١ ، واللسان (ب ي ن) ، وشرح

....

والإشباع هنا اختص به المصدر ، فلا يقال : المالُ بينا زيدٍ وعمرو ، وقول الشاعر[1] :

١٥- بَيْنَا نحنُ نَرْقُبُه أتانَا [2]

تقديره : بين أوقات نحن نرقبه ، فهو مضاف إلى زمان ، ذلك الزمان مضاف إلى الجملة ، والزمان يشابه المصدر ، فجاز الإشباع لذلك[3] ، ولا يجوز جلست بينا أمامك وورائك ؛ لأن ظرف المكان جثة فلا نسبة بينه وبين المصدر ولذلك حمل سيبويه[4]

شواهد المغني ٢٦٣/١ ، ٧٩١/٢ .

والشاهد فيه : إشباع فتحة النون حتى تولدت منها الألف ، ورواه أبو عبيدة:

فيما تَعَنُّقِه الكُمَاةَ ورَوْغِه

جعل "مَا" زَائِدَة فِي الْكَلَام ، وَيكون تعنقه مصدراً مجروراً بفي ، وعَلى هَذَا لَا شَاهد فِي الْبَيْت. يُنظر شرح المفضليات للأنباري /٨٨٠ ، والخزانة ٦٨/٧

اللغة : الكماة : الشجعان ، ويُروى " الكرام" في شرح الكافية للرضي ١١٥/٢، وهو تحريف . الروع : الفزع عن ابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل ، نقله عنه في الخزانة ٧٠/٧ . وأما المراوغة فهي المخادعة ، وهي الرواية التي عليها النقلة . السلفع: الشجاع .

(١) البيت لنصيب في ديوانه / ١٠٤ ، ولرجل من قيس عيلان في الكتاب ١٧١/١ ، والرواية فيه : **بينا نحن نطلبه**

(٢) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

مُعَلِّقَ وفْضَةٍ وزِنادِ راعِ

وهو من شواهد سر صناعة الإعراب ٢٣/١ ، ٧١٩/٢ ، ورصف المباني ١١ ، والجنى الداني١٧٦ .

الشاهد فيه : لزوم إضافة "بين" للجمل إذا لحقتها الألف ، وفي البيت شاهد آخر وهو نصب "زناد" على موضع "وفضة". والوفضة ما يحمل فيه الراعي أدواته وزاده ، والجمع وفاض ، ويُروى :

مُعَلق شَكْوَةٍ .

يُنظر الجنى الداني/ ١٧٦

(٣) هذا ما عليه الفارسي ، وابن جني ، وقيل : إنها مضافة إلى الجملة نفسها ، وهو مذهب الجمهور وقيل : الألف كافة ، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب . ينظر كتاب الشعر/ ٢٥٩، والخصائص ١٢٢/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٥/٢ ، والارتشاف ١٤٠٦/٣ ،والهمع ١٤٩/٢ .

(٤) ينظر الكتاب ٢٩/١، وقال في ص٣١ " ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم

....

وأبو الحسن[1] قول الشاعر[2] :

١٦ – بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ [3]

وماجاء منه على الانفصال. ومن زعم أن "بينا" محذوف من "بينما" احتاج إلى وحيٍ يُصدقه . وقال السيرافي[4] : "بينما" هو زمان يضاف إلى ما بعده من ابتداء وخبر أو فعل وفاعل ، وإذا قلت : بينما زيدٌ قائم جاء عمرو ، فهو المختار لئلا يدخل على جاء " إذ " وقد جاء : بينما زيد قائم إذْ جاء عمرو ، فمن الناس من يقولُ : "إذ " زائدة ، ومن الناس من يقول : إن "إذ" خبر لـ "بينما" ، كأنا قلنا : وقت زيد قائم وقت جاء عمرو ، وربما أدخلوا "إذا" مكان "إذ" لأنه زمان يحتمل فيه المضي والاستقبال ؛ لأنه غير منقطع وهو ممتد، ويجوز أن يكون "بينما" و"إذ" جميعا **٢٨٧ب \ ظرفين** لما بعد "بينما" ، وبعض الناس يجعلها زائدة مع "بينما" .

محمد : قول السيرافي : "يضاف إلى ما بعده من ابتداء وخبر أو فعل وفاعل" يحتاج إلى تحقيق ؛لأن "بين" يكون بين شيئين أو أشياء ، فاذا جاءت بعدها جملة لم تتحقق البينية ، فليست مضافة إلى واحدة من الجملتين ، لكنها مضافة إلى زمان ، تقديره : بين أوقات كما ذكرت أولاً ، والأوقات زمان يصح إضافتها إلى الجمل بخلاف "بينما" فإنه لا يصح معناها بإضافتها إلى الجمل .

ليس فيه نقض " .

(١) في الضرائر لابن عصفور /٩٦ زعم أبو الحسن الأخفش أن حذف صلة الضمير وتسكينه لغة لأزد السراة .

(٢) قائله مجهول ، ينظر الخزانة ٢٥٩/٥ ،والدرر ٩٢/١.

(٣) هذه قطعة من صدر بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

بَيْناهُ في دارِ صِدْقٍ قد أقام بها .. حينا يعللُنا وما نُعللُهُ

وهو من شواهد الإنصاف ٦٧٨/٢م ٩٦، والهمع ٢٠٣/١ ، والشاهد فيه : حذف واو الضمير من "هو " ضرورة ، إجراء للوصل مجرى الوقف .

(٤) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ١٠٨/٥ – ط بيروت .

....

وقيل : ألف "بينا" كافة ، وليس بشئ ؛لأنه إذا أمكن غير الكف فهو أولى ، وعند أبي الحسن(١) : "بينا" حرف من حروف الابتداء ، لما وقعت بعدها الجملة ولم يظهر فيما بعدها الجر قال من حروف الابتداء ، والتحقيق ما ذكرته

وروي :

بينا تعانقُه

بالرفع على أن يكون مبتدأ والخبر محذوف(٢)

ويروى :

تعنقه الكماة(٣)

وهو الصواب ؛ لأن تفاعل لا يتعدى ، وتفعل يتعدى(٤)

و" **وسط**" يكون اسماً وظرفاً ، فالظرف مُسكن السين ، والاسم مفتوح(٥) ، والظرف يلزم الإضافة(٦)

---

(١) ما في معاني القرآن للأخفش ٢٣٧/١ عند تفسيره لقوله تعالى {وإن خفتم شقاق بينهما} النساء٤٠ استشهد بقوله تعالى { لقد تقطع بينكم }الأنعام ٩٤ ، وجعل " بين " فيه محتملة لثلاثة أوجه : إما أن تكون اسماً بمعنى الوصل ، وإما أن تكون اسما بمعنى "ما" التي للشيء في قراءة من رفع ، وتكون ظرفاً في قراءة من نصب ، أما القول بكونها حرف ابتداء فهو من كلام ابن سيده في المحكم "ب ي ن " ، وينظر اللسان " ب ي ن" وهو اختيار جماعة منهم ابن قتيبة ، والزجاجي والحريري ، يُنظر تلقين المتعلم من النحو /١٠٢ والجمل /٣٠٢ ، ودرة الغواص /٧٧

(٢) مَن رفع رفع " وروغه" بالعطف على " تعنقه" والرفع رواية حكاها السكري في شرح أشعار الهذليين ٣٧/١

(٣) عن الأصمعي ، يُنظر شرح أشعار الهذليين ٣٧/١ ،وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ، يُنظر هـ من ص

(٤) في سيبويه ٦٩/٤ : " وأما تفاعلت فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً ، ولا يجوز أن يكون معملاً في مفعول ولا يتعدى الفعل إلى منصوب ... وقد يجيئ تفاعلت على غير هذا كما جاء عاقبته ونحوها ، ولا تريد بها الفعل من اثنين ، وذلك قولك : تماريت في ذلك ، وتراءيت له ، وتقاضيته " أ .هـ

(٥) في ص : مفتوحا ، وهو سهو

(٦) في " وسط " ثلاثة أقوال للنحويين :

....

"**وسوى**" تقدم في الظروف[1] ويلزم الإضافة

"**ومع**" ومعناها المصاحبة وهو اسم[2] بدليل تنوينه ، يقال : جاءا معاً

ودخول حرف الجر عليه ، يقال : ذهبت معه ، ومِن معه

وهو ظرفُ مكان بدليل وقوعها خبراً عن الجثة في نحو زيد مع عمرو[3]

فأما جاءا معا ، فيجوز أن يكون "معاً" نُصب على الحال[4] كأنه قال : متصاحبين .

ويجوز أن يكون هنا ظرف زمان[5] ، كأنه قال : في وقت اجتماعهما.

والغالب عليها الإضافة ؛ لتحقق المصاحبة ، وإنما أُفرد في : جاءا معاً ؛ لأنه ليس غيرهما

أحدها : ما ذكره الشارح ، وهو ما عليه البصريون .

الثاني : ذهب جمهور الكوفيين إلى القول بأن " وسط" لا تكون إلا ظرفاً فإن فتحت سينه أضيف إلى المصمط أي الذي لا يتجزأ ، نحو احتجم وسط الرأس ، وإن سكنت سينه أضيف إلى متفرق الأجزاء ، نحو جلست وسط القوم .

الثالث : ذهب الفراء إلى القول بأن " وسط " يكون ظرفاً واسماً ، فيكون ظرفاً إذا حسن في موضعه "بين"، ويكون اسما إذا لم يصلح في موضعه "بين" ، ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك ، لكن السكون في الظرف أحسن . ينظر في هذه المسألة : المقتضب ٣٤١/٤ ، والتلويح في شرح الفصيح للهروي/ ٦٨، والارتشاف ١٤٤٥/٣ ، والهمع ١١٦/٢ .

(١) يُنظر ق ٢١٠ ب ، وشرح المفصل لابن عمرون ٥٦٦/١

(٢) هذا ما عليه الجمهور ، وقال الفارسي في التعليقة ٣٤٢/٣ : " الحرفية عليها أغلب " ، وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢١٣/٣ : " إذا سكنت "مع" فهي حرف جاء لمعنى بلا اختلاف بين النحويين ، وإذا فتحتها ففيها قولان : أحدهما أنها بمعنى الظرف اسم ، والآخر : أنها حرف خافض مبني على الفتح " . وينظر رصف المباني/ ٣٢٩

(٣) "مع " ظرف معناه : مكان أو زمان الاصطحاب على حسب المضاف إليه ، فقولنا : جئت مع العصر يدل على الزمان ، وجلست مع عمرو يدل على المكان . ينظر الكتاب ٢٢٨/٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/٢ ، والارتشاف ١٤٥٧/٣

(٤) هذا ما عليه الجمهور ، ينظر الكتاب ٢٨٦/٣ ، والارتشاف ١٤٥٩/٣ ، والهمع ١٦٩/٢

(٥) أجازه السيرافي ، ينظر شرحه على الكتاب ٥٥/٤ ط- بيروت .

....

فيضاف إليه " مع " ، ولا يجوز أن يضاف **٢٨٨/أ** إليهما كما لا يجوز : ذهب زيدٌ مع نفسه[١] .

وقد يَسكن في الشعر[٢] تشبيهاً بـ "هل"

قال[٣] :

١٧ – فَرِيشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ [٤]

وقوله تعالى { إنَّ مَعَ العُسر يُسرَاً }[٥] لا مصاحبة (فيه)[٦]

فقيل : "مع" هنا بمعنى بَعْد[٧]

"**ودون**" إذا كان في معنى المكان فهو ظرف كقولك : زيد دونك في الشرف أو في العلم أو نحو ذلك ، وتلزمه الإضافة ، وإن كان بمعنى حقير ومسترذل فليس بظرف .

ويأتي مضافاً وغير مضاف ، تقول : هذا دونك أي : حقيرك ، وهذا ثوب دون

---

(١) ينظر السابق ٤/٥٥

(٢) كلامه محمول على الضرورة ، وهو ماذهب إليه سيبويه ، ينظرالكتاب ٣/٢٨٧، والصواب أنه لغة ربيعة وغنم ، ينظر المحكم ١/١١٠ "م ع"، واللسان "م ع"

(٣) هو للراعي النميري في ملحقات ديوانه/ ٣١١ ، ولجرير في ديوانه/ ٦٠٦ ، وفيه " فيكم " بدل "معكم" وعليه فلا شاهد للنحويين فيه .

(٤) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

وهو من شواهد الكتاب ٣/٢٨٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤١ ، والجنى الداني/ ٣٠٦

الشاهد فيه : تسكين عين "مع" ضرورة .

اللغة : الريش: المال . واللماما: اللقاء اليسير .

(٥) الشرح/ ٥

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٧) في الكشاف ٤/ ٦٠٨ : " فإن قلت : إن "مع" للصحبة ، فما معنى اصطحاب اليسر والعسر ؟ قلت : أراد أن الله يصيبهم بيسر بعد العسر الذي كانوا فيه بزمان قريب ، فَقَرَّب اليسر المترقب حتى جعله كالمقارن للعسر " .

....

أي : ردئ ، ويجوز رفع الأول حملاً على الثاني وهو قليل[1]

قال ذوالرمة[2] :

١٨ – (و)[3] غَبْراءَ يَحمي دونَها ما ورَائَها ولا يخْتَطِيها الدهرَ إلا المُخَاطِرُ[4]

وذُكر لـ "دون" معانٍ أُخر ، باب استقصائها اللغة ، ولا تخرج عن هذين في الإعراب[5] .

(١) هذا ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون ، قال الفراء : " سواك ، ومكانك ، وبدلك ، ونحوك ، ودونك لا تستعمل أسماء مرفوعة ، ولا ترفع على اختيار ، وربما رفعوا ... قال : والرفع في "سوى"، و"بدل" أقوى منه في "دون" " . ينظر في هذه المسألة : معانى القرآن للفراء ٧٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٤/٢ ، والارتشاف ١٤٥٠/٣ ، والهمع ١٥٥/٢ .

(٢) ينظر ديوانه/ ١١٦، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٦٨/٣

(٣) ما بين المعقوفين ساقط في ص ، وأثبتناه كما في الروايات المتعددة للبيت حتى لا يدخله الخرم ، وهو حذف أول الوتد المجموع من صدر البيت .

(٤) البيت من الطويل وهو من شواهد شرح أبيات سيبويه ١٦٥/١، والمقاصد الشافية ٣٠٩/٣ ، والهمع ١٥٥/٢

الشاهد فيه : وقوع "دون" فاعلا ليحمي .

اللغة : الغبراء : الأرض ، يختطيها : يتخطاها .

وروى الزمخشري في أساس البلاغة " ق و ت " مصراعه الأول هكذا :

وغبراء يقتات الأحاديث ركبها

وهو سهو ، فهذا صدر بيت آخر لذي الرمة من الطويل وهوبتمامه :

وغبراء يقتات الأحاديث ركبها وتشفي ذوات الضغن من طائف الجهل

يُنظر الديوان/ ٢٢٠ ، والتذكرة الحمدونية ٣٩٢/٥

(٥) ذُكر لـ "دون" معان عدة : فتكون بمعنى قبل ، وأمام ، ووراء ، وتحت ،وفوق ، وبمعنى الساقط من الناس وغيرهم ، وبمعنى الشريف ، وبمعنى الأمر ، وبمعنى الوعيد ، وبمعنى الإغراء ، وبمعنى على ، وبمعنى بَعْد ، وبمعنى عِنْدَ ، وغير ذلك . ينظر التهذيب١٨٠/١٤ "د و ن " واللسان " د و ن "

[إضافة غير الظروف]

وغير الظروف ، نحو: مثل وشبه وغير وبيدٍ وقيد وقداً وقاب وقيسٍ وأي وبعض وكل وكلا وذو ، ومؤنثه ومثناه ومجموعه وأولو وأولات وقد وقط وحسب(1) .

قوله : " **وغير الظرف نحو : مثلٍ وشبهٍ وغيرٍ** " تقدم بيانها(2)

"**وبيدٍ** " بمعنى : غير

" **وقيدٍ وقِداً وقابٍ وقيسٍ** " أربعة بمعنى المقدار ، نحو: قيدُ رمحٍ فاحتاجت إلى الإضافة ؛لأنها مقدار ، لا يُعلم مقدارُ أي شيئ هي إلا بالإضافة

"**وأيٌّ**" يأتي الكلام عليها(3)

"**وبعض وكل وكلا** " هذه الغالبُ عليها الإضافة ، ويأتي الكلام عليها(4)

" **وذو**" بمعنى صاحب لا التي بمعنى "الذي" في لغة طيء(5) ولا تُستعمل إلا مضافة لما يأتي بيانه(6) ، "**ومؤنثه**" ذات "**ومثناه**" مذكراً "ذوا" في الرفع و"ذوَيْ" في النصب والجر ، ومثنى المؤنث "ذواتا" في الرفع قال تعالى { **ذَوَاتَا أَفنان** }(7) و"ذواتي"(8) جراً ونصباً ، قال تعالى {**ذَوَاتي أُكُلٍ خَمْطٍ** }(9) .

"**وجمعُه**" مذكراً(10) "ذَوُوُ" رفعاً و"ذوي" نصباً وجراً ، وجمع المؤنث "ذوات" ولا ترد لامها

---

(1) يُنظر المفصل/117

(2) ينظر/287من هذا البحث .

(3) ينظر/303من هذا البحث .

(4) ينظر/310،393من هذا البحث .

(5) طيئ : قبيلة نجدية المهجر ، يمنية الأصل . ينظر اللهجات في كتاب سيبويه/ 92

(6) ينظر /420من هذا البحث .

(7) الرحمن/ 48

(8) في ص : ذواتا ، وهو سهو

(9) سبأ/16

(10) في ص : مذكر ، وهو سهو

....

إلا في تثنية المؤنث

"**وأُلُو**" جمع "ذو" من غير لفظه ،قال تعالى { **أُلو قوةٍ وأُلُو بأسٍ شَديد**}[1] ، "**وأولات**" \ ٢٨٨ ب جمع "ذات" من غير لفظها أيضاً ، قال تعالى {**وأولاتُ الأحمال**}[2] وقياس واحده " أُلُ" ولم يستعمل

" **وقد** ، **وقط** ، **وحسب** " هذه الثلاثة معناها واحد.

" قد" مبنية على السكون ، وقال أبو على : وقد أُبدلت الدال من الطاء المخففة في "قط " المخففة فقالوا في (قطني)[3] قدني[4] .

و"قط" في الإعراب في قولك : قطك درهمان بمنزلة "مُذ" في قولك : لم أره مذ يومان ، و"قط" أيضا مبنية على السكون مضافة ومقطوعة ؛لأنهما اسمان للفعل والغالب عليهما الإضافة ، وتقول : رأيته مرة واحدة فقط ، أي: اكتف بذلك واقطع ، واشتقاقه من قططت الشيء أي : قطعته ، وكذا "قد" فأصلها التثقيل وحذفت لامهما تخفيفاً لكثرة استعمالهما ولزمت التخفيف .

و"حسب" إذا أُضيف أُعرب ، وإن كان بمعنى "قطك" ؛ لأنها متمكنة أريد بها معنى الفعل بعد أن وقع متصرفاً ، وهو بمعنى أحسبني الشئ إحساباً ، أي :كفاني ، ويقال هذا لك حساب أي : كاف ، قال تعالى {**عطاءً حساباً**}[5]

قيل[6] : وإنما غلبت الإضافة على "قدك وقطك وحسبك " ؛ لأنها واقعة موقع فعل الأمر ، وفعل الأمر لابد له من فاعل ، ولم تكن هذه الأسماء مما يرفع فأضيفت[7] إلى الفاعل ،

(١) النمل/ ٣٣

(٢) الطلاق/ ٤

(٣) ما بين المعقوفين من هامش ص .

(٤) ينظر الشيرازيات ٢١٥/١

(٥) النبأ/٣٦

(٦) القائل بذلك ابن يعيش في شرحه على المفصل ١٣٠/٢

(٧) في ص : فأضيف ، والتصويب من شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٢

{ الإضافة غير اللازمة }

وغير اللازمة ، نحو: ثوب وفرس ودار وغيرها مما يضاف في حال دون حال[1].

فإذا قلت : قدك فكأنك قلت : اكتف . فالفاعل مضمر ، وإذا قلت : قد زيد ، فكأنك قلت : ليكتف زيد .

محمد : وذا كلام مضطرب ؛ لأنه قال : ولم تكن هذه الاسماء مما يرفع ، ثم بعدُ قال : فإذا قلت : قدك فالفاعل مضمر ، فذا يدل أنه رفع بها

وقال : إنها مضافة ، واسم الفعل لا يضاف .

قال أبو علي في إيضاح الشعر[2] : فإن قلت :هلا جازت الإضافة فيها كما جازت إضافة أسماء الفاعلين والصفات المشبهة وفي كل **\ ٢٨٩ أ** شئ من ذلك ضمير ؟

فالقول : إن الضمير في اسم الفاعل لما لم يقع به اعتداد كان الاسم الذي يتضمنه بمنزلة غلام ورجل وليست هذه الأسماء كذلك ، ألا ترى أنها قد قامت مقام الجمل في(نحو صه)[3] ، فلما قامت مقامها لم يجز إضافتها كما لم يجز إضافة الجمل .

محمد: فإن قيل فـ "دونك" اسم للفعل وهو مضاف .

فالجواب : أن اسم الفعل المضاف والمضاف إليه ، لا أنه سمي بدون[4] ثم أضيف بعد التسمية .

وبعدُ فإضافة هذه مشكلة وتحتاج إلى زيادة كشف .

قوله : "**وغير اللازمة ، نحو : ثوب ، ودار ، وفرس ، وغيرها مما يضاف في حال دون حال** "

محمد : ذا ظاهر مستغنٍ عن الشرح ؛ لأن المتكلم مُخَيَّرٌ إن أراد أضاف ، وإن لم يُرد لم يُضف لعدم العلة الموجبة للإضافة كما تقدم .

---

(١) يُنظر المفصل/ ١١٨

(٢) يُنظر إيضاح الشعر/ ٢٢

(٣) في ص : (صفة) والتصويب من إيضاح الشعر للفارسي/ ٢٢

(٤) في ص : "سُمي به بدون " والظاهر أن "به" مقحم

[إضافة "أي"]

و"أي" إضافته إلى اثنين فصاعداً إذا أضيف إلى المعرفة ،كقولك : أي الرجلين وأي الرجال عندك ؟ ، وأيهما وأيهم وأي من رأيت أفضل؟ وأي الذين لقيت أكرم ؟ وأما قولهم: أَيّي وأَيُّكَ كان شراً فأخزاه الله ، فكقولك : أخزي الله الكاذب مني ومنك ، وهو بيني وبينك ، المعنى : أينا ومنا وبيننا.

قال العباس بن مردس:

فأَيِّي مَا وأَيُّكَ كَانَ شَرّاً فَقِيدَ إِلَى المَقَامَةِ لَا يَراها

وإذا أضيف إلى النكرة أضيف إلى الواحد والاثنين والجماعة كقولك : أي رجل وأي رجلين وأي رجال ، ولا تقول أيا ضربت وبأي مررت إلا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه كقوله عز وجل : " أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى " ولاستجابة الإضافة عوضوا منها توسيط المقحم بينه وبين صفته في النداء" .

قال صاحب الكتاب :

فصل : و"أي" إضافته إلي اثنين ... الفصل[١]

محمد : أَضْرُب "أي" يأتي الكلام عليها[٢] ، وهي بعض ما يضاف إليه ؛ فلذا لا تضاف إلي واحد معرفة إلا إذا أريدت أجزاءه كقولك : أي زيد أحسن أنفه أم عينه؟

ويضاف إلي ما يدل علي أكثر من واحد من المعارف ، كما قال : "**إلى اثنين فصاعداً إذا أضيف إلى المعرفة ،كقولك : أي الرجلين ؟**" لأنه تثنية ، "**وأي الرجال**" لأنه جمع ، "**وأيهما**" لأن "هما" ضمير اثنين ، "**وأيهم**" "هم" من أيهم ضمير جماعة ، "**وأي من رأيت أفضل؟**" و"مَن" يقع بلفظه علي الواحد والاثنين والجماعة بدليل عود الضمير إليها كذلك علي ما يتبين في موضعه[٣]

---

(١) ينظر المفصل/ ١١٨

(٢)ينظر /٦٥٧من هذا البحث

(٣)ينظر /٦٤٣من هذا البحث

و"مَن" هنا موصولة ، ورأيت صلتها ، والعائد محذوف تقديره : رأيته ، وأفضل (خبر)[١] أي .

" **وأي الذين لقيت أكرم؟**" بإثبات النون في **٢٨٩\ ب** الذين كذا نسخة سماعي[٢]

وقولهم : "**أيِّي وأَيُّك كان شراً فأخزاه الله**"[٣] فإنما أراد : أينا ، لكنه لما أضافه إلى ضمير الواحد عطف عليه آخر ؛ ليتم ما تقتضيه "أي" ؛ لأن العطف بالواو كالتثنية ، وأعاد لأنه عطف علي الضمير المجرور فلابد من إعادة الجار على مايأتي[٤]

ولذا قال : "**فكقولك أخزي الله الكاذب منى ومنك ، وهو بيني وبينك .المعنى : أينا، ومنا، وبيننا**"

قال عباس بن مرداس[٥]

١٩ – فأَيِّي مَا[٦] وأَيُّكَ كَانَ شَرّاً فَقِيدَ[٧] إِلَى المَقَامَةِ[٨] لَا يَرَاها[٩]

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٢) يعني النسخة التي سمعها من ابن يعيش ، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٢/٢ فأما تمثيله بـ "أيُّ الذي لقيتَ أَكرمُ" ففيه نظر ، والصواب : "أيُّ اللذَيْن أو الذين" بلفظ التثنية أو الجمع ، وإن صحت الرواية عنه بلفظ الواحد فمجازه أن الذي قد يراد بها الكثرة نحو قوله تعالى " كمثل الذى استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم " البقرة/١٧ فعاد الضمير إلى "الذي" مرة مفرداً ومرة مجموعاً ، كما كان في "مَنْ "كذلك وهو قليل في" الذي" .

(٣) حكاه سيبويه عن العرب في الكتاب ٤٠٢/٢

(٤)ينظر/٥٠٣من هذا البحث

(٥) العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي شاعر فارس من قبيله مضر ، مخضرم أسلم قبيل فتح مكه أمه الخنساء ووفاته سنه ١٨هـ ينظر في ترجمه الشعر والشعراء ٣٠٠/١ والاعلام ٢٦٧/٣

(٦) في المذكر والمؤنث لأبي بكر بن لأنباري٢٩١/١ : فأيّي ما . ولعله تصحيف

(٧) رواية ديوان العباس بن مرداس رضي الله عنه/١٦٣ : فسيق

(٨) قال الشيخ عبد السلام هارون في تحقيقه كتاب سيبويه٤٠٢/٢ هامش ٣ : " في الأصل " إلى الرمية" ، وفي ب "إلى الرخية" أ. هـ ويُروى : إلى المنية . يُنظر شرح أبيات سيبويه١٠١/٢ ، وتحصيل عين الذهب/٣٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٣/٢

(٩) البيت من الوافر ، وهو من شواهد تمهيد القواعد٣٢٠٥/٧ ، والمقاصد الشافية ١٠٩/٤ ،واللسان والتاج "

....

ولا وَلَدَتْ لهم أبَدًا حَصانٌ وخالَفَ ما يُرِيدُ إذا بَغَاها [1]

ويروى :

فقيد إلي المنية لا يراها[2]

شاهده: إضافة "أي" إلي المفرد و إعادتها ثانية مضافة فأخلصها لكل واحد منهما ، يريد : "أينا" و"ما" زائدة ، و"الفاء" الجواب ، والمقامة : الجماعة من الناس ، أراد : أعماه الله ، ويروى : القيامة[3] ، ومَن روى : "إلي المنية" فالمعني: جاءته المنية .

قوله : **"وإذا أضيف إلي النكرة أضيف إلي الواحد والاثنين والجماعة"** علي عدد المسؤول عنه ، أما إضافته إلي الاثنين والجماعة فظاهر ، وأما إضافته إلي المفرد لا باعتبار أبعاضه ؛فلأن النكرة يصح إيقاع المفرد منها موقع الجمع بدليل

التميز ، وكذا بعد "رب" ، وبعد "كم" الخبرية .

" كقولك : أي رجل ، وأي رجلين ، وأي رجال" .

قوله : **"ولا تقول : أياً ضربت؟ وبأيٍ مررت؟ إلا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه "**

ق و م"

الشاهد فيه : إفراد "أي" لكل واحد من الاسمين وإخلاصهما له توكيداً ، والقياس: فأينا كان شراً من صاحبه ، و"ما" زائدة للتوكيد ، و"أيي" مبتدأ ، و"أيك" خبره والجملة خبر المبتدأ و"قيد" بالبناء لما لم يسم فاعله ، وجئ بالفاء ؛ لأنه دعاء فهو كالأمر ، وجملة" لا يراها" حال .

اللغه : المقامه المجلس . المراد : أعماه الله في الدنيا فلا يُبصر حتى يقاد إلى مجلسه ، وَقَالَ شَارِح اللّبَاب: أَي: قيد إِلَى مَوَاضِع إِقَامَة النَّاس وجمعهم فِي العرصات لَا يَرَاهَا أَي: قيد أعمى لَا يرى المقامة. انْتهى. وَحمل الدّعاء على الْآخِرَة لَا على الدُّنْيَا غير جيّد .يُنظر الخزانة٤/٣٣٩

(١) البيت من الوافر وليس في ديوانه الذي بين أيدينا ، وهو له في شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٣ ، والخزانه ٤/٣٣٩

(٢) يُنظر شرح أبيات سيبويه ٢/١٠٢ ، وتحصيل عين الذهب / ٣٨٤

(٣) لم أقف على هذه الرواية لغيره في الكتب التي وصلت إليها يدي

....

لأن "أيا" كما ذكرت بعض ما تضاف إليه ، فلما لم يذكر مضاف إليه لم يعلم معناها فإذا جري ذكر ما هو بعضه فُهم ،**كقوله تعالى {قُلْ ادْعُوا الله أوادْعُوا الرحمن}**[1] ثم قال \ **٢٩٠ أ {أَيمًّا تدعوا}**

عُلم أن المضاف المحذوف الاسمين كأنه قال – والله أعلم – : " أي الاسمين دعوتم فلله الأسماء الحسنى " [2]

قوله : "**ولاستجابة الإضافة عوضوا عنها توسيط المقحم بينه وبين صفته في النداء** " كقوله : يا أيها الرجل ، يعني : أن "أيا" يطلب الإضافة ، فذلك قوله: لاستجابة ، والمقحم "ها " التي للتنبيه ، أقحموها بين " أي" وصفته عوضاً من لفظ الإضافة ولزوم الصفة عوضاً من معناها .

وهذا الذي ذكره الزمخشري مذهب الزجاج[3] ، وقال أبو علي[4] : لايعوض ؛ لأنها تدل على الإضافة ، وإن حذف منها لأنها لاتكون إلا بعضا لكل ، فهي دالة على الإضافة

---

(١) الإسراء/ ١١٠

(٢) في معانى القران للفراء ١٣٣/٢ "ما" قد تكون صلة ، كما قال تبارك وتعالى { عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ} المؤمنون/٤٠ وتكون في معنى "أي" معادة لما اختلف لفظهما . وينظر مشكل مكي ٣٥/٢

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم براهيم بن السري بن سهل توفي ٣١١هـ وهو من نحاة البصرة ، أخذ نحوه عن المبرد ، بعد أن فارق مجلس ثعلب الكوفي ، وقد عده الزبيدي في الطبقة التاسعة من طبقات البصريين ، من أهم مؤلفاته : معاني القرآن وإعرابه ، والاشتقاق ، وفعلت وأفعلت ، وشرح أبيات سيبويه ، والمختصر في النحو . ينظر في ترجمته : طبقات النحويين واللغويين/ ١١١، وإنباه الرواة ٩٤/١ ،وبغية الوعاة ٤١١/١ .

وفي معاني القران وإعرابه للزجاج ٩٨/١ عند تفسير قولة تعالى {يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ}البقره ٢١ قال الزجاج : وأما إعراب :"يا أيها" فأي اسم مبهم مبني علي الضم ؛لأنه منادي مفرد

و"الناس" صفة لأى لازمة ، تقول : يا أيها الرجل أقبل ، ولا يجوز يا الرجل ، لأن "يا" تنبيه بمنزلة التعريف في الرجل فلا يجمع بين " يا" وبين "الألف واللام " فتصل إلى الألف واللام بـ "أى" و"ها" لازمة لـ "أى" ، للتنبيه، وهي عوض من الإضافة فى "أى" ؛ لأن أصل أى أن تكون مضافة فى الاستفهام والخبر

(٤) ينظر الإغفال ١٩/٢ -٢٢ بتصرف م ٢٧

....

كما أن "كلاً" و"بعضاً" إذا حذف المضاف إليه منهما لم يعوضا ، ولو عوض "كل" و"بعض" لكان "أي" جديراً أن لايعوض هنا منه لأمرين:

أحدهما : أن النداءموضع تخفيف بدليل الترخيم[(١)] (وحذف الياء من (يا)[(٢)] قوم ، و(الألف والنون من)[(٣)] يا فل.

والآخر : أن الإضافة قد حُذفت مما هو أمكن منه (ولم يعوض لدلالة المضاف على الإضافة ، فإذا لم يعوض ما هو أمكن منه)[(٤)] نحو : قطع الله يد ورجل زيد[(٥)]

كذلك لا يعوض هذا في الموضع الذي لا يليق به الزيادات والعوض .

وأيضاً فإن " أياً "[(٦)] قد حذفت صلتها في غير النداء ولم يعوض من صلتها شيء مع أن الدلالة على الصلة أنقص من الدلالة على المضاف إليه ؛لأنها يُعلم منها أن معناها الإضافة كيف كانت موصولةً أو غيرَ موصولة ، وليست الدلالة ولا العلم بكونها موصولة كالعلم بأنها أبداً مقتضيةٌ للإضافة ، فإذا لم يعوض من حذف صلته شيء كان أن لا يعوض من إضافتها في النداء أولى .

وأيضاً فإن " أياً " قد حذفت إضافتها في الخبر ، وهو موضع أحمل لزيادة العوض من

---

(١) في الإغفال ٢١/٢: " .. أحدهما : أن النداء موضع حذفٍ وتخفيفٍ ، ألا ترى أن فيه الترخيم ، وحذف التاءات ، وما أشبه ذلك . والآخر .. إلخ

إذن ما بين الأمرين الأول والآخر من كلام الشارح تفسيراً لما جاء في الإغفال

(٢) ما بين المعقوفين زيادة بقتضيها السياق

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٤) ما بين المعقوفين من هامش ص .

(٥)في معاني القران للفراء ٣٢٢/٢ في تفسير قوله تعالى "لله الأمر من قبل ومن بعد" الروم ٤

قال : وسمعت أبا ثروان يقول : قطع الله الغداة يد ورجل من قاله ، وإنما يجوز هذا فى الشيئين يصطحبان مثل : اليد والرجل ، ومثل قوله : عندي نصف أو ربع درهم وجئتك قبل أو بعد العصر . ولا يجوز في الشيئين بتباعدان ، مثل الدار والغلام

(٦) في ص : أي ، والتصويب من الإغفال ٢١/٢

....

النداء فلم يعوض منه ، وذلك فيما حكاه سيبويه من رأي الخليل[(١)] **٢٩٠\ ب** ويونس[(٢)] أنهما يقولان : اضرب أيٌّ أفضل[(٣)] ، وحكى مِنْ رَأْيِ نَفْسِه وقولِ العرب : اضرب أيّاً أفضل ، فحذف الإضافة والصلة جميعا منه ولم يعوض (منهما شيء ولا من أحدهما فإذا لم يعوض في الخبر مع حذف شيء منه فأن لا يعوض)[(٤)] في النداء أولى ، ولأنه لا يعلم في الكلام (ها) إلا للتنبيه .

فإن قيل : حُملتْ على "إذ" في العوض لما حذف المضاف إليه

قيل : أي أشبه بـ"بعض" و"كل" في اللفظ والمعنى ، فحمله عليه أولى مع أن المحذوف في (إذ) جملة ، وليست دلالة "إذ" على المضاف كدلالة "أي" ، و"بعض" ، و"كل" .

والصحيح ما قاله سيبويه : الألف والهاء اللتان لحقتا " أي " توكيداً ، فكأنك كررت " يا " مرتين إذا قلت : يا أيها ، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين "ها" و " ذا " إذا قلت : ها هو ذا[(٥)].

وقال سيبويه في موضع آخر : جعلوها بمنزلة " يا " وأكدوا به التنبيه فمن ثم لم يجز لهم أن يسكتوا على "أي" ولزمه التفسير[(٦)]

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي توفي سنة ١٧٤هـ ، صاحب علم العروض ، وشيخ سيبويه إمام النحاة ، من تصانيفه : معجم العين على الصحيح . ينظر في ترجمته :شذرات الذهب ٢٧٥/٢ ،وبغية الوعاة٥٧٧/١ ، والأعلام ٣١٤/٢ .

(٢) هو: أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري ولد سنة ٩٠ هـ تجاوز التسعين سنة ، عده الزبيدي في الطبقة الخامسة من طبقات البصريين ،سمع منه الكسائي والفراء ، وكانت له حلقات بالبصرة ، ينتابها أهل العلم ، وطلاب الأدب ، وفصحاء الأعراب والبادية . ينظر في ترجمته : طبقات النحويين واللغويين / ٥١ ، والفهرست لابن النديم ٤٢/١، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢ .

(٣) ينظر سيبويه ٤٠١/٢

(٤) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٥)ينظر الكتاب ١٩٧/٢

(٦)ينظر الكتاب ٢١١/٢

....

أبو علي : قوله : ومن ثم ، أي : من حيث ألزموا "ها"[1] فصار كاستئنافِ نداءٍ . انتهى[2] .

وقد حذف المضاف إليه في الاستفهام إذا قال : رأيت رجلاً

قيل في الاستفهام عنه أيا غير مضاف ولا معوض وليس موضع تخفيف فالنداء أولى.

فعُلم أن "ها" لتنبيه الرجل لما بعُد عنه حرف النداء بـ "أي" لا للعوض كما ذكره الزجاج .

(١) في ص : ألزموها ، والتصويب من الإغفال ١٩/٢

(٢)ينظر الإغفال ١٩/٢ م:٢٧

[إضافة "كلا" و"كلتا"]

وحق ما يضاف إليه "كلا" أن يكون معرفة ومثنى أو ما هو في معنى المثنى كقوله :

فإنّ اللهَ يَعْلَمُنِي ووَهْبًا   وَيعلَمُ أنْ سَيَلْقاهُ كِلانا

وقوله:

إنّ للخَيْرِ وللشَّرِّ مَدًى   وكِلَا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ

ونظيره : { عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ}.

ويجوز التفريق في الشعر كقولك: كلا زيد وعمرو.

وحكمه إذا أضيف إلى الظاهر أن يجري مجرى " عصا ورحى"، تقول: جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين.

وإذا أضيف إلى المضمر أن يجري مجرى المثنى على ما ذكر.

ومن العرب من يقر آخره على الألف في الوجهين

قال صاحب الكتاب :

فصل : وحق ما يضاق إليه كلا... الفصل(١)

محمد : "كلا" و"كلتا" يلزمان الإضافة ؛ لأنهما من أسماء التوكيد المعنوي ، وما كان من ذلك غير عَلم فلا بد من إضافته ؛ لأن النكرة لا يؤكد بها المعرفة، وحقه أن يكون معرفة ؛ لأن إضافته حقيقية

قال أبو علي(٢) : "ولم أعلمها أضيفت إلى المنكور"(٣) ، وقال أبو الحسن(٤) : لم يضع دالاً /**٢٩١** أ على المعرفة . انتهي

---

(١) ينظر المفصل/ ١١٩

(٢) المسائل الشيرازيات ٤٤٧/٢

(٣) وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكره المختصة نحو : كلا رجلين عندك محسنان ، وحكوا : كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها، أي : تاركة للغزل . ينظر المغني ١/ ١٧٢ والارتشاف ١٨١٤/٤، والتصريح٤٢/٢

(٤) يُنظر الشيرازيات ٤٤٧/٢

....

قوله : "**ومثنى**" لأنه لا يكون إلا توكيداً لمثنى ، فوجب أن يكون المضاف إليه تثنية على حسب المؤكد ، فلا يجوز مفرداً ولا مجموعاً[1] ، وقولك : جاءني كلا أخويك ، ليس بخارج عن التوكيد ومجازه إقامة التوكيد مقام المؤكد كإقامة الصفة مقام الموصوف ، كأن أصله : جاءني أخواك كلاهما ، ثم حذفت الأخوين ووضعت "كلا" موضعها ثم أضفته إلى لفظ المؤكد ؛ طلباً للاختصار مع فهم المعنى .

فإن قيل : ما ذكرته من المعنى موجود في "كل" مع ذلك يضاف إلى النكرة ؟

فالجواب : أن النكرة بعد" كل " يراد بها الجنس فصح ذلك في " كل " ، أما " كلا " فلا تقتضي أكثر من اثنين فلذا لم تجز النكرة في "كلا " من حيث جازت في " كل ".

وقول النمر بن تولب[2]:

٢٠ – فإنّ اللهَ يَعْلَمُنِي ووَهْبًا وَيعلَمُ أنْ سَيَلْقاهُ كِلانا [3]

أضاف (كلا) إلى (نا) ؛ لأن هذا الضمير يكون للاثنين والجمع بلفظ واحد .

وقول الآخر ، قيل[4] : إنه لابن الزَّبْعَرى[5] ، قاله في يوم أحد ، قبله :

---

(١) أجاز ابن الأنباري إضافتها إلي المفرد بشرط تكريرها ، نحو : كلا وكلاك محسنان . ينظر المغني ١٧٢/١ ،والارتشاف ١٨١٤/٤ ،والمساعد/٣٤٣

(٢) هو أبو ربيعة النمر بن تولب بن زهير بن أقيش بن عبيد بن وائل بن كعب بن الحارث بن عوف صحابي جليل ، أسلم كبيرا ، امتاز بالجود والشجاعة والفصاحة ، توفي نحو ١٤ هـ . ينظر في ترجمة : طبقات فحول الشعراء ١/ ١٦٠، والأغاني ١٥٧/١٩

(٣) البيت من الوافر ، ينظر الديوان / ١٣٧، والرواية فيه : " سنلقاه" وهو من شواهد الشيرازيات ٤٤٨/٢ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٣١/٨ . قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣/٣ : " ويُروى : سيلقاه ، وسنلقاه بالنون ، فمن رواه بالياء جعل "كلانا" فاعله ، ومن رواه بالنون جعل "كلانا" تأكيداً لضمير المتكلمين .

(٤) القائل هو ابن يعيش في شرح المفصل ٣/٣

(٥) هو عبدالله بن الزبعرى بن قيس بن عدي بن سعد ينتهي نسبه إلى النضر بن كنانة ، شاعر مخضرم توفي نحو ١٥ هـ ينظر في ترجمته المؤتلف والمختلف/ ١٣٢ والأغاني ١١/١٤

....

٢١ – يَا غُرَابَ البَينِ أَنْعمت[1]فَقُلْ إنَّما يَنْطقُ شيئًا قَدْ فُعِلْ
إنّ للخَيْر وللشَّرِّ مَدًى وكِلَا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ[2]

وبعده :

والعَطِيَّاتُ خِسَاسٌ بَينَهُمْ وسَواءٌ قَبْرٌ مُثْرٍ ومُقِلْ
كُلُّ عَيشٍ[3] ونَعِيمٍ زَائِلٌ وبَنَاتُ الدَّهْرِ يَلْعَبْنَ بكُلْ[4]

شاهده إضافة "كلا" إلى ذلك وإن كان مفرداً لَـمَّا أريد به الاثنين .

ومنه قوله تعالى :{**عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ**}[5] ؛ لأن "بيناً " أيضاً لا يضاف إلا إلى اثنين[6] كـ "كلا" لذلك[7] الحكم فيهما واحد .

والدليل (على)[8]أن ذلك يقع على أكثر من واحد قوله تعالى {**وإنْ/٢٩١ ب كلٌّ**

---

(١) يُروى " أسمعت" يُنظر الديوان/ ٤١ ، والمقاصد النحوية ٤١٩/٣

(٢) البيتان من الرمل ، وبيت الشاهد هو البيت الثاني ، وهو من شواهد المقرب ٢١١/١ ، والتصريح ٤٣/٢ ، والدرر ١٤٨/٢

الشاهد فيه : لزوم إضافة "كلا" إلى معرفة مثناةٍ معنىً

ويُروى مصراعه الثاني :

لِكِلَا ذَيْنِكَ وَقْتٌ وأَجَلْ

يُنظر المقاصد النحوية ٣/ ٤١٩ وعلى هذه الرواية أُضيف "كلا" إلى المثنى لفظاً .

(٣) يُروى : كل بؤس . يُنظر المقاصد النحوية ٤١٩/٣

(٤) البيتان من الرمل ، يُنظر الديوان /٤١

(٥) البقرة/ ٦٨

(٦) ومتعدد ما لم توصل بـ "ما" أو الألف ، ومتى أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفة بالواو كقوله تعالى{هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ} الكهف/ ٧٨ ، وينظر الهمع ١٤٨/٢

(٧) في ص : " في ذلك " ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

....

ذلكَ لَمَّا متاعُ الحياةِ الدنيا }[1].

قوله : "**ويجوز التفريق في الشعر كقولك** : "**كلا زيد وعمرو**" " ولم أر لأحد لِمَ كان هذا من الضرورة [2] والذي يصلح في ذلك أنه تقدم أن الذي يضاف إليه " كلا" على حسب المؤكد ، والمؤكد هنا لا يكون ما يتعين فيه وجود الاثنين ؛ لخروج التوكيد بـ"كلا" عن فائدة ، ولذا لم يجز "اختصم الزيدان كلاهما"؛ لأن الاختصام لا يكون إلا من اثنين ، فلا فائدة في التوكيد بـ"كلا"[3] وإذا امتنع ذلك وجب أن يمتنع ما يضاف إليه "كلا" ولذا عدل الشاعر[4] في قوله :

---

(١) الزخرف/ ٣٥

(٢) في شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣ : " قوله : "ويجوز التفريق في الشعر " يريد أنك تضيفه إلى اسم واحد ثم تعطف عليه اسما آخر بالواو نحو:كلا زيد وعمرو ؛ لأن العطف بالواو نظير التثنيه ،إذ كانت الواو لا ترتب كالتثنية فحمل الكلام في الشعر على المعنى نحو قوله (من الطويل) :

كِلَا السَّيْفِ والساقِ الذي ضُرِبَتْ به   على دَهَشٍ ألْقاهُ بَاثنَيْن صاحِبُه

وصار ذلك كقولك : زيد وعمرو قاما ، كما تقول : الزيدان قاما ، ولايجوز مثله في حال الاختيار والسعة ، ألا ترى أنك لا تقول : كلا أخيك وأبيك ذاهب ، كما لم يجز كل عبد الله وأخيه وأبيه ذاهبون ، ولو قلت : كلا زيد فعمرو جاءني ، لم يجز في الشعر ولاغيره ؛ لأنك كنت تضيف "كلا" إلى مفرد مخصوص وإنما يضاف إلى اثنين ، أو إلى مفرد في معنى التثنية ، أو إلى لفظ مشترك بين التثنية والجمع" أ.هـ

ونقل أبو إسحاق الزجاج عن محمد بن يزيد المبرد جواز ذلك . قال أبوعلي فى الشيرازيات ٤٦٧/٢ "وحكي أبو إسحاق عن محمد بن يزيد أنه كان يقول : أجيز ذلك كله ، وذلك أني أفيد بقولي "كليهما" أني لم أر أحد ثلاثة أو أحد عشرة ، فقد صار في "كليهما" فائدة "

قال أبو إسحاق : منْع إجازة ذلك قول البصريين والكوفيين ، وقال : إنما يجئ بالتوكيد لئلا يتوهم النقصان ولا الزيادة .

(٣) هذا ما ذهب إليه الفراء وهشام من الكوفيين والفارسي من البصريين وصححه أبوحيان لعدم ورودالسماع به ، والجواز قول المبرد والجمهور . يُنظر في هذه المسألة المقتضب ٢٤٢/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/٣ والارتشاف ١٩٤٨/٤ والتصريح ١٢٣/٢ والمساعد ٣٨٦/٢

(٤) هو الأسود بن يعفر ، يُنظر ديوانه/ ٢٦

....

٢٢ – إن المنيّةَ والحتُوفَ كلاهما[١]

عن التأكيد إلى الابتداء علي أنه في ما أضيف إليه "كلا" أبعد ؛ لأن "كلا" اسم مفرد عندنا معناه التثنية فاشْتُرِط إضافته إلي التثنية تبيينًا لمعناه ، و"بين " ليس كذلك فجاز فيها العطف بالواو من غير ضرورة.

قوله :"**وحكمه إذا أضيف إلى الظاهر أن يجري مجري (عصا ورحى)**[٢] ، **تقول :جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين** " هذا هو القياس ؛ لأنه اسم مفرد مقصور كعصا ، وإنما قلنا إنه مفرد وإن كان معناه التثنية لعود الضمير إليها مفرداً[٣] في نحو قوله تعالى :

---

(١)هذا صدر بيت من الكامل وعجزه :

يُوفي الْمخارم يرقبان سوَادِي

وهو من شواهد الشيرازيات ٤١٩/٢ والصاحبي في فقه اللغة /١٦٣ ، والخزانة ٥٣٩/٧

والشاهد فيه : رفع "كلاهما" على الابتداء ، وفيه شاهد آخر : وهو حمل "يوفي" علي لفظ "كلا" ، وحمل "يرقبان" على معناه قال ابن هشام في المغني ١٧٢/١: " وليس بمتعين ؛لجواز كون "يرقبان" خبراً عن المنية والحتوف ، ويكون ما بينهما إما خبراً أول أو اعتراضاً ".

اللغة : الحتف : الموت . يوفي : يعلو . المخارم : جمع مَخْرِم ، وهو منقطع أنف الجبل . سوادى : نفسى .

ورواه أبو حيان في التذييل ٢٥٦/١: "**يوفي المنية**" قال ابن هشام : "والصواب : " **يوفي المخارم**" إذ لا يقال إن المنية توفي تفسها" . هذا وفي عجز البيت عدة روايات أخرى ، ففي حواشي درة الغواص /٧٨٤:"**توفي المخارم**" ، وفي اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي ، لأبي العلاء المعري/٦٩٥: "**موفي المخارم**" ، وفي أساس البلاغة للزمخشري"ح ت ف" :"**يهوي المخارم**" وفي البديع لابن الأثير٣٤٢/١: "يرقى المخارم" ، وفي الجليس الصالح للنهرواني : "**فوق المخارم**"

وفي مجمع الأمثال ٥٠٣/٢ تحت مثل برقم ٤٧٤٢ : "**يوفي الحرائم** " الحرائم : جمع حريمة وهي ما فات من كل مطموع فيه .

(٢) في ص (ورحا عصا) والأنسب لمتن المفصل ما أثبتناه .

(٣) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلي القول بأن " كلا ، وكلتا " فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، وأصل كلا " كل" فخففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء في "كلتا" للتانيث ، والألف فيهما كالألف في "الزيدان" ، و"العمران" ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما في الإضافة .

....

{**كِلْتَا**[١] **الجنَّتَين آتَت** }[٢] ولو كان مثنىً لفظاً ، لما جاز "**آتت**" كما لم يجز " الهندان قامت"

فإن قيل : كما جاء مفرداً فقد جاء مثنىً ، فهلا دلك ذلك علي التثنية ، فجاز الحمل علي اللفظ مرة وعلي المعني أخرى؟[٣]

ونظيره في "مَنْ" علي ما يأتي[٤]

فإن قيل : إذا سلمت أنه مثنىً معنىً ، فوجب أن يكون مثنىً لفظاً ؛ لأن الأصل أن اللفظ مطابق للمعنى

فنقول : الأصل وإن دل ، ولكن ما تلوت من الآية دال علي عدمه ، والنقل راجح على الأصل

فإن قيل : الإفراد/**٢٩٢ أ** إنما جاء للمعنى ؛ لأنه مفرد كان قوله { **كِلْتَاالْجَنَّتَيْنِ** }[٥] كل واحدة منهما آتت أكلها

قيل : ما ذكرته وإن جاء على مثله لكن الأكثر غيره

واحتجوا لصحة مذهبهم بانقلاب ألفهما ياء في حال النصب والجر . وأجيب عنه من وجهين :

أحدهما : ما سيذكره المصنف قريباً

والآخر : هو أنهما يضافان إلي الظاهر والمضمر ، والظاهر أصل للمضمر ، فالتزموا معه الأصل ، وهو مراعاة اللفظ والتزموا مع المضمر وهو الفرع مراعاة المعني ؛ لأن الحمل علي المعني فرع الحمل على اللفظ .

والمسألة خلافية درستها كتب الخلاف ينظر معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢ والإنصاف ٤٣٩/٢ م ٦٢

(١) في ص : "كلتى " وهو سهو .

(٢) الكهف/ ٣٣

(٣) الحمل علي المعني في باب "كلا" نص ابن هشام عليه ثم قال : "وقد سُئلت قديما عن قول القائل : زيد وعمرو كلاهما قائم أو كلاهما قائمان ، أيهما الصواب ؟ فكتبت : إن قدر كلاهما توكيداً ، قيل : قائمان ؛ لأنه خبر عن زيد وعمرو ، وإن قدر مبتدءاً ، فالوجهان ، والمختار الإفراد ". ينظر المغني ١٧٢/١

(٤) ينظر/٦٤٣ من هذا البحث.

(٥) الكهف/٣٣

....

ونص أبو علي في الشيرازيات أن الأكثر في "كلا" الإفراد[1].

ولأن حمل "كلا" على التثنية يجعلها اسما على حرفين ، وهي اسم ظاهر والأسماء الظاهرة لا تجئ على حرفين إلا أن تكون محذوفة ، ولم يكثر فيها الحذف

ألا ترى أن المحذوف بالنسبة إلى المتَمَم لا اعتبار به ، والحمل إنما هو على الكثير الشائع .

ومما يدل على إفراده قولك : مررت بهما كليهما ، فلو كانت "كلا " تثنية لما أضيفت إلى ضمير الاثنين كما لم يضيفو اثنين إليهما في : مررت بهما اثنيهما

والواحد[2] إلى ضميره في : مررت به واحده ، لما يلزم من إضافة الشيء إلى نفسه .

فإن قيل : فقد قالوا : مررت بهم ثلاثتهم ، فهو مثل اثنيهم

والجواب : أن هم ليس بمحصور في ثلاثة فجاز لما لم يوافق المضاف ، ولو كانت تثنية لقلبت ألفها إذا أضيفت إلى الظاهر في النصب والجر كغلامي زيد .

فإن قيل :لو لم تكن تثنية لما قلبت في الإضافة إلى مضمر

والجواب : أنا لا نُسلم أنه ولو لم تكن تثنية لما قلبت إذا أضيفت إلى المضمر ، بل تقلب حينئذ حملاً على " لدى ، وعلى " على ما يأتي[3] ، ولأن ابدالهم التاء من ألف "كلا" في "كلتا" يدل أنه مفرد ؛ لأن ألف التثنية لاتبدل منها التاء ، إنما تبدل من اللام كأخت وبنت[4] فإن قيل : التاء زائدة . فيمتنع .

---

(١) قال أبو علي في الشيرازيات ٤١٨/٢ : وما أقل ما تري "كلا " محمولاً علي المعنى ، إنما تجده في أكثر الأمر محمولاً على اللفظ .

(٢) في ص : والواحدة ، والأنسب ما أثبتناه ،ويُنظر كتاب الشعر للفارسي/ ١٢٩

(٣) ينظر/ ٤٠٩من هذا البحث .

(٤) هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب يونس وبعض النحويين إلى أن التاء في "أخت" و"بنت" للتأنيث ، قال ابن جنى : "لقول يونس أصول تجتذبه وتسوغه" أ.هـ

والصحيح الأول . والمسألة خلافية ينظر فيها معجم العين ٣٢٠/٤ الكتاب ٢٢١/٣ والخصائص ٢٠١/١

....

الزائدة وإن ذكر دليلاً[1] فنقول : لو كانت زائدة إما أن تكون للتأنيث ، وإما أن تكون لغيره ، لا جائز أن تكون للتأنيث لسكون ما قبلها وليس ألفاً ، ولا جائز أن يكون لغير التأنيث لأنها **٢٩٢١ ب** لو كانت لغير التأنيث كان وزنها "فعتلا" ، وذا لا نظير له[2] ، فإن قيل : لو كانت ألف "كلا" للتأنيث لم تحذف في قول الشاعر[3]:

٢٣ – فِي كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامى واحدهْ

كِلتاهما مقْرُونةٌ بزائدهْ [4]

فالجواب: أنه قد ثبت كونها للتأنيث بما ذكرت من الأدلة ، وألف التأنيث قد حذفت في مواضع ، منها : "مرعز ومرعزي"[5] ، وفي النسب إذا كانت ساكنة ، خامسة فصاعداً .

قوله : "**وإذا أضيف إلى المضمر أن يجري مجرى المثنى على ما ذكر** " تقدم هنا وفي المعرب ما يبين هذا[6] .

وتهذيب اللغة٧/٢١٤ ، ٢٥٣ والمحكم ٥٠٢/١٠ والمخصص /٣٣١ واللسان " أخ و" ، و"ب ن و"

(١) عبارته غامضة ، وفي كتاب الشعر/ ١٣٠ : فإن قلت: لم لا تكون التاء زائدة، والحرف الذي بعدها حرف التثنية، كما يقوله أبو عمر؟ أ . هـ وعنى بأبي عمر : الجرمي كما سيجئ في الحاشية التالية .

(٢) سيبويه والجمهور على أن "التاء" بدل من "الألف" في "كلا" ووزنها "فعلى" ، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن " التاء" للتأنيث ووزنها " فعتلا" . يُنظر الكتاب ٣٦٤/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٥/١

(٣) هو أبو الدهماء . ينظر معجم الجيم ١٥٠/٣، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٣٦٢/٩

(٤) البيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد اللمع/ ١٧٢ ،والإنصاف ٤٣٩/٢ ،والخزانة ١٤٠/١ ، والشاهد فيه حذف ألف "كلتا" ضرورة .

اللغة : السلامى : العظام الصغار تكون في مفاصل القدمين والكعبين .

(٥) ينظر الصحاح ، واللسان "ر ع ز" المِرْعِزَّى الزَّغَبُ الَّذِي تَحْتَ شَعَرِ الْعَنْزِ، وَهُوَ مَفْعِلَّى، لأَن فَعْلِلَّى لَمْ يَجِئْ وإنما كَسَرُوا الْمِيمَ إِتْبَاعًا لِكَسْرَةِ الْعَيْنِ، كَمَا قَالُوا مِنْخِر ومِنْتِن، وَكَذَلِكَ المِرْعِزاءُ إذا خَفَّفْتَ مَدَدْتَ، وإِن شَدَّدْتَ قَصَرْتَ، وإِن شِئْتَ فَتَحْتَ الْمِيمَ، وَقَدْ تَحْذِفُ الأَلف فَتَقُولُ مِرْعِزٌّ

(٦) ينظر ق٥٢ب ،وشرح المفصل لابن عمرون ١٧٢/١

....

فإن قيل : لو كان القلب بالحمل على " لدَى ، وعلىَ " لقلبت ألف " سوى" مع المضمر ؟

فالجواب : أن " سوى " أشبهت " غيراً " فمنعت القلب لذلك ، كما فتحوا "يذر" حملاً على "يدع"(1)

قوله : "**ومن العرب من يُقر آخره على الألف في الوجهين**" يعني في الجر والنصب ، ومن يفعل ذلك لا يقلب ألف "على" مع المضمر أيضاً .

وأنشد :

٢٤ – طَارُوا عَلاَهُنَّ فَطِرْ عَلاَهَا(2)

(١)في المحكم ١١٤/١٠ " و ز ر" : وقالُوا هُوَ يَذَرُهُ تَرْكًا وأماتُوا مَصْدَرَه وماضِيَه ولذلِك جاءَ على لَفْظِ يَفْعَل ولو كانَ له ماضٍ لجاءَ على يَفْعُل أو يَفْعِل"

(٢) البيت من الرجز المشطور وهو لرؤبة في ملحق ديوانه/ ١٦٨ ، والرواية فيه :

شالُوا عليهنَّ فشُل علاها

وشال الشيء شولاً إذا ارتفع . كما يُنسب لبعض أهل اليمن في النوادر/ ٢٥٩ ، والبيت لرؤبة أو لبعض أهل اليمن أو لأبي النجم في المقاصد النحوية ١٣٣/١ وقبله :

أيَّ قَلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا

الشاهد فيه : قلب الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً، في لغة أهل اليمن ، وبني الحارث بن كعب .والأكثر أن يقال : "عليهن" ، و"عليها" . قال أبو حاتم : سألت أبا عبيدة عن هذا الشعر فقال لي : انقط عليه . هذا من صُنع المفضل.أ . هـ . يُنظر النوادر/٤٥٧ وما بعدها والخصائص٢٧١/٢ ،وشرح شواهد الشافية/٣٥٥.

اللغه : القلوص : الناقة الشابة . وطاروا: أسرعوا ، والضمائر مرجعها إلى الإبل .

ومما استدل به البصريون على صحة مذهبهم قولهم : والذي يدل على أن الألف فيهما للتثنيه أنها تجوز إمالتها وأنها لو كانت للتثنية لانقلبت في حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى المظهر ؛ لأن الأصل هو المظهر وإنما المضمر فرعه ، والذى يدل على أن "كلا" ليست مأخوذة من "كل" أن "كُلا" للإحاطة ، و"كلا" لمعني مخصوص فلا يكون أحدهما مأخوذاً من الآخر.

[إضافة أفعل التفضيل]

وأفعل التفضيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه "أي" تقول : هو أفضل الرجلين وأفضل القوم، وتقول : هو أفضل رجل، وهما أفضل رجلين، وهم أفضل رجال، والمعنى في هذا إثبات الفضل على الرجال إذا فضلوا رجلاً رجلاً واثنين اثنين وجماعة جماعة.

قال صاحب الكتاب :

فصل[1] : **وأفعل التفضيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه "أي"** ... الفصل[2] .

محمد : قوله : "**أفعل التفضيل**" يحترز عن "أفعل" التي ليست للتفضيل نحو: أسود وبابه .

وقوله : "**يضاف إلى نحو ما يضاف إليه "أي"** " لأنه بعض ما يضاف إليه ، وإنما وجب أن يكون بعض ما يضاف إليه ؛لأنك أردت تفضيله على جنسه فلا بد من أن يضيفه إليه ليعلم أنه قد فضل أمثاله من جنسه (وانما قلت : إنه أراد أن يفضل على جنسه)[3] لأنه لو لم يرد ذلك لأتى بـ "مِن" ، وأجود من هذا التعليل أنَّ "أفعل" تدل على الزيادة ، وكونه بعضهم دل على **\ ٢٩٣ أ**

اشتراكهم فلا بد من المجموع ليحصل الغرض من التفضيل بخلاف "أفعل منك" ، فإن "مِن" دلت على ابتداء زيادته من هذا الموضع ثم ترقى زائدا فلم يحتج إلى أن يكون ما بعد "مِن" من جنسه[4] ، وتمام "أفعل" يأتي في الأسماء المتصلة بالأفعال[5] ، تقول : هو أفضل الرجلين ، وأفضل القوم ، هذا في المعرفة .

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٢٠

(٢) في ص : التفصيل وهو سهو .

(٣) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٤) ينظر الاصول ٢/٦

(٥) مات الشيخ رحمه الله قبل أن ينجز وعده وينظر ق /٥٦٩ أ والمرقمة على الفيلم ق ٥٦٧ أ

....

ثم شرع في الإضافة إلى النكرة على حسب "أي" في إضافتها إلى الواحد المنكور على ما قرر ، ويكون المنكور على عدد ما "أفعلُ" خبر عنه أو صفة ، إن واحدا ، وإن اثنين ، وإن جماعة "**فتقول : هو أفضل رجل ، وهما أفضل رجلين ، وهم أفضل رجال . والمعنى في هذا إثبات الفضل على الرجال إذا فضلوا رجلا رجلا ، واثنين اثنين ، وجماعة جماعة**"(١).

وقال صدر الأفاضل(٢) :"فُصلوا رجلاً رجلاً بالصاد المهملة إذا قلت : هو أفضل رجل ، فالمعنى : إذا فصلت الجنس رجلا رجلا فهو أفضل رجل وكذا الباقي"(٣)

وإنما ذكر الزمخشري هذا جوابا عن دخل مقدر ، وهو أن النكرة بعد "أي" تقع موقع الجمع فكذا بعد "أفعل" هنا ، فلم ثنى وجمع ؟

وإضافة أفعل هذه تفيد التعريف ، نص عليه سيبويه . قال : "وإنما أثبتوا الألف واللام في قولهم أفضل الناس ؛لأن الأول قد يصير به معرفة"(٤)

وقال الرماني : وتقول : مررت بإخوتك أفضل القوم فتصف به المعرفة لأنه معرفة ، هذا مذهب سيبويه .

---

(١) النكرة المضاف إليها أفعل التفضيل إما جامدة وإما مشتقة وكلاهما يجب فيه مطابقة ما بعد أفعل التفضيل لما قبله ، هذا قول الجمهور ، ونقل عن محمد بن مسعود الغُزْني إفراد النكرة الجامدة المضاف إليها "أفعل" وأجاز ابن مالك إفراد النكرة المشتقة . ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٣ والارتشاف ٢٣٢٢/٥ والتصريح ١٠٥/٢

(٢) هو صدر الأفاضل أبومحمد القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمى ، ولد بخوارزم سنه٥٥٥هـ قتل على أيدي التتار سنه ٦١٧هـ ، من تصانيفه :التخمير شرح على مفصل الزمخشري فى النحو ، وشرح البغية على مقامات الحريرى وسماة التوضيح . ينظر في ترجمة معجم الأدباء٥/٢١٩١ ،بغية الوعاة ٢٥٢/٢ ،هدية العارفين ٨٢٨/١ ، معجم المؤلفين ٩٨/٨

(٣) ينظر التخمير ٢٧/٢

(٤)ينظر الكتاب ٢٠٤/١ وهو مذهب الأكثرين . ينظر الارتشاف ٤ /١٨٠٥

....

وزعم بعضهم[1] أنه يقول : مررت بإخوتك أفضل القوم لأنه نكرة إذ كان فيه معنى من كذا وهو غلط مِن قِبَل أن كل ما لم يتعرف بالإضافة إلى المعرفة فهو

على تقدير الانفصال ، وأفضل القوم لايجوز فيه الانفصال ، فمذهب سيبويه هو الصحيح[2].

محمد : قول الرماني : "إن كل ما لم يتعرف بالإضافة إلى المعرفة **٢٩٣\ ب**

فهو على تقدير الانفصال" جيد ، هذا ضابط الإضافة اللفظية .

وقوله : "أفضل القوم لا يجوز فيه الانفصال " صدق ؛ لأنك لولم تضفه لم يجز استعماله إلا بـ "مِن" أو "لام التعريف" على ما يأتي بيانه ، وإذا لم يجز فيه الانفصال كانت حقيقية .

وما ترى من خبط المتأخرين من النحاة ، لأنهم اعتقدوا أن غير المحضة لا تكون حقيقية في موضع ما ، وليس كذلك ، بل غير المحضة تنقسم إلى حقيقية ، وغير حقيقية .

قال الرماني : أفضل القوم حقيقية وليست محضة ؛ لَمَّا تَضمن "مِن" غَيَّر معنى الإضافة ، وهو معنى : يزيد فضله على كذا ، ولا يضاف إلا إلى ما كان بعضا له ، فمن هنا صارت غير محضة ، ولم يجز أن تكون غير حقيقية ؛ لأن التقدير على الاتصال فيها دون الانفصال ، ولذلك تعرف الأول .

ونسب ابن خروف إلى ابن السراج أن "أفعل" هذا نكرة [3] ، ثم قال : وتابعه الفارسي

(١) مذهب الكوفيين أنه إذا أضيف على معنى "مِن" كان نكرة وإذا أضيف على معنى اللام كان معرفة ينظر الاصول ٨/٢

(٢)كلام الرماني ليس في مظانه في شرحه على الكتاب ، ينظر ٤٨٧/١ ولعله قال ذلك في شرحه على الأصول الذي لم يصل الينا

(٣) ينظر شرح الجمل لابن خروف ٦٧٦/٢ وفي الأصول لابن السراج ٦/٢ قال: " الضرب الثاني: الإضافة التي ليست بمحضة .الأسماء التي أضيفت إليها إضافة غير محضة أربعة أضرب ... ثم قال شرح الثالث : وهو إضافة "أفعل" إلي ما هو بعض له إذا قلت : زيد أفضل القوم)أ.هـ

....

في إيضاحه[1] ، ولم يقل (ابن السراج و)[2] الفارسي إنه لا يتعرف ، بل قالا : إنها غير محضة ولا يلزم من ذلك أنها غير حقيقية .

وقال عبد القاهر في شرح الإيضاح[3] في الإضافة التي ليست بمحضة : "اعلم أن الإضافة التي تسمى غير محضة ما كان لفظياً لا معنوياً" فألزم نفسه هذا الوهم ثم أخذ يبني عليه فاضطرب فتعب وأتعب ، ثم جاء يتخيل التنكير بما لاطائل تحته فقال : كل خبر لابد فيه من معنى التنكير كما ذكرنا إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين .

وقلنا : الفائدة في الجمع أن هذا إذاً في صورةٍ كان يُجهل أن الأول هو الثاني ، ثم قال : لايُحمل (عَدُّ)[4] أصحابنا هذا في باب الإضافة التي ليست بمحضة على الإطلاق ، ألا ترى أن غير ذا من الأنواع التى مضت يعني اسم الفاعل إذا كان للحال والاستقبال والصفة لا تفيد **١ ٢٩٤أ** الإضافة شيئا[5]؟

ثم قال : والقول فيه أن التغيير في : :أفضل القوم" من وجهين :

حذف حرف الجر منه .

والثاني : أن المحذوف كلمة من حرفين وهي " مِن " فلما كان التغيير في "أفضل" أغلظ منه في نحو : ضارب ، جعل له تأثير في المعنى من وجه ، وهو أنك لما قلت : أفضل القوم ، دل على أنه من القوم ، وإذا قلت :مِن القوم لم يدل عليه

ولم يجعل للتغيير في ضارب أثر في المعنى هذا ولم يعدل به عن حكم أفضل مِن ، من كل وجه ، ألا ترى أنه يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع ؟

محمد : جعل عبد القاهر معنى إضافة "أفعل" معنى "مِن" ، ومتى كانت الإضافة بمعنى

---

(١) ينظر الإيضاح/ ٢١٢

(٢) ما بين المعقوفين مدرج في ص لاستقامة الأسلوب

(٣)ينظر المقتصد ٢/٨٨٣

(٤) في ص (على) وضرب عليها

(٥)ينظر المقتصد ٢/ ٨٨٧، ٨٨٨

....

"مِن" أو "اللام" كانت حقيقية فركب على العلة مقتضاها ، والذي يبين لك ما نحوته أنهم عدوا من غير المحضة " مسجد الجامع " ولم يصر أحد إلى أن إضافته لا تُكسبه تعريفاً ، لما يشوبها من معنى الصفة المحوج في صحة إضافتها إلى محذوف لتقع المغايرة ؛ فلذا كانت غير محضة.

ومن ذكر من شراح المفصل أن إضافة "أفعل" لفظية[1] غافل عن قول الزمخشري في "أفعل" : وتعتوره حالتان متضادتان : لزوم التنكير عند مصاحبة "مِن" ، ولزوم التعريف عند مفارقتها[2]

فلو كان يعتقد أن الإضافة لفظية لم يقل هذا[3] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣ قال : اعلم أن إضافة "أفعل" هذه التي يراد بها التفضيل من الإضافات المنفصلة غير المحضة فلا تفيد تعريفاً ؛ لأن النية فيها التنوين والانفصال لتقديرك فيها "مِن" وإنما كانت "مِن" فيها مقدرة ؛ لأن المراد منها التفضيل .

(٢) ينظر المفصل/ ٢٩٨

(٣) قال ابن يعيش في شرحه على المفصل ٩٥/٦ معقباً على كلام الزمخشري : "وتعتوره حالتان" ، لابد من "مِن" أو التعريف بالألف واللام أو الاضافة أ.هـ فناقَد آخر كلامه أوله .

وله معنيان: أحدهما : أن يراد أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء.

والثاني : أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم لكن لمجرد التخصيص ، كما يضاف ما لا تفضيل فيه وذلك نحو قولك : الناقص والأشج أعدلا بني مروان، كأنك قلت عادلا بني مروان.

فأنت على الأول يجوز لك توحيده في التثنية والجمع وأن لا تؤنثه قال الله تعالى: "وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلى حَياةٍ"

وعلى الثاني ليس لك إلا أن تثنيه وتجمعه تؤنثه[1]

قوله : "**وله معنيان :أحدهما : أن يراد أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء**" .

محمد : هذا هو المعنى الذي بينته ، وهو الذي لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه .

قوله : "**والثاني : أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم لكن لمجرد التخصيص ، كما يضاف ما لا تفضيل فيه**" .

محمد : منه قوله تعالى {**إِلا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا**}[2] ليس على الاعتراف أنهم شاركوهم في **/٢٩٤ ب** الرذالة ثم زادوا عليهم بل لأنهم المعتبرون بالزيادة في الرذالة .

قوله : "**وذلك نحو قولك : "النَّاقصُ والأشجُّ أعْدَلا بني مروانَ**"[3]

فقولهم : "أعدلا" هنا بمعنى : العادلين منهم ، ألا تراه ثنَّاه ؟

ولو كان تفضيلاً كان موحداً على كل حال.

ولذا قال : "**كأنك قلت : عادلا بني مروان** " والناقص: يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، ولي الخلافة ستة أشهر أو أقل وكان عادلاً منكراً للمنكر ، وقيل له

---

(١) يُنظر المفصل/١٢٠

(٢) هود/ ٢٧

(٣) مقولة اشتهرت تناقلتها كتب التفسير والنحو وبعض كتب اللغة منها تفسير الرازى ٢٢/٢٨ وغرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابورى ٣٢٧/٤ ،[والكليات ٩٧/١

....

الناقص ؛لأنه نقص من أرزاق الجند [١].

والأشج : عمر بن عبد العزيز بن مروان رضي الله عنه ، ويقال له : أشج بني أمية ؛ من أجل أثر نفحة حافر دابة كانت بجبهته ، وكان أعدل أهل زمانه ، وأمه أم عاصم[٢] بنت عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وكان يقول عمر بن الخطاب : إن من ولدي رجلاً بوجهه أثر ملأ الأرض عدلا كما ملئت جوراً[٣].

ملك بعد سليمان بن عبد العزيز [٤] الملك سنة ست وتسعين[٥]، وكانت ولايته سنتين وتسعة أشهر[٦].

قوله : "**فأنت علي الأول** " يعني : الذى فيه المشاركة " **يجوز لك توحيده في التثنية والجمع وأن لا تؤنثه**" .

قوله : "يجوز" يريد به الوجوب[٧] ،وإنما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث إذا أضيف على معنى المشاركة ؛ لأنه لزمته إضافة تقوم مقام "مِن" التي في قولك : أفضل من عمرو فصار بها

(١)كذا في شرح المفصل لابن يعيش ٦/٣ ، والتصريح ١٠٥/٢ ، وهو خطأ ، فالناقص هو : يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان وولايته خمسة أشهر كذا في كتب السير. يُنظر : تاريخ الخلفاء ٢٥٢ وشذرات الذهب ٢٧١/١ من وفيات ١٢٧هـ ، وذكر صاحب السراج المنير ٤٤٨/٣ أن الناقص هو : محمد الخليفة .قلتُ : ولا أعرف من خلفاء بني أمية من اسمه محمد ، بل من خلفائهم " مروان بن محمد " الذي على يديه سقطت الدولة الأمويه سنة ١٣٢هـ ، يُنظر تاريخ الإسلام ٣٣٣/٨ شذرات الذهب ١/ ١٨٣ وفي شرح الشذور للجوجرى ٧٢٧/٢ : الناقص هو :الوليد بن يزيد ولعله خطأ .

(٢) واسمها "ليلى" حفيدة عمر بن الخطاب رضي الله عنه . ذكرها ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٤٩/٧٠

(٣) يُنظر كتاب المعارف لابن قتيبة ٣٦٢/ ، وتاريخ الإسلام للذهبي ١٩١/٧

(٤) بل سليمان بن عبد الملك ينظر شذرات الذهب ١١٩/١ في وفيات ١٠١هـ

(٥) بل تسع وتسعين.ينظر تاريخ الخلفاء ٢٣١

(٦) بل سنتين وستة أشهر وأيام كخلافة الصديق رضي الله عنه ينظر شذرات الذهب ١١٩/١

(٧) تفسير الجواز بمعني الوجوب تبع فيه شيخه ابن يعيش . ينظر شرحه على المفصل ٦/٣ وفسر الجواز على حقيقته أكثر شراح المفصل ومنهم الخوارزمي وابن الحاجب وفخر الدين الإسفندري . ينظر التخمير ٢٩/٢، والإيضاح شرح المفصل ٤١١/١ والمقتبس في توضيح ما التبس ٣٢٩/١

بمنزلة المركب فأشبه تأبط شرا(١)

وقيل : لم يثن ولم يجمع ؛ لأنه بمنزلة البعض ، وذا نظير يُقوى الحكم ، أما إنه علة فلا(٢)

وقيل : لم يثن ولم يجمع ؛ لأنه مضمن معنى فِعْل وتضمن معنى مصدره (٣) ؛لأنه بمنزلة : يزيدُ فضلُه ، وكل واحد منهما لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث فكذا هذا وليس بشئ ؛ لأن القسم الثاني في إضافه "أفعل" فيه هذان المعنيان ويثنى ويجمع ويؤنث

قال الزمخشري : "الثاني :**/٢٩٥ أ**/أن يؤخذ مطلقا له الزيادة فيها إطلاقا ثم يضاف"

قال الرماني(٤) : لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث ؛لأنه تضمن معني فعل غير مشتق من مصدره – بخلاف سائر المشتقات – لأنه تضمن معني يزيد ، وتضمن معنى المصدر ولزمته إضافة تقوم مقام"مِن" فأشبه المركب ، نحو :تأبط شراً . والإضافه المعنوية(٥) كافية في العلة لدوام الحكم معها وجوداً وعدماً فكانت المستقلة بالعِلِّيَّة ، وقَلَّ أن ترى من كشف قناع هذه المسألة إلى هذه الغاية . وقوله تعالى{**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ**}(٦) ؛لأن الغالب من حال الناس أن كل واحد منهم حريص على الحياة ، لكن اليهود أشد حرصا ، فلما اقتضى المشاركة لم يجمع .

قوله : "**وعلى الثاني ليس لك إلا أن تؤنثه وتثنيه وتجمعه**"(٧) ؛ لأنه اسم متمكن انتفى عنه المانع فوجب أن يثنى ويجمع ويؤنث إذا أريد ذلك .

---

(١) فى الأصول ٦/٢ قال : " و"أفضل" هذه لا تثني ولا تجمع ولا تؤنث وهى "أفضل" التي إذا لم تصفها صحبتها "منك" وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٣

(٢) اعتراضاً على المبرد ينظر المقتضب ٣٨/٣

(٣)هذا ما عليه الكوفيون ينظر الأصول ٧/٢

(٤) لعل هذا النقل عن الرماني في شرحه على الأصول الذي لم يصل إلينا إلا اليسير منه

(٥) في ص : المعنية ،ولعل الأنسب ما أثبتناه .

(٦) البقرة/ ٩٦

(٧) كذا في ص ، وفي مطبوع المفصل : وعلى الثاني ليس لك إلا أن تثنيه وتجمعه وتؤنثه ، فلعله سهو أو اختلاف نُسخ ،؛ لأنه عاد فراعى الترتيب كما في المطبوع .

وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام " ألا أخبرُكُم بأحبِّكُم إليَّ وأقربِكُم مِنِّي مجالسَ يومَ القيامةِ أحاسِنُكُم أخلاقاً المُوطؤن أكنافاً الذين يَألفون ويُؤلفون ألا أُخبرُكُم بأبغضِكُم إليَّ وأبعَدِكم مِني مجالسَ يومَ القيامةِ أساوئُكُم أخلاقاً الثرثارون المتفيهقون"[1].

قوله : "**وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام** : " **ألا أخبركم** " فروي عن أبي هريرة[2] رضي الله عنه ، عن النبي صلي الله عليه وسلم حاثًّاً علي حسن الخلق وزاجراً عن سوءه : " ألا أخبرُكم بأحبكم إليَّ، وأقربِكم مني مجالس يوم القيامة؟

أحاسنُكم أخلاقًا الموطؤون أكنافاً الذين يألفون، ويؤلفون، ألا أخبركم بأبغضِكم إليّ، وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة؟

أساوئكم أخلاقاً ، الثرثارون المتفيهقون"[3]

فأفرد "أحبكم" و"أقربكم" لما أراد المفاضلة مع الاشتراك في أصل الحب والقرب وكذا "أبغضكم" و"أبعدكم" ، وجمع "أحاسنكم" و"أساوئكم" لما لم يرد بهما المفاضلة مع الاشتراك في أصل حسن الخلق وسيئه .

وقال صدر الأفاضل[4] : "الوجهان" : يرى أنك في الأول مخير ، وأن قوله: "يجوز" لا يراد به الوجوب ، وقرر أن "أحاسنكم" للمخاطبين ، وقد اشتركوا في حسن الخلق ،ولا

---

(١) يُنظر المفصل/١٢٠

(٢) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، صحابي ، أشهر من أن يترجم له توفي سنة ٥٩هـ . ينظر في ترجمته :الإصابة ٢٩/١٣ ، شذرات الذهب ٩٣/١ ، الأعلام ٣٠٨/٣ .

(٣) رواية أبي هريرة " شرار أمتي الثرثارون ، المتشدقون ، المتفيهقون ، وخيار أمتي أحاسنهم أخلاقا " . ينظر الأدب المفرد/ ٤٤٣ ، باب ، فضول الكلام ، برقم ١٣٠٨ ، وصحيح الأدب المفرد للألباني/ ٤٩٦برقم ٩٨٢ . والرواية الأقرب لما ذكر ما أخرجه الطبراني في مكارم الأخلاق ط دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان /٣١٤حديث رقم ٦ ، باب ما جاء في حسن الخلق عن جابر رضي الله عنه ، وليس فيه " أساوئكم " ، وأخرج البيهقي في الشعب ٣٥٩/١٠ برقم ٧٦٢٢ هذا الحديث عن أبي ثعلبة الخشني بلفظ " أبعدكم مني مجلسا يوم القيامة أساوئكم أخلاقا ".

(٤) في التخمير ٢٩/٢ بتصرف

تقدير أن يكون من الثاني لأنه لا/ **٢٩٥ب** يكون الأحاسن للمخاطبين ، ولكن من غيرهم ، ولا يكون الاشتراك في الحسن لازماً ، وهو غير جيد . فحمله علي المعني الثاني غير مستقيم

ولم أعلم أحداً قال إن "الذي"[١] للمفاضلة ، والاشتراك يجوز تثنيته وجمعه غيره[٢] و" **أخلاقاً** " في الموضعين نصب علي التمييز ، ولا يكفي في هذا الموضع الخلق الواحد ؛ لأن التميز جمع ، فلا بد من أن يكون المميز جمعاً[٣]

و"**يوم**" معمول أفعل في الموضعين ، و"**الموطئون**" : جمع مُوَطَّأ ، وهو: اللين ، من قولهم : وطأت الفراش أي مهدته[٤]

و"**الأكناف**" : الجوانب ، جمع كنف ، وكنفا الطائر : جناحاه[٥]

و"**يألفون ، ويؤلفون**" أي : يصحبون الناس بالمعروف فيُرغب في صحبتهم للينهم ورفقهم

و"**الثرثارون**" : الذين يكثرون الكلام ، ويتكلفون فيه ، فيخرجون عن القصد والحق ، ومنه : عين ثرثارة إذا كانت واسعة الماء ، وليس من لفظ الثرة إنما هو من معناه[٦] ، و"المتفيقهون" [٧] : هم الذين يتوسعون في كلامهم وتفهق أفواههم به وتمام الحديث : " قيل : ما المتفيهق ؟ قال: المتكبر " .

---

(١) في ص : التي ، ولعل الأنسب ما أثبتناه .

(٢) بل نقل الجواز فيه : الرضي وابن الحاجب وصاحب كتاب المقتبس في توضيح ما التبس وقد سبق بيان ذلك ، ينظر /٣٢٥ من هذا البحث

(٣) في ص : لأنه التمييز جمع فلابد أن يكون المميز جمعاً . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٤) الوطئُ من كل شيءٍ : ما سهل ولان ، ورجل مُوَطَّأُ الأكناف ، إذا كان سهلاً دمثاً كريماً ، ينزل به الأضياف فيَقريهم . يُنظر معجم العين ٤٦٨/٧" و ط ء" ، والتهذيب ٥٠/١٤ " و ط ء" .

(٥) يُنظر الصحاح " ك ن ف "

(٦) اعتراضاً على قول صدر الأفاضل في التخمير ٢٩/٢ : " .. رجل ثرثار : كثير الكلام ، من قولهم : عين ثرَّةٌ : أي كثيرة الماء ، كُررت الثاء فيه للمبالغة .

(٧)كذا في ص والأعرف المتفيهقون ، ينظر اللسان "ف هـ ق"

وعلى الوجه الأول لا يجوز أن تقول : يوسف أحسن أخوته ؛لأنك لما أضفت الأخوة إلى ضميره فقد أخرجته من جملتهم من قبل أن المضاف حقه أن يكون غير المضاف إليه، ألا ترى أنك إذا قلت هؤلاء إخوة زيد لم يكن زيد في عداد المضافين إليه، وإذا خرج من جملتهم لم يجز إضافة "أفعل" الذي شرطُ إضافتِه إضافتُه إلي ماهو بعض له ، إليهم ؛ لفقدان شرطه .
وعلى الثاني[1] لا يمتنع. ومنه قول من قال لنصيب : أنت أشعر أهل جلدتك ،كأنه قال : أنت شاعرهم[2] .

قوله : "وعلى الوجه الأول لا يجوز أن تقول يوسف أحسن إخوته ؛ لأنك لما أضفت الأخوة إلي ضميره أخرجته من جملتهم من قبل أن المضاف حقه أن يكون غير المضاف إليه

ألا تري أنك إذا قلت : هؤلاء إخوة زيد ، لم يكن زيد في عداد المضافين إليه وإذا خرج من جملتهم لم يجز إضافة " أفعل" الذي شرطُ إضافتِه إضافتُه إلي ماهو بعض له ، إليهم ؛ لفقدان شرطه

وعلي الثاني لا يمتنع : ومنه قول من قال لنصيب[3] :أنت أشعر أهل جلدتك[4] كأنه قال : أنت شاعرهم"

هذا من كلام الزمخشري غني عن الشرح ، والذي قال لنصيب هو : أيمن بن خزيم الأسدى [5]

---

(١) في ط من المفصل/١٢١: " .. لم يجز إضافة " أفعل" الذي هو هو إليهم ؛ لأن مِن شرطه إضافته إلى جملة هو بعضها ، وعلى الوجه الثاني ... " ولعلها اختلاف نُسخ.

(٢) يُنظر المفصل/١٢١

(٣) هو أبو محجن نصيب بن رباح مولى عبد العزيز بن مروان ، شاعر فحل مقدم في النسيب ، والمدائح ، كان عبداً لراشد بن عبدالعزيز من كنانة توفي سنه ١٠٨ هـ ينظر في ترجمته الشعر والشعراء ١/٤١٠ ، والأعلام ٣١/٨

(٤) ينظر الأغانى ١٢٧/١

(٥) هو أيمن بن خُزيم بن الأخرم بن شداد بن عمرو بن فاتك الأسدي . وخريم له صحبة، وهو ممن اعتزل

....

وقد سأله عنه عمر بن عبد العزيز [1] : هو/ **٢٩٦ أ** أشعر أهل جلدته

ومنه قول الشاعر[2] :

٢٥ – قَتَلتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خيرَ لِداتِه .. ذُؤاباً[3]...

موقعة الجمل وصفين وما بعدهما من الأحداث. وكان أيمن فارساً شريفاً، وكان شيعياً . ينظر التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه لأبي عبيد البكري/ ٣٨

(١) بل هو عبدالعزيز بن مروان وليس ولده عمر رحمه الله ، والتصويب من الأغاني ١٢٧/١

(٢) هو دريد بن الصمة، يُنظر ديوانه/ ٣٦

(٣) هذه قطعة من بيت من الطويل وهو بتمامه :

قتلتُ بعبد الله خيرَ لِداتِهِ .. ذُؤَاباً فلم أفخر بذاك وأجزعا

يُنظر الكتاب ٤٣/٣ ، وقد جاء صدر هذا البيت في قصيدتين من ديوان دريد بن الصمة ، الأولى "بائية" في ص ٣٦ ، ورواية البيت فيها ، هكذا :

قتلتُ بعبدِ اللهِ خَيْرِ لِداتِه، ... ذُؤَابَ بْنَ أَسْماءَ بنِ بَدْرِ بْنِ قارِب

والأخرى " عينية " في ص١٣١ ، والرواية فيها هكذا :

قَتَلنا بِعَبْدِ اللَّهِ خيرَ لِداتِه .. وخيُر شبابِ الناسِ لو ضُم أجْمَعا

ذؤابَ بن أسماءَ بن زيد بن قاربِ .. منيتُه أجرى إليها وأوْضَعا

وفي اللسان " ج ن ن" : وَقَالَ دُرَيْدُ بْنُ الصِمَّة بْنِ دَنْيَانَ ، وَقِيلَ هُوَ لِخُفافِ بْنِ نُدْبة:

فَتَكْنا بعبدِ اللهِ خَيْرِ لِداتِه، ... ذِئاب بْنَ أَسْماءَ بنِ بَدْرِ بْنِ قارِب

الشاهد فيه : إفراد "خير " المضاف إلى معرفة ، ليس مراداً به التفضيل ، وفي البيت شاهد آخر ، وهو : نصب " أجزع "بإضمار " أن " أي : لم يكن مني فخر وجزع .

اللغة :لداته : أترابه ، وهم المماثلون له

[إضافة الشيئ إلى غيره]

ويضاف الشيء إلى غيره بأدنى ملابسة بينهما ، كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه: خُذ طَرَفَك وقال:

إذا كَوكَبُ الخَرقاءِ لاحَ بسُحرَةٍ

أضاف الكوكب إليهم لجدها في عملها إذا طلع ، وقال :

إذَا قَال قَدْنِي قَال بِاللَّه حَلْفَةً لِتُغْنِيّ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

لملابسة له في شربه وهو لساقي اللبن .

فكأنه قال : قتلت بعبد الله ذؤاباً خير لداته فجعله مفعوله ، وأبدل منه ذؤاباً ، كقوله تعالى {**وَغَرَابِيبُ سُودٌ**}[١] .

قال صاحب الكتاب :

فصل : ويضاف الشئ إلى غيره بأدنى ملابسة ... الفصل[٢]

محمد : تقدم أن الإضافة : اختصاص شئٍ بشئٍ على جهة أنه غيره ، فأي شئٍ لابسه حسنت إضافته إليه[٣]

ومنه قولهم لأحد حاملي الخشبة : طَرَفَك[٤] ، لما كان حاملاً للطرف أضافه إليه ، ولذا لو وقف عنده ، أو قرب منه ما[٥] وجد له به نسبة .

وقال[٦] :

---

(١) سورة فاطر/ ٢٧ ، ف "غرابيب" : شديدة السواد ، والمعني جبال سود شديدة السواد فقدم الوصف الأبلغ وكان حقة أن يتأخر وذلك بقصد التأكيد ، ينظر البسيط للواحدي ٤١٩/١٨ ، صفوة التفاسير ٥٧٤/٢

(٢) ينظر المفصل/ ١٢١

(٣) ينظر /٢٥٦من هذا البحث

(٤) يُنظر البديع ٢٩٩/١ ، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلةالإعراب ، لعلي بن عدلان الربعي/ ٥٦

(٥) في ص : كيف ما ، والظاهر أن "كيف" مقحمة .

(٦) القائل : مجهول. ينظر المقاصد النحويه ٣٥٩/٣ والخزانه ١٠٧/٣

....

٢٦ – إذا كَوْكَبُ الخَرْقاءِ لاحَ بسُحْرةٍ سُهَيْلٌ، أَذاعَتْ[1] غَزْلَها فِي القَرائبِ [2]
وقالتْ سَمَاءُ البَيْتِ فوقَكَ مُنْهِجُ وَلَمَّا تُيَسِّر أَحبُلا للرَّكَائِبِ [3]

شاهده : إضافة الكوكب إلى الخرقاء ؛ لجدها في عملها إذا طلع ؛ لأن العاقلة من النساء تستعد صيفاً فتنام وقت طلوع سهيل ، وهو وقت البرد ، والخرقاء ذات غفلة عن الاستعداد فإذا بردت ،وذلك عند طلوع سهيل تُجد في عملها وتفرق قطنها في قبيلتها تستعين بذلك ؛ فخصها لذلك

وقال ابن عناب الكلابي ، وقيل : حريث بن نبهان الطائي[4] :

٢٧– إذَا قَال قَدْنِي قَال بِاللَّه حَلْفَةً لِتُغْنِيّ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا
يُدافِعُ حَيْزُومَيْه سُخْنُ صَرِيحِها وحَلْقاً تَراهُ للثُّمالةِ مُقْنَعا [5]

---

(١) يروى : أضاعت . يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٩/٣

(٢) يُروى : الغرائب . يُنظر اللسان والتاج " غ ر ب "

(٣) البيتان من الطويل ، والبيت الأول من شواهد البديع ٢٩٩/١ ، والمقرب ٢١٣/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم/ ٢٧٣

الشاهد فيه :إضافة الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسة من باب المجاز المرسل أو العقلي ، والبيت الثاني ورد في الجمهرة ٨٤٦/٢ " س ق ف " ، ١٠٧٤ " س م و " ، و١١٠٨ (مما جاء من المقصور المهموز) ، والمخصص ٤/٦ ، و٤/٩ ، و١٧/ ٢٢

اللغة : الخرقاء :المرأة التي لا تحسن العمل . البيت : الخيمة من صوف أو شعر . منهج :بالى

(٤) هما اسمان لشاعر واحد وهو حريث بن عناب أحد بني نبهان بن عمرو بن الغوث بن طئ ، شاعر محسن مكثر . ينظر المؤتلف والمختلف / ١٦١

(٥) البيتان من الطويل وهما لابن عناب الطائي من قصيدة في مجالس ثعلب ٥٣٦/٢ إلى ٥٣٨ برقم ٦٠٥ ولحريث بن عناب في الخزانة ٤٦٩/١١ ، ٤٧٠ والشاهد في البيت الأول، وهو قوله : " **ذا إنائك** " أضافه لأدنى ملابسة ، والقول فيه كسابقه ، وقد فسره الشارح ، وفيه شاهد آخر وهو التوكيد بـ "أجمع" غير مسبوقة بـ "كل" ، وثالث وهو وقوع لام كي في جواب القسم ، ورابع في إلحاق نون الوقاية لـ "قد" أو "قط" بمعنى حسب على اختلاف في الرواية ، وخامس ، وهو مجيء " ذا" بمعنى صاحب ، يُنظر الكشاف ٦٣٧/٣، وأخيراً ففيه شاهد لمن يرويه : لَتُغْنِنَّ وهو حذف الياء الذي هو لام في الواحد

....

ويروى :

إذا قال قطني[١]

ويروى:

...قلت بالله حلفة ، و... آليت حلفة[٢]

شاهده : **٢٩٦ \ ب** إضافة الإناء إلى الذي يشربه لملابسته له في شربه ، وهو لساقي اللبن ، ولو لم يقل "**لملابسته له في شربه**" لجاز أن يكون الشاهد إضافة "ذو" ، ويراد به "اللبن" إلى إنائك فهو ملابس له لكونه فيه ، لكن لما قيد عُرف مراده.

يعني : أنه إذا ناول إناء اللبن ضيفه فشرب حتى روي قال : قدني ، أي : حسبي ، قال له : آليت حلفة ، أي : حلفت حلفة ، ومن روى : بالله حلفة ، (فتقديره : حلفت بالله حلفة)[٣] فهو منصوب على المصدر ، و"لِتغني" بكسر اللام ، ولم يجعلها جواب القسم ، أي : حلفت لتغني عني ذا إنائك ، أي صاحب إنائك ، وصاحب إنائه : اللبن ، أي : يشربه فيغنيه عن عوده إليَّ ، والعرب تقول : أغن عني وجهك أي اجعله بحيث يكون غنيا عني لا يحتاج إلى رؤيتي[٤].

ويُروى : بفتح اللام وفتح الياء ، جعله جواباً وحذف نون التوكيد وهو يريدها فبقي ما قبلها مفتوحاً[٥] ، كقول الآخر[٦] :

المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني وفي لغة طيئ. يُنظر شرح أبيات المغنى ٢٧٨/٤

اللغة : الحيزومية:ما اكتنف الحلقوم من جانبي الصدر . المقنع : مرفوع الرأس

(١) يُنظر شرح الكافية للرضي ٤٠٥/٢

(٢) يُنظر مجالس ثعلب ٥٣٨/٢

(٣) ما بين المعقوفين مكرر في ص

(٤) كذا في شرح المفصل لابن يعيش ٩/٣ ، وفي التهذيب ٨ /٢٠٢ "غ ن ي " : وَسمعت رجلا من فصحاء الْعَرَب يُبَكِّتُ خَادِمًا لَهُ وَيَقُول لَهُ : أغْنِ عني وَجهك بل شَرَكَ . بِمَعْنى : اكْفِنِي شرَّك وكُفَّ عنِّي شرَّك.

(٥) كذا رواه أبو الحسن الأخفش في معانيه ٣٣٤/٢ ، يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٣

(٦) عُزي إلى طرفة ،وهو في ديوانه بشرح الأعلم/١٦٤ ، قال أبو زيد في النوادر/١٦٥ أنشدني الأخفش بيتا

....

٢٨- اضْرِبَ عَنْكَ الهُمومَ طارِقَها [١]

أراد اضربن فحذف نون التوكيد وترك الباء مفتوحة ، وأنشده أحمد بن يحيي[٢] :

" لتغنِنَّ عني "

بنون التوكيد الشديدة[٣] ، إما لأن الشاعر اعتقد أن فتح ما قبل نون التوكيد في الواحد لالتقاء الساكنين فحذف الياء هنا ولم يحركها ، وإما حذفها تخفيفاً كما حذفت الياء من قوله تعالى {**مَا كُنَّا نَبْغِ**}[٤] في أكثر القراءة[٥] ثم أدخل نون التوكيد على النون المكسورة لأجل الياء المحذوفة ،وذا على غير قياس في الوجهين

وقيل[٦] : جعل الإناء ملكا فأضافه لذلك .

مصنوعا لطرفة ... وذكره .

(١) هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه :

ضَرْبَكَ بالسيف قَوْنَسَ الفَرَسِ

وهو من شواهد الخصائص ١٢٦/١،وسر صناعة الإعراب ٨٢/١، والإنصاف ٥٦٨/٢ م ٧٧

الشاهد فيه : حذف نون التوكيد من فعل الأمر تخفيفا ، وإبقاء الفتحة دليلا عليها .

قال ابن خروف : إنما جاز ذلك على التقديم والتأخير ، فتُوهم اتصال النون من " اضربن" بالساكن بعده ، والصحيح أنه حذفها تخفيفاً لما كان حذفها لا يخل بالمعنى . يُنظر الخزانة ٤٧٨/١١

(٢) هو أبو العباس أحمد بن يحيي الشيباني مولاهم الكوفي المعروف بثعلب ، نحوي لغوي ، ولد سنة ٢٠٠هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٢٩١هـ ،من مؤلفاته:المصون في النحو،واختلاف النحويين ، ومعاني القرآن.ينظر في ترجمته : إنباه الرواة ١٨٥/١، وبغية الوعاة ٣٩٦/١ ،معجم المؤلفين ٢٠٣/٢

(٣) كذا في شرح المفصل لابن يعيش ٩/٣، وفي المطبوع من المجالس ٥٣٨/٢برقم ٥٠٥ " لتغني" أما الرواية بالنون المشددة فقد ذكرها الرضي في شرح الكافية ٤٠٥/٢ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٢٣٩/٣

(٤) الكهف / ٦٤

(٥) إثبات الياء قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو في الوصل دون الوقف . ينظر الكشاف ٧٧/٣ ،والبحر ١٣٩/٦

(٦) قال في الإيضاح شرح المفصل ٤١٤/١ : " والمعنى الآخر : أن يكون موضع الاستشهاد إضافة "ذا" على معنى أنه صاحبه لملابسة اللبن للإناء "

[موانع الإضافة]

والذي أَبَوْه من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذ الاسمين المعلقين على عين أو معنى واحد كالليث والأسد ، وزيد وأبي عبد الله ، والحبس والمنع ، ونظائرهن فتضيف أحدهما إلى الآخر فذاك بمكان من الإحالة.

فأما نحو قولك : جميع القوم ، وكل الدراهم ،وعين الشيء ونفسه . فليس منه.

قال صاحب الكتاب :

فصل : والذي أَبَوْه من إضافة الشئ إلى نفسه... الفصل [(١)]

محمد : إضافة **٢٩٧ / أ** الشئ إلي نفسه هو كما ذكر : "**أن تأخذ الاسمين المعلقين علي عين ومعنى واحد ،كالليث والأسد ، وزيد وأبى عبدالله (والحبس والمنع)**[(٢)]" هذا في المعلقين علي عين واحدة ؛لأن الليث هو الأسد وزيد هو أبو عبدالله ، والحبس هو المنع هذا في المعلقين علي معني .

"**ونظائرهن**" يعني : نظائر هذه الأسماء

"**فتضيف أحدهما إلي الآخر (فذاك)**[(٣)] **بمكان من الإحالة**" لأن فائدة الإضافة في المعنى أن يحصل للأول من الثاني تعريف أو تخصيص ، ومتى كان إياه فمحال أن يُعَرِّف الشئ نفسه أو يخصصها ، ولذا لزم أن يكون المضاف غير المضاف إليه ليحصل من الإضافة فائدة .

أما المترادفة فلا يحصل من إضافة بعضها إلي بعض فائدة ، اتفقت في كونها أسماء أو اختلفت في كون بعضها لقباً أو كنية أو اسما ، خلافاً للكوفيين[(٤)] فإنهم اكتفوا باختلاف

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٢٢

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من المفصل

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتتمة من المفصل

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٥/٢، والإنصاف ٤٣٦/٢م ٦١ ،وائتلاف النصرة ٥٤ فصل الاسم م ٣٥ ، وتبعهم جماعة من المتأخرين منهم ابن الطراوة ، وابن طاهر ، وأبو القاسم بن القاسم الخضراوي ، وابن خروف . ينظر شرح الجمل لابن خروف ٦٧٧/٢ ،والارتشاف ١٨٠٦/٤ ، والهمع ٤١٩/٢ ،وكتاب

اللفظ ، واستدلوا بنحو: مسجد الجامع ،ويأتي الكلام عليه[1] وبإضافة اللقب إلي الاسم ، وتقدم الكلام عليه في أول الكتاب[2]

وما تمسكوا به من اختلاف اللفظ فالإضافه معنوية ،واختلاف اللفظ لا يوجب اختلاف المعني

قوله : "**فأما نحو قولك : جميع القوم**..."وما بعده ، فَذَكَره ؛ لأنه يوهم أنه من إضافة الشئ إلى نفسه ؛لأن الجميع يراد به القوم ، و"كل الشئ" و"عين الشئ" و"نفسه" فقال : "**ليس منه** " وإنما لم يكن منه ؛لأن "جميعاً " و"كلاً " عبارة عن أجزاء الشئ ، وليست الشئ وإن كان مركبا منها.

وإضافته بمعنى اللام نص عليه أبو علي[3] ؛ لأن " كلاً " اسم لأجزاء الشئ فكما أنك إذا أضفت الأجزاء إلى المتجزئ كانت بمعني "اللام" فكذا "كل" لأن "كلاً " عبارة عن جميع الأجزاء (ومحالٌ : أخذت جميع الأجزاء)[4] من جميع الأجزاء ، بخلاف : أخذت أجزاءً من الدرهم ؛ لأنه يجوز أن يريد بها بعض الأجزاء بخلاف/**٢٩٧ ب** "كل" .

ومن الدليل أن "كلاً " غير المضاف إليه ، قولك : كل الرجال قائم ، ولا يجوز : الرجال قائم فعلم أنه غيره ، وكذا "جميع" .

وأما مغايرة النفس فبدليل قولهم : له نفس ، وله عين ؛لأن العين يراد به الحقيقة ، ويقال له : حقيقة كما يقال : له علم ، وكذا يخاطبُ العربُ النفسَ مخاطبة الأجنبي ، ولذا جاز : ضربت نفسي ، ولم يجز : ضربتني ولا ضربت زيداً ، و"زيداً " هو التاء ؛ فلذا جازت إضافته .

ابن طاهر الإشبيلي، إعداد أ د /أحمد عبد الله/١٠٤.

(١) ينظر/٣٣٨من هذا البحث

(٢) قال في ١/١١٠ : " .. وقوله أضيف يدل على وجوب الإضافة ، وهو مذهب سيبويه ، والمبرد لا يجيز غيره ، وقد أجاز الزجاج الاتباع ، وقال هذا قياس ، وليس من كلام العرب ، وأجاز الفراء الاتباع ... ثم قال والإضافة أكثر " . ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٢٩٤/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٩/١ ، والمقتضب ١٦/٤ ، ونتائج التحصيل/ ٦٧٦ ، وشرح الكافية ١٣٩/٢ ، والتذييل والتكميل ٣١٧/٢

(٣) ينظر الإيضاح/ ٢١٠ ، والمقتصد ٨٧٠/٢

(٤) ما بين المعقوفين من هامش ص .

ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ولا الصفة إلى موصوفها.
وقالوا : دار الآخرة ، وصلاة الأولى ، ومسجد الجامع وجانب الغربي ، وبقلة الحمقاء .
على تأويل : دار الحياة الآخرة ، وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي ، وبقلة الحبة الحمقاء.
وقالوا : عليه سحق عمامة وجرد قطيفة وأخلاق ثياب ، وهل عندك جائبة خبر ومغربة خبر.
على الذهاب بهذه الأوصاف مذهب : خاتم وسوار وباب ومائة ؛ لكونها محتملة مثلها ليلخص أمرها بالإضافة ،كفعل النابغة في إجراء الطير على العائذات ، بياناً وتلخيصاً لا تقديماً للصفة على الموصوف حيث قال:
وَالمُؤْمِنِ العَائِذَاتِ الطَّيْرَ

قال صاحب الكتاب : ولا يجوز إضافة الشئ[1] إلى صفته .. الفصل [2]
محمد : لأن الصفة هي الموصوف ، فهما لعين واحدة ولذا لو سُئلتَ عن أحدهما أجبت بالآخر ، فلا تقول : هذا زيدٌ العاقلِ ؛ لأنه إضافه الشئ إلى نفسه ، وتقدم امتناعه[3] وأجاز ذلك الكوفيون[4] ، قال السخاوي[5] : وبعض البصريين[6] ، واحتجوا بأن الصفة قد تكون لغيره كقولك : مررت برجل قائم أبوه .

---

(١) في ط " الموصوف " والخطب في ذلك سهل .
(٢) ينظر المفصل/ ١٢٣
(٣) ينظر/ ٣٣٥من هذا البحث
(٤) ينظر في مذهبهم : معاني القرآن للفراء ٥٥/٢، والإنصاف ٤٣٦/٢ م٦١، وائتلاف النصرة ٥٤فصل الاسم م ٣٥
(٥) ينظر المفضل شرح المفصل٨٧٥/٢
(٦) لم أقف على بعض البصريين موافقاً لما أجازه الكوفيون من ذلك ، بل وافقهم بعض نحاة الأندلس كابن الطراوة ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وأبي القاسم بن القاسم. يُنظر شرح الجمل لابن خروف ٦٧٧/٢

....

وإذا جاز أن يكون لغيره علمت أنها ليست إياه فحصلت المغايرة ، بخلاف إضافة أحد الاسمين المترادفين إلي الآخر.

والجواب : وإن كان يجوز أن يكون لغيره ، لكن لا يُعرى من ضميره ، فهي مختصة بضميره ، وإذا تخصصت بضميره لا يجوز تخصيصه ؛ لأنه يلزم منه تخصيص الشئ بنفسه بواسطة مع أنها حقيقية .

ثم أورد ما يُظن أنه من إضافة الموصوف إلى صفته فقال : "**وقالوا : دار الآخرة ، وصلاه الأولي ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وبقلة الحمقاء ، علي تأويل : دار الحياة الآخرة ، وصلاة الساعة الأولي، ومسجد الوقت الجامع ، وجانب المكان الغربي ، وبقلة الحبة الحمقاء**".

فبَيَّن ما يخرج به عن أن يكون من إضافة الموصوف إلي ***/٢٩٨أ*** صفته ، وبما ذُكر صارت صفة لموصوف محذوف غير المضاف في اللفظ فحصلت المغايرة ، ومأأتاك مما ظاهره نحو هذا فافعل به مثل هذا .

ومنه : {**حَقُّ الْيَقِينِ**}(١) ، {**وَحَبَّ الْحَصِيدِ**}(٢) على تأويل : حق الأمر اليقين ، وحب النبت الحصيد ، وقيل للحبة : الحمقاء ؛ لأنها تنبت في مجاري السيل فتجترفها السيول(٣)

ومثله قولهم في أسماء الكتب : الجامع الكبير : الجامع العلم الكبير

، والارتشاف ١٨٠٦/٤ ، وكتاب ابن طاهر الإشبيلي/١٠٤ ، وقد نسب المحقق هذا القول إلى المبرد نقلاً عن ابن السراج ، وما في الأصول ٨/٢ موافقة المبرد لمذهب البصريين ، وعبارته : "وسُئل عن قولهم: دار الآخرة لِمَ لَمْ نقل الآخر؟ فقال: لأن أول الأوقات الساعة، فأكثر ما يجوز في هذا التأنيث كقولهم، ذات مرةٍ، ولو جرى بالتذكير كانَ وجهًا، فما جرى منه بالتأنيث حمل على الساعة ألا ترى أنه يسمى يوم القيامة الساعة لأن الساعةَ أولُ الأوقاتِ كلِّها"

(١) الواقعة/ ٩٥

(٢) ق/٩

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٣

....

وإن لم تُرد الإضافة وأجريت الثاني على الأول صفة كان أحسن شيء .

قوله : "**وقالوا : عليه سحق عمامة** " هذا أيضاً في الظاهر من إضافة الصفة إلى الموصوف عكس ما ذُكر في أول الفصل ، وإضافة الصفة إلى الموصوف أشد امتناعاً من العكس ؛ لأنه إضافةً إلى كونه إضافةَ الشئ إلى نفسه ، تقديمُ الصفة على الموصوف .

ثم قال : "**وجرد قطيفة ، وأخلاق ثياب ، وهل عندك جائبة خبرعلى الذهاب بهذه الأوصاف مذهب: خاتم ، وسوار ، وباب ، ومائة ؛ لكونها محتملة مثلها ليلخص أمرها بالإضافة**"

معنى ذلك : أنها جُعلت لموصوف محذوف أعم من ما أُضيفت إليه ، ولما حُذف موصوفها أقيمت مقامه ، وفيها عمومها ثم أضيفت إلى ما بعدها ؛ لأنه بما ذكرتَ من التقدير أخص ؛ لأن سحقاً يكون من عمامه ومن غيرها .

ونحوه : جرد ، وأخلاق ، وجائبة ، ومغربة ، فصار كـ "خاتم" الذي يجوز أن يكون من حديد وصُفْر(١) وفضة وذهب ثم يضاف إلى أحدهما ليتخصص به ولذا قال : لكونها محتملة مثلها ليُلخص أمرها بالإضافة . ومعنى جائبة خبر : أي خبر يجوب البلاد أي يقطعها .

ومغربة خبر : يعنى خبر طرأ عليهم فهو لذلك غريب ، والهاء في جائبة ، ومغربة للمبالغة كعلاَّمة .

قوله : "**كفعل النابغة الذبياني(٢) في إجراء الطير على العائذات بيانا وتلخيصا لا ٢٩٨\ب تقديماً للصفة على الموصوف حيث قال** :

(١) هو نوع جيد من النحاس ، يُصنع منه الأواني وغيرها ، والأفصح فيه ضم الصاد ، ورُوي كسرها . يُنظر الصحاح ، واللسان ،والقاموس ، والتاج " ص ف ر"

(٢) هو أبو أسامة زياد بن معاوية بن جناب الذبياني الغطفاني ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى من أهل الحجاز . ينظر في ترجمته طبقات فحول الشعراء ٥١/١، والشعر والشعراء ١٥٧/١ ، والأعلام ٥٥/٣ .

....

٢٩– فَلاَ لَعَمْرُ[١] الَّذِي قَدْ زُرْتُهُ حِجَجاً[٢] وَمَا هُرِيقَ عَلَى الأَنْصَابِ مِنْ جَسَدِ[٣]
وَالمُؤْمِنِ العَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الغَيْلِ وَالسَّنَدِ[٤]

الشاهد فيه : أن أصله : "والمؤمن الطير العائذات"

فالعائذات : صفة للطير ، ثم قدم الصفة وهي "العائذات" على الموصوف وهو "الطير" ، ويحتمل إعرابه وجهين :

أحدهما : النصب مفعول به للمؤمن

والآخر : الجر بالإضافة على التشبيه بالحسن الوجه ، وحذَف موصوف "العائذات" فاحتمل أشياء متعددة من أناسي وغيرهم ، فبيَّن ذلك بأن أجرى الطير عطف بيان على

---

(١) يُروى : فلا ورب الذي ، يُنظر ثمار القلوب /١٧

(٢) هذه رواية جماعة، منهم إبراهيم الحربي في غريب الحديث ٧٩٤/٢ ، والصغاني في التكملة ٢٧٣/٢ ، ورواية الديوان/٣٥ : مسحت كعبته .

(٣) في التكملة ، والتاج " ض م د" الرواية : ... **وما هُرِيقَ على غَرِيّكَ الضَّمِدِ**

والغرا : ولد البقرة ، والضمد : الجرح

(٤) البيتان من البسيط ، وهما للنابغة في ديوانه/ ٣٥ ، والعمدة لابن رشيق ١٧٧/٢ ، وبيت الشاهد هو الثاني ، وهو من شواهد كتاب الشعر للفارسي/٣٩٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣١٧/١ ، وتمهيد القواعد ٣٣٦٠/٧.

الشاهد : قوله : " **العائذات الطير** " أراد الطير العائذات على نحو ما فسر المؤلف .

قال البغدادي في الخزانة ٧١/٥ : " العائذات " كان في الأصل نعتاً لـ " طير" فلما تقدم وكان صالحاً لمباشرة العامل أعرب بمقتضى العامل ، وصار المنعوت بدلاً منه ... قال : ولم يرض الزمخشري هذا في المفصل في باب الإضافة أن "العائذات" كان في الأصل " الطير العائذات" فحذف الموصوف ، وجعل العائذات اسماً لا صفة ، فلما جعلت اسماً احتاجت إلى تبيين فأجرى عليها بالتبيين ، قال : وليس هذا من تقديم الصفة على الموصوف ، ولا يخفى أن هذا تكلف.

اللغة : العائذات : قال التبريزي : ما عاذ بالبيت من الطير . وقد أغرب بعضهم بقوله : العائذات جمع عائذ ، وهي الحديثة النتاج من الطيور والبهائم . يُنظر شرح القصائد العشر للتبريزي/ ٣١٩ ، والخزانة٧٣/٥

العائذات ، ويجوز جر الطير ورفعه كما في حسن الوجه[1] .

قوله : والمؤمن ، يريد الله تبارك وتعالى آمن الطير في الحرم ، والغيل : مكان ، والسند : سند الجبل ، ورواها أبو عبيدة[2] :

لا والذي آمنَ الغِزْلانَ تمسحها ركبان مكة بينَ الغِيلِ والسَّعَدِ[3]

ولا شاهد في هذه الرواية ، وقال أبو عبيدة : الغيل والسعد ، أَجَمَتان[4] كانتا مناقع ما بين مكة ومنى يقال لأحدهما الغيل ، والأخرى السعد .

قال الأصمعي : لا يقال الغِيل غِيل الغَيضة ، والغِيل : الماء الجاري

وقال : كان ماء يجري في أصل أبي قبيس[5] يغسل عليه القصَّارون[6]

وروايته : الغَيل[7] .

(١) يُنظر كتاب الشعر للفارسي/ ٣٩٦

(٢) هو معمر بن المثنى اللغوي البصري مولى بني تيم قريش ، رهط أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، عده الزبيدي في الطبقة الرابعة من طبقات اللغويين البصريين ولد سنة ١١٢هـ ، واختلف في سنة وفاته فقيل سنة ٢٠٨ هـ ، وقيل سنة ٢١٠ ، وقيل سنة ٢١١هـ ، من مؤلفاته : مجاز القرآن ، والأمثال في غريب الحديث، ومعاني القرآن .ينظر في ترجمته : طبقات النحويين واللغويين/١٧٥، والفهرست ٥٣/١، وبغية الوعاة ٢٦٤/٢ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو بهذه الرواية في الحيوان ١٩٣/٣

(٤) الأجمة : مَنْبت الشَّجَرِ كالغَيْضة . يُنظر التهذيب ٢٢٧/١١ " أ ج م"

(٥) في معجم البلدان ٨٠/١ : " أبو قُبيس : جبل مشرف على مكة، وجهه إلى "قعيقعان" ، ومكة بينهما، أبو قبيس من شرقيّها، وقعيقعان من غربيّها، قيل: سمّي باسم رجل من مذحج كان يكنّى أبا قبيس، لأنه أول من بنى فيه قبّة.

قال أبو المنذر هشام: أبو قبيس، الجبل الذي بمكة، كناه آدم، عليه السلام، بذلك حين اقتبس منه هذه النار التي بأيدي الناس إلى اليوم ".

(٦) القصر : إِزَالَة اللَّوْن من أَلياف النسيج أَو تخفيفه ، والقصار : المبيض للثياب وَكَانَ يهيأ النسيج بعد نسجه ببله ودقه بالقصرة ، والقصرة : هِيَ القطْعَةُ من الخَشَب، وَهِي من خَشَب العُنّاب، لأَنّه لَا نَارَ فِيهِ . يُنظر التاج ، والمعجم الوسيط " ق ص ر"

(٧) يُنظر شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي /٣١٩

وقد أضيف المسمى إلى اسمه في نحو قولهم : لقيته ذات مرة وذات ليلة ومررت به ذات يوم ،وداره ذات اليمين وذات الشمال وسرنا ذا صباح .

قال أنس بن مدركة الخثعمي :

عَزَمْتُ عَلَى إِقامةِ ذِي صباحٍ لأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

وقال الكميت:

إلَــيْكُم ذَوي آلِ النبـــيِّ تَطَلَّعَــتْ نَـــوازِعُ، مِـــنْ قَلْبِـــي، ظِمــاءٌ، وأَلْبُـــبُ

قال صاحب الكتاب :

فصل : وقد أضيف المسمى إلى اسمه .. الفصل(1)

محمد : أورد هذا الفصل وبيَّنَه ؛لأنه لما قال : "لا يضاف الشيء إلى نفسه" وكان هذا مما يُتخيل أنه منه ، أورده مُنَبهاً على وجه المغايرة بينهما .

قوله : "**المسمى إلى اسمه**" ، اختلف الناس أهُما شيءٌ واحد ***١ ٢٩٩/أ*** أم شيئان(2)؟

قيل : الاختلاف لفظي(3) ، ولا حاجة بي إلى الخوض في ذلك .

بل أقول بدل الاسم : العبارة ، وبدل المسمى: المعبر عنه ، وهذا لا نزاع فيه ، وهو عندي

---

(١) ينظر المفصل/ ١٢٤

(٢) اختلفوا في الاسم والمسمى ، هل هما متغايران أم لا ؟

فقيل : هما متغايران ، وعليه المعتزلة

وقيل : هما شيئ واحد ، وعليه الأشاعرة

وقيل : لا متغايران ولاغير متغايرين وهو مذهب أهل النقل ، ويُعزى لمالك رضى الله عنه

قال الشيخ يس رحمه الله في حاشيته على التصريح ١/٧ : " والحاصل أن من قال أن الاسم عين المسمى ليس مراده كذلك دائماً ، بل مراده أنه قد يكون كذلك ، ومعنى كونه "عينه" أن المراد من الاسم مسماه لا "نفسه" و"ذاته" بأن يكون الحكم مناسبا للمسمى دون الاسم كما في {**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى**}(الأعلى ١) ، ومن قال إنه غيره ليس مراده أنه كذلك دائما ، بل قد يكون غيره ، ومعنى كونه غيره أن المراد من الاسم نفسه وذاته لا مسماه ، بأن يكون الحكم مناسبا للاسم دون المسمى ، قال تعالى{ **لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنى** } طه ٨ ، الحشر ٢٤ ، وينظر التفسير الكبير ١/ ١٠٩

(٣) القائل ابن الحاجب ، ينظر الإيضاح شرح المفصل ٤١٧/١

....

عين ما أراده المصنف ، فأجنح إليه ليحصل لي الاتفاق وأكفى مؤونة الشغب .

قوله : "**في نحو قولهم** : **لقيته ذات مرة** " "ذات" هنا بمعنى صاحبة لا بمعنى الحقيقة كما يستعمله أهل الكلام[(١)] فذاك شيء لم يثبت له أصل[(٢)] ، وقد صرح بالخطأ فيه جماعة منهم : ابن برهان[(٣)] في شرحه للُّمع[(٤)] ، وتبعه ابن الخشاب وأربى عليه في البيان في جواب

(١) في صحيح البخاري ، كتاب التوحيد ، باب " ما يذكر في الذات والنعوت وأسامي الله عز وجل " قال ابن حجر معقباً : فأما الذات فقال الراغب : هي تأنيث "ذو" ، وقد استعاروا لفظ الذات لعين الشيء ، واستعملوها مفردة ومضافة ، وأدخلوا عليها الألف واللام وأجروها مجرى النَّفْس والخاصة ، وليس ذلك من كلام العرب .

وقال القاضي عياض : ذات الشيء نفسه وحقيقته ، وقد استعمل أهل الكلام الذات بالألف واللام وغلطهم أكثر النحاة .

واستعمال البخاري لها دال على ما تقدم من أن المراد بها نفس الشيء على طريقة المتكلمين في حق الله تعالى ، وقال الزجاج : معنى ذات حقيقة .

ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٤٠٠ ، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ١/ ٢٧٢ ، ومفردات الراغب ١٨٢ ، وفتح الباري ١٣/ ٣٨١، ٣٨٢ مختصرا.

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٤١٨ :" وفي ذات يوم وشبهه تقدير ، وهو أن يكون من باب قولك : عين الشيء ونفسه ، على ما ذكر على التشبيه بخاتم حديد وباب ساج " أ.هـ فالذات عنده بمعنى الحقيقة .

(٣) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري ، من أهل بغداد ، من مصنفاته : الاختيار في أصول الفقه ، وأصول اللغة . توفي سنة ٤٥٦هـ ، ينظر في ترجمته : إنباه الرواة الرواة الرواة ٢/ ٢١٣ ،وبغية الوعاة ٢/ ١٢٠ ، والأعلام ٤/ ١٧٦.

(٤) قال : " وقول المتكلمين " الذات " جهل منهم ، ولا يصح إطلاق هذا في أسماء الله تعالى ؛ لأن أسماء الله تعالى لا يصح فيها إلحاق تاء التأنيث ، ولذلك امتنع أن يقال فيه " علَّامة" وإن كان أعلم العالمين .

و" ذات" بمعنى "صاحبة" التاء لتأنيث "ذو" بمعنى صاحب .

وقولهم : "الصفات الذاتية" جهلٌ أيضاً ؛ لأن النسب إلى ذات " ذوويّ " ، كما أن النسب إلى دَوَاة :دوويّ " . ينظر شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٣

....

مسائل وردت عليه من الإسكندرية ، أحسن في جوابها كل الإحسان[1] ؛ ولأن الأسماء لاتطلق على الله إلا بما جاءت به الشريعة ولم يرد لفظ "الذات" ويراد بها الحقيقة في الشريعة ؛ ولأن الألفاظ المؤنثة تشعر بالنقص فلا يجوز إطلاقها على الله سبحانه وتعالى عن نقص ما ، ولذا لم يطلق عليه عَلاَّمَة ، وأن تاؤه (للمبالغة)[2] في العِلْمِ لما في اللفظ من علامة التأنيث .

وبعض من أخذت عنه تعرَّض لتجويز ذلك في جزء مفرد بما عُرِف به مقداره في هذا الفن أضربت عن ذكره[3] .

ومن جملة خطئهم قولهم في النسب : (ذاتي)[4] ، ولا يجوز النسب إلى ما فيه تاء التأنيث ، وحقيقة الاسم صاحبة له

والمراد : الزمن المسمى بمرة ، ومثله : "**ذات ليلة ، وذات يوم ، وداره ذات اليمين وذات الشمال ، وسرنا ذا صباح .**

قال أَنَسُ بْنُ مُدْرَكَةَ الْخَثْعَمِيُّ [5] :

(١) من مصنفات ابن الخشاب "جواب المسائل الإسكندرانية في الاشتقاق" ذكره صاحب الذيل على طبقات الحنابلة ٣١٩/١ ، ولم أقف عليه ، وينظر مقدمة المرتجل/ ٢٣

(٢) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٣) لعله المطرزي ، قال في المغرب في ترتيب المعرب ٣١١/١ في (ذو) : " وتقول للمؤنث امرأة (ذات) مال ... هذا أصل الكلمة ثم اقتطعوا عنها مقتضييها وأجروها مجرى الأسماء التامة المستقلة بأنفسها غير المقتضية لما سواها ، فقالوا "ذات" متميزة ، و"ذوات" قديمة أو محدثة ، ونسبوا إليها كما هي من غير تغيير علامة التأنيث ، فقالوا الصفات " الذاتية " واستعملوها استعمال النفس والشئ "

(٤) في ص (اني) ولعل الصواب ماأثبتناه

(٥) هو أبو سفيان أنس بن مدرك ، أو مدركة بن كعب الأكلبي الخثعمي ، وصحفه ابن خلف في شرح أبيات سيبويه بـ "أوس بن مدرك" ، شاعر فارس من المعمرين ، كان سيد خثعم في الجاهلية وفارسها ، وأدرك الإسلام فأسلم ثم أقام بالكوفة ، وانحاز إلى علي بن أبي طالب فقتل في إحدى المعارك سنة ٣٥ هـ . ينظر في ترجمته : الإصابة ٢٥٧/١ ، والخزانة ٨٩/٣ ، والأعلام ٢٥/٢ .

....

٣٠ – عَزَمْتُ عَلَى إِقامةِ ذِي صباحٍ لأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ [(١)]

شاهده : "ذي صباح" أي : صاحبه صباح ، فكأنه قال :

"... على إقامة صباح "

وفي "ما" وجهان :

أحدهما: صفة "لأمرٍ"[(٢)] .

والثاني: أن يكون حرفاً زائداً يدل على إبهام ما قبله **٢٩٩أ ب** ،وأنه لا يخص فرداً دون فرد[(٣)] .

ويروى : "**يُسَود**" بفتح الواو وكسرها[(٤)] ، فمن كسر علق "**لأَمْرٍ**" بـ "**عَزمتُ**" ، و"**يسود**" في موضع الصفة له ، ومن فتح علق الجار والمجرور بيسود .

وقَالَ الْكُمَيْتُ: [(٥)] :

(١) البيت من الوافر ، وهو لأنس بن مدركة في شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٣، ولأنس بن نهيك في لسان العرب "ص ب ح" ، ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيبويه ٣٨٨/١ ، قال في الخزانة ٨٩/٣ " ونقل ابن خلف عن الجاحظ أن هذا البيت لإياس بن مدركة الحنفي وهذا غير مناسب ، فإنهم نقلوا أن قائل هذا البيت خثعمي لا حنفي . وهو من شواهد الكتاب ٢٢٧/١ ، والمقتضب ٣٤٥/٤ ، والخصائص ٣٢/٣ ، والشاهد فيه جر "**ذي صباح** "على لغة خثعم وهو ظرف لا يتمكن ، ولا يجوز مثل هذا إلا في لغة هؤلاء القوم ، أو في ضرورة . وقال أبو البقاء في شرح الإيضاح : قيل : هو بمنزلة ذات مرة إلا أنه أخرجه عن الظرف بالإضافة إليه ، وقيل : "ذو" زائدة ، أي : على إقامةصباح " ينظر الخزانة ٣/ ٨٦

(٢) هذا توجيه جماعة ، منهم ابن يعيش في شرح المفصل ١٢/٣

(٣) هذا توجيه جماعة ، منهم الأعلم في تحصيل عين الذهب /١٧٥

(٤) ينظر السابق /١٧٥

(٥) هو ابن زيد بن الخنيس بن مجالد بن وهيب بن عمرو بن سبيعي ، وقيل : هو ابن زيد ابن الأخنس بن مجالد بن ربيعة بن الحارث ولد سنة ٦٠هـ وتوفي سنة ١٢٦هـ ، ودفن بمكران . ينظر الأغاني ١٠٨/١٥ ، والشعر والشعراء ٥٨١/٢

....

---

٣١ – إلَيْكُم ذَوي آلِ النبيِّ تَطَلَّعَتْ   نَوازِعُ، مِنْ قَلْبِي، ظِماءٌ، وأَلْبُبُ [١]

شاهده : " ذوي آل النبيِّ " : يا أصحاب هذا الاسم ، الذي هو آل النبي صلى الله عليه وسلم ، و"نوازع من قلبي " ، أي : أشواق نوازع من قلبي ، وهي جمع نازعة ، ونوازع كضاربة وضوارب ، وعني بذلك : ما لهم في قلبه من المحبة التي أوجبتها اختصاصهم بأشياء انفردوا بها.

وفائدة هذه الإضافة والجمع بينهما المبالغة والتأكيد ، وما في الاضافة من الإشعار باستحقاق الأول للثاني من التأكيد ، وأن الاسم ليس لغيره مما ليس بينه وبين مسماه ارتباط ، لا سيما ما فيه من التعظيم ، لقوله : "ذوي آل النبي" فإنهم لم يستحقوا ذلك إلا لكرامتهم ، وفيه تعظيم لهم ، فلذا عدل إليه الشاعر

وربما ضاق عطن من لم ينعم النظر في هذا العلم فظن أن الأول زائد لا معنى تحته[٢] لقصوره عن إدراك هذه الدقيقة ، وهى من محاسن هذا العلم .

---

(١) البيت من الطويل وهو من هاشميات الكميت ، يُنظر شرح الهاشميات للقيسي ٥١، وهو من شواهد الخصائص ٢٧/٣ ، والمحتسب ٣٤٧/١ ، وشرح المفصل ١٢/٣ ، والشاهد فيه إضافة المسمى إلى الاسم على نحو ما سيفسره المؤلف .

اللغة : تطلعت : أشرفت شوقاً . نوازع : حانَّة .

(٢) قال بزيادة " ذي " في مثل هذا البيت وغيره الفارسي . ينظر كتب الشعر/ ٣٠

وقالوا في نحو قول لبيد:

إِلى الحَوْلِ ثمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُما

وفي قول ذي الرمة:

داع يُناديهِ باسمِ الماءِ مَبْغومُ

وقوله:

تداعين باسم الشيب في متثلمٍ

إن المضاف – يعنون الاسم – مقحم ،خروجه ودخوله سواء.

وحكوا: هذا حي زيد ،وآتيك وحي خويلد قائم ، وحي فلانة شاهد.

وأنشدوا :

يا قر إن أباك حي خويلدٍ قد كنت خائفة على الإحماق

وعن الأخفش أنه سمع أعرابياً يقول في أبيات : "قالهن حي رباح " بإقحام حي والمعنى : هذا زيد ، وإن أباك خويلداً ، وقالهن رباح ، ومنه قول الشماخ :

ونفيت عنه مقام الذئب

أي : الذئب

قال صاحب الكتاب :

فصل : وقالوا في نحو قول لبيد ... الفصل(١)

محمد : قال لبيد(٢) :

٣٢ – إِلى الحَوْلِ ثمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُما وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ (٣)

---

(١) ينظر المفصل/ ١٢٤

(٢) هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري مات سنة ٤١ هـ على الإسلام في خلافة معاوية بالكوفة . ينظر في ترجمته الأغاني ٩٠/١٤ ، والشعر والشعراء ٢٨٠/١ ، وشذرات الذهب ٥٢/١

(٣) البيت من الطويل،وهو للبيد في ديوانه/ ٢١٤ ، وهو من شواهد الخصائص ٢٩/٣ ، والعمدة ٥٠٧/١ ، والمقرب ٢١٣/١ ، والشاهد فيه إضافة المسمى إلى الاسم على الصحيح ، والاسم مقحم عند أبي

....

وقول ذي الرمة[١] :

٣٣- لا يَنْعَشُ الطَّرفَ إلا ما تخوَّنَهُ   داع يُناديهِ باسمِ "الماءِ" مَبْغومُ[٢]

وقال صدر الأفاضل[٣] : إن "مبغوماً" ليس صفة داع ، والمعنى داع يناديه باسم الماء **٣٠٠ أ** دعاءوه مبغوم ، فعلى ما رأي وهو الجيد أن "مبغوماً " خبر دعاؤه ، وحذف المبتدأ للعلم به ؛ لأنه مصدر دل عليه الفعل وهو "ينادي" ، و"الماء" حكاية صوت بغام الظبية

ونحوه قول ذي الرمة :

٣٤ – إذا مَا وردنا لم نصادف بجَوفه   سوى واردات مِن قطاً وحمام

كأَنَّ صِياحَ الكُدْرِ، يَنْظُرْنَ عَقْبَنا   تَراطُنُ أَنْباطٍ عَلَيْهِ قِيامِ

إِذا ساقيانا أفرغا فِي إزائه   على قُلُصٍ بالمُقفِرات حِيامِ

إزاؤه : أي ازاء المنهل وهو حوضه

تَداعَيْنَ باسْمِ الشِّيبِ في مُتَثَلِّمٍ   جَوانِبُهُ مِنْ بَصْرةٍ وسِلامِ[٤]

عبيدة ، ومضاف إلى محذوف عند أبي علي . ينظر مجاز القرآن ١٦/١ ، وكتاب الشعر/ ٣٣

(١) ينظر ديوانه/ ٢٥٥

(٢) البيت من البسيط وهو من شواهد المنصف ١٢٦/١ ، و١٤٣/٣،وشرح المفصل ١٤/٣ ، والخزانة ٣١٨/٤ .

الشاهد فيه كسابقه .

اللغة : لا ينعش الطرف : لا يرفعه . تخونه : تعهده . داع : يعني أمه تدعوه . البغام : صوت الظبية .

(٣) هذا ليس من كلام صدر الأفاضل ، بل نقله عن أبي الأزهر البخاري صاحب " الحصائل" عن امرأة عجوز تدعى أم الحسين . ينظر التخمير ٤٣/٢ .

وأبو الأزهر البخاري هذا لُغوي صنَّف كتاباً سماه " الحصائل " قصد فيه تحصيل ما أغفله الخليل في معجم " العين" . يُنظر في ترجمته إنباه الرواة ٩٩/٤

(٤) الأبيات من الطويل وهي لذي الرمة في ديوانه /٢٦٩ ، والشاهد في البيت الأخير هو قوله : "**باسم الشيب** " والكلام فيه كما سبق في نظائره ، وهو من شواهد الخصائص ١٦٧/٢ ،ونتائج الفكر /٣٨، والبديع٢٩١/١

....

"**تداعين**" : أي صوتن ، و "**باسم الشيب**" حكي صوت رشفها بمشافرها الماء .
و"**متثلم**" : حوض قد تهدم جوانبه وأكثره لقدم عهده بالناس و"**البصرة**" :كذّان[1] لا حجارة ولا طين ، ويقال[2] : البصرة : حجارة تملأ الكف ، والسلام : الحجارة البيض ، الواحدة سَلِمَة[3]

قوله: "**إن المضاف إليه – يعنون الاسم – مقحم ، خروجه ودخوله سواء**"

جنح الزمخشري إلي الزيادة لَمّا لم يساعده عدمها على مذهبه ، والزيادة فى الأول صالحة ، وقد قال أبو عبيدة[4] بها فلم يجنح إليها لما لم يساعده مذهبه فلم يمل مع الحق كيف مال ؛ لأن استعمال الاسم بمعنى المسمى خلاف مذهبه كذا قال ابن الحاجب[5] فاختار الزيادة ليستقيم له مذهبه ثم قرر ذلك بقوله :

داع يُناديهِ باسمِ الماءِ مَبْغومُ

والنداء إنما هو باللفظ ، فلو حمل الاسم على اللفظ لاختل المعنى ،وإذا جعل الاسم للمسمى تُؤول قوله : " **باسم الماء**" أن المراد : مُسمى اللفظ هذا ، ويجعله دالاً علي ماء . وهو حكاية بغام الظبية/**٣٠٠ ب** ،وكذا "شِيب" في حكاية صوت مشافر الابل

اللغة : الكدر : القطا التي من لونها كُدرة . التراطن : الكلام غير العربي .الإزاء : مصب الماء في الحوض . القُلُص : جمع القلوص : الناقة الفتية .

(١) في اللسان " كَ ذَ ذَ " الكذّان بالفتح: حجارة كأنها المدر فيها رخاوة ، وربما كانت نخرة ، الواحدة كَذّانة .

(٢) لم أقف على القائل .

(٣) السِّلام : الحجارة الصلبة ، سميت بذلك ؛ لسلامنها من الرخاوة ، ومن هذا أُخذ : استلمت الحجر ، قال الخليل : والسِّلامة : الحجارة ، لم أسمع واحدها ، ولا سمعت أحداً يُفردُها، وربما أنَّث على معنى الجماعة ، وربما ذكَّر ، وقيل واحدته : سَلِمة. يُنظر معجم العين ٢٦٥/٧ "س ل م" ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥٣/٢ ، والجمهرة ٣١٢/١ " ب ص ر "

(٤) ينظر مجاز القرآن ١٦/١ .

(٥) ينظر الإيضاح شرح المفصل ٤١٨/١

....

عند الشرب[١] ،ويقوي ذلك : استعماله استعمال رجل وفرس بإدخال اللام عليه[٢] ، ولولا جعله اسماً لم يدخل عليه لام التعريف.

قوله : **وحكوا : هذا حي زيد وآتيك وحي خويلد[٣] قائم وحي فلانة شاهد وأنشدوا :**

٣٥ – ياقُرّ إنّ أباكَ حيُّ خُويلدٍ   قد كنتُ خائفَه على الإحْماقِ [٤]

قُرّ : ترخيم قرة ، وأحمقت المرأة : إذا جاءت بولد أحمق فهي محمق ومحمقة[٥] ويريد : أن الخوف قد وقع ، يريد : أن قرة أحمق ؛ لأنه كان يخاف على أبيه لما يرى فيه من العلامات أن يلد الحمقان .

"وعن الأخفش : أنه سمع أعرابياً يقول فى أبيات ، قالهن : حي رباح بإقحام "حي" [٦] **والمعني : هذا زيد فى حى زيد ، وإن أباك خويلد فى حى خويلد ومنه قول الشماخ"**[٧] ، وأول القصيدة :

---

(١) يُنظر ديوان الأدب ٣٢٢/٣ ، ورسائل في اللغة ، لابن السيد البطليوسي /٩٩ ، وشمس العلوم ٥٣٩/١

(٢) وكذا خفضه وإضافته ، ولولاتقديره اسما لذلك لم يجر هذا المجرى . ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٤١٩/١ .

(٣) في ط من المفصل : وأتيتك وحي فلان . ويُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٣

(٤) البيت من الكامل وهو لجبار بن سلمى بن مالك ، جاهلي ، في النوادر/ ٤١٥ ، والخزانة ٣١١/٤ ، وهو من شواهد كتاب الشعر/ ٣١، والخصائص ٢٨/٣ ، والمقرب ٢١٣/١

الشاهد فيه قوله : "حي خويلد" ، بمعنى : ذاته وعينه ، وجعله الفارسي والزمخشري مقحما ، واستصوب البغدادي الأول .

(٥) يُنظر الصحاح " ح م ق "

(٦) يريد أن الأخفش سمع أعرابيا أنشد أبياتا ، فقيل له : من قال هذه الأبيات ؟

فقال : قالهن : حي رباح . ينظر كتاب الشعر/٣٢ ، وشرح المفصل ١٣/٣ ، واللسان (ح ي ي) ، والخزانة ٢٩٩/٤ .

(٧) هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني ، شاعر مخضرم ، وهو من طبقة لبيد والنابغة ، وقيل : اسمه معقل بن ضرار ، والشماخ لقبه ، شهد القادسية ، ومات في غزوة موقان سنة

....

٣٦ – كِلا يَوْمَيْ طُوالةَ وَصْلُ أَرْوى ظَنُونٌ آنَ مَطَّرَحُ الظَّنُون[1]

طوالة : بئر انتجعت عليها "أروي" مرتين ، ونزل عليها الشماخ من أجل "أروى" ، ففي كلا اليومين كان وصلها ظنوناً[2] ، والظنون : كل أمر كنت منه على تهمة تظن أن لا خير فيه[3]

ثم أقبل على نفسه فقال قد " **آن**" أي : حان إذاً طرح عنى الظنون

وَمَا أَرْوَى، وإنْ كَرُمَتْ عَلَيْنَا بأَدْنَى مِنْ مُوَقَّفَةٍ حَرُونِ

تُطيفُ بها الرُّماةُ وتتّقيهمْ بأوعالٍ مُعَطّفةِ القرونِ[4]

٢٢هـ . ينظر في ترجمته طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١ ، والأعلام ٣ /١٧٥

(١) البيت من الوافر ، يُنظر ديوان الشماخ /٣١٩ ، و" أروى" اسم محبوبته ، و" الأروى" : إناث الأوعال، والأوعال :ضربٌ من المعز الجبلية . يُنظر المعجم الوسيط " و ع ل" .

(٢) في معجم البلدان ٤٥/٤ طوالة : بئر في ديار فزارة لبني مرة وغطفان ، وأنشد بيت الشماخ المذكور .

(٣) في الأضداد لابن الأنباري : البئر الظنون : هي التي لايوثق بمائها . كما لا يوثق بوصل " أروى" .

(٤) البيتان من الوافر ، يُنظر ديوان الشماخ /٣١٩،٣٢٠

اللغة : موقفة : من التوقيف ، وهو البياض مع السواد في موضع الوقف (وهو الخلخال) ، ولم يعدها إلى أسفل ، ولا فوق ، والمراد هنا " الأروية" التي في قوائمها خطوط تخالف لونها .

الحرون من الدواب : التي إذا استدر جريها وقفت ، وذلك في ذوات الحوافر خاصة ، والمراد هنا : الأروية التي لا تبرح أعلى الجبل حذراً من أن تُصاد . عبَّر به عن صعوبة وصال محبوبته . يُنظر اللسان " و ق ف " ، و " ح ر ن " .

مُعطفة القرون : أي أن قرونها محنية إلى أعلى ، مع إقبال أطرافها بعضها على بعض .

ويُروى :

تطيف على الرماة فتتقيهم

يُنظر الأغاني ١٠٤/٨

ويُروى :

يطيف بها الرماة فتتقيهم

يُنظر : الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ليحيي بن حمزة الطالبي ١٩٣/٢ ، ورواية الديوان أقرب إلى المعنى .

....

يريد : أنها جاوزت الأوعال مصعدة فجعلت الأوعال دونها

وَمَاءٍ قَدْ وَرَدْتُ لِوَصْلِ أَرْوَى عَلَيْهِ الطَّيْرُ كَالْوَرَقِ اللَّجِينِ[(١)] / **٣٠١ أ**

اللجين : المتلزج ، وقال صدر الأفاضل[(٢)] : اللجين : الخبط . ذكره ابن السكيت[(٣)] وهو ما سقط من الورق عند الخبط[(٤)]

ذَعَرْتُ بِهِ القَطَا، ونَفَيْتُ عَنْهُ مَقامَ الذئبِ، كالرَّجُلِ اللَّعينِ [(٥)]

يريد : نفرت القطا ، وشردت الذئب ، قال[(٦)] : "مقام" زائد فجئ في جميع ما ذكره هو من قبيل إضافة المسمي إلي الاسم عند بعضهم[(٧)] وليس "حي" هنا من الحي الذى "القبيلة" ، لكنه من قولهم : رجل حى ، والجيد أن يكون من باب "سحق عمامة" ؛ لأن الحي صفة للرجل ، وإن اختلفا في التعريف والتنكير ففي المعني صفة .

---

(١) البيت من الوافر ، يُنظر ديوان الشماخ/ ٣٢٠

(٢) ينظر التخمير ٤٦/٢

(٣) في إصلاح المنطق لابن السكيت /٤١٧ : ويقال للخبط اللجين، وقد تَلَزَّجَ رأسه وتلجن، إذا غسله فلم ينق وسخه

(٤) يُنظر الصحاح " ل ج ن"

(٥) البيت من الوافر ، وهو للشماخ في ديوانه/٣٢٠ ، الشاهد فيه قوله : "**مقام الذئب** " على أن "مقام" مقحم عند جماعة منهم : أبو عبيدة ، و ابن قتيبة ، والبيضاوي ، أو جاء مراداً به التأكيد . قاله السيد عبد الله شارح كتاب " اللب" ويُنظر : مجاز القرآن ٤٦/١ ، والمعاني الكبيير ١٩٤/١ ، والمنصف ١٠٩/١ ، والمحتسب ٣٢٧/١ ، وشرح المفصل ١٣/٣ ، وتفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل١٧٤/٥ ، والخزانة ٣٢١/٤.

(٦) يعنى الزمخشري ، وما فهمه من كلامه في المفصل .

(٧) هو ابن يعيش ينظر شرحه على المفصل ١٥/٣ .

[إضافة أسماء الزمان إلى الفعل]

وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل قال الله تعالى : {هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ}

وتقول : جئتك إذ جاء زيد ، وآتيك إذا احمر البسر، وما رأيتك منذ دخل الشتاء ومذ قدم الأمير.

وقال :

حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ

وتضاف إلى الجملة الابتدائية أيضاً كقولك : أتيتك زمن الحجاج أمير، وإذ الخليفة عبد الملك.

وقد أضيف المكان إليهما في قولهم : اجلس حيث جلس زيد ، وحيث زيد جالس .

قال صاحب الكتاب :

فصل : وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل ... الفصل[1]

محمد : ليست الإضافة إلى الفعل فى الحقيقة ؛لأن الفعل للفائدة ، ولا يصح أن يُخصص أو يُعرف ما هو للفائدة ؛ لأن الإضافة يطلب منها تعريف المضاف أو إخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه فى نفسه ، وما وضع للفائدة لا يكون فيه شئ أخص من شئ ؛ فامتنعت الإضافة إليها ؛ لامتناع حصول الغرض من الإضافة ، وكذلك الجملة ؛لأنها أيضاً موضوعة للفائدة.

وإنما أضيف إلي الجملة بتأويل مضمونها ، وذلك معنً ، سواء في ذلك الفعلية والاسمية ، وأكثر ذلك في أسماء الزمان ؛ لملابسة بينها وبين المعاني ؛ لأن الأزمنة ظروف المعاني وهى غير مستقرة ، كما أن الفعل غير مستقر ، والإضافة تكون بأدني ملابسة[2] ، والمعنى :

---

(١) ينظر المفصل/ ١٢٩

(٢) في شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٣ " .. فقال قوم الإضافة إنما وقعت إلى الفعل نفسه تنزيلا له منزلة الفعل المسمى مصدراً ، قالوا : واختص الزمان بذلك من بين سائر الاسماء ؛ لملابسة بين الفعل وبينه ،

....

آتيك زمناً كان ظرفاً لإمارة الحجاج ، وبخلافة عبد الملك ، وفائدة ذلك أن معاني الجمل أمور معلومة فإذا أضيف الزمان إليها/**١٣٠ ب** تخصص بتلك المعاني فجاز لذلك وإنما عين الفعل ؛ لأنه يدل على حدث وزمان ، فالحدث فيه معلوم بأول أمره ، فلظهوره نسب الإضافة إلى الفعل ، والإضافة إلى الجملة.

ولذا قال : "**وتضاف إلى الجملة الابتدائية أيضاً**"(١) وإضافته حقيقية(٢) ، فلذلك وصف بالمعرفة فتقول : أتاك أبوك يوم أتاك أخوك الطيب ، فلولا أن الإضافة حقيقية لما جاز الوصف بالمعرفة.

فإن قيل : إذاكان بالنظر إلى المعنى والمعانى مصادر فهلا جاز بالحروف المصدرية؟ قيل : ليس كل موضع أرادوا المصدر صرحوا فيه بالحروف المصدرية ، بدليل : ضرباً زيداً ، و :

وذلك أن الزمان حركة الفَلَك ، والفعل حركة الفاعل ؛ ولاقتران الزمان بالحدث ، وقال قوم : إنما أضيف الزمان إلى الفعل لأن الفعل يدل على الحدث والزمان ، فالزمان أحد مدلولي الفعل ؛ فساغت الإضافة إليه كإضافة البعض إلى الكل ، وذهب قوم إلى أن الإضافة إنما هي إلى الجملة نفسها ، وتكون الإضافة في اللفظ إلى الجملة والمراد المصدر.

وقد رد ابن درستويه القول الأول ، وقال : الزمن إنما أضيف إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده ، ويدل على ذلك أن موضع الجملة خفض بلا خلاف ولو كانت الإضافة إلى الفعل لكان مخفوضا أو كان مفتوحا في موضع الخفض .

(١) شرط أسماء الزمان المضافة إلى الجمل أن تكون مبهمة ، وتشمل مالا يختص بوجه ما ك"حين" ، وما يختص بوجه دون وجه ك"غداة " ، فلو تخصص بتصريف أو كان محددا بالتثنية لم يجز إضافته خلافاً لابن كيسان في المثنى ، فإن كان غير مثنى ودل على العدد ك " شهر " و" أسبوع " فأجاز إضافته البصريون . ينظر في هذه المسألة الكتاب ١١٩/٣ ، والارتشاف ١٨٢٥/٤ ، والهمع ١٧٠/٢ ، والمساعد ٣٥٤/٢

(٢) هذا ما عليه الجمهور ، ونقل أبو حيان عن بعضهم أن إضافة الظروف إضافة غير محضة ، ولم أقف لهذا الرأي على دليل أو حجة . ينظر الارتشاف ١٨٠٣/٤ ، والهمع ٤١٤/٢

....

٣٧- .. ما تَشاءُ فقُلْتُ: أَلْهُو..[١]

ولأن هذا موضع يتعاقب فيه المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، ويحسن أن يقع موقع اسم الزمان إذ ، وإذا ، وجميع ذلك لا يصلح فيه ، إذ قال الله تعالى : { **هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**}[٢] فـ "ينفع الصادقين صدقهم" في موضع جر بإضافة[٣] يوم إليه وأما "يوم" أيبنى أم لا ؟ فيأتي الكلام عليه[٤] .

"**وتقول: جئتك إذ جاء زيد** " فـ "إذ" ظرف زمان ، وأضيف إلى الجملة الفعلية ، ويجوز أن يضاف إلى الاسمية على ما يأتي بيانه[٥]

و"إذا " كقولك : "**آتيك إذا احمر البسر**" ف "إذا" ظرف فيه معنى الشرط ، فلا يضاف إلا إلى الفعلية ، وهذان لا يضافان إلا إلى الجملة على ما يأتي.

وغيرهما من ظروف الزمان يضاف إلى المفرد ، ولا يضاف غيرهما إلى الجملة إلا باعتبارهما : إن كان ماضياً أضيف إلى ما يضاف إليه "إذ" ، وإن كان مستقبلاً أضيف إلى ماتضاف إليه "إذا" .

وقوله : "**ما رأيتك منذ دخل الشتاء ، ومذ قدم الأمير** " ف"منذ" و"مذ " لا يضاف

---

(١) قطعة من بيت من الوافر ، وهو بتمامه :

وَقَالُوا:مَا تشَاء؟ فَقلت: ألهوا إلى الإصباح آثر ذِي أثير

وهو لعروة بن الورد في ديوانه/ ٦٣ ، وهو من شواهد الخصائص ٤٣٣/٢ ، والمحتسب ٣٢/٢ ، والهمع ٢٧/١ ، الشاهد فيه : قوله " ألهو " أراد اللهو وهو مفرد مطابق للمسؤول عنه المفرد ، وهو "ما" في "ما تشاء" ، ولم يحمل على حذف " أنْ " لأن قوله " ما تشاء ؟ " سؤال عما يشاء في الحال ، لا الاستقبال ، ولو حمل على حذفها لكان مستقبلا فلا يطابق السؤال ، ويُروى : **فقالوا** : **ما تريد** ؟ ...

يُنظر الزاهر ٣٩٤/١.

(٢) المائدة/ ١١٩

(٣) في ص بالإضافة والصواب ما أثبته .

(٤) ينظر/٥١١من هذا البحث .

(٥) ينظر/٧٧٠من هذا البحث

واحد منهما البتة[1] ؛ لأنهما إما اسمان وهما حينئذ بمعنى الأمد[2] ، وهما مبنيان لقطعهما عن الاضافة فلا **٣٠٢/أ** يضافان ، ولأنهما مبتدءان، وخبرهما زمان ، ذلك الزمان مضاف إلى الجملة ، وعلى ذا يحمل قول سيبويه[3]: ومما يضاف إلى الفعل قوله مذ كان كذا ، وإن كانتا حرفين فالحروف لاتضاف .

وقال[4] :

٣٨ – حَنَّت نَوارُ، ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ   وبَدا الَّذِي كانَتْ نَوارُ أَجَنَّتِ [5]

شاهده: إضافة "هَنَّا" إلى "حنت" ، واستعمل هنا للزمان

كما قال الأعشى[6] :

---

(١) بل المشهور إضافتهما إلى الجمل ، وعُزي ذلك إلى سيبويه ، والسيرافي ، والفارسي ، وقيل : يضافان إلى زمان مضاف إلى الجملة وعليه ابن عصفور ، وقيل مبتدآن ، فيجب تقدير زمان للجملة يكون هو الخبر ، وعليه الأخفش ، وهو ما ذهب إليه الشارح ، والصحيح الأول لبعده عن التأويل والتكلف . ينظر في هذه المسألة : الكتاب ١١٧/٣ ، و الإيضاح العضدي/ ٢٠٨ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٦٤٠/١٠ ط الهيئة ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢، وهمع الهوامع ١٦٥/٢ .

(٢) ليس في جميع أحوالهما ، وإنما هو في حال ما لو وقع الاسم بعدهما مرفوعاً ، وكان الزمان حاضرا . ينظر : المغني ٢١/٢

(٣) في سيبويه ١١٧/٣ " ومما يضاف إلى الفعل أيضا قولك : ما رأيته منذ كان عندي ومذ جاءني .

(٤) البيت لشبيب بن جعيل في شرح شواهد المغني ٩١٩/٢ ، ولحَجْل بن نضلة في الشعر والشعراء ٩٥/١ .

(٥) البيت من الكامل ، وهو من شواهد جواهر الأدب/ ٢٤٩ ، والجنى الداني/ ٤٨٩ ، والارتشاف ٩٨٣/٢، ١٢١١/٣.

شاهده : أن " هَنَّا" " في الأصل للمكان ، استعير للزمان وهو مضاف إلى الجملة الفعلية .

اللغة : نوار : اسم امرأة . أجنت : سترت وأخفت .

(٦) هو أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل بن شراحبيل من بني بكر بن وائل ، ولقب أبوه بقتيل الجوع . ينظر في ترجمته الأغاني ٧٤/٨ ، والأعلام ٣٤١/٧

....

---

٣٩ – لاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ، أَو[1]مَنْ   جاءَ مِنها بطائِفِ الأَهْوالِ [2]

أي : ليس أوان ذكرى "جُبَيْرة" ، ولأن "لات" لا تدخل إلا على الأحيان ، ولأن معناه إنكار الحنين بعد الكبر ، وإنما يتحقق بالزمان ، ولو كان مكاناً لم يضف إلى الجملة إلا "حيث" من ظروف المكان .

قوله : "**وتضاف**" يعنى : أسماء الزمان "**إلى الجملة الابتدائية أيضاً**" تقدم تفسيره وضابطه[3] "**كقولك : أتيتك زمن الحجاج أمير ، وإذ الخليفة عبد الملك**"

قوله : "**وقد أضيف المكان إليهما في قولهم : اجلس حيث جلس زيد ، وحيث زيد جالس** "

لا يضاف من الأمكنة غير "حيث" إلى الجمل ؛ لأن ظروف الزمان أكثر استعمالاً فاتسعوا فيها ما لم يتسعوا في غيرها ؛ ولأن ظروف الزمان إذا كانت مضافة إلى الجمل تصير مضافة إلى المعنى ، ولا يستقيم أن تقول : خلف عَلَّمَك بخلاف الزمان فإن نسبته المفيدة في الحقيقة إنما هى إلى المعانى ، فلذا صحت إضافته إلى الجملة دون المكان ؛ ولأن المعاني غير ثابتة كالأزمنة بخلاف الأمكنة فإنها مستقرة فأشبهت الأناسي فلما شابهت المعاني الزمان جاز إضافة الزمان إليها بخلاف الأمكنة

ويأتي الكلام على "حيث" لِمَ أضيفت إلى الجمل ولم بنيت؟[4]

---

(١) رواية الخصائص ٢/٤٧٤" أمْ من"

(٢) البيت من الخفيف ،دخل ضربه التشعيث ، وهو حذف أول الوتد المجموع . والبيت للأعشى في ديوانه/ ١٣٨ ، وهو من شواهد شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٩٩ ط بيروت ، والمقرب ١/١٠٥ ، ورصف المباني ١٧٠ . شاهده كالبيت قبله .

اللغة ، جبيرة : اسم امرأة .

(٣) يُنظر/٣٥٣من هذا البحث

(٤) ينظر/٧٦٣من هذا البحث

ومما يضاف إلى الفعل "آية" لقرب معناها من معنى الوقت قال:

بآيَةِ يُقْدِمون الخَيلَ شُعْثًا كأنّ على سَنابِكِها مُدامَا

وقال آخر:

ألاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمَا بآيَةِ ما يُحِبون الطَعامَا

و"ذو" في قولهم : اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون. أي : بذي سلامتك ، والمعنى : بالأمر الذي يسلمك[1].

قوله : "**ومما يضاف إلى الفعل آية لقرب ١ ٣٠٢ ب معناها من معنى الوقت**" ووجه قرب معناها من الوقت أن "الآية" العلامة ، والأوقات علامات لحلول الديون وغيرها ؛ فناسبت الوقت فصح إضافتها إلى الجمل .

قال[2] :

٤٠- بآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِها مُدَامَا [3]

وأنشده ابن يعيش[4] : " **زَوْراً** "[5]

شاهده : إضافة "آية" إلى الفعل ، وتضاف إلى فعل الواحد والاثنين ، والجماعة ،

---

(١) يُنظر المفصل /١٢٩

(٢) نُسب إلى الأعشى في الكتاب ١١٨/٣ ، واللسان (س ل م) ، والخزانة ٤٦٦/٦ ،وليس في ديوانه الذي بين يدي طبعة دار الكتب العلمية .

(٣) البيت من الوافر ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٩/٣ ، والارتشاف١٨٣٢/٤ ، والمقاصد الشافية ٤٤٣/٤

الشاهد فيه : إضافة "آية" إلى الفعل ، وهو ما أجازه سيبويه والجمهور،خلافاً للمبرد ومن تبعه ، وسيذكر الخلاف بعد قليل . ويُروى : "تقدمون" ، و"يقدمون" ، قال في الخزانة ٤٦٤/٦ : والمشهور أنه بالغيبة ، وعليه المعنى .

(٤) هو موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، ولد سنة ٥٥٣ هـ وتوفي سنة ٦٤٣هـ ، وشرحه على المفصل مشهور ، وله شرح الملوكي على تصريف المازني وغيره . ينظر في ترجمته : بغية الوعاه ٣٥١/٢ ، وشذرات الذهب ٢٢٩/٥ ، والأعلام ٢٠٦/٨ .

(٥) رواية ابن يعيش في النسخة المطبوعة بين أيدينا من شرح المفصل١٨/٣: "بآية يقدمون الخيل شُعثاً"،ولعله اختلاف نُسخ،وأما الرواية التي ذكرها فهي للسيرافي في شرح الكتاب ٤٥/١ ط بيروت

....

والمؤنث ، ومع إضافتها إلى الفعل لا يبنى[١]

ومعنى البيت : أبلغهم عني بعلامة إقدامهم الخيل للقاء ، متغيرة من السفر والجهد ، وشبَّه ما ينصب من عرقها ممتزجا بالدم على سنابكها بـ "المدام" وهي الخمرة القديمة ، والسنابك جمع سنبك ،وهو : مقدم الحافر[٢] .

وقال زيد بن عمرو بن الصعق[٣] ، وقيل بل عمرو بن الصعق[٤] :

٤١ – ألا مَن مبْلغٌ عنِّي تميماً[٥]   بآيةِ ما تحبُّون الطعامَا[٦]

شاهده : إضافة "آية" إلى "تحبون" ، و"ما" زائدة[٧] ، وقيل : مصدرية[٨] وأضاف إلى

---

(١) إضافتها مطردة عند سيبويه ، وغير مطردة عند المبرد . ينظر الكتاب ١١٨/٣ ، والأصول ١٢/٢ ، والارتشاف١٨٣٣/٤ .

(٢) ينظر شرح المفصل ١٨/٣

(٣) كذا في شرح الكتاب للسيرافي ١٦١/١٠ ط الهيئة

(٤) كذا في تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف/ ٢١١، والصواب أنه ليزيد بن عمرو بن الصعق الكلابي كما في الكتاب ١١٨/٣، وأما زيد بن عمرو فلم أقف له على ذكر ، والمذكور هو يزيد بن عمرو بن الصعق الكلابي . ينظر المؤتلف والمختلف/ ١٩٨ ، وكذا ورد ذكر عمرو بن الصعق الخثعمي شاعر جاهلي في معجم الشعراء/ ٢٣٧

(٥) الرواية في مقاييس اللغة ١٦٨/١" أ ي ي " :

أَلَا أَبْلِغْ لَدَيْكَ بَنِي تَمِيمٍ

(٦) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق الكلابي في الكتاب ١١٨/٣، وهو من شواهدشرح التسهيل لابن مالك٢٥٩/٣ ، والارتشاف ١٨٣٣/٤، والهمع ٤٢٧/٢ ، قال ابن السيد فيما كتبه على الكامل هذا من الغلط ، إنما الرواية :

بآية ما بهم حب الطعام

وعليه فلا شاهد فيه . ينظر الخزانة ٤٧١/٦، ويُروى :

ألا أبلغْ لديك بني تميم   بآية ذكرهم حُبَّ الطعام

وعلى هذه الرواية أيضاً فلا شاهد فيه . يُنظر شرح أبيات سيبويه ١٧٧/٢

(٧) وعليه سيبويه ينظر الكتاب ١١٨/٣

(٨) من القائلين بجواز كون "ما" مصدرية السيرافي في شرح الكتاب ٢٣٠/٢ ط بيروت

....

المصدر ؛لأن "آية" لا تضاف إلى الفعل ؛ لأنها ليست بوقت .

وقول الآخر :

بآية تقدمون

أراد : بآية ما تقدمون ، ثم اضطر فحذفها.

وقد قيل في قوله تعالى ﴿**لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ**﴾ [1] في قراءة النصب[2] ، أنه أراد : ما بينكم[3] ، وكذا قرأها ابن مسعود[4] ، والأول الوجه ؛ لأن "ما" المصدرية لا تحذف ؛ لأنه يكون حَذَفَ بعض الكلمة وأبقى البعض ، والموصول لا يحذف مع بقاء صلته.

ومعنى البيت: إذا رأيت تميماً فبلغهم رسالتي ، وعلامة "تميم" حبهم للطعام ،وجعل ذلك آية لهم يعرفون (بها لما)[5] كان من أمرهم في تحريق عمرو بن هند[6] لهم(و)[7] وفود البُرْجُمي[8] ثم شم رائحة المحترقين **١ ٣٠٣ أ** فظنهم طعاماً يصنع فقذفوه فى النار وخبرهم

(١) الأنعام/ ٩٤

(٢) سبق تخريج هذه القراءة في /٢٩١ من هذا البحث

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٤٥/١

(٤) هو عبد الله بن مسعود الهذلي ، وهو أحد القراء الأربعة ، ومن أهل السوابق في الإسلام ، ومن علماء الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ، هاجر الهجرتين ، وصلى إلى القبلتين ، وشهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة ، مات سنة ٣٢هـ عن نيف وستين سنة ، ودفن بالبقيع . ينظر في ترجمته الإصابة ٣٧٣/٦ ، وشذرات الذهب ٣٨/١ .

(٥) في ص لما بها ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٦) هو عمرو بن المنذر اللخمي ، ملك الحيرة في الجاهلية ، عُرف بنسبته إلى أمه " هند" . توفي نحو سنة ٤٥ ق. هـ . يُنظر في ترجمته : تاريخ ابن خلدون ٢٦٥/٢، والأعلام ٨٦/٥

(٧) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٨) البرجمي الذي وفد عليهم هو :عمار الدارمي التميمي من بني مالك بن حنظلة ، جاهلي ، يُضرب به المثل في الشقاء ، فيقال : " أشقى من وافد البراجم" ، والبراجم ست بطون من أولاد حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، وهم : قيس ، وعمرو ، وغالب ، وكلفة ، والظليم ، ومكاثر . دعاهم أحدهم "

....

مشهور[1] .

قوله : **"و"ذو" في قولهم : اذهب بذي تسلم[2] ، واذهبا بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون ، أي بذي سلامتك ، المعنى : بالأمر الذي يسلمك"**

قيل[3]: هو من إضافة المسمي إلى الاسم ووضع الفعل موضع المصدر كقوله:

.. مَا تَشَاءُ فَقلت: ألهو[4] ..

فكأنه بذي سلامتك أي : بصاحب سلامتك ، وصاحب سلامتك لابد أن يكون وصفا لما قبله ، فهو في التقدير بالأمر ذي السلامة ، أو بأمرٍ ذي سلامة ، وجري كالمثل ، والأمثال تحتمل ما لا تحتمل غيرها.

وقيل[5] : بل "ذي" صفه لوقت ، كأنه قال : بوقت ذي تسلم ، أي : بزمان صاحب سلامتك ، وذا أقرب ؛ لأن الزمان يضاف الي الجمل.

وقيل[6] : بل "ذي" معناه وقت ، فكأنه قال : بوقت تسلم فيه فـ"ذو" هنا وقت ،

حارثة بن عامر بن عمرو بن حنظلة " أن يجتمعوا ، ويكونوا كتلة واحدة كبراجم يده – وهي : عُقد الأصابع في كل إصبع ثلاث براجم – ففعلوا ، وغلب عليهم لقب البراجم " . يُنظر جمهرة الأمثال ٥٦٤/١ برقم ١٠٦٠ ، والخزانة ٣٢٨/٩ ، والأعلام ٣٦/٥

(١) ينظر الكامل ٢٢٢/١ ، والأغاني ١٢٩/١٩ ، والخزانة ٤٧٣/٦

(٢) من أمثلة سيبويه ، يُنظر الكتاب ١٥٨/٣ ، ومعناه : اذهب لسلامتك ، فهو من وضع الفعل موضع المصدر ، يُنظر الأصول ١٥/٢

(٣) القائل بذلك هو ابن يعيش في شرحه على المفصل ١٩/٣

(٤) هذه قطعة من صدر بيت من الوافر ، وقد تقدم برقم ٣٧

(٥) القائل بذلك هو ابن الحاجب ، ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٤٢١/١

(٦) في شرح الكتاب للسيرافي ١٦٧/١٠ ط الهيئة " ووجه آخر في " ذي تسلم " كأنه قال قي زمان ذي تسلم ، وذي نعت لزمان ، والنعت هو المنعوت ،فأضيف إلى الفعل ؛ لأنه في المعنى زمان كأنه قال : اليوم تسلم ".

....

والوقت يضاف إلى الفعل

وقيل[١] : إن "ذي" بمعني "الذي" هنا ، كأنه قال : بالذي تسلم ، والهاء محذوفة ، ويراد بـ "الذي" أنه صفة لمصدر تقديره بالسلامة الذي تسلمها ، وذَكَّر لأنه أراد السلام وإن لم يستعمل .

وجمع الزمخشري بين "بذي تسلم" و"بالأمر الذي يسلمك" تنبيهاً علي أن محصولهما واحد ، وفيه معني الدعاء[٢]

وإنما أضيف "ذو" إلى الفعل ؛ لأن الفعل يدل علي المصدر وهو اسم جنس و" ذو" يضاف إلى أسماء الأجناس ، فلما كان الفعل دالاً على اسم جنس حصلت الملابسة بينهما.

قال الميدانى[٣] : ولا يقال : بذي سلم[٤]

وقال ابن خروف : ومعناها القسم[٥] ، والمعني : بصاحب سلامتك لا أفعل[٦] فلما خرج عن بابه جاء على غير حد القسم فقدم جوابه عليه ، وقد يتأخر واقتصر علي غير الدفع لإبهامه.

محمد : ولذا لا تضاف إلى **/٣٠٣ ب** الماضي ؛ لأنه يزول عنه الإبهام ؛لأن الماضي محقق ولا كذلك المضارع.

(١) القائل بذلك هو الخوارزمي ، ينظر التخمير ٤٨/٢ .

(٢) قاله السيرافي في شرحه على الكتاب ١٠/ ١٦٦ ط الهيئة

(٣) هو أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري ، أديب نحوي من تصانيفه نزهة الطرف في علم الصرف ، والأنموذج في النحو ، ومجمع الأمثال ، توفي في رمضان سنة ٥١٨ هـ . ينظر في ترجمته : نزهة الألباء/ ٢٨٨ ، شذرات الذهب ٥٨/٤ ، ومعجم المؤلفين ٦٣/٢.

(٤) لم أقف على هذا النقل في كتب الميداني التي وصلت إليَّ ، ولعله في كتاب له لم يصل إلينا

(٥) ينظر تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب/ ٢١١

(٦) في تنقيح الألباب/ ٢١١ " أفعل " بالإثبات .

{ الفصل بين المتضايفين}

ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر.

من ذلك قول عمرو بن قميئة :

... لِلَّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَن لَامَهَا

وقول درنا :

هما أَخَوَا فى الحَرْبِ مَنْ لا أَخاَ له ...

وأما قول الفرزدق :

... بَيْنَ ذِراعَيْ وجَبْهِة الأَسَدِ

وقول الأعشى :

إلا علالة أو بداهة سابح

فعلى حذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله :

فزججتها بمزجةٍ .. زج القلوص أبي مزاده

فسيبويه برئ من عهدته.

وقال السخاوي[1] : ويقولون أيضاً إذا اقتسموا : لا بذي تسلم ولابذي تسلمان ولا بذي تسلمون وتسلمين وتسلمن. أي : بالله ذي السلامة أي الذي تسلم[2] .

قال صاحب الكتاب :

فصل : ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر ... الفصل[3]

محمد : المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد من جهة أن الثاني يُعَرِّف الأول كما تُعَرِّف اللام الاسم ، فكما لا يفصل بين اللام والاسم كذا لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف

---

(١) ينظر المفضل شرح المفصل ٢/٨٩٠

(٢) يُنظر إصلاح المنطق /٢٩٢

(٣) ينظر المفصل / ١٣١

....

إليه ؛ ولأن المضاف إليه يحل من الأول محل التنوين ويعاقبه ، ولا يجوز الفصل بين التنوين والمنون فكذا لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ ولأن عامله ضعيف فلا يجوز الفصل بينه وبين معموله ؛ ولأنه

فصل بأجنبي غير مُسَدَّد[1] فامتنع هنا كما في غيره ، وجاز الفصل في الشعر بالظرف والجار والمجرور؛لأن العرب كثر استعمالها للظرف وهي أوعية للمحدثات لا يخلو منها شئ ومدلول أحدهما غير الآخر فأجازوا الفصل بينهما في ضروره الشعر .

قال عمرو بن قميئة[2]

٤٢ – قد سألَتني أُمُّ[3] عَمْرٍو عَنِ الْ أَرْضِ التي تجهَلُ[4] أَعْلَامَهَا

لما رأتْ ساتيدَما اسْتَعْبَرَتْ لله دَرُّ اليومَ مَنْ لامَهَا

تذكرَتْ أرضاً بها أهلُها أخوالَهَا فيها وأَعْمَامَها[5]

ساتيدما:جبل بعينه ، قيل : لا يمر عليه يوم لا يسفك فيه دم[6] فسمي ساتيدما

(١) أي : مُستكره . يُنظر التخمير ٥٢/٢

(٢) هو عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة الشاعر المشهور ، دخل بلاد الروم مع امرئ القيس بن حجر فهلك ، فقيل له عمرو الضائع . ينظر في ترجمته طبقات فحول الشعراء ١٥٩/١ ، والشعر والشعراء٣٧٦/١ ، المؤتلف والمختلف/ ١٦٨ ، والقميئ من الرجال : الذليل ، الصغير . يُنظر اللسان " ق م ء"

(٣) في الديوان/ ١٨١ : " بنت"

(٤) في الديوان/ ١٨١ : "تُنْكر"

(٥) الأبيات من السريع ، وهي لعمرو بن قميئة في ديوانه ١٨١ إلى١٨٤ ، وبيت الشاهد في الكتاب ١٧٨/١، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والإنصاف ٤٣٢/٢م ٦٠، الشاهد فيه : الفصل بين المتضايفين بالظرف ، والتقدير : لله در من لامها اليوم .

اللغة : أم عمرو : كنية ابنته . الأعلام : الجبال . استعبرت : بكت من وحشة الغربة

والبيت الأخير استشهد به سيبويه على أن قوله : أخوالها فيها وأعمامها منصوب بفعل مضمر وهو: تَذَكَرَتْ .

(٦) في معجم ما استعجم ٧١١/٣ قال أبو عبيد البكري : ساتيدما : جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند ، وليس يأتي يوم من الدهر إلا سفك عليه دم فلذلك سمي ساتيدما .

....

فيكون "ساتي" هو الاسم وأضيف إلي "دما" وهو مقصور كرحى وقيل[1] : ساتيد / **٣٠٤ أ** اسم الجبل[2] و"ما" زائدة .

يقول : لما رأت هذه المرأة هذا الجبل وهو في ديارها بكت شوقاً إلي ديارها واستعبرت[3]

شاهده : إضافة "در" إلي "مَنْ" وفصله باليوم وهو ظرف ، ضرورة ، واليوم متعلق (بلامها ؛ لأنه في صلة "من" ولا يجوز أن يكون منصوباً)[4] بالعامل في الخبر الذي هو : لله در ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ "در" ؛ لأن المصدر إذا أضيف إنما يعمل بعد وجود المضاف إليه . نص علي امتناع عمله فيه أبو على[5]

قيل[6] : معناه لا ينبغي أن تلام ، ولا أراه ، بل معناه : لله در من لامها علي البكاء لتقلع عنه[7]

"**وقول دُرنا**" بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة[8] وقيل جحدرية[9] وقيل عمرة الخثعمية[10] :

---

(١) في معجم البلدان ١٦٨/٣: "ساتيدما" قال العمراني : هو جبل بالهند لا يعدم ثلجه أبدا .

(٢) وقيل " ساتيدما "هو الجبل المحيط بالأرض ، وقيل اسم نهر ، وينظر الخزانة ٣٧٦/٤

(٣) قاله الأعلم ، ينظر تحصيل عين الذهب /١٤٧

(٤) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٥) قال أبو علي في الشيرازيات ٢٢٤/١ " ولم يجز أن تضيف درا إلى اليوم على حد إضافة المصادر إلى الظروف ... لخروج "در" بكثرة الاستعمال عما عليه المصادر"

(٦) قاله الأعلم ، ينظر تحصيل عين الذهب / ١٤٧

(٧) كذا ذكره ابن يعيش في شرحه على المفصل ٢٠/٣

(٨) ينظر الكتاب ١٨٠/١

(٩) هي دُرنا بنت سيار بن صبرة بن حيطان بن سيار بن عمرو بن ربيعة ، كما في شرح أبيات سيبويه ٢١٨/١.

(١٠) كما في شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٨٢/٢ ، وأظن أنها امرأة واحدة مختلف في اسمها ، فهي في شرح الحماسة للتبريزي٦٠/٣درماء بنت سيار بن عبعبة الجحدرية ترثي أخويها ، وفي المقاصد النحوية ٤٧٢/٣عمرة الخثعمية ترثي ابنيها ، وفي اللسان " أ ب ي" درنا بنت سيار بن صبرة أو عمرة الخثعمية.

....

٤٣ – وَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزِعْتُ عَلَيْهِمَا وَهَلْ جَزَعٌ أن قلتُ وا بِأَبا هُما؟
هُما أَخَوا فِي الحَرْب مَنْ لَا أَخا لَهُ إِذا خافَ يَوْمًا نَبْوَةً فدَعاهُما[١]

ويروى :

إذا ناب يوما حادث فدعاهما[٢]

شاهده : إضافة "أخوا" إلى "مَن" ، والفصل بالجار والمجرور ، وهو متعلق بـ "أخوا" ؛ لأن المعني : هما ناصرا في الحرب ، يريد أنهما ينصران في الحرب من لا ناصر له إذا دعاهما وأصل النبوة : أن يضرب بالسيف فلا يقطع[٣] .

قيل : رثت ابنيها[٤]، وقيل : أخويها[٥] ، وأما قول الفرزدق :[٦]

٤٤– يا مَنْ رَأَى عارِضاً أُسَرُّ بهِ[٧] بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ [٨]

---

(١) البيتان من الطويل ، وهما من شواهد النوادر/ ٣٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٢ ، ٢١/٣، والتخمير ٥٣/٢.

الشاهد في البيت الأول "بأباهما"حيث قلب الياء ألفا للتخفيف ، ويروى " واأبتاهما " وهي احدى اللغات الواردة في نداء الأب أو الأم إذا أضيفا إلى ياء المتكلم ، ويروى "بأناهما " وعليه فلا شاهد فيه ، ينظر شرح الحماسة للتبريزي ٦١/٣ ، ويروى " يابأباهما"فتكون فيها بالياء ، ويروى "بيباهما" على تخفيف الهمزة ، وينظر اللسان " أ ب ي" ، والشاهد في البيت الثاني هو الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرورعلى نحو ما بينه المؤلف .

(٢) لم أعثر على هذه الرواية في الكتب التي وصلت إليها يدي .

(٣) يُنظر المحكم ٥١٨/١٠ " ن ب و" ، وتحصيل عين الذهب/١٥٠

(٤) ينظر شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٠٨٢

(٥) شرح الحماسة للتبريزي ٦١/٣

(٦) البيت ليس في ديوان الفرزدق الذي بين يدي ط دار صادر ، وهو في فوائت ديوانه جمع الصاوي ص٢١٥نقلا عن الشيخ عضيمة في تحقيق المقتضب ٢٢٩/٤

(٧) يروى : "**عارضاً أُكفكفه**" . يُنظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٩٠/٢ ، كما يُروى : " **عارضاً أرقت له** " . يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٥/٢ ط بيروت

(٨) البيت من المنسرح ، وهو من شواهد الكتاب ١٨٠/١ ، والخصائص ٤٠٧/٢، ورصف المباني/ ٣٤١.

....

العارض :سحاب اعترض بين نوء الجبهة ونوء الذراع وهي محمودة ، وذكر الذراعين وهو يريد أحدهما ، وهي الذراع المقبوضة ، والنوء لها ،كقوله تعالى
{يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجانُ}(1) ، وإنما يخرج من الملح(2)
وقول الأعشى(3) :

٤٥ – وهناكَ يكذِبُ(4) ظَنُكُمْ أنْ لا اجتماعَ ولا زِيارَهْ /٣٠٤ ب
ولا بَراءَةَ للبريءِ ولا عطاَء ولا خُفارَهْ
إلا بُداهَةَ أَو عُلا لَةَ قارِحِ(5) نَهْدِ الجُزارَهْ(6)

ويروى(7) :

الشاهد فيه : الفصل بين المتضايفين بلفظ "جبهة" ، والتقدير : بين ذراعى الأسد وجبهته ، كذا عند سيبويه ، وعند المبرد على حذف المضاف إليه لدلالة ما بعده عليه ، وتقدير الكلام : بين ذراعي الأسد وجبهته.
اللغة : يامن : قيل "مَنْ" منادى ، وقيل المنادى محذوف وتقديره : يا قوم . الرؤية : بصرية ، جملة "أسر به" صفة للسحاب . الذراعان والجبهة : من منازل القمر الثمانية والعشرين ،فالذراعان أربعة كواكب كل كوكبين منها ذراع ، والجبهة : أربعة كواكب فيها عوج ، وخص هاتين المنزلتين لأن السحاب الذي ينشأ بنوء من منازل الأسد يكون مطره غزيرا فلذلك يسر به . ينظر الخزانة٢/٢٨١.

(١) الرحمن/ ٢٢

(٢) يُنظر تحصيل عين الذهب /١٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٣

(٣) ينظر ديوانه/٨٦

(٤) في الديوان : يصدق

(٥) في الديوان : "إلا علالة أو بداهة سابح" والسابح : الذي يدحو بيديه في العدو

(٦)الأبيات من مجزوء الكامل ، ينظر الكتاب ١٧٩/١ ، ١٦٦/٢ والمقتضب ٢٢٨/٤، والخصائص٤٠٧/٢.
الشاهد في البيت الثالث وهو قوله "إلا بداهةأو علالة قارح" أراد إلا بداهة قارح أو علالته . والكلام فيه كسابقه .
اللغة :العطاء: التبعية والانقياد . الخفارة : كثرة الحياء . القارح : الذي بلغ أقصى أسنانه . النهد : الغليظ . الجزارة : القوائم والرأس ، ويستحب غلظها مع قلة لحمها ، وإنما سميت جزارة لأنها كانت من الجزور أجرة الجازر فبقي عليها الاسم

(٧) رواية ابن يعيش في شرح المفصل ٢٢/٣

....

ولا نُقاتلُ بالعِصِي ولا نُرامي بالحجارَةْ

إِلَّا عُلَالَةَ أَوْ بُدَا هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةْ

العلالة : آخر جري الفرس ، والبداهة : أوله[1] ، ونصبهما على الاستثناء المنقطع من العصي والحجارة[2] ، أي : نحن أصحاب خيل نطلب علالتها وبداهتها في الحرب ، ولسنا أصحاب إبل نقاتل بالعصي والحجارة[3]

فأنشد البيتين[4] ؛ لأنهما يوهمان جواز الفصل بغير الظرف ، وخرَّجهما "**على حذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني**" واختار مذهب أبي العباس[5] حذراً من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف.

ويلزم وضع الظاهر موضع المضمر في الثاني ، وحسنه عدم ذكر الأول ، ومذهب سيبويه[6] أن الأول مضاف إلى الاسم الذي بعد الثاني وحذف المضاف إليه من الثاني وهو ضمير ووضع ما أضيف إليه الأول موضع الثاني ولم يقع فيه ظاهر موقع مضمر في البيتين .

فإن قيل: يلزم سيبويه الفصل بغير الظرف

فالجواب : لما شارك الفاصل ما قبله في النسبة إلى المضاف إليه حسن ، وشجعه كون الدليل يكون مقدما على المدلول عليه ، وإنما أخر عنه لأنه لو وقع موقعه لجاء الثاني مضافاً ليس بعده مضاف إليه في اللفظ ولا ما يقوم مقامه فأخره ليكون كالعوض .

---

(١) يُنظر تحصيل عين الذهب /١٤٨

(٢) يُنظر التخمير ٥٤/٢

(٣) يُنظر تحصيل عين الذهب /١٤٨

(٤) أراد بيت الفرزدق ثم بيت الأعشى محل الشاهد

(٥) ينظر المقتضب ٢٢٨/٤

(٦) ينظر الكتاب ١٧٩/١

....

فإن قيل : فقول الشاعر[1] :

٤٦- نحْنُ بِمَا عِنْدَنا، وأَنتَ بِمَا عِنْدَك راضٍ[2] ..

أخبر فيه عن الثاني وترك **٣٠٥\أ** الأول فَلِم لم يكن المضاف كذلك ؟

فالفرق أن حذف الخبر أكثر من حذف المضاف إليه ، فلم يستعمل التقديم ، مع أن حذف خبر المبتدأ أكثر من حذف المضاف إليه .

قوله : "**وما وقع في بعض نسخ الكتاب**[3] **من قوله**[4] :

---

(١) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه/ ٢٣٩ ، وينسب إلى عمرو بن امرئ القيس . ينظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٩٩/٧ ، وينسب إلى درهم بن زيد الأنصاري. ينظر :الإنصاف ٩٥/١م١٣

(٢) هذه قطعة من بيت من المنسرح وهو بتمامه :

نحْنُ بِمَا عِنْدَنا، وأَنتَ بِمَا عِنْدَك راضٍ، والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

وهو من شواهد المقتضب ٧٣/٤، والأشباه والنظائر ٢٤١/٣، والهمع ٩٥/٣

الشاهد فيه : نحن بما عندنا ، أراد : راضون .

(٣) نسخ الكتاب المطبوعة ليس فيها هذه الزيادة ، وأشار الشيخ هارون إلى هذه الزيادة ، وعبارته : "هنا موضع الزيادة التي أشرت إليها من قبل في ص١٧٥ لا كما وردت في الأصل . ونصها " قال أبو الحسن : إلا في الشعر ، سمعت عيسى بن عمر ينشد :

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَه

لم يعرف أبو عمرو ما حكى الأخفش ، وهوعنده وعند أصحابنا خطأ ". ينظر الكتاب ١٧٦/١هامش "٢" هارون

قال صاحب الخزانة ٣٨٢/٤ : " وهذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه ، حتى قال السيرافي (ينظر : شرحه على الكتاب ٢١٩/٢ ط الهيئة) لم يثبته أحد من أهل الرواية ، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه ، فأدخله بعض النساخ في بعض النسخ ، حتى شرحه الأعلم وابن خلف في جملة أبياته " . وطالعت تحصيل عين الذهب للأعلم /١٤٥ ، فوجدته قال : وأنشد الأخفش في الباب .. فلم يعزُ إنشاده إلى سيبويه.

(٤) يروى لبعض المدنيين المولدين ، ولا يعرف مثله من حيث يصح ، قاله السيرافي ، ينظر شرحه على الكتاب

٤٧ – فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ   زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ[1]

فسيبويه بريء من عهدته"

يريد : ليس البيت من كتاب سيبويه .

المِزج : بكسر الميم[2] : رمح قصير كالمزراق[3] ، وكذلك المزجة

وأبو مزاده : كنية رجل ، ولا شك أن البيت ليس من رواية سيبويه ، لكن قد استدل الزمخشري وغيره بأبيات ليست من كتاب سيبويه ، فما في كونه كذلك من البدع غير أنه لما ضاق عطنه عنه اقتنع بأن سيبويه لم يروه ، وما في هذا من الرد.

والبيت لا يعرف قائله ، لكن رواه الأخفش والكوفيون[4] ثم البيت لا يحتاج إلى هذا

٧٠/٤ط الهيئة ، وقال ابن خلف : " هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولديين ، وقيل هو لبعض المؤنثين ممن لا يحتج بشعره " ينظر الخزانة ٣٨١/٤

(١) البيت من مجزوء الكامل وهو من شواهد الخصائص ٤٠٦/٢ ، والمقرب ٥٤/١ ، وتخليص الشواهد/٨٥ .

الشاهد فيه : زج القلوص أبي مزاده ، حيث فصل بين المتضايفين بالمفعول ، ونقل ابن المستوفي عن الزمخشري في حواشيه أنه قال " الوجه أن يجر القلوص ويجعل أبي مزاده بعده مجرورا بمضاف محذوف تقديره : قلوص أبي مزاده ، وحمل العيني له على الضرورة نظر فيه لتمكن الشاعر من جر القلوص ورفع أبي مزاده .

قال في الخصائص ٤٠٦/٢ " قد فصل بالمفعول به مع قدرته أن يقول " زج القلوص أبي مزاده " وفيه عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول " وينظر المقاصد النحوية ٤٦٨/٣ ، والخزانة ٣٨١/٤ .

ويروى :

فَزَجَجْتُهَا مُتَمَكِّنا   زَجَّ الصعاب أَبو مَزادَه

وعليه فلا شاهد للنحويين فيه . ينظر مجالس ثعلب/١٥٢

اللغة : القلوص : الناقة الشابة

(٢) ويروى بفتح الميم على أنه موضع الزج .

(٣) يُنظر الصحاح " ز ج ج " ، والمزراق : الرمح الصغير . يُنظر المغرب في ترتيب المعرب ٣٦٤/١ "ز ر ق"

(٤) أنشده الفراء في موضعين من كتابه معاني القرآن ،الأول قال فيه عن البيت : " وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله في العربية"، والثاني قال فيه عن ذات البيت إنه باطل . يُنظر معاني القرآن

....

كله ، فإنه يقبل التخريج على قواعد سيبويه ، وهو أن يكون حذف التنوين من "زج" لالتقاء الساكنين لا للإضافة ، كقول الشاعر[١] ، أنشده سيبويه[٢] :

٤٨- ... ولا ذاكِر الله إلاّ قَلِيلاً[٣]

وجر " أبي مزاده" على حذف مضاف تقديره : زج أبي مزاده ، أو قلوص أبي مزاده ، ويكون قلوص بدلاً من قلوص ، وفي ذا ضعف لحذف البدل ، وحسنه دلالة المضاف إليه عليه وجره[٤] ، كما قال سيبويه ، في حذف المضاف في : "ما كل سوداء تمرة ، ولابيضاء[٥] شحمة"[٦] ، إنه ولا كل بيضاء ، وحذف كلا وأبقى المضاف إليه مجروراً[٧] ،

للفراء ٣٥٨/١ ، ٢/ ٨١ وما بعدها ،وينظر الإنصاف ٤٢٧/٢ م ٦٠.

(١) هو أبو الأسود الدؤلي ، ينظر ديوانه/٥٤

(٢) ينظر الكتاب ١٦٩/١

(٣) هذا عجز بيت من من المتقارب ، وصدره :

فَأَلْفَيْته غيرَ مُسْتَعتِبٍ

وهو من شواهد المنصف ٢٣١/٢، ورصف المباني ٤٩ ، ٣٥٩، وهمع الهوامع ٣٧٣/٣

الشاهد فيه : حذف التنوين من " ذاكر"لالتقاء الساكنين ، ونصب ما بعدها إما على التشبيه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن ، وإما على التشبيه بما حذف تنوينه من الاسماء الأعلام إذا وصفت بابن مضاف إلى علم .وقوله : " ولا ذاكر الله " رُوي بنصب " ذاكر" وجره ، فالنصب للعطف على "غير" والجر للعطف على " مستعتب" . يُنظر الخزانة ٤٠٦/١١ ، كما يُرو بجر لفظ الجلالة ، وعليه فلا شاهد للنحويين فيه .يُنظر اللسان " ع ت ب"

(٤) حكاه بعضهم عن ابن جني ، ينظر الخزانة ٣٨٣/٤

(٥) في ص " ولا كل بيضاء " ولعل الأنسب ماأثبته .

(٦) المثل في جمهرة الأمثال ٢٨٧/٢ برقم ١٦٩٦، ومجمع الأمثال ٣٣٣/٢برقم ٣٨٦٨ ، وسيذكره في /٣٨٤من هذا البحث .

(٧) في سيبويه ٦٥/١قال : " وإن شئت نصبت " شحمة " . وبيضاء في موضع جر ، كأنك أظهرت كل ، فقلت : ولا كل بيضاء . والعطف على معمولي عاملين مختلفين مذهب الكوفيين والأخفش والزجاج من البصريين ، ومذهب الجمهور منع ذلك .تُنظر هذه المسألة في المطولات من كتب النحو ، ومنها المقتضب ١٩٥/٤ ، والأصول في النحو لابن السراج ٧٥/٢ ، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج ٤٣١/٤،

ومثله ما يظن شاهدا ويخرج على ما خرج في فزجحتها، قول الطرماح[(١)] :

٤٩ – يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ تطف[(٢)]   بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكَنَائِنِ[(٣)]

٣٠٥١ ب "الكنائن" مخفوضة بـ "قرع" ، وفصل بقوله : القسي ، ويحتمل ما ذكرته من التخريج فلا شاهد فيه إذاً .

ومثله إنشاد الكسائي[(٤)] :

٥٠ – تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى في كل هَاجِرَةٍ   نَفْيَ الدَّرَاهِمَ تَنْقَادِ الصَّيَاريفُ[(٥)]

لكن المشكل لم يتعرض له ، وهو ما ينشده الكوفيون[(٦)] :

٥١ – تمرُّ على ما تستمرُّ، وقد شَفَتْ   غَلَائِلَ عبدُ القَيْسِ منها صُدُورِهَا[(٧)]

والمغني لابن هشام ٤٨٦/٢ ، والتصريح ٥٦/٢

(١) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم من طيئ ، شاعر إسلامي فحل ، ولد ونشأ في الشام توفي سنة ١٢٥ هـ . ينظر في ترجمته الشعر والشعراء ٥٨٥/٢ ، والأعلام ٢٢٥/٣

(٢) رواية الديوان/ ٤٦٩ : لم يُرَع ، ويروى : لم تُرع . يُنظر الخزانة ٣٨٤/٤

(٣) البيت من الطويل ينظر الديوان/ ٢٦٩ ، وهو من شواهد الخصائص ٤٠٦/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٢/١ ، ولسان العرب " ح و ز " . قالت محققة الديوان : والشاعر هنا قدَّم وأخر ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف ، وتقدير الكلام في الأصل : من قرع الكنائن القسي .

اللغة : الحوزي : الفحل . المراتع : المراعي . الكنائن : جمع كنانة ، وهي جعبة السهام

(٤) هو علي بن حمزة الكسائي شيخ المدرسة الكوفية ، له من التصانيف : ما تلحن فيه العوام ، ومعاني القرآن . توفي سنة ١٨٩هـ . ينظر في ترجمته : إنباه الرواة٢٥٦/٢، ونزهة الألباء/ ٥٠٨، وبغية الوعاة ١٦٢/٢ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في ديوانه ٥٧٠/٢ ط وزارة الثقافة ، والخزانة ٣٩١/٤ ، وهو من شواهد الكتاب ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٦/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١ ، الشاهد فيه : الفصل بين المتضايفين بالمفعول ، وهو قوله : " **نَفْيَ الدَّرَاهِم تَنْقَادِ الصَّيَاريفُ** " بنصب الدراهم وجر تنقاد ، وفي البيت شاهد آخر وهو قوله : " **الصياريف**" أراد الصيارف فتولدت الياء من إشباع الكسرة ، ويروى الدراهيم على نحوه .

اللغة : تنفي : تطرد . يداها : أي يدا الناقة . الهاجرة : انتصاف النهار .

(٦) ينظر الإنصاف ٤٢٨/٢ م ٦٠

(٧) البيت من الطويل ، قائله مجهول ، ينظر الخزانة٣٨٠/٤، ٣٨٤ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية

....

بإضافة غلائل إلى صدورها ، وفصل بفاعل "شفت" ، والجار والمجرور .

ومثله[1] :

٥٢ – تَفَرَّقَ أَلَافُ الحَجِيجِ عَلَى مِنىً وصَدَّعَهُمْ مُسْي النوى عند أربعِ[2]

أراد : مُسي أربع ، ففصل بفاعل "صَدَّعهم" وبالظرف وهو "عند " بين المضاف والمضاف إليه

وأصعب من ذلك قوله[3] :

٥٣ – فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا كأنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمَا[4]

فأضاف " **بَعْدَ** " إلى بهجتها ، وفصل بالفعل وهو "**خط**" ، وفصل بقوله : "**قفراً**" ، وهو

٥٥٣/٣، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/٣، والتذييل والتكميل ١٤٦/١٢ .

الشاهد فيه : الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل والجار والمجرور ، وقال أبو الحسن الأخفش : إن كان الشاعر لم يوثق بعربيته فيجوز أن يكون أخرج "غلائل" غير مضافة وقدّر فيها التنوين ؛ لأنها لا تنصرف ، ثم جاء بالصدور مجرورة على نية إعادتها .

اللغة : عبد القيس : اسم قبيلة ، الغلائل : جمع غليلة وهي الحقد .

(١) البيت لكثير عزة في ديوانه/١٨٠، ورواية العجز: " **وشتّتهم شحط النوى مشى أربع**" وشحط النوى : مشقة البعد .

(٢) البيت من الطويل ، وهو من شواهد ضرائر الشعر لابن عصفور / ١٥٧ ، والموشح /٢٤٨ ، والرواية فيه هكذا :

تفرّق أهواء الحجيج على منى وفرّقهم صرف النّوى مسى أربع

الشاهد فيه : الفصل بين " عند " وما أضيف إليه وهو " مُسي" بـ "النوى" وليس بظرف ، وقدم مع ذلك " مُسي" عليها.

(٣) هو ذو الرمة ، ينظر ديوانه/ ٢٥١ ، والمعجم المفصل ٩٦/٧

(٤) البيت من المنسرح ، وهو من شواهد الخصائص ٣٣٠/١ ، ٢٩٣/٢ ، والإنصاف ٤٣١/٢ م٦٠ ، ولسان العرب " خ ط ط".

الشاهد فيه : فسره المؤلف . والتقدير : فَأَصْبَحت قفراً بعد بهجتها كَأَن قَلما خطّ رسومها.

....

خبر أصبح بين "كأن" واسمها ، وقدم معمول الخبر قبل اسم كأن ثم قدم الخبر على كأن نفسها ، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه

والأشبه في هذا البيت أن يكون مصنوعاً[1] ، ولا يصح أن يقال : إن "**زج القلوص أبي مزاده**" ضرورة شعر ؛ لأنه لو قال : زج القلوص أبو مزاده وأضاف المصدر إلى المفعول ورفع الفاعل لم ينكسر البيت[2] ، ثم ما يصنع بما حكاه الفراء في غير الشعر : " قَطَعَ اللهُ يَدَ ورجل مَن قَالها"[3] ؟ ، وهذا مثل :

إلا علالة[4] ...

ويحتمل ما ذكر .

وقال أبو عبيدة ــ وهو الثقة ــ : سمعت أبا سعيد – وهو أعرابي- يقول[5] : إن الشاة تسمع صوتَ قد علم الله ربِّها فتُقبل إليه وتثغوا[6] ، وهذا في غير شعر .

وروى بيت إصلاح المنطق[7] : **١٦٠٣ أ**

٥٤- أنْجَبَ أزمانَ والِدَاهُ بِهِ إذْ نَجَلاهُ فَنِعْم مَا نَجَلا[8]

---

(١) الإشارة إلى قول الشاعر : **فزججتها بمزجة** ... البيت

(٢) هذا اعتراض على عد ابن جني هذا البيت من أشنع الضرورات . يُنظر الشرح الكبير على ديوان المتنبي المسمى بالفسر ٥٢٨/١

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢

(٤) تقدم برقم ٤٥

(٥) في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٦ : " فقد حكى أبو عبيدة عن أبي سعيد –وهو أعرابي- لقيه أبو الدُّقَيْش أنه سمعه يقول .. فذكره " ، ويُنظر المقاصد الشافية ١٨٣/٤

(٦) شاهده الفصل بين المتضايفين بالجملة ، يريد صوت ربها قد علم الله .

(٧) ينظر إصلاح المنطق/ ٥١

(٨) البيت من المنسرح وهو للأعشى في ديوانه/ ١٥٦ ، والرواية فيه هكذا :

أنجبَ أيامُ والديه به إذْ نجلاهُ فنعم ما نَجَلَا

ففيه : " أيام " بدل " أزمان" ورفع أيام وجر والديه،فلا فصل ، وعليه فلا شاهد للنحويين فيه . ينظر المحتسب ١٥٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٤/١، والتصريح ٥٨/٢

برفع "والداه" ، وهو فاعل "أنجب" ، وفصل به وبالجار والمجرور بين أزمان وبين ما أضيف إليه وهو "إذ نجلاه" .

والرواية الأُخري برفع أزمان وجر والديه بإضافة أزمان إليه ولا فصل.

وقراءة ابن عامر(١) {**وَكَذلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكائِهِم** }(٢) فَصَل فيها بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول(٣) ، فاعلم أن إضافة المصدر إلى فاعل أقوي من إضافته إلي المفعول ؛ لأنه أحوج إليه من المفعول به ، فإذا حلت بين المصدر وفاعله كان أقوي علي طلبه والاتصال به ، ومعمول المصدر المنصوب وغيره كالجزء منه فلم يقع فصل بأجنبي ، ولم يجئ هذا الفصل إلا في المصدر لما ذكرنا .

وأنشد أبو عبيدة معمر بن المثني(٤) :

٥٥ – فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الحَصَادِ الدَّائِسِ (٥)

---

(١) هو أبو عمر عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي الشامي ، أحد القراء السبعة ، ولى قضاء دمشق ، ولد بالبلقاء سنة ٨هـ وتوفي بدمشق سنة ١١٨هـ ينظر في ترجمته : تهذيب التهذيب ٢٧٥/٥ ،وشذرات الذهب ١٥٦/١ ،والأعلام ٩٥/٤

(٢) الأنعام /١٣٧

(٣) في النشر ٢٦٣/٢" واختلفوا في " زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم " فقرأ ابن عامر بضم الزاي ،وكسر الياء من "زُيّنَ" ، ورفع لام " قتلُ" ونصب دال "أولادَهم"، وخفض همزة "شركائِهم" بإضافة "قَتْل" إليه ، وهو فاعل في المعنى ، وقد فصل بين المضاف وهو "قتل" وبين "شركائهم" وهو المضاف إليه بالمفعول وهو "أولادهم" ، وجمهور نحاة البصريين على أن هذا لايجوز إلا في ضرورة الشعر ، وتُكلم في هذه القراءة بسبب ذلك حتى قال الزمخشري في الكشاف ١٢٧/٢ : " والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف " شركائهم " مكتوبا بالياء ، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ، لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة " قلت : والحق في غير ما قاله الزمخشري ، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي ، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل ؟ بل الصواب جواز هذا الفصل ، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختياراً ، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر "

(٤) ينظر الضرائر لابن عصفور ١٥٥

(٥) البيت من الرجز المشطور ، وقبله :

....

وأنشد في مثله :

٥٦ – فَرْكَ القُطْنَ المَحَالِجِ (١)

وفيه كله الفصل بالمفعول به بين المصدر وفاعله المضاف المصدر إليه.

فقوله(٢) : " لم يعرفه أبو عمرو "(٣) لايلتفت إليه ؛لأنه قد عرفه أبو عبيدة والكسائي(٤)

وَحَلَقِ المَاذِيِّ والقَوَانِسِ

وهو لعمرو بن كلثوم في المقاصد النحوية ٤٦١/٣ ، والمعجم المفصل ٢٨٥/١٠ ، وليس في ديوانه ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٨/٣،وتمهيد القواعد ٣٢٦٤/٧ ، والأشموني ٢٧٦/٢ ، الشاهد فيه : " **دوس الحصاد الدائس** " فإن الحصاد منصوب ؛ لأنه مفعول وقع بين المضاف وهو "دوس" والمضاف إليه وهو "الدائس"

(١) هذه قطعة من بيت من الرجز المشطور ، وهو بتمامه :

يَفرُكْنَ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنَافِجِ

بالْقَاعِ فَرْكَ القُطُنَ المَحَالِجِ

وهو لجندل بن المثنى الطهوي في لسان العرب "ح ن ب ج" ، "ح ن د ج " ، "ك ن ف ج " ، والتاج "ح ن ب ج " ، ولأبي جندل الطهوي في شرح عمدة الحافظ١/ ٤٩٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٥٧ ، وهو من شواهد معجم العين ٣٢٩/٣ ، وتهذيب اللغة ٣١١/٥،٣١٦، وضرائر الشعر / ١٥٥. الشاهد فيه : قوله " **فَرْكَ القُطُنَ المَحَالِجِ** " أراد : فرك المحالج القطن .

اللغة : الكُنافج : الجراد السمين الممتلئ

(٢) مرجع الضمير في فقوله إلى المبرد ، ونقل ابن المستوفي في إثبات المحصل/ ٥٥ عن الثمانيني قوله : " إن هذا البيت رواه الكوفيون ولا يعرفه البصريون ، قال الصغاني عند ذكر البيت : قال أبو الحسن إلا في شعر سمعت عيسى بن عمر ينشد : فزججتها ، قال المبرد : لم يعرفه أبو عمرو ، وما حكى الأخفش وهوعنده وعند جميع أصحابنا خطأ ". يُنظر هامش التخمير ٥٢/٢

(٣) هو زبان بن عمار المعروف بأبي عمرو بن العلاء ، أحد القراء السبعة ولد سنة٧٠ هـ . ينظر في ترجمته : بغية الوعاة ٢٣١/٢ ، وشذرات الذهب ٢٣٧/١ ، و الأعلام ٤١/٣

(٤) في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٣ " و حكى الكسائي أخذته بأدى ألف درهم ، وهذا أفحش مماتقدم ، لأنه أدخل حرف الجر على الفعل وفصل به بين الجار والمجرور، ولا يقاس على شيءٍ من ذلك"

والفراء[1]والأخفش[2] وقرأ به ابن عامر فليس بخطأ كما زعم أبو العباس[3] والقياس يعضده ، وهذا من تعسفه في رده للنقل .

وأجود من هذا الترجيح أن تحملهما علي ما حملت عليه " **فزججتها** " .

وكذا قراءة ابن عامر يكون المضاف إليه "قتل" محذوفاً كما أنشدت فيما تقدم وحذفه في النداء قياس ولا سيما علي قول من رفع فقال :{ **قُلْ رَبُّ احْكُمْ بِالْحَقِّ** }[4] و{**شركاؤهم**}[5] مثل "ولا بيضاء شحمة" بحذف المضاف ولا يبقي فصل ولا قائل حينئذ بخطأ.

فإن قيل : ما ذكرته من التخريج يصح فيما أنشده سيبويه من الفصل وحينئذ لا /**٣٠٦ب** يكون فيها فصل ؟

قلت : تلك الأبيات لها محمل غير الخطأ مجمع عليه فوجب حملها علي ذلك ، أما القراءة وما أنشده الأئمة فتخريجها علي ما ذكرت حتي لا يلزم الخطأ ، لا سيما فيما ثبت بالتواتر ، وادعاء الخطأ فيه كفر ؛ لأن الله سبحانه أخبر أنه قد حاطه من الباطل بقوله { **وَإِنَّا لَهُ لَحافِظُونَ** }[6] فمن أين يتطرق إليه الغلط؟! نعوذ بالله منها ، زلة لجماعة تبع فيها بعضهم بعضا تقليداً .

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣٥٧/١

(٢) فيما رواه من قوله : " فزججتها بمزجة ... "

(٣) ينظر المقتضب ٦٢/٣ ، ٣٧٦/٤ .

(٤) الأنبياء/ ١١٢والأمر قراءة الجمهور عدا حفص ، وضم باء " رب" على أنه منادى مفرد ، أو اتباعاً لضم الكاف بعدها ، وهي قراءة جماعة ، منهم : نافع وابن كثير ، وأبو جعفر ، وابن محيصن، وقرأ ابن عباس وعكرمة والجحدري وابن محيصن : " ربي أَحْكَمُ" جعله أفعل التفضيل فـ " ربي أحكم" مبتدأ وخبر ، وقرأت فرقة " أَحْكَمَ" فعلاً ماضياً ، فبهمزة الوصل تكون لفظة "رب" في محل نصب منادى ، وبهمزة القطع تفضيلاً وماضياً في موضع رفع بالابتداء وما بعده خبر . يُنظر معاني القرآن للفراء ٢١٤/٢ ، والمحتسب٧١/٢ والبحر ٣١٩/٦

(٥) الأنعام/ ١٣٧

(٦) الحجر/ ٩

{ حذف أحد المتضايفين}

وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف ، وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه.

والعلم فيه قوله تعالى: " واسأل القرية" ؛ لأنه لا يلبس أن المسؤول أهلها لا هي.

ولا يقال : رأيت هنداً ، يعنون رأيت غلام هند.

وقد جاء الملبس في الشعر قال ذو الرمة :

عشيّةَ فرَّ الحارثيّون بَعْدَمَا .. هَوى بَين أَطْرَاف الأسنّة هَوْبَرُ

وقال:

... بِمَا أعيا النِّطاسيَّ حِذْيَما

أي : ابن هوبر وابن حذيم.

قال صاحب الكتاب : وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف ... الفصل(1) **محمد** : المراد من الكلام إخبار السامع ، فإذا علم جاز الحذف ، والحذف فى الإضافة على ضروب : منها : أن نحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب

قوله : "**والعَلَم فيه قوله تعالى {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ}**(2) **؛ لأنه لا يلبس أن المسؤول أهلها لا هي**" ولكثرة استعمال النحاة لهذه الآية فى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه جعلها عَلَماً علي ذلك ، وإنما قال : إنه لا يُلبس ؛ لأن القرية لا تُسأل ؛ لأنها البيوت ، والبيوت لا تُسأل ، إنما المسؤول أهلها.

وقيل(3) : إن الآية لا حذف فيها لأن السائل نبي والأنبياء تخرق لهم العوائد ، فلا يبعد أن تكلمهم القرى.

---

(١) ينظر المفصل/ ١٣٤

(٢) يوسف/ ٨٢

(٣) عُزي إلى ابن الأنباري في زاد المسير ٢٦٨/٤ ، وتعقب بأنه مما لاينبغي أن يكون مراداً ، ولا يقتضيه المقام لأنه ليس بصدد إظهار المعجزة . ينظر المحرر الوجيز ٢٧١/٣ ، والقرطبي ٤٢٧/١١ ، وروح المعاني ٣٨/١٣

....

وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه (مقامه)[1] كثير لا يمكن استيعابه.

وقيل[2] : إن أبا الحسن كان يقصره على السماع ، وكثرة استعماله حجة علي أبي الحسن .

قوله : "**ولا يقال رأيت هنداً ، يعنون غلام هند** " لأجل اللبس[3]

قوله : "**وقد جاء الملبس فى الشعر ، قال ذو الرمة**[4] :

٥٧ – عَشِيَّةَ فَرَّ الحارِثِيُّون، بعد ما قَضَى نَحْبَه[5] مِنْ مُلْتَقَى القومِ[6] هَوْبَرُ[7]

/**٣٠٧ أ** فقضى نحبه أي : مات ، والنحب في الأصل : النذر فكأن كل إنسان نذر أن يموت فإذا مات فكأنه قد قضي نحبه.

شاهده : "هوبر" ، يريد ابن هوبر فحذفه ؛ لأن المخاطب بهذا البيت يعرفه ، لمشاهدته له في الحرب أو شهرته عنده .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ص

(٢) القائل ابن يعيش ، ينظر شرحه على المفصل ٢٤/٣

(٣) في إعراب القرآن للنحاس ٣٤١/٢ : " قال سيبويه : ولا يجوز كلم هنداً ، وأنت تريد غلام هند" ولم أقف عليها في الكتاب .

(٤) ينظر ديوانه/ ١١٢

(٥) يُروى : دنا نحبه . يُنظر المقاصد الشافية ١٤٣/٤

(٦) يروى : **مِن ملتقى الخيل** . يُنظر شرح ديوان ذي الرمة لأبي نصر الباهلي برواية ثعلب ٦٤٧/٢

(٧) البيت من الطويل ، وهو من شواهد كتاب الشعر /٣٥٠ ، والمقرب ٢١٤/١ ، و٢٠٤/٢ ، وهمع الهوامع ٤٢٨/٢ ، والخزانة ٣٤٢/٤ .

اللغة : هوبر : هو يزيد بن هوبر الحارثي من بني الحارث بن كعب .ورواه أبو عمرو : أوبر ، وهو : الأوبر بن أبان بن ذراع ، وهو أيضاً من بني الحارث بن كعب وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . يُنظر شرح ديوان ذي الرمة ٦٤٧/٢ ، كما يُروى مصراعه الثاني هكذا :

... **هَوى بَين أَطْرَاف الأسنّة هَوْبَرُ**

يُنظر الجمهرة ١٣٢٧/٣

....

قال ابن لجأ(١) :

٥٨- ونحنُ ضرَبْنا بالكُلابِ ابنَ هوْبَرٍ وجمعَ بني الدَّيان حتَّى تَبَدَّدا(٢)

وقال أوس(٣) :

٥٩- فَإِنْ(٤) يَأْتِكُمْ مِنّي هِجاءٌ فإنّما حَبَاكُمْ بِهِ منّي جميلُ بنُ أرْقما

فهَلْ لَكُمُ فِيهَا إِليَّ فَإِنَّني طَبِيبٌ(٥) بِمَا أَعْيا النِّطاسِيَّ حِذْيَما (٦)

---

(١) هو عمر بن لَجَأ بن حُدير ، وقيل بن الأشعث بن لجأبن حذيفة التيمي ، عرف شعره في هجاءه لجرير ، عاش في عهد بني أمية ، وكانت وفاته بالأهواز نحو ١٠٥هـ تقريبا ينظر في ترجمته : جمهرة أنساب العرب لابن حزم١/ ٢٠٠ ، والصحاح ، والتاج " ل ج ء" ، والأعلام ٢٢٠/٥

(٢) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن لجأ التيمي في شرح المفصل ٢٤/٣ ، وليس في ديوانه الذي بين يدي ، ويروى " تبددوا " بدلا من " تبددا " .

اللغة : الكلاب : اسم واد يسلك بين ظهري ثهلان ، وثهلان جبل باليمن . يُنظر معجم البلدان ٣٤٧/١ .

(٣) هو أوس بن حجر بن مالك التيمي ، أبو شريح ، شاعر تيم في الجاهلية لم يدرك الاسلام ، في شعره حكمة ، ورِقَّة ، ولد سنة ٩٨ق. هـ ، وتوفي سنة ٢ ق. هـ. ينظر في ترجمته : الشعر والشعراء ٢٠٢/١ ، وطبقات فحول الشعراء ٩٧/١ ، والأعلام ٣١/٢ .

(٤) الفاء ساقطة من ص

(٥) يُروى : بصير . يُنظر الجمهرة ٨٣٨/٢ " ن ط س" ، ١١٦٨

(٦) البيتان من الطويل ، وهما لأوس بن حجر في ديوانه/ ١١١ وبينهما قوله :

تَجَلل غدْراً حرملاءَ وأقلعتْ سحائبُه لمَّا رأى أَهْلَ ملْهَما

ينظر الجمهرة ١٣٢٧/٣ ،والمقاصد الشافية ١٥٢/٤

الشاهد فيه : قوله : حِذيَما . أراد : ابن حِذيم فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . قيل : مع أمن اللبس وعليه ابن جني في الخصائص ٤٥٣/٢ ، والزمخشري في الكشاف ٢٠٧/١ ، وقيل : مع خوف اللبس وعليه الزمخشري في المفصل تَبع فيه كلام الفارسي في نظائره من أبيات حُذف فيها المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وأخذ إعرابه . يُنظر كتاب الشعر /٣٥٠ . والصواب الأول فإن الإلباس وعدمه إنما يكون بالنسبة إلى المخاطب ، فإنه وإن كان عندنا من قبيل الإلباس مفهوم واضح عند المخاطب به في ذلك العصر . يُنظر الخزانة ٣٤٣/٤ ، وقال صدر الأفاضل الخوارزمي : ليس هذا من

....

شاهده : حِذْيما ، إنما هو ابن حذيم ، وهو طبيب مشهور في العرب[1] ، والنِطاسى بكسر النون : الطبيب[2] .

وقال أبو عبيدة[3] هو بفتح النون .

باب الحذف ، وإنما هو من باب تعدي اللقب من الأب إلى الابن . يُنظر التخمير ٥٦/٢

اللغة : حباكم : وصلكم . حرملاء : موضع تلقاء ملهم ، وملهم أرض باليمامة لبني غبر من بني يشكر .

(١) عُزي إلى ابن السكيت أنه قال في شرحه لديوان أوس إن "حِذْيماً" اسم الطبيب نفسه ،وعليه فلا شاهد فيه . يُنظر التاج " ح ذ م " ، وما في كتاب الألفاظ لابن السكيت / ٣٩٩ بعد ما أنشد البيت يخالف ما نُسب إليه . قال : هو طبيب كان في الجاهلية يقال له : ابن حِذْيم .

(٢) في الجمهرة ٨٣٢/٢" ن ط س" : " والنّطْس: أصل بِنَاء النِّطّيس، وَهُوَ الحاذق بصناعته المبالغ فِي عمله، وَبِذَلِك سُمّي الطَّبِيب نِطِّيساً ونِطاسِيّاً " .

(٣) كذا في الصحاح " ن ط س" و شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٣ ، وفي الخزانة ٤/ ٣٤٥ أبو عبيد ، ولعله الصواب ، وينظر غريب الحديث لأبي عبيد الهروي ١٣٣/٤ برقم ٥٦٤

وكما أعطوا هذا الثابت حق المحذوف في الإعراب فقد أعطوه حقه في غيره ، قال حسان :

يسقُون من وَرَد البريصَ عَلَيهمُ بَردَى يُصَفَّق بالرَّحيق السَّلسل

فذكر الضمير في "يصفق" حيث أراد ماء بردى

وقد جاء قوله عز وجل: " كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ". على ما للثابت والمحذوف جميعاً[1].

والذي في أصل السماع[2] : **"كما أعيا"** ، وفي شعره : **"بما أعيا"** .

قوله : " **وكما أعطوا هذا الثابت حق المحذوف في الإعراب فقد أعطوه حقه في غيره ، قال حسان**[3] في أولاد جفنة[4] :

٦٠- يَسْقُونَ مَن وَرَدَ البَريصَ عليهِمُ بَرَدَى يُصَفَّقُ[5] **بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ** [6]

قال السخاوي[7] : البريص : نهر بدمشق ، بَرَدَى : أي يسقونه ماء بردى ،

---

(١) يُنظر المفصل /١٣٧

(٢) عَنَى بأصل السماع نُسخ المفصل ، نَص عليه ابن يعيش في الشرح ٢٥/٣ ، وفي المفصل /١٠٦ ط الجيل ، و١١٠ ط دار صادر : بما أعيا ، كما في شعر أوس .فلعل نسخة سماعهما من المفصل لم تصل إلينا أو صُوبت وفق شعر أوس

(٣) هو أبو الوليد حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام ، كانت وفاته قيل ٤٠هـ ، وقيل ٥٠ هـ ، وقيل ٥٤هـ ينظر الأغاني ٤/ ١٢-١٧، والإصابة ٥٢٥/٢ ، وشذرات الذهب ٦٠/١

(٤) يمدح عمرو بن الحارث من أبناء جفنة بن عمرو مزيقيا . ينظر الأغاني١٤/٢

(٥) يُروى : كأساً تصفق . يُنظر معجم العين ٤٥/٣ " ر ح ق" وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه

(٦) البيت من الكامل ، وهو لحسان رضي الله عنه في ديوانه/ ١٤٠ ، وجمهرة اللغة ٣١٢/١ " ب ر ص" ، والخزانة ٣٥٢/٤ ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك٢٦٦/٣ ، والبديع في علم العربية ٣٠٣/١ ، والهمع٤٢٩/٢

الشاهد فيه : قوله : بردى ، أراد : ماء بردى

اللغة : يصفّق: يحول من إناء لإناء ليصفى. الرّحيق السلسل: الرحيق الصافي والسهل من الخمر.

(٧) ينظر المفضل شرح المفصل ٨٩٨/٢، ومعجم ما استعجم ٢٤٦/١

فيكون "البريص" جدولاً من "بردى" ، وبردى مؤنثة ، وقال : "يصفق" بالتذكير؛ لأنه أراد : ماء بردي وهذا معني قوله : فذكر الضمير في يصفق حيث أراد ماء بردى ، والتصفيق : نقل الشراب من إناء إلى إناء

وقال ابن يعيش(١): البريص : موضع بدمشق ، بالصاد المهملة ، وبَرَدَي : نهر بها .

قوله : **وقد جاء قوله تعالى { وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاها فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ}(٢) علي ما للثابت والمحذوف جميعا**" يعني **/٣٠٧** بالمراد -والله أعلم-: "وكم من أهل قرية " فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو "قرية" ، فقوله :أهلكناها ، فجاءها ، الضميران للقرية فهذان على التأنيث

وقوله : **{ أَوْ هُمْ قائِلُونَ}** "هم" يعود إلى المضاف(٣) المحذوف وهو الأهل

ومما أُعمل فيه المضاف مع حذفه قول مهيار(٤) :

٦١- أَيْنَ ظِبَاءُ المُنْحَنى ؟ سوالفاً وأعيُنا(٥)

أراد : أين أمثال ظباء المنحنى؟ فحذف "أمثال" ونصب به النكرة المفسرة(٦) .

(١) يُنظر شرحه على المفصل ٢٦/٣، ومعجم ما استعجم ٢٤٠/١

(٢) الأعراف ٤

(٣) في ص : يعود إلى الضمير المضاف ، ثم أضرب عن الضمير ؛ لأنه مقحم .

(٤) هو أبو الحسن أو أبو الحسين مهيار بن مرزويه، الديلميّ: شاعر كبير، فارسي الأصل، من أهل بغداد. كان منزله فيها بدرب رباح، من الكرخ. وبها وفاته سنة٤٢٨هـ. ينعته مترجموه بالكاتب، ولعله كان من كتاب الديوان. وكان مجوسيا، وأسلم (سنة ٣٩٤ هـ على يد الشريف الرضي (فيما يقال) وهو شيخه، وعليه تخرج في الشعر والأدب، وتشيع، وغلا في تشيعه، وسب بعض الصحابة في شعره .ينظر تاريخ بغداد ٢٧٦/١٣ ، والبداية والنهاية ٦٦٥/١٥ ، والأعلام ٣١٧/٧

(٥) البيت من مجزوء الرجز ، وهو لمهيار الديلمي في ديوانه ١٤٢/٤ ، ونظراً لأنه لايحتج بشعره ، لأنه من شعراء القرن الخامس الهجري فلم أقف على هذا البيت شاهداً في المشهور من كتب النحو مما وصلت إليه يدي .

اللغة : السوالف : الأعناق

(٦) هذا ما ذكره ابن الشجري في أماليه ٢٧٢/١عن البيت

وقد حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه في قولهم : "ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة" .

قال سيبويه : كأنك أظهرت "كل" فقلت : ولا كل بيضاء

قال أبودؤاد :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسبين امْرَءًا   ونار تَوقَّدُ باللّيل نَارا

ويقولون : ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه.

ومثله : ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذلك.

وهو في الشذوذ نظير إضمار الجار.

قال صاحب الكتاب : وقد حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه ..الفصل[1]

محمد : يريد تُرِك مجروراً بعد حذف الأول علي حاله مع وجوده "**في قولهم:"ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة"**[2] .

قاله : قيس بن ثعلبة[3] فى ابن أخيه عامر بن ذهل بن ثعلبة[4] يعني أنه وإن أشبه أباه خلقا فلم يشبهه خُلُقاً .

وإعرابه : ما: نافية . وكل : اسم ما . وسوداء : خفض بالإضافة . وتمرة : خبر "ما" الحجازية . و لا : الواو عاطفة ، ولا : نافية . بيضاء : اسم "لا" ، وشحمة: بالرفع خبر "لا"، ويجوز رفع تمرة وبيضاء و شحمة ، ولا تعمل "ما" و"لا" شيئاً ، بل مبتدأ وخبر معطوف علي مثله ، ويجوز نصب "تمرة" على إعمال "ما" ورفع بيضاء وشحمة ، ولا

---

(١) ينظر المفصل/ ١٣٧

(٢) ينظر جمهرة الأمثال ٢٨٧/٢ برقم ١٦٩٦،ومجمع الأمثال ٣٣٣/٢برقم ٣٨٦٨ ، وقد تقدم في /٣٧١من هذا البحث.

(٣) هو:قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر ، جد جاهلي ، ورد ذكره في جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٣١٩/١ ، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندى /٢٨٥

(٤) عامر بن ذهل بن ثعلبة، من بني بكر بن وائل، من عدنان: جدّ جاهلي. بنوه عدة بطون.

كان بعضهم حملة لواء "عليّ" يوم الجمل، وسكن أناس منهم البصرة، وآخرون اليمامة . يُنظر في ترجمته الأعلام ٢٥١/٣

....

تعمل "لا" ، وتكون جملة معطوفة على جملة ، ولا شاهد فى هذه الرواية ، إنما الشاهد في قول سيبويه(١) : " وإن شئت نصبت شحمة وبيضاء فى موضع جر كأنك لفظت بكل فقلت : ولا كل بيضاء" . انتهي .

ويجوز "ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء" ، ولا تعمل "ما" و"لا" ، ولكن ترفع كلا بالابتداء وتمرة خبره ، وبيضاء خفض بالإضافة ، وقد حذف ما أضيف إليها ، تقديره : ولا كل بيضاء ، وشحمة : خبر "كل" ***بالرفع /٣٠٨ أ*** وإذا نصبت شحمة امتنع أن يكون خبر "لا" ، أو خبر مبتدأ ، فجعلت "لا" زائدة وبيضاء محذوف ما أضيف إليها ؛ لأنه معطوف على اسم "ما" تقديره :ولا كل بيضاء ، ثم حذف المضاف وأبقى المضاف إليه مجروراً ، إلا أن بيضاء لا ينصرف لألف التأنيث ، ففتحته علامة الجر ، وشحمة خبر "ما"

وإذا ثبت ما قدمناه من الحذف وإقامة المضاف إليه مقامه فجر المبقَّى أدل على المحذوف .

فإن قيل :لقلة دلالته اشترط أن يكون الأول فيما لا يلبس ولا يلزم منه إضمار الجار

فنقول:على تقدير طلب المجرور ما يجره قرينة لفظية انضم إليها تقدم لفظه بعينه ، وقد أجاز سيبويه حذف حرف الجر في قولهم : "علي من تنزل أنزل"(٢) ويريد : عليه ، وحُذفت (عليه)(٣) لتقدم الأولى فكذا هنا.

وقيل : إن هذا المثل فيه عطف على عاملين ؛لأنه جر "بيضاء" عطفاً على "سوداء" ، ونصب "شحمة" عطفاً على "تمرة" ، وذهب إلى ذلك جماعة منهم الأخفش(٤)

---

(١) ينظر الكتاب ٦٥/١

(٢) ينظر الكتاب ٨١/٣ ، قال : وليس بحد الكلام، وفيه ضعفٌ.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ووافقه الكوفيون ، والزجاج من البصريين ، ينظر في مذهبهم معاني القرآن للفراء ٤٥/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٣ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١ ، والمغني لابن هشام ١٠١/٢ ، والتصريح ٥٦/٢.

....

وقال ابن السراج[1]: لو جاز العطف علي عاملين لجاز : ما زيد بعمرو وبكر خالد ، فتعطف علي "ما" و"الباء" وقد أجمعوا على منعه.

وما ذكره لا يلزم ؛ لأن ما ذكره فيه مع العطف علي عاملين الفصل بين الواو والمجرور فيحتمل أن يكون المنع لهذا.

وقال ابن خروف وهذا لا يلزم أبا الحسن ؛ لأنه يقول إنما أجزته في المواضع التي قالته العرب فيها ، وهي مع تقديم المجرور الثاني على الاسم ،نحو : في الدار زيد والقصر عمرو ، ومر بزيد عمرو وخالد بكر

ويضعف قول أبي الحسن أن الواو حرف فلا يقوي أن ينوب مناب عاملين ، وإذا كان الفعل لا ينوب مناب عاملين فالحرف أقوى .

وقال ابن الحاجب[2] : ويجوز من العطف علي عاملين ما كان **/٣٠٨ ب** مثله ، وهو ما تقدم فيه المجرور وتأخر غيره ، ثم يؤتى بالمعطوفين على ذلك الترتيب ،كقولك : فى الدار زيد والحجرة عمرو.

ثم قال : وهذا هو الوجه المستقيم ؛ لظواهر القران وأشعار العرب ولا حاجة إلى التعسف .

وأما الذين أجازوا العطف على عاملين مطلقاً فإنهم لما رأوا جواز مثل هذه المسائل وظهورها ، ظنوا أن الباب واحد فأجازوا الجميع.

وأما سيبويه –الذي هو المانع– فإنه لما ظهر له امتناع زيد فى الدار وعمرو في الحجره لفقدان وروده وظهور علته ظن أن الباب واحد فعمم المنع في الجميع وهو أن النائب لا يزيد على قوة الأصل ، فإذا لم يعمل الأصل عملين فالنائب أولى .

---

(١) ينظر الأصول في النحو ٧٥/٢

(٢) ينظر الإيضاح شرح المفصل ٤٢٦/١ وما بعدها

....

محمد : وقال السيرافي[1] وقد أجاز الأخفش وغيره من البصريين[2] العطف على عاملين ، فقالوا : قام زيد فى الدار والقصر عمرو ، وقدموا فى العطف المجرور على المرفوع ؛لإن الجار والمجرور كشيء واحد ، ولم يجيزوا : قام زيد في الدار وعمرو الحجرةِ ؛ لئلا يفصل بين الجار والمجرور.

وقال ابن خروف : ولا يمتنع تقديم الأول على الجار والمجرور ، نحو : زيد فى الدار والقصر عمرو ، وإنما اللازم تقديم المجرور الثاني علي الاسم واتصاله بحرف الجر كما تقدم .

وأنشد الفارسي[3] علي حذف حرف الجر :

٦٢ – وَبَاشَرَ رَاعِيهَا الصَّلَا بلَبَانِهِ وَجنبيه حَرَّ النَّارِ ما يَتَحَرَّفُ[4]

وفيه تقديم الأول علي المجرور فعلى هذا لا يلزم ما ذكره الأعلم[5] وغيره من اعتدال الكلام واستواء الطرفين[6] .

محمد : وابن الحاجب علي رأي الأعلم في استواء الطرفين والرد عليهما واحد ، وقوله[7]

---

(١) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٤١/٣ ط الهيئة .

(٢) منهم الزجاج ، ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣١/٤ .

(٣) ينظر الحجة لأبي علي الفارسي ١٧٢/٦ ، والعسكريات/ ٨٦

(٤) البيت من الطويل ، وهوللفرزدق في ديوانه ٢٨/٢، وفيه "وكفيه" بدل " وجنبيه" ، وهو من شواهد الحيوان ٣٨٩/١ ،وشرح القصائد السبع الطوال/ ٤٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١ .

الشاهد فيه : عطف "وجنبيه" على "لبانه" ، وعطف "حر النار" على "الصلا" ، ونابت الواو مناب "باشر"، ومناب "الباء" .

اللغة: الصلا : الإصطلاء على النار . لبانه : صدره . يتحرف : ينحرف عن النار

(٥) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري ، المعروف بالأعلم ، ولد بشنتمرية العرب سنة٤١٠هـ ، ومات في إشبيلية سنة٤٧٦هـ ، من مصنفاته شرح ديوان زهير ، وشرح ديوان طرفة ، وشرح شواهد كتاب سيبويه . ينظر في ترجمته شذرات الذهب ٤٠٣/٣ ، وفيه وفاته سنة٤٩٥هـ ، والأعلام ٢٣٣/٨، ومعجم المؤلفين ٣٠٢/١٣ .

(٦) ينظر النكت للأعلم ٢٩٥/١

(٧) مرجع الضمير إلى ابن الحاجب إعتماداً على تفسير السيرافي لمذهب الأخفش

الذين أجازوه مطلقاً . لم أقف /٣٠٩ أ عليه لغيره

وقال المهدوي [١] : ولو تأخر المجرور لم يجزه أحد نحو : زيد في الدار وعمرو القصرِ ، فقد قال المهدوي في التفصيل[٢] : لم يجزه أحد

وابن السراج[٣] جعله دليلاً على انتفاء العطف على عاملين ، فلو قيل بالإجازة مطلقاً لم يسد كلام ابن السراج ، وقد أجمعوا علي منعه.

فهذان إمامان صرحا بمنعه

ثم قول ابن الحاجب[٤] : ولا حاجة إلى التعسف دعوى لا دليل عليها ، وهل فيه إلا حذف كلمة دلت عليها مثلها ؟

وإذا جاز مثل ذلك في حرف الجر نحو: علي من تمر أمر ، فقوة الاسم وتصرفه أولى بذلك وإذا جاز حذف المضاف ونقل للإعراب فالحذف وإبقاء الإعراب أولى.

قال أبو دُوَاد[٥] – بفتح الواو من غير همز[٦] – :

---

(١)هو أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي التميمي، مقرئ أندلسي ، أصله من المهدية بالقيروان. رحل إلى الأندلس في حدود سنة ٤٠٨ هـ وصنف كتبا، منها :التفصيل الجامع لعلوم التنزيل ، واختصره وسماه التحصيل في مختصر التفصيل ، وهجاء مصاحف الأمصار على غاية التقريب والاختصار ، وله التيسير والهداية كلاهما في القراءات . توفي نحو ٤٤٠ هـ ، ينظر في ترجمته هدية العارفين ٧٥/١ ، والأعلام ١٨٤/١ ، ومعجم المؤلفين ٢٧/٢

(٢) التفصيل الجامع لعلوم التنزيل مفقود والموجود المختصر المسمى التحصيل لفوائد كتاب التفصيل لعموم التنزيل رسائل علمية

(٣) قال ابن السراج في الأصول٧٥/٢: " فالعطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب"

(٤) ينظر الإيضاح شرح المفصل ٤٢٦/١

(٥) اختُلف في اسمه ، فقيل : جويرية ، كما في المؤتلف والمختلف /١١٥ ، وقيل جارية كما في الشعر والشعراء ٢٣٧/١، وقيل حارثة كما في الأغاني ٩١/١٥ ، وعُزي إلى الأصمعي في الشعر والشعراء ٢٣٧/١ القول بأن اسمه : حنظلة بن الشرقي ، وما في الأصمعيات /١٨٥ : جارية بن الحجاج بن حُذاق ،من حي من إياد يقال لها : يقدم ، وهو شاعر جاهلي مشهور كان في عصر كعب بن مامة الإيادي ، قال الأصمعي : والعرب لا تروي شعره هو وعدي بن زيد ؛ لأن ألفاظهما ليست بنجدية .

(٦) كذا في مصادر ترجمته ، لكن هَمَزَهُ ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٢٣٧/١ ، والزمخشري في المفصل ، وابن

....

٦٣ – أَكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً   ونارٍ تَوَقَّدُ[(١)] بالَّيْلِ نارَا[(٢)]

ويروي : "**وناراً**"

بالنصب[(٣)] وعلي هذه الرواية يكون مثل { **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**}[(٤)]

أراد : وكل نار ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ومن روى : "**ونارٍ**" وهو الشاهد فإنه حذف المضاف وأبقى المضاف إليه مجروراً ، وليس فيه عطف علي عاملين[(٥)]

"**وكل امرئٍ**" مفعول أول مقدم علي عامله و"**امرءاً**" : الثاني

"**وكل نار**" مفعول أول ، و"**ناراً** " مفعول ثاني محمولان علي مفعولي تحسبين .

قوله :"**ويقولون ما مثل عبدالله يقول ذاك ولا أخيه**" فأخيه مجرور بـ "مثل" محذوفة تقديره : ولا مثل ، و"يقول" خبر عنهما ، وإذا كان بلفظ الإفراد.

ويستغني بخبر الأول حتي لا ينوى للثاني خبر ،كما فى قولهم " زيد منطلق وعمرو .

وقال ابن الحاجب[(٦)] : لا يجوز أن يكون "ولا أخيه" في هذه المسألة معطوفاً علي عبدالله

يعيش في شرحه ٢٧/٣ ، وكذا هو مهموز في أكثر كتب اللغة والمعاجم ، وجاء في اللسان والتاج " دود" : " والدُّوادُ –كغُرَاب– : صِغارُ الدُّودِ ، قيل: وَبِه كُنِيَ أَبو دُوَاد الإِياديُّ ، والدُّوَاد : الرَّجُلُ السَّرِيعُ ، لَعلَّه تَشْبِيها بصِغار الدُّود

(١) في الشعر والشعراء ٢٣٩/١ : **تَحَرَّقُ**

(٢) البيت من المتقارب ، وهو لأبي دواد في ديوانه ٣٥٣ ، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه١٩٩، وهو من شواهد الكتاب ٦٦/١، ورصف المباني ٣٤٨، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٠/١

الشاهد فيه :" **ونارٍ توقد بالليل نارا** " إذ عطف "نار" المجرور على "امرئ" المضاف إليه كل ،كما عطف "نارا" المنصوب على "امرأً" المنصوب ، وذلك عند الأخفش والكوفيين والزجاج ، من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين .

(٣)هي رواية الشعر والشعراء ٢٣٩/١

(٤) يوسف/ ٨٢

(٥) كذا عند سيبويه . يُنظر الكتاب ٦٦/١

(٦) ينظر الإيضاح شرح المفصل٤٢٨/١

....

لأنك لا تفصل بين المخفوض المعطوف وبين ما عطف عليه بأجنبي/**٣٠٩ ب** فلا تقول : غلام زيد ضارب وعمرو ولا يقع[١] بعد الواو إلا إذا كان المعطوف معطوفا علي منفي ، والمجرور بالإضافه ليس إياه ، ألا ترى أنك لو قلت : ما جاءني غلام زيد ولا عمرو لم يجز ؟

فإن قدمت المعطوف ثنيت الخبر نحو قولك : **ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذلك** ، ولا بد من تقدير "مثل"

"يقولان" مثنى فاعله ، فلا يكون خبراً عن مفرد ، ولا يجوز رفع أخيه بالابتداء ؛ لأنه يلزم منه الرفع بعاملين ويلزم منه ما ذكرنا من الوجه فى إبطال المسألة . الأولى أن يكون المجرور ليس بإضمار "مثل" ، ويجوز : ما مثل عبدالله ولا أخيه يقول ذلك ،ويستغني في هذه عن "مثل" بحمله على" عبدالله" فهما مخفوضان بالمثل ، والمثل واحد ولابد في الأول من تقدير "مثل" ، وكذا إذا فرقت الخبر لابد من تقدير "مثل" مع أخيه ؛ لأنه محمول علي "مثل" الأولى ولو لم يكن كذلك لبقي نكرة ، "ذاك" لا عامل له فاذا قدر "مثل" صار نكره في موضع خبر ما.

قوله : "**وهو في الشذوذ نظير إضمار الجار**" ليس كما زعم ، إنما الشاذ إذا لم يتقدم مثله ، وكذا في حرف الجر علي ما بين في : بمن تمر أمر[٢] .

---

(١) في ص (ولا إلا) والظاهر أن ما بين المعقوفين مقحم ، وعبارة ابن الحاجب : " أن المعطوف الداخل عليه "لا" إنما يكون معطوفا على ما دخل عليه الحكم المنفي "

(٢) يُنظر/١ ٥٠من هذا البحث

وقد حذف المضاف إليه في قولهم :كان ذلك إذٍ وحينئذٍ، ومررت بكلٍ قائماً.

قال الله تعالى: " وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا " وقال : " وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ" ، وقال: " لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ " ، وفعلته أول .

يريدون : إذ كان كذا ، وكلهم ، وبعضهم ، وقبل كل شيء وبعده ، وأول كل شيء.

وقد جاءا المحذوفين معاً في نحو قول أبي دؤاد يصف البرق:

... أسالَ البِحَارَ فانْتَحَى لِلْعَقِيقِ

وقول الأسود:

... وقد جَعَلَتْني مِن حَزِيمةَ إصبَعَا

قال الفسوي : أي أسال سقيا سحابه ، وذا مسافة إصبع.

قال صاحب الكتاب :

فصل : وقد حذف المضاف إليه ... الفصل[1]

محمد : حذف المضاف إليه أبعد من حذف المضاف ؛ لأن الثاني الغرض منه تعريف الأول أو تخصيصه ، فحذفه مُخِل بذلك وتراجع عما وُضِع له ، وقد جاء منه أشياء ، وهي على ضربين :

ما بني بعد حذف المضاف إليه ، كما في الظروف ويأتي بيانه[2]

وما لم يبن .

قوله : "**في قولهم : كان ذلك إذٍ**" فـ "إذٍ" تضاف إلي جملة لما يأتي في الظروف المبنية[3] فإذا تقدمتها جملة ربما حذفت الجملة/ **٣١٠ أ** المضافة "إذ" إليها لدلالة المتقدمة ، ومثله قوله تعالى { **إِذا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزالَها**}[4] إلى أن قال { **يَوْمَئِذٍ** }[5]

---

(١) ينظر المفصل/ ١٣٨

(٢) ينظر/٧٥٧من هذا البحث .

(٣) يُنظر/٧٦٣من هذا البحث

(٤) الزلزلة/ ١

(٥) الزلزلة/ ٤

....

حذف ما أضاف إليه "إذ" لدلالة ما تقدم عليه ، تقديره – والله أعلم – : يوم إذ تزلزل الأرض ، إلى قوله : "يومئذٍ" وأتى بالتنوين في "إذ" عوضاً من المحذوف ؛ لأن "إذ" غير معربة[(١)] فلا يدخلها تنوين التمكن وهو ساكن والذال ساكنة ، فكسرت لالتقاء الساكنين لا لأنه مجرور ، وإن كان في الآية الكريمة في موضع جر بإضافة يوم ، ولذلك كسرت وإن كانت ظرفاً في قول الشاعر[(٢)] :

٦٤– نَهَيْتُك عَنْ طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعافِيَةٍ[(٣)]، وأَنْتَ إذٍ[(٤)] صَحِيحُ [(٥)]

وحكي عن بعضهم[(٦)] : أنها مجرورة بمضاف محذوف ، وتقديره : "حين إذ" ، وليس هذا

(١) كذا عند الجمهور خلافاً للأخفش ، ينظر معانيه ٢٧١/٢

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي ، ينظر ديوانه/ ٢٤ ،وديوان الهذليين ٦٨/١، وشرح أشعار الهذليين ١٧١/١

(٣) يُروى : بعاقبة ، يريد : بآخر ما وصيتك به ، وَيجوز أَن يكون الْمَعْنى: نهيتك عَن طلبهَا بِذكر مَا يُفْضِي أَمرك إِلَيْهِ وتدور عاقبتك عَلَيْهِ ، وَيجوز أَن يُرِيد: نهيتك بعقب مَا طلبتها . يُنظر شرح أشعار الهذليين ١٧١/١ ، والخزانة ٤٩٨/٦

(٤) وَرُوِيَ أَيْضا: "**وَأَنت إذاً صَحِيح**" فَيكون التَّنْوِين فِيهِ أَيْضا عوضا عَن الْمُضَاف إِلَيْهِ وَيكون الأَصْل : وَأَنت إِذْ نهيتك وَتَكون إذاً للْحَال كَأَنَّهُ يَحْكِي مَا كَانَ.يُنظر الخزانة ٤٩٠/٦

(٥) البيت من الوافر ، وهو من شواهد رصف المباني/ ٣٤٧، وجواهر الأدب/ ١٣٨ ، والجنى الداني/ ١٨٧، الشاهد فيه :أن التنوين اللاحق لـ "إذٍ" عوض عن الجملة ، والأصل : وأنت إذ الأمر ذاك ، وفي ذلك الوقت .

(٦) هو الأخفش ، قال ابن جني في سرالصناعة ٥٠٥/٢ "فأما قول أبي الحسن إنه جر" إذ " لأنه أراد قبلها " حين " فساقط ، ألا ترى أن الجماعة قد أجمعت على أن "إذ" ، و"كم" ، و"من" من الأسماء المبنية على الوقف ، وقد قال أبو الحسن نفسه في بعض التعاليق عنه في حاشية الكتاب : بُعْدُ "كم "، و"إذ" من المتمكنة أن الإعراب لم يدخلها قط ، وهو الأليق به والأشبه باعتقاده ، وما حكيناه عنه شيء قاله في معاني القرآن ٢٧١/٢ ، وإنما هو شبيه بالسهو منه ، على أن أبا علي قد اعتذر له منه بما يكاد يكون عذراً ، قال ابن جني في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٥٧٦ "سألت أبا علي عن قوله " وأنت إذٍ صحيح " فقلت : قد قال أبو الحسن " إنه أراد حينئذ" فهذا تفسير المعنى أم تقدير الإعراب على أن تكون إذ مجرورة بـ "حين" المرادة المحذوفة؟ فقال : لا ، بل إنما فسر المعنى ، ولا يريد أن "إذ" مجرورة بـ "حين" المرادة .

....

مما يعول عليه.

وجعلوا العوض تنويناً ؛ لأن أولى ما زيد حروف المد واللين لكنها تحذف أخيراً كثيراً ، فعدلوا إلي النون ؛ لشبهها بحروف المد واللين بما فيها من الغنة وحينئذ كان (كالألف التي تمتد في الحلق ولا معتمد لها فيه)[1] .

قوله : " **ومررت بكلٍ قائماً ، وقال تعالى{ وَكُلاًّ آتَيْنا حُكْماً وَعِلْماً }**[2] **وقال تعالي{وَرَفَعْنا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجاتٍ }**[3] "

وقال سيبويه[4] : " هذا باب ما ينتصب خبره ؛لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً ، وذلك قولك : مررتُ بكلٍ قائماً ، ومررت ببعضٍ جالساً ، قَبُح الوصف حيث حذفوا ما أضافوا إليه ، ولا يكونان وصفاً كما لم يكونا موصوفين ، وصار معرفةً وهي معرفة ؛ لأنه مضاف إلى معرفة ، كأنك قلت : مررت بكلهم وببعضهم ،ولكنهم حذفوا "

وقول سيبويه : "ينتصب خبره" ، يريد الحال ،وإنما نصب عنه الحال لأنه معرفة والحال فى الأكثر عن المعرفة فوجب الحكم بالتعريف حملاً علي الأكثر/**٣١٠ب**

وقوله : "لا يوصف ولا يكون وصفاً" لأنهما نكرتا اللفظ ، معرفتا المعنى فلذلك لم يوصف تنكره لأن المعنى معرفة ، ولم يُوصف بمعرفة لأن اللفظ نكرة

وقال ابن خروف : وقد أجاز بعضهم صفتها فى الشعر ،وأجاز الفراء[5] النصب[6] فى

(١) ما بين المعقوفين زيادة من شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٣ يقتضيها السياق .

(٢) الأنبياء/٧٩ ، وفي ص " آتيناه " وهو سهو .

(٣) الزخرف/ ٣٢

(٤) الكتاب ١١٤/٢بتصرف

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٣/ ١٠

(٦) الرفع قراءة الجماعة ، والنصب قراءة ابن السَّمَيْفَع ، وعيسى بن عمر ، فالزمخشري على أنه توكيد لاسم إن ، والكسائي والفراء على أنه نعت له ، ونبه مكي على أن الكوفيين يسمون التوكيد نعتا ، فلا خلاف ، وابن مالك على أنها حال من ضمير الظرف ، وابن هشام على أنها بدل . يُنظر معاني القرآن

....

"كلاً" على الاتباع فى قوله تعالى :{**إِنَّا كُلٌّ فِيها** }[1] لو قرئ به ، وهو خلاف قول سيبويه[2]

ولا يحذف المضاف من "كل" و"بعض" إلا إذا جري ذكر شئ فيستغني بما جرى من الكلام عن إظهار المضاف إليه .

واختلف في تنوين "**كل**" و"**بعض**" فقيل[3]: إنه عوض عن المضاف إليه ، والدليل علي أن التنوين للعوض أنه دخل على "إذ" وهو لاحق له فى التنوين الذي يتبع الإعراب.

قال الزمخشرى[4] : والأولى أن يقال : ليس بعوضٍ عن المحذوف ،وإنما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة ، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه ، فلما زال المانع وهو الإضافة رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه .

محمد : ومن هنا يعلم جواز دخول لام التعريف علي "كل" و"بعض" وإن صرح بالمنع جماعة من النحاة[5]

وقياس قول سيبويه[6] أن يجوز دخول الألف واللام عليهما ، وذلك أنه قد أجاز في قول

للكسائي/٢٢٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٦٦/٢ ، والكشاف ٩٠/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٤/٣، ٢٩٢ ، وتفسير القرطبي ٣٦٧/١٨ ، والمغنى ١٦٥/١، ومعجم القراءات ـ عبد العال سالم مكرم٥/٦ ، ومعجم القراءات ـ عبد اللطيف الخطيب ٢٣٥/٨

(١) غافر/٤٨

(٢) الكتاب ١١٤/٢

(٣) وعليه السخاوي في المفضل شرح المفصل ـ قسم الحروف/ ٤١٢، والجمهور على أنه تنوين التمكين ، ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٣ ، ٣١/٩

(٤) لعله قاله في حواشيه على المفصل التي لم تصل إلينا .

(٥) في توجيه اللمع لابن الخباز /٢٧٦ : " واعلم أن أكثر الناس يمنعون أن يقال : الكل والبعض، لأنهما في نية الإضافة فلا يدخلهما اللام، ومنهم من أجاز ذلك، ومنعه ظاهر كلام سيبويه" ويُنظر الكتاب ١١٤/٢.

(٦) ينظر الكتاب ١١/٢

الشاعر[1] :

٦٥ – ترى خَلْقَها نِصْفاً قَناةً قَوِيمَةً   ونِصفاً نَقاً يَرْتَجُّ أَو يَتَمَرْمَرُ [2]

أن ينصب "نصفاً " علي الحال[3] وإذا جاز انتصابه كان عنده نكرة وإذا كان نكرة جاز دخول اللام عليه قياساً على أكثر النكرات ، وكونه معرفة في بعض الصور بتقدير الإضافة لا يمنع من "اللام" إذا لم ترد إضافته كما لم يمنع من الدخول علي "نصف" و"ثلث" ، وكذا جميع أجزاء الشئ.

فكما أن "كلاً " تقتضي الإضافة إلى ما هو "كل" له و"بعض" يقتضي الإضافة إلي ماهو بعض له وكذا "العشر" و"الربع" وجميع/**٣١١ أ** أجزاء الشيء ، وقال تعالى {**فَلَهَا النِّصْفُ**}[4] فكذا يجوز دخول "اللام" على "كل" و"بعض"

فإن قيل : "أي" تضاف وتحذف منه المضاف إليه ولا يجوز دخول اللام عليه؟

والجواب : إن "كلا"[5] و"بعضاً" أكثر تصرفاً من "أي" ؛ لأن "أياً" لا تستعمل إلا في الاستفهام ، والجزاء ، والصلة ، والصفة أو في النداء ، وهي تبنى في بعض الصور

---

(١) هو ذو الرمة ، ينظر ديوانه/ ١٠٩

(٢)البيت من الطويل ، وهو من شواهد الخصائص ٣٠١/١ ، وأمالي المرتضي ٤٦١/١، والخزانة ٤٤٢/٥.

الشاهد فيه : نصب " نصفاً " على البدل ، أو على الحال خلافاً للمبرد ، ويُروى : " نصفٌ " بالرفع على الابتداء . يُنظر الانتصار / ١٢٠ وما بعدها ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٤٣/٢ ط بيروت

اللغة :قناة : في معنى مستقيمة القوام . النقا : أصله الرمل الكثيف في معنى المستدير الضخم الأملس ، وصف به النصف الآخر . يتمرمر : يتحرك .

(٣) قال المبرد : وهذا عندي خطأ ، وذلك لأن "نصفاً " لاينبغي أن يكون إلا معرفة لأن معناه الإضافة ، والعلة التي ادعاها سيبويه في "بعض" و"كل" من الإضافة هي في "نصف" لأن المعنى نصفه .

قال ابن ولاد : إنما جاز أن يكون "نصف" هنا حالاً ؛ لأن في الكلام ما يسيغ ذلك فيه ، ولأن المعنى كأنه : "نصف قويم" و"نصف يرتج" فأما قول المبرد : إن "نصفاً" معرفة ، فهذا ليس بحتم فيه ، لأنه قد يراد به المعرفة ، وقد يراد به النكرة ، وكلاهما يقدر فيه جائز غير ممنوع، ولو كان هذا كما ذكر المبرد في كل مضاف لوجب عليه أن يقول : "فوق" و"تحت" وكل اسم يقتضي إضافة تلزمه فيه مثل ذلك . ينظر الإنتصار١٢٠ بتصرف .

(٤) النساء/ ١١

(٥) في ص : "كل " وهو سهو

....

بخلاف "كل" و"بعض"

قال أبو علي[1] : ومما يدل على صحة جواز دخول الألف واللام عليهما أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون : مررت بهم كلاً[2] فينصبونه على الحال ، ويجرونه مجرى مررت بهم جميعا ، وإذا جاز انتصابه على الحال فلا إشكال في جواز إدخال الألف واللام عليهما كغالب النكرات التي تنتصب على الحال

فإن قيل : فقد جاءت الحال معرفة ؟

فالجواب: ذلك على غير الأصل ، وهي واقعة موقع الحال على ما بُين في موضعه[3] ، ولا كذلك ما حكاه الأخفش

قال أبو علي : يجوز دخولهما على كل وبعض من جهتين :

إحداهما : أن لايقدرا مضافين إلى معرفة فيتنكرا فيجوز دخول لام التعريف عليهما ، كما دخلا على النصف .

والآخر : أن يكون على ما ذكره أبو الحسن من استعمالهم له بمعنى الجميع فيدخل عليهما كما يدخل على الجميع .

فإن قيل : "قبلُ" و"بعدُ" ، لا يجوز دخول لام التعريف عليهما ، وإن جاز تنكيرهما إذا لم يضافا إلى معرفة ، فكذا "كل"؟

والجواب : أن "قبلُ" و"بعدُ" أقل تصرفاً من "كل" و"بعض" ؛ لأنهما لايرفعان ، فامتنعا من اللام لقلة تمكنهما.

فإن قيل : لا يجوز دخول اللام عليما كما لم يجز على غير؟

---

(١) قال ذلك في التذكرة ، كما صرح به ابن هشام اللخمي في الفوائد المحصورة في شرح المقصورة/ ٣٤١

(٢) كذا في الأمالي الشجرية ٢٣٤/١، وعزيت الرواية لابن السراج ، قال أبو حيان في الارتشاف ١٩٥٠/٤ : قال أبو بكر ميمون في كتابه نقع الغلل : وما حكاه ابن السراج من قول بعضهم : "مررت بهم كلاً " فنصبه على الحال شاذ.

(٣) يُنظر ق ٢٣١ أ ،وشرح المفصل لابن عمرون ٦١٤/١

....

والجواب : أن "غير" أشبهت الظروف وتضمنت معنى "لا" بدليل جواز دخول "لا" في المعطوف **١ ٣١١ ب** عليهما نحو قوله تعالى {**غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ** }(١) ولحملها على "لا" جاز تقديم معمول ما تضاف إليه في نحو: أنا زيداً غيرُ ضاربٍ ،وإن لم يجز تقديم معمول المضاف على المضاف ، فلما أشبهت "غير" الحرف لم يجز دخول اللام عليها بخلاف "كل" و"بعض" .

واعلم أن "كلا" لا يثنى ولا يجمع اعتماداً على معنى التثنية والجمع فيما يضاف إليه كقولك : يعلم هذا كل أحد ، وكل إخوتك جاء ، فإنما تحقق بها معنى ما أضيفت إليه ، فلم يجز أن تفرد بتثنية ولا جمع ليدل أنها لتحقيق ما أضيفت إليه ، ولا يثنى أيضاً ولا يجمع (بعض)(٢)حملاً على "كل" ؛ لأنه نقيضه ، وحكم النقيض أن يجري على حد نقيضه .

و"قبلُ" و"بعدُ" ، قال الله تعالى { **لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ** }(٣) – علة البناء تذكر في المبنيات(٤) – ، والمضاف إليه محذوف ، تقديره : قبل الأشياء وبعد الأشياء ، أو : قبل الغلبة وبعدها ، وقدّره الزمخشري(٥) قبل كل شيء ، وفيه نظر ، قال السيرافي : فإذا نكرا لحقهما الإعراب(٦) ، فكيف يقدره كل شئ وهو حينئذ نكرة ؟

وقال السيرافي أيضا : وجه كونهما منكورين كأنهما أضيفا إلى منكور واحد وحذف المضاف إليه فبقيا نكرتين ، وكونهما معرفتين فأن يكون المضاف المحذوف معرفة فحذفه لمعرفة المخاطب فقد فُهم بهما مفردين ما كان يُفهم بهما مضافين ، فهما على حدهما في

---

(١) الفاتحة/ ٧

(٢) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٣) الروم/ ٤

(٤) ينظر/ ٧٥٧من هذا البحث

(٥) في الكشاف ٣/ ٥٠٠ " تقديره : من قبل كونهم غالبين ، ومن بعد كونهم مغلوبين "

(٦) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٣١ ط الهيئة

....

التعريف و"أول" محمول على "قبل" و"بعد"(١)

وقوله : "**يريدون إذ كان كذا ، وكلهم وبعضهم وقبل كل شيئ وبعده وأول كل شيء**" تقدم شرحه .

قوله : "**وقد جاءا محذوين معاً** " يعني : المضاف والمضاف إليه ، يريد : إذا كان إضافة أخرى فيحذف الأول ، ويقام الثاني المجرور مقامه ، ثم يحذف الثاني ويقام الثالث مقامه ، وهو كثير ، من ذلك قوله تعالى {**فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ** \ ٣١٢أ **الرَّسُولِ** }(٢)

أي : من تراب حافر فرس الرسول(٣)

ومنه قول أبي دواد الإيادي يصف البرق(٤) :

٦٦ – ألامَن رَأَى(٥) (لي)(٦) رَأْيَ بَرْقٍ شَرِيقِ أسالَ البِحارَ فانتَحَى للعَقِيقِ

إذا ما أقولُ أوسعَ الأرضَ كلَّها تلألأَ في مخيلةٍ وخفوقِ(٧)

قوله : **أسال البحار** ، تقديره : أسال سحابة البحار ، أي : سقيا سحابة ، أو مطر سحابة ، أي : سحاب البرق فحذف ، وجعل في "أسال" ضمير البرق ويدلك المعنى

---

(١) السابق ١٣٢/١ وما بعدها بتصرف في النص بالتقديم والتأخير والحذف

(٢) طه/ ٩٦

(٣) يُنظر : إيجاز البيان عن معاني القرآن ٥٥٣/٢ ، وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ٩١٦/٢ كلاهما لأبي القاسم نجم الدين النيسابوري ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣١/٣

(٤) ينظر ديوانه/ ٣٢٧ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٢٤٨/٥

(٥) يُروى : أيا من رأى . يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٣ ،وهي رواية الديوان ، ويُروى : ألا من يرى . يُنظر مجمل اللغة " ب ح ر"

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتكملة من مصادر تخريج البيت .

(٧) البيتان من الطويل ، ينظر كتاب الشعر للفارسي/ ٤٥٥ ، والتخمير ٦٣/٢ ، والإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٤٣٠/١ ، الشاهد في البيت الأول وقد أوضحه المؤلف

اللغة : الرأى : اللمعان . شريق : مشرق . انتحى : قصد . العقيق : اسم وادٍ من أودية العرب .المخيلة : السحابة إذا غامت ولم تمطر . الخفوق : من خفق النجم والقمر انحط في المغرب .

....

على حذف المضاف أن البرق لا يسيل البحار

ومثل ذلك في الإضافة قول الأسود بن يعفر[١] :

٦٧ – فإنْ تَنجُ مَنهَا يَا حَزِيمَ مُسَلَّماً[٢]   فقدْ تَرَكْتْ مَا خَلْفَ ظَهرِكَ بَلْقَعَا

فأَدْرَكَ إبْقَاءَ العَرادَةِ ظَلْعُها[٣]   وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حزِيمةَ إصْبَعا [٤]

أي : جعلتني من حزيمة ذا إصبع ، أي : ذا مسافة إصبع[٥] ، وحزيمة -بحاء غير معجمة وزاي – : بطن من باهلة بن عمرو بن ثعلبة[٦] ، والبحار : جمع بحر ، وليس الذي هو

(١) هو الأسودبن يعفر النهشلي الدارمي التميمي ، شاعر جاهلي ، من سادات تميم من أهل العراق ، كانت وفاته نحو سنة ٢٣ق هـ ، ينظر في ترجمته طبقات فحول الشعراء ١٤٧/١ ، والشعر والشعراء ٢٥٥/١، والأعلام ٣٣٠/١

(٢) يروى : يا حزيم بن طارق . يُنظر التاج " ع ر ر"

(٣) يُروى صدره : **تدارك إرخاء العرادة كلمها** . يُنظر الجمهرة ٥٢٩/١ " ح ز م" ، كما يُروى : **فأَدْرَكَ إبْطَاءَ العَرَادَةِ صَنْعَتِي** . يُنظر التاج " ع ر ر" ، ويروى : **فأدرك إرقال العرادة ظلعها** . يُنظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٧٢/٢

(٤) البيتان من الطويل وبيت الشاهد للأسود بن يعفر في شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٣، ولرؤبة في المغني ١٦٥/٢، وأكثر ما عليه النقلة أنه للكلحبة اليربوعي ، ينظر النوادر لأبي زيد/ ٤٣٥ ، والمفضليات/ ٣١.

اللغة : حزيم : هو حزيمة بن طارق من بني تغلب . البلقع : الصحراء . العرادة : اسم لفرس الشاعر . الظلع : العرج اليسير

(٥) الرضى في شرح الكافية ٢٩٢/١ على أن التقدير ذامقدار مسافة إصبع ، قال البغدادي في الخزانة ٣٦٩/٤ والمقدار لا حاجة إليه .

(٦) كذا في شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٣ ، وفي مختلف القبائل ومؤتلفها لمحمد بن حبيب/٥٠ : " (حزيمة) : في قضاعة: حزيمة، بحاء مهملة مفتوحة، ابن نهد بن زيد ابن ليث بن سود بن أسلم بن الحافي بن قضاعة.

وفي بجيلة: حزيمة، مثله، ابن حرب بن علي بن مالك بن سعد ابن نذير بن قسر بن عبقر.

وفيها: حزيمة بن سعد بن نذير.

وفي قيس عيلان: حزيمة بن رزام بن مازن بن ثعلبة بن سعد ابن ذبيان.

....

خلاف البر ، ولكن الأرياف[1] ، ومن ذلك قوله تعالى

{ **ظَهَرَ الْفَسادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ** }[2] فسر أنه الجدب في البر ، والريف الذي هو خلاف البر[3] ، وقيل[4] في قول النمر بن تولب[5] :

... ٦٨ – يَغُمُّ الضَّالَ نَبْتُ بِحَارِهَا[6]

أن البحار جمع بحرة وهي الرياض.

وقوله :

إذا ما أقولُ أوسعَ الأرضَ كلَّها[1] ...

وفي ربيعة بن نزار: حزيمة بن طارق بن شراحيل بن خراش ابن عتبان بن سعد بن زهير.

(١) تفسير البحر بالريف قال به من المفسرين جماعة ، منهم : عكرمة ، وابن عباس ، وقتادة ، ومجاهد ، ويمكن أن يكون المراد هو البحر المعروف ، وفساده انقطاع صيده بذنوب العباد ، وقيل البر هو اللسان والبحر هو القلب على المعنى ، ينظر تفسير الطبري ٢١/ ٤٩، والقرطبي ٤٤٣/١٦ ، والمحكم " ب ح ر" ٢٤٠/٣

(٢) الروم/ ٤١

(٣) ما ذكره في تفسير البحر بالريف نص عبارة الفارسي في كتاب الشعر ٤٥٧

(٤)هوالجاحظ ،ينظر كتابه البرصان والعرجان/ ٢٨٨ ، وحكاه ابن فارس في مقاييس اللغة "ب ح ر" عن الفراء

(٥) ينظر ديوانه/ ٦٨

(٦) هذه قطعة من عجز بيت من الكامل وهو بتمامه :

وكَأَنَّها دَقَرَى تَخَيَّلُ نَبْتُها أُنُفٌ يَغُمُّ الضَّالَ نَبْتُ بِحَارِهَا

وهومن شواهد كتاب الشعر للفارسي/ ٤٥٧ ، وكتاب أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، لابن القطاع/١٧٨ ، وسفر السعادة ٢٧١/١ ، واللسان والتاج "ب ح ر" ، و"د ق ر"

الشاهد فيه : استعمال البحار بمعنى الرياض ، واستشهد به الفارسي في كتاب الشعر /٤٤٧ على ما أُضمر لتقدم ذكره ففي " تخيل" ذكر يعود إلى " دقرى" وهو اسم روضة بعينها ، ثم صارت اسماً لكل روضة .

اللغة : الدقرى : الروضة الممتلئة . تخيل : تكوَّنُ بالنور فتريك رؤيا تخيل إليك أنها لون ثم تراه لوناًآخر . أُنُفُ : بضمتين : الروضة التي لم تُرْعَ . يغم : يعلو ويغطي . الضال : السدر البري .

(١) صدر بيت من الطويل ، وقد تقدم برقم /٦٦

....

تقديره : إذا أقول أوسع السحاب الأرض كلها غيثا تلألأ في مُخيلةٍ ، ففاعل "أوسع" : السحاب أيضاً ،ولم يجر له ذكر ؛ لدلالة البرق كما دل عليه في البيت الأول وصف السحاب بغُزْرِ المطر ، أي : إذا قلت : أوسع الأرض سُقياً فلأن يصحوا تلألأ في مخيلة أي : **١٢١٣ ب** تلألأ البرق في مخيلة ، يدل على استئناف مطر ، والمخيلة الخلاقة للمطر.

ويجوز أن يكون "أقول" بمعني أظن ، وهو أشبه ، كأنه : إذا ما أظن السحاب أوسع الأرض كلها سقياً ، فحذف المفعول الأول ، والمعني : إذا ظننت أن الغيث أوسع الأرض جميعاً سقياً فقد آن أن ينجم(١) لم يكن كذلك ورأيت سحاباً ذا مخيلة ، وقد يستعمل "أقول" بمعني : أقدر كأنه : إذا قدرت ، والمعنيان متقاربان

ويجوز أن يكون : إذا أظن أنْ أوسع ، فحذف "أنْ" مع الماضي كما يحذف مع المضارع ، فإذا قدرته كذلك كان الفعل في موضع الاسم نحو قوله(٢) :

٦٩ – وحقُّكَ تُنْفَى مِنْ المسجدِ(٣)

وإن شئت كان الموضع للفعل من غير أن يقدر فيه معنى الاسم ، يدلك على ذلك ما

(١) في ط من كتاب الشعر للفارسي/٤٥٩" يثجم" ، وما ثبت في ص أقرب إلى المعنى ، قال في الصحاح " ث ج م" : أَثْجَمَ المطرُ، إذا كثر ودام. يقال: أَثْجَمَتِ السماءُ أيّاماً ثم أنجمت . وفي مجمل اللغة " ث ج م" : أثجمت السماء، إذا دامت أياماً لا تقلع، فإذا أقلعت فقد أثخمت. وقال في المقاييس " ث ج م " : يُقَالُ أَثْجَمَتِ السَّمَاءُ إِذَا دَامَتْ أَيَّامًا لَا تُقْلِعُ. وَأُرَى الثَّاءَ مَقْلُوبَةً عَنْ سِينٍ، إِلَّا أَنَّهَا إِذَا أُبْدِلَتْ ثَاءً جُعِلَتْ مِنْ بَابِ أَفْعَلَ. وَهَاهُنَا كَلِمَةٌ أُخْرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصِحَّتِهَا. قَالُوا: الثَّجْمُ سُرْعَةُ الصَّرْفِ عَنِ الشَّيْءِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) هو جرير يهجو الفرزدق ، ينظر ديوانه/ ١٥٢

(٣) هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره :

نفاك الأغرُّ ابن عبدِ العزيزِ ...

وهو من شواهد الشيرازيات ٣٨٢/١ ، وكتاب الشعر/ ٤٠٢ ، ٤٥٩ ، ٥٢١ ، والخصائص ٤٣٤/٢ شاهده : حذف "أن" للعلم بها والتقدير : حقك أن تنفى

....

أنشده أبو زيد :[1]

٧٠ – ولا يلبثُ الحرُّ الكريمُ إذا ارتمتْ به الجَمَزَى قد شدَّ حَيْزومَها الضَّفْرُ

سَيَكسِبُ مالاً أو يفيءُ له الغِنىَ إذا لم تُعجِّلهُ المنيَّةُ والقدْرُ[2]

فقوله : "سيكسب مالاً" يدل على وقوع الفعل موقع الاسم لا على تقدير حذف "أن" ألا تري أن تقدير دخول "أن" مع السين لا يستقيم ، والمخففة من الثقيلة لم أعلمها حذفت في موضع ، والناصب للفعل لا يدخل مع السين ولا يستقيم تقدير الحال أيضا لمكان السين .

والمعنى : لايلبث عن أن يكسب مالاً ، فدل "سيكسب" على ذلك[3] .

وقوله : "**قال الفسوي**" وهو أبوعلى الفارسي نسبة إلى فسا[4] ، ويقال : بسا ، وبسوى ، وألف فسى للتأنيث ، قال[1] :

---

(١) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان ولد سنة ١١٩هـ ، وتوفي بالبصرة ، من مصنفاته : كتاب اللغات ، والجمع ، والتثنية ، والقوس ، والترس . ينظر في ترجمته : الفهرست ٥٤/١ وبغية الوعاة ٥٨٣/١ ، ومعجم المؤلفين ٢٢٠/٤

(٢) البيتان من الطويل ، وهما لرجل من طيء كما في النوادر/ ٤٨٦ ، وينظر كتاب الشعر للفارسي/ ٤٦٠ ، وضرائر الشعر لابن عصفور/ ٢٠٥ ، والارتشاف٢٤٤٧/٥ .

الشاهد فيه : وقوع الفعل موقع المصدر بدون تقدير "أن"عند الفارسي على نحو ما بينه الشارح خلافاً للجمهور فالبيت عندهم على إضمار " أن " وإبطال عملها . قال ابن عصفور : ولا دليل له في ذلك عندي على وضع الفعل موضع الاسم لاحتمال أن يكون معمول (يلبث) محذوفاً والتقدير: ولا يلبث الحر الكريم إذا ارتمت (به) الجمزي قد شد خيزومها الضفر عن إدراك (المنى)، ثم استأنف فقال: سيكسب مالاً أو يفيء له الغنى.

اللغة : الجمزى : العدو السريع . الحيزوم : الصدر . الضفر : ما يشد به البعير من الشعر المضفور

(٣) إلى هنا انتهى كلام الفارسي مختصرا من كتاب الشعر ٤٥٧– ٤٦١

(٤) في معجم البلدان ٢٦٠/٤ " فسا" : أنزه مدينة بفارس تتميز بسعة شوارعها ، تقارب في الكبر شيراز ،وهي أصح هواء من شيراز وأوسع أبنية منها .

(١) قائله مجهول ، ينظر المعجم المفصل ٩/ ٤٢٢

....

٧١ – مِنْ أَهْلِ فَسَّى ودَرابَجِرْدِ[1]

فيجوز في "فسوي" أن يكون حذف ألف التأنيث ، وأبدل من لام الكلمة ألفاً كقولهم : لا أملاه ، ثم أبدل منها واواً لياء النسب ، ويجوز / **٣١٣ أ**
أن يكون حذف إحدي السينين كراهية التضعيف كما في ظلت ولم تحذف ألف التأنيث ، وإنما قلبت كما في دُنْيوى .

(١) البيت من الرجز المشطور ،وهو من شواهد المحكم " ف س س "٤٢٢/٨ ، المخصص ١٨٥/١٥ ، واللسان "ف س س"

اللغة :دراجرد : كورة بفارس نفيسة عمَّرَها دراب بن فارس، معناه : دراب كرد . دراب : اسم رجل، وكرد: معناه عمل، فعرّب بنقل الكاف إلى الجيم، قال الإصطخري: ومن مدن كورة درابجرد فسا، وهي أكبر من درابجرد وأعمر غير أن الكورة منسوبة إلى دار الملك ومدينته التي ابتناها لهذه الكورة درابجرد فلذلك تنسب الكورة إليها ينظر . معجم البلدان ٤٤٦/٢

{ المضاف إلى ياء المتكلم}

وما أضيف إلى ياء المتكلم فحكمه الكسر ، نحو قولك في الصحيح والجاري مجراه : غلامي ودلوي ، إلا إذا كان آخره ألفاً أو ياء متحركاً ما قبلها أو واواً

أما الألف فلا تتغير إلا في لغة هذيل في نحو قوله :

سبقوا هَوَيَّ وأعْنَقُوا لِهَواهُمُ ...

وفي حديث طلحة رضي الله عنه : فوضعوا اللج على قفي

يجعلونها إذا لم تكن للتثنية ياء، ويدغمونها.

وقالوا جميعاً : لدي ولديه ،كما قالوا : علي وعليه وعليك.

وياء الإضافة مفتوحة ، إلا ماجاء عن نافع : "محيايْ ومماتي" وهو غريب.

قال صاحب الكتاب : وما أضيف إلى ياء المتكلم ... الفصل[1]

محمد : الذي يضاف إلى ياء المتكلم إن كان صحيحاً نحو : غلام ودار فحكمه الكسر ، نحو: غلامي .

واختُلف في هذه الكسرة ، فقيل : كسرة بناءٍ[2] ؛ لأنه لم يُحدثها عامل الجر ، وعلة بنائه شبهه بالحرف ، لخروجه عن كل مضاف ؛ لأن كل مضاف لا يتغير آخره لأجل المضاف إليه.

وخروج الشئ عن نظائره يلحقه بالحروف ؛ إذ لا نظير لها من الاسماء ، ولأن هذه الكسرة تبع لطبيعة الياء ، والحروف تابعة للمعاني التى ثبتت فى الاسماء والأفعال فتشابها من جهة المعنى

فإن قيل : لو كان مبنياً لم يختلف فى التثنية ، وأنت تقول : غلاماي ، ورأيت غلاماي ؟

والجواب : أن التثنية من خواص الاسماء فعارض ما ذكرنا من شبه الحرف مع أنه قد انتفى ما ذكر من التبعية ؛ فامتنع البناء لامتناع موجبه ، ولا كذلك فى المفرد ونظيره : "هذان"

---

(١) ينظر المفصل/ ١٣٩

(٢) وعليه جماعة ، منهم الجرجاني ، وابن الخشاب ، والمطرزي . ينظر المقتصد ١/٢٤٠ ، والمرتجل/ ١٠٧ ، والمصباح في علم النحو/ ١٠

....

على قول من قال : إنه معرب في التثنية دون الواحد والجمع[١] ، وقيل معرب[٢] لعدم علة البناء ، ولأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناء المضاف ، ولا تجوزه إلا فى الظروف وفيما أُجرى مجراه كـ "مثل" و"غير" فوجب أن يكون معرباً .

ولزومه الكسر ؛ لأنه لو ضُم ثقل الضم قبل الياء خصوصاً على لغه مَنْ أسكن الياء ، ويلزم حينئذ قلب الياء واواً أو قلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واواً للضمه قبلها ، ولو فتح لاقتضى قلب الياء ألفاً فى لغه من فتح الياء[٣] **/٣١٣ب** وياء المتكلم لم تقلب ألفاً إلا فى النداء ، وإعرابه تقديري ، لتعذر اللفظي[٤] واستثقاله ، والكسرة لأجل الياء لا للإعراب في أصح القولين ، كذا قال ابن الحاجب[٥]

وادعاء أنها للإعراب مشكل جداً ، لم أقف عليه لغيره والدليل أنها (لا)[٦] للإعراب : ثبوتها ، ولا تركيب لو عددت غلامي ثوبى

والجواب: أنى بينت علة البناء ، فقوله : لاعلة غير مُسَلم

(١) قال بإعراب المثنى من أسماء الإشارة والموصول جماعة ، منهم الزجاج وابن مالك ، وعُزي القول ببنائها إلى الأكثرين في شرح الكافية للرضي ٣١/٢، وإلى المحققين في التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٨/٢ ، ٢١٥ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٩١/١

(٢) عُزي إلى الجمهور ، وإعرابه عندهم بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة ، وادعى ابن مالك ظهور الكسرة عليه ، وتقدير الضم والفتح . ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٣ ، والارتشاف ١٨٤٧/٤

(٣) في سر الصناعة ٧٧٨/٢ : وللعرب في هذه الياء لغتان : منهم من يفتحها ، ومنهم من يسكنها ، فالفتح لتقويتها بالحركة ككاف الخطاب ، والإسكان لاستثقال الحركات على كل حال ، ونص على جواز استعمال اللغتين أكثر النقلة ، وتبع ذلك الخلاف في أصل ياء المتكلم ، فصحح جماعة منهم ابن الحاجب في شرح كافيته ٦١٠/٢ فتحها ، واختار الرضى في شرح الكافية ١٤٧/١الإسكان ، وقال المرادي في توضيح المقاصد ٨٣٤/٢ جمع بينهما بأن الإسكان أصل أول ، إذ هو أصل كل مبني ، والفتح أصل ثان ، إذ هو أصل ما هو على حرف واحد .

(٤) في ص : اللفظ ، ولعل المثبت أنسب للسياق .

(٥) ينظر الإيضاح شرح المفصل ٤٣١/١ بتصرف يسير في النص .

(٦) ما بين المعقوفين من هامش ص

....

وقوله : إن الإضافة إلي المبني لا توجب البناء ، فما ادعيناه مطلقاً! ، لكن إضافة خاصة ولا يلزم من أن لا يكون العام علة أن لا يكون الخاص علة .

وقيل : لا معرب ولا مبني(١) ، بل هو خصي(٢) ؛ لأن الإعراب غير موجود ، والبناء لا علة له ،فوجب أن يحكم بِعَدَمهما ، ويكون الاسم منزلة بين منزلتين .

ونحو ذلك : الرجل ونحوه مما فيه ألف ولام فإنه لا منصرف ولا غير منصرف ؛لأن الصرف التنوين ، ولا تنوين ، ولا غير منصرف ؛ لأنه لا يشبه الفعل.

والجواب : أن هذا لا نظير له ، وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح ؛ لأن الصرف التنوين ، وغير المنصرف أشبه الفعل فليسا متقابلين بخلاف الإعراب والبناء ؛ لأن الاسم إما معرب وهو : المتمكن المركب على ما بينت ، وإما غير متمكن مركب ، وهو : المبني . فهما قسما الإثبات والنفي ولا واسطة بينهما .

وقيل : يلزم من قال إنه خصي أن يقول : خنثي مشكل ، لأن الخصي معلوم أنه ذكر وليس هنا معلوم أنه معرب ولا مبني فيكون تلقيبه بخنثي مشكل أليق(٣) ، ومع ذلك ليس بشئ قد دللنا أنه معرب.

قوله : " **إلا إذا كان آخره ألفاً أو ياءً متحركاً ما قبلها ، أو واواً** "

هذا استثناء من قوله : "فحكمه الكسر" إلا في هذه المواضع فلا كسر ، أما الألف فلا يمكن تحريكها ولا إدغامها فتقول :/ ***٣١٤ أ*** عَصَايَ .

قوله : **إلا في لغة هذيل**(٤) **في نحو قول** أبي ذؤيب(٥) :

---

(١) وعليه ابن جني في الخصائص ٣٥٦/٢

(٢) يُنظر التصريح ٤٧/١

(٣) القائل هو العكبري ، يُنظر التبيين / ١٥٢ م ٧، واللباب ٦٧/١

(٤) وقيل بعض بني سليم . يُنظر الجليس الصالح الكافي والأنبس الناصح الشافي ، لأبي الفرج المعافي بن زكريا النهرواني ١١٣/٤، وهذيل من قبائل الحجاز المهمة ، تنقسم إلى قسمين شمالي ، وجنوبي . ينظر معجم قبائل العرب ١٢١٣/٣

(٥) ينظر ديوانه/٤٩ ، و شرح أشعار الهذليين ٧/١ ، والمعجم المفصل ٢٨٨/٤ .

....

---

٧٢ – سَبَقُوا هَوَيَّ وأعنَقُوا لِهَواهُمُ فَتُخُرِّمُوا ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[(١)]

شاهده : **هَوَيَّ** ، والمراد : هواي ، فأبدل من الألف ياءً على ما يأتي بيانه ، يرثي أولاده وكانوا عشرة فماتوا ، فقال : كنت أهوى حياتهم فسبقوا هوى أي انقرضوا كلهم .

وفي حديث طلحة[(٢)] **رضي الله عنه** لما قال له[(٣)] علي كرم الله وجهه[(٤)] : عرفتني بالحجاز ، وأنكرتني بالعراق ، فما عدا مما بدا[(٥)]؟

فقال طلحة : بايعت واللج في قَفَي[(٦)]

واللُّجُّ :السيف[(٧)]

ونسخة السماع : **فوضعوا اللج على قفي** ، أراد : قفاي ، فقلب الألف ياء.

قوله : "**يجعلونها** ": يعني : "الألف" إذا لم تكن للتثنية ياء لما تعذر كسر الألف قلبوها

---

(١) البيت من الكامل ، وهو من شواهد سر صناعة الإعراب ٧٠٠/٢ ، وجواهر الأدب ١٧٧ ، والمقرب ٢١٧/١ ، الشاهد فيه أوضحه المؤلف .

اللغة :سبقوا هوي : ماتوا قبلي . أعنقوا : أسرعوا . تخرموا : أخذوا واحداً واحداً .

(٢) هو طلحة بن عبيد الله بن عثمان القرشي التيمي ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، صحابي جليل رضي الله عنه قتل في موقعة الجمل سنة ٣٦هـ ، وهو أشهر من أن يترجم له . ينظر في ترجمته :سيرأعلام النبلاء ٢٣/١ ،والإصابة ٤١٧/٥ ، وشذرات الذهب ٤٣/١

(٣) بل هي رسالة بعث بها علي عبد الله بن عباس إلى طلحة والزبير فنقلها إلى الزبير بتوجيه من الإمام على رضوان الله على الجميع ، هذا ما عليه النقلة . يُنظر نهج البلاغة بشرح الإمام محمد عبده ٧٦/١ ، والبيان والتبيين ٢٢٢/٣ ، وعيون الأخبار ١٩٥/١

(٤) علي بن أبي طالب رضي الله عنه رابع الخلفاء الراشدين ، أشهر من أن يترجم له . ينظر في ترجمته الإصابة ٢٧٥/٧ ، وشذرات الذهب ٤٩/١

(٥) هذه عبارة جرت مجرى المثل ، ومعناها : ما منعك مما ظهر لك أولاً ؟ يُنظر مجمع الأمثال ٣٤٨/٢ برقم٣٩٩٨

(٦) يُنظر الجليس الصالح ١١٤/٤ ، ويُروى : واللج على رؤوسنا . يُنظر الأوائل ،لأبي هلال العسكري/ ١٩٩

(٧) يُنظر اللسان والتاج " ل ج ج "

....

ياء لتحصل المناسبة بالقلب ، ويدغمونها لاجتماع يائين ،الأولى ساكنة ، وقال سيبويه(١) : لأن الألف خفية فكأنهم تكلموا بواحدة فأرادوا التبيان كما أن بعض العرب تقول: أَفْعَى ؛ لخفاء الألف في الوقف ، ومنهم من يبدلها في الوقف والوصل ، ولا يفعلون ذلك في التثنية لوجهين :

أحدهما : أن ألف التثنية لم يكن مقدرا تحريكها حتى يعوض عن كسرها القلب فلم يقلبوها بخلاف باب "عصا" .

الثاني : كرهوا أن يغيروا حرفاً جيئ به لمعنى وهم يقدرون على النطق به من غير استثقال بخلاف ألف "عصا" فإنه يؤتى به لمعنى(٢) (واحترزت بقولي)(٣) وهم يقدرون على النطق به من غير استثقال من الجمع السالم إذا أضفته وهو مرفوع فإن الواو جئ بها لمعنى ، ومع ذلك لم تثبت بل تقلب ياءً .

واعلم أن الألف التي هي حرف الإعراب في قوله تعالى { **يَا بُشْرَايَ** }(٤) لها موضعان من وجهين :

في موضع نصب من حيث كان **١ ٣١٤ ب** منادى مضافاً ، والآخر : في موضع كسر

---

(١) ينظر الكتاب ٤١٤/٣ بتصرف

(٢) ينظر الإيضاح شرح المفصل ٤٣١/١

(٣) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٤) يوسف/١٩

قراءة عاصم وحمزة والكسائي : " يا بُشْرَى" ، وقرأ نافع وابن كثير وأبوعمرو وأبو جعفر ويعقوب : " يا بُشْرَايَ" بفتح ياء المتكلم ، وهي لغة لبعض قيس . وقُرئ بكسرها ، وقرأ الأعرج وورش عن نافع بإسكانها مع إثبات الألف من باب الجمع بين ساكنين على غير حدّه ، وقُرئ بإسكانها مع حذف الألف ، وقرأ أبو الطفيل والحسن وابن أبي اسحاق وعاصم الجحدري وأبو رجاء وابن أبي عبلة يقلب ألف " بشرى" ياء وإدغامها في ياء المتكلم ، وهي لغة جماعة منهم : هذيل وطيئ وبعض بني سليم . يُنظر معاني القرآن للفراء ٣٩/٢ ، والحجة للفارسي ٤١٥/٤ ، ومشكل مكي ٤٢٤/١ وإتحاف فضلاء البشر ١٤٣/٢ ومعجم القراءات ــ عبد اللطيف الخطيب ٢٠٩/٤

....

من حيث كانت بمنزلة حرف الإعراب في "غلامي" .
والدليل على استحقاقها لهذا الموضع قولهم : " كَسرتُ فِيّ " فلولا أن حرف الإعراب الذي ولي ياء الإضافة في موضع كسر ما كسرت "الفاء" من " في " كما كسرت في "مررت بفيك ".

قوله :" **وقالوا جميعاً : لدى ، ولديه ، ولديك ، كما قالوا : عليَّ ، وعليه ، وعليك** "
يعني العرب تقلب ألف "**لدي**" إذا اتصل بالمضمر : ياء المتكلم كان الضمير ، أو غيره . شبهوها بالحروف نحو : عليَّ ، وإليَّ ، فكما قلبوا ألفها مع المضمر ياءً ، كذلك قلبوا ألف "**لدي**" ، وانما قلبت في "عليَّ" ليفرقوا بينها وبين الاسماء المتمكنة[1] ، وكانت ألف "**على**" أولى بالقلب تشبيهاً لها بالأفعال ، من جهة لزومها الاسماء وعملها فيها.
والألفات في أواخر الأفعال تُقلب عند اتصالها بضمير الفاعل نحو : رميت ، كذلك قلبت في "عليه" ، وخصت بالياء ؛ لأنها أخف من الواو ، ولأن اللام متى جهل أمرها كانت من الياء ، وألفات الحروف ليس لها أصل ترد إليه فكان حملها على الياء أولى[2] .
وقيل[3] : قلبت مع المضمر ياء في "عليه " ليدلوا على أن أصلها السكون وليست منقلبة من غيرها.
وقيل[4] : أرادوا أن يفرقوا بين الفعل والحرف إذ لو بقَّوه لالتبس ، ثم أجروا ما كان آخره

(١) كذا قال سيبويه في الكتاب ٤١٢/٣
(٢) هذا التعليل تأثر فيه بشيخه ابن يعيش . ينظر شرحه على المفصل ٣٤/٣ حيث قال : " .. وخُصت ألف الأدوات بالياء دون الواو لوجهين :
أحدهما : أن الياء أخف من الواو ، والغرض انقلاب الألف إلى أحدهما بحكم الشبه فكان قلبها إلى الأخف أولى .
الثاني : أن الغالب على الألف إذا كانت لاماً : الياء ، والغالب عليها إذا كانت عيناً : الواو ؛ فلذلك قُلبت إلى الياء ".
(٣) قاله الجرجاني في المقتصد شرح التكملة /٤٠٦
(٤) قاله ابن الحاجب . ينظر الإيضاح شرح المفصل ٤٣٢/١

....

ألفاً من الحروف والأسماء المبنية المضافة مجراها لشبهها به .

وأما "**عَليَّ**" وإن لم يكن فيه لبس فإجراءً (له مجرى "**عليه**" لشبهه به)[١]

وقد استعملها غير منقلبة من قال :

طارُوا عَلاهُنَّ فِطِرْ عَلاهَا[٢]

قوله : " **وياء الإضافة مفتوحة**[٣] " إنما حُركت لسكونها ، وسكون ما قبلها وكانت فتحة ؛ لأن ياء المتكلم يجوز فتحها وإن لم يجتمع ساكنان ، فلما اجتمع كانت الأصلية أولى من غيرها[٤] .

قوله : " **إلا ما \ ٣١٥أ جاء عن نافع**[٥]

{ **وَمَحْيايْ وَمَماتِي**}[٦] ، **وهو غريب** " يعني : سكون الياء بعد الألف في { **مَحْيَايْ** } وحدها[٧] ، أما {**مماتي**} فلا إشكال في جواز إسكان الياء فيها ؛ لأنه

---

(١) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٢) البيت من الرجز المشطور ، وقد تقدم برقم ٢٤

(٣) يعني مع الألف . يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٤

(٤) في ص : " أولى من غريبة " والتصويب مما فُهم من التخمير ٢/٦٧ حيث قال صدر الأفاضل الخوارزمي : " .. ما قبل الإضافة إذا كان مكسوراً فللعرب فيه ثلاثة مذاهب : الفتح والإسكان والحذف . فالفتح أصل كل إضافةٍ ؛ ليكون على حد نظيرها من كاف المخاطب من نحو " لكَ" و "بكَ" مع أنه اسم قد بلغ المجهود في العلة فلم يكن بُد من تقويتها بالبناء على الحركة ، والفتحُ أخفُ الحركات فبني عليه ، والإسكان أخف من الحركة فبني عليه من غير لبس ، والحذف داخل على الإسكان اكتفاءً بكسرة ما قبل الياء منها .

(٥) هو نافع بن عبيد أبي نعيم المدني ، أحد القراء السبع المشهورين ، ينظر في ترجمته شذرات الذهب ١/٢٧٠ ، والأعلام ٨/٥

(٦) الأنعام/ ١٦٢

(٧) هي قراءة نافع وأبي جعفر ، ينظر حجة القراءات لابن زنجلة/ ٢٧٩ ، والنشر ٢/٢٦٧ ، وفي التخمير ٢/٦٧ قال : " .. وفي شرح الغاية لابن مَهران : إنما سُكن لمجاورة " صلاتي" و"نُسكي" ، وعن ابن مجاهد عن أصحابه أن العرب تجمع بين الساكنين إذا كان الأول منهما ألفاً أو ياءً ساكنة قبلها كسرة أو

....

ليس قبلها ساكن ، وهذا مستثنى من قوله : "**وياء الإضافة مفتوحة**" ، وهو شاذ عن القياس والاستعمال ، فلذا قال : "**غريب**" ، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين ، وهما لا يلتقيان على هذا الحد ، وأما شذوذه عن الاستعمال فلِقلة استعماله ، ووجْهه ما حكى الزمخشري[١] من قول بعضهم : " التَقَت حَلقَتَا البطان "[٢] ، بإثبات الألف مع سكون لام التعريف ، وحكى غيره : " له ثُلثا المال"[٣] ، ومثله : ما جوَّزه يونس من قولهم : اضربنان ، واضربان ، على ما حكاه سيبويه عنه[٤] ، واعتل له بأنه نوى الوقف ، وفيه يجوز الجمع بين الساكنين ، ليكون[٥] الوقف ساداً مسد الحركة .

واواً ساكنة قبلها ضمة ؛ لأن هذه الأحرف الثلاثة إنما الإعراب بهن أو بحركاتهن ، فإذا كان قبل كل واحدة منها حركتُها فكأنها متحركة .

(١) ينظر المفصل/ ٢٣٢ ، ٤٩٣

(٢) يُضرب في تناهى الشر إلى الغاية . ينظر المستقصى ٣٠٦/١ برقم ١٣١٦ ، وأصله : أن يحوج الفارس إلى النجاء مخافة العدو فينجو فيضطرب حزام دابته حتى يمس الحقب ، ولا يمكن أن ينزل فيصلحه ، والبطان : حزام الرحل وفيه حلقتان فإذا التقتا فقد بلغ الشَّدُّ غايته . يُنظر جمهرة الأمثال ١٨٨/١ برقم ٢١٥ ، ومجمع الأمثال ٢١٧/٢ برقم ٣٢٩٢

(٣) ينظر الإنصاف ٦٥١/٢ م ٩٤

(٤) ينظر الكتاب ٥٢٧/٣

(٥) في ص : لكن . والتصويب من شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٣

وأما الياء فلا تخلو من أن ينفتح ما قبلها كياء التثنية وياء الأشْقَين،والمصطَفَين ، والمُرَامَينَ ، والمُعْلَيْنَ.

أو ينكسر كياء الجمع.

والواو لا تخلو من أن ينفتح ما قبلها كالأشقون وأخواته أو ينضم كالمسلمون والمصطفون فما انفتح ما قبله من ذلك فمدغم في ياء المتكلم ياء ساكنة بين مفتوحين، وما انكسر ما قبله أو انضم فمدغم فيها ياء ساكنة بين مكسور ومفتوح(1).

قوله : "**وأما الياء فلا تخلو من أن ينفتح ما قبلها كياء التثنية**" نحو : رأيت غلامَي ، ومررت بغلامَي ، "**وياء الأشْقَين**" أصله : أشقى ، فحذفت ألفه لسكونها وسكون ياء الجمع بعدها ، وبقي ما قبل الألف مفتوحاً ، "**المصْطَفَين**" ، وهو اسم مفعول من اصطفى ، و"**المُرَامَينَ**"(2) أيضاً اسم مفعول حذفت ألفه كما في أشقى ، ونحوه : "**المُعْلَيْن**" حذفت ألفه ، واجتمع فيه ياء الجمع ، وياء الإضافة ، فأدغم ياء الجمع في ياء الإضافة ، وتحركت ياء الإضافة بالفتح ؛ لالتقاء الساكنين ، فهذا معنى قوله : "**فمدغم في ياء المتكلم ياء ساكنة بين مفتوحين**" .

قوله : " **أو ينكسر كياء الجمع**" في نحو : مررت بمسلِمين ، ورأيت مسلِمين ، فإذا أضفته إلى ياء المتكلم أدغمت ؛ لاجتماع الياءين ، فتكون ياء الجمع بين مكسور ومفتوح .

فأما قراءة حمزة(3) { **بِمُصْرِخِيِّ** }(4)بكسر الياء(5)

---

(1) يُنظر المفصل /١٤٠

(2) جمع لاسم مفعول من رَامَى عن القوم : ناضل عنهم .

(3) هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الكوفي المقرئ ، من مصنفاته : كتاب قراءة حمزة ، وكتاب الفرائض ، توفي سنة ١٥٦ هـ . ينظر في ترجمته : الفهرست ٢٩/١، وشذرات الذهب ٢٤٠/١

(4)إبراهيم/ ٢٢

(5) كذا في الحجة لابن زنجلة/ ٣٧٧ ، وهي قراءة الأعمش ، وابن وثاب ، كذا في معاني القرآن للفراء

....

فقال أبو علي[١] : حكى قطرب[٢] :إن لغةً في بني يربوع[٣] يزيدون على ياء الإضافة ياءً
١ ٣١٥ ب وأنشد[٤] :

٧٣ – قال (لها)[٥] : هَلْ لَكِ يا تا فِيِّ؟[٦]

وجهه[٧] من القياس ، أن الهاء قد ألحقها الزيادة في ضَرَبَهو ، وألحق الكاف في قول من قال أعطيتكاه فيما حكاه سيبويه[٨] ، وهما أختا الياء ، كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد فقال "**فيّ**" ثم حذف الزيادة كما حذف في قول من قال[٩] :

٧٤ –... لَهْ أَرِقانِ[١٠]

٧٥/٢ . وقد تحامل على هذه القراءة جماعة منهم : الأخفش والزجاج والزمخشري ، وتحاملهم مردود لثبوت كسر ياء الإضافة تخلصاً من التقاء الساكنين في لغة بني يربوع من تميم ، وبنو عِجل بن لُجيم من بكر بن وائل . يُنظر معاني القرآن للأخفش ٣٧٥/٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ١٥٩/٣ ، والكشاف٥٣٦/٢ ، والتحرير والتنوير ٢٢٠/١٣

(١) ينظر الحجة ٢٩/٥

(٢) هو أبو على محمد بن المستنير بن أحمد ، الشهير بقطرب ، وهو لقبه ، لقبه به سيبويه ، كانت وفاته سنة ٢٠٦ هـ ، من كتبه معاني القرآن ، والنوادر ، والأزمنة . ينظر في ترجمته : طبقات الزبيدي/ ٩٩ ، وبغية الوعاة ٢٤٢/١ ، والأعلام ٩٥/٧

(٣) هم بطون عدة ، ينتمون إلى يربوع بن حنظلة من العدنانية ، منهم ثعلبة والحارث ورياح . ينظر معجم قبائل العرب ١٤٦/١ ، ٢٣٢ ، ٤٥٧/٢

(٤) هو للأغلب العجلي ، يُنظر : ديوانه ضمن كتاب شعراء أمويون ، د نوري حمودي القيسي ١٦٩

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ص

(٦) البيت من الرجز المشطور ، شاهده كسر ياء " **فيّ**" في لغة بني يربوع ، وهو من شواهد المحتسب ٤٩/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٥١٣/١ ، والخزانة ٣٩٤/٤

(٧) من هنا إلى إنشاد البيت رقم ٧٥ مختصر من كلام أبي علي في الحجة ٢٩/٥ وما بعدها .

(٨) الكتاب ٢٠٠/٤

(٩) هو يعلى بن الأحول الأزدي ،كما في اللسان " م ط ى" ،" هـ ى "

(١٠) قطعة من عجز بيت من الطويل وهو بتمامه :

فَظِلتُ لدَى البيتِ العَتِيقِ أُرِيغُهُ   ومِطْواي مُشْتاقان لَهْ أَرِقانِ

....

وكذلك لحقت التاء الزيادة في قوله(١) :

٧٥- رمَيْتيه فأصْمَيْتِ فُؤادَه(٢)

والواو نحو مسلمون ، و"مصطَفُون" اسم فاعل من اصطفى فتحذف النون للإضافة فتجتمع الواو والياء ، والأولى ساكنة فتقلب الواو ياء ، ويكسر ما قبلها لزوال الموجب لضمها ، وقلبت الواو ياءً ، ويكسر ما قبلها لزوال الموجب لقرب الواو من الياء في المخرج ، ولذا جاز أن يجتمعا ردفا ، ولاكذلك الألف ، فلذا لم تقو الياء على قلب ألف التثنية ياء إذا كانت للإعراب .

شاهده :إسكان الهاء من " له " في لغة أزد السراة ، وبني عقيل ، وبني كلاب ، وحمله المبرد على الضرورة .يُنظر المقتضب ١٧٧/١

قال أبو شامة في إبراز المعاني / ٥٥١ : وتوجيه هذه اللغة بهذا الوجه هو الذي اعتمد عليه أبوعلي و ليس التمثيل بقوله : "**له أرقان**" مطابقا لمقصوده ، فإن الهاء ساكنة ، حذفت حركتها مع حذف صلتها ، وليس مراده إلا حذف الصلة فقط . ينظر الأصول ٤٦١/٣، والحجة ٢٩/٥ الخصائص ١٢٨/١ ، ٣٧٠ ، ورصف المباني/ ١٦ ، والخزانة ٣٩٩/٤ ، ٢٦٤/٥

اللغة : أريغه :أطلبه . مطواي : أراد صاحباي مثنى مطو حُذفت نونه عند الإضافة إلى ياء المتكلم ويُروى :

مطواي من شوقٍ له أرقان

وعليه فلا شاهد فيه . يُنظر الأغاني١١١/١٩

(١) قائله مجهول ، ينظر تذكرة أبي حيان/ ١١٧

(٢) هذا صدر بيت من الوافر ، وأظن روايته :

رميتيه فأصميت .. وما أخطأت في الرميةْ

وعلى هذه الرواية يكون البيت من مجزوء الوافر ، ورواه أبو علي في الحجة ٤١٦/٤ ،٣٠/٥ :

وما أخطأت الرميةْ

ولعل " في" ساقطة من ط ، ويُنظر الخزانة ٢٦٣/٥

الشاهد فيه : إشباع كسرة الفاعلة المؤنثة في قوله : " رميتيه" ، وفي البيت شاهد آخر ، وهو الوقف على تاء التأنيث المتحركة بالهاء في قوله " الرميه" .

اللغة : أصميت الصيد : إذا رميته فقتلته وأنت تراه .

{ إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم}

والأسماء الستة متى أضيفت إلى ظاهر أو مضمر، ما خلا "الياء" ، فحكمها ما ذكر.

فأما إذا أضيفت إلى "الياء" فحكمها حكمها غير مضافة ، أي تحذف الأواخر، إلا "ذو" فإنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة

وفي شعر كعب :

صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ أَبَادَ ذَوِي أَرُومَتِها ذَوُوها

وهو شاذ

وللفم مجريان :

أحدهما: مجرى أخواته ، وهو أن يقال : فمي ، والفصيح " فيَّ" في الأحوال الثلاث.

وقد أجاز المبرد أبي وأخي وأنشد :

وأَبِيَّ مالَكَ ذو المجَازِ بِدارِ

وصحة محمله على الجمع في قوله :

وفديننا بالأبينا

تدفع ذلك.

قال صاحب الكتاب :

فصل : والأسماء الستة متى أضيفت إلى ظاهر ... الفصل(١)

محمد : قوله : "**متى أضيفت إلى ظاهر أو إلى مضمر** " يلزمه أن يقول : وكانت مفردة ، غير مصغرة ؛ لئلا يرد عليه نحو "أُبَيِّك" مُصغراً ، فإن إعرابه بالحركة في حال الإضافة ، ونحو قوله تعالى :{ **وَإِلهَ آبائِكَ** }(٢) ، ونحو أبويك وإنما قال : "**متى**

---

(١) ينظر المفصل/ ١٤٠

(٢) البقرة/ ١٣٣

....

أضيفت" لأنها إذا لم تضف أعرب "الأب و"الأخ" بالحركة وفيه لغة القصر(١) ، وعليه حكى : مكره أخاك لا بطل(٢)

فلولا أنه مقصور لقيل : مكره أخوك ، ونحو قول الشاعر(٣) :

٧٦ – إِنَّ أَبَاهَا وَأَبا أَبَاهَا(٤) ...

فلولا القصر لقال : وأبا أبيها ، وإعرابها بالحركة هو الفصيح .

وأما "**حم**" ففيه لغات :

"**حَمَا**" ، مثل عصا في الإفراد ، والإضافة.

---

(١) نسب الكسائي هذه اللغة إلى بلحارث بن كعب ، وزبيد ، وخثعم ، وهمدان ، ونسبها أبو الخطاب إلى كنانة ، ونسبها بعضهم لبلعنبر ، وبلهجيم ، وبطون من ربيعة وفزارة وعذرة . ينظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ ،وسر الصناعة ٧٠٤/٢ ، والتصريح ١٢٧/١، والهمع١ /١٣٤ ،والعيني بهامش الأشموني ٧١/١

(٢) ورد بمجمع الأمثال ٣٧٢/٢ رقم ٤١١٧بلفظ : مجبر أخوك ، وعليه فلا شاهد فيه . يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه . وينظر توضيح المقاصد ٣١٩/١

(٣) يُنسب لأبي النجم ، وهو الأشبه . ينظر ديوانه/٤٥٠ ، و الصحاح " أ ب و " ،وإلى رؤبة . يُنظر ملحق ديوانه /١٦٨ وذكر العيني في المقاصد النحوية ١٣٣/١ أن صاحب النوادر قال : " قال المفضل : أنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن" وأنشده . والذي في النوادر/٢٥٨ وما بعدها : "قال المفضل : وأنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن :

أَيُّ قَلُوصِ رَاكِبٍ تراهَا

طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشُلْ عَلاها

واشْدُدْ بِمَثْنى حَقَبٍ حَقْوَاها

ناجيةً وناجياً أَبَاها

وهذه الأبيات من ذات القصيدة التي بها بيت الشاهد في ملحق ديوان رؤبة/١٦٨ ضمن أبيات مفردة منسوبة إلى رؤبة

(٤) البيت من الرجز المشطور وبعده :

... قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاهَا

وهو من شواهد سر صناعة الإعراب ٧٠٥/٢ ، والإنصاف ١٨/١ م٢، والخزانة ٩٧/٤ ، ٤٢٥/٧

....

و"**حَمْء**" مثل كمء في الإفراد والإضافة ، و"**حَمْو**" مثل دلو[1] في الإفراد والإضافة **٣١٦\أ** ، و"**حَمٌ**" كـ "يَدٍ"، وفي إضافتها وجهان :

كيد ، والأخرى : إعرابها بالواو في الرفع[2] .

و"**هن**" في الإفراد ، وفي الإضافة وجهان :

هَنُوك[3] وهَنُك[4] كيدك .

و"**فوك**" إذا أفرد يبدل من واوه ميم ؛ لأنه لو بقيت الواو إذا أفرد لتحركت بالإعراب ، وقبلها فتحة فكانت تقلب ألفاً ، ثم يدخل التنوين فيلتقي ساكنان فيحذف الألف لالتقاء الساكنين فتبقى اسم معرب على حرف واحد ، وذا لا نظير له .

وقول العجاج[5] :

٧٧- خالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا[6] ...

ضرورة لايُعرف مثله في الكلام ، فأبدلوا ميماً ؛ لأنها قريبة المخرج من الواو لأنهما من بين الشفتين ، والميم حرف جلد يقبل الحركة فلذا قيل " فم " ومنهم من يقر الميم في الإضافة

(١) ضبطه في الصحاح "ح م ء " مثل " أَبُو" فتكون لغة خامسة غير الأربعة التي ذكرها المؤلف.

(٢) ينظر الصحاح و اللسان والتاج " ح م ء "

(٣) أثبتها سيبويه ، والجمهور ، ينظر الكتاب ٣٦٠/٣ ، والتذييل والتكميل ١٦٣/١

(٤) تمسك به الفراء ، ولم يثبت الإتمام ، ينظر التوطئة/ ١٢٥ ، وشرح المقدمة الجزولية ٣٤٤/١

(٥) هو عبد الله بن رؤبة من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، وكان يكنى أبا الشعثاء ، والشعثاء ابنته ، ينظر في ترجمته طبقات فحول الشعراء ٧٣٨/٢ ،والشعر والشعراء ٥٩١/٢ ، والأعلام ٨٦/٤

(٦) البيت من الرجز المشطور ، وهو للعجاج في ديوانه/ ٣٧١ ، وهو من شواهد المقتضب ٣٧٥/١ ، والمخصص ١٣٧/١ ، ١٣٨ ،٩٦/١٤ ، ١٥ /٧٨ ، البغداديات/ ١٥٦ ،١٦٠ ،٣٨٥ ، الشاهد فيه قوله " **وفا**" حيث حذف المضاف إليه وبقي المضاف على حاله للضرورة ، والأصل "وفاها " ، أو تكون ألف "**فا** "بدلاً من التنوين ، والمنقلبة من العين سقطت لالتقاء الساكنين ، لأنه الساكن الأول ، وبقي الاسم على حرف واحد

....

وعليه بيت الحماسة[(1)] :

٧٨ – وَطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ غَذَا وَالزِّقُّ مَلْآنُ [(2)]

وفي "**فم**" لغات : أن تضم الفاء، ويجري الإعراب على الميم ، فتقول : هذا فُمٌ ، ورأيت فُماً ، ومررت بفُمٍ.

وأن تفتح الفاء وتجري على الميم الإعراب ، نحو هذا فَمٌ ، ورأيت فَماً ، ومررت بفَمٍ وأن تكسر الفاء وتجري على الميم الإعراب، نحو هذا فِمٌ ، ورأيت فِماً ، ومررت بفِمٍ .

وأن تجعل الفاء تابعة للإعراب فتقول هذا فُمٌ ، ورأيت فَماً ، وممرت بفِمٍ ، وأن تشدد الميم نحو : هذا فَمٌّ ، ورأيت فَمّاً[(3)] .

قوله : "**ما خلا الياء** " مستثنى من قوله مضمر .

وقوله : "**فحكمها ما ذكر**" يعني : أنها تكون في الرفع بالواو ، وفي النصب بالألف ، وفي الجر بالياء ، وتقدم بيانه في أول الكتاب[(4)] ، فلذا أحال عليه .

---

(١) ينظر شرح الحماسة للمرزوقي ٣٧/١

(٢) البيت من الهزج ، وهو للفند الزماني (شهل بن شيبان)في ديوانه / ٢٦ ، والخزانة ٣٩٩/٣ ، والمعجم المفصل ١٠٣/٨ ، الشاهد فيه مجيئ "الفوه" بالميم ، وفي البيت شاهد آخر وهو قوله "غذا" ، أراد : قد غذا . ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢ . ويروى : "شصا" . يُنظر المحكم١١١/٨ " ش ص و"

اللغة : الزق : وعاء من جلد يُتخذ للشراب . غذا : سال ، المعنى : أن الطعن في اتساعه وخروج الدم منه كفم الزق إذا سال بما فيه وهو مملوء .

(٣) قال الشيخ زكريا الأنصاري في شرح الشذور المسمى بلوغ الأرب /٨٦ : الفم بالميم يعرب بالحركات الظاهرة بتضعيف ميمه ، وبدونه ، ومنقوصاً كقاض ، ومقصوراً كعصا بتثليث فائه فيها ، فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة ، واقتصر ابن مالك في شرح التسهيل ٤٧/١ على عشر ، وأفصحها فتح فائه منقوصا ، فإن أضيف إليها اتباع فائه لميمه تكون اللغات أربع عشرة لغة ، وينظر اللسان "ف و ه" ، وحاشية الصبان على الأشموني ٦٩/١

(٤) ينظر ق٥١أ ، وشرح المفصل لابن عمرون ١٦٨/١وما بعدها ، وإعراب الأسماء الستة اختلف فيه النحويون على عشرة مذاهب . تُنظر في المطولات من كتب النحو مثل : الكتاب ١٣/١ ، والمقتضب ١٥١/٢ ، والبصريات /٨٩٦ ، والإنصاف ١٧/١م ٢، والتبيين/١٩٣م٢٠

....

قوله : "**فأما اذا أضيفت إلى الياء فحكمها ١٣١٦ب حكمها غير مضافة ، أي: تحذف الأواخر**" كحالها إذا كانت مفردة .

ولاماتها أما "أب ، وأخ ، وحم ، وهن" : فواو ؛ لقولك : أبوان ، وأخوان ، وهنوان ، وحموان[١] .

وظهور الواو في "حمو" بسكون الميم .

و"فوك" لامها هاء لقولهم : أفواه .

و"ذو" لامها ياء لوقوع الواو وسطا[٢] فحمله على "طويت" أولى من حمله على باب القوة ، ووزنها : "فَعَل" لقولهم : آباءٌ ، وآخاءٌ ، وأحماءٌ .

وقياس جمع "فَعَل" في القلة أفعال[٣] .

و"فوك" عينه واو فلا دليل في أفواه ، غير أن الأصل السكون فوجب الحكم به إلى أن يقوم دليل على خلافه[٤] .

وتسمى هذه الأسماء معتلة ؛لاعتلالها بالحذف ،وتغييرها بالواو ، والألف ، والياء ، وذلك علة ، وإنما حذفت لاماتها في حال إضافتها إلى ياء المتكلم لأنها حينئذ مبنية[٥] ، فلا

---

(١) زعم قوم أن لام " حم "ياء ، نقله السيوطي في الهمع ١٣٣/١

(٢) هو مذهب سيبويه والجمهور ، وعينه عندهم محركة بالفتح . ينظر الكتاب ٢٦٢/٣ ، والمنصف ٢٠٩/٢ ، ٢١٠ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣٧١/١ ، وشرح الملوكي/ ٣٩٥ ، وذهب الخليل إلى أن وزن "ذو " فَعْل بسكون العين ، ولامها واو ، وعزاه السيرافي إلى الزجاج . ينظر الكتاب ٢٦٣/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٣١/٤ ط بيروت ، والتذييل والتكميل ١٦٣/١

(٣) وذهب الكسائي والفراء إلى أن وزنها "فعْل" بسكون العين . ينظر التذييل والتكميل ١٥٨/١

(٤) هذا مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الفراء إلى أن وزنه "فُعْل" بضم الفاء . ينظر الكتاب ٣٦٤/٣، وسر الصناعة ٤١٤/١

(٥) هذا على ما حمل عليه ظاهر كلام الزمخشري من القول بأن المضاف إلى ياء المتكلم مبني ، وقد تقدم ذلك . ينظر/٤٠٤من هذا البحث

....

حاجة إلى رد اللام على من يقول إنها للإعراب[1] ، وعلى من يقول اختلافها توطئة لاختلاف التثنية والجمع[2] على ما بين[3]

لأن المبني لا يكون موطئاً للمعرب ، ولأنهم لو ردوا اللام لزم الإعلال بالقلب ، والحذف إعلال وهو أخف ، فالمصير إليه أولى ، فتقول : أبي ، وأخي ، وهني .

قوله : "**إلا "ذو" فإنه لايضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة** " لأنه إنما أتى به توصلاً إلى الوصف باسم الجنس كـ "أي" في النداء ، أتى به توصلاً إلى نداء ما فيه لام التعريف ، وكـ"الذي" أتى به توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل ، فلذا لايضاف "ذو" إلى غير الجنس ، ولم يضف إلى مضمر ، لأنه ليس فيه معنى الجنس ، ولا يكون صفة أصلاً

وفي شعر كعب بن زهير[4] :

٧٩ – صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ أَبَادَ[5]ذَوِي أَرُومَتِها ذَوُوها [6]

وأول القصيدة : **٣١٧\ أ**

(١) عزي في مجالس العلماء/ ٣٢٩إلى الكوفيين ، وهو خلاف ما عليه النقلة ، فهم على أنه مذهب قطرب ، والزيادي ، والزجاجي من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، واختاره ابن مالك . ينظر الجمل/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١ ، والتذييل والتكميل ١٧٦/١، ومذهب الكوفيين إعرابها من مكانين .

(٢) هذا تعليل جماعة ، منهم الرضي في شرحه على الكافية ٢٨/١ ، وقيل إعرابها بالحروف عوض عن حذف لاماتها في الإفراد ونية الإضافة فيها ، وعليه ابن يعيش في شرح المفصل ٥١/١

(٣) ينظرق٥٢ ب ، وشرح المفصل لابن عمرون ١٧١/١

(٤) هو كعب بن زهير بن أبي سلمى ، أدرك الإسلام وأسلم ، وأهداه النبي صلى الله عليه وسلم بردة . ينظر في ترجمته طبقات فحول الشعراء ٩٩/١ ، والشعر والشعراء ١٥٤/١

(٥) يُروى : "أبار" . يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٣ ، وهو بمعنى أباد ، ويُروى :" أبان" يُنظر شرح الحماسة للتبريزي ١٩/٣ ، والمعنى على هذه الرواية : أن الذين طبعوا السيوف كتبوا عليها أسماء الملوك الذين ضُربت لهم أو في أيامهم .

(٦) البيت من الوافر ، وهو لكعب بن زهير في ديوانه/١٠٤ ، والمقرب ٢١١/١،والارتشاف ٢٤٥٢/٥ شاهده : إضافة "ذو" إلى المضمر في الشعر خاصة .

....

لَقَدْ وَلَّى أَلِيَّتَهُ جُوَيٌّ   مَعاشِرَ غَيْرَ مطْلُولٍ أَخُوها[1]

الخزرجية : هم الخزرج ، والمرهفات : السيوف . وأباد : أهلك . وذوي أرومتها : أي أصحاب أصلها . وذووها : أي أصحاب السيوف . يصف حربا جرت بين مزينة والخزرج شاهده : إضافة "ذو" إلى المضمر وهو "ها" . " **وهو شاذ**" كما ذكر ، لم يحكه سيبويه .

ورُوى بيتٌ آخر وهو[2] :

٨٠ – إنّما يَعْرِفُ ذَا الفَضْل   من النّاس ذَوُوهُ[3]

قوله : "**وللفم مجريان أحدهما : مجرى أخواته**" يعنى أن يرد إلى حالة الإفراد فيقال : "فمي" كما تقول أخي .

قوله : "**والفصيح**" في هذا المجرى الثاني "**فيَّ " في الأحوال الثلاث** " بياء مشددة بعد الفاء ؛ لأن الموجب لقلب الواو ميماً في الإفراد قد انتفى ، وهو بقاء اسم معرب على حرف واحد ، وإذا بقيت عين الكلمة واواً فالقياس أن تتحرك هذه الواو بالكسرة.

وهذه الأسماء الستة ما قبل حرف العلة تابع له في الرفع ، والنصب ، والجر ، وما قبل ياء المتكلم مكسور ، فكسرت الفاء اتباعا لحركة العين ، وإن لم تظهر الكسرة في عين الكلمة فقلبت ياءً ، وأدغمت في ياء المتكلم في الأحوال الثلاث يؤيد ذلك ما حكيته عن أبي

---

(١) في ص " أخاها " والصواب ما أثبته . والبيت من الوافر ، يُنظر الديوان/ ١٦٥

اللغة : الأليَّة : الحَلْفة . جؤي : قال أبو عمرو بن العلاء هو جؤي بن عائذ من مُزينة . يُنظر شرح الديوان للسكري /٢١١

(٢) قائله مجهول ، ينظر اللسان " ذو" ، والدرر ١٤٩/٢

(٣) البيت من مجزوء الرمل ، وقبله :

أفضلُ المعروفِ ما لم   تُبتَذلْ فيه الوجوه

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٤٢ ، وشرح اللمحة البدرية ٢٠٤/٢ ، والارتشاف ١٨١٥/٤ ،١٩١٧، والشاهد فيه كسابقه .

....

علي[1] من قولهم : كسرتَ فيَّ ، وقول السخاوي[2] : إن العرب لم تستعمل "الفم" مضافاً إلى ياء المتكلم إلا في حال الخفض كقولهم : جرى هذا على فيَّ يبطله ما حكيته عن أبي علي من : كسرتَ فيَّ ، ولم يَلزم قلب ألف التثنية ؛لأن ما قبلها ليس بتابع لها في ما يستحقه من الحركة .

قوله : " **وقد أجاز المبرد**[3] : **أَبِيَّ** ، **وأَخِيَّ** " يعني برد اللام فتجتمع مع ياء المتكلم فيدغم فيها قياسا على الإضافة إلى غير ياء المتكلم **٣١٧/ ب** والفرق بينهما أنه إذا أضيف إلى ياء المتكلم بُني ، فلم يكن به حاجة إلى رد المحذوف ،

وأنشد – يعني المبرد – شاهداً على مذهبه :

٨١ – قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجازِ[4] وقد أَرَى[5]   وأَبِيَّ مالَكَ ذو المجَازِ بِدارِ [6]

يريد: أنه أضاف الأب إلى ياء المتكلم ، ورد المحذوف ، فاجتمع ، فادَّغم .

قوله : "**وصحة محمله على الجمع في قوله**[7] :

---

(١) يُنظر التكملة لأبي علي الفارسي/ ٤٩ ،والأمالي لابن الشجري ٢/ ٢٤٣

(٢) ينظر المفضل شرح المفصل٢/٩١٩

(٣) كذا في الأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٦ ، وعزي إلى الفراء في مجالس ثعلب١/ ٤٧٦

(٤) ذو المجاز : موضع كان لهذيل قُرب عرفة ، وقيل : مكان بمنى تُقام فيه أسواقهم . يُنظر الصحاح "ذو" . ويُروى : "ذو النجيل " . يُنظر مجالس ثعلب ٤٧٦/١، وهو موضع من أعراض المدينة . ،ويُروى : "ذو النخيل" يُنظر اللسان " ن خ ل" وهو عين قرب المدينة ، وأخرى قرب مكة ، وموضع دوين حضرموت . يُنظر الخزانة ٤/ ٤٢٦ .

(٥)قال البغدادي في الخزانة ٤/ ٤٢٩وحرّفه بَعضهم فَرَوَاهُ: "وَلَا أرى" بِلَا النافية ...
وَقَالَ بَعضهم:" أُرى" بالمبنيّ للْمَفْعُول بِمَعْنى أظنّ وبكسر الْكَاف من أحلك ولَك وَكِلَاهُمَا لَا أصل لَهُ.

(٦) البيت من الكامل وهو للمؤرج السلمي شاعر أموي في معجم ما استعجم٢/٦٣٥ ، وهو من شواهد كتاب الشعر للفارسي/ ١١٦ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٩٥، ٢٨٤/٣واللسان " ق د ر " والشاهد فيه : أوضحه المؤلف ، وفيه شاهد آخر ، وهو الابتداء بالنكرة في قوله : "قدرٌ" وسوغ الابتداء بها صفة محذوفة ، أي :قدرٌ لا يُغالَب. يُنظر المغني ٢/ ٩٢

(٧) هو زياد بن واصل السلمي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨٤

....

---

٨٢ – فَلَمَّا تَبَيَنَّ أصواتَنا بَكَيْنَ وَّفَدَّيْنَنا بالأبينا[١]

"**تدفع ذلك** " يعني : أن "الأب" يجوز جمعه جمع السلامة ، فيقال : أب ، وأبون ، ثم يضاف الجمع فيقال : أبوك جاءوو ، فعلى هذا أضافه إلى ياء المتكلم ، قال : "أَبِيَّ" ، فاجتمعت واو الجمع ، وياء المتكلم ففعل بها ما يقتضيه القياس ، وإذا كان جائزاً صحيحاً لا عيب فيه ، وصح حمل البيت عليه ، لم يبق للمبرد حجة ، لأن الحجة لا تثبت بمحتمل .

(١) البيت من المتقارب ، وهو من شواهد الكتاب ٤٠٦/٣ ، والمقتضب ١٧٢/٢ ، والمحتسب ١١٢/١، شاهده جمع " الأب " جمع مذكر سالم

{ذكر التوابع}

التوابع هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب : تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف.

: **قال صاحب الكتاب** : ذكر التوابع : هي الأسماء ... الفصل[1] .

محمد : التوابع : " هي أسماء يلزم أن يتبع إعرابها إعراب ما قبلها ، ولا تستقل مع ما قبلها كلاماً " ليخرج منه خبر المبتدأ ، والمفعول الثاني في باب ظننت ، والثالث في باب أعلمت[2] ، فذا معنى قوله : **"هي الأسماء التى لا يمسها الإعراب ، إلا على سبيل التبع لغيرها"**

ويلزمه أن يذكر بعض التوابع في المشترك ؛ لأن التأكيد اللفظي وبدل الكل من الكل ، والعطف بحرف يدخل في الفعل .

والجواب : أنه في الاسم أكثر ، أو لأنه من أقسام الإعراب فأتبعه لذلك .

قوله : "**وهي خمسة**" ، لأن التابع إما أن يكون الأول وله به تعلق ، أو غيره مما ليس له تعلق ، فإن كان الأول فهو التوكيد **٣١٨\ أ** ، وبعض الصفة ، وعطف البيان ، وبعض البدل ، وإن كان له به تعلق فالصفة بسببه ، وبدلا البعض والاشتمال ، وإن كان غيره مما ليس له به تعلق فعطف النسق ، ولذا افتقر إلى رابط وهو أحد حروف العطف .

وقدم التوكيد[3] ؛لأنه المؤكد بعينه ، وثنّى بالصفة لأنها الموصوف ، أو لسببه ، وثلّث بالبدل لأنه يكون الأول ولسببه فأشبه الصفة في كونها للأول وسببه ، وأتبعه بعطف البيان ، وأخَّره على البدل لقلته ، وإلا فهو بالتقديم عليه أولى لشبهه بالصفة ، ثم أخر عطف النسق لكون الثاني ليس الأول ، ولا له به تعلق

واختلف في العامل في التابع فقيل : هو في الجميع العامل في الأول[4] ؛ لأن عامل الأول به يقوم المعنى المقتضى للإعراب ، فوجب أن يكون هو العامل في الثاني ، ولأنه لولا اتحاد العامل للزم الوقف على الأول ولا يجوز ، دل أنه هو العامل ؛ لأن الوقف على العامل دون المعمول لا يجوز ، ولولا أن العامل واحد

---

(١) ينظر المفصل ١٤٣

(٢) عرفه ابن يعيش في شرح المفصل ٣٨/٣ بقوله : " التوابع : هي الثواني للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل ." وقال ابن مالك في التسهيل / ١٦٣ : " ما ليس خبرا من مشارك لما قبله في إعرابه ، وعامله مطلقا " وقال صاحب الارتشاف ١٩٠٧/٤ " هو محصور بالعد فلا يحتاج إلى رسم وحد " .

(٣) تقديمه للتوكيد تبع فيه الفارسي في الإيضاح ، وتبعهما ابن مالك في التسهيل ، وخالف في بقية كتبه فبدأ بالنعت وتبعه أكثر المتأخرين . ينظر الإيضاح العضدي ٢١٤ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣٢٨٣/٧ ، والأشموني ٥٨/٣ ، والهمع ١١٣/٣

(٤) هو ما عليه الجمهور ، وظاهر مذهب سيبويه. يُنظر الكتاب ١٥٠/١ ،٤٢١ ، ٢/ ٣٨٦ ،والأشموني ٥٨/٣ ، والهمع ١١٤/٣

....

لفسد المعنى في نحو : جاءني غلام زيد وعمرو ، إذ يتعدد الغلام وهو واحد .

وأجيب عن هذا : بأن هذه أسماء وضعت لمعقولية مدلولاتها من غير نظر إلى تعداد ، فصح نسبتها إلى مفرد ، وإلى متعدد ، فإذا نسبت إلى مفرد فهو واضح ، وإذا نسبت إلى متعدد عُلم بمدلولها[1] أن المراد جنسها ، ومعقولها ، وإنما جاء التعدد من ضرورة التعبير .

وقال ابن الحاجب[2] : ومنهم من يقدر عاملاً مثله في المتبوعات ؛لأن قولك أعجب من قيام زيد وعمرو قيام أحدهما ، لا ينسب إلى الثاني ، فوجب التقدير في الكل .

ولأنه لولا ذلك للزم إذا جرت على المنادي أن يكون المعرب لا عامل له[3] ، وتقدم **٣١٨\ ب** جواب الأول ، لأنها وضعت لمعقولية مدلولاتها إلى آخره كما تقدم ، وعن الثاني بأنه إن عدم العامل فقد وجد ما يقوم مقامه كما نبه عليه في المنادى[4] .

وقال ابن الحاجب أيضاً[5] : ومنهم من قال العامل في التابع عامل الأول مع الأول . انتهى .

لأن أحدهما غير مستقل ، فوجب أن يكونا العامل كما في الخبر ، فإن عامله المبتدأ ، والابتداء ، وأجيب بأن المتبوع قد يكون مما لا يعمل كالضمير والعلم ، ومنهم من قال : العامل في الصفة كونها صفة ، وهو أمر معنوي[6] ، واستدل على ذلك بصفة المنادي ، وتقدم الجواب عنه ، وألزم أيضا أنه ليس له نظير ، إذ لاعهد لنا بعامل يعمل تارة رفعاً ، وأخرى نصباً ، وأخرى جراً .

والأكثر أن البدل ، والعطف بحرف عامله غير الأول[7] ، واستدلوا في البدل بوجود ذلك في قوله تعالى :

---

(١) في ص : عُلم مدلولها ، والتصويب من الإيضاح شرح المفصل ٤٣٦/١

(٢) ينظر الإيضاح شرح المفصل ١٥٥/١ ، ٤٣٦

(٣) نسب هذا الرأي إلى بعضهم الرضي في شرح الكافية ٢٩٩/١

(٤) يُنظر الإيضاح شرح المفصل ٢٦١/١ وما بعدها .

(٥) ينظر السابق ١٥٦/١ ، وعبارته : " .. وقيل : العامل عامل الصفة والموصوف معاً " .

(٦) القول بأن العامل في التابع هو معنى التبعية عزي إلى الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي . ينظر التصريح ١٠٨/٢ ، وفي الهمع ١١٤/٣ : " ولو قيل : العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد تؤيده ، منها قولهم : إن المبتدأ عامل في الخبر ، والمضاف عامل في المضاف إليه ، ولم أر أحداً قال بذلك هنا . "

(٧) هذا ما ذهب إليه جماعة ، منهم : الأخفش ، والرماني ، وقد ذهب آخرون إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، ونسب إلى سيبويه والمبرد حيث قال ممثلاً للبدل :" .. نحو قولك : مررت بأخيك زيد ، أبدلت زيداً من الأخ ، نحيت الأخ وجعلته في موضعه في العامل فصار مثل قولك : مررت بزيد " أ هـ وكذا نسب إلى السيرافي ، يُنظر المقتضب ٢٩٥/٤ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٥/٤ ط الهيئة ، وشرح المفصل ٦٧/٣ ، وما في الكتاب ٣٨٦/٢يبين أن البدل على نية تكرار العامل ، حيث قال سيبويه : " فأما البدل فمنفرد كأنك قلت : زيداً رأيتُ ، أو رأيتُ زيداً ثم قلت : إياه رأيتُ ، وكذلك

....

{ **لَجَعَلْنا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمنِ لِبُيُوتِهِمْ...** }[1] ولذا فرق النحاة بين البدل ، والعطف بالحرف ، وبين سائر التوابع في المنادى في جواز حملها على اللفظ والموضع ، وتنوين بعضها على ما تبين في المنادى[2]

وأجيب عن التكرر بأنه أعيد للتوكيد[3]

واستدل في العطف بأنه لولا أنه غير الأول للزم أن يعمل في الاستفهام ما قبله ، في نحو : أبزيد مررت أم عمرو ؟ فلولا إعادة العامل للزم أن يعمل ما قبل "أَم" في ما بعدها .

وعورض هذا بـ اختصم زيد وعمرو ، فقيل : لو كان العامل غير الأول للزم أن يستقل " اختصم " بفاعل واحد ، وذا لا يجوز

وأجيب عنه : بأنه لما لم يظهر الثاني صارا كشئ واحد[4] ، ولأنه لولا اتحاد العامل للزم أن يكون "أم" في هذه الصورة منقطعة ، لأنها تكون جملتين[5] ، وأجيب عنه مما أجيب من أنهما لما لم يظهرا صارا كشئ واحد . **١٩١/أ**

أنتَ ، وهو وأخواتهما في الرفع " ، واختُلف في المعطوف فقيل : العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف ونُسب إلى سيبويه ، وقيل : العامل في المعطوف مقدر بعد حرف العطف وعليه ابن جني ، وقيل : العامل فيه الحرف نفسه واستبعده الرضي . يُنظر الكتاب ٦٠/٢ ، وسر الصناعة ٦٣٢/٢ـ ٦٣٩ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠٠/١

(١) الزخرف ٣٣

(٢) ينظر ق١٦٩ب ، وشرح المفصل لابن عمرون ٤٦٥/١

(٣) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٣

(٤) يُنظر الخصائص ٤٢٨/٢

(٥) يُنظر التسهيل لابن مالك/ ٢٤٣

{ التأكيد}

هو على وجهين : تكرير صريح وغير صريح.

فالصريح نحو قولك : رأيت زيداً زيداً.

وقال أعشى همدان:

مُرَّ إني قد امتدحتُك مُرَّاً   واثقاً أن تثيبني وتسُرَّا

مُرّ يا مُرَّ مُرة بنَ تُلَيْدٍ   ما وجدناك في الحوادث غِرَّا

وغير الصريح نحو قولك : فعل زيد نفسه وعينه ، والقوم أنفسهم وأعيانهم والرجلان كلاهما، ولقيت قومك كلهم والرجال أجمعين والنساء جمع.

قال صاحب الكتاب : التأكيد ، هو على وجهين ... الفصل[(١)]

محمد : يقال : تأكيد بالهمز ، وتوكيد بالواو[(٢)] ، وهما لغتان ، لم ينفرد أحد الأصلين بتصريف عن الآخر فيجعل أصلاً[(٣)] ، و التوكيد[(٤)] أفصح[(٥)] لمجيئه في الكتاب العزيز ، قال تعالى { **وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا** }[(٦)]

والتوكيد : تمكين المعنى في النفس[(٧)] ، أو رفعُ محتملٍ بما لايمسه الإعراب إلا على سبيل التبع لغيره ، ولا يخالفه في معناه[(٨)] ، ودليل الحصر : الاستقراء .

الأول : " **تكرير صريح** " وهو المشار إليه بأنه : تمكين المعنى في النفس

" **نحو قولك : رأيت زيداً زيداً** "، ويدخل في الاسم ، والفعل ، والحرف ، والجمل[(٩)] .

---

(١) ينظر المفصل ١٤٥

(٢) كما يقال " تاكيد " بغير همز . ينظر اللسان " و ك د "

(٣) كذا ذكره ابن يعيش في شرحه على المفصل ٣٩/٣

(٤) في ص " أو التوكيد " ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) يقابله كون التأكيد أفصح في العقود . ينظر اللسان " و ك د " ، وجعل الأشموني التوكيد بالواو أكثر ، قال المصرح ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة لكثرته . ينظر الأشموني ٧٣/٣ ، والتصريح ١٢٠/٢

(٦) النحل ٩١

(٧) يُنظر اللباب ٣٩٤/١

(٨) هذا تفسير لمعنى التمكين . ذكره ابن النحاس في التعليقة/ ٣٦٤

(٩) في الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٤٣٧/١ " .. وقد يجعل الصريح إذا كان اسما بدلاً في كلام الزمخشري وكلام غيره من النحويين ، وهو غير بعيد نظراً إلى أن المقصود بالمدلول هل هو الأول أو الثاني؟ فإن كان المقصود هو الأول فالثاني تأكيد ، وإلا فهو بدل " أ .هـ . وأباه ابن مالك . ويُنظر المفصل /١٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٤/٣ وما بعدها ، و٣٣٣

....

فمثال الاسم ، ما ذكره ، وأنشد عليه قول **أعشى همدان**[1] يمدح مرة بن تليد[2] ، وهو من أشراف العرب ، كان على مقدمة المهلب[3] أيام قتال المختار[4] :

٨٣ – مُرَّ إني قَد امتَدَحْتكَ مُرًّا واثِقًا أَنْ تُثِيبَنِي وتَسُرَّا

مُرَّ يا مرَّ مُرَّة بْنَ تليد ما وَجَدْناك في الحوادثِ غرًّا [5]

ويروى[6] :

ما وجدناك حين تُسأل مُرًّا

شاهده : تكرير مُر في البيتين أربع مرات : الأول منادى مرخم ، والثاني والثالث توكيد له ، ثم أتى برابع غير مرخم فقال : مُرَّة بن تُلَيد

وقد يجوز فيها البدل ؛ لأن الثاني إن كان المقصود فهو بدل[7] .

ومثال الفعل : ضرب ضرب زيد ، ومثال الحرف إن إن زيداً منطلق

وجاز لما كان التوكيد تكريراً ، ولم يجز لأن زيداً منطلق ، لأنه إذا اختلفت الصيغة كان لرفع الاحتمال ، فلم يجمع بين الحرفين .

، وشرح الكافية للرضي ٣٣٢/١ .

(١) هو أبو مصبح عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث شاعر أموي ، أسره الحجاج سنة ٨٣هـ وضرب عنقه ، ينظر في ترجمته المؤتلف والمختلف ١٤ ، وسير أعلام النبلاء ١٥٨/٤ ، والأعلام ٣١٢/٣

(٢) مرة بن تليد كان شريفا وكان على مقدمة جيش المهلب أيام قاتلوا المختار بالكوفة ، وهو الذي تولى حصار المختار . يُنظر الإشتقاق لابن دريد/ ٥٠٦

(٣) هو أبو سعيد المهلب بن أبي صفرة ظالم بن سراق الأزدي العتكي ، أمير ، بطاش ، جواد نشأ بالبصرة وولي إمارتها ، ثم خراسان ومات بها سنة ٨٣هـ . ينظر في ترجمته الإصابة ٥٨١/١٠ ، والأعلام ٣١٤/٧

(٤) أبو إسحاق المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي ، من زعماء الثائرين على بني أمية ، صهر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من أهل الطائف ، نزل المدينة ثم البصرة ثم عاد منها إلى الطائف منفياً ، قُتل بقصره بالكوفة على يد مصعب بن الزبير سنة ٦٧هـ . ينظر الإصابة ٥٢٧/١٠ ، والأعلام ١٩٢/٧

(٥) البيتان من الخفيف ينظر التخمير ٧٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٣ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ١٢٧/٣ . اللغة : تثيبني : تنعم علي ، الغر : الأحمق

(٦) ينظر الإشتقاق ٥٠٦

(٧) وهو ما تمسك به صاحب التخمير ٧٨/٢قال : " وهذا كله تكرير ، لكن هذا التكرير بدل لا تأكيد ... فيكون قوله : يامرة يا مرة بدلا أيضا " .

....

ومثال الجمل قول الشاعر[1] : **١ ٣١٩ ب**

٨٤- ألا ياﺍسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّتَ اسْلَمِي[2] ...

ومثال الجار والمجرور قوله تعالى {**وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خالِدِينَ فِيها**}[3] فـ {**فيها**} توكيد لقوله {**في الجنة**} ، وهو توكيد تكرير ، وإن كان مع الثاني ضمير لأنه الظاهر في المعنى

وقد يكون التوكيد بتكرير المعنى كقوله تعالى { **تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ**}[4] ،وتقدم ثلاثة وسبعة ، ومعلوم أنها عشرة أيام(٥) بذكر الأيام مع أحدهما .

الثاني : "**غير الصريح**" : توكيد اسم باسم ليس لفظ الثاني الأول وهو الذي لرفع محتمل ، وهو محصور في تسعة ألفاظ ، وعدها الجزولي[6] بكل كلمة على اختلافها بالوحدة والتثنية والجمع في : نفسه وعينه ، وأجمع ، وجُمَع ، وجمعاء ، وكل باختلاف ما يضاف إليه ، وكلا ، وكلتا[7] .

" **نحو : فعل زيد نفسه وعينه** "، المراد بالنفس والعين : الحقيقة ،وتقدم الكلام على إضافتهما[8] .

وقوله : "**وعينه**" ، يريد: فعل زيد عينه ، لا أن التوكيد يجوز عطف بعضه على بعض، فإنه ممتنع ؛ لأن العطف بالحرف يقتضي المغايرة ، ولا مغايرة بين التوكيد الأول والثاني ،ولا بين التوكيد والمؤكد.

---

(١) هو حميد بن ثور ، ينظر ديوانه ١٣٣، والرواية فيه : **بَلَىَ فَاسْلمي** ...،ويروى : **نعم فاسلمي** .. يُنظر الكناية والتعريض للثعالبي /١١

(٢) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

ثَلاثُ تَحيَّاتٍ وإنْ لم تكلَّمِي

وهو من شواهد الأصول ١٩/٢ ، ورصف المباني ٤٥٣ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٣ ، والمعجم المفصل ٤١١/٧

الشاهد فيه : تكرير الدعاء ثلاثاً للتوكيد كما أوضحه المؤلف ، وفي البيت شاهد آخر وهو دخول تاء التأنيث على " ثم" ضرورة .

(٣) هود ١٠٨

(٤) البقرة ١٩٦

(٥) وذلك في قوله تعالى " فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم " البقرة ١٩٦

(٦) هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت، كانت وفاته سنة ٦٠٧هـ بأزمور ، من مصنفاته: شرح أصول ابن السراج ، والمقدمة الجزولية . ينظر بغية الوعاة ٢٣٦/٢ ، والأعلام ١٠٤/٥

(٧) ينظر المقدمة الجزولية /٧٣

(٨) ينظر/٣٣٥من هذا البحث

....

ونحوه : الصفة لا يجوز عطفها على الموصوف ، أما عطف بعض الصفات على بعض فجائز على ما ينبه عليه[1] ، لأن الصفة الثانية غير الأولى ، ويؤكد بهما ما ثبتت حقيقته من مفرد ، أو تثنية ،
أوجمع ، أو مذكر ، أو مؤنث ، فيخالف بين الضمائر ليدل على من هو له ، ويجمع في التثنية ، وأمره في الجمع ظاهر ، وفي التثنية يجمع ؛ لأنه مثنى ليس في الجسد منه إلا واحد ، وأضيف إلى مثنى فكرهوا اجتماع تثنيتين في موضع لايلبس ، هذا المختار[2] في نحو قوله تعالى{ **فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما**}[3] ، والتفريع على المختار فتقول : زيد نفسُه ، والزيدان أنفسهما ، والزيدون أنفسهم **\ ٣٢٠أ** وهند نفسها ، والهندان أنفسهما ، والهندات أنفسهن ، وأنفسهما متفق للمذكَرَيْنِ والمؤنثَيْنِ[4] .

---

(١) ينظر/٤٩٣من هذا البحث

(٢) يريد أنه لو أكد المثنى بالنفس أو العين ، الأَوْلى كما اختاره الجمهور أن تجمع النفس والعين على "أَفْعُل" ، فتقول : جاء الرجلان أنفسهما ، وأجاز جماعة منهم ابن كيسان ، وابن إياز ، وابن عصفور ، وابن الناظم التثنية للنفس والعين في الاختيار فيقال : جاء الرجلان نفساهما . ينظر في هذه المسألة شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٦/١ ، والمحصول في شرح الفصول /٦٦٧ وشرح الألفية لابن الناظم/ ٣٥٧ ، والتصريح١٢١/٢ .

(٣) التحريم ٤ ، وما اختاره الشارح من توجيه جمع القلوب في الآية الكريمة وافق فيه ابن يعيش في شرح المفصل ١٥٦/٤ و قال الفراء: وكل شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مضافًا إلى اثنين فصاعدًا جمع ،وإنما اختير الجمع على التثنية؛ لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين اثنين في الإنسان، كاليدين والرجلين والعينين، واثنان من اثنين جمع ، فلما جرى الأكثر على هذا ذهب بالواحد إذا أضيف إلى اثنين مذهب الاثنين ويجوز التثنية لأنه الأصل، ويجوز هذا أيضاً فيما ليس من خلق الإنسان ، ويجوز التوحيد

وقال الزجاج: إنما جمع ما كان في الشيء منه واحد عند الإضافة إلى اثنين؛ لأن الإضافة تبين أن المراد بذلك الجمع التثنية لا الجمع ، وأصل التثنية الجمع؛ لأنك إذا ثنّيت الواحد فقد جمعت واحداً إلى واحد ، وربما كان لفظ الجمع أخف من لفظ الاثنين، فيختار لفظ الجمع ولا يشتبه ذلك بالتثنية عند الإضافة إلى اثنين ؛ لأنك إذا قلت: قلوبهما، فالتثنية في "هما" قد أغنتك عن التثنية في "قلب" ، وإن ثُنِّيَ ما كان في الشيء منه واحد فذلك جائز عند جميع النحويين

وحكى سيبويه أنه قد يجمع المفرد الذي ليس من شيء إذا أردت به التثنية ، وطرد ابْن مَالك قِيَاس الْجمع والإفراد أَيْضا لفهم الْمَعْنى وَخص الْجُمْهُور الْقيَاس بِالْجمعِ وَقصرُوا الْإِفْرَاد على مَا ورد وَإِنَّمَا وَافق الْجُمْهُور على قِيَاس الْجمع كَرَاهَة اجْتِمَاع تثنيتين مَعَ فهم الْمَعْنى . يُنظر في هذه المسألة : الكتاب ٦٢١/٣ ، ومعاني القرآن للفراء٣٠٦/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٣/٢، والأصول في النحو لابن السراج ٣٤٣/٢ ، ٣٤/٣، والبسيط للواحدى٣٦٧/٧ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٤٢/٢، والهمع ١٦٨/١

(٤) ويجوز عند الجمهور توكيد المثنى بالنفس ، والعين مفردين غير أن توكيد المثنى بجمعهما على "أَفْعُل" أفصح ، ونقل في التصريح ١٢١/٢ أن غيرهم يعكس ذلك ، فيفضل التثنية على الإفراد ، ولم أقف عليه ، وهو نقل غريب ، كيف وقد قيل إن التثنية

....

قوله : "**والرجلان كلاهما**" وتقدم الكلام على "كلا" وإضافتها[1] ولا يؤكد بها إلا المثنى فيخالف بين ضميره باعتبار صاحبه من : متكلم ، ومخاطب ، وغائب .

و"كلتا" للمؤنث كـ "كلا" في المذكر

"**ولقيت القوم كلهم ، والرجال أجمعين ، والنساء جمع** " يؤكد بها مفرداً وجمعاً ، مذكراً ومؤنثاً ، ويخالف بين ضمائرها ، كُلي ، وكُلنا ، وكلك ، وكلكم ، وكله ، وكلهم ، وكلهن ، وسقط المثنى استغناءً بـ "كلا" ويخالف بين الصيغ في الباقي ، وأجمع ، وأكتع ، أبتع ، أتبع لمذكر المفرد ، وللمؤنث جمعاء ، وللمذكر المجموع أجمعون ، ولجمع المؤنث جُمع ، ولا يقال في التثنية استغناءً بكلا .

لا ترد إلا في الشعر . ينظر الهمع ١٣٦/٣

(١) ينظر/٣١٠من هذا البحث

وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه، وأمطت شبهة ربما خالجته أو توهمت غفلة وذهاباً عما أنت بصدده فأزلته ، وكذلك إذا جئت بالنفس والعين، فإن لظان أن يظن حين قلت : فعل زيد أن إسناد الفعل إليه تجوز أو سهو أو نسيان. وكل وأجمعون يجديان الشمول والإحاطة.

قال صاحب الكتاب : وجدوى التأكيد ... الفصل[1]

محمد : قوله : "**جدوى التأكيد ، أنك اذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق في نفس السامع ومكنته من قلبك ، وأمطت شبهة ربما خالجته ، أو توهمت غفلة وذهابا عما أنت بصدده فأزلته** " يعني : بالتكرار .

قوله : " **وكذلك إذا جئت بالنفس والعين ، فإن لظان أن يظن حين قلت فعل زيد أن إسناد الفعل إليه تجوز ، أو سهو، أو نسيان**" لأنه يجوز أن يقال : أمر الملك ، ويكون الآمر بعض حجابه ، أو قدم ، ويكون قدم عسكره ، فهذا تجوز ، والسهو والنسيان ظاهر ، فأكدته بقولك : نفسه .

"**وكل وأجمعون يجذبان الشمول والاحاطة** " على ما (يأتي و)[2] قيل[3] : إن في أجمع فائدة ليست في كل ، فإذا قيل : جاء القوم كلهم جاز أن يجيئوا مجتمعين ومفترقين ، فإذا قيل : أجمعون ، صار حال القوم الاجتماع وليس \ ٣٢٠ ب ذلك بسديد ؛ لأنه لو كان كذلك لنصب على الحال ، ولا يجوز أن يقع إلا تابعاً[4] .

---

(١) ينظر المفصل ١٤٦

(٢) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٣) نقله ابن يعيش في شرح المفصل ٤٠/٣عن قوم من النحويين

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٤١/٣" والصواب أن معناهما واحد من قبل أن أصل التأكيد إعادة اللفظ وتكراره ، وإنما كرهوا تواليهما بلفظ واحد فأبدلوا من الثاني لفظا يدل على معناه فجاؤا بكل وأجمع ليدلوا بهما على معنى الأول ولو كان في الثاني زيادة فائدة لم يكن تأكيدا ، لأن التأكيد تمكين معنى المؤكد ، ألا تراك إذا قلت : ضربت ضرباً كان المصدر تأكيدا ، ولو قلت ضربت ضرباً شديداً أو الضرب المعروف لم يكن تأكيداً ؛ لأنه قد دل على ما لم يدل عليه الفعل ، فكذلك لو دل أجمع على ما لم يدل عليه الأول لم يكن تأكيداً ، ومع هذا لو أريد بأجمع معنى الاجتماع لوجب نصبه لأنه يكون حالاً ، لأن التقدير فعل ذلك في هذه الحال .

والتأكيد بصريح التكرير جارٍ في كل شيء في الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر والمضمر. تقول : ضربت زيداً زيداً،وضربت ضربت زيداً، وإنَّ إنَّ زيداً منطلق، وجاءني زيد جاءني زيد ، وما أكرمني إلا أنت أنت.

قال صاحب الكتاب : والتأكيد بصريح التكرير جارٍ في كل شيئ ، في الاسم ، والفعل ، والحرف ، والجملة ، والمظهر ، والمضمر ، تقول : ضربت ضربت زيداً[1]

محمد : تقدم بيان ذلك ، وذكر في توكيد الفعل : **ضربت ضربت** ، وهو توكيد الجملة[2] ، **وإنَّ إنَّ زيدا منطلق** ، هذا تمثيل الحرف[3] ، **وجاءني زيد جاءني زيد**[4] ، **وما أكرمني إلا أنت أنت** ، هذا توكيد المضمر .

---

(١) ينظر المفصل ١٤٦

(٢) مثل له ابن السراج بقام زيد قام ، والمشهور في التمثيل به من أحد ركني الإسناد بقول الشاعر من الطويل :

أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

ينظر الخزانة ١٥٦/٥ والخطب في ذلك سهل .

(٣) اشترط الجمهور في الحرف غير الجوابي أن يعاد مع ما اتصل به كـ إنَّ زيداً إنَّ زيداً ، وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ، خلافا للزمخشري ، وأجاز ابن يعيش : مررت بزيد زيد ، ينظر الأصول ٢٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/٣ ، قال أبو حيان " وسمع تكرار " إنَّ " ، و"ليت" ، و"كأن" دون ما دخلت عليه " ينظر الارتشاف ١٩٥٩/٤ .

(٤) هذا توكيد الجملة ، والأكثر عند توكيد الجمل توكيداً لفظياً اقتران الجملة الثانية بالعاطف ، ومنه قوله تعالى { **كَلا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلا سَيَعْلَمُونَ** }النبأ ٤،٥ ، وإن حصل اللبس وجب تركه نحو: ضربت زيداً ضربت زيداً ، إذ لو جئ به لتوهم تكرار الضرب من المتكلم ، والغرض أنه لم يقع منه إلا مرة واحدة . يُنظر الارتشاف ١٩٥٩/٤، والهمع ١٤٦/٣ ، ولذا مثل له في الأصول ٢٠/٢ بدون عاطف لخوف اللبس .

ويؤكد المظهر بمثله لا بالمضمر، والمضمر بمثله وبالمظهر جميعاً.

ولا يخلو المضمران من أن يكونا: منفصلين كقولك : ما ضربني إلا هو هو

أو متصلاً أحدهما والأخر منفصلاً كقولك : زيد قام هو وانطلقت أنت، وكذلك : مررت بك أنت وبه هو وبنا نحن، ورأيتني أنا ورأيتنا نحن.

ولا يخلو المضمر إذا أكد بالمظهر من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً. فالمرفوع لا يؤكد بالمظهر إلا بعد أن يؤكد بالمضمر، وذلك قولك : زيد ذهب هو نفسه وعينه، والقوم حضروا هم أنفسهم وأعيانهم، والنساء حضرن هن أنفسهن وأعيانهن، سواء في ذلك المستكن والبارز.

وأما المنصوب والمجرور فيؤكدان بغير شريطة . تقول : رأيته نفسه ومررت به نفسه[1].

قوله : "**والمضمر بمثله**" يكون بصريح التكرير ، وبالمظهر من المعنوي .

قوله : "**ولا يخلو المضمران من أن يكونا منفصلين كقولك : ما ضربني إلا هو هو** " الأولى فاعله ، والثانية توكيد

" **أو متصلاً أحدهما**" يريد الأول ، "**والآخر منفصلاً كقولك : زيد قام هو** " فـ"هو" تأكيد للمضمر المستكن في "قام"

"**وانطلقت أنت**" أنت : توكيد للتاء في انطلقت

"**وكذلك : مررت بك أنت** " أنت : توكيد للكاف المجرورة محلاً بالباء ، والتأكيد لا يكون بضمير إلا بالمرفوع المنفصل[2] على ما يأتي

ونحوه : "**به هو وبنا نحن ورأيتني أنا**" ، فـ " أنا" تأكيد للياء التي في محل نصب ، ونحوه : "**رأيتنا نحن**" بقي أن يكونا متصلين أو الثاني متصل ولا يجوز .

قوله : "**ولا يخلو المضمر إذا أكد بالمظهر**[3] **من أن يكون مرفوعا ، أو منصوباً ، أو مجرورا**

---

(١) يُنظر المفصل /١٤٦

(٢) هذا مذهب البصريين ، وتعجب منه الرضي في شرحه على الكافية ٣٤٠/١ وما بعدها قال في باب البدل عند الحديث عن إبدال المضمر من المضمر : " والنحاة يوردون في هذا المقام نحو: زيد ضربته إياه ، وهو تأكيد لفظي لرجوعهما إلى شيء واحد ، وقد اتفقوا كلهم في مثل قوله تعالى { **اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**} البقرة ٣٥ أن " أنت" تأكيد ، وكذا في مررت بك أنت ، وبه هو فكذلك هذا " أ هـ ، وأجاز الكوفيون التوكيد بضمير النصب المنفصل ، واختاره ابن مالك ، قال : " ويجعل المنصوب المنفصل في نحو رأيتك إياك توكيداً لا بدلاً وفاقاً للكوفيين " ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٥/٣ ،والارتشاف ١٩٦٠/٤

(٣) في ص بالمضمر والتصويب من المفصل

....

فالمرفوع لايؤكد بالمظهر إلا بعد أن يؤكد بالمضمر[1] **وذلك قولك : زيد ذهب هو نفسه وعينه** " أي : ذهب هو عينه ، "**والقوم حضروا هم أنفسهم ، وأعيانهم** " أي : والقوم حضروا هم أعيانهم ، "**والنساء حضرن هنَّ أنفسهن ، وأعيانهن**" حضرن هن أعيانهن ؛لأن النفس والعين يكونان غير توكيد .

والضمير المرفوع **/٣٢١أ** يستكن في عامله ، إذا كان فعلاً فلا يظهر له صورة، وربما ألبست في بعض الصور .

مثاله : هند خرجت عينها ، فربما ظن أنها الباصرة ، وكذا أُخرجت نفسُها، ربما ظن أنها ماتت فالتزم التوكيد بالضمير ليزول هذا اللبس ، واطرد في جميع مواضع النفس ، والعين ، وإن لم يلبس

" **وأما المنصوب ، والمجرور فيؤكدان من غير شرط**" توكيد ، " **تقول: رأيته نفسه ، ومررت به نفسه** " لأنهما لا يستكنان في عاملهما .

(١) أو يفصل بينه وبين مؤكده بفاصل ليدخل ما ذكره سيبويه " هلم لكم أنفسكم" وأجاز الأخفش وابن السراج توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعين من غير فصل على ضعف، فأجازا: قوموا أنفسكم . ينظر الكتاب ٢٤٨/١ ،والأصول ٢٠/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/٣ ، والارتشاف ١٩٤٧/٤ ، والهمع ١٣٦/٣، وسيذكر الشارح الخلاف في ذلك قريباً

{ التوكيد بالنفس والعين}

والنفس والعين مختصتان بهذه التفصلة بين الضمير المرفوع وصاحبيه، وفيما سواهما لا فصل في الجواز بين ثلاثتها. تقول : الكتاب قرئ كله، وجاؤني كلهم، وخرجوا أجمعون.

قال صاحب الكتاب : والنفس والعين مختصان بهذه التفصلة بين الضمير المرفوع وصاحبيه ...الفصل [١]

محمد : تقدم بيان ذلك ، وأكثر النحاة على أن النفس (والعين)[٢] لا يؤكد بهما المضمر المرفوع المتصل إلا بعد أن يؤكد بالمضمر المرفوع المنفصل ، وجوزه ابن السراج من غير توكيد على قبح[٣] .

قوله : "**وفيما سواهما لا فصل في الجواز بين ثلاثتها ، تقول : الكتاب قُرئ كله ، وجاؤوني كلهم ، وخرجوا أجمعون**" يعني : يؤكد بكل ، وأجمع ، المضمر المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور من غير شرط توكيد .

أما "أجمع" فلا يكون إلا توكيداً فلا يلبس ، وقولهم : أخذت(المال)[٤] بأجمعه[٥] ، ليس "أجمع" هنا الذي للتوكيد ؛ لأن الذي يؤكد به لا ينكر هو ولا ما يتبعه أبداً ، نحو : "أكتع" وأخويه ، وإذا لم يجز تنكيره كان من الإضافة أبعد، إذ لاسبيل إلى إضافة اسم إضافة معنوية إلا بعد تنكيره ، ويؤكد ذلك أنهم قالوا في معناه : جاء القوم بأجمُعهم بضم الميم ، فكما أن هذه غير المؤكِّدة لا محالة فكذا المفتوحة ، والمضمومة ينبغي أن يكون جمع جمع من قوله تعالى {**سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ** }[٦]ويجوز أن يكون **١٣٢١ب** جمع أجمع على حذف الزيادة[٧]

وأما "كل" فجاز التوكيد بها من غير أن يؤكَّد المضمر قبلها بمضمر حملاً لها على أجمع لأنه بمعناها ،

---

(١) ينظر المفصل/ ١٤٧

(٢) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٣) قال في الأصول ٢٠/٢ : " فإذا قلت : قمت نفسك فهو ضعيف ؛ لأن النفس لم تتمكن في التأكيد لأنها تكون اسما" أ هـ . وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

(٤) مابين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق ، ويُنظر الخصائص ٨٥/١

(٥) قال ابن بري : شاهد قول الجوهري " جاء القوم بأجمعهم " قول أبي دهبل :الطويل

فليتَ كَوانينا مِنَ اهْلي وأهْلها .. بِأجْمَعِهِمْ في لُجَّةِ البَحْرِ لجَّجوا

ينظر ديوانه ٥٤ ،والصحاح ، والتنبيه والإيضاح ، واللسان والتاج "ج م ع " ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/٣ ، والارتشاف ١٩٤٨/٤، والهمع ١٤١/٣

(٦) القمر ٤٥

(٧) هذا مختصر من كلام ابن جني في الخصائص ٨٥/١ وما بعدها

{ التوكيد بكل وأجمع وتوابعهما }

ومتى أكدت بـ "كل" و"أجمع" غير جمع فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه ، كقولك : قرأت الكتاب كله، وسرت النهار كله وأجمع ،وتبحرت الأرض وسرت الليلة كلها وجمعاء.

وإن كان يجوز أن يخرج عن التوكيد .

قال صاحب الكتاب : ومتى أكدت بكل وأجمع... الفصل[1]

محمد : إذا ثبت أن معنى "كل" ، و"أجمع" الإحاطة والشمول ، فلا يؤكد بهما غير جمع ليفيدا معنىً ؛ لأنه جائز أن يطلق لفظ دالا على الجميع حقيقة ، ويراد البعض مجازا فإذا أكده بـ "كل" و"أجمع" انتفى ذلك المجاز المحتمل

(فأما ما هو غير جمع فلا يفيد تأكيده بكل وأجمع معنى)[2] فلا يجوز إلا أن يقصد أجزاء ذلك الواحد " **كقولك** : **قرأت الكتاب كله**" لما كان الكتاب ذا أجزاء يصح عادة أن يُقرأ بعضها ، وتقول قرأت الكتاب ، أكده بـ "كل" ليعلم أنه يريد الحقيقة

" **وسرت النهار أجمع**" كذلك ؛لأن النهار ذو أجزاء يصح عادة أن يسير بعضها دون بعض ، أكده بـ "كل" و"أجمع".

وقوله : "**وأجمع**" ، ليس يريد أن يعطف "أجمع" على "كل" لما قدمت من أن التوكيد لا يعطف بعضه على بعض .

وقوله : "**وتبحرت الأرض**" أي : توسعت فيها ، يقال : تبحر في العلم أي تعمق ، وتوسع .

"**وسرت الليلة كلها وجمعاء** " يعني في المثلين : الأرض ، والليلة .

وقولي : يصح عادة أن يقرأ بعضها ، فاعلم أنه يصح أن يقال رأيت زيداً كله أجمع ؛لأن الرؤية تصح أن تقع على بعض زيد وعلى كله فأفاد التوكيد بكل ، وأما جاءني زيد كله فلا يجوز ؛ لأنه ليس من العادة أن يجيئ بعضه ، فإن كان مقطعا جاز .

---

(١) المفصل ١٤٧

(٢) ما بين المعقوفين في ص: فأما ما هو غير جمع فلا يفيد تأكيده بكل وأجمع (انتفى ذلك المجاز) معنى . والظاهر أن مابين المعقوفين في الحاشية مقحم .

ولا يقع "كل" و"أجمعون" تأكيدين للنكرات. لا تقول : رأيت قوماً كلهم ولا أجمعين .

وقد أجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدوداً كقوله :

قد صرت البكرة يوماً أجمعاً

قال صاحب الكتاب : \ **٣٢٢أ ولا يقع "كل"** و"**أجمع**"[١] تأكيدين للنكرات... الفصل [٢]

محمد : التوكيد المعنوي بهذه الألفاظ التسعة لا يجوز أن يؤكد به النكرة ، أما المضاف منها فلتعريفه بالإضافة ، والمعرفة لا تؤكد النكرة

وأما غيره فتقدم أمره في الأعلام[٣] أنه علم[٤] ، وإنما خص "كل" و"أجمع" بذلك ؛ لأن الكوفيين[٥] أجازوا أن يؤكد بها النكرة إذا كانت مخصوصة ، فلذا عَيَّنَهُما لا أنها تنفرد بالحكم عن نفسه وعينه ، وإنما لم تؤكد النكرات بالمعنوية لأن النكرة لم يثبت لها عين فلا يرفع عنها المجاز لأن رفع المجاز لا يكون عن شئ لم تثبت عينه ، وأجازه الكوفيون فيما كان مؤقتا أي محدوداً كقولك : سرتُ يوماً أجمع ، وشهراً أجمع، وفرسخاً كله وميلاً ، واستدلوا بقول بعضهم[٦] :

٨٥ – إذا القَعُودُ (كَرَّ)[٧] فِيهَا حَفَدَا

يومًا جديدًا كلّهُ مُطَرَّدا[٨]

وقالوا كله توكيد لجديد ، والجواب من وجهين :

أحدهما : أن "كله" بدل أو مرفوع تأكيد للمضمر في جديد.

---

(١) في ط : أجمعون .

(٢) ينظر المفصل ١٤٧

(٣) بل في بحث مالاينصرف ، ينظرق٥٩ب ، وشرح المفصل لابن عمرون ١/١٨٩

(٤) وهو اختيار أبي سليمان السعدي ، ومحمد بن مسعود الغزني ، ذكره في الإرتشاف ٤/١٩٥١، وظاهر مذهب سيبويه أن هذه الألفاظ معارف بنية الإضافة ، قال : "وسألته ـ يعني الخليل ـ عن "جُمَع" ، و"كُتَع" فقال : هما معرفة بمنزلة "كلهم" " أ هـ ينظر الكتاب ٣/٢٢٤

(٥) ينظر في مذهبهم : اللباب ١/٣٩٥ ، وأسرار العربية ١٥٤ ، ائتلاف النصرة ٦١ فصل الاسم مسألة ٤٨ ، ووافقهم الأخفش وأكثر المتأخرين ، ينظر في هذه المسألة : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٦ ، وشرح الكافية للرضي ١/٣٣٥ ، والارتشاف ٤/١٩٥٣ ، والتصريح ٢/١٢٤ ، والهمع ٣/١٤٢ .

(٦) قائله مجهول ، ينظر اللسان ، والتاج (ط ر د) ، والخزانة ٥/١٦٨

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ص

(٨) البيتان من الرجز المشطور ، ينظر أسرار العربية ١٥٤ ، والإنصاف ٢/٤٥٢ م٦٣ ، وشرح المفصل ٣/٤٥ ، والشاهد قد أوضحه المؤلف .

اللغة : القعود : البكر من الإبل حين يُركب . حفد : خف في السير وأسرع .ويوم طَرَّادٌ ومُطَّرَدٌ : طويل كامل مُتمم .

....

وأنشدوا أيضاً[(١)] :

٨٦ – حَتَّى إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا
وصَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا[(٢)]

فأكد "يوماً" وهو نكرة بـ "أجمع" ، وأجيب بأنه لا يُعرف قائله فلا يكون حجة .

ولو قيل : إن "أجمع" فيه ليست للتأكيد ، بل التي تقدم ذكرها المضافة في قولهم :أخذت المال بأجمعه ، حذف المضاف إليه ، وحرف الجر ، وأجراه صفة على اليوم لم يكن بعيداً[(٣)] .

وأما التوكيد اللفظي فيكون للمعرفة والنكرة .

---

(١) قائله مجهول ، ينظر المقاصد النحوية ٥٩٥/٤ ، والخزانة ١٦٧/٥ ، والدرر ٢/ ٣٨٦

(٢) البيتان من الرجز المشطور ، ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣ ،٤٥ ، وشرح العمدة ٥٦٥/١ ، والمقرب ٢٤٠/١ ، والشاهد قد أوضحه المؤلف ، وفي البيت شاهد آخر وهو التوكيد بأجمع غير مسبوق بكل ، وهو جائز عند أبي حيان ومن وافقه . ينظر الارتشاف ١٩٥٢/٤

اللغة :الخطاف : الحديدة المعوجة . تقعقعا: تحرك . صرت : صوتت . البكرة : ما يستقى عليه الماء

(٣) هذا كلام ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ٣٣٤ ، وقيل : الرواية في قوله يوماً جديداً كله مطرداً برفع "كل" على تأكيد المضمر في جديد ، والمضمرات كلها معارف . ينظر الإنصاف ٤٥٥/٢م٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش٤٥/٣

وأكتعون وأبتعون وأبصعون اتباعات لأجمعون لا يجئن إلا على إثره.

وعن ابن كيسان : تبدأ بأيتهن شئت بعدها.

وسُمع : أجمع أبصع وجُمَع كُتَع ،وجُمَع بُتَع

وعن بعضهم : جاءني القوم أكتعون.

قال صاحب الكتاب : **وأكتعون، وأبتعون** (**وأبصعون**)[1] **اتباعات**.. الفصل[2]

محمد : قوله :" **أكتعون** ، **وأبتعون \ ٣٢٢ب وأبصعون اتباعات لأجمعين لا يجئن إلا على إثره** " إنما كن تبعاً لـ "أجمعين " لقوة "أجمعين" بظهور معناها لبيان اشتقاقها

وقال ابن جني[3] : إنهم لما قالوا : أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون لم يعيدوا أجمعون البتة فيكرروها ، عدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض تحامياً مع الإطالة لتكرير الحروف كلها ، وذا يدل أن "أجمعين" هي الأصل ، فإن قيل : فلم اقتصروا على إعادة العين وحدها ؟

قيل : لأنها أقوى في السجعة لأنها لام فهي مقطع فأشبهت القافية ، والعمل في القوافي على المقطع لا على المبتدأ ولا الحشو ، ألا ترى أن اعتناء الشعر بالقوافي أتم من غيرها ، ولذا حافظوا على صور حروفها.

وأما الواو والنون فزائدتان لا يُعبأ بهما لحذفهما في أجمع وجمع ، ولأن الواو قد تترك إلى الياء بخلاف العين[4] "**وعن ابن كيسان**[5] **تبدأ بأيتهن شئت بعدها**[6] " يعني : إذا ذكر "أجمع" وأتبعته أكتع وأبتع وأبصع ، أنت مخير في تقديم "أكتع" على "أبتع وأبصع" . و"أبتع" على "أكتع وأبصع" . و(أبصع)[7] على "أكتع وأبتع"[8] ، وقد ذكرت كيف رتبها ابن جني بتقديم أبصع على أبتع ، والزمخشري قَدم أبتع على

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتتمة من المفصل/١٤٨

(٢) المفصل ١٤٨

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني ، أبوه رومي توفي بالموصل سنة٣٩٢هـ ، من مصنفاته : الخصائص ، واللمع ، والمنصف في شرح تصريف المازني . ينظر : انباه الرواه ٣٣٥/٢ ، بغية الوعاة ١٣٢/٢ ، الأعلام ٢٠٤/٤

(٤) انتهى مختصراً من كلام ابن جني في الخصائص ٨٣/١ وما بعدها

(٥) هو أبو الحسن محمد بن أحمد ، أديب نحوي لغوي ، صاحب تصانيف ، منها : المهذب في النحو ، غلط أدب الكاتب . ينظر في ترجمته : بغية الوعاة ١٨/١ ، معجم المؤلفين ٢١٣/٨

(٦) ينظر مذهبه في شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٦/١

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٨) في ص : أبصع ولعل المثبت هو الصواب .

....

أبصع[١] .

وقوله : "**وسُمع : أجمع أبصع وجُمع كُتع وجُمع بُتع**" .

هذه الحكاية تدل على حذف بعضها وذكر بعضها ، إذا ذكرت أجمع

"**وعن بعضهم : جاءني القوم أكتعون**" فهذه الحكاية لم تجعل أكتعون تابعاً لأجمعين[٢]

وروى أبو الحسن[٣] :

٨٧- تَرى الثَّورَ فيها مُدخِلَ الظل رأْسَهُ وسائرُه بادٍ إلى الشمس أكْتَعُ [٤]

ورواه سيبويه : "**أجمع**" ، ومعانيها متفقة على ما ذكره ابن جني أنهم كرهوا إعادة اللفظ بعينه على ما تقدم عنه

وقيل : أكتعون من قولهم أتى عليه حول **٣٢٣١/أ** كتيع .

وأبتعون : من البتع وهو طول العنق مع شدة مَغْرزه[٥] ، والجامع بينهما البيان ، وأبصعون[٦] من قولهم : حتى متى تكرع ولا تبصع؟[٧] ، أي : تُروى.

فإذا قلت : أبصعون فمعناه بصفة الارتواء لا نقصان فيهم .

---

(١) حُكي عن البغداديين تقديم أبصع على أبتع اختاره ابن عصفور ، ينظر شرحه للجمل ٢٦٦/١ ، ونسب إلى الكوفيين ، وابن كيسان القول بجواز حذف أجمع مع رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية ، ينظر الارتشاف ١٩٥٢/٤ ، وعن بعضهم جواز حذف أجمع وذكر أخواته دون ترتيب . حكاه الرضي في شرح الكافية ٣٣٦/١

(٢) في اللسان "ب ص ع" : " قال أبو الهيثم : الكلمة تؤكد بثلاث تواكيد ، يقال جاء القوم أكتعون أبتعون أبصعون بالصاد ،وقال جماعة من النحويين : أخذته أجمع أبتع ، وأجمع أبصع بالتاء والصاد ، قال البشتي مررت بالقوم أجمعين أبضعين بالضاد .

(٣) كذا حكى روايته عن الأخفش ابن جني في مختار التذكرة ١٨٥

(٤) البيت من الطويل ، قائله مجهول ، ينظر اللسان " ك ت ع" ، والخزانة ٢١٩/٤، ٢٢٠ ، والدرر ٣٨٥/٢ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٨١/١ برواية " أجمع " بدل من " أكتع " وعليه فلا شاهد فيه من هذا الوجه ، واستشهاد سيبويه به على إضافة " مدخل " إلى الظل ونصب "الرأس " به على الاتساع والقلب . يُنظر معاني القرآن للفراء ٨٠/٢ ، و الأصول ٤٦٤/٣ ،

(٥) ينظر اللسان "ك ت ع" ، "ب ت ع" ، وتوجيه اللمع لابن الخباز ٢٧٠

(٦) في الصحاح " ب ص ع " البصع : الجمع ، سمعته من بعض النحويين ولا أدري ما صحته .

(٧) كذا حكاه في التخمير ٨٦/٢بالصاد المهملة ، وجاء في الصحاح واللسان : ب ض ع" : بالضاد المعجمة ،ويُنظر المستقصى ١٣١/٢ والمثل في مجمع الأمثال للميداني ٢٦٠/١ برقم ١١١٢ولفظه : " حتام تكرع ولا تنفع " يضرب للحريص في جمع الشيء

....

وأبصعون بصاد غير معجمة ، وحكى صدر الأفاضل عن ابن الأعرابي بضاد معجمة. انتهى[1]

ولا يجوز حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه كما يفعل في الصفة فلا تقول: جاءني أجمعون ، وتريد : جاءني القومُ أجمعون .

وقال ابن جني[2] : كل ما حذف تخفيفا لا يجوز توكيده من حيث أن التوكيد للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار ، انتهى .

وحكى ابن السراج[3] عن الفراء[4] أنه أجاز : الذي نفسُه محسن أخوك ، يريد : الذي هو محسن أخوك، تؤكد المضمر[5] ، ولا يجيزه إذا كان الخبر فعلا ، نحو : الذي هو نفسه يقوم زيد ، لا يجوز الذي نفسه يقوم زيد[6] .

محمد : كأنه إذا كان الخبر فعلاً لم يكن معلوماً ، وإذا كان مفرداً يعلم أنه لا تكون الصلة اسما واحداً ؛ فللدلالة على المحذوف حينئذ جوَّزه[7] .

وقد جاء الفصل بين المؤَكَّد والمؤَكِّد بغير تأكيد[8] ، زعم الأصمعي أن أعرابياً نظر إلى جارية حسناء تحمل

---

(١) انتهى كلام الخوارزمي في التخمير ٨٦/٢

(٢) ينظر الخصائص ٢٨٩/١

(٣) ينظر الأصول ٣٣٩/٢

(٤) ينظر فيما حكي عنه شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٢٧/١/ ولم أقف عليه في مظانه في كتاب المعاني له .

(٥) وكذاك " الذين أجمعون محسنون إخوتك " تريد : الذين هم أجمعون . الأصول ٣٣٩/٢

(٦) وكذلك في الصفة –يعني الظرف– محال : الذي نفسه عندنا عبد الله . السابق ٣٣٩/٢

(٧) والمسألة خلافية فالقول بالجواز مذهب الخليل وسيبويه ، وعُزي إلى الأخفش والمازني من البصريين ، وإلى الكسائي والفراء من الكوفيين ، كما عُزي إلى ابن طاهر وابن خروف من الأندلسيين ، واختاره الرضي

وذهب جماعة إلى المنع ، وعزي إلى البصريين وثعلب من الكوفيين ، وهو ما عليه الفارسي وابن جني وابن مالك ، واختاره أبو حيان ، والمختار عندي الأول لورود السماع به . ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٦٠/٢ ، وكتاب الشعر /٤٢٨وما بعدها ، والخصائص ٢٨٧/١ ، والكافية الشافية لابن مالك ٥٢٨/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٦/١، والارتشاف ١٩٥٣/٤ ، والمغني ١٥٨/٢ ،الهمع ١٤٣/٣ .

(٨) لا يجوز الفصل بين المؤكد والتوكيد إذا لم يكن بينهما علاقة ، ويجوز إن كان بينهما علاقة ، أما الفصل بـ "إما" نحو : مررتُ بهم إما كُلِّهم وإما بعضِهم فمنعه البصريون ، وأجازه الفراء والكسائي . ينظر شرح الكافية الشافية ٥٢٧/١ ،والارتشاف ١٩٥٤/٤، والمساعد ٣٩٣/٢

....

صبياً فإذا بكى قبلته فسكت ، فأعجب بها[1] فقال :

٨٨- يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا
إذاً ظَلِلتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا[2]

ففصل بقوله : "**أبكي**" بين الدهر وأجمع ، وقوله : "**أكتعا**" في البيت يقوي مذهب الأخفش رحمه الله[3].

(١) ينظر العقد الفريد ٤٦٠/٣ ، والخزانة ١٦٦/٥ .

(٢) الأبيات من الرجز المشطور ، وهي من شواهد اللسان ، والتاج "ك ت ع" ، وشرح العمدة ٥٦٢/١ ،٥٦٥ والأشموني ٣/ ٧٦ ، ويُروى في شرح الكافية للرضي ٣٣٥/١ :

يا ليتني كنتُ صبيًّا مرضعاً
تحملني الذَّلفاءُ حولاً أجمعا

والرواية الأولى أصح ، وهذا ما عليه النقلة . قال الأشموني : وفي هذا الرجز أمور : إفراد " أكتع" عن "أجمع". قلت : هو ممتنع عند الجمهور ، وأجازه الكوفيون ، وابن كيسان ، والسماع يشهد لهم ، وتخريج الجمهور لما جاء من ذلك على الضرورة مردود لتمكن الشاعر أن يقول : " **حولاً أجْمعا**"

كما في رواية الرضي ، وينظر الهمع ١٣٩/٣ ، قال الأشموني " وتوكيد النكرة المحدودة ... ، قال " والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل "قلت : والجمهور على أنه لا يؤكد به دون "كل" اختياراً ، والمختار وفاقا لأبي حيان جوازه لكثرة وروده في القرآن ، والكلام الفصيح . ينظر الارتشاف ١٩٥٢/٤، والهمع ١٤٠/٣ ، قال : " والفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد ، ومثله في التنزيل { **وَلا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِما آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ**} الأحزاب ٥١ ، قال الصبان وهو خلاف الأصل . ينظر حاشية الصبان ٧٧/٣ .

اللغة : الذلفاء : صغيرة الأنف ، مأخوذ من الذلف وهو صغر الأنف ، أكتع : تام .

(٣) في جواز توكيد النكرة . ينظر /٤٣٨من هذا البحث .

{ الصفة }

الصفة :هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو : طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف ووضيع ومكرم ومهان.

والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم

ويقال : إنها للتخصيص في النكرات ، وللتوضيح في المعارف.

ش : قال صاحب الكتاب : **الصفة : هي الاسم \ ٣٢٣ب الدال على بعض أحوال الذات** ... الفصل[١]

محمد : الوصف ، والصفة ، والنعت عند أكثر النحاة بمعنىً واحد[٢] ، وقال ابن القوطية[٣] في شرح رسالة أدب الكاتب[٤] : ذهب بعض أهل النظر إلى أن الوصف بالحال المنتقلة مثل : الكرم واللوم والحسن والقبح ، وأن النعت لازم كالأسود والأحمر والأبيض. انتهى

وقيل : النعت يكون بالحلية نحو : الطويل والقصير ، والصفة بالأفعال نحو : ضارب وخارج

فعلى هذا يقال للباري موصوف ولا يقال منعوت ، وعلى الأول هما سواء[٥] ، وعلى الثاني على العكس من الثالث ؛ لأن صفاته سبحانه غير منتقلة.

وقال السخاوي[٦] : فرَّق بعض الناس بينهما فقال : النعت ما كان لشيئ خاص كالأعرج والأعمى والأعور ؛ لأن ذلك يخص موضعاً من الجسد ، والصفة ما لم تكن لشيئ مخصوص كالعظيم والكريم ويُحكي عن ثعلب . انتهى[٧]

قوله في حد الصفة : "**هي الاسم**" ليس الاسم بجنس للصفة ؛لأن الصفة تكون بالاسم والجملة الاسمية

---

(١) ينظر المفصل/ ١٤٧

(٢) الصفة مصطلح بصري ، والنعت مصطلح كوفي . ينظر الكتاب ٢٢٣/١ ،٣٠٦ ، ٤٣١، ومعاني القرآن للفراء ١١٢/١ ، ١٩٨ ، والكوفيون يعبرون بالصفة ويريدون بها ظرفي الزمان والمكان ، وقد أُخذ هذا المصطلح – أعني التعبير عن الظرف بالصفة – من كلام الخليل في معجم العين مادة " ع ن د " ، وينظر معاني القرآن للفراء١١٩/١ ،

(٣) هو أبو بكر محمد بن عمر الإشبيلي القرطبي المعروف بابن القوطية ، مولده بقرطبة ومات بها لسبع خلون من ربيع الأول سنة ٣٦٧هـ من تصانيفه : تصاريف الأفعال ، والمقصور والممدود ، ينظر في ترجمته :شذرات الذهب ٦٢/٣ ، وهدية العارفين ٤٩/٢ ، ومعجم المؤلفين ٨٤/١١

(٤) هذا الكتاب مفقود في أغلب ظني ، لم يرمز له الزركلي حين ترجم له . ينظر الأعلام ٣١٢/٦

(٥) نقله ابن يعيش في شرح المفصل ٤٧/٣ عن بعضهم

(٦) ينظر المفضل شرح المفصل ٩٤٦/٢

(٧) يُنظر نقل ذلك عن ثعلب في الألغاز النحوية للسيوطي /٣١ ، والكليات /٩٠١

والفعلية والظرف وحرف الجر مع مجروره ، إلا أن يريد الأصل ، وهو كذلك لأن هذه الأشياء إذا وُصِف (بها)[1] كانت في محل الاسم . وقوله : "**الدال على بعض أحوال الذات**" فصل من الأعلام والمضمرات ، وما لا يقع صفة من الأسماء مما لايدل على بعض أحوال الذات ، ويدخل فيه ما هو صفة في المعنى ، وليس بصفة في الإعراب كالخبر والحال إلا أن يضم ما ذكره في التوابع من قوله : "لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها" فيصير حد الصفة : الاسم الدال على بعض أحوال الذات الذي لا يمسه الإعراب إلا على سبيل التبع لغيره **٣٢٤\ أ** فتخرج الحال ، ولا يستقل مع ما قبله كلاما ليخرج خبر المبتدأ وغيره.

فإن قيل : ليست الصفة محصورة فيما ذكرت ؛ لأن صفة أسماء الإشارة ليست كذلك ؟

والجواب : أن اسم الجنس في نحو : هذا الرجل لم يجئ إلا بعد ما تقدم لفظ يدل على الذات ، ثم تخيل إبهام في الحقيقة التي تتبين بها الذات ، فأتى بالرجل ليبين المعنى الذي يتميز به الذات ، وحينئذ هو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود فقد وجد ما ذكرت من الحد .

وقيل[2] : ليس بصفة بل عطف بيان ، ولا إشكال حينئذ ، والاسم الواحد قد يكون صفة في موضع ، وغير صفة في موضع آخر كما تقدم في اسم الجنس[3] ، ونحوه أسماء العدد فمتى وصف بها صارت تدل على بعض أحوال الذات .

---

(١) مابين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٢) الواقع بعد اسم الإشارة تابعاً محلى بأل إما أن يكون مشتقاً وإما أن يكون جامداً ، فإن كان مشتقاً فيضعف الوصف به ، ولا خلاف أنه وصف ، وإن كان جامدا فسيبويه يسميه نعتا ، والكوفيون يسمونه الترحم ، وبعضهم يجعله عطف بيان وهو قول الزجاج وابن جني وابن السيد والسهيلي ، واختاره ابن مالك . فمن جعله نعتا فأل فيه للعهد ومن جعله بيانا فأل فيه للحضور قاله ابن عصفور . ينظر في هذه المسألة الكتاب ٧/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٨/١ ، وسر الصناعة ٣٥٧/١ ، والحلل في إصلاح الخلل /١٠٦ ، ونتائج الفكر ١٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٣ ، والارتشاف ١٩٣٤/٤

(٣) ينظر ق٢٥ب ، وشرح المفصل لابن عمرون ٨٦/١ وما بعدها .

وقد تجيء مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه. أو لما يضاد ذلك من الذم والتحقير، كقولك: فعل فلان الفاعل الصانع كذا.
وللتأكيد كقولهم : أمس الدابر ، وكقوله تعالى : " نَفْخَةٌ واحِدَةٌ"

وقيل[١] في حد الصفة : لفظ تابع مقيد ، يصح أن يقال فيه صدق أو كذب ، بدليل أنه إذا وصف فقيل: رجل صالح ، صح أن يقال صدق أو كذب .

ثم أخذ في التمثيل ، فقال : "**وذلك نحو : طويل ، وقصير ، وعاقل ، وأحمق ، وقائم ، وقاعد ، وسقيم ، وصحيح ، وفقير ، وغني ، وشريف ، ووضيع ، ومكرم ومهان**".

قوله : "**والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم** " يريد : والذي تساق له الصفة في الأصل هو التفرقة ، وإلا فقد تجيئ لغير ذلك، على ما نبه عليه في الفصل التالي[٢] لهذا الفصل .

والاشتراك الذي تزيله الصفة هو اشتراك المتواطئ أو العارض في العلم نحو : زيد الطويل ، فقولك : الطويل فصل من زيد ليسه .

قال فخر الدين[٣] : أما الاسم المشترك كالعين ففصله بيان للمجمل ، لاصفة[٤] .

محمد : وذا غير مُسَلَّم ، فإنك لو قلت **١٣٢٤ب** بعين باصرة ، فباصرة صفة وإن كانت بياناً .

قوله : " **و يقال إنها** – يعني الصفة – **للتخصيص في النكرات**" ، وهو إخراجه من نوع إلى أخص منه ، كقولك : رجل بزاز[٥] ، فرجل بزاز أخص من رجل على انفراده.

" **وللتوضيح في المعارف**" لأنه إذا اتفق أن يكون الاسم المعرفة علماً على شخصين فهو في نفسه معرفة ؛لأن الشركة عارضة ، وليست من قصد المسمى فأتى بالصفة لتوضح المراد ؛ لأن المراد من وضع المعرفة أن تخص شخصاً ، واتفق اشتراك شخصين في لفظ المعرفة فأوضح المراد بالصفة وأُزيل اللبس العارض .

قال صاحب الكتاب: فصل : وقد تجيئ مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم ... الفصل[٦]

---

(١) لم أهتد إلى صاحب هذا التعريف في الكتب التي وصلت إليها يدي .

(٢) في ص : الثاني ، والمثبت أقرب .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن عمرو ، ولد سنة ٥٤٤هـ ، وقيل سنة ٥٤٣هـ ، وتوفي سنة ٦٠٦هـ من مصنفاته التفسير الكبير المسمى بمفاتيح الغيب ، ولم يتمه ، وشرح أسماء الله الحسنى . ينظر في ترجمته الوفيات ٢٤٨/٤ ، وشذرات الذهب ٢١/٥ ، والأعلام ٣١٣/٦

(٤) ليس في مظانه من كتب الرازي التي بين يدي ، ولعله في شرح المفصل له ، وهو مفقود .

(٥) رجل بزاز : بائع البَزِّ ، بفتح الموحدة وهو الثياب ، ينظر اللسان " ب ز ز"

(٦) ينظر المفصل/ ١٤٧

....

محمد : بين بهذا مراده في قوله : والذي تساق له الصفة ، أنه يريد به في الأصل ، ثم قال في هذا : "**وقد تجئ** " ، يعني أنه قليل.

ثم قال : "**كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه**" ؛لأنه ليس له مشارك – تعالى عن ذلك – حتى يوضح بالصفة ،نحو قوله تعالى{**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**}(١) المراد : المدح ، لا إزالة الاشتراك بوجهٍ ما .

وقيل : إن الصفات الجارية على القديم ، المراد بها التعريف(٢) بأن تلك الصفة حاصلة لا لمجرد الثناء ، ولو كان للثناء لكان الاختيار قطعها وتمثيل المدح ، كقولنا فعل زيد العاقل الكريم الفاضل ، إذا لم تكن مزيلة الاشتراك .

قوله : "**أو لما يضاد ذلك من الذم ، والتحقير ، كقولك : فعل فلان الفاعل الصائغ كذا** " ومنه: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

قوله : " **وللتأكيد كقولهم : أمس الدابر** " فإن أمس لا يكون إلا دابراً "وقوله عز وعلا { **نَفْخَةٌ واحِدَةٌ**}(٣) .

ولما فهم **٣٢٥\ أ** من هذه الصفة التوكيد ظن بعضهم أنها ليست بصفة(٤) ، وليس بجيد ؛ لأن حد الصفة موجود فيها ؛ لأنها دالة على بعض أحوال الذات وليس في {**واحِدَةٌ**} دلالة على { **نُفِخ** } فدل أنها ليست توكيدا .

---

(١) النمل/ ٣٠

(٢) قال في التخمير ٢/٨٨ : " هذه الأوصاف وإن كانت مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم . إلا أنها لا تخلو من ملاحظة ما هي عليه في الأصل وهو التفرقة بين مشتركين في الاسم كأنك تتوهم أن ها هنا ما يشارك الله تعالى في الاسم ، فتصف الله تعالى للتفرقة بينه وبينه .

(٣) الحاقة/ ١٣

(٤) المشهور أن "**واحدة**" صفة مؤكدة ، وأطلق عليه بعضهم التوكيد وبعضهم البيان ، وذكر الطيبي أن التوابع كالبدل وعطف البيان والصفة بيان من وجه للمتبوع عند أرباب المعاني . ينظر التبيان للعكبري٢/ ١٢٣٧، تفسير الألوسي ٢٩/٤٣

وهي في الأمر العام إما أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة. وقولهم : تميمي وبصري على تأويل منسوب ومعزو .

وذو مال وذات سوار متأول بمتمول ومتسورة أو بصاحب مال وصاحبة سوار.

وتقول : مررت برجل أي رجل وأيما رجل على معنى :كامل في الرجولية ،وكذلك أنت الرجل كل الرجل ، وهذا العالم جد العالم ، وحق العالم يراد به البليغ الكامل في شأنه ومررت برجل رجل صدق ورجل رجل سوءٍ كأنك قلت : صالح وفاسد ، والصدق ههنا بمعنى الصلاح والجودة ، والسوء بمعنى الفساد والرداءة.

وقد استضعف سيبويه أن يقال : مررت برجل أسد على تأويل :جرئ.

قال صاحب الكتاب : فصل ، وهي في الأمر العام ... الفصل(1)

محمد : قوله :" **في الأمر العام** " يعني : أكثر الصفة بالمشتق ، ويجيء بما هو في تأويل المشتق فعنه احترز بقوله : "في الأمر العام" ، ولذا أشار إليه ، فـ "**اسم الفاعل واسم المفعول والصفة**" في المشتقات ، وشرحها يأتي في أماكنها(2) .

وإنما كان الوصف بالمشتق ؛ لأنه الذي يدل على حال الذات والذي في تأويله كذلك

وقوله : "**وقولهم : تميمي وبصري على تأويل منسوب ومعزوٌّ** " يعني : إذا وصفت بالمنسوب نحو : رجل تميمي فهو في تأويل المشتق ؛ لأنه في تأويل منسوب .

وقوله : "**ذو مالٍ ، وذات سوار متأول بمتمول ، ومتسورة ، أو صاحب مال وصاحبة سوار** " يعني: إن شئت تأولت ذا مال باسم فاعل من معنى الكلام كالمتمول ، وإن شئت تأولت "ذا" وحده بصاحب ، وأضفته إلى ما أضفت إليه "ذا" وهذا أسهل.

"**وتقول مررت برجل أي رجل ، وأيما رجل على معنى كامل في الرجولية**" و"ما" من "أيما" زائدة ، ورجل بعدها مجرور بإضافة "أي" إليه .

وقال الزمخشري : وفي "أيما" معنى التعجب(3) ؛لأن المتعجب منه شيئ خارج عن حد إشكاله ، وإذا خرج استبهم أمره ، فلذا استعملت فيه كلمة الإبهام ،كما في قول امرئ القيس(4) :

---

(١) ينظر المفصل/ ١٤٩

(٢) الشيخ عاجلته المنية قبل أن ينجز وعده ، وهو يشرح أول باب المصادر .يُنظر ق٥٧١ ب ، وهي على الفيلم برقم ٥٦٩ ب ؛ لأن هناك ورقتين سقطتا من الترقيم كما تبين في وصف النسخة المخطوطة .

(٣) الكشاف ١٦/٤

(٤) ينظر ديوانه/ ٧٦

....

٨٩- ... وَحَدِيثٌ مَا عَلى قِصَرِهْ[١]

زاد "**ما**" الإبهامية على "**حديث**" حتى جعله **٣٢٥\ ب** متعجباً منه.

وكذا " **أنت الرجل كل الرجل ، وهذا العالم جد العالم ، يراد به البليغ الكامل في شأنه** " والجد بمعنى : الحق ، ولو قيل عبد الله كل الرجل ، لم يحسن ، وهو جائز لأنه لو لم يذكر عبد الله وقيل هذا كل الرجل جاز.

ولافرق بين المعرفة والنكرة في صفات المدح ، نحو :" **مررت برجل كل رجل ، ومررت برجل رجل صدقٍ ، ورجلٍ رجل سوءٍ ، كأنك قلت صالح وفاسد ، والصدق هاهنا بمعنى الصلاح والجودة ، والسوء بمعنى الفساد والرداءة** " وليس الصدق هنا صدق اللسان .

قوله :" **وقد استضعف سيبويه**[٢] **أن يقال مررت برجل أسد على تأويل جرئ**" لأن الأسد جنس ، فلا يدل على بعض أحوال الذات ، إنما يدل على الذات ، ولايصح إلا على حذف مثل ، ولو جاز ذلك لجاز وصف النكرة بالمعرفة ، على تأويل حذف مضاف نحو : مررت برجل أخيك ، تريد : مثل أخيك .

وقال سيبويه لما ضعفه : وإن جاز أن يقع اسم الجنس حالاً فقد يقع حالاً ما لا يكون صفة.

وذهب غيره[٣] إلى التسوية ؛لأنك إذا قلت هذا زيد أسداً ، إن أردت الحقيقة فهو محال ، وإن أردت معنى شجاع ، وجرئ ، فهو صحيح ، ونحوه في الصفة لا فرق ، ولايلزم منه تقدير "مثل" لا في الصفة ولا في الحال ، ولا يحتاج في شيئ من هذه التي هي غير مشتقة أن ترفع السبب لبعدها من الفعل فلم يرفع الظاهر.

---

(١) هذا عجز بيت من المديد ، وصدره :

وَحَدِيثُ الرَّكْبِ يَوْمَ هُناً ...

وهو من شواهد ديوان الأدب ٢٩/٤ ، واللسان ، والتاج "ه ن و" ، والمعجم المفصل ٤٩٧/٣ ، الشاهد فيه هو ما ذكره الشارح .

اللغة : يوم هنا :اخْتُلِفَ فِيهِ، فَقِيلَ إِنَّهُ الْيَوْمُ الْمَاضِي، وَهُوَ عَلَى التَّقْرِيبِ، يَقُولُ: عَهْدِي بِهِمْ يَوْمَ هُنَا. وَيُقَالُ بَلْ هُوَ اللَّعِبُ. وَيُقَالُ "هُنَا": مَوْضِعٌ.يُنظر معجم مقاييس اللغة ٦٨/٦ " ه ن و "

(٢) ينظر الكتاب ٤٣٤/١ بتصرف .

(٣) قوله : (غيره) قصد به شيخه ابن يعيش ، قال في شرحه على المفصل ٤٩/٣ " والفرق بينهما – يعني الحال والصفة – نظر ، وذلك أنه ليس المراد من الأسد شخصه ، وإنما المراد أنه في الشدة مثله ، والصفة والحال في ذلك سواء ، وليس كذلك الحديد والدرهم فإن المراد جوهرهما "

{ النعت بالمصدر}

ويوصف بالمصادر كقولهم : رجل عدل وصوم وفطر وزور ورضي، وضرب هبر، وطعن نتر، ورمي سعر، ومررت برجل حسبك وشرعك وهدك وكفيك وهمك ونحوك، بمعنى محسبك وكافيك ومهمك ومثلك.

قال صاحب الكتاب : فصل : ويوصف بالمصادر ... الفصل[1]

محمد : إنما وصف بالمصدر للمشاركة **١٣٢٦/أ** بينه وبين المشتق على ماذكر في الحال[2] ، وأوقع المصدر في الصفة موقع اسم الفاعل والمفعول مبالغة[3] ، وفيه اختصار ؛لأن خصماً أخصر من مخاصم مع ما فيه (من)[4] المبالغة .

وقال السخاوي[5] : وأكثره في الثلاثي ، وقد جاء قليلا فيما هو على أكثر من ثلاثة أحرف[6] ،كقولهم : عدة(و)[7] ضمار ، والضمار[8] : ما لايطمع فيه من الوعد والدَّيْن . انتهى

وبالغوا في استعمال المصدر موقع اسم الصفة حتى جعلوا بعضه إذا أضيف تكون إضافته غير معنوية نحو : حسبك وأشباهه، وقيد الأوابد[9] ، ولذلك وصفت به النكرة ، وإذا لم تُنزل المصدر منزلة الصفة يوصف به على تقدير حذف مضاف نحو :" **رجلٍ عدلٍ** " ، تقديره : ذي عدلٍ[10] أو تجعل نفس المصدر مبالغة والأكثر إذا وصف بالمصدر أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلا ماكثر الوصف به نحو عُدُول.

"**وفِطْرٌ**" اسم المصدر وصف به كما يوصف بالمصدر.

" **ورضى**" قال السخاوي[11] : اسم مصدر ولو كان مصدراً لكان مفتوح كعمىً .

---

(١) ينظر المفصل ١٥٠

(٢) ينظر ق٢٢٧ب ،وشرح المفصل لابن عمرون ٦٠٨/١

(٣) وهو اختيار ابن يعيش في شرح المفصل ٥٠/٣

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ص

(٥) ينظر المفضل شرح المفصل ٩٥٣/٢ ، وعلله بما في الثلاثي من الاختصار.

(٦) هذا شرط من شروط ثلاثة للنعت بالمصدر ، أما الثاني فكون المصدر يُلتزم فيه الإفراد والتذكير ، وثالثها ألا يكون المصدر ميمياً . ينظر الارتشاف ١٩١٩/٤ ، والتصريح ٢/ ١١٣

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ص

(٨) ينظر الصحاح ، واللسان " ض م ر "

(٩) ينظر/٢٨٦من هذا البحث

(١٠) هذا تأويل البصريين للنعت بالمصدر ، وعند الكوفيين النعت بالمصدر يكون على التأويل بالمشتق ، فرجل عدل بمعنى عادل . يُنظر الارتشاف ١٩١٩/٤ ، والتصريح ١١٣/٢

(١١) ينظر المفضل شرح المفصل ٩٥٤/٢

....

وقال ابن الخشاب[1] : الخصم من جملة المصادر التي وصف بها فكانت للواحد وما زاد عليه بلفظ واحد مراعاة لأصله يجوز فيه التثنية والجمع مراعاة لحكم ما نقل إليه كقوله تعالى { **خَصْمانِ** }[2] ، وقال لبيد[3]:

٩٠ – يا عَينُ هَلاَّ بَكَيْتِ أرْبَدَ إذْ　　قُمْنا وقامَ الخُصُومُ في كَبَدِ[4]

"**وقولهم : رجل عدلٌ**" أي : عادل أو ذو عدلٍ ، "**وصوم وفطر**" تقدم الكلام عليهما

"**وزورٌ**" بمعنى : الزيارة ، وليس بجمع ؛ لأن المفرد لا يوصف بالجمع

" **ورضى**" أي : يرضى عنه

"**وضربٌ هبرٌ**" وهو : القطع ، يقال : هبرت اللحم أي قطعته ، والهبرة :**١٣٢٦ب** القطعة منه

"**وطعن نَتْرٌ** " وهو كالخَلْس

"**ورَميٌ سعرٌ**"[5] أي : ممض محرق ، من أسعرت النار والحرب إذا هيجتها ، "**ومررت برجل حسبك**" المصدر الإحساب ، وحسبك منه ،كالعطاء من الإعطاء ، وقد تقدم[6]

"**وشرعك**" : بمعنى حسبك ، من شرعت في الأمر ، أي هو من الأمور التي يشرع فيها .

"**وهَدُّك** " بمعنى : حسبك أيضا ، وهو من معنى القوة ، يقال : فلان يُهَدُّ على ما لم يسم فاعله ، إذا نُسب إلى الجلادة والكفاية.

وفيه لغتان : منهم من يلزمه طريقة واحدة مع المفرد ، والاثنين ، والجمع ، والتثنية ؛لأنه مصدر ، ومنهم من يجعله فعلاً فيثنى ، ويجمع ، تقول : مررت برجل هدك من رجل ، ويكون قد وصف بالجملة فـ "الهَدُّ "بالفتح للرجل القوي ، وإذا أريد الذم والوصف بالضعف كُسِر .

---

(١) لم أقف عليه في المرتجل ، وهو الكتاب الذي وصل إلى أيدينا من مؤلفات ابن الخشاب .

(٢) الحج ١٩ ، ص ٢٢

(٣) ينظر ديوانه ١٦٠ ، والمعجم المفصل ٣٦٢/٢

(٤) البيت من المنسرح ، وهو من شواهد الخصائص ٢٠٥/٢ ، ٣ /٣١٨ ، واللسان "ك ب د" ، "ع د ل" ، وتذكرة النحاة ١١٨ ، الشاهد فيه : جمع "خصم" على خصوم مراعاة للوصف المنقول إليه من المصدر .

اللغة : أربد : هو أخو الشاعر . الكبد : هو القيام على الأمر الشديد

(٥) قَالَ بعضهم : يُقال: ضَربٌ هَبْرٌ، وطَعنٌ نَتْرٌ ، ورَمْيٌ سَعْرٌ ، وطَعْنٌ نَتْرٌ: وَهُوَ مثْل الخَلْس يَخْتَلسُها الطاعنُ اختلاساً ، ومعناه : قتله سريعاً . يُنظر : إصلاح المنطق /٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش٥٠/٣ ، وتاج العروس " ن ت ر"

(٦) ينظر/٣٠١ من هذا البحث

{ النعت بالجملة }

ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب.

وأما قوله :

جاءوا بِمذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئْبَ قَطْ؟

فبمعنى : مقول عنده هذا القول ، لورقته ؛ لأنه سمار. ونظيره قول أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه: وجدت الناس اخبر تقله، أي : وجدتهم مقولاً فيهم هذا المقال.

ولا يوصف بالجمل إلا النكرات.

وقيل : هِدُّك[1]

"**وهمك**" معنى حسبك أيضا ، أي : ممن يهمك طلبه

"**وكَفْيُك**" مصدر كفى ، ومنهم من يقول : برجل كفاك ، فيصف بالجملة الفعلية

"**ونحوك** " : من نحوت إذا قصدت أي : هو ممن يطلب ويقصد .

" **بمعنى : مُحْسِبُكَ وكافيك ، ومهمك** "

"**ومثلك**" تفسير لنحوك ، فهذا يؤيد ما ذكرت ، وذلك أنه لما أريد بهذه معنى اسم الفاعل أجريت مجراه في أن إضافتها غير معنوية .

قال صاحب الكتاب : ويوصف بالجمل ... الفصل[2]

محمد : إنما جاز الوصف بالجملة لوقوعها موقع المفرد كما في خبر المبتدأ .

وقوله : "**بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب** " وهي التي تكون خبرا للمبتدأ من قبل أن الصفة قبل العِلْم بها خبر في الحقيقة **٣٢٧/أ** وبعد العِلْم صفة وهي موضحة ، وما لا يحتمل الصدق والكذب من الاستفهام وغيره غير ثابت فلا يكون موضحا.

والجمل أربع كما ذكر في خبر المبتدأ[3] كلها يجوز أن يقع صفة .

قوله : **وأما قوله**[4] :

---

(١) حُكي ذلك عن ابن الأعرابي ، وقال الأصمعي : الهَدُّ من الرجال الضعيف ، وأباه ابن الأعرابي بالفتح . يُنظر اللسان "ه د د " و شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٠

(٢) ينظر المفصل/ ١٥١

(٣) ينظر ق١١٢ب ، وشرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٢٣

(٤) هو العجاج في ملحق ديوانه /٤٠٤ ، والخزانة ٢/ ٩٨ ، والدرر ٢/ ٣٦٦

....

٩١ – جاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رأَيتَ الذِّئْبَ قَطْ؟ [١]

فإنه لما ذكر أن الجمل التي يوصف بها لا تكون إلا محتملة للصدق والكذب أورد ما ظاهره يدفع ما ذكره ، ورده بالتأويل إلى القاعدة

وقال الشاعر :

مَا زِلْتُ أَسْعى مَعَهم[٢] وأَلْتَبطْ
حَتَّى إذا جَنَّ الظَّلامُ الُمخْتَلِط[٣]
جاؤوا بِمَذْقٍ ، هَلْ رأَيتَ الذِّئْبَ قَطُّ[٤]؟

ويروى[٥] : بِضَيْح ، والضيح –بالفتح – : اللبن الرقيق الممزوج[٦]

والمذق ، والمذيق مثله ، أراد بمذق مثل لون الذئب ، ثم استفهم

ولما كثر علم أن الصفة محذوفة ، فإنهم يقولون : هذا مثل كذا ، هل رأيت كذا ؟ وفي الحديث[٧] : "كلاليب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا نعم يا رسول الله ، قال فإنها مثل شوك السعدان " فلما حذف "مثل كذا" وبقي : هل رأيت كذا؟ تأولوه بمقول فيه لذا فتكون الصفة مقولاً ، والاستفهام معمولُ مقول .

---

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد الإنصاف ١/١١٥ م١٤ ،ونتائج الفكر/ ١٥٨ والارتشاف ٤/١٩١٥ الشاهد فيه : وقوع جملة الاستفهام نعتا ، وتأولوه على تقدير : مقول فيه : هل رأيت ... الخ

(٢) رواية الديوان : بينهم

(٣) رواية الديوان :

حتى إذا كاد الظلام يختلط

(٤) الأبيات من الرجز المشطور

(٥) تنظر الرواية في كتاب الألفاظ لابن السكيت /٢٠٢ ، والمحكم ٣٥٢/٦ ،واللسان والتاج " خ ض ر " ، "م ذ ق"

(٦) ينظر الصحاح واللسان " ض ي ح "

(٧) هذه قطعة من حديث طويل في وصف الصراط أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب التوحيد ، باب قوله تعالى "وجوه يومئذ ناضرة " برقم٧٤٣٧عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ينظر فتح الباري ٤١٩/١٣ ، والسعدان : بقل لَهُ ثَمَر مستدير مشوك الْوَجْه إِذا وَطئه الْإِنْسَان عفر رجله.

والسعدان أفضل مراعيهم أَيَّام الرّبيع وألبان الْإِبِل تحلوا إذا رعت السعدان لِأَنَّهُ مَا دَامَ رطبا حُلْو يَأْكُلهُ الْإِنْسَان.يُنظر التهذيب ٧٣/٢ " س ع د " ، وغريب الحديث لابن الجوزي ٤٨٠/١

....

وقوله :" **بمقول عنده هذا القول لورقته**" الورقة : لون كلون الرماد[1] .

قوله :"**لأنه سمار**" والسمار : اللبن الرقيق[2]

"**ونظيره**" ما وصف بالأمر في أنه معمول القول " **قول أبي الدرداء**[3] **رضي الله عنه " وجَدْتُ الناسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ**"[4] **أي وجدتهم مقولا فيهم هذا المقال** " قيل[5] : وجدت بمعنى علمت داخلة على المبتدأ والخبر، والمفعول الثاني خبر لا يقع فيه من الجمل إلا الخبرية .

وقوله : **٣٢٧١ ب** "اخْبُرْ تَقْلِهْ" لا تقع خبراً ؛لأنه لا يحتمل الصدق والكذب فلا تقع مفعولا ثانياً

وأرى أن "وجدت" هنا كأصبت ، والأمر في موضع الحال ، أي : أصبت الناس على هذه الحالة ،أي : مقولا فيهم هذا القول.

ويروى : تقله بكسر اللام وفتحها[6] ، لأن في مضارع "قلي" لغتان : فتح عينه وكسرها ، والهاء لبيان الحركة . لما حذف الياء للجزم جوابا للأمر أتى بهاء السكت لئلا يُذهب الوقف الحركة .

وقد وقعت الاستفهامية أيضا حالا في قوله تعالى : **{ فَانْظُرْ إِلى آثارِ رَحْمَةَ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها }**[7] فقوله : " **كَيْفَ يُحْيِ الْأَرْضَ** " في موضع الحال من آثار .

قوله : "**ولا يوصف بالجمل إلا النكرات**" لأنه نكرة مثلها .

---

(١) عن الأصمعي : إذا كان البعير أسود يخالط سواده بياض كدخان الرمث فتلك الورقة ، فإن اشتدت ورقته حتى يذهب البياض الذي فيه ، فهو أدهم . وينظر الصحاح ، واللسان " و ر ق"

(٢) السَّمار بالفتح : اللبن المذوق بالماء ، وقيل : هو اللبن الرقيق ، وقيل : هو اللبن الذي ثلثاه ماء . ينظر اللسان " س م ر "

(٣) هو عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي ، أبو الدرداء ، صحابي من الحكماء الفرسان القضاة ، كان قبل البعثة تاجرا في المدينة ، ثم انقطع للعبادة ، ولما ظهر الإسلام اشتهر بالشجاعة والنسك . توفي سنة ٣٢ هـ . ينظر في ترجمته الإصابة ٥٦٥/٧ ، والأعلام ٩٨/٥

(٤) المثل في مجمع الأمثال ٤٢٧/٢ برقم ٤٣٥٧ ، يضرب في ذم الناس وسوء معاشرتهم ، وينظر اللسان "ق ل ي" . ومعناه : إذا خبرت الناس قليتهم . والهاء فيه للسكت ، هذا وقد روي هذا الخبر موقوفاً على أبي الدرداء ، ومرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من طرق ضعيفة . يُنظر مسند الشاميين للطبراني٣٥٨/٢برقم١٤٩٣ ، وكشف الخفاء ٧٤/١ برقم ١٥١ (هنداوي)

(٥) القائل بذلك هو ابن يعيش في شرح المفصل ٥٣/٣

(٦) الفتح لغة طيء، حكاها في الصحاح "ق ل ي"

(٧) الروم/ ٥٠

{ النعت السببي }

وقد نزلوا نعت الشيء بحال ما هو سببه منزلة نعته بحاله هو، نحو قولك : مررت برجل كثير عدوُّه وقليل من لا سبب بينه وبينه.

قال صاحب الكتاب :

فصل :

وقد نزلوا نعت الشيء بحال ما هو من سببه ... الفصل[1]

محمد : المراد من الوصف تخصيص أو إيضاح ، وكما يحصل بما هو له فكذا يحصل بما هو من سببه ، ولا بد فيه من ضمير يرجع إلى الموصوف ، فلذا " **نزلوا نعت الشيء بحال ما هو من سببه منزلة نعته بحاله هو** ، **نحو قولك : مررت برجلٍ كثير عدوه قليل من لا سبب بينه وبينه**" لما وجدت الهاء في "عدُوِّه" و"بينه" ربطت الكلام بعضه ببعض فصح .

---

(١) ينظر المفصل/ ١٥١

وكما كانت الصفة وفق الموصوف في إعرابه فهي وفقه في الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتأنيث، إلا إذا كانت فعل ما هو من سببه فإنها توافقه في الإعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها ، أو كانت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث نحو : فعول وفعيل بمعنى مفعول أو مؤنثة تجري على المذكر نحو علامة وهلباجةٍ وربعة ويفعةٍ.

قال صاحب الكتاب : فصل : وكما كانت الصفة وفق الموصوف في إعرابه ... الفصل[1]

محمد : الصفة إذا كانت للأول فهي هو لأن "رجلاً ظريفاً" أخص من رجل ، فكانت الصفة والموصوف شيئاً واحداً فلزم أن تتبعه في هذه الأشياء ليتحقق الاتحاد فلذا لزم أن \٣٢٨أ يوافقه في الإفراد والتثنية والجمع ، والتعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث ، لأنه إذا كان الموصوف مفرداً فإذا ثنيت الصفة لكانت غيره ، إذ التثنية غير المفرد ، والجمع غير المفرد والتثنية ، والمعرفة غير النكرة ، لأنها قسيمتها وكذا التذكير والتأنيث .

قوله : "**إلا إذا كانت فعل ما هو من سببه**" أي : هي وفقه في الأزمان ، "**إلا إذا** " ف "إذا" منصوبة ظرفاً وهي استثناء مفرغ من موجب .

"**فإنها توافقه في الإعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها** " أما الموافقة فلا إشكال كالمتقدمة ، وأما المخالفة فلأنها رافعة لظاهر ، والمشتق إذا رَفع ظاهراً لا يثنى ولا يجمع لأنه بمنزلة الفعل الرافع للظاهر[2] وتذكيره وتأنيثه باعتبار مرفوعه فلذا خالفت .

قوله : " **أو كانت صفة** " معطوف على كانت التي بعد إذا ، يريد : وإلا إذا كانت صفة .

"**يستوى فيها المذكر والمؤنث**" على ما يقرر في المذكر والمؤنث[3] بشرطه

---

(١) ينظر المفصل/ ١٥١

(٢) هذا مذهب الجمهور ، إلا إذا كان السببي جمع تكسير ، فالأولى أن يجمع النعت ودونه الإفراد ، وأضعف اللغات مجيئه جمع مذكر سالماً ، ونسب إلى سيبويه ، والمبرد أن جمع التكسير في الوصف أفصح من الإفراد ، وقال سيبويه في الكتاب : " قال الخليل ـ رحمه الله ـ : "فإن ثنيت أو جمعت فإن الأحسن أن تقول : مررت برجل قرشيان أبواه ، ومررت برجل كهلون أصحابه " أ هـ . فظاهره أنه موافق لما نسب إليه وأما المبرد في المقتضب فعلى أولوية إفراد الوصف ووصفه بالأجود، قال : " .. وكنت تقول على هذا الشرط مررت برجل قائمان أبواه لأنك تريد أبواه قائمان ، وعلى القول الأول – وهو الأجود – مررت برجل قائم أبواه وقائم آباؤه" أ هـ . فظاهره خلاف ما نسب إليه ، وقال الأبذي وطائفة إفراد الوصف أفصح من تكسيره ، وفصل آخرون فقالوا : إن كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام آباؤهم ، فالتكسير أفصح ، وإن كان لمفرد أو لمثنى كمررت برجل قاعد غلمانه ، وبرجلين قاعد غلمانهما ، فالإفراد . ينظر الكتاب لسيبويه ٤١/٢ ، والمقتضب ١٥٥/٤ ، وشرح المقدمة الجزولية للأبذي ٥٢٤/١ ، وشرح القطر ٢٨٨ ، والتصريح ١١٠/٢

(٣) يُنظر ق ٥٠٠ /أ كذا على الفيلم وهو أكثر ضبطاً ، وهي على المخطوطة الورقية برقم ٤٩٩/أ ، لأن في الترقيم السابق تكرار

....

" **نحو: فعول**" إذا كان بمعنى فاعل نحو : صبور وشكور للفرق بينه وبين حمولة[١]

وفي ديوان الأدب[٢] : " وإذا كان بالهاء فهو بمعنى "مفعول" مثل ركوبة وحلوبة ، وبمعنى فعول ، والهاء حينئذ ليست للتأنيث نحو : ملولة ولجوجة " انتهى .

وقد جاء : شاة حلوب ، وناقة بسوس[٣]

"**وفعيل بمعنى مفعول** " وفي ديوان الأدب[٤] أيضاً : " وإذا كان فعيل بمعنى مفعول كان التأنيث بغير هاء وإذا كان بمعنى فاعل كان بالهاء " فهذا يوصف به المؤنث بلا تاء تأنيث .

وقوله : " **أو مؤنثة تجري على المذكر نحو علاَّمة** " وهو : الكثير العلم "**وهلباجة** " الأحمق[٥] ، وقيل : الذي جمع كل شر[٦] ، وهو مبالغة في الذم

"**وربعة**"[٧] بتسكين الباء ، للمتوسط في الطول **٣٢٨\ب** والقصر ليس بالطويل ولا بالقصير، وامرأة : ربعة ، وجمعها ربعات بالتحريك .

وغلام يفعة بمعنى : اليافع ، وهو المرتفع ، فهذه تتبع الموصوف المذكر وفيها الهاء لأنها لغير تأنيث بل للمبالغة .

كما تبين في وصف النسخة المخطوطة

(١) قال التبريزى :الحمولة جمع حمل ، ودخلت الهاء فيه توكيداً لتأنيث الجمع ، والحمولة : الإبل يُحمل عليها ، وهي فعولة كالقتوبة والركوبة ، ولا يجري على الموصوف ، لا يقال دابة حَمولة ، وقال أبو الحسن : إنما قالوا حمولة حيث أرادوا التكثير كما قالوا نسَّابة ودخلها معنى الجمع على إرادة الجماعة .يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠٠ ، وشرح المفصل لابن عمرون ق ٥٠٠ /أ ، وفي التاج "ح م ل " : " ... وفَعُولٌ تدخُله الهاءُ، إذا كَانَ بِمَعْنى مَفْعولٍ بهَا."

(٢) ديوان الأدب ٨٥/١

(٣) يقال : ناقة بسوس إذا كانت تدر عند الإبساس . يُنظر إصلاح المنطق /٢٧١

(٤) ديوان الأدب ٨٥/١

(٥) ينظر اللسان "ه ل ب ج "

(٦) قَالَ خلفٌ الأَحْمَرُ: سأَلت أَعرابياً عَنِ الهِلْباجة فَقَالَ: هُوَ الأَحمقُ الضَّخمُ الفَدْمُ الأَكُولُ الَّذِي ... الَّذِي ... الَّذِي ... ، ثُمَّ جَعَلَ يَلْقَانِي بَعْدَ ذَلِكَ فَيَزِيدُ فِي التَّفْسِيرِ كلَّ مَرَّةٍ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ لِي بَعْدَ حِينٍ وأَراد الخُرُوجَ: هُوَ الَّذِي جَمَعَ كلَّ شَرٍّ.يُنظر الصحاح " ه ل ب ج "

(٧) الصحاح " ر ب ع"

{ حكم نعت المضمر والنعت به }

والمضمر لا يقع موصوفاً ولا صفة ، والعلم مثله في أنه لا يوصف به .

ويوصف بثلاثة : بالمعرف باللام ،وبالمضاف إلى المعرفة ،وبالمبهم. كقولك : مررت بزيد الكريم ، وبزيد صاحب عمرو ، وصديقك وراكب الأدهم وبزيد هذا.

والمضاف إلى المعرفة مثل العلم يوصف بما وصف به.

والمعرف باللام يوصف بمثله وبالمضاف إلى مثله كقولك : مررت بالرجل الكريم وصاحب القوم.

والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسماً أو صفة.

واتصافه باسم الجنس ما هو مستبد به عن سائر الأسماء وذلك قولك : أبصر ذاك الرجل وأولئك القوم ويا أيها الرجل ويا هذا الرجل.

قال صاحب الكتاب : والمضمر لا يقع موصوفاً ... الفصل[1]

محمد : لم يوصف المضمر لأنه لم يضمر إلا بعد أن عرف إلى أي شيئ يعود ، فلا اشتراك ، فلا وصف[2] .

قوله : "**ولا صفة** " إنما لم يقع صفة ؛ لأنه لا يدل على بعض أحوال الذات .

قوله : " **والعلم مثله في أنه لا يوصف به** " لأن العلم أيضاً لا يدل على بعض أحوال الذات ؛ لأنه لا ارتباط بين العلم ومسماه حتى يدل على بعض أحوالها .

"**ويوصف**" بالعلم ؛ لأنه يدخله الاشتراك العارض فافتقر إلى مزيل له ، ويوصف بباقي المعارف ؛ لأنها أقل تعريفاً منه على ما يبين في المعرفة والنكرة[3]

وهي " **ثلاثة : المعرف باللام وبالمضاف إلى المعرفة وبالمبهم كقولك مررت بزيد الكريم** " فالكريم : صفة زيد

"**وبزيد صاحب عمرو وصديقك وراكب الأدهم** " يعنى لا فرق بين ما يضاف إلى المضمر وغيره في جواز الوصف به للعلم.

---

(١) ينظر المفصل ١٥١

(٢) وأجاز الكسائي نعت الضمير الغائب إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم ، قال الفراء : وكان الكسائي يقول : جعلته –يعني النعت– تابعا للاسم المضمر في الفعل ، وهو خطأ وليس بجائز ، لأن " الظريف" وما أشبهه أسماء ظاهرة ، ولا يكون الظاهر نعتا لمكنى إلا ما كان مثل نفسه وأنفسهم وأجمعين ، وكلهم . ينظر معاني القرآن للفراء ٤٧١/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٣، والارتشاف ١٩٣١/٤

(٣) ينظر ق ٤٩٣/أ

....

" **وبزيد هذا** " فهذا : اسم إشارة صفة لزيد ، وصح لأنه بمعنى المشار إليه ، والعلم أعرف من اسم الإشارة على ما يأتي في موضعه[1] ، فلذا جعله صفة للعلم .

قوله : " **والمضاف إلى المعرفة مثل العلم يوصف بما وصف به** " يعني : يوصف المضاف إلى المعرفة ، وأطلق ولم يفصل مع أنه فرق في صفة ما فيه لام التعريف بين المضاف إلى المضمر والعلم وما فيه

٣٢٩/أ لام التعريف واسم الإشارة ، والصحيح أن يقال : يوصف المضاف بمضاف إلى ما أضيف كإضافته أو أقل تعريفاً منه ، فلا يقال مررتُ بغلام الرجل صاحبك ؛ لأن صاحبك أخص من غلام الرجل فلا يكون صفة له ، ولذا قال سيبويه[2] : والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء : بما أضيف كإضافته (وبالألف واللام ، والأسماء المبهمة)[3]

قوله : " **والمعرف باللام يوصف بمثله** " أي : بما فيه الألف واللام .

"**وبالمضاف إلى مثله**" أي : في تعريفه باللام ، "**كقولك : مررت بالرجل الكريم وصاحب القوم** " ولا يجوز : مررت بالرجل صاحبك على الوصف ؛ لأن المضاف إلى المضمر والعلم والمبهم أعرف من المعرف باللام فلا يجري صفة عليه .

قوله : "**والمبهم**" يريد بالمبهم : أسماء الإشارة ، وأي في : يا أيها الرجل يوصف لما فيه من الإبهام[4] ، ألا ترى أنك إذا قلت هذا وأشرت إلى حاضر وهناك أنواع فيجوز أن تقع الإشارة إلى كل شيئ منها ، فيُبْهَم على المخاطب فيفتقر حينئذ إلى الصفة للبيان المعرَّف باللام اسما وصفة ، لأنه ليس أقل منه تعريفا من المعارف إلا ما فيه لام التعريف أو المضاف إلى ما فيه لام التعريف ، وامتنع وصفه بالمضاف ؛ لأن اسم الاشارة مع صفته كالشئ الواحد فصفته أشد اتصالاً به من صفة غيره بدليل أنه لا يقال مررت بهذين الطويل والقصير ؛ لفصلك بين اسم الإشارة والقصير بالطويل[5] ، فلو وُصف اسم الإشارة بالمضاف لصارت ثلاثة أشياء كشيء واحد وذلك لا يجوز .

---

(١) ينظر ق ٤٩٣/أ

(٢) ينظر الكتاب ٧/٢

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتكملة من الكتاب ٧/٢

(٤) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن اسم الإشارة لا ينعت ولا ينعت به . ينظر الارتشاف ١٩٣٣/٤

(٥) في ص : " لفصلك بين بالطويل اسم الإشارة والقصير " ولعل الصواب ما أثبته . وأجاز الزجاج الفصل بين اسم الإشارة ونعته ، قال " إذا أردت أن تقف على هذا ، وفهم المخاطب مقصودك جاز أن تتبعه بالبدل ، وبالفصل بينه وبين نعته نحو : مررت بهذا اليوم الكريم ، والعطف على ما بعده نحو : بهذا الطويل والقصير ، وبهذا ذي المال. ينظر الارتشاف ١٩٣٣/٤

ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة أو مساوياً لها ولذلك امتنع وصف المعرف باللام بالمبهم وبالمضاف إلى ما ليس معرفاً باللام لكونهما أخص منه .

قوله : "**واتصافه باسم الجنس ما هو مستبد به عن سائر الأسماء**" تقدمت علته[1] وذلك قولك : انصر ذاك الرجل وأولئك القوم ، وأما **١ ٣٢٩ ب** يا أيها الرجل ويا هذا الرجل ، فقد تقدم بيانه في النداء[2] .

قال صاحب الكتاب:فصل :ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة أو مساوياً لها ...[3]

محمد : لما بينا أن الصفة هي الموصوف فمحال أن تكون أخص منه ؛ لأن الخاص لا يكون العام أما العام فيصح أن يحمل على البعض وحينئذ يقع عليه ، أما المساوي فلا إشكال .

فإن قيل : كيف تكون الصفة بياناً وهي أعم أو مساوية ؟

فالجواب : أن البيان حصل من مجموع الصفة مع الموصوف لا من الصفة وحدها .

قوله : " **ولذلك امتنع وصف المعرف باللام بالمبهم وبالمضاف إلى ما ليس معرفاً باللام لكونهما أخص منه** " هذا على ما اختاره الزمخشري في النكرة والمعرفة ، ويأتي بيانه هناك[4] .

---

(١) قال ابن عمرون " ولما كان اسم الإشارة مبهما شارك "أيا" فجاز جريه عليه صفة ، والمراد صفة اسم الإشارة لأن اسم الإشارة يوصف بما يوصف به "أي" يُنظر ق١٧٦أ ، وشرح المفصل لابن عمرون ٤٧٩/١

(٢) الكلام فيه مطول . ينظر ق١٧٥أ ، وشرح المفصل لابن عمرون ٤٧٧/١.

(٣) ينظر المفصل/ ١٥١

(٤) ينظر ق ٤٩٣/أ

{ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه }

وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره ، فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه كقوله:

وعليهما مَسْرُودَتانِ قَضَاهُما   دَاوُودُ أَو صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ

وقوله :

ربَّاءُ شمَّاءُ لا يَأْوي لقِلَّتها   إلاَّ السَّحابُ وإلاَّ الأَوْبُ والسَّبَلُ

وقوله عز وجل : " وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ"

وهذا باب واسع .

ومنه قول النابغة :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ   يُقَعْقِعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

أي : جمل من جمالهم

وقال :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَم تِيثَمِ   يَفْضُلُهَا حَسَبٍ ومِيْسَم

أي : ما في قومها أحد.

ومنه:

أنا ابنُ جَلا...

أي : رجل جلا.

وقوله:

بكَفَّيْ كانَ مِنْ أرمى البَشَرْ

يعني : بكفي رجل

وسمع سيبويه بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا . يريد : ما منهما واحد مات.

وقد يبلغ من الظهور أنهم يطرحونه رأساً كقولهم : الأجرع والأبطح والفارس والصاحب والراكب والأورق والأطلس.

قال صاحب الكتاب : فصل : وحق الصفة أن يصحب الموصوف .. الفصل(1)

---

(١) ينظر المفصل /١٥٢

....

محمد : بينت أن البيان منهما حصل ، فحذف الموصوف ينقض الغرض ، ولأنه ربما أوقع لبساً ، ألا ترى أن قولك : مررت بطويل يحتمل أنه رجل ، وفرس ، وغير ذلك مما يوصف بالطويل ، ومن هنا وقع الاختلاف في بيت لبيد[1] :

٩٢ – وكثيرةٍ غُرَباؤهَا مَجْهُولَةٍ ...[2]

في الموصوف ، فقيل : أراد جماعة كثيرة[3]

وقيل : أراد قبة النعمان[4] ، وجعلها كثيرة الغرباء ؛لاجتماع الناس عندها ، وقيل : أراد : وأرض كثيرة غرباؤها[5] ، فترى كيف تطرق بحذف الموصوف الاختلاف .

قوله : "**إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى ١ ٣٣٠ أ معه عن ذكره** " هذا أيضاً استثناء مفرغ ، أي : يصحب الموصوف في الأزمان كلها ، إلا إذا ظهر ثم حذف المستثنى منه ، فبقي مفرغا .

قوله : " **فحينئذٍ** " يعني : إذا ظهر أمره "**يجوز تركه** " يعني :حذفه " **وإقامة الصفة مقامه** "

وليس قول السخاوي[6] : "إن صفة النكرة لا فرق بين أن يذكر معها[7] أو لا " بشئ

وقول أبي ذؤيب في عينيته[8] :

---

(١) ينظر ديوانه/ ٣١٧

(٢) هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

تُرْجَى نوافِلُها ويُخْشَى ذَامُها

وهو من شواهد شرح المعلقات السبع للزوزني ١٨٧ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي٣٤٩.

الشاهد فيه : حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه .

اللغة : النوافل : الغنيمة . الذام : العيب .

(٣) من القائلين بذلك الجواليقي في شرح أدب الكاتب ، تقديم الرافعي ٣٧٧

(٤) من القائلين بذلك ابن السيد في الاقتضاب شرح أدب الكتاب٣/٣٩٢

(٥) نقله التبريزي ، وقيل : رُب دار ، وقيل رُب مقامة ، وقيل المعنى : رب خطة وشأن قد جُهل القضاء فيها ، وجُهلت جهاتها وقيل : إن المعنى : رب حرب كثيرة غرباؤها ؛ لأن الحرب مؤنثة ، وجعلها كثيرة الغرباء لما يحضرها من ألفاف الناس وغيرهم ، وجعلها مجهولة لأن العالم بها والجاهل يجهلان عاقبتها . ينظر المعاني الكبير لابن قتيبة ٤٧٧/١ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي/ ١٦٧ ، وخزانة الأدب ٥١٧/٩ .

(٦) ينظر المفضل شرح المفصل ٩٧٢/٢

(٧) الضمير المستكن في " يُذكر" يعود إلى الموصوف ، وكأنه أراد أن يقول : لا فرق أن يُذكر معها الموصوف أو لا .

(٨) يُنظر ديوانه /٤٧

....

أَمِنَ المَنُونِ ورَيْبِها[1] تَتَوَجَّعُ ؟ ...[2]

إلى أن قال :

٩٣ – وعليهما مَسْرُودَتانِ[3] قَضَاهُما دَاوُودُ أَو صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ[4]

الأصمعي : وتعاورا مسرودتين أي درعين تعاوراهما بالطعن ، والتعاور لا يكون إلا من اثنين ، والسرد : الخَرْزُ في الأديم ، قال : فأظنه أراد في الدرع مثل ذلك ، والمِسْرَد :الذي تحرز به . قضاهما : فرغ من عملهما ، والصَّنَعُ : الحاذق بالعمل والصنع هنا تُبَّع ، سمع بأن داوود عليه السلام كان سُخِّر له الحديد فكان يصنع منه ما أراد وسمع بأن تبعاً[5] عملها ، فقال : عملها تُبع ، وظن أنه عملها وإنما أمر بها تعمل ، قال الأصمعي : السرد : النظم ، وقال : "جاد ما سرد الحديث " أي نظمه ، وإنما قيل للدرع مسرودة لأنها منظومة وتسمى الإشفى الذي ترقع به أخفاف الابل مسرداً.

وفي المفصل : **"وعليهما مسرودتان"**

شاهده : أنه أراد :درعان مسرودتان فحذف الموصوف وهو "درعان" وأقام الصفة مقام الموصوف .

وقال المتنخل[6] يرثي ابنه أُثَيْلَة وكان يكنى به[7] :

---

(١) يُروى : وَرَيْبِه . قال الأصمعي : هكذا يُنشد ، وذكَّر " المنون" هاهنا ، و" المنون" تُذكَّر وتؤنث . قال السكري : وقول الأصمعي أحب إلينا . يُنظر شرح أشعر الهذليين ٤/١

(٢) هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

... والدَّهْرُ ليسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

(٣) مسرودتان : منسوجتان ، ورواية الديوان /٥٧ : " **مَاذِّيَتانِ**" ، والماذِيَّةُ مِنَ الدُّرُوعِ: الْبَيْضَاءُ. ودِرْعٌ ماذِيَّة: سَهْلَةٌ ليِّنة، وَقِيلَ: بَيْضَاءُ. والماذِيُّ: السِّلَاحُ كُلُّهُ مِنَ الْحَدِيدِ.

(٤) البيت من الكامل يُنظر :الديوان /٥٧ ، واللسان " ت ب ع" ، "ص ن ع" ، "ق ض ى" ، و المعجم المفصل في شواهد العربية ٢٦١/٤ . وشاهده وتفسير ألفاظه أفاض فيه الشيخ ابن عمرون مفيدا من شرح السكري ٣٩/١ .

(٥)كان الملك الأكبر من ملوك الدولة الحميرية الثانية في بلاد اليمن، يلقب بتبع ،كما يقال لملك الفرس :كسرى، ولملك الروم : قيصر...الخ . يُنظر الأعلام١٧٥/٢ هـ ٢

(٦) هو مالك بن عويمر بن عثمان بن حبيش الهذلي ، من مضر ، صاحب أجود قصيدة طائية قالتها العرب . ينظر في ترجمته الشعر والشعراء ٦٩٥/٢ ، والأعلام ٢٦٤/٥

(٧) أثيلة ابن المتنخل قتلته بنو سعد بن فهم بن عمرو بن قيس عيلان من مضر ، وقصة مقتله حكاها صاحب الأغاني ١٤٥/٢٠ عن أبي عمرو الشيباني .

....

مَا بَالُ عَيْنِكَ تَبْكِي دَمْعُها خَضِلُ كَما وَهَي سَرِبُ الأَخْرَابِ مُنْبَزِلُ؟[١]

يقول في آخرها :/**٣٣٠ ب** :

رُمحٌ لنا كَانَ لَمْ يُفْلَلْ تَنُوءُ بِهِ تُوفَى بِهِ الْحَرْبُ والعزَّاءُ والجُلَلُ[٢]

ويروى :تُوقى به[٣] ، والجُلل : واحدها جُلَّى ، وهو الأمر العام العظيم

٩٤ –ربَّاءُ[٤] شمَّاءُ لا يَأْوِي[٥] لقِلَّتها إلاَّ السَّحابُ[٦] وإلاَّ الأَوْبُ والسَّبَلُ[٧]

أي : برباء هذا المرثي فوق الجبل الأشم الطويل . وقُلَّتُه : أعلاه . والأوب : جماعة النحل ، يقال : سمعت تأوبها حين تؤوب[٨] . والسبل : المطر ، ويروى : النوب[٩] ، وشماء: هضبة

---

(١) البيت من البسيط . ينظر شرح أشعار الهذليين ١٢٨٠/٣

اللغة : السرب : السائل . ويروى : الأخرات : جمع خرت وهو الثقب . ومن قال " الأخراب" فأراد العُرَى واحدتها خربة ، والعروة خرز حولها يقال لها الكلية ، "والخربة" العروة ، ومن قال " الأخرات " فكل "خرت" خرق ، وهو مثل ، يقال : أضيق من خرت الإبرة .يُنظر المستقصى ٢٢٠/١، يقول : هي مبتلة قبل كل شيئ من كثرة دموعها .

(٢) البيت من البسيط . ينظر شرح أشعار الهذليين ١٢٨٥/٣

اللغة : توفى : تعلو وتقهر . العزَّاء : الشدة

(٣) رواية الأغاني ٢٠ / ١٤٦ :

... يوقى به الحرب والضراء والجلل

(٤) ورواه بعضهم : " زَنَّاء" يُنظر الخزانة ٣/٥ من زنأ في الجبل يزنأ زنئاً وزنُوءاً بمعنى : صعد . وهو مهموز

(٥) يُروى : لا يدنو. يُنظر شرح أشعار الهذليين ١٢٨٥/٣

(٦) يُروى : إلا العُقاب . يُنظر السابق

(٧) البيت من البسيط . وهو من شواهد كتاب الشعر للفارسي /٣٩٣ ، والمخصص ١٧٨/٨، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٣٠٩/١

الشاهد فيه : حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وذلك قوله : رباء شماء ، والتقدير : رجل رباء هضبة شماء. فَحذف الْمَوْصُوف وأقيم الْوَصْف مقَامه فِي الْمَوْضِعَيْنِ فَإِن رباء فعال وَهُوَ وصف مُبَالغَة من قَوْلهم: هُوَ رباء لأَصْحَابه بِالْهَمْز ربأ يربأ من بَاب منع إِذا صَار ربيئة لَهُم أَي: ديدباناً .

وقيل : إنه من ربأت الْجَبَل إِذا صعدته وعلوته فَيكون رباء شماء كَقَوْلِهِم: طلاع أنجد. وَهُوَ مُضَاف إِلَى شماء والشماء مجرور بالفتحة وَهُوَ مؤنث أَشمّ من الشمم وَهُوَ الِارْتفَاع. أَرَادَ : هضبة شماء فَحذف الْمَوْصُوف بِدَلِيل الْقلَّة وَهِي رَأس الْجَبَل ، وَإِضَافَة رباء إِلَى شماء لفظية . يُنظر الخزانة ٣/٥

(٨) وفسره الخوارزمي في التخمير ١٠٨/٢ بالمطر

(٩) هي رواية الأغاني ١٤٦/٢٠

....

قال ابن حبيب[١] والأوب : السحاب ، والأوب : الريح[٢]

وروى أبو عبد الله[٣] هذا البيت بعد :

أَدْفَى[٤] يبيتُ على أَقْذافِ شاهِقَةٍ   جَلْسٍ يَزِلُّ بهَا الخُطَّافُ والحَجَلُ[٥]

جعله من نعت الوعل[٦] .

وقال السخاوي[٧] : ويُروى : لِقُنَّتِها[٨]

شاهده : "شماء" أي : هضبة شماء ، أي : مرتفعة ،وقيل : إنها هضبة مخصوصة تُسمى :"شَمَّاء"[٩] فهو علم ، ولا شاهد فيه حينئذ ، ولا يجوز أن يكون رباء ؛لأن موصوفه في القصيدة[١٠] .

---

(١) محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي البغدادي المتوفى بسامراء سنة ٢٤٥هـ . من مصنفاته : المحبر ، وغريب الحديث ، والمذهب في أخبار الشعراء وطبقاتهم . ينظر في ترجمته :بغية الوعاة ٧٣/١ ، ومعجم المؤلفين ١٧٤/٩ .

(٢) هذه المقولة وقفت عليها ، نقلها الصغاني في التكملة والذيل والصلة ٦٧/١ ، ويُنظر التاج "أ وب"

(٣) هو أبو عبدالله الرازي ، فخر الدين ، وقد تقدمت ترجمته .ويُنظر شرحه على المفصل

(٤) يُروى : أوفى . يُنظر التهذيب ٥٨٤/١٠ "ج ل س"

(٥) البيت من البسيط . ينظر شرح أشعار الهذليين ١٢٨٤/٣، واللسان والتاج "ج ل س" ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ١٩٩/٦

اللغة : الأقذاف : نواحي الجبال . الجلس : الجبل الطويل . الخُطَّافُ : لسُنُونو ، وهو ضربٌ من الطيور القواطع ، عريضَ المنقار ، دقيق الجناح طويله ، منتفش الذيل والجمع : خَطَاطيف ، والحجل : صغار الإبل

(٦) الوعل :الشاة الجبلية . يُنظر معجم العين ٢٤٩/٢ "و ع ل"

(٧) ينظر المفضل شرح المفصل ٩٧٢/٢

(٨) يُنظر الخزانة ٦/٥

(٩) شماء : هضبة ببلاد بني يشكر موطن الشاعر ، قال البغدادي : لَكِن الظَّاهِر هُنَا أَن المرَاد بشماء اسْم جنس بِدَلِيل وَصفه بقوله: لَا يأوي لقلتهَا الخ.

فَإِن قلت: أجعَل الْجُمْلَة حَالا من شماء لتعريفها.

قلت: صَاحب الْبَيْت هذلي وشماء الهضبة الْمَعْرُوفَة فِي بِلَاد بني يشْكر مَعَ أَن مقَام الْمَدْح يَقْتَضِي أَنه يربأ كل جبل مَوْصُوف بِهَذَا الْوَصْف وَلَيْسَ فِي جعلهَا علما كثير مدح. يُنظر معجم ما استعجم ٨٠٩/٣ ، والخزانة ٥/٥

(١٠) خلافاً لابن يعيش في شرح المفصل ٥٩/٣ على ما سبق بيانه في الشاهد .

....

و"رباء": فَعَّال من الربئة ؛لأن السكري[1] فسره فقال أي : بربَّاء[2] فهمزته أصلية وذلك أولى من اعتقاد الزيادة ، وأخذها من ربا يربو ؛ لأن المعنى يساعد عليه ولا قلب[3] وحذف تنوينه لإضافته إلى شماء وهي فعلاء غير منصرفة لألف التأنيث .

"**وقوله عز وجل { وَعِنْدَهُمْ قاصِراتُ الطَّرْفِ عِينٌ}**[4] " أي : نساء قاصرات الطرف عين .

قوله : " **وهذا باب واسع** " أي كثير

"ومنه قول النابغة[5] :

٩٥ – كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ ... يُقَعْقِعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ[6]

وقبله :

أتخذُل ناصري وتُعِزّ عَبْساً ... أيربوعَ بنَ غَيْظٍ للمِعَنِّ[7]

١ /٣٣١ شاهده :حذف الموصوف ، وأراد : جمل من جمال بني أقيش[8] ، وخصهم لأن جمالهم وحشية مشهورة بالنفور[9]

(١) هو أبو سعيد عبد الله بن الحسن بن الحسين بن عبد الرحمن بن العلاء بن أبي صفرة السكري ، ولد سنة ٢١٢ هـ وتوفي سنة ٢٧٥ هـ . من مصنفاته : الوحوش ، والنبات . ينظر في ترجمته نزهة الألباء/ ١٦٠ ، ومعجم المؤلفين ٤٢/٦

(٢) ينظر شرح أشعار الهذليين ١٢٨٥/٣

(٣) خلافاً لابن يعيش . قال في شرح المفصل ٥٩/٣ وما بعدها : " هو "فعال" من قولك : ربوت الرابية إذا علوتها ، وضعف العين للتكثير ، والهمزة في آخره بدل من الواو التي هي لام الكلمة

(٤) الصافات ٤٨

(٥) ينظر ديوانه ١٢٣ ، والخزانة ٦٦/٥

(٦) البيت من الوافر وهو من شواهد الكتاب ٣٤٥/٢ ، والمقتضب ١٣٦/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٤/١ .

اللغة : القعقع : الصوت . الشن : القربة البالية .

(٧) البيت من الوافر .

اللغة : المعن : الذي يتعرض لما لا يعنيه . يربوع بن غيظ : رهط النابغة .

(٨) هذا ما عليه سيبويه والزمخشري ومن تبعهما ، وذلك فيما يجوز حذف الموصوف منه ، أي إذا ظهر أمر الموصوف ظهورا يستغنى معه عن ذكره فحينئذٍ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه ، وأورده ابن الناظم على أن الموصوف بالجملة أو الظرف إذا كان بعضا من مجرور بـ " من" أو "في" يجوز حذفه كثيرا ، والتقدير : كأنك جمل يقعقع ، وهو بعض من المجرور بمن ، ويكون قوله : من جمال بني أقيش حالا من ضمير يقعقع الراجع إلى جمل المحذوف . ينظر الكتاب ٣٤٥/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٥٦ ط دار الكتب العلمية والخزانة ٦٦/٥

(٩) قاله الأصمعي . ينظر الخزانة ٦٧/٥

....

والشن : القربة اليابسة ، وإذا فعل ذلك بها كان أشد لنفورها ، وبنو أقيش : حي من عكل[١] ، وقيل : من أشجع ، وقيل : من اليمن[٢] ، وقيل بنو أقيش من الجن ، أو كانت إبلهم من الجن[٣] ، وسبب هذا الشعر أن بني عبس[٤] قتلوا رجلاً من بني أسد[٥] فقتلت بنو أسد رجلين من عبس فأراد عيينة بن حصن الفزاري[٦] أن يعين بني عبس وينقض الحلف الذي بين بني ذبيان[٧] وبني أسد ، وبينهم حلف وتناصر ، فقال : كأنك جمل : أي سريع الغضب تنفر مما لا ينبغي لعاقل أن ينفر منه[٨] .

وقوله : "**ومنه**" لأن الصفة جملة وحذْف الموصوف إذا كانت الجملة صفة أضعف منه إذا كانت مفردة

"**وقال**" أبو الأسود الحماني[٩] ، وقيل حكيم بن معية[١٠] وكان من الرجاز زمن العجاج ، وحميد

(١) قاله أبو عمرو . ينظر الخزانة ٦٧/٥

(٢) ينظر شرح أبيات سيبويه ٧٠/٢

(٣) قاله ابن الكلبي . ينظر الخزانة ٦٧/٥

(٤) بنو عبس : بطن عظيم من غطفان من قيس بن عيلان من العدنانية . كانت منازلهم بنجد ، من أشهر أيامهم يوم داحس والغبراء . ينظر : معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ٧٣٨/٢

(٥) الأسد قبائل شتى ، والرجل الذي قتله بنو عبس اسمه : "نضلة " كما جاء في ديوان النابغة/ ١٢٢، وينظر مختلف القبائل ومؤتلفها/ ٦٧

(٦) اسمه حذيفة ، أصيبت عينه فسمي عيينة ، ويكنى أبا مالك ، شاعر من الأشراف ،كان موجودا في خلافة عمر رضي الله عنه . ينظر في ترجمته أسد الغابة ٣١٨/٤ ، الإصابة ٧ / ٥٩٨

(٧) بنو ذبيان : بطن من غطفان ينتمون إلى ذبيان بن بغيض بن ريث ، من أولادهم : سعد ، وفزارة ، ومازن . ينظر في شأنهم قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان للقلقشندي/١١٢

(٨) ينظر شرح أبيات سيبويه ٥٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٣

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٣ ، والمقاصد النحوية ٧١/٤ ، ولم أقف له على ترجمة . قال محقق التخمير ٣٤٥/١ هـ٤ : " ... ولعله أبو الأحرز الحماني الذي تُنسب إليه المقطوعة التي منها :

مروان مَرْوانُ أَخُو اليَوْمِ اليَمِي

وهي —كما ترى– على وزنها وقافيتها فلعلها منها ... وأبو الأحرز هو قتيبة بن عبد العزى تميمي أيضاً ، يُكنى أبا نخيلة ، عاصر جريراً وبينه وبين بلال بن جرير مباسطات . ترجمته في كنى الشعراء أو من غلبت كنيته على اسمه ، لأبي جعفر محمد بن حبيب ، وهو ضمن نوادر المخطوطات للشيخ عبد السلام هارون ٢٨١/٢ ، والمؤتلف والمختلف/٥٢.

(١٠) ينظر الدرر ٣٧٣/٢ ، وحكيم بن معية الربعي من بني ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، وهو راجز اسلامي . ينظر الخزانة ٦٣/٥

....

الأرقط[1]:

٩٦ – لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَم تِيثَمِ
يَفْضُلُهَا حَسَبٍ ومِيْسَمِ[2]

يصف امرأة بالحسب.

والميسم : الجمال ، وهو من الواو وإنما قلبوها لكسرة ما قبلها ، من قولهم : فلان وسيم ، أي : حسن[3]

وقوله : " تيثم "يريد : تأثم ، وإنما كسر التاء كما يجوز في "تِعلم"[4] وقلب من الهمزة الياء لسكونها وانكسار ما قبلها .

شاهده : حذف الموصوف أي :" أحد يفضلها" ، والصفة جملة

"**ومنه**" قول سحيم[5] بن وثيل اليربوعي :

٩٧ – أنا ابنُ جَلا، وطَلاّعُ الثَّنايا   متى أضعِ الْعِمامةَ تَعْرفُوني
أَلَمْ تَرَ أَنَّنِي في حِمْيَرِيٍّ[6]   مَكَانَ اللَّيْثِ مِنْ وَسطِ العَرِيْنِ

---

(١) يُنظر الدرر ٣٧٣/٢ وحميد الأرقط هو : حميد بن مالك الأرقط شاعر معدود من بخلاء العرب . ينظر في ترجمته : معجم الأدباء ١٢٢٥/٢برقم ٤٣٩

(٢) البيتان من الرجز المشطور . ينظر الكتاب ٣٤٥/٢ ، والخصائص ٣٧٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٤٧/١

(٣) ينظر الصحاح " و س م "

(٤) كسر حرف المضارعة عرف عن بني تميم ، وفي شرح الكافية للرضي ٢٢٨/٢ إنها لغة غير أهل الحجاز ، وفي شرح الشافية له أيضا ١٤١/١ واعلم أن جميع العرب إلا أهل الحجاز يجوزون كسر حرف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل ، وإذا كان الماضي على "فعِل" بكسر العين ، وكذا في المثال والأجوف ، والناقص والمضعف ، والكسرة في همزة "إخال" وحده أكثر وأفصح من الفتح

(٥) سحيم بن وثيل بن أعيقر بن أبي عمرو شاعر مخضرم عاش في الجاهلية وفي الاسلام ٦٠ سنة . ينظر في ترجمته المؤتلف والمختلف/ ١٣٧ ، والإصابة ٥٨٠/٤ ، والأعلام ٧٩/٣

(٦) البيت بهذه الرواية في كتاب الدر الفريد وبيت القصيد لمحمد بن أيدمر المستعصمي ٢٥٩/١ . وما عليه النقلة هو قوله :

وإن مكاننا مِنْ حِميَرِيٍّ

يُنظر الدر الفريد ٢٦٨/٤ ،وشرح شواهد المغني ٤٥٩/١ ، ومعاهد التنصيص ٣٣٩/١

....

عذَرْتُ البُزْلَ إذْ هيَ خاطَرَتني   فمَا بَالي وبالُ ابنيْ لبونِ[1]

شاهده : ابن جلا ، أراد : ابن رجل جلا ، ثم حذف الموصوف

وقيل[2] إن "**جلا**" ليس **١ ٣٣١ب** بصفة وإنما هو علم منقول من الفعل[3] ، وتقدم فيما لا ينصرف[4] وحينئذٍ لا شاهد فيه .

وقوله[5] :

٩٨ – يا أَيُّها الغادي عليَّ في السَحَر

---

(١) الأبيات من الوافر . وهي لسحيم في الأصمعيات /١٧ ، وليست للعرجي كما وهم التفتازاني في المطول / ٢٨٨ قاله البغدادي . ينظر الخزانة ٢٥٧/١ .

الشاهد فيه : حذف الموصوف ضرورة .

اللغة : الثنايا : الجبال . متى أضع العمامة : إن قدر بـ " على" كان كناية عن الشرف والسؤدد ، وإن قدر بـ " عن " كان كناية عن الإقدام في الحروب . البزل :جمع بازل ، وهو البعير المسن . خاطرتني : راهنتني . ابن اللبون : ولد الناقة إذا استكمل الثانية ودخل في الثالثة .

(٢) قاله عيسى بن عمر . ينظر الكتاب ٢٠٦/٣ ، ٢٠٧

(٣) وأجيب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن العلم إنما هو الفعل مع ضميره المستتر ، فهو جملة محكية ، وليس العلم هو الفعل بدون ضميره . ويرد عليه أن "جلا" ليس اسماً لأبي الشاعر ولا لقبأله ، وإنما " ابن جلا" في اللغة : المنكشف الأمر .

الثاني :أن "جلا" ليس بعلم وإنما هو فعل ماض مع ضميره صفة لموصوف محذوف ، وضُعف بأن الجملة إذا كانت صفة لمحذوف فشرط موصوفها أن يكون بعضاً من متقدم مجرور ب"من" أو "في" .

الثالث : أن يكون "جلا" اسماً لا فعلاً ، وأن يكون بتقدير "ذي" أي : أنا ابن ذي جلا . والجلا : هو انحسار الشعر من مقدم الرأس . وعلى هذا الوجه لا يحتاج إلى تقدير "ذي" فإنه يقال : فلان ابن كذا بمعنى أنه ملازم له ،كما يقال : أخو حروب . والصلع ونحوه أحد مخايل الشجاعة وأماراتها ، وقيل من دلائل الكرم . يُنظر الكتاب ٢٠٧/٣ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٣ ، والخزانة ٢٥٢/١

(٤) ينظر ق٦٥أ ،وشرح المفصل لابن عمرون ٢٠٢/١ ، وفي ٢٠٣ : " قال الرماني : ويجوز أن يُحكى " جلا" وإن لم يكن فيه ضمير؛ لأن له حالاً قد استقرت قبل التسمية جاز لأجلها حكاية الحال ، أو يكون جملة غير مسمى بها في موضع الصفة لمحذوف وتقديره : أنا ابن رجا جلا ، وقد احتج لعيسى ابن عمر من جهة القياس بأن كونه فعلاً ثِقلٌ ثان كما أن التأنيث كذلك ، وكما أنه لو سُمي بمؤنث زائد على الثلاثة مذكر لم يُصرف فكذا ما كان في الأصل فعلا ، ويقوي ذلك تركهم يزيد لما نقلوه وسموا مُعلاً على ما كان عليه في حال الفعلية ، قال ابن عمرون : هذا القياس في مقابلة النقل ، والنقل راجح وقد حكاه سيبويه .

(٥) لا يعرف قائله .يُنظر : شرح شواهد المغنى ٤٦١/١ ، والمقاصد النحوية ٦٦/٤ ، وشرح أبيات المغني ١٢/٤

....

مَا لَك عِنْدِي غَيْرُ سَوْطٍ[1] وحَجَرْ

وغَيْر كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الوَتَرْ

يرمي بكَفَّيْ كانَ مِنْ أرمى البَشَرْ [2]

شاهده قوله : "**بكفي كان**" ، أراد : بكفي رجل كان فحذف الموصوف ، ويروى[3] : "مَن" بفتح الميم ، وهي موصولة ، و"كان" زائدة ، والمبتدأ محذوف تقديره : من هو أرمى البشر ، ولا حذف موصوف حينئذٍ [4]

ويروى : جادت بكفي ، من الجودة[5]

وكبد القوس : مقبضها ، وقوس كبداء : غليظة المقبض تملأ الكف[6] .

قوله : "**وسمع سيبويه**[7] **بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا** ، **يريد ما منهما واحد مات**" فحذف المبتدأ وهو واحد وأبقى صفته.

قوله : "**وقد يبلغ من الظهور** " يعني : من ظهور الأمر وأمن اللبس "**أنهم يطرحونه رأساً** " يعني : الموصوف "**كقولهم الأجرع** " وهو مكان سهل مستو لا ينبت ، وأصله : مكان أجرع ، وكذا جرعاء ، أي رملة جرعاء ، ثم اشتهر المكان بذلك ، فعلم مكانه فقيل الأجرع[8] ، ولا يقال مكان أجرع ، "**والأبطح**" كذلك ، وهو المكان المتسع ، والبطحاء كذلك[9] ، "**والفارس**" راكب الفرس خاصة ، وأصله: رجل فارس إلا أنه لا يجري صفة فلا يقال رجل فارس ، ولذا جاز جمعه جمع الأسماء غير الصفات نحو فوارس .

---

(١) يُروى : غير سهم . يُنظر الأصول ١٧٨/٢

(٢) الأبيات من الرجز المشطور . ينظر المقتضب ١٣٧/٢ ، والإنصاف ١١٤/١ م١٤، وشرح العمدة ٥٥٠/١

(٣)هي رواية الخصائص ٣٦٧/٢

(٤) قال البغدادي في الخزانة ٦٥/٥ " جعل " مَن " على هذه الرواية نكرة موصوفة أولى من جعلها موصولة " .

(٥) هي رواية جماعة . منهم ثعلب في أماليه ٥١٣/٢ ، والخوارزمي في التخمير ١١٢/٢

(٦) يُنظر الصحاح " ك ب د"

(٧) الكتاب ٣٤٥/٢

(٨) ينظر اللسان والتاج " ج ر ع"

(٩) ينظر اللسان والتاج " ب ط ح"

"**و**"نحوه : "**الصاحب**" أصله : رجل صاحب ، ولا يقال ، ولذا جمع صواحب كفوارس .

"**و**"نحوه أيضاً : "**الراكب**" وهو راكب الجمل خاصة ، وأصله: رجل راكب .

"**والأورق**" : المتغير اللون كلون الرماد **٣٣٢\ أ** والأصل : بعير أورق أي لونه كذلك(١) .

"**والأطلس**": الذئب(٢) وهو لون يضرب إلى الغبرة ، والذئب كذلك ، والأجرع ، والأبطح ، والفارس ، والأبرق(٣) لا يذكر معها الموصوف البتة(٤) ، والأربعة الباقية قد يُستعمل معها الموصوف لكن حذفه أكثر ، فلذا جمع بينهما

وكما جاز حذف الموصوف للعلم به فقد حذفت الصفة أيضاً(٥) للعلم بها منه : ما حكاه سيبويه(٦) :سير عليه ليل ، وهم يريدون : ليل طويل

وإنما حذفت الصفة لما ذكر الدال على موضعها بأن يوجد في كلام المتكلم من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقام "طويل" .

ونحوه إذا كنت في مدح رجل فتقول : كان والله رجلا ، ويزيد في قوة اللفظ بالله وإطالة الصوت فيفهم أنك تريد شجاعاً أو كاملاً.

ونحوه في طرف الذم إذا قلت : سألت فلاناً فرأيته رجلاً ، وتزوي وجهك وتقطبه ، يعني : بخيلاً

ومن حذف الصفة قولهم : السمن منوان بدرهم ، يريد : منه ، فـ "منه" في موضع الصفة لمنوين ليجوز الابتداء بالنكرة . وهذا آخر مواضع الجمل فنستوفي الكلام عليها .

وهي على ضربين : بحرف عطف ، وبغيره ، الثاني صفة ،حال ، تفسير ، خبر وما تفرع عليه ، وجملة في

---

(١) كذا في معجم العين " و ر ق" ٢١٠/٥، وقال أبو زيد : هو الذي يضرب لونه إلى الخضرة ، وهو أطيب الإبل لحماً ، وليس عندهم في عمله وسيره بمحمود . نقله في الصحاح "و ر ق" ، ويُنظر التخمير ١١٢/٢

(٢) ينظر اللسان " ط ل س"

(٣) قال اللحياني : حبْلٌ أبرق لسواد فيه وبياض . وقال الأصمعي : الأبرق والبرقاء : حجارة رمل مختلطة ، وعن ابن الأعرابي : كل شيئين خلطا من لونين فقد بُرِقا. يُنظر التهذيب " ب ر ق" ١٣٢/٩

(٤) عبارته قلِقة توهم أن " الأبرق" من كلام الزمخشري في المفصل ، وليس كذلك ، بل هو تنظير احتذى فيه حذو صاحب التخمير حيث قال : "فإن سألت : أي شيئ يعني باطِّراحه رأساً ؟ أيعني به أنه لا يُستعمل معه الموصوف أم يعني به أنه يُستعمل وقد لا يُستعمل ؟

إن عَنيْت به الأول فممنوع ، وذلك أن الثلاثة الأُول وهي : الأجرع والأبطح والفارس ، وكذلك الأبرق – بالباء الوحدة– وإن كان لا يُستعمل معها الموصوف فالأربعة الأخر يُستعمل معها ". يُنظر التخمير ١١٢/٢ وما بعدها .

(٥) ولكن على ندرة ، صرح به ابن يعيش في شرح المفصل ٦٣/٣

(٦) ينظر الكتاب ٢٢٦/١

....

موضع خفض بالإضافة ، وذلك في إضافة أسماء[1] الزمان وقد تقدم الكلام عليها[2] ، إلا التفسير كقوله تعالى {**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**}[3] ثم قال : { **لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ** } فالمغفرة تفسير الوعد[4] ، وأما قوله تعالى {**هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ** }[5] ثم قال : {**تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**}[6] فتؤمنون على لفظ الخبر ومعناه الأمر بدليل أن جوابه {**يَغْفِرْ لَكُمْ**} ، وليس جواباً لـ{ **هَلْ أَدُلُّكُمْ**} إذ ليست المغفرة بالدلالة بل بالإيمان وحسن \٣٣٢ب أن يكون الأمر بلفظ الخبر لوقوعه كالتفسير لما قبله من ذكر التجارة[7] وحكم التفسير أن يقع خبراً ، وإن كان قد يقع في غير هذا الموضع كقوله تعالى { **لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا**}[8] ،والتي لا يكون اتصالها على هذه الوجوه تتصل إما بحرف عطف نحو : زيد أخوك وأخوه عمرو فهذا بمنزلة الأجنبي في أنه لما أريد اتصاله عطف بالواو ، والآخر أن يتبع بغير حرف عطف كقوله تعالى { **إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ كَانُوا قَلِيلًا** }[9] ، ونحوه ونحوه : { **الْحَيُّ الْقَيُّومُ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَاب** }[10] ومنه قوله تعالى

---

(١) في ص : أزمان الزمان ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) ينظر:ق١١٤ب ، ق٢٣٤أ ، وشرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٢٩ جملة الخبر ، ٦٢٢ جملة الحال ، ص٣٥٣ ،٤٥٢ من هذا البحث

(٣) المائدة ٩

(٤) قال ابن هشام في المغني ٢/ ٥٨ " لأن "وعد" يتعدى لاثنين ، وليس الثاني هنا "لهم مغفرة" ؛ لأن ثاني مفعولي باب "كسا" لا يكون جملة ، بل هو محذوف ، والجملة مفسرة له ، وتقديره : خيراً عظيماً ، أو الجنة ، وعلى الثاني فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب ، إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر" .

(٥) الصف ١٠

(٦) الصف ١١

(٧) هذا ماعليه الزجاج ، ويرى غيره أن جملة " يغفر" جواب الاستفهام ووُجه بأن "تؤمنون" و"تجاهدون" عطف بيان من التجارة التجارة . فإن أريد هذا المعنى فهو حسن ، وقول الزجاج عزاه جماعة منهم النحاس ومكي وابن الشجري إلى المبرد ، وما ثبت عن المبرد موافق للجمهور . يُنظر هذا الخلاف في توجيه هذه الآية الكريمة الكتاب ٩٤/٣ ، ومعاني القرآن للفراء١٥٤/٣ ،والمقتضب ٨٠/٢ ، ١٣٣ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج١٦٦/٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٤ ، ومشكل مكي ٣٧٤/٢ ،وأمالي ابن الشجري ٣٩٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٧

(٨) البقرة ٢٣٣ وهذا لا يتأتى إلا في قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب ، وأبان عن عاصم بالرفع في "تضار" ليكون لفظه الخبر ومعناه الإنشاء . ينظر البحر المحيط ٢٢٥/٢

(٩) الذاريات ١٦، ١٧، والجملة إما بدل من الأولى في محل رفع ، وإما تفسيرية لمعنى الإحسان . ينظر تفسير الألوسي ٧/٢٧

(١٠) آل عمران ٢،٣ و الجملة خبر بعد خبر ، أو هي ضمير للفظ الجلالة وما بينهما اعتراض ، ويمكن أن تكون حالا أو مستأنفاً ، وقرأ الأعمش بتخفيف الفعل ورفع الكتاب على الاستئناف ، ويمكن أن تكون الجملة متعلقة بمن عنده محذوفة .

{ البدل}

هو على أربعة أضرب:

بدل الكل من الكل : كقوله تعالى: " اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ".

وبدل البعض من الكل : كقولك : رأيت قومك أكثرهم وثلثيهم وناساً منهم ، وصرفت وجوهها أولها.

وبدل الاشتمال : كقولك : سلب زيد ثوبه، وأعجبني عمرو حسنه، وأدبه وعلمه،ونحو ذلك مما هو منه ، أو بمنزلته في التلبس به.

وبدل الغلط: كقولك : مررت برجل حمار، أردت أن تقول بحمار، فسبقك لسانك إلى رجل، ثم تداركته. وهذا لا يكون إلا في بداية الكلام وما لا يصدر عن روية وفطانة.

{ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ}(١) وقد تقدم الكلام على رابعهم كلبهم(٢) .

قال صاحب الكتاب : البدل(٣) ... **الفصل** (٤)

محمد : حده : تابع مقصود دون متبوعه(٥) وقولي : دون متبوعه يفصله من بقية التوابع ، فإنها وإن كانت مقصودة لكن متبوعها أيضا مقصود .وقول من قال : "إعلام السامع لمجموع الاسمين"(٦) يُنتقض بعطف البيان. فإن قيل : لولم يكن الأول مقصوداً لما جاز الإخبار عنه؟ فالجواب يأتي في الفصل الثاني(٧) .

وأقسامه أربعة(٨) كما ذكر ؛ لأن الثاني إما أن يكون مدلوله مدلول الأول ، وإما أن لا يكون .

فإن كان فهو بدل الكل من الكل ، وإن لم يكن فإما أن يكون بعضاً ، فإن كان فهو بدل البعض ، وإن لم يكن (بعضا فلا يخلو من أن يكون بينه وبين الأول ملابسة أو لا ، فإن كانت بينه وبين الأول ملابسة

ينظر الألوسي ٧٦/٣ .

(١) الكهف/ ٢٢ فجملة رابعهم كلبهم نعت لجملة مقول القول قبلها . قاله في البحر ١١٠/٦

(٢) تقدم الكلام عن حكم الواو في قوله تعالى " وثامنهم كلبهم" في ٦٨٧/١ ، ولم يتحدث عن قوله تعالى " رابعهم كلبهم"

(٣) اختلفت تسمية البدل عند الكوفيين فقال الأخفش : يسمونه الترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان : يسمونه التكرار . يُنظر : المقتضب ٢٩٥/٤، ومعاني القرآن للفراء٧/١ ، والأشموني ١٢٣/٣ ، والتصريح ١٥٥/٢ ، والهمع ١٤٧/٣

(٤) ينظر المفصل / ١٥٧

(٥) هذا تعريف ابن الحاجب ، ينظر الإيضاح ٤٤٩/١ ، وتعريفه المشهور : التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ، ينظر الأشموني ١٢٣/٣ ، والتصريح ١٥٥/٢

(٦) القائل بهذا ابن خروف في شرح الجمل ٣٤٣/١

(٧) ينظر/٤٧٧من هذا البحث

(٨) جعلها في التخمير ١١٥/٢ ثلاثة : بدل المثل من المثل ، وبدل الغلط ، وجعل بدل البعض والاشتمال قسماً واحداً

....

فهو بدل الاشتمال ، وإن لم يكن)[1] فهو بدل الغلط .

"**فبدل الكل**[2] **كقوله تعالى { اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ }**[3] فـ" **صِرَاطَ الَّذِينَ** " بدل من " **الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ** " ، وهو هو .

قوله : "**وبدل البعض كقولك : رأيت قومك أكثرهم** " فـ "أكثرهم" بدل **/٣٣٣١** من قومك ، وهو بعضهم ، "**وثلثيهم** " يعني : ورأيت قومك ثلثيهم ، على أن يكون "ثلثيهم" بدلاً من قومك .

" **وصرفت وجوهها أولها** "[4] أولها : بدل من "ها" وجوهها .

ولابد في بدل البعض من ضمير يعود إلى الأول ،وربما كان محذوفاً للعلم به ، ومنه : ضربت زيداً اليد والرجل ، تريد : منه وحذف للعلم به .

قوله : "**وبدل الاشتمال كقولك : سلب زيد ثوبه** " فزيد اشتمل على الثوب بالملك .

"**وأعجبني عمرو حسنه وأدبه وعلمه** " يعني : أعجبني عمرو أدبه وأعجبني عمرو علمه .

قوله : " **ونحو ذلك مما هو منه أو بمنزلته في التلبس به** " هذا بيان الاشتمال[5] ، وقيل : ليس الأول مشتملا على الثاني لجواز : يعجبني زيد سلطانه ، والجواب : أن قوله سلطانه يراد به سلطنته ، فهو مثل حسنه فقد اشتمل الأول على الثاني ، وإن أراد مالكه فلا نسلم صحة الاستعمال .

وقيل : الثاني[6] مشتمل على الأول ، وليس بشئ لقوله تعالى :

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتتمة من الإيضاح شرح المفصل ٤٥٠/١

(٢) ويقال له : بدل الشيئ من الشيئ ، قيل : وهو أحسن ؛لأن لفظ الجلالة في قوله تعالى " **صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ** " إبراهيم ٢،١ بدل من "الحميد" ؛ لأن الكل عبارة عن ذي أجزاء ، والله تعالى منزه عن ذلك ، وأيضا في ذلك إدخال الألف واللام على "كل" ، وهو ممنوع عند الجمهور ، وجوزه الزمخشري ، ورجح الجواز الشنواني ، لكثرة استعمال النحاة لـ"كل" ، و"بعض" معرف بـ (أل) في البدل ، واعترض على تسميته ببدل الشئ من الشئ بأنه يعم جميع أنواع البدل ، وخروجا من هذا الخلاف سماه ابن مالك بالمطابق . ينظر الصحاح ، وأساس البلاغة (ك ل) ، والفواكه الجنية/ ٩٠، وشرح الأشموني ١٢٤/٣، والتصريح ١٥٦/٢ ، والدرة الشنوانية (مخطوط ٦٧ بدار الكتب بالمنصورة لوحة ٨٦) ، وحاشية أبو النجا على الأجرومية/ ٨١

(٣) فاتحة الكتاب ٦،٧

(٤) من أمثلة الكتاب ١٥٠/١، ١٦٢

(٥) مذهبه أن الأول اشتمل على الثاني ، وهو ما ذهب إليه ابن يعيش وعُزي إلى الفارسي وقواه ابن مالك . يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٣

(٦) وهو ما عليه الفارسي ، وعُزي إلى الرماني . ينظر : الحجة٢٣/٣ ،٣٧٨/٦ ، وكتاب الشعر/٢٩٩ ، الهمع ١٤٨/٣

....

{ **قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ** }[1] فالنار في الأخدود مشتملة عليها[2]

وقيل : لاشتمال المعنى عليه لا بطريق البعضية[3] ، أي : على الثاني ؛ لأنك إذا قلت : أعجبني زيد حسنه ، فمعنى الكلام مشتمل على نسبة الإعجاب إلى الحُسْن فالمشتمل عليه المعنى هو البدل ، ولذا سمي بدل الاشتمال .

وقال المبرد[4] : وقد يجوز أن تبدل الشئ من الشئ إذا اشتمل عليه معناه ؛ لأنه إنما يقصد قصد الثاني نحو: سُلب زيد ثوبه ؛لأن معنى سُلب أخذ ثوبه فأبدل منه لدخوله في المعنى ولو نصب الثوب كان أجود ، إن لم يرد البدل .

وقال الرماني[5] : لا يجوز رأيت زيداً أباه على البدل الذي المعني مشتمل عليه ؛لأن العامل يصح أن يعمل في **١ ٣٣٣ ب** الأول لعمله في الثاني من غير غلبة لأحدهما على الآخر وليس كذلك سرق زيد ثوبه ؛ لأن الغلبة في السرقة للأملاك ، ومن هذا الذي قيده الرماني يفهم فساد: يعجبني زيد سلطانه إذا أراد مالكه .

ولا بد في بدل الاشتمال من ضمير يعود إلى الأول ، وقد حذف للعلم به في نحو قول الشاعر[6] :

٩٩ – لقد كانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ[7] ...

---

(١) البروج ٤،٥

(٢) في مشكل مكي ٤٦٧/٢ " النار : بدل من الأخدود ، وهو بدل الاشتمال ، وقال الكوفيون : هو مخفوض على الجوار ، وقال بعض الكوفيين : هو بدل ولكن تقديره : قتل أصحاب الأخدود نارها، ثم صارت الألف واللام بدلا من الضمير ، وقدره بعض البصريين : قتل أصحاب الأخدود النار التي فيها .

(٣) هو ما عليه المبرد في الكامل ٩٠٥/٢ و يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٣ ، واختاره ابن الحاجب في الإيضاح ٤٥٠/١ قال : فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل ؛ ولذلك سمي بدل الاشتمال ، وهذا هو الوجه الصحيح ، ثم قال : وأما المذهبان الأولان فلا يستقيمان .

(٤) ينظر المقتضب ١٦٥/١

(٥) شرح الكتاب للرماني / رسالة دكتوراة ٣٩٠/١ وما بعدها

(٦) هو الأعشى يهجو يزيد بن مسهر الشيباني ، ينظر ديوانه/ ١٧٨

(٧) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه :

... **تُقَضَّى لُباناتٌ ويَسْأَمُ سائِمُ**

وهو من شواهد الكتاب ٣٨/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٤/١، والمقتضب ١٦٥/١ ،٢٥/٢ ، ٢٩٧/٤ .

الشاهد فيه :حذف ضمير بدل الاشتمال مع خافضه ، والتقدير : ثويته فيه .

بعض من أوجه الإعراب : ثواء : يروى بالرفع والنصب ، فالرفع على أنه اسم "كان " ، والنصب على أنه مفعول مطلق ، أو

....

يريد : ثواء فيه فحذفه للعلم به[1] ، ويجوز الفصل بين البدل والمبدل منه ، وعليه تمثيلهم : مالي بهم علم أمرهم[2] ، جر "أمرهم" على البدل من "هم" المجرورة بالباء ، وقد فصل بالمبتدأ.

قوله : " **وبدل الغلط كقولك مررت برجل حمار ، أردت أن تقول : بحمار فسبقك لسانك إلى رجل ثم تداركته ، وهذا لا يكون إلا في بديه الكلام وما لايصدر عن روية وفطانة** "

هذا بين لا يحتاج إلى شرح ، ولا يجئ في قرآن ؛ لأنه منزه عن الغلط ، ولا في شعر لأن الشاعر يعاود ويصلحه فلا يعذر في الغلط فيه[3] وذكر ابن خروف[4] خامساً ، وهو: بدل الإضراب ، قال : ويحمل عليه قوله تعالى {**النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ**}[5] وهو أولى به من الاشتمال لأن الأخدود لا ملابسة بينه وبين النار ولا بد فيه من ضمير ولا فرق في المعنى بين العطف ببل وبدل الإضراب ، وهو كثير ، والبداء لا يجوز على الله سبحانه .

محمد : أخذ ابن خروف البداء من قول سيبويه[6] في بدل الغلط فقال : (إما أن تكون)[7] غلطت ، وإما بدا لك أن تُضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانَه مرورَك بالحمار بعد ما كنتَ أردتَ غيرَ ذلك .

محمد : وذا لا يجوز في قرآن لأن البداء لا يجوز على الله وفي الشعر يحتمل ، وقوله تعالى : { **النَّارِ**

مفعول لأجله ، والخفض على أنه بدل من "حول "بدل اشتمال ، وقوله " ويسأم " يروى بالرفع والنصب فالرفع بالعطف على " تُقَضّى" في من رواه فعلا مبنيا للمجهول ، والنصب بإضمار " أن " والعطف على " تقضى" ليعطف المصدر المؤول على المصدر الصريح . ينظر الأمالي الشجرية ١٣٠/٢ وما عليها من حواشي .

اللغة : الثواء : الإقامة . اللبانات : مفردها اللبانة وهي الغاية والنية .

(١) ذكر السيوطي في الهمع ١٤٧/٣ شرطا ثانياً ، وهو: صحة الاستغناء بالمبدل منه ، وعدم اختلال الكلام لو حذف البدل ، أو أُظهر فيه العامل ، فلا يجوز : قطعت زيدا أنفه ، وأشار إلى أن من النحاة أيضا من لا يلتزم في هذين أعني : البعض . والاشتمال ضميرا ، وقد صححه ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣٧/٣ ، وفيه أشار إلى أن وجوده أكثر من عدمه .

(٢) من أمثلة المقتضب ٢٩٧/٤

(٣) هذا ما عليه المبرد . ينظر المقتضب ٢٩٧/٤ ، وأجاز وقوعه في الشعر ابن السيد . ينظر: الحلل في اصلاح الخلل ١٢٩ ، ١٣٠ ، والأشموني ١٢٦/٣ ، وقيل : يقع في النثر دون القرآن الكريم ، وعُزي إلى بعض القدماء في الهمع ١٥٠/٣

(٤) ينظر شرح الجمل لابن خروف ٣٤٣/١

(٥) البروج/ ٥

(٦) ينظر الكتاب ٤٣٩/١

(٧) مابين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من الكتاب ٤٣٩/١

وهو الذي يعتمد بالحديث. وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة ، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد.

قال سيبويه عقيب ذكره أمثلة البدل : أراد رأيت أكثر قومك وثلثي قومك وصرفت وجوه أولها. ولكنه ثنى الاسم توكيداً.

وقولهم : إنه في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه. ألا تراك تقول : زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً ، فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك.

ذَاتِ\٣٣٤ أ الْوَقُودِ }[1] من بدل الاشتمال ، لأن النار كانت في الأخدود وكونه عاريا من الضمير جاز للعلم به كما تقدم في :

لقد كانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ

وزيادة بدل الإضراب لا حاجة إليه .

قال صاحب الكتاب : فصل : وهو الذي يعتمد بالحديث .. الفصل[2]

محمد : بدل البعض والاشتمال والغلط كل واحد منها يدل أن الثاني هو المعتمد بالحديث ، وأظهرها بدل الغلط .

قوله : " **وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد ، قال سيبويه**[3] **عقيب ذكره أمثلة البدل ، أراد رأيت أكثر قومك وثلثي قومك وصرفت وجوه أولها ، ولكنه ثنى الاسم توكيداً** " .

محمد : يعني أن الأول توكيد للثاني ، فإن قيل قول الشاعر[4] :

١٠٠ – فكأنَهُ لَهِقُ السَّراةِ كأنَّه مَا حاجِبَيْه مُعَيَّنٌ بسوادِ[5]

---

(١) البروج/ ٥

(٢) ينظر المفصل ١٥٧

(٣) ينظر الكتاب ١٥٠/١

(٤) عزي إلى الأعشى في الدرر ٥٣٠/٢ ، وليس في ديوانه ، والصواب أنه من الخمسين التي لم يعرف لها قائل . ينظر الخزانة ١٩٧/٥

(٥) البيت من الكامل ، وهو من شواهد الكتاب ١٦١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٣، واللسان (ع ي ن).
الشاهد فيه : "كأنه ما حاجبيه " يريد : كأن حاجبيه ، فأبدل حاجبيه من الهاء التي في كأنه ، و"ما" زائدة .

....

يدل أن الأول المعتمد بالحديث لا الثاني ؛لأن حاجبيه بدل من الهاء التي هي اسم كان ، و"ما" زائدة ، وقد أخبر عن الهاء بقوله : معين ، وترك الثاني .

ونحوه قول الآخر[١] :

١٠١- إنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ[٢]

من بدل الاشتمال ، وأبدل "الغدو" من "السيوف" وأخبر عن السيوف[٣] والجواب من وجهين :

أحدهما : أن هذا قليل .

والثاني : أنه لم يخبر عن الأول .

أما " مُعَيَّن " فخبر مبتدأ محذوف تقديره : كل واحد منهما(مُعَين)[٤] بسواد ، والمبتدأ وخبره (خبر)[٥] عن حاجبيه ، أو " مُعَيَّن " خبر عن حاجبيه وأفرد لأنه مصدر والمصدر **٣٣٤\ب** يقع بلفظ الواحد[٦] خبراً عن التثنية والجمع . وأما غدوها ورواحها فالخبر عن الغدو لا عن السيوف ، غير أنه كنى بالرواح والغدو عن الضرب بها[٧] ؛ وذلك لأن الترك للضرب بها لا للسيوف ولا للغدو والرواح .

اللغة :اللهق : الأبيض . السراة : أعلى الشيء . المعين : ثور بين عينيه سواد .

(١) البيت للأخطل في ديوانه /٤٤

(٢) البيت من الكامل ، وهو من شواهد اللسان (ع ض ب) ، وشرح الأشموني ١٣٢/٣، الخزانة١٩٧/٥

الشاهد فيه : قوله : " إن السيوف غدوها ورواحها " فغدوها بدل من السيوف ، ورواحها معطوف عليه .

اللغة : هوازن : أبو قبيلة ، وهو: هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر .

الأعضب : مكسور القرن

(٣) الإخبار عن المبدل منه قول لجماعة منهم : الفارسي في كتاب الشعر /٥١٧ ، وابن السيد في الاقتضاب ٢٦٩/٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٦٦/٣، وابن مالك في شرح التسهيل ٣:٣٣٩، وهو خلاف ما ذهب إليه ابن عمرون من القول بأن الإخبار عن البدل لا عن المبدل منه ، وهو قول تبع فيه العكبري ، وهو موافق لما نقله ناظر الجيش عن ابن عصفور . يُنظر اللباب ٤١١/١ ، وتمهيد القواعد ٣٤١٦/٧

(٤) مابين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٦) قال أبوعلي في الشيرازيات ٤٣٦/٢ " .. يمكن أن يكون جعل الإخبار بمعين عن الضمير المفرد الذي في كأنه .. ويجوز أن يكون " المِعَيَّنُ" يراد به المصدر دون المفعول ".

(٧) وابن عصفور على أن نصب " غدوّها " على الظرف .. كأنه قال : إن السيوف وقت غدوها ورواحها .يُنظر تمهيد القواعد ٣٤١٦/٧، والخزانة ١٩٨/٥

والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحاً في قوله عز وجل : " لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ " ، وقوله : " لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ" . وهذا من بدل الاشتمال.

" وقولهم : إنه في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التوكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه ، لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه ، ألا تراك تقول : زيد رأيت غلامُه رجلاً صالحاً ، فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك".

محمد : إنما لم يسد ؛ لأن الهاء في غلامه راجعة على المبتدأ من خبره فلو كانت محذوفة لبقي المبتدأ وخبره جملة ولا عائد ، وذلك غير جائز .

و "رأيتُ" من رؤية البصر ، وليس "رجلاً صالحاً " بحال[1] فحينئذٍ يتعين البدل ، ومثله العائد إلى الموصول من صلته ، وإلى الموصوف من صفته.

وقيل[2] : فرق بين المحذوف وما هو في حكمه ، وإنما يفسد إذا كان محذوفاً ، أما إذا كان في حكم المحذوف فلا .

نظير ذلك أن "ثمود" في الترخيم إذا حذفته الدال مريداً لها لم تقلب الواو ياءً ،أو غير مريد تقلب وهي محذوفة فيهما ، ففرقت مع اجتماع الوجهين في الحذف بناء على الإرادة وعدمها ، فالتفرقة بين الموجود الذي أريد حذفه أظهر .

قال صاحب الكتاب: فصل :والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تنحية العامل ...الفصل[3] .

محمد : ما ذكره هنا دليل على ذكره فيما قبله من قوله : إيذان باستقلاله وهو قوله : "**بدليل مجيئ ذلك صريحاً في قوله سبحانه{ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ ١ ٣٣٥ أ آمَنَ مِنْهُمْ }**[4] " فـ "مَنْ" بدل من الذين استضعفوا ، وأعاد اللام، ونحوه قوله تعالى: { **لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ**

---

(١) خلافاً لصاحب التخمير ١١٨/٢ حيث جعل " غلامه" مفعولا أول ، و"رجلاً " مفعولاً ثانياً ، ولو قيل : زيدٌ أدركت غلامه رجلاً صالحاً كان " غلامه" مفعولاً به ، و" رجلاً" حال .

(٢) لم أقف على القائل .

(٣) ينظر المفصل /١٥٧

(٤) الأعراف/ ٧٥

وليس بمشروطٍ أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً ، بل لك أن تبدل أي النوعين شئت من الآخر .

قال الله تعالى : " إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ " وقال : " بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ"، خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة كـ "ناصية".

فِضَّةٍ}(١) فأعاد اللام في "لبيوتهم" وهو من بدل الاشتمال ، وتقدم الكلام على العامل في التابع(٢)

قال صاحب الكتاب :وليس بمشروط أن يتطابق المبدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً ... الفصل(٣)

محمد : إنما لم يشترط في البدل المطابقة التي ذكرها ؛لأن عامله غير عامل الأول على المختار بخلاف الصفة والتوكيد وعطف البيان.

فإن قيل : فكيف جاز أن يبين أحدهما الآخر مع أنهما من جملتين ؟

قيل : لما لم يظهر العامل في الأكثر تنزلا منزلة الشئ الواحد .

ونظير ذلك إعمال الفعلين لما كان معمول أحدهما مبينَ معمولِ الآخر صارا كالشئ الواحد ، ولذا جاز الفصل بالثاني بين الأول ومعموله.

وأما على من يعتقد اتحاد العامل في البدل والمبدل فلأن الثاني هو المقصود ، والأول كالتتمة جاز أن يختلفا لما اختلفا في القصد . والصفة والتوكيد وعطف البيان تتمة للأول فوافقته .

قوله : "**بل لك أن تبدل أي النوعين شئت من الآخر قال تعالى { .. إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ}**(٤) " فـ"صراط الله" معرفة ، وقد أبدله من "صراط مستقيم" وهو نكرة ،"وقال تعالى { .. **بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ** }(٥) فـ "ناصية" بدل من الناصية .

قوله : "**خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة**(٦) **كناصية** "

---

(١) الزخرف/ ٣٣

(٢) ينظر/٤٢٤من هذا البحث ، وذهب الأخفش والرماني إلى أن البدل على نية تكرار العامل ، وأظنه مذهب سيبويه ، قال : " فأما البدل فمنفرد ، كأنك قلت : زيداً رأيت ، أو رأيت زيداً ، ثم قلت : إياه رأيت وكذلك أنت ، وهو وأخواتهما في الرفع " ، وذهب آخرون إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، قال المبرد ممثلاً للبدل : " .. نحو قولك : مررت بأخيك زيد . أبدلت زيداً من الأخ ، نحيت الأخ وجعلته في موضعه في العامل ، فصار مثل قولك : مررت بزيد " أ.هـ ينظر الكتاب ٣٨٦/٢ ، والمقتضب ٢٩٥/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٣ .

(٣) ينظر المفصل/ ١٥٨

(٤) الشورى ٥٢ ، ٥٣

(٥) العلق ١٥ ، ١٦

(٦) هو مذهب الكوفيين ، والبغداديين ، والسهيلي ومن وافقهم . ينظر نتائج الفكر/ ٢٩٧ ، والهمع ١٥١/٣

....

وعلله بعضهم[١] بأن البيان مرتبط بهما جميعاً . وقيل[٢] : لأنها إن كانت بدل الكل فهي المعنى المقصود فلا يحسن أن يؤتى بالمقصود من غير زيادة **٣٣٥\ب** على ما هو غير المقصود وإن كان غير بدل الكل لزم أن يكون ضمير يرجع إلى المبدل منه فإن

كان متصلاً به وقع معرفة وإن كان منفصلاً عنه رجع موصوفاً به ، وما اتصل به (كقولك : أعجبني زيدٌ رأسه وحسنه، وما انفصل عنه كقولك : أعجبني زيدٌ رأسُله وحسن له)[٣] فلذلك وجب ما ذكر .

محمد : وذا تعليل من لم يتثبت ؛ لأنه لو كانت هذه هي العلة لم يختص ذلك بالنكرة من المعرفة فإنه لو كان الأول نكرة والثاني معرفة في بدل البعض والاشتمال يلزم الضمير

وإن كان لا يشترط في الثاني الصفة ثم لم يقيد بدلاً دون بدل ، بل قال : موصوفه فحسب فيجب على ما قال جواز ضربتُ زيداً يداً قوية.

فعلى ما قال الزمخشري وجدت الصفة لكنه فاته أمر آخر ، وهو العائد وعلى ما قاله هذا المعلل لا يجوز لعدم العائد وإن وجدت الصفة وليس الصفة والعائد متلازمان.

وربما قال بعض النحاة[٤] : إنما يلزم أن توصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة إذا اتفق لفظهما .

محمد : ولا يفتقر إلى صفة أصلاً ما أنشده سيبويه[٥] للفرزدق[٦] :

١٠٢- فأصْبَحَ فى حيثُ الْتَقَيْناَ شريدُهمْ   طليقٌ ومكتوفُ اليدينِ ومُزعِفُ[٧]

---

(١) هو ابن يعيش . ينظر شرحه على المفصل ٦٨/٣

(٢) هو رأي ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ٤٥١/١

(٣) مابين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من الإيضاح ٤٥١/١

(٤) هم البغداديون . ينظر الهمع ١٥٢/٣

(٥) ينظر الكتاب ١٠/٢

(٦) ينظر ديوانه ٢٩/٢

(٧) البيت من الطويل ، وهو من شواهد الهمع ١٥٤/٢ ، والخزانة ٣٥/٥ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٥٠/٥

الشاهد فيه :" أصبح شريدهم طليق " برفع طليق على البدلية ، وقيل :على أنه خبر أصبح قطع عن اسمها فكان خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير : بعضهم طليق ، أو مبتدأ لخبر محذوف والتقدير : منهم طليق ، والجملة خبر أصبح .يُنظر التذييل والتكميل ٢٤٩/٤ ، وفي البيت شاهد آخر ، وهو جر "حيث" بـ"في" شذوذاً . يُنظر التذييل والتكميل ٥٥/٨، وتمهيد القواعد٢٠٢٢/٤

اللغة : المزعف :يُروى بفتح العين وكسرها، فالفتح اسم مفعول من أزعفه الموت إذا قاربه ، وهو مأخوذ من قولهم : موت زُعاف وذُعاف أي : مُعجل ، والكسر معناه : ذو زُعاف أي ذو صَرْع وقتل وليس بجار على الفعل . يُنظر تحصيل عين الذهب

ويبدل المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب. تقول : رأيته زيداً ، ومررت به زيد ، وصرفت وجوهها أولها. ولا تقول : بي المسكين كان الأمر ، ولا عليك الكريم المعول

والمضمر من المظهر نحو قولك : رأيت زيداً إياه ، ومررت بزيد به

والمضمر كقولك رأيتك إياك ومررت بك بك.

ف"طليق" :بدل من "شريدهم" ولم يصفه.

وقال سيبويه[1] : لو قلت : دخلوا رجل فرجل تجعله بدلاً .

محمد : وذا بدل نكرة – غير موصوفة – من معرفة وهو الضمير في دخلوا

وقال سيبويه[2] أيضاً : وتقول :مررت بأخويك مسلماً وكافراً هذا على من جر وجعلها صفة للنكرة ، ومن جعلها بدلاً في النكرة جعلها بدلاً في المعرفة[3]

وقوله سبحانه { **وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا** }[4] أي : ديناً غير الإسلام ، فقدم الصفة وأبدل منها الموصوف وهو بدل نكرة غير موصوفة من **٣٣٦\ أ** معرفة ، ويمكن أن يقال : لا نسلم أن إضافة "**غير**" محضة .

قال صاحب الكتاب : فصل : ويبدل المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب ... الفصل[5]

إنما أبدل المظهر من المضمر لما في البدل من مشابهة التوكيد في بدل الكل من الكل فإن معنى التوكيد فيه ظاهر ، والمضمر مؤكَّد فجاز أن يبدل منه .

وقوله : "**الغائب دون المتكلم والمخاطب** " هذا مذهب سيبويه .

قال سيبويه[6] : فإذا قلت : بي المسكين كان الأمر ، فلا يحسن فيه البدل ؛ لأنك إذا عنيت المخاطب أو

/٢٤٥ وما بعدها ، و الخزانة ٣٦/٥

(١) ينظر الكتاب ٣٩٨/١

(٢) ينظر الكتاب ٩/٢

(٣) في شرح الكتاب للسيرافي ٣٤٢/٢ ط بيروت : " في هذه المسألة ثلاثة أوجه :

أحدها : النصب وهو على الصفة ، وصارت الصفة حالاً لتعريف الموصوفين

الثاني : الجر على البدل

الثالث : الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف

(٤) آل عمران/ ٨٥

(٥) ينظر المفصل/ ١٥٨

(٦) ينظر الكتاب ٧٦/٢

....

نفسك فلا يجوز أن يكون لا تدري من تعني ؛ لأنك لست تحدث عن غائب . انتهى

ويحتمل أن يقال : إن الأول يذكر لنحو من التوطئة ، والثاني هو الذي يعتمد بالحديث فلما كان كذلك لم يجز أن يكون الأول أعرف المعارف وهو من بدل الكل من الكل ؛ لأنه حينئذ تحصل الغنية بالتوطئة أيضاً عن الثاني فينافي حكم البدل فلا يجوز .

فإن قيل : لم جوزتم بدل النكرة من المعرفة ؟

فالجواب : أن الأول إذا لم يكن أعرف المعارف مما لا يقبل التنكير يجوز فيه أن يكون موضحاً

أما المعرف باللام واسم الإشارة والمضاف فلجواز جريها صفة ، والصفة في المعارف للإيضاح

وأما العَلَم فلجريه عطف بيان ، والعلم يقبل التنكير بخلاف أعرف المعارف[1] ، وجوز الأخفش ذلك[2] ، واحتج بقوله تعالى { **لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ** }[3] فـ "الذين" بدل من الكاف والميم في "ليجمعنكم" والجواب **٣٣٦\ ب** : أنا لا نسلم البدل ، بل "الذين" مبتدأ[4] ، واحتج الأخفش أيضاً بقول الشاعر[5] :

١٠٣ – فلأَحْشَأَنّكَ مِشْقَصاً أَوْساً أُوَيْسُ مِنَ الهبالَهْ[6]

فقوله : "أوساً" بدل من الكاف ، وهو ضمير المخاطب ، وهو شاذ .

(١) وعلله ابن الحاجب في الإيضاح ٤٥٢/١ بقوله : فالجواب : إنما جوزناه لإشعار صفة النكرة بمعنى لم يشعر به المبدل منه ولا يلزم مثله في بدل الظاهر من ضمير المتكلم . فيقال جوزه بشرط الصفة قلنا : لو جوزناه لأدى إلى أن يوصف المضمر لأن البدل هو المبدل منه إذا كان بدل الكل من الكل وإذا كان كذلك فكأنا وصفنا الأول المضمر إذا وصف الثاني فافترقا

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٦٩/٢ . والتحقيق أن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر فيه مذاهب أحدها : المنع وهو مذهب جمهور البصريين ، والثاني: الجواز وهو قول الأخفش والكوفيين، والثالث: أنه يجوز في الاستثناء نحو ما ضربتكم إلا زيدًا وهو قول قطرب . يُنظر الأشموني١٢٩/٣، والهمع ١٥١/٣

(٣) الأنعام/ ١٢

(٤) قال مكي في مشكله ٢٥٨/١ : " الذين" في موضع رفع بالابتداء ، و"فهم لا يؤمنون" ابتداء وخبره في موضع خبر " الذين" ، وأجاز الأخفش أن تكون " الذين" في موضع نصب على البدل من الكاف والميم في " ليجمعنكم " وهو بعيد ؛ لأن المخاطب لا يبدل منه غير مخاطب ، لا تقول : رأيتك زيداً ، على البدل للإشكال . ويُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٣

(٥) البيت لأسماء بن خارجة في اللسان والتاج " ح ش ء " ، "هـ ب ل "

(٦) البيت من مجزوء الكامل ، وهو من شواهد المخصص٦٦/٨ ، وشرح الكافية الشافية ٥٧٩/١ ، الشاهد فيه : جعل " أوسا" بدلاً من كاف الخطاب في " لأحشأنك" ، قال ابن مالك : " وجعل البصريون " أوسا" مصدر آسى أوسه ، بمعنى عوضه.

اللغة :لأحشأنك : لأرمينك . مشقصاً : سهماً .

....

يخاطب ذئباً طمع في ناقته ، واسمها: هبالة ، وأوس : من أسماء الذئب[1]

والجواب : أن أوساً مصدر أاسَهُ يَؤوسُه إذا أعطاه ، وليس هنا باسم الذئب .

وأنشد أيضاً :

١٠٤– مَا تَنْقِمُ الحربُ العَوانُ مِنِّي؟
بازِلِ عَامَيْنِ حَدِيثٌ سِنِّي [2]

فأجازوا الرفع في "بازل" على خبر الابتداء ، والنصب على الحال ، والجر على البدل من الياء في "مني" وهو ضمير المتكلم .

والجواب : لا يجوز الجر ، وليس برواية ، بل جوّز فيحتمل أن يكون التجويز ممن يجوز البدل من ضمير المتكلم .

واحتج الأخفش أيضاً بقوله تعالى {**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ** }[3] فـ"مَن" بدل من الكاف في "لكم" .

والجواب : أن هذا من بدل البعض ؛لأن من يرجوا الله واليوم الآخر بعض الناس[4] ويجوز في بدل البعض والاشتمال ؛لانفراد الثاني بمعنى لا يفهم من الأول ، وعليه أنشد :

١٠٥ – أَوعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ
رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ[5]

---

(١) يُنظر الصحاح " ح ش ء" ، " أ و س"

(٢) البيتان من الرجز المشطور وهما لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه في ديوانه/ ١٢٩ ، ولأبي جهل في اللسان " ب ز ل " ،" س ن ن" ،"ع و ن".

الشاهد فيه :جر " بازل" على البدل من ياء المتكلم في " منى" ، ويُروى أن ثعلباً كان يأتي الرياشي ليسمع منه الشعر فقال له الرياشي يوماً : كيف تروي "بازل" من قوله :

ما تنقم الحرب العوان مني
بازل؟.....

فقال ثعلب : ألمثلي تقول هذا؟ إنما أسير إليك لهذه المقطعات والخرافات . يروى البيت بالرفع على الاستئناف ، وبالخفض على الاتباع ، وبالنصب على الحال .يُنظر مجالس العلماء للزجاجي /٥٨ ، والمغنى ٤٤/١

(٣) الاحزاب/ ٢١

(٤) في التخمير ١٢١/٢ " ... ذاك من أجل أن الخطاب ليس لقوم بأعيانهم فنزلوا منزلة الغُيَّبِ"

(٥) البيتان من الرجز المشطور ، وهما للعُدَيْل بن الفُرْخ العجلي في المقاصد النحوية ١٩٠/٤.وهما من شواهد معاني القرآن للفراء ١٩٧/١ ، ومجالس ثعلب ٢٢٧/١ ، واللباب للعكبري ٤١٣/١

....

فقوله : "رجلي" بدل من الياء في "أوعدني" ، وهو بدل البعض من الكل .

ومِن بدل الاشتمال :

١٠٦ – وما أَلْفَيْتِني حِلمي مُضاعا[1]

ف "حلمي" بدل من الياء في "ألفيتني"

تمثيله : "**رأيته زيداً ومررت به زيد** " فهذان بدل كل من كل.

"**وصرفت \ ٣٣٧أ وجوهها أولها** " بدل بعض من كل ؛لأن أولها بدل من الهاء المخفوضة في وجوهها

"**ولا تقول بي المسكين كان الأمر**" ؛لأن المسكين حينئذ بدل من الياء في "بي" ، فلا يجوز ؛ لأن ضمير المتكلم لا يبدل منه .

"**ولا عليك الكريم المعول**" ؛ لأن الكريم بدل من الكاف في "عليك" ، وهو ضمير مخاطب ولا يبدل منه كما تقدم.

"**والمضمر من المظهر نحو قولك : رأيت زيدا إياه** " فإياه بدل من زيد ، "**ومررت بزيد به**" فالهاء في

الشاهد قوله : " رجلي" على أنه بدل بعض من ياء المتكلم في " أوعدني " .

هذا هو الظاهر ، واستشكلت البدلية بأن "الرِّجْل" لا توعد بالسجن ، وأجيب : بأنها لما كانت سبباً للدخول ناسب إيعادها بذلك . وفيه وجوه ثلاثة :

أحدها : ما قاله ابن السيد في شرح أبيات أدب الكاتب وهو : أنه يجوز أن يكون "رجلي" مفعولاً ثانياً ، وحذف منه حرف الجر اختصارا ،كأنه أراد :لرجلي .

وثانيها : ما قاله أبو حيان : وهو أن يكون "رجلي" منادى على طريق الاستهزاء بالموعِد .

ثالثها : ما نقله ابن السيرافي في شرح أبيات إصلاح المنطق عن بعضهم ، وهو أن تكون "الأداهم" معطوفة على "السجن " ، و"رجلي" معطوفة على ضمير المتكلم ، أي : أوعدني بالسجن وأوعد رجلي بالأداهم .يُنظر التذييل والتكميل ٣٥/١٣ ،والخزانة ١٨٦/٥

اللغة : الشثنة: الخشنة . المناسم :جمع منسم وهو طرف خف البعير .

(١) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

ذَريني إن أمْرَكِ لنْ يُطاعا

وهو لعدي بن زيد العبادي رضي الله عنه في ديوانه/ ٣٥، وشرح أبيات سيبويه٨٥/١،وشرح عمدة الحافظ٢/ ٥٨٧ ، وينسب إلى رجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١٥٦/١ ، والمقاصد النحوية ١٩٢/٤ الشاهد فيه : جعل "حلمي" بدل اشتمال من الياء في " ألفيتني" .قال الرماني في شرح الكتاب ٣٩٨/١ : وكان الوجه " حلمي مطاع" والنصب جيد أيضاً وإن كان الرفع أجود .

....

به بدل من زيد . وبدل البعض مضمر من ظاهر : ثغر الجارية قبّلت الجارية إياه.
وبدل الاشتمال : حُسن الجارية أعجبتني الجارية هو . ذكرهما بعض النحاة للتدرب[1] فأحببت ذكرهما ، ولا يصحا لأنه فقد شرطهما وهو الضمير .

"**والمضمر من المضمر نحو قولك رأيتك إياك ، ومررت بك بك** " أبدل "إياك" من الكاف في رأيتك ، و"بك" الثانية من الأولى وأعاد حرف الجر ؛لأن ضمير المجرور لا منفصل له[2] .

وتقدم أن البدل من ضمير المتكلم والمخاطب لا يجوز فذاك بشرط أن لا يكون الثاني مماثلا للأول ، فأما متى ماثله فلم يفضل الأول الثاني جاز .وذكر بعضهم[3] إبدال المضمر من المضمر بدل البعض ، وتمثيله :الجارية خدها قبلتها إياه ، وفي الجارية حسنها أعجبتني هو ، ولا يصحان أيضا لفوات الضمير لأن من شرط صحة بدل البعض والاشتمال الضمير ، ولا يضاف الضمير ولا يوصف فامتنعا . وبدل ظاهر من مضمر : زيد ضربته يده فهذا بدل البعض ، وبدل الاشتمال قوله تعالى{ **وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ**}[4] فإن "أذْكُرَه" بدل من الهاء في أنسانيه ، وقد فصل بين البدل والمبدل منه بالفاعل.

ومن مسائل البدل **٣٣٧\ ب** قال الرماني[5] : لا يجوز زيد ضربت أخاك إياه؛لأنك جئت بالضمير في موضع البدل ، وهو معتمد البيان فجعلته في موضع الفضلة من الكلام .وإنما البدل على تقدير ما لو ترك لصح الكلام ؛ لأنه بمنزلة جملتين تداخلتا وكل واحدة منهما على سبيل الاستغناء عن الأُخرى .

---

(١) نقله ابن الخباز عن بعض النحويين . يُنظر توجيه اللمع/٢٧٩.
هذا وقد وَمنع ابْن مَالك إِبْدَال الْمُضمر من الظَّاهِر بدل كل قَالَ لِأَنَّهُ لم يسمع من الْعَرَب لَا نثرا وَلَا نظما وَلَو سمع لَكَانَ توكيدا لَا بَدَلا وَأَجَازَهُ غيره وَفِي جَوَاز بدل الْبَعْض والاشتمال خلف ،قيل: يجوز ، وَقيل : يمْنَع ، وَهُوَ كالخلاف فِي إبدالهما مضمرا من مُضْمر . يُنظر شرح التسهيل لابن مالك٣/٣٣٢ ، والتذييل والتكميل ١٣/١٥ ، والهمع٣/١٥٢

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣/٧٠ : والأقرب في هذا أن يكون تأكيدا لا بدلا ؛لأنك إذا أبدلت اسما من اسم وهما لعين واحدة كان الثاني مرادفا للأول ليعلم السامع بمجموعهما ، فأما إعادة اللفظ بعينه فمن قبيل التأكيد أ .هـ والقول بالبدلية مذهب البصريين وصححه أبو حيان ، والقول بالتوكيد مذهب الكوفيين وصححه ابن مالك . يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٠٥ ، والتذييل والتكميل ١٢/٢٢٩

(٣) يُنظر توجيه اللمع /٢٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٨

(٤) الكهف ٦٣

(٥) ليس في مظانه من شرح الكتاب للرماني ، ولعله في شرحه على الأصول الذي لم يصلنا منه إلا اليسير .

{عطف البيان }

هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها.

وذلك نحو قوله :

أقسمَ باللهِ أبو حَفصٍ عُمَر

أراد : عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهو كما ترى جار مجرى الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها.

قال صاحب الكتاب : عطف البيان ... الفصل(1) .

محمد : قوله : "**هو اسم غير صفة**" قوله : غير صفة ، فصل من الصفة ، وقوله : "**يكشف عن المراد**" " فصل من العطف بحرف ،"**وكشفها**" فصل من البدل .

قوله : " **وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها** " مثاله : رأيت الغضنفر الأسد ، فالأسد ليست غريبة ، والغضنفر غريبة ، وذا منه بناء على ما يعتقده من قوله : "**فهو جارٍ مجرى الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها** " ولذا قال بعضهم(2) : إنه لا يكون عطف البيان إلا علما ، وليس كما زعموا ؛ لأنه لا فرق بينه وبين الصفة إلا في الاشتقاق ، فالصفة بالمشتق وما هو في تأويله .

وقول رؤبة(3) :

١٠٧ – .. يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا(4)

---

(١) ينظر المفصل/ ١٥٩

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧١/٣ : " وعطف البيان يكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل كالكنى والأعلام" .

(٣) هو رؤبة بن العجاج عبد الله بن رؤبة بن حذيفة ، من رجاز الإسلام وفصحائهم ، نزل البصرة ، وهو من مخضرمي الدولتين : الأموية ، والعباسية مات في خلافة المنصور . ينظر في ترجمته الأغاني ٥٧/٢١ ، والأعلام ٣٤/٣

(٤)هذه قطعة من بيت من الرجز المشطور ، وتمامه :

إنِّي وأسْطار سُطِرْنَ سَطْراً

لَقَائِلٌ يانَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا

والرجز لرؤبة في ملحق ديوانه/١٧٤ ، وينسب لذي الرمة في شرح شذور الذهب/٤٣٧ ، ٤٥٠ ، وليس في ديوانه الذي بين يدي ، وهو من شواهد الكتاب ١٨٥/٢ ،١٨٦ ،والمقتضب ٢٠٩/٤ ، والخصائص٣٤٠/١ .

الشاهد فيه :جعل " نصر" الثاني عطف بيان من الأول ، وهو ما قرره سيبويه ، وأنشده الرضي في شرحه على الكافية ١٣٨/١ على أن " نصر" الثاني توكيد للأول ، ويُروى بنصب " نصراً" الثانية قال أبو عبيدة : "نصر" المنادى : نصر بن سيار أمير

....

ذكر في "نصر" الثاني أنه عطف بيان وليس أشهر من الأول

ومن هذا يعلم أنه لا يشترط في عطف البيان مغايرة اللفظ ، ومن هذا يعلم أنه لا يختص بالعلم .

وقال أبو بكر بن السراج[1] : وتقول : إن هذا أخاك منطلق فتنصب أخاك على ضربين من التقدير : على عطف البيان ، وعلى البدل ، وأخاك ليس بعلم .

وقال أبو علي في الشيرازيات[2] في قوله تعالى **١ ٣٣٨ أ** {**ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ** }[3] فيمن نوَّن "ثلاثمئةٍ"[4] يكون عطفاً على المائة ، لأن المائة وإن كانت في اللفظ واحداً فهي في المعنى جماعة ألا ترى (أن المائة في موضع)[5] المئتين ، قال الراجز[6] :

١٠٨ – أَقْسَمَ بِاللَّه أَبُو حَفصٍ عُمرْ

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ[7]

خراسان ، و"نصرا" الثاني : حاجبه ، ونصبه على الإغراء ، يريد : يانصر عليك نصراً

وقال الزجاج : "نضر" الذي هو الحاجب بالضاد المعجمة ، وقال الجرمي : النصر : العطية ، فيريد : يا نصر عطية العطية ، وكان المازني يقول : يا نصر نصراً نصراً بنصبهما على الإغراء ؛ لأن هذا "نصر" حاجب نصر بن سيار، وكان حجب رؤبة ومنعه من الدخول ، فقال : اضرب نصراً وآله ، ومنع أبو حيان كونه من التأكيد اللفظي أو البدل ، وحصره في البيان .

ينظر : مجاز القرآن ٢٣٠/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج٢٣٨/٢، وتذكرة النحاة لأبي حيان/٤٢٠، والخزانة ١٩٣/٢

(١) ينظر الأصول ٢٥١/١

(٢) ينظر الشيرازيات ٣٠١/١

(٣) الكهف ٢٥

(٤) في النشر ٣١٠/٢ " واختلفوا في " ثلاثمائة سنين" فقرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين ، على الإضافة ، وقرأ الباقون بالتنوين " .

(٥) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٦) ينسب إلى أعرابي لم يسم في المقاصد النحوية ١١٥/٤ ، والتصريح ١٢١/١ ،ونسبه ابن يعيش في شرحه على المفصل ٧١/٣ إلى رؤبة ، وأبطله العيني ؛لأن رؤبة غير معدود من التابعين ، ولأنه من وفيات ١٤٥هـ ، وليس في ديوانه ، ونسبه ابن حجر في الإصابة ١٣٨/٨إلى عبد الله بن كيسبة المهدي ، وينظر الخزانة ١٥٢/٥

(٧) الأبيات من الرجز المشطور ، وهي من شواهد اللسان ، والتاج (نقب ، فجر) ، وشرح الأشموني ١٢٩/١ . الشاهد فيه :جعل "عمر" عطف بيان من أبي حفص .

اللغة : النقب : قطع الخف ، أدبر البعير : إذا جرح دابره .

والذي يفصله لك من البدل شيئان :

أحدهما : قول المرار:

أَنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ بشْرٍ   عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقوعا

لأن "بشراً" لو جعل بدلاً من "البكري" والبدل في حكم تكرير العامل لكان "التارك" في التقدير داخلا على بشر.

والثاني : أن الأول ههنا هو ما يعتمد بالحديث ، وورود الثاني من أجل أن يوضح أمره ، والبدل على خلاف ذلك إذ هو كما ذكرت المعتمد بالحديث والأول كالبساط لذكره

يريد :عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

شاهده : إجراء الاسم على الكنية عطف بيان .

قال صاحب الكتاب : والذي يفصله لك من البدل شيئان ... الفصل[1]

محمد : عطف البيان يشابه البدل من جهة أنه لا يدل على معنى في متبوعه ولا يؤكده ، وليس بينهما حرف يربط الثاني بالأول ، وهو هو فأشبه بدل الكل من الكل فاحتاج إلى الفرق فقال : "**والذي يفصله شيئان : أحدهما : قول المرار الأسدي**[2] :

١٠٩- أَنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ بشْرٍ   عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقوعا

عَلاهُ بِضَرِبَةٍ بعثَتْ بِلَيْلٍ   نوائحهُ وأَرْخَصَتِ البُضُوعا[3]

شاهده : ما ذكره ؛ لأن "بشراً" لو جُعل بدلاً من "البكري" ، والبدل في تكرير العامل كان التارك في التقدير داخلا على "بشر" ، وبشر لا يجوز أن يدخل عليه التارك مع جر بشر إلا على مذهب الفراء[4]

---

(١) ينظر المفصل /١٦٠

(٢) هو أبو حسان المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي شاعر إسلامي ، نسبته إلى فقعس من بني أسد بن خزيمة . ينظر في ترجمته الشعر والشعراء ٦٩٩/٢، و الأعلام ١٩٠/٧

(٣) البيتان من الوافر ، وهما للمرار في ديوانه/ ١٦٩ ، وينظر الكتاب ١٨٢/١، والتصريح ١٣٣/٢ ، والمقاصد النحوية ١٢١/٤.

الشاهد فيه : جر "بشر" على أنه عطف بيان ، وقيل : يجوز فيه البدل وعُزي إلى المبرد في كتاب له سماه " الشرح " وعُزي إلى المبرد أيضاً القول بأنه لا يجوز فيه إلا النصب حملاً على محل " البكري" ، وفي البيت شاهد آخر وهو مجيئ اسم الفاعل مفرداً مقترناً بـ" أل" مضافاً إلى ما فيه " أل" .

اللغة :بشر :هو بشر بن عمرو بن مرثد ، وقتله رجل من بني أسد ففخر المرار بقتله ، وبشر هو من بكر بن وائل . ترقب : تنتظر موته لتقع عليه فتلتهمه .أرخصت البضوعا : أرخصت الضربةُ اللحمَ على الطيور . يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٩/٢ ط بيروت ، وشرح أبيات سيبويه ٧٦/١ ، والخزانة ٢٦٣/٤

(٤) نسب هذا المذهب إلى الكوفيين في البسيط ١٠٠٢/٢ ، وإلى الفراء في الارتشاف ٢٢٧٦/٥، ومذهب البصريين التفصيل ،

....

في الضارب زيد على ما يأتي[1] ، فلما امتنع على المختار البدل حمل على عطف البيان ؛ لأنه ليس في حكم تكرير العامل .

وقال أبو علي[2] : يجوز أن يكون "بشر" بدلاً من "البكري" ؛ لأن البدل ليس من حده أن يقدر في موضع المبدل منه ، ألست تقول : الذي مررت به أبي محمد بإجماع ،ولو أحللته محل الهاء المبدل منها لخَلت الصلة من عائد ؟

محمد : لم يمتنع من الجهة التي ذكرها أبو **٣٣٨\ ب** علي ، بل من جهة تكرير العامل ، ولا يصح : التارك بشر ، ويصح :الذي مررت به بأبي محمد [3] الفرق

ومنْعُ المبرد[4] جر "بشر" لا يُعول عليه لصحة الرواية ، ومساعدة القياس ؛ لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل ، ألا ترى أنه يجوز : رب شاة وسخلتها ، ويا أيها الرجل ذو الجمة[5] ؟

ومعنى البيت : أنه وصف أبيه بأنه صرع رجلاً من بكر فوقعت عليه الطير وبه رمق فجعلت ترقُب موته لتتناول منه ، ونصب (وقوعا)[6] على الحال إما من المضمر المستكن في عليه ، أو من فاعل يرقبه[7] .

فإذا كان اسم الفاعل مفرداً ، أو جمع تكسير ، أو جمع سلامة بالألف والتاء جاز في مفعوله الذي يليه النصب والخفض إن كان المفعول معرفاً بـ"الألف واللام" أو بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام أو إلى ضميره ، وإن كان المفعول غير ذلك لم يجز فيه إلا النصب . ينظر في هذه المسألة : الكتاب ١٦٤/١ ، والمقتضب ١٤٨/٤ ، والأصول ١٢٢/١، والتوطئة/ ٢٦١ ، واللباب ٤٣٧/١ ، وشرح الجمل الكبير ٥٥٠/١ ، والأشموني ٢٩٢/٢، والتصريح ٦٥/٢

(١) وافته المنية قبل أن ينجز وعده

(٢) لم أقف على هذا النقل عن الفارسي في كتبه التي وصلت إليها يدي ، ولعله في كتاب مفقود ، أو لم أصل إليه . والله أعلم ، وينظر اختياره في الارتشاف ١٩٤٥/٤ ، والمساعد ٤٢٥/٢ .

(٣) بياض في الأصل .

(٤) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٩/٢ ط بيروت ، والإيضاح شرح المفصل ٤٥٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٣

(٥) ذو الجمة : صاحب الشعر الطويل . يُنظر الصحاح واللسان "ج م م"

(٦) في ص (وقوفا) ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٧) هذا كلام ابن يعيش بنصه في شرح المفصل ٧٤/٣ ، واختار البغدادي في الخزانة ٢٦٥/٤ أن يكون " وقوعا" مفعولاً من أجله ، واعترض على كونه حالاً من الضمير في "ترقبه" بقوله : "وهذه الحالية لا تصح من جهة المعنى ؛ لأنه لا معنى للانتظار بعد الوقوع على الميت ، ولو جعله حالا من الطير ــ كما قاله بعضهم ــ لكان صحيحا ، وكان حينئذٍ فيه بيان لقوله: "عليه الطير"

ونقل عن بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل قوله : ولا يبعد أن يجعل "وقوعا" مصدراً ويكون منصوباً على البدل من الضمير الراجع إلى "بشر" في "ترقبه" ؛ لأنه في معنى وقوعاً عليه ، فيتخصص نوع اختصاص، ويكون من باب بدل الاشتمال . هذا كلامه ، وهو جيد إلا أن فيه حذف الضمير .

....

قوله : "**والثاني** " يعني مما يفصله

" **أن الأول هنا هو ما يعتمده الحديث ، وورود الثاني من أجل أن يوضح أمره** " يعني عطف البيان "**والبدل على خلاف ذلك ، إذ هو ـ كما ذكرت ـ المعتمد بالحديث ، والأول كالبساط لذكره**" تقدم بيانه(١)

وعطف البيان لا يتبع المضمر كالوصف ، والبدل يجوز أن يتبع المضمر

وإذا قلت : جاءني أخوك زيد –وكان له أخوة – كان زيد عطف بيان ، وإن كان له أخ واحد كان بدلاً

وإذا ناديت فقلت : يا زيدُ زيد إن اعتقدت البدل ضممت من غير تنوين ، لا يجوز غيره ، وإن اعتقدت عطف البيان نونت مع الرفع ، وإن شئت نصبت(٢) .

---

(١) ينظر/٤٧٧ من هذا البحث .

(٢) ذكروا أن عطف البيان والبدل يفترقان فيما يلي :

(أ) أن عطف البيان في تقدير جملة على الأصح ، والبدل في تقدير جملتين على الأصح .

(ب) أن عطف البيان يشترط تطابقه لما قبله في التعريف بخلاف البدل ، فإنه تبدل النكرة من المعرفة .

(ج) أن عطف البيان لايجري على المضمر كالوصف ، بخلاف البدل

(د) أن عطف البيان لايكون جملة ، ولا تابعاً لجملة ، ولا فعلاً تابعاً لفعلٍ ، بخلاف البدل

(هـ) أنه يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان .

(و) أنه ليس في نية إحلاله محل الأول ، بخلاف البدل .

ينظر في هذه المسألة : المغني ٨٥/٢ ، والأشباه والنظائر في النحو ٢٦٠/٢ ، ٢٦١

{ عطف النسق }

العطف بالحرف : هو نحو قولك: جاءني زيد وعمرو.

وكذلك إذا نصبت أو جررت يتوسط الحرف بين الاسمين فيشركهما في إعراب واحد.

والحروف العاطفة تذكر في مكانها إن شاء الله تعالى.

قال صاحب الكتاب : العطف بالحرف ... الفصل(١)

محمد : العطف يريد : المعطوف ، أطلق المصدر ويريد المفعول ، وقيده بالحرف ليفصله من عطف البيان والعطف من عبارات البصريين(٢) ، ومعنى عطفت : ثنيت ، فكأنك ثنيت إعراب الأول بإعراب الثاني على وجهٍ مخصوص

وقيل : أصله المَيْل فأمَلْت إعراب الثاني إلى إعراب الأول(٣) ،ولمساواته الأول في الإعراب سماه الكوفي(٤)

٣٣٩\ أ : نسقاً من نسق اللؤلؤ في النظم(٥) .

وحَدُّه : تابع يغاير متبوعه ، ليس بينهما ارتباط مقصود بغير حرف العطف ، وقول الله سبحانه { **لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا** }(٦)

وقول الشاعر(٧) :

١١٠_ وألْفَى قَوْلَها كَذِباً ومَيْنا (٨)

---

(١) يُنظر المفصل ١٦١

(٢) ويسمونه الشركة . ينظر الارتشاف ١٩٧٥/٤ ، والهمع ١٥٥/٣ ، والمساعد٤٤١/٢

(٣) من القائلين بذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٧٤/٣

(٤) المصطلح الكوفي فيما يبدو لي أدق من المصطلح البصري لاختصاره ، وغنائه عن التخصيص ، والتقييد . ينظر مدرسة الكوفة/ ٣١٥

(٥) النسق : بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول من نسقت الشئ على الشئ إذا أتبعته إياه ، والمصدر بالسكون ، وزعم الفارضي أن النسق بفتح السين مصدر . وعن الجوهري النسق بالتسكين مصدر نسقت الكلام إذا عطفت بعضه على بعض ، فعلى هذا ينبغي أن يقال : عطف النسق بإسكان السين ،وهو خلاف استعمال النحويين ، إذ المتداول بينهم إنما هو النسق بالفتح ، قال الشيخ ياسين : " أما قولهم عطف النسق بفتح السين من جملة الاصطلاحات ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، والمناسبة حاصلة إذا أخذناه من النسق بالفتح من قولهم : والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد " .ينظر الصحاح " ن س ق " ، وشرح الفاكهي على القطر ٢٣٣/٢، والصبان ٨٩/٣ ، والتصريح بحاشية الشيخ ياسين ١٣٤/٢

(٦) طه ١٠٧

(٧) هو عدي بن زيد . ينظر ديوانه/ ١٨٣، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٩٣/٨

(٨) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

فقدَّدَتِ الأَدِيمَ لِراهِشَيْهِ ...

....

فاكتفى فيه بمغايرة اللفظ

وقوله تعالى {**الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ** }(١)

فقيل : جوّز ذلك تغاير الصلة وهي والموصول شيئ واحد ، فعطف أحدهما على الآخر ؛ لأن "الذي" صفة ، والصفات يجوز عطف بعضها على بعض ؛ لأن الثانية غير الأولى(٢) ، وقد جاء في المضاف

وقال الشاعر(٣) :

١١١ – أَيا ابْنَةَ عبدِ اللَّهِ وابْنَةَ مالِكٍ وَيَا ابْنَةَ ذِي الجَدَّينِ والفَرَسِ الوَرْدِ(٤)

فأراد :يا ابنة عبد الله ومالك وذي الجدين ؛لأنها واحدة ، ألا تراه قال بعده : "صنعتِ" ولم يقل صنعتن .

قوله : " **هو نحو قولك جاءني زيد وعمرو ، وكذلك إذا نصبت أو جررت يتوسط الحرف بين الإسمين فيشركهما في إعراب واحد ، والحروف العاطفة تذكر في مكانها**"(٥) .

وكلامه هنا ظاهر ، ولزوم حرف العطف وفاءً بما شرط من التقسيم ، ولشدة اتصال المعطوف

وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٣٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١ ،والهمع ٤١٩/٢

الشاهد فيه :عطف الشئ على مرادفه ، فالكذب والمين واحد ، ويروى " مبينا" بدلاً من " ومينا" وعليه فلا شاهد فيه .

اللغة : فقددت : قدَّمَتِ وهي رواية الديوان . ويروى صدره بالفاء تارة ، وبالواو أُخرى .

الأديم : الجلد . الراهشان : عرقان في باطن الذراعين . يصف مقتل الزَّباء لجذيمة الأبرش

(١) الشعراء الآيات من ٧٨:٨٢

(٢) لم أقف على القائل ، ويجوز أن يكون " الذي" في الآيات مبتدأ وخبره محذوف . يُنظر الدر المصون ٥٣١/٨

(٣) ينسب إلى حاتم الطائي في شرح الحماسة للتبريزي ٣٠٥/٤ ، ويُنظر ديوانه /٤٣ ، والرواية فيه :

... ويا ابنة ذي البردين

ويُنسب إلى قيس بن عاصم المنقري في شرح الحماسة للأعلم الشنتمري/ ٩٦٩

(٤) البيت من الطويل وهو من شواهد اللسان "رأى" ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٣٩٤/٢ ، وفيه ذكر أن البيت بلا نسبة وبعده في الحماسة قوله:

إذا ما صَنَعْتِ الزَّادَ فالْتَمِسِي له أَكِيلاً فإنّي لَسْتُ آكِلَهُ وَحْدي

الشاهد في البيت الأول، وهو تكرار المضاف بلفظه عند العطف . قال المرزوقي ١٦٦٨/٤ " حسن تكرير ابنة وإن كان المراد واحدة لاختلاف المضاف إليه ، والقصد إلى تفخيم أمرها وتعظيم شأنها، والذي يدل على أن المراد واحدة قوله :" **إذا ما صَنَعْتِ الزَّادَ فالْتَمِسِي** " ورواية ديوان الحماسة : "ذي البردين" قال المرزوقي : يعني عامر بن أحمير بن بهدلة

(٥) وافته المنية قبل أن يدرك ذلك .

....

بالمعطوف عليه ، قال البعيث بن حُريث الحنفي[1] :

١١٢–وجدتُ أَبَاهَا رائضيها[2] وَأمّهَا فَأَعْطيت فِيهَا الحكم حَتَّى حويتها[3]

أراد وجدت أباها وأمها رائضيها فقدم المفعول الثاني لأنه لما قدم الأول منهما صار لاتصال الثاني به كضم الأول إليه ، وجاز أيضاً قول الشاعر[4] : **٣٣٩ا ب**

١١٣– ثُمَّ اشْتَكيتُ لأشكاني وَساكِنه قبرٌ بسنجار ...[5]

أراد : لإسكاني قبر وساكنه ، فقدم المعطوف على المعطوف عليه ، وحَسَّن ذلك أن الفعل مع الفاعل يجريان في كثير من المواضع مجرى الجزء[6] .

والذي لا يجوز : مررت وزيد بعمرو ؛ لأنك جمعت بين تقديم المعطوف على المعطوف عليه وعامله وذا لا يجوز .

وقد جاء حذف حرف العطف مع المفردات[7] ،

---

(١) هو البعيث بن حريث جابر بن سدى بن مسلمة بن عبيد بن ثعلبة بن الدؤل بن حنيفة بن لجيم ، شاعر محسن ، ولم يُذكر سنة ولادته ولا وفاته . ينظر في ترجمته المؤتلف والمختلف/٥٦

(٢) رواية الضرائر/١٦١ " راضيا بي "

(٣) البيت من الطويل ، وهو للبعيث في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣٨١/٢ ، وضرائر الشعر/ ١٦١ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٦٥/٣.

الشاهد فيه قوله : " وجدت أباها رائضيها وأمها" أراد : وجدت أباها وأمها ، ففصل بين المعطوف والمعطوف عليه بمفعول وجدت .

(٤) لا يعرف قائله ، ينظر شرح الحماسة للتبريزي ٣٣٣/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٧٠/١ ، والرسائل السياسية للجاحظ /٤٢٦

(٥) هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

ثُم اشتكيتُ لأشكاني وصاحبه .. قبر بسنجار أو قبر على قَهَدِ

وهو من شواهد ضرائر الشعر/ ١٦٥ ، الشاهد فيه تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وذلك قوله : " لأشكاني وساكنه قبر " أراد : قبر وساكنه .

(٦) يقدم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة ، وجوزه الكوفية في الاختيار إن كان "بالواو" أو "الفاء" أو" ثم" أو " أو" أو"لا" ، وإن لم يؤد إلى وقوع العاطف صدراً ، أو إلى مباشرته عاملاً غير متصرف ، وإن لم يكن التابع مجروراً ، بل مرفوعاً ، أو منصوباً ، ولا كان العامل لا يستغنى بواحد فإن فُقد شرط من هذه لم يجز في الاختيار عند الكوفيين ولا في الضرورة عند البصريين . ينظر الارتشاف ٢٠١٩/٤ ، والهمع ١٩٤/٣

(٧) لا يجوز إضمار حرف العطف وفاقاً لجماعة منهم ابن جني والسهيلي ، وخلافاً لجماعة منهم ابن عصفور وابن مالك ؛

....

حكى أبو زيد[1] : أكلت لحماً سمكاً تمراً ، يريد : لحماً ، وسمكاً ، وتمراً[2]

وقال[3] :

١١٤ – مَا لِيَ لَا أُسْقَى عَلَى عِلَّاتِي

صَبَائِحِي، غَبَائِقِي، قَيْلاتي؟ [4]

أراد : وغبائقي وقيلاتي فحذف .

قال ابن جني : وهذا عندنا ضعيف في القياس معدوم في الاستعمال[5] . انتهى

وقد حذفت الواو في القرآن الكريم كثيراً مع الجمل في الكلام المحمول بعضه على بعض نحو قوله تعالى **{قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ قَالَ**

لأن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم ، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر عما في نفس مكلمه . ينظر الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ ، ونتائج الفكر/ ٢٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور٢٥١/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/٣ ، وتمهيد القواعد ٣٥٠٨/٧

(١) حكاها ابن جني عن المازني عن أبي زيد في كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري /١٢٢، ورواية المغني ١٧٠/٢ أكلت خبزاً لحماً تمراً ، والخطب في ذلك سهل .

(٢) هذا ما عليه ابن جني ومن تبعه ، ينظر الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ ، وسر الصناعة ٦٣٥/٢ ، والتنبيه على مشكلات الحماسة/ ١٦٧ ،٤٤٣، ووجهه الآخرون على بدل البداء . ينظر الارتشاف ١٩٧٠/٤

(٣) أنشده ابن الأعرابي ، ولم يُعرف قائله ، ينظر التمام/ ١٩٨ .

(٤) البيتان من الرجز المشطور وهو شواهد الضرائر/ ١٢٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٤/١ ، واللسان "غ ب ق" . الشاهد فيه : قوله :

" صبائحي غبائقي قيلاتي"

أراد : وغبائقي وقيلاتي .

اللغة : العلات : جمع علة ، وهو ما يتعلل به . صبائحي غبائقي قيلاتي : أراد حلب الناقة في هذه الأوقات .

ويُروى في اللسان " ص ب ح " :

مَا لِيَ لَا أَسْقِي حُبَيْباتي

وروايته في اللسان " ق ي ل" :

وَكَيْفَ لَا أَبْكي، عَلَى عِلَّاتي

(٥) ينظر سر الصناعة ٦٣٥/٢

....

رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ }[1] هذا كله محمول بعضه على بعض ، والواو مرادة ، حذفت لاستقلال الجمل بأنفسها بخلاف المفرد ، ولأنه في المفرد ربما أوقع لبساً في نحو : رأيت زيداً رجلاً عاقلاً ، فلو جاز حذف الواو احتمل أن يكون رجلاً عاقلاً بدلاً من زيد لا معطوفاً ، بخلاف الجملة ويجوز عطف الاسم على الاسم إذا جاز أن يستند إلى أحدهما ما يستند إلى الآخر ، والفعل على الفعل إذا اتفق زمانهما ، فإن خالف رده بالتأويل لا سيما إذا كان لا يلبس وكانت مغايرة الصيغ اتساعا ، فقد قال تعالى { وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ }[2] فعطف الماضي على المضارع ؛لأنهما في صلة الذي **١٤٠٣ أ** وهو يضارع الشرط لإبهامه ، والماضي في الشرط في حكم المستقبل ، فقد تغايرت الصيغ في هذا كما ترى ، واللبس مأمون .

ولا تنظر في الجملة إلى اتفاق المعاني ؛لأن كل جملة مستقلة بنفسها .

ويعطف الأمر على الخبر ، والنهي على الأمر والخبر ، قال تعالى { **يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ** }[3] فعطف خبراً على جملة شرط ، وجملة الشرط على الأمر.

وقال تعالى{ .. **وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**[4] **وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ** }[5]

واختلف في العامل في المعطوف فقيل[6] : العامل الأول ، فقولك: ضربت زيداً وعمراً ، الناصب للاسمين ضربت الموجودة ، ودخل حرف العطف لمعناه ومقوياً ، ويقويه اختلاف العامل لتغاير العوامل ، وأن حرف العطف لا يختص بمعمول ولو فرض اختصاصه فلم نر عاملاً واحداً يعمل رفعاً ونصباً وجراً وجزماً ؛ولذا جاز : زيد ضربت عمرا وأخاه ، ولم يجز : زيد ضربت عمرا وضربت أخاه.

فإن قيل : لو كان العامل الأول يلزم أن يعمل في الاستفهام ما قبله في نحو قولك : أقام زيد أَم قعد ؟ لأن "أَم" للاستفهام ، فلا يجوز أن يرتفع عمرو بقام وبينهما الاستفهام .

---

(١) الشعراء من الآيات ٢٣ إلى ٢٨

(٢) الأعراف ١٧٠

(٣) المائدة ٦٧

(٤) في ص : من المسلمين . وهو سهو

(٥) يونس ١٠٤، ١٠٥

(٦) هذا ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، ينظر الكتاب ٤٣٧/١، وشرح الكافية للرضي ٣٠٠/١

....

والجواب : أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله إذا لم يكن عاطفاً ، أما في العطف فليس كذلك لأن المعطوف لا يقع صدراً

وقيل[١] : العامل حرف العطف لنيابته عن عامل آخر مُقدر مثل الأول ويُفسدُه نحو : اختصم زيد وعمرو ، فلو كان العامل في الثاني غير الأول لما صح ، لأنه حينئذ يكون تقديره اختصم زيد اختصم عمرو ، وذا لا يجوز ؛ لأن هذا الضرب من الأفعال **١٣٤٠ ب** لا يستغنى بفاعل واحد ، ويحتمل أنه لما لم يظهر الثاني صار بمنزلة الجملة الواحدة .

وقيل[٢] : عامل الثاني مقدر بعد الواو .

قال أبو علي[٣] : من ذهب إلى هذا مخطئ ؛لأن الواو جيئ بها للاختصار ، فلو قدرت الفعل لكان في الكلام طول[٤] ، والذي يبين صحة الأول أن العطف يقع في الجمل ، فلو كانت الواو عاملة أو العامل بعدها لما صح في الجمل التي لا موضع لها من الإعراب .

---

(١) عُزي إلى بعضهم في شرح الكافية للرضي ٣٠٠/١ ، قال : وهو بعيد لعدم لزومه لأحد القبيلين كما هو حق العامل ، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل ٧٥/٣ إلى أبي علي .

(٢) نَسب الرضي هذا الرأي إلى الفارسي في كتابه إيضاح الشعر ، وإلى ابن جني في سر الصناعة ، ولم أقف عليه ، ينظر شرح الكافية للرضي ٣٠٠/١ ، وهو مخالف لما نقله الشيخ عن أبي على.

(٣) لم أقف على هذا النقل عن أبي علي في كتبه التي وصلت إليها يدي ، ولعله في كتاب له لم أقف عليه ، لكن الفارسي في البصريات ٧٠١/١ على أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف ، ولا يجيز حذف العاطف لهذه الوساطة . قال : " العامل في الاسم المعطوف إنما هو العامل في المعطوف عليه، وأغنت الواو ونحوها عن عامل آخر قام حرف العطف مقامه ولا يجوز أن يحذف الحرف المتوسط " أ.هـ مختصراً .

(٤) في ص : "لو قدرت الفعل زائداً في طول الكلام" . وهي عبارة مبهمة فلعل في الكلام سقط ، والمثبت أقرب .

والمضمر منفصله بمنزلة المظهر، يعطف ويعطف عليه

تقول : جاءني زيد وأنت، ودعوت عمراً وإياك، وما جاءني إلا أنت وزيد، وما رأيت إلا إياك وعمراً. وأما متصله فلا يتأتى أن يعطف ويعطف عليه، خلا أنه يشترط في مرفوعه أن يؤكد بالمنفصل. تقول: ذهبت أنت وزيد، وذهبوا هم وقومك، وخرجنا نحن وبنو تميم. وقال تعالى: " فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ" وقول عمر بن أبي ربيعة :

قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهْرٌ تَهادى ...

من ضرورات الشعر.

وتقول في المنصوب ضربتك وزيداً ولا يقال مررت به وزيد، ولكن يعاد الجار وقراءة حمزة " وَالْأَرْحَامِ" ليست بتلك القوية.

قال صاحب الكتاب :

فصل : والمضمر منفصله بمنزلة المظهر ... الفصل[1] .

محمد : عطف الظاهر على الظاهر مَثَّله في الفصل قبْله[2] فلم يتعرض له بمثل هنا

وتعرض للمضمر[3] وهو على ضربين : منفصل – وهو أشبه بالظاهر لانفصاله– فلذا قدمه ، وقال: "**بمنزلة المظهر يُعطف ويُعطف عليه ، تقول جاءني زيدٌ وأنت**" فزيدٌ :فاعل ، وأنت : معطوف على زيد

"**ودعوت عَمراً وإياك** " عمرو :مفعول به ، وإياك : معطوف عليه

"**وما رأيت إلا إياك وعَمراً** " إياك : مفعول به ، وزيد : معطوف عليه ، ولاضمير مجرور منفصل فلم يحتج إلى تمثيله .

قوله : "**وأما متصله فلا يتأتى أن يعطف**" لأن معه عامله فلا يصح أن تعطف .

---

(١) ينظر المفصل/ ١٦١

(٢) وهو قوله : " .. نحو قولك : جاءني زيد وعمرو ...الخ " . ينظر/٤٩٢من هذا البحث .

(٣) العطف بين الظاهر والمضمر على صور أربع :

فعطف الظاهر على الظاهر نحو قوله تعالى " قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ" الأنعام٥٠

وعطف المضمر على المضمر نحو قوله تعالى " وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ" سبأ٢٤

وعطف المضمر على الظاهر نحو قوله تعالى " وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ " النساء ١٣١ خلافاً للأبذي في المعطوف بالواو خاصة . يُنظر شرحه على المقدمة الجزولية ٦٤٥/١،والارتشاف ٢٠١٢/٤ ، والهمع ١٨٨/٣

وعطف الظاهر على المضمر نحو قوله تعالى " جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ" المرسلات ٣٨ .

....

قوله : "**ويعطف عليه** " ولا يخلوا من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، فإن كان مرفوعاً فلا يعطف عليه إلا بعد أن يؤكد بضمير مرفوع منفصل على المختار[1] .

وذا معنى قوله : "**خلا أنه**" خلا هنا استثناء ، لما قال يعطف عليه استثنى حاله في الرفع فشرط لها شرطاً وهو أن "**يؤكد بالمنفصل ، تقول : ذهبتَ أنتَ وزيدٌ**" زيد : عطف على التاء في ذهبت ، وأنت: توكيد ،والتوكيد **١ ٣٤١ أ** لا يعطف ولا يُعطف عليه

"**وذهبوا هم وقومُك** " نحو : قومي ذهبوا هم وقومُك ، قومك : معطوف على الواو ، وهم : توكيد

"**وخرجنا نحن وبنو تميم** " بنو تميم : عطف على "نا" من خرجنا ، ونحن : توكيد .

وقال تعالى { **فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا**}[2] فقوله : {وَرَبُّكَ} عطف على المضمر في { اذْهَبْ} ، و{ أَنْتَ } توكيد ، وإنما لم يحسن العطف على المضمر المرفوع المتصل إلا بعد توكيده ؛ لأنه لا يظهر في بعض الصور فيشبه في اللفظ عطف الاسم على الفعل وذلك لا يجوز ، ثم عومل إذا ظهرت له صيغة تلك المعاملة طرداً للباب ، ولأنه يتنزل من الفعل منزلة الجزء ، فكما لم يعطف على جزء الفعل كذلك ما تنزل منزلته ، ولا يشترط التوكيد بالمضمر ، ولا بد من وجود فصل قبل حرف العطف أو بعده أي فصلٍ كان ، قال تعالى { **أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا** }[3] لما فصل بخبر "كان"

وقال تعالى **{** ... **أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِي** }[4] ، وقال تعالى **{ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** }[5] عطف على الضمير في "برئ" لما طال الكلام بالجار والمجرور .

وقال تعالى{**مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا** }[6] لما وجدت "لا" بعد حرف العطف أغنت عن التوكيد بالمضمر المنفصل[7]

---

(١) وفاقاً للبصريين ، وذهب الكوفيون إلى القول بجواز العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون فصل من غير قبح . ينظر في هذه المسألة الإنصاف ٤٧٤/٢ م ٦٦ ، واللباب ٤٣١/١ ، وائتلاف النصرة ٦٣ فصل الاسم م ٥٠

(٢) المائدة ٢٤

(٣) النمل ٦٧

(٤) آل عمران ٢٠ ، بإثبات الياء في ص ، وأثبتها في الوصل دون الوقف نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ، وأثبتها في الوصل والوقف يعقوب ، والباقون على حذفها وصلاً ووقفاً وهو الأحسن لموافقته خط المصحف . ينظر معجم القراءات _ للخطيب ٤٦٥/١

(٥) التوبة ٣

(٦) الأنعام ١٤٨

(٧) ومن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه وهو ضمير رفع متصل : الفصل بالتمييز كقول الشاعر :

....

فإن قيل : لو كان التوكيد يُجوز العطف على المرفوع يُجوز العطف على المضمر المجرور بغير إعادة حرف ؟

والجواب : أنا لا نسلم أنه لو كان يجوز العطف وظاهر أنه لو كان لما جوز لأن المرفوع الظاهر وبعض المضمر منفصل عن الفعل ، والمتصل ليس بخارج ولامنفصل عنه فالتوكيد يصيره بمنزلة المنفصل ، والمجرور لا يكون إلا متصلاً بالجار فلا يخرجه التوكيد إلى شبه ما ليس بمتصل .

وقول عمر بن أبي ربيعة[(١)] : **١ ٣٤١ ب**

١١٥- قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهْرٌ تَهادى كنعاجِ المَلا تَعسَّفْنَ رَمْلاَ

قد تَنَقبْنَ بالحريرْ وأبْدَيْنَ عيوناً حورَ المدامعِ نُجلا[(٢)]

"من ضرورات الشعر" ؛ لأنه عطف "وزُهرٌ" على فاعل "أَقبلتْ" من غير فاصل لاقبل الواو ولا بعدها

وزُهْرٌ : جمع زهراء وهي البيضاء المشرقة ، وتهادي : يمشين مشياً رويدا ، وحذف إحدى (التائين)[(٣)] أي تتهادى . شبههن ببقر الوحش التي تمشي في الرمل ، وموجب المشي رويدا : صعوبته ورخاوته ، والنعاج : إناث الوحش ، والملا : الصحراء .

والقبح يتفاوت فإن ظهر للضمير صورة قل قبحه ، وإن كان الضمير أكثر من حرف كان أقل قبحاً ، فـ "قمنا وزيد" أجود من "قمت وزيد" ، وعلى هذا الترتيب[(٤)] .

وقيل[(٥)] : لا شاهد في البيت؛لأن الواو في "وزُهرٌ" للحال ، وزهر مبتدأ .

مُلِئْتَ رُعْباً وقومٌ كُنت رَاجيهم لما دهمتك من قومي بآساد

وكذا الفصل بالنداء كقول الآخر :

لقد نلْت عَبْد اللهِ وابْنُك غايَةً من المجد من يظفر بها فاق سؤدد

ينظر الدرر ٢/٤٥٨ ، ٤٥٩

(١) هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، أبو الخطاب ، أرق شعراء عصره ، من طبقة جرير والفرزدق ، ولم يكن في قريش من هو أشعر منه ، ولد في الليلة التي توفي فيها عمر بن الخطاب سنة ٢٣ هـ فسمي باسمه ، مات غريقاً سنة ٩٣هـ . ينظر في ترجمته الشعر والشعراء ٢/٥٥٣ ، والأعلام ٥/٥٢ ، وينظر ديوانه / ١٧٧ ، والمقاصد النحوية ٤/٦١ ، والدرر ٢/٤٥٩ .

(٢) البيتان من الخفيف ، يُنظر الكتاب ٢/٣٧٩ ، والخصائص ٢/٣٨٦ ، وشرح المفصل ٣/٧٦.

الشاهد عطف " زُهْرٌ" على الضمير المستكن في "أقبلتْ" .

اللغة : زُهرٌ : فتيات مشرقات الوجوه . نعاج الملا :بقر الوحش المنسوبة إلى ذلك المكان .

تعسفن رملا : يسرن في الرمل بصعوبة . النجل : جمع نجلاء وهي العين الواسعة .

(٣) في ص اليائين ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) ينظر المحتسب ١/٣١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٦

(٥) هذا ما أجاب به الأنباري عن كلمات الكوفيين في الإنصاف ٢/٤٧٧ م٦٦ ، وينظر اللباب ١/٤٣٢

....

وقال يحيي(1) في قوله تعالى {.. **فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى** }(2) استوى هو وجبريل صلى الله عليهما فأضمر الاسم في "استوى" ، فرد عليه هو وأكثرهم(3) أن جبريل كان بالأفق الأعلى فيكون هو مبتدأ وهو ضمير جبريل وبالأفق خبره ، وقيل(4) هو ضمير النبي صلى الله عليه وسلم ، أي : والنبي بالأفق الأعلى ، والله أعلم بما أراد .

"**وتقول فى المنصوب : ضربتك وزيداً** " لا يحتاج إلى توكيد وإن وكد فحسن ، وإنما كان كذلك (لأنه ضمير المفعول والمفعول فضلة)(5) ، والتقدير فيه الانفصال ، ولذا لم يغير له الفعل .

قوله : "**ولا يقال مررتُ به وزيد** " إنما لم يقل ؛لأن الضمير المجرور يشبه التنوين من جهة أنه قد يكون على حرف واحد ولا يمكن فصله وقد حل محل التنوين ، فلما أشبه التنوين لم يعطف عليه(6) ، وقولي : على حرفٍ **٣٤٢١ أ** فصله من الظاهر .

فإن قلتَ : مِن الضمير ما ليس على حرفٍ واحد ؟

قلتُ : مُسلّم ، لكنّه لما كان فيه ما هو على حرفٍ واحد فارق الظاهر ، ثم اطرد في غيره من ضمير المجرور وقولي : لا يمكن فصله ، فرق ثانٍ يعم جميع المضمر المجرور ففارق الظاهر بفصل بينه وبين المضاف بالظرف على ما تقدم.

وفي نسخة سيبويه(7) – وقد أنكرها بعضهم(8) – وقد يجوز في الشعر ، قال الشاعر(9) :

---

(١) هو الفراء يحيي بن زياد ، أبو زكريا . ينظر معاني القرآن ٩٥/٣

(٢) النجم ٦،٧

(٣) نقله الطبري بسنده عن الربيع . ينظر جامع البيان ٤٤/٢٧، وينظر معاني القرآن واعرابه للزجاج ٧٠/٥

(٤) نسبه الزجاج إلى بعض أهل اللغة . ينظر معانيه ٧٠/٥

(٥) في ص : لأنه ضمير المفعول (والمفعول) والمفعول فضلة . والظاهر أن ما بين المعقوفين مقحم .

(٦) وأيضا فقد أجمع النحويون على أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور ، فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور ، وأيضا فإن الجار مع المجرور بمنزلة شيئ واحد ، فإذا عطف على الضمير المجرور والضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار ولم ينفصل منه ، ولهذا لا يكون إلا متصلا ، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب ، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز ، وهو التعليل المعتبر في المسألة عند جمهور البصريين . ينظر الإنصاف ٤٦٦/٢ م٦٥ بتصرف

(٧) يُنظر الكتاب ٣٨٢/٢

(٨) أي أنكر النسخة التي ثبت فيها هذا الرجز ، وفي شرح الكتاب للسيرافي ١٤٢/٣ ط بيروت : "هذان البيتان من الرّجز لم يقرأهما أبو عثمان ولا غيره من أصحابنا، وهما في الكتاب ". ويُنظر غريب الحديث لابن قتيبة ٦٧٦/٣

(٩) لا يُعرف قائله . يُنظر المعاني الكبير٨٣٢/٥ ، واللسان " أ و ب" والمعجم المفصل في شواهد العربية١٩٤/١٠

....

---

١١٦ – آبَكَ أيّهْ بي أو مُصدَّرِ
من حُمُر الجِلَّة جأبٍ حَشْوَرِ(١)

وقال الآخر(٢) :

١١٧– فاليومَ قرّبتَ تَهْجُونا وتشتمِنا   فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجبِ(٣)

فجر في الأول "مُصدَّر" بالعطف على الياء في "بي" ، وجر "الأيام" عطفاً على الكاف في "بك" في الثاني

وأنشد الفراء(٤) :

١١٨ – تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا   ومَا بَيْنَها والْكَعْبِ(٥) غُوطٌ(٦) نَفَانِفُ(٧)

---

(١) البيتان من الرجز المشطور . يُنظر شرح عمدة الحافظ ٦٤٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٦٤/١ ، وتمهيد القواعد ٣٥٠٠/٧.

شاهده : عطف "مُصدَّر" على الضمير المجرور في "بي" من غير إعادة الخافض .

اللغة : آبك : بُعداً لك . أَيِّهْ : أراد أيها الرجل . المصَدَّر : الشديد الصدر . حُمُر الجلة : الإبل المسان "جمع مُسنة" ، وهي من الإبل ما بلغت خمس سنوات وطعنت في السادسة . الجأب : الغليظ . الحشور : المنتفخ الجنبين

(٢) لا يعرف قائله . ينظر المقاصد النحوية ١٦٣/٤ ، والخزانة ١٢١/٥ ، والدرر ٢٢٨/١، ٤٦٠/٢

(٣) البيت من البسيط ، وهو من شواهد شرح العمدة ٦٦٢/٢ ، والمقرب ٢٣٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٣.

الشاهد فيه : العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، وذلك في قوله :

" ما بك والأيام " أراد : " ما بك وبالأيام " وهو عند البصريين ضرورة

وفي البيت شاهد آخر وهو : زيادة فعل الذهاب وهو في البيت غير مراد .

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٣/١، ٨٦/٢

(٥) رواية اللسان والتاج " غ و ط" : والأرض

(٦) يُروى : غَوْلٌ ، وهو بمعنى البُعد . يُنظر اللسان والتاج " غ و ط "

(٧) البيت من الطويل ، وهو لمسكين الدارمي ، ينظر ديوانه/ ٧٥ ، وهو من شواهد الإنصاف ٤٦٥/٢ م ٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/٣ ، والأشموني ١١٥/٣.

الشاهد فيه : " وما بينهما والكعب " حيث عطف الكعب على الضمير المخفوض بالظرف من غير إعادة الخافض ، وهو ضرورة ، ورواية الديوان في عجز البيت :

" وما بينها والكعب منّا تنائف"

اللغة : السواري : الأساطين . الغوط : المطمئن من الأرض .النفانف : الهواء بين السارتين والتنائف : الصحاري.

....

فعطف والكعب على "هاء" من بينها .

قوله : "إلا بإعادة الجار" مستثنى من قوله : "ولا يقال" .

قوله : " **وقراءة حمزة**[1] { **وَالْأَرْحَامِ** }[2] **ليست بتلك القوية** " يريد إن جر بالعطف على الهاء .

وإن جعل قسماً جوابه : { **إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا** }[3] كانت قوية ،أو جر بباءٍ أخرى محذوفة كانت أيضاً قوية[4] .

وإذ جاز توهم الباء في "مدرك" من قول الشاعر[5] :

١١٩ – بَدَا لِيَ أَنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضَى[6]

وجر سابق على توهمها مع أنه لم يتقدم لها ذكر ، فأن يجوز في { **وَالْأَرْحَامِ** }[7] مع تقدم ذكرها أولى ، أو يكون **٣٤٢١ ب** على حذف مضاف[8] كقوله :

(١) ينظر الحجة لابن زنجلة/ ١٨٨. وهي قراءة قرأ بها ناس من غير السبعة أيضاً ، فقد قرأ بها عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وإبراهيم النخعي ، والأعمش ، والحسن البصري ، وقتادة ، وآخرون . يُنظر معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ ، والقرطبي ٥٧٢/٣ دار الريان للتراث ، والبحر المحيط ١٦٥/٣ ، وروح المعاني للألوسي ١٨٤/٤

(٢) النساء/ ١

(٣) النساء ١/

(٤) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٣ ، والتفسير الكبير للرازي ١٦٩/٩

(٥) هو زهير بن أبي سلمى . يُنظر ديوانه/ ٢٨٧ ، ونُسب لصرمة الأنصاري ، يُنظر الكتاب ٣٠٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٧٢/١ ، ولابن رواحة الأنصاري في الخزانة ١٠٧/٩ .

(٦) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

وهو من شواهد الخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ١٩١/١ م٢٣، وجواهر الأدب/ ٥٢، والشاهد فيه : " سابق" بالجر عطفاً على توهم الباء في مدرك ، ويروى : "ولا سابقٌ" بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف وعليه فلا شاهد فيه

وفي البيت شاهد آخر وهو إعمال "سابق" المنون في ما بعده ، ورواية الديوان : " ولا سابقي " وعلى هذه الرواية فلا شاهد لإعمال اسم الفاعل فيه ، وقال اللخمي في شرح أبيات الجمل : وفي هذا البيت شاهد آخر وهو إضافة اسم الفاعل المعمل ، وذلك قوله " مدرك ما مضى" ، والدليل على أنه معمل أنه خبر ليس ، وليس لا تنفي الماضي ، وإنما تنفي المضارع ، وعطف سابق عليه ، وفيه تقدير المصدر على المعنى إذا لم يكن للفعل الواقع بعده مصدر ، فيكون التقدير : " بدا لي " امتناع إدراك ما مضى ، وإنما قدر المصدر من غير اللفظ لأن "ليس" لا مصدر لها

(٧) النساء/ ١

(٨) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٩/٣ : " وحذف المضاف أسهل أمراً ، وأقرب متناولاً لأن حرف الجر يتنزل منزلة الجزء مما

....

ولا سوداء[١] ، أي : وقطع الأرحام ، فقد خرج عليه سيبويه[٢]

وأهمل الزمخشري الاعتراض نحو : زيد أشهدُ بالله مُنطلق .

ومنه قوله تعالى { **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ** ...}[٣] فـ " **أُولَئِكَ** " الخبر ، و" **إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا** " اعتراض .

ومنه قول الشاعر[٤] :

١٢٠ – إنّى لأمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنّنى قَسَماً إليك مع الصُّدودِ لأَمْيَلُ[٥]

فقوله : "قسماً" اعتراض ، والاعتراض يكون توكيداً للشئ ، أو لرفعه ؛لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح الشيء ويؤكده[٦] .

ولا يجوز أن يعترض بين واو العطف وبين ما دخلت عليه[٧] ، وقد أجازه قوم في : (ثم) ، و(أو) ، و(لا) ؛

جره ، ولا يجوز الفصل بينهما بظرف ولا غيره ويحكم عليهما بإعراب واحد ، وليس كذلك المضاف والمضاف إليه " .

(١) أراد قولهم : " ما كل سوداء تمرة ، ولابيضاء شحمة" وقد تقدم في باب الإضافة . يُنظر / ٣٧١ ،٣٨٤ من هذا البحث .

(٢) يُنظر الكتاب ٦٥/١ ، هذا وفي الآية قراءة ثالثة ، وهي قراءة أبي عبد الرحمن بن يزيد برفع "الأرحام" على أنه مبتدأ خبره محذوف . يُنظر المحتسب ١٧٩/١

(٣) الكهف/ ٣٠ ،٣١

(٤) هو الأحوص الأنصاري ، يُنظر ديوانه/ ٢٠٩

(٥) البيت من الكامل ، وهو من شواهد الكتاب ٣٨٠/١ ، والمقتضب ٢٣٣/٣، ٢٦٧ ، والمقرب ٢٥٦/١.

الشاهد فيه : التصريح بلفظ القسم للتأكيد ، ورواه الأخفش بلفظ :

أَصبَحتُ أمنحُكَ الصدودَ

وهي رواية الديوان .

قال ابن جني : " انتصاب "قسم " لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله : "إني لأمنحك الصدود" ، أو من جملة "إنني إليك لأميل" ، ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكم ، لجواز الفصل بين اسم إن وخبرها بمعمول جملة أخرى أجنبي عنها ، فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية وأنه منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله : " وإنني إليك لأميل " أي أقسم قسماً ، وأضمر هذا الفعل ، وإنما سبق الجزء الأول من الجملة الثانية وهو اسم إن ، وهذا واضح . يُنظر التنبيه على مشكلات الحماسة/ ١٧٨ ، والخزانة ٤٤/٢

(٦) هذا ما عليه ابن السراج في الأصول ٢٦٠/٢

(٧) حرف العطف إن كان واحداً (كالواو والفاء) فلا يجوز الفصل بينه وبين المعطوف إلا في ضرورة الشعر عند البصريين ، وأجازه ابن مالك في النثر ما لم يكن المعطوف فعلاً أو اسماً مجروراً ، وأجازه الفراء في قوله تعالى { **وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ} هود٧١** يُنظر في هذه المسألة الكتاب ٩٤/١ ، معاني القرآن للفراء ١٩٧/١ ،٢٢/٢ ، والمسائل العسكرية ١٦٤ ،١٦٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٤/٣ ، والارتشاف٢٠٢٤/٤

....

لأن (أو) و(لا) و(ثم) يقمن بأنفسهن[1] فتقول : زيد قام ثم والله محمد .

وقوله تعالى { **إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا**... }[2] جواب الشرط " **فَلَا تَتَّبِعُوا** " ، وقوله : " **فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا** " اعتراض بين الشرط وجوابه وفيه الفاء ، والجملة مُسَدِّدة[3]

وقوله[4] :

١٢١– وَقَدْ أَدْرَكَتْني، وَالحَوادِثُ جَمَّةٌ   أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعافٍ، وَلا عُزْلِ[5]

ففصل بين الفعل وفاعله بقوله : والحوادثُ جمة ، وهي مِن مبتدأ وخبر .

وقال آخر[6] :

١٢٢ – ذَاك الَّذِي وَأَبِيكَ يعرف مَالِكٌ[7]

ففصل بالقسم وهو قوله :"وأبيك " بين الموصول وصلته .

---

(١) إن كان حرف العطف على أكثر من حرف كـ (ثم) و(لا) و(لكن) جاز الفصل بينه وبين المعطوف وهو ما عليه الإجماع . يُنظر الارتشاف ٢٠٢٤/٤

(٢) النساء ١٣٥

(٣) قوله : مُسَدِّدة : أي مُقوية ومؤَكِّدة ، والقول بذلك هو قول لجماعة منهم ابن برهان وابن مالك ، وقيل جواب الشرط قوله تعالى "فالله أولى بهما" وعُزي إلى أكثر النحويين ، وقيل : جواب الشرط محذوف تقديره : إن يكن غنياً أوفقيراً فليشهد عليه . يُنظر في توجيه إعراب هذه الآية شرح اللمع لابن برهان ٢٥١/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٢ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٩٦/٩ ، والدر المصون للسمين الحلبي ١١٦/٤

(٤) يُنسب إلى جويرية بن زيد ، أو حويرثة بن بدر . يُنظر شرح شواهد المغنى ٨٠٧/٢ ، والدرر ٥٢٣/١ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو من شواهد الخصائص ٣٣١/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٠/١ ، الشاهد فيه : الفصل بجملة الاعتراض بين الفعل وفاعله .

(٦) هو جرير ، ينظر ديوانه/ ٥٢٠

(٧) هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

وَالْحق يدْمغُ ترهات الْبَاطِلِ

وهو من شواهد الخصائص ٣٣٧/١ ، ٤١٩/٣ ، والمغني ٥٢/٢ ، وشرح شواهده للسيوطي ٨١٧/٢

الشاهد فيه : ما ذكره المؤلف .

ورواية الديوان بكاف الخطاب المؤنث في (وأبيك) ، و(تعرف) بالتاء ، ويروى : "مالك" بالرفع والنصب .

وقال[١] :

١٢٣- تبرَّأُ من دمِ القتيلِ وبَزِّه[٢]   وقدْ عَلِقَتْ دمَ القتيلِ إزارُها[٣]

فاعترض بقوله : وقد علقت دم القتيل – وهي جملة من فعل وفاعل ومفعول- **٣٤٣١ أ** بين المبتدأ وهو : "بزه" ، وخبره وهو : "إزارها".

وقال[٤] :

١٢٤- كأنّ وقَدْ أَتى حَوْلٌ جَدِيدٌ   أَثافِيَها حَمَاماتٌ مُثُولُ[٥]

ففصل بين "كأن" واسمها بقوله : وقد أتى حول جديد

وقال أبو النجم[٦] :

١٢٥ – وَبُدِّلَتْ، وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ
هَيْفاً دَبُوراً بِالصَّبا، وَالشَّمْأَلِ[٧]

فاعترض بين الفاعل والمفعول بقوله : والدهر ذُو تَبَدُّل

وقال[٨] :

---

(١) القائل هو أبو ذؤيب الهذلي ، ينظر : ديوانه/٦٥ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ١٩١/٣

(٢) رواه أبو عمرو الشيباني : وثوبه . يُنظر شرح أشعار الهذليين ٧٧/١

(٣) البيت من الطويل ، وهو من شواهد المعاني الكبير/ ٤٨٣ ، والمخصص ٧٧/٤ ، ٢٢/١٧ ، واللسان ، والتاج "أ ز ر"

(٤) هو أبو الغول الطهوي ، يُنظر نوادر أبي زيد /٤٩٨ ، وشرح شواهد المغني ٨١٨/٢ ، والدرر ٥٢٤/١

(٥) البيت من الوافر ، وهو من شواهد المقتضب ١٨٤/٢ ، ٨٢/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك١٣/٢

الشاهد فيه : مجيئ الجملة المعترضة بين " كأن" واسمها . وقال ابن جني في الخصائص ٣٣٧/١ : إنه لا اعتراض فيه. وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض . فأما قوله: "وقد أتى حول جديد " فذو موضع من الإعراب وموضعه النصب بما في "كأن " من معنى التشبيه؛ ألا ترى أن معناه: أشبهت وقد أتى حول جديد حمامات مثولا أو أشبهها وقد مضى حول جديد بحمامات مثول أي أشبهها في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا.

اللغة : الأثافي : جمع أثفية ، وهي الحجارة التي توضع عليه القدر . المثول : من الأضداد يطلق على ماالتصق بالأرض وعلى المنتصبات .

(٦) هو الفضل بن قدامة العجلي من بني بكر بن وائل من أكابر الرجاز ، ومن أحسن الناس إنشادا للشعر ، نبغ في العصر الأموي ، توفي سنة ١٣٠هـ . يُنظر في ترجمته : الشعر والشعراء ٦٠٣/٢، والأعلام ١٥١/٥

(٧) البيتان من الرجز المشطور ، يُنظر : الحلبيات /١٤٨ ، والخصائص ٣٣٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٢

(٨) هو قيس بن جروة كما في النوادر/ ٢٦٦

١٢٦ – فإنَّ أباها مقسمٌ بيمينه لئنْ نبضتْ كفِّي وإنِّي لنابضُ[١]

ثم رآني لأكوناً مضيضةً ...[٢]

فاعترض بقوله : وإني لنابض بين المعطوف والمعطوف عليه .

وقال[٣] :

١٢٦– لَعمري وما عَمري عليَّ بهيّنٍ لقد نطقتْ بُطلاً عليّ الأقارعُ[٤]

اعترض بقوله : "وما عمري علي بهين" بين القسم وجوابه

وقال[٥] :

١٢٧– وَتَرْكِي تلادِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ طَرِيدًا وَقِدِمًا كُنْتُ غَيْرَ مُطَرَّدِ[٦]

اعترض بقوله : "والحوادث جمة" بين الحال وصاحبه ، وقال تعالى { **إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ** ... }[٧] ، واعترض بقوله {وكذلك يفعلون} بين كلاميها[٨] .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو من شواهد المخصص ١٦/٨، والإيضاح شرح شواهد الإيضاح للقيسي ٨٥٢/٢

(٢) هذا صدر بيت من الطويل ، دخله الخرم ، وعجزه :

وقد كثرتُ بين الأعمّ المضائضُ

ينظر شرح شواهد الإيضاح/ ٥٧٥، واللسان والتاج "م ض ض ، ع م م" ، والخزانة ٣٣/٨ ويروى : رماني ، بدلا من ، رآني

(٣) هو النابغة الذبياني ، ينظر ديوانه /٨٠ ، والمعجم المفصل ٢٧٥/٤

(٤) البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ٧٠/٢ ، واللسان "ق ر ع" ، والخزانة ٣٩٥/٢

(٥) هو طليحة بن خويلد بن نوفل الأسدي ، أسلم سنة تسع، وارتد في عهد أبي بكر ، وادعى النبوة ، ثم عاد الى الإسلام وحسن وحسن إسلامه ، واستشهد في موقعة نهاوند سنة ٢١هـ . يُنظر الإصابة ٤٣٨/٥ ، وسير أعلام النبلاء٣١٦/١ ، وقد ورد البيت في كتاب الردة للواقدي/ ١٠٠ ، والعثمانية للجاحظ/ ١٢٧

ويروى " بلادي" بدلا من "تلادي" يُنظر الردة للواقدي ١٠٠ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح اللمع لابن برهان٢٥٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٠/١ ،والتذييل والتكميل ١٦٦/٣ ، و٢١١/٤

الشاهد فيه : الفصل بين الحال وصاحبها بقوله " والحوادث جمة " ، وفي البيت شاهد آخر وهو استعمال "كان" بمعنى الانقطاع مضمناً الكلام مايدل عليه ، وذلك قوله : وقدماً كنت غير مطرد .

(٧) النمل٣٤ ،٣٥

(٨) هذا على القول بأن " وكذلك يفعلون" من كلام الله تعالى وليس من كلامها .وعليه جماعة ،منهم الزجاج ، وأما إن كان من كلامها فلا اعتراض وعليه جماعة ، منهم الرازي .

قال السمين الحلبي : " وهل هذه الجملةُ مِنْ كلامِها وهو الظاهرُ فتكونُ منصوبةً بالقولِ أو مِنْ كلامِ اللهِ تعالى، فهي استئنافيةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ، وهي معترضَةٌ بين قَوْلَيْها؟" يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١٩/٤ ، والبسيط للواحدي ٢٢٧/١٧ ، والتفسير الكبير للرازي ٢٤ /٥٥٥ ، والدر المصون للسمين الحلبي ٦١١/٨

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة

الدراسات العليا

شعبة اللغة العربية – قسم اللغويات

شرح المفصل لمحمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد المعروف بابن عمرون (ت٦٤٩هـ) من باب المجرورات وحتى آخر" باب الكنايات" تحقيقًا ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية " الدكتوراه" في اللغويات

إعداد الباحثة

أماني سمير يوسف علي

باحث أول شئون تعليم بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة

إشراف

الأستاذ الدكتور

جابر السيد مبارك

أستاذ اللغويات المتفرغ

بالكلية وعميدها الأسبق

وعضو اللجنة العلمية الدائمة

لترقية الأساتذة

مشرفًا أساسيًا

الأستاذ الدكتور

حسن عبد العزيز حسن أبو العينين

أستاذ اللغويات المساعد المتفرغ

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالقليوبية

مشرفًا مشاركًا

العام الجامعي

١٤٤١هـ – ٢٠١٩م

المجلد الثاني

{من أصناف الاسم المبني }

وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل وسبب بنائه مناسبته مالا تمكن له بوجه قريب أو بعيد بتضمن معناه ، نحو : أين وأمس أو شبهه كالمبهمات ، أو وقوعه موقعه كنزال،أو مشاكلته للواقع موقعه كفجار وفساق ، أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم، أو إضافته إليه كقوله تعالى: " من عذاب يومئذ "، وهذا يوم لا ينطقون" فيمن قرأهما بالفتح،

وقول أبي قيس بن رفاعة:

لم يمنع الشرْبَ منها غير أن نطقتْ   حمامة في غصون ذات أوْقال

وقول النابغة :

علي حين عاتبتُ المشيبَ على الصبى

قال صاحب الكتاب : ومن أصناف الاسم المبني ... الفصل(١)

محمد : لما فرغ من المعرب من الأسماء تلاه بالمبني ، ثم حده فقال : " **وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل** " والأجود : اسم سكون آخره وحركته لا بعامل ؛ لأن الذي مبهم(٢) وهذا الحد \ **٣٤٣ ب** صحيح ؛ لأنه لما حد المعرب وهو: ما اختلف آخره باختلاف العامل ، حد المبني بعكسه ، وهو ما لا يختلف باختلاف العامل ، والذي ذكره أجود لأنه غير عدم .

والمبنى : اسم مفعول من بُنى ، ومعنى بُنى أُلزم طريقة واحدة ، من بناء الجدار لأنه لازم موضعه وكذا هذا(٣)

وتقدم أن الاسم يستحق الإعراب بما ذكر من الدليل(٤)

وكل ما خرج من الاسماء عن الإعراب فلعِلة وهي ما ذكر من قوله : " **وسبب بنائه**" الهاء في "بنائه" ضمير الاسم ومناسبته أعم من مشابهته ؛ لأن باب صَه ، ومَه ، وباب فجار ، وحينئذ مناسب وليس مشابهاً ، فالمناسبة أعم فلذا ذكرها(٥) .

---

(١) ينظر المفصل/ ١٦٣

(٢) زال الإبهام من (الذي) بسبق ذكر الاسم في قوله " من أسماء الاسم المبني" فلا وجه للاحتراز منه .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٨٠/٣ : " هو مأخوذ من بناء الطين والآجر ، لأن البناء من الطين والآجر لازم موضعه "

(٤) يُنظر ق٤٩ أ ، وشرح المفصل لابن عمرون ١٦٤/١

(٥) قال ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ٤٥٧/١ : " قال – يعني الزمخشري في المفصل – مناسبة ولم يقل مشابهة لأن بعض المبنيات ليس مشابها لما لايمكن له كالمضاف إلى المبني وكباب فجار وفساق... "

....

وقوله : " **مالا تمكن**[1] " يعني : الحرف والفعل ، ليدخل فيه أسماء الأفعال وما أشبهها[2]

وقوله : " **ما لا تمكن له** " يريد : بطريق الأصل ، وإلا فالمبنى من الأسماء لا تمكن له ، ومناسبته لا توجب البناء ، وليدخل فيه اسم الفعل المضارع[3] فإنه ناسب معربا قيل في الأصل دخل فيه لأن أصل الفعل أن يكون مبنيا لما تقرر في موضعه[4]

وقوله : " **بوجهٍ قريبٍ أو بعيدٍ** " تفصيل للمناسبة

ثم أخذ في تفصيل المناسبة فقال : " **بتضمن معناه** " ومعنى تضمنه معنى : مالا يمكن له أن ينوي مع الكلمة حرف مخصوص فيفيد الاسم فائدة ذلك الحرف ، ولذا قيل: تضمن ، إذ كل شيء اشتمل على شيء فقد تضمنه.

قوله : "**نحو : أين وأمس** " و يأتي الكلام عليهما[5]

قوله : "**أو شبهه** " يعنى : شبه ما لاتمكن له في خاصة من خواص الحروف .

قوله : "**كالمبهمات** " المبهم يُطلق على أشياء منها : الموصولات ، ولا شك في شبهه للحرف على ما يُقرر[6]

---

(١) المراد بالتمكن في الاسماء تعاقب التعريف والتنكير بالعلامة عليه ، وأما ما لا تمكن له فلا يتعرف نكرته ولا يتنكر معرفته . يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٣

(٢) أوضح من ذلك قول ابن الحاجب في الشرح ٤٥٧/١ : " وقال : ما لا تمكن له ليدخل الحرف والفعل الماضي والأمر ، ولو قال : مناسبة الحرف لورد عليه : نزال وفجار وأشباههما فإنها لم تشبه الحرف فلذلك عدل إلى ما يدخل فيه الفعل " .

(٣) اختلف النحويون في علة بناء اسم الفعل بناءً على اختلافهم في محله الإعرابي فمن قال إنه لا موضع له من الإعراب –وهو الصحيح– جعل علة بنائه شبهه بالحرف الشبه الاستعمالي ،فاسم الفعل يعمل فيما بعده ولا يتأثر بالعوامل قبله وذلك كالأحرف المشبهة بالفعل " إن وأخواتها" ، وقيل : علة بنائه تضمن اسم فعل الأمر لام الأمر ، واسم الفعل الماضي واسم الفعل المضارع محمولان عليه ، واختاره ابن جني

وقيل : إن الأمر منه يشبه الأمر ، وكذا الماضي مشبه بالفعل الماضي ، وأما اسم الفعل المضارع فمؤول بالماضي وعليه الرضي

وقيل : إنما بُني لأنه اسم لما أصله البناء ، وإعراب المضارع عارض لا يعتد به

وقيل: بُني لوقوعه موقع الفعل ، وعليه ابن يعيش . يُنظر في هذه المسألة : الخصائص ٤٩/٣ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٣١/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٦٥/٢ ، والصبان ١٩٦/٣ ، والهمع ٥٩/١ ، واسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم أ ـ د السيد محمد عبد المقصود/ ٢١٤ .

(٤) يُنظر ق ٤٩ب ،وشرح المفصل لابن عمرون ١٦٤/١

(٥) يُنظر ص ٧٩١،٧٨٨ من هذا البحث

(٦) يُنظر ص ٥٩٩ من هذا البحث

....

والثاني : أسماء الإشارة ، وفي علة بنائها خلاف يقرر في **٣٤٤\ أ** موضعه[١] ، وعلى أسماء الاستفهام والشرط ،لأن الشرط والاستفهام بابهما الإبهام وليس علة بنائهما المشابهة[٢] .

قوله : " **أو وقوعه موقعه كنزال** " وجميع أسماء الفعل ، وفي علة بنائها خلاف يقرر في موضعه[٣] .

ثم قوله : "وقوعه موقعه كنزال " يُشْكِل بالمضاف إليه ، فإنه وقع موقع الفعل[٤] ولم يبن ، وتمامه يفهم منه ما وقع موقعه .

قوله : " **أو مشاكلته للواقع موقعه كفجار وفساق** " ويأتي بيانه[٥] .

قوله : " **أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم** " وتقدمت علة بنائه في النداء[٦] .

قوله : " **أو إضافته إليه** " يعني : إلى مالا تمكن له ، ويرد عليه "يومئذ" فإنه مضاف إلى ما أشبه ما

(١) ينطر ص ٥٨٤من هذا البحث

(٢) ماعليه النحويون هو القول بأن أسماء الشرط والاستفهام إنما بنيت لتضمن معنى الحرف ، وقوله : إنها مبهمة لا يخرجها عن شبه الحرف ، فالمبهم إما أن يكون معنىً لم يوضع له حرف كأسماء الإشارة ، وإما أن يكون مفتقراً لما بعده كالأسماء الموصولة ، فلأن يكون مشبهاً للحرف في الاستفهام متضمناً معنى الهمزة وهل ، وفي الشرط متضمناً معنى " إن" و"لو" كان ذلك من طريق الأولى . يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور٣٢٩/٢ ، والارتشاف ٦٧٥/٢، والهمع ٦٣/١

(٣) يُنظر ص ٦٧٤من هذا البحث

(٤) في ص : موقع إليه . ولعل الصواب ماأثبتناه . ويُنظر شرح الكتاب للرماني ، رسالة دكتوراة ، من باب "الندبة" إلى نهاية باب " الأفعال"/٨٠٣

قال الشاطبي في المقاصد الشافية ٩٦/١ : " فإن كان وقوعه موقع الفعل المبني يوجب البناء فليكن شبهه به في اللفظ موجبا للبناء أيضا، كما إذا سميت رجلا بالفعل الماضي نحو: انفعل وافتعل وفَعل وفُعل وما أشبه ذلك، إذ لا فرق بين الشبه بالمبنى والوقوع موقعه في إيجاب البناء، كما لم يكن بينهما فرق بالنسبة إلى الحرف، لكن العرب إنما يوجب شبه الفعل عندها منع الصرف فقط، ولا يوجب بناء البتة فكذلك وقوعه موقعه لا يوجب بناء، وأيضا قد وجدنا الأسماء تقع موقع الفعل المبني، ولا يوجب ذلك بناء، وذلك اسم الفاعل إذا كان صلة للألف واللام فإنه إنما عمل هنالك وإن كان بمعنى الماضي لوقوعه موقعه كذلك ينبغي أن يبنى، لكن العرب لم تفعل ذلك، فدل على أن الوقوع موقع الفعل المبني لا يوجب بناء البتة . بهذا المعنى استدل الشلوبين على عدم صحة ما ذهب إليه السيرافي وغيره ". ويُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١٠٣/١ ،٥٩/٤ ، والمسائل العسكريات/٦٨ ، وحواشي الشلوبين على المفصل ٤١٥/٢

(٥) يُنظر ص ٧٠٥من هذا البحث

(٦) يُنظر ق١٦٧أ ، وشرح المفصل لابن عمرون ٤٥٨/١ ، وفيه اختياره للقول بأن علة البناء الشبه بكاف الخطاب في الإفراد والتعريف .

....

لا تمكن له فيحتاج أن تقول إلى ما لا تمكن له أو إلى ما أشبهه لقوله عز وعلا { **مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ**}[(١)] وأسماء الزمان إذا أضيفت إلى مبني جاز أن تعرب على الأصل وأن تبنى ، والعلة مجوزة لا موجبة ، وعلة بنائه أن المضاف يكتسي كثيراً من أحكام المضاف إليه فاكتسى منه البناء كالتعريف والاستفهام وهذا الحكم في أسماء الزمان .

ونحو : "غير" ، و"مثل" لإبهامهما جرتا مجرى أسماء الزمان نحو قوله تعالى { **إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ** }[(٢)] فيه قولان :

أحدهما : معرب ، ولا إشكال فيه

الثاني : مبني لإضافته إلى غير متمكن ، و"غير" يأتي الكلام عليها[(٣)] .

قوله : " **كقوله عز وعلا** { **مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ**}[(٤)] " يوم مضاف إلى إذ ، فمن أعربه فعلى الأصل ، ومن ومن بناه فلإضافته إلى مبني وهو إذ

وقوله تعالى { **هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ** }[(٥)] وفيه شيئ ؛ لأن "ينطقون" معرب فلا يبنى المضاف إليه ، وفتح "يوم" لأنه ظرف والإشارة إلى غير اليوم

وقال الزمخشري[(٦)] **\ ٣٤٤ ب** هو مضاف إلى {لا ينطقون} ، و"لا" و "ينطقون" المجموع غير معرب

(١) المعارج ١١ ، كسر الميم على الإعراب قراءة الجمهور ، وقرأ نافع والكسائي والأعمش ويعقوب بالإضافة وفتح الميم على البناء ، وقرأ ابن أبي حيوة بتنوين "عذاب" وفتح ميم "يوم" . يُنظر اتحاف فضلاء البشر ٢٥٧ ، والتيسير ٢١٤ ،ومعجم القراءات للخطيب ٨٠/١٠

(٢) الذاريات ٢٣ ، قرأ بفتح اللام من "مثل" نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحفص عن عاصم ، وأبو جعفر ، واختلف في هذه الفتحة فقيل : هي فتحة بناء ، وهو نعت لـ"حق" وما زائدة للتوكيد ، والإضافة هي إلى " أنكم تنطقون" ، وقال المازني : " بنى "مثل" لأنه ركب مع "ما" فصارا شيئاً واحداً ، وقيل : الحركة حركة إعراب ، وهونعت لمصدر محذوف تقديره : إنه لحق حقاً مثل ما ، وقيل : إنه انتصب على الحال من الضمير المستكن في "حق" أو حال من "حق" نفسه ، والكوفيون ينصبون "مثل" على الظرف . وقرأ حمزة والكسائي وشعبة عن عاصم وخلف برفع "مثل" على أنه نعت لـ"حق" . يُنظر النشر ٣٧٧/٢ ، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني/ ٢٠٣ ، ومعجم القراءات ١٣١/٩

(٣) يُنظر ص ٧٥٤من هذا البحث

(٤) المعارج ١١

(٥) المرسلات ٣٥، الرفع قراءة الجمهور ، والفتح قراءة شعبة عن عاصم والأعرج والأعمش والمطوعي وابن محيصن وابن أبي حيوة ، ، فهو بناء عند الكوفيين لإضافته إلى الفعل ، وإعراب عند البصريين نصب على الظرف . يُنظر المحتسب ٣١٦/١ ، والمشكل ٤٤٨/٢ ، ومختصر شواذ القراءات لابن خالويه/ ١٦٧ ، ومعجم القراءات ٢٥١/١٠

(٦) في الخزانة ٣٧٥/٣ تعليل الزمخشري البناء في " يوم لا تملك" بإضافة يوم إلى "لا" ، والحروف مبنية ، مع علمنا بأن أحداً لا

....

وقول قيس بن رفاعة[١] – بكسر الراء وفاء وعين مهملة – وقيل لرجل من كنانة[٢] يصف ناقته :

١٢٩– تُعْطيكَ مَشْياً وإرقالاً ودَأداةً إذا تَسَربلت الآكامُ بالآلِ

تُردي الإكامَ إذا صرَّتْ جنادِبُها منها بصُلبٍ وَقاحِ البطنِ عَمّالِ

لم يمنعِ الشّرْبَ منها غيرَ أنْ نطَقَتْ حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ[٣]

الهاء في "منها" عائدة على الناقة ، أي : لم يمنعها أن تشرب إلا إنها سمعت حمامة في الغصون والأوقال : جمع وَقْل وهو: شجر المقْل[٤] . يصفها بحدة النفس وشدة النفرة ، شاهده : بناء "غير" لإضافتها إلى غير متمكن وهو "أن" والفعل.

فإن قيل : فهو في تأويل مصدر وحينئذ أضيف إلى متمكن فلم وجب البناء ؟

قيل : "أن" مع الفعل في تقدير المصدر شيئ تقديري والمعرب غير ملفوظ به ، وإنما الملفوظ به حرف وفعل ، وبنيت "غير" لأن الإضافة بابها أن يكون إلى اسم مفرد فلما خرجت عن بابها بنيت .

يتخيل الإضافة إلى الحرف وجعل بعضهم المضاف إليه مجموع "لا" والفعل . يُنظر الكشاف ٥٧٧/٤ ، وفيه قوله :" يجوز أن يفتح لإضافته إلى غير متمكن " .

(١) قيس بن رفاعة الواقفي ، من بني واقف بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس ، أدرك الإسلام فأسلم وكان أعور . يُنظر معجم الشعراء/ ٣٢٣

(٢) يُنظر الكتاب ٣٢٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨١/٣

(٣) الأبيات من البسيط ، وهي لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه /٨٤ ، وجمهرة اللغة ١٣١٦/٣ ، والدرر ٤٧٧/١ وهو ما عليه النقلة ، وتُنسب إلى قيس بن رفاعة في التخمير ١٤٠/٢ ، وإلى أبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ١٨٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٣ . قال البغدادي في شرح أبيات المغني ٣٩٨/٣ : " لم يوجد في كتب الصحابة مَن يقال له : أبو قيس بن رفاعة ، وإنما الموجود قيس بن رفاعة ، وهو واحد أو اثنان ". وقد نُسبت هذه الأبيات إلى الشماخ في المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري/ ١٤٠ ، وهو سهو

والشاهد فيه : جواز بناء "غير" على الفتح ؛ لإضافته إلى مبني ، وهو مجموع "أن" المصدرية وصلتها . ورُوي مُعرباً مرفوعاً على الفاعلية ، وعليه فلا شاهد فيه . يُنظر الخزانة ٣٧٥/٣

اللغة :الإرقال والدأدأة : سُرعة العدْو . السربال : القميص . الآكام : الجبال . الآل : السراب . لأن الآكام وهي الجبال إنما تتسربل بالآل وهو السراب عند الظهيرة .

تردي : ترجم . صرَّت : صوتت . الجنادب : جمع جندب وهو نوع من الجراد يصوت عند اشتداد الهاجرة . بصلب وقاح : أراد بخف صلب شديد . عمَّال : المطبوع على العمل .

(٤) الوقل : ثمر المقل أو شجر الدوم ، والدوم : شَجر عِظَام من الفصيلة النخيلية يكثر فِي صَعِيد مصر وَفِي بِلَاد الْعَرَب وثمرته فِي غلظ التفاحة ذَات قشر صلب أَحْمَر وَله نواة ضخمة ذَات لب إسفنجي ، وضخام الشّجر مُطلقًا من كل نوع . يُنظر اللسان والتاج والمعجم الوسيط " و ق ل" ، "د و م"

والبناء على السكون هو القياس . والعدول عنه إلى الحركة لأجل ثلاثة أسباب :

الهرب من التقاء الساكنين في نحو : هؤلاء.

ولئلا يبتدأ بساكن لفظاً أو حكماً كالكافين : التي بمعنى مثل ، والتي هي ضمير. ولعروض البناء وذلك في نحو : يا حكم، ولا رجل في الدار، ومن قبل، ومن بعد، وخمسة عشر[1].

وقول النابغة[2] :

١٣٠- فَكَفْكَفْتُ[3] مِنِّي عَبرَةٌ فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهَلٌ وَدَامِعُ

عَلَى حِينَ عاتبتُ المَشيبَ عَلى الصِّبا وقلتُ: أَلَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ؟ [4]

ويروى : "على حينِ" بالخفض[5]

شاهده : إضافة "حين" إلى الفعل الماضي

وصف أنه بكى على الديار زمن مشيبه ، ومعاتبته لنفسه على صباه وطربه ، والوازع : الناهي ، وأوقع الفعل على المشيب اتساعا .

والمعنى : عاتبت نفسي على الصبا لمكان شيبي[6] .

قوله : "**والبناء على السكون هو القياس**" وإنما كان القياس **٣٤٥\ أ** لأن الحركة زيادة فلا يؤتى بها إلا لحاجة[7] .

قوله : "**والعدول عنه إلى الحركة لأحد ثلاثة أسباب** " جمع بهذه أسباب تحرك المبني :

أحدها : " **للهرب من التقاء الساكنين في نحو : هؤلاء** " الهمزة قبلها ألف ساكنة فلو سَكَّنا الهمزة اجتمع ساكنان وذلك مستثقل فوجب التحريك لذلك .

---

(١) يُنظر المفصل/١٦٥

(٢) يُنظر ديوانه/ ٧٩، وشرح شواهد المغني ٨١٦/٢ ، ٨٨٣ ، والدرر ٤٧٢/١ .

(٣) يُروى : فأسبل مني .يُنظر : شرح أبيات سيبويه ٦٥/٢

(٤) البيتان من الطويل ، يُنظر الكتاب ٣٣٠/٢ ، وسر الصناعة ٥٠٦/٢ ، ورصف المباني/ ٣٤٩

الشاهد فيه كسابقه ، وقدأوضحه المؤلف .

اللغة : أصح : أفق

(٥) يُنظر : شرح الكتاب للسيرافي ٥٢/١ ط بيروت

(٦) يُنظر : المفصل لابن يعيش ٨٢/٣

(٧) هذا ثاني وجهين ذكرهما ابن يعيش في شرح المفصل ٨٢/٣ ، والوجه الأول ذكره بقوله : " إن البناء ضد الإعراب ، وأصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعاني المختلفة فوجب أن يكون البناء الذي هو ضده بالسكون " .

....

وما حرك للساكن حركته مختلفة فتارة بالكسرة وهو الأصل على ما يأتي في التقاء الساكنين[١] وبعضه بالفتح نحو: أين ، وبعضه بالضم نحو :حيث ، ويذكر في كل موضع لم كانت تلك الحركة دون غيرها[٢]

"**ولئلا يبتدأ بساكن لفظا أو حكما كالكافين : التي بمعنى مثل**" نحو: كعمرو فإنه يجوز أن تقول : كعمرو زيد .

والابتداء بالساكن محال فحركوه ليمكن الابتداء به .

وقيل : إن الابتداء بالساكن ممكن[٣] . لكنه ليس من لغة العرب ، وإذا سلم أنه ليس من لغة العرب حصل الغرض .

"**و**" الكاف "**التي هي ضمير**" هذا ابتدأ به حكماً ؛ لأن ضمير المفعول منفصل في الحكم ؛لأن المفعول منفصل من الفعل ولذلك لا يسكن لام الفعل عند اتصال ضميره بخلاف ضمير الفاعل .

وقيل[٤] : حرك لأنه اسم على حرف واحد فقوي بالحركة .

وقيل[٥] : بني على حركة ليقع باختلافها الفصل بين المذكر والمؤنث .

وما ذكره الزمخشري أولى ؛ لأنه إذا أمكن أن تكون العلة شاملة للكافين فهو أولى من انتشاد العلل من غير تفاوت.

"**ولعروض البناء**" هذا الثالث

"**وذلك في نحو: يا حكم ، ولا رجل في الدار** " وقد تقدم الكلام عليهما[٦] .

---

(١) وافته منيته قبل أن يفي بغرضه ، ولكن يمكن التعليل لما ذكر بقول ابن يعيش في شرح المفصل ٨٢/٢ : " أنا رأينا الكسرة لا تكون إعراباً إلا باقتران التنوين بها أو ما يقوم مقامه ، وقد يكون الضمة والفتحة إعرابين من غير تنوين يصحبهما ، ولا شيئ يقوم مقام التنوين نحو مالا ينصرف والأفعال المضارعة .

(٢) يُنظر ص ٧٦٢، وص٧٨٨ من هذا البحث

(٣) قال ابن يعيش ٨٢/٣ ، ٨٣ : " واعلم أن أصحابنا يقولون أن الابتداء بالساكن لا يكون في كلام العرب ، وقد أحاله بعضهم ومنع من تصوره ، ولا شبهة في الإمكان ، ألا ترى أنه يجوز الابتداء بالساكن إذا كان مدغماً نحو : ثاقلتم ، تخذتم ، في تثاقلتم ، واتخذتم ، ويؤيد ذلك وأنه من لغة العرب أنهم لم يخففوا الهمزة إذا وقعت أولا بأي حركة تحركت نحو: أحمد وإبراهيم

(٤) قاله ابن يعيش في شرح المفصل ٩٢/٣

(٥) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ٧٠/٥ ط بيروت ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/٣

(٦) يُنظر :ق١٦٦ب ، وق٢٦٥أ ، وشرح المفصل لابن عمرون ٤٥٨/١ ، باب المنادى ١/ ٧٠٣ باب لا النافية للجنس

وسكون البناء يسمى وقفاً. وحركاته ضماً وفتحاً وكسراً.

وأنا أسوق إليك عامة ما بنته العرب من الأسماء، إلا ما عسى أن يشذ منها. وقد ذكرناه في هذه المقدمة في سبعة أبواب وهي :

المضمرات ،وأسماء الإشارة، والموصولات ، وأسماء الأفعال والأصوات ،وبعض الظروف والمركبات ، والكنايات[1].

"**ومن قبل ومن بعد** " يأتي الكلام على بنائهما[2]

"**و**" كذا "**خمسة عشر**" .

وبالجملة : كل ما يعرب في حالة إذا بني يبنى على حركة تمييزاً له على ما لم يعرب في حاله .

قوله : " **وسكون \ ٣٤٥ ب البناء يُسمى وقفاً ، وحركاته ضماً وفتحاً وكسراً** " سميت بذلك للفرق بينها وبين المعرب فإنه يسمى رفعاً ونصباً وجراً ، أو خفضاً وجزماً ، وقد تقدم[3] .

قوله : " **وأنا أسوق إليك عامة ما بنته العرب من الأسماء إلا ما عسى يشذ منها أو قد ذكرناه في هذه المقدمة في سبعة أبواب**" .

قوله : وقد ذكرناه ، يعني : المنادى واسم لا .

وقوله : في سبعة ، متعلق بقوله: أسوق

" **وهي : المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات وأسماء الأفعال والأصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف** "

ويأتي كل قسم منها وعنده نذكر شرحه .

وقال صدر الأفاضل[4] : الرواية برفع الأصوات .

محمد : وحينئذ تكون ثمانية وإذا جر تكون سبعة .

---

(١) يُنظر المفصل/١٦٥

(٢) يُنظر ص ٧٥٧من هذا البحث

(٣) يُنظر ق٥٣أ : ٥٤أ ، وشرح المفصل لابن عمرون ١٧٣/١ وما بعدها

(٤) يُنظر التخمير ١٤٢/٢

{ المضمرات }

وهي على ضربين متصل ومنفصل .

فالمتصل :ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة ، كقولك : أخوك ، وضربك ، ومربك .

وهو على ضربين : بارز ، ومستتر

فالبارز : ما لفظ به كالكاف في : أخوك .

والمستتر : ما نوي كالذي في : زيد ضرب .

والمنفصل : ما جرى مجرى المظهر في استبداده كقولك : هو ، وأنت.

قال صاحب الكتاب : المضمرات ... الفصل(1)

محمد : الإضمار : الإخفاء ، ومنه : أضمرت الشيء في نفسي إذا أخفيته ، ومنه: ضمير الإنسان لخفاء به .

ومنه : المضمرات ؛ لأن منها ما لا لفظ له ظاهراً ، بل مقدر في النية كالضمير في فعل الأمر للمواجه نحو: قم . فهذا هو المستحق لهذا اللقب في الأصل ثم حملت البواقي عليه لاشتراك الجميع في كونها خلفاً عن الظاهر .

ويجوز أن يكون مشتقا من الضُمر وهو الهُزال ، وذلك لقلة الأسماء المضمرة في غالب وضعها ، حتى إن منها ما هو على حرفٍ واحد ، فشبهت بالضامر من الحيوان.

وأضمرته فهو مضمر وضمير كأعقدت العسل وغيره فهو مُعْقد وعقيد ، فيكون ضمير بمعنى مضمر كعقيد بمعنى معقد .

ويحتمل أن يكون منقولاً من ضمير الإنسان ، وإن كان الجميع يرجع إلى أصلٍ واحد وهو **٣٤٦\ أ** : الخفاء والاستتار .

وربما عبر عن المضمر بالمكنى(2) ، واستعمال المضمرات والضمائر في هذا الضرب من الأسماء أخص من

---

(١) يُنظر المفصل / ١٦٦

(٢) الضمير والمضمر مصطلح بصري ، والكناية والمكنى مصطلح كوفي ، وعلة تسمية الضمير أو المضمر بالكناية أو المكنى عند الكوفيين أن الضمير ليس بالاسم الصريح ، والكناية ما يقابل الصريح ، أما تسميته مضمراً فهو جارٍ على قياس التصريف على نحو ما بينه المؤلف ، وتسمية الضمير بالمكنى صحيحة مقبولة ؛ لأن الضمير كناية عن الاسم الظاهر وإن كان المكنى أعم من الضمير واسم الإشارة ، والاسم الموصول ، لأنهم جميعاً كنايات عن الأسماء الظاهرة ، وقد ابتكر الخليل بن أحمد هذا المصطلح ، وهو أول من استعمله في كتابه "العين" . يُنظر في هذه المسألة معجم العين ١٠٥/٤ ،ومعاني الفراء ١٠/٢ ، ومدرسة الكوفة/ ٣١٤ ، ومصطلحات ليست كوفية/ ٧١

....

الكناية لأن الكناية قد تكون بالظاهر

وأتى بالمضمر لضرب من الإيجاز وخوف الإلباس[١] .

أما الأول فظاهر ، لأنك تستغنى عن الظاهر بالتاء في بعض الصور وبما في النية وربما كان الظاهر سبعة أحرف ، وإن كان مركبا فأطول .

وأما خوف اللبس فلأن الأسماء الظاهرة الكثيرة الاشتراك ، فإذا قلت زيد قام زيد ، جاز أن تتوهم أن الثاني غير الأول ، بخلاف المضمر فإنه لا بد أن يعود في الغالب إلى ما قبله فيعلم أنه هو[٢] .

فإن قيل : فهلا جعل بدل المضمر حرف من الظاهر المتقدم ؟

قيل : يكثر ذلك فعدلوا إلى الضمير .

وربما وضعوا الظاهر موضع المضمر لغرض تفخيم الأمر وإبهامه والتورية عنه أو غير ذلك من مقاصد المتكلم[٣] فقد قال تعالى **الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ** }[٤] فهذا لتعظيم الأمر .

ونحوه قوله تعالى {**الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ** }[٥] وسيبويه[٦] استضعف وقوع الظاهر موقع المضمر إذا كان في جملة واحدة خالياً عن غرض ، كقوله[٧] :

١٣١– إذا الوَحْشُ ضَمَّ الوَحْشَ في ظُلُلاتِهَا   سَواقِطُ مِنْ حَرٍّ وقد كانَ أظْهَرا[٨]

فقوله : ضم الوحش ، لما كان مفسرا لرافع الوحش الأول صار كالجملة الواحدة فلذا استضعفه .

وقد تكرر المضمر للتعظيم كقوله[٩] :

---

(١) وكذا تمكن ما جاء بعده في ذهن السامع . يُنظر الإيضاح في علوم البلاغة ٨٢/٢

(٢) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٨٤

(٣) كأن يكون بغرض تقوية المأمور ، أو الاستعطاف . يُنظر الإيضاح في علوم البلاغة ٨٤/٢

(٤) القارعة ١–٣

(٥) الحاقة ١،٢

(٦) في الكتاب ٦٢/١ : " لوقلت : ما زيد منطلقا زيد لم يكن حد الكلام ، وكان ههنا ضعيفا ، ولم يكن كقولك : ما زيد منطلقاً هو ؛ لأنك قد استغنيت عن إظهاره ، وإنما ينبغي لك أن تضمره".

(٧) هو النابغة الجعدي . يُنظر ديوانه/ ٨٩، والمعجم المفصل في شواهد العربية ١٤٦/٣

(٨) البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ٦٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٤٨٤ ، وتمهيد القواعد ١٦٦٧/٤

الشاهد فيه : إعادة الظاهر موضع المضمر ، وفيه قبح ، إذا كان تكريره في جملة واحدة ، فلا يكاد يجوز إلا في ضرورة .

اللغة : الظللات: جمع ظلة وهو ما يُستظل به . سواقط الحر : ما يسقط منه . أظهر : صار في وقت الظهيرة .

(٩) هو محمد بن علي بن الحسين بن مقلة صاحب الخط المنسوب . يُنظر النجوم الزاهرة ٣٠٨/٣

....

١٣٢– وقَدْ دَهَمَتْني نَكْبَةٌ هِيَ مَا هِيا[(١)]

فقوله : "ما هيا" أفاد التعظيم .

والمضمر مبني لشبهه بالحرف من جهة افتقاره إلى تقدم ظاهر أو ما يقوم مقامه \ **٣٤٦ ب** من قرينة كالتفسير ما لم يكن للمتكلم أو له مع غيره أو مخاطب مذكر فأشبه الحرف في افتقاره إلى غيره في الفائدة[(٢)].

قوله : و" **هي على ضربين متصل ومنفصل ، فالمتصل : مالا ينفك عن اتصاله بكلمة"** ومن هذا يعلم الحصر لأنه إما أن يتصل وإما أن لا وليس بين النفي والإثبات شيء .

وقوله : ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة ، أجود من أن يقول : بعامله ؛ لأن الضمير في قوله[(٣)] :

١٣٣– وجِيْرَانٍ لَنا كانُوا كِرامِ[(٤)]

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره:

فَمَا كَانَ لو سَائَلْتِنا كَيْفَ حَالُنا؟ ...

يُنظر:الفرج بعد الشدة للتنوخي/ ٣٢٣، والفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية لابن الطقطقي/ ٢٦٥، ويروى : راعيتنا بدل : سائلتنا يُنظر الصداقة والصديق للتوحيدي/٣٥٠

الشاهد فيه تكرير الضمير للتعظيم ،كما ذكر المؤلف .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٣/٢ : " وإنما بنيت المضمرات إما لشبهها بالحروف وضعاً كالتاء في ضربت ، ثم أجريت بقية المضمرات نحو : "أنا ونحن" مجراها طرداً للباب ، وإما لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسر كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي ، وإما لعدم موجب الإعراب فيها ، فالمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الإعراب " أ. ه مختصراً .

(٣) هو الفرزدق ، يُنظر ديوانه ٢٩٠/٢ ، وتخليص الشواهد/ ٢١٢ ، والمقاصد النحوية ٤٢/٢

(٤) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره كما في الديوان :

فَكيف إذَا رَأَيْتُ دِيارَ قَوْمٍ ...

ورواية الخزانة ٢١٩/٩:

فكيف إذا مررت بدار قوم ..

وهو من شواهد الكتاب ١٥٣/٢، والمقتضب ١١٦/٤، والأزهية /١٨٨ الشاهد فيه : زيادة "كان" بين الصفة والموصوف ، وأنشده لأن كان لزيادتها غير عاملة في واو الضمير

قال ابن هشام في تخليص الشواهد : " ... "لنا" في البيت قيل : خبر مقدم ، ثم اختلف على قولين : أحدهما : أنه خبر مبتدأ ، والأصل لنا هم ، ثم زيدت كان بينهما فصار لنا كان هم ، ثم وصل الضمير إصلاحاً للفظ ، لأنه لا يصح وقوعه منفصلاً إلى جانب فعل غير مشتغل بمعمول ، وعليه الزمخشري في الكشاف ١٨٥/١

....

لم يتصل بعامله على رأي من يجعلها زائدة

والمتصل هو الأصل بدليل أن كل موضع تقدر فيه على المتصل لا تأتي بالمنفصل إلا إذا اجتمع ضميران ليس أحدهما مرفوعاً أو كان في الأصل مبتدءاً وخبراً كخبر كان وأخواتها على ما يأتي(١) من غير ضرورة وإنما أتى بالمنفصل لاختلاف مواقع الأسماء لأن منها ما لا يتصل بشيء ، فامتنع المتصل ، واحتيج إلى المنفصل على ما يأتي(٢) .

قوله : " **كقولك : أخوك** " الكاف : ضمير مجرور متصل باسم

"**وضربك** " ضمير منصوب متصل

" **ومر بك** "ضمير مجرور متصل بحرف .

قوله :"**وهو ضربين ، يعنى المتصل : بارز ومستتر** " دليل الحصر ظاهر .

قوله : " **فالبارز : ما لفظ به كالكاف في: أخوك ، والمستتر: ما نوي كالذي في: زيد ضرب** " وإنما استتر لأنه معلوم أن الفعل لا بد له من فاعل ، وأقل ما يكون واحدا ، والمذكر الأصل واستغنى عن إيراده للعلم به .

قوله : " **والمنفصل ما جرى مجرى المظهر في استبداده ، كقولك : هو وأنت** " هذا مستغن عن شرح.

والثاني : أنه خبر لكان ، وأنها ناقصة ، وهو قول المبرد وجماعة ، وعليه فالجملة صفة لجيران ، وتقدمت على الصفة المفردة ، والأكثر في الكلام تقديم المفردة

وقيل : "لنا" صفة لجيران ، ثم اختلف على قولين أيضاً :

أحدهما : أن كان تامة ، والضمير فاعل أي : وُجد ، ورُد بأنه لافائدة في الكلام على هذا القول ، وأجيب بأنه ممنوع فإنها صفة لجيران بمعنى ثبتوا وحصلوا

والثاني : أنها زائدة ، ثم اختلف في الاعتذار عن الضمير على قولين :

أحدهما : أن الزيادة لا تمنع العمل في الضمير ، كما لم يمنع إلغاء ظنَّ عملها في الفاعل مطلقاً قاله ابن السيد في الحلل في شرح أبيات الجمل/ ٤١ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٣٦١/١، وفيه نظر ، لأن الفعل الملغي لم يُنزَّل منزلة الحروف حتى لا يليق الإسناد إلى الفاعل ، وإنما هو فعل صحيح وُضع لقصد الإسناد

والثاني : أن الأصل :كان هم ، على أن الضمير توكيدٌ للضمير المستتر في "لنا" ثم زيدت كان بينهما ، ووُصل الضمير للإصلاح .

(١) يُنظر/٥٤٤ من هذا البحث

(٢) يُنظر/٥٣٩ من هذا البحث

ولكلٍ من المتكلم ، والمخاطب ، والغائب ، مذكره ،ومؤنثه ، ومفرده ، ومثناه ، ومجموعه ضمير متصل ومنفصل في أحوال الإعراب ، ما خلا حال الجر فإنه لا منفصل لها.

تقول في مرفوع المتصل : ضربت ، ضربنا ، وضربتِ إلى ضربتن، وزيد ضرب إلى ضربن.

وفي منصوبه ضربني ضربنا وضربك إلى ضربكن وضربه إلى ضربهن. وفي مجروره غلامي وغلامنا وغلامك إلى غلامكن وغلامه إلى غلامهن.

وتقول في مرفوع المنفصل : أنا نحن وأنت إلى أنتن وهو إلى هن

وفي منصوبه : إياي إيانا وإياك إلى إياكن وإياه إلى إياهن.

قال صاحب الكتاب : ولكل من (المتكلم)[1] والمخاطب ... الفصل[2]

محمد : قوله : "**ولكل من المتكلم والمخاطب والغائب ١ ٣٤٧ أ مذكره ومؤنثه ، ومفرده ومثناه ومجموعه ، ضمير** " ليس هذا للكل بل للأكثر لأن "أنا" للمتكلم ذكراً كان أو أنثى ، و"نحن" : له مع غيره[3] مذكراً كان أو مؤنثاً ، فللمتكلم ضميران .

ومقتضى التقسيم ستة[4] ، ونحوه المتصل للمتكلم ذكراً كان أو أنثى " التاء" المضمومة في ضربت ، وله مع غيره من مذكر أو مؤنث(نا) من ضَرَبْنا فهما أيضاً اثنان .

والتقسيم أيضاً يقتضي ستة.

وللمخاطب خمسة سقط منها واحد ؛لأن ضمير المخاطبَين متفق . للمذكر الواحد : أنتَ بفتح التاء[5] ، وللمؤنث بكسرها ، فرقوا بالحركة بين المذكر والمؤنث ونحوه في المتصل.

---

(١) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٢) يُنظر المفصل /١٦٦

(٣) نقل بعض العلماء عن الحريري أنه لا يُعبر بـ "نحن" عن الواحد ، قال ابن قتيبة : " .. و "نحن" لا يكتب بها عن نفسه إلا آمرٌ ، أو ناهٍ ، لأنها كلام الملوك ، والعظماء ، قال جل ثناؤه {**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**} الحجر ٩ وعلى هذا الابتداء خوطبوا في الجواب " أ هـ . يُنظر أدب الكاتب لابن قتيبة/ ١٨، وشرح المنظومة العمريطية ٥٢١/٢

(٤) في اللباب ٤٧٥/١ فإن قيل لِمَ لم تفرق في ضمير المتكلم بين الذكر والأنثى؟

قيل : لأن سماع النطق منه يميزه لمشاهدته .

وأما جعل (نحن) في الجمع والتثنية بلفظ واحد ، فلأن التثنية جمع في المعنى ، والمتكلم قد سوى فيه بين التذكير والتأنيث ،وهما صفتان للذات ، فجاز أن يُسوى فيما يدل على صفتين في الكمية ، فإن التثنية والجمع صفتان في الكمية إحداهما أكثر من الأخرى.

(٥) ذهب البصريون إلى أن الضمير (أن) ، واللواحق له حروف خطاب ،وذهب الفراء إلى أن (أنت) بكماله هو : الضمير ، وذهب ابن كيسان إلى أن (التاء) هي الضمير لا (أن) . يُنظر شرح التسهيل ١٤٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ٩/٢ ،١٠ ، والأشموني ١١٤/١، والتصريح ١٠٣/١ ،الهمع ٢٠٠/١

....

والغائب أيضاً يتفق فيه ضمير الاثنين والاثنتين في "هُما"

وإنما جاز أن يتفق بعض الضمائر لأن المضمر في الغالب لا بد له من أن يعود إلى شيء أو قرينة تكلم أو خطاب يؤمن معه اللبس[1] فترك بعضها طلباً للتخفيف .

قوله : "**ضمير منفصل ومتصل** "تقدم بيانه منه[2] .

قوله : "**في أحوال الإعراب** " يعنى الرفع والنصب والجر ، ولما بنى الضمير جعل تغير صيغته عوضاً .

قوله : "**ما خلا الجر** " استثناء من قوله في أول أحوال الإعراب .

قوله : "**فإنه لا منفصل لها**" لأن عاملهُ ضعيف فلم يجز فصلهُ منه[3] .

قوله : "**تقول في مرفوع المتصل** : **ضربت**" للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً بتاء مضمومة فيهما ؛ لأن قرينة التكلم يفهم منه المراد ، وإنما حركت لأنها اسم على حرف واحد فقوي بالحركة

ولأنهم أسكنوا لام الفعل لاتصال ضميره ، فلو أسكنوا الضمير اجتمع ساكنان ، ودليل كونها اسماً : تؤكد ويعطف عليها ، ولا يرفع الظاهر معها وخصت بالضم لأنهم **\ ٣٤٧ب** أرادوا الفرق بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة وهو فاعل ، فأعطوه الفتح مع إرادة الفرق ، ولم يبق سوى الكسر فجُعل للمخاطبة مع أن الكسرة من الياء ، والياء يؤنث بها في تفعلين على ما يأتي[4] .

وكانت تاءً دون غيرها من الحروف ؛لأن الضمير المستتر خفي ، وهو بعض المتصل ، والتاء مهموسة فناسب خفاؤها خفاء الضمير.

فإن قيل : لم كانت دون غيرها من المهموسات ؟

فذا يفضي إلى الدور فيُترك .

ويمكن أن يقال : لها بالواو اختصاص ، ولذا قُلبت عنها في (تراث)[5] وغيرها ، فيقال أشبهت حروف العلة ، وأول ما زيد حروف العلة ، فلما ناسبتها كانت أولى بالزيادة

و"**ضربنا**" "نا" للمتكلم مع غيره مذكراً كان أو مؤنثاً ، واستغنى به عن غيره أربعة ضمائر لقرينة المتكلم ،

---

(١) وعليه العكبري . يُنظر اللباب ٤٧٧/١

(٢) يُنظر/٥١٦من هذا البحث

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩٣/٣ لأن المجرور لايكون إلا بعامل لفظي كحروف الجر والإضافة ، ولا يجوز أن يتقدم المجرور على الجار ، ولا يفصل بينهما فصلا لازماً.

(٤) يُنظر اللباب ٤٨١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٣ ،و ٥٢٣من هذا البحث

(٥) في ص : يقوم . وهو سهو

....

وليس الضمير مما يُثنى ويُجمع ، لما يُذكر في التثنية[1] ، لكن هذه صيغة وضعتها العرب و"**ضربتَ**" للمخاطب .

قوله : " **إلى ضربتن** "[2] يريد : ضربتما ، وضمت التاء وإن كانت لمخاطب لأمن اللبس بالمتكلم فردت إلى أصلها ، وزادوا ميما لمجاوزة الواحد ، ولم يكتفوا بالألف كما لم يكتفوا في "أنتما" ، ولم يكتفوا في"أنتما" لئلا يلبس بـ "أنتا" في نحو قوله[3] :

١٣٤ – يَا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يَاأنتا[4]

---

(١) يُنظر ق لم أقف عليه في هذا الباب الذي ذكر . يُنظر ق٤٤٦ :٤٥٤أ. والذي في ق ٤٥٢أ : " .. إنما جاز جعل الاسمين لفظ الجمع ؛لأن التثنية جمع في المعنى ؛ لأنه ضم فكما قالوا " نحن" فعبروا به عن الجمع والتثنية " . والعلة في عدم تثنية الضمير وجمعه عند ابن جني عدم قبوله للتنكير ، وعند الجمهور البناء . ولعل القول بأن "هما" تثنية لـ "هو" قول محكي عن الكوفيين . يُنظر في هذه المسألة : علل التثنية لابن جني /٧٧ ، والإنصاف ٦٧٧/٢ م٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٣

(٢) في ص :ضربكن . والتصويب من المفصل

(٣) هو سالم بن داره كما في النوادر/ ٤٥٥ ، وصححه البغدادي في الخزانة ١٢٤/٢، وقيل : قاله الأحوص، وهو في ملحق ديوانه/ ٢٦٨ ، والمقاصد النحوية ٢٣٢/٤

(٤) البيت من الرجز المشطور ، اختلفت رواياته ، فيروى :

ياأبجرُ بنَ أبجرٍ يا أنتا

يُنظر الدرر ٣٠/١، ٣٨٣ ، ويروى في شرح الجمل لابن عصفور٨٧/٢، ١٢٨ :

يا أقرعُ بنَ حَابِسٍ يا أنتا

ورواه ابن الأعرابي:

يا قُرَّ يا ابن واقعٍ يا أنتا

ونبه على تصحيفه البغدادي في الخزانة ١٢٤/٢، واستصوب رواية أبي زيد/ ٤٥٥:

يا مُرَّ يا ابن واقعٍ يا أنتا

وبعده :

أنتَ الذي طَلَّقتَ عام جُعْتا

الشاهد فيه : نداء الضمير في قوله : "يا أنتا" أجازه باطراد الرضي في شرح الكافية ١٣٣/١ ، وحمله ابن الحاجب في الإيضاح٢٥٣/١ على الشذوذ ، وحمله ابن عصفور على الندور ، وخرج على أن "يا" للتنبيه أو أن المنادى محذوف ، والتقدير : يا هذا أنت .

....

وكانت الميم دون غيرها لشبهها بحروف اللين بما فيها من الغنة(١) ، والألف مختصة بالاثنين والاثنتين

وقيل(٢) "تما" الضمير ، ويحتمل ما ذكرنا ، ثم جعل الجميع هو الضمير وفرقوا في ضمير الجمع بين المذكرِين والمؤنثات ؛ لأن التثنية لا تختلف والجمع يختلف مقداره نحو: ضربتم ، وأصله ضربتموا بواو بعد الميم وهي الأصل كالألف في أنتما فزادوها **١ ٣٤٨ أ** للجمع ، ويجوز حذفها لثقلها مع حذف الضمة من الميم لأنه أبلغ في التخفيف ، ولأن الفصل بين التثنية والجمع بالألف وهي أخف فكان ثباتها أولى .

وللواحدة "ضربتِ" بكسر التاء ، ولثنتين كالمذكرين .

ولجمع المؤنث "ضربتن" بتاء ونونين كما زادوا في المذكر ميما وواوا(٣)

ولا يجوز حذف إحدى النونين كما حذفت الواو ؛لأن الواو وقعت طرفا وقبلها ضمة وذلك مستثقل بخلاف النون .

وفي المضارع للواحدة "تضربين" والياء اسم بدليل أنها لا تجتمع مع الظاهر الفاعل(٤) . وقال الأخفش(٥) : علامة للتأنيث فحسب ، الفاعل : مستتر قياساً على الماضي في ضربَتْ ، والفرق بينهما أن التأنيث مع الفاعل ولا كذلك الياء .

وقيل(٦) : لا يظهر في المضارع قياساً على المذكر في : أنت تضرب ، والفرق بينهما أن التأنيث صفة زائدة على المذكر فأشبه ضمير المخاطبَيْن (والمخاطبِين)(٧) فظهر كما تقول: أنتما تقومان (وأنتم تقومون)(٨) في

---

(١) في اللباب ٤٧٦/١: " وكانت الميم أولى لشبهها بـ " الواو" التي هي حرف مد" . ويُنظر شرح الكافية للرضي ٨/٢

(٢) عُزي إلى الفراء في شرح الكافية للرضي ١٠/٢ وقيل : إن الكلمة بكمالها الاسم من غير تفصيل ،واستصوبه ابن يعيش قال في شرح المفصل ٩٥/٣ : وهو الصواب ، لأن هذه الصيغة دالة على التثنية ، وليست تثنية صناعية ، لأن حد المثنى ما تتنكر معرفته ، والمضمر لا يتنكر بحال فكأن صيغته لذلك " ، وهو ظاهر كلام ابن سيده . يُنظر المحكم٤٧٩/١٠ ، واللسان " أ ن ن" .

(٣) يُنظر شرح المفصل ٨٧/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٨/٢

(٤) هذا مذهب سيبويه والجمهور . يُنظر الكتاب ٢١٣/٤.

(٥) ووافقه المازني . يُنظر رصف المباني/ ٤٤٤، والجنى الداني/ ١٨١ ، والمغني ٤١/٢

(٦) في شرح الكافية للرضي ٨/٢ " .. وأما "تفعل" فإنه وإن كان محتملاً للمخاطب والغائبة لكونهم لم يبرزوا ضميره إجراء لمفردات المضارع مجرى واحد في عدم إبراز ضميرها ، ولعل هذا هو الذي حمل الأخفش على أن قال : "الياء" في تضربين ليس بضمير بل حرف تأنيث كما قيل في هذي ، والضمير لازم الاستتار ، أو أنه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد أثقل من ضمير المثنى مع أن القياس يقتضي أن يكون أخف " .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

....

التثنية والجمع[1] .

قوله : "**وزيد ضرب** " انتقل إلى الغائب فـ "زيد" رفع بالابتداء ، وفي "ضرب" ضمير فاعل مستتر للمذكر الغائب ، واستغنى عن إظهاره للعلم به كما تقدم ، ويلزمه تقدم الظاهر إما لفظاً أو عِلْماً بخلاف ضمير المتكلم والمخاطب .

قوله : "**إلى ضربن**" اكتفى بالعِلْم أنه يريد في التثنية " ضربَا" الألف : ضمير المذكرَين الغائبين ، واكتفى بالألف لما لم يقع لبس .

وفي الجميع : "ضربوا" ، الواو ضمير الجماعة الغُيَّب ، لما اكتفى في التثنية بحرف اكتفى في الجمع بحرف وذهب المازني[2] وغيره[3] إلى أن الألف في "قاما" ، والواو في "قاموا" حرفان يدلان على المضمر في النية قياساً على الواحد . والدليل على صحة الأول حذفها عند وجود الفاعل \ **٣٤٨ب** الظاهر.

والمؤنثة : ضرَبَتْ ، الفاعل مستتر والتاء حرف علامة تؤذن بأن الفاعل مؤنث بدليل أنها ثنيت مع الفاعل الظاهر ومع الألف في "ضربتا" للمؤنثتين ، الألف : الضمير كالمذكر ، والتاء : للتأنيث ، وضمير جماعة المؤنث : النون في ضربن[4] ، هذه اللغة الجيدة .

ومن العرب[5] من يقول : قاما أخواك ، وقاموا إخوتك ، وقمن الهندات فالفاعل مظهر في هذه الثلاثة ،

---

(١) والصواب هو قول الجمهور من عدة أوجه :

أحدها : أنها لو كانت حرفاً علامة لم تثبت معها تاء المضارعة لاجتماع علامتي تأنيث ، كما لم تثبت مع تاء التأنيث فلا يقال : فاطمتات .

ثانيها : أنها لو كانت حرفاً علامة لجاز أن تحذف مع بعض المؤنث ، كما يُفعل بتاء التأنيث .

ثالثها : أنها لو كانت حرفاً لاجتمعت مع ألف التثنية للمؤنثتيْن المخاطبتين فيقال : تفعليان كما قيل فعلتا ، ذلك لم يكن .

رابعها : أنه لم يوجد فعل مضارع فيه علامة التأنيث مختصة فيقاس هذا عليه . يُنظر رصف المباني/ ٤٤٥

(٢) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية المازني المتوفى سنة٢٤٩هـ ، من تصانيفه: "ما تلحن فيه العامة" ، و "الألف واللام" ، و" التصريف" وهو أشهرها . يُنظر في ترجمته بغية الوعاة ٤٦٣/١ ،الأعلام٦٩/٢

(٣) يُنظر في مذهبهم : شرح الكتاب للسيرافي ١٠/٢ ط الهيئة ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣٢٣/١وما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ٩/٢ .

(٤) عُزي للمازني وغيره أن النون حرف دال على جماعة الإناث ، كما قيل في الألف والواو وياء المخاطبة ، والصحيح أنها ضمير الإناث لما تقدم من أدلة عند ذكر أخواتها الثلاث . يُنظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٢٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ٩/٢ ، والتذييل والتكميل ١٤٠/٢

(٥) هذه اللغة وردت هكذا منسوبة إلى بعض العرب في الكتاب ١٩/١ ، ٢٠ ،٧٨ ، ٢ /٤١، ٢٠٩/٣، ونسبها أبوعبيدة في مجاز القرآن ١٠١/١ إلى أبي عمرو الهذلي ، وهي لغة نُسبت إلى طيئ ، وأزد شنوءة ، وبني الحارث . يُنظر الهمع ١/ ٥١٤ ،

....

والألف والواو والنون علامة كالتاء في قامت هند ، وعليه أكلوني البراغيث[1]

فإن قيل : فهلا كانت هذه اللغة المختارة كما في التأنيث ؟

قيل : لأن التأنيث لازم لا يمكن جعل المؤنث مذكرا فلما لزم لزمت علامته ، وأما التثنية والجمع فليسا لازمين لأنه يجوز أن يفترق كل واحد من صاحبه فلما لم يلزما لم تلزم علامتهما[2] .

قوله : " **وفي منصوبه : ضربني ، ضربنا ، ضربك ، إلى ضربكن** " لما فرغ من المرفوع شرع في المنصوب ، فللمتكلم الياء في نحو : ضربني بدليل ثبوتها في الضاربي بدون النون ، وهو منصوب على المختار[3] ، ويأتي الكلام على النون[4] .

والكواكب الدرية للأهدل اليمني ١٦١/١.

(١) قال السيرافي في شرح الكتاب ١٩/٢ ط الهيئة : ".. وقد كان الوجه أن يقال " أكلتني" لأن البراغيث مما لايعقل ولكن ربما ذُكر لما لا يعقل فعلٌ يكون الأغلب فيه أن يكون لما يعقل فيُجعل لفظه كلفظ ما يعقل تشبيهاً " . قال ابن الشجري في أماليه ٢٠٣/١ : " .. وأقول : إن حمل الأكل على الاختصاص بالعقلاء سهو من السيرافي ، لأن البهائم مشاركة للعقلاء في الوصف بالأكل ، والقول عندي إن الأكل بمعنى العدوان والظلم " . انتهى كلام السيرافي وابن الشجري ملخصاً. وهذه اللغة سماها ابن مالك لغة " يتعاقبون فيكم ملائكة" ، يُنظر شرح العمدة ١٢٩/١، ورده في التذييل ١٨٨/١ لأنه حديث مختصر من رواية البزار ، وهو بتمامه : " إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " يُنظر التذييل والتكميل ١٨٨/١ ، وقال محققه إن الحديث ليس في الأجزاء المطبوعة من مسنده . والحديث أخرجه البخاري في صحيحه (ك بدأ الخلق ،باب ذكر الملائكة) برقم ٣٢٢٣ بلفظ " الملائكة يتعاقبون : ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " يُنظر فتح الباري ٣٠٦/٦ ، ورواية الشاهد في مسلم بشرح النووي (ك المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما) ١٣٣/٥ كلهم من حديث أبي هريرة .

(٢) هذه واحدة من علل أربع ذكرها السيرافي في شرح الكتاب ١٢/٢ ط الهيئة ، والثانية : أن علامة التأنيث لا تمنع ضمير الاثنين ، وعلامة الاثنين تمنع ضمير الاثنين وتشبهه ، فكان ما لايمنع شيئاً من تصاريف الكلام أولى باللزوم مما يمنع .

الثالثة : أنك إذا قلت "قاما أخواك" جاز فيه أن تكون الألف علامة ، وجاز أن تكون خبراً مقدماً، وأن يرتفع " أخواك" بالابتداء ، فيكون التقدير : " أخواك قاما" ، فلما كان في تقديم علامة الاثنين والجماعة ما ذكرناه من اللبس لم يلزمه تقديمه ، لأنه لا يعلم أنه علامة فقط ، والتاء علامة التأنيث تقدمت أو تأخرت .

الرابعة : أنه قد تشترك الرجال والنساء في أسماء كثيرة ، فلما اشترك الرجال والنساء في أسماء لزم علامة التأنيث لئلا يُظن أن الفاعل مذكر .

(٣) خلافاً للفراء ، يُنظر معاني القرآن للفراء ٢٢٦/٢ ،ووصفه الشلوبين بالخلاف الضعيف الذي لا يُلتفت إليه ، يُنظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٦٣٠ ، و٢٧٩من هذا البحث

(٤) يُنظر/٥٧٤من هذا البحث

....

و"ضربنا" للمتكلم مع غيره ، ولم تسكن الباء لأن "نا" ضمير (مفعول)[1] منصوب بخلاف ضمير الفاعل وضمير المخاطب المنصوب ، مذكراً كان أو مؤنثاً "الكاف" في نحو: ضربك ، وهي مفتوحة مع المذكر مكسورة مع المؤنث للفرق

وفي التثنية : ضربكما يستوي فيه المذكر والمؤنث .

وفي الجميع : ضربكم ، وأصله : ضربكموا الميم والألف والواو لما ذكر في المرفوع ، وتحذف الواو وضمتها كما ذُكر في المرفوع ، وضمت الكاف مع الميم لأن التثنية أخت الجمع والجمع يُضم ، نظراً إلى واوه ، ولم يُحفل بالميم .

ويحتمل أن يقال : ضُمت الكاف مع الميم حملاً على التاء في ضربتما لأنها تشبهها **\ ٣٤٩ أ** من جهة أنه ضمير فيه ميم قبل حرف العلة .

ولجمع المؤنث : ضربكن وضُمت الكاف أيضاً مع النون حملاً على المذكر .

قوله : " **وضربه إلى ضربهن** " الهاء في ضربه ضمير الغائب ، والواو زيدت لخفاء الهاء ، الدليل على زيادة الواو سقوطها في الوقف ، وعند اتصال الميم[2] ، وحروف المضمرات من الحروف المهموسة أو المد واللين ، وضمائر الغيبة من الهاء وحروف اللين ثم المهموسة فيها قد ترتب ترتيبا إذا علمه المرء علم أن الله سبحانه فضلها على غيرها ، وهو أن المتكلم والمخاطب وفروعهما من التثنية والجمع أوائل ، يجمع ذلك كله الحضور ، خصوها من حروف الهمس بما هو أقرب المخارج للظهور وهو "التاء" ؛ لأنها من أطراف الثنايا العليا .

ولما كان المخاطب أبعد من المتكلم استعملوا في ضرب منه "الكاف" وهو مهموس داخل الفم إلى أقصاه ما خلا القاف فليست من المهموسات لبعد مخرجه ، فاعرف فضل هذه المناسبة .

وإذا تحرك ما قبلها فلا تحذف صلتها عند البصريين[3] إلا في الشعر على ما أنشده سيبويه[4] :

١٣٥- ... لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا[5]

---

(١) في ص " مرفوع" ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) هذا ما عليه أبو إسحاق الزجاج ، ومن تبعه من البصريين ، قال السيرافي في شرح الكتاب ط علمية ٦١/٥: " .. ولقائلٍ أن يقول : قد يجوز أن يُحذف في الوقف ما هو من نفس الاسم ، في قولنا : هذا قاضْ ، فلا يكون لأبي إسحاق في ذلك حجة " .

(٣) بل هو الإجماع ، نص عليه السيوطي في الهمع ١٩٦/١ ، وغير الإشباع لغة ضعيفة .

(٤) يُنظر الكتاب ٢٨/١

(٥) قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه:

....

بحذف صلة الهاء من "نفسه"

وقال الفراء[1] : من العرب مَن يحرك هذه الهاء بلا واو ، والأكثر أن يصلها بواو ، ومن قرأ[2] { **يُؤَدِّهْ** }[3] حذف صلتها في الرفع للساكن قبلها ، وأجرى الجزم مجراه ، وإن فُقد الساكن ، أو على ما حكاه الفراء.

فإن سكن ما قبلها فالمختار حذف الصلة ؛ لأن الهاء خفية وقبلها ساكن وبعدها ساكن ، ويجوز الإثبات لأنه ليس يُجمع بين ساكنين حقيقة[4] .

وللاثنين والاثنتين : "ضربهما" ، واتفق لفظهما في التثنية كما اتفقت تثنية المذكر والمؤنث **١ ٣٤٩ ب** في كونهما بالألف أو بالياء ، ولما اختلف الظاهر في الجمع اختلف ضمير جمع المذكر والمؤنث .

وللمذكرِين : "ضربهم" . الأصل : ضربهموا حذفوا الواو والضمة طلباً للتخفيف.

وللمؤنثة الواحدة الغائبة : "ضربها".

قيل[5] : الهاء وحدها الضمير ، والألف للفرق بين المذكر والمؤنث .

فإنْ يكُ غَثّاً أَو سَمينا فَإِنَّني سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا

قاله مالك بن خُريم الهمداني ، وهو من شواهد المقتضب ١٧٦/١ والأصول ٤٥٩/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٦/١

الشاهد فيه : حذف ياء الوصل بعد هاء الإضمار المتحرك ما قبلها ضرورة .

(١) يُنظر معاني القرآن للفراء ٢٢٣/١

(٢) هي قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة والأعمش ، وكذا رويت من وجه عن أبي جعفر وهشام ، يُنظر معاني القرآن للفراء ٢٢٣/١ ، والنشر ٣٠٥/١ ، هذا .. وفي الآية قراءات عدة : فقراءة الجمهور " **يؤدهِ**" بهاء مكسورة موصولة بياء ، وقرأ جماعة ، منهم : قالون ، ونافع ، ويعقوب ، وابن ذكوان ، ورواية عن حفص ، والحلواني ، وأبو عمرو باختلاس الحركة ، وقرأ جماعة منهم : يعقوب ، وقالون ، والداجوني ، والحنبلي ، وابن يزداد ، والعجلي ، واليزيدي ، وأبو جعفر ، وأبو عمرو ، وابن كثير ، وأبو بكر "**يؤدِّهِ**"بكسر الهاء من غير وصل ، وقرأ جماعة منهم : الزهري ، وقتادة وحميد "يُؤَدِّهو" بوصل الهاء بواو في الإدراج ، وقرأ جماعة ، منهم : أبو المنذر سلام "**يؤدِّهُ**"بضم الهاء ، وقرأ جماعة ، منهم : ورش "**يُوَدِّهِ**"بإبدال الهمزة واواً ، وقرأ ابن مسعود "**يُوَفِّه**". يُنظر كتاب المصاحف/ ٩ مصحف عبد الله بن مسعود ، والدر المصون ١٤٠/٢ ، والنشر ٢٤٠/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر١٥٠/١ ، ومعجم القراءات _ عبد اللطيف الخطيب ٥٢٢/١ .

(٣) آل عمران ٧٥

(٤) في شرح الشافية للرضي ٣٠٧/٢ ، وقد اختار سيبويه إثبات الصلة بعد الهاء إذا كان الساكن الذي قبلها حرفاً صحيحاً ... وحذفها إذا كان الساكن حرف علة ... ولم يفرق المبرد بينهما ، وهو الحق ؛ إذ شبه التقاء الساكنين في الكل حاصل ، وعليه جمهور القراء ، ولو عكس سيبويه لكان أنسب ؛ لأن التقاء الساكنين إذا كان أولهما لينا أهون منه إذا كان أولهما صحيحاً . يُنظر الكتاب ١٨٩/٤ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٦١/٥ ط بيروت، والمقتضب ١٧٥/١

(٥) وعليه الفارسي في الحجة ١٣٨/١ ، وصححه جماعة من المتأخرين ، منهم : أبو حيان في التذييل والتكميل ١٦٢/٢ ،

....

وقيل : الهاء والألف الضمير[1] ؛ بدليل أن الألف لا تسقط في الوقف.

ولجماعة المؤنث :" ضربهنَّ" بنونين مدغم أحدهما في الأخرى كالحرف الواحد ، دالان على الجمع والتأنيث كالألف والتاء في مسلمات .

قوله : " **وفي مجروره : غلامي ، غلامنا ، وغلامك إلى غلامكن وغلامه إلى غلامهن** " ضمير المجرور لفظه مثل لفظ المنصوب وهو "الياء" في : مررتَ بي وغلامي ، إلا أنك لا تأتي قبلها بنون وقاية ، وكسر ما قبلها تقوية لها ، وكانت مخففة لئلا يلبس بياء النسب يكون للمذكر والمؤنث استغناء بقرينة الحال. وللمتكلم مع غيره وإن لم يكن متكلما "نا" : مررت بنا وغلامنا ، ويستوي المذكر والمؤنث أيضا في ذلك ، والاثنين والجميع .

وضمير المخاطب "الكاف" في : "بك" مفتوحة في المذكر مكسورة في المؤنث للفرق ، ولأن الياء تكون للمؤنث في : يفعلن والكسرة من الياء فجعلت للمؤنث.

في التثنية : بكما وبغلامكما للمذكر والمؤنث ، وتضم الكاف ؛ لأن الميم في الضمير يضم ما قبلها كما في: ضربتما وأنتما .

وفي الجمع : بكم وبغلامكم والأصل : بكموا وبغلامكموا .

وفي المؤنث : بكن وغلامكن .

وللغائب : الهاء في : مررت به وبغلامه ، والهاء هي الضمير بدليل أن ما بعدها من حرف العلة يسقط في الوقف وأصله الهاء لأنها مضمومة فأتوا بعدها بالواو تقوية لخفاء الهاء[2] فإن كان ما قبلها مكسوراً كسرت **\ ٣٥٠ أ** للاتباع وكراهة الخروج من كسر إلى ضم[3] فتقلب الواو ياء ، أو فعلوا مع الياء ما فعلوه مع الكسرة لأنها منها . والدليل على أن الهاء أصلها الضم جوازه في : بهو وبغلامهو وعليهو[4]

والشاطبي في المقاصد الشافية ٢٧٤/١ ، والسيوطي في الهمع ١٩٤/١

(١) نقل السيرافي الإجماع عليه في شرح الكتاب ٥ / ٦١ط بيروت ، قال : " ولا خلاف بينهم أن الألف في قولهم : عليها ، وضربها ، هما جميعاً الاسم ."

(٢) ونسب السيرافي في شرح الكتاب ٦١/٥ط بيروت إلى أبي إسحاق الزجاج القول بأن الهاء وما وصلت به من واو وياء مجموعهما هو الضمير ، قال : والدليل على ذلك أن الواو والياء لا يوقف عليهما إذا قلت : ضربته ومررت به ، ويوقف على الألف إذا قلت : ضربتها .

(٣) كسر هاء الإضمار إن سُبقت بكسر أو بياء ساكنة لغة غير أهل الحجاز . يُنظر الكتاب ١٩٥/٤ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٦٧/٥ط علمية ، والتذييل والتكميل ١٦٤/٢

(٤) في سيبويه ١٩٥/٤ : " وأهل الحجاز يقولون : مررت بِهُو قبل ، ولَدَيْهُو مالٌ ، ويقرأون : " فخسفنا بِهُو وبِدارِهُو الأرض"

....

وفي التثنية : بهما وبغلامهما للمذكر والمؤنث .

وللجمع المذكر : بهم ، وبغلامهم ، والأصل : بهموا وبغلامهموا .

وللمؤنثة : بها وبغلامها ، ولجمع المؤنث : بهن وبغلامهن .

قوله : " **وتقول (في)**[1] **مرفوع المنفصل : أنا ، نحن ، أنت إلى أنتن ، وهو إلى هن"**

لما فرغ من المتصل شرع في المنفصل ، فالهمزة والنون هما الضمير عند البصريين للمذكر والمؤنث ، والألف بعد النون لبيان الحركة كالهاء في : اغزه ، وارمه ، وإذا وصلت الكلام حذفتها كما تحذف من : ارمه إذا قلت : ارم زيداً ، وقيل المجموع هو الاسم[2] ، واحتجوا بقول الشاعر[3] :

١٣٦– أنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي[4]

وقيل[5] : هي لغة في ربيعة[6] وبعض قيس[7] ، وعليها قراءة نافع[8]

(القصص٨١) " أه وضم الهاء قراءة شيبة . يُنظر : إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٧٣/١، و معجم القراءات – عبد اللطيف الخطيب ٧٦/٧

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من المفصل

(٢) المختار في " أنا" أن الضمير هو الهمزة والنون فقط ، والألف زائدة لبيان الحركة ، ومذهب الكوفيين أنه الأحرف الثلاثة ، واختاره ابن مالك . يُنظر شرح التسهيل ١٤٠/١ ،وشرح الكافية للرضي ٩/٢ ،١٠ ، والأشموني ١١٤/١ ، والتصريح ١٠٣/١ ،والهمع١/ ٢٠٠

(٣) هو حميد بن ثور . يُنظر ديوانه/ ١٣٣ ، واللسان (أ ن ن) ، وشرح شواهد الشافية/ ٢٢٣

(٤) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

حميداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

وهو من شواهد : المنصف ١٠/١ ، و٣٥٨ ، ورصف المباني/ ١٤ ،٤٠٣ ، والمقرب ٢٤٦/١

الشاهد فيه : إثبات ألف " أنا" في الوصل ضرورة .

اللغة : تذريت : بلغت الذروة ، وهي أعلى قمة الجبل ، وقوله "حميداً" منصوب على أنه بدل من الياء في "فاعرفوني" أو بفعل محذوف يدل على الاختصاص أو المدح هذا كله إن رُوي "حُميداً" بالتصغير على أنه عَلَم فإن رُوي "حَمِيداً" – بفتح الحاء – على أنه صفة بمعنى محمود فهو حال

(٥) ماعليه النقلة أنها لغة لبني تميم ، وصفها الجوهري في الصحاح " أ ن ن" بأنها لغة رديئة . يُنظر شرح الكافية للرضي ٩/٢ ، والتذييل والتكميل ١٩٥/٢ ، ونُقل عن الفراء أنه نسب هذه اللغة إلى بعض قيس وربيعة . يُنظر : إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري ٤١١/١ ، والتذييل والتكميل ١٩٥/٢

(٦) ربيعة : بطون عدة ، من قضاعة ، وهوازن ، وهمدان ، وغيرها من قبائل الحجاز . يُنظر معجم قبائل العرب ٤٢٠/٢ .

(٧) قيس: قبائل عدة ، منها بطن من قضاعة من القحطانية . يُنظر معجم قبائل العرب ٩٧١/٣

(٨) وأبي جعفر . يُنظر الحجة للفارسي ٢٦٤/٢ ، والنشر ٢٣١/٢ ، ومعجم القراءات – عبد اللطيف الخطيب ٣٦٦/١

....

{ أَنَا أُحْيِي}[1]

وقيل : ذلك على إجراء الوصل مجرى الوقف[2]

ومنهم من يسكن النون في الوصل والوقف ، فتقول أن فعلت[3] ، وذا يؤيد مذهب البصريين وحكى الفراء : آن فعلت بقلب الألف إلى موضع العين[4] ، ويحتمل أنه أشبع فتحة الهمزة فنشأت الألف[5] .

و**"نحن"** للمتكلم مع غيره يستوي المذكر والمؤنث ، وحركت النون لالتقاء الساكنين ، وبالضم لوجوه منها: أن "نحن" ضمير مرفوع ، فجُعلت حركته من جنس ما يستحقه من الإعراب[6].

ولأنه يقع للجمع ، والواو من علامات الجمع والضمة من جنسها[7] .

وقال قُطرب[8] : بُنيت على الضم لأن أصلها "نَحُن" بضم العين ، نُقلت إلى النون **\ ٣٥٠ ب** وذا لا دليل عليه[9] .

---

(١) البقرة ٢٥٨

(٢) يُنظر الضرائر/ ٣٨

(٣) هذه اللغة حكاها قطرب . يُنظر التذييل والتكميل ١٩٦/٢

(٤) هذا النص نقلاً عن شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣ ، والقول بالقلب اختيار ابن مالك . يُنظر شرح التسهيل ١٤١/١

(٥) هذا فحوى النقل عن الفراء من شرح اللمع لابن برهان/ ٢٩٨ يقول : " وأما " آنَ" فقال الفراء : بعض العرب يقول : " آنَ قلتُ ذلك" يُطيل الألف الأولى ، ويحذف الآخرة ، و"آنَ قلتُ ذاك" في قضاعة على وزن عان . وقوله " يُطيل الألف" يدل على أنه إشباع. يُنظر شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٦٣/١ ، والتذييل والتكميل ١٩٦/٢ .

وملخص القول : إن في "آن" قولين للنحويين ، فهي على القلب فيكون تقوية لمذهب الكوفيين ، أو على الإشباع كما ذكره ابن القواس .

(٦) عُزي ذلك التعليل للأخفش الصغير علي بن سليمان . يُنظر إعراب القرآن للنحاس ١٨٩/١ ، وشرح المفصل ٩٤/٣ ، والتذييل والتكميل ١٩٨/٢ .

(٧) هذا التعليل لأبي إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٨٩/١

(٨) يُنظر نسبة هذا القول إليه في شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣ ، ونسبه في التذييل والتكميل ١٩٨/٢ إلى هشام من الكوفيين .

(٩) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩٤/٣ :" وكان الذي دعاه إلى هذه المقالة أنه رآهم قد يقفون عليه بنقل الضمة إلى الساكن قبله ، فيقولون "نَحُنْ" كما يقولون هذا بَكُرْ ، فادعى أن أصلها ذلك ثم أسكنها تخفيفاً كما يقولون في : عضُد عضْد ، وكره الساكنين فنقل حركته إلى الساكن قبله الثاني كما قالوا : يَرُدُّ ويَفِرُّ ويَعُضُّ لما أسكنوا للإدغام نقلوا حركته إلى الساكن قبله ، وهذا لايستقيم لأن النقل من عوارض الوقف فلا يجعل أصلاً يبنى عليه حكم " .

هذا ونُقل عن الفراء وثعلب أنه لما تضمن معنى التثنية والجمع قوي ، فأعطى أقوى الحركات كما ضموا "حيث" .

قال أبو حيان عن كل ما ذُكر من التعليلات في بناء "نحن" على الضم : إنه تعليل وضع وليس فيه كبير فائدة . يُنظر التذييل

....

"و " المخاطب " **أنت**" الاسم : الألف والنون ، وهي التي كانت للمتكلم ، زيد عليها التاء للخطاب مُجردة من معنى الاسمية ، ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب ، ولا جائز أن يكون مرفوعه ولا منصوبه ولا مجروره لانتفاء العامل ، وليست كالتاء في : ضربتُ ، وحركت للساكن قبلها وبالفتح لخفته(١) .

وقيل(٢) : "أنت" بكماله الاسم ، عملاً بالظاهر(٣) ، وإن كان لمؤنث كسرت التاء للفرق فإن كان للاثنين قلت "أنتُما" ، والميم لمجاوزة الواحد والألف للدلالة على الاثنين ، ومثله في المؤنث "أنتُما" ، وإنما(٤) للخطاب وضمت لئلا يشبه "أنتا" على ما تقدم .

وقيل(٥) : لئلا يشبه الفعل من انتمى ينتمي(٦) والضمير الهمزة والنون .

وقيل : "أنتما" بكماله الاسم(٧) عملاً بالظاهر .

وللجماعة "أنتمو" ، وإن شئت حذفت الواو طلباً للخفة ، ولأن اللبس أُمن بالميم وعدم الألف

وقيل : "أنتمو" بكماله الاسم(٨) .

وقيل : إن التاء للخطاب والميم لمجاوزة الواحد والواو للجمع .

وللمؤنثات : "أنتنَّ" بنون مشددة.

والتكميل ١٩٨/٢

(١) هذا مذهب البصريين . يُنظر الكتاب ٢٤٥/١ ، ٣٣٢/٣ ،وشرح الكافية ١٠/٢ ، والتذييل والتكميل ١٩٦/٢

(٢) هذا قول الفراء ، ولعله مذهب الكوفيين . يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٠/٢

(٣) ذهب ابن كيسان إلى أن "التاء" من " أنت" هي الاسم ، وكُثرت بـ "أن" وهو اختيار أبي حيان ، قال : "لأنه قد ثبتت اسمية التاء في "ضربت" وفروعه بلا خلاف ، وفائدتها هنا في " أنت" وفروعه فائدة فعلت وفروعه .. قال " ولايمكن أن يكون "أن" الضمير هو ضمير الخطاب ، زيد عليه حرف خطاب للتدافع ... ، قال " وذهب بعض المتقدمين إلى أن "أنت" مركبة من ألف أقوم ونون نقوم وتاء قمت ، وأن "أنا" مركب من ألف أقوم ، ومن نون قمنا ، وهذا قول ينبغي أن لا يُتشاغل به ". انتهى النقل من التذييل والتكميل ١٩٦/٢ وما بعدها مختصراً .

(٤) مرجع الضمير في " إنما" إلى التاء . يعني : أن " التاء" في " أنتما" للخطاب .

(٥) لم أقف على القائل

(٦) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ١٩٧/٢: "وضمت التاء هنا ؛ لأنهم لا يحتاجون إلى الفرق لعزمهم على الاشتراك ، وكانت الضمة لأنها حركة ما لايكون في الأصل " .

(٧) واستصوبه ابن يعيش في شرح المفصل ٩٥/٣

(٨) واستصوبه ابن يعيش أيضاً في شرح المفصل ٩٥/٣

....

وللغائب : "هو" الاسم : الهاء والواو عند البصريين[1] ، وقال الكوفيون[2] : الهاء وحدها الاسم ، والواو زائدة ، واحتجو بحذف الشاعر لها في قوله[3] :

١٣٧- فبيناهُ يَشْري رَحلَهُ قالَ قَائلٌ[4]

وبأنها تسقط في التثنية والجمع في "هُما" ، و"هُم" ، وأحوجهم إلى زيادتها أنهم لما جعلوه منفصلاً احتاجوا إلى ابتداءٍ ووقف ، والحرف الواحد لا يكون متحركاً ساكناً فزادوا الواو في "هو" لضمة الهاء ، والياء في "هي" لكسرة الهاء ، والصواب الأول ؛ لأنه منفصل مستقل بنفسه فجرى مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد ، والبيت ضرورة .

وأما \ **٣٥١ أ** سقوطهما في التثنية والجمع فلأن التثنية والجمع في المضمرات ليستا بصناعية ،

---

(١) يُنظر في مذهبهم : شرح الكتاب للسيرافي ٦٢/٥ (ط علمية) ، والإنصاف ٦٧٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢

(٢) يُنظر في مذهبهم : شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٦٤/١ ، والتذييل والتكميل ١٩٩/٢ ، وائتلاف النصرة٦٥م ٥٤ من فصل الاسم ، ووافقهم من البصريين الزجاج ، وابن كيسان . يُنظر الهمع ٢٠٠/١

(٣) هو العجير السلولي . يُنظر : شعره ، جمع محمد نايف الدليمي ، مجلة المورد العراقية مجلد/ ٨ ،عدد/١السنة١٩٧٩ ص٢٢٩، والرواية فيه :

رخو الملاط طويل

ويُنسب للمُخلّب الهلالي في فرحة الأديب/ ٧٩ ، والرواية فيه :

رخو الملاط ذلول

(٤) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

لِمَنْ جَمَلٌ رَخو الملاطِ نَجيبُ

وهو من شواهد الخصائص ٦٩/١ ، ورصف المباني/ ١٦ ، وشرح شواهد الإيضاح /٢٨٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٨/١ ، ٩٦/٣ ، والعباب "م ل ط "

الشاهد فيه :قوله : "فبيناه" أراد : فبينا هو .

اللغة : المِلاط : ما ولي العضد من الجنب . ووصفه برخاوته ؛ لأن ذلك أشد لتجافي عضديه عن جنبيه . النجيب : الجيد الأصيل . ويُنظر شرح أبيات سيبويه ٢١٩/١ ، وتحصيل عين الذهب/٧٠ ، والخزانة ٢٥٥/٥، والدرر ٩٢/١

قال الأخفش في كتاب القوافي/٥٢ : " وهذه القصيدة كلها على اللام ، والذي أنشدها عربي فصيح لا يحتشم من إنشاده كذا – يعنى مختلفة في حرف الروي– قال : ونهيناه غير مرة فلم يستنكر ما يجئ به " .

....

وإنما صيغة مستأنفة .

الدليل على أصالة الواو في "هو" ، والياء في "هي" ثباتهما وصلاً ووقفاً . واو "هو" مفتوحة لخفة الفتحة، وقوي بالحركة وقد جاءت ساكنة الواو وجاء تشديدها في الشعر ، قال(١) :

١٣٨- وَإِنَّ لِسَانِي شُهدةٌ يُشْتَفَى بِهَا　　　وهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقمُ(٢)

وللاثنين والاثنتين : "هما"

وللمذكرِين : "هموا" ، وإن شئت : "هم" بحذف الواو وتسكن الميم تخفيفاً مع أمن(٣) اللبس بالتثنية .

وفي المؤنثة : "هي" ، وتقدم الكلام على الياء .

وأنشد الكوفيون(٤) :

١٣٩- دارٌ لسُعْدَى إذْ هِ من هَواكا(٥)

وهو ضرورة

وحُكي أيضا : "هيَّ" بتشديد الياء ، و "هيْ" بياء ساكنة(٦) .

فإن دخلت على "هو" و"هي" واو العطف أو فاؤه ، أو لام الابتداء كنت مُخَيراً في إسكان الهاء وتحريكها

---

(١) يُنسب لرجل من همدان . يُنظر المقاصد النحوية ٤٥١/١ ، والتصريح١٤٨/١

(٢) البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٣ ،والجنى الداني/ ٤٧٤ ، والهمع ٢٠٤/١ ، ٢٤٤/٣ .
قال في الدرر ٩٧/١ : وفي هذا البيت أربعة شواهد:
أحدها : تشديد واو "هو"كما هو الشاهد هنا
الثاني : تعليق الجار بالجامد لتأويله بالمشتق ؛ وذلك لأن قوله :"هو علقم" مبتدأ ، وخبر ، والعلقم : الحنظل ، وهو نبات كريه الطعم ، وليس المراد هنا ، بل المراد شديد أو صعب فلذلك علق به على المذكور ، وعلى هذه ففي "علقم" ضمير
الثالث : جواز تقديم معمول الجامد المؤول بالمشتق إذا كان ظرفاً .
الرابع : جواز حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق ، إذ التقدير : وهو علقم على من صبه الله عليه فـ" على" المذكورة متعلقة بــ "علقم" ، والمحذوفة متعلقةبـ "صبه" ، والشهدة بضم الشين : العسل بشمعه .

(٣) في ص " أنّ" ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) قائله مجهول ، يُنظر شرح شواهد الإيضاح/ ٢٨٣ ، والخزانة ٤/٢ ، ١٣٩ ، ٢٥٩/٥-٢٦٠ ، ٤٧٤/٩ ، والدرر ٩٣/١

(٥) البيت من الرجز المشطور . يُنظر الكتاب ٢٧/١ ، والخصائص ٨٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٣. الشاهد فيه قوله : " إذ هِ " أراد : إذ هي .

(٦) إسكان واو " هو" وياء " هي" لغة بني أسد وتميم وقيس ، وتشديدهما لغة لهمدان وتُنظر هذه اللغات الثلاثة في شرح المفصل ٩٧/٣ ، والتذييل والتكميل ٢٠٢/٢ ، واللسان "ها"

....

على ما يأتي بيانه في المشترك[1] .

وفي جماعة المؤنث : "هنَّ" بتشديد النون ليصير حرفين فتقابل الميم والواو في جمع المذكر نحو : همو .

قوله : " **وفي منصوبه : إياي إيانا و إياك إلى إياكن ، وإياه إلى إياهن** " . فاعلم أن "إيَّا " هو الضمير ، وما بعده ليس بضمير .

قال سيبويه[2] : اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين "إيَّا" . انتهى .

(إيَّايَ)[3] وهو للمتكلم وحده ذكراً كان أو أنثى

وفي التثنية والجمع : "إيَّانا" يستوي فيه المذكر والمؤنث فإن خاطبت مذكراً واحداً : "إيَّاكَ" أكرمتُ بفتح الكاف .

وللاثنين : "إياكما" وكذا للمؤنثتين

وللجميع المذكرين : "إياكم" ، و"إياكموا" على الأصل وتحذف الواو وتسكن الميم .

وللمؤنثات : "إيَّاكنَّ"

وللغائب : "إيَّاه"

والتثنية للمذكَرين والمؤنثتين :" إياهما"

وللمذكرِين : "إيَّاهمو" \ **٣٥١ ب** و"إيَّاهم" تحذف الواو وتسكن الميم تخفيفاً وللمؤنثة : "إيَّاها" وللمؤنثات : "إيَّاهنَّ" .

---

(١) وافته المنية قبل أن ينجز وعده .

(٢) يُنظر الكتاب ٣٥٥/٢ ، ووافقه الفارسي ، وعُزي إلى الأخفش . يُنظر الإغفال ٥٣/١ ، وسر صناعة الإعراب ٣١٣/١ ، ونسبه الأنباري إلى البصريين . يُنظر الإنصاف ٦٩٠/٢ م٩٨ ، ونُسب إلى الخليل القول بأن "إيا" ضمير مضاف ، والملحقات ضمائر مضافة إليه . يُنظر الإغفال ٥٢/١ ، وسر صناعة الإعراب ٣١٢/١ ، واختاره ابن مالك في شرح التسهيل ١٤٥/١ ، وعزاه إلى الخليل والأخفش والمازني ، ونُسب إلى بعض الكوفيين القول بأن "إيا"وملحقاته ضمير . يُنظر الإنصاف ٦٩٥/٢م٩٨ ، ونُسب إلى جمهور الكوفيين ، وابن كيسان القول بأن اللواحق هي الضمائر، و" إيا" تدعيم لها من أجل الانفصال، وعزاه في التذييل والتكميل ٢٠٦/٢ إلى الفراء من الكوفيين خاصة ، وذهب الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١ إلى القول بأن " إيا" اسم ظاهر ، واللواحق ضمائر في محل جر بإضافة " إيا" إليها ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل ٢١/٢ إلى الخليل . والصحيح مذهب سيبويه .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

والحروف التي تتصل بـ "إيا" من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على أحوال المرجوع إليه ، وكذلك "التاء" في : "أنت" ونحوها في أخواته ولا محل لهذه اللواحق من الإعراب ، إنما هي علامات كالتنوين وتاء التأنيث وياء النسب

وما حكاه الخليل عن بعض العرب : "إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشواب" مما لا يعمل عليه.

قال صاحب الكتاب : فصل : الحروف التي تتصل بـ "إيا" من الكاف .. الفصل(1) .

محمد : تقدم نص سيبويه : أن علامة المضمرِين المنصوبِين " إيا" ، والدليل أنه اسم أنه يقع موقع الاسم

فإن قيل : الاسم ما بعده ، و"إيَّا" عماد وهو مذهب الكوفيين(2) .

قيل : لا نسلم أنه عماد ، والدليل أنه ليس بعماد أن جميع المضمر المنفصل ليس له عماد فكذا هنا بالقياس ، أو طرداً للباب .

وإذا ثبت أنه اسم فهو مضمر(3) ، الدليل على ذلك أنه يلزم النصب وليس بمصدر ولا ظرف .

فإن قيل : وقوعها موقع الظاهر فيما أنشده سيبويه(4) وغيره(5) :

١٤٠- كأنّا يومَ قُرّى إ نّما نقتلُ إيّانا(6)

يدل أنه ظاهر ، وليس على إيقاع المنفصل موقع المتصل ؛ لأن المتصل لا يقع هنا .

وكذا ما حكاه الخليل عن بعض العرب (7) : " إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابّ" – بالشين المنقَّطة ، وليس كما صحَّفه بعضهم(8) "السوات" بالسين المهملة ؛ لأن اجتناب السوءات لا يخص ابن

---

(١) يُنظر المفصل ١٦٦

(٢) يُنظر الانصاف ٢/٦٩٥م ٩٨ ، وائتلاف النصرة/ ١٠٤ م١٢٣من فصل الاسم .

(٣) القول بأن "إيا" اسم هو مذهب الجمهور . فنُسب إلى الخليل القول بأنه اسم مضمر . وقيل هو اسم ظاهر وعُزي إلى سيبويه في التخمير١٤٦/٢، وما في الكتاب ٣٥٥/٢ وما بعدها موافقة مذهب الخليل قال : " .. فإن قدرت على شيئ من هذه الحروف في موضع لم تُوقِع "إيَّا" ذلك الموضع ؛ لأنهم استغنوا بها عن "إيَّا" كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن أنت وأخواتها" . كما عُزي هذا القول إلى أبي إسحاق الزجاج في سر الصناعة ٣١٤/١ . وما في معاني القرآن وإعرابه له ٤٨/١ يفيد أنه على مذهب الخليل وسيبويه من القول بأن " إيَّا" اسم مضمر . قال : " "إيَّا" اسم للمضمر المنصوب "

(٤) يُنظر الكتاب ٢/ ١١١ ، ٣٦٢

(٥) كالأنباري في الإنصاف ٦٩٩/٢ م٩٨، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠١/٣ ،١٠٢ ،

(٦) البيت من الهزج ، وسيذكره الشارح قريبا ، وهناك يتم تخريجه .

(٧) في الكتاب ٢٧٩/١ قال سيبويه : " وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول .." وذكره . ويُنظر اللسان " أيا"

(٨) تُنظر هذه الرواية في شرح التسهيل لابن مالك ١٤٦/١ ، وتمهيد القواعد ٥٠٩/١ ، والمقاصد الشافية ٢٩١/١ ، و الصبان على شرح الأشموني ١٩٢/٣

الستين – يدل أنه ظاهر لأن المضمر لا يضاف[1]

قيل[2] : البيت ضرورة ، والحكاية شاذة[3] ، وقول الخليل لو قال قائل : "إياك نفسك" لم أعنفه[4] ، مما يبين أنها شاذة ؛ لأن الحكاية إن كانت صحيحة ولغتها فصيحة فما الذي طرق إليه التعنيف فيحتاج إلى نفيه عنه ؟

وهل يحسن أن يقال : لو قال إنسان حقاً لم يعنف ؟! ومما يبين أنه ليس بظاهر ، عدم انقلاب ألفه ياءً[5] على لغة من يقول عَصَيَّ ، وإذا ثبت أن " إيَّا" مضمر بان خطأُ /**٣٥٢أ** من اشتقها ؛ لأن المضمر لا يشتق ، ولم يجز أن يكون ما بعدها اسماً ؛ لأنه لو كان اسماً لكان له موضع من الإعراب ، وليس له موضع لا رفع ؛ لإنها ليست من ضمائره ، ولا نصب ؛ لأن الضمير لا ينصب ، بل لا يعمل أصلاً ، ولا جر ؛ لأن المضمر لا يُضاف ، فثبت ما قاله الزمخشري ، وهو تلخيص أبي الحسن الأخفش[6] أنها لواحق للدلالة على أحوال المرجوع إليه ، ونحوه : التاء في "أنت" لا محل لها من الإعراب وإنما هما علامتان كالتنوين ، وتاء التأنيث وياء النسب ؛ لأنها حروف جيئ بها لمعنى في غيرها ، وهو تبيين صاحب الضمير .

فإن قيل : "الكاف" قد جاءت مجردة من معنى الإسمية لمجرد الخطاب في : "ذلك" ، و" النجاءك" ، فجاز أن يكون هنا كذلك ؛ إنما الهاء والياء فلم يكن قط إلا اسماً؟

قيل : إن المضمر مما يغلب عليه شبه الحرف فلا بُعد في سلب الاسمية عنه إذا قام الدليل عليه ، مع أنا لا نسلم أن الكاف والياء والهاء هي التي تكون ضميراً متصلاً ، بل هذه حروف زيدت لما ذكرتُ من المعنى، وحينئذٍ لا سلب ، وقيل[7] : "إياك" بكماله الضمير ، ويبطله أنا لا نعلم ضميراً يغير آخره تارة بياء .

(١) اعتذر عن هذا الاعتراض الزجاج في معانيه ٤٨/١ بقوله : " و " إيَّا " اسم للمُضْمَر المنصوب إلا أنهُ يُضاف إلى سَائِرِ المضَمَراتِ، نحو: إيَّاكَ ضَرَبْت وإياه ضربت، وإياي حدَّثْت، ولو قُلتَ: " إيا زَيدٍ "كان قبيحاً لأْنه خُص به الْمُضْمَر".

(٢) أنشده سيبويه في باب : ما يجوز في الشعر من " إيَّا" ولا يجوز في الكلام . وهو يدل على أنه عنده محمول على الضرورة . يُنظر الكتاب ٣٦٢/٢ ، والإنصاف ٧٠٠/٢ م ٩٨

(٣) يُنظر الإغفال ٨٠/١ ، والإنصاف ٦٩٧/٢ م٩٨ ، واللباب ٤٨٠/١

(٤) يُنظر الكتاب ٢٧٥/١

(٥) في ص : تاء . وهو تحريف . يريد انقلاب ألف المقصور ياءً جوازاً عند إضافته إلى ياء المتكلم في لغة هذيل . يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/٣ ، وتمهيد القواعد٣٢٧١/٧

(٦) يُنظر نسبة ذلك إليه في الإغفال ٧٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ٣١٣/١

(٧) عزاه ابن كيسان إلى بعض النحويين ، وعزاه الأنباري أبو البركات إلى بعض الكوفيين . يُنظر سر صناعة الإعراب ٣١٣/١، والإنصاف ٦٩٥/٢م ٩٨

ولأن المتصل أخصر لم يسوغوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذر الوصل.

فلا تقول : ضرب أنت ، ولا هو ولاضربت إياك ، إلا ما شذ من قول حميد الأرقط:

إليك حتى بلغت إياكا

وقول بعض اللصوص:

كأنَّا يومَ قُرّى إنَّما نقْتُلُ إيَّانا

وتقول : هو ضرب ، والكريم أنت ، وإن الذاهبين نحن ، و :

ما قَطَّرَ الفارسَ إلا أنا

وجاء عبد الله وأنت ، وإياك أكرمت ، إلا ما أنشده ثعلب:

وما نُبالي إذا ما كنتِ جارتَنا ألَّا يجاورَنا إلاَّكِ ديَّارُ

وأخرى بكاف وأخرى بهاء ، مع أن المضمر اختلفت صيغه عوضاً عن إعرابه ، فإذا لم يدخله تغيير الإعراب مع كونه عارضاً فألَّا يدخله تغيير غيره أولى .

قوله : **"وما حكاه الخليل عن بعض العرب : "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب" ، ما لا يعمل عليه** " تقدم الكلام عليه .

قال صاحب الكتاب : ولأن المتصل أخصر لم يُسوغوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذر المتصل \٣٥٢ب فلا تقول ضرب أنت .. الفصل[1] .

محمد : المتصل أخصر من المنفصل ؛لأن المنفصل لا يكون على حرف واحد ، والمتصل يكون وقد يكون مستتراً من غير لفظ[2] فثبت أن المتصل أخصر. وتقدم[3] أن الغرض من الإتيان من الضمير الاختصار وخوف اللبس ، وبالمتصل يحصل الغرض فمتى قدر عليه لم يؤت بمنفصل

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٦٧

(٢) هذا تقسيم الجمهور ، ومنهم الزمخشري ، وابن الحاجب ، والمرادي ، والسيوطي . يُنظر المفصل بشرح ابن يعيش ٨٤/٣ ،وشرح الكافية للرضي ٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٣٥٩/١ ، والهمع ١٩٠/١ ،٢٠٠ ، وأما تقسيم ابن مالك ، ومتابعيه فعلى خلاف ذلك ؛ لأنهم قسموه أولاً إلى بارز ومستتر ، ثم البارز إلى متصل ومنفصل ، وليس بينهما من التخالف إلا أن المتصل عند ابن مالك ومن تبعه لا يصدق على المستتر ؛ لكونه قسم قسيمه ، وعند الجمهور يصدق عليه كما يصدق على البارز . يُنظر شرح التسهيل ١٢١/١ ، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢٤٤/١ ، ٢٤٥

(٣) يُنظر ص٥١٧ من هذا البحث

....

"**فلا تقول : ضرب أنت ولا هو**" لأنك تقدر على المتصل ، إن كان لمتكلم فالتاء المتحركة ، وإن كان لغائب فالمسْتكِن .

" **ولا ضربتُ إياك** " لأنك تقدر على : ضربتك .

إلا ما شذ من قول حميدٍ الأرقط[(١)] :

١٤١ – أَتَتْك عَنسٌ تقْطَعُ الأراكا

إليكَ حتَّى بلغتْ إيَّاكَا[(٢)]

فقال : "بلغت إياكا" وهو يقدر – لولا الوزن – على : "بلغتك" فلذا كان ضرورة :

وقول بعض اللصوص[(٣)] ، وقيل[(٤)] : لذي الإصبع العدواني[(٥)] :

لقينا منهمُ جمعاً فأوْفى الجمعُ ما كانا

كأنا يوم قُرَّى إنما نقتلُ إيَّانَا

قتلنا منهمُ كلَّ فتىً أبيضَ حُسَّانا

يُرى يَرْفلُ في بُرْدَينِ من أبرادِ نَجرانا[(٦)]

---

(١) يُنظر ديوانه ، والمعجم المفصل في شواهد العربية١١/٢٥٣

(٢) البيتان من الرجز من المشطور . يُنظر : الكتاب ٣٦٢/٢ ، والأصول ١٢٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩/٢ . الشاهد فيه : بلغت إياك ، وقياسه : بلغتك .

اللغة : العنس : الناقة الشديدة القوية على السير . تقطع الأراك : تقطع الأرضين التي هي منابت الآراك .

(٣) كذا في نسخة بولاق من الكتاب ٣٨٣/١ ، وفي نسخة هارون ٣٦٢/٢ : " وقال الآخر لبعض اللصوص " .

(٤) يُنظر كنز الحفاظ في تهذيب كتاب الألفاظ للتبريزي /٢١٠ ، والأمالي الشجرية ٥٦/١

(٥) هو حُرْثان بن الحارث بن محرث بن ثعلبة ، من عدوان ، ينتهي نسبه إلى مضر ، شاعر حكيم سجاع جاهلي ، لُقب بذي الإصبع لأن حية نهشت إصبع رجله فقطعتها ، ويقال : كانت له إصبع زائدة . عاش طويلاً حتى عُد في المعمرين . توفي نحو ٢٢ قبل الهجرة . يُنظر في ترجمته المؤتلف والمختلف/ ١١٨ ، والأعلام ١٧٣/٢ ، والأبيات في ديوانه/٧٨، واللسان ، والتاج "ح س ن ، وأيا"

(٦) الأبيات من الهزج ، وتُنسب إلى أبي بجيلة في الخصائص ١٩٤/٢ ، والبيت الثاني من شواهد الكتاب ١١١/٢ ،والإنصاف ٦٩٩/٢م٩٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٣ ، ١٠٢وتقدم برقم ١٤٠

الشاهد فيه : قوله :" فنقتل إيانا" وكان الوجه أن يقول " نقتلنا" ولكنه وضع الضمير المنفصل في موضع المتصل ، وكان حقه أن يقول "نقتل أنفسنا" فاستعمل الضمير المنفصل موضع النفس ؛ لأنهما مترادفان .

اللغة : القُرَّى : بالضم وتشديد الراء: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب . يرفل في بردين : إذا أطالها وجرها متبختراً .

....

قُرَّي : بضم الأول موضع[1] .

شاهده : نقتل إيانا . أورده على وضع المنفصل موضع المتصل ، ولا يقع هنا المتصل فلا يقال : نقتلنا تركته العرب استغناءً بقولهم نقتل أنفسنا ، لكنه نظر إلى القياس المطَّرح وهو أن يقال : نقتلنا ، فوضع "إيانا" موضع ذلك الضمير ، وسيبويه قال[2]: إن "نقتل إيانا" من باب ما يجوز في الشعر ، ولا يُستعمل في الكلام ، ولم يقل إنه استعمل المنفصل موضع المتصل **\ ٣٥٣ أ**

قوله : "**هو ضرب ، والكريم أنت ، وإن الذاهبين نحن** "

هذه المواضع لا يقع فيها المتصل وهو المبتدأ والخبر

وقال عمرو بن معدي كرب[3] :

١٤٢- أَلْمِمْ بِسَلْمى قبل أَنْ تَظْعنا إنَّ لَنَا مِنْ حُبِّها دَيْدَنا

قدْ علمتْ سَلْمى وجاراتُها ما قَطَّر الفارسَّ إلا أَنا

شَكَكتُ بالرمح حيازيمَه والخيلُ تعدو زِيماً بيننا[4]

وكان قد حمل على بعض المرازبة[5] يوم القادسية[6] .

---

(١) يُنظر معجم ما استعجم ١٠٦٢/٣

(٢) يُنظر الكتاب ٣٦٢/٢

(٣) هو أبو ثور عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي ، فارس اليمن ، وفد على المدينة سنة ٩هـ فأسلم ، ثم ارتد بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم رجع إلى الإسلام ، وشهد اليرموك وذهبت فيها إحدى عينيه ، وشهد القادسية . توفي على مقربة من الري ، وقيل قُتل عطشاً يوم القادسية ، وكانت وفاته سنة ٢١هـ . يُنظر في ترجمته : معجم الشعراء / ٢٠٨ ، والأعلام ٨٦/٥ ، والأبيات في شعره/ ١٦٦ ، وشرح أبيات المغني ٢٥٦/٥

(٤) الأبيات من الكامل، والبيت الثاني يُنسب إلى الفرزدق وضعفه في التخمير ٢ /١٥٠ ، وليس في ديوانه ، وهو من شواهد الكتاب ٣٥٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٣ ــ ١٠٣ واللسان "ق ط ر" .

الشاهد فيه : وقوع المنفصل بعد "إلا" .

اللغة : قطَّر الفارس : صرعه على أحد قطريه ، وهما جانباه. الحيازيم : صدور الخيل . زيما : متفرقة

(٥) المرازبة : جمع المرزبان ، وهم ما وراء الملوك ، وهم ملوك الأطراف ، ومرز هو الحد بالفارسية ، ومرزبان وهو صاحب الحد . يُنظر مفاتيح العلوم/ ١٣٧ ، واللسان ، والتاج " ر ز ب " ، وكان عمرو بن معدي كرب قد حمل على مَرْزُبان يوم القادسية فقتله ، وهو يرى أنه رستم ، فقال هذا الشعر . يُنظر :فرحة الأديب/ ١٣٦

(٦) من أشهر وأهم المعارك التى وقعت ما بين كلٍ من المسلمين والفرس في العراق ، أثناء الفتوحات التي حصلت في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وقعت في الثالث عشر من شهر شعبان ، من العام الخامس عشر من الهجرة ، كان جيش المسلمين فيها بقيادة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، وجيش الفرس بقيادة رستم ، وقد انتصر فيها المسلمون . يُنظر تاريخ الاسلام ١٤٢/٣ ، والبداية والنهاية ٦١٨/٩ .

وإذا التقى ضميران في نحو قولهم : الدرهم أعطيتكه ، والدرهم أعطيتكموه ، والدرهم زيد معطيكه ، وعجبت من ضربكه. جاز أن يتصلا كما نرى ، وأن ينفصل الثاني كقولك : أعطيتك إياه ، وكذلك البواقي. وينبغي إذا اتصلا أن يقدم منهما ما للمتكلم على غيره ، وما للمخاطب على الغائب ، فتقول : أعطانيك ، وأعطانيه زيد ، والدرهم أعطاكه زيد ، وقال عز وجل: "أَنُلْزِمُكُمُوها ".

شاهده : وقوع "أنا" بعد "إلا" لأنه لم يقدر على المتصل .

قوله : "**وجاء عبد الله وأنت** " لما كان معطوفاً امتنع المتصل فأتى بالمنفصل

"**وإياك أكرمت**" لما قدم المفعول لم يقدر على المتصل فأتى بالمنفصل .

قوله : **إلا ما أنشده ثعلب**[1] :

١٤٣- وما نُبالي[2] إذا ماكُنتِ جارَتَنا ألاَّ يُجاوِرُنا إلاَّكِ دَيَّارُ[3]

شاهده : " **إلاكِ**" ، أوْقع المتصل موقع المنفصل ضرورة

وقيل[4] : وقوع المتصل موقع المنفصل أولى من العكس ، لأنه عدول عن القياس إلى الأخف ولا كذلك العكس .

قال صاحب الكتاب : فصل[5] : وإذا التقى ضميران في نحو قولهم الدرهم أعطيتكه ...

محمد : إذا التقى ضميران ، وليس أحدهما مرفوعاً في غير باب "كان" ولذا قال : " **في نحو قولهم : الدرهم أعطيتكه ، والدرهم أعطيتكموه** "

---

(١) ليس في كتب ثعلب التي وصلت إلينا ، وقال في المقاصد النحوية ٢٥٣/١ : أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد

(٢) يُروى : فما نبالي . يُنظر الخصائص٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، ويُروي : وما أبالي . يُنظر البديع ٢٤/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/٢ ، ويُروى : وما علينا . يُنظر التذييل والتكميل ٢٣٣/٢، ١٨٨/٨

(٣) البيت من البسيط ، قائله مجهول ، يُنظر شرح شواهد المغني ٨٤٤/٢ ، والدرر ٨٤/١ ، وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٣ ، والهمع١٩١/١ .

الشاهد فيه : وقوع المتصل بعد "إلا" ضرورة . ويرويه المبرد " سواك ديار " يُنظر شمس العلوم لنشوان الحميري ١٣٤/١ ، وتوضيح المقاصد ٣٦١/١ ، والتصريح ٩٨/١ ، وأنشده البصريون : "حشاك ديار" يُنظر الخزانة ٢٧٣/٥ ، وعلى هاتين الروايتين فلا شاهد فيه .

(٤) قاله ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٣/٣

(٥) يُنظر المفصل/ ١٦٩

....

قال صدر الأفاضل في تخميره[1] : وقع في عامة نسخ المفصل أعطيتموه ، وصوابه : أعطيتكموه بالكاف ، ويشهد له قوله : وأن ينفصل الثاني أعطيتك إياه ؛ لأن هذه هي الأولى بعينها إلا أن الثاني منفصل والاول متصل .

"**والدرهم \ ٣٥٣ ب زيد معطيكه ، وعجبت من ضربكه** " لا فرق بين الفعل والاسم

"**جاز أن يتصلا كما ترى** " لأنه ممكن وأخصر ، واتصالهما بالفعل أقوى من اتصالهما بالاسم لقوة الفعل في اتصال الضمير به .

قوله : " **وأن ينفصل الثاني** ، **كقولك** : **أعطيتك إياه** ، **وكذا البواقي** " إنما جاز الإتيان بالمنفصل مع إمكان المتصل للطول ؛ ولأن الثاني منهما لم يتصل بعامل ولا مُنَزَّل منزلة الجزء من العامل ؛ ليخرج "أعطيتك" فإن الكاف وإن لم تتصل بعامل لكنها اتصلت بما تنزل منزلة الجزء من العامل على ما قرر في موضع .

قوله : " **وينبغي إذا اتصلا أن تقدم ما للمتكلم على غيره وما للمخاطب على الغائب فتقول** : **أعطانيك وأعطانيه زيد** ، **والدرهم أعطاكه زيد** ، **قال تعالى** { **أَنُلْزِمُكُمُوها** }[2] "

قوله : وينبغي ، قال سيبويه[3] : " (فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكني ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال أعطاهوني فهو)[4] قبيح لا تكلَّم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه ، وإنما قبح عند العرب ؛ كراهة أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب " .

وخالف المبرد[5] وتبع قياس النحويين ، وذا قياس في مقابل النص .

---

(١) يُنظر التخمير ١٥٢/٢ بتصرف يسير في النص .

(٢) هود ٢٨

(٣) الكتاب ٣٦٣/٢

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من الكتاب ٣٦٣/٢

(٥) يُنظر في مذهبه شرح الكتاب للسيرافي ٦٥/٩ ط الهيئة ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٣ ، ولم أقف عليه في مظانه من كتب المبرد التي وصلت إليها يدي .

وإذا انفصل الثاني لم تراع هذا الترتيب، فقلت: أعطاه إياك وأعطاك إياي وقد جاء في الغائبين : أعطاهاه وأعطاهوها ومنه قوله:

وَقَدْ جَعَلتْ نَفْسِي تَطيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاها يَقْرعُ العظمِ نابُها

وهو قليل ،والكثير : أعطاها إياه ، وأعطاه إياها، والاختيار في ضمير خبر كان وأخواتها الانفصال كقوله :

لئِنْ كان إيَّاهُ لقَدْ حَالَ بَعْدَنا عَن العهدِ والإنسانُ قَدْ يَتغيرُ

وقوله:

ليس إيّايَ وإيّا كِ ولا نَخْشى رقيبا

وعن بعض العرب عليه رجلاً ليسني

وقال:

إذْ ذهب القومُ الكرامُ لَيْسي "[(١)]

قوله : "**وإذا انفصل الثاني لم تراع هذا الترتيب** " لأن المنفصل أشبه الظاهر ومع الظاهر لا يلزم الترتيب ، فكذا مع المنفصل

" **فقلت: أعطاه إياك وأعطاك إياي ، وقد جاء في الغائبين أعطاهاه ، وأعطاهوها** " يعني في تقديم المذكر على المؤنث

وقال سيبويه[(٢)] : " وليس بالكثير بل الأكثر في كلامهم ، أعطاه إياه " . وجاز لأنهما غائبان ومنه قول مغلس[(٣)] بن لقيط الأسدي[(٤)] :

١٤٤- وَقَدْ جَعَلتْ نَفْسِي تَطيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَا ها يَقْرَعُ الْعَظْمِ نَابُهَا[(٥)] \ ٣٥٤أ

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٦٩

(٢) يُنظر الكتاب ٣٦٥/٢

(٣) مغلس بن لقيط بن حبيب بن خالد بن نضلة بن الأشتر ، شاعر جاهلي ، ورد ذكره في معجم الشعراء/ ٣٩١ ، والأعلام٢٧٥/٧

(٤)قال ابن هشام في تخليص الشواهد/ ٩٥ السعدي لا الأسدي

(٥) البيت من الطويل ، وهو لمغلس بن لقيط في شرح شواهد الإيضاح/ ٧٥ ، والمقاصد النحوية ٣٣٣/١ ، ويُنسب إلى لقيط بن مرة في الأمالي الشجرية ٤٩٤/٢ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٦٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٣ ، ولسان العرب "ض غ م" .

الشاهد فيه : قوله : " لضغمهما ها " وهو شاذ ، والقياس : لضغمهما إياها .

اللغة :الضغمة : الشدة . يقرع العظم : يصل إليه .

....

شاهده : مجيئه بالضمير المتصل مع المصدر ، وهو أضعف من الفعل في اتصال الضمائر به فحذف المفعول الثاني ، وجاء بضمير الأول متصلاً وهو(**ها**)عائداً إلى الضغمة ،ولو رد إلى الفعل وأن لقيل: لأن (أضغمهما)[١] .

البيت من قصيدة يعاتب فيها رجلين من بني أسد ، أحدهما مدرك بن حصن ، والآخر مرة ، وقيل : كانا ابني أخيه[٢] ، فقال فيهما يتذكر أخاه أُطَيْط بن لَقِيط :

وأبْقَتْ لِيَ الأيامُ بعْدكَ مُدْرِكاً   ومُرَّةَ والدنيا قليلٌ عتابُها

قرينين كالذِّئبين يقتسمَانني   وشرُّ صحاباتِ الرجالِ ذئابُها

فلو رأيا[٣] لي غفلةً آسدا لها   أعاديَّ والأعداءُ كَلْبَى كلابُها

وإن رأيا لي عثرة أغريا بها   أعادي محمولاً عليَّ ضبابها

وإن رأيا أني قد حَذِرتُ تَبغياً   لرجلي مُغْواةً هَياماً ترابها

فلولا رجاهُ أن تثوبا ولا أرى   عُقُولكما إلا شديداً ذهابها

ويُروى : ولولا رجائي أن تثوبا[٤]

سَقَيتكما قبل التفرق شربةً   تمُرُ على باغي الظلام شَرابُهَا

وقدْ[٥] جعلت نفْسي تَهُمُ بضَغْمةٍ   على عَلِّ غيْظٍ يهزمُ[٦] العظم نابها

وليس فيه شاهد على هذه الرواية .

الضغم : العض والهاء الأخيرة من "ضغمهاها" ضمير النفس محذوفاً .

أي : لضغمها إياها إياي . وقوله : نابها أي : الناب التي تفعل به ، وقوله : يقرع العظم ، مبالغة في شدة العض . وقيل[٧] : يريد الظُّفَر وجعله مقروعا ؛ لأن كل ما قرع شيئا فقد قرعه المقروع ، ويجوز أن \ **٣٥٤ب** يكون المراد : إذا ضَغَمتهما تلك الضَّغمة قرع العظم نابها ، أي : عَضَّا على أيديهما ندماً

(١) في ص : عضانيهما ، وهو تصحيف .

(٢) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٣

(٣) ويُروى : " إذا رأيا " يُنظر الحماسة البصرية ٣١٤/١ ، والأمالي الشجرية ٤٩٥/٢

(٤) ويُروى : " فلولا رجاءٌ " يُنظر الحماسة البصرية ٣١٤/١ ، الأمالي الشجرية ٤٩٦/٢

(٥) يُروى " " فقد جعلت " يُنظر الحماسة البصرية ٣١٤/١ ، والأمالي الشجرية ٤٩٥/٢

(٦) يُروى : " يقصم " ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه ، وهي رواية علي بن عيسى الربعي ، يُنظر الخزانة ٢٩٩/٥

(٧) كذا نقله ابن بري في شرح شواهد الإيضاح /٧٦

....

وأسفاً فقرع العظم نابُها ، و"جعل" في البيت من أفعال المقاربة ، و"نفسي" اسمها ، و"تطيب" الجملة خبرها ، وفيه قلب ؛ لأن الأصل: لضغمها إياهما ، فجعل الفاعل مفعولاً لفهم المعنى ، وإن جعلت الضغم بمعنى الإصابة أَضَفت إلى الفاعل لا على القلب .

قوله : " **والاختيار في ضمير خبر كان وأخواتها الانفصال**(١) " لأنها داخلة على المبتدأ والخبر ، وكل واحد منهما منفصل من الآخر فوجب أن يكون خبر كان منفصلاً من اسمها .

فإن قيل : يجب أن لا يكون المختار في مفعولي ظننت الاتصال .

قيل : "ظننت" أقوى من "كان" ؛ لأن "ظننت" يدل على الحدث والزمان بالإجماع ، ولا كذلك "كان" ؛ ولأن "ظننت" نصبت الاثنين ، و"كان" رفعت أحدهما ونصبت الآخر ، فكان "ظننت" أقوى ؛ ولأنهما في "ظننت" فضلتان(٢) ولا كذلك في "كان" ؛ ولأن منصوب "كان" ليس مفعولاً بل هو مشبه بالمفعول فضعفت عن اتصال ضميرين كما امتنع في "إنَّ" لما كانت أضعف من "كان" ،كقول عمر بن أبي ربيعة(٣):

١٤٥– لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ الْعَهْدِ وَالإنْسَانُ قَدْ يَتَغَيرُ(٤)

شاهده : "**كَانَ إيَّاهُ**"، ففصل الضمير وهو خبر كان .

وقوله(٥) – يريد عمر بن أبي ربيعة – :

---

(١) هذا ما عليه سيبويه في الكتاب ٣٦٥/٢ ، وهو قول الجمهور ، يُنظر المقتضب ٩٨/٣ ، والأصول ٩١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٣ ، ورجح ابن مالك في شرح التسهيل ١٥٤/١ الاتصال في باب كان وأخواتها ، وساق له شواهد عدة ، شعراً ونثراً ، تبعاً للرماني ، وابن الطراوة . يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٧/١ ، والتذييل والتكميل ٢٣٩/٢

(٢) اختيار الانفصال في باب "ظن" قول الجمهور ، وتبعهم ابن مالك في شرح التسهيل ١٥٢/١ ، واختار في الألفية الاتصال :

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ خِلْتَنيهِ وَاتِّصَالاَ أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

يُنظر : التذييل والتكميل ٢٣٨/٢

(٣) يُنظر ديوانه/ ٦٤ ، وتخليص الشواهد/ ٩٤ ، والمقاصد النحوية ٣١٤/١

(٤) البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٣ ، والمقرب ٩٥/١ ، والتصريح ١٠٨/١ .الشاهد فيه قوله : "كان إياه" فجاء بخبر "كان" ضميراً منفصلاً وهو المختار .

(٥) يُنظر ديوانه/ ٣٥ ،والرواية فيه : ليس إلَّاني وإيَّاها . وعليه فالشاهد فيه : وقوع المتصل بعد " إلا" ضرورة

والبيتان للعرجي في ديوانه/ ٦٢،والرواية فيه : غيرَ أسماءَ وجُمْلٍ . وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه

وقال البغدادي في الخزانة٣١٦/٥: " وهذا الشعر نسبه خَدمة كتاب سيبويه إلى عمر بن أبي ربيعة ، ونسبه صاحب الأغاني وتبعه صاحب الصحاح إلى العرجي ". والبيتان ليسا في نُسخ الأغاني المطبوعة التي بين أيدينا ، وهما في الصحاح "ل ي س" بلا

....

١٤٦ – لَيْتَ هَذَا الليلَ شَهْرٌ   لَا نَرى فِيهِ غَرِيبا

ليس إيّايَ وإيّاكِ   وَلَا نَخْشى رَقِيبا[١]

رواه السيرافي بنصب "شهر" على الظرف[٢] ، ورواه غيره "شهر" بجعله خبر ليت **٣٥٥\ أ**

وشاهده : ليس إياي.

قوله : **"وعن بعض العرب : عليه رجُلاً ليسني**[٣] " هذا على غير المختار ، ووجهه أن خبر ليس مشبه بالمفعول به ، فكما يجوز أن يتصل ضمير المفعول مع ضمير الفاعل في نحو ضربته جاز هنا .

قيل[٤] : قال هذا لرجل ذكر أنه يريده بسوءٍ فقال : "عليه رجُلاً ليسني " وأتى بنون الوقاية ، وجعل "عليه" اسماً للفعل ، والكثير أنه لا يكون إلا لمخاطب على ما يقرر في موضعه[٥]

وقال[٦] :

أنشده ابن دريد[٧] :

١٤٧ – عَدَدْتُ قومِي كعَدِيد الطَّيْسِ

نسبة ، ولعل البغدادي اطلع على نُسخ أخرى للكتابين لم تصل إلينا .

(١) البيتان من مجزوء الرمل ، وهما من شواهد الكتاب ٣٥٨/٢ ، والمقتضب ٩٨/٣ ، والمنصف ٦٢/٣

الشاهد : قوله : "ليس إياي" ، ولو أراد الاتصال لقال : ليسني .

(٢) في ط من شرح الكتاب للسيرافي ٤٥/٩ ، ٥٠ط الهيئة : " شهرٌ" بالرفع ، وقالت لجنة التحقيق : في الأصل شهراً، وهو تحريف . وفي الخزانة ٣١٥/٥ قال أبو القاسم سعيد الفارقي فيما كتبه في "تفسير المسائل المشكلة " في أول المقتضب للمبرد : وقد رُوي في "شهر" الرفع والنصب جميعاً ، وهو عندي أشبه بمعنى البيت ، وكلاهما حسن . وقد قضينا هذا في كتابنا " تفسير أبيات كتاب سيبويه " . قال البغدادي : ولم يظهر لي وجه النصب . قال المحقق في حاشية طبعة هارون ٣٢٣/٥ كتب مصحح المطبوعة الأولى : أقول: يمكن أن يكون نصبه على أنه خبر لكان مقدرة ، أو منصوب على الظرفية متعلق بمقدر . والله أعلم أ. هـ . ورواية النصب على الظرف في الأصول لابن السراج ٢٨٩/٢ وفي الحاشية : في "ب" شهر بالرفع، وتجوز الروايتان.

(٣) في سيبويه ٣٥٩/٢ : " .. وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسني ، وكذلك كانني " .

(٤) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١١٩/٣ ط بيروت ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٣

(٥) يُنظر ص ٦٧٦من هذا البحث ، وشرح الكتاب للسيرافي١٥١/٢ط بيروت

(٦) هو رؤبة بن العجاج ، يُنظر ملحق ديوانه/ ١٧٥ ، واللسان والتاج "ط ي س"

(٧) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي البصري ، من تصانيفه : معجم جمهرة اللغة ، واشتقاق أسماء القبائل ، وغريب القرآن ولم يتمه ، توفي ٣٢١هـ ، يُنظر في ترجمته : إنباه الرواة ٢٩٣/٣ ، وبغية الوعاة ٧٦/١ ، وشذرات الذهب ٢٨٩/٢ . و يُنظر الجمهرة/ ٨٣٩ ، ٨٦١

....

إذْ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ لَيْسي(١)

الطيس : الكثير من الرمل والماء(٢) .

شاهده : الإتيان بخبر "ليس" في قوله : "ليسي" متصلاً ، مع أنه حذف نون الوقاية ، لعدم تصرف "ليس" شَبَّهها بالحرف(٣)

وقد جاء :

١٤٨– فَإِنْ لَا يَكُنها أَو تَكُنْه، فَإِنَّهُ أَخوها، غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبانِها (٤)

قال السخاوي(٥) : لم يأت عنهم : أصبحني : أي أصبح مثلي ولا أصبحه ولا أمساني ولا أمساه ولا ما زالني .

---

(١) البيتان من الرجز المشطور . يُنظر سر صناعة الإعراب ٣٢/٢ ، وجواهر الأدب/ ١٥ ، والجنى الداني/ ١٥٠

الشاهد : قوله : " ليسي" حيث أتى بخبر ليس ضميراً متصلاً بغير نون الوقاية ، والمختار قوله : "ليس إياي " .

ويُروى .. عهدت قومي ، و عهدي بقوم . يُنظر الخزانة ٣١٨/٥

(٢) يُنظر الصحاح " ط ي س"

(٣) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١١٩/٣ ط بيروت . وكلام الشيخ ابن عمرون مبناه على القول بفعلية "ليس" ، وقد نُسب إلى جماعة منهم : الفارسي ، وابن السراج القول بحرفيتها محتجين بسكون وسطها ، وبإيلائها الفعل في قولهم : " ليس خَلَقَ الله أشعر منه " وأجيب عن الأول بأنها مخففة من "فَعِلَ" كما تقول في علم فلزم فيها التخفيف لكثرة استعمالها ، وإنما لم تقدره "فَعَل" ؛ لأن الفتحة لا تخفف ، ولا فَعُل ؛ لأنه ليس في اليائي العين فَعُل إلا هَيُؤ .

وعن الثاني أنه على ضمير الشأن فالضمير المقدر فاصل بين الفعلين ، وقد رجع الفارسي عن هذا القول إلى قول الجمهور . يُنظر : شرح اللمحة البدرية ١٧/٢ ،١٨ ، والمغنى٢٢٧/١ ،والصبان ٢٢٧/١ ، والحلبيات/ ٢٢٢، وفيه القول بالحرفية ، وظاهر كلامه في التعليقة ١٤٦/٥ موافقة الجمهور ، وما في الأصول ٨٣/١ يخالف ما نُسب إلى ابن السراج

(٤) البيت من الطويل ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه / ١٦٢ ،برواية السكري ، و٣٠٦ برواية ابن جني . ويُروى : أخ أرضعته أمها بلبانها

ويُنظر الكتاب ٤٦/١ ، ولسان العرب "ك و ن" ، "ل ب ن " والشاهد فيه قوله : "فإن لا يكنها أو تكنه " . أراد : فإن لا يكن إياها أو تكن إياه .

(٥) يُنظر المفضل شرح المفصل ٧٣/٣

والضمير المستتر يكون لازماً وغير لازم .

فاللازم في أربعة أفعال : افعل ، وتفعل للمخاطب ، وأفعل ونفعل .

وغير اللازم في فعل الواحد الغائب وفي الصفات.

ومعنى اللزوم فيه أن إسناد هذه الأفعال إليه خاصة لا تسند البتة إلى مظهر ولا إلى مضمر بارز، ونحو : فعل ويفعل يسند إلى المظهر والمضمر في قولك : عمرو قام وقام غلامه وما قام إلا هو.

ومن غير اللازم ما يستكن في الصفة نحو قولك : زيد ضارب ؛ لأنك تسنده إلى المظهر أيضاً في قولك : زيد ضارب غلامه، وإلى المضمر البارز في قولك : هند زيد ضاربته هي ، والهندان الزيدان ضاربتهما هما، ونحو ذلك مما أجريتها فيه على غير ما هي له.

قال صاحب الكتاب : والضمير المستتر يكون لازما وغير لازم ... الفصل(1) .

محمد : الضمير المتصل على ضربين :

بارز ، وهو : ماله صورة . كالتاء في : ضربت .

والمستكن : ما لم تظهر له صورة(2) ولا يكون مع الحرف بل مع الفعل والاسم لقوة الفعل والاسم الذي أشبهه على تحمل الضمير .

ثم المستكن على ضربين :

ما لم يظهر في موضع ما ، وهي في أربعة أفعال(3) :

"**أفعَلُ**" في المضارع ؛ لأن الهمزة للمتكلم وحده دالة عليه .

الثاني : و"**نفعل**" : النون للمتكلم مع غيره فهي دالة أيضاً على تعيين الضمير .

الثالث : "**تفعل للمخاطب** ".

لما انقسم المخاطب إلى واحد واثنين **\ ٣٥٥ ب** وجماعة ومؤنثة ، واثنتين ومؤنثات احترز ، فقال : "**للمخاطب**" يعني : المذكر وحده .

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٧٢

(٢) سبق ذكر تقسيم الضمير ومخالفة ابن مالك للجمهور فيه . يُنظر هـ ٢من ص ٥٣٧من هذا البحث

(٣) اقتصر الزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ١٠٨/٣ على أربعة ، وهي المشهورة في الألفية ، وعدها ابن مالك في التسهيل ١٢٠/١ خمسة ، وعدها المرادي في شرح الألفية ٣٦٤/١ سبعة ، وجعل اسم الفعل موضعين ، وأحدهما : اسم الفعل الأمر ، والثاني اسم الفعل المضارع ، وزاد المصدر ، وعدها الأشموني في شرح الألفية ١١٢/١ ،١١٣ ثمانية ، فزاد على الأربعة المشهورة اسم الفعل ، والاستثناء ، والتعجب ، والتفضيل ، وأضاف في شرح التصريح ١٠١/١ على هذه الثمانية : المصدر ، واسم الفاعل ، فيكون المجموع عشرة ، ونقل الصبان عن بعضهم ١١٢/١ فاعل نعم ، وبئس ، وأشار إلى عدم صحته .

....

و"**افعل**" في الأمر إذا كان للواحد المذكر لا يظهر للضمير صورة استغناءً بقرينة الحال .

ولما كان وضع الضمير للاختصار كما سبق بالغوا فيه إذا أمن اللبس إعلاماً بالغرض فلم يبرزوه أصلاً ، ولا ترفع هذه ظاهراً ؛ لأن الظاهر للغيبة ولذلك يرد الضمير إليه بلفظ الغيبة .

وهذه الأربعة للحضور فلذا لم يرفع الظاهر(١) ، وما عدا الأربعة فيستكن فيها ويبرز ويرفع الظاهر على ما يقتضيه .

قوله : "**وغير اللازم في فعل الغائب والصفة** " ولما عد مايلزم فغيْرُه لم يحتج إلى ذكره ولذا لم يستوفه كما فعل باللازم .

قوله : "**ومعنى اللازم أن إسناد هذه الافعال إليه خاصة لا تسند البتة إلى ظاهر ولا إلى مضمر (بارز)**(٢) " تقدم تفسيره .

ومن كلام الزمخشري هنا يعلم فساد ما ذكره ابن الحاجب في تفسير اللازم(٣) .

قوله : " **ونحو فعل ويفعل** " يعنى : الماضي والمضارع للغائب .

"**يُسند إلى المظهر والمضمر** " وفي نسخة : إليهما(٤) ، والمعنى واحد .

"**في قولك** : **عمرو قام** " فقام : فعل فاعله ضمير مستكن لا يجوز إظهاره ، "**وقام غلامه**" يعنى : عمرو قام غلامه فرفع قام هنا غلامه وهو ظاهر

" **وما قام إلا هو**" يعنى : عمرو ، وما قام إلا هو رفع قام هنا مضمراً بارزاً لأجل "إلا".

....

---

(١) أما المواضع الستة التي سكت عنها الشارح فهي : اسم فعل الأمر كنزال ، واسم فعل المضارع كأف ، وفعل الاستثناء : كقاموا ما خلا زيداً ، وأفعل في التعجب كـ " ما أحسن زيداً" ، والمصدر الواقع بدلاً من فعل الأمر كـ " ضرباً زيداً " ، وأفعل التفضيل كقوله تعالى { هم أَحْسَنُ أَثَاثاً ورئيا} مريم ٧٤ ، لكن استشكل بعضهم عد هذا الأخير منها بأن أفعل التفضيل قد يرفع الظاهر كما في مسألة الكحل . يُنظر التصريح ١٠١/١ ، وشرح المنظومة العمريطية/ ٤١٩ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتتمة من المفصل /١٧٢

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ٤٦٦/١ : " .. يعني بقوله : اللازم ، أن الفاعل لا يكون إلا مضمراً متصلاً، ولا يكون ظاهراً ، ولا منفصلاً ، والدليل على أنه لم يرد باللزوم إلا المتصل مستكناً كان أو بارزاً أنه مَثَّل بما يصح أن يكون فيه بارزاً مثل افعل وتفعل للمخاطب ؛ لأنك تقول : افعلا ، وتفعلون فدل على أنه لم يرد المستكن خاصة كما وقع في بعض النسخ ، والدليل على أنه لم يرد المنفصل أن جميع أمثلته في اللازم ، ولا يستقيم أن يكون فيها المنفصل ، وأيضاً فإنه مَثَّل في غير اللازم بالمنفصل بقوله : قام إلا هو .

(٤) وهي النسخة التي اعتمدت عليها في التحقيق

قوله : "**ومن غير اللازم ما يستكن في الصفة**" في "**نحو قولك : زيد ضارب**" ضارب : خبر زيد ، وفي ضارب ضمير يعود إلى زيد لا يجوز إبرازه وهو غير لازم يعنى أنه يجوز أن يرفع ظاهراً ، ولذا قال : "**لأنك تسنده إلى المظهر أيضاً في نحو زيد ضارب غلامه** " فغلامُهُ **\ ٣٥٦ أ** مرفوع بضارب ، ولو مَثَّل بنحو : مررت برجل ضاربٍ غُلامُه كان أحسن ؛ لأن ما ذكره يحتمل أن يرتفع غلامُه بالابتداء وضارب خبره والجملة خبر زيد .

قوله : "**وإلى المضمر البارز في قولك : هند زيد ضاربتُه هي** " فهند : مبتدأ ، وزيد : مبتدأ ثان ، وضاربتُه : خبر عن زيد ، وهو لهند في المعنى فلذا لزم إبراز الضمير ، وإنما يلزم غير الفعل إذا جرى على غير من هو له لضعف الاسم عن الفعل في تحمل الضمير

ولأنه قد يوقع لَبْساً في نحو : الزيدان العَمْرَان ضاربهما هما ،فمتى كان الاسم في المعنى لشيء ، وجرى خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة لغيره لزم إبراز الضمير ليعلم أنه جرى على غير من هو له ، ورفع "ضارب " في : الزيدان العمران ضاربهما الضمير البارز وهو "هما" لم يثن ولم يجمع على اللغة الجيدة ؛ لأن اسم الفاعل متى كان فيه ضمير ثني وجمع ، ومتى لم يكن فيه ضمير لم يثن ولم يجمع كالفعل إن كان فيه ضمير اثنين أو جماعة ، ظهر الضمير على اللغة المختارة .

فإذا فُرِّع على أكلوني البراغيث[1] ثُني اسم الفاعل وجُمع إذا رفع ظاهراً على حسبه .

قوله : "**ونحو ذلك مما أجريتها فيه** " يعنى : الصفة "**على غير ما هي له** " وفي بعض النسخ : على غير من هي له .

مثال جريه صفة على غير من هو له : مررت برجل ضاربه أنا الضارب : فعل "أنا" وقد جرى صفة لرجل ومن هذا المثال يعلم فساد ما رده صدر الأفاضل في تخميره[2] ، لأنه رد على النحاة قولهم : جرى على

---

(١) تقدم الحديث عن هذه اللغة . يُنظر ص من هذا البحث

(٢) قال صدر الأفاضل في التخمير ١٦٠/٢ : " للنحويين في هذه المسألة كلام فاسد ، أحكيه أولاً ثم أعترض عليه ثانياً .

فأقول : إنهم يقولون "هند" مبتدأ و"زيد" مبتدأ ثان ، و"ضاربته" خبر المبتدأ الثاني ، وهي فاعل للمبتدأ الأول ، والخبر إذاجرى على غير ما هو له فلابد معه من ضمير بارز يرجع إلى المبتدأ الأول ؛ ليكون هذا الضمير معلماً أن هذا الخبر فِعل للمرجوع إليه ، وكذلك إذا قلت : عمرو زيد ضاربه هو ، فلابد فيه من هذا الضمير ليسلم أن الضارب هاهنا هو عمرو ، ولو لم يكن معه هذا الضمير لكان المعنى : زيد يضرب عمراً. فهذا كلامهم .

أما الاعتراض عليه فلأن الضمير لو كان للإعلام بأن الخبر قد جرى على غير ما هو له لما لزم الضمير في قولك : هند زيد ضاربته هي ؛ لأن الخبر بدون هذا يعلم كونه جارياً على غير ما هو له ؛ ولأن هنداً مبتدأ ، وزيد مبتدأ ثانٍ ، وضاربته مبتدأ ثالث ، وهي خبر المبتدأ الثالث ، ثم المبتدأ الثالث وخبره خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والذي يدل على أن ضاربته مرتفعة بالابتداء وهي خبره أنَّا إذا قلنا : أزيد ضاربته هي ، كان ضاربته مرتفعة بالابتداء وهي خبره ، فكذلك إذا قلنا : زيد ضاربته هي ، وكذلك إذا قلنا : هند زيد ضاربته هي .

....

غير من هو له ، وقال : هو مبتدأ ، و ذا وجه في المسألة يصح إذا كان له خبر ، وفي الصفة تغاير الإعراب يمنع من ذلك .

كذا إذا جرى حالاً ، نحو : الفرس طارده أنا ، والموصول إذا كان \ **٣٥٦ ب** ألفاً ولاماً نحو : الضاربة أنا زيد ، الألف واللام لزيد وضارب للمتكلم فلذا لزم إبرازه .

وقال الكوفيون[١] : لا يحتاج إلى إبرازه قياساً على الفعل ، وبدليل قراءة من قرأ[٢] قوله تعالى { **إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاظِرِينَ إِنَاهُ**}[٣] بجر "غير" ولم يقل ناظرين أنتم ، وقول الشاعر[٤] :

١٤٩ – ترى أَرْبَاقَهُم مُتَقَلِّدِيهَا كما صَدِئَ الحَديدُ على الكُمَاة[٥]

وقول الآخر[٦] :

فإن سألت : فإذا كانت ضاربته مرتفعة بالابتداء فكيف لم تقل ضاربه هي ؟

أجبتُ : بأن ذلك أيضاً يجوز لكن بينهما فرق ، وذلك أنك إذا قلت ضاربه هي فهذا الكلام مع من علم أن زيداً ضرب ، وعلم أيضاً أن ضاربه مؤنث ، ولكن لم يعلم على التعيين ، فهو بهذا الكلام يعينه .

(١) يُنظر في مذهبهم : الإنصاف ٥٧/١م٨ ، والتبيين ٢٥٩م٣٥ ، وائتلاف النصرة/ ٧٥ فصل الاسم م٧٥

(٢) قراءة الجمهور "غيرَ" بالنصب على الحال من فاعل " لا تدخلوا" ، وقرأ ابن أبي عبلة "غيرِ" بالكسر صفة لطعام . يُنظر معاني القرآن للفراء ٣٤٦/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٣٤/٤ ، وتفسير الطبري ٣٤/٢٢ ، والكشاف ٥٧٩/٣ ، ومعجم القراءات – عبد اللطيف الخطيب ٣٠٧/٧

(٣) الأحزاب ٥٣

(٤) أكثر النقلة على أن قائله مجهول ، يُنظر اللسان " خ ض ع" ، وتخليص الشواهد/ ١٦٤ ، والخزانة ٢٨٦/٥ ، وهو في كتاب منتهى الطلب لمحمد بن المبارك البغدادي٣٠٥/٥ منسوب إلى الفرزدق ، وهو في هامش ١٨٤/١ من ديوانه شرح إيليا الحاوي ، وقال : وفي القصيدة هذه الأبيات أسقطناها إلى الذيل ، وذكر أحد عشر بيتاً ، آخرها هذا البيت ، ونسبه محقق التذييل والتكميل إلى الفرزدق في ديوانه/ ١٣١ ، وليس في ديوان الفرزدق الذي بين يدي ط دار صادر .

(٥) البيت من الوافر، وهو من شواهد الإنصاف ٥٩/١ م٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/١ .

الشاهد فيه قوله : " متقلديها" فلم يبرز ضمير الصفة الجارية على غير من هي له ، ولو أبرزه لقال : متقلديها هم .

اللغة :الأرباق : الحبال ، ويروى "الحماة" بدلاً من الكماة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٣/٤

(٦) هو الأعشى ، يُنظر ديوانه/ ١٢١ ، والرواية فيه :

وإنّ امْرأً أَسْرَى إليك ، ودُونَهُ .. فيافٍ تَنُوفاتٌ ، وبيداءُ خَيْفَقُ

ورواية معجم المحكم لابن سيدة :٤٧٣/٢"ح ق ق" :

من الأرْضِ مَوْماةٌ وبَهْماءُ سَمْلَقُ

....

١٥٠- وإنَّ امْرأً أسرَى إليك ودونَه   من الأرضِ مرمَاهُ وبيْداءُ سَمْلقُ
لَمَحْقُوقَةٌ أنْ تَستجيبي لصوته   وأنْ تعلمي أنّ المُعانَ مُوَفَّقُ(١)

والجواب : أما القياس : فالفرق حاصل ؛ لأن الفعل أقوى في تحمل الضمير ، بدليل أنه يتصل به بارزاً وتلحقه حروف المضارعة فيعلم الضمير لمن هو بخلاف اسم الفاعل ، وأما القراءة : فشاذة .
وأما :

تَرَى أرباقهُم مُتقلِّديها ...

فلم يجر على غير من هو له ، لأن التقدير : ترى أصحاب أرباقهم .

وقول الآخر :

وإنَّ امْرأً ...

فقد رفع ظاهراً ، وهو أن تستجيبي ، ويحتمل أن تكون التاء في "محقوقة" للمبالغة فتكون لامرئ .

---

(١) البيتان من الطويل ، يُنظر اللسان ، والتاج " خ ف ق "، وتخليص الشواهد/ ١٦٤ ، والخزانة ٢٣٧/٣ ، ٢٨٥/٥

الشاهد : قوله : لمحقوقة ، ولم يقل : لمحقوقة أنتِ ، فترك التأكيد بالمنفصل في الصفة الجارية على غير من هي له ، وإن أمن اللبس ، وفي البيت الأول شاهد آخر ، وهو مجيئ الحال جملة ، وذلك قوله : ودونه من الأرض مرماه ، فهذه الجملة من المبتدأ والخبر حال لا الظرف وحده .

اللغة : السملق الأرض المستوية .

{ضمير الفصل}

ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ، ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت ، وليفيد ضرباً من التوكيد .

ويسميه البصريون : فصلاً، والكوفيون : عماداً.

وذلك في قولك : زيد هو المنطلق ، وزيد هو أفضل من عمرو، وقال تعالى: " إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ"، وقال تعالى: " كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ"، وقال: " وَلَا تحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ"، وقال تعالى: " إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا".

ويدخل عليه لام الابتداء ، تقول :إن كان زيد لهو ظريف، وإن كنا لنحن الصالحين .

وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنياً عليه .

وعن رؤبة أنه يقول : أظن زيداً هو خير منك . ويقرأون : " وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون" ، و"أنا أقَلَّ ".

قال صاحب الكتاب : فصل :

ويتوسط ... الفصل (١)

محمد : قوله : "**ويتوسط بين المبتدأ وخبره ، قبل دخول العوامل وبعده** "

يعنى : بعد دخول العوامل ، ويعنى بالعوامل : نواسخ الابتداء .

وإنما اختص الفصل(٢) بذلك لأنهما اسمان تستقل بهما الفائدة ، ويحتمل أن يكون الثاني صفة فأدخل

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٧٢

(٢) ضمير الفصل مصطلح بصري ، ويسميه المدنيون صفة ، وهو عند الكوفيين : "عماد ، ودعامة " فأما قولهم : "عماداً " فذلك لأنه يزيل الإلباس في الإعراب ، فإذا قيل : " الشجاع الناطق بالحق يبغي رضا الله " لنا أن نعتبر الناطق بالحق صفة ، ويبغي رضا الله هي الخبر ، ولنا أن نعتبر الناطق فيه الخبر ، ويبغي زيادة تكميلية تخدم المعنى المراد ، فإذا ذكر ضمير الفصل كان عماداً مزيلاً للإلباس ، ويتعين أن يكون الناطق بالحق هو الخبر ، وإن قولهم " يبغي رضا الله " زيادة تكميلية تخدم المعنى المراد .

أما قولهم : " دعامة" فهو بالنظر إلى معنى ضمير الفصل عند البلاغيين ؛ لأن ضمير الفصل عندهم لتقوية المعنى وتوكيده ، وإنما سُمي فصلاً عند البصريين لأنه إذا قيل : زيد القائم جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبراً لا صفة . يُنظر الكتاب ٣٩٠/٢ ، معاني القرآن للفراء ٢٤٨/١، و مجالس ثعلب/ ٤٣ ، والأصول ١٢٥/٢ ، والإنصاف ٧٠٦/٢ م ١٠٠ ،وشرح الرضي على الكافية٢٤/٢ ، والتذييل والتكميل ٢٨٧/٢ والنحو الوافي ٢٤٥/١ ، ومدرسة الكوفة/ ٣١٢.

....

لئلايظن أنه صفة فيبقى غير مفيد . **١ ٣٥٧ أ** .

قوله : "**إذا كان الخبر معرفة** " استغنى بقوله : "إذا كان الخبر معرفة" عن أن يقول : إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين ؛ لأن الخبر متى كان معرفة لا يكون المبتدأ نكرة[١] .

قوله : "**أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا** " هذه المضارعة لا تكفي بل لابد أن نقول لأنه اختص بـ"منك" اختصاصاً منع من دخول حرف التعريف والإضافة عليه ، وإلا دخل عليه أين وكيف ، وجميع النكرات التى لا تدخل عليها لام التعريف ، ونحو غلام رجل ، لأن غلاماً قد تخصص بالإضافة ، ولا يجوز دخول حرف التعريف عليه ، ولا يأتي الفصل معه .

وبهذه القيود يمتنع إلحاق ما ألحقه عبد القاهر[٢] ، لأنه جوز الفصل إذا كان الخبر فعلا مضارعا ، لأنه لا تدخل عليه لام التعريف ، وفرق بينه وبين الماضي لأن المضارع يشبه الاسم .

قوله : " **أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة** " وإنما اختص بضمير المرفوع لأن فيه ضربا من التوكيد ، والتوكيد بالضمير لا يكون إلا بضمير المرفوع[٣] .

وقوله : أحد الضمائر ، صوابه : صيغة أحد الضمائر ؛ لأنه الآن ليس بضمير بل سلب معنى الاسمية[٤]

الدليل على ذلك أنه أتى به لمعنى في غيره على ما يأتي .

فإن قيل : لو كان حرفاً للزم طريقة واحدة

قلنا : ليس كل حرف يلزم طريقة واحدة ، ألا ترى الكاف في "ذلك" حرف ، ولاتلزم طريقة واحدة ، أو ما بعد إيا حرف ولا يلزم طريقة واحدة .

---

(١) وجوَّز بعضهم أن يكون المبتدأ نكرة وعُزي إلى المدنيين في شرح الكتاب للسيرافي ١٢٢/٩ ط الهيئة ، وعُزي في التذييل والتكميل ٢٨٨/٢ إلى الفراء وهشام من الكوفيين .

(٢) قال عبد القاهر في المقتصد ٤١٥/١ : " وبنوا على هذا الأصل مسألة ، وهي قولنا : كان زيدٌ هو يقول ذاك ، جوّزوا أن يكون "هو" فصلاً إذا كان الخبر مضارعاً فإن كان بدل يقول قائل لم يجز أن يكون "هو" فصلاً . قالوا : لأنَّا نُقدِّر في "يقول" معنى الألف واللام ويصح هذا التقدير لأنَّ "يقول" يمتنع من أن يظهر فيه الألف واللام ، وأما إذا كان الخبر فاعلاً فإنه يحتمل لظهور الألف واللام فيه فلا معنى لتقديرها.

(٣) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٣

(٤) عُزي هذا القول إلى أكثر النحويين في شرح الجمل لابن عصفور ٦٥/٢ ، وذهب الخليل ومن وافقه إلى القول بأن ضمير الفصل اسم ، وصححه الشلوْبين الصغير . يُنظر الكتاب ٣٩٧/٢ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٧٠/١ ، والتذييل والتكميل ٢ /٢٨٦

....

ولكونه حرفاً لا يستحق إعراباً خلافا للكوفيين[١] .

وزعم بعضهم[٢] أنه تابع لما قبله تأكيد ، ويبطله دخول اللام في نحو : إن زيدا لهو **\ ٣٥٧ ب** القائم وهذه اللام لا تدخل على التأكيد

ولأن المضمر لا يؤكد به الظاهر ، وليس ببدل لأن البدل من المنصوب يكون بضمير منصوب ، ولأن اللام التى ذكرتها لا تدخل على البدل .

وزعم بعضهم[٣] أن حكمه حكم ما بعده وهو غير جائز؛ لأن ما بعده يكون منصوبا في كان وظننت فكيف يكون للمرفوع حكم المنصوب ؟

وإذا ثبت أنه حرف فلا يجوز تأكيده ، ولا العطف عليه ، ولا يقدم على المبتدأ[٤] ، ولا قبل الفعل

وقد أجاز الكسائي فيه التقديم والتأخير

ويجب في الفصل التثنية والجمع والتأنيث على حسب ما قبله .

قوله : " **ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت** " فإن قيل : لو كان كما ذكر لم يقع بعد الضمير لأن الضمير لا يوصف.

فالجواب : أنه إنما جاز مع المضمر طرداً للباب كما في : أعد ، ونعد ، ويعد ، وتعد على ما يأتي بيانه[٥]

فإن قيل : إنما يتعين الخبر إذا لم يجز الفصل بين الصفة والموصوف ، فلم قلت إنه لا يجوز ؟

والدليل على جوازه قوله تعالى : { **قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ** }[٦]

مَن نصب "علاَّم"[٧] يجوز أن يكون على الوصف ، ذكره أهل العربية وهو صفة وقد فصل بالخبر بينه وبين

---

(١) يُنظر في مذهبهم الإنصاف ٢/٧٠٦ م ١٠٠

(٢) ومنهم الفراء يُنظر نسبة ذلك إليه في التذييل والتكميل ٢/٣٠٠

(٣) ومنهم الكسائي ، يُنظر شرح الكافية الشافية ١/ ١٠٠ ، والتذييل والتكميل ٢/٣٠٠

(٤) وجوَّز الفراء دخوله أول الكلام ، وحمل عليه قوله تعالى {وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ} (البقرة٨٥) ، و{ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ} (البقرة ٩٦) . يُنظر معاني القرآن للفراء ١/٥٠

(٥) وافته المنية قبل أن ينجز ما ذكر . .

(٦) سبأ٤٨

(٧) قرأ عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وزيد بن علي وابن أبي عبلة وأبو حيوة وحرب عن طلحة وأبو رجاء " علاَّمَ " بالنصب فهو نعت لـ "ربي" على اللفظ ، أو بدل منه ، أو مقدر بأعني ، وقيل : تقديره : يا علاَّمَ الغيوب ، قال العكبري : وهو بعيد .

وقُرئ بالجر " علاَّمِ الغيوب" على أنه صفة لقوله "إِلَّا عَلَى اللَّهِ"(سبأ٤٧).

وقراءة الجمهور بالرفع نعتاً لـ "ربي" على الموضع ، أو على البدل منه ، أو على البدل من المضمر في "يقذف" ، وذهب بعضهم

....

موصوفه الذي هو: ربي

والجواب : أن الفصل بهذا الضمير لم يأت ، أما بغيره فلا ندعيه .

فإن قيل : ما ذكرت وإن منع الصفة فغير مانع البدل ، وحينئذ لا يحصل ما ذكرت من الغرض

والجواب : أن ما ذكرت مقلل مع أن البدل لا يصح في "ظننت" ولا "إنَّ" .

فإن قيل : لو كان الغرض ما ذكرت لم يدخل الفصل قبل أفعل منك ؛ فإنه لا يكون صفة للمعرفة \ **٣٥٨ أ**

والجواب : أن "أفعل" اختص بمنك اختصاصاً امتنع لأجله دخول اللام والإضافة عليه فأشبه المعرفة فأجري مجراها .

وقيل: دخل للإعلام بأن الخبر معرفة أو ما قاربها[١]

وقال الفراء[٢] أتى به ليفرق بين المعرفة التي هي الصفة ، والمعرفة التي هي الخبر .

قوله : "**وليفيد ضرباً من التوكيد** " ولذا سماه سيبويه[٣] وصفاً كما يسمى التأكيد المحض[٤] ، ولما فيه من التأكيد وجب أن يكون الأول في المعنى ، فلو قلت :كان زيد أنت خيراً منه ، لأن زيداً ليس أنت في هذه المسألة.

إلى أنه خبر ثانٍ ، ورأى آخرون أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو علَّامُ

وقرأ الأعمش : وهو علَّمُ الغيوب " . يُنظر معاني القرآن للفراء ٢٦٤/٢ ، ومختصر ابن خالويه/ ١٢٣ ، و الكشاف ٦١٥/٣ ، والمحرر الوجيز لابن عطية ٤٢٥/٤ ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٣٣٧/٢ ، والبحر المحيط ٢٧٨/٧ ، ومعجم القراءات – عبد اللطيف الخطيب ٣٩٢/٧ .

(١) عُزي هذا القول إلى بعض أصحاب سيبويه في شرح الكتاب للسيرافي ١١٦/٩ ط الهيئة ونقله ابن يعيش بلفظ "قيل" في شرح المفصل ١١٠/٣

(٢) يُنظر معاني القرآن للفراء ١ /٥٠، ٤٠٩ وهو ما عليه السيرافي وابن يعيش . يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١١٦/٩ ط الهيئة وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٣

(٣) في الكتاب ٣٩٠/٢ قال : " وقد زعم ناس أن "هو" هاهنا صفة ، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها هاهنا صفة للمظهر . ولو كان ذلك كذلك لجاز مررت بعبد الله هو نفسِه ،فـ"هو" هاهنا مستكرهة لايتكلم بها العرب ؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم ، ويدخل عليهم : "إن كان زيدٌ لَهُوَ الظريفَ" ، " وإن كنَّا لنحنُ الصالحينَ" فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون ، ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام ؛ لأنك لا تُدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول : إن كان زيدٌ للظريفُ عاقلاً ، ولا يكون هو ولا نحن هاهنا صفة وفيهما اللام . "

(٤) في الكتاب ٣٥٠/٢ : " ولايقع هو في موضع المضمر الذي في فعل ، لو قلت : فعل هو لم يجز إلا أن يكون صفة " . ويُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٣.

....

فأما قول الشاعر[١] :

١٥١– وكائِنْ بالأباطح من صَدِيقٍ يَرَانى لَو أُصِبْتُ هُوَ المُصابَا[٢]

فيتجه في إنشاده وجهان :

"أُصِبتُ" بتاءٍ مضمومةٍ ، و"أُصيبَ" بباء مفتوحة ، فهو فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله ، وجر "صديق" بـ "مِن" ، ويراني : صفة له ، وفاعل يراني يعود إلى صديق ، والياء في يراني : المفعول الأول ، والنون : وقاية ، والمصاب : المفعول الثاني .

ومن روى : أُصيبَ[٣] ، فاسم ما لم يسم فاعله مستكن ، وهو توكيد لذلك الضمير .

والمعنى : يراني المصاب لو أصيب هو ، أي : لو أصيب ذلك الصديق في نفسه ، وهذا ضعيف ؛ لأن الشاعر أراد وصف أصدقائه الذين بالأبطح بأنه إذا أصيبَ واحد منهم يرى هذا الشاعر أنه المصابُ في نفسه فيكون قد وصف نفسه بصحة المودة ، وليس هذا غرضه ، (إنما)[٤] غرضه أصدقائي يحبونني الحب الشديد فإذا أُصبت بشئ كأنهم أصيبوا في أنفسهم ، فلذا كان أُصبت هو الأقوى ، ويحتاج إلى عمل وهو أن (يجعل)[٥] "يراني" مقلوباً ، أصله: أراه فوضع يراني مكان أراه ، كقول الآخر[٦] : **\ ٣٥٨ ب**

---

(١) هو جرير ، يُنظر ديوانه ٣١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٠ ، وشرح شواهد المغني ٨٧٥/٢

(٢) البيت من الوافر ، وهو من شواهد رصف المباني ١٣٠ ، والصبان ٨٧/٤ ، والهمع ٢٢٨/١ ، ٥٠٤/٢ .

الشاهد فيه : وقوع ضمير الفصل بلفظ الغيبة بعد حاضر ، وكان قياسه : يراني أنا

فقيل : ليس هو فصلاً ، وإنما هو توكيد للفاعل ، وقيل : بل هو فصل .

فقيل : لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره ؛ لأنه نفسه في المعنى

وقيل : هو على تقدير مضاف إلى الياء أي : يرى مصابي والمصاب حينئذٍ مصدر

وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد : " لو أصيبَ " بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق وأن "هو" توكيد له أو لضمير يرى

ويروى : " يراه" أي : يرى نفسه ، و"تراه" بالخطاب فلا إشكال حينئذٍ ولا تقدير . يُنظر كتاب الشعر للفارسي/ ٢١٣، وأمالي ابن الحاجب ٦٦٢/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤/٢ ،والمغني ١٠٥/٢ ،الباب الرابع المسألة الثانية ، والخزانة ٣٨٤/٥

هذا وفي البيت شاهد آخر ، وهو قوله : "وكائن بالأباطح" لغة في كأين بمعنى كم .

(٣) هو ابن الحاجب في أماليه ٦٦٢/٢

(٤) ما بين المعقوفين مكرر في ص

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٦) هو الأخطل ، يُنظر ديوانه/ ١٠٩ ، والدرر ٣٦٤/١، وشرح شواهد المغني ٩٧٢/٢

....

١٥٢ – ... أو بلغتْ سوآتهمْ هجرُ(١)

فإذا عمل على القلب استقام ، يعنى البيت وإعرابه ، ويكون "هو" تأكيداً للهاء في "أراه" ، فأما بعد القلب فتأكيد لفاعل يراني .

فإن قيل : إذا حملت الكلام على القلب فكيف يستقيم توكيده ؟

قلت : لما كانت "هو" وغيرها من ضمير المرفوع المنفصل يؤكد بها المرفوع والمنصوب والمجرور ، جاز

وإن حُمل على حذف مضاف تقديره: يرى مصابي ، ثم حذف المصاب وأقام الياء مقامه صح أن يكون "هو" فصلاً(٢)

"**ويسميه البصريون فصلاً** " تقدم لم سموه(٣) .

" **والكوفيون عماداً** " كأنه عمد الأول وقواه بتحقيق الكسر بعده(٤) ، وقيل : كأن المتكلم يعتمد بها إلى الفصل بين الصفة والخبر(٥) فسموها بما يلزمها.

"**وذلك في قولك : زيد هو المنطلق** " الفصل في هذه المسألة أمر راجع إلى الاعتقاد ، لا فرق في اللفظة بين من جعله فصلاً ومبتدأ .

وكذا "**وزيد هو أفضل من عمرو** " مثَّل بالأول : ما إذا كان الخبر معرفة ، وبالثاني : ما إذا كان أفعل من كذا .

"**وقال تعالى { إنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ}**(٦) " فنصب الحق هنا بغير إن "هو" فصل ، وإن من نواسخ

---

(١) هذه قطعة من عجز بيت من البسيط ، وهو بتمامه:

على العيارات هدَّاجونَ قد بلغتْ   نجرانَ أو بلغتْ سوآتهمْ هجرُ

وهو من شواهد المحتسب ١١٨/٢ ، ورصف المباني ٣٩٠ ، واللسان والتاج "ن ج ر"

الشاهد فيه : نصب الفاعل ورفع المفعول على القلب .

اللغة : الهداجون : هو جمع هداج ، وهو المرتعش في مشيته . نجران ، وهجر: موضعان باليمن .

(٢) هذا توجيه ابن يعيش للبيت في شرحه على المفصل ١١١/٣

(٣) يُنظر ص٥٥٢ من هذا البحث .

(٤) هذا ما ذكره صدر الأفاضل في تخميره ١٦٢/٢

(٥) ما عليه النقلة أن هذا هو تعليل البصريين لتسميته فصلاً ، وأكثر المحدثين يعللون لتسميته عماداً عند الكوفيين بما ذُكر . قال الشيخ الرضي : " .. والكوفيون يسمونه عماداً ؛لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط " . يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١١٦/٩ ط الهيئة ، والإنصاف ٧٠٦/٢ م ١٠٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤/٢

(٦) الأنفال ٣٢ ، والنصب قراءة الجمهور ، والرفع قراءة الأعمش ، وزيد بن علي ، والمطوّعي . يُنظر مختصر الشواذ لابن خالويه/

....

الابتداء

" **وقال تعالى** {**كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ**}[1] " نصب "الرقيب" أيضاً غير أنه ليس بمبتدأ ، ويحتمل أن يكون تأكيداً للتاء في"كنتَ"

وقال تعالى { **وَلَا تحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا**}[2] إذا قرئ { يحسبن } بالياء فـ"الذين" فاعل ،والمفعول الأول محذوف دل عليه "يبخلون" تقديره : بخلهم ، و "هو" فصل ، و"خيراً" مفعول ثانٍ .

ومن قرأ بالتاء[3] فـ "الذين" مفعول أول ، و"خيراً " ليس الذين في المعنى ، فيكون تقديره والله أعلم : بُخْلَ الذين ، وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه و"هو" فصل و"خيراً" **\ ٣٥٩ أ** مفعول ثان

وقال تعالى { **إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا** }[4] فـ"أقل" مفعول ثان لـ"ترني" ، و"أنا" فصل أو تأكيد.

قوله : " **ويدخل عليه لام الابتداء ، تقول : إن كان زيدٌ لهو الظريفَ** " ، ويلزمه أن يقول : اللام الفارقة ، وليست الفارقة هي التي تدخل في خبر إنَّ المشددة (و)[5]التى هي الابتداء لا يعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها ، والفارقة يجوز[6] ، بدليل قوله[7] :

١٥٣ –...إن قَتَلْت لمُسْلِمَاً[8]

---

٥٤ ، وإعراب القرآن للنحاس٢/١٨٥ ، ومعجم القراءات – عبد اللطيف الخطيب ٣/٢٨٦

(١) المائدة١١٧ ، والنصب قراءة الجماعة ،وحكى أبو معاذ أنه قرئ " الرقيبُ" بالرفع . مختصر شواذ القراءات لابن خالويه /٤٢،ومعجم القراءات ، عبد العال سالم مكرم٢/٢٥٠ ، ومعجم القراءات ، عبد اللطيف الخطيب٢/٣٧٧

(٢) آل عمران ١٨٠

(٣) قراءة الجماعة : " ولا يحسبن" ، وقراءة حمزة والمطوّعي : " ولا تحسبن" . يُنظر النشر ٢/٢٤٤، والإتحاف ١/٤٩٥ ، ومعجم القراءات ، عبد اللطيف الخطيب ١/٦٢٧ ، وقرأ الأعمش بإسقاط "هو" من قراءة الجماعة . يُنظر الكشاف ١/٣٩٢ ، ومعجم القراءات – عبد اللطيف الخطيب ١/٦٣١

(٤) الكهف ٣٩ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٦) يُنظر التخمير ٢/١٦٤ ، والإيضاح ١/٤٧١، وسُميت هذه اللام بالفارقة لأنها تفرق بين "إنْ"النافية ، و" إنْ" المخففة من الثقيلة .

(٧) هي عاتكة بنت زيد ، يُنظر الأغاني ١٦/١٣٠ ، والعقد الفريد ٤/٣٢٣ ، والمقاصد النحوية ٢/٢٧٨ ،والدرر ١/٣٠٠

(٨) هذه قطعة من صدر بيت من الكامل ، وهو بتمامه :

شلَّت يمينُك إن قَتَلْت لمُسْلِمَا كُتِبَتْ عليك عُقُوَبةُ المُتَعَمِّدِ

....

قوله : " وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده الخبر ، وعن رؤبة[(١)] أنه كان يقول : أظن زيداً هو خيرٌ منك ، ويقرأون { وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمون}[(٢)] ، و{أَنَا أَقَل }[(٣)] " وذا مستغن عن الشرح .

وهو من شواهد سر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢ ، ورصف المباني/ ١٠٩ ، والجنى الداني/ ٢٠٨

الشاهد فيه للكوفيين مجيئ (إن) بمعنى (لا) ، واللام بمعنى (إلا) ولغيرهم على جواز دخول (إن) المخففة على غير الأفعال الناسخة

وبعض المصادر يروي صدره : " ثكلتك أمك" ، وبعضهم يرويه : "هبلتك أمك " ، وبعضهم يرويه : "بالله ربك " ، وبعضهم يرويه : " والله ربك " . كله بدل " شُلّت يمينك "

وفي بعض المصادر يُروى عجزه : " حلت عليك " وبعضهم يرويه : " وجبت عليك " بدلاً من "كتبت عليك" . يُنظر : الجمل المنسوب إلى الخليل/ ١٦٠ ، ولامات الزجاجي/ ١١٦ ، والمفصل للزمخشري/ ٣٩٥ ، والإنصاف ٦٤١/٢ م ٩٠ ، ونهاية الأرب للنويري ١٣٩/١٩ .

(١) يُنظر الكتاب ٣٩٢/٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١٥٧/٣ ط بيروت ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/١

(٢) الزخرف ٧٦ ، وفي الكتاب ٣٩٢/٢ : " وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها: " وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانوا هُمُ الظَّالِمُونَ " .ونسب هذه القراءة إلى ابن مسعود رضى الله عنه الفراء في المعاني ٣٧/٣ ، ونسبها ابن خالويه في شواذه/١٣٦ إلى أبي زيدالأنصاري . ويُنظر : معجم القراءات ، عبد اللطيف الخطيب ٤٠٠/٨

(٣) الكهف ٣٩ . قراءة الجماعة بنصب " أقل" لأنه المفعول الثاني لـ"ترني" ، و"أنا" إما فصل وإما توكيد لياء المتكلم ، وقرأ عيسى بن عمر بالرفع على أنه خبر"أنا"، وجملة "أنا أقل" سدت مسد المفعول الثاني إن كانت الرؤية علمية ، وإن كانت بصرية فهي في موضع نصب على الحال . يُنظر معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٨/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس٤٥٧/٢ ، والكشاف ٦٧/٣، والدر المصون ٤٩٥/٧ وما بعدها ، ومعجم القراءات ، عبد اللطيف الخطيب ٢١٧/٥

{ ضمير الشأن }

ويقدمون قبل الجملة ضميراً يُسمى ضمير الشأن والقصة . وهو المجهول عند الكوفيين . وذلك نحو قولك : هو زيد منطلق أي : الشأن والحديث : زيد منطلق ، ومنه قوله عز وجل : "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ"

ويتصل بارزاً في قولك : ظننته زيد قائم، وحسبته قام أخوك، وأنه أمة الله ذاهبة، وأنه من يأتنا نأته. وفي التنزيل : " وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ".

ومستكناً في قولهم : ليس خلق الله مثله ، وكان زيد ذاهب، وكان أنت خير منه ، وقوله تعالى "كادَ تزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ" .

ويجيء مؤنثاً إذا كان في الكلام مؤنث نحو قوله تعالى : " فَإِنَّها لا تَعْمَى الْأَبْصارُ"، وقوله تعالى : "أَوَلَمْ تكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ".

وقال :

على أنها تعفو الكلوم

قال صاحب الكتاب:ويقدمون قبل الجملة ضميراً يُسمى ضمير الشأن والحديث ... الفصل(١)

محمد : قوله : "**ويقدمون قبل الجملة ضميراً** " لأنهم إذا أرادوا ذكر جملة اسمية أو فعلية قد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خبراً عنه وتفسيراً له(٢) ، ويفعلون ذلك في مواضع التفخيم .

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٧٣

(٢) أجمع النحويون على أن ضمير الشأن اسم ، وزعم ابن الطراوة أنه حرف ، واحتج بالقياس والسماع ، أما القياس فبجعل هاء الضمير كافَّة لـ " إنَّ" عن العمل قياساً على "ما" الكافة ، وإلغاء كان وأخواتها قياساً على إلغاء "ظن" ، وأما السماع فإن العرب لم تذكر "الأمر" أو"الشأن" قط بهذا اللفظ في هذا المعرض ، فلما لم يُقل : كان الأمر زيدٌ قائم ، ولا : إن الشأن زيد ضاحك قط ، بطل دعواهم .

ثم إنهم يتناقضون ، فإنهم يجعلون الجملة خبراً عن الناسخ في نحو : إنه زيد قائم ، واسم الناسخ الذي هو ضمير الأمر تفسيره الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون مجهولاً ، ومن شرط المفسر أن يكون معلوماً ، فهم قد جعلوا الشئ الواحد معلوماً مجهولاً . ورُد بأن حمل هاء الإضمار على"ما" الكافة ، وحمل كان وليس على ظن في الإلغاء لم يثبت ، وأن ضمير الشأن لم يكن عوضاً عن محذوف ليثبت ذكره في بعض المواضع ، وتعليله بأن الخبر يكون مجهولاً فهذا ليس في معناه ، وإنما باعتبار المخاطب ، ولا يجوز الإخبار عن المعلوم بأعجمي أو بشئ غير مفهوم . يُنظر في هذه المسألة : البسيط لابن أبي الربيع ٧٥٥/٢ ، ٧٥٩ ، والتذييل والتكميل ٢٧١/٢

....

والغرض من ذلك أن يتطلع السامع إلى الكشف عنه وطلب تفسيره ، وحينئذٍ يورد الجملة المفسرة له .
وقد يكون لمجرد التعظيم(١) ، كقوله تعالى {**إنَّه أَنا الله**}(٢) .
ويُسمِّيه البصريون(٣) : ضمير الأمر والشأن والقصة والحديث ، ويُسمِّيه الكوفيون(٤) : ضمير المجهول.
وتسْمية البصريين أقرب ؛ لأن معناه الشأن والقصة ، والكوفي لا يخالف في معناه ، وإن سمَّاه باسمٍ آخر مُلازم له ، وهو كونه عائداً على غير مذكور أولاً ، لكنه على ما يفسر به ثانياً ، فتسميته بمعناه أولى ،ولا يخالف البصري في أنه مجهول(٥) / **٣٥٩ ب** ولايجوز تأخيره عن الجملة ؛ لأن شرطه أن يُفسَّر بالجملة ، ولا يُفسَّر بالمفرد لعدم ما ينصبه . كذا قال أبو علي(٦) ؛ لأن المضمر ليس بفعل ولا شبهه .
وفُسر بجملة كما فسرت الوصية في قوله تعالى {**يُوصيكُمُ الله في أولادكم للذَّكرِ مثلُ حَظِّ الأُنثَيين**}(٧) ، والوعد في قوله تعالى { **وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** } ثم قال { **لَهُمْ مَغْفِرَةٌ** }(٨) ، والمثل في قوله تعالى { **إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ** } ثم فسَّر فقال { **خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ** }(٩).
فإن قيل : لِمَ لَمْ يجز تفسيره بالمفرد كما فسر بالجملة لقولكم إن لهذه الجملة موضع من الإعراب ، وإنما يكون للجملة موضع إذا وقعت موقع المفرد ، فهلا جاز المفرد ، أو كان أولى من حيث كان الأصل ؟(١٠)
قيل : كون المفرد هو الأصل لايوجب إجازته بدليل خبر كاد ، وما أحسن زيداً ، أو اذهب بذي

---

(١) الغرض من ضمير الشأن : الإيجاز ، وإزالة الإبهام ، فهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسئول عنه بسؤال مقدر ، والجملة بعده معيِّنة للمسئول عنه ومبينة له لمجرد التفسير ، والقصد بهذا :الإبهام ، ثم التفسير تعظيم الأمر ، وتفخيم الشأن ، وأكثر ما يقع ذلك في الخطب والمواعظ لما فيها من الوعد والوعيد . يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٧/٢ ،وشرح الجمل لابن الضائع ١٣٧/١

(٢) النمل/ ٩

(٣) يُنظر الأصول ١٨٢/١ ، ١٨٣ ،٢٣٢ ، والحلبيات/ ٢٢٠ ،٢٤٧ ، وشرح الكتاب للسيرافي ط الهيئة ٥٨/٣

(٤) يُنظر مجالس ثعلب ٢/ ٧٢٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤١١/١، ومدرسة الكوفة/ ٣١١ ، وفي الحلبيات/ ٢٥٣ نسب هذه التسمية إلى البغداديين .

(٥) يُنظر الإيضاح لابن الحاجب ٤٧١/١ وما بعدها .

(٦) يُنظر الحلبيات/ ٢٤٧

(٧) النساء/ ١١

(٨) المائدة/ ٩

(٩) آل عمران ٥٩

(١٠) هذا السؤال الافتراضي والجواب عنه ذكره الفارسي في الحلبيات ٢٤٨ وما بعدها .

....

تسلم[1] .

وإذا انتفى المفرد تعينت الجملة ، وجوَّز أبو الحسن[2] أن يفسر بمفرد في تأويل جملة نحو : أنه جالسٌ أخواك ، فترفع أخويك بفعلهما ، وجالس فعل تقدم .

وحكى الفراء[3] ظننته ذاهباً زيد .

وقال ابن خروف[4] : زعم ابن جني[5] أن البصريين لا يُجيزون : ما هو قائماً زيدٌ، ولا يمتنع على ما حكي يحيي[6] ، وأجاز بعضهم[7] إضمار المجهول في ليس على وجهين على التفسير بالمفرد الذي لا يراد به غيره ، والذي يُراد به الجملة ، قال : ولا يكون لمتكلم ولا مخاطب ولا لما فوق الواحد والواحدة .

قوله : " **وذلك نحو قولك : هو زيد منطلق ، أي :الشأن والحديث : زيد منطلق ، ومنه قوله عز وجل { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ }**[8] " قال جماعة من النحاة[9] : "هو" ضمير الشأن والحديث ، والله: مبتدأ ثان ، وأحد : خبر المبتدأ الثاني ، **٣٦٠**/أ والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، ولم يفتقر إلى عائد ؛ لأن الجملة تفسير له ولكونها مفسِّرة لم يجز تقديمها عليه .

وقيل[10] : هو كناية عن الله سبحانه لأنه جرى جواباً عن سؤال ؛ لأنهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) هذا المثل سبق تخريجه . يُنظر /٣٦١من هذا البحث .

(٢) حكاه الفارسي في الحلبيات/ ٢٥١ عن أبي عمر الجرمي عن أبي الحسن الأخفش ، قال الجرمي : وهذا ضعيف لأنها إنما تدخل على المبتدأ ، وهذا لا يبتدأ به ، كذلك لا تعمل فيه "ليت" قال الفارسي : ووجه قول أبي الحسن عندي أن " أن" وإن لم يبتدأ به ، ولم يكن إلا مبنياً على شيئ فإنه لما تقدمت "ليت" جاز ذلك فيه .

(٣) يُنظر شرح الكافية للرضي ٢٨/٢ ، ونُسب في الأصول ١٨٣/١ إلى الكوفيين

(٤) لم أقف على هذا النقل في ما وصلني من شرحي ابن خروف على كتاب سيبويه ، وكتاب الجمل للزجاجي ، ولعله يكون في ما لم يصلني من أحد الشرحين .

(٥) هي عبارة الزجاج بحروفها . يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٩/١ ، والتذييل والتكميل ٢٧٤/٢

(٦) أي : يحيي بن زياد الفراء ، أبو زكريا ، صاحب المعاني

(٧) قال السيرافي في شرح الكتاب ٦٠/٣ ط الهيئة : ويجوز عندي : ليس بذاهب أخواك ، وما هو بذاهب أخواك ، على أن تجعل " ذاهباً " في معنى الفعل ، وترفع ما بعده به ، وتجعل الجملة في موضع خبر المجهول ، ولا تجعل "ذاهباً " خبراً له ، ولكن تجعل ذاهباً في موضع ابتداء ، وإن كان فيه الباء والأخوين مرتفعين بفعلهما ، وقد سدا مسد الخبر .

(٨) الإخلاص ١

(٩) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٣

(١٠) القائل هو الفراء في معاني القرآن ٢٩٩/٣ ، وذكر إعراباً للكسائي ورده ، وهو كون "هو" في الآية عماد ، و"الله أحد" وخبر ، والأصوب ما ذهب إليه الجمهور لبعده عن التكلف .

....

أن يصف ربه فأنزل الله سبحانه {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}[1] ولفظة "الله" بدل من "هو" ، و "أحد" خبر المبتدأ .

وقُرئ[2] بحذف التنوين من" **أحد**" لالتقاء الساكنين كقول الشاعر[3] :

١٥٤- إذا غُطَيْفُ السَّلميُّ فَرَّا[4]

فحذف تنوين "غطيف" ويأتى متصلاً ، ولذا قال : "**ويتصل بارزاً فى**" نحو "**قولك : ظننتُه زيدٌ قائمٌ** " فالهاء ضمير الشأن ، وهى مفعول أول ، وزيد مبتدأ وقائم الخبر ، والجملة مفعول ثان .

"**وحسبته قام أخوك** " يعنى أنه يفسر بالجملة الاسمية والفعلية .

"**وإنَّه أمة الله ذاهبة**"[5] ، الهاء : ضمير الشأن وهى اسم إنَّ ، وأمة الله : مبتدأ ،وذاهبة : الخبر ،والجملة فى موضع خبر إنَّ.

"**وإنَّه من يأتنا نأتِهِ**" ،**وفى التنزيل** : {وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ}[6]

ويجوز حذف هذه الهاء فى الشعر قال الشاعر[7]:

١٥٥- إنَّ مَنْ لامَ فِي بني بنتِ حَسّانَ أَلُمه وأعْصِه فِي الْخُطُوبِ[8]

---

(١) الإخلاص/ ١

(٢) هي قراءة أبان بن عثمان ، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين ، والحسن ، وابن أبي إسحاق ، وأبي السمال ، ورويت عن يونس بن حبيب ، والأصمعي ، ورويس ، وعبيد ، وهارون . يُنظر البحر المحيط ٥٢٩/٨ .

(٣) قائله مجهول ، يُنظر الأمالي الشجرية ٤٦١/٢ ، ٤٦٢

(٤) البيت من الرجز المشطور ، وقبله :

لتجدَنِّي بالأمير بَرَّا

وبالقناةِ مِدْعَساً مِكَرَّا

وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٤٣/١ ، ٣٠٠/٣ ، والإنصاف ٢ /٦٦٥ م٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٢/٢ .

الشاهد فيه حذف التنوين من " غطيف" لالتقاء الساكنين .

اللغة :المِدعس : الطعان بالرمح . غُطيف السلمي : اسم رجل مأخوذ من الغطف بالتحريك ، وهو رغد العيش . يُنظر اللسان والتاج "غ ط ف "

(٥) من الأمثلة التي حكاها سيبويه عن بعض العرب في الكتاب ٦٩/١

(٦) الجن ١٩

(٧) هو الأعشى ، يُنظر ديوانه/ ٣٨٥ ، والكتاب ٧٢/٣ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٤/٢

(٨) البيت من الخفيف ، وهو من شواهد شرح المفصل ١١٥/٣ ، والخزانة ٤٠٤/٥ ، ٧٨/٩ ، ١٤١ ،٤٥٦/١٠، ٤٧٤، ٢٤٣/١١ .

....

اسم "إنَّ" ضمير الشأن محذوف ؛ لأن " مَنْ)" شرط ، فلا يجوز أن يكون اسم "إنَّ" .

قوله : "**ومستكناً فى قولهم** : "**ليس خَلَق الله مثلهُ**" "[1] فـ "ليس" فعل ، وضمير الشأن اسمها فاستتر ، و"خلق الله مثله" فعل وفاعل ومفعول فى موضع نصب خبر ليس ، ولا يجوز أن يلى "ليس" الفعل ؛لأن الفعل لا يلى الفعل فلذا لزم أن يكون فيها ضمير الشأن.

وكذلك "**كان زيدٌ ذاهب ، وكان أنت خير منه وقوله ٣٦٠/ب تعالى {كَادَ تزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ}**"[2]. "قلوب" : فاعل "تزيغ" ، و"تزيغ قلوب" : فى موضع نصب خبر كان ، واسمها ضمير الشأن ، ويجوز أن يكون "قلوب" فاعل "كاد" وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا شاهد فيه على هذا[3] .

قوله : "**ويجئ مؤنثاً** " يعنى : ضمير الشأن ، وإنما أنث ؛ لأنه يُعَبَّر عنه بالقصة ، كما يُعبر عنه بالحديث والشأن فجاز تأنيثه.

الشاهد فيه : جعْل " مَنْ " للجزاء مع إضمار المنصوب بـ "إنَّ" ضرورة ، ولذا جزم " أَلُمْه " في الجواب ، ومن المعلوم أن أسماء الشرط لها صدر الكلام ، نعني أنه : لا يجوز أن تقع إلا في أول الجملة التي هي منها ، وعلى هذا لا يجوز أن تكون " مَنْ " هذه اسماً لـ "إنَّ" ، ورواية الديوان : **من يلمني على بني بنت حسان** .

وعليه فلا شاهد فيه .

(١) في الكتاب لسيبويه ١٤٧/١ : " وقد زعم بعضهم أنّ "ليس" تجعل كـ "ما"، وذلك قليل لا يَكادُ يُعْرَفُ، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه، وليس قالها زيد" . والقول بأنها حرف نفي بمعنى"ما" في بعض الاستعمال ثابت عن الفارسي في الحلبيات /٢١٠ . وتستعمل " ليس" نسقاً بمعنى"لا" قال ابن فارس : " وزعم ناس أنها من حروف النَّسَق ... وكان الكسائي يقول: أجريتُ "ليس" في النسق مجرى "لا"". يُنظر الصاحبي في فقه اللغة/ ١٢٤ بتصرف .

(٢) التوبة ١١٧

(٣) قراءة أكثر القراء " تزيغ" بالتاء ، وقراءة حمزة ، وحفص وحدهما بالياء . ففي كاد ضمير الشأن ، والجملة بعده في موضع نصب ، كما يمكن على قلة تأنيث الضمير ، وتفسيره بجملة مذكرة . قال ابن يعيش : وأكثر ما يجئ إضمار القصة مع المؤنث ، وإضمارها مع المذكر جائز في القياس أ. هـ . يُنظر شرح المفصل ١١٦/٣ ، والنشر ٨١/٢ ، وقراءة الجمهور قد خرجت على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن اسم "كاد" مضمر ، تقديره : " من بعد ما كاد القوم " ، والعائد على هذا الضمير في " منهم " .

ثانيها : أن اسمها "القلوب" ، وتزيغ في نية التأخير ، وفيه ضمير فاعل ، والأول أجود ؛ لأن هذا جعل ما يعمل فيه الأول يلي الآخر ، وهذا لا يحسن .

ثالثها : أن في "كاد" ضمير الشأن ، والأمر على القراءتين ، وتأنيث "يزيغ" أو تذكيره على القلوب تذكيراً ، وتأنيثاً ، إذ الجمع المكسر يجوز له تأنيث الفعل وعدمه . يُنظر التبيان ٦٢٢/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٥٤/٢

....

قوله :" **إذا كان فى الكلام مؤنث نحو قوله تعالى :{فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ}**"(١) فـ "الهاء" فى "إنها" ضمير القصة ، و "تعمى الأبصار " فى موضع خبر "إنَّ" .

" **وقوله تعالى {أَوَلَمْ تكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ}**"(٢) على من قرأها بالتاء(٣) ، وأن يعلمه: مبتدأ، وآية : الخبر وفيها ضمير القصة ، وأنَّث لوجود "آية" فى الكلام وهى مؤنثه ، ويجوز أن تكون "آية" اسم تكن و"لهم" الخبر ، ولا ضمير قصة فيه ، وأن يعلمه علماء بنى إسرائيل : بدل من آية ولا شاهد فيه حينئذٍ ، هذا على قراءة ابن عامر.

أما على قراءة الجماعة فلا إشكال أنّ "أنْ يعلمه" اسم تكن ، وآية : خبرها ولا يصح أن يكون آية اسم تكن وأن يعلمه الخبر ؛ لأن أن يعلمه معرفة فلا يكون خبراً عن نكرة إلا فى الشعر.

وقال أبو خراش الهذلى(٤) :

١٥٦- على أَنَّهَا تَعْفُو الكلوم وَإِنَّمَا   نوكل بالأدنى وَإِن جلّ مَا يمْضِي(٥)

وأول القطعة :

(١) الحج/ ٤٦

(٢) الشعراء/ ١٩٧

(٣) هو ابن عامر . يُنظر النشر ٣٣٦/٢ كما سيذكره الشيخ بعد قليل ، وقد خرجت هذه القراءة على وجهين :

أحدهما : أن قراءة الأكثر على التذكير " أو لم يكن لهم آية " وعليه فلا إشكال فيه .

ثانيهما: أن "كان" ناقصة ، واسمها " آية " وفي المخبر به وجهان :

أحدهما : أن الخبر قوله تعالى : " لهم " ، و" أن يعلمه " بدل ، أو خبر مبتدأ محذوف .

ثانيهما : أن الخبر هو قوله تعالى " أن يعلمه" ، وجاز أن يكون الخبر معرفة ؛ لأن تنكير المصدر وتعريفه سواء ، وقد تخصصت "آية" بـ "لهم" ؛لأن علم بني اسرائيل لم يقصد به معين .يُنظر التبيان ١٠٠١/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٣ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٧٤٤/٢ .

(٤) هو خويلد بن مرة من بني هذيل من مضر ، شاعر مخضرم ، وفارس فاتك ، مشهور أدرك الجاهلية والإسلام واشتهر بالعدْو فكان يسبق الخيل ، أسلم وهو شيخ كبير . توفي سنة ١٥ هـ تقريباً . يُنظر في ترجمته الشعر والشعراء٦٦٣/٢ ، والأعلام ٣٢٥/٢

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبي خراش في شرح أشعار الهذليين ١٢٣٠/٣ ، وهو من شواهد الخصائص ١٧٠/٢ ، وأمالي ابن الحاجب/ ٤٥٣ ، والتذييل والتكميل ٢٧٦/٢ .

الشاهد فيه : "ها" من " أنها" ضمير القصة ، وإفراده لازم ؛ لأن مفسره مضمون الجملة ، وهو مفرد ، وكذا تذكيره .

اللغة : تعفو الكلوم : تبرأ . نوكل بالأدنى : نحزن على الأقرب فالأقرب

....

حمدت إلهي بعد عُرْوَة إذْ نجا   خرَاش وَبَعض الشَّرّ أَهْون من بعض[(١)]

وهى من أبيات الحماسة[(٢)] .

الهاء فى "أنها" ضمير القصة ، وأُنِّث لأن فى الجملة بعده مؤنث ، وهى "الكلوم" وهى: جمع كَلْم ، والجمع يؤنث ، وتعفوا : تدرس ، أى : أن **٣٦١/أ** المصائب تنسى ، وإنما نوكل منها ما قرب وإن كان الماضى جليلا .

فأما إذا لم يكن فى الكلام مؤنث فقد جوَّز تأنيث الضمير قياسا لم يذكر فيه سماع[(٣)]

ولا يدخل على ضمير الشأن غير نواسخ الابتداء[(٤)] .

---

(١) البيت من الطويل ، وعروة هو أخو الشاعر

(٢) يُنظر شرح الحماسة للمرزوقي ٧٨٦/٢

(٣) هذا ما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١١٦/٣ ، والمسألة خلافية ، فالمنقول عن البصريين جواز التأنيث لإرادة القصة ، وعن الكوفيين المنع ما لم يله مؤنث ، أو مذكر شُبه به مؤنث ، أو فعل بعلامة تأنيث فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن . فيجوز في هذه المسائل الثلاث التذكير ، والتأنيث ، لكن الراجح التأنيث ؛ لأن فيه مشاكلة تُحسن اللفظ ، ولا يختلف المعنى بذلك ؛ إذ القصة والشأن بمعنى واحد . يُنظر:شرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/١ ، التذييل والتكميل ٢٧٨/٢ ، وتمهيد القواعد ٥٥٨/١ ، والخزانة ٣٩١/٥

(٤) منع الفراء والأخفش وقوع ضمير الشأن مبتدأ ، وفي البسيط لضياء الدين بن العلج ، اختلفوا في "ما" إذا عملت ، هل يلحقها ضمير الأمر والشأن أولا ؟

فقيل : يجوز على جهة الانفصال ، ويجوز دخول "إلا" كما في الخبر ، لكنه لا بد من تقدم "إلا" على الجملة . وإذا وقع ضمير الشأن معمولاً لـ " إنَّ" فقد ذهب ابن الطراوة إلى أنه قد تلغى " إنَّ" فلا تعمل لا في ضمير أمر ولا غيره . وأنكر الفراء نحو كان زيد قائم على إضمار الشأن ، وهو محجوج بالسماع ، والمجيزون لهذا التركيب اختلفوا ، فالجمهور على أن في كان ضمير الشأن ، وابن الطراوة على أن كان ملغاة . وفي البسيط : اختلفوا في أفعال المقاربة فجوَّزه سيبويه . يُنظر الكتاب ٧١/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٩/٣ ، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٧٥٥/٢، ٧٥٩ ، والتذييل والتكميل ٢٧٩/٢ .

والضمير في قولهم : "رُبَّه رجلاً " نكرة مبهم ، يرمي به من غير قصد إلى مظهر له .

ثم يفسر كما يفسر العدد المبهم في قولك : عشرون درهماً، ونحوه في الإبهام والتفسير الضمير في نعم رجلاً.

قال صاحب الكتاب : والضمير في قولهم : رُبَّه رجلاً نكرة ... الفصل(١)

محمد : الضمير فى "رُبَّ" معرفة(٢) ، مع أن "رُب" لا تدخل إلا على نكرة(٣) من حيث أريد بالمفرد بعدها جماعة .

وإنما جاز فى هذا الضمير لما لم يختص بذكر متقدم صار الاسم لما يقتضيه من التبيين مشابها للنكرة ، وإن كان على لفظ المعرفة ، وإذا كانوا قد أجروا الضمير مع تقدم المظهر فى الاستثبات مجرى النكرة فى من قال لقائل : ذهبت معهم مع منين ؟

والمعرفة لا يصلح وقوعها بعد ، كما جاز وقوع المضمر لأن المظهر لا يقتضى هذا التفسير فشابه بذلك غير المختص ، ولم يُستثبت عنه كما يُستثبت عن النكرة ، ولذا أطلق الزمخشرى عليه أنه نكرة وذلك تسامح ، وأما "**مبهم**" فنعم بدليل أنه كما ذكر : ""**يرمى به من غير قصد إلى مُظهر له**(٤) **ثم يُفسر**" بالنكرة " **كما يفسر العدد المبهم فى**" عشرين فيقال : "**درهماً**" ؛ لأنه لما أضمر قبل الذكر لم يعلم ما المراد به ، فدخله إبهام فلزمه لذلك التفسير بالنكرة ، كالعشرين . "**ونحوه فى الإبهام والتفسير الضمير فى نعم رجلاً** " وبئس ويأتى فى موضعه(٥).

واختلف فى الضمير بعد "رُب" ، فمذهب البصريين(٦) أنه بلفظ واحد ، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٧٤

(٢) وفاقاً للفارسي وأكثر النحويين . يُنظر الإيضاح العضدي/ ٢٠١ ، والتذييل والتكميل ٣٠٤/١١ ، وذهب بعضهم إلى أنه نكرة ، وهو اختيار ابن عصفور ، نقله عن شرحه لكتاب الإيضاح ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٣٠٣٩/٦

(٣) هذا ما عليه الجمهور ، وزعم بعض النحويين أنها تجر الاسم المعرف بـ " أل" ، وحمل الجمهور ما جاء من ذلك على أن الرواية فيه بالرفع ، وعلى صحة رواية الجر فأل فيه زائدة ، وحكى الأصمعي مباشرة "رب" للمضاف إلى الضمير ، وحمل على أن الإضافة فيه على نية الانفصال . يُنظر الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٣٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٥/١ ، والتذييل والتكميل ٣٠١/١١

(٤) في ط :إلى مضمر

(٥) عاجلته المنية قبل أن يذكره . والمشهور في ذلك أن مذهب البصريين هو القول بأن الضمير المفسر بنكرة في باب نعم هو الفاعل ، ومذهب الكوفيين أنه لا فاعل مضمر في نعم لأنها اسم . يُنظر الإنصاف ٩٧/١م١٤ ، و التبيين/ ٢٧٤ م٤٠

(٦) يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/١ ، والتذييل والتكميل ٣٠٦/١١

....

والكوفيون(١) يقولون : رُبَّه رجلاً ، ورُبَّها امرأة ، ورُبهم رجالاً .

وكونه مُضمراً مُبهماً يوجب أن يتحد فى جميع وجوهه قياساً **٣٦١/ب** على " مَن " و"ما" الموصولين ، والجامع بينهما الإبهام

ومجرور "رُبَّ" يُوصفُ إذا كان ظاهراً على اختلافٍ فيه(٢) ، وهذا مضمر لا يوصف ، لكنه يفسر ثم تكون الصفة للتفسير فيحصل المقصود(٣) .

(١) يُنظر الأصول ٤٢٢/١ .

(٢) لزوم وصف مجرورها هو قول المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وأكثر المتأخرين ، قيل :وهو مذهب البصريين ، وهو ظاهر مذهب سيبويه . يُنظر الكتاب ٤٢١/١ ، ١٥٦/٢ ،٢٧٤ ، والأصول ٤١٨/١ ، والإيضاح العضدي/ ٢٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨١/٣ ، والتذييل والتكميل ٢٨٦/١١ ، وذهب الأخفش والفراء والزجاج ، وابن خروف ، ومن وافقهم إلى أنه لا يلزم الوصف . يُنظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٨٢٤/٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٥٤٨/١

(٣) في الإيضاح لابن الحاجب ٤٧٥/١ : " وإنما لم يوصف لأمرين :

أحدهما : أن الصفة إنما تكون بعد معرفة الذات ، والذات مبهمة ،فوجب تفسيرها بما يدل عليها ، ثم تكون الصفة لذلك التفسير.

الثاني : أنه لما كان صورته صورة الضمائر حُمل عليها في أنها لا توصف " .

{الضمير الواقع بعد لولا}

وإذا كنى عن الاسم الواقع بعد "لولا" و"عسى" فالشائع الكثير أن يقال : لولا أنت ، ولولا أنا ، وعسيتَ وعسيتُ قال تعالى : " لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ"، وقال : "فَهَلْ عَسَيْتُمْ ".

وقد روى الثقات عن العرب : لولاك ولولاي ، وعساك وعساني .

قال يزيد بن أم الحكم :

وكم مؤطن لولاي طِحْتَ كما هوى بأجرامه من قلة النِّيق مُنْهوي

وقال:

لولاك هذا العام لم أحجج

وقال:

يا أبتا علك أو عساكا

وقال:

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني

قال صاحب الكتاب فصل : وإذا كنى عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى... الفصل[١]

محمد : تقدم[٢] الكلام على وقوع الظاهر بعد لولا ، وأنه يرتفع بالابتداء ، وقياسه أن يكون الضمير مرفوعاً منفصلاً ؛ لأن الضمير متى ارتفع بالابتداء كان كذلك ، فلذا قال : "**فالشائع الكثير : لولا أنت ، ولولا أنا ، قال تعالى {لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ}**"[٣]

وأما عسى فالاسم الظاهر بعدها مرفوع على ما يُقرر في موضعه[٤] .

وإذا أُضمر وجب أن يكون ضميراً مرفوعاً[٥] متصلاً ، وهو الشائع الكثير

" **عسيتُ وعسيتَ ، قال تعالى {فَهَلْ عَسَيْتُم}**[٦] ، **وقد روى الثقات عن العرب لولاك ولولاى ، وعساك وعساي**"

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٧٤

(٢) ينظر ق ١٢٣أ، وشرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٤٩

(٣) سبأ٣١

(٤) عاجلته المنية قبل أن يذكره .

(٥) في ص : ضمير مرفوع ، وهو سهو

(٦) محمد/ ٢٢

....

قال يزيد بن أم الحكم الثقفي[1] :

١٥٧ وكَمْ مَوطن[2] لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بأجرامِهِ منْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

عَدُوُّك يَخْشَى صَوْلَتِي إن لَقِيتُه وأنْتَ عَدُوِّي ليس ذاك بمُسْتَوِي[3]

شاهده : إتيانه بالضمير المجرور بعد "لولا" ، ومعنى طحْت: هلكت ، والأجرام :جمع جرْم وهو الجسد ، والنيق : أعلى الجبل ، ومنهوى : ساقط ، وهو شاذ ؛ لأن نون المطاوعة إنما تدخل فعلاً متعدياً ، وهذا لازم[4] ، وهوى وانهوى واحد أى : سقط .

وقال المبرد: ليس بحجة[5] – وفى القصيدة اضطراب غير هذا[6]– ، وهذا من تَعَسُّفات المبرد لأنه بعد رواية الثقة لا يبقى للقياس وجه. **٣٦٢/أ**

وقد رُوِيَ[7] عن رؤبة[8] :

(١) كذا ذكره الزمخشري في مفصله . والمعروف من الشعراء بابن أم الحكم هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عقيل الثقفي (يُنظر الأعلام ٣١٢/٣ ، والكتاب لسيبويه٥٦/٣) أما من ذكره الزمخشري فصوابه : يزيد بن الحكم ، وهو : يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر بن عبد دهمان الثقفي ، وعمه عثمان بن أبي العاص ، وأمه بكرة بنت الزبرقان بن بدر ، وهي أول عربية ركبت البحر ، وهو شاعر عالي الطبقة ، من أعيان العصر الأموي ، كانت وفاته سنة ١٠٥ هـ . يُنظر في ترجمته : الأغاني ٩٦/١١ ، وتاريخ دمشق٦٥/ ١٦٢، والأعلام ١٨١/٨

(٢) يُروى : وكم منزل . يُنظر المحكم ٤٥١/٤، ويُروى : ومنزلة . يُنظر الصحاح "هـ و ي" ، ويُروى : وأنت امرؤ . يُنظر المقتصد شرح التكملة١١٠٣/٢

(٣) البيتان من الطويل ، وهما ليزيد بن الحكم الثقفي في شعره الذي جمعه نوري حمودي القيسي ، ونشرته مجلة المجمع العلمي العراقي عدد١ يناير ١٩٨٠ ص٢٢٥ ، ويُنظر المسائل البصريات ٢٨٥/١ ، وسمط الآلي٢٣٨/١. والقصيدة نُسبت إلى طرفة وليست في ديوانه ورد هذه النسبة صاحب الأغاني١١ /٩٩ – ١٠١ ، كما نُسبت إلى زيد بن عبد ربه ، نقله ابن المستوفى في إثبات المحصل ٤٨، كما نُسبت إلى عمران بن حطان الخارجي نقله صاحب المنخل في إعراب أبيات المفصل . يُنظر التخمير٢/هـ ٤ من ص١٧٢، وبيت الشاهد في الكتاب ٣٧٣/٢ ، والأزهية /١٧١ ، والإنصاف ٦٩١/٢م٩٧، والخزانة ٣٢٨/٥

اللغة : قلة : ما استدار من رأس الجبل ، الشاهد فيه : " لولاي" فقد استدل سيبويه حكاية عن الخليل بهذا البيت على صحة ورود الضمير المتصل بعد "لولا" فهو عنده في محل جر ؛ لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع .

(٤) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٩/٣ ، ويُنظر المنصف/٧٢ ، والممتع ١ /١٣٠

(٥) يُنظر الكامل ١٢٧٧/٣ ، وفيه " قال أبو العباس : والذي أقوله إن هذا خطأ"

(٦) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٦٠/٧

(٧) يُنظر تحصيل عين الذهب/ ٣٧٩ ، والخزانة ٣٣٤/٥

(٨) يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية ٧٩/١٢ ، وليس في ديوانه الذي بين يدي .

....

١٥٨- لَوْلاكُما قَدْ خَرَجتْ نَفْسَاهما[١]

ولا خلاف فى فصاحته.

وقال عمر بن أبى ربيعة[٢] :

١٥٩- أَوْمَتْ بعينيها من الهَوْدَج   لولاكَ هذا العام لم أَحْجُج[٣]

شاهده : وقوع الكاف بعد "لولا" ، يشير إلى أنها أوْمت إليه .

وورد عنهم : عساك وعسانى ، قال رؤبة[٤] :

١٦٠- تَقول بنتى: قد أَنى أناكا

يَا أبتى علَّك أَو عساكا[٥]

شاهده : عساك ، والقياس : عسيت ، والمعنى : أنه قد حان وقت رحيلك فى طلب الرزق.

وقوله : علك ، يريد : لعلك[٦] إن سافرت أصبت مُلتمسك .

وقال عمران بن حَطَّان الخارجى[٧] :

١٦١ – وَمن يقْصد لأهل الحقّ مِنْهُم   فإنّي أتّقيه كَمَا اتّقاني

---

(١) البيت من الرجز المشطور ، ولفظه في الأصل : " لولا قد ذهبت نفسا " وهو غير مفهوم ، ولعل الصواب ما أثبته ، وهذا البيت لم أقف له على سابق ولا لاحق . يُنظر النكت للأعلم ٢٧٩/٢ ، والمقدمة الجزولية الكبير ٨٣٦/٢ ، ورصف المباني/ ٢٩٦ .

(٢) يُنظر ديوانه/ ٤٣ من بيتين نُسبا إليه ، وهذا البيت نُسب إلى العرجي ، يُنظر الدرر ٨٢/٢ ، وليس في ديوانه الذي بين يدي ، ورُوي بلفظ : " لولاك في ذا العام لم أحجج"

(٣) البيت من السريع ، وهو من شواهد الصناعتين /١١٤، وشرح المفصل ١١٩/٣ ، وشرح الكافية ٢٠/٢

الشاهد فيه : "لولاك" وفيه دليل على ما ورد من استعمال الضمير المتصل بعد "لولا" خلافاً لما ذهب إليه المبرد .

(٤) يُنظر ملحقات ديوانه/ ١٨١ ، ونُسب إلى العجاج ، يُظر ملحقات ديوانه ٣١٠/٢

(٥) البيتان من الرجز المشطور ، يُنظر المقتضب ٧١/٣ ، ورصف المباني/ ١٢١ ، والجنى الداني/ ٤٦٦

(٦) "علَّ" لغة في "لعل" حكاها سيبويه وغيره ، وحكاها الكسائي عن بني تيم الله من ربيعة . يُنظر الكتاب ٣٣٢/٣ ، والأمالي الشجرية ١٠٨/١ ، والتذييل والتكميل ١٧٦/٤ ، واختلفوا في هذه اللام المحذوفة ، فمذهب الكوفيين وأكثر النحويين القول بأصالتها ، وذهب قوم إلى القول بزيادتها ، ونسبه الزمخشري للمبرد ، وذهب قوم إلى أنها لام الابتداء . يُنظر المفصل/ ٤٠١ ، والتذييل والتكميل ١٧٧/٤ .

(٧) هو عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي الشيباني الوائلي ، أبو سماك ، شاعر الخوارج وخطيبهم ، توفي سنة٨٤هـ . يُنظر في ترجمته المؤتلف والمختلف ٩١ ، والأعلام ٧٠/٥ ، ويُنظر ديوان الخوارج/ ١٣٦ ، والخزانة ٣٤٠/٥ .

واختلف في ذلك: فمذهب سيبويه : _ وقد حكاه عن الخليل ويونس _ أن الكاف والياء بعد "لولا" في موضع الجر ، وأن لـ "لولا" مع المكنى حالاً ليس له مع المظهر ، كما أن لـ "لدن" مع "غدوة" حالاً ليست له مع غيرها.

وهما بعد "عسى" في محل النصب بمنزلتهما في قولك : لعلك ولعلي.

ومذهب الأخفش أنهما في الموضعين في محل مرفوع ، وأن الرفع في "لولا" محمول على الجر، وفي "عسى" على النصب

كما حمل الجر على الرفع في قولهم : "ما أنا كأنت " والنصب على الجر في مواضع[1].

ولي نفس أقول لها إذا ما تُنازعني لعليّ أو عساني[2]

شاهده : عسانى ، والقياس : عسيت ، ودخول النون يُقوّى مذهب سيبويه[3] أنه منصوب .

يقول : إذا نازعتنى نفسى فى أمور الدنيا خالفتها ، وقلت : لَعلِّى أتورط فيها فأكف عما تدعونى إليه نفسى . وقيل[4] : المراد : نازعتها لأحملها على الأصلح لها ، ثم قلت لها : لعلى أقبل هذا وأصير إلى ماتدعونى إليه .

قوله : " **واختلف فى ذلك ، فمذهب سيبويه**[5] – **وقد حكاه عن الخليل ويونس**[6] – **أن الكاف والياء بعد لولا فى موضع الجر ، وأن لـ "لولا" مع المكنى حالاً ليس لها مع الظاهر ، كما أن لـ "لدن" مع "غدوة" حالاً ليست لها مع غيرها** " .

فجعلها سيبويه حرف جر فى هذه اللغة الضعيفة لأن الضمير ضمير مجرور .

"**وهما**" : يريد الكاف **٣٦٢/ب** فى : "عساك" ، والياء فى: "عسانى"

"**فى محل النصب بمنزلتهما فى قولك : لعلك ، ولعلى** " لأنهما ضميرا نصب .

"**ومذهب** الفراء[7] **والأخفش**[8] **أنهما فى الموضعين فى محل مرفوع** " حملاً على الظاهر بعدهما "**وأن**

---

(١) يُنظر المفصل /١٧٦

(٢) البيتان من الوافر ، يُنظر المقتضب ٧٢/٣ ، رصف المباني/ ٣٢٢ ،الجنى الداني/ ٤٦٦

(٣) يُنظر الكتاب ٣٧٥/٢

(٤) يُظر شرح أبيات سيبويه ٥٢٤/١ ، والتخمير ١٧٥/٢

(٥) يُنظر الكتاب ٣٧٣/٢

(٦) يُنظر السابق ٣٧٤/٢ .

(٧) يُنظر في مذهبه الأزهية/ ١٧٢ ، والإنصاف ٦٨٧/٢ م ٩٧ ، والنحو الكوفي عند الفراء/ ٦٨ ، ٦٩ ، ونُسب إلى الكوفيين في التسهيل / ١٤٨ ، والجنى الداني/ ٦٠٤، وإلى بعض الكوفيين في رصف المباني/ ٣٦٤ .

(٨) يُنظر في مذهبه الأمالي الشجرية ٢٧٧/١ ، ورصف المباني/ ٣٦٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٧/١ ، والجنى الداني/

....

الرفع فى "لولا" محمول على الجر " أى : قد استعير لفظ المجرور للمرفوع .

"**وفى "عسى" على المنصوب**" استعير لفظ المنصوب للمرفوع

"وحُمل النصب على الجر فى مواضع منها : التثنية والجمع "[1].

لما وقع بعد "لولا" و"عسى" ضمير ، لم يوافق الظاهر اختلف قول النحاة فيه فسيبويه[2] والكسائى[3] ذهبا إلى أن "لولا" و"عسى" قد تغيرا مع المضمر كما تغيرت "لدن" مع "غدوة" ، فهى تجر ما بعدها بالإضافة إلا مع "غدوة" فإنها تنصبها ، فلها معها حال ليست مع غيرها فكذا "لولا" مع الضمير وعسى .

وقال الأخفش : التغيير فى الضمير .

تغييرهما أولى من تغيير الضمير ؛ لأنَّا متى اعتقدنا تغيير الضمير كثرت التغييرات ، وإذا جعلنا التغيير فيهما كان تغييراً واحداً ، فكان أولى .

واستدل الأخفش : بأن التأكيد قد أكد فيه المجرور بضمير المرفوع ،وبقولهم : "ما أنا كأنت" أما التأكيد فكان للفرق بينه و(بين)[4] البدل ، ولأن المجرور (لا)[5] منفصل له فأكد بالمرفوع للحاجة إلى التوكيد ؛ لأنه لا منفصل للمجرور ، والمرفوع هو الأصل فعدلوا إليه فى التوكيد ، وأما : "ما أنا كأنت " ، فقليل الاستعمال .

ولأن الكاف لا تدخل على المتصل فأشبه التأكيد ، ولو كان موضع الكاف والياء فى "لولاك" و"لولاى" رفعاً[6] وأن كناية المرفوع وافق كناية المجرور لفصل بينهما كما فصل فى النصب لما اتفق لفظه ولفظ المجرور ، فقيل : ضربنى ، ولما لم يُفصل علمت أنه ليس كذلك .

و"لولا" مع "لولاك" حرف جر لا يتعلق **٣٦٣/أ** بشئ كما فى قولهم : بحسبك زيد

المراد : حسبك زيد .

---

٦٠٤ ، والتذييل والتكميل ٣٥٩/٤ .

(١) مابين علامتي التنصيص يبدو أنه من كلام الزمخشري في المفصل من نسخة اعتمد عليها الشارح غير التي بأيدينا .

(٢) الكتاب ٣٧٤/٢

(٣) يُنظر في مذهبه شرح الكتاب للسيرافي ١٣٦/٣ ط بيروت .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٥) ما بين المعقوفين مكرر في ص

(٦) في ص "رفعٌ" وهو سهو ، والتصويب من شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٣

وتعمد ياء المتكلم إذا اتصلت بالفعل بنون قبلها صوناً له من أخي الجر، وتحمل عليه الأحرف الخمسة لشبهها به .

فيقال : إنني . وكذلك الباقية. كما قيل : ضربني ويضربني .

وللتضعيف مع كثرة الاستعمال جاز حذفها من أربعة منها في كل كلام .

وقد جاء في الشعر " ليتي" لأنها منها ، قال زيد الخيل:

كمُنْية جابرٍ إذْ قال ليتي   أُصادِفُه وأفقدُ بعضَ مالي

وقال المبرد(١) : الكاف والنون والياء فى موضع نصب ؛ لأنه خبر عسى ، واسمها مرفوع مضمر فيها ، وجعله كقولهم :" عَسَى الغُوَيرُ أَبؤساً "(٢) إلا أنه قدم الخبر ؛ لأنه فِعل ونوى الاسم للعلم به ، كقولهم ليس إلا . والقياس على "عسى الغوير أبؤسا" بعيد لأنه قياس على شاذ .

قال صاحب الكتاب : فصل :

وتعمد ياء المتكلم إذا اتصلت بالفعل بنون قبلها... الفصل(٣)

محمد : ضمير المنصوب "الياء" كضمير المجرور بدليل أنها إذا اتصلت بالاسم لم تحتج إلى نون نحو : الضاربى(٤) ولو كانت النون من الضمير لم تحذف هنا ولم تخير بين الحذف والإثبات فى "إنى" وأخواتها ولم يختر الحذف فى "لعلى" ؛ لأن بعض الضمير لا يحذف قياساً .

فإن قيل : لا نسلم أن بعض الضمير لا يحذف قياساً ؟

قيل : لأن الضمير أتى به اختصاراً ، واختصار المختصر إجحاف .

فإن قيل : فقد حذفت الواو من "أنتم" وأخواته قياساً وهو المختار(٥) ؟

قيل : لا نُسلم أن الواو من الضمير ، إنما الضمير الألف والنون ، والميم لمجاوزة الواحد ، والواو

---

(١) يُنظر المقتضب ٧٣/٣

(٢) الغوير : تصغير غار ، وهو ماء لقبيلة كلب بأرض السماوة بين العراق والشام . الأبؤس : جمع بؤس ، وهو الشدة . وَهُوَ مَثَلٌ أَوَّل من تكلم به الزَّبَّاء ، وَذَلِكَ أَن الزَّبَّاء لَمَّا خَافَتْ مِنْ قَصِيرٍ قِيلَ لَهَا: ادْخُلِي الغارَ الَّذِي تَحْتَ قَصْرِكِ، فَقَالَتْ: "عَسَى الْغُوَيْرُ أَبؤُساً" أَي : إِن فَرَرْتُ مِنْ بأْس وَاحِدٍ فَعَسَى أَن أَقع فِي أَبْؤُسٍ . يُنظر معجم البلدان " الغوير " ٢٢٠/٤ ، ولسان العرب "ب أ س" ، "غ و ر" .

(٣) يُنظر المفصل/ ١٧٧

(٤) سبق ذكر الخلاف في محل الياء منه في باب الإضافة . يُنظر /٢٧٩ من هذا البحث .

(٥) تقدم علة الحذف في أول هذا الباب . يُنظر /٥٣١ من هذا البحث

....

للجمع ، فليست من الضمير .

وإن سلمنا أنها من الضمير ،(لكان وقوع)[1] الواو طرفاً وقبلها ضمة مستقل فجاز حذفها مع أمن اللبس.

فإن قيل : فقد قالوا "إنَّا" فحذفوا نون "نا"

قيل : لا نسلم أن المحذوفة نون الضمير ، بل المحذوفة نون"إنَّ" لأنها تحذف فى حال تخفيف "إنْ" ، فلها حالة تخفف فيها ، فكان حذفها أولى بخلاف نون "نا" .

وإذا ثبت أن الياء وحدها هى الضمير ، يقال فلم أتى بالنون ؟

فيأتى ما قاله : "**وتعمد ياء المتكلم إذا ٣٦٣/ب اتصلت بالفعل بنون قبلها**" وإنما كانت نوناً ؛ لأنها تشبه حروف اللين بالغنة ولذا وقعت ضميراً وعلامة إعراب ، فكان زيادتها أولى من غيرها ، فسمتها البصريون : الوقاية ؛ لأنها وَقَت الفعل الكسر[2] ، والكوفيون : العماد[3] ؛ لأن الياء اعتمدت عليها بكسرتها.

قوله : "**صوناً لها** " يعنى للأفعال " **من أخى الجر**" : يعنى الكسر ؛ لأن ياء المتكلم يُكسر ما قبلها تقوية لها ؛ لأنها اسم على حرف واحد ، فجعل حركة ما قبلها من جنسها تقوية لها إذا لم يكن قبلها ألف فى غير الفعل نحو : عصاى.

وقيل[4] : امتنعت الضمة قبلها لما يلزم من قلبها واواً على لغة من أسكنها[5] ، أو استثقاله إن لم يقلب ،

---

(١) في ص : ولكن ولعل الصواب ماأثبتناه ..

(٢) هذا تعليل أكثر النحويين للتسمية ، وعللها ابن مالك بقوله : "إن فعل الأمر أحق بها من غيره ؛ لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران

أحدهما : التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة

والثاني: التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة " يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣٥/١ ، والجنى الداني/ ١٥١

(٣) يُنظر نسبة ذلك إليهم في اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٤٨٣/١

(٤) قال به معللاً لما اختاره من المذهب ، وهو القول ببناء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ابن الشجري في أماليه ٣/١ ، وعبارته : " إنما وجب بناء ما قبل ياء المتكلم على الكسرة ؛ لأنهم لو أعربوه لم تسلم الياء مع الضم والفتح ، إذ الضم يقتضي قلبها إلى الواو ، والفتح يقتضي قلبها ألفاً " أ. هـ فقاس ابن عمرون هذا الذي ذكر على الفعل . وقد ذُكر الخلاف في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم بباب الإضافة . يُنظر /٤٠٤من هذا البحث .

(٥) وأما ياء المتكلم الساكنة فإن كانت في الفعل فالحذف حسن ؛ لأن قبلها نون عماد مشعراً بها ، وإن كانت في اسم فبعض النحاة لم يُجوّز حذفها ، والوقف على الحرف الذي قبلها بالإسكان ، نحو : "غلامْ " حذراً من الالتباس ، وأجازه سيبويه اعتماداً في إزالة اللبس على حال الوصل . يُنظر الكتاب ١٨٧/٤ ، وشرح الشافية للرضي ٣٠٠/٢

....

ولا بد من تغيير فكان الكسر أولى من الفتح ؛ لأن الكسر من جنسها فقويت بذلك ، وإنما صانوها من الكسر ، لأن الجر الذى هو عارض (لا يدخل)[1] الفعل ، فلأن لا يدخل الكسر الذى هو لازم أولى .
فإن قيل : لا نُسلم أن الكسر لا يدخل الفعل ، وما ذكر من الدليل وإن دل ، لكان قولهم: أنت تفعلين يا امرأة ، وكسرهم ما قبل الياء دليل أن الكسر قد دخل فى آخر الفعل ، وكذا نحو : {**قُمِ اللَّيْلَ** }[2]
قيل : إن ضمير الفاعل تَنزَّل من الفعل منزلة الجزء فصار لام الفعل كالحشو ، بخلاف ضمير المفعول ، وأما نحو : " قم الليل " فالكسر فى لام الفعل لالتقاء الساكنين وذلك غير معتد به بدليل أننا لم نَرُد المحذوف فى: دَمت المرأة .

فإن قيل : لو كان الموجب لدخول النون ما ذكرت لم تدخل فى نحو: رمانى؟

قيل : دخلت طرقاً للباب[3] ، كما فى : أعد ، ونعد ، وتعد ، ويعد[4] ، على ما يأتى[5]

فإن قيل : ما ذكرت معارض بقول الشاعر : **٣٦٤/أ**

قَدْ ذَهَبَ القَوْمُ الكرامُ لِيْسي[6]

وكقول عمرو بن معدى كرب[7] :

١٦٢- تَراه كالثَّغام يُعلُّ مِسْكاً يَسوءُ الفالِياتِ إذا فَلَيْنِي[8]

---

(١) ما بين المعكوفين من هامش ص

(٢) المزمل ٢

(٣) وأيضاً فإن من المعتل ما في آخره واو ساكنة كـ " يدعو ويعدو " ، فإذا دخلت الياء عليه وجب قلب الواو ياءً كما يجب في الأسماء . يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١٣٣/٣ ط بيروت

(٤) يريد أن الثلاثة الأولى حُملت على الأخيرة ، على قول الجمهور أن واو " وعد " حُذفت في المضارع ؛ لوقوعها بين عدوتيها ، ياء المضارعة ، وكسر عين المضارع

وقال جمهور الكوفيين : إنما حُذفت للفرق بين اللازم والمتعدي . والمسألة خلافية ، تُنظر في : الكتاب ٥٢/٤ ، ومجالس ثعلب ٦٠/٢ ، وشرح القصائد السبع الطوال/ ٢٨٧ ، والمنصف ١٨٧/١ ، والإنصاف ٧٨٢/٢م ١١٢ ، واللباب ٣٥٣/٢ .

(٥) عاجلته المنية قبل أن يذكره .

(٦) البيت من الرجز المشطور ، وقد تقدم برقم ١٤٧، وروايته المشهورة: " إذ ذهب " ، ورواية " قد " هي رواية الحلبيات/ ٢٢١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٢٣/١

(٧) يُنظر ديوانه/ ١٨٠ ، والمقاصد النحوية ٣٧٩/١ ، وشرح أبيات المغني ٢٩٧/٧ .

(٨) البيت من الوافر ، وهو من شواهد الكتاب ٥٢٠/٣ ، والمنصف ٣٣٧/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري/ ٢١٣ ، الشاهد فيه : حذف نون الوقاية ضرورة في قوله : " فليني" ، والأصل : إذا فلينني .

اللغة : الثغام : نبات أبيض يشبه الشيب . يُعلُّ : يُطيَّب شيئا بعد شيئ . الفاليات : جمع فالية ، ما يرجل به الشعر ، وهي معروفة

....

وقول الآخر[1] :

١٦٣- أَبالمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَني مُلاقٍ ، لَا أَباكِ، تُخَوِّفِيني؟[2]

فالنون هنا علامة الرفع ولم يأت بوقاية .

وقال الآخر[3] :

١٦٤- انظُرا قبل تَلُومانِي إِلَى طَلَلٍ بينَ النَّقا والمُنْحنى[4]

فقال : تلومانى ، والنون علامة الرفع ولم يحذفها ؛ لأنها لمعنى ، وليس تلوماني منصوباً بـ"أن" لأنه ليس مذهباً لبصرى[5] ، بل للكوفى[6] ،وقال تعالى {**أَتُحَاجُّونِّي**}[7] ، و{**أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي**}[8] فلم

---

(١) هو أبو حية النميري . يُنظر : شعره/ ١٧٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢١١ ، واللسان "خ ط ل" ، "أ ب ي" ، "ف ل ى"

(٢) البيت من الوافر ، وهو من شواهد المقتضب ٣٧٥/٤ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، والمقرب ١٩٧/١ .

الشاهد فيه : تخوفيني ، أراد تخوفينني . وفي البيت شاهد آخر ، وهو : " لا أباكِ " أراد : لا أبا لكِ

(٣) في الموضح شرح ديوان المتنبي للخطيب التبريزي ١١٣/٤ نسب ناس هذا البيت إلى مُدَرَّج الريح ، ومدرج الريح : عامر بن المجنون بن عبد الله بن نهار ، لُقب بذلك لبيت شعر قاله ، وهو :

أعرفتَ رسماً من سميةَ باللوى درجتْ عليهِ الريحُ بعدكَ فاستوى

يُنظر في ترجمته :نسب معد واليمن الكبير لابن السائب الكلبي ٦٩٦/٢ ، ونزهة الألباب في الألقاب لابن حجر ١٦٥/٢

(٤) البيت من الرمل ، وهو من شواهد شرح ديوان المتنبي للواحدي/ ٩٤ ، والبديع في نقد الشعر لأسامة بن مرشد ٢١٥/١ ، والرواية فيه "بين مِنًى والمنحنى"

الشاهد فيه : "تلوماني" ، أراد : تلومانني فحذف إحدى النونين ، فالنون المذكورة نون الرفع عند البصريين ، والمحذوفة نون الوقاية ، وعند الكوفيين العكس ، وجوَّز ابن جني الأمرين ، يُنظر المنصف ٣٣٧/٢ وما بعدها .

(٥) يُنظر الكتاب ٩٩/٣ ، والأمالي الشجرية ٣/ ١٠٩

(٦) يُنظر :التبيان شرح الديوان المعروف بشرح ديوان المتنبي ، المنسوب إلى العكبري ٢/ ١٩٥ والإنصاف ٥٥٩/٢ م ٧٧ ، وفي مجالس ثعلب ٣١٧/١ ، قال : والرفع : القياس . فظاهره موافقته للمذهب البصري

(٧) الأنعام ٨٠ ، وتخفيف النون قراءة نافع ، وابن عامر ، وأبي جعفر ، وهي لغة غطفان ، والتشديد قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، ويعقوب ، وإظهار النونين قراءة عمرو بن خالد ، والضحاك ، وابن أبي حماد ، واختلف في المحذوف على قراءة التخفيف ، فمذهب سيبويه والجمهور أن المحذوفة نون الوقاية ، وذهب ابن جني إلى أن المحذوفة نون الرفع . يُنظر الكتاب ٣٦٩/٢ ، وشرحه للسيرافي ١٣٣/٣ ط بيروت ، والمنصف ٣٣٨/٢ ، ومشكل مكي ٢٧٣/١ ، وشرح الوافية نظم الكافية/ ٢٨٠ ، والنشر ٢٥٠/٢ ، ومعجم القراءات - عبد اللطيف الخطيب ٤٦٨/٢

(٨) الزمر ٦٤ ، والتخفيف قراءة نافع ، وأبي جعفر ، والتشديد قراءة الجمهور ، والإظهار في النونين قراءة ابن عامر . يُنظر النشر ٣٦٤/٢ ، والإتحاف٤٣١/٢ ، ومعجم القراءات - عبد الطيف الخطيب ١٨٣/٨ ، ويكثر الاستشهاد بالآية الكريمة على حذف "أن" ورفع الفعل ، وهي قراءة الجمهور ، وقرأ الحسن البصري بنصب الفعل على حذف "أن" ، وبقاء عملها . ينظر الكتاب ١٠٠/٣ ، والأشموني ٢٨٦/٣ ، والتصريح ٢٤٥/٢ ، ومعجم القراءات — عبد اللطيف الخطيب ١٨٥/٨

....

يأت بنون وقاية وحكى الكوفيون : "ما أحسنى " فى التعجب[1]

حكاه ابن[2]

والجواب : أما "ليسي" ، فشاذ ، والجيد قياسا واستعمالا : "ليسنى " .

قوله : "فَلَيْنى" ، شاذ أيضاً ، والذى جسَّرهُ على أنه لم يأت بنون الوقاية وجود النون التى هى ضمير الفاعل ، فاعتمدت الياء عليها .

قال السخاوي[3] : ونحو : يضربن ، ويقتلن ، وضربن ، وقتلن ، قل حذف النون قبلها وشذ، تقول ضربنى ويضربننى ، وقوله : فَلَيْنى شاذ . انتهى .

إنما شذ لأن الفاعل تنزل منزلة جزء من الفعل ، فكما تلزم الفعل كذا إذا اتصل به ضمير الفاعل.

و"**تلومانى**" وقوله تعالى (**أَتُحَاجُّونِّي**)[4] و(**تَأْمُرُونِّي**)[5] في من خفف كراهية التضعيف مع أن في آخر الكلمة نون زائدة اعتمدت الياء عليها لأنها تلحق المضارع المرفوع بالنون ، فيجوز الفك والإدغام ، ولا يلزم .

تقول : يضربانني ويضربانِّ ويضربانى ، ونحوه: يضربون وتضربين ، ولم يشذ هذا كما شذ ضربنى ؛لأن نون الإعراب لم تنزل منزلة جزء **٣٦٤/ب** من الفعل ، بخلاف نون الفاعل فى ضربنى ، وأما حكاية الكوفيين فى التعجب فيحتمل أن يكون تفريعاً منهم على مذهبهم ؛ لأنه عندهم اسم ، مع أنه وإن كان فعلاً ، كالقول المنصور ، فلأنه أشبه الاسم ولذا لم يتصرف ، فلما أشبه الاسم أجرى مجراه فى أنه لم يحتج إلى

---

(١) في شرح الكتاب للسيرافي ١٣٥/٣ ط بيروت : " وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب إسقاط النون : ما أقربي منك ، وما أحسني ، وما أجملي ، وهم يعنون : ما أحسنني ، وما أجملني . وما ذكر البصريون من هذا شيئاً ، ولست أدري أعن العرب حكوا هذا ؟ أم قايسوه على مذهبهم في : ما أفعلَ زيداً ؛ لأنه اسم عندهم في الأصل . قال أبو عبد الله محمد بن الفراء الضرير :

يا حُسْنَهُ إذْ قال: ما أحسني .. ويا لذاك اللفظ ما أعذبه

يُنظر : حياة الحيوان للدميري ١٩٥/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٣/٢ ، والتذييل والتكميل ٦٦/١ ، والارتشاف ٢٠٨٦/٤ ، والتصريح ١١٠/١ ، و٨٧/٢ ، ونفح الطيب ٣٨٦/٣ ، وحكى المبرد في المقتضب ١٨٦/٤ : ما أحسني؟ على الاستفهام

(٢) كذا في ص ، ولم أصل إليه ، وهو سهو من الناسخ ،. ويُنظر المسائل البصريات ٢٩٤/١ .

(٣) يُنظر المفضل شرح المفصل ١٢٨/٣

(٤) الأنعام/٨٠

(٥) الزمر/ ٦٤

....

نون الوقاية ، وكذا صُغِّر وصُحح فى : ما أبيع زيداً ، وأبيع بزيدٍ[1] .

قوله : " **وتُحمل عليه الأحرف الخمسة لشبهها به** " يعنى : بالفعل ، تقدم[2] وجه شبه هذه بالأفعال "**فيقال إنَّنى وكذا الباقية** " نحو : بلغنى أننى منطلق ، وكأننى الأسد ، وليتنى مقيم وما قام زيد لكننى قائم " **كما قيل ضربنى ويضربنى ، وللتضعيف مع كثرة الاستعمال جاز حذفها من أربعة منها فى كل كلام** " يعنى حذف نون الوقاية ، وكان حذفها أولى لأنها زائدة أتى بها لتعتمد عليها الياء ، وليست هذه الحروف بأصل فى دخول نون الوقاية ، بل بالحمل على الفعل فلذا استجازوا حذفها معها[3] .

ويحتمل أن نون الوقاية لم تحذف ، بل حذفت نون إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ ؛ لأن هذه الحروف تخفف فجاز أن يقال خففت مع الياء ، ولزمت نون الوقاية[4] .

ويضعف هذا أن الكثير فى "لعل" ، " لعلى" بغير نون ، فلذا يدل أن المحذوفة نون الوقاية ، وإنما كان الكثير "لعلى" ؛ ليقل اجتماع المتقاربات ، مع أن الكلمة من المحمول على الفعل فى دخول نون الوقاية ، مع أن فيها اللام الزائدة ، فكرهوا اجتماع الزائدين فى كلمة .

وقد جاء "لعلنى" ، قال فى الصحاح[5] : وربما قالوا : عَلَّنى ، ولعلَّنى ، وأنشد أبو زيد لحاتم[6] :

---

(١) احتج الكوفيون لاسميته ، بجموده ، وتصغيره ، وبصحة عينه ، واحتج البصريون لفعليته بقبوله لنون الوقاية ، ونصبه للمعارف ، والنكرات ، وبنائه على الفتح ، ورده الكوفيون بما ورد شاذاً من الأسماء متصلاً بنون الوقاية ، وبما جاء في الشعر من الأسماء ناصباً للمعارف شذوذاً ، وأما البناء على الفتح فقد عللوه بالفرق بين الاستفهام والتعجب ، أو بتضمنه معنى حرف التعجب .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن الجمود مردود بالنظير كـ "عسى ، وليس " ؛ ولأن التعجب لا يكون إلا مما مضى ، والتصغير محمول على مشابهته للأسماء في الجمود ، ولاسم التفضيل في الصفة ، والتصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير . يُنظر الإنصاف ١/١٢٦م١٥

(٢) يُنظر ق ١٣٢ أ ، وشرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٧٠

(٣) وفاقاً لسيبويه ، وأكثر النحويين . يُنظر الكتاب ٢/٣٦٩ ، وشرحه للسيرافي ٣/١٣٣ ط بيروت ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٣ ، والتذييل والتكميل ٢/١٨٤

(٤) هذا ما عليه المالقي في رصف المباني/ ٣٦٠ ، ونقل العكبري عن قوم أن المحذوف هو النون الأولى ، وهو بعيد . يُنظر اللباب ١/٢١٨

(٥) يُنظر الصحاح " ع ل ل"

(٦) هو حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي ، يُضرب المثل بجوده ، وفاته نحو ٤٦ ق. هـ . يُنظر في ترجمته الشعر والشعراء١/٢٤١ ، والأعلام٢/١٥١ .

....

١٦٥– أريني جَواداً مَاتَ هَزْلاً لعلني   أرَى مَا تَرَيْنَ أَو بَخِيلًا مُخَلَّدَا[١]

٣٦٥/أ ولم يتعرض الزمخشرى لـ "لَعَلَّ " .

و"لَعَلَّنا" لا يجوز حذف نونه ؛ لأنها من الضمير وليست نون وقاية ، و"ليتنى" أدخلوها لأنها من المشبه بالفعل .

" **وجاء فى الشعر "ليتى "** " لأنها ليست بفعل .

قوله : " **لأنها منها** " يعنى : من أخوات "إنَّ " فلما جاز حذفها فى " إنَّ " حُملت عليها "ليت" طرداً للباب ، أو للتشبيه بها .

"**قال زيد الخيل**"[٢] هو: زيد بن مُهَلهل بن زيد بن منهب الطائى ، شاعر مجيد ، قدم على النبى صلى الله عليه وسلم فى وفد طئ سنة تسع ، فأسلم وسمَّاه النبى صلى الله عليه وسلم : زيد الخير وقال[٣] : ما وصف لى أحد فى الجاهلية إلا رأيته دون ما وصف غيرك[٤]

١٦٦ – تَمَنَّى مَزْيدٌ زيدا فَلاقَى   أَخا ثِقةٍ إذا اخْتلف العَوالي
كمُنْيةِ جابرٍ إذ قَالَ لَيْتَي   أُصَادفُه وأفقد بعض مَالِي[٥]

مَزْيدٌ : رجل كان يتمنى أن يلقى زيد الخيل فلقيه زيد فطعنه فهرب منه .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لحاتم في ديوانه/ ٤٠ ،ولمعن بن أوس في ديوانه/٨٠،والرواية فيه : تخلدا . ويُنسب إلى دريد بن الصمة في تفسير القرطبي ٤٩٧/٨، واللسان " أ ن ن" ، ويُنظر ديوانه /١٨٨ ضمن أبيات منسوبة إليه وهي لغيره ، كما يُنسب هذا البيت إلى حطائط بن يعفر في سمط اللآلي٧١٥/٢ ، وتفسير القرطبي٣٩٨/٢، وهو من شواهد شرح الحماسة للمرزوقي٤/ ١٧٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٨، وتخليص الشواهد/ ١٠٤، والتصريح ١١١/١ .

الشاهد فيه : "لعلني" فألحق بـ " لعل" نون الوقاية ، وهو قليل ، ويروى :لَأَنَّني بإبدال عين "لعل" همزة .يُنظر أمالي القالي ٧٩/٢ ،وسر صناعة الإعراب ٢٣٦/١،والإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم الصحاري ٤٨٠/٣ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي/٤٣٤

(٢) يُنظر ديوانه/ ١٣٧ ، والمعجم المفصل ٤٣٥/٦ ، ويُنظر في ترجمته : الأغاني ٤٦/١٦ ، والإصابة ١١٤/٤ ، والأعلام ٦١/٣

(٣) يُنظر جامع الأصول لابن الأثير ٤١٠/١٢

(٤) رواية الزمخشري في الفائق ٣٣٨/٣ ، وابن الأثير في النهاية ٢٨٥/٤ " لَيْسَك" . قال ابن الأثير : " وفي "لَيْسَك" غرابة ، فإن أخبار كان وأخواتها إذا كانت ضمائر فإنما يُستعمل فيها كثيراً المنفصل دون المتصل " .

(٥) البيتان من الوافر ، يُنظر الكتاب ٣٧٠/٢ ، ونوادر أبي زيد/ ٢٧٨ ، وسر صناعة الإعراب ٥٥٠/٢ .

الشاهد فيه : " ليتي " فحذف نون الوقاية ، والأكثر ذكرها . ويُروى : " **ويَهْلِك جُلُّ مالي** " يُنظر المقتضب٣٨٥/١ ، ويُروى : " **وأتلف جل مالي** " وهي رواية الديوان ، و يُنظر اللسان " ل ي ت "

وقد فعلوا ذلك في : من ،وعن، ولدن ، وقط ، وقد . إبقاءً عليها من أن تزيل الكسرة سكونها وأما قوله :

قدْنيَ مِنْ نَصْرِ الخُبيْبَيْن قَدِي

فقال سيبويه : لما اضطر شبهه بـ "حسبي" .

وعن بعض العرب : مني ، وعني ، وهو شاذ ،ولم يفعلوه في : عليَّ ، وإليَّ ، ولديَّ ؛ لأمنهم الكسرة فيها[1].

وقوله : **كمُنْيةِ جابرٍ** يريد : أنَّ مزيداً تمنى أن يلقاه كما تمنى جابر ، وكلاهما لقى ما يكره. شاهده : حذف نون الوقاية من "ليتى " ضرورة[2] .

قوله:" **وقد فعلوا ذلك فى :مِن وعَن ولدن وقط وقد إبقاءً عليها من أن تزيل الكسرة (سكونها)**[3] وإنما أبقوها ساكنة ؛ لأن من الحروف والاسماء ما بُني على الحركة فأبقوا سكون هذه لئلا يلبس بما هو مبنى على الكثير .

وقول ابن بجدلة[4] :

١٦٧- قدْنيَ مِنْ نَصْرِ الخُبيْبَيْن قَدِي[5]

شاهده : حذف النون من " **قدى** "

"**فقال سيبويه**[6] : **لما اضطر شبهها بــ "حسبى"** ؛ لأن ما بعد "حسب" مجرور كالذى بعد " قد" ، والمراد بأبى خبيب : عبد الله بن الزبير رضى الله عنه[7] وكان يكنى **٣٦٥/ب** بابن له ، اسمه : خبيب ،

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٧٨

(٢) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٣

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتكملة من المفصل

(٤) نسبه ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٤/٣ لأبي بجدلة ، ويُنظر شرح شواهد المغني ٤٨٧/١ ولم أقف له على ترجمة ، وفي الخزانة ٣٨٣/٥ : وقيل : قائل الشعر المذكور : أبو بجلة ، قاله ابن يعيش في شرح المفصل ، ولا أعرف هذا ، وأظن أن كل ما سبق هو تحريف لكلمة " بجدلة " ، وهو جد الشاعر حميد بن مالك الأرقط الذي صحت نسبة هذا البيت إليه في ظني كما نسبه إليه السيوطي والبغدادي ، وكذا في اللسان " خ ب ب ، ق د د" ، ونسبته في اللسان " ل ح د " إلى حميد بن ثور الهلالي سهو . هذا وقد نسبه الأعلم في تحصيل عين الذهب/ ٣٧٨ لأبي نخيلة

(٥) البيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد النوادر/ ٥٢٧ ، وكتاب الشعر للفارسي/ ١٥٥ ، والتنبيه على مشكلات الحماسة لابن جني/ ٣٠٣ ، والأمالي الشجرية ٢٠/١، ٣٩٧/٢

(٦) يُنظر الكتاب ٣٧١/٢

(٧) يُنظر في ترجمته رضي الله عنه الإصابة ١٤٧/٦ ، وشذرات الذهب ٧٩/١ ، والأعلام ٨٧/٤

....

وثَنَّاه لأنه أراد عبد الله ومصعباً[1] وغَلب أبا خبيب لشهرته

كما قيل : العمران لأبي بكر[2] وعمر[3] رضي الله عنهما ، ومن قال "الخبيبِين" بلفظ الجمع أراد عبد الله وأتباعه[4] . و"**مِنْ نَصْر**" يجوز أن يكون رفعاً لوقوعه موقع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون متعلقاً بالمصدر والخبر محذوف. وقوله : "**وعن بعض العرب** : **مِنِي وعَنِي وهو شاذ** " لما كانت غير أصل فى دخول نون الوقاية جوزوا حذفها منها فى الشذوذ مع كراهية التضعيف .

قوله : " **ولم يفعلوه** " يعنى : لم يأتوا بنون الوقاية فى : " عليَّ ، وإليَّ ، ولديَّ " لأنه يلزم قلب ألفها مع المضمر ياءً على اللغة المختارة ، للفرق بين (ألفها و)[5] ألف التى فى أواخر المتمكنة ، وخصت غير المتمكنة بالقلب ؛ لأنها تشبه الألف فى "رمى" ، فكما تقلب رمى فتقول : رميت ، فكذا "إليَّ وعليَّ ولديَّ" فيجب الإدغام[6] واللغة الأخرى[7] تبقى ألفاً على حالها ، فلايدخلها كسر فلذا قال الزمخشرى : " لأمنهم الكسرة فيها".

(١) هو مصعب بن الزبير بن العوام ، ولي البصرة ، والكوفة ، كانت ولادته ٢٦هـ ، ووفاته نحو ٧١ هـ . يُنظر في ترجمته تاريخ بغداد ١٢٨/١٥ ، وطبقات ابن سعد ١٨١/٧ ، والأعلام ٢٤٧/٧

(٢) اسمه رضي الله عنه : عتيق ، يُنظر في ترجمته طبقات ابن سعد ١٥٥/٣ ، وتاريخ الخلفاء للسيوطي/ ٨١ ، وشذرات الذهب ٢٤/١

(٣) يُنظر في ترجمته : تاريخ الخلفاء للسيوطي/ ١٠٨: ١٣٤ ، وشذرات الذهب ٣٣/١

(٤) يُنظر التخمير ١٧٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش١٢٤/٣

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٦) يُنظر الكتاب ٤١٢/٣ ، وقال السيرافي في شرحه ١٦١/٤ ط بيروت : " واعترض بعض النحويين على ما قاله سيبويه فقال : رأينا مالا يتمكن من هذه الظروف لم يفرق بينها ، وبين المتمكن كقولهم : " عندك" ، و "قبلك" ، و"بعدك" وكانت إضافته إلى الظاهر والمكني بمنزلة واحدة . فقال المجيب عن سيبويه : رأينا حروف العلة ينقلب بعضها إلى بعض أكثر من انقلاب غيرها ، بل يطرد فيها من الانقلاب ما لايطرد في غيرها . وقال بعض النحويين : إنما قلبوا في هذا الحروف الألف ياء في الإضافة إلى المكني ؛ لأنا رأينا الإضافة لازمة لهذه الحروف ، كما رأينا اسم الفاعل لازماً للفعل ، ورأينا اسم الفاعل قد يتغير له الفعل ، إذا اتصل به كقولك : " غزا " و " رمى " ثم نقول : "غزوت" و " رميت " فتنقلب الألف ياء أو واواً ، واختاروا الياء في هذا دون الواو ؛ لأن في الكنايات كياء المتكلم ، فلو قلبوها واواً فقالوا "عَلَوْكَ" و"علوه" لقالوا في المتكلم : " عَلَويْ" فيجتمع واو وياء الأول منهما ساكن فتنقلب الواو ياء فاختاروا حرفاً لا ينقلب ، وهو الياء ؛ ولأنها أيضاً أخف من الواو "

(٧) هي لغة بني الحارث بن كعب . يُنظر النوادر/ ٢٥٩

{أسماء الإشارة }

"ذا" للمذكر، ولمثناه "ذان" في الرفع ، و"ذين" في النصب والجر، ويجيء "ذان" فيهما في بعض اللغات ، ومنه :"إن هذا لساحران ".

و"تا" ، و"تي" ، و"ته" ، و"ذه" ، بالوصل وبالسكون .

و"ذي" للمؤنث ، ولمثناه "تان" و"تين" ، ولم يثن من لغاته إلا "تا" وحدها. ولجمعهما جميعاً "أولاء" بالقصر والمد، مستوياً في ذلك أولو العقل وغيرهم. قال جرير:

ذُمَّ المنازِلَ بعْدَ منزلة اللَّوى والعيشَ بعد أولئكَ الأيام

قال صاحب الكتاب :

أسماء الإشارة ... الفصل[1]

محمد : من المبنيات الأسماء التى يشار بها إلى المشار إليه[2] ولما فيها من معنى الإشارة كان فيها معنى الفعل ، وعملت فى الحال[3] .

واختلف فيها ، فجعلها بعضهم[4] من الأسماء الظاهرة ، وقال الشيخ يعيش[5] : هو القياس إذ لا يفتقر إلى تقدم ظاهر انتهى .

وقال قوم[6]:هى بين الظاهرة والمضمرة فجُعلت قسماً برأسه فمن حيث ثُنيت ولم يفارقها تعريف الإشارة

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٠

(٢) هي عبارة ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٦/٣ ، وسكت عن الحد ، قال أبو حيان في التذييل والتكميل ١٨١/٣ : وأحسن ما قيل في حد اسم الإشارة : اسم الإشارة : هو الموضوع لمعين في حال الإشارة .

فـ "الموضوع لمعين " جنس يشمل المعارف ، و " في حال الإشارة" فصل يخرج سائر المعارف ، ويخص اسم الإشارة .

(٣) كذا ذكر ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٦/٣ ، وذلك في نحو " هذا زيد قائماً " فذهب الجمهور إلى أنه يجوز أن ينتصب قائماً على الحال ، والعامل فيه حرف التنبيه ، وقال ابن أبي العافية ، والسهيلي : لا يجوز أن يعمل حرف التنبيه في الحال ، وأما اسم الإشارة فذهب الجمهور إلى أنه يجوز أن ينتصب قائماً باسم الإشارة ، ووافقهم ابن أبي العافية ، قال السهيلي : لا يعمل اسم الإشارة . والناصب في مثل هذه المسألة فعل مضمر تدل عليه الجملة ، تقديره : انظروا إليه قائماً ، وهذا كله على قول البصريين إن قائماً حال ، وذهب الكوفيون إلى القول بأن قائماً خبر التقريب ، وقد اختص به اسم الإشارة هذا فأعملوه عمل "كان" لما فيه من معنى الفعل . يُنظر في هذه المسألة الكتاب ٧٧/٢ ، وشرح السيرافي ١٦٤/٦ ط الهيئة ، ومعاني القرآن للفراء ١٢/١ ، والمقتضب ١٦٨/٤ ، ونتائج الفكر/ ١٧٩ ، وأمالي السهيلي/ ١٠٤ ، والارتشاف ١٥٨٤/٣

(٤) منهم الأصفهاني في شرح اللمع ٦٠٩/٢ ، وحكاه في اللباب ٤٨٥/١ عن ناس من النحويين .

(٥) يُنظر شرح المفصل ١٢٦/٣

(٦) منهم ابن باب شاذ في شرح المقدمة النحوية/٩٩ ، والأصل في ذلك كلام الإمام علي رضي الله عنه الذي حكاه الأنباري في نزهة الألباء/ ١٨ إذ كتب في رقعة لأبي الأسود قوله : واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة : ظاهر ومضمر ، واسم لا ظاهر

....

أشبهت المضمرة ، ومن حيث صُغرت ووصفت ، ووصف بها أشبهت الظاهرة. **٣٦٦/أ**

وهى مبنية إما لأنها تشبه الحرف كما أشار إليه فى أول المبنيات[١] ووجه الشبه افتقارها إلى مشارٍ إليه[٢] ، وليس بشئ ؛ لأن المشار إليه هو مُسماها وكل الاسماء يفتقر إلى مُسمَّى[٣] ، وإما لشَبهه بالمضمر لأنك تشير بها إلى ما بحضرتك ، فإذا غاب زال عنه ذاك الاسم كالمضمر الذى يسمى به إذا تقدم ظاهر ولم يكن اسماً له فى حالٍ دون حال .

فكما بنى المضمر بنى اسم الإشارة[٤] ، وإما لأنها لا تقوم بنفسها عن البيان عن معناها دون إشارة تصحبها ، ومعنى الإشارة : الإيماء إلى حاضر بجارحة ، أو ما يقوم مقامها فأشبه المضمر فى افتقاره إلى ظاهر أو ما جرى مجراه يُبينُه ، والإشارة هى المعرفة له ، ولذا قال النحاة أسماء الإشارة تتعرف بشيئين : بالعين والقلب[٥] فتعرُّفه بالعين : هو ما ذكرت من الإيماء إلى حاضر بتمامه[٦] .

وقيل : بنيت لأنها تضمنت معنى حرف الإشارة ، لأن الإشارة معنى والموضوع لإفادة المعاني الحروف ، ولتضمنه معنى حرف الإشارة استغنى عن ذلك الحرف[٧] .

ولا مضمر ، وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر ، وأراد بذلك الاسم المبهم .

(١) يُنظر/٥١٠ من هذا البحث

(٢) هذا ما علل به ابن الحاجب لبناء اسم الإشارة في الإيضاح ٤٧٩/١

(٣) هذا الرد نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢١٦/٣

(٤) نقله ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٦/٣ عن قوم من النحويين ، ومنهم السيرافي في شرحه على الكتاب ١١٦/١ ط الهيئة فعنده أسماء الإشارة بُنيت لتوافر علتين فيها من علل البناء ، الأولى عنده شبهها بالمضمر ، والثانية شبهها بالحروف شبهاً معنوياً

(٥) في شرح الكتاب للسيرافي ٨٤/٦ ط الهيئة : " وامتنع أن ينعت ما فيه الألف واللام بالمبهم من أجل أن المبهم لما جعل وصلة مقدمة إلى ذكر ما فيه الألف واللام علم أنه لو كان يقع بعد الألف واللام ما يريدونه من البيان ما احتاجوا إلى التوصل إلى الألف واللام بهما ، وقد بيَّن سيبويه بأن المبهم أخص بمعرفة العين ، يعني : المشاهدة ومعرفة القلب له ، وما اجتمع له ، هذان أخص والأخص لا يكون نعتاً للأعم .

(٦) هذه ثلاث مما اعتل به لبناء اسم الإشارة ذكرها الشارح ، وزاد ابن مالك في علة بنائها شبه بعضها بالحروف وضعاً ، وحمل بقيتها عليه ، وقيل : بناؤها لشدة توغلها في الإبهام ، حكاه سيبويه ، واعتل ابن الطراوة لبنائها بعدم التقارِّ على مسماها فذا لا يقع إلا في حال الإشارة .يُنظر الكتاب ٢٨٠/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٢/١ ، والتذييل والتكميل ٢١٥/٣

(٧) هذا ما عليه الجمهور ، يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢٨/٢ ، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣

....

قوله : " **ذا للمذكر** " اسم ثلاثي محذوف اللام[1] ، ودليل ذلك يُذكر فى تصغيره[2] ، وقال الكوفيون : الاسم " الذال" وحدها ، والألف مزيدة لتكثير الكلمة[3] ، واستدلوا بسقوط الألف فى التثنية فى "ذان " ، ، والصحيح : الأول بدليل التصغير

وسقوط الألف ليس فيه دليل ؛ لأنها ليست تثنية صناعية على ما يُقرر فى موضعه[4] ، بل "ذان" وضع للإشارة إلى مُذَكَّرين كما تقول فى " هما " التى هى ضمير الاثنين إنه ليس بتثنية صناعية[5] .

فإن قيل : التصغير لا يدل ؛ لأنا لو سمَّينا بـ"قد" أو" هل" ثم صغرناه ، لزدنا فيه زيادة كمَّلت بناء التصغير .

قيل : إذا سمينا بالحرف فقد نقلناه **٣٦٦/ب** من الحرف إلى الاسم فإذا صغرناه فإنما نصغره على أنه اسم ، وإذا صغرنا " ذا " ونحوه من الاسماء فإنما نصغره وهو على معناه من الاسمية[6] فإن قيل : لو كان ثلاثياً لم نقل إذا سمينا به "ذاء" كما نقول "لاء" إذا سمينا بـ "لا" ، ولو كان كما ذكرتم لوجب أن نقول "ذاى" مثل "راى" ؛ لأن ياءه لم تقع بعد ألف زائدة .

قيل : لما كانت هذه الأسماء مبهمة تقع على كل شئ وكثرت فى كلامهم ، خالفوا بها ما سواها من الأسماء فى تحقيرها وغير تحقيرها ، وصارت عندهم بمنزلة "لا" ، فلذا قيل "ذاء" كما قيل"لاء"[7] .

" ولمثناه "ذان" فى الرفع ، و"ذين " فى النصب والجر "

---

(١) هذا هو الأصل ، ولم ير الرضي في شرح الكافية ٣٠/٢ مانعاً من احتمالية حذف العين .

(٢) يُنظر ق٥٣٥أ

(٣) هذه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ، فقد قال البصريون إن ألف " ذا " منقلبة عن أصل ، واختلفوا فيما بينهم ، فذهب الأخفش ومن تبعه إلى القول بأن ألف " ذا " منقلبة عن ياء ، وذهب بعضهم إلى القول بأنها منقلبة عن واو . يُنظر في هذه المسألة شرح الكتاب للسيرافي ٤٣/٤ ط بيروت ، والإنصاف ٦٦٩/٢ م٩٥ ، واللباب للعكبري ٤٨٤/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠/٢ ، وذكر في التذييل والتكميل ١٨٣/٣ عن الخشني في شرح الكتاب أن " ذا " لا يُطلب لها وزن ولا أصل ، كما لا يُطلب للحروف ، وأن قوماً ذهبوا إلى ذلك . فالألف أصل على قول هؤلاء .

(٤) لم أقف عليه في موضعه . يُنظر ق٤٤٦

(٥) وهو مذهب أكثر المحققين ومنهم الفارسي في التذكرة ، يُنظر توضيح المقاصد للمرادي ٤٠٧/١ ، وسيأتي بعد قليل تفسير ذلك .

(٦) هذا الافتراض والجواب عنه ذكرهما السيرافي في شرح الكتاب ١٤٣/٤ ط بيروت

(٧) الافتراض الذي افترضه الشارح أجاب عنه بما ذكره السيرافي في شرح الكتاب ٤٧/٤ ط بيروت ، وذلك في باب "هذا تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علامات خاصة " .

....

واختلف فيه ، فذهب بعضهم[1] إلى أنه معرب ؛ لأن المعرب ما تغير آخره لتغير العامل وهذا موجود هنا .
فإن قيل : ما ذكرت وإن دل هنا ما يمنع الإعراب وهو العلة التى أوجبت بناء الواحد .
قيل : التثنية تعارض شبة الحرف .
فإن قيل : لو كان كذلك لعارضه الجمع ، وهو فى جمعه مبنى بالاتفاق
قيل : الجمع أشبه بالواحد من التثنية لكثرة ما جاء فيه من الصيغ التى ليست فرعاً على الواحد بخلاف التثنية .
فإن قيل : لو كانت صناعية لوجب أن لاتحذف الألف كما لم تحذف من آخر المقصور فى التثنية .
قيل : لأن هذه لما فارقت الظاهر فى وقوعها على كل شئ وفى التصغير كذلك خالفوها فى حذف الألف .
فإن قيل : لو كانت النون عوضاً كما فى التثنية لما جاز تشديدها[2] .
قيل[3] : من شَدَّد تكون عنده تثنية "ذلك" ، اجتمعت اللام والنون فأدغموا اللام فى النون .
وقيل : لما خالفت فى حذف الألف عوضت تشديد النون[4] .
وقيل : إنها مبنية **٣٦٧/أ** لأن موجب البناء قائم ، وليست تثنية صناعية ؛ لأن الصناعية إنما تكون فيما تعرفت نكرته وتنكرت معرفته ، وهذا غير موجود هنا ، فعلم أنها ليست تثنية صناعية إنما هى صيغة دالة على الاثنين نحو : "أنتما" وأشباهه من الضمير[5] . فإن قيل : لو كان كالضمير لم يختلف لاختلاف

(١) منهم السيرافي في شرح الكتاب ١/١١٩- ١٢٤ ط الهيئة ، ولعله أخذ بظاهر كلام سيبويه في الكتاب ٣/٤١١، وتعبير سيبويه بالتثنية ، وكذا المبرد في المقتضب ٤/٢٧٨ ، وابن السراج في الأصول ٢/١٢٧ يمكن حمله على التسامح ،ولا يكون نصاً في المذهب ، وأما القول الصريح في إعرابهما إعراب المثنى وأدلته هو لجماعة ، منهم ابن مالك في شرح التسهيل ١/١٩١ ، ٢٤٠ ، ٢٥٥ ، والسيوطي في الهمع ١/٦٣

(٢) جواز تشديد النون مطلقاً مذهب كوفي ، وفي حال الرفع مذهب بصري . يُنظر شرح الجزولية للأبذي١/٥٨٥ ، والتذييل والتكميل ٣/١٨٦ ، والمساعد ١/١٨٣.

(٣) نُسب إلى قوم من النحويين ، يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤٠ ، والتذييل والتكميل ٣/١٨٦

(٤) في شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢٢ط الهيئة فأما هذان ، واللذان ، ففيه وجهان :
أحدهما : أن هذه النون جعلت عوضاً من المحذوف ، ويحتمل أن يكون في هذا الوجه شددت النون ، ليفرقوا بين النون التي هي عوض من حرف محذوف ، والنون التي تدخل عوضاً من الحركة والتنوين ، فجعلت للمعوضة من الحرف مزية فشددت ؛ لأن الحرف أقوى من الحركة والتنوين .
الوجه الثاني : أنه شددت النون للفرق بين المبهم وغيره .

(٥) هو مذهب أكثر المحققين . يُنظر البصريات ٢/٨٥٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٦٥ ، وشرح ألفية ابن معط ١/٦٩٢

....

العامل .

قيل : لا نُسلم أنه لو كان لم يختلف ، وأما القياس على الضمير فلا نُسلم أن الضمير لا يختلف ، ألا ترى أن صيغ المرفوع غير صيغ المنصوب ، فاختلاف الضمير بالصيغة ، واختلاف هذا ببعضها وهو أهون من اختلاف الصيغة بكمالها .

قوله : "**ويجئ "ذان" فيهما فى بعض (اللغات)**[١] " لما كان "ذان" صيغة ، و"ذين" صيغة قال : فيهما ومجيئ "ذان" فى الأحوال كلها هو القياس ، ولا يخص أسماء الإشارة ، بل يجوز فى التثنية الصناعية أن يكون بالألف على كل حال .

قوله : "**ومنه قوله تعالى {إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ}**"[٢] قال أبو على[٣] : قال قائلون[٤] : "إنَّ" بمعنى أجل . فإن حمل على ذلك بقى الكلام : هذان لساحران ، فيتحصل (أن)[٥] لام الابتداء داخلة على الخبر ، وهذا قد قال النحويون فيه إنه يجوز فى الشعر على الضرورة .

فإن قلت : أقدر المبتدأ محذوفاً ؟

فإن هذا لا يتجه لأمرين :

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتكملة من المفصل

(٢) طه ٦٣ ، وقراءة الجماعة " إنَّ هذان لساحران" بتشديد النون ، وقرأ أبو عمرو " إنَّ هذين لساحران " بتشديد نون "إنَّ" ، وقرأ ابن كثير ، وحفص "إن هذان لساحران" بتخفيف نون " إنَّ" .

وتشديد نون "إنَّ" مع "هذان" خرج على ثلاثة أوجه :

أحدها : كونها بمعنى نعم ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، واختاره أبو عبيدة

الثاني : إن فيها ضمير الشأن محذوف ، وما بعده مبتدأ وخبر أيضاً ، ذكره أبو إسحاق الزجاج

الثالث إن الألف هنا علامة التثنية في كل حال ، وهي لغة القصر المنسوبة إلى بني الحارث بن كعب وكنانة ، وهو اختيار الجمهور .

وأما تخفيف نون "إنَّ" فعلى أنها المخففة من الثقيلة ، ودخلت اللام فارقاً بينها وبين النافية ، وأبطل عملها لنقص لفظها ، وهو المختار في "إنَّ" المكسورة إذا خففت .

وقال الكوفيون : " إن" هاهنا بمعنى النفي ، واللام بمعنى إلا ، والتقدير : ما هذان إلا ساحران .

هذا وقرأ ابن مسعود " أنْ هذانِ ساحران" فجعل " أنْ" بالفتح والتخفيف ، وحذف اللام . يُنظر مجاز القرآن ٢١/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦١/٣ ، والإغفال للفارسي ٤٠٨/٢ ، والتبيان ٨٩٥/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٧٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٣ ، والنشر ٣٢١/٢ ، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ٤٤٨/٥

(٣) يُنظر الحجة للفارسي ٢٣٠/٥

(٤) منهم أبو عبيدة ، واختاره الزجاج كما سبق . يُنظر مجاز القرآن ٢١/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٣/٣ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

....

أحدهما : أن الذى حمله النحويون على الضرورة يتجه فيه مثل هذا ولم يحملوه عليه .

والآخر : أن التأكيد باللام لايليق به الحذف . انتهى .

وقال ابن برهان فى شرح اللمع[1] : "إنَّ" تكون بمعنى نعم ، وقال : هذا جواب صحيح عندنا ولنا جواب عن طعن أبى على يدق عن هذا الكتاب .

ولك أن تقول : اللام زائدة كقراءة ابن مسعود[2] {**أَنْ هَذَانِ سَاحِرَانِ** }[3] بغير لام . انتهى .

قال أبو على[4] : وأن تكون الناصبة للاسم أشبه بما قبل الكلام وآخره ، **ووجه ٣٦٧/ب** من خفف "إن" أنها إذا خففت لم يكن النصب بها كثيراً ، ولذلك كثر وقوع الفعل بعدها.

وإن ثقلت فهى لغة لبنى الحارث بن كعب[5] .

قوله : "**وتا ، وتى ، وته ، وذه ، بالوصل والسكون** " للمؤنث يعنى "ذهى" تصل الهاء بياء و"ذه" بسكون الهاء .

وقال فى التخمير [6] : " تهى وته" ، جميع هذه للمؤنث ، أما "تا" فأصلها ثلاثية بدليل التصغير فى "تيَّا" "تيَّا" ، وألفها منقلبة عن ياء بدليل "تى" ، ولامها ياء لعدم حَيَوْت[7] وقد حُذفت ، وكذا تى ، وته ، وهاؤها بدل من الياء[8].

---

(١) يُنظر شرح اللمع لابن برهان ٧٢/١ وما بعدها .

(٢) يُنظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ ،و الكشاف ١٥٣/٣ ، وتفسير الرازي ٧٤/٢٢ ، والدر المصون ٦٨/٨

(٣) طه/ ٦٣

(٤) يُنظر الحجة ٢٣٠/٥

(٥) بنو الحارث بطن من تميم من العدنانية ، وهم بنو الحارث بن كعب بن سعد بن زيد من مناة بن تميم . يُنظر : نهاية الأرب في في معرفة أنساب العرب – للقلقشندي/ ٤٧ ، وفي الصحاح " ح ر ث " : وقولهم : بلحارث، لبنى الحارث بن كعب، من شواذ التخفيف، لأن النون واللام قريبا المخرج، فلما لم يمكنهم الإدغام لسكون اللام حذفوا النون، كما قالوا مَسْت وظَلْت. وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة مثل بلعنبر وبلهجيم. فأما إذا لم تظهر اللام فلا يكون ذلك.

(٦) يُنظر التخمير ١٨٢/٢

(٧) الخلاف في " تا" هو الخلاف المتقدم ذكره في " ذا " فإعادته هنا غير لازم ، وفي شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٧١٨/١ اختلفوا في التاء منه ، فقيل هي أصل ، وقيل بدل من ذا .

(٨) هذا مذهب البصريين . يُنظر الكتاب ٢٨٥/٣ ، والتكملة/ ٢٤٤ ، وسر صناعة الإعراب ٥٥٦/٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي للسيرافي ١١٨/١ ط الهيئة ، وشرح الكافية للرضي ٣١/٢ ، وإنما قلت مذهب البصريين لأنهم القائلون بأن الألف المبدلة هاء هي بدل من الياء ، ونص على ذلك السيرافي فقال : " وهو الشائع من قول أصحابنا " ، قال ابن يعيش في شرح

....

وذه" أصلها "ذى" ، أُبدلت الياءُ هاءً ، والهاء ساكنة ، كالياء التى هى أصلها ، وليست الهاء للتأنيث ؛ لأن الهاء لم ترد فى الوصل للتأنيث ، فإذا لقيها ساكن كُسرت لالتقائهما ، نحو : هذه المرأة .

ومنهم من يُشبهها بهاء الإضمار ؛ لأنها هاء فى اسم مبنى فشبهت بهاء الإضمار فى نحو : مررت به ، ويصلها بياء ، وهو معنى قوله : بالوصل ، فإذا وقف وقف بالهاء ساكنة ، وحذف الياء .

ولغة ثالثة : هذه أمة الله[1] بكسر الهاء ، ولا يصلها بحرف لين .

"**وذى**[2] : **للمؤنث**" .

قوله : "**ولمثناه** " يعنى : لمثنى المؤنث "**تان**" فى الرفع ، "**وتَيْن**" فى الجر والنصب ، والكلام على إعرابه وبنائه[3] كالكلام فى المذكر فى ذان وذين[4] .

قوله : " **ولم يثن من لغاته إلا "تا" وحدها** " استغنى بها عن الباقي ، ويجوز أن يكون "تان" تثنية تا وتى وته حذف الهاء وثنى ، كحذف الألف من تا ، وكذلك تى حذف الياء وثنى .

قوله : "**ولجمعهما** " يعنى : للمذكر والمؤنث " **أُولاَ** " **بالقصر والمد** "[5] **مستوياً فى ذلك أولو العقل وغيرهم** " مَن قصر : فهو بوزن:هُدَى ، ومَن مد : زاد ألفاً قبل الطرف ، فصار وزنه "فُعَال" كغُراب ، وقلب الألف الثانية همزة ،ولم تحذف الأولى ؛ لئلا يزول المد الذى زادوا الألف لأجله[6] **٣٦٨/أ** ولذا لم تقلب الأولى همزة ، وكسرت على أصل التقاء الساكنين .

قال جرير[7] :

المفصل ١٣١/٣ : لو كانت الهاء للتأنيث على حدها في قائمة وقاعدة لكانت زائدة ، وكان يؤدي إلى أن يكون الاسم على حرف واحد . وقد بينا ضعف مذهب الكوفيين .

(١) من أمثلة الكتاب ٢٨٥/٣ ، يُنظر التكملة/ ٢٤٤ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٥٣/٤ ط بيروت .

(٢) الكلام في "ذي" وفروعه كالكلام في "تا" وفروعه .

(٣) في ص (على أنه إعرابه وبنائه) والظاهر أن " أنه" مقحم .

(٤) يُنظر/٥٨٥من هذا البحث .

(٥) حكى الفراء أن القصر لغة بني تميم ، والمد لغة الحجاز . يُنظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/١ ، والتذييل والتكميل ١٩٠/٣ . والكلمات المروية بالقصر والمد المد في أكثرها لغة أهل الحجاز . يُنظر المقصور والممدود للفراء/ ٥٥

(٦) هذا مذهب المبرد ، وذهب الزجاج إلى القول بأن الممدود والمقصور وزنهما واحد . يُنظر في هذه المسألة : المقتضب ٢٨٨/٢ ، والمخصص ١٠٤/١٤ ، وشرح الشافية ٢٨٧/١ ، والتذييل والتكميل ١٨٨/٣ .

(٧) يُنظر ديوانه/ ٦٥٧ ، وتخليص الشواهد /١١٦ ، والمقاصد النحوية ٤٠٨/١

....

١٦٨- **ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى   وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ**[١]

شاهده : قوله : "أولئك" لغير من يعقل ، ولذا وصفها بالأيام .

فأما قول الشاعر[٢] :

١٦٩- **وَلَنَا قَنَاةٌ مِنْ رُدَيْنَة صَدْقَةٌ   زوراء حامِلُها كَذَلِك أَزْوَرُ**[٣]

فقال : كذلك ، ولم يقل :كتلك .

قال ابن جنى[٤] : فى هذا الموضع يلزم الإفراد والتذكير ، وإن أشير به إلى التأنيث وما فوق الواحد ، ألا تراك تقول : الهندان قائمتان والزينبان كذلك ، ولا تقول :كتينك ، وتقول: إخوتك جالسون وغلمانك كذلك ، ولا تقول : كأولئك ؛ لأنه يُراد به مثل فكأنه قال مثلهما ومثلهم فلما كان المراد ذلك أُلزم الإفراد والتذكير كما يلزم مثل .

---

(١) البيت من الكامل ، وهو من شواهد المقتضب ٣٢١/١ ، والأشموني ١٣٩/١ ، والتصريح ١٢٨/١ .

الشاهد فيه : الإشارة بـ " أولئك" لغير من يعقل .

قوله : ذُم : أمر ذم يذم ، ويجوز في الميم الحركات الثلاث ، الفتح للتخفيف ، والضم للاتباع ، والكسر على الأصل ، ورواية الديوان وابن هشام في شرحه للشواهد " الأقوام" ، وعليه فلا شاهد فيه ، وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب ، وأن الطبري غلط إذ أنشده " الأيام " ، وأن الزجاج تبعه في هذا الغلط . يُنظر في هذه المسألة : الطبري جامع البيان ٨٧/١٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٠/٣ ، والخزانة ٤١٣/٥ ، والمحرر الوجيز لابن عطية ٤٥٦/٣

(٢) هو مساور بن هند بن قيس بن زهير . يُنظر ديوان الحماسة برواية الجواليقي/ ٨٥

(٣) البيت من الكامل ،يُنظر شرح الحماسة للمرزوقي ٤٦٢/١ ، وشرح الحماسة للتبريزى ١٧٧/١ ط دار القلم .

شاهده : أوضحه المؤلف

اللغة : الرماح الصدقة : الصلبة

(٤) يُنظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/ ١٨٦

ويلحق حرف الخطاب بأواخرها ، فيقال : ذاك ، وذانك بتخفيف النون وتشديدها

قال تعالى : " فذانك برهانان من ربك "، وذينك ، وتاك ، وتيك ، وذيك ، وتانك ، وتينك ، وأولاك ، وأولئك .

ويتصرف مع المخاطب في أحواله من التذكير ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمع ، قال تعالى : " كذلك قال ربك " وقال : " ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي"، وقال: " ذلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ" وقال: " فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ".

قال صاحب الكتاب : فصل : ويلحق حرف الخطاب بأواخرها ... الفصل[1]

محمد : تقدم أن الكاف اللاحقة لاسم الإشارة حرف ، وقولنا : فى التثنية ذانك بنون دليل أن الكاف حرف[2] .

قوله : "**بتخفيف النون**" لأنها نون تثنية ، "**وتشديدها**" ويأتى الكلام على تشديد النون فى الفصل التالي[3] .

" **قال تعالى {فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ}**[4] " .

و"**ذينك**" فى الجر والنصب ، و"**تاك**" فى المؤنث كـ "ذاك" فى المذكر .

و"**تيك وذيك**" كذلك .

و"**تانك وتينك**" فى تثنية المؤنث كـ "ذانك" فى تثنية المذكر .

و"**أولاك**" مقصورة ، و "**أولئك**" ممدودة ، أى : يلحقها الكاف .

قوله : "**ويتصرف مع المخاطب فى أحواله من التذكير** " أى : تكون مفتوحة للواحد **٣٦٨/ب** المذكر ، ومكسورة مع الواحدة المؤنثة ، وبعدها ميم وألف مع الاثنين "ذاكما" ، ومع الجماعة "ذاكم " على ما ذُكر فى الضمير[5] بحسب الخطاب ، لا بحسب المشار إليه بـ "ذا" لأنهما غيران يجوز أن يُوَحَّد أحدهما

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨١

(٢) ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٣ واحداً من دليلين ، وهو الأقوى ، قال : والذي يدل على تجردها من معنى الاسمية أنها لو كانت باقية على اسميتها لكان لها موضع من الإعراب ، وهو ما اقتصر عليه سيبويه في الكتاب ٢٤٥/١ ، وعلله الرضي في شرح الكافية ٣٢/٢ بامتناع وقوع الظاهر موقعها .

(٣) يُنظر/٥٩٤من هذا البحث .

(٤) القصص/ ٣٢

(٥) يُنظر/٥٢٦ من هذا البحث

....

ويثنى الأخر ،(كقوله)[1] {**فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ**}[2] المشار إليه مثنى والمخاطب واحد .

ويُبنى على ذلك مسائل الخطاب . إذا سألت رجلاً عن رجلٍ قلت : كيف ذاك الرجل يارجل؟ وعن امرأة : كيف تيك المرأة يارجل ؟

وألفاظها المستعملة خمسة وعشرون[3] لا نطول بها، وفَرَّعها بعضهم[4] مع القريب والمتوسط والبعيد فتزداد وبالعمل يظهر ذلك .

"**قال تعالى {كَذَلِكِ قَالَ رَبُّكِ}**[5] " كسر الكاف لما خاطب امرأة .

وقال تعالى فى الاثنين {**ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي**}[6] **وقال** فى الجمع {**ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ**}[7]

وفي المؤنثات {**فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ**}[8]

وفيها لغة أخرى[9] : أن يلزم الكاف المفتوحة فى جميع الأحوال ، وعليه قوله تعالى {**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً أُمَّةً وَسَطًا**}[10] وقياس اللغة الأولى "كذالكم"

وعلى الثانية قوله تعالى {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ**}[11] إلى قوله {**ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ**}[12] ولم يقل ذلكم[13].

---

(١) في ص :"كقولك" . وهو خطأ

(٢) القصص ٣٢

(٣) نص عليه ابن الحاجب في الإيضاح ٤٨٠/١

(٤) وهو ابن معط ، قال في الفصول الخمسون/ ٢٣١ " وإذا راعيت هذه المراتب الثلاث نشأ عنها في المخاطبة مائة وثماني مسائل "

(٥) مريم ٢١ ، الذاريات ٣٠

(٦) يوسف ٣٧

(٧) الأنعام ١٠٢ ، ويونس ٣ ، وفاطر١٣ ، والزمر ٦ ، وغافر٦٢ ،٦٤

(٨) يوسف ٣٢

(٩) نص عليها ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٥/٣ ، وعزاها إلى الثقات .

(١٠) البقرة ١٤٣

(١١) محمد ٧

(١٢) محمد ٩

(١٣) قال أبو الحسن بن الباذش : " إفراد الكاف إذا خوطب به جماعة له تأويلان :

أحدهما : أن يُقْبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته ، والمراد : له ولهم ، أو تخاطب الجماعة كلها ، ويُقدَّر لها اسم مفرد من

وقولهم : ذلك ، هو "ذاك" ، زيدت فيه اللام .

وفرق بين "ذا" ، "وذاك" ، "وذلك" فقيل : الأول للقريب ، والثاني للمتوسط ، والثالث للبعيد .

وعن المبرد أن "ذانك" مشددة تثنية ذلك ، ومثل ذلك في المؤنث تلك وتالك ، وهذه قليلة.

قال صاحب الكتاب : فصل : وقولهم : ذلك ... الفصل(1)

محمد : قوله : "**ذلك هو "ذاك" زيدت فيه اللام**" ودليل زيادتها أنها غير لازمة وهى ساكنة بدليل "تلك" ، وإنما زادوها لتدل على بُعد المشار إليه(2) ، وكسرت لالتقاء الساكنين ، ولم يفتح لئلا يلبس بلام الجر لو قلت ذَا لَك .

وفرق بين ذا وذاك (**وذلك**)(3) **فقيل**(4) : **ذا للقريب** " مجردة من غير قرينة ، وكان لفظ المجرد من زيادة للقريب لأنه بمنزلة المعنى **٣٦٩/أ** المجرد من زيادة ، "**و"ذاك" للمتوسط** "، زاد على القريب رتبة فدخله زيادة واحدة .

"**و"ذلك" للبعيد**" بزيادة لام مع الكاف ، واستُفيد باجتماعهما زيادة فى التباعد ؛ لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى .

وقيل(5) : زيدت اللام عوضا من "ها" التى للتنبيه ولذلك لا يقال : هذَالك .

أسماء الجموع يقع على الجماعة ، تقديره : يافريقُ ، وياجمعُ ، وما أشبه ذلك من الأسماء المفردة المسمى بها الجمع ، وقد يجوز في هذا الوجه الإفراد والتأنيث على تأويل الفئة والفرقة " يُنظر التذييل والتكميل ٢٠١/٣

(١) يُنظر المفصل/ ١٨١

(٢) هذا على القول بأن الإشارة لها مراتب ثلاث ، وعليه ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٥/٣ ، وقيل اللام للتقوية ، وهذا زعم أن اسم الإشارة مرتبتان وعليه ابن مالك في شرح التسهيل ٢٤٤/١ ، ونقل أبو حيان عن بعض النحويين القول بأن اللام للتنبيه ؛ ولذا لم تجامع "ها" . يُنظر التذييل والتكميل ١٩٨/٣ ، والمغني ١٩٤/١

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ص. والتتمة من المفصل

(٤) هذا مذهب أكثر النحويين . يُنظر الفصول الخمسون/ ٢٣٠ ، وشرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ/ ١٠٣ ،وشرح الكافية للرضي ٣٣/٢ ، وصحح ابن مالك في شرح التسهيل ٢٤٢/١ ،القول بأن للإشارة مرتبتين فأسقط المتوسطة ، قال : وهو الظاهر من كلام المتقدمين . يُنظر الكتاب ٧٨/٢ ،والمقتضب ٢٧٧/٤ ، والأصول ١٢٧/٢ ،قال أبو حيان وفي كتاب أبي الفضل البطْليوسي ما نصه : " لم يجعل سيبويه المشار ثلاثَ مراتب ، بل مرتبتين : دُنيا ، ومتراخٍ ، فجعل "ذاك" التي هي وسطى بمنزلة "أولئك" و"تلك" ، وهما للبعيد ، ونقل الناس خلاف هذا على ما ذكر أبو موسى في كراسته(ص٦٨) فربما لم يحفظ سيبويه تفصيلاً في هذا كله " . وفي البسيط لابن العلج (١٨٣/١) : " قال الفراء في معانيه (١٠٩/١): أهل الحجاز يقولون "ذلك" باللام ، وبه جاء القرآن ، وأهل نجد من تميم وأسد وقيس وربيعة بغير لام . يُنظر التذييل والتكميل ١٩٥/١

(٥) نُسب إلى بعضهم في التذييل والتكميل ١٩٨/٣ وقد تقدم .

....

وقيل[1] : إنما لم يقل هَذالك لأن "ها" أغنت عن اللام وأفادت التبعيد فلم يجمع بين حرفين لمعنى .

وقيل[2] : جمعوا بين زيادتين فى هذاك ولم يقولوا هاذالك لئلا يجمعوا بين ثلاثة استثقالاً .

وكل هذه للحاضر ، فقد يكون قريباً وغير قريب ، ولا يكون شئ منها لغير المشار إليه ، فلذا اشترطت الحضور ؛ لأن الإشارة إلى غير حاضر لا يكون .

"**وعن المبرد**[3] **"ذانِّك"**[4] **مشددة : تثنية "ذلك"** " قال السخاوى[5] : الذى وقفت عليه فيه أنه قال[6]: ومن قرأ {**فَذَانِّكَ**}[7]

بالتثقيل[8] فيمكن أن يكون ثنى "ذالك" ، ثم جاء بالنون عوضاً حين سقطت اللام وسقطت الألف لالتقاء الساكنين .

ومن لم يقف على قول أبي العباس هذا ، وسمع ما حكي عنه من "ذانِّك " تثنية ذلك فقال فيه وجهان : ذانلك فقلب اللام نونا وأدغم .

والثانى : ذالنك ، فقلب اللام نوناً وأدغم .

والذى عندى : أن أبا العباس أراد بقوله" ثنى ذا " إذ لا فرق بين ذا وذلك ؛ لأن الكل بمعنى واحد .

وقوله : حين سقطت اللام ، أراد لام الكلمة . انتهى .

---

(١) وعليه ابن الخشاب في المرتجل/ ٣٠٢ قال : " ويبين أن اللام للبعد أنها لا تجمع في الاستعمال مع "ها" التي للتنبيه لاتفاقهما في الدلالة على التراخي والبعد " .

(٢) عليه ابن مالك في شرح التسهيل ٢٤٤/١

(٣) يُنظر المقتضب ٢٧٥/٣

(٤) في ط من المفصل : (وعن المبرد أن ذانِّك). والمعنى مستقيم

(٥) يُنظر المفضل شرح المفصل ١٤٩/٣،١٥٠

(٦) في المقتضب ٢٧٥/٣ : " ومن قال في الرجل "ذلك" قال في الاثنين " ذانِّك" بتشديد النون ، تُبدل من اللام نوناً ، وتُدغم إحدى النونين في الأخرى ،كما قال عز وجل {فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ } "

(٧) القصص/ ٣٢

(٨) هي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، ويعقوب ، ورويس ، واليزيدي ، والحسن ، والشنبوذي ، وهي لغة قريش . يُنظر النشر ٣٤١/٢ ، والإتحاف ٣٤٣/٢ ، وفيها قراءات أخرى ، قرأ ابن مسعود وجماعة " فذانيك" بنون مكسورة بعدها ياء وهي لغة هذيل وقيل تميم فالياء بدل من تضعيف النون ، وقرأ شبل عن ابن كثير بنون مفتوحة بعدها ياء ، وذلك على لغة من فتح نون التثنية ، ورواية عن ابن مسعود وابن كثير بتشديد النون مكسورة بعدها ياء ، قيل : وهي لغة هذيل ، وذكر المهدوي أن لغتهم تخفيفها ، وكذا ذكر أبو عمرو . يُنظر مختصر شواذ القراءات لابن خالويه/ ١١٤ ، والدر المصون ٦٧٢/٨ ، ومعجم القراءات عبد اللطيف الخطيب ٤٠/٧

....

وقيل[1] : يحتمل أن يكون التشديد عوضاً من ألف "ذلك" .

"ومثل "ذلك " فى المؤنث "تلك" " وهى "تى" حذفت الياء لسكونها وسكون اللام بعدها ، ولم يكسروا اللام كما فعلوا فى "ذلك" كأنهم استثقلوا وقوع الياء بين كسرتين **٣٦٩/ب** (**وتالك**)[2] هى : "تا" ولم يحذفوا الألف كما لم يحذفوها فى "ذالك" .

"**وهى قليلة** "[3] قال الشاعر[4] :

١٧٠ – .... وحان لتالك العمر انقشاع[5]

ولم يقولوا : "ذيْك " استغنوا عنه بـ "تيْك".

---

(١) من القائلين بذلك ابن يعيش في شرحه على المفصل ١٣٥/٣ فتشديد النون عنده محتمل للوجهين .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتكملة من المفصل .

(٣) في ط من المفصل : وهذه قليلة

(٤) في التخمير ١٨٦/٢ أنشدني بعض الأدباء البناكتية وذكره ، والبناكتية نسبة إلى بناكت ، مدينة بما وراء النهر ، ذكرها ياقوت ياقوت في معجمه ٤٩٦/١.

(٥) هذا عجز بيت من الوافر للقطامي في ديوانه /١٤٤ وهو بتمامه :

إلى الجودي حتى صار حجراً وحان لتالِك الغمر انحسارُ

قال الأبذي في شرح الجزولية ٥٨٦/١ :وأنشد الفراء للقطامي :

تعلم أنَّ بعد الغَيِّ رُشْداً وأنَّ لتالِكَ الغُمر انقشاعا

وهذا البيت للقطامي في ديوانه/٣٥وروايته :

تَعَلَّم أنَّ بعد الغَيِّ رُشْداً وأنَّ لهذه الغُمَمِ انقشاعاً

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه هنا وفيه شاهد آخر وهو مجيء " تعَلَّمْ" فعل جامد بمعنى "اعلم" يُنظر الخزانة ١٣١/٩ . فالظاهر أن ما أنشده المؤلف عجز بيت ملفق من بيتين للقطامي من قصيدتين مختلفتين

يُنظر : الصحاح "غ م ر" والتنبيه والإيضاح "غ م ر" ١٧٩/٢ واللسان والتاج "غ م ر" ، و"تا" ، والتذييل والتكميل ١٨٥/٣

وتدخل "ها" التي للتنبيه على أوائلها ، فيقال : هذا وهذاك ، وهذان ، وهاتا وهاتي ، وهذي وهاتيك وهؤلاء ، وهؤلا.

قال صاحب الكتاب : فصل :

وتدخل ها التى للتنبيه على أوائلها ... الفصل(١)

محمد : "**ها**" كلمة "**تنبيه**" ، ومعنى التنبيه : إيقاظ المخاطب .

وتدخل فى المبهمات والضمائر ، وإذا أرادوا تعظيم الأمر والمبالغة فى إيضاح المقصود جمعوا بين التنبيه والإشارة(٢) ، " **فقالوا : هذه وهذاك**"(٣)

"ها" : للتنبيه ، و"ذا" : اسم إشارة ، والكاف : حرف خطاب ، فهى ثلاث كلمات اسم بين حرفين

"**وهذان وهاتا وهاتى وهذى وهاتيك وهؤلاء وهؤلا**" قصر

ولغة ثالثة "هؤلاء" بحذف ألف "ها" لكثرة الاستعمال ، قال(٤):

١٧١ – تَجَلَّدْ لا يَقُل هَؤلاءِ ...(٥)

---

(١) يُنظر المفصل /١٨١

(٢) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٣

(٣) في ط من المفصل : يقال : هذا وهذاك . وهو أقرب

(٤) قائله مجهول ، يُنظر الخزانة ٤١٩/٥ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ١٧٣/٤ .

(٥) هذه قطعة من صدر بيت من الوافر ، وهو بتمامه :

تَجَلَّدْ لا يَقُل هَؤلاءِ هذا بَكَى لما بَكَى أسَفًا وغَيظَا

ويرويه السيرافي في شرح الكتاب ٥٨/١ ط بيروت : **ألماً وغيظا** ويرويه الشلوبين في حاشيته على المفصل ٤٥٨ " **أسفاً عليك**" ، ويرويه صاحب البيان في شرح اللمع ٣٦١ : " **أسفاً وغمّاً**" ، وهو من شواهد شرح الكافية للرضي ٣١/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٣ ، وتذكرة النحاة/ ٥٠٦ ، الشاهد فيه " هؤلاء" فحذف ألف "ها" تخفيفاً ، ويُروى " هَوْلاء" فالشاهد فيه على هذه الرواية حذف ألف "ها" وقلب همزة" أولاء" واواً.

ومن ذلك قولهم إذا أشاروا إلى القريب من الأمكنة : "هُنَا" ، وإلى البعيد" هَنَّا" . وقد حكي فيه الكسر . و"ثمَّ" .

وتلحق كاف الخطاب وحرف التنبيه بـ"هنا" و"هنا" ويقال : هنالك كما يقال : ذلك.

قال صاحب الكتاب : ومن ذلك قولهم إذا أشاروا إلى قريب من الأمكنة هُنَا ... الفصل(١)

محمد : "هُنا" ظرف مكان مشار إليه مبنى للعلة التى أوجبت بناء ذا(٢)

وفيها لغات : أفصحها " هُنَا " بضم الهاء وتخفيف النون بوزن صُرد(٣) . و"هنَّا" بتضعيف العين(٤) ، وليس من لفظ هنا بل (من)(٥) معناه كسبط وسبطر(٦) وهو فعلل من "ه ن ن" كـ "حب" و"در" ، ، وأصله بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفاً لكثرة النونات(٧)

ويجوز أن يكون الألف (للإلحاق)(٨) نحو أرطى(٩) وأن يكون للتأنيث كألف سلمى ولا يكون فعلى ؛ لقلة لقلة ما جاء منه فى الأسماء ولا يكون **٣٧٠/أ** فنعلا لأن بابه الصفات نحو عنسل(١٠) ، و"هِنَّا"(١١) بكسر الهاء وتشديد النون ، وهى أردؤها .

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨١

(٢) تقدم التعليل لبناء أسماء الإشارة في/٦٧٤من هذا البحث .

(٣) طائر فوق العصفور يكون في الشجر ، يُنظر اللسان (ص ر د)

(٤) ضم الهاء مع التضعيف لغة لقيس وتميم ، وفتحها مع التضعيف لغة لبعض قيس . يُنظر التهذيب "ه ن و " ٣٧٥/٥

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من ص ، والتكملة من شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٣

(٦) الرجل الطويل . يُنظر اللسان " س ب ط ر" . وفي شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٣ : وأما"هَنا" بتضعيف العين، فينبغي أن أن لا يكون من لفظِ "هُنَا"، بل من معناه، وإن وافَقَه في بعضِ حروفه، كـ "سَبِط"، و"سِبَطْر"، و"دَمِث"، و"دِمَثْر" . أ. هـ والدمث والدمثر : السهل من كل شيء

(٧) نُقل عن الفارسي قوله : " "هَنَّا" لا تخلو أن تكون "فَعْلَلَ" أو " فَعَّل" أو "فَعْلى"

ففعلل يبطل من وجهين :

أحدهما : أن الألف لا تكون أصلاً في الأربعة .

والثاني : أن العين إذا كررت لا يكون تكررها إلا تكرر زيادة ، فإذاً لابد من أن يكون أحد الحرفين من النون أو الألف زائداً ، فإن كان النون فوزن الكلمة " فعَّل" ، وإن كان الألف فوزن الكلمة " فعلى" . يُنظر حواشي الشلوبين على المفصل/ ٤٥٨ وما بعدها .

(٨) في ص : للإطلاق ، والتصويب من شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٧

(٩) اسم شجر ينبت بالرمل ورائحته طيبة . يُنظر الصحاح " أ ر ط "

(١٠) الناقة السريعة ، وزيادة النون مذهب سيبويه والجمهور ، ووزنه "فنعل" ، وزيادة اللام مذهب محمد بن حبيب ووزنه عنده "فعلل" . يُنظر الكتاب ٣٢٠/٤ ، واللسان "ع س ل"

(١١) هي لغة قيس وتميم . يُنظر اللسان "ه نا"

....

وقوله : **"وإلى البعيد هَنَّا"** أهل اللغة قالوا : "هَنَّا" بالفتح والتشديد بمعنى "هُنَا"[1] .

قوله : "**وقد حكى فيها الكسر**" تقدم الكلام عليها .

و"ثَمَّ " للبعيد بالإجماع فلذا عطفها على "هنا"

قوله : "**وتلحق كاف الخطاب وحرف التنبيه بـ"هنا**" (**و"هنا**")[2] كما يلحق أسماء الإشارة "**ويقال : هنالك كما يقال ذلك**" .

وقال الميدانى[3] : "هنالك" يكون إشارة إلى الزمان قال تعالى {**هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ**}[4] أى : فى ذلك الوقت . ويجوز أن يكون إشارة إلى المكان.

---

(١) وقد يقال في "هَنَّا" بالفتح والتشديد "هنت" . يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/١ ، والتذييل والتكميل ٢١١/٣ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ص. والتكملة من المفصل

(٣) لم أقف عليه في المتاح من كتب الميداني ، وربما كان له في كتاب لم أتمكن من الوصول إليه ، لكن استعمال " هُنا" للزمان مذهب لابن ولاد ذكره في المقصور والممدود باب الهاء/ ١١٨، ونقله عنه الشلوبين في حواشيه على المفصل/ ٤٦١ ، وأجازه ابن مالك في شرح التسهيل ٢٥١/١

(٤) الكهف ٤٤

{الموصولات}

الذي : للمذكر ، ومن العرب من يشدد ياءه .

واللذان : لمثناه ومنهم من يشدد نونه .

والذين : وفي بعض اللغات : اللذون ، لجمعه.

والألى واللاؤن في الرفع.

واللائين في الجر والنصب.

والتي لمؤنثه.

واللتان لمثناه.

واللاتي واللات واللائي واللاء واللاي واللواتي لجمعه.

قال صاحب الكتاب :

الموصولات ... الفصل(١)

محمد : لما أشبه الموصول الحرف فى افتقاره إلى جملة بُنى(٢) .

والكلام على تثنيته كالكلام على تثنية اسم الإشارة(٣) .

فإن قيل : لو كان ما ذكرت مُوجباً للبناء ، لبنى "أىّ" إذا كانت موصولة ولم يحذف صدر صلتها .

قيل : يأتى الكلام عليه فى فصل "أى"(٤) .

وبدأ بـ "الذى" ؛ لأنها الأصل .

ولغاتها : " **الذى للمذكر ، ومن العرب من يشدد ياءه** " للمبالغة فى الصفة كأحمرى(٥) وكما قال الشاعر(٦) :

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٢

(٢) سكت عن حد الموصول ، فلعل ذلك يكون لانحصار الموصول بالعد فلا يحتاج إلى حد . قاله أبو حيان ، وقال ابن مالك :" هو من الأسماء : ما افتقر أبدًا إلى عائدٍ أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية . ومن الحروف: ما أول مع ما يليه بمصدر، ولم يحتج إلى عائد." يُنظر التذييل والتكميل ٥/٣

(٣) يُنظر/٥٨٥ من هذا البحث

(٤) يُنظر/٦٥٧ ص من هذا البحث .

(٥) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٣ ، وذكر في "الذيّ" مشددة الياء البناء على الكسر والجري بوجوه الإعراب . يُنظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١٧٠/١ ، والمباحث الكاملية ٢٦٢/١ ، والتذييل والتكميل ٢٢/٣

(٦) هو العجاج . يُنظر ديوانه/ ٢٤٧ ، واللسان والتاج " د و ر ، ق ع س ر ، ق ن س ر ، ق ي س ر "

....

١٧٢-... **والدَّهْرُ بِالإِنْسانِ دَوَّارِيُّ؟**[(١)]

وليس منسوباً[(٢)] ، وفيه لغتان غير هاتين ، يأتيان (في)[(٣)] الفصل الثالث[(٤)] .

" **واللذان : لمثناه** " فى الرفع بالألف . "**ومنهم**[(٥)] **من يشدد نونه**" بدلاً من يائه المحذوفة[(٦)] ، أو للفرق للفرق بين ما تسقط نونه[(٧)] من التثنية لدخول الإضافة عليه ، وبين مالا تسقط نونه لأنه لا يضاف[(٨)] .

"**والذين** " فى النصب والجر ، ويجوز حذف نونه على ما يأتى[(٩)] . والذين فى الجمع ***٣٧٠/ب*** بالياء فى الرفع والنصب والجر وهى الكثيرة .

"**وفى بعض اللغات**[(١٠)] "**اللذون" لجمعه** " يعنى : يتغير كالتثنيه . وقوله : "**فى بعض اللغات** " يشير إلى

---

(١) البيت من الرجز المشطور ، وقبله :

أَطَرَباً وَأَنْتَ قَيْسَرِيُّ

وبعده :

أَفْنَى القُرُونَ، وَهُوَ قَعْسَرِيُ

وهو من شواهد الكتاب ٣٣٨/١ ، والمقتضب ٢٢٨/٣ ، والخصائص ١٠٤/٣ .

الشاهد فيه : تشديد الياء في " دواريّ" لتوكيد الصفة .

اللغة : القيسري : الشيخ الكبير . ويروى : "قنسري " وهو بمعناه . والقعسري : الشديد ، والقيسري أيضاً فيه معنى الشدة .

(٢) عبارة ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٩/٣

(٣) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٤) يُنظر/٦١٨من هذا البحث ، وفيه لغة لم يذكرها الشارح ، وهي حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة ، فيكون مجموع ما ما ذُكر فيه ست لغات . يُنظر شرح التسهيل ١٩٠/١ ، والأشموني ١٤٧/١

(٥) تشديد النون لغة قيس وتميم ، وتخفيفها لغة الحجاز وأسد . يُنظر التذييل والتكميل ٢٥/٣ ، والأشموني ١٤٨/١ ، والتشديد في النون أجازه الكوفيون مطلقاً ، وخصه البصريون بالألف والصحيح الأول لثبوت القراءة به . يُنظر البسيط لابن العلج ٣٥٨/١

(٦) هذا ما صرح به السيرافي في شرح الكتاب ١٢١/١ ط الهيئة ، وجعله إحدى علتين ، وأما الثانية : أن التشديد للفرق بين النون الداخلة عوضاً من الحركة والتنوين ، وبين النون الداخلة عوضاً من حرف ساقط من نفس الكلمة .

(٧) هذا ما اختاره ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٢/٣ .

(٨) قال ابن الشجري في أماليه ٥٦/٣: " إنما حذفوا ياء "الذي" فلم يقولوا : "اللذيان "، وقالوا في الشَّجي ونحوه الشجيان للفرق للفرق بين المعرب وغير المعرب " .

(٩) يُنظر/٦٢٠من هذا البحث .

(١٠) تُنسب إلى هذيل ، وعقيل ، وطيئ . يُنظر الأمالي الشجرية ٥٦/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩١/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم/ ٥٦ ، وأوضح المسالك لابن هشام ١٤٣/١ ، والتذييل والتكميل ٣١/٣

....

قلتها . "**والأُلى**" بوزن الصُرَد ، يعنى لجمع الذى من غير لفظه ، كامرأة ونسوة . وقولهم : العرب الأُلَى : جمع أُولَى ، و(هو)(١) "أُوَل" ثم قُلب بأن قدمت لامه على عينه فوزنه إذاً " فُلع "(٢) .

"**و"اللاؤون" فى الرفع ، و"اللائين" فى الجر والنصب**(٣) ، **و"التى" لمؤنثه** " ولغاتها كلغات الذى بالياء ساكنة ،وبتشديدها(٤) ، وبحذف يائها وكسر التاء وإسكانها على ما يأتى(٥) .

"**و"اللتان" لمثناه** " و"اللتين" كـ "اللذان واللذَيْنِ " وجمعه : "**اللاتى**" على وزن القاضى ، "**واللات**" بغير ياء .

قال الشاعر(٦) :

١٧٣- اللاّتِ كالبَيْضِ لَمّا تَعْدُ أَنْ دَرَسَتْ   صُفْرَ الأنَامِلِ من قَرْعِ القَواقِيزِ(٧)

كما حذفت من الذى .

"**واللائى**" بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة جمع على غير واحده ، كـ "الأُلى" فى جمع الذى ، واستعملوا اللائى فى المذكر أيضاً .

قال(٨) :

---

(١) كلمة " هو " ساقطة من ص ، ولعل الأنسب ذكرها .

(٢) في اللسان " أولى" : " .. وأما قولهم : ذهب العرب الأُلى ، فهو مقلوب من الأُوَل لأنه جمع أُولى، مثل أُخْرىَ وأُخَر.

(٣) مجيئ "اللائي " على صورة جمع السلامة لغة لبعض هذيل ، وإلزامه الياء رفعاً ونصباً وجراً لغة جمهورهم . يُنظر الأزهية/٣١٠ الأزهية/٣١٠ وأمالي ابن الشجري ٥٨/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/١ والتذييل والتكميل ٣٦/٣

(٤) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٢/٣ : " .. إن التشديد سُمع في " الذي" ، وأما في " التي " فلا يُحفظ ذلك . و:أن المصنف – يعني ابن مالك – اعتمد على أبي موسى في الكراس له – يعني المقدمة الجزولية – حيث ذكر ذلك ، وأما من تعرض لحصر لغات " التي " كالدينوري في المهذب ، والهروي في الأزهية ، والجوهري في الصحاح فلم يذكروا ذلك في كتبهم . انتهى ، ويُنظر الصحاح " ل ت ى" ، والأزهية/ ٣١٢ ، والمقدمة الجزولية/ ٥٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/١

(٥) سبق الحديث عن اللغات في " الذي" . يُنظر/ ٥٩٩من هذا البحث ، ، وسيأتي الحديث عن " التي" يُنظر/٦٢٠ من هذا البحث

(٦) هو الأسود بن يعفر ، يُنظر ديوانه/ ٣٨ ، والرواية فيه : من نَقَف القوارير . والقوارير : شجر تعمل منه الرحال والموائد .

(٧) البيت من البسيط ، وهو من شواهد الأزهية/ ٣٠٤ ، و المخصص ١٧٨/١٣ ، والأمالي الشجرية ٦٠/٣ ، وشرح الجزولية للأبذي١/ ٤٧٤ .

اللغة : درست : حاضت ، القواقيز : الأقداح التي يُشرب فيها الخمر .

(٨) قائله مجهول . يُنظر المعجم المفصل ١٧٦/٦

....

١٧٤- أَبَى لَكُم أَن تَقْسَرُوا أو يَفُوتَكُم - بتَبْلٍ من اللاّئِى تُعادُونَ – تابِلُ[1]

و"اللاء" بحذف يائه كالذ .

و"اللاى" وهى قراءة البزى[2] وأبى عمرو[3] بياءٍ ساكنة بدلاً من الهمزة .

قال أبوعلى[4] : ومثل هذا البدل من الهمزة لا يقدم عليه إلا بسمع . انتهى .

حَذَف الياء لتطرفها ثم أبدل من الهمزة ياء على غير قياس .

فإن قيل : هلا قلت إنه حذف الهمزة وأبقى الياء ولا يلزم منه الجمع بين توالى إعلالين ؟

قيل : التغيير إلى الأطراف أسبق ، فلذا حُمل عليه ، وأما الجمع بين إعلالين فقد جاء منه ألفاظ تذكر فى الإعلال[5]

"**واللواتى**" مثله جمع التى ، وقيل : (اللواتي جمع)[6] اللاتى فيكون جمع جمع[7] ، وحكى غيره "اللواتِ" "اللواتِ" بكسر التاء من غير ياء **٣٧١/أ** و"اللوا" بلا تاء .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو من شواهد المحكم " ل ت ي" ٥٢٠/٩ ، واللسان "ل ت ي " .

اللغة : القسر : بالسين القهر والمنع ، ويروى بالصاد ، بمعنى الحبس والمنع . بتابل : التبل : الثأر من الأعداء ، والتابل: المعادي .

(٢) أبو الحسن أحمد بن محمد البزي ، مقرئ ، راوٍ عن ابن كثير ، إقامته بمكة ، ووفاته بها سنة ٢٤٣ ، وقيل ٢٥٠ هـ . يُنظر في في ترجمته : غاية النهاية ١١٩/١ ، ولسان الميزان ٢٨٣/١ ، والأعلام ٢٠٤/١

(٣) اللائي : في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم ، الأحزاب ٤ ، والمجادلة ٢ ، والطلاق٤ . قرأت على عدة أوجه بخلف عن القراء في رواياتهم

فقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف والحسن والأعمش بالمد والهمز المحقق ، وبعده ياء ساكنة

وقرأ قالون وقنبل ويعقوب ونافع بحذف الياء مع تحقيق الهمز

وقرأ ورش وأبو عمرو والبزي بخلاف عنها ، وأبو جعفر بتسهيل الهمزة كالياء ، مع حذف الياء

وقرأ أبو عمرو والبزي واليزيدي وأبو جعفر وابن كثير وورش عن نافع والأصبهاني بإبدال الهمزة ياء ساكنة مع إشباع المد ، وقرأ بتسهيل الهمزة بين بين ورش والبزي وأبو عمرو وأبو جعفر ونافع ، والتسهيل بين بين عن حمزة في الوقف خاصة مع المد والقصر ، وذكروا عن ورش أنه قرأ بكسر الياء كسرة خفيفة . يُنظر : المحرر الوجيز ٣٦٨/٤ ، والنشر ٤٠٤/١ ، والإتحاف ٢٠٩/١ ، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ٢٤٥/٧ ، ٣٦٣/٩ ، ٥٠٤ .

(٤) يُنظر الحجة لأبي علي الفارسي ٤٦٧/٥ ، قال أبو حيان في البحر ٢٠٧/٧ : وهو بدل مسموع لا مقيس وهي لغة قريش .

(٥) وافته المنية قبل أن يتم وعده .

(٦) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٧) قال ابن الشجري في أماليه ٦١/٣ : " فإن جمعت قلت في " اللاتي " اللواتي ، وفي " اللاء " اللوائي ، وقد روي عنهم " اللوات " بحذف الياء ، وبإبقاء الكسرة وعليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١١٢/١

"واللام " بمعنى الذي ، في قولهم : الضارب أباه زيد ، أي الذي ضرب أباه.

و"ما" ، و "من" في قولك : عرفت ما عرفته ومن عرفته.

و" أيهم" في قولك : اضرب أيهم في الدار.

و"ذو" الطائية الكائنة بمعنى الذي في قول عارق:

"لأنتحين للعظم ذو أنا عارقه "

و"ذا" في قولك : ماذا صنعت ، بمعنى أي شيء الذي صنعته[1]؟.

قال الشاعر[2] :

١٧٥- جَمَعْتُها مِنْ أَيْنُقٍ خيار[3] مِنَ اللَّوا شُرِّفْنَ بالصِّرارِ[4]

واللواءِ واللاءَات ممدودة مكسورة التاء[5] .

قوله :"واللام بمعنى الذى"[6] وهى اسم لعود الضمير إليها[7] ، ولأنها أشبهت "الذى" فى معتمدها ، ، إذ معتمدهما جميعا على التعريف ، إلا أن تعريف "اللام" للمفرد ، وتعريف "الذى" لمعنى الجملة إذا خرج عن الجملة إليه . ولأنها تدل على معنى فى نفسها غير مقترن بزمان ، فكانت اسما ، ولأنها لغير مَن الصفة له فى نحو قولنا : الضاربه أنا زيد ، فالألف واللام لزيد ، وضاربه للمتكلم .

والخبر إذا كان مفرداً يكون هو المبتدأ ، والإخبار فى هذه الصورة عن اللام لأنها هى زيد ، ولا يُخبر عن غير

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٢

(٢) قائله مجهول ، يُنظر اللسان والتاج "ش ر ف ، و"ل ت ي "، و "ل و "والدرر ١/ ١٥٠

(٣) ويروى : عقار، كما يروى غزار

(٤) البيتان من الرجز المشطور ، يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ١٩٥/١ ، وشرح التسهيل للدماميني ١٩٥/٢

اللغة : الصرار : خيط يشد فوق الناقة لئلا يرضعها ولدها .

(٥) يُنظر هذه اللغات في : الأزهية للهروي/ ٣٠٤ ، والأمالي الشجرية ٦١/٣ ، وشرح الجزولية للأبذي١/ ٤٧٤ ، وشرح التسهيل التسهيل للدماميني ١٩٦/٢

(٦) هي عبارة المالقي في رصف المباني/ ٧٥ ، وتعبير الأكثر " أل" واختلافهم في هذا التعبير الأصل فيه التسامح ، مع كونهم اختلفوا في ماهية " أل" ، فذهب الخليل ، وابن كيسان إلى أنه ثنائي ، وهمزته قطع ، وذهب سيبويه إلى أنه "اللام" وحدها ، زيدت عليه همزة الوصل ، وأكثر المتأخرين على ذلك ، وحُكي عن المبرد أنه الهمزة وحدها، وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، وهو في المقتضب على مذهب سيبويه وأكثر المتأخرين . يُنظر في هذه المسألة : الكتاب ١٤٧/٤ ، والمقتضب ٢٢١/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١ ، وشرح الكافية للرضي١٣١/٢ ، والجنى الداني/ ١٣٨ ، والتصريح ١٤٨/١ .

(٧) يقال : جاءتني الضاربها زيد . فالضمير عائد على " أل" ، ويبرز هذا الضمير إذا عطف عليه ، يقال : جاءني الضارب هو وزيد ، والمضروب هو وعمرو . ذكره المالقي . يُنظر رصف المباني/ ٧٥ ، والتذييل والتكميل ٦٠/٣ .

....

الاسم . فإن قيل : لو كانت اسماً لاستحقت إعراباً[١] ؟

قيل عنه أجوبة :

أحدها : أنه معرب وضارب (صلة)[٢] له[٣] .

الثانى : هو اسم ولايستحق إعراباً ؛ لأنه بصورة الحرف[٤] ، كما تقول فى الظرف المستقر يجوز تقديمه على على اسم "إنَّ" اعتباراً بحاله إذا كان لغواً غير مستقر لاتفاق اللفظ .

قال ابن السراج[٥] : إلا أن الفاعل هنا إعرابه إعراب الذى بغير صلة لأنه لا يمكن فيه غير ذلك . انتهى . . واعلم أن مقتضى الدليل أن الموصول وحده لا يستحق إعراباً ، كما لم يخبر عنه وحده من غير ذكر صلة ؛ لأنه لبعض الاسم ، وبعض الاسم لايستحق أن يخبر عنه ، ولا أن يعرب غير أن العرب أعربوه إذا كانت الصلة جملة فى "أى" وفى "الذين" على قول[٦] ، فعلم أن الإعراب له ، أما إذا كانت الصلة مفردة فيظهر إعراب الموصول فيها لأنها آخر الاسم .

وقال فى التخمير[٧] إن رفع ضارب **٣٧١/ب** من قولك : الضارب زيد ، لرفع يضرب ، يعنى أن الضمة التى كانت فى حال الفعلية مستصحبة فى حال الاسمية . وليس بشئ لأن هذا يكون فى معنى (ضرب)[٨] ، ، فلا ضمة فى الأصل فلا استصحاب .

---

(١) هذا ما استدل به ابن يعيش على اختيار القول بحرفيتها في شرح المفصل ١٤٤/٣

(٢) في ص " صفة " والمثبت هو الصواب .

(٣) في التخمير ١٩١/٢ أن اللام ها هنا بمعنى الذي ، ومحله الرفع بالابتداء ، وضارب صلة هذا الموصول

(٤) هذا ما عليه ابن السراج في الأصول ٢٧٠/٢

(٥) في الأصول ٢٧٠/٢ : " إذا قلت : " قام زيد "كيف تخبر عن زيد بالذي ، وبالألف واللام ؟

فيكون الجواب : "الذي قام زيد" ، والقائم زيد ، فتكون "الذي" مبتدأ ، وقام صلته ، وفيه ضمير يرجع إليه ، وبه تم . وهو في المعنى: زيد ؛ لأن الضمير هو "الذي" ، والذي هو زيد ، فهو في المعنى الفاعل كما كان حين قلت : قام زيد ، وكذلك إذا دخلت الألف واللام بدلاً من "الذي" قلت : القائم زيد ، فالألف واللام قد قامتا مقام الذي ، وقائم قد حل مقام "قام" ، وفي قائم ضمير يرجع إلى الألف واللام ، والألف واللام هما زيد ، إلا أنك أعربت "القائم" بتمامه بالإعراب الذي يجب لـ" الذي " وحدها إذا لم يكن سبيل إلى غير ذلك

(٦) سبق الحديث عن إعراب "الذين" في/٥٩٩ من هذا البحث وسيأتي الكلام عن إعراب "أي" في/ ٦٥٧من هذا البحث .

(٧) في التخمير ١٩١/٢ : فإن سألت : فما هذه الرفعة في ضارب ؟

أجبت : أنه بمنزلة رفعة المضارع في قولك : الذي يضرب أباه زيد .

(٨) في ص " يضرب " واستدركه الناسخ في الحاشية .

....

وذهب المازنى[1] إلى أنها حرف ، وإن نوى بها مذهب الاسمية ، بدليل إعراب الاسم الواقع بعدها بإعراب "الذى" بغير صلة

ولما تخطاها العامل فى نحو : مررت بالضارب أَيِّ ضارب ، فجرَّه . كما لم يجر: مررت بالذى ضاربٍ.

فإن قيل : إذا نوى بها مذهب الاسمية صار معناها معنى الاسم ، فوجب أن يكون اسماً؟

قيل : لو كان دخول معنى الاسمية فى الحرف مخرجاً به إلى الاسمية ، لوجب أن يكون واو المفعول معه اسماً؛ لأنها نائبة عن "مع" ، ومع اسم .

فإن قيل : لو كانت حرفاً لما عاد الضمير إليها ؟

قيل : لا نسلم عود الضمير إليها وإنما الضمير يعود إلى الموصوف المحذوف ؛ لأن الضارب تقديره : الرجل الضارب .

أو يعود إلى ما دلت عليه اللام من معنى "الذى" ، كما يعود الضمير إلى المصدر الدال عليه الفعل فى قولهم : من كذب كان شراً له ، أى : كان الكذب شراً له[2] .

---

(١) يُنظر في مذهبه شرح اللمع لابن برهان ٥٨٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/١ ، والتذييل والتكميل ٦١/٣ ، واستصوبه ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٤/٣ .

(٢) ومما ذكروه كأدلة استدل بها المازني على صحة مذهبه :أن "أل " الموصولة لو كانت من الأسماء لكانت من الأسماء الظاهرة ، ولا يكون اسم ظاهر على حرفين أحدهما ألف وصل ، فيكون الاسم في الحقيقة حرفاً واحداً .

وأُجيب :ببطلان ذلك ، فقد حُكي من كلامهم "امُ الله " وهمزته همزة وصل مع أنه معرب ، فالأحرى أن يجئ على ذلك الاسم المبني ، وقد أجاز سيبويه بالقياس إذا سميت بالباء من " اضربْ " أن تقول : " إبٌ " فتلحق همزة الوصل وتعرب ، فأجاز أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد إذا وُصل ، فإذا بُدأ به كان على حرفين أحدهما همزة وصل ، وقاس ذلك على " أبٍ" فهو على حرفين ابتداء ، فإذا وُصل في مثل " مَنَ ابٌ لك" على لغة من نقل الحركة وحذف الهمزة صار على حرف واحد ، بل يبقى الاسم المعرب على حرف واحد وصلاً وابتداء ، قالوا : "شربتُ ماً ".

ومما اعتل به لصحة مذهبه أيضاً : فتح الهمزة في " الضارب " إذا ابتدأ بها الكلام ، ولا تكون همزة وصل في الاسم إلا مكسورة ، إلا ما شذ من قولهم : "ايْمُنُ الله" ، وإذا كانت حرفاً كانت مفتوحة فيه كحالها في الرجل والغلام .

وأُجيب عن ذلك : بأن فتح الهمزة جاء تشبيهاً بهمزة "أل" التي للتعريف .

قال المازني : لو كانت " أل " اسماً لجاز أن يُفصل بينها وبين صلتها بمعمول الصلة .

وأُجيبَ بأن ذلك كان لشدة اتصال "أل" بصلتها وجعلهما كشئ واحد إذا كانت الصلة مفردة بخلاف صلة " الذي" فإنه جملة ، بل ذلك يلزم المازني في مذهبه لأنهما عنده حرف ، والموصول إذا كان حرفاً غير عامل يجوز أن يُفصل بينه وبين صلته . يُنظر الكتاب ٣٢٣/٣ ، والتذييل والتكميل ٦٢/٣ ، ٦٣ بتصرف .

....

والجواب : قوله :" إنها حرف" ، قلنا: لا نُسلم[1] .

قوله : بدليل إعراب الاسم الواقع بعدها بإعراب الذى بغير صلة . تقدم الجواب عنه لمَ كان ؟

قوله : " أو لما تخطاها العامل " . قلنا : لا نسلم أنه تخطاها ، وإن سلمنا فقد تقدم الجواب عنه .

قوله : "واو المفعول معه إنها بمعنى الاسم" . قلنا : لا نسلم .

وأما نيابتها عن "مع" فنقول : لما كانت "الواو" تقع على المصاحبة و"مع" للمصاحبة نابت عنها ، أما أنها بمعنى الاسم **٣٧٢/أ** فلا ، كيف و"مع" تدل على معنى فى نفسها ؟

أما قوله : إنه يعود إلى المحذوف . فنقول : لو كان كذلك لم يكن فرق بينهما إذا كانت بمعنى "الذى" ، وإذا كانت حرفاً فى نحو: مررت بالرجل الذاهب ، فإن الضمير يعود إلى الموصوف ، وبينهما فرق فعلمت أن العائد ليس إلى المحذوف .

وقوله : أو إلى مادلت عليه اللام من معنى الذى . فنقول : لا نسلم على تقدير أنها حرف أنها تدل على معنى الذى .

كيف يكون الحرف دالاً على معنى الاسم ؟

أما قوله : فى المصدر المدلول عليه بالفعل ، فالفعل مشتق من المصدر[2] ، فجاز أن يدل عليه بخلاف "الذى" فليست مشتقة أصلاً ، والذى يوضح الفرق بينهما أنه لا يجوز ترك العائد فى اللام التى بمعنى الذى ، ويجوز ترك العائد إلى المصدر المدلول عليه بالفعل وهو الأكثر

على أنَّا نقول لا نسلم أنَّ اللام أصلها الذى ، حتى لو بطل الذى بطل اللام لما تبين عند قوله الحرف الملتبس بها.

وقال الرمانى : التعريف الذى للألف واللام فى الأصل ، إنما هو لتعريف ما دخل عليه ، فأما التعريف الذى فيه وهو اسم ، فإنما هو فى نفسه لا فيما دخل عليه ، واسم الفاعل مبين كما بينه فَعَل .

قوله : "**فى قولهم** : **الضارب أباه زيد** " يعنى : أن اللام هنا بمعنى الذى .

" **أى الذى ضرب أباه**[3] **و"ما" و"من" فى قولك : عرفت ما عرفته ، وأيهم فى قولك : اضرب**

---

(١) ولو كانت موصولاً حرفياً لأُولت مع ما بعدها بمصدر كسائر الموصولات الحرفية . يُنظر التذييل والتكميل ٣ /٦١ ، والمغني ٤٨/١

(٢) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل المشتقات ، وعن ابن طلحة أن كلاهما أصل . يُنظر في هذه المسألة الإنصاف ٢٣٥/١ م٢٨ ، والتبيين/ ١٤٣ م٦ ، وائتلاف النصرة/١١١ فصل الفعل م ١ ، والتصريح ٣٢٥/١ .

(٣) هذان مذهبان في ماهية " أل" الموصولة ، وفي المسألة مذهب ثالث لم يذكره المؤلف ، وهو القول بأن " أل" الموصولة حرف

....

أيهم فى الدار " ويأتى الكلام عليها فى فصولها[١] .

"**وذو الطائية الكائنة بمعنى "الذى"** " ويلزم طريقة واحدة[٢] ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ؛ وإنما استوى لفظها لأنها نقلت من كونها بمعنى صاحب إلى معنى الذى[٣] **٣٧٢/ب** فلزمت طريقة واحدة .

قالوا : ويجوز أن يؤنث[٤] ، فنقول بئرى ذات حفرت ، ولايقاس التثنية والجمع على التأنيث كما لم يفعل ذلك فى "قاما الزيدان" على اللغه الجيدة ، قياساً على "قامت هند" ، ومنهم من يثنى ويجمع[٥] ، والأول أقيس . فإذا ثنى وجمع لزمه الإعراب فى هذه الحالة ليجرى على قياس نظيره[٦] .

وحكى أنه سمع فى "ذات" ، و"ذوات" الرفع فى كل حال[٧] .

وقوله : "**فى قول عارق الطائى** " واسمه : قيس بن جِرْوَةَ [٨] ، ولقب عارقاً لقوله : **ذو أنا عارقه**

١٧٦- حلَفتُ بهَدْيٍ مُشعَرٍ بَكَراتُه ... تَخُبُّ بصحراءِ الغبيط دَرادِقُه

لَئِنْ لم تُغيِّرْ بعضَ ما قد صنعتُمُ ... لأَنتحِيَنْ لِلعَظمِ ذو أَنا عارِقُه[٩]

تعريف ، ونسب هذا القول ابن السراج في الأصول ٢٢٣/٢ إلى أبي العباس المبرد ، وكلامه في المقتضب ١٥١/١ غير واضح ، ونسبه الفارسي في البغداديات/ ٥٥٣ إلى المازني ، والذي عليه النقلة أنه قول للأخفش . يُنظر التذييل والتكميل ٥٩/٣ ، والارتشاف ٢٢٧٣/٥ ، والهمع ٥٥/٣ ، والذي في معاني القرآن للأخفش ٨٤/١ يفيد أن "أل" في الضارب اسم موصول بمعنى الذي .

(١) يُنظر/٦٥٧ من هذا البحث

(٢) حكاه الأزهري في التهذيب ٤٥/١٥

(٣) ومنع إطلاقها على مؤنث جماعة ، منهم : ابن عصفور في شرح الجمل ١٧٧/١ ، وتأول ما جاء من ذلك على معنى المذكر

(٤) القائل : بعض من الطائيين ، حكى ذلك عنهم جماعة ، منهم الهروي في الأزهية/ ٣٠٣ ، ويُنظر شرح الكافية للرضي ٤١/٢ ، وشرح الجزولية للأبذي١/ ٤٧٥

(٥) أي من الطائيين ، يُنظر الأصول ٢٦٣/٢ ، والأزهية/ ٣٠٥

(٦) ظاهر عبارته أن "ذو" المفردة تلزم حالة واحدة رفعاً ونصباً وجراً ، هذا هو الأكثر ، ومن الطائيين من يعربها حملاً على " ذو" التي بمعنى صاحب . يُنظر المقرب ٥٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٩/١ .

(٧) حكى هذه اللغة ابن مالك في شرح التسهيل ١٩٦/١ ، وحكى ابن الدهان تغيير حركتها بتغيير موقعها الإعرابي رفعاً ونصباً وجراً . يُنظر شرح الكافية للرضي ٤٢/٢

(٨) هو قيس بن جروة بن سيف الأجئي الطائي ، شاعر جاهلي ، اشتهر بلقبه عارق الطائي توفي سنة ٥٠ ق . هـ تقريباً . يُنظر في ترجمته : معجم الشعراء/٣٢٦ ، الأعلام ٢٠٥/٥ ، والبيتان له في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٤٦/٤ ، والخزانة ٤١٠/٧ ،وبيت الشاهد أنشده صاحب النوادر٢٦٦/ ثاني بيتين نسبهما إليه ، أو إلى عمرو بن ملقط .

(٩) البيتان من الطويل ، يُنظر كتاب الشعر للفارسي/ ٤١٥ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩٧/١ ، والأمالي الشجرية ٥٢/٣

....

ويروى :

لئن لم يُغير

ويروى :

لأنتحينَّ العظم(١)

شاهده : قوله : **ذو أنا عارقه** ، وجعله "ذو" بمعنى الذى ووصلها بالمبتدأ والخبر .

وقوله : "لئن " فيما بين القسم والمقسم عليه توطئة للقسم ، وجواب القسم : لأنتحين يقول : آليت إن لم تغير صنيعك لأقصدن فى مقابلته كسر العظم الذى صرت أعرقه أى : أنتزع اللحم منه . جعل شكواه كالعرق ، وجعل ما بعده إن لم يغير معاملته تأثيراً فى العظم نفسه(٢) .

قوله : **" و"ذا" فى قولك : "ماذا صنعت" بمعنى : أى شئ الذى صنعته "** ويأتى شرحه فى فصله(٣).

الشاهد في البيت الثاني وهو استعمال "ذو" بمعنى الذي في المذكر ، وفي البيت الأول شاهد آخر وهو : كون تأنيث المسند لجمع المؤنث جائزا وليس بواجب، وذلك في قوله :مشعر بكراته

اللغة : البكرات : جمع بكرة ، وهي الشابة من الإبل . الخبب : ضرب من السير . الدرادق : صغار الإبل . أنتحي : أقصد . عرق العظم : أكل ما عليه من اللحم ، ويُنظر التذييل والتكميل ٥٢/٣، والخزانة٤١٠/٧

(١) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٣ ، والخزانة ٤١٢/٧

(٢) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٣

(٣) يُنظر/٦٦٨ من هذا البحث .

والموصول ما لا بد له في تمامه اسماً من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ، ومن ضمير فيها يرجع إليه ، وتسمى هذه الجملة صلة ، ويسميها سيبويه : الحشو.

وذلك قولك : الذي أبوه منطلق زيد ، وجاءني من عهده عمرو .

واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة للام ويرجع الذكر منها إليه كما يرجع إلى الذي .

قال صاحب الكتاب : والموصول مالا بد له فى تمامه اسماً من جملة ... الفصل[1]

محمد : الموصول هو كما ذكر : " **مالا بد له فى تمامه اسماً من جملة ومن ضمير فيها يرجع إليه**" أى إلى الموصول **٣٧٣/أ** وإنما احتاج إلى جملة ؛ لأنه وضع ليتوصل به إلى وصف المعرفة بالجملة فلزم الجملة لذلك ، وهو مع الجملة بمثابة اللام مع المفرد ؛ ولذا قال : "**لابد له فى تمامه اسماً من جملة تردفه من الجمل التى تقع صفات**" .

وتعريف "الذى" باللام كتعريف الرجل[2] ؛ لأن الموصول نكرة بدليل إضافة "أى" ، ولو كان معرفة لما أضيف ، ويفتقر إلى مُعرف ليحصل الغرض منه ، واللام صالحة فوجب أن تكون هى المعرفة .

فإن قيل : لو كانت المعرفة لجاز نزعها كما فى الرجل ؟

قيل : إنما لزمت فى "الذى" ؛ لأنه إنما أتى بالذى لوصف المعارف بالجمل ؛ فلو نزعت فات الغرض منها فلذا لزمت .

نظيره "ذو" التى بمعنى صاحب يلزم الإضافة لأن الغرض من الإتيان بها الوصف باسم الجنس فلا تستعمل إلا مضافة لزوال الغرض من الإتيان بها .

فإن قيل : لو كانت اللام هى المعرفة لوجب أن تكون "ما" الموصولة و"من" نكرة لأنه لا لام فيها؟

قيل : هما بمعنى "الذى" ، و"الذى" معرفة فاستغنى عن معرف .

وقيل[3] : تعريفه بالصلة ؛ لأن مِن الموصولات ما لا تدخله اللام وهو معرفة واللام زائدة مثلها فى "الآن" ، والأحد العشر الدراهم ؛ ولذا لزمت كما فى "الآن" ، وإنما زيدت فى "الذى" دون سائر الموصولات لأنها على وزن الصفة فـ"لَذٍ" على وزن "شَجٍ" ، ويوصف بها فزيدت اللام لإصلاح اللفظ .

وأما "ما" و"مَن" فلا يوصف بهما ؛ لأنهما يقومان مقام الصفة والموصوف وليسا على وزن الصفات لنقصانهما.

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٣

(٢) موافقة للأخفش . يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/٢ ، والتذييل والتكميل ١١١/٢

(٣) وعليه الرماني . يُنظر معاني الحروف/ ٦٨

....

والجواب :

قوله : "تعريفه بالصلة"

قلنا : لا نسلم ويلزم منه اجتماع تعريفين **٣٧٣/ب** لفظيين فى نحو : اضرب أيهم قام صاحبه ، فلو كانت الصلة معرفة لما صحت إضافته مع أن الجملة للفائدة ، وإنما التعريف لما يعلمه المخاطب ولا يعرفه بعينه فيستحيل أن يعرف معنى الجملة وهو فى الجملة ، فإذا أخرج إلى الاسم صح تعريفه .

بل هى مبينة للموصول كبيان بعض حروف الاسم لبعض ، فمنزلتها منزلة "فر" من "جعفر" فى أنه ليس بمعَرَّف ولا مُعرِّف ، لكنه مبين لأن الموصول مبهم يحتاج إلى بيان من أجل إبهامه ، وللجملة معنى مخصوص ؛ لأن معنى قام زيد غير معنى قعد زيد ، و"الذى" مبهم لايتخصص إلا ببيان الصلة .

وذهب بعضهم[١] إلى أن تعريف الموصول كتعريف اسم الإشارة حين كان كل واحد منهما موضوعاً على معلوم فتعرف ، وكذا الموصول هو مبهم ، فلما وضع على الجملة المعلومة عند المخاطب ووصل بها صار معرفة ، ولو كان كما قال لم تضف أى ؛ لأن أسماء الإشارة لاتضاف . فتدبره ، فلم أجد أحداً تتبعه هذا التتبع .

وإنما اشترط أن تكون الصلة من تلك الجمل لأنها المقصودة بأن تكون صفة ، وإنما أتى بالذى لأجلها فلذا لزمت أن تكون منها ، ولذا وضع الموصول غير مستقل بالمعنى ليحتاج إلى الصلة وتقدمت[٢] الجمل التى تصح أن تكون صفة ، وإنما احتاج إلى ضمير فيها يرجع إليه ؛ لأن الجملة كما تقدم مستقلة بالفائدة فإذا لم يكن فيها ضمير لم يعلم ارتباطها بالموصول .

قوله : "**وتسمى هذه الجملة صلة** " لأن الأول لما كان موصولاً كانت هذه صلته .

"**ويسميها سيبويه**[٣] **الحشو** " لأنها بمنزلة الزيادة لأنها يتم بها الاسم ويوضح معناه ، ومنه فلان من حشوة **٣٧٤/أ** بنى فلان أى من أتباعهم لا من صميمهم .

قوله : "**وذلك قولك : الذى أبوه منطلق زيد**" الذى : مبتدأ ،وأبوه : مبتدأ ثان ،ومنطلق: خبر أبوه وزيد : خبر الذى

"**وجاءنى مَن عَهِدَه عمرو**" جاءنى : فعل ومفعول ، مَن : الفاعل وهى بمعنى الذى ، "عهده عمرو" : جملة من فعل وفاعل صلة ، والهاء عائدة إلى مَن .

---

(١) وعليه الفارسي . يُنظر الحجة ١/١٥٢ ، والعضديات/ ١٦٨ .

(٢) يُنظر/٤٥٢من هذا البحث .

(٣) يُنظر الكتاب ٢/١٠٥

....

قوله : **"واسم الفاعل فى الضارب فى معنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة للام"**

قال ابن خروف[١] : الألف واللام فى الصفات كلها الجارية وغير الجارية بمعنى الذى ، والاسم فى موضع الفعل .

وقال الرمانى : الضارب زيداً عمرو ، الألف واللام فى هذا اسم لامحالة ؛ لأن اسم الفاعل قد عمل فى المفعول ، والألف واللام فى "الغلام" حرف لا يجوز غيره ، والألف واللام فى "الذاهب" يحتمل أن يكون حرفاً ، وأن يكون اسماً ، فهو إذا لم يكن فى ذاهب ضمير حرف وإذا كان فيه ضمير اسم. انتهى .

وقوله : **"وهو مع المرفوع به جملة"** ليس اسم الفاعل مع ضميره جملة ؛ لأنه لو كان جملة لما رفع ، وإنما هو فى معنى الجملة وهو مفرد لإرادة المشاكلة بين هذه الألف واللام وبين اللام فى الرجل ، فسبكوا من الجملة المفرد ليوفروا[٢] على الألف واللام ما تقتضيه من المفرد ، والمعنى على ما كان عليه جمعاً بين المعنى واللفظ ، كما ذكر فى اللام من الضارب أن صورته صورة الحرف ومعناه معنى الاسم ؛ فلذا اسم الفاعل صورته صورة المفرد ومعناه معنى الجملة .

واحتج الزمخشرى[٣] على أنه جملة بجواز حمل الجملة عليه فى قوله تعالى {**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ**
٣٧٤/ب وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا }[٤] ، وعطف الفعل على الاسم لايجوز ولكن لما كان معنى "المصدقين" : الذين يصدقوا عطف عليه الفعل انتهى.

وقوله : "إن عطف الفعل على الاسم لايجوز" .

قلت : لا نسلم أنه لايجوز مطلقا ، بل يجوز إذا كان فى معنى الجملة ؛ نظراً إلى المعنى ، والحمل على المعنى كثير ، منه :أقائم الزيدان ؛ لأنه بمعنى أيقوم الزيدان؟ وقد تقدم بيانه[٥] .

وقال الرمانى : لايجوز أن تدخل اللام بمعنى الاسم على اسم الفاعل إلا وهو لما مضى لأمريين :

أحدهما : أنه وصلة إلى إعمال اسم الفاعل فى المفعول على معنى الماضى ، فلزم ذلك ليدل على أنه نقل ليكون وصلة إليه .

والآخر : أن الماضى لما كان قد وقع كان أحق بالتعريف ؛ لأنه قريب مما هو معلوم عند المخاطب ،

---

(١) يُنظر شرح الجمل لابن خروف ٥٣٣/١

(٢) كُتبت في ص " ليوكلوا " ثم ضرب عليها الناسخ وصححها .

(٣) يُنظر الكشاف ٣٤٦/٤

(٤) الحديد ١٨

(٥) يُنظر شرح المفصل لابن عمرون ١/ ٣٥٢

....

فطلب حرف التعريف المنقول إليه عن بابه ما هو أحق بالتعريف ليجرى الكلام عليه بما هو أقوى فيه .

وقال السيرافى[1]: فإن قال قائل لم جعل سيبويه الضارب مفسراً بالذى ضرب ، ولم يفسره بالذى يضرب ؟
قيل له من قبل أن اسم الفاعل الذى فى معنى الماضى لاينصب الاسم الذى بعده مع غير اللام ، والذى فى معنى المستقبل ينصب ، فإذا نصب اسم الفاعل مع الألف واللام فى معنى الفعل الماضى لم يقع شك فى أن المستقبل يعمل ذلك العمل . انتهى.

وقد استدل على أنه يصح أن يكون للمستقبل بقول جرير[2] :

١٧٧– فبتُّ والهمُّ تغْشانى طَوارقُه   من خوفِ رحلةِ بين الظاعنين غدا[3]

فأعمل "الظاعنين" فى "غد" .

وقال ابن ولاد[4] : البيت وأمثاله على معنى : "الذين قدر أنهم يظعنون غداً " فإنما هو على تقدير فعل محذوف قد وجب ؛ لأن الظن **٣٧٥/أ** بظعنهم قد سلف قبله لتهيئهم له ، فصار مقدراً .

ومن الدلالة على أن الماضى هو الأصل فى صلة اللام ، أنه قد يكون المضارع بعده ويراد به الماضى لقولك هذا الذى يزورنا فيكرمنا ، تريد : هذا الذى زارنا فأكرمنا ، ولايجوز أن يتأول الماضى بالمستقبل ، فتقول هذا الذى زارنا على معنى يزورنا ، فعلم أن الماضى الأصل وأن غيره داخل عليه لما يعرض فيه[5] .

قوله : "**ويرجع منها**" يعنى من صلة اللام إليه ، يعنى إلى اللام ، اختار أن اللام اسم فأعاد الضمير إليها وهو الصحيح ، ولذا قال كما يرجع إلى الذى .

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٠ ط الهيئة .

(٢) يُنظر ديوانه/ ١٨٧ ، والرواية فيه هكذا :

باتت همومي تغشاها طوارقها   من خوفِ روعة بين الظاعنين غدا

(٣) البيت من البسيط ، وهو من شواهد كتاب الشعر/ ٨٢ ، وشرح الرضي ٢/٢٠١ ، والخزانة ٨ /١٤١
الشاهد فيه : نصب " غداً " فيحتمل أن يكون منصوباً بـ " رحلة " أو بــ " بين" أو بــ "الظاعنين"

(٤) هو أحمد بن محمد بن ولاد التميمي ، أبو العباس ، نحوي مصري ، أصله من البصرة ، توفي سنة ٣٣٢ هـ ، من مصنفاته المقصور والممدود . يُنظر في ترجمته : إنباه الرواة ١/٩٩ ، والأعلام ١/٢٠٧

(٥) يُنظر الانتصار/ ٧٦ وما بعدها م١٥ مختصراً

وقد يحذف الراجع كما ذكرنا .

وسمع الخليل عربياً يقول : ما أنا بالذي قائل لك شيئاً .

وقريء : " تماماً على الذي أحسنُ " بحذف شطر الجملة

وقد جاءت "التي" في قولهم : بعد اللتيا والتي محذوفة الصلة بأسرها. والمعنى بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت.

وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه[١].

قوله : "وقد يحذف الراجع كما ذكرنا" يعنى ما ذكره فى حذف المفعول به على ما شرحته[٢] ويحتاج إلى زيادة بيان ، فاعلم أنهم استطالوا الموصول وصلته وعائده ، فطلبوا تخفيفه كما خففوا "اشْهِيباب"، فقالوا : اشْهِباب[٣] ، ولايمكن حذف الموصول ؛ لأنه يزول الغرض الذى أتى به لأجله ، ولاحذف الفعل ؛ لأنه الصلة ، ولاحذف الفاعل ؛ لأن الفعل لايستغني عن فاعل فحذفوا الراجع[٤].

وحذفه على ضربين : مقيس وغير مقيس .

فالمقيس : أن يكون منصوباً متصلاً بفعل ، عليه دليل[٥] ، وإنما شرط المنصوب ؛ لأنه فضلة الاتصال ، لأن المنفصل مستقل وأكثر حروفاً .

وبفعلٍ ؛ لأن دلالة الفعل على معموله بحق الأصل ، إذ لايخلو من المعمول ، وليس كذلك دلالة الاسم ؛ لأنه يدل على معموله بحق الشبه ، واتصال الضمير بالفعل أقوى من اتصاله بغيره ، فلما قوى اقتضاء الفعل للضمير المتصل كان أصلاً فيه ، جاز حذفه للطول ، وشرط أن يكون عليه دليل ؛ لأن مثل : الذى ضربته فى داره زيد ، لايجوز حذف **٣٧٥/ب** العائد ؛ لأن الكلام يتم بالضمير الأخر فلايكون على المحذوف دليل وقد حذف مبتدأ منه .

قوله : " **وسمع الخليل**[٦] **عربياً يقول : ما أنا بالذى قائل لك شيئاً ، يريد : بالذى هو قائل ، وقُرئ قوله تعالى: {تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ}**[٧] "

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٣

(٢) يُنظر ق /٢٠٦ ب ،وشرح المفصل لابن عمرون ٥٥٧/١

(٣) الشُّهبة : البياض الذي غلب على السواد ، يُنظر اللسان " ش هـ ب " ، ويُنظر الكتاب ٨٧/١

(٤) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ط الهيئة ١١٥/٣

(٥) يريد أن يكون الضمير متعيناً للربط فإن لم يتعين للربط فلا يجوز حذفه ، نحو : جاء الذي ضربته في داره ، كما اشترطوا أن يكون الفعل الناصب للراجع تاماً ، فلا يجوز الحذف في نحو : جاءني الذي ليسَه زيد . يُنظر التذييل والتكميل ٧٤/٣

(٦) يُنظر الكتاب ٤٠٤/٢

(٧) الأنعام/ ١٥٤

....

يريد : هو أحسن[1] ، ولذا قال : " **بحذف شطر الجملة**" .

ونحوه : قوله تعالى {**وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ**}[2] تقديره : الذى هو إله فى السماء .

ولو قلت : الذى مررت زيد ، تريد مررت به لم يجز .

فأما قوله تعالى {**فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ**}[3] فجوز أن يكون ما بمعنى الذى[4] ، وأقيم المفعول الأول مقام الفاعل ، وحذف الثانى ، والأصل : تؤمر به ، فحذف الجار والمجرور دفعة واحدة عند سيبويه[5] ، وقال أبو الحسن[6] حذف حرف الجر أولاً فصار تؤمره ، ثم حذف العائد ، وإنما جاز حذف حرف الجار هنا لأنه يحذف مع "أمر" كثيراً[7] ، ومنه :

١٧٨- أَمَرْتُكَ اَلخيرَ[8]...

---

(١) قراءة الجماعة بفتح النون من " أحسن" فهو فعل ماضي ، وقرأ يحي بن يعمر ، وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش والسلمي وأبو رزين بضم النون فيه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو أحسن . واستضعفها ابن جني ، ولم يجز القراءة بها الطبري ، وقرأ أبو العالية وعبد الله بن عمرو وأبو المتوكل " أُحسِنَ " بالبناء لما لم يسم فاعله ، وقرأ ابن مسعود وابن محيصن " أحسنوا" بواو الجماعة ، على حد قوله تعالى " وخضتم كالذي خاضوا " [التوبة ٦٩] ، وقرأ الحسن " تماماً على المحسنين " . يُنظر المحتسب ٢٣٤/١ ، وجامع البيان للطبري ٩٠/٨ وما بعدها ، ومختصر شواذ القراءات لابن خالويه/ ٤٧ ، والدر المصون ٢٢٨/٥ ، وروح المعاني ٥٩/٨ ، ومعجم القراءات – عبد اللطيف الخطيب ٥٨٧/٢

(٢) الزخرف/ ٨٤

(٣) الحجر/ ٩٤

(٤) " ما" في الآية الكريمة محتملة لوجهين :

أحدهما : أن تكون موصولة

والثاني : أن تكون مصدرية . قدم الزمخشري الأول في الكشاف ٥٦٨/٢ ، وقدم الفراء الثاني في معانيه ٩٣/٢

(٥) يُنظر الكتاب ٣٨٦/١ عند الحديث عن المضمر في قوله تعالى " واتقوا يوماً لاتجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً " [البقرة ٤٨ ،١٢٣] ، قال : أضمر "فيه" ، ويُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١٦٩/٥ ط الهيئة

(٦) يُنظر نسبة ذلك إليه في التنبيه على مشكلات الحماسة لابن جني/ ٤٥ ، وما في معانيه ٨٨/١ يقارب مذهب سيبويه ، وما ذكره من المذهب معزو للكسائي في معاني الفراء ٣١/١

(٧) في الكتاب ٣٨/١ وليس أمرتك الخير أكثر في كلامهم ، وإنما يتكلم بها بعضهم .

(٨) في ص : " أمرتك بالخير" ، وهو سهو ، وهي قطعة من صدر بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

أَمَرْتُكَ اَلخيَر فافْعَلْ ما أُمِرتَ به فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

يُنسب إلى عمرو بن معد يكرب في الكتاب ٣٧/١ ، وهو في ديوانه/ ٦٣ ، ونسب إلى أعشى طرود في المؤتلف والمختلف/ ١٧ ، ونسب في الخزانة ٣٣٤/١ إليهما وللعباس بن مرداس ولزرعة بن السائب ولخفاف بن ندبة .

الشاهد فيه حذف الجار ، والتقدير : " أمرتك بالخير " ، ويروى : " أمرتك الرشد" .

....

فنزل منزلة المتعدي بنفسه فجاز لذلك ، والذى ذكره سيبويه أولى لئلا يتكرر الحذف .

فأما قول الشاعر[1] :

١٧٩ – وقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ[2]

أى : بائح به .

قال السخاوي[3] ــ رحمه الله ــ : حمل المجرور على المنصوب لاستوائهما فى أنهما فضلتان . انتهى .

.

وحذفه إذا اتصل باسم قليل .

قال المازنى[4] : حذف الضمير من اسم الفاعل قبيح جداً ؛ لأنه اسم فلم يحسن كحسنه فى الذى ضرب ، وهو فى القياس جائز على قبحه ، ولايكاد يسمع من العرب .

وقال أبو على[5] قال الشاعر[6] :

١٨٠– ولكنْ فتىً لم تخشَ منه فجيعةً حديثاً ولا فيما مضى أنت وامقُ[7]

٣٧٦/أ تقديره : لكن فتىً أنتَ وامقُ ، لم تخش منه فجيعة ولا فيما مضى ، فحذف العائد من الصفة من اسم الفاعل كما يحذف من الصلة ، والحذف من الفعل أكثر .

قوله : **"وقد جاءت التى فى قولهم[8] :"بَعْدَ اللَّتَيَّا والَّتِي " محذوفة الصلة بأسرها ، والمعنى**

(١) هو عنترة بن شداد العبسي ، يُنظر ديوانه/ ٣٧ ، والمقاصد النحوية ٤٧٨/١

(٢) البيت من الطويل ، وهو من شواهد الخصائص ٩٠/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٦/١ ، والارتشاف ١٠٢٠/٢

الشاهد : قوله : " بالذي أنت بائح " أراد بائح به .

ويروى :

تعزيت عن ذكرى سهية حقبة فبح عنك منها بالذي أنت بائح

يُنظر شرح أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم ١٥٩/٢

(٣) يُنظر المفضل شرح المفصل ١٧٦/٣

(٤) يُنظر نسبة ذلك إليه في الأصول ٢٧١/٢ ، وشرح الجزولية للأبذي١/ ٤٦١ ، والتذييل والتكميل ٨٣/٣

(٥) يُنظر كتاب الشعر للفارسي/ ٩٨

(٦) هو أبو ذؤيب الهذلي ، يُنظر ديوانه/ ٩١ ، شرح أشعار الهذليين ١٥٨/١

(٧) البيت من الطويل ، ويروى : " لك لاحق" .

اللغة : وامق : محب

(٨) المثل ورد في جمهرة أمثال العرب ٢٢٣/١ ، وفي مجمع الأمثال ١١٩/١ برقم٤٤٠ قال الميداني : قيل : إن رجلاً من جَدِيس

....

بعد الخطة التى من فظاعة شأنها كيت وكيت ، وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه " هذا واضح(١) .

وقال فى الحواشى(٢) : "اللتيا" مستعملة فى الداهية الكبرى ، و"الَّتى" فى الصغرى على العكس وذلك قولهم فى داهية قد صغرت من الكبر وذا منه بناء على مذهب الكوفيين(٣) أن التصغير يكون لغير التحقير. وقول الشاعر(٤) :

١٨١ – حَتَّى إِذا كَانَا هما اللَّذَيْن

مِثْلَ الجَدِيلَيْن المُحَمْلَجَيْن(٥)

حذف أيضا الصلة ووصفها ، والكوفيون(٦) يجعلون "الذى" هنا موصولة ويصلونها بمثل ؛ لأنهم يجرونها مجرى الظرف.

تزوج امرأة قصيرة، فقاسى منها الشدائد، وكان يعبر عنها بالتصغير، فتزوج امرأة طويلة، فقاسى منها ضعف ما قاسى من الصغيرة، فطلقها، وقال: بعد اللَّتَيَّا والَّتِي لا أتزوج أبدا، فجرى ذلك على الداهية .

(١) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/٣

(٢) يُنظر المستقصى٤٢/٢

(٣) يُنظر في مذهبهم الأشموني ١٥٧/٤ ، والهمع ٣٣٩/٣ ، وما فات الإنصاف/ ٤٤٧

(٤) قائله مجهول ، يُنظر الخزانة ٧٧/٦ ، والدرر ١٦٠/١

(٥) البيتان من الرجز المشطور ، يُنظر سر الصناعة ٣٦٥/١ ، وشرح المفصل ١٥٣/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/١

الشاهد : هو نعت " الذين" بـ " مثل" عند الكوفيين ، ومن وافقهم ، وعند البصريين الشاهد حذف شطر الصلة ضرورة .

اللغة : الجديدلين : مثنى جديل ، وهو ما تربط به الدابة . المحملج : المفتول

(٦) ووافقهم البغداديون ، والفارسي من البصريين ، يُنظر معاني القرآن للكسائي/ ١٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٥/١ ، والشيرازيات ٣٥٨/١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٦٥/١ ، وشرح الجمل لابن الضائع ٢٤٨/١ .

و"الذي" وُضِع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، وحق الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومة للمخاطب ، كقولك : هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ذلك.

قال صاحب الكتاب :

فصل : والذى وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ... الفصل[1]

محمد : تقدم أن "الذى" أتى به كذلك وتقدم بمَ صار معرفة ؟

قوله : "وحق الجملة التى يوصل بها أن تكون معلومة للمخاطب " تقدم أيضاً أن الجمل التى يوصف بها هى التى تكون صلة ، ثم قال : إن الصلة لابد وأن تكون معلومة للمخاطب ؛ لأن النحاة اختلفوا فى الصلة ، فقيل: مُعَرِّفة[2] وقيل: مُبَيِّنة[3] ولا يكون كذلك إلا إذا كانت معلومة للمخاطب[4] ؛ فلذا قال : : " **تقول هذا الذى قدم من ٣٧٦/ب الحضرة لمن بلغه ذلك** " فإن جاءت الصلة على غير هذا فردها بالتأويل ،كما فعل فى بيت الفرزدق[5] :

١٨٢ – وإنِّي لَرامٍ نَظْرةً قِبَلَ الَّتي لَعلِّي وإنْ شَطَّتْ نَواها أزُورُها[6]

تقديره : التى أقول : لعلى .

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٣

(٢) قاله ابن مالك في شرح التسهيل ١٨٧/١

(٣) التبيين هو التخصيص . يُنظر اللباب ١١٣/٢

(٤) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٨/٣ : " والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة ، وذلك غير لازم ؛ لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة ، وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته ، وقد يُقصد تعظيم الموصول فتُبهم صلته "

(٥) يُنظر ديوانه ١٠٦/٢ ، والرواية فيه :

وإنِّي لرامٍ رمية قبل التي لعلي ، وإن شقَّت عليَّ أنالها

ويروى : " **وإني لراجٍ** ..." في المغني ١٤٦/٢ وصححها البغدادي في الخزانة ٤٤٧/٥

(٦) البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ١٨٠/١ ، والمغنى ٥٠/٢ ،٥٢ ، والتذييل والتكميل ٩/٣ الشاهد فيه : وقوع جملة " لعلي" صلة " التي" ، وهو مذهب هشام من الكوفيين ، والجمهور على أن "القول" في صدر جملة الصلة مقدر ، وابن هشام في المغني ١٤٦/٢ على أن جملة الصلة " أزورها" ، وخبر لعل محذوف ، وهذا افتراض افترضه الفارسي في كتاب الشعر/ ٤٠١ ، ورده بأنه واقع موقع الخبر ، وتقديم الخبر على لعل لا يستقيم . والوجه فيه : أنه لما جرى أزورها خبراً لـ "لعل" سد أزورها مسد الصلة التي يجب أن تكون خبراً ، فكأنه أراد : التي أزورها ، فأغنى ذكر " أزورها" خبراً لـ " لعل" عن ذكره لها قبل " لعل" والمعنى على التقديم .

اللغة : رمى نظره نحو كذا : توجه نحوه . النوى : الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد . وشطت : بعدت .

ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا : " أللذ" بحذف الياء ثم " اللذْ " بحذف الحركة ، ثم حذفوه رأساً ، واجتزؤا عنه بالحرف الملتبس به ، وهو لام التعريف.

وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنثه فقالوا : أللتِ وأللتْ ، والضاربته هند ، أي التي ضربته هند.

وقد حذفوا النون من مثناه ومجموعه قال الفرزدق :

أَبَني كُلَيْبٍ، إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلا المُلوكَ، وفَكَّكا الأَغْلالا

وقال :

وإنَّ الَّذِي حانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهُمْ ..

وقال تعالى : " وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا "[1].

وقول من زعم أن الجملة التى تكون صلة حقها أن تكون موجودة فى حال الذكر[2] يبطله اختلافهم فى صلة اللام أن اسم الفاعل فيها للماضى[3] .

قوله : " **ولاستطالتهم إياه بصلته**" تقدم بيان طوله .

"**مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا :** "**اللذِ** " " بحذف الياء تخفيفاً ،" **ثم** " بالغوا فأسكنوا الذال فقالوا : "**اللذْ**" .

قال الشاعر[4] :

١٨٣– كاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيةً فاصْطِيدَا[5]

---

(١) يُنظر المفصل /١٨٣

(٢) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ٩٤/٣ ، والأمالي الشجرية ٤٥٧/٢ ، ٥٨/٣

(٣) هذا مذهب سيبويه والجمهور . يُنظر الكتاب ١٨١/١ ، وذهب صاحب التخمير ١٩١/٢ إلى أنه بمنزلة المضارع .

هذا وقد اختلفوا في إعمال اسم الفاعل المحلى بأل فنسب إلى الأخفش القول بأن اسم الفاعل المحلى بأل لا يعمل مطلقاً ، وأل فيه للتعريف ، وذهب الرماني إلى القول بأنه يعمل ماضياً فقط ، ورُد بأن المضارع أولى بالعمل ، والجمهور على أنه يعمل مطلقاً. يُنظر في هذه المسألة : معاني القرآن للأخفش ٨٤/١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ط الهيئة ٨٠/٤ ، وشرح الكتاب للرماني ٤٤٠/١ ، والبسيط في شرح الجمل ١٠٠١/٢ ، والارتشاف ٢٢٧٢/٥ ، والهمع ٥٥/٣

(٤) رجل من هذيل لم يسم ، يُنظر شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢

(٥) البيت من الرجز المشطور ، وقبله :

فكنت والأمر الذي قد كيدا

وهو من شواهد شرح الكتاب للسيرافي ٢٠٧/٢ ط الهيئة ، والأزهية/ ٣٠٢ ، وأمالي ابن الشجري ٥٣/٣.

الشاهد فيه : اللذ : لغة في الذي .

....

وقال كعب المخبل[1] :

١٨٤- فقلتُ: بلى إنى أرى اللذْ رأيتما وإنى للذْ تذكران لذاكرُ[2]

قوله : "ثم حذفوه رأسا واجتزؤوا عنه بالحرف الملتبس به ، وهو لام التعريف" ليست اللام فى الضارب اللام التى فى الذى[3] ؛ لأن لام الذى حرف ، ولام الضارب اسم على المختار ، ويكون فاعل نعم بخلاف الذى .

وقال بعض المتأخرين[4] : الأولى أن يقال : الألف واللام فى "الضارب" حرف للتعريف بمعنى الذى لا أنه كان الذي فحذف ذاله وياؤوه وبقى حرف تعريفه ؛ لأن الذى بكماله لا ينفصل بل بجملته للتعريف . انتهى .

هذا وهم لأن "الذى" لو كان بكماله للتعريف لكان "أى" كذلك ، ولو كان لما أضيف ؛ لأن المعرفة لاتضاف[5]

ثم إذا كانت الذى معرفة فما المعَرِّف ؟

أتراه يظن الجملة مُعرِّفة[6] ؟!

اللغة : الزبية : مصيدة الأسد .

(١) في المؤتلف والمختلف/ ١٧٨ : كعب المخبل وجدته في مقطعات الأعراب ، ولا أعرف نسبه ، ووجد له .. فذكر خمسة أبيات منها بيت الشاهد .

(٢) البيت من الطويل ، والشاهد فيه كسابقه .

(٣) لعله أراد الاعتراض على تفسير ابن يعيش لهذه العبارة في شرحه على المفصل ١٥٤/٣ حيث قال : " .. فإذا غالوا في التخفيف حذفوا " الذي" نفسها ، واقتصروا على الألف واللام التي في أولها ، وأقاموها مقام "الذي" ونووا ذلك فيها ، ولم يمكن إدخالها على نفس الجملة ؛ لأنها من خصائص الأسماء فحولوا لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل ، وأدخلوا عليه اللام وهم يريدون "الذي" .

(٤) هو ابن الحاجب في الإيضاح ٤٨٣/١

(٥) تقدم حكم إضافة " أي" بعامة في /٣٠٣ من هذا البحث ، وسيأتي الحديث عن أحوال "أي " الموصولة في/٦٥٧ من هذا البحث .

(٦) قال ابن الحاجب في الإيضاح :٤١٨/١ " وإنما احتاج الموصول إلى جملة ؛ لأنه وُضع ليتوصل به إلى تصيير الجملة المقدرة نكرة مُعرَّفة ، فهو مع الجملة بمثابة الألف واللام مع المفرد ، فثبت أنه لا بد له من جملة .

....

وكيف يصح تعريف الجمل[1] ؟

ثم لو كان بكماله للتعريف لم يقل سيبويه[2] : وأما "الذى" **٣٧٧/أ** إذا سميت به رجلاً ، أو بـ "التى" أخرجت الألف واللام ؛ لأنك تجعله علماً له ولست تجعله ذلك الشئ بعينه كالحارث انتهى.

فعرف أن "الذى" كلمتان : اسم وحرف ، وانظر جعْل سيبويه اللام فى "الذى" كاللام فى "الحارث" ، فإنه يعلم منه أنها للتعريف ولما جعل علما استغنى عنها .

قوله : وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنثه فقالوا[3] "اللَّتِ" " بحذف الياء وإبقاء التاء مكسورة ، **و"اللَّتْ"** بسكون التاء .

قوله : "والضاربته هند بمعنى التى ضربته هند" ، والكلام على اللام هنا كالكلام عليها فى الضارب.

قوله : "وقد حذفوا النون من مثناه ومجموعه" طلباً للخفة

قال الفرزدق[4] ، وقيل[5] الأخطل[6] – وهو من القصيدة التى أولها – :

كَذَبَتْكَ عُيْنُك أَمْ رأَيتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ[7] الظَّلام، مِنَ الرَّباب خَيالا[8]؟

---

(١) الجمهور على أن الجمل نكرات ، وممن قال بذلك ابن الحاجب كما ذُكر . ويُنظر اللباب ١١٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٣ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٨٦/١ ، والفاخر ٧٨٣/٢ ، وذهب الرضي في شرحه على الكافية ٣٠٧/١ إلى أن الجمل لا توصف بتعريف أو تنكير ؛ لأن التعريف والتنكير من خواص الذوات لا الجمل

(٢) يُنظر الكتاب ٢٨١/٣

(٣) في ص : فقال ، والتصويب من المفصل

(٤) كذا في نسخة المفصل التي اعتمد عليها الخوارزمي ، وابن يعيش ، وتبعهما بعض النحويين ، وفي النسخ المطبوعة نُسب البيت البيت إلى الأخطل ، وهو الصحيح ، والذي عليه النقلة يُنظر المفصل طبعة مكتبة الهلال/ ١٨٣ ، وطبعة دار الجيل/ ١٤٣ ، والتخمير ١٩٨/٢ ، وتوضيح المقاصد ٤٢٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٣ ، والتصريح ١٣٢/١ ، والصبان على الأشموني ١٤٧/١ ، والبيت ليس في ديوان الفرزدق الذي بين يدي طبعة دار صادر .

(٥) وهو الصحيح ، والذي عليه النقلة ، كما ذكرت في الحاشية السابقة ، يُنظر ديوان الأخطل/ ٢٤٦ ، واللسان والتاج (ل ذ ي) ي) ، ونُسب في شمس العلوم ٥٩٥٣/٩ إلى جرير ، وهو سهو .

(٦) هو غياث بن غوث من بني تغلب ، من شعراء النصرانية من أهل الحيرة ، ومحله في الشعر أكبر من أن يحتاج إلى وصف ، وهو وهو وجرير والفرزدق طبقة واحدة . يُنظر في ترجمته : طبقات فحول الشعراء ٤٥١/٢ ، والشعر والشعراء٤٨٣/١ ، والأغاني ١٦١/٧

(٧) يُروى :" ملس" ، يُنظر العباب (مَ لَ س) والمعنى واحد .

(٨) البيت من الكامل ، وهو للأخطل في ديوانه/ ٢٤٥ ، وهو من شواهد الكتاب ١٧٤/٣ ، والمقتضب ٢٩٥/٣ ، والأزهية/ ١٢٩ .

الشاهد فيه : مجيئ " أَم" منقطعة بمعنى "بل" في مذهب الخليل ومن تبعه ، وذهب أبو عبيدة إلى أن "أم" جاءت للاستفهام المجرد

....

يقول فيها :

١٨٥- أَبَني كُلَيْبٍ، إنَّ عَمَّيَّ اللّذَا قَتَلا المُلوكَ، وفَكَّكا الأَغْلالا[1]

شاهده حذف النون من " اللذان" .

يفخر بمن اشتهر من بنى تغلب ، كعمرو بن كلثوم[2] قاتل عمرو بن هند[3] الملك ، وغيره من سادات تغلب .

وقيل : أراد بعميه : ابن هبيرة التغلبى ، والهذيل ابن عمران الأصغر .

فإن قيل : أبوهما مختلف؟

قيل : يحتمل أن أحدهما عمه والآخر عم أبيه أو جده ، وذلك يسمى عماً[4] .

وقال الأشهب بن رميلة[5]

بمعنى "هل" ، وأنشده الرضى على أن "أَم" متصلة وهمزة التسوية محذوفة ، والتقدير " أكذبتك عينك " ينظر : مجاز القرآن ٥٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٧٣/٢ ، والمغنى ٤٣/١ ، والخزانة ١٣٧/١١ .

اللغة : كذبتك : أخطأتك . واسط : بلد بالعراق . الغلس : ظلمة آخر الليل . الرباب :اسم امرأة .

(١) البيت من الكامل ، وهو من شواهد الكتاب ١٨٦/١ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ،وسر صناعة الإعراب ٥٣٦/٢

الشاهد فيه : حذف النون من " اللذان" تخفيفاً لاستطالة الموصول بالصلة . هذا قول البصريين ، وأما الكوفيون فحذف النون عندهم لغة في إثباتها ، طالت الصلة أم لم تطل . حكاه عنهم ابن الشجري في أماليه٥٥/٣ ، ويُنظر الخزانة ٧/٦

(٢) هو أبو الأسود عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب من بني تغلب ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، ولد في شمالي جزيرة العرب في بلاد ربيعة ، عمَّر طويلاً ، ومات بالجزيرة الفراتية . يُنظر في ترجمته طبقات فحول الشعراء ١٥١/١ ، والشعر والشعراء ٢٣٤/١ ، والأغاني ٩ /١٧٥ ، والأعلام ٨٤/٥ .

(٣) هو عمرو بن المنذر اللخمي ملك الحيرة في الجاهلية ، عُرف بنسبته إلى أمه هند ، توفي سنة ٤٥ قبل الهجرة . يُنظر في ترجمته : تاريخ ابن خلدون ٢٦٥/٢ ، والأعلام ٨٦/٣

(٤) في الخزانة ١٠/٦ نقل ابن المستوفي عن الخوارزمي أنه قال : في حاشية نسختي من المفصل : " يعنى بعميه .. وذكرهما ثم قال : سُئلت كيف يكونان عمَّيه وأحدهما ابن عمران ، والآخر ابن هبيرة ؟

أجبت : بأنه يحتمل أن يكون أحدهما عمه ، والآخر عم أبيه أو جده ، وكلاهما يُسمى عمَّاً ". ويُنظر التخمير ١٩٩/٢ ، وقال السكري في شرح ديوان الأخطل/ ٨٦ أحد عميه أبو حنش عُصْم بن النعمان ، والآخر دوكس بن الفدوكس ابن مالك بن جشم ، وقال ابن قتيبة : يعني بعميه عَمراً ومُرة ابني كلثوم . ينظر : الشعر والشعراء ٢٣٦/١

(٥) هو أبو ثور الأشهب بن ثور بن أبي حارثة بن المنذر ، اشتهر بنسبته إلى أمه " رميلة" شاعر محسن متمكن ، ينظر في ترجمته : المؤتلف والمختلف للدارقطني ١٠٥٥/٢ ، والمؤتلف والمختلف للآمدي/ ٣٢ ، والإكمال ٦/٤ .

....

ويروى بالزاى[1] :

١٨٦- إنَّ الَّذِي حانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهُمْ .. هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خالِدِ[2]

شاهده : حذف النون من "الذى" أراد "الذين" بعود الضمير إليه ضمير جمع فى **٣٧٧/ب** دمائهم وقال عز وعلا {**وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا**}[3]

المراد : - والله أعلم - الذين ، بدليل قوله تعالى " **خَاضُوا**" ، ويجوز أن يكون الذى واحداً ويؤدى عن الجمع ، فإن عاد الضمير بلفظ الواحد فإلى لفظ الذى ، وإن عاد جمعاً فإلى معناه[4] .

ويحتمل أن يكون العائد محذوفاً ، وهو ضمير مفعول تقديره : الذي خاضوه ، أى : خضتم خوضاً مثل الخوض الذى خاضوه[5] ولاشاهد فيه حينئذ .

---

(١) نقله في الخزانة ٣٠/٦ عن المرزباني في كتابه معجم الشعراء ، ولعله في الجزء المفقود من الكتاب الذي لم يصل إلينا ، وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في توضيح المشتبه ٣١٤/٤ قلت : إنما هو ابن زُمَّيلة بزاي مضمومة وتشديد الميم المفتوحة ، وهي أمه .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للأشهب في اللسان " ف ل ج ، ل ذ ي "، والمقاصد النحوية ٤٨٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٥١٧/٢ ، وله أو لحريث بن مخفض في الدرر ٦٢/١.

الشاهد فيه : حذف نون الجمع ، ويجوز أن يكون " الذي" واحداً يؤدي عن الجمع لإبهامه ، ويكون الضمير محمولاً على المعنى .

اللغة : حانت : هلكت . فلج :اسم موضع في بلاد بني مازن ، بين البصرة والكوفة . هم القوم كل القوم : هم القوم والرجال الكاملون .

(٣) التوبة/ ٦٩

(٤) هذان وجهان ذكرهما ابن يعيش في شرحه على المفصل ١٥٦/٣

(٥) وهذا تخريج الفراء في معانيه ٤٦/١ ، وعن الأخفش أنها موصول حرفي يستعمل في المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد . يُنظر شرح اللمحة ٢٦٧/١ ، والتصريح ١٣١/١

{ الإخبار بـ " الذي " }

ومجال "الذي" في باب الأخبار أوسع من مجال "اللام" التي بمعناه حيث دخل في الجملتين : الاسمية والفعلية جميعاً ، ولم يكن لـ "اللام" مدخل إلا في الفعلية ، وذلك قولك إذا أخبرت عن زيد في قام زيد وزيد منطلق : الذي قام زيد ، والذي هو منطلق زيد ، والقائم زيد ، ولا تقول : الهو منطلق زيد .

والإخبار عن كل اسم في جملة سائغ ، إلا إذا منع مانع.

قال صاحب الكتاب : ومجال " الذي" في باب الإخبار أوسع من مجال اللام التي بمعناها، حيث دخل في الجملتين الاسمية والفعلية جميعاً ، ولم يكن للام مدخل إلا في الفعلية .. الفصل[1]

محمد : إنما لم تدخل اللام على الاسمية ؛ لأن الفعلية يمكن أن يسبك منها اسم تدخله اللام ولا كذلك الاسمية .

وإذا ثبت اختصاص "اللام" بالفعلية ، و"الذى" تدخل على الجملتين ثبت أن "الذى" أوسع مجالا[2] .

ثم مثَّل فقال : " **وذلك قولك إذا أخبرت عن زيد فى قام زيد ، وزيد منطلق : الذى قام زيد"**

فـ"الذى" : مبتدأ ، و"قام" : فعل وفاعل صلة للذى ، والفاعل العائد ، و"زيد" : خبر الذى .

"**والذى هو منطلق زيد** " "الذى" : مبتدأ ، و"هو" : مبتدأ ، و"منطلق" : خبر عن "هو" ، والجملة صلة الذى وهو العائد ، و"زيد" : خبر الذى .

فهذا تمثيل الإخبار بالذى عن اسم فى الجملة فعلية واسمية .

"**والقائم زيد** " "القائم" : مبتدأ وفيه ضمير يعود إلى اللام ، و"زيد" : الخبر ، فهذا إخبار عن اسم فى جملة فعلية وهى : قام زيد .

"**ولا تقول : الهو منطلق زيد** " يعنى لايخبر باللام عن اسم فى جملة اسمية لما ذكرت .

قوله : "**والإخبار عن كل اسم فى جملة**" يريد ***٣٧٨/أ*** بالجملة الخبرية ، وهى التى يحسن أن تكون صفة[3] .

قوله : "سائغ" يعنى : جائز .

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٥

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٤٩/٢ : " وإنما اختاروا الإخبار بـ "الذي" دون " من " و" ما" و "أي" وسائر الموصلات ؛ لأنها أم الباب ، وهو أكثر استعمالاً ، ولا يكون إلا موصولاً ، وأما الإخبار بالألف واللام فاختاروه أيضاً لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل أو مفعول وإبراز الضمير كما في نحو : الضاربه أنا زيد ، في ضربت زيداً حتى يحصل الدربة فيها أكثر .

(٣) تقدم ذكر شروط الجملة الواقعة صفة في ص٤٥٢ من هذا البحث .

....

فإن قلت : فقد جاز الإخبار عن اسم فى جملة استفهامية فى نحو: أيهم كان أخاك ؟
يجوز أن نخبر عن الأخ ، فنقول : أيهم الذى كانه أخوك ؟ ، أو كان إياه؟(١)
ولم يستقم أن يجعل الذى قبل أى ؛ لأنه استفهام ، فجعلت " هو" الذى هو ضمير "أى" يقوم مقامه فصار "أى" ابتداء و "الذى" ابتداء آخر وهو الأخ فى المعنى ، و"هو" ضمير "أى" يرجع إليه المضمر الفاعل فى كان ، وأخوك خبر الذى ، والذى وخبره خبر أى(٢) .
وإن قلت : أيهم ضرب أخوك؟ فجعلت أيا مفعوله وأردت الإخبار عن أى قلت : أيهم الذى إياه ضرب أخوك ، والتقدير الذى إياه ضرب أخوك أيهم ، إلا أنك قدمت "أيا" وهى خبر الابتداء لمكان الاستفهام.
والجواب : أن هذا إخبار عن المعنى ، فأما "أى" فلا يجوز أن تكون صلة ولا تزول عن الصدر لكونه استفهاماً ، ولأن الصلة إنما توضح بالخبر دون الاستفهام ، فلما لم يكن سبيل إلى دخولها فى الصلة وضعت موضعها ضميرا قام مقامها ، ورجع من الصلة إليه .
قوله : "**إلا إذا منع مانع**" يأتى الكلام عليه فى ما امتنع الإخبار عنه .

---

(١) جواز الإخبار بالذي عن اسم الاستفهام مذهب الجمهور ، ومنعه ابن باب شاذ ، واستظهر المنع أبو حيان . يُنظر في هذه المسألة الأصول ٣٢٧/٢ ، وشرح الجمل لابن باب شاذ ٢/ ١٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٥/٢ ، والارتشاف ١٠٥٢/٣

(٢) هذا اختيار جماعة منهم ابن الضائع ، يُنظر شرحه على الجمل ٢٧٤/٢ ، وقال ابن عصفور : أي : خبر مقدم ، والذي مبتدأ مؤخر . قال أبو حيان : وهو القياس . يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٥/٢ ، و الارتشاف ١٠٥٣/٣

وطريقة الإخبار أن تصدر الجملة بالموصول وتزحلق الاسم إلى عجزها واضعاً مكانه ضميراً عائداً إلى الموصول .

بيانه : أنك تقول في الإخبار عن زيد في زيد منطلق : الذي هو منطلق زيد ، وعن منطلق الذي زيد هو منطلق.

وعن خالد في قام غلام خالد : الذي قام غلامه خالد أو القائم غلامه خالد .

وعن اسمك في ضربت زيداً : الذي ضرب زيداً أنا أو الضارب زيداً أنا.

وعن الذباب في يطير الذباب فيغضب زيد: الذي يطير فيغضب زيد الذباب ، أو الطائر فيغضب زيد الذباب.

وعن زيد الذي يطير فيغضب زيد ، أو الطائر الذباب فيغضب زيد(١).

قوله : "وطريقة الإخبار أن تصدر الجملة بالموصول " أى تجعله أولاً مالم يكن فيه استفهام فإن الاستفهام لايقع إلا أولاً كما بينت(٢)

قوله : "وتزحلق" يعنى : تؤخر " **الاسم** " الذى تخبر عنه إلى آخر الكلام وتجعله خبر الذى ، فهذا معنى قوله : "**إلى عجزها** " ، وكل اسم لايصح تأخيره لايصح الإخبار عنه .

قوله : "واضعاً مكانه ضميراً عائداً إلى الموصول " فكل مالم يقع موقعه ***٣٧٨/ب*** ضمير لايصح الإخبار عنه .

"بيانه : أنك تقول فى الإخبار عن زيد فى زيد منطلق : الذى هو منطلق زيد "

واعلم أن قولهم : أخبر عن زيد بـ "الذى" ليس على ظاهره ، إنما معناه أخبر عن مبهم موصول هو زيد فى المعنى أى أخبر متوصلا إلى هذا الإخبار المقصود بالذى ، وإلا فالذى مخبر عنه لا به وزيد مخبر به لا عنه(٣) .

وقوله : "عن زيد فى زيد منطلق " أدخلت الذى قبل زيد وأخرت زيداً إلى آخر الكلام ووضعت مكانه ضميراً مرفوعاً منفصلاً ؛ لأنه مبتدأ وهو العائد إلى الذى ، وجعلت منطلقاً خبراً عنه ، ورفعت زيداً ؛ لأنه

---

(١) ينظر المفصل/ ١٨٥

(٢) في البسيط لابن العلج : "إن ذلك على جهة الأولى والأحسن ، وأنه يصح أن تقول : زيد الذي ضرب عمراً ، فتجعل زيداً خبراً عن الذي ، إما متقدماً أو متأخراً ، وجوزه المبرد ، أو تجعل زيداً المبتدأ ، والذي خبره ، وذلك في قول من قال : ضرب زيد عمراً ". يُنظر الارتشاف ١٠٥٣/٣ ، والمساعد ٢٨٣/٣ ، والتصريح ٢٦٥/٢ ، والهمع ٢١٢/٣ .

(٣) الباء عنده بمعنى " عن " وهو مفاد عبارة ابن السراج في الأصول ٢٧١/٢ ،وذهب الرضي في شرح الكافية ٤٤/٢ إلى أن الباء للاستعانة ،وذهب ابن الناظم في شرحه على الألفية ٥١٣ إلى أن الباء للسببية ، ويُنظر الهمع ٢١١/٣

....

خبر الذى .

قوله : "وعن منطلق " يعنى : مِن زيد منطلق : "الذى زيد هو منطلق "

فزيد : مبتدأ ، وهو : خبره هو العائد ، والجملة صلة ومنطلق خبر الذى ، فهذا مثال الإخبار عن المبتدأ والخبر ولايحسن هنا اللام ؛ لأنها جملة اسمية .

قوله : "**وعن خالد فى : قام غلام خالد ، الذى قام غلامه خالد**" قام غلام خالد ، جملة فعلية ، إذا أخبرت عن خالد المضاف إليه ، أدخلت الذى أولاً ، فقلت : الذى قام غلامه وضعت الهاء موضع خالد وهو مجرور بالإضافة ، فأوقعت مكانه ضميراً مجروراً[(١)] ورفعت خالداً بأنه خبر الذى .

وباللام : "**القائم غلامه خالد** " القائم : مبتدأ ، وغلامه : فاعل القائم ، والهاء العائد ، وخالد : خبر القائم ، لما كانت الجملة فعلية أخبر عنها بالذى والألف واللام ، والفعل لايخبر عنه .

وبالجملة فالمضاف إليه إن كان تحته معنى أخبر عنه كغلام لخالد من غلام خالد ، وإن لم يكن تحته معنى كرجل ***٣٧٩/أ*** اسمه عبد الملك ، فلايجوز الإخبار هنا عن الملك ؛ لأنه بمنزلة بعض حروف الاسم ولا عن عبد ، بل عن الجميع ، بمعنى : أنك تضع مكانهما ضميراً واحداً

فأما نحو : ابن عِرس[(٢)] فأكثر النحاة منع الإخبار عن عرس لأنه لايعرف عرس هنا ما معناه حتى يكون له ابن ، وجوزه المازنى[(٣)] على ضعف فى الشعر كقول الشاعر[(٤)] :

١٨٧- ... أَو حَيْث عَلّق قَوْسَهُ قُزَحُ[(٥)]

---

(١) في ص : ضمير مجرور . وهو سهو .

(٢). ابنُ عِرْسٍ: دُوَيْبَّة مَعْرُوفَةٌ دُونَ السِّنَّوْرِ، أَشْتَرُ أَصْلَمُ أَصَكُّ لَهُ نابٌ، وَالْجَمْعُ بَنَاتُ عِرْسٍ، ذَكَرًا كَانَ أَو أُنثى، مَعْرِفَةٌ وَنَكِرَةٌ وَحَكَى الأَخفش: بَنَاتُ عِرْسٍ وَبَنُو عِرْسٍ. يُنظر الصحاح واللسان " ع ر س "

(٣) يُنظر في مذهبه التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/ ٥٥٩، والارتشاف ١٠٤٩/٣ ، والهمع ٢١٢/٣

(٤) يُنسب في المقاصد النحوية ٤٧٩/٤ إلى شقيق بن سليك ، وإلى الحكم بن عبدل في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٨٤/٤

(٥) هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره :

فَكَأَنَّمَا نظرُوا إِلَى قمر ...

وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٩٧ ، والارتشاف ١٠٤٩/٣ ، وتوضيح المقاصد ١٣١٦/٣ .

الشاهد فيه : قوله "قوسه قزح" حيث أخبر عن ثاني المركب ، وقد أجازه المازني في الشعر على ضعف ، ورد بأن قزح اسم للشيطان . يُنظر الهمع ٢١٢/٣ ، والدرر ٤٨٩/٢ .

اللغة : في اللسان "ق ز ح" : قوس قزح : الخط المنعطف في السماء على شكل القوس ، وقوس قزح : طرائق متقوسة تبدو في السماء أيام الربيع .

....

وما يقال من حديث فلم يثبت[1]

وأما المضاف ، فقال الرمانى فى مسألة : "ضربى زيداً قائماً " فأما الإخبار عن المصدر وحده فإنه يمتنع فى كل مضاف مصدراً كان أو غيره[2] ؛ لأنه لايقع موقعه ضمير يضاف إلى ما بعده ، إذ الضمير كله لايُضاف من أجل أنه لايكون إلا معرفة انتهى .

ويجوز الإخبار عن ضربى من قولك : ضربى زيداً يوم الجمعة ، فتقول الذى هو يوم الجمعة ضربى زيداً ، فيجعل مكان المصدر وإن كان مضافاً وعاملاً ضميراً واحداً ، وتنزل الجميع منزلة كلمة واحدة[3]

ويجوز الإخبار عن "أخوك" من "زيدٌ أخوك" فتقول : "الذى زيد هو أخوك"

ونحو الموصوف والصفة (لا يُخبر عن أحدهما)[4] ولكن عن مجموعهما ، وتضع مكانهما ضميراً واحداً ، نحو زيد العاقل أخوك ، تقول : الذى هو أخوك زيد العاقل[5]

والبدل والمبدل منه من النحاة من لايجيز الإخبار عن المبدل منه إلا والبدل معه[6]، كما يفعل فى النعت . ومنهم من يجيز الإخبار عن المبدل منه دون البدل[7] ، والمعطوف والمعطوف عليه يجوز الإخبار عن أيهما

(١) الحديث بنصه : " لا تقولوا قوس قزح ؛ فإن قزح هو الشيطان " أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣٠٩/٢ ، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات ١٤٤/١ ، والسخاوي في المقاصد الحسنة/٧٢١ كلهم من حديث ابن عباس ، وفي سنده زكريا بن حكيم الحبطي وهوضعيف جداً ، ويُنظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني ٢٦٤/٢

(٢) استشهاده بكلام الرماني يدل على عدم جواز الإخبار عن المضاف مطلقاً ، وهو خلاف ما عليه ابن يعيش في شرح المفصل ١٥٨/٣ ، قال : "وأما ما يدل على شخص مفرد فإنه يجوز الإخبار عن المضاف مفرداً ، وعن المضاف إليه مفرداً ، ولا يجوز الإخبار عنهما معاً ؛ لأن المضمر لا يدل على أكثر من واحد " .

(٣) المصدر إما أن يكون مؤكداً ، وإما أن يكون مخصصا بوصف أو إضافة ، فالأول: الصحيح امتناع الإخبار عنه ، والثاني الصحيح جواز الإخبار عنه لحصول الفائدة منه . يُنظر في هذه المسألة : الأصول ٢٩٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٩/٢ ، والارتشاف ١٠٦٣/٣ ، والهمع ٢١٥/٣ ، وفي شرح الكافية للرضي ٤٦/٢ عند المازني يجوز الإخبار عن المصدر المحذوف عامله ، وعند ابن السراج لا يجوز ؛ لأن الفعل إنما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه ، وأجاز المازني — على قبح — الإخبار عن " ضرباً" بمعنى ضربت ضرباً ومنعه غيره إذ صورته صورة المفرد .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٥) في النهاية : "مررت برجل عاقل " تخبر عن رجل ، فتقول : الذي مررت به عاقلاً رجل ، أو الذي مررت به رجل عاقل ، ذكرهما أبو سعيد . يُنظر الارتشاف ١٠٦٨/٣

(٦) وهو اختيار المازني وابن السراج ، يُنظر الأصول ٣٠٤/٢ .

(٧) كذا ذُكر غير معزو ، ومن ذكره ذكر كذلك أن من النحويين من يجيز الإخبار عن البدل دون المبدل منه ، واستقبحه المازني . يُنظر الأصول ٣٠٤/٢ وما بعدها ، والارتشاف ١٠٦٩/٣ ، قال الرضي في شرح الكافية ٤٧/٢ : والمجوزون اختلفوا في

....

شئت[١] .

قوله : " وعن اسمك فى ضربت زيداً " يعنى يخبر عن التاء بـ "الذى" **"الذي ضرب زيداً أنا"**[٢] فالذى مبتدأ ، وضَرب زيداً ، فعل وفاعل ومفعول صلة الذى **٣٧٩/ب** ، والفاعل العائد ، وأنا الخبر ، وغيرت ضمير الفاعل ؛ لأنه كان للمتكلم فرددته للغيبة ؛ لأنه يعود على الذى ، والذى اسم ظاهر ويعود الضمير إلى الظاهر بلفظ الغيبة ، فلو قدمت الخبر فقلت : أنا الذى ضربت زيداً وأنت الذى ضربت جاز. قال الشاعر[٣] :

١٨٨– وأَنَا الذِي قَتَّلْتُ عَمْراً[٤] بالقَنَا وتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنام[٥]

بدل البعض والاشتمال ، فأجازه الأخفش إذ الضمير نفس ما بعده ، ومنعه الزيادي ؛ إذ الضمير لا يدل على البعض ، والاشتمال قبل أن يُذكر خبر الموصول .

(١) ففي الإخبار عن قولهم : جاء زيد وعمرو يجوز الإخبار عن الأول فيقال : الذي جاء هو وعمرو زيد ، فإن أخبر عن الثاني ، قيل الذي جاء زيد وهو عمرو ، وتضع الضمير مكان الذي أخبرت به ، خلافاً لمن قال : لا بد أن تجعله فاعلاً فتقدمه ، وتجعل المعطوف عليه معطوفاً فتقول الذي جاء هو زيد وعمرو واستحسن هذا المذهب ابن أبي الربيع ، ومحل الجواز في الإخبار عن الأول أن يكون العاطف فيه الواو ؛ لأن المعنى معها لم يتغير قبل الإخبار وبعده بخلاف سائر أحرف العطف . قاله ابن عصفور ، يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/٢ ، والارتشاف ١٠٦٨/٣

(٢) الفاعل المخبر عنه إما أن يكون اسماً ظاهراً ، وإما أن يكون ضميراً ، فإن كان اسماً ظاهراً ، أو ضميراً غائباً حكى ابن عصفور الإجماع على جواز الإخبار عنه ، وإن كان ضميراً دالاً على الحضور ، فالجمهور على الجواز ، نص عليه أبو حيان ، وحكى الخلاف فيه ابن عصفور مرجحاً مذهب الجمهور بقوله : " فالمانع يقول : لا يجوز الإخبار ؛ لأنك إذا أخبرت عنهما أعني ضمير المتكلم وضمير المخاطب وضعت موضعهما ضمير غيبة ، وضمير الغيبة أعم منهما ، ووضع الأعم موضع الأخص لا يجوز ، وهذا الذي قالوا ليس بشئ ؛ لأن ذلك قد جاء في كلام العرب ، وإذا أخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب وكان معك في جملة الأخبار " الذي" نحو قولك : أنا الذي قمتُ ، فإنه يجوز لك أن تعيد الضمير على الذي المتوسط بين أنا وقمت ضمير غيبة وضمير متكلم ، فضمير الغيبة حملاً على اللفظ ؛ لأن الذي اسم ظاهر ، والاسم الظاهر إنما يعاد عليه ضمير الغيبة ، وضمير المتكلم حملاً لأنَّ " الذي" هو أنا في المعنى ، وأنت لو أعدت على أنا لأعدت ضمير متكلم فتقول إذا أعدت على اللفظ : أنا الذي قام ، وإذا أعدت على المعنى : أنا الذي قمتُ

هذا إن تقدم ضمير المتكلم وضمير المخاطب على الذي ، وإن لم يتقدم ضمير المتكلم ولا ضمير المخاطب لم يجز إلا الحمل على اللفظ ، ولا يجوز الحمل على المعنى ؛ لأن ذلك يؤدي إلى الحمل على المعنى قبل كماله وذلك لا يجوز إلا عند الكسائي " . يُنظر في هذه المسألة : الأصول ٢٨٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٠/٢ ، والارتشاف ١٠٥٦/٣ .

(٣) نُسب إلى المهلهل بن ربيعة . في المقتضب ١٣٢/٤ ، وليس في ديوانه الذي بين يدي

(٤) الذي عليه الرواة "بكراً" ، وبكر في العرب قبيلتان ، إحداهما : بنو بكر بن عبد مناف بن كنانة ، والأخرى : بكر بن وائل بن قاسط .

(٥) البيت من الكامل وهو من شواهد الأصول ٣٠٩/٢ ،وكتاب الشعر للفارسي/٤٠٠ ، وسر صناعة الإعراب ٣٥٨/١ ،

....

ولو لم تقله العرب لم يجوزه .

وقولى : لو قدمت الخبر ، أعنى ما كان خبراً ، فإن المعرفتين أيهما قدم كان المبتدأ ، وإنما جاز أنا الذى قمت ؛ لأن الذى هنا هو أنا فى المعنى ، لما تقدم قَوى فجاز .

وبالألف واللام الضارب زيداً أنا ، الضارب زيداً : مبتدأ ، وأنا الخبر .

وعن زيد الضاربه أنا ، وأنا فاعل الضارب ؛ لأنه للمتكلم ، وقد جرى على اللام وهى لزيد ، فقد جرى على غير من هو له فوجب إبراز الضمير وهو أنا .

" **وعن الذباب فى : يطير الذباب فيغضب زيد ، الذى يطير**" ولاعائد فى "**فيغضب زيد : الذباب**" فقد عطف فى هذه المسألة فيغضب زيد على يطير ، ولاعائد فى "فيغضب زيد" ؛ لما فى الفاء من معنى السببية أشبه بذلك الشرط وجوابه ، فكما يكتفى منهما بضمير واحد إذا وقعا صلة أو خبراً كذا هنا[(١)] .

ولو قيل بالواو لم يجز[(٢)] .

وبالألف واللام : "**الطائر فيغضب زيد الذباب** " هذه عطف الفعل فيها على الاسم لما كان الاسم فى معنى الفعل[(٣)] .

والخزانة ٦/ ٧٠ .

الشاهد فيه : إعادة الضمير على "الذي" بلفظ ضمير الحاضر لجريان الذي على حاضر وهو المتكلم ، وإن كان لفظه من ألفاظ الغيبة .

اللغة : القنا : الرماح . السنام : أعلى ظهر البعير .

(١) في شرح المفصل لابن يعيش ١٥٨/٣ : " فيكون "الذي" في موضع رفع ؛ لأنه مبتدأ ويطير صلته ، وفيه ضمير يعود إلى الذي وهو الفاعل ، استكن فيه لكونه واحداً لغائب ، وضمير الفاعل إذا كان بهذه الصفة كان مستكناً في الفعل بلا علامة لفظية ، وقوله : " فيغضب زيد " جملة معطوفة على يطير ، والمعطوف والمعطوف عليه داخل في الصلة ، والذباب خبر المبتدأ ، وقد كان قبل الإخبار فاعل يطير ، فلما أخبرت عنه وضعت مكانه ضميره وأخرته فجعلته خبراً " .

(٢) خلافاً لابن عصفور ، قال في شرح الجمل : " .. فإن كان بالواو فلا يخلو أن تقدرها بمعنى "مع" أو تجعلها مشتركة ، فإن قدرتها بمعنى"مع" وكان الإخبار بالذي جاز الإخبار عن كلا الفاعلين من الجملتين اللتين تعطف إحداهما على الأخرى فقلت مخبراً عن الذباب من قولك : يطيرُ الذبابُ ويغضب زيدٌ : الذي يطير ويغضب زيد الذباب . ففي يطير ضمير يعود على الذي ليربطه بصلته" . وعُزي في الارتشاف ١٠٥٧/٣ إلى ابن الطراوة وغيره .

(٣) خلافاً للأخفش والمبرد وابن السراج . يُنظر الأصول ٣٥٧/٢ ، والارتشاف ١٠٥٧/٣

ومما امتنع فيه الإخبار :

ضمير الشأن ؛ لاستحقاقه أول الكلام .

والضمير في منطلق ، في : " زيد منطلق"

والهاء في : "زيد ضربته" .

ومنه في : " السمن منوان منه بدرهم" ؛ لأنها إذا عادت إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد .

والمصدر والحال في نحو "ضربي زيداً قائماً" ؛ لأنك لو قلت "الذي هو زيداً قائماً ضربي" أعملت الضمير، ولو قلت "الذي ضربي زيداً إياه قائم" أضمرت الحال ، والحال نكرة أبداً ، والإضمار إنما يسوغ فيما يجوز تعريفه[1] .

"**وعن زيد : الذى يطير الذباب فيغضب زيد** " فزيد : خبر الذى ، والعائد فاعل يغضب ، ويطير الذباب لاعائد فيه استغناءً بما فى الفاء من معنى ***٣٨٠/أ*** السببية على مابُيِّن .

والألف واللام " **الطائر الذباب فيغضب زيد** " فزيد : خبر الطائر وفاعل يغضب العائد ، وفيه عطف الفعل على الاسم ، وطائر الذباب ليس فيه عائد ؛ استغناءً بالفاء لما تقدم .

قوله : " ومما امتنع فيه الإخبار : ضمير الشأن ؛ لاستحقاقه أول الكلام " ولأنه يبقى بلا تفسير ، فهذا امتنع لامتناع تأخيره .

" **والضمير فى منطلق** " لايصح الإخبار عنه ؛ لأنه يعود إلى زيد فيبقى "الذى" بغير عائد ، وإن عاد إلى "الذى" يبقى الخبر المشتق بلا عائد .

"**و**"نحوه "**الهاء فى : زيد ضربته** " لأنها عائدة إلى المبتدأ .

"**و**"الهاء فى "**منه**" فى : **السمن منوان منه بدرهم**"[2] ؛ لأنها إذا عادت إلى الموصول بقى المبتدأ بلا عائد.

قوله : " والمصدر والحال فى ضربى زيداً قائماً[3] ؛ لأنك لو قلت : الذى هو زيداً قائماً ضربى أعملت الضمير " وذلك ممتنع ، وإن جعلت المجموع بمنزلة كلمة واحدة وأخرت المصدر مع معموله ، امتنع لأجل الضمير فى قائم ؛ لأنه لا يعود إلى شئ ، وإلا فالمصدر المعمل قد تقدم جواز الإخبار عنه .

"**ولو قلت : الذى ضربى زيداً إياه قائم أضمرت الحال** " ولا تكون مضمرة ، ولذا قال : "**والإضمار إنما يسوغ فيما يجوز تعريفه** " فلذا لايخبر عن الحال،وكل اسم مبنى إلا المبهمات والمضمرات ، والذى

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٥

(٢) يُنظر الأصول ٣٠٢/٢

(٣) يُنظر الأصول ٣٠٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٩/٣ ، والارتشاف ١٠٧٠/٣ .

....

وما كان فى معناها ؛ فإنهن أصول للكلام ، لايجوز أن يكون خبراً للذى ، وكل ظرف غير متمكن لايجوز الإخبار عنه ، ولا عن التمييز ، ولا عن رجل فى : كل رجل ، ولا عن أيما فى: أيما رجل ، ولا عن كم ؛ لأنها تلزم النكرة ؛ ولا عن منذ ومذ ؛ لأنهما لا يضمران ولا يكونان إلا صدراً **٣٨٠/ب**

{ "ما" الاسمية واستعمالاتها في العربية }

و"ما" إذا كانت اسماً على أربعة أوجه :

موصولة كما ذكر .

وموصوفة ، كقوله :

رُبَّما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ .. لَهُ فَرْجةٌ كَحَلِّ العِقَال

ونكرة في معني شيء من غير صلة ولا صفة ، كقوله تعالى :" فَنِعِمَّا هِيَ " ، وقولهم في التعجب : ما أحسن زيداً .

ومضمنة معنى حرف الاستفهام ، أو الجزاء كقوله تعالى : " وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى"، وقوله : " وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ".

قال صاحب الكتاب :

فصل : "و"ما" إذا كانت اسماً... " الفصل[1]

محمد : إذا كانت اسماً على أربعة أوجه ، وهى معرفة ونكرة ، فالمعرفة "**موصولة كما ذكر**" فتحتاج إلى ما تحتاج إليه "الذى" من الصلة والعائد ولاتوصف ، ولايوصف بها ، بل تقوم مقامها ، وبنيت لما بنيت له "الذى"

ونكرة بمعنى شئ إما موصوفة بجملة أو مفرد .

الجملة ، كقول أمية بن أبى الصلت[2] :

١٨٩- رُبَّما تَكْرَهُ[3] **النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ**[4] **لَهُ فَرْجةٌ كَحَلِّ العِقَال**[5]

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٦

(٢) هو أمية بن عبد الله بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي ، شاعر جاهلي حكيم ، من أهل الطائف ، مات بها سنة ٥هـ ، وشعره من الطبقة الأولى ، وعلماء اللغة لا يحتجون به لورود ألفاظ فيه لا تعرفها العرب . يُنظر في ترجمته : الشعر والشعراء ٤٥٩/١ ، وطبقات فحول الشعراء ٢٦٢/١ ، والأعلام ٢٣/٢

(٣) يُروى : " تجزع " . يُنظر البيان والتبيين ١٧٣/٣ ، والأصول ١٦٩/٢ ، ومعاني الحروف/ ٤

(٤) يُروى : " من الشر "كذا رواه جامع ديوانه محمد بن حبيب ،كذا في الخزانة ١٠٧/٦

(٥) البيت من الخفيف ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه/ ١٨٩ ط دار صادر ، ضمن أبيات نُسبت إليه وإلى غيره ، ولعبيد بن الأبرص في ديوانه/ ١٠٢ ، ولأمية أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن اخت مسيلمة الكذاب في المقاصد النحوية ٤٨٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٠٧/٢ ، وقيل لأبي قيس صرمة بن أبي أنس ، نقله في الخزانة ١٠٨/٦ عن ابن المستوفي في شرح أبيات المفصل .

....

شاهده : "ربما" وهى نكرة ؛ لأن "رُب" لاتدخل إلا على نكرة ؛ لما يأتى بيانه(١) ، و "تكره النفوس من الأمر" صفة "ما" ، والعائد محذوف تقديره : تكرهه ، ويبعد أن تكون كافة للضمير فى "له" فإنه عائد إلى "ما" ، فلو جعلت كافه لزم زيادة ما وحذف موصوف تكره النفوس(٢) . له فرجة كحل العقال ، أى خروج من الضيق بمنزلة حل العقال.

والمفرد نحو : مررت بما معجبٍ لك ، أى بشىء معجب لك(٣) ، وبنيت لافتقارها إلى الصفة فأشبهت الحرف فى افتقاره إلى أن يضم إلى كلمة .

وإما غير موصوفة كقوله تعالى{**فَنِعِمَّا هِيَ**}(٤) ما نكرة(٥) ، لا تكون هنا موصولة ؛ لعدم الصلة ولأن "نعم" لايكون فاعلها "ما" الموصولة على المختار ولاموصوفة ؛ لأن الذى بعدها مضمر والمضمر لايكون

وهو من شواهد الكتاب ١٠٩/٢ ، ٣١٥ ، والمقتضب ١٨٠/١ ، والأزهية ٨٢ ،٩٥ .

الشاهد فيه : مجيئ "ما" نكرة ؛ لوقوعها بعد "رب" ، وهي موصوفة بجملة "تكره النفوس" .

الإعراب : كحل العقال : يجوز أن يكون في موضع نصب حال من الأمر ، وأن يكون في موضع جر صفة له ، كما يجوز أن يكون في موضع رفع صفة لفرجة . ينظر كتاب الشعر/ ٤٠٩ .

(١) وافته المنية قبل أن يُتم شرحه .

(٢) كذا ذكر جماعة ، منهم الفارسي ، والأعلم ، وجوز ابن الحاجب الوجهين ، أعني الحرفية والاسمية في " ما" إلا أنه جعل الاسمية أولى ، واستشهد ابن يعيش بهذا البيت في موضعين من شرحه ، تبع في الأول منهما ما ذكره الزمخشري في مفصله ، وهو كون ما في البيت نكرة موصوفة ، واستشهد به في الموضع الثاني على أن " ما" في البيت كافة لـ " رب" مهيأة لها دخولها على الأفعال ، واستشهد أبو حيان بالبيت على أن "ما" كافة ، والوجهان جائزان عند ابن هشام . يُنظر في هذه المسألة : كتاب الشعر للفارسي/ ٤١٠ ، وتحصيل عين الذهب /٢٨١ ، ٣٥٦ ، والأمالي الشجرية ٥٥٤/٢ ،٥٦٦ ، والإيضاح ٤٨٦/١ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٤ ، ٣٠/٨ والارتشاف ٤/ ١٧٤٨ والمغني ٢/٢ ، والخزانة ١٠٣/٦

(٣) يُنظر الأمالي الشجرية ٥٥٣/٢ والجنى الداني/ ٣٣٧ ، والمغني ٢/٢

(٤) البقرة ٢٧١

(٥) تامة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص ، هذا مذهب البصريين وبعض المتأخرين كالزمخشري وابن مالك ، وذهب الفراء إلى القول بأن "ما" معرفة تامة ، وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه . ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي ، وأجاز الفراء أن تكون " ما " مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل ، ونسب إلى الفراء والفارسي القول بأن "ما" موصولة ، وعليه تكون "هي" في الآية في موضع رفع مبتدأ لخبر محذوف ، والجملة لا محل لها صلة لـ " ما" ، والتقدير : فنعم التي هي مفعولة لكم ، أي : الفعلة التي فعلتموها من إبداء الصدقات . يُنظر في هذه المسألة الكتاب ٧٣/١ ، ٤٣٩/٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٥٧/١ ، والمقتضب ١٧٥/٤ ، والأصول ١٢١/١ ، والمقتصد ٣٧٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش١٣٤/٧ ، وشرح الكافية الشافية ٤٩٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٨/٣ ، والارتشاف ٢٠٤٣/٤ ، والأشموني ٣٦/٣

....

صفة ، لكنه المخصوص بالمدح ، تقديره -والله أعلم- فنعم شيئاً إبداؤها ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وبنيت "ما" هنا لإبهامها لأنها تقع على المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد فأشبهت الحرف . **٣٨١/أ** فبنيت لذلك .

ومن النكرة غير الموصوفة ، " **قولهم فى التعجب : ما أحسن زيداً** " ويأتى الكلام عليها فى التعجب[١] .

وقوله : "**وقولهم**" معطوف على(كقوله)[٢] .

ونكرة غير موصوفة ولاموصولة .

ومن النكرة غير الموصوفة الاستفهامية ؛ وبنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، كقوله تعالى: { **وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ** }[٣] ، ولو كانت معرفة لما استفهم بها ؛ لأن الاستفهام بابه الإبهام ، ولاموصوفة لأن صفتها تخصصها ولايليق بالاستفهام .واعلم أن وضع الأسماء التى للاستفهام والشرط إنما كان للاختصار ،بيانه: أنك لو استعملت همزة الاستفهام ،كنت تقول أفرساً اشتريت أم ثوباً ؟ أو غير ذلك مما يُشترى ، وربما لايقع على المراد ، فإذا قلت : ما اشتريت ، لزمه أن يجيبك بتبيين ما اشتراه ، وكذا باقيها ، وفى الشرط كذلك .

ومن النكرة غير الموصوفة أيضاً المضمنة معنى الجزاء ، يعنى : "ما" الشرطية ، وكانت نكرة غير موصوفة ؛ لأن الشرط بابه الإبهام فلا يليق به التعريف ، ولا الصفة .وبنيت لتضمنها معنى حرف الشرط كقوله تعالى { **وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ** }[٤] ، تقدموا مجزوم بـ "إن" مقدرة بعد "ما" ؛ لأن الاسم لايعمل الجزم ، علامة جزمه حذف نونه و"تجدوه" الجواب[٥] ، وزاد بعضهم[٦] فى وجوه ما أن تكون صفة فى نحو ايتنى بدرهم ما.

---

(١) وافته المنية قبل أن يتم شرحه .

(٢) ما بين المعقوفين من هامش ص ، والمراد كقوله تعالى .. الآية .

(٣) طه ١٧

(٤) البقرة ١١٠ ، والمزمل ٢٠

(٥) هذا ما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٥/٤ ، ونقل الأشموني ٦/٤ الإجماع على أن عامل الجزم في فعل الشرط هو أداة الشرط ، ونقل ابن جني عن الأخفش أن الفعل والجواب تجازما ، ينظر التصريح ٢٤٨/٢

(٦) منهم ابن السيد البطليوسي ، يُنظر الحلل في إصلاح الخلل/ ٣٤٦ .

وهي في وجوهها مبهمة تقع على كل شيء . تقول لشبح رفع لك من بعيد لا تشعر به : ما ذاك ، فإذا شعرت أنه إنسان قلت من هو.

وقد جاء : سبحان ما سخركن لنا ، وسبحان ما سبح الرعد بحمده.

وقيل : إنها حرف(١) ، ويأتى الكلام عليها فى الحرف(٢) .

قوله : "فى وجوهها مبهمة تقع على كل شئ"(٣) ؛ فلذا كانت مبهمة .

وقوله : " تقع على كل شئ " وهى لاتقع على الأعلام ، فلا يقال فى جواب ماعندك ؟ زيد إلا على إقامة الصفة مقام **٣٨١/ب** الموصوف فبهذا صح أن يقع على كل شئ .

" تقول لشبح" أى لمرئى **" من بعيد لا تشعر به : ما ذاك ؟ فإذا شعرت أنه إنسان قلت: من هو؟ "** هذا يناقض قوله : **"تقع على كل شئ"** ؛ إذ لو وقعت لجاز "ما هو؟" ، ولا يجوز إلا بما ذكرت من التأويل. **قوله : "وقد جاء : "سبحان ما سخركن لنا ، وسبحان ما سبح الرعد بحمده"**(٤) .

الجماعة تورد هذا دليلاً على وقوع "ما" لأعلام من يعقل ، وأرى أنه لا دليل فيه ؛ لأنه بمعنى المسخر كأنه قال : سبحان المسخِّر ، وسبحان المسبَّح ، ونحوه : **{وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا}**(٥) أى : والبانيها ، فتكون لصفة من يعلم ولا إشكال .وقال ابن الحاجب(٦): لما كان البارى سبحانه لاتُدرك حقيقته ، صح التعبير باللفظ المبهم الحقيقة عنه .

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢١٦/١ : " فالمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف مراد لائق بالمحل ، وقال قوم : هي اسم موصوف به . والأول أولى ؛ لأن زيادة "ما" عوضاً من محذوف ثابت في كلامهم ، ... وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود "ما" إلا وهي مردفة بمكمل ... ، فالحكم على "ما" المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية جاء بما لا نظير له فوجب اجتنابه . قال أبو حيان في التذييل والتكميل ١٢٢/٣ معقبا على ذلك : لم يذكر أصحابنا خلافاً في أن "ما" تكون صفة . وينظر رصف المباني/ ٣١٧ ، والجنى الداني/ ٣٣٥ ، والمغنى ١١/٢، ١٣

(٢) وافته المنية قبل أن يفي بوعده .

(٣) يُنظر المفصل/ ١٨٦

(٤) حكاه في البغداديات/ ٢٦٥ عن أبي زيد ، وفي شرح الجمل لابن العريف هي لغة لبني أسد ، وذكر القرطبي في تفسيره ٧٤/٢٠ ط دار الكتب أنها لغة أهل الحجاز ، ويُنظر المقتضب ٢٩٥/٢ ، والأصول ١٣٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٤ .

(٥) الشمس ٥

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٤٨٧/١

ويصيب ألفها القلب والحذف.

فالقلب في الاستفهامية ، جاء في حديث أبي ذؤيب: قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام فقلت مه؟ فقالوا : هلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال صاحب الكتاب : فصل : ويصيب ألفها القلب والحذف ... الفصل[1]

محمد : يعني يصيب ألف "ما"

" **فالقلب فى الاستفهامية** " قلبوا ألفها هاء ؛ لقرب مخرجيهما وتجانسهما فى الخفاء ، إلا أن الهاء أبين .

" **جاء فى حديث أبى ذؤيب** " رواه ابن يسار[2] " **قدمت المدينة ، ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام ، فقلت : مه ؟** " يريد : ما الأمر ؟ فقلب ألف "ما" الاستفهامية هاء لما ذكر " **فقالوا : هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم** " يعنى : قبض صلى الله عليه وسلم[3] .

وفى التخمير[4] : متى كانت هائلة متشنعة بتر الاستفهام وقلب ألف "ما" فيه "هاء" ؛ استعظاماً للواقعة ، وتوضيحاً أن السؤال قد تم ، ليجيبه المسؤول على أسرع الأحوال ، ولاينتظر تمام السؤال .

وقال السخاوي[5] : أرادوا الفصل بين الخبرية والاستفهامية **٣٨٢/أ** فقلبوا ألفها هاء ، وذلك مختص بالوقف ، يقولون : مه ؟ أى : ما بك ؟ فإذا وصلوا ، قالوا : مابك ؟ ؛ لأن الوصل فيه دلالة على المعنى المراد فى حال الحذف .

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٦

(٢) هو أبو بكر ، أو أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء ، المدني محدث ، حافظ ، إخباري ، عارف بأيام العرب وأخبارهم وأنسابهم ، ورواية لأشعارهم ، توفي ببغداد ، ودفن بمقابر الخيزران سنة ١٥١ ، وقيل١٤٤،وقيل ١٥٠ ، وقيل ١٥٢ ، وقيل ١٥٣ والأول أصح . من تصانيفه السيرة النبوية ، والخلفاء ، والمبتدأ ، والمغازي . يُنظر في ترجمته : الفهرست ٩٢/١ ، وفيات الأعيان ٢٧٦/٤ ،رقم الترجمة ٦١٢ ، والأعلام ٢٨/٦ ، ومعجم المؤلفين ٤٤/٩

(٣) يُنظر معرفة الصحابة لأبي نُعيم ، ٢٨٨٥ ترجمة رقم ٣٢٠٠ ، وأورده ابن حجر في فتح الباري ٥٨٠/٨ ، كتاب التفسير في تفسير قوله تعالى " وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ" سورة محمد ٢٢

(٤) يُنظر التخمير ٢٠٧/٢ بتصرف يسير في النص

(٥) يُنظر المفضل٢٦٥/٣

والجزائية ، وذلك عند إلحاق "ما" المزيدة بآخرها كقوله تعالى :" مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ "[1]

قوله : "والجزائية وذلك عند إلحاق "ما" المزيدة بآخرها " ودليل اسميتها عود الضمير إليها ، ومذهب الخليل[2] أنها مركبة من "ما ما" ، فاستقبحوا ذلك ، فأبدلوا من ألف الأولى هاءً لقربها منها فى المخرج فقيل "مهما"

وقيل[3] : بل هى مركبة من "مه" بمعنى اكفف و"ما" الشرطية ، المعنى : اكفف ماتفعل أفعل ، ركبت العرب "مه" مع " ما" كما ركبت " مه" مع " من" قال الشاعر[4]:

١٩٠– أَمَاوِيَّ مَهْمَنْ يَستَمِعْ فِي صَدِيقِهِ أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ يَنْدَمِ[5]

وقال أبو على[6] : وليس الغرض عندى بالاستعمال هذا ، ألا ترى أن قوله[7] :

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٦

(٢) يُنظر في مذهبه معجم العين " م هـ" ٣٥٨/٣ ، والكتاب ٥٩/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٤

(٣) نسب إلى جمهور الكوفيين القول بأن "مهما" مركبة من "مه" ، و "ما" ، وهو مذهب سيبويه ، والأخفش ، ويُنسب إلى الزجاج ، وابن سيده والبغداديين ، واختلف في تفسيره، فقيل : " مه" اسم فعل بمعنى : اسكت ، وقيل اسم فعل بمعنى : اكفف ، و"ما" على القولين هي الشرطية . يُنظر الكتاب ٦٠/٣ ، وشرح الجمل لابن خروف ٨٧٧/٢ ، وشرح الجمل لابن الضائع ٦٨٨/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥٣/٢ ، واللسان "م هـ هـ" ، والجنى الداني/ ٦١٣ ، والارتشاف ١٨٦٣/٤ ، والهمع ٤٤٩/٢ ، هذا وقد قال ابن بزيزة في غاية الأمل شرحه على الجمل ٥٠٨/٢ : "ظاهر الكتاب أنه من كلام سيبويه من غير قطع ؛ لأنه في الكتاب مسبوق بسؤال سيبويه للخليل عنها ، فقال بعد أن ذكر جواب الخليل أنها مركبة من "ما ما" ، وقد يجوز أن يكون "مه" كـ "إذ" ضم إليها " ما" ، فقوله : قد يجوز ، يحتمل أن يكون من زيادات الأخفش ، وما هو بأول زياداته في الكتاب . أ . هـ والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣٦٩/٢ على مذهب الخليل ، وابن سيدة في المحكم ٨٢/٢ ط دار المخطوطات نقل هذا المذهب عن سيبويه ، ولم يصرح باختياره مذهباً له .

(٤) قائله مجهول ، يُنظر الخزانة ١٧/٩ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٣٤٥/٧

(٥) البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح القصائد السبع الطوال/ ٤٥ ، وشرح الجمل الكبير ١٩٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٤ .

الشاهد فيه : قوله " مهمن " حيث وصلت "مه" بـ "من" قال ابن الأنباري ، والأزهري : " الأصل في "مه من" " من من" ، ومن الثانية توكيد بمنزلة "ما" فأبدل من نون "من" الأولى هاء كما أبدلوا من ألف "ما" الأولى في "مهما" هاء ، وذلك لمؤاخاة "ما" – "من" في أشياء ، وإن افترقا في شيئ واحد ، فكره اجتماع "من" مرتين كما ذكر ذلك في "ما" . يُنظر التهذيب٣٨٥/٥ "م هـ هـ" ، ومشكل مكي ٣٢٧/١ ، والخزانة ١٧/٩

(٦) يُنظر البغداديات/ ٣١٣

(٧) هو الكميت بن معروف ، ينظر ديوانه/ ١٧٢،جمع حاتم الضامن ،ضمن بحوث نشرتها مجلة المورد العراقية ، المجلد الرابع ، العدد الرابع ، شتاء ١٩٧٥ ، وقيل للكميت بن ثعلبة ، ينظر لسان العرب "ق ذ ع" ، وقيل لعوف بن عطية بن الخرع ، ينظر الدرر ٢٤٤/٢

....

١٩١ – فمَهْما تَشأْ منهُ فَزارةُ تُعْطِكمْ   ومَهْما تَشَأْ منهُ فَزارةُ تَمْنَعا[١]

الذى يسبق منه إلى أفئدة السامعين وأفهامهم أن كل شئ شاءت أعطت ، وكل شئ شاءت منعت . انتهى . وقيل[٢] : هى بكمالها اسم مفرد غير مركب ؛ لأن الأصل عدم التركيب[٣] .

والدليل على الأول ما أنشده أبو زيد[٤] ، وابن الأعرابى[٥] :

١٩٢– مَهْمَا لِيَ الليلَةَ مَهْمَا ليَهْ

أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وسِربَالِيَهْ[٦]

فاستفهم بـ "مهما" كما يستفهم بـ "أين" وغيره من الأسماء التى يجازى بها ؛ ولأنه متى أمكن رد الكلمتين إلى واحدة فهو أولى ؛ لئلا يتسع الباب ؛ ولأنها تستعمل فى مواضع "ما" ، فلو كانت غيرها لاستعملت فى موضع لا تصلح فيه "ما" كـ "من" و"أى" و"أين" .

وقوله تعالى {**مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ** }[٧] مهما : مبتدأ ***٣٨٢/ب*** ، وتأتنا : خبره ، والهاء فى به العائدة ، وتأتنا مجزوم بأن المقدرة والفاء فى [فما][٨] نحن : الجواب .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ٥١٥/٣ ، وشرح الأشموني ٢٢٠/٣ ،والخزانة ٤٧٩/٧ .

الشاهد فيه : " تمنعا" أصله تمنعن مؤكدا بالنون الخفيفة ، أكده لتأكيد الجزاء ثم أبدل النون الخفيفة ألفا للوقف .

اللغة : فزارة بكسر الفاء قبيلة من قبائل غطفان .

(٢) كذا ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٨/٤ غير معزو ، وهو اختيار أبي حيان في الارتشاف ١٨٦٣/٤ ، والظاهر أن عليه أكثر المتأخرين . يُنظر الجنى الداني/ ٦١٢ ، والمغنى ٢٠/٢ ، والهمع ٢ /٤٤٩ .

(٣) وعليه فوزنها "فَعْلَى" من باب " سلس" ، وحقها على هذا أن تكتب بالياء ، وألفها إما للتأنيث ، وإما للإلحاق فإن كانت للتأنيث فلا تنون مطلقا ؛ إما لبقائها على التنكير ، وإما لمنعها من الصرف إذا سُمي بها ، وإن كانت للإلحاق زال تنوينها للبناء ، قال ابن إياز : ولكراهة التغيير الذي يدعى فيه وزنها "فَعْلَى" لو قيل إنها "مفعل" تحاميا لذلك لم أرى به بأساً . أ.هـ . يُنظر المحصول شرح الفصول ٤٩٧/٢ .

(٤) يُنظر النوادر/ ٢٦٧

(٥) في نوادره ، يُنظر الخزانة ٢٢/٩

(٦) البيتان من مشطور السريع ، وهما لعمرو بن ملقط في المقاصد النحوية ٤٥٨/٢ ، وشرح أبيات المغنى ٣٦/٢ .

الشاهد : مجيئ "مهما" للاستفهام .

اللغة : أودى : هلك . السربال : القميص أو الدرع ، والباء زائدة

(٧) الأعراف ١٣٢

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

والحذف في الاستفهامية عند إدخال حرف الجر عليها ، وذلك قولك فيمَ وبمَ وعمَّ ولمَ وحتامَ وإلامَ وعلامَ(١) .

قوله : " والحذف فى الاستفهامية عند إدخال حروف الجر عليها ، وذلك قولك فيمَ وبمَ وعمَّ ولمَ وحتامَ وإلامَ وعلامَ " لما دخل حرف [الجر] (٢) على ما الاستفهامية عمل فيها ولايعمل فى الاستفهام ما قبله إلا عامل الجر ، ويكون متعلقاً بما بعدها ، فلما عمل فيها ما قبلها أرادوا الفرق بينها وبين الخبرية ، فحذفوا ألفها لذلك ، وإنما خصت الاستفهامية بالحذف لأن ألفها آخراً ، والتغيير إلى الأواخر أسبق .

وقال السخاوي(٣) : ومن العرب من يثبت ألفها فى وصله على الأصل ، ومن النحاة من يكرهه.

وقال الأخفش (٤): هو قليل قبيح انتهى . وربما جاء فى الشعر ثباتها .قال(٥) :

١٩٣ – على ما قامَ(٦) يشتمُني ليئمُ   كخنزير تَمَرَّغَ في رمادِ(٧)

إلا فى قولهم : عن ماذا تسأل؟ فلم تحذف ألفها للزومها ذا ، فصارت ألفها كأنها غير طرف .

---

(١) ينظر المفصل/ ١٨٦

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٣) يُنظر المفضل شرح المفصل٣/٢٦٦

(٤) في شرح الأشموني ٤/٢١٦: قال أبو الحسن في الأوسط : وزعم أبو زيد أن كثيراً من العرب يقولون : سل عم شئت ، كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه .وفي التصريح ٢/٣٤٥ وحكاه الأخفش لغة .

(٥) القائل : حسان بن ثابت رضي الله عنه ، يُنظر ديوانه – ط ابن خلدون /٦٧

(٦) في رواية الديوان ط– الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٣٢٤ " ففيمَ تقول " ، ويروى : " ففيم يقوم " وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه من هذا الوجه ، ويُنظر شرح شواهد المغني ٢/٧١٠ ، والخزانة ٦/٩٧ ، ويس على التصريح ٢/٣٤٥ ، وتغيير النحويين للشواهد أ د على فاخر/ ٢٩٩

(٧) البيت من الوافر ، وهو من شواهد الأزهية/ ٨٦ ، وشرح المفصل ٤/٩ ، وشرح شواهد الإيضاح/ ٢٧١.

الشاهد فيه : إثبات ألف "ما" الاستفهامية مع دخول حرف الجر عليها في لغة لبعض العرب كما ذكره الرضي في شرح الشافية ٢/٢٩٧ ، وإثبات الألف أضعف اللغتين ، ذكره ابن جني في المحتسب ٢/٣٤٧ ، وحمله ابن هشام في المغني ٢/٤ على الضرورة ، ورده الدماميني بأن حذف الألف منه عقل ، وهو زحاف مغتفر .

وفي البيت شاهد آخر ، فقد استشهد به ابن جني على زيادة " قام "في التنبيه على مشكلات الحماسة/ ١٢١ قال : والأصل "على ما يشتمني" ، ورده ابن عصفور في الضرائر/ ٦٢ بأن " قام " ليست ضد " قعد" ، بل في معنى ثبت.

ويروى " رماد" كما ذكر ، وهو الصواب ، و" دماد" كما في المغني ٢/٤ وهو تحريف ، و"دمان" كما في المحتسب ٢/٣٤٧ ، والأمالي الشجرية ٢/٥٤٧ ، و"دهان" حكاها في الخزانة ٦/٩٧ عن صاحب اللباب وشارحه الفالي ، وطالعت النسخة المطبوعة من اللباب فلم أقف على البيت في مظانه ، ورواه بعضهم "دمال" ، كما يُروى " تراب" حكاها في الخزانة ٦/٩٧ عن المرادي في شرح الألفية ، والنسخة المطبوعة التي بين أيدينا من توضيح المقاصد ٣/١٤٨٦ " رماد" كالمشهور .

....

قال السخاوي[١] : ومن العرب من يحذف فى غير الاستفهام إذا اتصلت بحرف الجر فتقول : سل عم شئت ، قال أبو زيد : كثير من العرب يقولون ذلك ، وعلة ذلك طول مع كثرة الاستعمال[٢] .

فإن قيل عللت فى الاستفهامية بأنها طرف ولم يقنع لمجرد الفرق ، وذا يبطل بـ " ما" فى التعجب والشرط وبالنكرة غير الموصوفة ؟

قيل : التعجب يجرى مجرى المثل فلا يغير ، ولايدخل عليها حرف ، والشرطية تميزت بالجزم بعدها وأما الأخرى فلم تكثر .

(١) يُنظر المفضل شرح المفصل٣/٢٦٦

(٢) ظاهره العموم ، وما عليه النقلة اختصاصه بـ "شئت" ، يُنظر أدب الكاتب/ ٢٣٤ ، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٧/٢٣٧ ، والأشموني ٤/٢١٦ .

{ " مَنْ " واستعمالاتها في العربية }

و"مَنْ" كـ "ما" في أوجهها ، إلا في وقوعها غير موصولة ولا موصوفة. وهي تختص بأولي العلم.

قال صاحب الكتاب ٣٨٣/أ : **"ومن كـ "ما" فى أوجهها الفصل"**[1] ...

محمد : أى : موصولة ، وتقدم حكمها[2] ، وموصوفة ، كقول الشاعر[3] :

١٩٤– يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا[4] ...

فـ "مَن" نكرة لدخول "رُب" عليها ، والجملة بعدها صفة لها ، وقد وصفت أيضاً بالمفرد فى قول الشاعر[5] :

١٩٥ – فكفى بِنا فَضلاً على مَنْ غَيْرِنَا[6] ...

فـ "غير" صفة لـ "من" ، وبنيت لافتقارها إلى الصفة .

واستفهاماً كقوله تعالى **{مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ}**[7] فـ "من" استفهام بنيت ؛ لتضمنها

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٧

(٢) يُنظر ص ٦٠٦من هذا البحث .

(٣) هو عمرو بن قميئة ، يُنظر ديوانه/ ١٩٦ ، ولعمرو بن لأي التيمي في معجم الشعراء/ ٢١٤ .

(٤) هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه :

... رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاغْتَدَيْنْ

وهو من شواهد الكتاب ١٠٨/٢ ، والمقتضب ١٧٩/١ ، والأزهية/ ١٠١.

الشاهد فيه : مجيئ " من" موصوفة على نحو ما ذكر الشارح .

اللغة : الأذواد : جمع ذود بالفتح ، وهو القطيع من الإبل ما بين الثلاث إلى الثلاثين .

(٥) يُنسب إلى كعب بن مالك رضي الله عنه ، يُنظر ديوانه/ ٢٨٩ ، وإلى حسان بن ثابت رضي الله عنه ، وليس في ديوانه ، ويُنظر الأزهية/ ١٠١، وإلى عبد الله بن رواحة ، وليس في ديوانه ، يُنظر الدرر ١٧٧/١ ، وإلى بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، يُنظر شرح شواهد المغني ٣٣٧/١

(٦) هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

...حُب النَّبِيِّ مُحمدٍ إيَّانا

وهو من شواهد الكتاب ١٠٥/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٣٥/١ ، ورصف المباني/ ١٤٩ .

الشاهد فيه : جر "غير" نعتاً لـ "من" ويروى برفعها على أن "من" موصولة ، والعائد محذوف ، والتقدير : من هو غيرنا ، يُنظر الأمالي الشجرية ٤٤١/٢، ٦٥/٣، ٢١٩، ٢٢٢، وفي البيت شاهد آخر ، وهو زيادة الباء في مفعول كفى المتعدية لواحد . يُنظر المغنى ١٠١/١ ، ونسب إلى ابن أبي العافية القول بأن الباء زائدة في الفاعل ، و"حب" بدل اشتمال من الضمير المجرور بالباء الزائدة ، يُنظر الجنى الداني/ ٥٢.

(٧) البقرة ٢٥٥

....

معنى همزة الاستفهام .

وشرطاً كقوله تعالى { **وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ** }[(١)] " من " شرط ، وبنيت لتضمنها معنى حرف الشرط وهو "إن" .

قوله : " **إلا فى وقوعها** " يعنى : "ما" ، "**غير موصولة ولا موصوفة**" ولا استفهامية ولا شرطية ؛ لأن "ما" تنفرد بالتعجب وبالتي فى قوله تعالى {**فَنِعِمَّا هِيَ** }[(٢)]

وذكر الكوفيون[(٣)] أنها تكون زائدة ، وأنشد الكسائى[(٤)] :

١٩٦– يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ[(٥)].....

وليست بزيادة ، بل نكرة موصوفة ، أى : ياشاة إنسان قانص ، وأوقع المصدر موقع اسم الفاعل ، كقولهم: رجلٌ عدل ، أى عادل ، والرواية المشهورة :

يا شاةَ مَا قَنَصٍ

ولا إشكال فيه ؛ لأن "ما" تقع زائدة .

قوله : " **وهى تختص بأولى العلم** " ولم يقل بأولى العقل ، لما رآها أطلقت على البارى سبحانه فى قوله { **قُلْ**[(٦)] **مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ** }[(٧)]، ولا يوصف البارى سبحانه بالعقل[(٨)] .

وقيل[(٩)] فى قوله تعالى :{ **جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ** }[(١٠)] أنها بمعنى "ما" أى : ما كان من كُفر النعمة

---

(١) الطلاق٣

(٢) البقرة ٢٧١

(٣) يُنظر في مذهبهم شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٥٥/٢

(٤) يُنظر الأزهية /١٠٢، والمغني ١٩/٢ ، واختلف في تفسيره ، فحمله جماعة منهم الهروي والرضي على الحرفية ، وقال ابن هشام : "وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أن الأسماء تزاد"

(٥) هذه قطعة من صدر بيت من الكامل لعنترة ، من معلقته في ديوانه/ ٢٨ ، وهو بتمامه :

يا شاةَ مَا قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ له   حَرُمَتْ عَلَيَّ ولَيْتَها لم تَحْرُمِ

والبيت على هذه الرواية لا شاهد فيه ، وهي الرواية التي عليها أكثر النقلة ، يُنظر الأزهية/ ٧٩ ، وشرح القصائد السبع الطوال/٣٥٣ ، والمعلقات العشر وأخبار شعرائها/ ١٣١، وشرح المعلقات العشر/ ٢٥٢

(٦) في الأصل : فسبحان .

(٧) المؤمنون٨٨

(٨) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٢

(٩) القائل هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم . يُنظر تفسير الطبري ٩٥/٢٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٨٩/٤

(١٠) القمر /١٤

وتوقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث ، ولفظها مذكر والحمل عليه هو الكثير ، وقد تحمل على المعنى ، وقرئ قوله تعالى : { وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا} بتذكير الأول وتأنيث الثاني

وقال { وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ }

وقال الفرزدق :

... نكن مثل من يا ذئب يصطحبان[1].

قال الفراء[2] : جزاء لما صُنع بنوح ؛كأنهم غرقوا لما صُنع بنوحٍ على نبينا **٣٨٣/ب** وعليه السلام[3] والجيد أن المراد بـ "مَنْ" نوح[4] لأن الأنبياء عليهم السلام نعمة من نعم الله أنعم بها على عباده فكفروها.

قوله : " **وتوقع على الواحد والاثنين والجمع ، والمذكر والمؤنث** " يعني : بلفظ واحد.

قوله : " **ولفظها مذكر** " لأنه الأصل " **والحمل عليه الكثير ، وقد تحمل على المعنى ، وقُرئ قوله تعالى {وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا}**[5] **بتذكير الأول**" يعني: "يقنت" "**وتأنيث الثاني**" يعني : "تعمل" ، وهي قراءة نافع وابن كثير[6]

وأبو عمرو وابن عامر وعاصم[7] بالياء المنقطة من تحت في الأول وفي الثاني بالمنقطة من فوق ، وقراءة حمزة والكسائي بالمنقطة من تحت فيهما ، وبالمنقطة من فوق في "يقنت" ابن أبي إسرائيل[8] عن الوليد بن

---

(١) يُنظر المفصل/١٨٧

(٢) يُنظر معاني القرآن للفراء ١٠٧/٣

(٣) في ص (لما صنع على بنوح ونبينا وعليه السلام) ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٤) وعن ابن عباس ومجاهد أن "مَنْ " يراد به الله تعالى ،كأنه قيل :غضباً وانتصاراً لله عز وجل . يُنظر تفسير الطبري ٩٤/٢٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٨٩/٤ ، وروح المعاني ٨٣/٢٧

(٥) الأحزاب ٣١

(٦) هو عبد الله بن كثير بن عمرو ، مكي ، أحد القراء السبعة ، مولده سنة ٤٥ ، ووفاته سنة ١٢٠ هـ . يُنظر في ترجمته غاية النهاية ٤٤٣/١ ، وشذرات الذهب ١٥٧/١ ، والأعلام ١١٥/٤

(٧) هو أبو بكر عاصم بن بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء ، أحد القراء السبعة ،كانت وفاته سنة ١٢٧ هـ . يُنظر في ترجمته العبر ١٢٨/١ ، و شذرات الذهب ١٧٥/١ وفيات ١٢٨ هـ ، والأعلام ٢٨٤/٣ .

(٨) هو أبو يعقوب اسحاق بن أبي اسرائيل إبراهيم مروزي الأصل ، ولد سنة ١٥٠هـ ، مات بسامراء سنة ٢٤٦هـ ، ورويت عنه قراءة ابن عامر والكسائي . يُنظر في ترجمته تاريخ بغداد ٣٧٦/٧ ، وتهذيب الكمال ٣٩٨/٢ ، وسير أعلام النبلاء

....

مسلم(1) وابن شاكر(2) ، عن أبي عتبة(3) والطريثيثي(4) (و)(5) ابن عتبة(6) مطلقا وابن فرح(7) عن البزى طريق الأهوازى(8) وابن يحيى(9)والضرير(10) لروح(11) وزيد(12)

٤٧٦/١١ .

(١) هو أبو العباس الوليد بن مسلم الدمشقي ولد سنة ١١٩هـ ، ومات في شهر المحرم سنة١٩٥ هـ ، رويت عنه قراءة ابن عامر . يُنظر في ترجمته تهذيب الأسماء واللغات ١٤٧/٢ ، وتهذيب الكمال ٨٦/٣١ ، وسير أعلام النبلاء ٢١١/٩

(٢) هو أبو بكر ، ويقال أبو عبد الله ، محمد بن شاكر الرملي الصيرفي الضرير ، مقرئ متصدر معروف ، قرأ عليه جماعة ، منهم المطوعي . يُنظر في ترجمته غاية النهاية ١٧٩/٢

(٣) هو أبو عتبة إسماعيل بن عيَّاش بن سُليم العَنْسي ، اختلف في سنة مولده فقيل سنة ١٠٢ هـ ، وقيل سنة١٠٥ هـ، وقيل سنة ١٠٦ وصححه الذهبي ، وقيل سنة ١٠٨ ، وكانت وفاته سنة ١٨١ هـ ، وقيل ١٨٢ هـ ، روى عنه بعض شيوخه كالأعمش ، وممن روى عنه أيضاً الوليد بن مسلم القارئ . يُنظر في ترجمته تاريخ دمشق ٣٥/٩ ، وسير أعلام النبلاء ٣١٣/٨ ، وشذرات الذهب ٢٩٤/١

(٤) هو ابو الحسن علي بن الحسين بن زكريا الطريثيثي ، شيخ مقرئ ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي على الأهوازي وغيره ، قرأ عليه أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري ، وعبد السيد بن عتاب ، ورد ذكره في غاية النهاية ٩٥/٣ ، والنشر ١٠٠/١ ، ويُنظر في ترجمته الوجيز للأهوازي ٢٨/١

(٥) الظاهر أن ما بين المعكوفين ساقط من ص .

(٦) هو أبو العباس الأشجعي الدمشقي الوليد بن عتبة بن بنان ، ولد سنة ١٧٦ هـ ، وتوفي سنة ٢٤٠ هـ ، عده الذهبي من الطبقة السادسة ، وابن حجر من العاشرة ، يُنظر في ترجمته معرفة القراء الكبار٤٠٦/١ ، وغاية النهاية ٣٦٠/٢ ، وتقريب التهذيب ٣٣٤/٢

(٧) هو أبو جعفر احمد بن فَرَح بن جبريل العسكري ، ثم البغدادي الضرير ، تلا على البَزِّي ، والدوري ، توفي سنة ٣٠٣هـ . يُنظر في ترجمته تاريخ بغداد ٥٦٦/٥ ، وسير أعلام النبلاء ١٦٣/١٤ ، وشذرات الذهب ٢٤١/٢

(٨) هو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد ، كان رأساً في القراءات ، معمراً ، ولد سنة ٣٦٢هـ ، وتوفي سنة ٤٤٦هـ يُنظر في ترجمته سير أعلام النبلاء ١٣/١٨ ،وغاية النهاية ٢٢٠/١ ، وشذرات الذهب ٢٧٤/٣

(٩) هو أبو محمد المريوطي ، عبد النصير بن علي بن يحي بن إسماعيل ، ولد سنة ٥٩٨ هـ ، وتلا بالسبع ، ومات بالإسكندرية بعد سنة ٦٨٠ هـ . يُنظر في ترجمته غاية النهاية ٤٧٢/١

(١٠) هو أبو عثمان سعيد بن عبد الرحيم بن سعيد الضرير ، البغدادي ، مقرئ ، حاذق، ضابط توفي بعد سنة ٣١٠ هـ . يُنظر في ترجمته معرفة القراء ٤٧٧/١ ، وغاية النهاية ٣٠٦/١

(١١) هو ابو الحسن البصري المقرئ روح بن عبد المؤمن الهذلي ، روى عنه كثيرون ، منهم الإمام البخاري ، وعبد الله بن الإمام أحمد ، وروى عن كثيرين . مات سنة ٢٣٣ هـ أو قبلها بقليل ، أو بعدها بقليل . يُنظر في ترجمته تهذيب الكمال ٢٤٦/٩ ، ومعرفة القراء ٤٢٧/١، وغاية النهاية ٢٨٥/١ .

(١٢) هو أبو القاسم العجلي الكوفي المقرئ زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال ، شيخ العراق ، قرأ على كثيرين منهم أحمد بن فرح ، وعبد الله بن جعفر السواق ، وقرأ عليه كثيرون ، منهم بكر بن شاذان الواعظ ، وأبو الحسن الحمامي ،

....

والمنهال[1] هذا فى التذكير والتأنيث[2]

وقال بعض الكوفيين[3] : إذا حُمل على المعنى لم يجُز أن يرد إلى اللفظ[4] وإذا حمل على اللفظ جاز حمله على المعنى[5] ، وهو ضعيف[6] ؛ لأنه لا فرق بينهما ، وقد جاء الأمران ، قال تعالى {**وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يدخله جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا**}[7] فجمع على المعنى ثم قال {**قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا** }[8] فأفرد الضمير فى له رده على اللفظ ، وقال تعالى {**وَمِنْهُمْ مَنْ**

توفي ببغداد سنة ٣٥٨ هـ . يُنظر في ترجمته : معرفة القراء الكبار٢/٦٠٦ ، وغاية النهاية١/٢٩٨ ، وشذرات الذهب ٢٧/٣

(١) هو المنهال بن عمرو الأنصاري ، ويقال الأسدي الكوفي ، من كبار القراء ، عرض على سعيد بن جبير ، عرض عليه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى . يُنظر في ترجمته تاريخ دمشق ٣٦٤/٦٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٨٤/٥ ، وغاية النهاية ٣١٥/٢ .

(٢) وتُنظر القراءات في الآية في مظانها من كتب القراءات مثل : النشر ٣٤٨/٢ ، ومعجم القراءات ــ عبد اللطيف الخطيب ٢٧٩/٧ .

(٣) نقله عن ابن يعيش في شرحه على المفصل ١٤/٤ .

(٤) في ص " لم يجز أن يرد على المعنى اللفظ " والتصويب من ابن يعيش ١٤/٤

(٥) التعبير الذي يحمل على المعنى إما أن يكون مشتملاً على ضمير واحد ، وإما أن يكون مشتملاً على ضميرين ، فإن كان من الثاني فللكوفيين فيه تفصيل . قالوا إذا تتابعا الضميران جاز فيهما وجهان :

الحمل على المعنى ، أو حمل الأول على اللفظ والثاني على المعنى ، وإن فصل بينهما جاز البدأ بالحمل على المعنى ، ثم الحمل على الفظ ، قالوا : وإذا كان الضمير المحمول على اللفظ مخبراً عنه بما بعده ، وأخبرت عنه بفعل لم يجز الحمل إلا على اللفظ أو على المعنى ، ولا يجوز الحمل على اللفظ والمعنى .

وإن أخبر عنه باسم كان مشتقاً باطراد جاز الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بإطلاق ، شريطة أن تكون الصفة من الصفات المفصول بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ، فإن كانت من غيرها وكانت صفة المذكر والمؤنث ترجع إلى مادة واحدة ، ولم يؤد الحمل إلى جعل صفة المذكر للمؤنث ، وصفة المؤنث للمذكر أجازه الفراء ، وأباه الكسائي ، وإذا لم يرجع الوصف إلى مادة واحدة في التذكير والتأنيث وأدى الحمل إلى جعل صفة المذكر للمؤنث والعكس فنُسب إلى الكسائي والفراء منعه ، وقيل منع الكسائي والفراء الحمل على لفظ المذكر .

قالوا : وإذا لم يكن الضمير المحمول على اللفظ مخبراً عنه بما بعده وأريد حمل ما بعده عليه حمل على اللفظ ، ولا يجوز حمله على معناه ، وأجاز الكسائي أن يجيئ العائد على اللفظ مؤكداً باللفظ المضاف أن يحمل أوله على المعنى ، وآخره على اللفظ .يُنظر الارتشاف ١٠٢٤/٢ ، والهمع ٢٨٣/١

(٦) وفاقاً لابن يعيش في شرح المفصل ١٤/٤ ، وخلافاً لابن الحاجب في الإيضاح ٤٨٩/١ حيث قال : " إلا أنك إذا حملت على اللفظ جاز أن تحمل بعد ذلك على المعنى ، وإذا حملت على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ " .

(٧) الطلاق من الآية ١١

(٨) الطلاق من الآية ١١

....

يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ }[1] فجمع على المعنى وقال تعالى فى موضع آخر {**وِمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ**}[2] فأفرد على اللفظ.

وقال الفرزدق[3] :

١٩٧–وأطلس عسالٍ وَمَا كَانَ صاحباً   دَعَوْت لناري موهناً فَأَتَانِي ٣٨٤/أ

فَلَمَّا أَتَانِي قلت دُونك إِنَّنِي   وَإِيَّاك فِي زادي لمشتركان

فَقلت لَهُ لما تكشر ضَاحِكا   وقائم سَيفي فِي دي بمَكَان

تعال فإن عاهدتني...

ويروى[4] :

تعشَ فإن عاهدتني لا تخونني   نكن مثل منْ يا ذئبُ يصطحبان

فَبت أقد الزَّاد بيني وَبَينه   على ضوء نارٍ مرّة ودخان[5]

"عاهدت" فى البيت : قسم . لاتخوننى : أراد أنه قد أوقد نارا فطرقه ذئب فدعاه إلى العشاء.

شاهده: "من يصطحبان" ثنى الضمير الراجع إلى "من" على المعنى ،وهى نكرة موصوفة، ويصطحبان خبره ، وياذئب : اعتراض وجوز أن تكون موصولة ، ووقع الاعتراض بين الصلة والموصول وأوقع "من" على غير من يعقل لما خاطبه مخاطبة من يعقل كقوله تعالى{**وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ** }[6]

---

(١) يونس ٤٢

(٢) الأنعام ٢٥، ومحمد ١٦

(٣) يُنظر ديوانه ٣٢٩/٢ .

(٤) وهي رواية الديوان الذي بين يدي ط– دار صادر ٢/ ٣٢٩ ، ورواية : تعال هي رواية الكتاب٤١٦/٢ ، كما يُروى : فإن واثقتني . يُنظر شرح ديوان الفرزدق للصاوي ٨٧٠/٢

(٥) الأبيات من الطويل ، والبيت الرابع من شواهد الكتاب ٤١٦/٢ ، والمقتضب ٢٩٤/٢ ، ٢٥٣/٣ ، والخصائص ٤٢٢/٢.
الشاهد فيه قوله "يصطحبان " حيث حمله على معنى "مَن" ، ولو حمل على لفظها لقال " يصطحب "
اللغة : أطلس :الأغبر من الذئاب .عسال :صفة مبالغة من العسلان ، وهو مشي الذئب باضطراب وسرعة . الموهن : ساعة تمضي من الليل .

(٦) يوسف ٤

{ حكاية النكرات بـ "مَن"}

وإذا استفهم بها الواقف عن نكرة ، قابل حركته في لفظ الذاكر من حروف المد بما يجانسها. تقول إذا قال جاءني رجل :منو؟ وإذا قال رأيت رجلاً : منا؟ وإذا قال مررت برجل :مني ؟ وفي التثنية منان؟ ومنين؟ وفي الجمع منون؟ ومنين؟ وفي المؤنث منة؟ ومنتان؟ ومنتين؟ ومنات؟ والنون والتاء ساكنتان.

قال صاحب الكتاب : فصل وإذا استفهم بها الواقف عن نكرة ... الفصل(١)

محمد : "من" يستفهم بها عن النكرة والمعرفة ، أما النكرة فيستغنى عن إعادتها بزيادة تلحق "من" فى الإفراد ، هى حرف من جنس حركة المستفهم عنه ، فذا معنى قوله :

"**قابل حركته فى لفظ الذاكر**" يعنى : فى الاسم المستفهم عنه ، من حروف المد بما يجانسها " **تقول : إذا قال جاءنى رجلا منو . وإذا قال رأيت رجلاً منا ، وإذا قال مررت برجل مني وفى التثنية منان ومنين "** لما لم يمكن حكاية إعرابه بغير علامة التثنية أتى بها ، " **و**"نحوه "**فى الجمع منون ومنين** " وإن كان من الجمع ما يمكن حكاية إعرابه لكن لما لزم فى جمع المذكر السالم أجرى الباب على سنن واحد **٣٨٤/ب** ؛ ولأنه لو اقتصر فى المكسر على ما يأتي به فى الواحد ألبس بالواحد ؛ فلذا عَدَل إلى علامة جمع المذكر السالم

"**وفى المؤنث منة**" اكتفى بعلامة التأنيث عن الإعراب ؛ لأن التأنيث ألزم من الإعراب ولم يسكن نونها ؛لأن علامة التأنيث لايكون ما قبلها ساكناً إلا الألف وحدها فلذا حركت ، "**و**"فى تثنية المؤنث "**منتان ومنتين**" جمع بين التاء وعلامة التثنية لئلا يلبس بالمذكر ، "**ومنات**" فى جمع المؤنث ، ولم يستغن بالإعراب لئلا يلبس .

" **والنون**" فى منان الثانية ومنون ومنين ، وفى منتان الأولى والثانية ، "**والتاء**" فى منات "**ساكنتان**" ؛ لأنها لاتثبت إلا فى الوقف ولاتكون على متحرك ، والنون مِن "مَنْ" تحرك لحرف العلة وتاء التأنيث وتبقى ساكنة فى غير هذه المواضع .

أما حرف العلة ؛ فلأن منها الألف ولايكون ما قبلها ساكناً وأجريت الياء والواو مجراها لاشتراكها فى كونها حروف علة ، وفى التاء لأنها للتأنيث ولايكون ما قبلها ساكناً إلا الألف واستغنى فى النكرة بذلك لأن القياس أن الإنسان إذا استفهم عن شئ أن يذكر ذلك بعينه ولايمكن هنا إعادة الكلمة لأن النكرة إذا

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٧

وأما الوصل فيقول في هذا كله : من يا فتى ؟ بغير علامة[1]

أعيدت بغير لام التعريف كانت غير الأولى ، وإن ذكرت معها لام التعريف ربما ظن أنه بيان (معهود)[2] غير الأول[3] فاقتصروا على هذه الزيادات وليست إعراباً ؛ لأنها لاتثبت وصلاً ، إنما الغرض منها إعلام حال المستفهم عنه ؛ ولذا استغنى بالهاء فى "منة" .

وموضع "من" فى هذه كلها رفع بالابتداء والخبر محذوف تقديره مَن المستفهم عنه أو المذكور ؟ ويحتمل أن يكون مِن الخبر المحذوف المبتدأ .

قوله : "وأما الوصل[4] **فيقول فى هذا كله : من يافتى، بغير علامة** " وخصت ***٣٨٥/أ*** هذه الزيادات بالوقف ؛ لأنه حال يتغير فيها الكلمة ، ولذا يزول إعرابها فى الوقف .

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٧

(٢) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٣) هذا هو المشهور على ألسنة أهل العلم من المتقدمين ، قال السيوطي في عقود الجمان ٢١ ط- الساكن بمصر :

ثُمَّ مِنَ القَوَاعِدِ المُشْتَهَرَهْ إِذَا أَتَتْ نَكِرَةٌ مُكَرَّرَهْ

تَغَايَرَا وإِنْ يعرف ثَاني تَوافَقَا كَذا الْمُعَرَّفَانِ

شَاهِدُهَا الَّذِي رَوَينَا مُسْنَدَا لَنْ يَغْلِبَ اليُسْرَينِ عُسْرٌ أَبَدَا

وتحرى فيه الدقة ابن هشام في المغني ١٨٠/٢ الباب السادس من الكتاب ، الوضع الرابع عشر ، فقال : " إذا أعيدت نكرة فهي غيرها " وأضاف " مع عدم القرينة ،فأما إن وجدت قرينة فالتعويل عليها " ويُنظر تفسير الكشاف ٦٠٨/٤ ، والدر المصون للحلبي ٤٦/١١ ، والتحرير والتنوير ٤١٥/٣٠

(٤) في نسختنا " الواصل " وهو يسير .

وقد ارتكب من قال:

أتوْا ناري فقلتُ مَنونَ أنتمْ ...

شذوذين : إلحاق العلامة في الدرج ، وتحريك النون التي من حقها أن تكون ساكنة، لأن من مبني على السكون ، ومنهم من لا يزيد إذا وقف على الأحرف الثلاثة وحد أم ثنى أم أنث أم جمع[١]

ش : قوله : وقد ارتكب من قال ...

قيل[٢] : تأبط شرا[٣] ،

وقيل[٤] : شمر[٥] بن الحرث الطائى[٦] وغيره[٧]

١٩٨- أتَوا نَارِي فقلتُ: مَنُونَ أنتُم فقالوا: الجنُّ، قلت: عِمو ظَلاَمَا

فقلتُ: إلى الطعام، فقال منهم زعيمُ: تحسُدُ الإنَّسُ الطعَامَا[٨]

وليس "عِمو صباحاً" من هذه القطعة .

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٧

(٢) من القائلين بهذه النسبة ابن السيد البطليوسي ، يُنظر الحلل في شرح أبيات الجمل/ ٢٩٠ ، ويُنظر ديوان تأبط شراً ٢٥٦

(٣) هو ثابت بن جابر بن سفيان أبو زهير الفهمي ، من مضر ، شاعر عداء من فتاك العرب في الجاهلية ،كان من تهامة ، توفي سنة ٨٠ ق. هـ . يُنظر في ترجمته : الشعر والشعراء ٣١٢/١ ، والأعلام ٩٧/٢

(٤) هذا ما عليه النقلة ، يُنظر النوادر/ ٣٨٠ ، والحيوان ٤٨٢/٤ ، ١٩٧/٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٤ . ولعله الصحيح .

(٥) شمر صوابه شُمير بالشين المعجمة والتصغير ، وقال أبو الحسن الأخفش فيما كتبه على النوادر هو سُمير بالسين المهملة ، وقال ابن السيد في شرح أبيات الجمل ٢٩٠/ بشر بن الحارث ، وهو تحريف . يُنظر الخزانة ١٦٢/٦.

(٦) كذا في شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٤ ، والمحفوظ " الضبي " ، قال في الخزانة ١٧٧/٥ أثناء شرحه للشاهد رقم ٣٦٦ : " .. وشُمير بضم الشين المعجمة وفتح الميم ، وآخره راء مهملة ، وهكذا ضبطه أبو زيد . وقال الأخفش فيما كتبه عليه : "الذي في حفظي سُمير بالسين المهملة ، وكذا ضبطه الصاغاني في العباب "أ ن س" بالمهملة ، وقال : وهو شاعر جاهلي والله أعلم .

(٧) ويُنسب إلى سهم بن الحارث في الحيوان ٤٨٢/٤ ، ولعله تحريف "شمر"؛ لأنه نسبه إليه في ١٩٧/٦ ، وإلى خديج بن سنان الغساني ، ويلقب بجزع بن سنان ، يُنظر الأشموني ٩١/٤ ، والمقاصد النحوية ٤٩٨/٤ ، والدرر ٥٢٥/٢ .

(٨) البيتان من الوافر ، والبيت الأول منهما محل الاستشهاد ، وهو من شواهد الكتاب ٤١١/٢ ، والخصائص ١٢٩/١ ، وأمالي ابن الحاجب ١٦٠/٢ .

الشاهد فيه أوضحه المؤلف في قوله : "منون أنتم " .

الإعراب : ظلاماً :منصوب على التمييز ، أي نعم ظلامكم ،كما يقال أحسن الله صباحك ، ولا يحسن أن يكون ظرفاً كما قاله ابن السيد ؛ إذ ليس المراد أنهم نعموا في ظلام ، ولا في صباح . يُنظر الحلل في شرح أبيات الجمل/ ٢٩٣ .

....

تلك لجذع بن سنان الغسانى[1]

أتَوا نَارِي فقلتُ: مَنُونَ أنتُم فقالوا: الجنُّ، قلت: عِمو صباحاً

نزلتُ بِشعْبِ وَادِي الجنِّ لَمَّا رأَيتُ الليلَ قَدْ نَشَرَ الْجَنَاحَا[2]

عِمو معناه: انعموا ، يقال : وعم يعم مثل ومق[3] يمق[4] ، وصباحاً وظلاماً منصوبان على الظرف والتمييز .

شاهده :"منون أنتم" ارتكب شذوذين[5] كما قال الزمخشرى :" **إلحاق العلامة فى الدرْج وتحريك النون** "

ويحتمل أنه حمل الوصل على الوقف وتحريك النون لاجتماع الساكنين ؛ لأنهما لايجتمعان فى الوصل . ويروى :

... منون قالوا : سراة الجن[6] ...

قال سيبويه[7] : " فإنه كان يقيس "مَنَهْ" على "أية" فنقول منةً ،ومنةٌ ، ومنةٍ فى الوصل والوقف إذا قال

---

(١) اسمه خديج كما تقدم ، وغسان : قبيلة من الأزد ، من قحطان ، وجذع خرج مع من خرج إلى الأزد قبل سيل العرم وجاؤوا إلى الشام ، وفي العباب للصاغاني أن جذعا هو جذع بن عمرو ، وقال البغدادي : وهو غلط . يُنظر الخزانة ١٧٠/٦

(٢) البيتان من الوافر ، قال ابن السيد : ذكر أبو القاسم الزجاجي أن بعض الناس يغلط في هذا الشعر ، ويرويه : " عموا صباحاً " وجعل دليله على ذلك ، ما رواه عن ابن دريد ، عن أبي حاتم السجستاني ، عن أبي زيد الأنصاري .. قال ابن السيد : وقد صدق أبو القاسم رحمه الله فيما حكاه عن ابن دريد ، ولكنه أخطأ في تخطئته رواية من روى " عموا صباحاً"؛ لأن هذا الشعر الذي أنكره وقع في كتاب " سد مأرب " ونسبه واضع الكتاب إلى جذع ابن سنان الغساني في حكاية طويلة ، وزعم أنها جرت له مع الجن ، وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب ، ولم تقع قط . فمنهم من يرويه على الصفة التي ذكرها أبو القاسم رحمه الله تعالى عن ابن دريد ، ومنهم من يرويه على ما وقع في كتاب السد . يُنظر : الجمل/ ٣٢٠ ، وشرح أبيات الجمل لابن السيد/ ٢٨٩

(٣) ومقه : بمعنى أحبه . يُنظر اللسان (و م ق)

(٤) كذا نقله عن ابن السيد في شرح أبيات الجمل/ ٢٩٣ ، وذهب قوم إلى أن "يعم" محذوفة "ينعِم" ، وقالوا : إذا قيل "عَمْ" بفتح العين فهو محذوف من " انعَمْ" المفتوح ، وإذا قيل " عِم" بكسر العين فهو محذوف من "يَنْعِم" المكسور العين ، وحكى يونس عن أبي عمرو بن العلاء أن معناه مأخوذ من نعم المطر إذا كثر ، ونعم البحر إذا كثر زبده ، وقال الأصمعي والفراء إنما هو دعاء بالنعيم والأهل ، وهذا هو المعروف ، وما حكاه يونس نادر وغريب . يُنظر الخزانة ١٦١/٦

(٥) بل ثلاثة ، ما ذكرهما ، وحكاية المضمر . يُنظر التصريح ٢٨٤/٢

(٦) هي رواية أبي زيد الأنصاري في نوادره/ ٣٨٠

(٧) يُنظر الكتاب٢ /٤١٠ بتصرف .

....

يافتى ، وكذلك ينبغي له أن يقول إذا آثر أن لا يغيرها فى الصلة وهذا بعيد ، وإنما يجوز ذا على قول شاعر قاله مرة فى شعر لم يُسمع بعد :

رأوا(١) **نارى** ... البيت

وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول : ضرب منٌ مَناً؟ وهذا بعيد لايتكلم به ولا تستعمله العرب ولايستعمله منهم ناس كثير ، وكان يونس يقول إذا ذكرها لايقبل هذا كل أحد ، فإنما تجوز منون على ذا ، وينبغي لهذا أن لايقول مَنُو؟ فى الوقف ، ولكن يجعله كأى - يعنى يجعلها معرفة كأى أو نخلع منها الاستفهام فلذا استبعده - **٣٨٥/ب** وإذا قال : رأيت امرأة ورجلاً فبدأت فى المسألة بالمؤنث قلت : مَنْ ومنا؟ ، وإن بدأت بالمذكر قلت : مَن ومَنة؟

وزعم أبو العباس(٢) أن الحركة التى قبل حرف العلة تابعة للحروف ، وأن الحرف هو الذى أحرز لفظ الأول وزعم السيرافى(٣) أن الحركات أحرزت لفظ الأول وتبعتها الحروف للوقف عليها حين لم يجز الوقف على المتحرك ، ولو أسكن لذهب لفظ الأول ، والصواب الأول ؛ لأنهم لم يحافظوا على الحركة فى "منه" ولا "منات" لما لم يأتوا بحرف العلة(٤)

وقد وقع "مَنْ" كناية عن العلم فى قول عبد المسيح(٥) :

١٩٩- يَا فاصِلَ الخُطَّةِ أَعْيَتْ مَنْ ومَنْ(٦)

(١) في ط من الكتاب ٤١١/٢ : " أتوا "كما في البيت .

(٢) يُنظر المقتضب ٣٠٥/٢

(٣) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١٧٦/٣ ط بيروت .

(٤) وقال بعضهم : الحروف عوض عن التنوين ، ورُد بأن ذلك لغة قليلة ، وقيل الحروف عوض عن لام العهد ؛ لأن قياس النكرة إذا أعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة . يُنظر التصريح٢٨٤/٢ .

(٥) هو عبد المسيح بن عمرو بن قيس بن حيان بن بقيلة ، ووقع في بعض المصادر نفيلة ، وهو تحريف ، غساني معمر ، من الدهاة ، من أهل الحيرة (في العراق) له شعر وأخبار ، أدرك الإسلام ، ومات على النصرانية نحو ١٢ هـ لقي خالد بن الوليد رضي الله عنه . يُنظر في ترجمته : أمالي المرتضى ٢٦٠/١ ، والأعلام ٤ /١٥٣ .

(٦) البيت من الرجز المشطور ، وقبله :

أَصُمَّ أَم يَسْمَعُ غِطرِيفُ اليَمنْ؟

يُنظر العقد الفريد ٢٩/٢ ، وبعده في لسان العرب " س ط ع " :

أَتاكَ شَيْخُ الحَيِّ مِنْ آلِ سَنَنْ

ويُنظر نهاية الأرب ١٢٩/٣

والشاهد فيه حكاية الأعلام بـ " مَنْ " .

....

قال ثعلب[1] : كما يقال أعيت فلانا وفلانا ، وقال سيبويه : وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهبنا معهم فيقول : مع مَنِينْ ؟ ، وقد رأيته فيقول : مَنَا ؟

وذلك أنه سأله على أن الذين ذكر ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه ، وأن الأمر ليس على ما وضعه عليه المحدِّث فهو ينبغي له أن يسأل فى ذا الموضع كما سأل حين قال رأيت رجلا . انتهى[2] .

وجاز فى المضمر ؛ لأنه يعود على معرفة ونكرة ، فكأنه رآه عاد على نكرة فاستفهم عنه كما يستفهم عن النكرة[3] .

" ومنهم من لا يزيد إذا وقف على الأحرف الثلاثة ، وحَّد أم ثنى ، أم أنث أم جمع"

اكتفى بالإعراب .

---

(١) نسب هذه المقولة لثعلب الخطابي في غريب الحديث ٦٢٤/١ مادة "ب و غ" ، وفي النهاية لابن الأثير ٣٦٦/٤ : " هذا كما يقال أعيا هذا الأمر فلاناً وفلاناً عند المبالغة والتعظيم ، أي أعيت كل من جل قدره فحذف " .

(٢) يُنظر الكتاب ٤١٢/٢

(٣) حكى الكوفيون ما حكى يونس على وجوه ، حكى الكسائي : " ضرب مَنْ ما يا فتى؟ " ، وحكاه بعضهم " ضرب مَنْ منا؟ " ، حذف من الأول ، وأثبت في الثاني ووقف ، وحكي أيضا " ضرب غلام مَنْ مَنٍ؟ " بخفض "من" وتنوينها ، وسكونها أيضا ، ومنهم من يجعل الزيادة في مستأنف الاستفهام ، فيقول : " منو أنت؟ ، ومنان أنتما؟ ، ومنون أنتم؟ " يُنظر شرح الجمل لابن الضائع ٣١/٢

وأما المعرفة : فمذهب أهل الحجاز فيه إذا كان علماً أن يحكيه المستفهم كما نطق به ، فيقول لمن قال جاءني زيدٌ : من زيدٌ ؟ ، ولمن قال رأيت زيداً : من زيداً؟ ، ولمن قال مررت بزيد : من زيد؟

وإذا كان غير علم رفع لا غير ، تقول لمن قال رأيت الرجل : من الرجل؟

ومذهب بني تميم أن يرفعوا في المعرفة البتة(١).

قوله : "وأما المعرفة فمذهب أهل الحجاز فيه إذا كان علماً أن يحكيه المستفهم كما نطق به"(٢)

يعنى : المتكلم أولاً يعيده بعينه .

وإعرابه: الاسم العلم والكنية واللقب حكمها واحد ، وفعل أهل الحجاز ذلك لما يعرض فى العلم من المشاركة فى الاسم ، وخصوا الأعلام بذلك ؛ لكثرة استعمالها والتغيير يتطرق إليها كثيرا منه : حيوة ومحبب على ما مر فى أول الكتاب(٣) **٣٨٦/أ** والترخيم ؛ ولأن العلم يتطرق إليه التنكير بخلاف غيره من المعارف " **فيقول لمن قال جاءنى زيد : من زيد؟ ولمن قال (رأيت)**(٤) **زيداً : من زيدا؟ ولمن قال مررت بزيدٍ من زيدٍ؟** " فـ (من)(٥)زيد إعرابه الرفع على المبتدأ والخبر زيد : مبتدأ ، ومن الخبر(٦) وما فى لفظه من التغيير حكاية .

وحُكى(٧) عن الفارسي(٨) إذا قلتَ : مَنْ زيداً ؟ فإنما تريد : من الذى سميته زيداً؟ أو ذكرته زيداً(٩) ، وإنما

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٨

(٢) يُنظر في هذه اللغة الكتاب ٤١٣/٢ ، والأشموني ٩١/٤ ، والهمع ٢٣٠/٣

(٣) قال : " مَحْبَبٌ " اسم رجل ، وقياسه مَحَبٌّ بالإدغام ، وليس كمَهْدَد ؛ لأنه ليس في الكلام تركيب " م ح ب " حتى تكون الباء الثانية للإلحاق ، و " حيْوة" : قياسه حيَّة ، واوه بدل من ياء ، والقياس أن الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قُلبت الواو ياء .يُنظر ق ٣٢ب ، وشرح المفصل لابن عمرون ١٠٩/١

(٤) ما بين المعقوفين مكرر في ص

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ص

(٦) عُزي هذا الإعراب إلى الجمهور ، وعُزي إلى سيبويه القول بأن " من" مبتدأ وزيد خبر في التصريح ٢٨٥/٢ ، وما عليه النقلة جواز الأمرين جميعا . يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ط- بيروت ١٧٨/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٤

(٧) نقله النحويون بعده ولم أقف على من نقل عنه . يُنظر الارتشاف ٦٨٧/٢ ، والمساعد ٢٦٣/٣، والهمع ٢٢٩/٣

(٨) يُنظر المسائل المنثورة/ ١٢٨

(٩) وذهب بعضهم إلى أن حركته في الرفع إعراب ، وفي النصب والجر حكاية ، وأوهمته عبارة السيرافي في شرح الكتاب ١٧٩/٣ ط- بيروت حيث قال : " وموضع المنصوب والمخفوض في " من زيداً، ومن زيدٍ" رفع على خبر مَنْ، أو الابتداء " أ. هـ . ونُسب إلى الكوفيين القول بأن " مَنْ" محمولة على عامل مضمر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه ، والواقع بعد " مَنْ"بدل منها . يُنظر الارتشاف ٦٨٨/٢ ،وشرح التسهيل للأزهري ١٦٨٢/٤ ، ، والهمع ٢٢٩/٣ .

....

نصب ليدل على الأول ، و(لو)[1] أنه من جملة محذوفة لكان خطأ ؛لأنه خبر مبتدأ ، والظاهر من الشيخ أن هذا على سبيل البدل[2] فإنه فاسد ؛ لأنه لو كان كذلك لما حذف فى الوصل ، وللزم أن يضمر الفعل ، وحرف الجر فى حكاية المجرور وكل فعل لا يصل إلا بحرف جر لا يضمر فإن أدخلت الفاءأو الواو فقلت :فمن زيد؟ أو ومن زيد؟ لم يكن في زيد إلا الرفع ، ولم يمنع من إعادة العَلَم ما منع من إعادة النكرة على ما ذكرته فى فصله .

فإن عطفت على العلم شيئاً أو نعته ، وأبدلت منه أو أكدته لم يكن فيه غير الرفع[3] وحكى سيبويه[4] عن يونس : وأما ناس فإنهم قاسوه فقالوا : تقول مَنْ أخو زيد وعمرو ، ومن عمرا وأخا زيد ، يتبع الكلام بعضه بعضاً ، فإذا قلت من عمراً ومن أخو زيد ، رفع لأنه قد انقطع من الأول .

قوله : " وإذا كان غير علم رفع لا غير " لما ذكر من العلة .

"**تقول لمن قال رأيت الرجل : مَنْ الرجل ؟** " ، رفع الرجل ؛ لأنه مبتدأ ، و"مَنْ " الخبر ولا حكاية ؛ فلذا قال الزمخشرى : تقول لمن قال رأيت الرجل : من الرجل ؟ برفع الرجل ، ولا تحكى الأول المنصوب وفى المقتضب[5] : كان يونس يجرى الحكاية فى جميع المعارف ولم يحك ذلك سيبويه ، قال السيرافى[6] : ما أدرى من أين لأبى العباس هذه الحكاية .

وعلى قول من قال: دعنا من تمرتان **٣٨٦/ب** ، وليس بقرشياً[7] ، فلا يختص بالمعارف ، وذا قليل فلم يتعرض له الزمخشرى .

قوله :" ومذهب بنى تميم[8] أن يرفعوا فى المعرفة البتة "ردوه إلى القياس وأجروا العلم مجرى غيره من الأسماء الظاهرة[9] .

---

(١) مابين المعقوفين مستدرك في ص

(٢) في ص : "البحث " والتصويب من الارتشاف ٦٨٧/٢

(٣) خلافاً لابن سعدان في العلم المنعوت ، فقد أجاز حكايته ، نقل ذلك عنه الشلوبين في حواشي المفصل ٥٠٤/٢

(٤) يُنظر الكتاب ٤١٤/٢

(٥) يُنظر المقتضب ٣٠٨/٢

(٦) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١٨٠/٣ ط بيروت .

(٧)هو من أمثلة سيبويه ، يُنظر الكتاب ٤١٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٢/٢ ،وشرح الكافية للرضي ٦٣/٢ ــ ٦٥

(٨) تُنظر هذه اللغة في الكتاب ٤١٣/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٦٣/٢، والهمع ٢٣٠/٣ .

(٩) في شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٤ : ".. وأما بنو تميم، فإنهم جروا في ذلك على القياس في غيرِ هذا الباب، إذ لا خلافَ أن مستفهِمًا لو ابتدأ السؤالَ، لقال: "من زيدٌ؟ " فـ "مَنْ" مبتدأٌ، و"زيدٌ" الخبر، أو"زيد" مبتدأ، و"من" الخبر. فكذلك إذا وقع

وإذا استفهم عن صفة العلم قيل إذا قال جاءني زيد. المنى؟ أي : القرشي أم الثقفي ؟ ، والمنيان والمنيون[١]؟

قوله : "وإذا استفهم عن صفة العلم. قيل إذا قال جاءنى زيد المنى؟ أى :القرشى أم الثقفى؟ "
أدخل حرف التعريف فى أول "مَن " ، وياء النسب فى آخره ووسطوا "مَن" بينهما ؛ لأن الصفات المنسوبة هى التى كانت عندهم فى الغالب فخصوها بذلك ولم يكتفوا باللام ؛ لأنها لا تختص بالصفة ولا بالياء ؛ لأنه لا يعلم أنه صفة علم ، وإلا فقد تكون الصفة لغير النسب .

وقال ابن الحاجب[٢] : وزادوا همزة الاستفهام لما وسطوا " مَن " ، وأدخلوا عليها الألف واللام فكأنهم استضعفوا دلالتها على الاستفهام مع هذا العمل الذى لايكون معها فى الاستفهام فأدخلوا الهمزة فى أوله لقوة أمر الاستفهام انتهى .

وقال ابن خروف[٣] :والهمزة فى "المنى" وصل ، وهى التى مع اللام ، وقال السيرافى[٤] : ولا يحتاج فى "المنى" إلى ألف الاستفهام كما لم يحتج فى "مَن" إلى ألف الاستفهام ، وإذا جعلت مكانها اسماً منسوباً أدخلت ألف الاستفهام ، فقلت : آلقرشى أم الثقفى ؟ ونحو ذلك . انتهى .

ما أدرى من أين لابن الحاجب ما ادعاه ! لعله اعتقده : آلمنى بالمد ؟ وذا لم أقف عليه لغيره.

ويجرى إعراب "المنى" على إعراب الاسم الذى ذكره المتكلم إن قال جاءنى زيد المنيُّ بالرفع والمنيَّ بالنصب والمنيِّ بالجر على حسبه لما لحقت ياء النسب "مَنْ" تمكنت وصارت بمنزلة القرشى فأعربت ، وهذه صفة تخالف الصفات فى أنها تخص موصوفاً ولا يراد بها صناعة ولا بلد ولا قبيلة وإنما لحقت ***٣٨٧/أ*** ياء النسب للإشعار بأن المسئول عنه منسوب .

وفى صفة الاثنين فى الرفع : "**المنيان والمنيون** " إذا قال رأيت زيداً وعمراً قلت : المنيين ؟ ، وفى صفة امرأة المنية؟ وامرأتين المنيتين؟ ونساء المنيات؟

هذا إذا لم تعرف النسبة ، فإذا عرفت النسبة والتبست عليك قلت آلعامرى أم القرشى ؟

السؤال جوابًا لا فَرْقَ بينهما، ولأن الحكاية إنّما كانت في النكرة لتُنْبِئَ أنّ الاستفهام إنما كان عن الاسم المتقدّم، لا عن غيره ممّا يُشارِكه في اسمه، وليس هذا المعنى في المعرفة، فكان منزلةُ بني تميم منزلةَ من أتى بالكلام من غيرِ تأكيد، نحو قولك: "أتاني القومُ". ومنزلةُ أهل الحجاز منزلةَ من أتى بالتأكيد، نحو قولك: "أتاني القومُ كلهم"؛ لأن التأكيد يُزيل توهُّمَ اللبس كما تُزيله الحكاية. "

(١) يُنظر المفصل/١٨٩

(٢) يُنظر الإيضاح ٤١٩/١

(٣) يُنظر شرح الجمل لابن الضائع ٤٠/٢

(٤) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١٨١/٣ ط بيروت

....

فإذا قيل جاءنى عبد الله وأنت تعرف رجلين من قبيلتين يسمى كل واحد منهما عبد الله قلت آلعامرى أم القرشى؟

ويثنى ويجمع ويؤنث وتحكى لفظ المتكلم عرفت فى هذا نسباً ، ولم تعرف فى الأول .

وقال السيرافى[1] : فإن أردت البصرى أم الكوفى ، لم يكن فيه لفظ مبهم كالمني ولا يجوز المنى فنقول فى جوابه : المكي والبصرى وما أشبه ذلك من المنسوب إلى أسماء المدن ولم يأت فى ذلك المنى .

وذكر أبو بكر مبرمان[2] قال : سألت المبرد إذا قال لك رجل رأيت زيداً ، وأردتَ أن تسأل عن صفته قال : أقول المنى؟ ،كأنى أقول الظريفى ، فإذا قال رأيت الجمل فأردت أن تسأل عن صفته قلت المائى والماوى[3]؟

ولا يحسن بـ"أى" ؛ لأن أيا اختصاص وأنت إنما تسأله عن عموم .

وهذا من أبى العباس تفريع ، وعندى أن لو قال رأيت الجمل وكان يُنسبُ إلى جماعة مختلفين من الناس مثل التميمى والمهرى ، وأراد السؤال عن هذا النحو قلت :المنى؟ لأنك إنما تريد واحداً من الناس الذين ينسب إليهم الجمل ، وإن أراد النسب إلى فحل أو إلى موضع لم يجز المنى .

---

(١) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١٨١/٣ ط بيروت

(٢) هو أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل العسكري المعروف بمبرمان أخذ النحو عن المبرد والزجاج ، وأخذ عنه السيرافي ، من تصانيفه : شرح كتاب سيبويه ، وشرح كتاب الأخفش الصغير ، والمجموع على الحلل ، وغيرها توفي سنة ٣٤٥هـ . يُنظر في ترجمته الفهرست ٦٠/١ ، والأعلام ٢٧٣/٦ ، ومعجم المؤلفين ٣٠٧/١٠

(٣) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٤

{"أي" واستعمالاتها في العربية }

و "أي " كـ "مَن" في وجوهها ، تقول مستفهماً : أيهم حضر؟ ومجازياً : أيهم يأتني أكرمه ، وواصلاً : اضرب أيهم أفضل ، وواصفاً : يا أيها الرجل .

وهي عند سيبويه مبنية على الضم إذا وقعت صلتها محذوفة الصدر ،كما وقعت في قوله تعالى : "ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ " وأنشد أبو عمر الشيباني في كتاب الحروف :

إذا ما أتيتَ بني مالكٍ فسلِّم على أيُّهُمْ أفضلُ

فإذا أكملت فالنصب ،كقولهم : عرفت أيهم هو في الدار، وقريء: "أيَّهُم أشد".

قال صاحب الكتاب : فصل : و"أى" كـ "مَن " فى وجوهها ... الفصل[1]

محمد : تقدم الكلام على "أى" وما تضاف إليه[2] ، فأخذ يذكر أقسامها ، فقال : **كـ "مَن" فى وجوهها ، تقول مستفهماً : أيهم حضر؟"** ***٣٨٧/ب*** أيهم : مبتدأ ، وحضر : جملة فعلية خبر أى " **ومجازياً : أيهم يأتنى أكرمه** " أيهم : مبتدأ، ويأتنى : خبر أيهم ، وهو مجزوم بأى ، أكرمه : جواب الشرط .

ولا يعمل فيها إذا كانت استفهاماً أو شرطاً ما قبلها[3] ، إلا أن يكون عامل جر ، وتُعمل فى الجار ما بعد أى .

" **وواصلاً** [4] : **اضرب أيهم أفضل** " أيهم : مبنى لقطع صدر صلته ، وأفضل : خبر مبتدأ محذوف ، وتقدم حكم الصلة والموصول ، والعائد بشرائطهما[5] . "**وواصفاً : يأأيها الرجل** " تقدم فى النداء بيانه[6]

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٩

(٢) يُنظر ص٣٠٣ من هذا البحث .

(٣) مِن قِبَل أنها نائبة عن ألف الاستفهام ، متضمنة لمعناها ، وليس بجائز أن يعمل ما قبل ألف الاستفهام فيما بعده ؛ لأن حرف الاستفهام يقع صدر الكلام ، وكذا الجزاء . يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٦/١ ط- الهيئة .

(٤) خلافاً لثعلب ، ورُد بالسماع . يُنظر التذييل والتكميل ٥٥/٣ ، والتصريح ١٣٧/١ ، والهمع ٢٧٦/١

(٥) يُنظر ص٦٠٩ من هذا البحث

(٦) قال : " أي" : منادى معرفة بالإشارة والقصد ، و"ها" : مقحمة بين " أي" وصفتها ، و "الرجل" : عطف بيان ، ومَن ذكر أنه وصف فتسامح نص عليه ابن جنى وغيره ، وذهب الأخفش إلى أن "الرجل" : صلة ، وجوَّز المازني نصب " الرجل" بعد " أي" حملاً على محل المنادى . ويوصف " أي" أيضا بأسماء الإشارة . انتهى مختصراً من كلام مطول لا تطيقه الحاشية. ويُنظر ق/١٧٥ أ ، وشرح المفصل لابن عمرون ٤٧٧/١-٤٨٠ وما عليها من حواش .

....

"**وهى عند سيبويه**[١] **مبنية على الضم إذا وقعت صلتها محذوفة الصدر كما فى قوله عز وجل: {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا }**[٢] .

واعلم أن "أيا" إذا كانت استفهاماً أو شرطاً أو موصولة ؛ فعِلَّة البناء موجودة فيها ، إلا أنها أعربت حملاً على نظيرها وهو "بعض" ، ونقيضها وهو "كل" .

وقيل[٣] : أعربت لتمكنها بالإضافة ، ويلزم منه إعراب خمسة عشر إذا أُضيفت إلى المالك غير أن الموصولة إذا أضيفت وحُذف صدر صلتها ففيها لغتان :

منهم من يبنى "أيا" وهو مذهب سيبويه ، وزعم الخليل[٤] أنه على الحكاية ، كأنه قال : اضرب الذى يقال له أيهم أفضل . قال سيبويه[٥] : وتفسير الخليل إنما يجوز فى الشعر ، ولو اتسع هذا لجاز: اضرب الفاسقُ الخبيثُ . أى : الذى يقال له الفاسق الخبيث . ويونس[٦] زعم (أن) [٧] "اضرب" و"ننزع" معلقة ولا يعلق إلا أفعال القلوب . قال سيبويه[٨] : وأرى هذه الضمة بمنزلة الفتحة فى خمسة عشر ، فعلوا ذلك بـ "أيهم" حين جاء مجيئاً لم يجئ أخواته عليه إلا قليلاً ، لا يكاد عربي يقول : الذى أفضل فاضرب . قال سيبويه[٩] ومن قولهما : اضرب ***٣٨٨/أ*** أى أفضل يعنى برفع وإن لم تضف ، قال سيبويه[١٠]: وأما (غير هما)[١١] فيقول : اضربْ أيَّاً أفضلُ . يقيس "ذا" على "الذى" وما أشبهه من كلام العرب ونسلِّم فى المضاف إلى قول العرب ، ولو قالت العربُ اضربْ أيٌّ أفضلُ لقلته ، ولم يكن لك بُدٌّ من متابعتهم ، ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر فى القياس.

---

(١) يُنظر الكتاب ٢/٤٠٠

(٢) مريم ٦٩

(٣) النقلة على ذكر العلتين معاً ، يُنظر الإيضاح ١/٤٩٢ ، والتذييل والتكميل ١/١٣٦ ، والهمع ١/٦١ .

(٤) يُنظر الكتاب ٢/٣٩٩

(٥) يُنظر الكتاب ٢/٤٠١

(٦) يُنظر الكتاب٢/ ٤٠٠

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ص

(٨) يُنظر الكتاب ٢/٤٠٠

(٩) يُنظر الكتاب ٢/٤٠١

(١٠) يُنظر الكتاب ٢/٤٠١ بتصرف .

(١١) في ص (غيرهم) والتصويب من الكتاب ٢/٤٠١ ، وضمير التثنية في الكلام راجع إلى الخليل ويونس .

....

وقول سيبويه[١] : " ولو جعلوا أيّاً فى الانفراد بمنزلته مضافاً لكانوا خُلقاءَ إن كان بمنزلة الذى معرفةً أن لا ينوَّن ؛ لأن كل اسم لا يتمكن لا يدخله التنوين فى المعرفة ويدخله فى النكرة" ، يعلم منه أنها عنده نكرة موصوفة بمنزلة "من" على القياس فينصب ويجر ، ولو جعلها موصولة للزم البناء لما ذكر .

ومنهم من يعربها[٢] ، قال سيبويه[٣] : وهى لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر على أيهم أفضل ، وقد نبه عليها فى آخر الفصل

" **وأنشد أبو عمرو الشيبانى**[٤] **فى** " حرف العين من "**كتاب الحروف**"[٥] عن غسّان[٦] أحد من يأخذ عنه اللغة من العرب أنه أنشد :

٢٠٠– إذا ما أَتَيْتَ بَنِي مالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهِم أَفْضَلُ[٧]

البيت ظاهر المعنى ، وهو مثل { **لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا** }[٨] ، وتقدم الكلام عليه.

---

(١) يُنظر الكتاب ٤٠٢/٢

(٢) وهو اختيار يونس والخليل والأخفش والزجاج ، والكوفيين . يُنظر الإنصاف ٧٠٩/٢ م ١٠٢ ، والتصريح ١٣٦/١

(٣) يُنظر الكتاب ٣٩٩/٢

(٤) هو أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني الكوفي ، أصله من رمادة الكوفة ، كان واسع العلم باللغة والشعر والحديث ، مؤدب ولد هارون الرشيد توفي سنة ٢٠٥ هـ وقيل ٢٠٦ ، وقيل ٢١٠ ، وقيل ٢١٣ ، جاوز المائة بعشر سنين ، وقيل ثماني عشرة سنة . من تصانيفه كتاب أشعار القبائل ، وشرح كتاب الفصيح ، وغريب الحديث ، يُنظر في ترجمته الفهرست ٦٨/١ ، وشذرات الذهب ٢٣/٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٣٨/٢ .

(٥) ذكر القفطي و ابن خلكان أن كتاب الحروف هو كتاب الجيم ، وهو كتاب اللغات ، كتاب واحد له أسماء ثلاثة ، وذكر ابن النديم أن من أسمائه كتاب النوادر ، وطُبع باسم كتاب الجيم . وفي باب العين من الكتاب المذكور ٢٦٤/٢ :" .. وقال غسان : رجلٌ عُذْلةٌ عند القاضي ، وقوم عُذْلَة ، وقال هو عُمدةُ قومه ، وهو الذي يعتمدونه ، وأنشد في ع ل و" لأعشي باهلة البسيط – :

إني أتاني لسان لا أسرُّ بها من عَلْوُ لاعجبٌ منه ولاسُخر

وأنشده : بيت الشاهد ." يُنظر إنباه الرواة ٢٢١/١ ، ووفيات الأعيان ٢٠١/١ويُنظر في بيت الأعشى اللسان " ع ل و"

(٦) غسان هذا رجل من أهل اللغة غير غسان بن وعلة الشاعر ، ولم أقف له على ترجمة .

(٧) البيت من المتقارب ، ويُنسب إلى غسّان بن وعلة في المقاصد النحوية ٤٣٦/١ ، ولرجل من غسّان في شرح شواهد المغني ٢٣٦/١ ، وهو من شواهد جواهر الأدب /٢١٠ ، ورصف المباني/ ١٩٧ . الشاهد فيه : إعراب " أي" مع إضافتها وحذف صدر صلتها ، ويروى ببناء " أي" على الضم ، وهو ما ذهب إليه البصريون . ويُروى : "لقيت" بدل " أتيت" ، وهو ما عليه النقلة ، ويُنظر المغنى ٧٢/١ ،٦١/٢ ، والخزانة ٦٠/٦ .

(٨) مريم ٦٩

....

قوله : "فإذا كملت فالنصب ، كقولك : عرفت أيُّهُم هو فى الدار " لما تمت بصلتها أعربت لزوال الموجب للبناء(١) .

وقوله : عرفت أيهم ، لا يجوز أن يعمل الماضى فى "أى" الموصولة (٢) نبه عليه ابن السراج فى الأصول(٣) ، وعُلِّل أن "أياً" بعض لما يضاف إليه مبهم مجهول ، فإذا كان الفعل ماضياً فقد علم البعض الذى وقع به الفعل وزال المعنى الذى وضعت **٣٨٨/ب** له "أى" والمستقبل ليس كذلك .

ولم يتعرض للفرق بين الموصولة وغيرها ، ولعله أن "أياً" معرفة بالإضافة وموضحة بالصلة فإذا كان عاملها ماضياً لم يبق فيها إبهام بخلاف غير الموصولة ، وبهذا يندفع ما أورده الرمانى من "ما" و"من" ؛ لأنهما لم يضافا وإنما هما بمنزلة "الذى" ، و"الذى" تعرف باللام والتعريف بالإضافة إلى الضمير أقوى من التعريف باللام مع أنهما بمنزلة ما فيه اللام فلم يكونا فى البيان بمنزلة "أيهُم" والذى فرق به الرمانى بين "أيهم" و"ما" و"من" بأن " أى " أقوى فى الجزاءِ مِن " مَن " و"ما" فيه نظر ؛ لأن "من " و"ما" يجازى بهما ، فكيف يدعى أن "أيا" أقوى فى ذلك !

قوله : وقد قُرئ {أيَّهُم أشد}(٤) تقدم بيانه

---

(١) هاتان حالتان من أحوال " أي " الموصولة ، وهي أربعة ، فذكر الحالة التي بُنيت فيها وما في ذلك من خلاف ، وأما الثلاث التي تُعرب فيها فقد ذكر منها واحدة وهي : ما إذا أضيفت ، وذُكر صدر صلتها وبقي قطعها عن الإضافة مع ذكر صدر الصلة ومع حذفه ، فإن قُطعت عن الإضافة ، وحُذف صدر صلتها ، فهي معربة على الأصح ، وحُكي بناؤها عن بعض النحويين . يُنظر في هذه المسألة المطولات من كتب النحو كشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/١، والتذييل والتكميل ٥٥/٣ ، والارتشاف ١٠١٧/٢

(٢) خلافاً لجماعة ، منهم : الجزولي ، والشلوبين ، وابن مالك ، فقد جوزوا إعمال الماضي فيها مطلقاً ، تقدم عليها أو تأخر . يُنظر في هذه المسألة شرح المقدمة الجزولية الكبير ٦٠٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/١ ، والتذييل والتكميل ٥٦/٣

(٣) يُنظر الأصول ٣٢٦/٢ .

(٤) تحريك " أي" بالضم ، قراءة الجمهور ، وقرأ طلحة بن مصرف ، ومعاذ بن مسلم الهراء ، وزائدة عن الأعمش ، وهارون الأعور عن أهل الكوفة ، ورواية عن يعقوب والأعرج بالنصب ، ومذهب الكسائي أن معنى " لننزعن " لننادين فعومل معاملته ، فلم تعمل في " أي" ، وقال المبرد " أيهم " متعلق بـ " شيعة" فلذلك ارتفع ، والمعنى : من الذين تشايعوا أيهم أشد ، كأنهم يتبادرون إلى هذا ، ويلزم أن يقدر مفعولا لـ" لننزعن " محذوفاً ، وقدر أيضا في هذا المذهب ، من الذين تشايعوا أيهم ، أي : من الذين تعاونوا فنظروا أيهم أشد ، وحكى أبو بكر بن شقير أن بعض الكوفيين يقول في " أيهم " معنى الشرط تقول : ضربت القوم أيهم غضب ، والمعنى : إن غضبوا أو لم يغضبوا ، فعلى هذا يكون التقدير : إن اشتد

وإذا استفهم بها عن نكرة في وصل ، قيل لمن قال[١] :جاءني رجل: أي؟ بالرفع
ولمن قال : رأيت رجلاً: أياً؟ ، ولمن قال مررت برجل: أيٍ؟
وفي التثنية والجمع في الأحوال الثلاث أيان؟ وأيون؟ وأيينِ؟ وأيينَ؟ وفي المؤنث أية ؟ (وأيتان؟ وأيتين؟)[٢]وأيات؟
وأما في الوقف فإسقاط التنوين وتسكين النون.

ولم يتعرض الزمخشرى للتي تكون صفه وقد ذكرها فى الوصف[٣]

قال صاحب الكتاب فصل : وإذا استفهم بها عن نكرة ... الفصل[٤]

محمد : قوله : "**وإذا استفهم بها عن نكرة فى وصل** " إنما خص النكرة لأن المعرفة لا تحكى بـ "أى" كما نبه عليه فى آخر الفصل ؛ لظهور الإعراب فى "أى" وهو أيضاً المانع من إعادة لفظ النكرة مع ما ذكر فى "مَن" .

وقال : " فى وصلٍ " لأن ما يلحق "أى" إعراب ولا يثبت الإعراب فى وقف بخلاف منو.

" **قيل لمن قال : جاءنى رجل :أىٌ؟ ، بالرفع ،ولمن قال رأيت رجلاً : أياً؟ ، ولمن قال مررت برجل: أيٍ؟ ، وفى التثنية أيّانِ؟ ، وأيّينِ ؟جراً ونصباً ،وفى الجمع فى الأحوال الثلاث** " يريد : أحوال الإعراب أيّونَ وأيّينَ

"**وفى المؤنث : أيةُ ؟**" بتاء التأنيث وفى تثنية المؤنث "**أيّتانِ ؟وأيّتين؟ و**"فى جمعهن "**أيّات؟**" .

قوله : وأما فى الوقف فإسقاط التنوين" يعنى : فى الواحد .

عتوهم أو لم يشتد .

وقال الزمخشري : " يريد نمتاز من كل طائفة من طوائف الغي والفساد أعصاهم فأعصاهم ، وأعتاهم فأعتاهم ، فإذا اجتمعوا طرحناهم في النار على الترتيب ، تقدم أولاهم بالعذاب فأولاهم ، أو أراد بالذين هم أولى بها صليا المنتزعين كما هم ، كأنه قال : ثم لنحن أعلم بتصلية هؤلاء وهم أولى بالصلي من بين سائر الصالين ودركاتهم أسفل ، وعذابهم أشد ، ويجوز أن يريد بأشدهم عتيا رؤساء الشِّيع وأئمتهم لتضاعف جُرمهم بكونهم ضُلالاً ومُضلين ، ويجوز أن يكون النزع واقعاً على من كل شيعة ، أي:لننزعن بعض كل شيعة ؛ فكأن قائلاً قال من هم ؟ فقيل : أيهم أشدُّ عِتياً." يُنظر في هذه القراءة وتوجيهها معاني القرآن للكسائي ١٩١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣/٣ ، والكشاف ١١٩/٣ ، والبحر المحيط ١٩٦/٦ ، ومعجم القراءات – عبد اللطيف الخطيب ٣٨٣/٥

(١) في ط : القول جاء بصيغة المضارع ، وفي النص المحقق جاء بصيغة الماضي ، ولعله اختلاف نسخ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ط. والتتمة من النص المحقق .

(٣) يُنظر ص ٦٥٨من هذا البحث

(٤) يُنظر المفصل/ ١٨٩

{ الحكاية بـ "أي" }

ومحله الرفع على الابتداء في هذه الأحوال كلها ، وما في لفظه من الرفع والنصب والجر حكاية

وكذلك قولك : مَنْ زيدٌ ؟ ومَنْ زيداً؟ ومَنْ زيدٍ ؟ "مَن" والاسم بعده مرفوعا المحل : مبتدأ وخبراً .

ويجوز إفراده على كل حال ، وأن يقال أياً ؟ لمن قال : رأيت رجلين أو امرأتين أو رجالاً أو نساء

ويقال في المعرفة إذا قال : رأيت عبد الله أيُّ عبد الله ؟ لا غير[1] .

"**وتسكين ٣٨٩/أ النون** " يعنى : فى التثنية والجمع لأنه معرب وذا شأن المعرب .

قوله : " **ومحله الرفع على الابتداء[2] فى هذه الأحوال كلها** " لأنه اسم مجرد من العوامل اللفظية ليخبر عنه ؛لأن التقدير : أيٌّ هو ؟ فوجب أن يكون مبتدأ

"**وما فى لفظه من الرفع والنصب والجر حكاية** " ولا يستقيم أن يقال إنه إعراب[3] ؛ لفساد اللفظ والمعنى ، أما اللفظ ؛ فلأنه يؤدى إلى أن يكون العامل فى كلام المتكلم غيره ، وأما المعنى فلا يصير تقديره ضربتُ أيّاً وليس المعنى كذلك .

ومن الدليل على أنه ليس بإعراب ، بل حكاية إعراب ، قولهم : أيان وأيين فلو كان إعراباً لم يجز ،كما لم يجز أيين ضربت؟ .

قوله : " **وكذلك قولك من زيدٌ ؟ومن زيداً؟ ومن زيدٍ ؟** ، **والاسم بعده** " يعنى بعد "مَنْ" " **فيه مرفوع المحل مبتدأ وخبراً** " يعنى : إذا قلت : من زيداً؟ فى جواب من قال : رأيت زيداً ، مَن :مبتدأ وزيد : خبره ، وإن كان لفظه على الحكاية وهو معرب تقديرا لتعذر الإعراب اللفظي والتقديري يكون لتعذره تارة وللاستثقال أخرى ، وإذا تعذر إعراب قاضٍ لاستثقال الضمة عليه فتعذر إعراب من زيداً ؟ بالضم على حرف قد وجب له الفتح لمعنى أولى ؛ لاستحالة اللفظ بحركتين على حرف واحد .

قوله : " **ويجوز إفراده على كل حال[4]** " يعنى :إفراد "أى" ، ويكتفى بإعراب المفرد

" **وأن يقال** : " **أياً ؟" لمن قال رأيت رجلين وامرأتين ، أو رجالاً أو نساءً** " ويقع على المذكر والمؤنث

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٨٩

(٢) هذا وجه من وجهين ، أجازهما جماعة ، منهم : السيرافي في شرح الكتاب ١٧٢/٣ ط- بيروت والثاني : أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وتمسك به صاحب التخمير ٢٢٠/٢ ، ونُسب إلى الكوفيين القول بجواز أن يكون العامل في " أي" فعل مضمر . يُنظر الارتشاف ٦٨١/٢، والمساعد ٢٦٠/٣ ، والتصريح ٢٨٣/٢ .

(٣) اختلف في حركة " أي" في الحكاية ، فقيل إعراب ، وهو اختيار أبي حيان في الارتشاف ٦٨١/٢، وقيل اتباع للفظ المتكلم ، وهو اختيار ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ٤٩٤/١ ، وما ذكره ابن عمرون من العلة لصحة هذا القول نقله عن ابن الحاجب .

(٤) هاتان لغتان في " أي" ذكرهما النقلة . يُنظر في ذلك الإيضاح ٤٩٣/١

....

كما كانت "مَنْ" كذلك .

قوله : " وتقول فى المعرفة إذا قال رأيت عبد الله أيُّ عبد الله؟ لا غير "

لم يكتفوا فى المعرفة بدون الاسم والخبر ، فصلوا بين المعرفة والنكرة ؛ لاختلافهما ؛ لأن السؤال عن النكرة ***٣٨٩/ب*** :عن ذاتها وعن المعرفة : عن صفتها ، فإذا سألت عن منكورٍ شائع فى الجنس لتخصه لك بالمعرفة ، وعن المعرفة سألت عن معروف وقع فيه اشتراك عارض فأردت أن يوضحه لك بالنعت ، وجوابه الطويل ، أو العالم ونحوهما من الصفات المميزة له ممن له مثل اسمه[1] . ولا يُحكى العلم بـ "أى" بخلاف "من" لظهور الحركات فى "أى" بخلاف "من" .

وبعدُ فإما أن تحكيهما أو أحدهما ، لا جائز أن تحكيهما لكثرة التغيير مع إمكان الاستغناء عنه بأحدهما ، ولا جائز أن تحكى أحدهما.

أما الأول ؛ فلأنه غير المحكي ، وأما الثانى فلم يحك لأن الأول أولى منه بالحكاية ولم يحك فامتنع الثانى [2]

(١) يُنظر الإيضاح ٤٩٤/١

(٢) تفارق " أي" "مَنْ" على المشهور من أوجه :

- "أي" يُسأل بها عن العاقل وغيره ، و"مَنْ" يُسأل بها عن العاقل أو ما نزل منزلته غالباً.
- " أي" يُحكى بها وصلاً ووقفاً ، أما "مَنْ" فيحكى بها وقفاً لا وصلاً في الأصح .
- " أي" يُحكى فيها حركات الإعراب غير مشبعة ، ويجب في " مَنْ" الإشباع للحركات في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى .
- ما قبل تاء التأنيث في " أي" واجب الفتح ، ويجوز الفتح والإسكان في "مَنْ" . يُنظر التصريح ٢٨٣/٢ .

{ ذا }

ولم يثبت سيبويه "ذا" بمعنى الذي إلا في قولهم : "ماذا (صنعت)[1]" ، وقد أثبته الكوفيون ، وأنشدوا:

عَدَس ما لعبَّادٍ عليك إمارةٌ أمنتِ وهذا تحملينَ طليقُ

أي : والذي تحملينه طليق. وهذا شاذ عند البصريين.

وذكر سيبويه في ماذا صنعت وجهين :

أحدهما: أن يكون المعنى : أي شيئ الذي صنعته ؟

وجوابه : حسنٌ بالرفع ، وأنشد للبيد:

ألا تسألانِ المرءَ ماذا يحاولُ أنَحبٌ فيقضي أم ضلالٌ وباطلُ

والثاني : أن يكون "ماذا" كما هو بمنزلة اسم واحد كأنه قيل أي شيء صنعت ؟

وجوابه بالنصب

وقُرئ قوله تعالى : " مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْو " بالرفع والنصب .

قال صاحب الكتاب : فصل : لم يثبت سيبويه ذا بمعنى الذى ... الفصل[2]

محمد : قوله : "**لم يثبت سيبويه "ذا" بمعنى الذى** " لأن "ذا" إشارة إلى حاضر ،كقولك: جاءنى ذا ، فإذا كان بمعنى "الذى" احتاج إلى صلة ، وخرج عن معنى الإشارة إلى حاضر وذلك نقل له عما وضع له ، فلا يجوز "**إلا فى قولهم : ماذا صنعت؟** " لأنه لما كان نقلا احتاج إلى ما يشعر بالنقل فيه وهو "ما" كما أن "حيث" نقلت من باب الإضافة إلى الجملة إلى باب الجزاء ، أدخلت "ما" لتؤذن بالمعنى[3] وقد أثبته الكوفيون[4].

وأنشد بيت يزيد بن ربيعة بن مُفرّغ[5] ، لُقب مُفرغاً ؛ لأنه راهن على شرب سقاء من لبن فشربه حتى فرَّغه

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط

(٢) يُنظر المفصل/ ١٩٠

(٣) يُنظر الكتاب ٤١٦/٢

(٤) يُنظر في مذهبهم معاني القرآن للفراء ١٣٨/١ ،١٣٩ ، ١٧٧/٢ ، والإنصاف ٧١٧/٢م ١٠٣

(٥) هو أبو عثمان يزيد بن زياد بن ربيعة ، الملقب بمُفرغ الحميري ، من أهل تبالة (قرية بالحجاز مما يلي اليمن) شاعر غزل ، وهجاء مقذع ، وله مديح ، وهو الذي وضع سيرة تبع وأشعاره ، استقر بالبصرة ثم انتقل مع عباد إلى سجستان فأقام بها زمناً ثم عاد إلى البصرة ثم انتقل إلى الشام ، سُجن مرتين ثم عُفي عنه ، مات بالكوفة سنة ٦٩هـ . يُنظر في ترجمته وفيات الأعيان ٣٤٢/٦ ، والأعلام ١٨٣/٨ .

....

، فسمى مُفرِّغاً[١] ، ويزيد بن ربيعة هذا صحب عباداً[٢] أخا معاوية بن أبي سفيان[٣] ، وكان عباد كبير اللحية فركب معه يوما فهبت الريح فانتشرت لحيته فقال يزيد بن مفرغ[٤] : **٣٩٠/أ**

ألا لَيْتَ اللِّحى كانتْ حَشِيشاً فنَعْلِفَها خيولَ المُسْلِمِينا[٥]

فبلغ ذلك عباداً فسجنه ، وكان له غرماء فأغراهم به فطلبوه بما لهم عليه من الديون فاضطره ذلك إلى بيع جارية له يقال لها الأراكة ، وغلام يسمى بُرداً ، وفى ذلك يقول:

شَرَيْتُ بُرْداً، وَلَوْلَا مَا تكَنَّفَني مِنَ الحَوادِثِ مَا فارَقْتُه أَبدا[٦]

وبالغ عباد فى أذاه فاجتمعت اليمانية ، ودخلوا على معاوية ، فخاطبوه فى أمره ، وسألوا إطلاقه فلم يُشَفعهُم فيه فخرجوا غير راضين ، وعرف الشر فى وجوههم ، فردهم وكتب كتاباً بإطلاقه مع خمخام[٧]

---

(١) كذا في الأغاني ٥١/١٧ ، ونقل في ٥٢/١٧ بسنده عن الأخفش أنه لُقب بذلك ؛ لأنه كان يُفرغ " العس " ، والعس هو القدح الكبير ، لأنه في أصح ما نُقل عنه كان سقاءً ، وذكر في الخزانة ٣٠١/٤ عن النوفلي قصة له مع امرأة صنع لها قفلاً . فليرجع إليها .

(٢) هو أبو حرب عباد بن زياد بن أبيه ، أمير ، كانت إقامته بالبصرة ، ولاه معاوية سجستان سنة ٥٣هـ ، وكانت وفاته سنة ١٠٠ هـ . يُنظر في ترجمته تهذيب التهذيب ٢٧٧/٢ ، والأعلام ٢٥٧/٣

(٣) بل هو ابن أخيه زياد بن أبيه ، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما أشهر من أن يُترجم له ، ويُنظر في ترجمته أُسد الغابة ٤٢٣/٤ ، وسير أعلام النبلاء ١١٩/٣ ، والإصابة ٢٢٧/١٠ .

(٤) يُنظر ديوانه/ ٢٢٥ ، والخزانة ٣٠٢/٤ ، و٤٥/٦ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٩٣/٨ .

(٥) البيت من الوافر وهو من شواهد سمط اللألي ٨٥/٢ ،والاقتضاب ٢٥٩/٣ ، والتذكرة الحمدونية ٤٤٤/٥ ، واللسان " ع د س " . ويُروى " فنعلفها دواب" ، كما يُروى " فترعاها خيول" .

(٦) البيت من البسيط ، وقد جاء بهذه الرواية في بعض المصادر ، ومنها : الكامل ١٤٨/١ ، والاقتضاب ٢٥٩/٣ ، ولسان العرب " ش ر ي" ، والمعجم المفصل ١٧٥/٢ ، وجاء في الأغاني ٥٤/١٧ ملفق من بيتين ، وهما :

شريت برداً ولو ملكت صفقته .. لما تطلبت في بيع له رشداً

لولا الداعي، ولولا ما تعرض لي .. من الحوادث ما فارقته أبداً

والرواية في الديوان ٩٦ ، و٩٧ هكذا :

شريتُ برداً ولو ملكت صفقتَهُ .. لما تطلبتُ في بيعٍ له رشدا

ثم قال بعد بيت :

أما الأراكُ فكانت من محارمنا .. عيشاً لذيذاً وكانت جنة رغداً

ثم قال بعد بيت :

لولا الدَّعيُّ ولولا ما تعرض لي .. من الحوادث ما فارقتها أبداً

(٧) في تاريخ دمشق ٥١/١٧ " خمخام الراسبي ، بعثه معاوية من دمشق إلى العراق ليأتي بيزيد بن ربيعة من جيش ابن زياد بالعراق

....

رجل من بني راسب[١] فأخرج من السجن وقربت له بغلة فلما ركب قال[٢] :

٢٠١– عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليك إمَارَةٌ نَجوتِ وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[٣]

ويُروى : أمنت[٤] .

طليقُ الَّذي نجَّى من الكرْبِ بعد ما تلاحم مِن كربٍ عليك مضيقُ[٥]

قيل : عدس : زجر للبغل[٦] ، ويقال : حدس أيضاً .

قال السخاوي[٧]: وزعم بعض اللغويين[٨] أن "عدساً" و"حدساً" كانا رجلين يعنفان على البغال في الزمن القديم[٩] ، وكان البغل إذا رآهما وسمع باسم أحدهما طار فرقا . فاستعمل اسماً ، وهما في الزجر ، واستعملا

، ويقال إن الذي بعثه يزيد بن معاوية " . وذكر ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٣٦٤/١ أن اسمه "حمحام" بالحاء المهملة ، ويقال أن اسمه " جهنام" يُنظر الأغاني ٦٠/١٧

(١) كذا ذكره ابن السيد في الاقتضاب ٢٥٩/٣ ، وذكر في الأغاني ٦٠/١٧ أنه من بني أسد ، والخطب في ذلك سهل ، ففي مختلف القبائل ومؤتلفها/٤٢ ، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة – عمر كحالة ٤١١/٢ : أن راسب بطنان ، بطن من قضاعة ، وبطن من أسد .

(٢) يُنظر ديوانه/١٧٠ واللسان "حدس" ، "عدس" .

(٣) البيت من الطويل ، وهو من شواهد المحتسب ٩٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢ ،٢٣/٤ ، وتخليص الشواهد/١٣٥. الشاهد فيه للكوفيين مجيئ " هذا" بمعنى "الذي" ، وتأوله غيرهم على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون صفة لموصوف محذوف تقديره: "وهذا رجل تحملين" وحُذفت الهاء من الصفة ، وضُعف بأنه تخريج على ضرورة ؛ لأن حذف الموصوف إذا كانت صفته جملة بدون أن يكون بعضا من مجرور بـ "من" أو "في" خاص بالضرورة أو الشذوذ

الثاني : أن جملة "تحملين "صلة لموصول محذوف تقديره: " وهذا الذي تحملين"، وهو أضعف من سابقه ؛ لأن البصريين لا يرون حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته .

الثالث : أن يكون صفة لطليق ، فقُدمت فصار في موضع نصب على الحال ، وهو جيد ، لكن لا حاجة إلى اعتبار كونه في الأصل صفة فلما قُدِّم صار حالاً ؛ لأن ذاك إنما يعتبر في الأحوال المفردة لا في الجمل ، والعامل في الحال وصاحبه جملة "طليق" . ينظر كتاب الشعر للفارسي/ ٣٨٨ ، والإنصاف ٧١٧/٢م١٠٣ ، والخزانة ٤١/٦

(٤) رواية أوضح المسالك ١٦٢/١،والخزانة ٣٠٩/٤

(٥) البيت من الطويل ، وهو بهذه الرواية في الاقتضاب ٢٥٩/٣ ، ويُروى :

" **تلاحم في دربٍ** " يُنظر ديوانه /١٧٢ ، الشعر والشعراء ٣٦٤/١

(٦) قاله الجوهري ، يُنظر الصحاح ، واللسان "ع د س "، والخزانة ٤٨/٦

(٧) راجعت المفصل في مظانه ،فلم أقف على نقله لهذه القصة ، ويُنظر الجزء الثالث ص٤٤٣

(٨) نُسب هذا النقل إلى ابن الأرقم الكوفي . يُنظر التهذيب ٦٩/٢" ع د س" ، ٢٨٢/٤"ح د س"

(٩) يُذكر أن هذا الزمن القديم كان في عهد سيدنا سليمان بن سيدنا داود – على نبينا وعليهما وعلى سائر الأنبياء أفضل الصلاة والسلام– يُنظر معجم العين ٣٢١/١ " ع د س" ، ١٣١/٣" ح د س" ، واللسان " ح د س " ، و" ع د س"

....

استعمال الأصوات وبنيا على السكون. انتهى.

وقيل : يجوز أن يكون اسماً للبغلة[1] ، كما قال الآخر[2]:

٢٠٢- إذا حَمَلْتُ بِزَّتي على عَدَسْ[3]

شاهده : "**وهذا تحملين طليقُ**"

الكوفى يقول : "ذا" : موصول ، وتحملين : صلته ، والعائد محذوف تقديره: تحملينه ، ويجوز فى جميع أسماء الإشارة والرجل والنكرة ، وكل ما صلح فيه الألف واللام ، وأباه **٣٩٠/ب** البصريون ؛ لأن الصلة للناقص لا للتام[4] ، وإنما وصل المصدر ؛ لأنه فى معنى الناقص ؛ لأنه فى معنى أن والفعل ، ومتى لم تكن بمعنى الناقص لم توصل وجعلوا ما ذكر الكوفى أنه صلة ، حالاً إن كان بعد معرفه ، وصفة بعد نكرة .

وأجاز الكوفى[5] إلغاء (صلة)[6]رجل والرجل والذى ، وأباه البصريون ؛ لأن الإلغاء إنما يصلح بما يستدرك به – فلا يصلح بعد مضى صدر الكلام – كظننت وإذا ، فأما ما لا يصلح أن يستدرك به فلا يصح أن يلغى . نص عليه الرمانى . وقال ابن خروف : وجعلوا الألف واللام الداخلة على الأجناس نحو : الرجل والغلام بمعنى "الذى"

---

(١) نقله الجاحظ في رسائله٢/٢٧٣ عن أناس لم يسمهم ، ويُنظر الخزانة ٦/٤٨

(٢) قائله مجهول ، يُنظر تهذيب اللغة ٥/٢٦٨ ، ١١/٢٨٢، ومقاييس اللغة ٣/٤١٤ ،٢/٢٤٥ ، ولسان العرب "ح د س" ،"ع د س" .

(٣) البيت من الرجز المشطور ، وبعده:

على الَّتي بَيْنَ الحِمارِ والفَرَسْ

يُنظر المخصص٦/١٨٣ ، ٧/٨ ، تخليص الشواهد/ ١٣٦ ، والخزانة ٦/٨

اللغة : البز ، والبزة : المتاع من ثياب وسلاح وغير ذلك .

(٤) يُنظر في هذه المسألة الإنصاف ٢/٧٢٢م ١٠٤ ، واللباب ٢/١٢١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٩وائتلاف النصرة/ ٦٨ فصل الاسم م ٦٠ .

(٥) في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢/١٠٨ عند إعراب قوله تعالى :"ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن "(الأنعام ١٥٤) قال : ... " على الذي " خفض بعلى ، " أحسن " فعل ماضي داخل في الصلة ، وهذا قول البصريين ، وأجاز الفراء أن يكون اسماً نعتاً للذي ، وأجاز مررتُ بالذي أخيكَ . وينظر معاني القرآن للفراء ١/٣٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٥٣ ،وشرح الجزولية للأبذي ١/٤٥٣

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

....

وأنشدوا[1] :

٢٠٣ – لعَمْرِي لأنت البيتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ[2] ...

انتهى .

وذا يدل أن ما ذكره الرمانى هو الصحيح ، ولا دليل فى البيت ، بل هذا: مبتدأ وطليق : الخبر وتحملين : حال[3]

وقال الزمخشرى : " **وهذا شاذ عند البصريين** " وبما ذكرت من التأويل يستغنى عن ادعاء الشذوذ فيه .

قوله : وذكر سيبويه[4] فى : "ماذا صنعت" وجهين :

أحدهما: أن يكون المعنى : أى شئ الذى صنعته ، وجوابه : حسنٌ بالرفع" والذى (جوَّز)[5] كونها هنا بمعنى" الذى" أن جواز التصريح بالذى هنا لا يفسد الكلام .

قوله : "وجوابه: حسنٌ بالرفع" إن آثر أن يكون الجواب مطابق السؤال فى الإعراب[6]

---

(١) قائله ابو ذؤيب الهذلي . ينظر ديوانه/ ٨٦ ، وشرح أشعار الهذليين ١٤٢/١ ، والدرر ١٥٦/١

(٢) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

وأقعد في أفيائه بالأصائل

وهو من شواهد مجاز القرآن ٢٣٩/١ ، والإنصاف ٧٢٢/٢م ٤ ، والتصريح ١٤٠/١ ، الشاهد فيه : للكوفيين جواز مجيئ الاسم المحلى بـ " أل" موصولا ، وأجيب عنه من أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون "البيت " خبر المبتدأ الذي هو " أنت" ، والمعنى : أنت البيت تعظيما له ، و"أكرم" خبر آخر

الثاني : أن يكون " البيت "مبهما لا يدل على معهود ، و" أكرم" وصف له ، فكأنه قال : لأنت بيت أكرم أهله

الثالث : أن " البيت" : مبتدأ ثان ، و" أكرم أهله " : الخبر

الرابع : أنه أراد : البيت الذي أكرم ، فحذف " الذي" للضرورة . ينظر الإنصاف ٧٢٥/٢ م١٠٤ ، واللباب ١٢١/٢ ، وشرح الجمل الكبير ١٧٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٩/٢

ويروى :

"لعمري لنعم البيت "

فيكون البيت فاعلا لنعم ، وعلى هذه الرواية لا شاهد للكوفيين فيه .

(٣) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٤

(٤) ينظر الكتاب ٤١٦/٢

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ص

(٦) في الإيضاح لابن الحاجب ٤٩٥/١: " .. وهذا على سبيل الاختيار ، وإلا فالوجهان جائزان في الوجهين ... وهذا كله إنما يكون إذا كان المجيب موافقاً للسائل في أحد جزئيه فيحذفه ، ويستغنى بدلالة كلام السائل عليه . فأما إذا لم يكن موافقاً له في النقل تعذر تقديره ؛ لإخلاله بالمعنى . "

....

وأنشد للبيد[1] :

٢٠٤– أَلا تَسألان الْمَرْءِ مَاذَا يُحَاوِلُ أنَحْبٌ فَيُقْضَي أم ضلالٌ وباطلُ[2]

وهو أول القصيد .

شاهده : جعل "ما" مبتدأ و"ذا" بمعنى الذى ، والعائد محذوف ، أى: تحاوله

والنحب : النذر ،يقال : سار فلان على نحبٍ إذا سار فأجهد السير ،كأنه خاطر على كل شئ فجد فى السير. يُعنف الإنسان على جده فى **٣٩١/أ** أمر الدنيا وتعبه لها ، أى: يفعل ذلك لنذر يقضيه، أم لضلال وأمر باطل[3] ؟

ولو نصب النحب وما بعده لجعل "ماذا" فى موضع نصب بـ "يحاول" "**فيُقْضَى**" : جواب الاستفهام فهو منصوب ، وليس بمعطوف على "ما" فى الصلة ؛ للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالبدل .

قوله : والثانى أن يكون "ماذا" كما هو بمنزلة اسم واحد ، كأنه قيل أى شئ صنعت؟ " والدليل عليه ما أنشده سيبويه[4] :

٢٠٥– دَعِى ماذا علمْتِ سأتقيه[5]...

---

(١) ينظر ديوانه/ ٢٥٤، والمخصص ١٠٣/١٤ ، واللسان " ذ و و" ، "ح و ل "

(٢) البيت من الطويل ، وهو من شواهد سيبويه ٤١٧/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٩/١ ، وشرح المفصل ١٤٩/٣ ، ٢٣/٤

الشاهد فيه : مجيئ "ذا" اسم موصول بمعنى الذى ، واستشهد به الرضي في شرح الكافية ٥٨/٢ على أن "ما" مبتدأ ، و"ذا" زائدة ، وجملة "يحاول" خبر المبتدأ ، والرابط محذوف ، ويحتمل أن تكون "ماذا" اسما واحدا مبتدأ ، ويحاول: خبره ، والرابط محذوف ، ويحتمل أن يكون "ماذا" كله في محل نصب بـ " يحاول" و" نحب" خبر لمبتدأ محذوف . ينظر الخزانة ١٣٧/٦

(٣) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٤

(٤) يُنظر الكتاب ٤١٨/٢

(٥) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

ولكنْ بالمُغَيَّب نبئيني

هو من الخمسين ، صرح به الشيخ هارون ، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ١٩١/١ للمثقب العبدي ، قال الشيخ : وليس في قصيدته المفضلية ذات الرقم ٧٦، قلت : والبيت للمثقب العبدي في ديوانه/ ٢١٣ ، ولسحيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية ١٩٢/١ ، ولأبي حية النميري في ديوانه/ ١٧٧ ، ولسان العرب " أ ب ي" ،ولمزرد بن ضرار في ديوانه/ ٦٨ ،ويُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية ٢٥٠/٨ ، والبيت من شواهد الجنى الداني/ ٢٤١، ومغني اللبيب ٥/٢ ، الهمع ٢٧٥/١

الشاهد فيه : كون "ما" استفهامية ركبت مع "ذا" وجعلا كالشئ الواحد . وأنشده الرضي في شرح الكافية ٥٨/٢ شاهداً على إلغاء "ذا" كالبيت الذي قبله . وذكر السيرافي في شرح الكتاب ١٨٥/٣ ط بيروت أن " ماذا" في البيت بمعنى الذي ، و"علمت"

....

فـ "ماذا" :مفعول علمتِ ، و"ما" لا يجوز أن تكون هنا زائدة لمكان "ذا" ، قال سيبويه[١] : وأما إجراؤهم إياه مع "ما" بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ ومثل ذلك : ماذا ترى ؟ فتقول : خيرا .
فلو كانت "ذا" لغواً لما قالت العرب : عن ما ذا تسأل ؟ ولقالوا : عَمَّ ذا تسأل ، ولكنهم جعلوا "ما" ، و"ذا" اسماً واحداً ، كما جعلوا "ما" ، و"إن" حرفاً واحداً حين قالوا "إنما" انتهى.

فهى استفهام هنا ، ولذا قال سيبويه لما قالت العرب عمَّاذا تسأل ، ولقالوا عمَّ ذا تسأل ؛ لأن "ما" لايحذف ألفها مع حرف الجر إلا فى الاستفهام ، فذا يدلك أن "ماذا" هنا استفهام وليست "ذا" زائدة لعدم حذف ألف "ما" مع حرف الجر

ومثله قول الآخر[٢] :

٢٠٦- يَا خُزْر تغلبَ مَاذَا بالُ نِسْوتِكُم   لَا يَسْتَفِقن إلَى الدَّيرين تَحْنانَا[٣]

بمنزلة : ما بال نسوتكم ، ولايحسن : ما الذى هو بال نسوتكم

وقال سيبويه[٤] : ولو كان "ذا" بمنزلة "الذى" فى ذا الموضع البتة لكان الوجه في : ماذا رأيت ؟ خير ، وقال الشاعر :

دعى ماذا علمتِ سأتقيهِ [٥]

فـ "الذى" لا يجوز فى ذا الموضع و"ما" لا يحسن أن تُلغيها. انتهى .

و"ماذا" هنا **٣٩١/ب** ليس باستفهام ؛ لأن "دعى" لا تدخل على الاستفهام ، ومعنى قوله : "فـ "الذى" لايجوز فى ذا الموضع و"ما" لا يحسن أن تُلغيها " أنه لايقال : دعى ذا علمت ؛ لأن الكلام يصح

: صلة ، والعائد محذوف ، و"ماذا" في موضع نصب بـــ "دعي" . قال البغدادي : وهو أصح معنى مما حكى سيبويه . يُنظر الخزانة ١٣٤/٦ ، ويُروى بضم التاء في "علمت" وكسرها ، فالكسر رواية الأعلم في تحصيل عين الذهب/٣٨٧ ، والضم رواية النحاس في شرح أبيات سيبويه /١٥٦ ، وذكر أبو علي في المسائل المنثورة ٢٣١م٢٦٣ أن "ماذا" بمعنى شئ نكرة ، و"علمت" صفة لماذا ، ويرى ابن عصفور في شرح الجمل ٤٧٩/٢ أن "ما" استفهامية مبتدأ، و"ذا" موصول خبر ، و"علمت" صلتها .

(١) يُنظر الكتاب ٤١٧/٢

(٢) هو جرير ، يُنظر ديوانه/ ٧٠٤ ، وشرح شواهد المغني ٧٨١/٢ ، والدرر ١٥٤/١

(٣) البيت من البسيط ، وهو من شواهد الجنى الداني/ ٢٤٠ ، ، والمغني ٥/٢ ، والهمع ٢٧٤/١ ، والكلام فيه كسابقه .

اللغة : حزر تغلب : أراد وصف رجل قبيلة تغلب بأنهم ضعاف الأبصار .

(٤) يُنظر الكتاب ٤١٨/٢

(٥) هذا صدر بيت من الوافر تقدم برقم٢٠٥

....

إذا قال : دعى الذى علمت .

فإن قيل : "ما " زائدة ، قيل لاتكون زائدة ؛ لأن ذا بمعنى الذى لا تكون إلا مع "ما"

فإن قيل : تكون "ما" بمعنى الذى و"ذا" بمعنى الذى وعلمت صلة وذا مبتدأ وما مفعول ، قيل : فأين صلة ما ؟

فإن قيل أضمر "هو" فيكون التقدير : دعى الذى هو الذى علمت فذا قبيح ، وقال ابن كيسان[١] : "ذا" صفة لـ " ما " ، وقَدَّرهُ أبو على[٢] : دعى شيئاً علمت ، وعلمت صفة لشيئ . انتهى .

ولما كان فى موضع نصب ، قال : وجوابه بالنصب إذا أراد المطابقة بين السؤال والجواب فى الإعراب **وقُرئ قوله تعالى { مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ }[٣] بالرفع**[٤] " على أن يكون استفهاماً و"ذا" بمعنى الذى **"والنصب** " على أن يكون "ماذا" اسماً واحداً منصوباً بـ "ينفقون"

وروي في التخمير[٥] عن ابن الأنباري[٦] : إنما جاز أن يجعل "ما" مع "ذا" اسماً واحداً فى ماذا ، ولم يجز أن يجعل "من" مع "ذا" اسماً واحداً ؛ لأن "ما" اسمٌ عام ، و "ذا" كذلك فيقعان على الأشياء كلها ، فلما اتفقا من جهة العموم ضم أحدهما إلى الآخر[٧] .

فأما "مَنْ" فخاص لما يعقل ، و"ذا" عام ، فلم يجز أن يضم العام إلى الخاص لاختلاف معناهما .

---

(١) نقله النحاس عن ابن كيسان ، وحكاه البغدادي في الخزانة ١٣٧/١ عنه .

(٢) يُنظر المسائل المنثورة ٢٣١ م٢٦٣

(٣) البقرة ٢١٩

(٤) هي قراءة أبي عمرو ، والحسن ،وقتادة ، وابن أبي اسحاق ،والجحدري ، واليزيدي ،وابن كثير بوجه . يُنظر الحجة ٣١٦/٢ ، والنشر ٢٢٧/٢ ،والإتحاف ٤٣٧/٢ ، ومعجم القراءات – عبد اللطيف البغدادي ٣٢٩/١

(٥) التخمير ٢٢٤/٢

(٦) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، ولد في الأنبار سنة ٢٧١هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٣٢٨هـ . من مصنفاته الزاهر ، وشرح القصائد السبع الطوال ، وشرح الألفات ، والهاآت وغيرها . عده الزبيدي في الطبقة السادسة من طبقات الكوفيين . يُنظر في ترجمته طبقات النحويين واللغويين ١٥٣ ، والأعلام ٣٣٤/٦

(٧) يُنظر إيضاح الوقف والابتداء ٣٢٩/١

{ أسماء الأفعال والأصوات}

هي على ضربين :

ضرب لتسمية الأوامر ، وضرب لتسمية الأخبار.

والغلبة للأول ، وهو ينقسم إلى متعدٍ للمأمور ، وغير متعدٍ له .

فالمتعدي نحو قولك : رويدَ زيداً ، أي : أرْوِده وأمهله.

ويقال : تيد زيداً بمعنى : رويد ، وهلم زيداً أي : قربه وأحضره، وهات الشيء أي : أعطنيه . قال الله تعالى: " هاتوا برهانكم ".

وهاء زيداً أي : خذه. وحيَّهل الثريد أي : إيته وبله زيداً أي : دعه ، وتراكها ومناعها أي : اتركها وامنعها ، وعليك زيداً ، أي : الزمه وعلي زيداً أي : أولنيه.

قال صاحب الكتاب:أسماء الأفعال والأصوات: هى على ضربين ضرب لتسمية الأوامر ...الفصل[1]

محمد : قوله : "**هى**" ضمير أسماء الأفعال ، ويأتى الكلام على الأصوات بعد أسماء الأفعال

وأسماء الأفعال : كلم وُضعت لتدل على لفظ الفعل الصناعى[2] ***٣٩٢/أ*** فـ "صَه" اسمٌ ، مسماهُ : اسكت ، أى : هذا اللفظ فهو يفيد ما يفيده اسكت بواسطة مسماه ، واسكت يفيد المعنى بغير واسطة . الدليل أنها أسماء[3] أشياء ، من جملتها قول سيبويه[4] : إنها أسماء وليست على الأمثلة التى أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفى يومك يعنى : أنها تخالف صيغ الأفعال

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٩٢

(٢) هذا ما عليه جماعة ، منهم ابن يعيش في شرح المفصل ٢٥/٤ ، ، وقيل : تدل على معاني الأفعال من الحدث والزمان ، قيل :وهو ظاهر مذهب سيبويه والفارسي وجماعة ، وقيل: هي أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الطلب والأمر ، فتبعه الزمان ، ودخلها معنى الوقوع بالمشاهدة ، ودلالة الحال في غير الأمر فتبعه الزمان ، وعُزي إلى بعض البصريين ، ورُد بأن المصادر لم توضع للدلالة على الزمان ، وأيضاً فإن المصادر النائبة عن الأفعال معربة ، وأسماء الأفعال مبنية . يُنظر الكتاب ٢٤٢/١ ، والمسائل البصريات ١٦٦/١ ، والارتشاف ٢٢٨٩/٥ .

(٣) القول باسميتها مذهب جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال ورُد بمخالفتها صيغ الأفعال ، وتنوين بعضها ، وبوضع بعضها على حرفين أصالة ، وامتناع اتصال الضمائر ونون التوكيد بما دل على الأمر منها. يُنظر توضيح المقاصد ١١٥٩/٣ ، والصبان على الأشموني ١٩٥/٣ ، وأبو جعفر أحمد بن صابر على أنه قسم رابع من أقسام الكلمة ، وسماه " خالفة". قال ابن هشام في شرح اللمحة ١١٠/٢ : وهذا القول سقوطه بيِّن ، واجتنابه متعين ،وأيضاً فهو قول حادث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة .

(٤) يُنظر الكتاب ٢٤٢/١

وقال سيبويه[1] : ولكن المأمور والمنهى مضمران فى النية ، أى : لا يتصل بها الضمير على حد اتصاله بمسماها ، وذلك دليل أنها أسماء ؛ لأن الأسماء إذا تحملت ضميراً لا يظهر فى تثنية ولا جمع .
وليست بحروف ؛ لأن الحرف لا يتحمل الضمير ، والدليل على تحملها الضمير توكيده
ومن الدليل أنها إذا نقل منها ما فى آخره راء ، وسُمى بها لم تعرب بل تبقى على بنائها[2] بخلاف الأفعال ؛ ولأن تنوين التنكير يلحقها على ما تبين ؛ ولأن اللام قد دخلت على بعضها فى: "النجاءَك"[3] وجاء فيها التثنية قالوا "دُهْدُرَّيْن" ومسماه بَطَلَ[4] والجمع فى هيهات على قول[5] ، والتحقير فى رويد[6] ، واستدل بعضهم[7] على اسميتها بإسناد الفعل إليها فى قول زهير[8]:

---

(١) يُنظر الكتاب ٢٤٢/١

(٢) بناء اسم الفعل حكى الإجماع عليه ابن يعيش ، زعم أن حركة كاف مثل " عليك" ، و" دونك" وأخواتها حركة بناء ، وحكي عن ابن خروف إعراب بعض أسماء الأفعال إذ جعل اسم الفعل "وراءك" وهو بمعنى "تأخر" معرباً منصوباً بالفتحة الظاهرة ، والعامل فيه النصب هو الفعل الذي ناب اسم الفعل عنه .

وقال الرضي : "لا تقول في: "أمامك" بمعنى تقدم أنه منصوب بفعل مقدر ، بل النصب فيه صار كفتح فاء جعفر " . يُنظر في هذه المسألة الخصائص ٤٩/٣ ، وشرح المفصل ٣١/٤ ،وشرح الكافية ٦٧/٢ ، والارتشاف ٢٣١٠/٥ ، والأشموني ٥٣/١ ، واسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم أ.د/ السيد محمد عبد المقصود/ ٢١٩

(٣) من أمثلة سيبويه ، يُنظر الكتاب ٢٤٢/١ ، و "النجاء" اسم لـ"انج" ، وتلحقها كاف الخطاب فتقول : النجاءك ، قاله ابن طاهر ، وقيل ليس اسم فعل ، بل هو من المصادر النائبة عن الفعل . يُنظر الارتشاف ٢٣٠١/٥

(٤) " دُهْدُرَّيْن " تثنية للتأكيد كأنه قيل : باطل باطل . يُنظر اللسان " ده د ر" ، والارتشاف ٢٣٠٣/٥

(٥) قال الأخفش في معانيه ١٢/١(تح :قراعة) : " إلا أنه يجوز في " هيهاتِ " أن تكون جماعة فتكون " التاء " فيها "تاء" الجميع التي للتأنيث ".

(٦) وهو تصغير " إرواد" تصغير ترخيم ، لا تصغير " رود" بمعنى المهل ، خلافاً للفراء في دعواه ذلك . يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٧٠/٢ ، والارتشاف ٢٢٩٩/٥

(٧) هو ابن يعيش ، قال في شرح المفصل ٢٥/٤ : " والذي يدل على أن هذه الألفاظ أسماء مفردة إسناد الفعل إليها ، قال زهير : ... وأنشد البيت .

(٨) هو ابن أبي سلمى شاعر جاهلي ، من شعراء المعلقات . يُنظر في ترجمته طبقات فحول الشعراء٦٣/١ ، والشعر والشعراء ١٣٧/١، والأعلام ٥٢/٣ ويُنظر ديوانه/٥٤ ، ويُنسب عجزه إلى أوس بن حجر ، وصدره عنده :

ولأنت أشجع من أسامة إذ ...

يُنظر مقطعات وأبيات تُنسب إليه وإلى غيره من الشعراء في ملحق ديوانه/ ١٣٩ ، وقال البغدادي في الخزانة ٢٩٥/٦عن بيت زهير : هو مركب من بيتين ، فإن البيت الذي فيه :دعيت نزال ... صدره كذا :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا ...

وقوله :

ولأنت أشجع من أسامة إذ ...

إنما هو صدر بيت للمسيب بن علس ، وعجزه :

٢٠٧- ولَنِعْمَ حَشْوُ الدّرْعِ أنتَ إذا دُعِيَتْ نَزالِ ولجَّ في الذَّعر[١]

وفيه نظر[٢] ؛ لأنها قامت مقام الجمل ، ولا دليل فى البيت لأنه أراد هذا اللفظ ولم يرد مسماه[٣]

وليت شعرى كيف يدعى مسمى نزال وهو انزل هذا خلف .

ولما كانت أسماء جاء فيها المرتجل كصه ومه والمنقول كعليك ودونك والمشتق كنزال ([٤]وهي مبنية قيل[٥]: لعدم التركيب)

وقيل[٦] : بنيت لتضمنها معنى لام الأمر ،وحمل اسم الفعل الماضى والمضارع على اسم فعل الأمر ؛ لاشتراكهما فى كونها اسم فعل ولأن **٣٩٢/ب** الاسم إنما بنى لشبهه بالحرف أو لتضمنه معناه ، وقال الزمخشرى[٧] فى أول المبنيات : إنه وقع موقع مالا تمكن له، يعنى: وقع موقع انزل

وقوله : "ما لا تمكن له " إن أراد موقع ما لايعرب يبقى" أف" لا موجب لبنائه ؛ لأنه اسم لفعل معرب وهو : أتضجر ، وإن أراد ما لا تمكن له فى أصله فالعلة شاملة ؛ لأن إعراب الفعل بالحمل على الاسم[٨]

يقع الصراخ ولج في الذعر

ويُنظر ديوان المسيب بن علس/٨٧ ، والبيان والتبيين ١٨٩/١

(١) البيت من الكامل ، وهو من شواهد الكتاب ٢٧١/٣ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، والأصول١٣٢/٢. الشاهد فيه : تأنيث "فعالِ" بدليل إسناد الفعل إليها مؤنثاً .

اللغة : لج الناس في الذعر : أي تتابعوا في الفزع .

(٢) نظر فيه الأعلم بقوله : وإنما أخبر عنها على طريق الحكاية ، وإلا فالفعل وما كان اسماً له لا ينبغي أن يُخبر عنه .يُنظر تحصيل عين الذهب /٤٧٢ شاهد رقم ٧٦٠

(٣) هذا ما عليه الجمهور . يُنظر شرح الألفية للشاطبي ٦٦/١، وتمهيد القواعد ٣٨٣٦/٨ ، والصبان على الأشموني٥٣/١ ، والتصريح ٥٠/١

(٤) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٥) نقله عنه ابن النحاس في التعليقة ٢٤٣/١ . وقال ابن الحاجب :

ما ناسبَ المبْنيُ أصلاً أو وَقعْ .. غيْرَ مُرَكَّبٍ فمبنيٌ رجَعْ

وعلله في شرحه بأن المبني قد يكون لمانع الإعراب مع وجود سببه، وقد يكون لانتفاء سبب الإعراب . فالأول كقولك : مَن أبوك ؟ والثاني كالأعداد والحروف ، وكذلك كل ما يُعدد تعديداً من غير تركيب . يُنظر شرح الوافية نظم الكافية /٢٧١ ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٦٧١/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢ . هذا والملاحظ أن انعدام التركيب علة عامة للبناء عند ابن الحاجب ، ولكل ضرب من المبنيات تعليل خاص به يضاف إلى هذا العام ، فعلة البناء الخاصة بأسماء الأفعال عنده أن منها ما وضعه وضع الحروف ثم حملت البواقي عليه ، أو شبه أسماء الأفعال بما هي بمعناه . يُنظر شرحه على الكافية ٧٤١/٣

(٦) وعليه ابن جني في الخصائص ٤٩/٣

(٧) يُنظر/٥١٠من هذا البحث

(٨) وذهب بعضهم إلى أن اسم الفعل مبني ؛ لأن الأمر منه مشبه لفعل الأمر ، واسم الفعل الماضي مشبه للفعل الماضي ، ولما

قوله : "وضرب لتسمية الأخبار والغلبة للأول " إنما كان الغلبة للأول ؛ لأن الأمر يستغنى عنه بدلالة الحال بخلاف الخبر ، نحو قولك لمن أشال صوتاً : زيداً استغنيت عن اضرب بقرينة الحال ، فالاستغناء باسمه أولى ، وأتى بها إيجازاً ؛ لأنها بلفظٍ واحدٍ للواحد والاثنين والجماعة ، ولا يجاب ما ليس بمشتقٍ منها بالفاء ، لاتقول : صه فأكرمك ؛ لأن ذلك إنما جاز للاستدلال بلفظ على لفظ ، نحو : زرنى فأكرمك ، يتصور فيه معنى لتكن زيارة منك فاكرام منى ، وليس كذلك صَه ؛ لأنه ليس من الفعل ، وإنما هو صوت أُوقع موقع الفعل .

فإن قيل : فقد قالوا أين بيتك فأزروك ؟ وليس قبله فعل ولا مصدر؟

قيل: هذا كلام محمول على معناه ، ألا ترى أن قولك : أين بيتك ؟ قد دخله معنى الخبر فكأنه قال ليكن منك تعريف لى وزيارة منى .

فإن قيل: فهلاَّ جاز أيضا الحمل على معنى "صه" ويكون المعنى وليكن منك سكوت فاستراحة ؟

قيل : لأن "صه" لفظ صرف إليه عن لفظ الفعل ، ورفض من أجله فلو ذهبت تعاوده أو تتصوره أو مصدره كانت معاودة إليه ، فيكون ذلك كإدغام الملحق ، وليس كذلك أين بيتك؟ لأن هذا لم يعدل إليه عن عَرّفنى؟ على وجه التسمية به ، فأما دراك فتظفر فإنه من لفظ **٣٩٣/أ** الفعل فجاز .

ألا تراك تقول : أأنت سائر فأتبعك ؟ فنقتضب من لفظ اسم الفاعل معنى المصدر ، وإن لم يوجد فعل ، وأما الجزم فى جواب اسم فعل الأمر فجائز ، نحو صه تسلم لأنك (لا)[1] تحتاج فى الجزم إلى تصور معنى المصدر ، ولا يوصف اسم الفعل كما لا يوصف الفعل .

قوله : " وهو ينقسم إلى متعدٍ للمأمور ، وغير متعدٍ له " على حسب مُسماه ، إن متعدياً كان اسمه متعدياً ، وإن كان الفعل لازماً كان اسمه لازماً .

"**فالمتعدى ، نحو قولك : رُويد زيداً أى : اروده وأمهله** " ويأتى الكلام على رويد وأقسامها

"**ويقال : تَيْدَ زيداً بمعنى رويد**" بفتح التاء والدال وسكون الياء .

قيل[2] : الأقرب فى هذه اللفظة أن تكون مأخوذة من التؤدة ، وأبدلت واوها تاءً على حد توراة ، وألزم

كان المشبه به في الحالين مبنياً بني المشبه وهو اسم الفعل ، وأما ما يقال عنه بأنه اسم فعل مضارع فإنه لا يفسر بالمضارع بل يُفسر بالماضي ، إذ لو فُسر بالمضارع لكان معربا ، وعلى هذا يكون اسم الفعل " أف" عند أصحاب هذا المذهب بمعنى " تضجرت" لا "أتضجر" . وعليه الرضي في شرح الكافية ٦٥/٢ .

والمشهور أن اسم الفعل مبني لشبهه بالحرف في الاستعمال . إذ اسم الفعل يعمل في ما بعده نيابة عن الفعل ، ولا يعمل غيره فيه ، وكذلك بعض الحروف تعمل في ما بعدها نائبة عن الفعل ، ولا تتأثر بالعوامل مثل " ليت" ، و"لعل" يُنظر الأشموني ٥٤/١ ، واسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم/ ٢١٤

(١) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٢) نُقل عن ابن الأعرابي في التهذيب ١٤٩/١٤ ، واللسان (ت و د) ، وهو قول الفارسي . يُنظر كتاب الشعر/ ٢٩ ،

البدل وأبدلت من الهمزة التى هى عين ياء لضرب من التخفيف على غير قياس ، كما رووا قريت فى قرأت ، وحركت داله لالتقاء الساكنين ، وبالفتح طلبا للخفة .

"**وهلم زيداً أى : قربه وأحضره**" ويأتى بيانه[1]

قوله : " وهات الشئ أى : أعطنيه ، قال تعالى {هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ }[2]" حرك آخره لالتقاء الساكنين ، وبالكسر على أصل التقاء الساكنين.

وقيل[3] : هو "أى" أبدلت همزته هاءً ، ولذلك يتصرف ، نحو قول الشاعر[4] :

٢٠٨– لله[5] ما يأتى[6] وَمَا يُهاتِي[7]

وجاء مصدره ، قالوا المهاتاة .

قوله : " وها زيداً أى : خذه " ويأتى الكلام عليه .

قوله : "وحَيَّهل الثريد ، أى : ائته" ويأتى الكلام عليه .

قوله : "وبله زيداً أى : دعه " ويأتى الكلام عليه أيضاً .

قوله : "وتَرَاكها ، ومَنَاعها أى اتركها وامنعها " ويأتى الكلام على فعال .

"**وعليك زيداً أى : الزمه** " "عليك" هنا اسم "الزم" سُمى ***٣٩٣/ب*** بالجار والمجرور .

"**وعلىَّ زيداً أى : أولنيه** " "علىَّ" : جار ومجرور سمى به الفعل ، والياء فى "على" بدل الكاف فى "عليك" ، فهى اسم للخطاب ، وأغنت الياء عن مفعوله ؛ لأن معناه : أولنى زيداً ، وأولى يتعدى إلى مفعولين ، فلذا ما ناب منابه ، فلها فى اللفظ مفعول واحد ، وفى المعنى مفعولان ، نَابَت الياء مناب أحدهما ، والفاعل فى على مضمر كالفاعل فى عليك وفى أولنى ، ولا يكون الياء فاعله ، لأن حرف الجر لا يدخل على الفاعل إلا فى "كفى بالله " ، و"ما جاءنى من أحد " .

وقد أكدوا فقالوا : "عَلىَّ أنت نفسك" ، ولايكون للفعل فاعلان ، فبطل أن يكون الياء فى "علىَّ" فاعلة ، وإنما تعدت هذه ؛ لأنها أسماء لأفعال متعدية.

والارتشاف ٢٢٩٥/٥ .

(١) يُنظر/٦٨٧ من هذا البحث

(٢) البقرة١١١ ، الأنبياء ٢٤ ، النمل ٦٤ ، القصص ٧٥

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣٠/٤: " ويُعزى هذا القول إلى الخليل " ، وفي معجم العين الذي صحت نسبته إلى الخليل ٨٠/٤ قال : " ويقال اشتقاقه من (هاتَى يُهاتِي) الهاء فيه أصلية ، ويقال : بل الهاء في موضع قطع الألف من آتى يؤاتي .

(٤) قائله مجهول ، يُنظر اللسان (هـ ت و) ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ١٨٢/٩

(٥) رواية اللسان – ط دار صادر ، والتاج (هـ ت و) " والله" .

(٦) ما عليه الرواة : " ما يُعطي"

(٧) البيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد معجم العين ٨٠/٤ ، وسر الصناعة ٥٥٣/٢ ، وشرح المفصل ٣٠/٤

وغير المتعدي ، نحو قولك :"مه" أي : اكفف ، و "صه" أي : اسكت و"إيه" أي : حَدِّث ، و"هَيتَ" و"هل" أي: أسرع ، و"هَيكَ" و"هَيْكَ" و"هَيًّا" أي : أسرع فيما أنت فيه.

قال:

فَقَدْ دَجَا الليل فَهيَا هَيًّا

و"نَزَالِ" أي : انزل ، و"قدك" و"قطك" أي: اكتف وانته.

و"إليك" أي : تنح

وسمع أبو الخطاب مَن يقال له : إليك فيقول : إليَّ ، كأنه قيل له: تَنَحَّ فقال : أتنحى.

ودَعْ أي : انتعش، يقال : دعا لك ودعدعا. وأمين وآمين بمعنى : استجب[1].

قوله : "وغير المتعدى نحو قولك : " مَهْ " أى : اكفف " وفى ديوان الأدب يقال : كففته عن الشئ فكف[2] ، يتعدى ولا يتعدى ، والمصدر واحد فـ "مَه" اسم "اكفف" التى هى غير متعدية ؛ لأن النحاة قالوا إن "مه" غير متعدٍ ، ولو كان اسماً لـ "اكفف" المتعدى لتعدى ؛ لأن اسم الفعل إنما يعمل بحسب مسماه .

و"صه" أى : اسكت و" إيه" أى : حَدِّث " وحَدِّث متعد إلى مفعولين ، وفى ديوان الأدب : حدثه عن فلان الحديث[3] .

وقال الشيخ ابن يعيش[4] : هي نائبة عن زد أو حدث وذكرها – يعنى الزمخشرى – مع اللازمة ؛ نظراً إلى الاستعمال إذ لا يكادون يقولون إيه الحديث ، وإن كان القياس يقتضيه.

و"هيتَ ": يُروى بكسر[5] التاء لالتقاء الساكنين ، وبالفتح طلبا للخفة ولاستثقال الكسر بعد الياء ، وبالضم لأنها أقوى الحركات .

وقيل[6] شبه بقبل ؛ لأن معنى "هيت" دعائي لك ، فهو فى معنى الإضافة ، واستعماله من غير إضافة

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٩٢

(٢) في ديوان الأدب ٢٠٣/٣ " ... ونَهْنَهْتهُ فَتَنَهْنَه، أي : كَفَفْتُه فكفَّ ."

(٣) في ديوان الأدب ٣٤٣/٢ " .. وحدثته عن فلانٍ الحديثَ "

(٤) يُنظر شرح المفصل ٣١/٤

(٥) في ص "بفتح " وهو سهو .

(٦) في شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٤ " .. ومن ضم فإنه شبهه بالغايات نحو قبل وبعد ؛ وذلك لأن معنى هيت دعائي لك ، فهو في معنى الإضافة ، واستعماله من غير إضافة كقطعه عن الإضافة ، فيبنى على الضم كبناء قبل وبعد .

من غير إضافة كقطعه عنها ، وبالكسر على أصل التقاء الساكنين والهاء مفتوحة **٣٩٤/أ** فى الثلاث.
فإن قيل : هيت لك ،كان "لك" : تبييناً .
وروى هشام[١] عن ابن عامر {**هِئتُ لَكَ** }[٢] بكسر الهاء وهمزة بعدها وضم التاء على أنها فعلت من الهيأة ،والهاء والتاء ضمير الفاعل المسند إليه الفعل[٣]
قال أبو زيد : هيئت للأمر أهيء وتجوز فى قراءة من خفف أن يقول : هيت لك بغير همزة والتاء ضمير الفاعل وخفف كجيت[٤] .
قوله : "**وهَلْ** " هو من الأصوات المسمى بها الفعل ، يقال : هلْ وهلٍ ، وأصله زجر للفرس[٥] ثم سمى به وقيل : معناه : انزجر ، وأسرع[٦] .
قوله : "**وهيَّك**" بتشديد الياء ، "**وهيْك**" بتخفيفها ، والكاف حرف خطاب كالكاف فى : رويدك زيداً ، فإذا لم يلحقوا الكاف قالوا : "**هيَّا**" بألف بعد الياء المشددة للوقف كألف أنا ، أى أسرع فيما أنت فيه .
قال ابن ميادة[٧]:

٢٠٩- لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا
ما دام فيهنَّ فَصِيلٌ حيًّا

---

(١) هو أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير ابن ميسرة السلمي ، المتوفى بدمشق سنة ٢٤٥هـ ، ولي القضاء ، وله كتاب فضائل القرآن . يُنظر في ترجمته ميزان الاعتدال ٨٦/٧ ، والأعلام ٨٧/٨

(٢) يوسف ٢٣

(٣) وهي قراءة عكرمة ، ومجاهد ، وابن عباس ، وأبي عبد الرحمن السلمي في جماعة ، قال ابن جني : " هي قراءة غير مرضية ؛ لأنها لم تُسمع في العربية " وقال النحاس " .. وهي جيدة عند البصريين ؛ لأنه يقال هاء الرجل يَهاء ، ويهيء هيئة " يُنظر المحتسب ٣٣٧/١ ، معاني القرآن للنحاس ٤١٠/٣ ، والقرطبي ٣٠٥/١١ – ٣٠٨، والنشر ٢٩٤/٢

(٤) وهي قراءة زيد بن علي ، وابن أبي اسحاق ، والأعمش ، وطلحة بن مصرف ، وابن مسعود في جماعة . يُنظر إعراب القرآن للنحاس ٣٢٢/٢، الدر المصون ١٦٧/٤ ، ومعجم القراءات –عبد اللطيف الخطيب ٢٢٢/٤

(٥) يُنظر الصحاح ، واللسان ، والتاج " هـ ل ل"

(٦) هذا ما نص عليه الزمخشري في مفصله ، ويُنظر ابن يعيش ٣٢/٤

(٧) هو أبو شرحبيل ، ويقال أبو حرملة الرَّمَّاح بن أبرد بن ثوبان الذبياني الغطفاني المضري ، وقيل اسم أبيه :يزيد ، واسم جده ثريان ، اشتهر بنسبته إلى أمه ، شاعر أموي عباسي كانت وفاته سنة ١٤٩هـ . يُنظر في ترجمته الأغاني ٨٥/٢ ،ومعجم الأدباء ١٣٠٩/٣ ، والأعلام ٣١/٣ .

....

وقد دجا الليلُ[1] فهيَّا هِيَّا[2]

يخاطب ناقته ، أى : أسرعى ، يحثها على السير .

و"**نزال**" أى : انزل ، ويأتى الكلام عليه .

قوله : "وقدك ، وقطك" أى : اكتف وانته ، وتقدم الكلام عليهما ، وعلى إضافتهما[3]

وذكر بعض من شرح المفصل فى الإضافة أنها تلزم الإضافة ، وجوز إضافتها إلى ظاهر نحو: قد زيد[4] ، وقال هنا الكاف فيهما ليست اسماً ، وإنما هى حرف خطاب على حدها فى النجاءَك[5]

وقال السخاوي[6] : ولا يقال : قده ولا قدها ولا قدُ زيد ، وأجاز قوم قدُ زيد ، وأجاز آخرون قد زيدٍ ، وقد زيداً ، والصحيح قدْك ، وقدنى ، هذا المسموع من العرب لا غير ؛ لأن قده بمنزلة أمر الغائب ، ولايصح ذلك فى قد لأنه لا يقو قوة الفعل ، ولا يجوز إضافته إلى ***٣٩٤/ب*** الظاهر ؛ لأن الظاهر بمنزلة الغائب ، وفى قدك وقدى ضميران ، مرفوع ومجرور ، فالمجرور الياء والكاف ، والمرفوع فى النية ، وهو فاعل الفعل الذى أقيم هذا الحرف مقامه[7] انتهى.

قوله : "وإليك أى : تنح " سمى بالجار والمجرور ، فحكى لفظهما.

---

(١) رواية الزُبَيدي في لحن العوام /١٧٨ : وقد دنا الليل ، ورواية الجواليقي في شرح أدب الكاتب/٦٥:" فقد دنا الليل" ، ورواية أبي حفص الصقلي في كتاب تثقيف اللسان/١٠٢ : " فقد دنا الصبح"

(٢) الأبيات من الرجز المشطور ، وهي لابن ميادة في ديوانه/ ٢٣٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٦/١ ، واللسان (ج ل ذ، ه يا) ، وهو من شواهد الكتاب ٥٦/١ ، والنوادر لأبي زيد/ ٥١٢ ، والمقتضب ٩١/٤، والشاهد فيه للشارح مجيئ "هيَّا" بمعنى أسرعي ، هذا ويقولون للاستعجال "هيَّا " وربما قالوا "أيَّا" والصواب "هِيَّا" بالكسر ، وأكثر ما تستعمله العرب في استحثاث الإبل . يُنظر لحن العوام للزُبَيدي /١٧٨ ، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي حفص الصقلي/ ١٠٢ ، وفي الأبيات شاهد آخر وهو جواز الإخبار عن النكرة المحضة إذا حصلت الفائدة ، وذلك في قوله : "فصيلٌ حيًّا " . ويُنظر الخزانة ٢٧٤/٩

اللغة : القرَب : سير الليل ، والضمير فيه يعود على الإبل . الجلذي : السريع الشديد ، ويقال : هو اسم ناقته " جلذية" على الترخيم. الفصيل : ولد الناقة . دجا الليل : أظلم

(٣) يُنظر ص ٣٠١من هذا البحث

(٤) هو ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٠/٢

(٥) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٤

(٦) يُنظر المفضل شرح المفصل ٣٢٨/٣

(٧) نُسب هذا القول إلى الكوفيين في ضرائر الشعر لابن عصفور/ ٨٨ ، وفي التذييل والتكميل لأبي حيان ١٧٩/٢ : " ونقل الكوفيون في قط وقد وجهين عن العرب ، أحدهما : أنهما اسما فعل ، وهما مبنيان على السكون ، وينصبون بهما فيقولون قطْ زيداً درهمٌ ، والثاني :أن من العرب من يرفع قط وقد ، وقد يجر ما بعدهما بالإضافة ويعربهما ويكونان بمعنى حَسْبُ . ويُنظر العين "ق ط ط" ١٤/٥، وتهذيب اللغة "ق ط ط" ٢٦٣/٨ ، واللسان والقاموس والتاج "ق ط ط" ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٩١/١

....

" **وسمع أبو الخطاب**[١] **من يُقال له:إليك فيقول : إليَّ ، كأنه قيل له تنح ، فقال : أتنحى**"[٢]
ولم يأت إلا هذا فلا يقال : دونى ولا عليَّ .
وتقدم[٣] أن باب هذا أن يكون للأمر ، وجاء هذا نادراً تنبيهاً على أن إليك فى موضع الفعل ولا يقاس .
.

قوله : "ودع أى : انتعش ، يقال : دعا لك ودعدعا" وهو صوت سمى به يقال : دعدعت بالمعز إذ دعوتها فأما دعا ودعدعا فمصدر معرب كسقيا[٤]

قوله : وآمين بمعنى : استجب " فيه لغتان : المد مع تخفيف الميم على وزن فاعيل ، وقيل[٥] : إن الألف إشباع[٦] ، وبالقصر مع تخفيف الميم أيضاً على وزن فعيل ، وحركت نونه لالتقاء الساكنين ، وبالفتح طلباً للخفة ، وقول أبى العباس[٧] أنه على وزن عاصين يريد به أن الميم خفيفة ، لا أنه جمع .
وما روى عن (أبي)[٨] الحسن أنه اسم من أسماء الله سبحانه[٩] يضعفه البناء[١٠] ، وقوله تعالى {**قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا** }[١١] جاء فى الخبر[١٢] أن موسى على نبينا وعليه السلام كان يدعو وهارون على نبينا

(١) هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد : الأخفش الأكبر ، أخذ عنه يونس بن حبيب ، وعده الزبيدي في الطبقة الرابعة من طبقات البصريين . يُنظر في ترجمته طبقات النحويين واللغويين للزبيدي/ ٤٠ ، والبغية ٧٤/٢

(٢) يُنظر الكتاب ٢٤٩/١، ٢٥٠

(٣) يُنظر ص ٦٧٦من هذا البحث

(٤) في التهذيب ٩٣/١ (د ع د ع) عن شمر والأصمعي معناه : انتعش ، قال الأزهري : وقال غيرهما معناه : أن يقول له رفعك الله. ويُنظر الصحاح ، والتاج (د ع د ع) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٤

(٥) القائل بهذا هو ابن يعيش في شرح المفصل ٣٤/٤

(٦) في شرح الكافية للرضي ٦٧/٢: " .. ولا مانع أن يقال أصله القصر ثم مد فيكون عربياً مصدراً في الأصل كـ"النذير" ، و"النكير" ثم جعل اسم فعل .

(٧) يُنظر نسبة ذلك إليه في شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٤

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٤ .

(٩) رواه عنه ابن يعيش في شرح المفصل ٣٥/٤ ، وليس في معاني القرآن ٥٥٤/٢ ما يفيد ذلك عند الحديث عن "آمين" ، والمروي نُسب إلى مجاهد في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج القسم الأول/ ١٤٤

(١٠) في التبيان للعكبري ١١/١ : " .. وهذا خطأ لوجهين :
أحدهما : أن أسماء الله لا تُعرف إلا تلقِّياً ، ولم يَرد بذلك سمْع
والثاني : أنه لو كان كذلك لبني على الضم ؛ لأنه منادى معرفة ، أو مقصود ."
ووجهه بعضهم على معنى أن فيه ضميراً يعود على الله تعالى ؛ لأنه اسم فعل ، وهو توجيه حسن . ويُنظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج القسم الأول/ ١٤٤،١٤٥ ، والدر المصون ٧٧/١ .

(١١) يونس ٨٩

(١٢) يُنظر كتاب التفسير من سنن سعيد بن منصور ٢٣١/٥، وجامع البيان (تفسير الطبري) ١٦٠/١١ ، وكتاب الدعوات

....

وعليه السلام يؤمِّن والاسم الواحد لا يقال لقائله دعا.

وقيل[1] : أعجمى وليس كذلك ؛ لأنه لو كان إما أن يكون اسم جنس ، أو منقولاً من معرفة وليس بواحد منهما ، وإذا خلا من الضربين لم يكن أعجميا ، وموافقة الوزن لا تدل على العجمة ، فقد ينفرد بعض العربي بوزن نحو دُرِّى[2] وانقحل[3] .

الكبير للبيهقي ٣٢٨/٢

(١) مروي عن الأخفش في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج القسم الأول/ ١٤١

(٢) النور ٣٥ ، وفي البحر٤١٩/٦ : " .. وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ مِنَ السَّبْعَةِ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصٌ وَابْنُ كَثِيرٍ دُرِّيٌّ بِضَمِّ الدَّالِّ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَالْيَاءِ، وَالظَّاهِرُ نِسْبَةُ الْكَوْكَبِ إِلَى الدُّرِّ لِبَيَاضِهِ وَصَفَائِهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ الْهَمْزَ فَأُبْدِلَ وَأُدْغِمَ. وَقَرَأَ قَتَادَةُ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالضَّحَّاكُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُمَا فَتَحَا الدَّالَ. وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ وَأَبِي رَجَاءٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ. وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ كَسَرَ الدَّالَ. وَقَرَأَ حَمْزَةُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ هَمَزَ مِنَ الدَّرْءِ بِمَعْنَى الدَّفْعِ، أَيْ يَدْفَعُ بَعْضُهَا بَعْضًا، أَوْ يَدْفَعُ ضوؤها خَفَاءَهَا وَوَزْنُهَا فُعِّيلٌ. قِيلَ: وَلَا يُوجَدُ فُعِّيلٌ إِلَّا قَوْلُهُمْ مُرِّيقٌ لِلْعُصْفُرِ وَدُرِّيءٌ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ. قِيلَ: وَسُرِّيَّةٌ إِذَا قِيلَ إِنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ السُّرُورِ، وَأُبْدِلَ مِنْ أَحَدِ الْمُضَعَّفَاتِ الْيَاءُ فَأُدْغِمَتْ فِيهَا يَاءُ فُعِّيلٍ، وَسُمِعَ أَيْضًا مُرِّيخٌ لِلَّذِي فِي دَاخِلِ الْقَرْنِ الْيَابِسِ بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا. وَقِيلَ: مِنْهُ عُلِّيَّةٌ. وَقِيلَ: دُرِّيٌّ وَوَزْنُهُ فِي الْأَصْلِ فُعُّولٌ كَسُبُّوحٍ فَاسْتُثْقِلَ الضَّمُّ فَرُدَّ إِلَى الْكَسْرِ، وَكَذَا قِيلَ فِي سُرِّيَّةٍ وَدُرِّيَّةٍ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَالْكِسَائِيُّ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ كَسَرَ الدَّالَ وَهُوَ بِنَاءٌ كَثِيرٌ فِي الْأَسْمَاءِ نَحْوُ سِكِّينٍ وَفِي الْأَوْصَافِ سِكِّيرٌ. وَقَرَأَ قَتَادَةُ أَيْضًا وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو رَجَاءٍ وَعَمْرُو بْنُ فَائِدٍ وَالْأَعْمَشُ وَنَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ بِفَتْحِ الدَّالِ. قَالَ ابْنُ جِنِّي: وَهَذَا عَزِيزٌ لَمْ يُحْفَظْ مِنْهُ إِلَّا السَّكِّينَةُ بِفَتْحِ السِّينِ وَشَدِّ الْكَافِ انْتَهَى.

وَفِي الْأَبْنِيَةِ حَكَى الْأَخْفَشُ كَوْكَبٌ دَرِّيءٌ مِنْ دَرَأْتُهُ وَدَرِّيَّةٌ وَعَلَيْكَ بِالسَّكِّينَةِ وَالْوَقَارِ عَنْ أَبِي زَيْدٍ. وَحَكَى الْفَرَّاءُ سِخْرِي بِكَسْرِ السِّينِ.

ويُنظر معاني الفراء ٢٥٢/٢ ، ومعاني الأخفش ٤٢٠/٢ ، والمحتسب ١١٠/٢

(٣) الإنْقَحْلُ : هو الشيخ المسن جداً ، وفي الكتاب ٢٤٧/٤ : " .. ويكون على إنفعْلٍ ، قالوا : إنقحلٌ في الوصف لا غير " ، وقال ابن جني في المنصف ١٤٤/١ : " .. ولما كانت ذوات الثلاثة مع تصرفها لم يجئ فيها ما اجتمع في أوله زائدان إلا حرفان ، وهما " إنْقَحْل ، وإنْزَهْو" ، وقال في الخصائص ٢٣٠/١ : " .. ما جاء عنهم من انقحل في قول صاحب الكتاب ينبغي أن تكون الهمزة في أوله للإلحاق بما اقترن بها من النون بباب جِردَحل (الضخم) . ويُنظر اللسان "ق ح ل" .

وأسماء الأخبار نحو: هيهات ذاك ، أي : بَعُدَ ، وشتان زيد وعمرو أي : افترقا وتباينا ، وسَرْعانَ ذا إهالـة أي : سـرع ، ووشـكان ذا خروجـاً أي : وشُـكَ ، وأُفٍّ بمعنـى : أتضـجر. وأوَّه بمعنـى : أتوجع[١].

قوله : "**وأسماء الأخبار** " تقدم أن الأصل فى اسم الفعل للأمر وقد جاء فى الخبر وهو قليل .

قوله ٣٩٥/أ : "**نحو : هيهات ذاك ، أى : بَعُدَ** " ويأتى الكلام عليه ، "**وشتان زيد وعمرو أى : افترقا وتباينا** " ويأتى الكلام عليه .

" **وسرعانَ ذا إهالة**[٢] : **سرع** " وفى نسخة : ذى إهالة[٣] " أى : ما أسرع هذه الإهالة .

والإهالة : الشحم المذاب ، زعموا أن بعض حمقى العرب اشترى شاة وقيل: عنزاً فسال رغامها فتوهمه شحماً مذاباً ، فقال لبعض أهله خذ من شاتنا إهالتها فنظر إلى مخاطها فقال : سرعان ذي إهالة .

وقيل[٤] : أنه قال لأمه هذا إهالة ما علفته فقالت ذلك ، و"ذا" إشارة إلى العلف ، أى : سرع انقلاب العلف دسما وأومأت إلى العنز ، وفى الملح المونقة[٥] ، أن أعرابياً جاء إلى راع يشترى منه شاة فقال هل عندك شاة سمينة ذات نقى فقال : نعم عندى شاة طفحت شحماً ، وامتلأت دسماً ، وودكاً ، قال عليَّ بها فأتى الراعى بشاة يسيلُ رُغامها ، وهى لا تتحرك هزالاً وسوء حالٍ ، فقال الرجل ما وعدتنا بمثل هذه أين اللحم والشحم ؟

فقال: ألم تر أن الشحم يسيل من منخريها فقال الرجل ذلك[٦] .

إهالة نصب على التمييز[٧] وفيه معنى التعجب ، ألا تراهم تعجبوا من سرعة الإهالة ، فلا يقال فيما عادته أن يسرع ، وإنما يقال حيث يكون الخروج عن العادة، ويقال بفتح السين وكسرها وضمها[٨] .

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٩٣

(٢) يُنظر مجمع الأمثال ٤١٥/١ برقم ١٧٩٨ ، يُضرب لمن يخبر بكينونة الشيئ قبل وقته ، ويروى : "وشكان ذا إهالة" يُنظر الأمثال للهاشمي/ ٢١٨

(٣) هي رواية جمهرة الأمثال ٥١٩/١ برقم ٩٤٢، وابن جني في الخصائص ٤١/٣، و"ذي" بمعنى هذا .

(٤) نقله في زهر الأكم في الأمثال والحكم ١٦٦/٣ سماعاً قديماً عن بعض الأشياخ .

(٥) كذا في التخمير ٢٣٠/٢ ، وقال محققه : لعله يقصد كتابه " بدائع الملح " وهذه الحكاية فيه ورقة ٩٢، ونقل النص الأندلسي ، وتحرفت في شرحه إلى " الفائقة"كما نقلها صاحب عرائس المحصل ٧٥/٢ ، والمسترشد ، وغيرهما ، ومصدرهم التخمير .

(٦) وفي شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٤ : " .. وقيل إن بعضهم استضاف بقوم فعجلوا له إهالة فقال سرعان ذا إهالة "

(٧) تمييز محول عن الفاعل ، وهو ما عليه الجمهور ، وذهب الميداني إلى جواز نصبه على الحال ، بل هو أول الوجهين عنده . يُنظر مجمع الأمثال ٤١٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٤

(٨) يُنظر اللسان ، والتاج "س ر ع".

" ووشكان ذا خروجاً[1] أى : وشك " يقال : وشكان وأشكان ذا خروجا أى سرع .
" وأف بمعنى : أتضجر" ويأتى الكلام عليه .

"وأوَّه بمعنى : أتوجع" مشددة الواو للمبالغة ، ساكنة الهاء ، وبتحريكها للاتباع ، و"أأوَّه" بالمد وتشديد الواو وفتحها ، والهاء ساكنة ، و"أويه" تحقير أوَّه كتحقير المبهمة ، ويجوز أن يكون تحقير "أاوه" تحقير الترخيم ، و"أوْهِ" بسكون الواو **٣٩٥/ب** وكسر الهاء لالتقاء الساكنين وقلبوا الواو ألفاً على غير قياس فقالوا آه من كذا[2] .

و"أوت" ولغاتها قريبة من أوه[3] ، و"أوتاه" وزنها : فعلة والألف زائدة كألف منتزاح وليست فاعله ؛ لأنه يلزم منه قلب الواو ياء وتحتمل أنه لم يقلب لعدم اشتقاق فعل منه فلم يجر على فعل والهاء للسكت والألف قبلها لمد الصوت كألف الندبة وليست من لفظها بل من معناها ؛ لأن أوه صحيح اللام و أوَّ الهمزة فاء والعين واللام واوان[4] ، وذكر من أسماء الفعل للخبر "لَبَّ" اسم أجبتُك ، و"وى" اسم أتعجب ، و"بَطْآن" اسم بطوء ، وهمهام وحمحام ومحماح ونخناح

(١) هو من أقوال العرب ، حكاه ابن السكيت في إصلاح المنطق /٢٨٢ ، ويُنظر أدب الكاتب/ ٤٠٤ ، والمخصص ٣٥١/٣ ، والأفعال لابن الحداد ٢٢/٤ ، والصحاح واللسان " و ش ك"

(٢) في شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٤ : " الهمزة فاء ، والواو عين والهاء لام ، فمن قال " أَوْهِ" فإنه كسر الهاء لسكون الواو قبلها ، ومن قال " آه" فإنه قلب الواو ألفاً للفتحة قبلها ، كما قالوا في "الدو" داوي ، ومن قال " أوّهْ" بتشديد الواو وسكون الهاء فإنه ضعف العين للمبالغة ، وكسرها لالتقاء الساكنين ، وسكن الهاء لتحرك ما قبلها ، ومن قال " أَوِّهِ" فكسر الهاء مع كسر الواو وتشديدها فقد كان القياس أن تسكن الهاء التي هي لام ؛ لأن ما قبلها متحرك ، إلا أنه حرك الآخر إشباعا لكسر الواو ... ومن قال " آوه" بالمد فيحتمل أن يكون أشبع فتحة الهمزة فصارت ألفا ، كما قالوا " آمين" في " أمين " ، وفتحوا الواو اتباعا لفتحة ما قبلها " ويُنظر الصحاح " أوه" .

(٣) " أَوَّتْ" بفتح فتشديد مفتوح فسكون اسم فعل مضارع بمعنى " أتوجع" ، وليس لغة في " أوه" على ما ذهب إليه ابن يعيش ، إذ " أوت" من الأو ، و" أوه" من التأوه ، لكنهما متشابهان معنى ولفظا ، وإن كانا مختلفين وزناً، إذ الأول واوي العين ، ولامه هاء فهو صحيح الآخر ، أما الثاني فهو واوي العين واللام ، وعلى هذا يكون معتل الآخر مثل "قوة" و"هوة" في أن الحرف الأول يمثل فاء الكلمة ، وأن الحرف الثاني – وهو مضعف- يمثل عين الكلمة ولامها . يُنظر اسم الفعل أ.دسيد عبد المقصود/١٢٠

(٤) "آوَّتاه" اسم فعل مستقل ، هذاما عليه ابن جني في الخصائص ٣٨/٣ ، وذكر له لغات ، وجعله الجوهري في الصحاح "أوه" لغة في أوَّاه ، والأول أرجح ؛ لما بين اللفظتين من اختلاف في الوزن على نحو ما بُين في "أوه" و "أوت" . يُنظر كتاب اسم الفعل سالف الذكر/١٢٧

في رويد أربعة أوجه : هو في أحدها مبني ، وهو إذا كان اسماً للفعل.
وعن بعض العرب: والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر.

قال صاحب الكتاب : فصل : فى رويد أربعة أوجه ... الفصل(1)

محمد : "رويد" – كما ذكر – على **"أربعة أوجه**(2) **، هو فى أحدها مبنى ، إذا كان اسماً للفعل** " محرك لالتقاء الساكنين بالفتح طلباً للخفة مع ثقل الياء(3) ، وهو تصغير إرواد مصدر أرود بمعنى: أمهل تصغير الترخيم(4) ، وقال الفراء(5) : تصغير رود ، ورويد لايقع موقع رود ، ويقع موقع إرواد ، فكان من إرواد لوقوعه موقعه ، ثم سمى به الفعل .

قوله : " **وعن بعض العرب**(6) : " **والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر**" مدح رجل رجلاً ، فقال الممدوح هذا القول(7) .

وقوله : "رويد ما الشعر" ، "ما" زائدة أى : أمهل الشعر ، أى دعه لا حاجة لك إليه ، (ويقال : إن رجلاً)(8) سأل آخر أن ينشده شعراً ، وكان إنشاده عليه سهلاً ، فقال : لو أردت الدراهم التى إعطاؤها صعب لأعطيتك ، فدع الشعر الذى **٣٩٦/أ** هو سهل تقرباً إلى مبادرته فى قضاء حاجته(9) .

وإذا دخلت الكاف على رويد هذه كانت حرفا للخطاب مجردا من الاسمية ويختلف باختلاف المخاطب

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٩٣

(٢) نص عليها في الأصول١٤٣/١مجتمعة ، وهي كونها : أمراً ، وصفةً ، وحالاً ، ومصدراً .

(٣) قال في المقتضب ٢٠٨/٣ : " .. بُني على الفتح ؛ لأنه غير متصرف ، ولم يسكن آخره ؛ لأن قبله طرفاً ساكناً ، واخترتَ له الفتح للياء التي قبله " . وقال صاحب التخمير ٢٣٣/٢: " .. وإنما بُني "رويداً " ؛ لجريه مجرى أمر المخاطب ، وحُرك تفادياً من التقاء الساكنين ، وبُني على الفتح ؛ لأنه كان من حقه أن يكون له هذه الحركة من قِبَل العامل ، والتنوين لأن وقوعه في الأصل موقع الأمر وقوع المصادر ذلك الموقع إلا أنه لما لزمه معنى الأمر أجرى مجراه ، فذهب عنه كون هذه الحركة من قِبَل العامل مع التنوين ، وبقي لها نفس الحركة " .

(٤) هذا مذهب البصريين ، يُنظر الكتاب ٢٤١/١ ، وكتاب الشعر للفارسي/ ٢٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١٤٢/٢(بيروت)

(٥) يُنظر في مذهبه شرح الكتاب للسيرافي ١٤٢/٢(بيروت) ، والارتشاف ٢٣٠٠/٥ ، والمساعد ٦٤٦/٢

(٦) يُنظر الكتاب ٢٤٣/١ ، واللسان " رود" .

(٧) كذا ذُكرت مناسبته عن المبرد في شرح الكتاب للسيرافي ١٤٥/٢(بيروت) ، وفي التخمير ٢٣٣/٢

(٨) ما بين المعقوفين مكرر في ص

(٩) كذا ذكر مناسبته السيرافي في شرحه على الكتاب ١٤٥/٢(بيروت) ، ونقله عنه في التخمير ٢٣٣/٢.

وهو فيما عداه معرب ، وذلك أن يقع صفة ، كقولك : ساروا سيراً رويداً ، ووضعه وضعاً رويداً، وقولك للرجل يعالج شيئاً : رويداً ، أي علاجاً رويداً ، وحالاً كقولك : ساروا رويداً ، ومصدراً في معنى إرواد مضافاً كقولك : رويد زيد ، وسمع بعض العرب : رويد نفسه جعله مصدراً كضرب الرقاب(١).

من مذكر ومؤنث ومثنى مجموع(٢) ، خلافا للكوفيين(٣) لأنهم يقولون : رويدك زيدا ورويد لا يتعدى إلى مفعولين(٤)

قوله : "وهو فيما عداه معرب ، وذلك أن يقع صفة ، كقولك : ساروا سيراً رويداً ، وضعه وضعاً رويداً " يحتمل أنه مصدر وصف به كرجل عدل إلا أنه صغر بحذف زوائده(٥) ، ويحتمل أن يكون تصغير "رود"من قولهم فلان يمشى على رود أى مهل(٦) ، ويجوز أن يكون تصغير "مرود" اسم مفعول(٧)

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٩٣

(٢) في الكتاب لسيبويه ٢٤٤/١ " فهذه الكاف لم تجيء علماً للمأمورين والمنهيين المضمَرِينَ، ولو كانت عَلَماً للمضمَرينَ لكانت خطأً، لأنّ المضمرينَ ها هنا فاعِلون، وعلامة المضمرِينَ الفاعلينَ الواوُ كقولك: افْعَلُوا. وإنَّما جاءت هذه الكافُ توكيداً وتخصيصا، ولو كانت اسماً لكان النَّجاءَك مُحالا، لأنَّه لا يُضاف الاسمُ الذى فيه الألف واللام.

وينبغى لمن زعم أنَّهنّ أسماءٌ أَنْ يزعُمَ أنّ كافَ ذاك اسمٌ، فإذا قال ذلك لم يكن له بدٌّ من أنْ يزعُمَ أنّها مجرورة أو منصوبة، فإن كانت منصوبةً انبغى له أن يقول: ذاك نفسَك زيدٌ، إذا أراد الكاف، وينبغى له أن يقول: إن كانت مجرورة ذاك نفسِك زيدٌ، وينبغى له أن يقول: إنّ تاءَ أنتَ اسمٌ؛ وإنَّما تاء أنتَ بمنزلة الكاف.

وممّا يدلّك على أنَّه ليس باسمٍ قولُ العرب: أَرَأَيْتَكَ فلاناً ما حالُه، فالتاءُ علامة المضمر المخاطَب المرفوع، ولو لم تُلحِق الكافَ كنتَ مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطَبُ مقبِلاً عليك عن قولك: يا زيدُ، ولحاقُ الكاف كقولك: يا زيدُ، لمنْ لو لم تَقُلْ له يا زيدُ استغنيتَ. فإنَّما جاءت الكاف فى أَرأيتَ والنِّدَاءُ فى هذا الموضع توكيداً. ويُنظر المقتضب ٢٠٩/٣ ، و الأصول لابن السراج ١٤٣/١، ١٣٠/٢

(٣) لم أقف على نسبة ذلك إلى الكوفيين في غير هذا الكتاب من الكتب التي وصلت إليها يدي ، وإنما نُسب هذا القول إلى بعض النحويين في شرح الكتاب للسيرافي ١٤٦/٢ (بيروت) ، وفي شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٤

(٤) ظاهره أن الكاف في مذهبهم في موضع نصب ، وذهب بعض النحويين إلى أن الكاف في موضع رفع ، والراجح مذهب سيبويه والجمهور ؛ لأنها لو كانت رفعاً ما جاز الاستغناء عنها ، كما أنها ليست من ضمائر الرفع ، ولو كانت نصباً لجاز أن يوضع مكانها الاسم الظاهر ، وجاز توكيدها ، ولعملت في ضميري مخاطب . يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١٤٦/٢(بيروت) ، واللباب ٤٦٠/١ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٤ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٠٤/٣ ، واسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم/ ١٥١

(٥) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٤

(٦) هو اختيار العكبري في التبيان ١٢٨٢/٢

(٧) كذا ، واسم فاعل ، ذكرهما السيرافي في شرح الكتاب ١٤٦/٢ (بيروت) ، وابن يعيش في شرح المفصل ٤٠/٤

....

"**وقولك للرجل يعالج شيئا :رويدا أى علاجا رويداً** " هذا فيه نظر ، قال سيبويه[١] : ويكون رويد أيضا صفة كقولك : ساروا سيرا رويدا ، ويقولون أيضاً: ساروا رُويداً فتحذف السير ويجعل رويد حالاً لما أضمر السير ، وجاز إضماره لما ذكر من كلامه لأن ما فى حديثه من قوله سار وهو مِن ذِكر السير فلذلك جاز إضماره ، ومن ذلك قول العرب : ضعه رويداً ومن ذلك قولك للرجل تراه يعالج شيئاً : رويداً ، إنما تريد أن تقول علاجاً[٢] رويداً ، فهذا على وجه الحال إلا أن يظهر الموصوف فيه فيكون على الحال وعلى غير الحال . انتهى .

فذا من سيبويه يبين أن رويد بعد يعالج شيئا : حال ، وانظر كيف قدَّره معرفة ، وقال الزمخشرى[٣] : ويجوز أن يكون حالا من القوم أى مرودين أى ذوى إرواد وذكر الزمخشرى أنها صفة ، وقال السيرافى[٤] : وإذا لم يجئ بالموصوف كان الاختيار أن يكون حالاً لضعف الصفة من غير تقدم الموصوف ويجوز **٣٩٦/ب** أن يكون صفة قامت مقام الموصوف انتهى .فعلى قول السيرافى هذا يصح قول الزمخشرى .

قوله : " وحالاً كقولك : ساروا رويداً " تقدم ما يبينه ، وهنا تصغير مرود ، وتقدم وجه الحال ، ويجوز أن يكون من المصدر المقدر أو من فاعل ساروا .

قوله : "ومصدراً فى معنى إرواد مضافاً كقولك : رويد زيد وسمع بعض العرب يقول :رويد نفسه[٥] جعله مصدرا كـ {ضَرْبَ الرِّقاب}"[٦] وأصله أرود رويداً ، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ،كسقيا . وقال السخاوي[٧] : قول الزمخشرى ومصدراً فى معنى إرواد مضافاً يوهم أنه لا يستعمل مصدراً إلا كذلك ، وقال بعض النحاة[٨]: إعمال رويد إعمال المصدر يضعف ؛ لأنه بالتصغير قد بعد عن شبه الفعل . انتهى

(١) يُنظر الكتاب ٢٤٣/١ وفيه تصرف يسير في النص

(٢) في ص عاجلاً ، والتصويب من الكتاب ٢٤٤/١

(٣) لعله قاله في الحواشي ، ولم أقف عليه .

(٤) يُنظر شرح الكتاب ١٤٦/٢ (بيروت)

(٥) في الكتاب ٢٤٥/١ : " وحدثَّنا من لا نتهم أنه سمع من العرب من يقول : "رُوَيْدَ نفسِه"

(٦) محمد/ ٤

(٧) يُنظر المفضل٣٤١/٣

(٨)اختلفوا في النّصب بـ " رويد" ، فذهب المبرد إلى أنه لا يجوز؛ لأنّ تصغيره يمنع من ذلك كما منع اسم الفاعل من العمل؛ لأنّ التصغير من خواصّ الأسماء فالنصب بعده إنما يكون بالفعل الناصب «رويدا».

وذهب غيره إلى جواز النصب به، واختلفوا في السبب الذي عمل لأجله، وهو مصغر ، فذهب الفارسيّ إلى أنّه إنما عمل وهو مصغر حملا على «رويد» اسم فعل للمشابهة اللفظية ، وزعم ابن طاهر، وابن خروف أنّ السبب في جواز إعماله أنّ عمله

"هلم" مركبة من حرف التنبيه مع " لُمَّ" محذوفة منها ألفها عند أصحابنا
وعند الكوفيين من "هل" مع "أم" محذوفة همزتها، والحجازيون فيها على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث
وبنو تميم يقولون : "هلما" ، "هلموا" ، "هلمي" ، "هلممن" .
وهي على وجهين : متعدية كهات، وغير متعدية بمعنى تعال وأقبل . قال تعالى : " قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ" ، وقال : " هَلُمَّ إِلَيْنَا " ، وحكى الأصمعي أن الرجل يقال له " هلم" فيقول لا أهلم .

وقال ابن خروف : قال أبو العباس من جعلها مصدراً لم ينصب بها لتصغيرها ، كما لم يقل ضويرب زيداً ، قلت: وهذا ليس مثل ذلك ؛ لأن اسم الفعل عمل لشبه الفعل ، والفعل لايُصغَّر فلم يعمل مصغراً ، والمصدر عمل بنفسه من حيث كان حدثاً لايشبه الفعل فلا يمنع التصغير عمله . انتهى

قال صاحب الكتاب : فصل : "هلم" مركب من حرف التنبيه مع "لُم" ... الفصل[(١)]

محمد : الأصل عدم التركيب[(٢)]

وإنما حُكم به للغة بنى تميم[(٣)] بتصريفها تصريف الفعل ، ويضعف لغتهم أنه اسم فعل ،قال الخليل[(٤)] :أصله "ها" "لُمَّ" ، فـ "ها" للتنبيه و"لُمَّ" من قولهم : "لمَّ الله شعثه" أى جمعه ، أى لم نفسك إلينا ، وحذفت ألف "ها" تخفيفاً لكثرة الاستعمال ؛ ولأن اللام من "لم" أصلها السكون .

قال ابن خروف: وأهل **٣٩٧**/أ الحجاز الأصل عندهم "ها" "المم" حذفت همزة الوصل فى الدرج ، والألف للساكن ، ونقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغموا ، فصار "هلم" مركبة ، وغلبوا الحرف فأفردوا فى جميع الأحوال وذكَّروا وصيَّروها اسماً للفعل[(٥)] . انتهى.

ليس بالشّبه كاسم الفاعل، وإنما عمل لوضعه موضع الفعل، فلا يقدح التصغير في إعماله .يُنظر المقتضب ٢٧٧/٣ ، وكتاب الشعر/ ٢٢ ، وتمهيد القواعد ٢٨٦٨/٦

(١) يُنظر المفصل/ ١٩٣

(٢) في البسيط لابن العلج ذكر أن منهم من قال أن "هلم" ليست مركبة ، قال : وهو قول لابأس به ؛ إذ الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب . يُنظر الارتشاف ٥ /٢٣٠٥

(٣) هي لغة تميمية سعدية ، وتنسب إلى نجد كلها . يُنظر معجم العين ٥٦/٤ ، واللسان "ه ل م"

(٤) يُنظر في مذهبه الخصائص ٢٣٣/٣ ، والمحكم "ه ل م" ٣٢٨/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/٤ وهو مذهب سيبويه ،يُنظر الكتاب ٥٢٩/٣ ،ونُسب إلى البصريين ، يُنظر شرح الكافية للرضي ٧٢/٢ ، والارتشاف ٢٣٠٤/٥

(٥) وهو ما أومأ إليه سيبويه بعبارته في الكتاب ٣٣٢/٣ حيث قال : " .. كأنك لو قلت "الممن" فأذهبت ألف الوصل" ويُنظر الخصائص ٢٧٩/١، والمحكم "ه ل م" ٣٢٨/٤

....

قوله : "وغلبوا الحرف" لا حاجة إليه ؛ لأن اسم الفعل لايظهر فيه ضمير.

وقال الفراء[1] :أصله "هل أُم" أى : اقصد فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام وحذفها فصار : هلم .

وقيل[2]: يضعف من جهة المعنى ؛ لأن هل للاستفهام ولا مدخل له هنا .

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن بالتركيب قد يتغير المعنى[3] .

والثانى : أن هل ليست التى للاستفهام إنما هى التى للزجر والحث[4] .

قوله : " **والحجازيون فيها على لفظ واحد فى التثنية والجمع والتذكير والتأنيث** " وبه ورد التنزيل قال تعالى { **وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانهمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا** }[5] ، والمخاطبون جماعة ، وأفرد وهو القياس ؛ لأن اسم الفعل لايتصل به ضمير .

قوله : "**وبنو تميم يقولون : هلما ، وهلموا ، هلمى ، هلْمُمن** " اعتبروا الفعل وهو "لُمَّ" فغلبوا جانبه.

وهى اسم عندهم[6] بدليل إلزامهم الفتح لميمها إذا لم يظهر فيها ضمير ، ولم يجر مجرى "رد" دل على إخراجها عن حكم الفعلية[7] .

---

(١) يُنظر معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ عند تفسير قوله تعالى { قل اللهم مالك الملك } آل عمران ٢٦ ، ويُنسب هذا القول إلى الكوفيين في شرح الكافية الشافية ٤٧/٢ ، شرح الجمل لابن الضائع ٧٣/٢ ، وتفسير البيضاوي ١٨٨/٢ ، ونسبه السيرافي في شرح الكتاب ٢٦٣/٤ (بيروت) إلى من عدا سيبويه من النحويين

(٢) في شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٤ : " .. وقد أنكر بعضهم ذلك ، وقال إنه ضعيف من جهة المعنى " .

(٣) نقل في التخمير ٢٣٤/٢ عن حاشية المفصل : " تُركب أسماء من الكلمات كما تركب من الحروف ، فإنه يُنسى فوائدها عند التركيب "

(٤) وهو ما عليه جماعة ، منهم السيرافي في شرح الكتاب ٢٦٤/٤(بيروت) ، وابن يعيش في شرح المفصل ٤٢/٤

(٥) الأحزاب ١٨

(٦) وهو مفاد عبارة سيبويه في الكتاب ٥٣٤/٣ حيث قال : ".. ولا يكسر "هلم" أحد ؛ لأنها تصرف تصرف الفعل ، ولم تقو قوته " وما عليه النقلة هو أن سيبويه قد حكم باسمية "هلم" في لغة أهل الحجاز ، وبفعليتها في لغة بني تميم ، وهو ما أوهمه ظاهر عبارته في أكثر من موضع من الكتاب ، منها ٢٥٢/١ ،٥٢٩/٣ ، والصواب ما صرح به أولاً . يُنظر التذييل والتكميل ٤٧/١ ، وتمهيد القواعد ١٥٤/١

(٧) في شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٤ : " .. واعلم أن بني تميم وإن كانوا يجرونها مجرى الفعل في اتصال الضمير بها لشدة شبهها بالفعل ، وإفادتها فائدة الفعل فهي عندهم أيضاً اسم للفعل وليست مبقاة على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم ، والذي يدل على ذلك أن بني تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف ، فمنهم من يتبع فيقول "رُد" بالضم ، و" فِر"

....

وقولهم : هلمُمْن بضم الميم الأولى وإسكان الثانية هذا عليه البصريون وأكثر الكوفيين ؛ لأن لام الكلمة تسكن عند اتصال ضمير الفاعل المتحرك به كضربن ، ويبطل الإدغام حينئذ ونون بعدها مخففة مفتوحة .

وقال الفراء[(١)]: الصواب" هَلُمَّنَّ" بفتح الميم وتشديدها مع فتح النون وتشديدها ؛ لأن هذه النون لاتوجد إلا وقبلها ساكن ، فزادوا نونا ثانية قبلها ليقع السكون عليها **٣٩٧/ب** وتسلم فتحة الميم فى هلم فتكون النون وقاية للميم من السكون .

وحكى بعضهم[(٢)] : هلُمَّيْنَ يا نسوة يجعل الزائد للوقاية ياء ، وذا شاذ ، وقال فى التخمير[(٣)]: الأول أليق بمعنى المتعدية ، والثانى بغير المتعدية انتهى . وليس كذلك لأن لم وأم متعديان .

قوله : "وهى على وجهين : **متعدية كهات**[(٤)] ، **وغير متعدية بمعنى تعال** و**أقبل قال تعالى {قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ }**"[(٥)] فذا اسم لفعل متعد .

"وقال تعالى {هَلُمَّ إِلَيْنَا}" [(٦)] وذا لغير متعد

قوله : " **وحكى الأصمعى**[(٧)] : **أن الرجل يقال له : هلم فيقول : لا أَهَلُمّ"** بفتح الهمزة والهاء وضم اللام وتشديد الميم كأنه يرده إلى أصله قبل التركيب وهو شاذ ، وقال السخاوي[(٨)] : ولايجوز : "هلمك" استغنوا عنه بـ "هلم لك" والعامل فى لك إرادتى أو هلم ، وتدخل بنو تميم فيه نون التوكيد فيقولون : هلمن يارجل وهلمن ياهذه وهلمان وهلمن يارجال وهلممنان يانساء ،وقال ابن خروف :وقول المتنبى[(٩)] :

بالكسر ، و "عَضَ" بالفتح ، ومنهم من يكسر على كل حال فيقول رِد ، وفِر ، وعِض ، ومنهم من يفتح على كل حال ، ثم رأيناهم كلهم مجتمعين على فتح الميم من "هلم" ليس أحد يكسرها ، ولا يضمها فدل ذلك على أنها خرجت عن طريق الفعلية ، وأخلصت اسماً للفعل".

(١) يُنظر في مذهبه شرح الكتاب للسيرافي ١٠٥/١(بيروت) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٤

(٢) نُسب إلى بعضهم في شرح الكتاب للسيرافي ١٠٥/١ (بيروت) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٤

(٣) يُنظر التخمير ٢٣٥/٢

(٤) كذا عبَّر عنها سيبويه في الكتاب ٢٤١/١ ، وعبارة الزمخشري أنها بمعنى : قرِّب أو أحضر ، والمعنى واحد .

(٥) الأنعام ١٥٠

(٦) الأحزاب ١٨

(٧) الحكاية وردت منسوبة للأصمعي في الخصائص ٢٣٣/٣ ، ويُنظر شرح الكافية للرضي ٧٣/٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣٨٤٨/٨

(٨) يُنظر المفضل ٣٤٧/٣

(٩) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي ، الكوفي الكندي ، المتنبي ، ولد بالكوفة في محلة تسمى " كندة" وإليها نسبته سنة٣٠٣هـ ، مدح سيف الدولة الحمداني ، وكافور الإخشيدي بمصر ، وابن العميد بأرجان ، وعضد

....

٢١٠- وَقُلْنَا للسيوفِ هَلُمَّنَا[1]

فيمكن أن يريد النون الثقيلة وحذف الواو للساكنين ، ويمكن أن يريد هلممن لجماعة المؤنث على لغة من أسكن الميم الأولى وأدغم فى الثانية وحرك بالضم بمثل الحركة للدال فى قولهم ردن وردنا ، ثم أدغم النون الأولى فى نون المفعول فقال هلمنا وهو بعيد انتهى .

وقال الواحدى[2] : أراد هلمى ، ثم أدخل عليها النون الشديدة فحذف الياء ؛ لاجتماع الساكنين ثم أشبع فتحة النون فصار هلمنا ، ومن ضم الميم قال خاطب السيوف مخاطبة من يعقل كقوله تعالى {**ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ** }[3] ثم أسقط الواو من هلموا لاجتماع الساكنين ثم أشبع الفتحة[4] انتهى.

قال أبو على : وهى ***٣٩٨/أ*** فى اللغتين مبنية مع الحرف كما أن هل يفعلن مبنى مع الحرف على الفتح والتحريك لذلك لا للساكن لأنه لو كان للساكن لجاز فيه ما يجوز فى "رد" ونحوه الهاء اللاحقة لها أو لا من " ها" التى للتنبيه لأن الأمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر إلا أنه كثر الاستعمال معها فغير بالحذف[5] وكونها كالكلمة الواحدة ومما يدل على أنها كالكلمة الواحدة أنهم اشتقوا منهما جميعا كما يشتق من الحرف المفرد قال الأصمعى : إذا قال لك :هلم فقل : ما أهلم .

الدولة بشيراز ، مات قتيلاً بالنعمانية بالقرب من دير العاقول في الجانب الغربي من سور بغداد سنة ٣٥٤هـ . يُنظر في ترجمته تاريخ بغداد ٣٢٤/٤ ، وفيات الأعيان ١٢٠/١ ، الأعلام ١١٤/١

(١) هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

قَصَدْنَا له قَصْدَ الْحَبِيبِ لِقَاؤُهُ إِلَيْنَا وَقُلْنَا للسيوفِ هَلُمَّنَا

يُنظر الفسر (الشرح الكبير لابن جني على ديوان المتنبي) ٦٢٤/٣ ، وشرح شعر المتنبي لابن الإفليلي ٣٦٩/١ ،وتوضيح المقاصد للمرادي ١٦٥١/٥

(٢) هو أبو الحسن ، أو أبو الحسين علي بن أحمد بن محمد بن على الواحدي النيسابوري مفسر ، ولد بنيسابور ، وتوفي بها سنة ٤٦٨هـ ، من تصانيفه البسيط ، والوسيط ، والوجيز في التفسير ، وأسباب النزول ، وشرح الأسماء الحسنى . يُنظر في ترجمته سير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٨ ، إنباه الرواه ٢٢٣/٢ ،الأعلام ٢٥٥/٤

(٣) النمل ١٨

(٤) يُنظر شرح الواحدي لديوان المتنبي/ ٤٥٩

(٥) هو بمعناه في الحجة ٣٨٤/٥ ، والعضديات/ ٢٢٣م١٠٤

"ها" بمعنى : خذ، وتلحق الكاف فيقال : "هاك" فتصرف مع المخاطب في أحواله.
وتوضع الهمزة موضع الكاف فيقال : "هاء" ، وتصرف تصريفها.
ويجمع بينهما فيقال : "هاءك" بإقرار الهمزة على الفتح وتصريف الكاف ، ومنهم من يقول : هاء كرام ، ويصرفه تصريفه ، ومنهم من يقول : "هأ" بوزن هب ويصرفه تصريفه.

قال صاحب الكتاب :

فصل : "ها" بمعنى خذ ... الفصل(١)

محمد : "ها" صوت سمى به الفعل ، يعنى : خذ وتلحقه الكاف وهى كاف الخطاب فيقال "هاكَ" والكاف مفتوحة .

قوله : " وتصرف مع المخاطب فى أحواله " يعنى يقال للمخاطبَين : "هاكما" ، وللجمع "هاكم" ، وللمؤنثة "هاكِ" بكسر الكاف ، و"هاكما" للمؤنثتين كالمذكرين و"هاكن" للمؤنثات . وفى "ها" ضمير مرفوع -لأنه اسم فعل - لايظهر .

قوله : " وتوضع الهمزة موضع الكاف فيقال "هاء" ، وتصرف تصريفها" يعنى تصريف الكاف فتفتح الهمزة مع المذكر وتكسرها مع المؤنث ويقولون للمُذكَرين والمؤنثتين "هاؤما" ولجماعة المذكرين "هاءموا" ، و"هاؤم" ، قال تعالى {**هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ** }(٢) ولجماعة النساء "هاؤنَّ".

قال الزمخشرى(٣) :لم توضع الهمزة موضع الكاف إلا فى "هاء" وحدها ، وقيل(٤) : إن "هاؤما" ، و"هاءموا" ضمير ، والقياس أن لايظهر مع اسم الفعل ضمير ، وإنما لما قامت مقام الفعل ظهر فيه الضمير فى بعض الأحوال ؛ ليؤذن بقوة الشبه بالأفعال ***٣٩٨/ب*** ومع ذلك خالفوا بينه وبين اللاحق الفعل ؛ لأن الميم إنما تلحق الضمير فى غير فعل الأمر .

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٩٤

(٢) الحاقة ١٩ ،والنحاة على أن اسم الفعل في الآية بمعنى : " خذوا" ، وعن ابن زيد أنه بمعنى : "تعالوا" ، وعن مقاتل : هو بمعنى :"هلموا" ، وقيل : إن "هاؤم" كلمة وضعت لإجابة الداعي عند النشاط والفرح . يُنظر تفسير الطبري ٦٠/٢٩ ، وتفسير القرطبي ٢٠٦/٢١ ، واسم الفعل/٣٥١

(٣) لم أقف على هذه العبارة في كتب الزمخشري التي وصلت إليها يدي ، ولعلها في حواشي المفصل التي لم أقف عليها ، وإنما وقفت على هذه العبارة من كلام الخوارزمي في التخمير ٢٣٥/٢ .

(٤) القائل بذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٤٣/٤ ، وعبارته : " .. ومنهم من يقول "هاء" بهمزة بعد الألف يجعله ثلاثياً كخاف وهاب ، ويفتح الهمزة مع المذكر ، ويكسرها مع المؤنث ، فيقول " هاء يا رجل " ، و"هاء يا امرأة " ويكون فيه ضمير مستتر ، فإن ثنى ، أو جمع ظهر ذلك الضمير " .

....

ولو قيل إن ذلك ليس بضمير بل الهمزة للخطاب كالكاف ، ولحقها ما يلحق الكاف وليست بضمير ،كما أن الكاف ليست ضميراً لكان قولا حسناً.

قوله : " ويجمع بينهما فيقال "هاءَك" بإقرار الهمزة على الفتح ، وتصريف الكاف" فتقول : هاءك يارجل ، وللاثنين : هاءكما ، وللجماعة : هاءكم ، وللمؤنثة : هاءكِ وللجماعة : هاءكن ، وذا لاإشكال فيه ، يجعل الهمزة لاماً ويبنيها على الفتح ، والكاف بعده للخطاب وليست اسماً

قوله : " ومنهم من يقول : "هاءٍ "كـ "رامٍ" وتصرفه تصريفه " وأصلها هاءى بالياء ، ومثاله من الفعل هاتي[1] ، وسقطت الياء للأمر .

وللاثنين هاءيا كهاتيا ، ولجماعة المذكرين هاءو كهاتوا ، وللمرأة هاءى كهاتى ، ولجماعة المؤنثات هاءين كهاتين يانسوة ، والضمير فيها على حسبه مع الفعل ؛ لقوة شبهها بالفعل ، ولم يقل أنها فى هذه اللغة فعل وإن برز الضمير لما ثبت من الدليل باللغات الأخر .

قال ابن جنى : قال ابن الأعرابى قلت لأبى زياد الكلابى[2] كيف تزجر الفرس ؟

قال : أقول هِجِدْ .

قلت : فللاثنين ؟

قال : أقول هجدا.

قلت: فللجميع؟

قال : هجدنه[3] .

فذا قد ظهر فيه علم الضمير كالفعل ولكن ليس على مثال الفعل .

قوله : " ومنهم من يقول : هِأ بوزن هِب ويصرفه تصريفه " فيقول للرجل هِأ ، وهِأا يا رجلان كهبا يارجلان ، وهِئو كهبو يارجال ، وهئي يا امرأة كهبي ، وهِئن يانسوة كهِبن .

ويحتمل أن يكون فاؤها واواً حذفت كواو وهب .

---

(١) في ص : فاعل . ولعل المثبت هو الأنسب.

(٢) هو يزيد بن عبد الله بن الحر بن همام الكلابي، من بني ربيعة: عالم بالأدب، له شعر جيد. كان من سكان بادية العراق. وحل بأرضه قحط، فدخل بغداد في أيام المهدي العباسي، ونزل قطيعة "العباس بن محمد " فأقام بها نحو أربعين سنة، ومات فيها نحو سنة ٢٠٠هـ . يُنظر في ترجمته الفهرست ٤٤/١ ، والأعلام ١٨٤/٨

(٣) هذا النقل عن ابن جني لم أقف عليه في كتبه التي وصلت إليها يدي ، ونقله عنه في المخصص ١٨٢/٦ ، ويُنظر المحيط في اللغة لابن عباد " ح ق ط"٣٣٨/٢

....

ومنهم من يقول للرجل كخَف هَأ بهاء وهمزة ساكنة ، وهاءا **٣٩٩/أ** يارجلان[١] كخافا وهاءوا يارجال ، وهائى ياامرأة كخافى ، وهَأن يانسوة كخَفن.

ومن هذه اللغة ما حكاه الكسائى[٢] من قول الرجل منهم إذا قيل له ذلك إلام أهاء وإهاء؟[٣] كما تقول مم أخاف وإخاف؟

وتقدير هذا الفعل أن يكون على فَعَلَ يفعَل ولذا جاز كسر همزة المتكلم[٤] فى إهاء[٥].

---

(١) في ص : يا رجال ، وهو سهو

(٢) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١٠٦/١(بيروت)

(٣) رواية المفصل ٤٤/٤ " ممن أهاء ، وإهاء"

(٤)في شرح الكافية للرضي ٢٢٨/٢ إنها لغة غير أهل الحجاز ، وفي شرح الشافية له أيضاً ١٤١/١ واعلم أن جميع العرب إلا أهل الحجاز يجوزون كسر حرف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل ، وإذا كان الماضي عل فعِل بكسر العين ، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضعف ، والكسرة في همزة إخال وحده أكثر وأفصح من الفتح. ويُنظر شرح الفاكهي على القطر ٧٦/١

(٥) هذه سبع لغات في "ها" ، وفيها لغتان سكت عنهما ، وهما :

"ها" ، و"هاء" على صورة واحدة في جميع تصاريفها . يُنظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج القسم الأول /١٥٧ ، واسم الفعل /٢٢٦

"حيهل" مركب من "حي" و"هل" مبني على الفتح.

ويقال : حيهلاً بالتنوين ، وحيهلا بالألف ، وذكر هذه اللغات سيبويه ، وزاد غيره : حيهلْ ،وحيَهْلَ ، وحيَهْلا.

قال صاحب الكتاب :

فصل : "حيهل" مركب .. الفصل(1)

محمد : "**حيهل**" اسم للفعل ، **مركب من "حي"** ، **و"هل"** صوتان

معناهما : الحث والاستعجال .

قال ابن خروف : معنى "حى" ايت(2) ، و"هلا" تقدم : زجر للخيل(3) ، فمن غلّب "حى" استعملها للأناسي ، ومَن غلَّب "هلا" استعملها للخيل ، وذلك قليل(4) .

وتستعمل كل كلمة منها مفردة فى موضعها وقد (تقع)(5) إحداهما موقع الأخرى انتهى.

جمع بينهما للمبالغة وسمى بهما وهما مبنيان على الفتح كخمسة عشر ،إلا أن عشر بنى لتضمنه معنى الواو و"حي" و"هل" وقع موقع فعل الأمر فبنى كصه .

"**ويقال : حيهلاً بالتنوين**" للتنكير ، "**وحيهلا بألف**" كما زادوها فى أنا ، ذكر هذه اللغات سيبويه(6).

قوله : "وزاد غيره"(7) ، يعنى غير سيبويه : "**حيَّهَلْ**" بسكون لام هل ، على أصل البناء ، "**وحيَهْلَ**" بسكون الهاء وفتح اللام ، لما ركبوا استثقلوا توالى الحركات فخففوه بالإسكان ، "**وحيَهْلاً** " بالتنوين للتنكير(8) .

---

(1) يُنظر المفصل/ ١٩٤

(2) قال ابن عصفور في شرح الإيضاح: " .. وتستعمل (حيهلا) متعدية بنفسها ، وبـ إلى ، وبــ "على" وبالباء ، فإذا تعدت بنفسها كانت بمعنى "ائت" ، وإذا تعدت بـ "إلى" أو- "بعلى" كانت بمعنى أقبل ، وإذا تعدت بالباء كانت بمعنى "جئ" . قال ناظر الجيش : وقول ابن عصفور إنها إذا تعدت بالباء تكون بمعنى"جئ" مطابق في المعنى قول ابن مالك إنها تكون بمعنى"عجّل" ؛ لأن عجّل يتعدى بالباء أيضا " . يُنظر تمهيد القواعد ٣٨٥٢/٨

(3) كذا ذكر في المخصص ١٦١/١٥ ، وفي المحيط لابن عباد "هـ ل هـ ل" ٣٢٣/٣ " :هلهل بفرسه ، قال له : هلا تسكيناً له .

(4) نقله ناظر الجيش عن ابن عصفور في تمهيد القواعد ٣٨٥٠/٨

(5) في ص: (تقدم) ولعل الصواب ما أثبتناه .

(6) يُنظر الكتاب ٣٠١/٣ ، ١٦٣/٤

(7) هو أبو بكر الأنباري ، يُنظر الزاهر في معاني كلمات الناس ١٣٠/١

(8) فهذه ست لغات إجمالاً ، وزاد أبو زيد في النوادر/ ٥٥٠ لحاق كاف الخطاب بها مفتوحة ، ونقل الفارسي عن أبي زيد "

وقد جاء معدي بنفسه ، وبالباء وبـ "إلى" وبـ "على" .وفي الحديث : إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر.

وقال:

بحيهَّلا يُزْجونَ كلَّ مطيّةٍ أَمامَ المطايا سَيْرُها المُتقاذِفُ

وقال الآخر:

وهيَّج الحيَّ مِن دارٍ فظلَّ لهم يومٌ كثيرٌ تناديه وحيَّهله (١)

قوله : "**وقد جاء معدىً بنفسه**" اسماً لأحضر أو قرب ، "**وبالباء**" اسماً لايت ،كقوله(٢) : "**فحيهلاً بعمر**"(٣)،"**وبـ"على" وبـ"إلى"** لم أعلمها جاءت معداة بعلى وإلى(٤) ، أما إذا أفرد فنعم ، قال النابغة(٥) :

٢١١- بحَيَّهَلاَ يُزجُونَ كلَّ مَطِيَّةٍ أمامَ المطايا سيرُها المُتَقاذِفُ(٦)

حيهلٍ" بكسر اللام منونة ، يُنظر كتاب الشعر/ ٦٨ ، وشرح الكافية للرضي ٧٢/٢ ، والخزانة ٢٤٦/٦ ، وجعل السيرافي في شرح الكتاب ٦٦/٤ ط بيروت " حيَّ هلْ" ساكنة اللام مُعداة بالباء وبـ "إلى" وبـ "على" ثلاثة . قال : ويجوز عندي مع "الباء" و"على" الست اللغات التي ذكرتها من كل واحدة من "إلى " و"على" .

وفرَّع المتأخرون من هذه اللغات وقفاً ووصلاً بالألف ودونها ، والوقف على الألف ، وبإبدالها هاء . قال في الارتشاف ٢٣٠٧/٥ :

" .. وفيا لغات : "حَيَّهَل" ، "حَيَّهْل" وقد يُنونان ، فلا يكون إذ ذاك إلا بمعنى ائتِ ، وإذا وقفا فبالألف ، أو بهاءِ السكت ، و"حَيَّهَلاَ" بإثبات الألف وصلاً ووقفاً من غير تنوين .

وقد نظمها أبو عبد الله بن مالك :

حَيَّهْلَ حَيَّهَلَ احفظ ثم حَيَّهَلا أو نون أو حَيَّهَلْ قل ثم حَيْ عَلا

يُنظر المطلع على ألفاظ المقنع للبعلي/ ٦٨

(١) يُنظر المفصل/ ١٩٤

(٢) ما عليه أكثر النقلة أن هذا الأثر من كلام ابن مسعود رضي الله عنه ، يُنظر الأمالي في آثار الصحابة لعبد الرزاق الصنعاني/ ٨٤ ، ومسند ابن الجعد/ ٩٩ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٥٤/٦ ، وقيل هو من كلام أم المؤمنين عائشة كما في مسند أحمد ٧٧/٤٢برقم ٢٥١٥٢ أو من كلام علي بن أبي طالب كما في شمس العلوم لنشوان الحميري ٦٩٦٤/١٠

(٣) ومعناه كما قال الكسائي : "حي" : أسرع بذكره ، و"هلا" : أي اسكن عند ذكره حتى تنقضي فضائله . يُنظر تاج العروس (ح ي هـ ل)

(٤) في شرح الكتاب للسيرافي ٦٦/٤ "ط بيروت يقال : " حي هل إلى عمر ، وحي هل على عمر "

(٥) هو النابغة الجعدي ، عبد الله بن قيس بن جعدة بن كعب بن ربيعة ، كان يُكنى أبا ليلى ، وهو جاهلي . يُنظر في ترجمته الشعر والشعراء ٢٨٩/١ المؤتلف والمختلف/ ١٩١ ، ومعجم الشعراء/٣٢١

(٦) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه/ ١٠٨ ، ولمزاحم العقيلي في شرح أبيات سيبويه ٢٢٣/٢ ، والذي في ديوان مزاحم العقيلي /١٠٥ :

....

٣٩٩/ب ، ويروى :

سيرُهُنّ تَقَاذُفُ[(١)]

شاهده : أنه أدخل حرف الجر على حَيَّ هلا وتركه على لفظه ؛ لأنه مبنى ودخول حرف الجر هنا لم يكن لمعناه بل كما يدخل على الفعل الذى بمعناه لتعذر معناه فيه إلا أنه استفهام للاستدلال لأن الحكاية فيه معلومة إذ لو لم يقصدها لأعرب[(٢)] .

وقال الآخر[(٣)] :

٢١٢- وهَيّجَ الحَيَّ مَن دارٍ فَظَلَّ لَهُم   يَومٌ كَثيرٌ تَناديهِ وَحَيَّهَلُه[(٤)]

أعرب "حيهله" ، ورفعه وإن كان مركباً من شيئين ، ولم يرد به الدعاء أى :كثيرٌ فيه هذا الصوت الذى معناه الدعاء .

وصف جيشاً سمع به وخيف منه فانتقل عن محله لأجله وبودر بالانتقال قبل لحاقه[(٥)]

بحيهلا يتبعن حرفا رمى بها   أمام المطايا سدرها المتقاذف

وهو من شواهد الكتاب ٣٠١/٣ ، وما ينصرف وما لاينصرف/ ١٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٤ ، والشاهد فيه قد أوضحه المؤلف .

اللغة : يزجي : يسوق . السير المتقاذف : السريع .

(١) يُنظر تهذيب اللغة ٢٨٣/٥ (ح ي ي) من باب اللفيف من حرف الحاء .

(٢) حاشية من هامش ص : " إنما استشهد به على إثبات الألف بعد اللام ، فإن الرواية بحيهلا من غير تنوين ، وأما ما ذكره الشارح فالمصنف لم يدعه ليستشهد عليه " .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣٠٠/٣ : " وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس ، وزعم أنه شعر أبيه" ، ويُنسب لرجل من بني أبي بكر بن كلاب في شرح الكتاب للسيرافي ٦٦/٤ ط بيروت ، وقال ابن المستوفي : وجدته يروى لرجل من بجيلة ، وقال البغدادي : والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عرف قائلها . يُنظر الخزانة ٢٥٠/٦

(٤) البيت من البسيط ، ويُروى الصدر :

فهَيَّج الحَيَّ من كلبٍ فظلَّ لهمْ ...

وهو من شواهد الكتاب ٣٠٠/٣ ، والمقتضب ٢٠٦/٣ ، وما ينصرف ومالاينصرف/ ١٠٧ ، والأصول ١/ ١٤٥ ،والشاهد أوضحه المؤلف .

اللغة : هيج : فرَّق . الحي : القبيلة . دار : واد قريب من هجر . ظل : استمر ، ويروى "فظللهم" ومعناه دنا منهم يوم ، وحقيقته : ألقى عليهم ظله ، نقله في الخزانة ٢٥٠/٦ عن بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل

(٥) يُنظر تحصيل عين الذهب /٤٨٣

ويستعمل "حي" وحده بمعنى : أقبل ، ومنه قول المؤذن : حي على الصلاة وهلا وحده . قال :

أَلا أَبْلِغَا لَيلَى وَقُولا لَهَا هَلا ... [١]

وقال أبو البقاء[٢] : وقد ذهب جماعة إلى أنه أعرب حيهله وأخرجه عن بقية اللغات[٣] فقوله ذهب جماعة يفهم منه أن من النحاة من يذهب إلى بنائه وعلى مذهبه يكون فيه حجة ، أما من أعربه فلا[٤] .

قوله : "ويستعمل "حى" وحده بمعنى : أقبل ، ومنه قول المؤذن : حى على الصلاة " يقال : حى إلى كذا أى : أعجل ، وبـ "على" ومنه الأذان ، وقال ثعلب[٥] : "حى على الصلاة" إنما هى : حيهل فحذف "هل" واقتصر على "حى" .

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول : حيهل الصلاة[٦] انتهى .

ثم ألقوا "هل" وأظهروا مكانها "على" ، فجروا الصلاة والفلاح .

وقال الزمخشرى[٧]: إنما كان "حى" وحده اسما للفعل ولم يطلق عليه أنه فعل لأنه لم يقل : حيا وحيو ، وأما

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٩٥

(٢) هو أبو البقاء محب الدين ، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي ، أصله من عُكبرا (بليدة على دجلة) ومولده ببغداد سنة ٥٣٨هـ ، ومات بها سنة٦١٦هـ من تصانيفه اللباب في علل البناء والإعراب ، والمتبع في شرح لمع ابن جني ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، والتبيان في إعراب غريب القرآن . يُنظر في ترجمته بغية الوعاة ٣٨/٢ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥ ، ومعجم المؤلفين ٤٦/٦

(٣) لعله ذكر ذلك في شرحه على المفصل الذي لم يصل إلينا . قال ابن خلكان في الوفيات ١٠٠/٣: " .. وشَرَح المفصل للزمخشري شرحاً مستوفى " ، وذكر صاحب الأعلام ٨٠/٤ من تصانيفه شرحاً على المفصل ، وسماه بالمحصل ، ذكر أنه مخطوط ، والمعروف لدينا أن المحصل شرح المفصل للأندلسي ، قال محقق التخمير ٤٨/١ " نسب إليه كثير من النسخ إلا أنها جميعاً لم تثبت نسبتها إليه ، كما أن "بروكلمان" نسب إليه مختصر الشرح واسمه " المسترشد" في مكتبة "بتنه بنكيبور" في الهند رقم (١٦٠٥، ٢٠/ ٢٠٢٤) وعثرت على نسخة أخرى في مكتبة " طوب قبو سراي" في تركيا رقم (٢١٦١) وبعد ما وقفت عليها تبين أن نسبته إلى العكبري غير صحيحة . ويوجد في مكتبة "هافنس" الملكية في كوبنهاجن في الدنمارك نسخة رقمها هناك (١٧٦ نحو) تنسب إلى العكبري ولم أقف عليها . والله أعلم ، وقد طالعت الكتب المطبوعة للعكبري فلم أقف على هذا النقل في مظانه .

(٤) لم أقف على هذا النقل لغيره .

(٥) لم أقف على هذا النقل عن ثعلب في كتب النحو واللغة والمعاجم التي وصلت إليها يدي .

(٦) يُنظر الكتاب ٣٠٠/٣

(٧) لعله قاله في حواشيه على المفصل التي لم تصل إلينا .

....

"حى على الصلاة" وإن وافقه فى المعنى فهو مخالف له فى الحكم من حيث إن "على" حرف جر والصلاة مجرورة به فالاسم "حى" وعدى بـ "إلى" وهو مع ذلك اسم للفعل انتهى .

"**وهلا وحده**" قال النابغة[(١)] **٤٠٠/أ**

٢١٣- ألا حيِّيَا ليلى[(٢)] وقُولاَ لها هلا فقدْ[(٣)] ركبتْ امرأً أغرَّ مُحجَّلاَ[(٤)]

الألف فى "هلا" للإطلاق ، ويجوز أن يكون صوتاً يزجر به فلا يكون فى البيت حجة ويروى :

ألا يا ازجرا[(٥)] ليلى وقولا لها هلا

وذا يؤيد أنه صوت أى : ازجراها كما يزجر الحجر للفحل وأكثر الناس على الوجه الأول وجوابها[(٦)] :

أعيّرتني[(٧)] داءً بأمِّكَ مثلهُ وأيُّ جوادٍ[(٨)] لا يقالُ لهُ هلا[(٩)]

دليل على أنه أراد "هلا" الذى هو زجر للخيل ، وحكى[(١٠)] "حى" ، و"هى" و"أي" الصلاة

وقيل : فى "حيهل" ضمير واحد[(١١)]

---

(١) هو النابغة الجعدي ، يُنظر ديوانه/ ١٣٣

(٢) ويُروى :

ألا أبلغا ليلى

وهو رواية المفصل/ ١٩٥ ، والمقاصد النحوية ٥٦٩/١

(٣) يُروى " وقد" يُنظر اللسان (أَوَلَ)

(٤) البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح شواهد الإيضاح/ ٤١٩ ، والأساس ، واللسان ،والتاج "ح ج ل " ، والخزانة ٢٤٧/٦ ، الشاهد فيه قوله : " فقولا لها هلا" فاستعمل "هلا" في استحثاث العاقل وهو على خلاف الأصل ، وليلى هي ليلى الأخيلية ، يقول : ركبتِ بسبب التعرض لمهاجاتي أمراً واضحاً ظاهراً لا يخفى

(٥) هي رواية اللسان "أَوَلَ"

(٦) أي ليلى الأخيلية ، وهو في ديوانها/ ٦٩

(٧) يُروي" تعيرني" يُنظر الأغاني١٣٣/٤

(٨) يُروى "نجيب" يُنظر السابق ، ويُروى " حَصَان" يُنظر أدب الكاتب/ ٤٢١

(٩) البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٤ ، والمقاصد الشافية ٥١٨/٥ ، والأشموني ٢٠٨/٣ الشاهد فيه : مجيئ " هلا" زجر للخيل ، بمعنى : توسعي وتنحي . يُنظر الخزانة ٢٢٤/٦

(١٠) لم أقف على هذه الحكاية لغيره .

(١١) وعليه الفارسي في كتاب الشعر /٦٩ قال : " ..والضمير الذي في "حيّ هلَ" ينبغي أن يكون في مجموع الاسمين ، ولا يكون في كل واحد منهما ضمير كما كان في حيّ على الصلاة ضمير ؛ لأن الاسمين جعلا بمنزلة اسم واحد " .

"بله" على ضربين :

اسم فعل ، ومصدر بمعنى الترك .

ويضاف فيقال : بله زيد ، كأنه قيل : ترك زيد .

وأنشد أبو عبيدة قوله :

... بَلْهَ الأكفَّ كأنها لم تُخْلَق

منصوباً ومجروراً.

وقد روى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدراً وهو قولهم : بَهْلَ زيد[1] .

وقيل : ضميران المعتد به أحدهما على حد "هذا حلو حامض"[2] كما ذهب بعضهم (إلى)[3] أن العائد ما يلخص من الخبرين[4]

قال صاحب الكتاب :

فصل : "بله" على ضربين : اسم فعل ... الفصل[5]

محمد : "بله" يُنصب ما بعدها ، ويجر ويرفع ، فإذا نصب كانت اسم دع ، وحرك لالتقاء الساكنين ، وبالفتح طلبا للخفة أو لأن أقرب الحركات منه فتحة (الباء)[6] ، وإذا جر كانت مصدراً معرباً ، وما بعدها مجرور بالإضافة كترك زيد ، كأنه قيل : ترْك زيدٍ ، أصله : اترك ترك زيد ثم حذف الفعل واكتفى بالمصدر

---

(١) هذه هي النسخة التي اعتمد عليها ابن يعيش ، وقد طُبعت طبعة قديمة سنة ١٨٥٩ . يُنظر ٦٣ من هذه النسخة ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٤ ، وفي بعض نسخ المفصل المطبوعة زيادة ، وهي قوله : " وقد استعملت " بله " بمعنى كيف فيرتفع الاسم بعدها " يُنظر المفصل ط مكتبة الهلال - بيروت – تحقيق د علي بو ملحم ص١٩٦ ، وط دار الجيل ١٥٥ ، ومجيئ "بله " بمعنى كيف ذكره في معجم العين ٥٥/٤ ، وهو مروي عن أبي الحسن الأخفش ، وقطرب . يُنظر الجنى الداني ٤٢٤ ، والارتشاف ١٥٥٥/٣

(٢) هو ما نسبه الرضي في شرح الكافية ٧٢/٢ إلى الفارسي ، وهو مخالف لما نقلته عنه من كتاب الشعر في الحاشية السابقة ، ويُنظر الارتشاف ٢٣٠٨/٥ نقلاً عن كتاب النهاية لابن الخباز .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٤) لم أقف على البعض الذي نُسب إليه هذا القول، ولكنه بقية القول الذي نسبه الرضي في شرح الكافية ٧٢/٢ إلى الفارسي. . وثبت خلافه . قال : يعني – أي الفارسي– أن في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب ، وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع.

(٥) يُنظر المفصل/ ١٩٦

(٦) في ص (فتحة الواو) والتصويب من شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٤

....

وليس باسم فعل ؛ لأن اسم الفعل لايضاف .

وقيل(١) : بل هى اسم بمعنى "غير" والجر على حاله ، ويؤكِّد كونه مصدرا ما حكى فيه من القلب ، قالوا : بهل زيد بمعنى : بله زيد ، وقالوا : بهله وأبهله إذا تركه وما يريد ، فذا يدل أن بهل مصدر بهله فيكون حينئذ بله مقلوب من بهل لتصرف بهل بخلاف بله .

وقيل : يحتمل أن يكون مشتقا من البله لأن الأبله يدع الأشياء ويهملها(٢) ، ويحتمل أن يكون **٤٠٠/ب** من قولهم : عيس أبله أى طيب يلهى صاحبه .كأنه قال : أبله عن زيد ، وقال أبو الحسن(٣): أن "بله" حرف جر بمنزلة حاشى وهو بعيد للقلب(٤) " **وأنشد أبو عبيدة"**(٥) لكعب بن مالك(٦) :

٢١٤- تَذَرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها بَلْه الأكُفّ كأنّها لم تُخْلَق(٧)

---

(١) نُسب إلى بعض الكوفيين في الارتشاف ١٥٥٤/٣ ، والجنى الداني/ ٤٢٦ ، وهو قول العكبري في اللباب ٤٥٩/١

(٢) نُسب إلى الفارسي القول بأن "بله" مصدر لافعل له من لفظه . يُنظر الهمع ٢٢١/٢، وقال السهيلي في الروض الأنف ط إحياء التراث العربي بيروت ٢٦٦/٦ " وهي عندي من لفظ البَله والتبالُه وهو من الغفلة لأن من غفل عن الشئ تركه ولم يسأل عنه " .

(٣) يُنظر في مذهبه كتاب الشعر/ ٢٥ ، وشرح المفصل ٤٩/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٧٠/٢

(٤) ونُسب إلى الفراء القول بأن "بله" حرف جر بمنزلة على . يُنظر الزاهر في معاني كلمات الناس ١٩٣/١، ٣٦٦ ، واللسان "ب ل ه"

(٥) كذا ، وأنشده أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي في غريب الحديث " ب ل ه" ونقله عنه في التهذيب "ب ل ه" ١٦٧/٦

(٦) هو كعب بن مالك بن عمرو بن القين ، الأنصاري السلمي الخزرجي صحابي ،رضي الله عنه ، من أكابر الشعراء ، من أهل المدينة ، اشتهر في الجاهلية، وكان في الإسلام من شعراء النبي صلى الله عليه وآله وشهد أكثر الوقائع ، ثم كان من أصحاب عثمان ، وأنجده يوم الثورة، وحث الأنصار على نصرته ، أدرك خلافة علي رضي الله عنه ، عمي في آخر عمره عاش سبعا وسبعين سنة ، كانت وفاته سنة ٥٠هـ ، وقيل ٥٣هـ ، وقيل ٥٥هـ رحمه الله يُنظر في ترجمته طبقات فحول الشعراء/ ٢٢٠ ، الإصابة ٢٩٤/٩ ، والأعلام ٢٢٨/٥

(٧) البيت من الكامل ، وهو في ديوان كعب رضي الله عنه/ ٢٤٥ ، والرواية فيه : " فترى الجماجم" ، قال في الخزانة ٢٠٠/٦ : " وإنما ينشدونه "تذر الجماجم" ليعرى من التعلق بما قبله "

والبيت من شواهد شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٧/٥ ط بيروت ، وكتاب الشعر للفارسي/ ٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٤ .

الشاهد فيه قوله : "بله الأكف" بجر" الأكف" على الإضافة ونصبها على أن " بله" اسم فعل أمر بمعنى "دع" ، وبرفعها . والرفع قد وجهه الشارح

اللغة : ضاحياً : ظاهراً بارزاً

"فعال" على أربعة أضرب :

التي في معنى الأمر كنزال وتراك وبراك ودراك ونظار وبداد . أي : ليأخذ كل منكم قرنه ويقال : جاءت الخيل بداد أي : متبددة ونعاء فلاناً، ودباب للضبع أي: دُبي ، وخراج : لعبة للصبيان ، أي: اخرجوا.

وهي قياس عند سيبويه في جميع الأفعال الثلاثية ، وقد قلت في الرباعية كقرقار في قوله :

قالت له رِيحُ الصَّبا قَرْقارِ ...

وقال النابغة :

.. يَدْعُو وَلِيدُهُمُ بها عَرْعارِ

"**منصوباً ومجروراً** " مَن نصب يحتمل أنه اعتقد أنه مصدر ، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وهو أقرب ليوافق لغة من جر بالإضافة .

وإذا رفع – قال أبو البقاء[(١)] – : يكون بمعنى "كيف" فيرفع ما بعده .

وقال السخاوي[(٢)] : تلك رواية ضعيفة .

وقوله : "**وروى أبو زيد**[(٣)] **فيه القلب إذا كان مصدراً** "

و"**بهل زيد**" تقدم بيانه .

قال صاحب الكتاب : فصل :

" **فَعال" على أربعة أضرب ... الفصل**[(٤)]

محمد : " فَعَال " عل ضربين :

معرب كخراج اسماً مفرداً ، وصفةً كجواد ومصدراً كذهاب ، وجمعاً كسحاب .

ومبنى كـ "**نزال**" اسماً للفعل ، وتقدم لم بُنى[(٥)] ، وحُرك لالتقاء الساكنين ، وبالكسر

---

(١) لم يثبت ذلك عن العكبري في الكتب المطبوعة بين أيدينا ، ولعله ذكره في شرحه على المفصل الذي لم يصل إلينا .

(٢) يُنظر المفضل ٣/٣٦٤

(٣) يُنظر كتاب الشعر للفارسي/ ٢٦

(٤) يُنظر المفصل/ ١٩٧

(٥) يُنظر ٥١٠ من هذا البحث

على أصل التقاء الساكنين وقال سيبويه(١) : لأن الكسر مما يؤنث به ، تقول إنك ذاهبة . انتهى وهى مؤنثة بدليل :

دُعِيَتْ نَزالِ(٢) ...

فأنَّث الفعل ، نزال اسم لـ "انزل" ، وأصله : أنه كان إذا التقى خصمان نزلا عن ظهور خيلهما والتقيا ، ثم اتُسع فيه حتى قيل لكل متحاربين متنازلان وإن كانا راكبين(٣) .

وقالوا : "**تراك**" اسم لـ "اترك" ، و"**براك**" اسم لـ "ابرك" ، و"**دراك**" اسم لـ "أدرك " و"**نظار**" اسم لـ "انظر" ، و"**بداد**" اسم ليأخذ كل منكم قرنه ، وأصله من البِدَّة وهو النصيب جعل قرنه ***١٠٤/أ*** نصيباً له ، ويقال : ابتدا الرجل إذا أخذ بدته وهو نصيبه(٤) .

قوله : "**ويقال أيضا : جاءت الخيل بَداد أى : متبددة** " ليبين أنه ليس الأول ومكانه فى التى فى معنى المصدر ،كأنه اسم لمصدر مؤنث معرفة كأنه البده ، وإن كان لايتكلم به .

فإن قيل : لو كان كما زعمتم كان معرفة وهى هنا حال ؟

والجواب : يجوز أن يكون الحال معرفه إذا كانت مصدراً(٥)

"**ونعاء فلان**" اسم لـ "انع" فلاناً ، وكانت العرب إذا مات منها ميت له خطر ركب راكب وجعل يسير فى الناس ويقول : نعاء فلانا أى : انعه ،أى: أظهر خبر وفاته(٦) .

"**ودباب للضبع ، أى : دبى** " قيل لها ذلك ؛ لقلة عدوها كأنها كانت تدب(٧).

---

(١) يُنظر الكتاب ٢٧٢/٣

(٢) هذه قطعة من عجز بيت من الكامل ، وقد سبق برقم ٢٠٧

(٣) كذا في شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٤ ، ويُنظر معجم العين "ن ز ل" ٣٦٧/٧ ، والصحاح "ن ز ل"

(٤) في الصحاح "ب د د" :" ... وقولهم في الحرب: يا قومِ : بَدادِ بَدادِ، أي ليأخذ كل رجل قرنه. وإنما بنى هذا على الكسر لأنه اسم لفعل الأمر، وهو مبنى. ويقال:إنما كسر لاجتماع الساكنين لأنه واقع موقع الأمر. يقال منه: تباد القوم يتبادون، إذا أخذو أقرانهم".

(٥) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٤ ، ووقوع المصدر حالاً مذهب سيبويه والجمهور ، وسيبويه يقصره على السماع ، وقاسه المبرد ، والكوفيون على أن هذه المصادر الواقعة أحوالاً هي مفاعيل مطلقة لأفعال محذوفة ، وقال الأخفش والمبرد قبل كل مصدر فعل مقدر ذلك الفعل هو الحال ، وقيل هي أحوال على حذف مضاف ، وقيل هي مصادر على حذف مضاف ، وما جاء من ذلك معرفة تنتصب فيه المصادر على تقدير ذلك الحذف على ما يسوغ في المصادر من مجيئها معرفة ونكرة ، قال ابن هشام الخضراوي في الإفصاح : وهذا تقدير حسن سهل. يُنظر في هذه المسألة الكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ٢٣٤/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/٢ ، وشرح الكافية للرضي٢١٠/٢ ، والتذييل والتكميل ٤٥/٩ ، والارتشاف ١٥٧٠/٣

(٦) كذا في الصحاح ، والأساس " ن ع ي" عن الأصمعي

(٧) يُنظر الكتاب٢٧٢/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش٥١/٤

"**وخراج : لعبة للصبيان أى : أخرجوا**"[١] .

قوله : "**وهى قياس عند سيبويه**[٢] **فى جميع الأفعال الثلاثية** " إنما جعله سيبويه قياساً لكثرة ما جاء منه ، ومن النحاة[٣] من يوقفه على السماع ؛ لأن "فعال" اسم وضعته العرب موضع افعل وليس لأحد أن يبتدع اسما لم يتكلم العرب به .

قوله : "**وقد قَلَّت فى الرباعية** " لأن التصرف فى الثلاثية أكثر مع أن فيها خلافاً ؛ فلذا قَلَّت فى الرباعية كـ "**قرقار**" فى قول الراجز[٤] :

٢١٥- قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبا قَرْقارِ[٥]
واخْتَلَطَ المعروفُ بالإِنْكارِ[٦]

شاهده : "قرقار" وهو مأخوذ من قرقر البعير : إذا صفا صوته ورجع ، وبعير قرقار الهدير : إذا كان صافى الصوت فى هديره ، أى : قالت قرقر بالرعد ، لما كان أنشأ السحاب بسبب الريح صار كأن الريح أمرت السحاب بذلك فقالت له قرقر يريد أنها ألقحته وهيجت رعده[٧] .

وقال النابغة الذبياني[٨] : ***٤٠١/ب*** فى زرعة بن عمرو بن خويلد أخى يزيد بن عمرو بن الصعق الكلابى[٩] ولقيه بعكاظ فأشار عليه أن يشير على قومه بأكل بنى أسد وترك حلفهم فأبى النابغة الغدر ،

---

(١) في شمس العلوم لنشوان الحميري ١٧٦٠/٣ : " خراج " لعبة للصبيان ، يمسك أحدهم الشيئ في يده ويقول لسائرهم : أخرجوا ما في يدي "

(٢) في الكتاب ٢٨٠/٣ : " واعلم أن " فعال " جائزة من كل ما كان على بناء فَعَل ، أو فَعُل ، أو فَعِل "

(٣) كذا نقله عنهم السيرافي في شرح الكتاب ٦٤/١ ط بيروت ، وابن يعيش في شرح المفصل ٥٢/٤

(٤) هو أبو النجم ، يُنظر ديوانه/ ٢٠٣، وبين البيتين اللذين أنشدهما الشارح تسعة أبيات ، و يُنظر كتاب الجيم ١١٢/٣ ، وتهذيب اللغة ٢٨٤/٨ " ق ر ق ر " ، التنبيه والإيضاح ١٨٧/٢

(٥) ويروى : "عرعار" يُنظر الجمهرة "ع ر ع ر" ١٩٧/١

(٦) البيتان من الرجز المشطور . يُنظر علل النحو/ ٤٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥١/٤ ، وتمهيد القواعد ٣٨٦٥/٨
الشاهد قوله "قرقار" حيث جاء على صيغة "فعال" من الرباعي ، ولم يحفظ سيبويه فيه إلا فعلين هما : " قرقار" ، و"عرعار" . يُنظر الكتاب ٢٧٦/٣، والخزانة ٢٨٥/٦ ، وفي شرح الكتاب للسيرافي ٤٢/٤ ط بيروت : " .. قال أبو العباس المبرد : غلط سيبويه في هذا ، وليس في بنات الأربعة من الفعل عَدْلٌ ، وإنما قرقار ، وعرعار حكاية للصوت " قال السيرافي : والأقوى عندي أن قول سيبويه أصح ، وذلك أن حكاية الصوت إذا حكوا وكرروا أن يخالف الأول الثاني " ، ويُنظر الانتصار/ ٢٠١

(٧) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٤

(٨) يُنظر ديوانه/ ٦٠

(٩) زرعة ، ويزيد ولدا عمرو بن الصعق ، وجدهما الصعق الكلابي : وهو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ، كان سيدا يُطعم بعكاظ ، أحرقته صاعقة ، ولذا لُقب بالصعق ، ويزيد أشهر من أخيه ذكراً وهو شاعر عُرف بشعره ، ورد ذكره في المؤتلف

....

وبلغ النابغة أن زرعة يتوعده بالهجاء (في)[1] قصيدة أولها عند أبي عبيدة

طال الثواء على رسوم ديار　　قفر أسائلها وما استخباري[2]

إلى أن قال :

٢١٦– وَبَنُو جَذِيمَةَ حَيُّ صِدْقٍ سادَةٌ　　غَلَبُوا على خَبْتٍ إلَى تِعْشارِ

مُتَكَنِّفَيْ جَنْبَيْ عُكاظَ كِلَيْهِما　　يَدْعُوا بها ولدانهم عَرْعارِ[3]

و"عرعار" لعبة لهم ، يتداعون بها ، أى : هم فى أمن وخصب ؛ لأن عرعار لعبة ولايكون اللعب إلا من الأمن والخصب ، وكان الصبى إذا لم يجد من يلاعبه رفع صوته فقال : عرعار أى : هلموا إلى العرعرة فإذا سمعوا خرجوا إليه ولعبوا معه تلك اللعبة .

ولم يثبت أبو العباس[4] وجودها فى الرباعي ، وإنما "عرعار" حكاية الصوت المردد ، وكذا "قرقار" ، وليسا بمعدولين ، ولأن فعال من الثلاثى ، وهذا فعلال وليس بفعال ، ولو كان حكاية لكان الصوت الثانى كالأول كما تقول غاق غاق ، فلما خالف الأول الثانى علم أنه محمول على عرعر .

والمختلف/ ١٩٨ ، و يُنظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ١/ ٢٨٦ ، وسمط اللألي ٤٠٧/١

(١) مابين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٢) البيت من الكامل ، وهي رواية ابن السكيت ، يُنظر الديوان برواية ابن السكيت /٩٨ ، ومطلع القصيدة في رواية الأصمعي للديوان :

نُبئتُ زُرعة والسفاهة كاسمها　　يُهدي إليَّ غرائب الأشعار

يُنظر ديوان النابغة ط دار المعارف تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم/٥٤ ، ط دار صادر ٥٩

(٣) البيتان من الكامل ، وهي رواية الديوان ٦٠ ط دار صادر وهي التي اعتمد عليها البحث عند الإطلاق ، ويُروى :

يدعو وليدهم بها عرعار

يُنظر معجم الجيم ٣٠٣/٢ ، والجمهرة ١٩٧/١ ، واللسان كلهم في مادة " ع ر ع ر" ، ويُنظر المخصص ٦٦/١٧ ، والخزانة ٢٨٩/٦

اللغة : بنو جذيمة : من كلب . الخبت : اسم موضع ، والمطمئن من الرمل . تعشار : من أرض كلب . متكنفين : محيطين بجنبي عكاظ . عرعار : كلمة لصبيان العرب يتداعون بها ليجتمعوا للعب . يقول : هم آمنون ، وصبيانهم يلعبون .

(٤) يُنظر الانتصار/ ٢٠١

والتي في معنى المصدر المعرفة كـ "فجار" للفجرة، و"يسار" للميسرة، و"جماد" للجمود، و"حماد" للمحمدة.

ويقولون للظباء إذا وردت الماء : فلا عباب، وإذا لم ترد : فلا أباب، وركب فلان هجاج أي : الباطل ، ويقال : دعني كفاف أي : تكف عني وأكف عنك ، ونزلت بوار على الكفار ونزلت بلاء على أهل الكتاب[١].

ش : قوله : "والتى فى معنى المصدر المعرفة كفجار للفجرة " بنى هذا لأنه أشبهَ باب نزال فى التعريف والتأنيث والعدل والوزن[٢] ، أما الوزن فظاهر ، والعدل فـ "يسار" عن "الميسرة" ، والتأنيث ظاهر وقيل[٣] : بنيت لتضمنها معنى تاء التأنيث ، وهو باطل بالثلاثي الذى ليس فى لفظه تاء ***٤٠٢/أ*** التأنيث وهى مرادة .

وقيل[٤] إن "يسار" ليست التاء مرادة بل دال عليها بالتضمن ، فحصل الفرق ، وفيه بعد لتقدير أسماء مؤنثة لم ينطق بها نحو "وأد" وغيرها.

وقال المبرد : بنيت لأن فيها ثلاث علل واثنتان تمنعان الصرف وليس بعد منع الصرف إلا البناء[٥] ، وأُبطل[٦] بأنا لو سمينا بالأعجمي مؤنثا نحو دراب جرد[٧] لم يبن وإن زادت علله.

وقيل[٨] : فجار معدول عن الفجرة لا اسم لها ، والفجرة علم على الفجور لأنه قرن فجار بالبرة[٩] فكما

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٩٨

(٢) هذا مذهب سيبويه . يُنظر الكتاب ٢٧٤/٣

(٣) عُزي للربعي في شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/٢ ، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٧٣

(٤) لم أقف على القائل .

(٥) في المقتضب ٣٧٤/٣ : " .. ولما كان المؤنث معدولاً عما لا ينصرف عُدل إلى ما لا يُعرب ؛ لأنه ليس بعد ما لاينصرف إذ كان ناقصاً منه التنوين إلا ما ينزع منه الإعراب ؛ لأن الحركة والتنوين حق الأسماء ، فإذا أذهب العدلُ التنوينَ لعلّة أذهبَ الحركة لعلتين " .

(٦) يُنظر الخصائص ١٧٩/١

(٧) في معجم ما استعجم ٥٤٨/٢ " دراب جرْد" من بلاد فارس ، وهي التي هزم فيها الخوارج عبد العزيز بن خالد بن أَسيد الأموي .

(٨) هو مذهب سيبويه والجمهور ، يُنظر الكتاب ٢٧٤/٣ ، وشرحه للسيرافي ٦٤/١ ط بيروت ، والخصائص ١٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ورأى الشيخ الرضي في شرحه على الكافية ٧٧/٢ أنه لا دليل على تأنيثها ولا العدل فيها .

(٩) وذلك في قول النابغة من الكامل :

أنَّا اقتسَمنا خُطتينا بيننا فحملتُ برَّة واحتملتَ فجارِ

....

أن برة علم ، كذلك ما عدل عنه فجار .

"**ويسار للميسرة ، وجماد للجمود ، وحماد للمحمدة** "

وقيل[1] : كأنه فى الحقيقة منقول عن الجمدة والحمدة .

"**ويقولون للظباء إذا وردت الماء : فلا عباب** " اسم للعب ، أى : لا عب ، والعبُ شُرب الماء من غير مص ، " **وإذا لم ترد فلا أباب**"[2] .

وقيل : بل يصفون الإبل فى الصبر عن الماء ، فيقولون إن وردت الماء فلا عباب ،أى : فلا عب لها ، وإن لم ترد الماء فلا أباب ، أى : فلا أب لها[3] ، والأب : الطلب يقال : أب إذا طلب وأب إذا نزع عن الوطن .

"**وركب فلان هجاج أى : الباطل** " وقيل :ركب فلان هجاج أى : رأسه[4] فكأنه اسم للهجاج . الأزهري[5] قال الأموي[6] : ركب فلان (هجَاجِ وهجاجَ إذا ركب رأسه)[7] ويقال : دعني كفافِ اسم

يُنظر ديوانه /٥٩ ويُنظر الخصائص ١٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، وقال في ٢٦٥ : " فعبر عن البر بالحمل ، وعن الفجْرة بالاحتمال ، وهذا هو ما قلناه في قوله عز اسمه "لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت" (البقرة٢٨٦) لا فرق بينهما " والواحدي على أنه لافرق بين الكسب والاكتساب يُنظر في ذلك البسيط للواحدي ٥٣٣/٤، والكشاف ٢٩٤/١، وتفسير الفخر الرازي١٥٣/٧ .

(١) القائل هو السيرافي في شرح الكتاب ٤١/٤ ط بيروت .

(٢) رواه في التهذيب ٥٩٩/١٥ (أ ب ب) عن المنذري عن ثعلب عن ابن الأعرابي ، ويُنظر مجالس ثعلب ٣٠٧/١ ، وهو مثل ورد في مجمع الأمثال ٢٨٤/٢ برقم ٣٦٩٢ قال : " ويُضرب للرجل يُعرض عن الشيئ استغناء " ، ويُنظر زهر الأكم ١٤١/١

(٣) لم أقف على من نقل هذا في وصف الإبل ، لكن قال الميداني في مجمعه ٢٨٤/٢ : " قالوا وليس شيئ من الوحوش من الظباء والنعام والبقر يطلب الماء إلا أن يرى الماء قريباً منه فيرِدَه ، وإن تباعد عنه لم يطلبه ولم يرده كما يرده الحمير " .

(٤) في مجمع الأمثال ١/ ٣٧٤ برقم ١٦١١ " ركبتُ هَجاجي فَر كِب هَجَاجه " يقال : ركب فلانٌ هجاج ، وهَجاج مثل قَطَام ، إذا ركب رأسه ، يُضرب للرجلين إذا تداريا ، أي رَكبتُ باطلي فركب باطله .

(٥) هو أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي ، مولده بهراة من أعمال خراسان سنة ٢٨٢هـ ، ووفاته بها سنة ٣٧٠هـ ، من تصانيفه غريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء ، وتفسير القرآن ، وفوائد منقولة من تفسير للمزني ، واشتهر بكتابه تهذيب اللغة . يُنظر في ترجمته وفيات الأعيان ٣٣٤/٤ ، وشذرات الذهب ٧٢/٣ ، والأعلام٣١١/٥ .

(٦) هو أبو أيوب يحيي بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص بن أمية ابن عبد شمس بن عبد مناف القرشي ثم الأموي ، من أهل الكوفة ، سكن بغداد ، من رواه اللغة والحديث ، روى عن جماعة منهم الأعمش ، وروى عنه جماعة منهم الإمام أحمد بن حنبل . يُنظر في ترجمته الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٥١/٩ ، وتاريخ بغداد ١٣٧/١٤ ، وسير أعلام النبلاء ١٣٩/٩

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من تهذيب اللغة ٣٤٣/٥ (هـ ج ج) .

والمعدولة عن الصفة كقولهم في النداء: يا فَساقِ ، ويا خَباثِ ، ويا لكاع ، ويا رطاب ، ويا دفار ، ويا خضاف ، ويا حباق ، ويا خزاق(١) .

بمعنى الكفة ، أى : تكف عنى وأكف عنك(٢) ، " **ونزلت بوارِ على الكفار** " اسم للبوار الذى هو الهلاك(٣) عدله عنه وبناه على الكسر ، "**ونزلت بلاء على أهل الكتاب**"(٤) اسم للمصدر والمراد البلية.

قوله " والمعدولة عن الصفة كقولهم فى النداء (يا فساق ...)(٥) بنى لمشابهته نَزال على ما قرر فى التى للمصدر(٦)

و"**يا فَساقِ**" عدل عن فاسقة الدليل عل تعريفه قولهم : يا فساق الخبيثة(٧) ٤٠٢/ب وصفوه بالمعرفة ، والفاسقة : الفاجرة .

و"**ياخَباثِ**" عن خبيثة ضد الطيبة .

و"**يالَكاعِ**" عن لكعاء ، يقال : رجل لكع أى لئيم(٨) وامرأة لكعاء(٩) وقد لكع لكاعة فهو ألكع ، وقيل : اللكعاء القذرة(١٠)

و"**يارطاب**" صفة ذم ، أى : يارطبة الفرج

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٩٩

(٢) يُنظر الفائق ٢٧١/٣، واللسان (ك ف ف)

(٣) يقال : نزلت بوار على الناس أو على الكفار عن أبي عبيد عن الأحمر ، تناقلتها معاجم اللغة . يُنظر التهذيب٢٦٧/١٥، ومقاييس اللغة ٣١٧/١ ،والصحاح كلهم في (ب و ر)

(٤) يقال : نزلت بلاءِ على الناس، عن أبي عبيد عن الأحمر ، يُنظر التهذيب٢٦٧/١٥(ب و ر) ، ويقال : على الكفار يُنظر الصحاح (ب ل و) ، وعند الزمخشري : على أهل الكتاب ، يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٤ ،٥٦

(٥) ما بين المعقوفين تتمة من متن المفصل لاستقامة الأسلوب .

(٦) يُنظر ص ٧٠٥من هذا البحث

(٧) في شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٤ " والدليل على تعريفه قولهم : يا فُسَق الخبيث ، ويا فساق الخبيثة " .

(٨) يُنظر التهذيب "ل ك ع" ٣١٤/١ ، وفيه عن شمر عن أبي نهشل : يقال هو لُكَعٌ لاكع قال وهو الضيق الصدر القليل الغَناء الذي تؤخره الرجال عن أمورها فلا يكون له موقع ، وفي اللسان (ل ك ع) قال الأصمعي :هو العيي الذي لا يتجه لمنطق ولا غيره مأخوذ من الملاكيع ، قال الأزهري : والقول قول الأصمعي ، ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل بيت فاطمة فقال : " أثم لُكَعٌ؟ " أراد الحسن وهو صغير ، أراد أنه لصغره لا يتجه لمنطق وما يصلحه، ولم يرد أنه لئيم أو عبد . ويُنظر فتح الباري ٣٤١/٤ كتاب البيوع ، باب ما جاء في الأسواق برقم ٢١٢٢عن أبي هريرة .

(٩) المرأة اللكعاء : الحمقاء ،كذا في جل معاجم اللغة .

(١٠) في التهذيب "ل ك ع " ٣١٥/١ عن النضر بن شميل : يقال للرجل إذا كان خبيث الفعال شحيحاً قليل الخير إنه للكوع ، وفي اللسان (ل ك ع) قال أبو عبيد : الُّلكع عند العرب العبد أو اللئيم ، وقيل الوَسِخ .

....

و"**يادفار**" أى يادفرة ، والدفر : النتن

و"**ياخضاف**" أى : ياضارطة ؛ لأن الخضف ذلك

و"**ياحباق**" بمعناه

و"**ياحزاق**" قيل فى معناه[1] ، وقيل: حازقة من البخل[2] ، وقيل :بل هو بالخاء من الخزق وهو القذف[3] القذف[3] أى ذارقة[4] .

قال سيبويه[5] : واعلم أن "فعال" ليس بمطرد فى الصفات نحو حلاق ولا فى مصدر نحو فجار إنما يطرد الباب فى النداء والأمر[6] . انتهى .

إنما اختص به النداء لأنه يصير معرفه بالقصد وربما جاء فى غير النداء ضرورة[7]

---

(١) أي في معنى الضرطة ، اقتصر عليه الزمخشري في المستقصى٢/٦٢

(٢) ذكره في المحكم (ح ز ق) ٢/ ٥٦٢

(٣) يُنظر الجمهرة (خ ز ق) ١/٥٩٥

(٤) في الصحاح (ذ ر ق) " ذرْقُ الطائر : خُرْؤُهُ "

(٥) يُنظر الكتاب ٣/٢٨٠

(٦) ينقاس " فَعَال" في السب بلا خلاف ، وفي الأمر وفاقاً لسيبويه –قيل – وخلافاً للمبرد من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف ، ، فلا يبني من غير ثلاثي ، ولا من مزيده ، بل يقتصر فيه على ما سمع خلافاً لابن طلحة ، ولا من ناقص ولا من جامد . يُنظر تمهيد القواعد ٧/٣٤٩٤ ، والهمع ٢/٤٧

(٧) كقول الحطيئة من الوافر:

أُطوِّف ماأُطوِّفُ ثم آوي   إلى بيتٍ قعيدتُهُ لكَاعِ

يُنظر الديوان/ ١٢٨، ورواية المقتضب ٢٣٨/٤ : أُجَوِّلُ ما أُجَوِّلُ .. ، واستشهد بالبيت شراح الألفية لوصل ما المصدرية الظرفية بالمضارع المثبت وهو قليل ، والكثير وصلها بالمضارع المنفي أو الماضي .

وفي غير النداء نحو : حلاق وجباذ : للمنية ، وضرام : للحرب، وكلاع وجداع وأزام : للسنة، وبراح وحناذ : للشمس، وسباط : للحمى، وطمار : للمكان المرتفع ، يقال : هوى من طمار ، وابنا طمار ثنيتان، ووقع في بنات طبار وطمار ، أي في دواه، ورماه الله ببنت طمار ، وسببته سبة تكون لزام أي : لازمة.

ويقولون للرجل يطلع عليهم يكرهون طلعته : حداد حديه

و"كرار" خرزة يؤخذن بها أزواجهن يقلن : يا هصرة اهصريه ، ويا كرار كريه إن أدبر فرديه وإن أقبل فسريه ، وفي مثل فشاش فشيه من استه إلى فيه . وقطاط في قوله:

أَطَلْتُ فراطَهم حتى إذا ما   قَتَلْتُ سراتهُم كانتْ قَطاطِ

أي كانت تلك الفعلة كافية لي، وقاطة لثاري ، أي قاطعة له ، ولا تبل فلاناً عندي بلال أي بالة.

ويقال للداهية : صمي صمام ، وكويته وقاع وهي سمة على الجاعرتين ، وقيل في طول الرأس من مقدمه إلى مؤخره

قال :

وكُنتُ إذا مُنيت بخَصْمِ سَوْءٍ   دَلَفْتُ له فأكويه وقَّاعِ[١]

قوله : "وفى غير النداء" يعنى : المعدولة عن الصفة فى غير النداء وبنيت لما بنيت له المعدولة عن المصدر وهى معارف

" **نحو : حلاق وجباذ للمنية** " قيل لها حلاق ؛ لأنها تحلق كل شئ ، وجباذ لأنها تجبذهم[٢]

"**وضرام للحرب**" يقال : ضرم الشئ إذا اشتد حره ، والحرب تشبه بالنار .

"**وكلاح وجداع وأزام للسنة**" من كلح الرجل إذا كشر عن أنيابه كلوحا ، ويقال : سنة كالحة ، وكلاح اسم للسنة المجدبة الشديدة[٣] ، وجداع كأنها تجدع بالمال أى تذهب به[٤] ، وأزام من الأزمة وهى الشدة والقحط[٥] .

---

(١) يُنظر المفصل/ ١٩٩

(٢) في ص " تجذبهم " والتصويب من شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٤ قال : وليس "جبذ" مقلوباً من جذب وإن كان في معناه ، وإنما هما لغتان .أ هـ

(٣) يُنظر التهذيب " ك ل ح" ١٠٢/٤

(٤) يُنظر معجم العين " ج د ع" ٢١٩/١ ، والتهذيب "ج د ع" ٣٤٦/١

(٥) يُنظر اللسان والتاج "أ ز م "

....

"**وبراح**[١] **وحناذ**[٢]" للشمس معدولة عن بارحة ، من برح إذا زال ، ويجوز أن يكون لشدة حرها من البوارح وهى الريح الحارة[٣] .

"**وسباط للحمى**" من أسبط الرجل إذا نكس رأسه واسترخى بيديه ، كالمهتم أو امتد وانبسط من الضرب **٤٠٣/أ** إذ المحموم يتمدد ويتمطى[٤] .

"**وطمار للمكان المرتفع يقال : هوى من طمار** " قال الكسائى : يقال من طمارِ وطمارَ فمن كسر بناه ومن فتح أعربه كما فعلوا فى حذام[٥] ، وهو من الطمور أى الوثوب .

"**وابنا طمار : ثنيتان**" معروفتان[٦] "**ووقع فى بنات طبار وطمار أى : دواهٍ**"[٧] ، ولعل الباء مبدلة من الميم لكثرة استعمال الميم ، ويقال رماه ببنت طمار أى: داهية .

"**وسببته سبة تكون لَزام أى : لازمة** " قياسها أن تكون صفة شاملة إلا أن السبة اختصت بهذا البناء حتى صار كالعلم لها حكى ذلك الكسائى[٨] .

"**ويقولون للرجل يطلع عليهم يكرهون طلعته : حداد حُدِّيه**"[٩] ، من الحد الذى هو المنع معدولة عن حادة أى مانعة ، وموضعه مع فساق لأنه منادى حذف منه حرف النداء على غير قياس . وحديه أى امنعيه وتأنيثه كأنه يخاطب جنية.

"**وكرار خرزة يُؤَخِّذن بها أزواجهن : يقلن : يَا هَصْرَةُ اهْصِريه، وَيَا كَرارِ كُرِّيه إِن أدبرَ فرديه وَإن أقبل**

(١) في ط من المفصل : وحناذ وبراح . وهو اختلاف نسخ.

(٢) في التاج " ح ن ذ " : وحَنَاذِ كقَطَامِ : الشمس ؛ لحرارتها.

(٣) يُنظر تهذيب اللغة ٢٨/٥ "ب ر ح" ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٤

(٤) يُنظر معجم العين " س ب ط" ٢٢٠/٧ ، والصحاح " س ب ط"

(٥) نقله في التهذيب (ط م ر) ٣٤٤/١٣ عن أبي عبيد عن الكسائي .

(٦) ابنا طمار : جبلان معروفان بين ذات عرق والستار على الطريق الممتد ما بين مكة والعراق ، وابنتا طمار ثنيتان منهما ، يُنظر جمهرة اللغة ٧٥٩/٢ (ط م ر) ، ومعجم ما استعجم ٨٩٤/٣ ، وذات عرق مستهل أهل العراق بالإحرام ، يُنظر معجم البلدان ١٠٧/٤ ، وفي جريدة الرياض عدد ١٥٢٤٨ الصادر بتاريخ الأربعاء ٨ربيع آخر ١٤٣١هـ ٣٤مارس ٢٠١٠ :" تقع ذات عرق على طريق الحاج من البصرة في العراق إلى مكة المكرمة ، ويُسمى اليوم " الضريبة" " .

(٧) يُنظر القلب والإبدال لابن السكيت/ ١٥ ، والمحكم ١٦٤/٩ (ط م ر)

(٨) كذا نقله ابن يعيش في شرح المفصل ٦١/٤، ويُنظر الإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم ٢٧٩/١ ، اللسان والتاج (ل ز م) ، وفي المخصص ١٧٧/١٢ نقله عن أبي عبيد

(٩) في المستقصى ٦٠/٢ معناه :يا مناع امنعيه ، يُضرب للرجل يطلع على قوم فيكرهون طلعته .

....

فسُرِّيه"[١] ، أى : يسحرن بها ، واهصريه أى : أرجعيه ، وكرار معدول عن كارَّة ، وهو من الكر يستعمل لازما ومتعديا كرجع ، وهو منادى كحداد .

وفى كتاب ما كانت العرب تفعله من أمور النفس[٢] ، تأليف أبى عبد الله الحسين بن أبى سرح الهمذانى[٣] : ومِن رُقاهم فى كرار يا كرار كريه ، إن أقبل فسريه وإن أدبر فضريه[٤] .

"**وفى مِثْل فشاش فشيه من استه إلى فيه**"[٥] ، يريد : فاشية منادى كحداد ، والمراد بفشاش : الداهية أى : ياداهية استخرجى ما عنده كما تنفش الرياح من الوطب أى رديه عما فى نفسه .

وقيل : يقال لمن ينتفخ من الغيظ ولايقدر على شئ فشاش[٦] ***٤٠٣/ب*** فشيه أى : اخرجي غيظه كما يخرج الريح من الزق[٧] .

"**وقطاط** "معدول عن قاطة ، أى :كافية ، قال عمرو بن معدى كرب[٨] :

---

(١) الخرزة التي يؤخِّذ بها النساء أزواجهن لها عدة أسماء منها : الكرار ، والهصرة ، ويقال لها أيضاً :الهَنَّمة ، والفطسة ، والدردبيس ، والعطفة ، والغبرة ، والهبرة ، والعمرة ، والكحلة ، والقبلة ، والقبيل ، والينجلب ، والزرقة ، والصدحة ، والسلوانة –بفتح السين وضمها – . يُنظر الجمهرة ١٣١١/٣باب أبواب من النوادر جمعناها في هذا الكتاب ليسهل مطلبها ومتناولها .

(٢) هذا الكتاب لم أقف عليه .

(٣) ورد ذكره في معجم البلدان ٤١٢/٥(هـ م ذ ا ن) وفي معجم الأدباء ٤٦٠/١ في ترجمة ابن الفقيه ، ذكر أن الحسين من شيوخه ، وهو ملقب بالإخباري ، فبان أنه من علماء القرن الثالث ؛ لأن ابن الفقيه كانت وفاته نحو ٣٤٠هـ كما ذكر ياقوت في معجم البلدان ٥٢٦/١ (بيرة) ، ونقله عنه في الأعلام ٢٠٨/١ ، ورجح محقق كتاب البلدان لابن الفقيه ص١٠ أن يكون أبو عبد الله الحسين بن أبي السرح هو ابن أبي السري العسقلاني ، واسم أبي السري هو المتوكل ، فيكون اسمه : الحسين بن المتوكل بن عبد الرحمن بن حسان المتوفى سنة ٢٤٠ هـ ، كما رجح في ص ١١ أن ابن الفقيه كان حياً في الفترة من ٢٣٠ هـ إلى ٣١٨هـ

(٤) " فضريه" رواية الجمهرة ١٣١١/٣ ، راعى المقابلة ، و " رديه" رواية الزمخشري راعى المعنى ، فالمرأة حريصة على استرجاع زوجها بتلك الخرزة ، كما كانوا يعتقدون ، لا إلحاق الضرر به

(٥) في مجمع الأمثال للميداني ٩١/٢ برقم ٢٧٦٤ ، ومعناه : افعلي به ما شئت فما به انتصار ، ويُنظر المستقصى ١٨٠/٢ برقم ٦١١ ، وفيه : يُضرب لمن يغضب ولا يقدر على شيئ

(٦) يُنظر المستقصى ١٨٠/٢

(٧) في كتاب العشرات في غريب اللغة لغلام ثعلب/ ٧١ : " الفشفشة" إخراج الريح من الزق (والزق هو الوعاء) يُنظر معجم العين ١٣/٥ " ز ق ق"

(٨) يُنظر ديوانه/ ١٣٦ ، والجمهرة ١٥٠/١ " ط ل ل " واللسان "ف ر ط ، ق ط ط"

....

٢١٧- أَطَلْتُ فراطَهم[١] حتّى إذا ما قَتَلْتُ سَراتَهُمْ كانت قَطاطِ[٢]

أى :كانت الفعلة كافية لى[٣] ، وقاطة لثأري ، أى قاطعة له .

ولاتبل فلانا عندى بلالِ أى بالَّة " أى : لايصيبه خير[٤] .

"**ويقال للداهية[٥] صمى صمام**"[٦] أى : صامة شديدة[٧] ، يقال صَمّى صمام أى ادهى ياداهية ، وقيل أى دومي[٨] على صممك أى شدي ، وأصله من الحية الصماء ، وإنما قيل للحية صماء أى أن من لدغته لاينجع فيه رقية ؛ فكأن بها صمماً عن سماع الرقية[٩] ، معدولة عن صماء ، وهذا نحو حداد

"**وكويته وقاع وهى سمة على الجاعرتين** " والجاعرتان حرفا الوركين المشرفان على الفخذين[١٠]

" **وقيل فى طول الرأس إلى مؤخره**"[١١] ، وقيل : دائرة واحدة كوى بها جلد البعير أين كان لا يخص موضعا[١٢] . قال عوف بن الأحوص[١٣] :

---

(١) رواية الديوان : فراطكم ، وسراتكم

(٢) البيت من الوافر وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٤ ، ٦١ ، وتمهيد القواعد ٤٠٦٩/٨ ، والخزانة ٣٢٥/٦

الشاهد فيه : مجيئ " قطاطِ" وصف مؤنث بمعنى قاطَّةٍ، أي " :كافية .

اللغة : فراطهم :إمهالهم ، وفي معجم ديوان الأدب ٦٥/٣ أي سابقتهم فيكون بمعنى التقدم .

سراتهم : شرفاؤهم ، وهو جمع عند أكثر أهل اللغة ، وسيبويه في الكتاب ٦٢٥/٣ على أنه اسم جمع ، وهو الصحيح ؛ لأن " فعيلا " لا يجمع على " فَعَلَة" ، والسهيلي في الروض الأنف ٢٥٥/٥ على أنه مفرد لا جمع ولا اسم جمع .

(٣) في ط من المفصل : لي كافية . وهو اختلاف نسخ .

(٤) في فصل المقال للبكري شرح كتاب الأمثال للهروي/ ٢٣٠ " من أمثالهم : طويت فلانا على بلاله ، أي : احتملت إساءته على ما بقي من وده ، وقيل عيبه .

(٥) في غريب الحديث لابن قتيبة٧١١/٣ " يقال للحية "

(٦) يُروى بالضاد المعجمة ،كذا في معجم العين ١٧/٧ (ض م م) ، وقال في التهذيب ٤٨١/١١ (ض م م) هو تصحيف ، وفي اللسان (ض م م) هو لغة ، وهو الأقرب .

(٧) في الصحاح (ص م م) :صَمِّي صَمَامٍ : زيدي .

(٨) كذا في مجمع الأمثال ٤٨٦/١ برقم ٢٠٩٩

(٩) يُنظر جمهرة الأمثال ٥٧٨/١ برقم ١٠٨٢ ، والمستقصى١٤٣/٢ برقم ٤٨٦

(١٠) يُنظر المحكم ٣١٤/١ (ج ع ر)، وفيه : قيل الجاعرتان موضع الرقمتين من است الحمار ، وقيل ماطامأن من الفخذ والورك في موضع المفصل ، وقيل رؤوس أعالي الفخذين ، وقيل هما اللتان تبتدئان الذّنب ، وهما موضع الرقمتين من عجز الحمار .

(١١) قاله في الجمهرة ٩٤٥/٢ (و ق ع)

(١٢) ذكره في مجمل اللغة/ ٩٣٤ (و ق ع) ، وفي شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٤ قال ابو عبيدة : هي الدائرة على الجاعرتين

(١٣) هو أبو يزيد عوف بن الأحوص بن جعفر العامري من بني كلاب بن عامر بن صعصعة ، شاعر جاهلي ،كان في أيام حرب

والمعدولة عن فاعلة في الأعلام كحَذامِ وقَطامِ وغَلابِ وبَهانِ لنسوة وسجاح : للمتنبئة ، وكساب وخطاف لكلبتين ، وقثام وجعار وفشاج للضبع ، وخصاف وسكاب لفرسين ، وعرار لبقرة ، يقال : باءت عرار بكحل ، وظفار للبلد الذي ينسب إليه الجزع ، ومنه قولهم : من دخل ظفار حمّر ، وملاع ومناع لهضبتين ، ووبار وشراف لأرضين ولصاف لجبل[1].

٢١٨- وَكُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَصْمِ سوءٍ دَلَفْتُ لَهُ فَأَكْوِيهِ وَقَاعِ[2]

مأخوذ من الوقيعة ، وهى نُقرةٌ فى متن حجرة يستنقع فيها الماء[3] .

قوله : " **والمعدولة عن فاعلة فى الأعلام** " هذا الرابع من فعال المعدول ، قيل : هو مرتجل ؛ لأنه لم يستعمل قبل العلمية بإزاء شئ . ويفارق ما قبله بأن هذا مقطوع النظر فيه عن معنى الوصفية[4]

وقيل : سموا باسم فعل الأمر[5] فتركوها مبنية على الكسر ، وعلى الأول أشبهت نزال عل ما تقدم فى فجار .

مِنْ ذلك : "**حَذامِ**" معدول عن "حاذمة" عَلَماً ، وهو مأخوذ من الحذم ، يقال: حذمت الشئ إذا

٤٠٤/أ قطعته ، وقيل : معنى حاذمة أى : مسرعة[6] ، "**وقَطامِ**" عن "قاطمة" من القطم وهو: العض ،وقطع الشئ بمقدم الفم ، "**وغَلابِ**" معدول عن "غالبة" من غلب يغلب غلبا .

الفجار . يُنظر في ترجمته معجم الشعراء ط دار الكتب العلمية ص٢٧٥ ، وسمط اللآلي ٣٧٧/١ ، والأعلام ٩٤/٥ ، وحرب الفجار كانت بين قيس وكنانة سنة ٤٣ قبل الهجرة ، وكانت في الأشهر الحرم ؛ ولذلك سميت بالفجار .

(١) يُنظر المفصل/ ٢٠١

(٢) البيت من الوافر، وهو لعوف بن الأحوص في شرح المفصل لابن يعيش٦٢/٤،واللسان "ب ل ل" ، ويُنسب إلى قيس بن زهير في تهذيب اللغة ٣٨/٣ (و ق ع) وهو سهو ، وفي شعر قيس بن زهير/ ٢٩ هذا البيت :

وكنت إذا مُنيت بخصم سوء دلفتُ له بداهية نآد

وينظر الخزانة ٣٦٩/٨ ،وبيت عوف بن الأحوص من شواهد النوادر/ ٤٣١ ، والمخصص ١٦٥/٦ ،٦٩/١٧ وتمهيد القواعد ٤٠٦٩/٨ .

الشاهد فيه قوله "وقاعِ" حيث استعملها علماً على تلك الكية المخصوصة ، وهو على سبيل التمثيل وليس يريد الكي في التحقيق ، إنمايريد أنه يعمل به عملاً يبلغ به غاية المكروه فيكون بمنزلة من كوى هذا الكي .

اللغة : دلفت : قصدت . ويُنظر أمالي ابن الحاجب ٤٦٣/١

(٣) يُنظر معجم العين ١٧٧/٢ (وق ع) ، وإصلاح المنطق/ ٣٥٠،والتهذيب ٣٧/٣(و ق ع) وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٤

(٤) قاله ابن يعيش في شرح المفصل ٦٢/٤، وعُزي إلى المبرد وما في المقتضب ٣٧٥/٣ نقْله عن بني تميم ، ويُنظر تمهيد القواعد ٤٠٦٤/٨

(٥) هو مذهب سيبويه ، يُنظر الكتاب ٢٧٧/٣

(٦) يُنظر التهذيب ٤٧٥/٤ ، واللسان (ح ذ م) .

....

"**وبهان**" اسم امرأة مأخوذ من "بَهْنَانة" أى ضحاكة طيبة الأرَج(١)

قوله : "**لنسوة**" أى : هذه الأسماء لنسوة ، "**وسجاح للمتنبئة**"(٢) ، أى : ساجحة من قولهم : وجه أسجح أى مستقيم حسن الصورة(٣) .

"**وكَسابِ وخَطافِ لكلبتين** " كساب عن كاسبة (منقول من الصفة ، يقال كسبت مالاً واكتسبته بمعنى واحد ، وكسبت الرجل مالاً فكسبه جاء مطاوعه على "فَعَلَ" ، والكسب : طلب الرزق ، والكواسب:الجوارح

"وخَطافِ" معدول عن)(٤) خاطفة كأنها تخطف الصيد أى تستلبه.

"**وقثام وجعار وفشاج للضبع** " قثام : عن قاثمة ، قال ابن دريد(٥) قيل لها قثام لتلطخها بجعرها ، فهو من القثم أى الجمع .

وجعار : عن جاعرة لكثرة جعرها.

وفشاج : عن فاشجة من قولهم : فَشَجَ فَبَال أى : فرَّج ما بين رجليه كأنه لعظم بطنه يفشج(٦)

"**وخصاف وسكاب لفرسين**" خصاف عن خاصفة من قولهم : فرس مخصف أى سريع(٧) ، وسكاب عن ساكبة من السكب(٨)

"**وعرار لبقرة يقال: باءت عَرارِ بكحل**"(٩)

---

(١) يُنظر الصحاح ، واللسان " ب هـ ن ن"

(٢) هي سجاح بنت الحارث بن سويد بن عقفان التميمية من بني يربوع ، أقبلت من الجزيرة ، وادعت النبوة ، تزوجت من مسيلمة الكذاب ، وأسلمت بعد مقتله ، وتوفيت بالبصرة نحو ٥٥هـ . يُنظر في ترجمتها جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى لابن حزم الرسالة الرابعة ، وعنوانها جمل فتوح الإسلام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم/ ٣٣٩ ،والكامل لابن الأثير ٢١٤/٢ ، والأعلام ٧٨/٣ .

(٣) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٤

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتتمة من شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٤

(٥) يُنظر الجمهرة ٤٣٠/١ (ق ث م) .

(٦) في الجمهرة ٤٧٧/١ (ف ش ج) : والفشج من قولهم : فشجت الناقة وتفشجت إذا تفاجت لتبول أو لتحلب ، ودفع هذا البصريون ، وقالوا : إنما هو تفشحت وانفشحت .

(٧) في شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٤ : " حصاف" : اسم فرس وهو من قولهم : فرسٌ مِحْصِفٌ و"ناقةٌ مِحْصافٌ"، أي: سريعةٌ، وربّما قالوه بالخاء المعجمة. ويُنظر الصحاح واللسان " ح ص ف"

(٨) يُنظر الصحاح واللسان " س ك ب"

(٩) من أمثال العرب ، يُنظر : جمهرة الأمثال ٢٢٦/١ برقم ٢٩١ ، ومجمع الأمثال١١٩/١ برقم ٤٣٨ ، والمستقصى ٢/٢ برقم ٥

....

عرار عن عارة من عر إذا سلح[١] ، وقيل عن عارة وهى الشديدة[٢]، وقولهم :"باءت " قيل : كانتا بقرتين انتطحتا فماتتا معاً[٣] فباءت هذه بهذه[٤] ، يُضرب لكل متساويين .

"**وظفار**[٥] **للبلد الذى ينسب إليه الجزع** " عن ظافرة من الظفر وهو المطمئن من الأرض والنبات ، " **ومنه**[٦] **قولهم**[٧] : "**من دخل ظفار حمَّر**" ، قاله مالك حمير[٨] حين دخل عليه أعرابى[٩] وكان على سطح فقال له ثب – وثب بالحميرية : اقعد – فوثب الرجل فتكسر[١٠] فقال : ليست عندنا عَرَبِيَّتْ[١١] دخل ظفار حمَّر[١٢]، أى : تكلم بكلام حمير[١٣]

---

(١) سلح : سمن وعظم في عين صاحبه . يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٤ ، والمعجم الوسيط "س ل ح"

(٢) يُنظر معجم العين (ع ر ر) ١٠٢/١ ، وكذا عبروا عنه بالكحل ، فالكحل هي السنة المجدبة . يُنظر معجم الجيم (ك ح ل)١٧٠/٣

(٣) من القائلين بهذا الخوارزمي في التخمير ٢٤٤/٢

(٤) وقيل هما بقرتان عُقرت إحداهما فعُقرت بها الأخرى . قاله الزمخشري في المستقصى ٢/٢ ، وقيل : هما بقرة وثور ، فكحل اسم ثور . حكاه قطرب في كتاب الأزمنة/١٣ عن يونس ، ويُنظر التهذيب ٧٦/١ (ع ر ر)

(٥) في التاج (ظ ف ر) عن الصاغاني : في اليمن أربعة مواضع يُسمى كل واحد منه ظفار ، مدينتان ، وحصنان ، أما المدينتان فظفار الحقل قرب صنعاء ، وقال ابن الفقيه هي صنعاء ، وإليها يُنسب الجزْع الظفاري الذي منه عقد السيدة عائشة رضي الله عنها المذكور في حادثة الإفك ، والمدينة الثانية : ظفار الساحل قرب مرباط ، وإليها يُنسب القُسط ، وهو العود الذي يُتبخر به ، وأما الحصنان ، فأحدهما حصن يمانيّ صنعاء ويسمى ظفار الواديين وظفار زيد ، وأما الآخر فيسمى ظفار الظاهر . ويُنظر البلدان لابن الفقيه/ ٩٢، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض ٣٣٢/١ ، ومعجم البلدان لياقوت ٦٠/٤

(٦) في ط من المفصل : منها . وهو اختلاف نسخ.

(٧) المثل في مجمع الأمثال ٣٥٩/٢ برقم٤٠٤١.

(٨) ذكر في الجمهرة ٧٦٣/٢(ظ ف ر) أنه " ذو جدن" ، وذو جدن هو : علس بن الحارث الحميري من ملوك اليمن في الجاهلية ، كما ذكر ابن حجر في نزهة الألباب ٢٨٤/١ ، والجدن : القطع ، وحسن الصوت ، وموضع باليمن ، ولعله لقب بذي جدن لواحدٍ من هذه الأسباب . يُنظر القاموس والتاج (ج د ن) .

(٩) هو زيد بن عبد الله بن دارم كما في غريب الحديث لابن قتيبة ٢٩٣/١ ،أو زرارة بن عدس كما في الجمهرة ٧٦٣/٢

(١٠) أي هلك ، كما في الصاحبي في فقه اللغة/ ٢٨ ، أو تقطعت أضلاعه كما في الجمهرة ٧٦٣/٢

(١١) أراد عربية فوقف على الهاء بالتاء ن وكذلك لغتهم ، قاله في الصحاح (و ث ب) ، وتفسره رواية الجمهرة ٧٦٣/٢: ليست عربيتنا كعربيتكم .

(١٢) القصة بألفاظها وردت في إصلاح المنطق/١٦٢ عن الأصمعي

(١٣) قاله الأصمعي ، وعن بعضهم : معنى "حَمَّر" تزيَّا بزيهم ، ولبس الحُمْر من الثياب كما في الأضداد لابن الأنباري/ ٩٢.

....

"وملاع ومناع لهضبتين"[1] ٤٠٤/ب والهضبة : الجبل المنبسط على وجه الأرض من مالعة ، يقال : ملع إذا أسرع ، وقيل[2] : من المليع[3] والملاع وهما المفازة لانبات بها .

ومناع عن مانعة كأنها شاقة.

"**ووبار**[4] **وشراف**[5] **لأرضين**" قيل : وبار كانت لعاد ويزعمون أنها بلد الجن ، ويحتمل اشتقاق وبار أمرين[6] : أن يكون سميت بذلك لكثرة الوبار بها ، وهو جمع وبرة ، وهى دويبة شبيه بالنسور بلا ذنب .

أو لأنها ينبت بها بنات أو بر وهى ضرب من الكمأة وهى معدولة عن وابرة ، ويقال وبرت الأرنب إذا عفت أثرها ، فيحتمل أن يكون من هذا أيضاً .

"**وشراف** "من شارفة من قولهم جبل مشرف .

"**ولَصافِ**[7] **لجبل**" وهى من منازل بنى تميم من لاصفة من لصف لونه إذا برق[8] واستقصاؤه بابه اللغة ولابد من استيفاء ما ذكره فلذا استوفيته.

يُضرب للرجل يدخل في القوم فيأخذ بزيهم . يُنظر مجمع الأمثال ٣٥٩/٢

(١) في كتاب الجبال والأمكنة والمياه للزمخشري/٢٩٦: ملاع : اسم هضبة ، مناع :هضبة في جبل طئ ،وفي معجم البلدان لياقوت ١٨٩/٥ ملاع : اسم موضع ، وقيل اسم هضبة ، وقيل اسم صحراء ، قال أبو محمد الأعرابي الأسود : وهي هضبة عقبانها أخبث العقبان .

(٢) قاله الجوهري في الصحاح (م ل ع)

(٣) في ص الميلع ، والتصويب من الصحاح (م ل ع)

(٤) قرية باليمن ما بين نجران وحضرموت ، بها مهلك عاد وثمود . يُنظر البلدان لابن الفقيه/ ٩٥

(٥) موضع يُظن أنه في ديار بني ذبيان ، وقال محمد بن سهل إنها من أعمال المدينة . يُنظر معجم ما استعجم ٧٨٨/٣

(٦) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٤

(٧) ماء لبني يربوع . يُنظر معجم ما استعجم ١١٦٣/٤

(٨) يُنظر اللسان " ل ص ف "

والبناء في المعدولة لغة أهل الحجاز. وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف، إلا ما كان في آخره راء ،كقولهم : حضار لأحد المحلفين ، وجعار فإنهم يوافقون فيه الحجازيين إلا القليل منهم كقوله:

ومَرَّ دهرٌ عَلى وبَارِ .. فهَلكتْ جَهْرَةً وَبارُ

بالرفع.

قال صاحب الكتاب : فصل : والبناء فى المعدولة لغة أهل الحجاز ... الفصل(١)

محمد : قوله " **والبناء [في]**(٢) **المعدولة لغة أهل الحجاز**(٣) " يريد الأضرب الأربعة المتقدم ذكرها هى معدلة لما تقدم .

وقوله : "**وبنو تميم يعربونها** " أما اسم الفعل فلم ينقل إعرابه ،كذا التى فى النداء نحو : يافساق ، والمعدولة عن المصدر ، فأطلق المعدولة ويريد بعضها ، وهو ما ليس من هذه الثلاثة وهو ما كان عن فاعلة عَلَمَاً

لما كان ما ليس باسم فعل بناؤه بالحمل على غيره وهذا الضرب يشبه "عمر" فى المذكر أجراه بنو تميم مجراه فلم يصرفوه للعدل والعلمية .

وقوله : " **إلا ما كان آخره راء كقولهم** : **حضار لأحد المُحَلَّفِين** " والمحلفان: نجمان يطلعان قبل سهيل فيحلف أنهما سهيل لشبه كل واحد منهما بسهيل(٤) "**وجعار**" اسم ***٤٠٥/أ*** للضبع وتقدم الكلام عليه(٥)

قوله : "**فإنهم يوافقون فيه الحجازيين** " لأن من لغة بنى تميم الإمالة ، والراء المكسورة مجوزة للإمالة فجنحوا إلى لغة أهل الحجاز لحصول الإمالة فيما آخره راء(٦) .

قوله : "**إلا القليل منهم**" يعنى من بني تميم فإنهم لا يبنون وإن كان فى آخره راء لم يحفلوا بالإمالة(٧) كقول أعشى بنى قيس(٨) ومنزله باليمامة وبنو تميم بها :

٢١٩– وَأهل "جوّ" أَتَت عَلَيْهِم فأفسدت عيشهم فباروا

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٠١

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من المفصل .

(٣) يُنظر لغة أهل الحجاز وبني تميم جميعاً في الكتاب ٢٧٧/٣ ، والمقتضب ٥٠/٣ ،٣٧٣ ، والأصول ٩٠/٢

(٤) يُنظر الأنواء في مواسم العرب لابن قتيبة/ ١٦١

(٥) يُنظر ص٧١٤ من هذا البحث

(٦) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٤/٤ ط بيروت

(٧) يُنظر نسبة ذلك إلى بعض بني تميم في شرح الكتاب للسيرافي ٦٦/١ ط بيروت

(٨) يُنظر ديوانه/ ٨١ ، والمقاصد النحوية ٣٥٨/٤ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ١٧٨/٣

....

ومَرَّ دَهْرٌ[1] على وبَارِ   فَهَلَكَتْ جَهْرَة وَبَارُ[2]

من قصيدة مرفوعة قوافيها . أولها :

ألم تَرَوْا إرَماً وعاداً   أَوْدَى بهَا الليلُ والنهارُ[3]

جَوّ : هى اليمامة[4] ، وفى أتت ضمير يعود إلى داهية ذكرها[5] .

ووبار– زعموا– : مدينة كانت الجن تسكنها ، وقيل وبار : موضع بالدهناء[6] .

---

(١) رواية الديوان/ ٨١ "حد"

(٢) البيتان من البسيط ، وبيت الشاهد في الكتاب ٢٧٩/٣ ، والمقتضب ٥٠/٣ ، ٣٧٦ ، وما ينصرف وما لاينصرف/ ٧٧ ، والشاهد فيه مجيئ " وبار" على اللغتين .

(٣) يُنظر الديوان /٨١

(٤) يُنظر صفة جزيرة العرب لابن الحائك الهمداني /٢٧٤،والمسالك والممالك للبكري ٣٨٠/١

(٥) في قوله :

فصَبّحتهم من الدواهي   جائحةٌ عقْبُها الدمارُ

يُنظر الديوان/ ٨١

(٦) قاله أبو عمرو ، يُنظر معجم ما استعجم ١٣٦٦/٤ ، والدهناء : موضع في بلاد بني تميم ، يُنظر الجبال و الأمكنة والمياه للزمخشري/١٢٩

"هيهات" بفتح التاء لغة أهل الحجاز، وبكسرها لغة أسد وتميم، ومن العرب من يضمها، وقرىء بهن جميعاً، وقد تنون على اللغات الثلاث، وقال:

تذكرت أياماً مضين من الصبى   فهيهات هيهاتٍ إليكَ رجوعُها

وقد رُوي قوله :

هيهاتُ مِن مُصْبَحِها هيهاتٍ

بضم الأول وكسر الثاني.

قال صاحب الكتاب : فصل :هيهات بفتح التاء ... الفصل[1]

محمد : هيهات اسم بعُد ، فعل ماضٍ ، فإذا قيل : هيهات زيد فزيد فاعل هيهات ، وبنى على حركة لالتقاء الساكنين فمن فتح فاتباعا لأقرب الحركات منها وهى الهاء الثانية والألف ساكن فهو حاجز غير حصين[2] .

قوله : " **بفتح التاء**[3] **لغة أهل الحجاز ، وبكسرها لغة**" بنى "**أسد**"[4] ، كسروا على أصل التقاء الساكنين[5]

"**ومن العرب من يضمها** " ويكتبها بـ "هاء" فيقول : هيهاه لم يجعلها اسما للفعل بل بمعنى البعد وما بعدها الخبر[6]، وقيل: بل اسم للفعل وبنيت على الضم تشبيها بأف[7] **٤٠٥/ب** لأنهما اسما فعل هو خبر .

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٠١

(٢) في شرح الكتاب للسيرافي ٤٧٤/٣ ط بيروت : وإنما وجب الفتح ؛ لأن هاء التأنيث بمنزلة شيئ ضُم إلى شيئ نحو خمسة عشر ، ووجه آخر ، وهو أن يكون أتبع فتحة الألف الفتحة التي قبلها.

(٣) في ص : بفتح الهاء. وهو سهو

(٤) وتميم ، كما نص عليه الزمخشري ، وتُنظر لغة أهل الحجاز ، ولغة أسد وتميم في تمهيد القواعد ٣٨٦٨/٨

(٥) في شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٤ : يحتمل وجهين : أحدهما :أن يكون اسما واحدا ، وإنما كُسر على أصل التقاء الساكنين ، ويحتمل أن يكون جمع هيهات المفتوحة ، والتاء فيه تاء جمع التأنيث. أ.هـ

وقال السيرافي في شرح الكتاب ٣/ ٤٧٥ ط بيروت: وهيهات إذا جعلناه جمعا فهو عندي على أحد وجهين : أحدهما : أن يكون جمع "هيها" ، والآخر أن يكون جمع "هيهات" المفتوحة .

(٦) في شرح الكافية للرضي ٧٣/٢ : فأما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه .

(٧) قاله ابن يعيش في شرح المفصل ٦٦/٤ كثاني وجهين محتملين لتوجبه الرفع ، الأول منهما هو ما ذكره ابن عمرون أيضاً .

....

قوله : "**وقرئ بهن جميعاً**"[١] ، قرأ أبو جعفر[٢] بكسر التاء غير منونة[٣] ، والعامة بالفتح[٤] وفيما قرأته فى كامل[٥] الهذلى[٦] : هيهاتُ هيهاتُ بضم التاءين[٧] من غير تنوين أبو حيوة[٨] .

قوله : "**وقد تنون على اللغات الثلاث** " والتنوين إذا لحق اسم الفعل كان للتنكير على ما يأتى فيما بعد.

قال أبو على فى الإغفال[٩] : وجه التنكير أن هذه التنوينة فى الأصوات إنما تثبت علما للتنكير وتحذف علما للتعريف كقولهم : غاقٍ غاقٍ ، وقيل : إنه إذا نُون أيضاً كان معرفة كما كان قبل التنوين كذلك ، وذلك أن التنوين فى مسلمات ونحوه نظير النون فى مسلمين فهى إذا ثبتت لم تدل على التنكير كما يدل عليه فى غاقٍ غاقٍ ، قال أبو العباس[١٠] فى هذا الوجه : هو قول قوى. انتهى .

---

(١) قوله تعالى {هيهات هيهات لما توعدون } المؤمنون ٣٦

(٢) هو يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء المدني ، أحد القراء العشرة من التابعين ، كان إمام أهل المدينة في القراءة ، توفي بالمدينة سنة ١٣٢هـ ، يُنظر في ترجمته غاية النهاية ٣٨٢/٢ ، وشذرات الذهب ١٧٦/١ ، وفيها هو من وفيات ١٢٩، والأعلام ١٨٦/٨ .

(٣) هي قراءة أبي جعفر ، وشيبة ، والأصبهاني، وعيسى بن عمر الثقفي في رواية ، وأبو عمرو من وجه ، على لغة أسد وتميم . يُنظر المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني/ ٣١٢ ، والمحتسب ٩٠/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢٨٤/٢

(٤) وفاعله فيه وجهان: الأول : أنه مضمر وتقديره بَعُد التصديق لما توعدون ، والثاني : فاعله "ما" واللام زائدة .يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ١٠٩/٢، والدر المصون ٣٣٨/٨

(٥) يُنظر الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها/ ٦٠٦

(٦) هو أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة البسكري ، متكلم ، عالم بالقراءات المشهورة والشاذة ، كان ضريراً ، من أهل بسكرة بإقليم الزاب الصغير ، من تصانيفه كتاب "الكامل" في القراءات ، ولد سنة ٤٠٣ هـ ، وكان مقرئاً بمدرسة نيسابور سنة ٤٥٨ إلى وفاته سنة ٤٦٥هـ . يُنظر في ترجمته غاية النهاية ٣٤٥/٢ وفيه أن مولده ٣٩٠هـ ، ولسان الميزان٨/ ٥٦١ ، والأعلام ٢٤٢/٨

(٧) في ص " الياءين" والتصويب من الكامل /٦٠٦

(٨) هو شريح بن يزيد الحضرمي ، الحمصي ، المقرئ ، المؤذن . روى عن صفوان بن عمرو ، وأرطاة بن المنذر ، روى عنه يزيد بن عبد ربه ، وابنه حيوة ، توفي في صفر سنة ٢٠٣ هـ . يُنظر في ترجمته : التاريخ الكبير للبخاري ٢٣٠/٤ ، والتاريخ الأوسط له ٢١٠/٢ ، وتهذيب الكمال٤٥٥/١٢ .

وقراءة الضم هي قراءة أبي السمال قعنب ، ونصر بن عاصم ، وأبي العالية ، وأبي المتوكل ، وسعيد بن جبير، وعكرمة بغير تنوين تشبيهاً بالغايات . يُنظر شرح المفصل ٦٦/٤ ، ومعجم القراءات – عبد اللطيف الخطيب ١٧١/٦

(٩) يُنظر الإغفال ٤٨٢/٢ بتصرف .

(١٠) يُنظر المقتضب ١٨٣/٣

....

ومن جعلها اسماً معربا فلا إشكال فى تنوينه ، وفى كامل الهذلى أيضا عن أبى حيوة بالضم مع التنوين[1] أبو جعفر وشيبة[2] غير [القورسي][3] عنه بالكسر والتنوين[4] ، وروى الحلوانى[5] عن هارون[6] عن أبى عمرو[7] الفتح والتنوين[8] خارجة[9] عن أبى عمرو بإسكان التاء فيهما[10] وهو الاختيار لأنها أصوات لا تعرب . انتهى .

(١) يُنظر الكامل/ ٦٠٦

(٢) هو شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المخزومي المدني ، قاضي المدينة ، وإمام أهلها في القراءات ، وكان من ثقات رجال الحديث ، توفي سنة ١٣٠هـ . يُنظر في ترجمته تهذيب التهذيب ١٨٦/٢ ،والأعلام ١٨١/٣

(٣) في الأصل : القورصي . والتصويب من الكامل في القراءات العشر ، لابن عقيل الهذلي ص ٦٠٦، قال في غاية النهاية ١٦٨/١ : أبو بكر القورسي وأخوه لا أعرفهما ، قيل إنهما قرءا على نافع قراءته ، وقراءة أبي جعفر ، وعنهما داوود بن أحمد ، وجحدر بن عبد الرحيم ، وقد انفردا في قراءة أبي جعفر بغرائب .

(٤) وهي أيضاً قراءة جماعة ، منهم : عيسى ابن عمر ، وخالد بن إلياس وأبو العالية ، وقتادة . يُنظر زاد المسير ٤٧١/٥،والبحر٣٧٤/٦ ، ومعجم القراءات –عبد اللطيف الخطيب ١٧٢/٦

(٥) هو أبو الحسن أحمد بن يزيد بن ازداذ ، ويقال يزداذ الصفار المقرئ ، قرأ على قالون وخلف البزار وهشام بن عمار وجماعة ، وحدث عن أبي نعيم ، وأبي حذيفة النهدي ، وعبد الله بن صالح وغيرهم ، وسُئل عنه أبو حاتم فلم يرضه في الحديث توفي نحو ٢٥٠هـ يُنظر في ترجمته معرفة القراء الكبار/ ٢٢٢، غاية النهاية ١٣٦/١

(٦) في ص : " أبي هارون " والتصويب من الكامل للهذلي/ ٦٠٦ ، وهارون هو ابن موسى الأعور العتكي البصري الأزدي ، أبو عبد الله المتوفى سنة ١٧٢هـ ،كان يهودياً فأسلم ، وكان قدرياً معتزلياً ، أخذ القراءة عن نافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم ، وغيرهم . يُنظر في ترجمته غاية النهاية ٢/ ٣٠٣ ، والأعلام ٦٣/٨ ، وأما أبو هارون في القراء فهي كنية لرجلين ، أحدهما: عبد الله بن نافع العنبري ، ذكره في غاية النهاية ٤١٢/١، والآخر : محمد بن خالد بن يزيد الخزاز ، ذكره في غاية النهاية١٢١/٢ ، ولم يرد لأحدهما باسمه أو كنيته ذكر في توثيق تلك القراءة في كتب القراءات التي اطلعت عليها .

(٧) في كامل الهذلي/ ٦٠٦ : عن عمرو ، ولعله سهو من الناسخ ، والصواب ما ذكره ابن عمرون ، وفقاً لما عليه النقلة ، وما أثبتته ترجمة هارون . يُنظر البحر ٣٧٤/٦ ، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ١٧١/٦

(٨) ونسبها أيضاً ابن يعيش في شرح المفصل ٦٦/٤ إلى الأعرج ، ونسبها ابن عطية في المحرر الوجيز١٤٣/٤ إلى خالد بن إلياس

(٩) هو أبو الحجاج خارجة بن مصعب الضبعي السرخسي ، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو ، وروى عن حمزة حروفاً ، وروى القراءة عنه العباس بن الفضل ، وأبو معاذ النحوي ومغيث بن بديل ، توفي سنة ١٦٨ هـ . يُنظر في ترجمته غاية النهاية ٢٤٣/١

(١٠)وعزيت إلى أبي حيوة والأحمر في مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه/ ٩٩، وعُزيت إلى عيسى الهمداني والأعرج في المحرر الوجيز ١٤٣/٤ ، وإلى ابن يعمر ومعاذ القارئ في زاد المسير٤٧٢/٥ ، يُنظر معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ١٧٣/٦

....

ابن جنى فى المحتسب(١) : وأما هيهاتْ هيهاتْ ساكنة التاء فينبغى أن تكون جماعة وتكتب بالتاء ، وذلك أنها لو كانت هاء كهاء علقاة للزم فى الوقف عليها أن يلفظ بالهاء كما يوقف مع الفتح فيقال هيهاه ، فبقاء التاء فى الوقف دليل أنها تاء وإذا كانت تاء فهى للجماعة وهو أمثل من أن يعتقد فيها أنها أجريت فى الوقف مجراها فى الوصل(٢) ،كقولنا(٣) عليه السلام والرحمت(٤) . انتهى .

قال(٥) : ٦٠٤/أ

٢٢٠– تَذَكَّرْتُ أَيَّامًا مَضَيْنَ مِنَ الصِّبَا   وَهَيْهَاتَ هَيْهَاتًا إِلَيْكَ رُجُوعُهَا(٦)

أنشده شاهداً على استعمالها منونة وغير منونة ، ومعناه التأسف على أيام الصبى واستبعاد رجوعها .

قوله : وقد روى قوله(٧) :

٢٢١– يُصْبِحْنَ بالقَفْر أَتاوِيّاتٍ
هيهاتُ مِن مُصْبَحِها هيهاتٍ
هيهاتَ حَجْرٌ من صُنَيْبِعاتٍ(٨)

---

(١) يُنظر المحتسب ٩٢/٢

(٢) قال الفراء : ومن كسر وقف بالتاء عند الجماعة ، نوَّن أو لم ينوِّن .. واختار الكسائي الهاء ، وأنا أقف علي التاء أ هـ . وقال الزجاج : فإذا فتحت وقفت على التاء سواء عليك كنت تنون في الأصل أو كنت ممن لا ينون . وقال مكي : الوقف عليه لمن فتح التاء عند البصريين بالهاء. يُنظر معاني القراء للفراء ٢٣٥/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢/٤ ، والكشف عن وجوه القراءات ١٣١/١ ، ومعجم القراءات – عبد اللطيف الخطيب ١٧٣/٦

(٣) في ص :كقوله والتصويب من المحتسب ٩٢/٢

(٤) الوقوف على هاء التأنيث بالتاء لهجة حميرية ، سبق الحديث عنها في ص ٧١٥من هذا البحث ، ولمزيد من الإيضاح قال ابن يعيش في شرح المفصل ٦٧/٤ :كقول من سُلم عليه : وعليك السلام والرحمتْ .

(٥) هو الأحوص ، يُنظر ديوانه/ ١٩٢ ، واللسان " هـ ي هـ" ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٣٥١/٤

(٦) البيت من الطويل ، وهو من شواهد تفسير الثعلبي ٤٧/٧ ، وزاد المسير لابن الجوزي ٤٧٢/٥ ،وتفسير القرطبي٤١/١٥

الشاهد فيه : فتح "هيهات" الأولى بغير تنوين ، وفتح الثانية منونة ، ويُروى بالكسر فيهما غير منون كما في القرطبي أيضاً٤٢/١٥ ، وفي زاد المسير ٤٧٢/٥ "تذكر" بدل تذكرت ، وضبط تذكرت في الديوان/ ١٩٢ بفتح التاء على أنها تاء الخطاب .

(٧) عُزي إلى حميد الأرقط في اللسان "ع ر ض" ، "هـ ي هـ" ، "أ ت ى" ، وإلى أبي النجم في الحيوان ٩٨/٥ ، ويُنظر ديوانه/ ١٠٧ ، المعجم المفصل في شواهد العربية ١٧٧/٩ .

(٨) الأبيات من الرجز المشطور . يُنظر الصحاح واللسان والتاج " هـ ي هـ" .

الشاهد فيه : مجيئ "هيهات" الأولى مضمومة ، والثانية مكسورة بغير تنوين .

اللغة :أتاويات : غرباء في غير أوطانهن . حجْرٌ : مدينة اليمامة

صنيبعات : اسم مكان

ومنهم من يحذفها ، ومنهم من يسكنها ، ومنهم من يجعلها نوناً.

وقد تبدل هاؤها همزة.

ومنهم من يقول : أيهاك وأنهان وأيها ، وقالوا إن المفتوحة مفردة وتاؤها للتأنيث ، مثلها في غرفة وظلمة ؛ ولذلك يقلبها الواقف هاء فيقول: هيهاه. وألفها عن ياء لأن أصلها "هيهية" من المضاعف كزلزلة.

وأما المكسورة فجمع المفتوحة وأصلها "هيهات" فحذف اللام والوقف عليها بالتاء كمسلمات[١].

بضم الأول وكسر الثانى" يصف إبلا قطعت بلادا حتى صارت فى القفر.

قوله :**"ومنهم من يحذفها"**[٢] يعنى :التاء ويجعل تسمية الفعل بدونها لأن التذكير هو الأصل وهو أخف .

قوله : "**ومنهم من يسكنها** " يعنى التاء وتقدم بيانه .

"**ومنهم من يجعلها نوناً**" فيقول: "هيهان" ، لما اعتزموا التذكير زادوا الألف والنون اللتين يكونان للمذكر فى باب عطشان وحذفت الألف الأصلية لالتقاء الساكنين ويحتمل أن يكون "هيهان" ثلاثي من معنى هيهات لا من لفظه كسبط وسبطر[٣] .

وقوله : "ومنهم من يجعلها نوناً " فيه شئ ؛لأنا لانعلم النون أبدلت من التاء فى موضع . فصوابه إذاً أن تقول : ومنهم من يأتى بعد الألف بنون ، ومن كسر نون هيهان جعلها تثنية حكى ثعلب[٤] التثنية فيها والمراد بالتثنية التكرار كما فى لبيك ، ومن فتح النون يحتمل أيضا أن يكون نون تثنية على لغة من فتح نون التثنية[٥] .

قوله : " **وقد تبدل هاؤها همزة**" يعنى الهاء الأولى فيقال : "أيهات" أبدلها همزة كما فى ماء أصلها ماه .

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٠٢

(٢) في ص : ومن يحذفها . والتصويب من المفصل .

(٣) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٤

(٤) يُنظر هذا النقل عن ثعلب في شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٤

(٥) أجاز الكسائي والفراء فتح نون المثنى في حالة النصب والخفض ، ونصا على أن ذلك لا يجوز مع الألف ، وزعم الكسائي أن فتحها مع الياء لغة لبني زياد بن فَقْعَس ، وقال الفراء هي لغة لبعض بني أسد ، وعن بعض النحويين إجازة فتحها مع الألف . يُنظر في هذه المسألة معاني القرآن للفراء ٤٢٣/٢، وكتاب الشعر/ ١٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/١ ، والتذييل والتكميل ٢٣٨/١

....

"**ومنهم من يقول : أيهاك**" أبدل الهاء همزة على ما تقدم ، ثم حذف التاء على ما تقدم ، وأتى بكاف للخطاب كالتي فى "ذاك" ، ويحتمل أن تكون الكاف اسما مخفوضا بالإضافة **٤٠٦/ب** على ما تقدم من جعل هيهات معربة بمعنى البعد[1] .

"**وأنهان**" تقدم قلب الهاء همزة وحذف التاء والإتيان بألف والنون .

قوله : "وقالوا إن المفتوحة مفردة وتاؤها للتأنيث مثلها فى غرفة وظلمة ولذلك يقلبها الواقف هاء فيقول هيهاه وألفها عن ياء ؛ لأن أصلها هيهية من المضاعف كزلزلة ، وأما المكسورة فجمع المفتوحة وأصلها هيهات فحذف اللام والوقف عليها بالتاء كمسلمات " .

لما فرَّع تبيينها على ما يراه قال : وقالوا ، لم ير نسبته إلى نفسه ، والصحيح أنها لغات[2].

وقيل[3] : لو كان هيهات بالكسر جمعا لما قيل هيهان بالنون ، وكذلك المفتوحة لو كانت الهاء فيها للتأنيث لما قيل هيهان ؛ لأن هيهان ليس بمؤنث ولا جمع ، ويحتمل أن يكون من أتى بالنون لم يرد التى للجمع ولا التأنيث على ما تبين .

وقيل : إنها ظرف سمى بها الفعل ولم يغير عن حاله وبقى منتصبا انتصاب الظرف كما قالوا : مكانك فجعلوه اسم تأخر[4] ، ويظهر أن التاء ليست للتأنيث وإنما وقف عليه بالهاء تشبيها لها بهاء التأنيث .

---

(١) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٦٨

(٢) هذا هو الواقع ، وما ذكروه ما هو إلا تعليل للّغة ، وقد ذكر أبو حيان في البحر ٦/٣٧٤ أن هذه الكلمة تلاعبت بها العرب ،وقد وصل بها في القاموس "ه ي ه" إلى إحدى وخمسين لغة ، يؤكد ذلك ما ذكره ابن سيده في المحكم "ه ي ه"٤/٣٤٣ بقوله : وأيْهاتَ: لُغَة فِي هيهاتِ، كَأن الْهمزَة بدل من الْهَاء وَهَذَا قَول بعض أهل اللُّغَة. وَعِنْدِي أَن إِحْدَاهمَا لَيست بَدَلا من الْأُخْرَى، إِنَّمَا هما لُغَتَانِ

(٣) لم أقف على القائل .

(٤) وعليه المبرد والفارسي ، يُنظر المقتضب ٣/١٨٢، والإغفال٢/٤٧٨، والخصائص ١/٢٠٧

المعنى في "شتان" تباين الشيئين في بعض المعاني والأحوال.

والذي عليه الفصحاء : شتان زيد وعمرو ، وشتان ما زيد وعمرو.

وقال:

شَتَّانَ ما يَوْمي عَلَى كُورِها ويومُ حَيَّان أخي جَابِرِ

وقال:

شَتَّانَ هذا والعِنَاقُ والنوْم والمشرَبُ الباردُ في ظلِّ الدَّوْمْ

وأما نحو قوله:

لَشَتانَ ما بَينَ اليزِيدَيْن في الندَى يزيدِ سُليم والأغرِّ ابنِ حَاتمِ

فقد أباه الأصمعي ولم يستبعده بعض العلماء عن القياس.

قال صاحب الكتاب :

فصل : المعنى فى شتان تباين الشيئين فى بعض المعاني والأحوال... الفصل(1)

محمد : "شَتَّانَ" اسم افترق(2) ، ولذا قال : "**شتان : تباين الشيئين**" ولذا لايكون من واحد ، فإن عطفت نحو : شتان زيد وعمرو فبالواو من بين جمع حروف العطف ، وبنى على الفتح طلباً للخفة ، أو اتباعاً لأقرب المتحركات منه وهو التاء(3) .

وقيل : فُتح لأن الفتحة حركة مسماه وهو الفعل الماضى(4) ، وزعم الزجاج أن الذى أوجب بناءه أنه مصدر جاء على "فعلان" فخالف أخواته فبنى(5) .

قال السيرافى : وقد ***٤٠٧/أ*** وجدنا "فعلان" فى المصادر ، قالوا : لوى يلوى ليانا ، ويحتمل أن يقال أن "ليانا" مصدر فعل مستعمل وهو "لوى" وليس "شتان" كذلك ؛ لأنك لاتقول : شت يشت شتانا ، فهو مع خروجه عن أمثلة المصادر غير منطوق بالفعل منه .

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٠٣

(٢) وقيل بمعنى "بَعُدَ" وعليه السيرافي . يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١٠٢/١ ط بيروت ، وقيل بمعنى "تباعد" وجوزه ابن يعيش ، وعليه ابن عصفور . يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٤ ، والمقرب ١٣٣/١ .

قال ناظر الجيش : وهو بعيد ؛ فإنه لو كان كذلك لكان مرادفاً لـــ "هيهات " فكان يُذكر معها . يُنظر تمهيد القواعد ٣٨٧٤/٨ ، وليس من الضروري الجمع بين كلمتين بمعنى واحد عند الحديث عنهما .

(٣) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٤

(٤) يُنظر إصلاح المنطق ٢٨٢/٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١٠٣/١ ط بيروت .

(٥) يُنظر ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٩٦

....

وذكر أهل العلم باللغة[١] أن "شت" الذى "شتان" فى معناه إنما هو فعل (كان أصله "شتُتَ")[٢] فنزعوا الضمة وأدغموا[٣] ، وليس (مجئ)[٤] مصدر الثلاثى على ما لم يأت عليه نظائره موجباً للبناء ، ألا ترى سيبويه قال : قالوا هديته هدى ولم يكن هذا فى غير هدى[٥] ، ومع ذلك لم يبن .

وزعم أبو حاتم[٦] أن شتان كسبحان[٧] وليس مثله ؛لأن شتان مبنى وسبحان معرب وقد نون . قال[٨] :

٢٢٢- سُبحانه ثم سُبحاناً يعوذ به ...[٩]

وقوله : " **تباين الشيئين فى بعض المعانى والأحوال** " كالعلم والجهل والصحة والسقم ، ولايستعمل فى غير الأحوال والمعاني يقال : افترق الخصمان عن مجلس القضاء ، ولايقال: شتان الخصمان عن مجلس القضاء ، ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد ؛ لأنهم قد يختصون بعض المعانى بلفظ لايكون لغيره ، كالعديل من الناس والعدل من المتاع .

---

(١) يُنظر ديوان الأدب ٩٨/٣ ، والصحاح "ش ت ت" .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من شرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٠٣ ط بيروت

(٣) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١٠٣/١ ط بيروت

(٤) ما بين المعقوفين من هامش ص .

(٥) يُنظر الكتاب ٤٦/٤

(٦) هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي ، ولد سنة ١٧٢هـ ، وتوفي بالبصرة ، من مصنفاته : اختلاف المصاحف ، وإعراب القرآن ، وما يلحن فيه العامة . يُنظر في ترجمته الفهرست ١/ ٥٨ ، وبغية الوعاة ٦٠٦/١ ،ومعجم المؤلفين ٢٨٥/٤

(٧) يُنظر نقل ذلك عنه في شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٤

(٨) البيت لورقة بن نوفل في الأغاني١٥/٣ ، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه/ ١٦١ ، وفيه صدره :

سبحان ذي العرش سبحاناً يدوم له ..

وفي شرحه ٣٧ :

سبحانه ثم سبحاناً يعود له ..

ولزيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات سيبويه ١٩٤/١

(٩) هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

... وقبلنا سبَّح الجودي والجُمُدُ

وهو من شواهد الكتاب ٣٢٦/١ ،والمقتضب ٢١٧/٣ ، وهمع الهوامع ٨٥/٢ .

الشاهد فيه مجيئ " سبحان" منوناً ضرورة .

اللغة : الجودي ، والجُمُد : جبلان

....

وفى فصيح ثعلب[1] : والفراء يكسر نون شتان[2] لما رأى فاعلها اثنين ظن أنها تثنية .

قال ابن درستويه[3] : والعرب كلها تفتحه ، ويلزم الفراء أن يقول فيه فى موضع النصب والجر شتين بالياء ، ظن ابن درستويه أنها مصدر وتقدم إبطاله[4] .

قوله : "**والذى عليه الفصحاء : شتان زيد وعمرو** " شتان : اسم افترق، زيد وعمرو : مرفوعان بشتان ، ولو قيل بدون عطف لم يجز ؛ لأن شتان لايكون ***٤٠٧/ب*** إلا من اثنين

" **وشتان ما زيد وعمرو**" ما : زائدة[5] والإعراب على حاله قال الأعشى[6] :

٢٢٣- شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِها ويَوْمُ حَيَّانَ، أَخي جابِرِ [7]

شاهده : استعمال "ما" بعد شتان زائدة ، والمراد : شتان يومي ويوم حيان ، وحيان : اسم رجل من بنى حنيفة كان ينادم الأعشى ، وله أخ يقال له : جابر كان ملكاً يحسن إليه فهو يفرق بين كونه على كور الناقة يدور بين أيام جابر[8] .

---

(١) يُنظر فصيح ثعلب/ ٣١٢

(٢) في الخزانة ٢٦٥/٦ : الفراء لم يذهب إلى أن النون مكسورة لاغير ، وإنما حكى أن كسر النون لغة في فتحها ، وفي الزاهر ٦١٧/١برقم ٤٥١ ما يفيد أنه لا يجوز كسر النون في شتان ما بين أخيك وأبيك ؛لأنها رفعت اسما واحدا ، ويجوز كسرها في غيره ، وهو شتانِ أخوك وأبوك ، وشتانِ ما أخوك وأبوك ، يجوز في هذا كسر النون على أنه تثنية شتٍّ .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي الغسوي ، نحوي ولد سنة ٢٥٨هـ ، وتوفي ببغداد ، من تصانيفه : الإرشاد في النحو ، والمقصور والممدود ، والرد على ثعلب في اختلاف النحويين . يُنظر في ترجمته إنباه الرواة ١١٣/٢ ، وبغية الوعاة ٣٦/٢ ، ومعجم المؤلفين ٤٠/٦ .

(٤) في تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه/ ٤٤٨ : " وقول الفراء في كسر نون "شتان" إنما ذهب إلى المعنى ، لما كان للاثنين ظن أن "شتان" مثنى فكسره ، والعرب كلها تفتحه ، ولم يسمع بمصدر مثنى إلا إذا اختلف فصار جنسين ، وذلك أيضاً قليل في كلامهم ، ويلزم الفراء إن كان اثنين أن يقول فيه في موضع النصب والجر "شتين " وهذا لايجيزه عربي ولا نحوي

(٥) هذا ما عليه الهروي في إسفار الفصيح ٨٢٢/٢ ، وجعلها ابن درستويه في شرحه/ ٤٤٧توكيداً والخلاف لفظي .

(٦) يُنظر ديوانه/ ٩٥

(٧) البيت من السريع ، وهو من شواهد المقرب١٣٣/١، واللسان "ش ت ت" ،وشرح شواهد المغني٩٠٦/٢ .
الشاهد فيه مجيئ "ما" زائدة للتوكيد .

(٨) حيَّان وجابر ابنا عُميرة من بني حنيفة ، وكان حيان نديماً للأعشى ، وروي أن حيانا كان سيداً أفضل من أخيه جابر ، فلما أضافه إلى جابر غضب ، وقال : عرَّفتني بأخي ، وجعلته أشهر مني ، والله لا نادمتك أبداً ، فقال له الأعشى : اضطرتني القافية ، فلم يعذره . وفي المثل : " أنعم من حيَّان " يُنظر المستقصى ١/ ٣٩٣ برقم ١٦٧٩، والاقتضاب ٢٤٣/٣ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي/ ٢٩٤ (رافعي) ،وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٤ ، والخزانة ٢٨٢/٦

....

وقال[١] :

٢٢٤- شتّانَ هذا والعِناقُ والنوْمْ
والمَشرَبُ البارِدُ في ظِلِّ الدَّومْ[٢]

فهذا بدون ما ورواه الأصعمى وغيره :

... فى الظل الدوم[٣]

أى : الظل الدائم ، فالدوم إذاً صفة للظل

وقال الأصعمى : كذب ابن الحائك – يعنى أبا عبيدة – وأى دوم فى نجد ، والدوم على الرواية الأولى شجر المقل ، وهو مخفوض بإضافة "ظل" إليه .

قوله : "وأما نحو قول ربيعة الرقى[٤] :

٢٢٥- لَشتانَ ما بين اليَزِيدَيْن في الندَى يزيدِ سُلَيْم والأغَرِّ ابن حاتِمِ[٥]

يريد باليزيدين : يزيد بن حاتم المهلبى[٦] ، وهو الممدوح ، ويزيد بن أسيد السلمى[٧] ، وكان

---

(١) هو لقيط بن زُرارة كما في الأغاني ٣٧/١٠ ، ويُنسب إلى حاجب بن زرارة كما في الجمهرة ٤٦٨/١ (ج و ر).

(٢) البيتان من مشطور السريع ، يُنظر المقتضب٣٠٥/٤ ، وكتاب الجيم ٢٤٢/١ ، والمخصص ٦٣/١٤

الشاهد : مجيئ الفاعل بعد شتان أربعة ، قال في الخزانة ٢٦٦/٦ : ومحصَّل الكلام فيها أن "شتان" يكون مرفوعها شيئين اتفاقاً ، وأكثر عند غير الأصمعي .

اللغة : هذا : الإشارة تعني افترق هذا ، أي ما أنا فيه من التعب ، وما كنت فيه من المعانقة والنوم والراحة والماء العذب

الدوم : شَجر عِظَام من الفصيلة النخيلية يكثر فِي صَعِيد مصر وَفِي بِلَاد الْعَرَب ، وثمرته فِي غلظ التفاحة ذَات قشر صلب أَحْمَر وَله نواة ضخمة ذَات لب إسفنجي ، وضخام الشّجر مُطلقًا من كل نوع .(المعجم الوسيط "دوم")

(٣) تُنظر رواية الأصمعي في الجمهرة ٤٦٨/١ (ج و ر)

(٤) هو أبو ثابت ، أو أبو شبانة ، ربيعة بن ثابت بن لجأ بن العيذار الضرير الغاوي الأسدي الرقي المولد والمنشأ –نسبة إلى الرقة على الفرات من بلاد الجزيرة – من شعراء الدولة العباسية ،كان في الغزل أشعر من أبي نواس . توفي سنة ١٩٨هـ . يُنظر في ترجمته الأغاني ٣٧/١٥ ، والأعلام ١٦/٣

(٥) البيت من الطويل ، وهو لربيعة في ديوانه/ ٦٠ ، وهو من شواهد شرح كتاب سيبويه ١٠٣/١ ط بيروت ، والبديع لابن الأثير٥٣٠/١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١٩٨/١ .

الشاهد فيه : دخول"شتان" على "ما" وهي هنا موصولة فاعل وليست زائدة .

(٦) هو أبو خالد يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي ، ولي مصر وإفريقية ، وتوفي بالقيروان سنة١٧٠هـ . يُنظر في ترجمته وفيات الأعيان ٣٢١/٦ ، والنجوم الزاهرة ٣/٢ ، والأعلام ١٨٠/٨

(٧) يزيد بن أسيد بن زافر بن أسماء السلمي، من بني بهثة بن سليم بن منصور: وال، من رجال الدولة العباسية. كانت أمه نصرانية. ولي أرمينية . يُنظر في ترجمته رغبة الآمل للمرصفي على كتاب الكامل للمبرد ٢٠٣/٥ ، والأعلام ١٧٩/٨

....

المنصور[1] قد عقد ليزيد بن أسيد على ديار مصر وعقد ليزيد بن حاتم على إفريقية[2] فسارا معاً ، وكان يزيد بن حاتم يمون الكتيبتين .

"**فقد أباه الأصمعى** " لأن "شتان" يقتضى اسمين فإن جعلت "ما" اسماً[3] كان واحداً بمنزلة شتان زيد ولايجوز ، وإن جعلتها صلة[4] لم يبق معك فاعل ، ولأنهم قصدوا إلى أن يكون اللفظ أيضاً مفترقا ليناسب ليناسب اللفظ المعنى[5] .

قوله : " ولم يستبعده ٤٠٨/أ بعض العلماء[6] عن القياس " لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعدا وما ذكر من التناسب فنقول لما فهم أن معنى شتان زيد وعمرو شتان حالا زيد وعمرو فكأنهم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه ، رأى أن إظهاره غير بعيد[7] ، وأيضاً إذا كان الفاعل لايعقل إلا متعدداً فى المعنى جاز أن يأتى اللفظ متعدداً لفظاً ومتعدداً معنى ، كقولك :كلا الزيدين ، وكلا زيد وعمرو

وقيل : إن ذلك لايلزم ، أما حالا زيد وعمرو فتقديره حال زيد وحال عمرو ، فالتقدير أيضا متعدد ؛ لأن التثنية كالعطف بالواو وإن سلمنا أن التقدير غير متعدد لكنه ملتزم الحذف حتى يحصل التعدد ، وعند الإضمار لايبقى تعدد .

وأما عن الثانى فالمعنى إذا لم يحصل إلا بالمتعدد نظر فإن كان المعنى يقتضى اجتماع المتعددات كان اللفظ الواحد هو الوجه ليحصل الغرضان ، وإن كان يقتضى افتراقها فالوجه الإتيان بها فى اللفظ مفترقة وما ذكر ملغى بأن كلا الزيدين هو الوجه وكلا زيد وعمرو ضعيف ولاخلاف أن شتان زيد وعمرو قوى فلا بد من الفرق وما ذكرته مناسب فكان أولى .

---

(١) هو أبو جعفر المنصور الخليفة العباسي عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ثاني خلفاء بني العباس ، ولي الخلافة سنة ١٣٦هـ ، ولد في الحميمة من أرض الشراة سنة ٩٥هـ ، وتوفي ببئر ميمون (من أرض مكة) محرماً بالحج ، ودفن في الحجون (بمكة) سنة ١٥٨هـ . يُنظر في ترجمته تاريخ بغداد ٥٥/١٠ ،سير أعلام النبلاء ٨٣/٧ ، فوات الوفيات ٢١٦/٢

(٢) أطلقها العرب قديما على تونس . يُنظر المعجم الوسيط (أ ف ر ق)

(٣) بمعنى الذي ، و"بين" صلته

(٤) أي زائدة . قال في الخزانة ٢٦٠/٦ : والشارح المحقق –يعني الرضي في شرح الكافية ٧٤/٢– منع أن تكون "ما" موصولة مع تفسير شتان بما يطلب فاعلين ؛ لأن "بين" مع الأمور المعنوية تقتضي المشاركة في شيئين ، والمشاركة هنا لاتصح ، فإن مشاركة اليزيدين في كلٍّ من خصْلتي الجود والبخل ضد مقصود الشاعر ، وإنما مراده انفراد أحدهما بالجود والآخر بالبخل ، وحمل "شتان" على معنى " بَعُدَ" الطالب لفاعل واحد وهو إما "ما" فتكون موصولة ، وإما "بين" فتكون "ما" زائدة .

(٥) يُنظر التخمير ٢٥٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٤

(٦) منهم الفارسي ، والسيرافي . يُنظر المسائل العسكرية/ ٦٩ ، شرح الكتاب ١٠٣/١ ط بيروت

(٧) يُنظر شرح فصيح ثعلب للمرزوقي/ ٣٠٦

" أف" يفتح ويضم ويكسر، وينون في أحواله، وتلحق بها التاء منوناً فيقال : "أفة" .

قال صاحب الكتاب :

فصل : أف ... الفصل[(١)]

محمد : "أف" اسم أتضجر ، وقال الزجاج[(٢)] : معنى أف : النَّتن[(٣)] ، فذا فيه نظر ؛ لأن التضجر يوجد عند النتن ففسره به ، وهو وهم لأنه لو كان كذلك لم ينن "أُف" .

وقال ابن قتيبة[(٤)] : والناس يقولون لما يكرهون ويستثقلون : أف له ، وأصل هذا نفخك للشئ يسقط عليك من تراب أو رماد ، وللمكان **٤٠٨/ب** تريد إماطة الأذى عنه فقيل لكل مستثقل[(٥)] ، وحرك لالتقاء الساكنين وهما الفاءان فمن فتح فطلباً للخفة ، ومن ضم فللاتباع ، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين ، وينون فى أحواله مع الفتح والضم والكسر للتنكير على ما يبين فى الفصل بعده[(٦)].

قوله : "**وتلحق بها التاء منوناً** " قال ابن يعيش[(٧)] : وأما "أفة" بتاء التأنيث فلا أعرفها ، وإن كانت وردت فما أقلها ! وإن كان القياس لايأباها .

وقال السخاوي[(٨)] : أفة : بمعنى أتضجر فيكون اسماً للفعل .

قال أبو على[(٩)] : وهو فى الأصل مصدر من قولهم أفةً وتفة أى نتناً فلما صار اسماً للفعل الذى هو أتكره وأتضجر بنى ، وموضع أف فى اللغات موضع الجمل كما لو قلت رويد كان فى موضع الجمل ، ولو جاء أف لك وأفا لك لاحتمل لأن يكون اسما للفعل لحقه التنوين للتنكير ، وأن يكون منصوبا ، وكذلك الضم فإن لم يكن معه "لك" كان ضعيفاً، ألا ترى أنك لو قلت : "ويل" لم يستقم حتى يوصل بـ "لك" فيكون

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٠٥

(٢) يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٣٤/٣

(٣) الأف : وسخ الأذن . يُنظر معجم العين ١٠٨/٨(ت ف ف) ، والتخمير ٢٥٥/٢

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، لُقب بالقتيبي نسبة إلى جده ، ولد ببغداد سنة ٢١٣هـ ، وسكن الكوفة ، وولي قضاء الدينور فنسب إليها ، وتوفي ببغداد سنة ٢٧٦ هـ من تصانيفه أدب الكاتب ، والشعر والشعراء ، وعيون الأخبار .يُنظر في ترجمته وفيات الأعيان ٤٢/٣ ، والأعلام١٣٧/٤

(٥) يُنظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة/ ١٤٧ ، والبسيط للواحدي ١٣ /٣٠٤

(٦) الذي سيبين في الفصل بعده أقسام اسم الفعل من حيث قبول التنوين وعدمه ، وأما اللغات في "أف" فقد وصل بها المتتبعون إلى قرابة أربعين لغة . يُنظر الارتشاف ٢٢٩٨/٥، والقاموس والتاج " أ ف ف" .

(٧) يُنظر شرح المفصل ٧٠/٤

(٨) يُنظر المفضل ٤١٧/٣

(٩) يُنظر الحجة ٩٤/٥، وما بعدها بتصرف

....

فى موضع الخبر . انتهى .

وقال ابن الحاجب[1] : إذا نون وفتح سواء لحقته تاء التأنيث أو لا ، فالظاهر أنه مصدر ولا حاجة إلى تقديره اسم فعل ؛ لأنه تقدم أن أسماء الأفعال إنما قدرت هذا التقدير لإظهار علة البناء ، فأما إذا كان ظاهره الإعراب فحمله على المصدر أولى ، ولذلك ذكر "أفةً" فى المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة[2] ، ويجوز أن يقدر اسم فعل لما فهم من أن معناه فى حال فتحه كمعناه فى بقية أحواله ، وقد ثبت أنه فى بقية أحواله اسم فعل فليكن هنا كذلك. انتهى .

ويؤتى بعد الفاء بألف ممالة فيقال : "أفا" وهى التى تخلصها العامة ياء ، وجاز دخول ألف التأنيث **٤٠٩**/أ كما دخلت تاؤه فى "ذية" وتخفف فيقال : أف فتبقى الفاء ساكنة ، ومنهم من يفتح الفاء مع تخفيفها ، وحكى الأزهري[3] عن ابن الأنبارى[4] ومن قال أفي لك أضافه إلى نفسه . انتهى .

ومثله فى الإضافة وإن كان اسم فعل : حسبك وقطك وقدك .

---

(١) يُنظر الإيضاح ٥٠٤/١

(٢) يُنظر المفصل/ ٥٧ ، والإيضاح شرح المفصل ٢٣٨/١

(٣) يُنظر التهذيب ٥٨٨/١٥ (أ ف ف)

(٤) يُنظر الزاهر ٢٨٧/١ برقم ١٣٣

وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب :

ما يستعمل معرفة ونكرة، وعلامة التنكير لحاق التنوين كقولك : إيه وإيهٍ ، وصه وصهٍ ، ومه ومهٍ ، وغاق وغاقٍ ، وأفِّ وأفٍّ .

وما لا يستعمل إلا معرفة نحو : بله وآمين.

وما التزم فيه التنكير كـ "إيهٍ" في الكف، و"ويهٍ" في الإغراء، و"واهٍ" في التعجب يقال : واهاً له ما أطيبه ! ومنه فداءٍ لك فلان بالكسر والتنوين أي :ليفدك ، قال:

مَهْلاً فِدَاءٍ لَكَ الأقْوامُ كُلُّهُمُ

قال صاحب الكتاب : فصل : وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب ... الفصل[(١)]

محمد : دليل الحصر الاستقراء ، منها ما يستعمل معرفة ونكرة وعلامة التنكير لحاق التنوين وتنوين التنكير لا يلحق معرباً .

قوله : "**كقولك : إيهٍ** " فإن قيل : إذا كان "إيهٍ" اسم رد فكيف جاز أن يكون معرفة ؟

قال أبو على : إيه اسم وليس بفعل ألا ترى أن "حذرك" و"النجاءك" معارف وإن كانت قد أغنت عن الفعل[(٢)] .انتهى

يعنى أن "حذرك" معرفة بالإضافة و"النجاءك" بلام التعريف فصح (تعريفها)[(٣)] وإن أغنت عن الفعل فكذا إيه وبابه .

فإن قيل : غاية ما أريتنا نظيراً ، فالسؤال قائم بعد ، فكيف جاز أن يكون معرفة ومسماه لايقبل التعريف؟

فقال ابن الحاجب[(٤)] : وينبغى إذا حكم بالتعريف أن يكون علماً موضوعاً اسماً للفعل الذى بمعناه

فإن قيل : هو اسم للفعل على كل تقدير[(٥)] فكيف يكون معرفه تارة ونكرة أخرى؟

قلت : إذا قدر معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذى بمعناه كما تقول فى أسامة ، وإذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذى يتعدد اللفظ به فصار أمره بهذا التقدير مختلفاً فصح أن يقدر معرفه وأن يقدر نكرة ،ومجيئه معرفة لا غير فى بعض مواضعه كمجئ أبى براقش[(٦)] ومجيئه معرفة ونكرة بالتأويلين المذكورين

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٠٥

(٢) يُنظر التعليقة على كتاب سيبويه١٥٩/١ ، والحجة ٩٥/٥ ، والحلبيات/٩٧ بمعناه .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٤) يُنظر الإيضاح شرح المفصل ٥٠٤/١

(٥) في ص : على كل (حال) تقدير والظاهر أن ما بين المعقوفين مقحم في ص ، والتصويب من إيضاح ابن الحاجب ٥٠٤/١

(٦) في باب الفعللة من ديوان الأدب للفارابي ٤٨١/٢ : البَرْقشةُ: تَنْقيشُ الشَّيءِ بألوانٍ شتّى مأخوذٌ من أبي بَراقِشَ، وهو : طائرٌ

....

٤٠٩/ب كما لو نكرت أسامة ومجيئه نكرة لا غير كقولهم (أسد وشبهه)[١] انتهى .

هذا هو الوجه ، لا قول من قال[٢] : مه معناه : الكف ، ومهٍ معناه : كف ؛ لأنه على هذا يكون اسماً للمصدر لا للفعل . ونحوه قول ابن باب شاذ : فإن قيل فما الفرق بين معنى صه وصهٍ ؟

قيل : صه اسم للفعل معرفة ، وصهٍ نكرة فكأنك قلت فى الأول : اسكت السكوت المعروف منك ، وفى الثانى اسكت سكوتاً ما[٣] . انتهى

فجعل التعريف راجعاً إلى بعض ما دل عليه المسمى بالتضمن ؛ لأنه يدل بالتضمن على المصدر والزمان ، ودلالة التضمن لايُنظر إليها بتعريف ولا تثنية ولا جمع ، فكيف ما مسماه آل بالتضمن ؟

ولعلهم أرادوا أن يذكروا معرفا باللام ؛لأن تعريف علمية الجنس كالتعريف باللام للجنس ولم يمكن إبراز ذلك فى مسماه فعدلوا إلى ما دل عليه بالتضمن تسهيلاً لا تخفيفاً .

"**وأيةٍ**" فى النكرة "**وصه وصهٍ ومه ومهٍ**" تقدم الكلام على ذلك "**وغاقِ وغاقٍ**" حكاية صوت الغراب ، إذا كان نكرة ، قيل[٤] معناه : بعداً بعداً أو فراقا فراقا ؛ لأن صوت الغراب يؤذن بالفراق والبعد عندهم ولذا سموه غراب البين ، ويحتمل أنهم فهموا ذلك من لفظة الغراب لأنه من الغربة وإذا أريد المعرفة ترك تنوينه وتعريفه كتعريف اسم الفعل .

"**وأفٍ أف** " تقدم الكلام عليها .

"**ومالا يستعمل إلا معرفة**" هذا مضبوط بالسماع

"**نحو : بله وآمين** " تقدم الكلام عليهما .

"**وما التزم فيه التنكير كإيهٍ فى الكف** " وقال أبو بكر[٥] : يقال : أيه وأيها بالتعريف والتنكير ومن ينون إذا فتح فكثير ، والقليل من يفتح ولاينون ، ولما كان القليل عدم التنوين لم يحكه **٤١٠/أ** الزمخشرى .

"**وويهاً فى الإغراء**" ومسماه : أسرع مبنى على الفتح منون .

يتَلَّونَ ألْواناً

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من الإيضاح ٥٠٥/١

(٢) هو ابن يعيش في شرح المفصل ٧١/٤

(٣) يُنظر شرح المقدمة النحوية لابن باب شاذ/ ١٢٢

(٤) القائل هو ابن يعيش في شرح المفصل ٧١/٤

(٥) هو ابن السراج ، يُنظر الأصول ١٣١/٢

ومن أسماء الفعل : دونك زيداً أي : خذه ، وعندك عمراً أي : الزمه ، وحذرك زيداً وحذارك ومكانك وبعدك إذا قلت : تأخر أو حذرته شيئاً خلفه.

وفرطك وأمامك إذا حذرته من بين يديه شيئاً أو أمرته أن يتقدم

ووراءك أي : انظر إلى خلفك إذا بصرته شيئاً.

قوله : "وواهاً فى التعجب ، يقال : واهاً له ما أطيبه " مسماه : "أعجب" مبنى على الفتح منون

وقوله : " ومنه : فداءٍ لك يا فلان بالكسر والتنوين ، أى : ليفدك" .

هو فى البناء كنزال ولم يسمع إلا منوناً[١]، ويروى : فداءٌ بالرفع ، وفداً بالقصر ، الرفع : خبر مبتدأ مقدم ، فلان : مبتدأ ، والمقصور يجوز أن يكون متمكناً فحكمه حكم المرفوع ، ويجوز أن يكون اسم فعل فيكون مبنياً[٢] ، قال النابغة[٣] :

٢٢٦- مَهْلًا فِدَاءٍ لَكَ الأَقْوامُ كُلُّهُمُ وَمَا أُثَمِّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدِ[٤]

الأقوام : فاعل فداءٍ ، ويروى : فداءٌ بالرفع على الابتداء والخبر ، وبالنصب على أنه مصدر منصوب بفعله وهو : ليفدك[٥] .

قال صاحب الكتاب : ومن أسماء الفعل دونك زيدا أى خذه ... الفصل[٦]

محمد : سمُّو الأفعال بأسماء مضافة ، ظروف أمكنة وغيرها ، واختلف فيه ، فمنهم من قصره على السماع[٧] ، وأجاز الكسائى[٨] الإغراء بجميع حروف الصفات حروف الجر لإجراء حروف الجر مجرى

---

(١) يُنظر المسائل المنثورة/ ٢٥٨ م ٣١٤

(٢) ذكر هذه الروايات ابن المستوفي في شرح أبيات المفصل ، ونقلها عنه في الخزانة ١٧٢/٦

(٣) هو الذبياني ، يُنظر ديوانه/ ٣٦ ، والخزانة١٧٢/٦، والمعجم المفصل ٤٣٣/٢

(٤) البيت من البسيط ، وهو من شواهد شرح كتاب سيبويه ٦٨/٤ (بيروت) ، وارتشاف الضرب ٢٣٠١/٥ ، وتمهيد القواعد ٣٨٨٧/٨ .

الشاهد فيه : مجيئ "فداء" اسم فعل منقول من المصدر ، وجاء مكسوراً منوناً .

اللغة : أُثَمِّر : أجمع وأصلح .

(٥) رواية الرفع والنصب نقلها في الخزانة ١٧٣/٦ عن ابن المستوفى عن الزمخشري في حواشيه على المفصل .

(٦) يُنظر المفصل/ ٢٠٦

(٧) وهمُ البصريون ، يُنظر الكتاب ٢٤٩/١ ، وشرح الجمل الكبير ٢٨٦/٢ ، والأشموني ٢٠٠/٣

(٨) والفراء ، وعُزي إلى الكوفيين عامة شريطة أن يكون الظرف وعديله على أكثر من حرفين وضعاً متصلاً بضمير الخطاب. يُنظر معاني القرآن للكسائي/ ١٢٨، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٢/١ ، وشرح الجمل لابن الضائع ١١٠١/١ ، وشرح الجمل الكبير٢٨٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٧/٢

....

الظروف ، والوجه الأول ؛ لقلة ما جاء منه ، فمن ذلك : "**دونك زيداً أى : خذه**" .

قال ابن يعيش[1] : خذه من تحت

وقال السخاوي[2] : خذ زيداً ، وفيه زيادة على قولك : خذ زيداً ؛ لأن المعنى : خذ زيداً فقد قرب منك ، وهذا مستفاد من "دون" . انتهى

"ودون" كان ظرفاً فجعل مع الكاف اسم فعل ، وليس منصوباً فى اللفظ ولا فى الموضع ولا تعلق له بفعل مظهر (ولا)[3] ***٤١٠/ب*** مضمر .

وفتحة النون بناء[4] ؛ لأن "دونك" هنا بمنزلة "صه" غير أنه بنى على الحركة التى كانت له فى حال الظرفية كما أن فتحة "لا رجل" هى الحركة التى تحدثها "لا" إعراباً فى المضاف .

قال ابن جنى[5] : وهذا موضع فيه لطف ، والكاف فى موضع خفض بالإضافة والتسمية وقعت بهما فكانت باقية على اسميتها ، كما تقول فى الجمل المسمى بها لما وقعت التسمية بالجملة حُكيت ، وكان "شراً" من قولك : تأبط شراً منصوباً كحاله قبل التسمية[6]

وقال ابن باب شاذ[7] : إن الكاف حرف خطاب كالكاف فى "رويدك" ، واحتج بأنها أسماء أفعال (فلا تضاف)[8] ، ولا نسلم أن اسم الفعل لا يضاف ، ألا ترى أن "حسبك" و"قطك" كل واحد منهما اسم فعل ، وقد أضيف ، على أنَّا نقول لم نسم بـ "دون" وحدها بل بالمجموع ، وعلى هذا لم يضف اسم الفعل.

والدليل على أن الكاف اسم فى موضع خفض قول سيبويه[9] : ويجوز أن يقول عليكم أنفسكم وأجمعين فتحمله على الضمير المجرور الذى ذكرت للمخاطبة كما حملته على لك بعد هلم ،ولم يحمل على المضمر

(١) يُنظر شرح المفصل ٧٤/٤

(٢) يُنظر المفضل٤٢٣/٣

(٣) ما بين المعقوفين مكرر في ص

(٤) قال ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٣٩١١/٨ : فالحركات التي في «دونك» و «مكانك» – أعني حركة النون فيهما – وفي «حذرك» – أعني حركة الراء – ليست بحركات إعراب ولا بناء، وإنما هي حكاية لحركاتها الإعرابية لا غير.

(٥) يُنظر المحتسب ١٨٦/١

(٦) هذا مذهب الجمهور ، يُنظر شرح الجمل لابن خروف ١٠٠٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٨/٢ ،والتصريح ١٩٨/٢

(٧) يُنظر شرح الجمل لابن باب شاذ ١١/٢،وشرح الكافية للرضي ٦٩/٢ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٤

(٨) ما بين المعقوفين مكرر في ص

(٩) يُنظر الكتاب ٢٥٠/١

....

الفاعل فى النية ، وقال أيضاً[١] : إن للمأمور اسمين في "عليك" اسم للمخاطبة مجرور واسم الفاعل فى المضمر فى النية . انتهى[٢] .

"**وعندك عمراً** " أى : الزمه من قرب. وقال السخاوي[٣] : معناه : خذه فقد حضرك ويجوز أن لا يتعدى "عندك" إلى المفعول إذا كان فى موضع تنبه أو تقدم . انتهى .

"**وحذرك زيداً**"[٤] قال الشيخ ابن يعيش[٥] : أما حذرك وحذارك فلا أراه من هذا الباب وإنما هى مصادر مضافة إلى ما بعدها فهى من باب "عمرك" وإنما أوردها هنا لأن فيها تحذيرا كالتحذير فى "وراءك" ونحوها انتهى .

وقال السخاوي[٦]: وحِذرك **١١٤/أ** بكرا وحذارك بكرا أى : احذره .

---

(١) الكتاب ٢٥١/١

(٢) وذهب الكسائي إلى أن الكاف في موضع نصب على المفعولية ، والفاعل مستتر ، وذهب الفراء إلى أن الكاف في موضع رفع على الفاعلية فيكون قد استعار ضمير غير الرفع له . يُنظر شرح الكافية للرضي ٦٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٨/٢

(٣) يُنظر المفضل٤٢٣/٣

(٤) في ط من المفصل : بكراً

(٥) يُنظر شرح المفصل ٧٥/٤ ، وفي شرح الكتاب للسيرافي ١٤٩/٢ (بيروت) قال سيبويه: ومن تعدّى المنهيّ إلى منهيّ عنه قولك:

حذرك زيدا وحذارك زيدا فردّ عليه أبو العباس المبرّد هذا اللفظ من وجهين: أحدهما: أن قولك: حذرك إنّما هو: احذر وقد جعله سيبويه نهيا.

قال أبو العباس: " فإن قال قائل فمعنى احذر: لا تدن منه " قيل: وكذلك عليك معناه: لا يفوتنك، وكلّ أمر أمرت به فأنت ناه عن خلافه، وإذا نهيت عن شيء فقد أمرت بخلافه، فقد يجوز في الأمر أن يقال نهي وفي النهي أن يقال أمر على المعنى، فإذا كان كذلك فلا وجه للتفصيل الذي فصل به سيبويه بين الأمر والنهي.

والوجه الآخر: أنه وضع في هذا الباب ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل، وحذرك مأخوذ من الحذر فهو خارج من هذا الباب؛ لأن هذا الباب عليك ودونك.

وليس الأمر على ما ردّه أبو العباس في الوجهين جميعا.

أما الوجه الأول فقد ذكرنا أن ألفاظا من ألفاظ الأمر الأكثر في عادة كلام الجمهور أن يقال: نهى وإن كان بلفظ الأمر كقولك: تجنب فلانا، واحذر فلانا، وابعد عن فلان فإنما يقال: نهاه عنه؛ فجرى سيبويه على اللفظ المعتاد.

وأما الوجه الآخر فإنما غرّ سيبويه في هذا الباب تفصيل المضاف من المفرد الذي قبله لأنه قد ذكر ظروفا وأسماء كلها مضافات، وقد ترجم الباب بقوله: بأسماء مضافة.انتهى ، ويُنظر الانتصار/ ٩٠ م ٢٥

(٦) يُنظر المفضل٤٢٤/٣

....

وقال ابن خروف(١) :حذرك أمر بالتحذير فى اللفظ ، والمعنى : باعد زيداً فهو نهى فى المعنى ولا يجوز أن تقدره بـ"لا تقرب زيدا" انتهى.

لابُعْد فى أن يسمى بمصدر مضاف كما سمى بالظرف مضافاً ، والمصدر أقرب إلى الفعل من الظرف ، والمصدر قد يستعمل ظرفاً فلا بعد فى أن يسمى بها الفعل كما سمى بالظرف.

و"**مكانك**" اسم اثبت قال تعالى {**مَكَانَكُمْ أنتمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ**}(٢) فأكد الضمير فى مكانكم حيث عطف عليه الشركاء فهو كقولك : اثبتوا أنتم وشركاؤكم ، ولا يتعدى لأنه اسم فعل غير متعدٍ .

"**و"بُعدك" إذا قلت له تأخر وحذرته شيئاً خلفه** " ولم يقل الشيخ(٣) فى "بعد" ما قال فى "حذرك" ، والبعد أيضا مصدر .

"**و"فرطك ، وأمامك" إذا حذرته من بين يديه شيئا ، أو أمرته أن يتقدم و"وراءك" أى : انظر خلفك إذا بصرته شيئاً"** .

قال ابن الحاجب(٤) : واختلف فى أسماء الأفعال هل لها موضع من الإعراب ؟

فقال قوم(٥) : لا موضع لها من الإعراب لأن معناها معنى مالا موضع له من الإعراب وقال غيرهم(٦) بل لها موضع من الإعراب ؛ لأنها أسماء وقعت مركبة ، وكل اسم وقع مركباً فلا بد من إعرابه ؛ إذ علة الإعراب التركيب وقد وجد .

وما ذكرتموه من علة البناء لايوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب كجميع الأسماء المبنية فإنها يحكم بأن لها موضعاً من الإعراب وإن كانت مبنية على اختلاف وجوه البناء ، وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء(٧) ؛ لأنه وما بعده اسمان جردا عن العوامل اللفظية ليسند أحدهما إلى الآخر كقولك أقائم الزيدان وكونه واقعا موقع الفعل لا يمنع الإعراب ألا ترى أن أقائم **٤١١/ب** الزيدان وإن كان واقعا موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء ؟

نعم بنى لوقوعه موقع المبنى وهذا هو الوجه . انتهى .

---

(١) لعله قال ذلك في شرح الكتاب الذي لم يصل إلينا ، ويُنظر الكتاب ٢٤٩/١ ، والتخمير ٢/ ٢٥٦

(٢) يونس٢٨

(٣) هو ابن يعيش في شرح المفصل ٧٤/٤ فقد نقل كلام الزمخشري دون تعقيب .

(٤) يُنظر الإيضاح شرح المفصل ٥٠٥/١

(٥) عُزي إلى الأخفش ، والفارسي ، قيل وهو مذهب المحققين . يُنظر الحلبيات/ ٢١١، وتمهيد القواعد ٣٩٠٨/٨

(٦) في ص "غيره" والتصويب من الإيضاح ٥٠٥/١

(٧) عُزي هذا القول إلى سيبويه والجمهور . يُنظر الأشموني ١٩٦/٣ ، وكتاب اسم الفعل/٢٠٩ .

....

قائم فى : أقائم ليس واقعا موقع الفعل ولو كان لبنى أو لأعرب "صه" وفى الفرق بينهما فى الإعراب والبناء ما يبين الفرق بينهما فى استحقاق الإعراب وذلك أن أقائم الزيدان معناه أيقوم الزيدان ؟ بخلاف "صه" فإن مسماه : اسكت فذا أوقع موقع الفعل وأقائم ليس بواقع فافترقا[1].

(١) وذهب بعض النحويين إلى القول بأن موضع اسم الفعل نصب على المفعولية بفعل مضمر ، وهو ظاهر عبارة سيبويه في الكتاب ٢٧٥/١ ، وصححه ابن عصفور في شرح الإيضاح . يُنظر تمهيد القواعد ٣٩٠٨/٨ ، وعُزي إلى المازني في الهمع ٦٤/١

{أسماء الأصوات }

ومن الأصوات : قول المتندم والمتعجب : "وي"، تقول : وي ما أغفله، ويقال: وي لمه ، ومنه قوله تعالى : " ويكأنه لا يفلح الكافرون " ، وضربه فما قال : حس ولا بس ، ومض أن يتمطق بشفتيه عند رد المحتاج قال:

سَأَلْتُهَا الوَصْلَ فقَالَتْ : مِضِّ

وفي أمثالهم : إن في مض لمطمعاً .

و"بخ" عند الإعجاب ، و"أخ" عند التكره

قال العجاج:

وَصَارَ وَصْلُ الغانِيَات أُخَّا

و يروى :كخا.

و"هلا " زجر للخيل، و"عدس" للبغل، وبه سُمي ، و"هَيْدَ" بفتح الهاء وكسرها للإبل، و"هاد" مثله، ويقال : أتاهم فما قالوا له هيد مالك ، إذا لم يسألوه عن حاله.

و"جه" و"ده" مثله ومنه : إلا ده فلاده ،وحوب وحاي وعاي مثله .

و"سع" حث للإبل. و"جوت" دعاء لها إلى الشرب.

وأنشد قوله :

دَعَاهُنَّ رِدْفِي فارْعَوَيْنَ لِصَوْته   كما رُعْت بالجَوْت الظِّماءَ الصَّوَادِيا

بالفتح محكياً مع الألف واللام. و"جئ" مثله ، و"حل" زجر الناقة.

و"حب" من قولهم للجمل : حب لا مشيت. و"هدع" تسكين لصغار الإبل. و"دوه" دعاء للربع.

و"نخ" مشددة ومخففة صوت عند إناخة البعير. و"هيخ" ، و"أيخ" مثله. و"هس" ، و"هج" ، و"فاع" زجر للغنم ، و"بس" دعاء لها. و"هج" ، و"هجا" خسء للكلب.

قال:

سَفَرَتْ فقلتُ لَهَا : هَجٍ فَتَبَرْقَعَتْ   فَذَكَرْتُ حينَ تَبَرقَعت ضَبَّارا

و"هيج" صوت يصوت به الحادي ، و"حج" ، و"عه" ،و"عيز" زجر للضأن ، و"ثئ" دعاء للتيس عند السفاد. و"دج" صياح بالدجاجة.

و"سأ" ، و"تشؤ" دعاء للحمار إلى الشرب، وفي المثل : إذا وقف الحمار على الردهة فلا تقل له سأ .

و"جاه" زجر للسبع ، و"قوس" دعاء للكلب، و"طيخ" حكاية صوت الضاحك. و"عيط" صوت للفتيان إذا تصايحوا في اللعب. و"شيب" صوت مشافر الإبل عند الشرب. و"ماء" حكاية بغام الظبية. و"غاق" حكاية صوت الغراب. و"طاق" حكاية صوت الضرب. و"طق" حكاية صوت وقع الحجارة بعضها ببعض. و"قب" حكاية وقع السيف.

قال صاحب الكتاب : فصل : ومن الأصوات قول المتندم ... الفصل[١]

محمد : قوله : " **ومن الأصوات**[٢] " لأن أسماء الأفعال (والأصوات)[٣] لمزجور بها ، فهى متآخية ، وكلها مبنية ؛ لأن الصوت ليس بمركب ، وقد نبه عليه فى المبتدأ ، فقال[٤] : لأنهما لو جردا للإسناد لكانا فى حكم الأصوات التى حقها أن ينعق بها غير معربة لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب ، ولو ركبت حكيت على ما كانت عليه ويكون لها موضع من الإعراب حينئذ كقولك : غاق – حكاية صوت الغراب – وكذا ما أشبهه .

وهذه الأسماء على ضربين :

منها ما هو صوت ، ومنها ما يمكن أن يقدر أصواتا ، ويمكن أن يقدر أسماء أفعال كالألفاظ التى تقال للبهائم زجرا أو دعاءً أو غيرهما ، كقولك : "نخ" للبعير فإن لقائل أن يقول إنه اسم فعل ؛ لأنه بمنزلة : أنخ وهو أمر بالإناخة ، كما أن "صه" أمر بالسكوت فيكون اسم فعل ، ويمكن أن يقال إن العقلاء لم تقصد مخاطبة البهائم ، وإنما هى ألفاظ يقولها قائلها عند إرادة إناخة البعير لعلمه أن ***٢١٢/أ*** عادة البعير إذا سمعها أناخ ، لا أنه يقوم بنفسه طلب الإناخة فعلى هذا يكون أصواتاً ، وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب[٥] .

قوله : "قول المتندم والمتعجب: "وى" " اسم سمى به الفعل فى حال الخبر ،كأنه اسم أعجب أو أتندم .

وقال السخاوي[٦] : "وى" صوت يصوت به الذى يظهر له خلاف ما كان يعتقد أو كان فى غفلة فيتنبه

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٠٦

(٢) أَسمَاء الْأَصْوَات : مَا وضع لزجر لما لَا يعقل كهلا بِوَزْن أَلا لزجر الْخَيل عَن البطء ، أَو دُعَاء لما لَا يعقل كأو بِلَفْظ (أَو) العاطفة لدعاء الْفرس أَو حِكَايَة صَوت لحيوان أَو اصطكاك أجرام كغاق لحكاية صَوت الْغُرَاب.قَالَ ابْن قَاسم وَحصر أَسمَاء الْأَصْوَات وضبطها من علم اللُّغَة وحظ النَّحْوِيّ أَن يتَكَلَّم على بنائها. يُنظر الهمع٣/٨٧

(٣) في ص : والأفعال . والتصويب من شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٤

(٤) يُنظر المفصل/ ٤٣ ، وشرحه لابن يعيش ٨٣/١ ، وشرحه لابن عمرون ٣١٠/١، ق ١٠٦ ب من المخطوطة .

(٥) يُنظر الإيضاح شرح المفصل ٥٠٦/١ بتصرف

(٦) يُنظر المفضل ٤٣١/٣

أو يتعجب من غفلة صاحبه ، فيقول : وى ما أغفله.انتهى

وقال ابن الحاجب[١] : " ويجوز أن يقال إنها اسم صوت لأن المتعجب يقول عند التعجب "وي" لا يقصد إخباراً بأنه تعجب ، بل كما يقول المتألم "آه" ولذلك يقولها المتعجب منفرداً ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلم إلا مخاطباً ، وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب " .

"ويقال : "وى لمه" والمراد : لأمه[٢] فحذفوا الهمزة تخفيفاً ، وقيل : ألقيت حركة الهمزة على لام الجر وحذفت الهمزة فصار "ويلمه"[٣] ، ومنهم من يبدل من الضمة كسرة لتوافق الياء قبلها أو يكسر الهمزة اتباعاً لكسرة الميم ثم ينقلها إلى اللام[٤] ، وقيل : إن الذين كسروا وصلوا ألف القطع ، وقيل[٥] أصلها ويل بدليل قول الشاعر[٦] :

٢٢٧- لِأُمِّ الْأَرْضِ وَيْلٌ مَا أَجَنَّتْ غَدَاةَ أَضَرَّ بِالْحَسَنِ السَّبِيلُ[٧]

فكما ظهرت اللام من "ويل" لما قدم كذلك إذا آخر ، فقيل : "ويلمه" واللام الظاهرة الجارة والأولى محذوفة كما أعلت بالإدغام أعلت بالحذف

وقيل : بل حذفت لام الجر والهمزة تخفيفاً والتنوين كما حذف فيما حكاه أبو الحسن[٨] من قولهم : سلام عليكم لكثرة الاستعمال ، أو لم ينون لأنه نوى المعرفة كغاق **٤١٢/ب** ويجوز أن يكون أصله "ويل أمه" مرفوعا بالابتداء والخبر محذوف ، أى : ويل أمه واجب ، ثم حذفت همزة "أم" لكثرة الاستعمال ، وادعاء الإضافة فيه مشكل ؛ لأنه لو كان مضافاً نصب .

وقوله تعالى{ **وَيْكَأنه لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ** }[٩] كأنه اسم أعجب ثم ابتدأ فقال : كأنه لا يفلح الكافرون ،

---

(١) يُنظر الإيضاح١/ ٥٠٧

(٢) اختلفوا في أصل " ويلمه" فذهب جماعة منهم الزمخشري والأصبهاني إلى أن الأصل فيه "وي لأمه" يُنظر الفائق ٨٦/٤ ، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى الأصبهاني ٤٦٤/٣ ، وذهب جماعة منهم ابن سيده ، والأنباري إلى أن الأصل " ويل أمه " ينظر المحكم ١٠/ ٤٦١ "وي ل" ، وأسرار العربية/ ١٣٠ ، والجمهور على أن أصله " ويلٌ لأمه" يُنظر الخصائص ١٥٢/٣ ، والأمالي الشجرية ١٨٠/٢، و١٨٢ ، ٢١٦

(٣) هذا ما قاله الأصبهاني في المجموع ٤٦٤/٣

(٤) قاله أبو زيد .يُنظر سفر السعادة ٥٠١/١

(٥) القائل بذلك هو الفارسي في كتاب الشعر ٣٠٣

(٦) البيت لعبد الله بن عنمة الضبي في شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٢١/٢، ولعنمة ابن عبد الله في التاج"ح س ن"

(٧) البيت من الوافر ، وهو من شواهد التهذيب ٤/ ٣١٦ "ح س ن" ، ٤٦٠/١١"ض ر ر" ، والجمهرة١٢٢/١ "ض ر ر" ، ٥٣٥ "ح س ن" ، والصحاح "ح س ن"

جاء شاهداً على أن قول العرب "ويلمه" أصله " ويلٌ لأمه"

(٨) يُنظر ما رواه عنه ابن جني في سر الصناعة ٥٤٧/٢

(٩) القصص ٨٢

وذهب أبو الحسن[١] إلى أنه "ويك" مفصولة من "أنَّه" ، وكان يعقوب[٢] يقف على ويك ، ثم يبتدئ "أنه لا يفلح الكافرون"[٣] كأنه أراد الإعلام بأن الكاف من جملة "وى" وليست التى فى صدر "كأن" ، إنما هى للخطاب كالكاف فى ذلك وأن وما وبعدها فى موضع نصب بـ "وى" ولذلك فتحت أن والتقدير أعجب لأنه لا يفلح فلما سقط الجار وصل "وى" فنصب .

وذهب الكسائى[٤] إلى أن الأصل ويلك فحذفت اللام تخفيفا ويكون فتح أن بفعل مضمر كأنه قال ويلك[٥] اعلم ، وما ذكره لا دليل عليه[٦] .

ووقف الكسائى على "وى" وذا يبصرك أن القراءة عندهم سنة متبعة ليست بالمذهب النحوي[٧] .

وروى أيضاً عن أبى عمرو أنها "ويك" ؛ ولذلك وقف[٨] ، وذهب بعضهم[٩] إلى أن ويكأنه بكمالها اسم واحد والمراد شدة الاتصال .

قوله : **"وضربه فما قال حس ولا بس"**[١٠] أى : لم يتوجع ولا استنكف ، ويقولون : ايت به من حسك وبسك [١١]

---

(١) في معاني القرآن للأخفش ٤٣٤/٢ في قوله تعالى " ويكأن الله" : المفسرون يفسرونها : ألم تَرَ أن الله

(٢) هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري ، أحد القراء العشرة ، مولده بالبصرة سنة ١١٧هـ ووفاته بها سنة٢٠٥هـ . يُنظر في ترجمته غاية النهاية ٢،٣٨٦ ، والأعلام ١٩٥/٨

(٣) هذه القراءة مروية عن يعقوب وأبي عمرو في جماعة من طريق اليزيدي ، والمشهور عن أبي عمرو قراءة الجمهور . يُنظر المحتسب ١٥٥/٢ ، والكشف ١٧٦/٢ ،والنشر ١٥١/٢ .و "وي" بصرية ، و "ويك" كوفية كما في مختصر شواذ ابن خالويه ١١٥ ، على أن المروي عن الكسائي الوقف على "وي" وهو كوفي ، ومما روي بضعف عن أبي عمرو الوقوف على " ويك" وهو بصري ، فإن ثبت ذلك فقد ثبت أن القراء كنوا يأخذون القراءة نقلاً لا من نحوهم . قاله ابن الحاجب . يُنظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٧/١ ، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ٧٧/٧

(٤) يُنظر في مذهبه معاني القرآن للكسائي ٢١١ وفيه القراءات الثلاث عنه ، ولعل أصل هذا النقل ماظنه ابن جني ونص عليه في المحتسب ١٥٦/٢ قال: وقال الكسائي – فيما أظن – ... الخ وفي تفسير القرطبي ١٦ /٣٢٦ وَقَالَ قُطْرُبٌ: إِنَّمَا هُوَ وَيْلُكَ وَأُسْقِطَتْ لَامُهُ وَضُمَّتِ الْكَافُ الَّتِي هِيَ لِلْخِطَابِ إِلَى وَيْ ، وَأَنْكَرَهُ النَّحَّاسُ وَغَيْرُهُ، وَقَالُوا: إِنَّ الْمَعْنَى لَا يَصِحُّ عَلَيْهِ، لِأَنَّ القوم لم يخاطبوا أحدا فيقولوا له ويلك، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ إِنَّهُ بِالْكَسْرِ. وَأَيْضًا فَإِنَّ حَذْفَ اللَّامِ مِنْ وَيْلِكَ لَا يَجُوزُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: التَّقْدِيرُ وَيْلَكَ اعْلَمْ أَنَّهُ، فَأُضْمِرَ اعْلَمِ. ويُنظر معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٤/٣

(٥) في ص " ويك اعلم " والتصويب من معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢

(٦) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٤

(٧) يُنظر الإيضاح شرح المفصل ٥٠٧/١

(٨) يُنظر الكشف ١٧٦/٢ ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في حاشية قريبة .

(٩) منهم ابو زيد الأنصاري . يُنظر الصاحبي/ ١٢٩

(١٠) يُنظر درة الغواص/ ١٧٩

(١١) في ص : ويقولون ايت به (ويقال) من حسك وبسك . والظاهر أن ما بين المعقوفين مقحم .

....

قال الكسائى : من حيث شئت[1] ، وقال غيره[2] من جهدك ، ويقال : بِحَسَّةِ سَوءٍ[3] .

"**ومِضٍّ**" مكسور لالتقاء الساكنين ، " **أن يتمطق بشفتيه عند رد المحتاج** " قال السخاوي[4] : التمطق: التذوق والتصويت باللسان فى الغار الأعلى .

قال[5] :

٢٢٨– دِيافِيّةٌ قُلْفٌ كأَنَّ خَطِيبَهُمْ   سَراة الضُّحَى، فِي سَلْحِهِ يتَمَطَّقُ[6]

٤١٣/أ وأما "مِضٍّ" فإنه صويت مع ضم الشفتين ، بمعنى : لا ، وفيه إطماع ؛ لأنه ليس برد صحيح فيكون مؤيسا ، وقيل[7] هو أن يسأل الرجل الحاجة فيعوج شفتيه فكأنه يطمعه فإذا أقر الرجل بحق عليه قيل مض يا هذا أى قد أقررت[8] انتهى[9].

وقال الشيخ ابن يعيش[10] : هو اسم اعذر ، والمراد بها الرد مع إطماع. انتهى

فيكون اسم فعل لا صوت .

وقال الراجز[11]:

٢٢٩– سَأَلْتُ هَل وَصْلٌ فقالَتْ مِضٍّ

---

(١) يُنظر الصحاح "ب س س" .

(٢) هو أبو عمرو كما في الصحاح "ب س س"

(٣) في الصحاح "ح س س" : ويقال: بات فلان بحَسِّة سوء ، أي بحال سوء

(٤) يُنظر المفضل ٣/٤٤٠

(٥) القائل هو : حُريث بن عناب كما في الصحاح ، واللسان ، والتاج "م ط ق"

(٦) البيت من الطويل ، يُنظر شرح الحماسة للتبريزي ٤/٢٦ ،ومحاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني ١/٨٨ ،والمعجم المفصل في شواهد العربية ٥/١٥٨ .

اللغة : ديافية : أي منسوبون إلى "دياف" وهي أرض بالشام للأنباط ، يريد أنهم ليسوا من العرب .

القلف :جمع أقلف وهو الذي لم يختتن .

سراة الضحى : وسطه

السلح :هو العذرة ، وهو كل ما يخرج من البطن من الفضلات .

التمطق : تذوق الشيئ بضم إحدى الشفتين على الأخرى مع صوت بينهما ، وهو موضع الشاهد

(٧) يُنظر المحكم ٨/١٦٧ "م ض ض"

(٨) يُنظر الجمهرة ١/١٤٨ "م ض ض"

(٩) أي كلام السخاوي في المفضل شرح المفصل ٣/٤٤٠ وما بعدها.

(١٠) يُنظر شرح المفصل ٤/ ٧٨

(١١) لم أقف على اسمه ، يُنظر الدرر٢/٣٤٥ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ١٠/٣٩٣

وحَرَّكَتْ لي رَأْسَهَا بالنَّغْضِ[1]

"**وفى أمثالهم**[2] : **إن فى مِضٍّ لمطمعاً**"[3]

قوله : "**وبخ عند الإعجاب**" وهو اسم لفخم ، وفيه لغات : بخٍّ بخٍّ بالتشديد والكسر من غير تنوين ، ويقال بالتنوين للتنكير ، وبخْ بخْ بالتخفيف لاستثقال التضعيف ، وسكنوا الآخر لأنه لم يلتق فيه ساكنان[4] ، وبَهْ بَهْ[5] .

و"**أُخ عند التكره** " ومسماه : أكره .

قال العجاج[6] :

٢٣٠- لَا خَيْرَ فِي الشَّيْخِ إِذَا مَا جَخَّا[7]

واحدودب الظهر[8] **فصار فخا**

وَصَارَ[9] **وَصْلُ الْغانِيَاتِ أُخَّا**[10]

---

(١) البيتان من الرجز المشطور ، يُنظر الصحاح واللسان "م ض ض" ، والتاج "م ض ض" ، " ن غ ض" . الشاهد فيه معروف .

اللغة : النغض: تحريك الرأس نحو الغير كالمتعجب منه .

(٢) يُنظر المستقصى ٤١٣/١ برقم ١٧٥٦ ، وزهر الأكم ١٣٠/١

(٣) يروى: "لسيما" بمعنى علامة ، يُضرب عند الشك في نيل شيئ يُنظر مجمع الأمثال ٧٢/١برقم ٢٠٣ ، وفي الجمهرة ١٤٨/١ "م ض ض" : وَتقول الْعَرَب إِذا أقرّ الرجل بِحَق عَلَيْهِ: مض أَي قد أَقرَرت. فمض كلمة تقال عِنْد الْإِقْرَار. قَالَ أَبُو بكر: قَالَ أَبُو زيد: إِذا سَأَلَ الرجل الرجل الْحَاجة فَقَالَ المسؤول: مض فَكَأَنَّهُ قد ضمن قضاءها فَيَقُول: إِن فِي مض لمقنعا.

(٤) ذكروا في " بخ بخ " لغات وهي : إسكان الخاء ، وكسرها مخففة منونة وغير منونة ، وتشديدها مكسورة منونة وغير منونة . يُنظر كتاب الجراثيم المنسوب لابن قتيبة ٤٠٨/١ ، والصحاح " ب خ خ "

(٥) حكاها ابن السكيت في كتابه القلب والإبدال/٣٢

(٦) هو للعجاج في ملحق ديوانه/ ٣٩٥ والرواية فيه: لاخير في الشيخ إذا ما اجلخا ... ثم قال بعد ثلاثة أبيات

وانثنتِ الرجلُ فكانت فخَّا

وكان وصلُ الغانياتِ أخَّا

والأبيات لأعرابية رآها أبو عمرو بن العلاء كما في البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي ١٤٩/٤

(٧) هي رواية الصحاح "ج خ ي" وجخ واجلخ : مال

(٨) كذا رواه أبو عمرو بن العلاء ، يُنظر البصائر والذخائر ١٤٩/٤

(٩) هي رواية التهذيب ٦٢٢/٧ " أخ" ، ويرويه في الزاهر ٣٤٥/٢ : وعاد وصل الغانيات ..

(١٠) الأبيات من الرجز المشطور ، وضُبطت " أخ" بضم الهمزة في ملحق ديوان العجاج/ ٣٩٥، وبكسرها في شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٤ ، وبفتحها عن ابن دريد في الجمهرة ٥٥/١ "أخ" ، ويُنظر الخزانة ٣٨٨/٦

....

ويروى[1] : **كخا**[2] ، وروى الميدانى[3] :أخا بفتح الهمزة ، أى : إذا رأته الغانيات قلن : أخ

وقال السخاوي[4] : ولايبعد أن يكون اسم "تكره" ،ويقال : جخى الشيخ إذا انحنى .

و"كخ" زجر وردع للصبيان، وفى الحديث كِخْ كِخْ[5] ؛ فإنَّها مِنْ الصَّدَقة

قوله : " **وهلا زجر للخيل** " قال الشيخ ابن يعيش[6] : هو اسم توسَّعى أو تنحى ونحوهما وقد يسكن بها الإناث عند دنو الفحل منها. انتهى .

وقول الشاعر[7] :

٢٣١– وَقد حَدَوْناها بهَيْدٍ وهَلا[8]

يعنى : الإبل .

قوله**٤١٣/ب** : **"وعدس"** زجر **"للبغل"** ، وسمى به

---

(١) في ط من المفصل : وروي .

(٢) لم أقف على هذه الرواية لغير الزمخشري ، يُنظر الفائق ٢٤٨/٣ ، وذكر القاضي عياض أنها أعجمية عرّبها العرب . يُنظر مشارق الأنوار ٣٣٧/١

(٣) لم أقف على هذه الرواية للميداني في كتبه التي وصلت إليها يدي

(٤) يُنظر المفضل٤٤٣/٣

(٥) الحديث أخرجه الشيخان في صحيحيهما من حديث أبي هريرة ، زجراً من النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي رضي الله عنهما ، عندما أخذ من تمر الصدقة ، يُنظر صحيح البخاري ٤٦٢/١كتاب الزكاة ، باب ما يذكر في الصدقة للنبي صلى الله عليه وسلم برقم ١٤٩١،و٣٧٩/٢كتاب الجهاد والسير باب من تكلم بالفارسية والرطانة ، برقم ٣٠٧٢ ، وصحيح مسلم ٧٥١/٢كتاب الزكاة باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم ١٠٦٩، بمعناه ، وفي هدي الساري : مقدمة فتح الباري /١٧٨: "كخ كخ" : كلمة زجر للصَّبِيّ عَمَّا يُرِيد فعله يُقَال بِفَتْح الْكَاف وَكسرهَا وَسُكُون الخاءين وكسرهما وبالتنوين مَعَ الْكسر وَبِغير التَّنْوِين قيل هِيَ كلمة أَعْجَمِيَّة عربتها الْعَرَب.

(٦) يُنظر شرح المفصل ٧٩/٤

(٧) يُنسب للقتال الكلابي ، وهو في ديوانه/ ١٠٠ ، وإلى غيلان بن حريث الربعي في تاج العروس "هـ ل ي"

(٨) البيت من الرجز المشطور ، وبعده :

حتى يرَى أَسْفَلُها صار عَلَا

وهو من شواهد ديوان الأدب ٣٠٠/٣ ،والمخصص ٧٥/١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٤ ، ويروى : قد زجرناها في إصلاح المنطق/ ٣١ ، ويروى : "**حتى حدوناها**" في شرح المفصل ٨٠/٤ . وَقَالَ الصَّفَدِي في كتاب نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم/ ١٩٢ : هلا فِي هَذَا الرجز غلط لِأَن هيد: زجر لِلْإِبِل ، وهلا: زجرٌ للخيل وَالَّذِي يقرن بِهِ هيد إِنَّمَا هُوَ حلا وَكَذَا هُوَ فِي الرجز. وَهُوَ لغيلان. على أَن الْبَيْت مغير وَالصَّوَاب :

لَيْسَ بثانيها بهيدٍ أَو حلا

ويُنظر الخزانة ٣٥٨/٦

وتقدم الكلام عليه[١]

قوله : **"وهيد بفتح الهاء وكسرها للإبل وهاد مثله ، ويقال : أتاهم فما قالوا له هيد مالك إذا لم يسألوه عن حاله"**[٢] ، أى : زجر للإبل والدال مفتوحة لالتقاء الساكنين وثقل الكسرة بعد الياء ، وقال السخاوي[٣]: وأما الدال فهو فى المفصل بالسكون وكذلك الدال من هاد ، وقال إن هيد وهاد صوت تساق به الإبل وتحرك فجاء فى هذا الموضع مبنياً على السكون والفتح والكسر ، فالسكون الأصل والكسر لالتقاء الساكنين والفتح لخفته.

وأما هدته أهيده هيدا وهادا وهده ياهذا ومايهيدنى ذلك ، وقد هيدته فمأخوذ من الصوت، ولما كان تحريكا وزجرا أو استحثاثا قالوا هدته أهيده إذا حركته

ويقال : مالهم هيد ولا هاد ، أى لايقال له ذلك[٤] ، أى لا يمنع عن مرامه لقوته[٥]

قوله : " **وجَه ودَه مثله** " جه : صوت يزجر به السبع ليكف وينتهى ، يقال : جهجهت للسبع إذا قلت له ذلك ، ومثله فى الزجر "دَه" مثل هب قال الأزهرى[٦] : قال ابن الأعرابى : ده زجر للإبل يقال فى زجرها ده ده . انتهى

قوله : " **ومنه : إلا دَه فلا دَه**[٧] " ساكنة الهاء مفتوحة الدال رواية ابن الأعرابى[٨] والمشهور رواية المفضل[٩] : إن لادِه فلادِه ، ومعناه : افعل ، وهو صويت سمى به الفعل فى الأمر[١٠]

---

(١) يُنظر/٦٦٦ من هذا البحث

(٢) يُنظر الزاهر ٤٠١/١

(٣) يُنظر المفضل ٤٤٤/٣

(٤) يُنظر المخصص ١٥ /٨١، والصحاح "ه ي د "

(٥) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٤

(٦) يُنظر التهذيب ٣٥٧/٥ " ده"

(٧) هذا من أمثال العرب . يُنظر الأمثال للهروي/٢٤٢ ، وفسر على وُجُوه فَقَالَ بَعضهم يضْرب مثلا للرجل يطْلب شَيْئا فَإِذا منعه طلب غَيره وَقَالَ الْأَصْمَعِي لَا أَدْرِي مَا أَصله وَقَالَ غَيره أَصله أَن بعض الْكُهَّان تنافر إِلَيْهِ رجلَانِ فامتحناه فَقَالَا لَهُ فِي أَي شَيْء جئْنَاك قَالَ فِي كَذَا قَالَا لَا فَأَعَادَ النّظر وَقَالَ إلاده فلاده أَي إِن لم يكن هَذَا فَلَيْسَ غَيره ثمَّ أخبرهما وَقَالَ آخَرُونَ مَعْنَاهُ إِن لم يكن ذَلِك الْآن لم يكن أبدا يغريه بِهِ يُنظر جمهرة الأمثال ٨٠/١ برقم ٨٢ ، وقال الزمخشري في المستقصى ٣٧٤/١ برقم١٦١٠ وَأَصله أَن الموتور كَانَ يلقى واتره فَلَا يتَعَرَّض لَهُ فَيُقَال لَهُ ذَلِك

(٨) يُنظر مجمع الأمثال للميداني ١/ ٦٥برقم ١٧٦ ، قال : ويروي : إلا دِهِ فلا دِهِ .

(٩) كذا في شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٤ ويوجد كتاب أمثال العرب للمفضل الضبي المتوفى نحو سنة ١٦٨هـ ، وكتاب الفاخر للمفضل بن سلمة المتوفى نحو سنة ٢٩٠هـ والمثل ليس فيهما . ولا أدري أيهما يقصد؟

(١٠) قيل : هو بمعنى: اضرب . نقله في الخزانة ٣٥٩/٦ عن إسماعيل الفالي شارح اللباب ، وقيل إنها اسم فعل بمعنى صح أو يصح . نقله في الخزانة ٣٦٢/٦ عن أبي نزار الملقب بملك النحاة . قال: وأجاب ابن بري : إن قولك ده اسمٌ من أسماء

....

وقال السخاوي[1] : ويروى :إلا دُه فلا دَه بضم الدال الأولى وفتحها فى الثانية ، مع إسكان الهاء فيهما انتهى[2] .

يقال لمن لقى من له عليه دم ، ثم اتسع فيه حتى صار يضرب فى انتهاز الفرصة من كل شئ ، وأصله : أن الموتور كان يلقى **٤١٤/أ** واتره فلا يعرض له ، فيقال له ذلك[3] ، يضرب لكل من لايقدم على الأمر وقد حان حينه

"**وحوب وحاى وعاى مثله**" . حوب : يزجر به الإبل وحركه لالتقاء الساكنين بفتح الباء للخفة ، وبكسرها على أصل التقاء الساكنين، وبضمها أجرى الواو مجرى الضمة فأتبعها ، وينون فى لغاتها للتنكير[4] .

وحايِ : بكسر الياء زجر للإبل أيضا ، وغيرها من المواشى ، ونسخة السخاوي[5] حابى . انتهى .

وعايِ : مكسور الياء مثله[6] .

و"**سع** " حث للإبل ، والسعسعة : دعاء المعزى سع سع ، وقال ابن دريد: وقد يزجر به البعير[7] مبنى على السكون .

"**وجوتَ دعاء لها إلى الشرب** " أى : للإبل مفتوحة التاء للخفة .

فأما ما أنشده الكسائى[8] :

الفعل ليس بصحيح على مذهب الجماعة ومن له حذق في هذه الصناعة . والصحيح أنها اسم الفاعل من دهي فهو داه ودهٍ والمصدر منه الدهي والدهاء . فيكون المراد بدهٍ فطن لأن الدهاء الفطنة وجودة الذهن فكأنه قال : إلا أكن دهياً أي : فطناً فلا أدهى أبداً أي : فلا أفطن

(١) يُنظر المفضل٣/٤٥١

(٢) ويُروى بكسر الدال فارسي ، ذكره في التهذيب ٥/٣٥٥ "ده" ، ويروى أيضاً : إلا دو فلا ده أي : إن لم تعط الاثنين فلا تعط العشرة . انتهى . وهذه رواية غريبة شاذة وبها يخرج ده مما نحن فيه فإن لفظ دو بالفارسية الاثنان من العدد بدال مضمومة بعدها واو ساكنة ولفظ ده بمعنى العشرة في لغتهم بدال مفتوحة وهاء ساكنة .يُنظر الخزانة ٦/٣٦١

(٣) يُنظر معجم العين ٣/٣٤٨ "ده "

(٤) يُنظر كتاب الفرق لقطرب/ ١٧٤ ، الصحاح "ح و ب" ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٨١

(٥) يُنظر المفضل٣/٤٣٠ نص الزمخشري ، ٣/٤٥٣ نص السخاوي ، وقد أثبتها من أسماء الأصوات السيرافي في شرح الكتاب ١/١١٦ ط بيروت ، وابن مالك في تسهيل الفوائد/ ٢١٣ ، ولعلها لغة في " حوب" .

(٦) يُنظر سر الصناعة ١/٢٣٤

(٧)في الجمهرة "س ع ع"١/١٣٣ سع: زجر من زجر الْإِبِل كَأَنَّهُمْ قَالُوا: سع يَا جمل فِي معنى اتَّسع فِي خطوك ومشيك.

وفي الجمهرة أيضاً "س ع س ع" ١/ ٢٠٣ والسعسعة: زجر الضَّأْن يُقَال: سعسع سعسعة بالنعجة أَو الْكَبْش إِذا قَالَ لَهُ: سع سع . ويُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٨١

(٨) يُنظر الصحاح ، واللسان "ج و ت" وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٨١ وما بعدها .

٢٣٢- دَعاهُنَّ رِدْفِي، فارْعَوَيْنَ لِصَوْتِه كَمَا رُعْتَ بالجَوْتَ الظِّماءَالصَّوادِيا[١]

شاهده : بالجوت ، وأدخل عليه اللام زائدة ، كما فى "الآن"[٢] ، وأبقاه مفتوحاً محكياً ، والضمير فى : "دعاهن" للنساء[٣] ، وردفي : فاعل دعا ، يقول : لما دعاهن اجتمعن ورجعن عما كن عليه من الشغل ، كما لو دعوت إلى الشرب الإبل[٤] .

و**"جئ"** مثله ، يقال : جأجأت بالإبل جأجأة إذا قلت لها : جئ جئ ، والجئ مثال الجيع[٥] .

و**"حل" زجر للناقة"** مبنى على السكون ويدخله تنوين التنكير

قال رؤبة[٦] :

٢٣٣- وطُولُ زَجْرٍ بحَلٍ وعاجٍ[٧]

---

(١) البيت من الطويل ،قال في الخزانة ٣٤٩/٦ وما بعدها : والبيت وقع في شعري شاعرين ، أحدهما : في شعر عويف القوافي ، وهو المشهور ... والثاني وقع في شعر سُحيم عبد بني الحسحاس ، - أقول : وليس في ديوانه الذي بين يدي - ... ثم قال البغدادي ، وقد وقع المصراع الأول صدر بيت من قصيدة لمضرس بن ربعي ، وعجزه عنده :

وقلن لحاديهنَّ هلْ أنتَ نَاظِرُه

والبيت من شواهد المحكم ٥٣٥/٧ ، وأمالي ابن الحاجب١/ ٣١٧ ، والمقاصد النحوية ٣٠٩/٤

الشاهد فيه : دخول أل على " جوت" ، وفيه حينئذٍ وجهان : الفتح على الحكاية ، والجر على الإعراب . يُنظر شرح الألفية لابن الناظم/ ٤٣٨

اللغة : الردف : الذي يركب خلف الراكب . ارعوين : رجعن عن غيهن . الصوادي : شديدة العطش

(٢) في أمالي ابن الحاجب ٣١٨/١ : " .. ووجهه على شذوذه أن هذه الألفاظ إذا استعملت هذا الاستعمال كانت في الحقيقة أعلاماً لأنفسها، وهي متعددة ألفاظها في الوجود، فكان تعددها كتعدد مدلول الاسم العلم الموضوع بأوضاع متعددة، وقد ثبت أن ذلك يصح إجراؤه مجرى النكرة على شذوذ، كقولهم: هذا الزيد أشرف من ذلك الزيد، فلما كان هذا كذلك صح أن يقصد إلى ذلك القصد فأدخل عليه الألف واللام لذلك. فهذا وجه إدخال الألف واللام على ما فيه من الشذوذ ".

(٣) في الخزانة ٣٤٩/٦ : ... قيل : أراد بالرّدف تابعه من الجن ، فإن القوافي إذا تزاحمت في خاطره ووسوسته ، يقولون : إن له شيطاناً يوسوسه ، فضمير دعاهن للقوافي

(٤) يُنظر التخمير ٢٦١/٢

(٥) يُنظر الصحاح ، والعباب "ج أج أ " ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٤

(٦) يُنظر ديوانه/ ٣١ ، والمعجم المفصل ٢٧٠/٩

(٧) البيت من الرجز المشطور ، وقبله :

مَا زالَ سَوْءُ الرَّعْيِ والنَّتاجِ

بمُهْوَأَنٍّ غَيْرُ ذِي لَمَاجِ

يُنظر الفرق للسجستاني/ ٢٥٩ ، والتهذيب ٤٤٥/٦ "ه أ ن" والرواية فيه : " زجر نحل وعاج " ، والصحاح "ح ل ل" واللسان "ه أ ن "

اللغة : المهوأن : المكان البعيد . غير ذي لماج : ليس به حشائش للرعي . حلٍ وعاجٍ : صوتان يُزجر بهما الإبل

" و"**حب" من قولهم للجمل : حب لا مشيت** "[١] بحاء غير معجمة مبنى على السكون يزجر به الجمل عند البروك .

"**و"هِدَعْ" تسكين لصغار الإبل** " بكسر الهاء وفتح الدال وسكون العين تسكن به إذا تفرقت[٢]

"**و"دوهِ" دعاء للرُّبَع** " وهو ما نتج فى **٤١٤/ب** الربيع وهو أول النتاج[٣] .

"**و"نخ" مشددة**" الخاء "**ومخففة صوت عند إناخة البعير** " وفتح آخره للخفة لأجل ثقل التضعيف ؛ ولذلك خففت وتبقى الخاء ساكنه[٤] .

"**و"هيخ وأيخ" مثله** " أى لإناخة البعير[٥] .

"**وهس**" مفتوح الآخر ؛ لثقل التضعيف ، وتخفف فيقال : هسْ بكسر الهاء وضمها وإسكان السين[٦] .

"**وهج**" ساكن الآخر مخفف ، و"هجا" بألف ، قال السخاوي[٧] : ويقال : هجا للإبل زجر لها لتحتبس انتهى ، وينون للتنكير[٨] .

و"**فاع**" قيل[٩] الألف إشباع عن فتحة الفاء ؛لأن المشهور "فع"[١٠] ، ثلاثتها "**زجر للغنم**"[١١] ، وقد ذكر بعد "بس" "**هج وهجا خسء للكلب**"

وأنشد قول الحرث بن الخزرج[١٢] :

الشاهد : تنوين الأصوات كما في " حلٍ وعاجٍ " .

(١) حُكِيَ: حَبْ لَا مَشَيْتَ، وحَبٍ لاَ مَشَيْتَ، وحَابٍ لَا مَشَيْتَ، وحَابِ لَا مَشَيْتَ. يُنظر اللسان والتاج " ح و ب"

(٢) يُنظر الجمهرة ٦٦٨/٢ " ه د ع "

(٣) يُنظر التكملة للصاغاني ، والتاج " د و ه "

(٤) يُنظر معجم العين ١٤٣/٤"ن خ ن خ"

(٥) يُنظر التهذيب ٣٤٥/٦" ه ي خ"

(٦) يُنظر المحكم ٩١/٤ "ه س ه س"

(٧) يُنظر المفضل٤٥٠/٣

(٨) يُنظر الفرق للسجستاني /٢٥٨

(٩) القائل ابن يعيش في شرح المفصل ٨٤/٤

(١٠) يُنظر معجم العين ٩٢/١ " ف ع ف ع"

(١١) في ص : " ثلاثتها زجر (للإبل) للغنم " ولعل ما بين المعقوفين مقحم ، والتصويب من المفصل .

(١٢) كذا في شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٤ ، وفي التكملة والذيل والصلة للصغاني ٥٠٧/١ "ه ج و" : البيت للحارث بن الخزرج الخفاجي ، وأنشده المرزباني للخزرج بن عوف بن جميل بن معاوية بن مالك بن خفاجة ، ولم أقف له على ترجمة ويُنظر التاج "ض ب ر" ، والبيت لرجل من عقيل في البارع/ ٩١ باب الهاء والجيم والياء والواو من الثلاثي المعتل " هجٍ"

٢٣٤- سَفَرَتْ فقلتُ لَهَا هَجٍ فتَبَرْقَعَتْ فذكَرْتُ حينَ تَبَرْقَعَتْ ضبَّارَا[١]

ويروى : هبارًا ، و هبارُ : هوبر القرد[٢]

فَخَرَجْتُ أُعْثَرُ فِي مَقادِمِ جُبَّتِي لَوْلَا الحياءُ أطَرْتها إحْضَارًا[٣]

شاهده : استعمال "هجٍ" ، ونونه للتنكير ، يهجوا امرأة وصفها بالقباحة وأنها حين سفرت زجرها زجر الكلب ، وحين تبرقعت أيضا أشبهت الكلب ؛ فلذا قال :

فَذَكَرْتُ حِينَ تَبَرْقَعَتْ ضَبَّارا

وضبار : اسم كلب[٤] وعلى الرواية الثانية ، أى : لما تبرقعت أشبهت القرد قبحاً وسماجة منظر .

و"بُسْ" بضم الباء ساكنة السين دعاء للغنم ، قال أبو زيد[٥]: أبسَسْتُ بالغنم إذا أرسلتها إلى(الماء)[٦]

"و"هَيْجَ" يصوت به الحادى" مفتوح الآخر حرك لالتقاء الساكنين وبالفتح طلبا للخفة[٧] يزجر به إبله .

"وحج ، وعه ، وعيز : زجر للضأن " التخمير : عِيز : بالكسر يصوت به الحادى[٨] ، وقال السخاوي[٩] : يقال عزعز بالغنم إذا قال : عزعز أو عيز عيز ***٤١٥/أ*** انتهى . وكذلك حج

"وثىء : دعاء للتيس عند السفاد " ساكن الآخر ، وقال السخاوي[١٠] عن أبي زيد[١١] : تأتأ بالتيس ،

---

(١) البيت من الكامل ، وهو من شواهد الفرق للسجستاني/ ٢٩٨ ، وشرح كتاب سيبويه ١٠٥/٥ ط بيروت ، وتهذيب اللغة ٥٠/٣ "ع و ج" ، ٥/ ٣٤٥ " الهاء والجيم مع الواو أو الياء"

الشاهد فيه : مجيء "هج" اسم صوت لزجر الكلب .

اللغة : سفرت : كشفت البرقع عن وجهها . ضبار : اسم كلب

(٢) يُنظر الصحاح " ه ب ر " .

(٣) البيت من الكامل ، وقد ذُكر في المحكم ٨٧/٢ "ع ث ر " ، واللسان والتاج "ع ث ر" ، وهو ثالث أبيات ثلاثة أولها بيت الشاهد . يُنظر التاج "ض ب ر" ، "ه ب ر"

(٤) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش٨٤/٤

(٥) في التهذيب ٣١٥/١٢ "ب س " : قال أبو زيد : أبس بالغنم إذا أشلاها إلى الماء . ويُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٤ وهذه العبارة من كلام ابن السكيت أيضاً في إصلاح المنطق/ ٢٧١

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتكملة من مراجع الهامش السابق .

(٧) كذا ضُبطت في التخمير ٢٥١/٢ ، وما عليه كتب اللغة " هِيجِ" بالبناء على الكسر وكسر أوله . يُنظر اللسان والقاموس والتاج " ه ي ج"

(٨) يُنظر التخمير ٢٦٢/٢

(٩) يُنظر المفضل٤٥٧/٣

(١٠) يُنظر المفضل٤٥٧/٣

(١١) يُنظر كتاب الأفعال لابن الحداد ٣٧٤/٣

بتاء معجمة باثنتين : إذا دعاه إلى السفاد ، وذلك أن تقول له : تأ تأ وتؤ تؤ إذا أراد أن ينزو انتهى .

و"**دج " صياح بالدجاج** " بفتح الدال وإسكان الجيم(١) ، وقال السخاوي(٢) : بكسر الدال(٣) .

و"**ساء(٤) وتشوء** " دعاء الحمار إلى الشرب ، سأ بالسين غير المعجمة ، وتشوء بالشين المعجمة .

قال الأحمر(٥) : سأسأت بالحمار إذا دعوته إلى الشرب وقلت له :سأسأ(٦) ، وقال أبو زيد(٧) : شأشأت بالحمار دعوته وقلت له : تشوء تشوء . وقال رجل من بنى الحرماز(٨) : تُشأ تُشأ بضم التاء وفتح الشين(٩)

"**وفى مثل(١٠) " إذا وقف الحمار على الردهة(١١) فلا تقل له ساء(١٢)** "

الردهة : نقرة فى صخرة فى الجبل ، والمراد قرب الحمار من الماء فهو يشرب ولا حاجة إلى أن تدعوه إلى الشرب بهذا اللفظ .

"**وجاه زجر للسبع** " مكسور الهاء وقال الجوهرى(١٣) يزجر به البعير دون الناقة(١٤) وربما نون

---

(١) كذا نص عليه ابن يعيش في شرح المفصل ٨٤/٤ ، ومالت إليه عبارة الزَّبيدي في التاج " د ج ج"

(٢) يُنظر المفضل ٤٥٧/٣

(٣) كذا الضبط في المحكم ٧/ ١٩١ " د ج ج" ، واللسان " د ج ج" ، وفي المحيط في اللغة لابن عباد ١٦٠/٧ "د ج و" الضبط بضم الدال ولعل ذلك من تداخل اللغات . والله أعلم .

(٤) في ص :شاء بالشين المعجمة ، وهو تصحيف

(٥) هو علي بن المبارك ، المتوفى سنة ١٩٤هـ أخذ عن الكسائي ، وكان بينه وبين سيبويه مناظرة ، وممن نقل عنه الرواية أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ . يُنظر في ترجمته تاريخ بغداد ١٠٣/١٢ ، وإنباه الرواة ٣١٣/٢

(٦) يُنظر التهذيب "س أ س أ " ١٣٧/١٣،نقلاً عن أبي عبيد ، ويُنظر والصحاح " س أس أ " .

(٧) يُنظر التهذيب ٤٤١/١١ "ش أش أ " ، والصحاح ، والعباب "ش أش أ "

(٨) واسم الحرماز الحارث ، وهو من ولد مالك بن عمرو بن تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، وعليه فبنو الحرماز بطن من تميم . يُنظر أنساب الأشراف ٥٣٨/١ ، ومعجم قبائل العرب ١٠٣١/٣

(٩) يُنظر الصحاح ، والعباب ، والتاج " ش أش أ" ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٤

(١٠) كذا رواه الزمخشري في المفصل ، وفي المستقصى له ١٩٧/٢ برقم ٦٧٠ بلفظ " قف البعير ..." قال : ويروى " إذا أدنيت الحمار ... " ، " وإذا قربت الحمار .." ، وفي جمهرة الأمثال ١٠٥/٢ برقم١٥٣٥ بلفظ " قف الحمار.." ، وفي مجمع الأمثال ١١٠/٢برقم ٢٨٤٨ بلفظ "قرب الحمار.. " ، وفي التهذيب ٣٥٨/٥"هـ ت ت" بلفظ " إذا وقفت العير على الردهة فلا تقل له :هَتْ" والهتهتة الزجر عن الشرب ، قال أبو الهيثم : ومعنى المثل إذا أريت الرجل رشده فلا تلح عليه .

(١١) الردهة : مستنقع الماء

(١٢) يروى : تشؤ في المستقصى ١٩٨/٢

(١٣) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، المتوفى سنة٣٩٣هـ ، وقيل ٣٩٨هـ ، وقيل في حدود سنة٤٠٠هـ صاحب معجم " تاج اللغة وصحاح العربية " المعروف باسم " معجم الصحاح" . يُنظر في ترجمته إنباه الرواة٢٢٩/١ ، والأعلام٣١٣/١

(١٤) يُنظر الصحاح "ج و هـ"

قال[١] :

٢٣٥- إذا قُلتُ جاهٍ، لَجَّ حَتَّى تَرُدَّهُ قُوَى أَدَمٍ، أَطْرافُها فِي السَّلَاسِلِ[٢]

وقال السخاوي[٣] : زجر للسبع ويقال للإبل أيضاً[٤] : جاه جاه ، وجاهٍ جاهٍ ، وجوه جوه[٥] .

و" قوس"[٦] **دعاء للكلب** " ساكن الآخر ، وجمع بين ساكنين ، فإن وصل بكلام يوجب تحريكه ضم للاتباع . **و"طِيخ" حكاية صوت الضاحك** "[٧] بكسر الطاء .

و"عِيط" صوت الفتيان إذا تصايحوا فى اللعب " ساكن الطاء ، يقال : عطعط القوم إذا تصايحوا ، والمصدر العطعطة ، وليس من عيط إنما الفعل من عيط عيطوا ، ويجوز أن يكون أصل عيط عط ، والياء **٤١٥/ب** حدثت عن إشباع الكسرة فعلى ذا يكون العطعطة[٨] ، **"و"شِيب" صوت مشافر الإبل عند الشرب** " مكسور الباء لالتقاء الساكنين[٩] ،**"و"ماء" حكاية بغام الظبية** " بهمزة مكسورة ؛ لالتقاء الساكنين ، وألفه ممالة. **و"غاق" حكاية صوت الغراب** " مكسور القاف وينون للتنكير .

و"طاق" حكاية صوت الضرب" مكسور القاف لالتقاء الساكنين[١٠] .

و"طق" حكاية صوت وقع الحجارة بعضها ببعض " يقال : طقطقت الحجارة إذا جاء صوتها طق طق[١١] .

و"قبْ" حكاية وقع السيف " على الضريبة ، ساكن الباء[١٢] .

---

(١) هو الراعي النميري ، ينظر ديوانه/ ١٩٦ ، والمعجم المفصل ٥٠١/٦

(٢) البيت من الطويل ، وهو من شواهد : الجمهرة ١٠٤٢/٢ "ع و ج" ، ١٠٤٧/٢ "ج و ه" أبواب ما لحق بالثلاثي الصحيح بحرف من حروف اللين وما تشعب منه ، واللسان والتاج "ج و ه"

الشاهد فيه : مجيئ "جاه" منوناً .

اللغة : لج : خاصم أو تردد . الأدم : جمع الأديم وهو الجلد ، أوالمدبوغ منه .

(٣) يُنظر المفضل٤٥٨/٣

(٤) في التهذيب ٣٥١/٦ "ج و ه" : " .. والعرب تقال للبعير جاه لا جُهْتَ ، وهو زجر للجمل خاصة " .

(٥) في ص : " جوه وجوه " والظاهر أن الواو مقحمة ، و يُنظر الجمهرة ٤٩٨/١ " ج و ه " ذكره في حرف الجيم من باب الثلاثي الصحيح .

(٦) يُنظر ديوان الأدب ١٩٤/٣ " ق س ق س " باب الفعللة

(٧) في معجم العين ١٣٧/٤ " ط خ ط خ" : " .. هو أقبح القهقهة"

(٨) يُنظر معجم ديوان الأدب ١٩٥/٣" ع ط ع ط " باب الفعللة ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٤

(٩) يُنظر معجم ديوان الأدب ٣٢٢/٣ " ش ي ب" باب فِعْل

(١٠) يُنظر شرح الألفية للشاطبي ٥٢١/٥

(١١) يُنظر الجمهرة ٢١٣/١ " ط ق ط ق"

(١٢) يُنظر المحكم ١٤٣/٦ " ق ب ق ب"

{ باب الظروف }

منها الغايات ، وهي : قبل ، وبعد ، وفوق ، وتحت ، وأمام ، وقدام ووراء ، وخلف ، وأسفل ، ودون ومن علُ .

ومن الغايات : "وابدأ بهذا أول" ، وقد جاء ما ليس بظرفٍ غاية، نحو: حسب ولا غير وليس غير. والذي هو حد الكلام ، وأصله أن ينطق بهن مضافات، فلما اقتطع عنهن ما يضفن إليه، وسكت عليهن، صرن حدوداً ينتهي عندها ؛ فلذلك سمين غايات.

قال صاحب الكتاب : الظروف ... الفصل[١] .

محمد : غرضه تبيين الظروف المبنية ، فقال : "**منها الغايات ، وهى: قبل وبعد وفوق وتحت وأمام وقدام ووراء وخلف ودون**" .

وقال أبو العباس[٢] : قبل وبعد ، وكذلك الفعل فى سائر الوجوه التى جرت هنا مجرى تحت إذا حذف منها المضاف إليه وكان معرفة مبنى على الضم . انتهى

الظروف التى يغلب عليها الإضافة وهى التى قال فى المجرورات أنها تلزم الإضافة[٣]

وليس البناء مختصاً بحال الظرفية ، بل تبنى على الضم وإن كانت مجرورة ، كقوله سبحانه {**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ** }[٤] ولذا ذكر معها "**من علُ**" ، وهى إذا كانت معرفة مبنية على الضم إما ملفوظاً به ، وإما مقدرا إذا كان فى آخره ألف أو ياء .

"**وابدأ بهذا أول**"[٥] ، فاعلم أن"أول" عند البصريين[٦] أفعل التفضيل بدليل قولهم : أول منه ، وأُولى فى مؤنثه

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢١٠

(٢) يُنظر المقتضب ١٧٥/٣ بتصرف

(٣) يُنظر ص٢٨٩ من هذا البحث

(٤) الروم/ ٤

(٥) مثال من أمثلتهم ، يُنظر المقتضب ١٧٨/٣ ، وشرح كتاب سيبويه ٨٧/١ ط بيروت ، وأمالي ابن الشجري ٧٤/٢ ، ٦٠٠

(٦) يُنظر في مذهبهم الكتاب ١٩٥/٣ ، والمقتضب ٢٨٩/١ ، ونقل في المنصف ٢٠٢/٢ عن ثعلب عن الفراء أن أصله " أَوْأَلْ" أو " أأول" قلبت الهمزة واواً، وأُدغمت الأخرى فيها ، وعُزي هذا إلى عامة الكوفيين ، وقال ابن دريد في الجمهرة ١١٧٧/٢ : وأول قال قوم "فَوْعَل" قُلبت الواو الأولى همزة ، ثم أبدلت عين الكلمة واواً ، وأُدغمت واو فوْعل فيها ، والصحيح أن وزنه " أَفْعَل" وأن الفاء والعين واوان . يُنظر البغداديات ٨٧ ، الارتشاف ٢٣٣٣/٥

....

وإن رفض استعمالها مع الموصوف لا يخرجها عن الوصفية ، كما لم يخرج أجرع[1] وأبطح[2] ، ولم يستعمل منه **٤١٦/أ** فعل ؛ لما يلزم من تكرر حرف العلة فاء أو عينا ، فإذا أضيف ثم حذف المضاف إليه وأريد ، بنى على الضم

وقول سيبويه[3] : ابدأ به أول فإنما يريد أيضاً : أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، يريد : أن أول أفعل التفضيل ولا يريد أن المبنية حذف منها مِن ؛ لأن أفعل إذا حذف منها مِن وأريد ، لا يبنى كقولنا : الله أكبر ، وإنما تبنى المقطوعة عن الإضافة .

وإذا ثبت بما قدمت أنها صفة جاز أن تكون ظرفاً ، كما استعمل غيرها من الصفات ظروفا ، كأسفل وقريب وملئ[4] ، وقول سيبويه[5] : سألت الخليل عن قولهم مذ عام أول ؟ فقال : جعلوه ظرفاً فى هذا الموضع ، فكأنه : مذ عام قبل عامك . انتهى

يريد : أول من عامك فنصبه على الظرف ، وحذف مِن وهو يريدها فلم يصرفه .

و"**حسب**" اسم فعل إذا حذف المضاف إليه بنى ، وتقدم الكلام عليه[6]

وهى مماذكر أنه يلزم الإضافة من غير الظروف ، والقطع عن الإضافة لا يكون موجبا للبناء إلا فى الظروف ، لكن "حسب" لما كان دليل البناء قائماً فيها لكونها اسم فعل أثر فيها : قطعتها عن الإضافة.

و" **لا غير**" و"**ليس غير**" تقدم فى الاستثناء[7] شبه بـ "غير" الظرف وبناؤها إذا حذف المضاف إليه وأريد

قوله : "**والذى هو حد الكلام وأصله أن ينطق بهن مضافات** " تقدم بيانه فى : ما يلزم الإضافة[8]

---

(١) الأجرع : هو في الأصل وصف لكل مكان مستوٍ ، ثم صار اسماً للأرض المستوية ذات الرمل التي لاتنبت شيئاً. يُنظر التصريح ١٤٢/١ ، كما يُنظر الصحاح واللسان والتاج " ج ر ع "

(٢) في المحكم ٢٤٧/٣ " ب ط ح " : " البَطْحاءُ: مسيل فِيهِ دقاق الْحَصَى. وَقيل : بَطْحاءُ الْوَادي : تُرَاب لين مِمَّا جرته السُّيُول. وَالْجمع بَطْحاوَاتٌ وبِطاحٌ، فَإِن اتَّسع وَعرض فَهُوَ الأبْطَحُ، وَالْجمع الأباطحُ، كسَّروه تكسير الْأَسْمَاء، وَإِن كَانَ فِي الأَصْل صفة، لِأَنَّهُ غلب

(٣) يُنظر الكتاب ٢٨٨/٣

(٤) في المطلع على ألفاظ المقنع للبعلي/ ٤٧٥ : يقال مضى ملئ من الزمان ، وملي من الدهر أي : طائفة .

(٥) يُنظر الكتاب ٢٨٨/٣

(٦) يُنظر ص٧٣١ من هذا البحث

(٧) يُنظر ق ٢٦٠ أ ، وشرح المفصل لابن عمرون ٦٩١/١

(٨) يُنظر ص٢٨٩ من هذا البحث

....

قوله : "**فلما اقتطع عنهن**[1] **ما يضفن إليه وسكت عليهن صرن حدوداً ينتهى عندها ، فلذلك سمين غايات** " هذا تفسير المبرد[2] ، وهو غني عن الشرح ، وبنيت لأنه لما حذف ما أضيفت إليه مع مع إرادته وفهم منه بعد الحذف ما كان يفهم قبله ، صرن بمنزلة بعض الاسم وبعض الاسم لا **٤١٦/ب** يستحق إعراباً.[3]

فإن قيل : لو كان حذف المضاف إليه موجباً للبناء لبنى (المضاف)[4] إذا حذف المضاف إليه وكان نكرة؟

فالجواب : أنه لا نسلم أنه حينئذ يفهم منه غير ما كان يفهم منه فى حال عدم الإضافة .

وقال ابن الحاجب[5] :علة بناء هذه الظروف تضمنها معنى الحرف لتضمنها معنى المضاف إليه ، والفرق بينها إذا أعربت وبينها إذا بنيت ، والحذف فى الحالتين أنها فى البناء متضمنة للمحذوف تضمن " أين " لحرف الاستفهام ، وإذا أعربت كان المضاف إليه محذوفاً مراداً فى نفسه لا على معنى إن شاء يتضمنه فهو كالظرف فى قولك : خرجت يوم الجمعة ، فى أن الحرف محذوف لا متضمن له ، وإلا وجب البناء ، وهو معرب باتفاق ، فلما جاءت هذه الظروف على الوجهين قدر لكل وجه ما يليق به مما هو قياس العربية .

وقوله : "**حسب**" و"**لا غير**" وإن لم يكونا ظرفين فقد جريا مجراه فى تضمنهما المعنى الذى بنى الظرف من أجله ، ولو كان "حسب" معربا لوجب تنوينه وكذلك "غير" فى قولك : لا غير ، فدل ذلك على أنه مبنى ولا علة للبناء إلا ما ذكرناه فى الظروف انتهى .

قوله : لتضمنها معنى ، المعنى لتضمنها معنى المضاف إليه يشعر بأنه تضمن معنى حرف الجر وهو اللام التى هذه الإضافة بمعناها ، ولو كان طلب معنى الإضافة موجباً للبناء لأوجب فى كل وأخواتها مما يلزم الإضافة ، وبهذا يبطل الأول أيضاً ، وما ذكره فى الظرف فقد نبهت على ما فيه في الظروف .

---

(١) في ص " عنها " والتصويب من المفصل .

(٢)في المقتضب ١٧٤/٣ " ... فَأَما الغايات فمصروفة عَن وَجههَا؛ وَذَلِكَ أَنَّهَا مِمَّا تَقْدِيره الْإِضَافَة ؛ لِأَن الْإِضَافَة تعرفها وَتحقّق أَوْقَاتهَا، فَإِذا حذفت مِنْهَا، وَتركت نياتها فِيهَا -كَانَت مُخَالفَة للباب معرفَة بِغَيْر إِضَافَة، فصرفت عَن وجوهها، وَكَانَ محلهَا من الْكَلَام أَن يكون نصبا أَو خفضا فَلَمَّا أزيلت عَن موَاضعهَا ألزمت الضَّم، وَكَانَ ذَلِك دَلِيلا على تحويلها، وَأَن موضعهَا معرفَة وَإِن كَانَت نكرَة أَو مُضَافَة، لَزِمَهَا الْإِعْرَاب "

(٣) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٤

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ص

(٥) يُنظر الإيضاح ٥٠٨/١

....

قوله : ولا علة إلا ما ذكرناه ، وهذه دعوى ، وقال الرماني[1] : الإضافة التي توجب البناء هي إضافة المبهم إلى جملة ، أو ما حذف منه المضاف لما اقتضى من نقصان **٤١٧**/أ التمكن . انتهى .
لأن الإبهام يقتضى نقصان التمكن والظروف تكون مبهمة وحذف المضاف إليه يقتضى التمكن فلما اجتمعت على الاسم أوجبت له البناء وذا يشكل بما إذا اضيف إلى نكرة وقطع عنها ، وتقدمت الإشارة إلى الجواب .
ويحتمل أن يقال : "قبلُ وبعدُ" ليستا بقويتين فى التمكن إذا أضيفتا ؛ لأنهما لا يرفعان فلما قطع عنها المضاف إليه ازداد نقص تمكنها ، والإضافة إلى المعرفة توجب تعريف المضاف فقد تضمن مع اجتماع النقصين معنى ليس له ، بخلاف إضافته إلى النكرة فإنه نكرة ، وإذا قطع حينئذ لا يبقى للتخصيص أثر لضعفه بخلاف التعريف ؛ فبنيا لذلك .
وذا لم أقف عليه لأحد[2] ، وبنيت على حركة ؛ لأن لها أصل فى التمكن[3] ، وعلى الضم لأن أكثر أحوال هذه الظروف أن تكون منصوبة فأخرجت إلى الضم ولم تخرج إلى الكسر لأن الكسر أخو النصب ومن هنا يعلم لم بنوه إذا كان مجرورا وليس بظرف .
وقيل[4] : لأن الضم لا يكون إعراباً لقبل وبعد فبنيت على حركة لا تلتبس بحركة إعرابها وغيرها محمول عليها لقطعها عن الإضافة[5] .

---

(١) يُنظر شرح الكتاب للرماني/٧١٠ رسالة دكتوراه من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال
(٢) وقيل بنيت لتضمنها حرف الجواب في الاستغناء به عما بعده . يُنظر تمهيد القواعد ٣٢١٣/٧
(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٨٦/٤ : وليس تحريكها لالتقاء الساكنين كما يظن بعضهم ، ألا ترى أن من جملة الغايات " أول ، ومن عل " وآخرهما متحرك ولم يلتق فيه ساكنان ؟ ا. هـ
وقال صدر الأفاضل في التخمير ٢٦٧/٢ : إنما بني على الحركة ؛ لأن هذه الأسماء لا تخلو من أن يمكن بناؤها على السكون أو لا يمكن ، بأن يكون ما قبل أواخرها ساكناً ، فلئن لم يمكن بناؤها على السكون فذاك ، وإن أمكن فبناؤها على الحركة أولى ، وذلك أن هذه الأسماء حقها أن تقع في ذيل الكلام فبناؤها على السكون يوهم أن بناءها للوقف فيختل الغرض المطلوب من البناء بخلاف نحو "كم " فإنه لا يقع في ذيل الكلام فبناؤه على السكون لا يخل بالغرض المطلوب .
(٤) من القائلين بذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٨٦/٤
(٥) هذه أولى علل ثلاثة للبناء على الضم ذكرها السيرافي في شرح الكتاب ٦٧/١ ط بيروت قال: وعلة ثانية : أن قبل وبعد قد حذف منهما المضاف إليه وتضمنا معنى الإضافة، فحركا بأقوى الحركات ليكون عوضا من الذاهب كما يعوض من المحذوفات في مواضع كثيرة حروف وحركات ، ألا ترى أن سيبويه جعل السين في اسطاع عوضا من ذهاب الحركة من الواو في أطوع، فإذا جاز أن يبدل الحرف من الحركة ويجعل عوضا، جاز أن تبدل الحركة من الحرف وتجعل عوضه.
وعلة ثالثة: وهي أن قبل وبعد يشبهان الاسم المنادى المفرد، والشبه بينهما أن المنادى المفرد متى نكر أو أضيف أعرب، كقولك " يا

وإنما ينبنين إذا نوي فيهن المضاف إليه ، وإن لم ينو فالإعراب كقوله:

فساغَ لِيَ الشَرابُ وكنتُ قَبْلا   أكاد أغَص بالماءِ الفُراتِ

وقد قرىء :" لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ" ، ويقال أبدأ به أولاً[1] .

قوله : " **وإنما يُبْنَينَ إذا نوى فيهن المضاف إليه** " قال السيرافى[2] : أما كونهما[3] معروفين فأن يكون المضاف (إليه)[4] المحذوف معرفة فيتعرفان به ، فإذا حذفته لمعرفة المخاطب فقد فُهِم بهما مفردين ما كان يُفهم بهما مضافين على حدهما فى التعريف ، وإذا كانا منكورين فكأنهما أضيفا إلى منكور ، وحذف المضاف إليه فبقيا على التنكير.

قال سيبويه[5] : ويدلك على أن قبل وبعد غير متمكنين أنه لا يكون فيهما (مفردين)[6] ما يكون فيهما مضافين **٤١٧/ب** لا تقول : هذا قبل كما تقول: هذا قبل العتمة[7] ، معناه : أنهما لا يكونان خبرين وكذا لا يقعان[8] صلة ، وقوله تعالى {**وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ** }[9] ما : زائدة وليست مبتدأ ، ومِن قبل : الخبر كما ظنه بعضهم[10] .

ويجوز أن تكون "ما" : مبتدأ ، و"فرطتم" : صلته ، وهى مصدرية ، وفى يوسف : الخبر ، ومِن قبل : معمول فى يوسف[11]

راكبا " و " يا عبد الله " وإذا أفرد بنى إذا كان معرفة وقد كان متمكنا قبل أن يبنى، فكذلك قبل وبعد إذا أضيفا أو نكرا أعربا وإذا أفردا غير نكرتين بنيا فلما أشبها المنادى المفرد بالشبه الذي ذكرناه وكان المنادى مضموما ضما كما ضم.

(١) يُنظر المفصل/ ٢١٠

(٢) يُنظر شرح الكتاب ٦٨/١ ط بيروت

(٣) ضمير التثنية في كلام السيرافي يعود إلى " قبل" ، و"بعد" وعبر الزمخشري بضمير الجماعة ؛ لأنه عمد إلى " قبل" و"بعد " وما جرى مجراهما من الظروف .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من شرح الكتاب للسيرافي ٦٨/١

(٥) يُنظر الكتاب ٢٨٦/٣

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من الكتاب ٢٨٦/٣

(٧) في ص : القيامة ، والمثبت أنسب كما في الكتاب ٢٨٦/٣

(٨) في ص " لا يقع " ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٩) يوسف /٨٠

(١٠) عُزي في التذييل والتكميل ٨٢/٤ وتمهيد القواعد ١٠٢٦/٢ إلى الزمخشري وغيره ، وما في الكشاف ٤٨٩/٢ وجه من أوجه خمسة ذكرها جائزة في توجيه إعراب " ما" ، ويُنظر المشكل ٤٣٧/١ ، والمحرر الوجيز ٢٦٩/٣ ، والتبيان/ ٧٤١

(١١) في المحرر الوجيز ٢٦٩/٣ : " .. ولا يجوز أن يكون قوله "من قبل" متعلقاً بـ "فرطتم" وإنما تكون على هذا مصدرية . التقدير : من قبل تفريطكم في يوسف واقع أو مستقر ، وبهذا المقدر يتعلق قوله " من قبل" .

....

ووقع الفصل بين حرف العطف والمعطوف بمعمول الخبر(١) .

ويجوز أن تكون "ما" المصدرية نصباً على النسق ، على أن المعنى : ألم تعلموا أن أباكم قد أخذ عليكم موثقاً من الله ، وتعلموا تفريطكم ، فـ "مِن" متعلقة بـ "تعلموا"(٢) .

قوله : **"فإن لم يُنْوَ ، فالإعراب** " لأنه يكون نكرة فيعرب كسائر النكرات كقول الشاعر(٣) :

٢٣٦- وساغَ لِي الشَّرابُ، وكنتُ قبلاً(٤) أَكادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الفراتِ(٥)

وروى عن أبي عمرو :

... بالماء الحميم(٦)

---

(١) وفيه الفصل بمتعلق الخبر بين حرف العطف والمعطوف ، وقد ذكر أبو علي أنه لايجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر وتبعه جماعة من المتأخرين ، وأجازه ابن مالك في الاختيار إذا لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً. يُنظر في هذه المسألة الحجة للقراء السبعة ٣١٠/١ ، وكتاب الشعر/٢٨٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٤/٣ ، والبحر المحيط ٣٣١/٥، والمغني١٣/٢ ، و تمهيد القواعد ٣٥١٧/٧

(٢) يُنظر معاني القرآن للفراء ٥٣/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٤/٣ ، والبسيط للواحدي ٢٠٤/١٢

(٣) البيت لعبد الله بن يعرب في المقاصد النحوية ٤٣٥/٣ ، والدرر ٤٤٧/١ ، وهو ليزيد بن الصعق في الخزانة ٤٠٧/١

(٤) يُروى : قِدماً في اللسان والتاج "ح م م" وعليه فلا شاهد فيه

(٥) البيت من الوافر ، وهو من شواهد الأشموني ٢٦٩/٢ ، والتصريح ٥٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٧٣/٣

الشاهد فيه إعراب " قبل" وتنكيره وتنوينه لتجرده من الإضافة لفظاً ومعنى ، وعجز البيت تعددت رواياته ، قال البغدادي في الخزانة ٤٠٩/١ تحت عنوان " تتمة" : الْمَشْهُور فِي رِوَايَة هَذَا الْبَيْت :

... أكاد أغص بِالْمَاءِ الْحَمِيم

قَالَ الْعَيْنِيّ : قَائِله عبد الله بن يعرب بن مُعَاوِيَة بن عبَادَة بن الْبكاء بن عَامر وَكَانَ لَهُ ثأر فأدركه فأنشده انْتهى ورَوَاهُ الثعالبي والزمخشري

... أكاد أغص بِالْمَاءِ الْفُرَات

وَلَعَلَّه من شعر آخر ، وَكَذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو حَيَّان فِي تَذكرته عَن الْكسَائي

.. أكاد أغص بِالْمَاءِ الْمعِين

لكنه رَوَاهُ عَنهُ وَكنت "قبلٌ " بِالرَّفْع والتنوين ثمَّ قَالَ : قَالَ الْفراء هَذَا التَّنْوِين نَظِير تَنْوِين المنادى الْمُفْرد إذا لحقه التَّنْوِين فِي ضَرُورَة الشعر انتهى . ولم أقف على هذا النقل في تذكرة أبي حيان المطبوعة التي بين يدي ، وإنما رُوي البيت فيها ٥٢٧ بالنصب على المشهور ، ولعل هذا النقل عن أجزاء من التذكرة فُقدت لم تصل إلينا .

(٦) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٨٨/٤ : .. والمشهور فيه الرواية : بالماء الفرات ، ورواه الثعالبي عن أبي عمرو : بالماء الحميم ، ، وهو المحفوظ .

....

ومعناه ظاهر ، شاهده : نصب "قبلاً" وتنوينه لما لم ين مضافاً

قوله : وقد قرئ{ **لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**}[1] ذكر فى الموضح[2] لليزيدى[3] ، فى اللوامح[4] أبو السمال[5] {من قبلٍ ومن بعدٍ} بالجر والتنوين.[6] انتهى

على اعتقاد التنكير

"وابدأ به أولاً " نكرة ، أى متقدماً .

(١) الروم/ ٤

(٢) الموضح لليزيدي أظنه كتاب في القراءات لم أقف عليه ، والمشهور أن الموضح كتاب في التفسير ، يقع في ثلاث مجلدات ، مفقود ، ألفه قوام السنة أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني المتوفي ٥٣٥هـ . يُنظر في ترجمته طبقات المفسرين للداوودي ١١٤/١ ، وديوان الإسلام لشمس الدين الغزي ٣٢/٢ ، ومعجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر لعادل نويهض ٩٣/١

وكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها لأبي عبد الله نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفسوي الفارسي النحوي المعروف بابن أبي مريم ، المتوفى بعد ٥٦٥هـ ، والكتاب مطبوع في ثلاثة مجلدات بمكة المكرمة سنة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م ، وليس فيه هذا النقل .

(٣) هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي اليزيدي ، مولده بالبصرة سنة ١٣٨هـ ووفاته بمرو سنة ٢٠٢هـ ، من كتبه النوادر في اللغة ، والمقصور والممدود ، ومناقب بني العباس ، وله مختصر في النحو . يُنظر في ترجمته معرفة القراء الكبار ١٥١/١ برقم ٦٢، والأعلام ١٦٣/٨

(٤) اللوامح : كتاب في القراءات مفقود ، مؤلفه أبو الفضل عبد الرحمن بن الحسن الرازي المقرئ المتوفى سنة ٤٥٤ هـ . يُنظر في ترجمته هدية العارفين ٥١٧/١ ، ومعجم المؤلفين ١٣٤/٥

(٥) هو قعنب بن هلال بصري ، كان معاصراً لأبي عمرو بن العلاء ، روى عنه أبو زيد الأنصاري ، وفي ميزان الاعتدال للذهبي ٣٧٨/٧ : له حروف شاذة ، لا يُعتمد على نقله ، ولا يوثق به ، اسمه معتب ، قلتُ وهو تصحيف بدليل إثبات قعنب في تاريخ الإسلام للذهبي ٥٧٦/٩ ، وفيه عن سمته وخلقه نقول حسنة . يُنظر في ترجمته غاية النهاية ٢٦/٢ ، وتوضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين الدمشقي ١٥٩/٥

(٦) وهي قراءة الجحدري ، وعون العقيلي أيضاً من وجه ، وعنهما أيضاً القراءة بالجر من غير تنوين ، وحكى الكسائي عن بعض بعض بني أسد جر الأول منوناً ، وضم الثاني من غير تنوين . يُنظر معاني القرآن للفراء ٣١٩/٢ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٤ ، البحر ١٥٨/٧ ، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ١٤٠/٧ .

ويقال : جئته من عل ، وفي معناه : من عال ومن معال ومن علا . ويقال : جئته من علوَ وعلوِ وعلوُ.

وفي معنى حسب بجل. قال:

رُدُّوا علينا شيخَنا ثم بَجَلْ [1] .

"**ويقال جئته (من)**[2] **علٍ** " كـ "شجٍ "

"**وفى معناه (مِن)**[3] **عالٍ**" كـ "قاضٍ" ، "**ومن معال ومن علا**" كعصا نكرات ؛ فلذا نونت ولم تبن على الضم ، وتقدم "من عل" المبنية[4]

"**ويقال : جئته من علوُ وعلوَ وعلوِ**" ، فالضم كـ "قبلُ" ، والفتح طلباً للخفة ، والكسر على أصل التقاء الساكنين وهرباً من ثقل الضمة والواو .

وحُكى : من عالى ومن علا[5] . ومن روى : "علُوْ" فالصحيح أنها إشباع ، وليست لغة[6] .

وحكى السخاوي[7] : مِن عَلوِ انتهى ، كأنه جاء فيها البناء والإعراب .

قوله : "**وفى معنى حسب بجل قال**[8] **٤١٨/أ** :

٢٣٧– رُدُّوا علينا شيخَنا ثم بَجَلْ [9]

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢١١

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من المفصل .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من المفصل .

(٤) يُنظر ص٧٥٣ من هذا البحث

(٥) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ٨٠/١ ط بيروت

(٦) خلافاً لابن يعيش في شرح المفصل ٩٠/٤ إذ جعلها لغة .

(٧) يُنظر المفضل ٤٦٢/٣

(٨) هو الأعرج المعنى ، واسمه : عدي بن عمرو ، أو سويد بن عدي كما في ديوان الحماسة برواية الجواليقي/ ٥٣ وما بعدها ، وقال التبريزي في شرح الحماسة ١٥٤/١ وقيل : الصحيح أنها لعمرو بن يثربي أ.هـ ويُنسب للحارث الضبي في الدرر ٣٧٠/١ .

(٩) البيت من الرجز المشطور ، وقبله :

نحن بنو ضبة أصحابُ الجملْ

نحن بنو الموتِ إذا الموتُ نزلْ

ننعى ابن عفانَ بأطرافِ الأسَلْ

وهو من شواهد العين ١٣٤/٦ ، والجمهرة٢٦٩/١ ، واللسان ، والتاج "ب ج ل" .

الشاهد فيه مجيئ " بجل " بمعنى حسب اسم فعل مبنياً على السكون .

....

ذكر "بَجَلْ" لأنها فى معنى حسب ،وليس البناء لقطعها عن الإضافة فإنها مبنية ؛ لأنها اسم فعل ، وعلى السكون وإن أضيفت ، نحو : بَجَلْك ، إلا أنهم يقولون : بَجَلِي ، فيكسرون للياء وقول جابر بن رألان[1] :

٢٣٨- لما رَأَتْ معشراً قَلَّتْ حَمُولَتُهم قَالَت سعادُ :أَهَذا مُلْكُكُمْ بَجَلا[2]

يجوز أن يكون إعراب "بجل" كما تعرب "حسبك" ، ونصب على الحال ، أى غير مجاوز ما أراد ويجوز أن يكون أراد : "بجلي" فقلب الياء ألفا ؛ لأن الأخفش[3] وغيره[4] حكوا عن بعض العرب يقول : جاءنى غلاما يعنى : غلامي ، فيقلب الياء ألفاً .

اللغة : شيخنا : أرادوا به عثمان بن عفان رضي الله عنه .

والبيت الأول من الأبيات التي أوردتها يروى :

"نحن بني ضبة ... "

بنصب "بني" على الاختصاص وهي الرواية التي استشهد بها النحويون . يُنظر شرح الشذور/ ٢١٩ ، والأشموني ١٨٧/٣

(١) جابر بن رألان الطائي السنبسي ، أحد الأعراب ، حكى عن أعرابيَّيْنِ سمعهما بالغوطة ، حكى عنه الأصمعى . يُنظر في ترجمته تاريخ دمشق لابن عساكر ١٩٨/١١ ، والإكمال ٣٧٦/٤ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو من شواهد الإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم العوتبي الصحاري (من علماء القرن السادس أو السابع) ٦٩٠/٤

(٣) لم أقف على من نقل هذه الحكاية عن الأخفش ، وفي معاني القرآن للأخفش ٣١٠/٢ عند تفسير قوله تعالى " .. قال ابن أم .." الأعراف ١٥٠ : هذا لا يقاس عليه ، وقال بعضهم " يابْن أُمِّي " وهو القياس ، ولكن الكتاب ليست فيه ياء فلذلك كُره هذا .

(٤) نقله في الأصول ٣٤١/١ عن المازني .

وشبه "حيث" بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة ، ويقال : حيث وحوث بالفتح والضم فيهما ، وحكى الكسائي "حيثِ" بالكسر.

ولا يضاف إلى غير الجملة ، إلا ما روي من قوله :

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيل طَالِعاً

أي : مكان سهيل .

وقد روى ابن الأعرابي بيتاً عجزه :

... حَيْثُ لي العمائِم

ويتصل به "ما" فيصير للمجازاة.

قال صاحب الكتاب : فصل : وشَبَهُ حيث بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة ...الفصل [١]

محمد : تمام قوله[٢] : ولما لم يظهر فيما بعدها الجر غالبا لغلبة إضافتها إلى الجملة صارت إضافتها كلا إضافة ، فأشبهت "قبل" فى قطعها عن الإضافة[٣] .

قوله : "**ويقال : حيث ، وحوث**"[٤] ، التحريك لالتقاء الساكنين ، وبالفتح طلبا للخفة "**والضم فيهما**" يعنى فى التى بالياء والواو تشبيها بقبل[٥] .

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢١١

(٢) أراد قول الزمخشري : وشبه حيثُ بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة .

(٣) في شرح الكتاب للسيرافي ٥١/١ ط بيروت : الذي أوجب بناء " حيث" علتان:

إحداهما أنها تقع على الجهات الست ، وتقع على كل مكان. وكل واحد من هذه الجهات تقع مضافة إلى ما بعدها، وأبهمت " حيث " فوقعت عليها كلها ولم تختص بمكان دون مكان ، فشبهوها لإبهامها في الأمكنة " بإذ " المبهمة في الزمان الماضي كله، فلما كانت " إذ " مضافة إلى جملة موضحة لها، أوضحت " حيث " بالجملة التي أوضح بها " إذ " ، فلما استحقت الإضافة ومنعتها، صارت بمنزلة قبل وبعد، إذ حذف المضافتان إليه وبنيت كما بنيتا.

والعلة الثانية: أنه ليس شيء من غير الأزمنة، وما في معناها يضاف إلى الجمل إلا " حيث "، فلما خالفت أخواتها بأنها قد أضيفت إلى الجملة بنيت لمخالفتها أخواتها ودخولها في غير بابها، أعني في مشابهة "إذ" من الإضافة إلى الجمل وعارض ابن الحاجب مضمون هذا الكلام ، معقبا على ما قاله الزمخشري في ذا المعنى في الإيضاح : ٥٠٩/١ فقال : إن قصد بهذا التشبيه أنه علة البناء لم يستقم ؛ لأن لزوم الإضافة لا يلزم منه البناء ، وإن أراد أنهما مضافان إلى جملة فلا يستقيم التشبيه ؛ لأن الغايات غير مضافة إلى جملة ، وأيضاً فإن مضاف هذه مذكور ، والغايات بنيت لتضمنها معنى مضافها بعد الحذف ، فلا يستقيم أن ما ذكره علة للبناء ، وإن قصد أنه علة الضم فهو مستقيم ، ولكن ذكر علة بنائها أهم ؛ لأنه ملبس ، وعلة بنائها احتياجها إلى جملة معه .

(٤) هي لغة لبني تميم ، يُنظر معجم العين ٢٨٥/٣ "ح ي ث" ، والتهذيب ٢١٠/٥ "ح ي ث"

(٥) اقتصر سيبويه على لغتي الضم والفتح ، الأخيرة تشبيها بأينَ في الكتاب ٢٨٦/٣ ، وذكر اللغات الأربعة جماعة ، منهم

....

"**وحكى الكسائى**[1] **الكسر**" فى الثاء على أصل التقاء الساكنين

قوله : "**ولا يضاف إلى غير الجملة**" .

"حيث " : ظرف مكان وليس من ظروف المكان ما يضاف إلى الجملة غيرها ؛ لإبهامها من حيث أنها تقع على كل جهة أبهمت فاحتاجت أن تضاف إلى جملة تزيل إبهامها كإذ وإذا فى الزمان ، وأجاز الأخفش[2] أن يكون زمانا أيضا ، واحتج بقول طرفة[3] : ***١٨ ٤ /ب***

٢٣٩- لِلْفَتَى عَقلٌ يعيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي ساقَهُ قَدَمُهْ[4]

قال : أراد مدة حياته ، ويحتمل أن يريد مكان هدايته و (لا)[5] يلزم منه الزمان ، وتبقى على أصلها . وتخرج عن الظرفية ، منه قوله تعالى { **وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ** }[6] فأدخل عليها حرف الجر ، ومنه قوله تعالى { **اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ** }[7]

وقال الشاعر[8] :

٢٤٠- كأنّ منها حيثُ تلْوِى الِمْنطَقا

الأخفش في المعاني ٩/١ ، و السيرافي في شرح الكتاب ١/ ٥١ ط بيروت

(١) في المحكم ٤٣٢/٣ "ح ي ث" قَالَ الْكسَائي: وَسمعت فِي بني تَمِيم من بني يَرْبُوع وطُهيَّةَ من ينصب الثَّاء على كل حَال فِي الْخَفْض وَالنّصب وَالرَّفْع، فَيَقُول : حَيْثَ الْتَقَيْنَا ، وَمن حَيْثَ لَا يعلمُونَ، وَلَا يُصِيبهُ الرّفْع فِي لغتهم، وَقَالَ: سَمِعت فِي بني أَسد بن الْحَارِث بن ثَعْلَبَة وَفِي بني فقعس كلهَا، يخفضونها فِي مَوضِع الْخَفْض وينصبونها فِي مَوضِع النصب فَيَقُولُونَ: من حَيْثِ لَا يعلمُونَ، وَكَانَ ذَلِك حَيْثَ الْتَقَيْنَا.

(٢) يُنظر في مذهبه كتاب الشعر للفارسي/ ١٨٢، واللباب ٧٧/٢ ، وقد تبعه ابن يعيش في شرح المفصل ٩٢/٤

(٣) هو أبوعمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي ، ولد في بادية البحرين سنة ٨٦ق هـ ، مات مقتولاًسنة٦٠ ق هـ تقريباً . يُنظر في ترجمته الشعر والشعراء ١٨٥/١ ، والأعلام ٢٢٥/٣ .

(٤) البيت من المديد ، وهو لطرفة في ديوانه/ ٧٣ ، وهو من شواهد مجالس ثعلب ١٩٧/١ ، والبديع لابن الأثير ٤٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/٢ .

الشاهد فيه : استعمال " حيث" في الزمان على مذهب الأخفش ومن تبعه ، وعارضه ابن مالك ومن وافقه ، وحملوا البيت على معنى : أين تهدي . يُنظر الخزانة ١٩/٧

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة يقتضيها السياق

(٦) البقرة ١٤٩ ، ١٥٠

(٧) الأنعام ١٢٤

(٨) أنشده بعض البغداديين ، ولا يُعرف قائله ، يُنظر كتاب الشعر/ ١٨٠

....

حِقفٌ نقاً مالا على حِقْفَىْ نَقا[١]

جعلها اسم "كأن" مع بقائها مبنية .

وقال الآخر[٢] :

٢٤١– عَلَى فَتْخَاءَ يعْلمُ حَيْثُ تَنْحُو   وَمَا فِي حَيْثُ تَنْحُو مِنْ طَرِيقِ[٣]

وقيل[٤] : "حيث" ظرف ، واسم "كأن" ضمير قصة محذوف ، وقال الزجاج[٥] : هى موصولة ، ولو كان كان كما قال لاحتاجت إلى عائد .

قوله : إلا ما روى من قوله[٦] :

٢٤٢ – أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا[٧]

---

(١) البيتان من الرجز المشطور ، يُنظر شرح أبيات المغني للبغدادي ١٣٤/٣ .

الشاهد : خروج "حيث" عن الظرفية ، واستعمالها استعمال الأسماء بمعنى مكان .

اللغة : المِنطق : ما تشد به المرأة وسطها . الحِقف : المعوج من الرمل

النقي : المنقاد من الرمل

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي ، يُنظر ديوانه/ ١٠٣

(٣) البيت من الوافر ، وهو من شواهد التذييل والتكميل ٦٧/٨ ، تمهيد القواعد ٢٠٢٢/٤

الشاهد فيه : جر "حيث" بفي

اللغة :الفتخاء :الرِّجل التي بها اعوجاج أو لين .

(٤) لم أقف على القائل .

(٥) في معاني القرآن للزجاج ٣٢٩/٢ عند تفسيره لقوله تعالى { إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ } الأعراف ٢٧ : " حيث في موضع جر ، إلا أنها بنيت على الضم ، وأصلها أن تكون موقوفة ؛ لأنها ليست لمكان بعينه ، وأن ما بعدها صلة لها ، ليست بمضافة إليه " .

(٦) لا يُعرف قائله ، يُنظر شرح شواهد المغنى ٣٩٠/١ ، وشرح أبيات المغنى١٥/٣ ، والدرر ٤٥٦/١

(٧) البيت من الرجز المشطور ، وبعده :

نَجْماً يُضِئُ كالشِّهابِ سَاطِعا

وهو من شواهد اللباب ٧٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/٢ ، والكناش في النحو والصرف ١/ ٢٨٧

الشاهد فيه : إضافة "حيث" إلى المفرد ، وهو نادر عند الجمهور ، جائز في مذهب الكسائي . يُنظر كتاب الشعر للفارسي/ ١٨١

الإعراب : قال العيني في المقاصد النحوية ٣٨٤/٣ : حَيْثُ مُعرب إمَّا منصوبٌ على الظَّرْفِيَّة أَو على المفعولية وَيكون "ترى" علمية ، مَفْعُوله الأول "حَيْثُ" ومفعوله الثَّانِي طالعاً أَو تكون ترى بصرية فَتكون "حَيْثُ" : مَفْعُولا بِهِ وطالعاً: حَالا من حَيْثُ لَا من سُهَيْل لِأَن الْحَال من الْمُضَاف إِلَيْهِ ضَعِيفَة .

قال البغدادي في الخزانة ٧/٧ وَأما إن رفع سُهَيْل فطالعاً حالٌ من ضمير خبر سُهَيْل ، ونجماً مَنْصُوب على الْمَدْح.

....

وروى : حيثُ سهيلٌ بالرفع[1] أى : حيث سهيل يعن أو مشرق ، وطالعاً : حال و"حيث" مبنى حينئذ لأنه مضاف إلى جملة ، وإذا جر سهيل يكون طالعاً حالا من المضاف إليه[2] ؛ لأنه من سهيل ، وبنيت "حيث" حينئذ لافتقارها إلى المضاف فأشبهت الحرف .

فإن قيل : الكلم التى تلزم الإضافة يلزم حينئذ بناؤها ؟

قيل : تلك يجوز أن تستعمل غير مضافة ، ولذا قيل هناك إن الإضافة غالبة عليها.

ومنهم من يرويه : حيثَ بالنصب ، يجعله معرباً وينصبه على المفعول به ، ويجر سهيلا بالإضافة[3]

قوله : **وقد روى ابن الأعرابى[4] بيتاً عجزه :**

٢٤٣- ... حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ

صدره[5] **٤١٩**/أ :

(١) يُنظر اللباب ٧٨/٢

(٢) قال البغدادي في الخزانة ٤/٧ : مجيئ الحال من المضاف إليه وإن كان قليلاً فقد ورد منه كثير في الشعر . ويُنظر المسائل الشيرازيات ٢٨٣/١

(٣) يُنظر اللباب ٧٨/٢ ، وعُزيت هذه الرواية إلى الفراء في التاج "ح ي ث" .

(٤) كذا في شرح الكتاب للسيرافي ٥٢/١ ط بيروت

(٥) وفي الخزانة ٥٠٦/٦ :مستعيناً بكلام التبريزي في شرح الكافية قال : ولم يورد الزمخشري في المفصل هذا البيت بتمامه .. لاختلاف في صدره ... قال التبريزي وبعضهم :قَالَ: صَدره:

وَنحن سقينا الْمَوْت بِالسَّيْفِ معقلاً .. وَقد كَانَ مِنْهُم حَيْثُ لي العمائم

انْتهى. وَقَالَ ابْن المستوفي: وَمَا أنْشدهُ ابْن الْأَعرَابِي فقد قَالَ الأندلسي: وجدت أَنا تَمَامه فِي بعض حَوَاشِي الْمفصل وَهُوَ:

وَنحن قتلنَا بالشآم مغفلاً .. وَقد كَانَ منا حَيْثُ لي العمائم

قَالَ: وَلَا أعلم صِحَّته. وأوله على مَا أنشدنيه شَيخنَا مُحَمَّد بن يُوسُف البحراني:

ونطعنهم حَيْثُ الحبا بعد ضَربهمْ ... ... الْبَيْت

وَلم يتممه بعض فضلاء الْعَجم فِي شرح أَبْيَات الْمفصل إِلَّا بقوله:

وَنحن سقينا الْمَوْت بالشآم معقلاً وَقد كَانَ مِنْكُم حَيْثُ لي العمائم

ويُنظر التخمير ٢/هـ١ من ص ٢٧٢

ومنها : منذ ، وهي إذا كانت اسماً على معنيين :

أحدهما : أول المدة ، كقولك : ما رأيته منذ يوم الجمعة، أي أول المدة التي انتفت فيها الرؤية ومبدؤها ذلك اليوم.

والثاني : جميع المدة كقولك : ما رأيته منذ يومان، أي مدة انتفاء الرؤية اليومان جميعاً.

و"مذ" محذوفة منها. وقالوا: هي لذلك أدخل في الاسمية. وإذا لقيها ساكن بعدها ضمت رداً إلى أصلها.

وَنَطْعُنُهُم تَحْتَ الحَبا[1] بعدَ ضَربِهِم ببِيضِ مواضٍ[2] حَيْثُ لَيّ العَمَائِم[3]

ويروى :

بعد ضربنا ببيضٍ[4] .

شاهده :

حيث لى العمائم

فأضافه إلى المفرد.

قوله : "**ويتصل به "ما" فيصير للمجازاة** " لتكفه عن الإضافة، لأن الإضافة تزيل ابهامه والشرط بابه ، فإذا كف عن الإضافة بقى على إبهامه فجاز أن يجازى به ، نحو حيثما تكن أكن .

قال صاحب الكتاب : فصل : ومنها : منذ ... الفصل[5]

محمد : أى من الظروف المبنية : "**منذ** " تكون اسماً وحرفاً ، فالحرف يُذكر فى الحرف[6] فلذا قال :

---

(١) كذا الرواية في شرح الكافية الشافية ٤٢١/١، ويروى : حيث الحبى في شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٤ ، ويروى : حيث الكلى في الخزانة ٥٠٣/٦

(٢) ما عليه النقلة : ببيض المواضي ، مُعرفاًبأل من غير تنوين

(٣) البيت من الطويل وهو للفرزدق في شرح شواهد المغني ٣٨٩/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٧/٣ ، وليس في ديوانه الذي بين يدي ط دار صادر ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/٢ ، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ٩٠٢/٢ ، وارتشاف الضرب ١٤٤٩/٣

الشاهد فيه كسابقه .

اللغة : الحُبا : من الاحتباء ، وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بعمامته .

(٤) لم أقف على هذه الرواية في الكتب التي وصلت إليها يدي .

(٥) يُنظر المفصل/ ٢١٢

(٦) عاجلته المنية قبل أن يتحدث عنها .

....

"**وهى إذا كانت اسما على معنيين** " ودليل الحصر الاستقراء

" **أحدهما : أول المدة كقولك : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، أى أول المدة التى انتفت فيها الرؤية (ومبدؤها)**[1] **ذلك اليوم** .

والثانى : جميع المدة كقولك : ما رأيته منذ يومان أى مدة انتفاء الرؤية اليومان جميعا" .

والنكرة ما يختص بهذا الضرب ؛ لأن غرضه ذكر المدة التى انقطعت الرؤية فيها ، فإن أتى بمعرفة يشتمل على عدد جاز كقولك : منذ المحرم .

وأما الآخر فيذكر فيه ابتداء الوقت على جهة التعريف كيوم الجمعة ، ولا يجوز فى هذا إلا التوقيت ، والإشارة إلى وقت بعينه والمراد: ما رأيته منذ ذلك الوقت إلى وقتي هذا ، إلا أنك تركت ذكر منتهى الغاية للعلم به إذ لو كانت الرؤية وقعت بعد ولم تكن منقطعة من الوقت الذى ذكره لكان الإخبار غير صحيح.

وبنيت لقطعها عن الإضافة لأن معناها أمد ذلك فكانت مضافة إلى ذلك ثم حذف المضاف فهى كـ "قبل " ، وحركت لالتقاء الساكنين ، وبالضم اتباعاً للميم[2] ***١٩٤/ب*** ، والنون ساكن فهو حاجز غير حصين وهى مبتدأ ، ما بعده الخبر[3] .

وقيل[4] : يومان مبتدأ ومنذ الخبر كأنه قال : بيني وبينه يومان ، والصحيح الأول ؛ لأن منذ معرفة ويومان نكرة[5] .

وقوله : "إنها ظرف" ليس بشئ ؛ لأنه لم يقع فيها شئ فلا يكون ظرفاً[6]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من المفصل

(٢) في الأصول ١٣٧/٢ : وبُنيت على الضم لأنها غاية عند سيبويه . ويُنظر الكتاب ٢٨٧/٣ .

(٣) عُزي إلى البصريين ، في اللباب ٣٧٠/١ ، وقال المرادي في الجنى الداني/ ٥٠٢ : وهذا قول المبرد وابن السراج والفارسي ، ونقله ابن مالك عن البصريين ، وليس هو قول جميعهم أ هـ. قلت : ما نسبه إلى المبرد ثابت في المقتضب ٣٠/٣ ، وظاهر عبارة ابن السراج في الأصول ١٣٧/٢ عكس ما نُسب إليه . وسيأتي ، وما عزاه المرادي إلى الفارسي ثابت عنه في التعليقة على كتاب سيبويه ٢٣/١، ٢٢٨/٢ ، ونقل ابن مالك في شرح التسهيل ٢١٦/٢ هذا المذهب عن الأكثرين .

(٤) في شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤ : وقال بعضهم : يومان هو المبتدأ ، ومذ الخبر ، وتقدر مذ تقدير ظرف المكان ، كأنه قال بيني وبينه يومان . أ هـ قلت : وعليه جماعة منهم ابن السراج في الأصول ١٣٧/٢ ، وابن جني في اللمع/ ٧٦ ، وعُزي إلى الأخفش و الزجاج وطائفة من البصريين . يُنظر الجنى الداني /٥٠٢ ، والتذييل والتكميل ٣٤٠/٧

(٥) هذان مذهبان ذكرهما في إعراب " مذ يومان" واستظهر أولهما ابن يعيش في شرح المفصل ٩٥/٤

(٦) خلافاً لابن مالك في شرح التسهيل ٢١٦/٢ إذ صحح كونهما ظرفين ، وعزاه إلى سيبويه والسيرافي وابن خروف ، وما في الكتاب ١١٧/٣ ، وشرحه للسيرافي ٩١/١ ط بيروت صريح في أنهما اسمان ، وقال ابن خروف في تنقيح الألباب في شرح

....

وتلزم الابتداء ولذا لا يجوز الإخبار عنها ، وذهب الفراء[١] إلى أن منذ[٢] مركبة من "من"، و"ذو" فحذفوا الواو تخفيفاً وما بعدها من صلة الذال .

وقال غيره[٣] : هى مركبة من "من" ، و"إذ" حذفت الهمزة تخفيفاً ، وغيرت بضم أولها وحركت الذال لسكونها وسكون النون قبلها ، وضمت اتباعاً لضمة الميم .

واحتج على التركيب بقول بعض العرب[٤] "مِنذ" بكسر الميم يدل أن الأصل "مِن"

ويبطل قول الفراء أن "ذو" بمعنى الذى إنما تستعملها طيئ[٥] لا غير ، و"منذ" تستعملها جميع العرب .

وقال الكوفيون[٦] أيضا : إن الاسم بعدها يرتفع بإضمار فعل ، المراد : منذ مضى يومان ، (ويستعمل الفعل بعدها نحو: ما رأيته منذ وجد ، ومذ كان كذا وكذا باعتبار "إذ" ، والخفض باعتبار "مِن" ، وذا مبهم بناء على أنها مركبة والأصل عدم التركيب فماذا بما بنى عليه)[٧] .

وقال الفراء[٨] : إن الاسم بعدها بإضمار مبتدأ تقديره : هو يومان، وهو أيضا بناء على التركيب وأنها موصولة وذلك كله دعاوى لا دليل عليها .

وذهب بعض النحاة[٩] إلى أنها تكون اسما وتجر ما بعدها بالإضافة ومنع أن تكون حرفا وهو وهم ؛ لأنها إذا كانت مبنية لقطعها عن الإضافة فلا يصح بأن تضاف

غوامض الكتاب (شرح كتاب سيبويه) ٢١٠ : " .. وأما مذ ، ومنذ فمن الظروف .. ثم قال " .. فمذ ومنذ ظرفان مضافان إلى الفعل متعلقان بما قبلهما " . قلت : فلعل العبارة فيها مسامحة

(١) يُنظر في مذهبه اللباب ٣٦٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤

(٢) في ص "مذ" وهو سهو

(٣) أي من الكوفيين يُنظر السابقان ، والتذييل والتكميل ٣٣٢/٧

(٤) عُزي إلى بني سليم . يُنظر شرح الكافية للرضي ١١٨/٢ ، وتمهيد القواعد ١٩٦١/٤

(٥) استعمال "ذو" بمعنى "الذي" لغة لطيئ حكاها الأزهري في التهذيب ٤٥/١٥ "ذو" وتناقلها المتأخرون من النحويين في باب الموصول ، ويُنظر الإنصاف ٣٨٣/١ م(٥٦)

(٦) واختاره السهيلي ، وابن مضاء ، وابن مالك . يُنظر شرح التسهيل ٢١٧/٢، والجنى الداني/ ٥٠٢، والتذييل والتكميل٣٣٨/٧

(٧) ما بين المعقوفين غير مفهوم . ولعل الصواب : " وذا منهم بناء على أنها مركبة والأصل عدم التركيب فما ذا بما بُنِي عليه"

(٨) وعُزي إلى بعض الكوفيين .يُنظر الإنصاف ٣٨٣/١ م ٥٦ ، واللباب ٣٦٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤شرح التسهيل ٢١٧/٢، والجنى الداني/ ٥٠٢، والتذييل والتكميل٣٣٨/٧

(٩) عُزي إلى بعض البصريين في شرح الكتاب للسيرافي ٩٣/١ ط بيروت

....

قوله : " **ومذ محذوفة منها**" بدليل لو سميت بها ثم صغرتها لأتيت بالنون فقلت : منيذ[١] ، " **وقالوا**[٢]: **هى لذلك أدخل فى الاسمية**"[٣] **٢٠ ٤/أ**

وقوله : أدخل منها فى الاسمية يقتضى أن يكون غيرها ، والتحقيق أنها محذوفة منها لا غيرها[٤] .

قوله :" **وإذا لقيها ساكن بعدها ، ضمت رداً لها إلى أصلها** " لأن "مذ" أصلها "منذ" وذال "منذ" محركة لالتقاء الساكنين ، فإذا حذفت النون بقيت الذال ساكنة ، فإذا لقيت ساكناً من كلمة أخرى حركت لالتقاء الساكنين ، وبالضم لأنها كانت لها مع وجود النون فالإتيان بها أولى من غيره ، ومنهم من يكسر فيقول مذ اليوم على أصل التقاء الساكنين[٥] .

---

(١)وذهب ابن ملكون إلي أنَّ "مذ" ليست محذوفة من "منذ" ، قال: لأنَّ الحذف والتصريف لا يكون في الحروف، ولا في الأسماء غير المتمكنة ،وردَّه الشلوبين بأنه قد جاء الحذف في الحروف؛كتخفيف إنّ ، وأنَّ ، وكأنَّ . يُنظر شرح الجمل لابن الضائع ٣٥٢/١ ، والتذييل والتكميل ٧ /٣٣٤

(٢) في ص : قيل ، والتصويب من المفصل

(٣) يُنظر الكتاب ٤٥٠/٣ ، والأصول ١٣٧/٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٤/١ ط بيروت .

(٤) ليس كما ذكر بل علل ذلك السيرافي في شرح الكتاب ٩٤/١ط بيروت بقوله : غلبوا الاسمية على "مذ" بسبب الحذف الذي لحقها ؛ لأن الحذف إنما حقه أن يكون في الأسماء، وهي بذلك أولى لتصرفها وتمكنها ولحاق التنوين بها في تصريفها.

(٥) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤

ومنها : "إذ" لما مضى من الدهر، و"إذا" لما يستقبل منه.

وهما مضافتان أبداً ، إلا أن "إذ" تضاف إلى كلتا الجملتين ، وأختها لا تضاف إلا إلى الفعلية.

تقول : جئت إذ زيد قائم ، وإذ قام زيد، وإذ يقوم زيد، وإذ زيد يقوم.

وقد استقبحوا إذ زيد قام.

وتقول : إذا قام زيد ، وإذا يقوم زيد قال الله تعالى: " وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ".

ونحو قوله :

إذا الرجالُ بالرجالِ الْتَفتِ

ارتفاع الاسم فيه بمضمر يفسره الظاهر.

قال صاحب الكتاب : فصل : ومنها: إذ لما مضى من الدهر وإذا لما يستقبل ... الفصل[1]

محمد : قوله : "**ومنها**" ، يعنى من الظروف المبنية " **"إذ" لما مضى من الدهر"** تقول : أتيتك إذ قام زيد ، ولا يجوز أخرج إذ قام زيد .

"و"إذا" لما يستقبل منه " تقول : آتيك إذا احمر البُسر ، ولا يجوز خرجت إذا احمر البسر .

" **وهما مضافان أبداً** " لإبهامهما . "إذ" فى الماضى لايخص وقتاً منه دون غيره ، و"إذا" فى المستقبل كذلك ، لزما الإضافة إلى جملة ترفع إبهامهما .

قوله : "**إلا أن "إذ" تضاف إلى كلتا الجملتين** " يعنى الاسمية والفعلية ؛ لأن الأصل عدم الاختصاص

قوله : "**وأختها لا تضاف إلا إلى الفعلية** " لما تضمنته من معنى الشرط اختصت بالفعلية على ما قرر فى اشتغال الفعل عن المفعول بضميره[2] .

"**تقول : جئت إذ زيد قائم** " فتضيف "إذ" إلى الجملة الاسمية ."**وإذ قام زيد ، وإذ يقوم زيد**" فتضيفها إلى الجملة الفعلية .

وهى ضربان:

ما فعلها ماض ، وما فعلها مستقبل .

فإن قيل : "إذ" لما مضى ، فلم جاز أن يضاف إلى جملة فعلها مستقبل؟

فالجواب : ***٤٢٠/ب*** يأتى فى كلام ابن خروف

قوله : "**وإذ زيد يقوم** " يعنى يجوز الجملة الاسمية وإن كان خبرها فعلا مستقبلا

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢١٣

(٢) وعنوانه : ما أُضمر عامله على شريطة التفسير . يُنظر ق٢٠٣أ ، وشرح المفصل لابن عمرون ٥٤٨/١

....

قوله : " **وقد استقبحوا إذ زيد قام**" قال السيرافى[١] من قِبل (أن)[٢] "إذ" للماضى فإذا كان فى الكلام فعل ماض اختاروا إيلاءه إياها لمطابقتها .انتهى

وقال ابن خروف : إذا وقع بعدها المبتدأ كان الأحسن معه المضارع ؛ لأنها اسمية محمولة على الحال ، تقول : إذ عبد الله جالس ، وإذ عبد الله يجلس ؛ لأن المعنى إضافة "إذ" للحال التى كان عليها ؛ فلذا قبح : إذ عبد الله جلس وإذ جلس عبد الله ؛ لأن "إذ" لما مضى فيضعف كونها مع الماضى انتهى.

فقد سوّى ابن خروف بين إذ عبد الله جلس ، وإذ جلس عبد الله وليس بشئ ؛ لأن الثانية وردت فى الكتاب العزيز ، ثم قال فيما بعد : ليس فى إذ جلس قبح وإنما هو(أحسن منه إذ)[٣] يجلس فيصير الأقل حسناً أقبح ، وأطلق التفضيل على عادتهم فى الاتساع . انتهى .

ويدخل "إذ" معنى التعليل ،كما نبه عليه فى أما أنت منطلقا انطلقت[٤] ، ومنه ما ذكره الميدانى: أكرمك إذ أنت فاضل أى لأنك فاضل

"**وتقول** : **إذا قام زيد** " أضاف "إذا" إلى جملة فعلها ماضٍ ؛ لأن الشرط يقع بعده الماضى ويراد المستقبل "**وإذا يقوم زيد ، قال تعالى {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى }**[٥]

اعلم أن "إذا" تجئ فى مواضع ليس فيها معنى شرط منها :

قوله تعالى {**وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى**}[٦] ونظائره .

لو قدر فيها معنى شرط فسد من جهة أن الجواب لابد من ذكره ،أو من شئ متقدم يدل عليه ، ولم يُذكر هنا جواباً فيجب لو كان أن يكون ما تقدم الدال على الجواب ، فيصير المعنى :

إذا يغشى الليل أقسم ، فيصير القسم معلقا على شرط وهو ظاهر الفساد ***٤٢١/أ*** فيجب أن يكون معرى من معنى الشرط وهو ظرف فى موضع الحال تقديره : والليل حاصلا فى هذا الوقت ، والعامل فى الحال فعل القسم ولا يستقيم أن يكون ظرفاً لـ "أُقسم" لفساد المعنى إذ يصير أقسم فى هذا الوقت بالليل[٧] .

(١) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ٧٤/١ ط بيروت

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتتمة من شرح الكتاب

(٣) ما بين المعقوفين من هامش ص

(٤) يُنظر المفصل/ ١٠٣

(٥) الليل ١،٢

(٦) الليل ١

(٧) يُنظر الإيضاح ٥١٢/١

....

وفى التخمير[1] قال الإمام عمر[2] : فاوضت جار الله فى قوله تعالى **{وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى}**[3] والعامل فى الظرف أعنى "إذا" فقال : العامل فيه ما تعلق به الواو فقلت :كيف تُعمل فعل الحال فى المستقبل ؟
وهذا لأن معناه : أقسم الآن ، وليس معناه : أقسم بعد هذا، فرجع وقال : فيه مصدر محذوف تقديره : وهوى النجم إذا هوى فعرضته على زين المشايخ[4] فلم يستحسن قوله الثانى .
والوجه أن "إذا" قد انسلخ عن معنى الاستقبال وصار للوقت المجرد ونحوه : آتيك إذا احمر البسر ؛ لأن المعنى : آتيك وقت احمرار البسر فقد عرى عن معنى الاستقبال لأنه قد وقعت الغنية عنه بآتيك . انتهى
وما ذكرته من الإعراب هو الوجه ، ولا حاجة إلى شئ مما ذكر فى التخمير.
ونحو قول جَحْدرُ بنُ ضُبَيْعَةَ[5] – جاهلى– :

٢٤٤– إذا الرجالُ بالرجالِ التفَّتِ[6]

وبعده:

أَمُخْدجُ فِي الْحَرْب أم أُتِمَّت[7]؟

ويروى :

(١) يُنظر التخمير ٢٧٤/٢

(٢) هو ناصر الدين ، أبو المفاخر عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجَنْزي ، منسوب إلى جنزة – بفتح الجيم وسكون النون وبعدها الزاي– من شيوخ السمعاني صاحب كتاب الأنساب ، له من المؤلفات كتاب القوافي ، توفي سنة ٥٥٠هـ .. يُنظر في ترجمته التحبير في المعجم الكبير للسمعاني ٥٢١/١، ومعجم الأدباء ٢٠٩٤/٥ ،ومعجم البلدان ١٥١/٣ ، وإنباه الرواة٣٢٩/٢

(٣) النجم ١

(٤) هو زين المشايخ ، أبو الفضل محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي الخوارزمي ، أخذ اللغة وعلم الإعراب عن أبي القاسم الزمخشري ، وجلس بعده مكانه ، وسمع الحديث منه ومن غيره ، مولده سنة ٤٩٠هـ ، ووفاته بجرجانية خوارزم في جمادى الآخرة سنة ٥٦٢ هـ عن نيف وسبعين سنة . يُنظر في ترجمته معجم الأدباء ٢٦١٨/٦ ،والأعلام ٣٣٥/٦

(٥) هو أبو مكنف جحدر بن ضُبيعة بن قيس البكري الوائلي ، فارس بكر في الجاهلية ، قيل :اسمه ربيعة ، ولقبه جحدر (وهو في اللغة القصير) قُتل في حرب تغلب يوم تحلاق اللمم ، وكان قبل الإسلام بنحو مئة سنة . يُنظر في ترجمته الكامل لابن الأثير ٤٢١/١ ، الأعلام ١١٣/٢

(٦) البيت من الرجز المشطور ، وهذه الرواية هي رواية الزمخشري في المفصل ، ويُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٤ الشاهد فيه فيه رفع ما بعد " إذا" بفعل مضمر يفسره المذكور.

(٧) البيت من الرجز المشطور ، وهو لجحدر في شرح الحماسة للتبريزي ١٩٦/١ ، واستشهد به النحويون على مجيئ الجملة في تأويل المفرد بعد" أم" المتصلة ، والتقدير : أم مُتِمٌ . يُنظر الارتشاف ٢٠٠٧/٤ والرواية فيه : أمخدج اليدين

....

إذا الكماةُ بالكماةِ التفَّتِ[1]

و :

إذا العوالى بالعوالى التفَّت[2]

المخْدج : الولد يولد ناقص الخلق وإن تمت أيام حمله[3] ، وارتفاع الاسم فيه بعد "إذا" بفعل مضمر يفسره الظاهر ، وقد تقدم أمثاله[4] .

---

(١) هذا ما عليه الرواة . يُنظر شرح الحماسة للمرزوقي ٣٦٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٧/١

(٢) في ص : التمت ، وما أثبته من شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٤

(٣) يُنظر الجمهرة ٤٤٣/١ " خ د ج" ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٤

(٤) الجمهور على أن الاسم المرفوع بعد " إذا" فاعل لفعل مضمر يفسره الظاهر ، وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد "إذا" قال ابن مالك وبقوله أقول . يُنظر الكتاب ١١٩/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢ ، والجنى الداني/ ٣٦٨

وفي "إذا" معنى المجازاة دون "إذ" إلا إذا كفت ، كقول العباس بن مرداس:

إذْما دخلتَ على الرسولِ فقُلْ له حَقًّا عَليكَ إذا اطْمَأن المَجْلِسُ

وقد تقعان للمفاجأة ،كقولك : بينا زيد قائم إذ رأى عمراً ، وبينما نحن بمكان كذا إذا فلان قد طلع علينا ، وخرجت فإذا زيد بالباب.

قال:

وكنتُ أُرَى زيدًا كما قيلَ سَيدًا إذا إنه عَبْدُ القَفا واللهازِمِ

وكان الأصمعي لا يستفصح إلا طرحهما في جواب بينا وبينما

وأنشد:

بينا نحنُ نرقبه أتانا مُعلق وفضةٍ وزنادِ راعِ

وأمثالاً له.

ويجاب الشرط بـ "إذا" كما يجاب بالفاء ، قال تعالى : {وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} [1] ".

ش : قوله : " **وفى "إذا" بمعنى المجازاة دون "إذ"** " والعامل فيها إذا كانت شرطاً جوابها ، وعليه الأكثر[2] ؛ لأن ما بعدها خفض بالإضافة ، فيتعذر عمله فى "إذا" ، وما قبلها لا يعمل فيها ؛ لأن

٤٢١/ب الشرط لايعمل فيه ما قبله ، فوجب أن يكون العامل الجواب .

وقيل[3] : الفعل الذى بعده ، بدليل قوله تعالى {**وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أخرج حَيًّا**}[4] ، ومعلوم أن الجواب معنى قوله "لسوف أخرج حياً" ، فلو كان هو العامل و"إذا" مضافة إلى الموت فسد المعنى ، إذ يصير المراد بها وقتا فيه الإخراج ، فيصير وقت الموت والإخراج واحدا وهو محال ونحوه : إذا أكرمتنى اليوم أكرمتك غدا ، فهنا العمل للفعل الذى هو الشرط لا للجواب .

وما ذكره يلزم منه عمل المضاف إليه فى المضاف ولا قائل به[5]

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢١٣

(٢) وهو مذهب الجمهور كما في التذييل والتكميل ٣١٥/٧ ، وتمهيد القواعد ١٩٥٠/٤

(٣) عُزي إلى بعض النحويين في الجنى الداني/ ٣٦٩ ، واختاره أبو حيان في التذييل والتكميل ٣١٥/٧ ، وهو قول المحققين عند ابن هشام في المغني ٨٩/١

(٤) مريم/ ٦٦

(٥) وهذا عند ابن هشام غير وارد ، قال : لأن " إذا" عند هؤلاء غير مضافة . يُنظر المغني ٨٩/١

والصحيح أنه الجواب ، وما ذكره من المعنى فتقدم فى خبر المبتدأ أن الظرفين إذا تقارب زماناهما جاز أن يستعمل أحدهما مكان الآخر[١] ، وفى : أما أنت منطلقاً[٢] .

ولا يجوز الجزم بها إلا فى الشعر[٣] ويكون فيها حينئذ فعل الشرط ، وموجب بنائها تضمنها معنى حرف الشرط ، ولم تضف ؛ لأن الإضافة تزيل إبهامها وحينئذ لا يصح الجزم بها .

قوله : " **إلا إذا كُفت** " "إذ "[٤] ، إذا كُفت عن الإضافة بـ "ما" لأن الإضافة توضحها فتخرجها عن الإبهام ، والشرط بابه الإبهام فإذا كُفت بـ "ما" عن الإضافة بقى إبهامها فجوزى بها كما تقدم فى حيث[٥] "كقول العباس بن مرداس[٦] :

٢٤٥- إذْ ما أتيتَ على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس

يَا خَيْرَ مَنْ رَكِب المطيَّ ومَنْ مَشَى فَوْق التُّراب إذَا تُعدُّ الأنْفُسُ[٧]

شاهده : مجازاته بــ "إذ ما" ولذلك أتى بالفاء جوابا وكانت ظرف زمان ماض .

فلما دخلت "ما " نقلتها إلى الاستقبال أو إلى الحرفية؟ فيه خلاف[٨] ، مَن فهم الشرطية مجردة حكم بالحرفية ، والصحيح بقاء الاسمية ؛ لأن معنى الظرفية **٤٢٢/أ** باق فهى كـ "متى" .

قوله : "**وقد تقعان للمفاجأة** " يعنى "إذ" ، و"إذا" قال المبرد[٩] : إن "إذا" التى للمفاجأة ظرف من المكان ، فيجوز أن تقول: خرجت فإذا زيد . كأنه قال : بحضرتى زيد[١٠]

---

(١) وعنوانه : الخبر والاسم في بابي "كان " و"إنَّ" يُنظر ق٢٦٣ب ، وشرح المفصل لابن عمرون ٦٩٩/١

(٢) أصله : أن كنتَ ، فحذف "كان" فانفصل الضمير الذي هو اسم كان فأتى بـ " أنت"ولا يجوز أن يلي " أن" الناصبة للفعل الاسم فعوَّض من الفعل "ما" بدليل عدم جواز الجمع بينهما ، وأدغم نون "أنْ" في ميم لتقاربهما ، ومنطلقاً خبر كان . يُنظر شرح المفصل لابن عمرون ٦٩٨/١

(٣) يُنظر الكتاب ٦١/٣ ، اللباب ٥٦/٢ ، وتمهيد القواعد ٤٣٥٩/٩

(٤) في ص : إذا وهو سهو

(٥) يُنظر /٧٦٦من هذا البحث

(٦) يُنظر ديوانه/ ٨٨ ، والرواية فيه :

إما أتيت على النبي

وعليه فلا شاهد فيه .

(٧) البيتان من الكامل ، والأول منهما من شواهد الكتاب ٥٧/٣ ، والمقتضب ٢/ ٤٦، والخصائص ١٣٢/١ الشاهد فيه المجازة بـ "إذ ما"

(٨) هِي حرف عِنْد سِيبَوَيْهٍ بِمَنْزِلَة إِن الشّرطِيَّة وظرف عِنْد الْمبرد وَابْن السراج والفارسي . يُنظر الكتاب ٥٧/٣ ، والمقتضب ٤٦/٢ ، والأصول ١٥٩/٢ ، والإيضاح العضدي/ ٢٥٢ ، و الجنى الداني/ ١٩١

(٩) يُنظر المقتضب ٣/ ١٧٨ بمعناه

(١٠) في شرح الكتاب للسيرافي٤٣٠/١ط بيروت : وقد كان بعض النحويين البصريين يجعل " إذا" بمنزلة الحضرة والمكان . وعزاه

وقيل[1] : المعنى :أنه فاجأني زيد عند خروجى ، وهو بمنزلة : فى الدار زيد قائم ، فإذا قلت : فإذا زيد قائما جعلت "إذا" الخبر ونصبت قائما على الحال.

وقال السيرافى[2] : اعلم أن "إذا" تقع فى الجواب والمفاجأة ، ويليها المبتدأ والخبر وتكون هى وما بعدها بمعنى الفعل ، فإذا قلت: نظرت فإذا زيد يضربه عمرو فتقديره: نظرت فأبصرت زيداً يضربه عمرو ، ومن جعل إذا حرفا وجعل ما بعدها مبتدءاً وخبراً فإنه يقول خرجت فإذا زيد ، الخبر محذوف .

ويقوى قول السيرافي أنها وما بعدها فى تقدير الفعل ؛ أنه لايقع بعدها فعل ملفوظ به ، لأن الفعل لا يلى الفعل .

وقال الزجاج[3] :"إذا" على كل حال للزمان ، وإن قولهم : خرجت فإذا زيد

كأنه قال : خرجت فالزمان حضور زيد ، أو مفاجأة زيد ، وإذا قال : فإذا زيد قائم ، فتقديره : فالزمان زيد قائم ، فتقديره تقدير الزمان[4].

قوله : **" كقولك : بينا زيد قائم إذ رأى عمرا ، وبينما نحن بمكان كذا إذا فلان (قد)[5] طلع علينا"** تقدم الكلام على بينا[6] .

قيل : "إذ" زائدة[7] ، والمعنى : بينما زيد قائم رأى عمرا ، وكان الأصمعى يستضعف الإتيان بها؛ لأن "بينما" متعلقة بالجواب فإذا أتى بـ "إذ" وهى للمفاجأة فهى كالجزاء فلذا لم يجز إعمالها فيما تقدم ولذا

السخاوي في سفر السعادة ٥٤٦/٢ إلى أبي بكر بن الخياط المتوفى سنة ٣٢٠ هـ

(١) هذا الذي ذكره هو تعبير المبرد في المقتضب ١٧٨/٣ ، ويُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٤

(٢) يُنظر شرح الكتاب ٤٣٠/١ ط بيروت

(٣) يُنظر في مذهبه شرح الكتاب للسيرافي ١٠٨/٥ط بيروت ، وعُزي إلى الرياشي في حواشي الشلوبين على المفصل/ ٦٩

(٤) هذا واضطرب النقل عن المبرد فقد عُزى إليه القول بأنها ظرف مكان . يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ط بيروت ١٠٨/٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢ ، وفي التذييل والتكميل ٣٢٤/٧ : وقال بعض الشراح للكتاب : مذهب الرياشي والمبرد أنها ظرف زمان ، ومذهب الفارسي وأبي الفتح أنها ظرف مكان ، وقد نُسب إلى سيبويه ، وإلى أنها ظرف مكان ذهب سيبويه في " باب عدة ما يكون عليه الكلم " . فيمكن أن يكون للمبرد قولان . ومذهب أبي بكر بن الخياط أنها ظرف مكان . ويُنظر الكتاب ٢٣٢/٤ ، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ١٧٧/٢-١٧٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢٥٤/١ ،وذهب بعض النحويين إلى القول بأن " إذا" التي للمفاجئة حرف ، وعُزي إلى الكوفيين في التذييل والتكميل ٣٢٤/٧ ، وإلى الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢ قال ابن مالك : وهو الصحيح عندي . أ.هـ قلت : وهو ظاهر عبارة المبرد في المقتضب ٥٦/٢

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ص . والتتمة من المفصل

(٦) يُنظر/٢٩٠من هذا البحث

(٧) نقله ابن يعيش في شرح المفصل ٩٩/٤ عن بعضهم واستحسنه .

كانت زائدة[١] .
وقيل : معناها فى هذا الموضع للحال ،كما تقول : خرجت فإذا زيد[٢] .
وقال ابن الخشاب فى العونى[٣] : وليست "إذا" هذه بمضافة إلى ما بعدها كإضافة تلك[٤] عندهم بل هى هى بمعنى **٤٢٢/ب** الحضرة فيما فسروا ، فالعامل (في)[٥] مثل { **إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**}[٦] الخبر. انتهى .
(و)[٧] جواز كسر "إن" بعدها فى قوله[٨] :

٢٤٦.... ... إذا إنه[٩] ...

يدل على عدم الإضافة ؛ لأنها لو كانت مضافة لزم الفتح كما فى "مذ" .
وقوله[١٠] : يعمل فيها الخبر يشكل بما إذا وقع بعدها ان ويقع حينئذ أن العامل ما فيها من معنى المفاجأة وذا مستمر فلا حاجة إلى إعمال الخبر.

---

(١) في درة الغواص للحريري ٦٤ : حكى أَبُو الْقَاسِم الْآمِدِيّ فِي أَمَالِيهِ عَن أبي عُثْمَان الْمَازِنِي قَالَ: حضرت أَنا وَيَعْقُوب بن السّكيت مجْلِس مُحَمَّد بن عبد الْملك الزيات، فأفضنا فِي شجون الحَدِيث، إِلَى أَن قلت: كَانَ الْأَصْمَعِي يَقُول: بَينا أَنا جَالس إِذْ جَاءَ عَمْرو، مُحَال.
فَقَالَ ابْن السّكيت: أَهَذا كَلَام النَّاس قَالَ: فَأَخذت فِي مناظرته عَلَيْهِ وإيضاح الْمَعْنى لَهُ، فَقَالَ لي مُحَمَّد ابْن عبد الْملك: دَعْنِي حَتَّى أبين لَهُ مَا اشْتبهَ عَلَيْهِ، ثمَّ الْتفت إِلَيْهِ وَقَالَ لَهُ: مَا معنى بَينا فَقَالَ: حِين، قَالَ: أفيجوز أَن يُقَال: حِين جلس زيد إِذْ جَاءَ عَمْرو فَسكت.
(٢) نقله السيرافي في شرح الكتاب ٧٥/١ ط بيروت عن بعضهم ، ومعناه المفاجئة . ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٩٩/٤
(٣) العوني كتاب في النحو لابن الخشاب ، لم يصل إلينا ، نقل عنه جماعة منهم الزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه ١٥٦/٣ ١٥٦/٣ ، ٢٠٠ ، ٣٧٥/٤
(٤) الإشارة بـ "تلك" يراد بها " إذا" الشرطية .
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ص
(٦) الروم ٣٦
(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .
(٨) لا يُعرف قائله ، يُنظر المقاصد النحوية ٢٢٤/٢ ، وخزانة الأدب ٢٨٧/١٠ ، والمعجم المفصل ٣٦٦/٧
(٩) هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

وَكُنْت أُرَى زَيْداً كَمَا قِيْلَ سَيِّدا .. إِذَا إنه عَبْدُ الْقَفَا واللَّهَازِمُ

وسيذكره قريباً، وهو من شواهد الكتاب ١٤٤/٣ ، والمقتضب ٣٥٠/٢ ، والخصائص ٣٩٩/٢ . الشاهد فيه جواز كسر وفتح همزة " إنَّ" بعد " إذا" التي للمفاجأة ، فمن يرى أن " إذا" ظرف صح تقديرها خبراً ، ولم يقدر محذوفاً ، أي : فبالحضرة العبودية ، وصح تقديرها متعلقة بخبر محذوف ، أي : فبالحضرة العبودية موجودة ، وإن قيل إنها حرف وجب دعوى الحذف . يُنظر تخليص الشواهد/ ٢٧٥
(١٠) مرجع الضمير في : "وقوله.. " يعود إلى ابن الخشاب – في ظني– وعقب على كلامه بمعناه

وقال ابن الحاجب[١] :إن " بينا" فيه معنى الشرط فلذا أجيب تارة (بإذا وتارة)[٢] بإذ وتارة بالفعل انتهى. انتهى.

وقيل[٣]: إن بينما : مبتدأ ، إذ : خبره والدليل على استعمالها قول الشاعر[٤]:

٢٤٧- بَيْنَمَا نَحْنُ بالأراكِ مَعًا   إذ أتَى راكِبٌ على جَمَلِهْ[٥]

وقيل : لايصح أن تُعمل ما بعد "إذا" فيما قبلها ، فلابد لـ "بين" من عامل ،وعامله معنى الكلام الذى هو: إذ رأى عمراً

كما قيل فى قول الشاعر[٦] :

٢٤٨ –أبا خراشةَ أمَّا أنت ذا نفرٍ   فإنَّ قومي لمْ تأكلهمُ الضَّبُعُ[٧]

وقول المبرد أولى لأنك لاتحتاج إلى حذف مضاف

فإن قيل : الأصل عدم النقل ؟

فالجواب من وجهين :

أحدهما : النقل مجمع عليه ؛لأن "إذ" للماضى و"إذا" للمستقبل ،وهنا هما للحاضر ؛ لأن المعنى فحضرتى

---

(١) يُنظر الإيضاح ١/ ٥١٤

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتتمة من الإيضاح

(٣) في شرح الكتاب للسيرافي ١٠٨/٥ط بيروت : وقد جاء بينما زيد قائم إذ جاء عمرو، فمن الناس من يقول: إن إذ زائدة، ومن الناس من يقول: إن إذ خبر لبينما، كأنا قلنا: وقت زيد قائم وقت جاء عمرو، وربما أدخلوا إذا مكان إذ، لأنه زمان يحتمل فيه المضي والاستقبال، لأنه غير منقطع وهو ممتد ويجوز أن تكون إذا وإذ جميعا ظرفين لما بعد بينما، وبعض الناس يجعلها زائدة مع بينما.

(٤) هو جميل بثينة . يُنظر ديوانه/٥٢، والرواية فيه: بينما هن ،والمقاصد النحوية ٣٩٩/٣، والمعجم المفصل ٥٥٢/٦

(٥) البيت من الخفيف ، وهو من شواهد شرح الكتاب للسيرافي ٧٥/١ ط بيروت ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٩/٢ ، والمغني والمغني ١٠/٢ الشاهد فيه دخول " ما" الكافة على الظرف فمنعته الإضافة ، وقيل "ما" زائدة والظرف مضاف لما بعده ، وقيل "ما" زائدة والظرف مضاف إلى زمن محذوف .

اللغة :الأراك : موضع بعرفات ، وليس المراد شجر الأراك .

(٦) هو عباس بن مرداس ، يُنظر ديوانه/ ١٠٦ ، والرواية فيه :

أما كُنتَ

(٧) البيت من البسيط ، وهو من شواهد الكتاب ٢٩٣/١ ،والاشتقاق/ ٣١٣، والخصائص ٣٨١/٢ . الشاهد فيه :نصب " ذا نفر" بكان المحذوفة المعوض عنها لزوما بـ"ما" ، ويُروى : إمَّا كنت ذا نفرٍ في الجمهرة ٣٥٣/١ " ض ب ع" وعليه فلا شاهد فيه .

اللغة : أبا خراشة : كنية خفاف بن ندبة . الضبع : السنين الجداب ، ويُروى : لم تأكلهم السبع . يُنظر شرح المفصل لابن عمرون ٦٩٩/١ ، وق ٢٦٣ ب من المخطوطة .

زيد قائم .

الثانى : لانسلم النقل بل هى غيرها وإن اتفق لفظهما.

وقال ابن الحاجب[(١)] : العامل فيها معنى المفاجأة وهو عامل لايظهر ، استغنى عن إظهاره بقوة ما فيها من الدلالة عليه ، والذى يدل على ذلك قولك: خرجت فإذا زيد بالباب إذ لو كان العامل خرجت لفسد المعنى ؛إذ لايفصل بين العامل ومعموله بالفاء انتهى .

وذا غير مسلم لجواز : بزيد فامرر[(٢)]، والمختار عند ابن جنى[(٣)] أن الفاء هنا **٤٢٣/أ** زائدة وحكى فيها مذهبين آخرين :

أحدهما : أن الفاء دخلت لما فى الكلام من معنى الشرط ، وقال هو فاسد لأنه لاشرط ولا ما فيه معنى الشرط[(٤)]

والآخر : أنها للعطف وهو فاسد ؛ لأن الفاء لا يعطف بها جملة من مبتدأ وخبر على فعل وفاعل[(٥)] ، نص نص عليه فى سر الصناعة .

والذى يدل على جواز عطف الاسمية على الفعلية قوله تعالى{ **فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** }[(٦)] فعطف " **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** " وهى جملة اسمية على "فاختلف" وهى فعلية بالفاء ، وقال تعالى { **فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ** }[(٧)] وقال تعالى { **يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ ، فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ** }[(٨)] وإذا جاز عطف الاسمية على الفعلية بـ "أم" فى قوله تعالى {**سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أنتمْ صَامِتُونَ** }[(٩)] مع أن الموضع للمعادلة

وقيل[(١٠)] : إنه أوقع الاسمية موقع الفعلية نظراً إلى المعنى؛ لأن المعنى أم صَمَتُّم ، فما المانع هنا ، مع أن

---

(١) يُنظر الإيضاح ٥١٤/١

(٢) حاشية من هامش ص: لكن الفرق بأنه يريد مما مررته فلم يعمل ما بعدها في ما قبلها .

(٣) صحح ابن جني في سر الصناعة ٢٦١/١القول بزيادتها ، وهو قول أبي عثمان المازني

(٤) عزاه في سر الصناعة ٢٦٠/١، ٢٦٢ إلى الزيادي .

(٥) عزاه في سر الصناعة ٢٦٠/١ ، ٢٦٣إلى مبرمان

(٦) مريم ٣٧

(٧) المنافقون ٣

(٨) الحاقة ١٨،١٩

(٩) الأعراف ١٩٣

(١٠) هذا ما عليه النقلة من جمهور النحويين والمفسرين .. يُنظر الكتاب ٦٤/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠١/١ ، والأصول ٢٦١/٢ ، والبسيط للواحدي ٥٢٥/٩

معنى فإذا زيد: أبصرت زيداً ، مع أن سيبويه[1] لايرى زيادة الفاء فكيف يخرج مسائله على ما لم يره .
وقال:

وَكُنْت أُرَى زَيْدا كَمَا قِيْلَ سَيِّدا إذَا أنه عَبْدُ الْقَفَا واللَّهَازِمُ[2]

معناه : أنك تتبين فى قفاه ولهازمه العبودية واللؤم ؛ لأن القفا موضع الصفع ، واللهازم موضع اللكز[3] ، وهو جمع لهزمة وهي مُضَيغة في أصل الحنك[4] .

قيل[5] : شاهده كون "إذا" خبرا وذلك إذا فتحت "أن" على تأويل المصدر ، والتقدير فإذا العبودية

والأجود ما أشار إليه الزمخشرى فى الحرف قال : يفتح على تأويل حذف الخبر ، أى فإذا العبودية حاصلة[6] ليوفر **٤٢٣/ب** على "إذا" ما تقتضيه من الجملة

أما إنها مضافة إلى ما بعدها فتقدم ما فيه ، وإذا كسرت "أن" فعلى نية وقوع المبتدأ والخبر بعد "إذا" أى فإذا هو عبد .

وهذا البيت يرد على ابن جنى قوله أن الفاء لابد منها[7]

قوله :"**وكان الأصمعى**[8] **لايستفصح إلا طرحهما** " يعنى "إذ" و"إذا" فى جواب "بينا" و"بينما" "**وأنشد**" قول القيسى :

٢٤٩- بَينا نحن نرقُبُه أتانا مُعلّقَ وَفْضَةٍ وزنادَ راعِ[9]

وأمثالاً له"[10] .

شاهده : الإتيان بجواب "بينا" بغير "إذ" و"إذا" وتقدم الكلام عليه

---

(١) بل يرى أن ما بعدها متصل بما قبلها . يُنظر الكتاب ١٨/٣ ، وشرحه للسيرافي ٢١١/٣ ط بيروت

(٢) البيت من الطويل ، وقد تقدم برقم ٢٤٦

(٣) قاله الأعلم ،يُنظر تحصيل عين الذهب /٤٣٨

(٤) يعني : الحنك الأسفل ،كما في تحصيل عين الذهب/٤٣٩

(٥) من القائلين بذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٩٨/٤

(٦) يُنظر المفصل/ ٣٩١

(٧) قال في سر الصناعة ٢٦٢/١ : فرب زائد يلزم فلا يجوز حذفه ، وكذلك أيضاً قولنا .. المثال

(٨) وابن قتيبة في أدب الكاتب/ ٤٢٥ وكثير من النحويين ، كذا في الأزمنة والأمكنة للمرزوقي/ ١٨٦ ، وشرح اختيارات المفضل المفضل للتبريزي ١٧٢٢/٣

(٩) البيت من الوافر ، وقد تقدم برقم/١٥

(١٠) ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي من الكامل :

بينا تعنُّقُهُ الكماةُ وروْغِهِ.. يوماً أُتيحَ له جَرئٌ سَلْفعُ

يُنظر ديوانه ٥٦ ، وشرح المفصل ٤/ ٩٩ ، وقد تقدم برقم١٤

قوله : **"ويجاب الشرط بـ "إذا" كما يجاب بالفاء** " قال سيبويه[1] : مما يجعلها – يعنى إذا– بمعنى الفاء[2] أنها لاتجئ مبتدأة كما لاتجئ الفاء مبتدأة .

وزعم الخليل أن إدخال الفاء على "إذا" قبيح ، ولو كان إدخال الفاء حسناً لكان الكلام بغير الفاء قبيحاً ، فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها ، فصارت "إذا" ها هنا جوابا كما صارت الفاء جوابا . انتهى .

"إذا" هنا للمفاجأة ولم أذكر أنها وما بعدها بمعنى الفعل[3] ، مع أنها لايبتدأ بها كانت جوابا ، ولم يحتج إلى إلى فاء لا أنها بمعنى الفاء ولو كانت "إذا" التى للمفاجأة بمعنى الفاء لما دخلت عليها الفاء فى نحو خرجت فإذا زيد بالباب .

وقال ابن الخشاب[4] : لـ "إذا" هذه فيما يقتضيه النظر فرع على الفاء فى كونها جوابا للشرط وبينهما قرب قرب شديد فى المعنى ؛ لأن الفاء للتعقيب وإذا للمفجأة ، ومن عقب فقد فاجأ

قال تعالى {**وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** }[5]

قال سيبويه[6] : هذا معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول **٤٢٤/أ** وهذا هنا فى موضع قنطوا . لما كان الجواب بالمستقبل ،فلم قدرها هنا بالماضى ؟

ويحتمل أن ذلك لما كانت بمنزلة الفعل ولم يظهر فيها الجزم كانت كالماضي فى عدم ظهور الجزم فلذا قدرها به[7]

---

(١) يُنظر الكتاب ٦٤/٣

(٢) في ص الفعل ، والتصويب من الكتاب ٦٤/٣

(٣) يسجل بهذا اعتراضاً على ابن الخشاب في المرتجل/ ٢١٩ إذ جعل "إذا" التي للمفاجأة وما دخلت عليه في معنى الفعل .

(٤) يُنظر المرتجل/ ٢١٩ بمعناه

(٥) الروم ٣٦

(٦) يُنظر الكتاب ٦٤/٣

(٧) يسجل به اعتراضاً آخر على ابن الخشاب في المرتجل/ ٢١٨ وما بعدها حيث قال : وقال النحويون : معناه قنطوا ، والتحقيق والتحقيق أن يقدر بمستقبل ؛ لأن الشرط وجزاؤه مستقبلان ، فإن لم يظهر فيهما لفظ الاستقبال قُدرا به .

ومنها : "لدى" و"الذي" ، يفصل بينها وبين "عند" أنك تقول : عندي كذا لما كان في ملكك ، حضرك أو غاب عنك ولدي كذا لما لا يتجاوز حضرتك. وفيها ثماني لغات: لَدَى ولَدَن ولَدُن ولَدُ بحذف نونها، ولدن ولدن بالكسر لالتقاء الساكنين، ولد ولد بحذف نونهما.

وحكمها أن يجر بها على الإضافة كقوله تعالى : " مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ".

وقد نصبت العرب بها غدوة خاصة قال :

لدن غدوةً حتى ألاذَ بخُفها   بقيةُ منقوصٍ مِن الظلِ قالصُ

تشبيهاً لنونها بالتنوين لما رأوها تنزع عنها وتثبت.

قال صاحب الكتاب : فصل : ومنها لدى ... الفصل[1]

محمد : قوله : "**والذى يفصل بينها وبين عند أنك تقول عندى كذا لما كان فى ملكك ، حضرك أو غاب عنك ولدى كذا لما لايتجاوز حضرتك**"

قيل[2]: حكم "عند" أن تبنى[3] لإبهامها ؛ لوقوعها على الجهات الست لولا هذا التصرف[4] ، ولإبهامها على ما ذكر فى الظروف لزمت الظرفية ولم تخرج عنها ، إلا بـ "مِن" وحدها فلذا كان حكم "عند" أن تبنى ، ولأن إبهامها[5] مشبها لها بالحرف لأن الحرف مبهم لأن "إلى" يقع على أى غاية كانت فلما شاركتها "لدى" فى الإبهام ونقصت عنها بنيت.

وقال ابن الحاجب[6] : بنيت لأن من لغاتها "لَدُ"، وضعها وضع الحروف يعنى على حرفين فأشبهت "عن" و"من" ثم قال : وغيرها من لغاتها محمول فى ذلك عليها . انتهى.

وهو منقوض بـ "عل" فإنها مبنية ولم تبن جميع لغاتها[7] .

قوله : "**وفيها ثماني لغات: لَدَى ، ولَدَنْ**" بفتح اللام والدال وإسكان النون ، وليست – وإن كانت بمعنى لدن – من لفظها ؛ لأن "لدى" معتل اللام ولدن صحيح اللام[8] "**ولَدُن**" كعضد ،وقيل : "لَدَن" ،

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢١٥

(٢) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤

(٣) كذا في ص ، والأنسب : وحق عند أن تُبنى

(٤) عنى بهذا التصرف ما ذكره الزمخشري بقوله :" .. أنك تقول : عندي كذا لما كان في ملكك ، حضرك أو غاب عنك" .

(٥) كذا في ص ، والأنسب : (ولأن إبهام " لدى") لطول الفصل.

(٦) يُنظر أمالي بن الحاجب ٨٢٩/٢ إملاء ١٤٨، والإيضاح ٥١٥/١ ، وشرح الكافية ٧٨٠/٢ ، وشرح الوافية نظم الكافية ٣٠٤

(٧) تقد م في/٧٥٣ ، ٧٦٠ من هذا البحث

(٨) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤

....

أصلها "لَدْن" فخفف نونها بالإسكان فاجتمع ساكنان فحركت الدال لالتقاء الساكنين بالفتح طلباً للخفة واتباعاً لأقرب المتحركات منها وهى اللام ، وقد حذفوا النون بعد إسكان الدال ثم ردوها ففتحوا ***٤٢٤/ب*** الدال لالتقاء الساكنين تشبيها لها بآخر الفعل مع نون التوكيد الخفيفة فى نحو قوله تعالى : **{لَنَسْفَعًا }**(١) قال الزمخشرى(٢) : قال سيبويه(٣) : كما لاتدخل الفتحة فى "لَدُن" إلا مع غدوة

"و**"لَدُ**" بفتح اللام وضم الدال وحذف نونه ،قال أبو على(٤) : حذفوها أولاً لالتقاء الساكنين فى نحو لَدُ الصلاةِ(٥) ، كما حذفوا التنوين من الأعلام فى نحو : زيد بن عمرو ثم أجروا النون فى الحذف وإن لم يلقها ساكن ، مجراها فى الحذف (لالتقاء الساكنين)(٦) .

"**ولَدْنِ**" بفتح اللام وسكون الدال سكنت تخفيفا كما تقدم

"**ولُدْنِ**" بضم اللام وسكون الدال سكنت تخفيفا كما تقدم ، "ولدن": بضم اللام نقلوا ضمة الدال فبقيت الدال ساكنة فكسروا النون فيه لالتقاء الساكنين على أصله .

قال السخاوي(٧) : وقد حكى ضم النون فى هذين الوجهين لأنه لما لم يكن بد من تحريك النون تحركت بالحركة التى كانت على الدال (في : "لَدْنُ")(٨) ، ومن قال : "لُدْنُ" فاتباع لحركة اللام المنقولة إليها من الدال .

"**ولَدْ**" بفتح اللام وسكون الدال

" **ولُدْ**" بضم اللام وسكون الدال ، "**بحذف نونهما**" تخفيفاً لا لالتقاء الساكنين لأنهم قد حذفوها مع تحريك الدال فى اللغة الرابعة على ما تقدم وعلى قول أبى على لالتقاء الساكنين .

وقد نظم بعضهم لغاتها فى بيت فقال :

---

(١) العلق ١٥

(٢) يُنظر المفصل/ ٤٨٥

(٣) يُنظر الكتاب ٤٩٩/٣

(٤)يُنظر الحجة ١٢٥/٥ ، ١٦٢ ، ونقله عنه ابن جني في سر الصناعة ٥٤٦/٢ ، ويُنظر التعليقة على كتاب سيبويه ٣٤٧/١

(٥) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠١/٤ : وقد حذفوا النون من "لدن" تخفيفاً ، وليس حذف النون لالتقاء الساكنين ؛ لأنهم حذفوها ولا ساكن بعدها

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ص . والتتمة من الحجة ١٢٥/٥

(٧) يُنظر المفضل٥٠٨/٣

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ص . والتتمة من المفضل .

....

لَدُنْ ولَدَنْ ولَدْنِ ولُدْنِ أيضاً وَلَدْ وَلَدَى وَلُدْ وَلَدُ التمامُ[(١)]

قوله : " **وحكمها أن تجر بها على الإضافة ، كقوله تعالى { مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ}**[(٢)]

قوله : "**وقد نصبت العرب بها غدوة خاصة .**

قال الشاعر[(٣)] :

٢٥٠- لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى ألاذَ بخُفِّها بقيّةُ منقوصٍ من الظِلّ قالصُ[(٤)]

٤٢٥/أ يقال : ألاذ الطريق بالدار إلاذة ، إذا أحاط بها[(٥)] .شاهده : نصب "غدوة" بـ "لدن" ؛ لأنه "**شبه نونها بالتنوين ،لما رآها تنزع عنها وتثبت**" شبهها بتنوين "ضاربٍ" إذا ثبت نصب مفعوله وإذا حذف جررته وقيل[(٦)] : لما رأوا ما قبل نون لدن يتغير، فتارة يكون مفتوحا ، وتارة مضموما ، وتارة ساكنا أشبه نونها التنوين فى تغيير حركات الإعراب قبله[(٧)] ورفع بعضهم "غدوة" فقال : لدن غدوة ، شبهها بالفاعل[(٨)] ومنهم من يخفض غدوة على القياس[(٩)] .وصرفوا غدوة بعد لدن البتة ، ليعلم أنه منصوب ، وحملوا الرفع والجر على النصب فى الصرف على حد يعد ونعد .

---

(١) البيت من الوافر ، ولم أستدل عليه

(٢) النمل ٦

(٣) يُنسب إلى مزاحم العقيلي في الزاهر ٤٥١/١ ، وهو في ديوانه/ ١٠٤ برواية :

ضحى ناقتي حتى ألاذ بخفها .. بقية محذوّ من الظل صائفُ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه

ويُنسب صدره إلى النابغة الجعدي في كتاب الجيم ٢٠٩/٣ ، وليس في ديوانه ، وعجزه :

من الفيء مسود الجناحين صائف

(٤) البيت من الطويل ، وهو من شواهد شرح الكتاب للسيرافي ١٢٧/١ ط بيروت ، والجمهرة ٦٦٣/٢ (د ك ع) ، ١٢٥٩/٣ باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة مما تكلمت به العرب من فعلت وأفعلت ، وأساس البلاغة (ل د ن) .

الشاهد فيه أوضحه المؤلف

(٥) يُنظر المحكم ١١٦/١٠ " ل و ذ"

(٦) من القائلين بذلك ابن جني في سر الصناعة ٥٤٢/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٢/٤

(٧) قال الزجاجي في حروف المعاني/ ٢٦ : " .. ومن العرب من ينصب بها ، وتكون بمعنى منذ"

(٨) هذا ما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٢/٤ ، وعزاه ابن مالك في شرح التسهيل ٢٣٨/٢ إلى الكوفيين ، وخرَّجه على حذف كان

(٩) قاله سيبويه في الكتاب ٢١٠/١

....

وقيل إن نصب غدوة على التمييز ، واعتقد تنكيرها حملاً على غداة[1] .

والأكثر فى "لَدُن" استعمالها مع "مِن" ، وعيب على المتنبى[2] فى قوله :

٢٥١- وأرْحامُ شِعرٍ يتّصلْن لدُنَّهُ[3] ...

تشديد نون لدُنَّه[4]

وقد جاء الإغراء بها قال الشاعر[5] :

٢٥٢- فدَعْ عَنْكَ الصِّبَا ولَدَيْكَ هَمّاً   توَقَّشَ فِي فُؤَادِك واخْتِبالا[6]

ذكره الميدانى فى كتاب الأدوات[7].

---

(١) هذا أحد وجهين خرَّج النصب عليهما ابن مالك في شرح التسهيل ٢٣٨/٢ ، والوجه الآخر هو كون النصب بإضمار كان مع اسمها

(٢) يُنظر شرح ديوان المتنبي للبرقوقي ٣٤٨/٢

(٣) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

وأرحامُ مالٍ لا تني تتقطَّعُ

الشاهد فيه تشديد نون " لدن" ضرورة ، ويروى : يتصلن بجوده . يُنظر الفسر ٣٥٨/٢ ، وفي كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه لعبد العزيز الجرجاني/ ٣٧٣ : وقد كان أبو الطيب خوطب في ذلك فجعل مكان " لدنه " ببابه . وعلى هاتين الروايتين لا شاهد للنحويين فيه .

(٤) ممن عاب عليه ذلك ابن جني في الفسر ٣٥٨/٢ ، وقال : فيه قبح وبشاعة

(٥) هو ذو الرمة ، يُنظر ديوانه ١٩٩ ، والرواية فيه :

فَعدِّ عن الصِّبا وعليك هماً .. توَقَّشَ في فؤادِكَ واحتبالا

(٦) البيت من الوافر ، وهو من شواهد التهذيب ٢٠٨/٩ " و ق ش"، واللسان " و ق ش " و " ل د ي" و التاج " ل د ي" ، والمعجم المفصل ٤٠/٦ ، ٧٨

الشاهد فيه : قوله «لديك همّا» حيث أغرى بـ "لديك" فنصب ما بعده . يُنظر تمهيد القواعد ٣٨٩٩/٨ ، والمقاصد الشافية ٥٠٦/٥

اللغة : توقَّش : تحرك

(٧) لعل اسمه : الهادي الشادي ، قال صاحب روضات الجنات ٢٩١/١ : كتاب في مداليل الأدوات وطرق استعمالاتها

ومنها : "الآن" وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم.

وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام ، وهي علة بنائها.

و"متى وأين" وهما يتضمنان معنى الاستفهام ومعنى الشرط ، تقول : متى كان ذاك؟ ومتى تأتني أكرمك ، وأين كنت؟ وأين تجلس أجلس.

ويتصل بهما "ما" المزيدة فتزيدهما إبهاماً .

والفصل بين "متى" و"إذا" أن "متى" للوقت المبهم و"إذا" للمعين.

و"أيان" : بمعنى متى إذا استفهم بها.

و"لما" في قولك : لما جئتَ جئتُ، بمعنى حين

قال صاحب الكتاب :

فصل : ومنها : الآن ... الفصل[1]

محمد : فسر معنى" الآن" فقال : هو الزمان الذى يقع فيه كلام المتكلم .

قوله : "**وقد وقعت فى أول أحوالها بالألف واللام** " يعنى أنها لم تستعمل إلا كذلك

قوله : "**وهى علة بنائها** " لأن لزومها لهذا أخرجها عن أصل الأسماء ؛ لأن أصل الأسماء أن تتمكن وتعرف بالإضافة وباللام ، فخروجها عن ذلك ألحقها بالحروف فبنيت لذلك .

وذا ***٤٢٥/ب*** قول المبرد[2] ، وقال : إنها وقعت معرفة فى أول أحوالها انتهى .

قال الشيخ[3] : والذى أراه أنَّ تعرُّفه بما فيه من اللام الظاهرة .

وقال ابن جنى[4] الألف واللام زائدة لأن ما لامه للتعريف يجوز إسقاطها ، ولما لم يقولوا "آن" بغير لام دل أنها زائدة .

وعلة بنائها تضمنها معنى لام التعريف ؛ لأنها معرفة وليس من أنواع المعارف الأربعة فتعين أن تكون معرفة باللام ، وليست الموجودة فيكون قد تضمن معنى لام التعريف غير هذه الموجودة[5] .

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢١٥

(٢) يُنظر في مذهبه شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٠ ط بيروت ، والأمالي الشجرية ٢/٥٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٣ ، وعُزي إلى ابن السراج في التذييل والتكميل ٨/٧ ، وما في الأصول ٢/١٣٧ نقل لرأي المبرد .

(٣) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٤

(٤) يُنظر سر الصناعة ١/٢٦١ ، ٣٥٠

(٥) وهو قول الفارسي في الإغفال ١/٢٧٩، ٢٩٣

....

وقال الشيخ[١] : لزومها على حسب إرادة التعريف فيها بخلاف الرجل والغلام ، وأما "الآن" فلما أريد المعرفة البتة لزمتها. انتهى .

وقد تقدم الكلام على هذه الحجة في "الذى"[٢] .

وقيل[٣] :إنما دخلت اللام للإشارة إلى الوقت المعنى بجزء من هذا الوقت بفعل فلما تضمنت معنى هذا وجب أن تكون معرفة ، وليس بشئ ؛ لأن اللام لاتدخل على أسماء الإشارة

وقيل[٤] : بني لأن الألف واللام لغير عهد متقدم ، وهو فاسد ؛ لأن اللام فى كثير من الأسماء لغير ذلك ، نحو ياأيها الرجل وهذا الغلام ، ولم يُبن الاسم.

وقال الفراء[٥] : إنما هو: آن كذا وكذا ، والألف واللام دخلت على جهة الحكاية ، وأصله من آن الشئ يئين إذا أتى وقته ، كقولك : آن لك أن تفعل وأنى لك ، أى : أتى وقته .

أو مِن "أوان" حذفوا الواو فبقى "آن" كقولهم : رواح وراح ، وهو فاسد ؛ لأنه إن كان فعلا قد نُقل وسمى به فإما أن يكون فيه ضمير فلا تدخل اللام كما لاتدخل على برق نحره ونحوه وإما أن يكون خاليا من الضمير فلا يبنى ولا تدخله اللام كما لاتدخل على "ضرب" إذا سمى به

فإن قيل :اللام يجوز أن تقع زائدة فما يمنعه هنا ؟

فالجواب : أن اللام الزائدة **٤٢٦/أ** لاتدخل على فعل ، يدلك على ذلك أن حروف الجر إذا كانت زوائد لم يدخل شئ منها على فعل وأما ادعاؤه أنه من أوان فلا دليل عليه[٦] .

وحركت لالتقاء الساكنين ، وبالفتح طلباً للخفة[٧]

---

(١) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٤

(٢) يُنظر/٦٠٣ من هذا البحث

(٣) هو قول الزجاج في معاني القرآن ١٥٣/١ عند تفسير قوله تعالى { **قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ**} البقرة ٧١ ، وقد عُزي هذا القول أيضاً في الأمالي الشجرية ٥٩٦/٢ إلى سيبويه ، والأخفش ، والجرمي ، والمازني

(٤) هو تعليل آخر لبناء " الآن" عند الزجاج في معاني القرآن ٢٤/٣وذلك عند تفسير قوله تعالى **{آلْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ}** يونس٥١ ، وما رد به المؤلف العلتين في زعم الزجاج من كلام ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٤/٤

(٥) يُنظر معاني القرآن للفراء ٤٦٨/١

(٦) وقال ابن مالك في التسهيل/ ٩٥ : وبني لتضمن معنى الإشارة، أو لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد

(٧) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٢٠/٢ : وزعم بعض النحويين أن بعض العرب يعرب " الآن" . أ هـ واستدل ببعض ما جاء في الشعر ظاهره جر " الآن" بـ"مِن" ثم قال : وفي الاستدلال بهذا ضعف ؛ لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ، ويكون في بناء " الآن" لغتان : الفتح والكسر ، كما في "شتان" إلا أن الفتح أكثر وأشهر .

....

قوله : **"و"متى"** :هى ظرف زمان مبهم يستفهم به ينتظم جميع الأزمنة ، وحكى الأصمعى(١) أن هذيلاً تجعله بمعنى "مِن" ، وأنشد لأبى ذؤيب(٢) :

٢٥٣- شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(٣)

أى : من لجج

وحكى أن "متى" تجئ بمعنى وسط ، قال أبو زيد(٤) : سمعت بعضهم(٥) يقول :وضعته متى كمى أى وسط كمى

و" أين" ظرف مكان مبهم يستفهم به ، ينتظم جميع الأمكنة ، يستعملان فى الاستفهام يعنى إذا كانتا استفهامَين ، ومعنى الشرط يعنى إذا كانتا شرطَين .

و"متى" مبنية على السكون على الأصل ، و"أين" اجتمع فى آخرها ساكنان فوجب التحريك لالتقائهما

---

(١) يُنظر شرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ، والمقاصد الشافية ٥٦٣/٣

(٢) يُنظر ديوانه/ ٨٢ ، والرواية فيه :

تَروَّت بماءِ البحر ثم تنصبت .. على حبشياتٍ لهنَّ نئيجُ

وعلى هذه الرواية لا شاهد للنحويين فيه

(٣) البيت من الطويل ، وهو من شواهد حروف المعاني والصفات/ ٤٧ ،كتاب الشعر/ ٤٦٦ ، الخصائص ٦٧/٢

الشاهد فيه : مجيئ "متى" بمعنى "من" وسيذكر المؤلف الخلاف في ذلك ، وفي البيت شاهد آخر ، وهو قوله :

شربن بماء البحر

فالباء فيها أربعة أقوال للنحويين : فقيل زائدة ، وعليه الفراء وابن جني يُنظر معاني القرآن للفراء٢١٥/٣ ، وسر الصناعة ١٣٥/١ ، وقال جماعة منهم ابن قتيبة : إنها للتبعيض بمعنى "من" يُنظر أدب الكاتب/ ٥١٥ ، وقيل :إنها بمعنى "في" والمفعول محذوف ، ومعناه : شربن الماء في جملة البحر ، وفيه طول وبُعد . نقله في المحتسب ١١٤/٢ ، وقيل : الباء للتعدية ، وضُمّن "شربن" معنى روين ، وتؤيده رواية الديوان ، ويُنظر الخزانة ٩٠/٧

اللغة :اللجج : معظم ماء البحر . النئيج : المرور السريع .

(٤) يُنظر نسبة ذلك إليه في اللسان والتاج "م ت ى" ، ونُقل هذا الاستعمال عن الكسائي في المقصور والممدود للقالي/ ١١٧ ، وعن الكوفيين في الارتشاف ١٨٦٤/٤

(٥) في التهذيب ١٤/ ٣٤٥ "م ت ي " : أَبُو عبيد عَن الْكسَائي: وتجيء "مَتى" فِي مَوضِع وسط ، قَالَ وَقَالَ معَاذ الهراء: سمعتُ ابْن جَوْنَةَ يَقُول: وَضعته مَتى كمِّي ، يُرِيد : وَسَط كُمِّي

....

وبالفتح طلباً (للخفة)[1]

ثم مثَّل فقال : "**متى كان ذاك ؟**" استفهام ، "**ومتى تأتنى أكرمك**" شرط ، "**وأين كنت ؟**" استفهام ، "**وأين تجلس أجلس**" شرط .

"**ويتصل بهما "ما" المزيدة فتزيدهما إبهاما**" هذا بيِّن .

قوله : "**والفصل بين "متى" و"إذا" أن "متى" للوقت المبهم ، و"إذا" للمعين**" لأنهما ظرفا زمان ، ولإبهام "متى" جُزم بها دون "إذا"

وقال ابن الحاجب[2] : ولا تقول متى طلعت الشمس؟ (وإذا بالعكس)[3] فما علم أنه كائن بـ"إذا" ، وما ترجح بين أن يكون وأن لايكون فـ"متى" تقول : إذا طلعت الشمس خرجتُ ، ولايصلح هنا "متى" ، وتقول متى تخرج أخرج تقوله مع من لايتيقن أنه خارج

قوله : "**و"أيان" بمعنى متى إذا استفهم بها** " يعنى ظرفاً من ظروف الزمان ، إلا أن "متى" أكثر استعمالاً **٤٢٦/ب** ، و"أيان" لايستعمل إلا فيما يراد به تفخيم الأمر وتعظيمه[4] ، كقوله تعالى {**أَيَّانَ مُرْسَاهَا** }[5] أى : متى ظهورها؟ ، وقيل[6] : إنها تصلح للمكان ، وحُكى فى همزتها الكسر[7] ، وحكى الفراء[8] أنها لغة سليم[9] ، بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، وحركت نونها لالتقاء الساكنين ،وبالفتح طلباً للخفة ، أو اتباعا للألف[10]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتكملة من شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٤ قال : " .. واستثقالاً للكسرة بعد الياء ، فآثروا تخفيفها لكثرة دورها وسعة استعمالها ".

(٢) يُنظر الإيضاح ٥١٦/١

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتتمة من الإيضاح ٥١٦/١

(٤) حكاه السكاكي في مفتاح العلوم/ ٣١٣عن علي بن عبسى الربعي

(٥) الأعراف ١٨٧ ، و النازعات ٤٢

(٦) لم أقف على القائل

(٧) قرأ بها أبو عبد الرحمن السلمي في سورة الأعراف ١٨٧ ، وسورة الذاريات ١٢ ،وسورة القيامة ٦ ، وسورة النازعات ٤٢ . يُنظر المحتسب ٢٦٨/١ ، ٣٥١/٢، ٢٨٨

(٨) يُنظر معاني القرآن ٩٩/٢

(٩) سَليم : عشيرة تعرف بذوي سليم، من بني إبراهيم، من بني مالك، من جهينة إحدى قبائل الحجاز . يُنظر معجم قبائل العرب القديمة والحديثة٥٤٢/٢

(١٠) ذكره في الأصول ١٣٦/٢

....

لأن الفتحة من جنسها أو للفتحة قبلها لأن الحاجز غير حصين(١) .

قوله : " **فى قولك : لما جئتَ جئتُ بمعنى : حين** " اختلف فى " لما" هذه ، فالأكثر(٢) أنها اسم ؛ لأنها دالة على معنى فى نفسها غير مقترن بزمان معين ، من "لم" النافية و"ما" ، قال الزمخشرى(٣) : ولهذا تكتب بالألف ، بخلاف حتى ؛ لأنها ممالة عند بعض العرب. انتهى

فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو الظرفية ، وخرجت بذلك إلى حيز الأسماء كما استحالت "إذ" بدخول "ما" عليها ، وفيها معنى المجازاة ؛ لأنك إذا قلت : لما قمتَ قمتُ جعلت قيامك كالجزاء لما علقت وجوده بوجوده ، ولو قلت لما قمتَ وسكت لم يكن كلاما ،لأن الظرف لابد له من شئ يقع فيه وقال الزمخشرى : لما ظرف لازم لايستعمل استعمال الأسماء رفعا ونصبا وجرا وموجب بنائه إما شبهه بلما الجازمة فى اللفظ ،كما أشبهت "كم" الخبرية الاستفهامية ،أو لأنها لزمت الإضافة إلى الجمل كـ "إذا" انتهى .

وقيل(٤) : بنيت لما فيها من معنى الشرط .

وقال ابن خروف : لما حرف لايليه إلا الفعل ويجب به الجواب لوجوب الأول ، كقولك لما جاء زيد أكرمتك ، فالإكرام وجب لمجئ زيد ، وليست بظرف زمان كما ذهب إليه أبو على(٥) وغيره(٦) لأنه يقال لما أحسنت إليَّ العام الماضى جازيتك اليوم ، ولا يجوز : حين أحسنتَ إليَّ العام الماضى جازيتك اليوم والمعنى **٤٢٧/أ** أن الجزاء كان الآن لتقدم الإحسان قال تعالى **{فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ }**(٧) فالنكث لم يكن حين كشف عنهم العذاب ،كذا قوله تعالى **{ فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا**

---

(١)يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤، وفي شرح الكتاب للسيرافي ٩٧/١ ط بيروت " ... آثروا تحريك آخرها بالفتح ؛ لأن قبلها ياء وهي مع ذلك مشددة، وبينها وبين الياء الألف وليست حاجزا حصينا ، ففتحوا النون كأنها وقعت بعد ياء مضاعفة. وعلة أخرى وهي أن الأسماء التي يستفهم بها، كل ما وجب التحريك فيه منها مفتوح، نحو: " أين " و "كيف " فأتبعوها: " أيّان "؛ إذ كانت مستحقة لتحريك الآخر، حتى لا يخرج من جملتها. ويُنظر اللباب ٨٧/٢ ، وحكى كسر نونها الأندلسي ونقله عنه الرضي في شرح الكافية ١١٦/٢

(٢) ومنهم ابن السراج وابن جني ، في جماعة . يُنظر الأصول ١٥٧/٢ ، والخصائص ٢٥٣/٢

(٣) لعله ذكر ذلك في حواشيه على المفصل التي لم تصل إلينا .

(٤) يُنظر الإيضاح ٥١٦/١

(٥) يُنظر الإيضاح العضدي/ ٢٥٠

(٦) منهم ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٦/٤

(٧) الأعراف/١٣٥

وأمس ، وهي متضمنة معنى لام التعريف ، مبنية على الكسر عند الحجازيين، وبنو تميم يمنعونها الصرف، فيقولون : ذهب أمس بما فيه ، وما رأيته مذ أمس ، وقال:

لقد رأيت عجباً مذ أمسا عجائزاً مثل السعالي خمسا(١)

يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ}(٢) ولم تكن الهبة وقت الاعتزال فهى حرف وجوب لوجوب ،كما أن "لو" حرف امتناع ، وكما كانت "لولا" لوجوب ما بعدها سببا لنفى الجواب ففى "لما" وجوب الثانى لوجوب الأول ، وفى "لو" امتناع الثانى لامتناع الأول ، وفى "لولا" امتنع الثانى لوجوب الأول ، وفيها كلها معنى الشرط . انتهى

قوله : "وأمس" ظرف زمان عبارة عن اليوم الذى قبل يومك الذى أنت فيه ، مبنى قيل(٣) : لأنه مبهم وقع فى أول أحواله معرفة فمعرفته قبل نكرته فجرى مجرى "الآن"

قوله : "**وهى متضمنة معنى لام التعريف** " الدليل على تعريفه وصفهم له بالمعرفة قال الشاعر(٤) :

٢٥٤- صَدَعتْ(٥) غَزَالَةُ قَلْبَهُ بِفَوارِسٍ جعلتْ جموعهُم(٦) كَأَمْسِ الدَّابِرِ(٧)

ولم يوجد فى لفظه الحرف المفيد للتعريف فحكم بتضمنه إياه ، فإن أضفته فقلت : إنَّ أَمْسَكَ قد مضى

---

(١) يُنظر المفصل /٢١٦

(٢) مريم ٤٩

(٣) من القائلين بذلك المبرد وابن السراج ، يُنظر المقتضب ١٧٣/٣ ، والأصول ١٤٣/٢ ، وقيل بني لتضمنه لام التعريف وعُزي إلى سيبويه والخليل ، واستصوبه ابن يعيش . يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤ ، والتذييل والتكميل ١٥/٨ ، وقيل : بُني لتضمنه معنى الحرف تشبيهاً له بـ " أين " التي بُنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام وعليه الخليل وسيبويه . يُنظر الكتاب ٢٨٣/٣ ، وقال ابن كيسان : بُني " أمس" لتضمنه معنى الفعل الماضي ، وقال قوم : علة بنائه شبه الحرف في افتقاره لليوم الذي أنت فيه ، وزعم قوم منهم الكسائي أنه ليس مبنياً ولا معرباً بل هو محكي سُمي بفعل الأمر من المساء ، وأجاز الخليل في : لقيته أمس أن يكون التقدير : لقيته بالأمس ، فحذف الباء وأل فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب . يُنظر الكتاب ١٦٢/٢ ، والتذييل والتكميل ١٥/٨ وما بعدها .

(٤) هو عمران ابن حطان ، يُنظر شعر الخوارج /١٦٦ ، والأغاني ١٥٠/١٦

(٥) يُروى: "خبلت" في الخصائص٢٦٩/٢ ، ويروى "غشيت "كما في الجمهرة٩٢٣/٢ "ق م ط"

(٦) رواية شعر الخوارج /١٦٦ :تركت منابره ، ورواية الخصائص : تركت منازله ، ورواية الجمهرة : تركت فوارسه

(٧) البيت من الكامل وهو من شواهد العباب "ق م ط" ، والمعجم المفصل ٤٤١/٣

الشاهد فيه : وصف " أمس " بالمعرفة ، وهي قوله " الدابر" وهو دليل على تعريفه .

اللغة : غزالة : امرأة كانت تحارب مع الخوارج ضد الحجاج دخلت عليه فتحصن منها بقصره

....

أعربته ؛ لأن الإضافة لا يبقى معها تضمن لام التعريف ، وإذا ظهر فى لفظه اللام فإن اعتقد فيها الزيادة بقى البناء وإن اعتُقد التعريف بها أعربت لعدم التضمن حينئذ .

فإن قيل : لم اعتُقد فى أمس التعريف ولم يُفعل ذلك فى غد ؟

فالجواب أن أمس قد شوهد ومضى فحصلت معرفته بالمشاهدة وليس كذلك غد[١]

قوله : "**مبنية**" لتضمنها معنى اللام وعلى الكسر ، قيل الحركة لالتقاء الساكنين[٢] ***٢٧/٤ب***

وقيل : لأن لها أصلاً فى التمكين[٣] ، وعلى الكسر على أصل التقاء الساكنين

وقوله : "**عند الحجازيين** " هى لغتهم بخلاف بنى تميم على مابينه[٤] . وإنما يبنى إذا لم تكن فيه اللام والإضافة مكبراً مفرداً معرفةً .

قوله : "**وبنو تميم يمنعونها الصرف**" للعدل عن صيغة فيها لام التعريف والعلمية ، والفرق بين العدل والتضمن أن المعدول عن الحرف يجوز إظهار الحرف معه بخلاف التضمن .

"**فيقولون : ذهب أمس بما فيه ، وما رأيته مذ أمس ، قال الشاعر**[٥] :

٢٥٥- لقد رأيْتُ[٦] عَجَباً مُذْ أمْسا

عَجائزاً مِثْلَ السَّعالِي[٧] خَمْسا[٨]

---

(١) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٤

(٢) يُنظر المقتضب ١٧٣/٣ ، والأصول ١٤٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤

(٣) هي علة لما بُني من الأسماء على الحركة ، لما كان الأصل في البناء السكون . يُنظر الأصول ٣٣٣/١ ، وشرح الكتاب للسيرافي٥١/١ ط بيروت ، والمرتجل/ ١٠٣ ، ٢٠١

(٤) تُنظر اللغتان في الكتاب لسيبويه ٢٨٣/٢ ، ونوادر أبي زيد/٢٥٧ وما ينصرف وما لاينصرف/ ٩٥

(٥) يُنسب إلى العجاج في جمل أبي بكر بن شقير المنسوبة إلى الخليل/٢٠٢ ،وهو في ملحق ديوانه من الأبيات المنحولة عليه ٢٩٦/٢، وقال في الخزانة ١٥٨/٧ : والبيت الشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عُرف قائلها ، وقال ابن المستوفي: وجدت هذه الأبيات في كتاب نحوٍ قديم للعجاج أبي رؤبة ، وأراه بعيداً من نمطه ، وقال صاحب المعجم المفصل في شواهد العربية ١٠ /٢٦١ : الرجز لغيلان بن حريث الربعي في شرح شواهد الإيضاح/ ٥٩٨ ، والكتاب ٤٤٥/٣ ، والتنبيه والإيضاح ٢٥٦/٢ . وهو سهو فالرجز في التنبيه ، والكتاب ٢٨٥/٣ غير منسوب ، ورجز غيلان في شرح شواهد الإيضاح/ ٥٩٦غير الذي نتحدث عنه وهو المذكور في الكتاب ٤٤٥/٣

(٦) يروى : إني رأيت . يُنظر الأشموني ٢٦٧/٣، والهمع ١٣٩/٢

(٧) رواية النوادر/ ٢٥٧ : الأفاعي

(٨) رواية الأمالي الشجرية ٥٩٦/٢ : قعسا

....

يَأْكُلْنَ ما في كيسهنَّ[1] هَمْسا

لا تَرَكَ اللهُ لهنَّ ضِرْسا

ولا لقين الدهر إلا تعسا

فيها عَجُوزٌ لا تُسَاوي فَلْسَا[2]

شاهده : فتح أمس ،وهو مجرور بـ "مذ" اعتُقد فيها الحرفية (والفتحة)[3] علامة الجر وقيل[4] : إن أمساً فى البيت فعل ماض فلا يكون فيه شاهد ، وحكى الزجاجى[5] :أن من العرب من على الفتح[6] ،وقال الجزولى[7] : غلط أبو القاسم فى قوله : ومن العرب من يبنيه على الفتح كما زعم انتهى .

والذى حكى سيبويه[8] عن بنى تميم أنهم لايصرفونه فى الرفع ويكسرونه فى النصب والجر وقال : وقد فتح قوم أمس فى مذ لما رفعوا وكانت فى الجر هى التى ترفع شبهت بها وهذا قليل . فإطلاق الزمخشرى أنهم لايصرفونه مطلقاً ذكره فى الصحاح الجوهرى[9]، وقد حكى أن من العرب من يعتقد فيه التنكير ويعربه

---

(١) يروى : ما في رحلهن ، وما في عكمهن . ذكره في الخزانة ١٥٧/٧ ، ورواية ابن السيد في الحلل ٦٥ : ما جمعن

(٢) الأبيات من الرجز المشطور ، يُنظر نتائج الفكر/ ٨٩ ، وشرح التسهيل ٢٢٣/٢ . الشاهد :قوله "مذ أمسا " حيث استعمل "مذ" حرف جر ومنع "أمس" من الصرف للعلمية والعدل ، وألفه للإطلاق ، وذلك في لغة بعض بني تميم كما ذكر السيرافي في شرح الكتاب ٥٣/٤، وزعم الزجاجي في الجمل/٢٩٩أن الفتحة فيه فتحة بناء ، وفي الأبيات شاهد آخر : وهو تنوين عجائز الممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ضرورة .

اللغة : السعالي : جمع سعلاة ، ويُمد وهي أنثى الغول ، وقيل : ساحرة الجن

الهمس : الأكل سراً

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٤) كذا نقله في التصريح ٢٢٦/٢، قال : وهو بعيد .

(٥) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي المتوفى سنة٣٣٧هـ على الأصح ن صنَّف العديد من كتب النحو ، منها مجالس العلماء ، واللامات ، والإيضاح في علل النحو، وأشهرها كتاب " الجمل". يُنظر في ترجمته إنباه الرواة١٦٠/٢ ،والأعلام٢٩٩/٣

(٦) يُنظر الجمل/٢٩٩ ، ونسبه في الهمع ١٣٩/٢إليه وإلى الزجاج ، وفي كتاب ماينصرف/٩٥ موافقة الزجاج لمذهب الجمهور

(٧) لندرة كتب الجزولي المطبوعة لم أقف على هذا النقل عنه ، ووقفت على مثله في شرح أبيات الجمل لابن هشام اللخمي ، نقله عنه في الخزانة ١٥٥/٧

(٨) يُنظر الكتاب ٢٨٣/٣ – ٢٨٥

(٩) يُنظر الصحاح " أ م س"

وقط وعوض: وهما لزماني المضي والاستقبال على سبيل الاستغراق ، تقول: ما رأيته قط ، ولا أفعله عوض.

ولا يستعملان إلا في موضع النفي.

قال الأعشي:

رَضِيعَي لِبان ثَدْيَ أُم تَقاسَمَا بأَسْحَمَ داج عَوْضَ لا نَتَفَرقُ

وقد حُكي : "قُط" بضم القاف، و"قَطُ" خفيفة الطاء ، و"عَوْضُ" مضمومة[1].

ويصرفه ويجريه مجرى الأسماء المتمكنة وهو غريب . قوله : " **وقط**" بنى لقطعه عن الإضافة كـ "قبل وبعد" **٤٢٨/أ** وعلى الضم كـ "قبل" ."**وعوض**" بنيت لقطعها عن الإضافة وعلى الضم كـ "قبل"

قوله : "**وهما لزمانى المضى والاستقبال على سبيل الاستغراق** " "قط" لما مضى ومعناه فيما انقطع من عمرى ، أى قط عمرى ، و"عوض" لما يستقبل أى عوض العائضين فإن أظهرت المضاف إليه أعربته تقول : لا أفعله عوض العائضين ، أى : دهر الداهرين ، فيكون معربا منصوبا على الظرف وهو من لفظ العوض وسمى الدهر عوضا ؛ لأنه كلما مضى جزء خلفه جزء آخر فصار الثانى عوضاً منه[2]

قوله : " **تقول : ما رأيته قط ، ولا أفعله عوْض** " لما جمع بينهما فى قوله : "وهما لزمانى المضى والاستقبال" فصل بالتمثيل ما للماضى مما للمستقبل

قوله : "**ولا يستعملان إلا فى موضع النفى** " أى لا يستعملان فى الإيجاب تقول: (ما)[3] فعلته قط و(لا)[4]أفعله أبدا ؛ لأنهما لما كانا لاستغراق الزمانين صلحا فى النفى ولم يصلحا فى الإيجاب.

قال الأعشى ميمون بن قيس[5] – ويكنى أبا نصير جاهلى لحق الإسلام ولم يسلم وخبره مشهور– يمدح المحلق[6] –وسمى المحلق ، قيل[7] :لأن بعيره عضه فى وجهه فترك فيه أثرا كالحلقة ، وقيل[8] اكتوى بحلقة –

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢١٦

(٢) يُنظر الخصائص١/٢٦٦ ،وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٤

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتكملة من المفصل

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتكملة من المفصل

(٥) يُنظر ديوانه/ ١٢١

(٦) هو عبد العزى وقيل عبد العزيز بن حنتم بن شداد بن ربيعة بن عبد الله بن أبي بكر بن كلاب ، كريم جاهلي يُنظر شرح أدب الكاتب للجواليقي(رافعي) ٢٩٨، ونزهة الألباب في الألقاب لابن حجر ١٥٩/٢ ، والأعلام ٢٩٢/٥

(٧) نُقل عن أبي عبيدة في التكملة والذيل والصلة ٣٢/٥، ويُنظر المحكم ٨/٣ (ح ل ق) ، و شرح أدب الكاتب للجواليقي/ ٢٩٨ (رافعي)

(٨) نسبه في التكملة ٣٢/٥ إلى غير أبي عبيدة ، ويُنظر التاج (ح ل ق)

....

وكان خامل الذكر وله بنات لا يخطبن رغبة عنهن ، فمر به الأعشى فأحسن قراه ونحر له ناقة لم يكن له غيرها فلما أصبح قال له الأعشى:

ألك حاجة؟

قال: نعم ، قال : تشيد بذكرى فلعلى أشهر فيرغب فى بناتى[1]

فنهض الأعشى إلى عكاظ وأنشد :

٢٥٦- لعَمْرِي لَقَدْ لاحَتْ عُيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَوْءِ نارٍ فِي يَفَاعٍ تُحَرَّقُ
تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْن يَصْطَلِيَانها وبَاتَ على النَّار النَّدَى والمُحَلَّقُ

٤٢٨/ب

رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَدْيِ أمٍّ تَقَاسما[2] بأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْض لَا نَتَفَرَّقُ[3]

...القصيدة .

فلم يمس حتى خطب إليه جميع بناته .

رضيعى لبان : منصوب خبر بات ، وعلى النار : خبر ثان أو فى موضع الحال ، ويجوز أن يكون رضيعى لبان منصوباً على المدح ، وأضاف إلى المفعول وهو فعيل للمبالغة

رضيع بمعنى راضع كقدير بمعنى قادر فيتعدى إلى مفعول واحد ، وإن شئت بمعنى مرضع كرُب قعيد بمعنى مقعد ، فيتعدى إلى مفعولين[4] .

واللبان : لبن الآدميات ، وقيل : لا يقال لبن إنما اللبن لسائر الحيوان غير الآدمى[5] ، وهو غير صحيح ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم اللبن للفحل[6] ، والفحل هنا : الزوج

---

(١) يُنظر مضمون القصة بروايات مختلفة في المطولات من كتب الأدب كالأغاني ٧٧/٨ والعقد الفريد٥/٣٢٩

(٢) رواية الاقتضاب ٢٤٧/٣ : تحالفا

(٣) الأبيات من الطويل ، والشاهد في البيت الثالث قوله : عوْض ، وهو اسم من أسماء الدهر

اللغة: اليفاع : الأرض المرتفعة . المقرور : من أصابه البرد . أسحم داج : يحتمل أن يكون المقصود هو الليل ، أو يكون المقصود هو حلمة الثدي ، ويقصد الثدي الذي رضعا منه .

(٤) ويجوز أن يكون " رضيعي لبان " حال ، و"على النار" خبر بات . قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل/ ٧٢

(٥) قاله ابن قتيبة في أدب الكاتب/ ٤٠٧

(٦) لم أقف عليه من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هي مسألة فقهية من باب الرضاع تنظر في مظانها من كتب الفقه ، وليس هنا مجال بحثها ، ولو استشهد بالحديث الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل في شأن سالم مولى

....

استعمال اللبان فى الآدمى أكثر من اللبن .

ويروى : "ثَدْى أم"[1] بالنصب على البدل من معنى لبان ؛ لأنه مفعول فى المعنى على حذف مضاف ، أو بإضمار فعل ، أى رضعا ثدى أم ، أو على إسقاط حرف الجر ، تقديره رضيعى لبان من ثدى أم ، وبالخفض على البدل من لبان على اللفظ على حذف مضاف أيضاً[2]

والأسحم : الأسود : قيل : أراد به الليل[3] ، وقيل : الرماد وكانوا يحلفون بالنار، وقيل : أراد الرحم[4] ، وقيل : الدم ؛ لأنهم كانوا يغمسون أيديهم فيه إذا تحالفوا[5] ، وقيل : حلمة الثدي[6] ، وقيل : زق الخمر[7] ، وقيل : دم الذبائح التى كانت تذبح للأصنام ،وجعله أسحم ؛ لأنه إذا يبس اسود[8] . وأبعدها الرماد ؛ لأنه لا يوصف بأنه أسحم ولا داج[9]

وبأسحم : المقسم به ، وعوْض : ظرف متعلق بـ "نتفرق" ، وقيل : عوض صنم لبكر قبيلة الأعشى[10] ، وأقسم به ، ولايصلح هنا لذكر المقسم به قبله ، ولأنه لا يجوز حذف حرف الجر من المقسم به إذا ذكر الفعل .

وقوله : **٤٢٩/أ** لا نتفرق : جواب القسم جاء به على الحكاية ، ولو جاء به على الإخبار عنهما على

أبي حذيفة " ... فيحرم بلبنها " لكان أقوى في الاستشهاد . يُنظر موطأ الإمام مالك ٦٠٥/٢ ، وشرح درة الغواص للخفاجي ٥٧٥ ، وفي شرح الفصيح لابن هشام اللخمي/ ٢٢٨ : وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في لبن الفحل أنه محرم ،كذا رواه الفقهاء .

(١) هذا ما عليه النقلة ، والرواية التي اعتمد عليها الشارح أولاً هي رواية الجمهرة ٩٠٥/٢فيكون قد حذف التنوين ، وأضاف الثدي إلى الأم ، وعليه فقد دخل القبض في "مفاعيل" الأولى من بحر الطويل ، وهو هنا زحاف يطرأ ويزول

(٢) يُنظر الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد/ ٧٢ وما بعدها

(٣) يُنظر معجم العين ١٥٥/٣ (س ح م) ، وحكاه في التهذيب ٦٩/٣ (ع و ض) عن أبي زيد

(٤) الرحم هو ما أقر به وقدمه من بين أقوال ذكرها في المعنى المراد من قوله بأسحم داج الحريري في درة الغواص /١٦١

(٥) قال ابن السيد : حكى هذه الأقوال الأربعة يعقوب (أظنه عنى ابن السكيت، ولم أقف عليه فيما وصلني عنه من كتب) يُنظر الاقتضاب ٢٤٩/٣ ، والحلل /٧١

(٦) حكاه في التهذيب ٦٩/٣ (ع و ض) عن الليث

(٧) نقله في الصحاح (س ح م)

(٨) يُنظر الحلل في شرح أبيات الجمل/٧١

(٩) ونقل ابن عباد في كتابه المحيط في اللغة ٤٩٨/٢ (س ح م) أن المراد بقوله : أسحم داج : صنم ، وتُنظر المعاني جميعها في الاقتضاب ٢٤٩/٣ ، والحلل ٧١

(١٠) قاله ابن الكلبي . يُنظر الصحاح (ع و ض) ، والاقتضاب ٢٤٨/٣

لفظ تحالفا ، لقال : لايتفرقان ، كقوله تعالى {**لَنُبَيِّتَنَّهُ**}[1] وليبيّتنّه على القراءتين[2]

قوله : " **وقد حُكى قُطُّ بضم القاف**" لاتباع الطاء[3] "**وقَطُ خفيفة**" كراهية التضعيف وتبقى الحركة بحالها دلالة على أصلها ، ومنهم من يتبع الضم الضم فى المخفف أيضاً[4] "**وعَوْض مضمومة**" تقدم تعليله ، ومن فتحه فطلباً للخفة[5] ، وروى بالكسر على أصل التقاء الساكنين[6] قال السخاوي[7] : وإذا نكر أعرب يقال : افعل ذلك من ذى عوض أى من ذى قبل ، وعوض فى قول الفِنْد الزِّمَّانِي[8]:

٢٥٧- وَلَوْلَا نَبْلُ عوض فِي حظباي وأوْصالِي[9]

اسم للدهر .

---

(١) النمل ٤٩

(٢) قرأ بالنون نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم ، وقرأ بالياء جماعة منهم الأعرج ومجاهد ، كما قُرأ كذلك بالتاء وهي قراءة حمزة والكسائي ومن تبعهما . يُنظر معاني القرآن للفراء ٢٩٦/٢ ، والنشر ٣٣٨/٢ ، ومعجم القراءات — عبد اللطيف الخطيب ٥٣٢/٦

(٣) هي لغة ليني يربوع ، يُنظر كتاب الأزمنة لقطرب/ ٦٠

(٤) قال الكسائي: أما قولهم: قَطُّ مشددةٌ فإنما كانت قَطَط، وكان ينبغي لها أن تُسكن فلما سَكَن الحرف الثاني جَعَل الآخر متحركاً إلى إعرابه، ولو قيل فيه بالخَفْض والنَّصْب لكان وجهاً في العربية، فأما الذين رفعوا أوله وآخره، فهو كقولك: مدُّ يا هذا، وأما الذين خفضوه، فإنهم جعلوه أداة، ثم بنوه على أصله، فأثبتوا الرفعة التي كانت تكون في قَطُّ، وهي مشددة، وكان أجود من ذلك أن يجزموا، فيقولوا: ما رأيته قَطْ، ساكنة الطاء، وجهة رفعه، كقولهم: لم أرهُ مُذ يومان، وهي قليلة. يُنظر إصلاح المنطق/ ٩٠، وتهذيب اللغة ٢٦٣/٨ (ق ط ط)

(٥) الضم مذهب كوفي ، والفتح مذهب بصري . يُنظر الجمهرة ٩٠٥/٢ (ع و ض)

(٦) يُنظر المحكم ٢٩٢/٢ ، واللسان "ع و ض"

(٧) يُنظر المفضل ٥٢٨/٣

(٨) هو شهل بن شيبان بن ربيعة بن زِمَّان الحنفي ، من بني بكر بن وائل ، لقب بالفند لعظم خلقته ، تشبيها بالفند من الجبل وهو القطعة منه كان سيد بكر في زمانه وفارسها وقائدها ، وهو من أهل اليمامة ، شهد حرب بكر وتغلب ، وقد ناهز عمره المائة . مات نحو سنة سبعين قبل الهجرة . يُنظر في ترجمته المبهج لابن جني/ ١٥، ولب الآدب لأسامة بن منقذ/ ٢٠٥ ، وغرر الخصائص الواضحة لأبي إسحاق الوطواط /٤٠٩ ، والأعلام ١٧٩/٣

(٩) البيت من الهزج ، وهو من شواهد شرح الكافية للرضي ١٢٤/٢ ، و اللسان (خ ظ ب) ، وتمهيد القواعد ١٩٨١/٤ الشاهد فيه : إعراب " عوض" للإضافة إليه ، وحمله ابن جني على الضرورة ، ولا وجه له ؛ لأن اختلاف الحركات لا يؤثر في وزن البيت إلا إذا اعتبرنا الضرورة كل ما خالف القاعدة النحوية في الشعر خاصة ، وإن صلح مع موافقته القاعدة النحوية الوزن . يُنظر التنبيه على مشكلات الحماسة لابن جني/ ٢١٠ ، والخزانة ١٠٩/٧ .

اللغة : الحظبي : الظهر ، أو عرق فيه ، ويروى : خضماتي ، وعليه فالخضم هو الغليظ من الساعد أو الذراع ، ويُنظر شرح الحماسة للمرزوقي ٥٣٨/١

وكيف جار مجرى الظروف.

ومعناه السؤال عن الحال. تقول كيف زيد؟

أي : على أي حال هو.

وفي معناها أنَّي ، قال الله تعالى: {فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ }.

وقال الكميت :

أنَّى ومن أَيْنَ آبَكَ الطربُ

إلا أنهم يجازون بأنى دون كيف

قال لبيد:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا

وحكى قطرب عن بعض العرب : انظر إلى كيف يصنع.

قال صاحب الكتاب : فصل : وكيف ... الفصل[1]

محمد : "**كيف**" سؤال عن الحال ، وليست بظرف ، خلافاً للأخفش[2] ، بدليل إبدال الاسم منها ، فى نحو قولك : كيف أنت ؟ أصحيح أم سقيم[3] ؟

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢١٧

(٢) كذا في شرح الكافية للرضي ١١٧/٢ ، و المحفوظ عن النقلة أن عد "كيف" من الظروف مذهب سيبويه ، وعدها من الأسماء مذهب السيرافي والأخفش . يُنظر المغني ١٧٤/١ ، وبصائر ذوي التمييز ٤٠٢/٤، والهمع ١٦٠/٢، وما ذكره سيبويه في الكتاب ٢٣٣/٤ بقوله : و"كيف" على أي حالٍ؟ ، و" أين" أي مكان ؟ ، و" متى" أى حين؟ ، وأما "حيث" فمكان بمنزلة قولك : هو في المكان الذي فيه زيد ، وهذه الأسماء تكون ظروفا. أ. هـ يُشعر به . واقتطع السيرافي في شرح الكتاب ١٠٩/٥ "كيف" عن بقية الأدوات التي ذكرها سيبويه وجعلها ظروفاً . وقال ناظر الجيش في شرح التسهيل ٤٤٦٢/٩ : ولا شك في صحة تقدير: على أيّ حال؟ مكان «كيف». وأن قولك: كيف زيد؟ في معنى: على أيّ حال زيد؟ ولكن ليس ذلك لأن «كيف» موضوعة لذلك المعنى، بل لأن معناها راجع إليه بنوع من اللزوم، ويدل على ذلك أمران:

أحدهما: أنه كما يصح تقدير: على أي حال؟ مكان «كيف» كذلك يصح تقدير وصف مجرد من حرف جر مكانها، فيجوز أن تأتي بدل «كيف» من نحو:

كيف أنت؟ بـ «أقائم» وشبهه، فتقول: أقائم أنت أم غير قائم؟ فيفيد بذلك ما يفيده: كيف أنت؟ فيجب أن تكون حقيقة في الاستفهام عن الحال، لأن كونها ظرفا يُستلزم لكثرة التضمين ولتقدير الاستقرار، وكلاهما على خلاف الأصل.

الثاني: أن البدل من «كيف» إما منصوب نحو: كيف سرت أراكبا أم ماشيا؟

وإما مرفوع نحو: كيف زيد أصحيح أم سقيم؟ ولو كانت ظرفا لما كان البدل منها إلا مجرورا بمثل ما تضمنته.

(٣) في شرح الكافية للرضي ١١٧/٢ : وللأخفش أن يقول : يجوز إبدال الجار والمجرور منها نحو: كيف زيداً؟ على الصحة أم على

....

ويجاب بالاسم ، ولو كانت ظرفاً لأجبت بالظرف ، كما فى "متى" إذا قلت : متى جئت؟ فتقول : يوم الجمعة ، ولذا قال معناه السؤال عن الحال ، تقول كيف زيد ؟ أى : على أية حال زيد ؟

ولو قيل فى جواب كيف أنت ؟ على حالة حسنة ، لكان الجواب معنوياً لا لفظياً أجبت بعلى حالة حسنة ؟ قال : " **وكيف جار مجرى الظرف** " وقام قولك كيف زيد؟ مقام الظرف ولذا عمل فى الحال فى كيف زيد قائما ؟ كقولك : زيد عندى قائما ، وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام وحركت لالتقاء الساكنين ، وبالفتح طلبا للخفة ، ودليل اسميتها إفادتها مع الفعل(١) ، وليست بحرف نداء ولا على وزن فعْل فى نحو كيف أصبحت ؟ **٤٢٩/ب** والفائدة لاتصح من فعلين. ولما كانت سؤالاً عن الحال لم يدخل عليها حرف الجر إلا شاذا ؛ لأن الجار لايدخل على الحال وقيل(٢) : "كي" لغة فى "كيف" ، وأنشدوا:

٢٥٨- أو راعِيانِ(٣) لبُعْران لنا شَرَدَتْ كَيْ لا(٤) يُحِسانِ من بُعْرانِنَا أَثَرَا(٥)

حال السقم ؟ فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا : على أى حال حاصل ، وعند الأخفش بقولنا : على أي حال ، وحاصل عنده مقدر .

(١) في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٤ : "كيف" لا تكون حرفاً ؛ لأنها تفيد مع الاسم الواحد ويكون كلاماً ، نحو : كيف أنت؟ ، والحرف لا يفيد مع الاسم إلا في باب النداء ، وليس هذا بنداء ، ولا تكون فعلا ؛ لأنها تفيد مع الفعل ، نحو : كيف أصبحت؟ والفعل لا يفيد مع الفعل، ولا يكون منهما كلام .

(٢) من القائلين بذلك السيرافي في شرح الكتاب ٥٦/١ ط بيروت ، وابن يعيش في شرح المفصل ١١٠/٤

(٣) رواية الفراء في المعاني ٢٧٤/٣ :

من طالبين لبعران لنا رفضت .. كي لا يحسون من بعراننا أثرا

(٤) رواية الفارسي في البغداديات/ ٣٤٩ :

من طالبينِ لبُعرانٍ لهم شَرِدت .. كيْما يَحسون من بُعرانهم خبرا

(٥) البيت من البسيط ، وهو لعمرو ابن الأحمر في ديوانه/ ٧١ ، وروايته :

أو باغيان لبُعران لنا رَفَضت ..كي لا تُحسون من بُعراننا أثرا

ويُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية ٩٩/٣

الشاهد فيه : "كي لا يحسان " على أن "كي " لغة في كيف ، وهو ما عليه السيرافي وابن يعيش ، أو حذفت منه الفاء تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وهو ما عليه الفراء ، وذهب الفارسي إلى أن "كي" فيه بمعنى اللام وكان يرويه : "كيما" ويجعل "ما" كافة لـ "كي" عن العمل ، ورَد كونها مقتطعة من "كيف" بكلام طويل يضيق المقام عن ذكره ، وقد رده البغدادي ، وأبطل ما فيه من الأقيسة وحمله على الضرورة .يُنظر في هذه المسألة معاني القرآن للفراء٢٧٤/٣ ، والبغداديات للفارسي ٣٤٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٥٦/١، ٢١٩ ط بيروت ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٤ ، وشرح الكافية للرضي ١١٧/٢، والخزانة ٩٤/٧

....

وقيل : إنما حذف الفاء تخفيفا كما فى :سو أفعل تريد : سوف أفعل[1] .

ولا يجازى بكيف استغناء عنها بقولك : على أى حال تكن أكن[2] ، ولا يخبر عنها ولا يكون جوابها إلا نكرة لأن معناها الحال

فإن قيل : فما إعراب كيف تخرج أخرج ؟

قيل : نصب على الحال من فاعل تخرج وهو العامل ومعمول الثانى محذوف تقديره : أخرج على مثلها ؛ لأن من المعلوم أن حالك لايكون عليها غيرك إنما يكون على مثلها.

وقال السخاوي[3]: لا يجوز أن يعمل فيها الأول ؛ لأنه يبقى الثانى منقطعا وليس المراد كذلك ، لأن المعنى على أى حال تخرج أخرج وإذا كان كذلك كان متعلقاً بالفعل الثانى والفعل الأول صفة ، ولم يجز أن يكون فى هذا الموضع استفهاما، ألا ترى أن ما كان استفهاما من هذا القبيل لم يوصف؟

فإن قيل : أليس قد جرى مجرى الظرف وتضمن الضمير وعمل فوجب أن يمتنع فيه الصفة ؟

قيل : وصفنا له على المعنى ، ألا ترى أنا لو قلنا على أى حال تخرجها أخرج لم يمتنع أن يكون الفعل صفة ، فلذلك إذا وصف كيف حملت الصفة على الموضع. انتهى

وما شبه به لا نسلم أنَّ "تخْرُجُها" صفة له ، وإذا نُزِع من كيف الاستفهام يزول موجب البناء فينبغى أن تعرب **٤٣٠/أ**

قوله : "**وفى معناها "أنَّى"** وهى ظرف مكان يستفهم به بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام ،وعلى السكون على أصل البناء قال تعالى { **فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ**}[4] وقيل : إنها هنا بمعنى كيف[5]

اللغة : رفضت الإبل : تفرقت

(١) قاله الفراء في المعاني ٢٧٤/٣

(٢) هذا قول جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون ، وقطرب من البصريين إلى جواز المجازاة بها مطلقا ، إلا أن الجزم بها مقترنة بـ "ما" أكثر ولذا اقتصر عليه بعض المتأخرين ، والصواب أنها يجازى بها معنىً لا عملاً ، وهو قول الخليل . يُنظر في هذه المسألة الكتاب ٦٠/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٨٥/١ ، والأشموني ١٤/٤ ، والإنصاف٦٤٣/٢م ٩١ ، وائتلاف النصرة١٥٦فصل الحرف م٢٢

(٣) يُنظر المفضل٥٣٦/٣

(٤) البقرة ٢٢٣

(٥) هذا قول جمهور المفسرين ، وجعلها قوم بمعنى " أين" وهو ملبس في حكم شرعي لا مجال للحديث عنه هنا ، وقال الضحاك : هي في الآية بمعنى "متى" فتكون ظرف زمان ، وسيبويه على أنها بمعنى كيف و أين جميعا . يُنظر في هذه المسألة الكتاب ٢٣٥/٤، والمحرر الوجيز ٢٩٩/١ ، والبحر المحيط١٨١/٢

....

وقال الكميت(١) :

٢٥٩- أنَّى ومن أَيْنَ آبَكَ الطربُ   من حَيْثُ لا صَبْوةٌ ولا رِيَبُ(٢)

شاهده : استعمال "أنَّى" بمعنى "كيف" ، وإنما حُملت على"كيف" لأن بعدها أين ؛ لئلا يكون تكريراً ، ويجوز أن تكون بمعنى "أين" ، وكررت توكيدا لاختلاف اللفظين .

"**إلا أنهم يجاوزون بـ "أَنَّى" دون كيف** " تقدم لِمَ لَمْ يجاز بكيف؟

"**قال لبيد**" بن ربيعة العامري(٣) ويكنى : أبا عقيل ، واللبيد : الجوالق . والربيعة : بيضة السلاح(٤) ، يخاطب عمه عامراً(٥) ملاعب الأسنة(٦) وكان ضرب بالسيف جارا للبيد فغضب لذلك لبيد ، وجعل يعدد على عمه بلاءه عنده وينكر عليه ما فعل بجاره(٧) :

٢٦٠-لي النَّصر منكم(٨) والْوَلاَءُ عليكمُ   ومَا كُنْتُ فَقْعاً أَنْبَتَتْهُ الْقَرَاقِرُ

وأنت فقير لم تُبَدَّلْ خَلِيفَةً   سَوايَ ولم يلْحَقْ بَنُوكَ الأصاغر

---

(١) يُنظر ديوانه/ ٦٣

(٢) البيت من المنسرح وهو من شواهد حروف المعاني والصفات للزجاجي/ ٦١ ، والصاحبي في فقه اللغة/ ١٠٠ ، وشرح شواهد الشافية/ ٣١٠ .

الشاهد فيه مجيئ " أنى" بمعنى كيف

اللغة : آبك الطرب : رجع إليك

الصبوة : الميل إلى اللهو

(٣) يُنظر ديوانه ٢١٩ - ٢٢٢

(٤) يُنظر المبهج/٤٨ ، وفيه:ويقال الربيعة : الصخرة العظيمة ،ويُنظر مجمل اللغة ٤٥١/١"ر ب ع"

(٥) هو أبو براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري ، فارس قيس ، وأحد أبطال العرب في الجاهلية ، أدرك الإسلام ، ولم يثبت إسلامه ، توفي نحو سنة ١٠ هـ . يُنظر في ترجمته الإصابة٥/٥٢٧ ، والأعلام ٢٥٥/٣

(٦)لُقب بذلك لقول أوس بن حجر فيه من الطويل :

ولا عب أطراف الأسنة عامر   فراح له حظ الكتيبة أجمع

يُنظر الشعر والشعراء٢٧٧/١ ، وديوان أوس بن حجر /٥٨

وفي ثمار القلوب ١٠١ : (ملاعب الأسنة) هُوَ عَامر بن الطُّفَيْل بن مَالك أحد فرسَان الْعَرَب الْمَذْكُورين قَالَ أَبُو عُبَيْدَة فرسَان الْعَرَب ثَلَاثَة : فَارس تَمِيم عتيبة بن الْحَارِث بن شهَاب وَكَانَ يُقَال لَهُ صياد الفوارس وسم الفوارس وَفَارِس ربيعَة بسطَام بن قيس بن مَسْعُود وَفَارِس قيس عَامر بن الطُّفَيْل ملاعب الأسنة فَأَما ملاعب الرماح فَأَبُو برَاء عَامر بن مَالك بن جَعْفَر

(٧) يُنظر الحلل في شرح أبيات الجمل/ ٢١١

(٨) رواية الديوان/ ٢١٩ : منهم

....

فَقلْتُ ازدجر أَحْنَاء ظهرك واعْلمَنْ بأنَّكَ إنْ قدَّمْتَ رِجْلَكَ[١] عَاثِرُ

ويروى : أحناء طيرك[٢] ومعناه : انظر ما أنت فيه وأحناء كل شئ جوانبه

وإن هَوَانَ الجارِ للجار مُؤْلم وفَاقِرَةٌ تأوى إليها فَوَاقِرُ[٣]

فأصبحتَ أَنَّي تأْتها تَشْتَجِر[٤] بها كِلا مر كَبيْها تحْت رِحْلَكَ[٥] شَاجِرُ

فإنْ تَتَقَدَّمْ تَغْش مِنها مُقَدَّماً غليظاً وإنْ أخرتَ فَالكفْلُ فاجرُ[٦]

شاهده : مجازاته بـ " أنى" . و"تأتها" فعل الشرط ، و"تشتجر" الجواب ، والهاء والألف **٤٣٠/ب** عائدة على الداهية التى فعلها بالجار[٧] ، أو إلى ناقة صعبة شبه بها حاله ، وشبهها بالدابة الشموس التى إذا ركبها أسقطته[٨]

يقال : شجر الراكب إذا خالف بين رجليه فرفع إحداهما ووضع الأخرى ، وهى ركبة سريعة السقوط . ويروى : تبتئس من البؤس ، ويروى تلتبس[٩] ، ومركباها : أحدهما : الرحل ، والثانى : موضع الردف[١٠] ، ويقال : ناحيتاها اللتان يركب منهما[١١].

وتشتجر: تشتبك ، يقال : شجر ما بين القوم إذا اختلف ، والشاجر : المضطرب غير الثابت .

---

(١) رواية الديوان/ ٢٢٠: رجليك

(٢) هي رواية الديوان /٢٢٠

(٣) رواية الديوان : الفواقر

(٤) رواية الديوان : تبتأس

(٥)في الحلل /٢١٢ : ويروي : رجلك ورحلك

(٦) الأبيات من الطويل ، وبيت الشاهد من شواهد الكتاب ٥٨/٣ ، والمعاني الكبير/٨٧١ والمقتضب ٤٧/٢ . والشاهد فيه : المجازاة بـ " أنى" لفظا ومعنى ،كما قال المؤلف ، وقال أبو الحسن الطوسي :قال الأصمعي : لم أسمع أحدا يجازي بـ"أنى" ، وأظنه أراد أياً تأتها . ينظر الخزانة ٨٤/٧ ، وشرح ديوان لبيد المجموع للطوسي/ ٩٢

اللغة : فقعاً : الفقع ضرب من الكمأة وهو شرها . القرقر: الأرض المستوية . الفاقرة : الداهية التي تكسر فقار الظهر . الكفل : بالكسر كساء يضعه الرجل على ظهر البعير ثم يركبه يتوقى العرق .

(٧) هذا التوجيه لابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل ، يُنظر الخزانة ٨٤/٧

(٨) هذا توجيه ابن السيد للمعنى في شرح أبيات الجمل/ ٢١٢

(٩) يُنظر الحلل/٢١٢

(١٠) قاله ابن السيد في الحلل ٢١٢

(١١) في ص : منها والتصويب من الخزانة ٨٦/٧ ، ونقله عن ابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل

....

ويروى : شاغر ،والمعنى واحد[1] .

ومعنى البيت: أنه يقول لعمه : إنك ركبت أمراً لاخلاص لك منه ، فأنت بمنزلة من ركب ناقة صعبة لا يقدر على النزول عنها سالما ؛ لأن رجليك قد اشتبكتا[2] بركابيها ، وكلى مركبيها لا تستقر عليه ، إن ركبت على مركبها المؤخر وهو الكفل وجدته مركبا صعباً ، وإن ركبت على مركبها المقدم وهو الرحل مال بك وصرعك .

والفاجر: المائل والعرب تشبه التشبث فى العظائم بالركوب على المراكب الصعبة ، فيقولون ركبت مني أمراً عظيماً .

وأنى منصوبة على الظرف لتأتها ، وتأتها مجزوم بالشرط .

وكلى :مبتدأ ، وخبرها : شاجر ،وتحت : متعلق به

قوله : "**وحكى قطرب عن بعض العرب** : **انظر إلى كيف يصنع**[3] " فأدخل حرف الجر حملاً على أخواتها.

---

(١) يُنظر الخزانة ٨٦/٧نقلاً عن ابن هشام اللخمي

(٢) في ص : اشتكتا ، والتصويب من الحلل/ ٢١٢

(٣) ذُكرت هذه الرواية من الشواذ غير معزوة في كتب النحو . يُنظر المرتجل/٢٦ ، واللباب ٨٦/٢ ، وتمهيد القواعد٤٤٦٣/٩

{ المركبات }

هي على ضربين:

ضرب يقتضي تركيبه أن يبنى الاسمان معاً.

وضرب لا يقتضي تركيبه إلا بناء الأول منهما.

فمن الضرب الأول نحو : العشرة مع ما نيف عليها إلا اثني عشر.

وقولهم : وقعوا في حيص بيص[1] ، ولقيته كفة كفة ، وصحرة بحرة، وهو جاري بيت بيت، ووقع بين بين، وآتيك صباح مساء ويوم يوم، وتفرقوا شغر بغر ، وشذر مذر وخذع مذع، وتركوا البلاد حيث بيث ، وحاث باث ، ومنه الخاز باز .

والضرب الثاني : نحو قولهم : افعل هذا بادي بدى، وذهبوا أيدي سبا، ونحو: معد يكرب، وبعلبك، وقالي قلا.

قال صاحب الكتاب : المركبات ... الفصل[2]

محمد : المركبات -كما ذكر- "**على ضربين : ضرب يقتضى تركيبه أن يبنى الاسمان معاً ، وضرب لايقتضى تركيبه إلا بناء الأول منهما ، الضرب الأول نحو :*٤٣١/أ* العشرة مع ما نيف عليها** "هذا من كلامه غني عن الشرح

قوله : "**إلا اثنى عشر**" إنما أعرب "اثنى عشر " ؛ لأن عشر معه بمنزلة النون ، ونون التثنية لايوجب ضمها إلى المثنى البناء فلذا لم يبن اثنا من اثنى عشر والدليل على أنها تنزلت منزلة النون أنه لايقال : اثنا عشر زيدٍ.

قالوا : لأن عشر من "اثنى عشر" بمنزلة النون ، ولا إضافة مع النون ، فكذا مع ما قام مقامها ولو كان عشر من "اثنى عشر" بنى لتضمنه معنى حرف العطف كأخواته لجاز إضافته ولما لم يجز علمت أنه لم يتضمن معنى حرف العطف ، وإنما قام مقام النون ولذا بنى "عشر" لأن وقوع الاسم موقع الحرف (يوجب بناءه)[3] وإنما حذفت النون لئلا ينفصل عشر من اثنى عشر لأن النون دليل تمام الاسم وهذا العقد لم يفصلوا فيه أحد الاسمين من الآخر فلو أثبتوا النون لانفصل الثاني من الأول وخرج عن أخواته[4]

---

(١) المثل في مجمع الأمثال ١٦١/١ برقم ٦٤٨ بلفظ : تركتهم في حيص بيص ، قال : يُضرب لمن وقع في أمر لا مخلص له منه فراراً أو فوتاً . ويُنظر جمهرة الأمثال ٣٣٤/٢ برقم ١٧٨٩

(٢) يُنظر المفصل/ ٢١٩

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٤) جعل ابن الوراق علة بناء "العشرة" من "اثني عشر" أحد أمرين :

....

قوله : "**وقولهم : وقعوا فى حَيْص بيص ، ولقيته كفة كفة ، صُحْرَةَ بُحْرَةَ ،وهو جارى بيت بيت ،ووقع بين بين ،وأتيتك صباح أمس ،ويوم يوم ،وتفرقوا شَغَر بَغَر وشِذَرَ مِذَرَ ،وجِذَعَ مِذَعَ ،وتركوا البلاد حيث بيث وحاث باث ومنه : الخاز باز** " ويأتى شرح كل واحد فى فصله .

"**والضرب الثانى : نحو قولهم : أفعل هذا بادى بدئ ، وذهبوا أيدى سبا، ونحو معدى كرب وبعلبك ،وقالي قلا** " ويأتى شرح هذا أيضا .

الأول وقوعها موقع نون المثنى ، والثاني : تضمن الاسم المركب معنى واو العطف . يُنظر علل النحو لابن الوراق/ ٤٩٧

....

قال صاحب الكتاب : والذى يفصل بين الضربين أن ما تضمن ثانيه معنى حرف بنى شطراه لوجود علتى ٤٣١/ب البناء فيهما معاً ، أما الأول فلأنه تنزل منزلة صدر الكلمة من عجزها ، وأما الثانى فلأنه تضمن معنى الحرف ، وما خلا ثانيه من التضمن أعرب وبنى صدره(١) .

اعلم أن المراد بقوله : "**وأما الثانى**" يعنى من الاسمين خمسة عشر وأخواته "**فلأنه تضمن معنى الحرف**" أن الاسمين يدلان على معنيين ؛ لأن عطف النسق يقتضى التغاير فى المعنى وكذا تقدير اللام يقتضى التغاير أيضاً ، أما أن الثانى تضمن معنى الحرف ففيه نظر ؛ لأن الاسم الثانى ليس متضمنا كتضمن "أين" لحرف الاستفهام ، والدليل على ما ذكرت بناء الصفة مع الموصوف إذا كان اسم "لا" التى لنفى الجنس(٢) ، وابن أم فى أحد وجهيه(٣) .

وكذا قوله : "**فلأنه تنزل منزلة صدر الكلمة من عجزها** " ليس خمسة من "خمسة عشر" بمنزلة "جع" من "جعفر" لأن الأول من "خمسة عشر" وبابه يدل وحده على معنى بخلاف "جع" من "جعفر" إنما الذى قاله صحيح فى "بعل بك" وبابه ولذا لم يفتقر إلى مشابهة حرف المعنى ، مع أن الاسم إنما يبنى لمشابهة حرف المعنى لكن لابد أن يكون الموضع يقتضى نقصان التمكن كما يأتى فى "جارى بيت بيت" أنه إنما يبنى إذا كان فضلة ظرفا أو حالا وأما صفة اسم "لا" فلأن الموضع يقتضى البناء بدليل جواز بناء الاسم مع الحرف ، فبناء الاسم مع الاسم أولى

وأما "ابن أمي" فلأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد مع إضافة الثانى إلى ياء المتكلم وذلك يوجب البناء على ما قرر فعلم أن الموضع موضع بناء فلذا جاز بناؤه وفى غير هذه الحالة لاتبنى وإن كان ما ذكر من التعليل موجودا فيه ولذا قال سيبويه(٤) : وأصل "حادى عشر" أن يكون مضافا كثالث ثلاثة **٤٣٢/أ** فلما خولف به عن حال أخواته مما يكون للعدد خولف به وجعل كأولاء إذ كان موافقا له فى أنه مبهم يقع

(١) يُنظر المفصل/ ٢١٩

(٢) في نعت اسم "لا" التي لنفي الجنس ثلاثة أوجه : إما النصب على محل اسم "لا" ، وإما الفتح مركباً مع اسم "لا" ، وإما الرفع مراعاة لموضع "لا" مع اسمها فمحلهما معاً رفع بالابتداء . يُنظر الكتاب ٢٨٩/٢ ، والمقتضب ٣٦٧/٤، ٣٦٩، والأصول ٣٨٤/١، ٦٧/٢

(٣) في علل النحو لابن الوراق/ ٣٤٩: وأما "ابن أم وابن عم" فمن فتحهما بناهما ، والذي أوجب لهما البناء تضمنهما لحرف الجر ، وكثرة استعمالهما ، ووقوعهما موقع ما يجب له البناء ... وأما من كسر فالوجه فيه جعل الاسمين اسما واحدا ، فلما صارا بهذه المنزلة جريا مجرى "غلام وصاحب" وتجتزئ بالكسرة .و في اللباب ٣٤١/١: "يا ابن أم " فيه وجهان : أحدهما : أنه رَكَّب الاسمين كخمسة عشر ، والثاني أنه أراد " ابن أما" فحذف الألف لطول الكلام اجتزاء بالفتحة

(٤) يُنظر الكتاب ٢٩٨/٣

والأصل في العدد المنيف على العشرة أن يعطف الثاني على الأول ، فيقال : ثلاثة وعشرة ، فمزج الاسمان وصيرا واحداً، وبنيا لوجود العلتين.

على كل شئ ، فلما اجتمع فيه هذان أجرى مجراه وجعل كغير المتمكن والنون لاتدخله كما تدخل "غاق" ؛ لأنها مخالفة لها.

ولضربها فى البناء فلم يكونوا لينونوا لأنها زائدة ضمت إلى الأول فلم يجمعوا عليه هذا والتنوين ونحو هذا فى كلامهم: حيص بيص مفتوحة لأنها ليست متمكنة انتهى .

فلو كان تَضمُن معنى الواو هو الموجب للبناء عند سيبويه لم يقل : وجُعل كأولاء إذا كان موافقا له فى أنه مبهم يقع على كل شئ فانظر كيف جعله مشبها لاسم الإشارة ؟

وذا ما لم أقف على استنباطه لأحد فأوْلِهِ نظراً صالحاً.

فإن قيل : لو كان الإبهام موجبا للبناء كما ذكرت عن سيبويه لبُنى العدد جميعه ؛لأنه مشترك فى هذا المعنى قيل : أما الدرجة الأولى والثالثة فليس العدد فيهما كلمتان ، وأما أحد وعشرون إلى تسعة وعشرين ، فما يجيب به من يقول بنى عشر من أحد عشر عن أحد وعشرين فى حذف الواو فى أحدهما ولم يحذف من الآخر نجعله فرقا، ويتم ما نريده ويأتى التعرض له فى الفصل الثانى .

قال صاحب الكتاب : **فصل** : الأصل فى العدد المنيف على العشرة أن تعطف الثانى على الأول ...الفصل[1]

محمد: إنما كان الأصل فى العدد ذلك ؛ لأنه متى قصد إلى الإخبار فى غير العدد عن اثنين مختلفى اللفظ فالقياس أن تقول : قام زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا ، ومررت بزيد وعمرو فوجب أن يكون فى ***٤٣٢/ب*** العدد كذلك ، فيقال ثلاثة وعشرة "**فمزج الاسمان**" ليجرى مجرى العقد الأول نحو : ثلاثة ؛ ولأن أحد عشر أخصر من أحد وعشر ولم يفعلوا ذلك فى أحد وعشرين ؛ لأنه لم يكثر كثرة أحد عشر وبابه ، فخفف بالمزج دون ما لم يكثر ولأنه ربما احتيج إليه فى بعض المواضع لرفع اللبس فإنه إذا قال أخذته بتسعة وعشرة ربما ظن أنه فى عقدين ، وإذا قال بتسعة عشر زال اللبس

وأما ما زاد على العشرين فلم يكثر ؛ ولأن التباين بين تسعة وتسعين أكثر من التباين بين خمسة وعشرة ، "**وصيرا واحدا**" ليكونا كالعقد الأول أعنى ثلاثة ، "**وبنيا لوجود العلتين**" يعنى ما ذكرتهما من تنزيله منزلة صدر الكلمة من عجزها ، وتضمن الثانى معنى العطف وتقدم ما فيه وحركا لأن لهما أصلا فى التمكن ، وبالفتح طلبا للخفة لاسيما مع طول التركيب.

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢١٩

ومن العرب من يسكن العين فيقول : "أحد عشر" احتراساً من توالي الحركات في كلمة[1]

قوله : "**ومن العرب من يسكن العين**[2] **فيقول : "أحد عْشر" ، احتراساً من توالى المتحركات فى كلمة** " لما جعلهما اسماً واحداً ، وليس فى الآحاد كلمة يجتمع فيها ست حركات متواليات ، وفى "خمسة عشر" خمس حركات متواليات سكنه

قال الشيخ يعيش[3] : ومن فعل ذلك من العرب لا يفعله فى اثنى عشر ؛ لئلا يجمع بين ساكنين ، وليس فى كلامهم جمع بين ساكنين إلا أن يكون الأول حرف مد ولين ، والثانى مدغماً نحو : دابة وشابة ، مع أن الياء فى النصب والألف فى الرفع ساكنان ، فلم يتوالى فيها من المتحركات ما توالى فى أحد عشر وبابه . وأيضا فإن الإسكان فى أحد عشر وبابه إنما كان لتوالى المتحركات فى كلمة واحدة لأجل التركيب وجعلهما اسما واحدا ، وأما اثنا عشر فغير مركب **٤٣٣/أ** فلم يكونا كلمة واحدة انتهى .

وفى موضح اليزيدى فى القراءات[4] : أبو العالية[5] ، وابن خثيم[6] وأبو ذر[7] والسختيانى[8] {**اثْنَتَا عْشَرَةَ**}[9] بإسكان العين وفتح الشين[10]

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢١٩

(٢) هي قراءة بعض أهل المدينة في قوله تعالى { **إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا** } يوسف ٤ ، وهي قراءة غير منكرة . يُنظر معاني القرآن للفراء ٣٤/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦١/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٠/٣ ، والمقرب ٣٠٨/١

(٣) يُنظر شرح المفصل ١١٣/٤

(٤) سبق الحديث عنه في /٧٥٩من هذا البحث

(٥) هو رفيع بن مهران البصري ، أسلم في خلافة أبي بكر رضي الله عنه ، وتوفي سنة٩٠ ، وقيل سنة ٩٣هـ . يُنظر في ترجمته معرفة القراء الكبار ٦٠/١ برقم ١٩، وغاية النهاية ٢٥٩/١برقم ١٢٧٢

(٦) هو أبو يزيد الربيع بن خثيم الكوفي الثوري ، تابعي جليل ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ،أخذ القراءة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، مات قبل سنة تسعين من الهجرة . يُنظر في ترجمته سير أعلام النبلاء ٢٥٨/٤، وغاية النهاية ٢٥٧/١برقم ١٢٦٣

(٧) في ص : ابن ذر ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، وأبو ذر هو محمد بن أحمد بن شداد الترمذي ، روى الحروف عن موسى بن حرام عن يحيي بن آدم ، روى عنه الحروف محمد بن الحسن النقاش . يُنظر في ترجمته غاية النهاية ٨٤/٢ برقم ٢٨٢٨

(٨) هو أبو بكر أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري سيد فقهاء عصره ، تابعي من النساك الزهاد ، من حفاظ الحديث توفي سنة ١٣١هـ يُنظر في ترجمته سير أعلام النبلاء ١٥/٦ ، والأعلام ٣٨/٢

(٩) البقرة ٦٠ ، الأعراف ١٦٠

(١٠) قراءة الجمهور بإسكان الشين من "عشْرة"، وقراءة أبي عمرو ، وأبي جعفر ،وجماعة بكسرها ، وقرأ الأعمش بفتحها . وفي قوله تعالى " **إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا**" التوبة ٣٦ قرأ نافع بإسكان العين وفتح الشين مع إثبات الألف ، وهو جمع بين ساكنين على غير حده ، ولا بد من مد ألف "اثنا" مداً مشبعاً . يُنظر المحتسب ٣٣٩/١ ، والنشر ٣٣٨/١ ،والإتحاف ٩١/٢ ، ومعجم القراءات – عبد اللطيف الخطيب ٣٧٨/٣

وحرف التعريف والإضافة لا يخلان بالبناء ، تقول : الأحد عشر والحادي عشر إلى التسعة عشر والتاسع عشر، وهذا أحد عشرك وتسعة عشرك ، وكان الأخفش يرى فيه الإعراب إذا أضافه، وقد استرذله سيبويه.

وإن سُمي رجل بخمسة عشر كان فيه الإعراب والإبقاء على الفتح[1].

محمد : وذا فيه أمران:

أحدهما : تسكين العين ويلزم اجتماع ساكنين على غير حدهما .

الثاني : فتح الشين من "عشرة" وذلك كله شاذ ، ووجهه أنه حمل اثنا عشر على أخواته فسكَّن العين وفتح الشين حملاً على المذكر[2]

قوله : "**وحرف التعريف والإضافة لايخلان بالبناء** " لأنهما لايزيلان موجب البناء بخلاف دخولهما على أمس على ما بين[3]

"**تقول : الأحد عشر والحادى عشر إلى التسعة عشر والتاسع عشر** " هذا تمثيل دخول اللام ، "**وهذه إحدى عشرك وتسعة عشرك**" وذا تمثيل الإضافة

قوله : "**وكان يرى الأخفش**[4] **فيه الإعراب إذا أضافه**" كأنه قاسه على أمس ، والفرق ظاهر

وقيل[5] : إن الإضافة تعاقب التنوين لا يكون بناء فكذا مع ما قام مقامه وهو باطل بـ "لدن"

قوله : "**وقد استرذله سيبويه**"[6] ؛ لأنهما لم يزيلا موجب البناء

قوله : "**وإن سمى رجل بخمسة عشر كان فيه الإعراب والإبقاء على الفتح**"

وجه الإعراب أنهما نقلا ، وسمى بهما فصارا كـ "بعلبك" فلاينصرف حينئذ للتركيب والعلمية فإن نكرته

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢١٩

(٢) في " عشر" المذكر فتح الشين ، و"عشرة" المؤنثة فيها لغتان : إسكان الشين عند أهل الحجاز ، وكسرها عند بني تميم . يُنظر الكتاب ٥٥٧/٣ ، والأصول ٤٢٤/٢ ، وكتاب العدد في اللغة لابن سيده/ ٢٨ ، والمقرب ٣٠٨/١ .

(٣) يُنظر /٧٩١ من هذا البحث

(٤) يُنظر في مذهبه شرح الكافية للرضي ١٥٥/٢

(٥) قاله الأخفش في ما حكاه عنه ابن يعيش في شرح المفصل ١١٤/٤

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢٩٩/٣ : وهي لغة رديئة . أ. هـ . هذا وإذا أضيف العدد المركب ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها : قول الجمهور ، وهو بقاء البناء

الثاني : أن يُعرب عجزه مع بقاء التركيب ، واستحسنه الأخفش ، واختاره ابن عصفور ، وزعم أنه الأفصح .

الثالث : أن يضاف صدره إلى عجزه ، مزالاً بناؤهما حكاه الفراء . يُنظر في هذه المسألة معاني القرآن للفراء ٣٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٢/٢ ، والمقرب ٣٠٩/١ ، وتوضيح المقاصد ١٣٢٩/٣ ، والتذييل والتكميل ٣٢٤/٩

وكذلك الأصل : وقعوا في حيص وبيص، أي : في فتنة تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين.
ولقيته كفة وكفة، أي : ذوي كفتين ، كفة من اللاقي وكفة من الملقى؛ لأن كل واحد منهما في وهلة التلاقي كاف لصاحبه أن يتجاوزه.

صرفته .

والوجه الثانى البناء على حكاية حالهما قبل التسمية .

قال صاحب الكتاب : فصل : وكذلك الأصل : وقعوا فى حيص وبيص ... الفصل[1]

محمد : شرع فى حيص بيص ، فقال : " **أصله : حيص وبيص**" ، بالواو على قاعدته فلما حذفت الواو ***٤٣٣/ب*** وتضمنتا معناها بنيتا كما بنى "خمسة عشر" هذا قول السيرافى[2] أنهما تضمنتا ، فلايكون الثانى متضمناً وحده كما ذكره الزمخشرى[3] وحركا لالتقاء الساكنين ، أو لأنهما يعربان إذا[4] لم يركبا ، وبالفتح طلباً للخفة ، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين .

ويجوز أن تجعلهما صوتاً فتحكى به ما يقع فى الاختلاط والفتنة ولا تجعله مشتقاً من شئ ، كما تقول : غاق غاق إذا قدرته تقدير المعرفة وتنونه كما تقول : غاقٍ غاقٍ إذا قدرته تقدير النكرة

وفسر معناه فقال : "**أى : فى فتنة تموج بأهلها ، متأخرين ومتقدمين**" وحاؤه مفتوحة ، وكذا الباء من "بيص"وقيل[5] : "حِيصٍ بِيصٍ" بكسر أولهما ، وحكى فى ذا كله التنوين مع كسر الصاد ، ويحتمل أن يكون مشتقاً من حاص يحيص إذا فر ، وبيص من باص يبوص إذا فات ؛ لأنه إذا وقع الاختلاط والفتنة فمن بينهم من يحيص عنها أو يبوص منها ، وكان ينبغي أن يقال : حيص بوص ، غير أنهم أتبعوا الأول .

وقال غلام ثعلب[6] فى شرح الفصيح[7] : الحيص : عين الفأرة ، والبيص : ثقبة الإبرة[8] . انتهى

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٢٠

(٢) يُنظر شرح الكتاب ١٢١/١ ط بيروت

(٣) يُنظر الفائق ٣٤٤/١

(٤) في ص : وإذا لم يركبا ، والظاهر أن الواو مقحمة .

(٥) نقله أبو عبيد في غريب الحديث ٤٤٠/٤عن الكسائي والأصمعي

(٦) هو أبو عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم ، صحب ثعلباً زماناً فعُرف بـ "غلام ثعلب" توفي ببغداد سنة ٣٤٥هـ ٣٤٥هـ ، من تصانيفه رسالة في غريب القرآن ، وغريب الحديث ، وفضائل معاوية . يُنظر في ترجمته إنباه الرواة ١٧١/٣برقم ٦٧٨، ومعجم الأدباء ٢٥٥٦/٦برقم ١٠٧٣ ، ووفيات الأعيان ٣٢٩/٤ برقم ٦٣٨

(٧) لم أقف على هذا الشرح ، قال في الأعلام ٢٥٤/٦ : واستدرك على فصيح ثعلب والعين والجمهرة ، فألحق بكل منها جزءا لطيفاً .

(٨) نقله ابن الجوزي في غريب الحديث ٢٥٧/١ عن أبي عمر الزاهد غلام ثعلب .

و"صَحْرَة وَبَحْرَة"،أي : ذوي صحرة وبحرة، أي : انكشاف واتساع لا سترة بيننا. ويقال : "أخبرتُه بالخبر صحرةَ بحرةَ".

ويقولون : "صحرةً بحرةً نَحْرَة"، فلا يبنون ؛ لئلا يمزجوا ثلاثة أشياء.

وهو جارِي بَيتٌ إلى بيتٍ، أو بيتٌ لبيتٍ" أي : هو جاري ملاصقاً، و "وقع بين هذا وبين هذا".

قال عبيد :

... وَبَعْضُ .. القَوْمِ يَسْقُطُ بَينَ بَيْنَا [١].

ومعناه حينئذ أن من رفع فى مكان ضيق يكون فى شدة فلذا قيل ذلك فى الفتن لما فيها من الشدائد نسأل الله العافية .

قوله : " **ولقيته كفة كفة ، أى : ذوى كفتين ، كفةٍ من اللاقى وكفة من الملقَى ؛ لأن كلا منهما فى وهلة التلاقى كاف لصاحبه أن يتجاوزه**"

ذا تفسير كفه كفة ، وإن شئت كفة على كفة ، أو كفة عن كفة ، وكفة(كفة)[٢] مصدران وضعا موضع الحال ، كأنك قلت : متكافين ، كقول الشاعر[٣]:

٢٦١– مَتى مَا تلْقَنِي فَرْدَيْنِ[٤] ...

"**وصحرةً وبحرةً**" تفسير صحرة بحرة ***٤٣٤/أ*** "**أى : ذوى صحرة وبحرة أى انكشاف واتساع لاسترة بيننا ،ويقال : أخبرته بالخبر صحرة بحرة** " فلما حذفت الواو بُنى . المعنى : لقيته بارزا ، واشتقاقهما من الصحر والبحر وهما مصدران

قوله : " **ويقولون : صحرة بحرةً نحرة فلا يبنون ؛ لئلا يمزجوا ثلاثة (أشياء)**[٥] " لما كانتا كلمتين

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٢٠

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتتمة من شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٤

(٣) هو عنترة ، يُنظر ديوانه/ ٤٣

(٤) هذه قطعة من صدر بيت من الوافر ، وهو بتمامه :

متى ما تلقني فردين ترجف   روانفُ أليتيْك وتستطارا

وهو من شواهد :شرح الكتاب للسيرافي ١٢٣/١ ،٥٧/٢، ٣٨٩ ط بيروت ، وأسرار العربية/١١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٠/١، ٣٥٠/٢

الشاهد فيه : قوله : فردين ، حيث جاءت الحال لبيان هيئة الفاعل والمفعول معاً .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ص ، والتكملة من المفصل

....

بنيتا فلما زاد على ذلك أعرب لما ذكروا "نحرة" : من نحر الشهر وهو أوله[1] أى لقيته مكشوفا نهارا

قوله : "**وهو جارى بيت بيت** " أخذ فى تفسيره فقال : "**وهو جارى بيتا إلى بيت أو بيتا لبيت** " فحذف الحرف على القاعدة " **أى** : **هو جارى ملاصقاً** " يريد أن موضع "إلى بيت" النصب على الحال ، وعامله ما فى "جارى" من معنى الفعلية ، ولا يجوز تقديم الحال هنا على عاملها ؛لأنه معنى فعل

قوله : "**ووقع بين هذا وبين هذا**" تفسير وقع بين بين معناه : وسطاً وهو فى موضع نصب على الحال . قال عبيد[2] :

٢٦٢- إنَّا إذا عَضَّ الثِقافُ   برَأْس صَعْدَتِنا لَوينا
نَحْمي حَقيقتَنا وبعضُ   القومِ يسقُطُ بينَ بيْنا[3]

الحقيقة : ما يحق على الرجل أن يحميه ، يقال : فلان حامى الحقيقة ، واستعمل "بين بينا" مركبا مبنيا فذا شاهده ، ومعناه : أنهم يحمون ما يجب عليهم فى مثل هذه الحالة الصعبة .

---

(١) يُنظر النهاية في غريب الحديث ٢٧/٥ ، واللسان والتاج "ن ح ر"

(٢) هو أبو زياد عبيد بن الأبرص بن عوف ، من مضر ، جاهلي قديم ، عده ابن سلام في الطبقة الرابعة ، قتله النعمان في يوم بؤسه نحو سنة ٢٥ ق. هـ . يُنظر في ترجمته طبقات فحول الشعراء ١٣٨/١، والشعر والشعراء٢٦٧/١، والأعلام ١٨٨/٤

(٣) البيتان من مجزوء الكامل ، يُنظر الديوان ١١٨ ، والبيت الثاني من شواهد شرح الكتاب للسيرافي ٦٩/٤ ط بيروت ، وسر الصناعة٤٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٢/٢ ، ٤١٥ ، والشاهد فيه فسره المؤلف .

اللغة: الثقاف : آلة تقوم بها الرماح . الصعدة : الرمح . لوينا : أعرضنا

وآتيه صباحاً ومساءً، ويوماً ويوماً، أي : كل صباح ومساء وكل يوم.

وتفرقوا شغراً وبغراً ، أي : منتشرين في البلاد هائجين، من اشتغرت عليه ضيعته إذا فشت وانتشرت، وبغر النجم هاج بالمطر.

قال العجاج :

بغرة نجم هاج ليلاً فانكدر

وشذراً مذراً من التشذر وهو التفرق والتبذير، والميم في مذر بدل من الباء.

خذعاً ومذعاً أي منقطعين منتشرين من الخذع وهو القطع. ومن قولهم فلان مذاع، أي كذاب يفشي الأسرار وينشرها.

وحيثاً وبيثاً من قولهم فلان يستحيث ويستبيث، أي يستبحث ويستثير(١).

وآتيه صباح مساء ، فسره فقال : "**وآتيه صباحاً ومساءً** " ، فلما حذفت الواو بنيا على قاعدته وليس المراد صباحاً بعينه أى كل صباح ومساء .

ويوم يوم أى : "**يوماً (و)**(٢) **يوماً**" ، أى كل يوم ، فلما حذفت الواو بنيا ، ويجوز إضافة الأول إلى الثانى : صباح مساءٍ ، نَسَبْته إلى **٤٣٤/ب** المساء أى : صباحاً مقترناً بمساء ، وأضيف إليه لتَصَاحبهما ، وهى جائزة فيما تقدم نحو : بيت بيت ، وكفة كفة ينسب أحدهما إلى الآخر ؛ لاتفاقهما فى وقوع الفعل بينهما فإن دخل على جميع ذلك حرف الجر لم يكن البناء ، تقول : آتيك فى كل صباحٍ ومساءٍ لأنه خرج عن الظرفية ، ويُمَكَّن فى الاسمية فلم يبن ؛ لأن بناء هذه الأسماء إذا كانت حالاً أو ظرفاً ؛لأنه حال يُنقص تمكنها(٣) . وتفرقوا شَغَرَ بَغَرَ(٤) ، فسره فقال : "**شغراً وبغراً**" فلما حذفت الواو بُنيا ، "**أى : منتشرين فى البلاد هائجين ، من اشتغرت عليه ضيعته أى فشت وانتشرت وبغر النجم : هاج بالمطر**".

قال العجاج(٥) :

٢٦٣- بَغْرَةَ نَجمٍ هاجَ لَيْلًا فانْكَدَرْ (٦)

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٢٠

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتكملة من المفصل .

(٣) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٤

(٤) في مجمع الأمثال ٣٤٤/١ برقم ١٤٦٥ قال : ذَهَبُوا شَغَرَ بَغَرَ، وَشَذَرَ مَذَرَ، وَشِذَرَ مِذَرَ، وَخِذَعَ مِذَعَ ،أي : في كل وَجْه.

(٥) يُنظر ديوانه/ ٤٥

(٦) هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله :

وزفرت فيه السواقي وزفر

....

وقيل : هو مأخوذ من اشتغر فى البلاد إذا أبعد فيها[١] ، أو من شغر الكلب إذا رفع إحدى رجليه ليبول فباعدها من الأخرى[٢]

وبغر : قيل من البغر وهو العطش ، يأخذ الإبل فلا تروى ، وربما ماتت به[٣] .

وقيل : من شغر المكان أى : خلا من الناس[٤] ، وشغرت بنى فلان من موضع كذا إذا خرجتُهم منه. قال[٥] :

٢٦٤- ونحن شَغَرْنا ابْنَيْ نِزارٍ كِلَيْهِما[٦]

فجعل "شغر" مع "بغر" فى التفرق الذى لا اجتماع معه ،كما تكون فى العطش كذلك.

وشذر مذر: أصله "**شذرا**" و"**مذرا من التشذر وهو التفريق والتبذير ، والميم فى مذر بدل من الباء**"[٧] بفتح (الشين)[٨] والميم وكسرهما[٩] ، وقيل : هو من الشذر وهو الذهب[١٠] يلقط من المعدن من غير ذوب الحجارة ، فهو متفرق فيه متبدد ، أو من الشذر وهو صغار اللؤلؤ كأنه لصغره متفرق لا يجمع بالنظم ، ومذر من مذرت ***٤٣٥/أ*** البيضة إذا فسدت وأبعدت ، أو من البذر وهو الزرع ؛ لأن فيه تفريق الحب ، ومنه التبذير وهو تفريق المال إسرافا ، فتكون الميم على هذا بدلا من الباء ، ويؤيد ذلك قولهم :

اللغة : البغرة : الفورة . انكدر : أسرع ، ورواية الديوان : **فبغر** ، ويُنظر الجمهرة ٣٢٠/١ "ب غ ر"

(١) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٤

(٢) وهو اختيار السيرافي في شرح الكتاب ١٢١/١ ط بيروت

(٣) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٤ ، وفي شرح الكتاب للسيرافي ١٢١/١ : .. وبغر ، من قولهم بغر الرجل إذا شرب فلم يرو ؛ لما به من شدة الحرارة

(٤) يُنظر الصحاح "ش غ ر"

(٥) لم أهتد لقائله ، ويُنظر مجمل اللغة لابن فارس/٥٠٦، واللسان "ش غ ر" ، والمعجم المفصل ٤٠٤/١

(٦) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

وكَلْباً بِوَقْعٍ مُرْهِبٍ مُتَقارِبِ

وهو من شواهد الصحاح ، والتاج "ش غ ر" ، وشمس العلوم ٣٤٩٥/٦

(٧) يُنظر كتاب القلب والإبدال لابن السكيت/١٣ ، والبديع لابن الأثير ٧٣٨/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٠٢/٢ ، والتذييل والتكميل ٣٨٥/٩ ، وفي التاج " ش ذ ر" : وقد تبدل الميم من "مذر" باء موحدة ، وقال بعضهم هو الأصل ... والذي يظهر أن الميم هي الأصل ؛ لأن المقصود منه إنما هو الاتباع فقط ، لا ملاحظة معنى التفريق .

(٨) ما بين المعقوفين مكرر في ص

(٩) هذه اللغات الأربع حكاها الفراء . يُنظر إصلاح المنطق/ ١٠٣

(١٠) يُنظر معجم مقاييس اللغة ٢٥٧/٣ "ش ذ ر"

وفي خاز باز سبع لغات ، وله خمسة معان.

فاللغات : خازِ بازِ، وخازَ بازَ ، وخازَ بازُ، وخازِ بازُ، وخازُ بازٍ ، وخاز باء، كقاصعاء وخِزْ باز كقرطاس.

شذر بذر بالباء على الأصل[1]

ومن قال أن مذر اتباع[2] فيضعفه حرف العطف ، ولو كان لم يتضمن معنى الحرف ولا بنى .

وقيل : من مذرت البيضة إذا فسدت[3] ، لأن الشئ إذا فسد تفرق.

وخذع مذع أصله : "**خذعا ومذعا أى متقطعين منتشرين من الخذع وهو القطع ، ومن قولهم** : **فلان مذاع أى كذاب يفشى الأسرار وينشرها**"

وقيل :هو من مذع ببوله إذا رمى به[4] .

حيث بيث : فسره فقال : تركوا البلاد حيث بيث ، ويقال : حاث باث ، وحوث بوث إذا تفرقوا ، وربما نون تشبيهاً بالأصوات المنكورة ، فقيل : حيثاً وبيثاً ، وهو من استحاث الشئ إذا ضاع فى التراب .

ومثله : استباث وهو البحث عن الشئ بعد ضياعه ، ويقال : حوث بوث بالواو ومنونا حوثاً وبوثاً[5]

ومنه أيضا : أخول أخول ، يقال : سقطوا أخول أخول أى : متفرقين[6]

قال صاحب الكتاب: **فصل** : وفى خاز باز سبع لغات ... الفصل[7]

محمد : لغاته : "**خازِ بازِ**" بكسر آخر كل واحد منهما لالتقاء الساكنين مثل:غاقِ غاقِ ، "**وخازَ بازَ**" بفتح آخرهما تشبيها بخمسة عشر ، و"**خازَ بازُ**" بفتح آخر الأول وضم آخر الثانى شبهه ببعلبك ، إذا جعل الإعراب فى آخره .

الرابعة : ولم يحكها سيبويه[8] "**خازِ بازُ**" شبهه بمعدى كرب ، أعرب آخره إلا أنه كسر آخر الأول لالتقاء الساكنين **٤٣٥/ب** ولم يلتق فى معدى كرب ساكنان، وقيل وجهه أنه حكاية الصوت كأنه كان يصوت مرة : خازِ بازُ ، ومرة : خازٍ بازُ

---

(١) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٩/٤

(٢) يُنظر كتاب الاتباع لأبي الطيب اللغوي/ ٨٧، والصحاح "م ذ ر"

(٣) يُنظر الصحاح "مذر" ، ومعجم مقاييس اللغة ٣٠٨/٥ "م ذ ر"

(٤) يُنظر الصحاح " م ذ ع"

(٥) يُنظر التهذيب ٥/ ٢١٢" ح ي ث" ، والمحكم ٥٠١/٣ "ح و ث"

(٦) ورد في المستقصى ٨٨/٢ برقم ٣١٦بلفظ : ذهبوا أخول أخول

(٧) يُنظر المفصل/ ٢٢١

(٨) يُنظر الكتاب ٢٩٩/٣ – ٣٠١ وحكاها السيرافي في شرح الكتاب ط بيروت ١١٥/١ ، ٦٥/٤

والمعاني :

ضرب من العشب

قال :

والخازِ بازِ السَّنِمَ المَجُودَا

وذباب يكون في العشب

قال :

وجُنَّ الخازِ بازِ به جُنُونَا

وصوت الذباب ، وداء في اللهازم

قال :

يَا خازِ بازِ أرْسِلِ اللَهازِمَا

والسنور(١)

الخامسة : "**خازُ بازٍ**" أضاف الأول إلى الثانى ، وإضافته كإضافة قيس قفة ونحوه من إضافة الاسم إلى اللقب .

السادسة : "**خازِ باءُ كقاصعاء**" ، اشتق منهما جميعا اسم واحد (والهمزة علامة التأنيث)(٢) كما قالوا : عبقسى ، وكذا السابعة اشتقوا وبنوه كقرطاس ، وفى الاشتقاق من كلمتين نظر ، والصحيح أنه اشتقها من اسم واحد بمعناهما وترك ذلك الاسم ، وإلا فاشتقاق كلمه من كلمتين لاسبيل إليه ، وهو مع ذلك على غير قياس ، وهو معرب فيهما ،وإذا دخلته لام التعريف بقى على حاله إن مبنياً وإن معرباً

قوله : "**وله خمسة معان : ضرب من العشب** " وفيما قرأته رواية عن الشيخ الصدوق الثقة جمال الحفاظ ، شيخ المشايخ شمس الدين يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقى(٣) بحق سماعه من أبى القاسم يحيى بن بوش الأزجى(٤) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الوهاب

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٢١

(٢) ما بين المعقوفين في ص : " من علامة التأنيث " والتصويب من شرح الكتاب للسيرافي ط بيروت ١١٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٤

(٣) هو أبو الحجاج يوسف بن خليل بن عبد الله الآدمي الدمشقي ، ولد بدمشق سنة ٥٥٥هـ ، ووفاته بحلب سنة ٦٤٨هـ . يُنظر في ترجمته تاريخ بغداد١٩٩/٢١ ، وشذرات الذهب٢٤٣/٥ ، ومعجم المؤلفين ٢٩٧/١٣

(٤) يحي بن أسعد بن بوش الخباز الأزجي ، سمع الكثير بإفادة خاله علي بن أبي سعد الخباز ، وبورك في عمره، حدث نحواً من أربعين سنة ، روى عن أبي عبد الله البارع وغيره ، توفي سنة ٥٩٣ هـ . يُنظر في ترجمته تاريخ بغداد ٣٧٨/١٥ ، والعبر١٠٨/٣ ، وشذرات الذهب ٣١٥/٤

....

النحوي البارع[1] قال:أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن المسلمة[2] قال :أخبرنا أبو القاسم بن سويد العدل[3] عن أبي بكر الأنبارى[4] عن أبيه[5] عن الرستمى[6] عن يعقوب بن إسحق السكيت جميع إصلاح المنطق قال ابن الأعرابي: نَبْتٌ[7]

وأنشد :

٢٦٥- رعيتُها أكرم عُودٍ عُودَا
الصِّلَّ وَالصِّفْصِلَّ وَالْيَعْضِيدَا
وَالخَازِبَازِ الشبم[8] الْمَجُودَا
بحيثُ يدعو عامرٌ مسعودا[9]

---

(١) هو الحسين بن محمد بن عبد الوهاب، من بني الحارث بن كعب: أديب، من علماء اللغة والنحو.
وهو من بيت وزارة. ولي بعض جدوده وزارة المعتضد والمكتفي العباسيين.
له (ديوان شعر) وكتب في (الأدب) عمي في آخر عمره. مولده ببغداد ٤٤٣هـ ووفاته بها ٥٢٤هـ .يُنظر في ترجمته إنباه الرواة ٣٦٣/١ ،ووفيات الأعيان ١٨١/٢ ، والأعلام ٢٥٥/٢

(٢) قال الخطيب البغدادي ، كتبت عنه ، وكان ثقة ، ولد سنة ٣٧٥هـ ، وتوفي سنة ٤٦٥هـ . يُنظر في ترجمته تاريخ بغداد ٣٧٤/١ ، والمنتظم لابن الجوزي ١٥١/١٦

(٣) هو إسماعيل بن سعيد بن محمد بن سويد المعدل . توفي سنة ٣٩٢هـ . يُنظر في ترجمته تاريخ بغداد ٣٠٥/٦ ، والمنتظم ٣٣/١٥

(٤) تقدمت ترجمته . يُنظر/٨١٧ من هذا البحث .

(٥) هو القاسم بن محمد بن بشار ، من أهل العلم ،متوفى سنة ٣٠٥ هـ، عُرِف بابنه أبو بكر محمد بن القاسم ، المعروف بابن الأنباري الكوفي . يُنظر في ترجمته تاريخ بغداد ١٢ /٤٣٦

(٦) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن رستم ، مستملي يعقوب بن السكيت ، كان مذكوراً بالفضل والعلم ، روى عن يعقوب ، حدث عنه قاسم بن محمد الأنصاري ، وكان ثقة . يُنظر تاريخ بغداد ٨٠/١٠ ، وإنباه الرواة ١٣٠/٢ ،

(٧) يُنظر إصلاح المنطق/ ٤٤ ، و التهذيب ٢١٣/٧ "خ ز ب"

(٨) في ص ضبطها بالسين المهملة ، والشين المعجمة ، وبالنون مع المهملة ، وبالباء مع المعجمة ، وأعلاها كتب : معا ، والسنم هي الرواية التي عليها النقلة ، والشبم رواية تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي/ ١٢٤ ، ونبه عليها العكبري في المشوف المعلم ٦١٠/٢

(٩) الرجز بلا نسبة في كتب النحو واللغة التي وقفت عليها . يُنظر الإنصاف ٢٥٦/١ م ٤٣، والتذييل والتكميل ٣٩٢/٩، واللسان "خ و ز" ،"س ن م"
الشاهد فيها : كون الخازباز اسم من أسماء النبات

....

المجود : الذى أصابه الجود وهو المطر القوى[1] ، والشبم : البارد[2] ، ويروى: **٤٣٦/أ** السنم وهو: العالى ، والصل والصفصل : ضربان من النبت غريبان لا يعرفان

وذكر صاحب النبات[3] الصاصل أيضاً ، وهو غير معروف وبناؤه منكر[4]

والْيَعْضِيد من النبت معروف[5] ،وقوله :

بحيث يدعوا عامرٌ مسعودا

هما راعيان يعنى أن كثرة النبت وطوله يوارى أحدهما عن صاحبه فلا يعرف مكانه إلا بأن يناديه[6]

"**وذباب يكون فى العشب** " وفيما رويته أيضاً عن الشيخين شمس الدين يوسف ابن خليل المقدم ذكره رواية ، ورواية ودراية عن الشيخ كمال الدين القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطى اللغوى[7] جميع إصلاح المنطق درساً درساً ماضياً .

وقال ابن خروف : أجزت له أن يرويه عنى بحق قراءتى إياه على القاضى تاج الدين بن أحمد بن بختيار بن على بن محمد المندائى الواسطى رحمه الله[8] ، بحق روايته عن الرئيس فخر الرؤساء أبى عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الوهاب ، بحق روايته عن أبى جعفر محمد بن أحمد بن المسلمة المعدل عن أبى القاسم إسماعيل بن سعيد بن إسمعيل بن سويد المعدل عن أبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى عن أبيه القاسم بن بشار الأنبارى عن أبى محمد عبد الله بن محمد الرستمى عن يعقوب بن إسحق السكيت رحمه الله

---

(١) يُنظر المحكم ٥٣٠/٧ "ج و د"

(٢) يُنظر المحكم ٨٢/٨" ش ب م"

(٣) هو أبو حنيفة الدينوري ، أحمد بن داوود المتوفى سنة ٢٨١ ، وقيل ٢٨٢ ، وقيل ٢٩٠ هـ ، يُنظر في ترجمته إنباه الرواة٧٦/١ ، ، وبغية الوعاة ٣٠٦/١ ، والأعلام ١٢٣/١ ،وكتابه النبات لم يصل إلينا منه إلا الجزء الثالث ، ونصف الخامس ، ولم أقف فيه على ما نقل في مظانه ، ونقله عنه التبريزي في تهذيب إصلاح المنطق/ ١٢٤

(٤) يُنظر المحكم ٢٦٩/٨ ، والقاموس ، والتاج " ص ص ل" ، واللسان "ص أ ص ل"

(٥) هو " الجعضيض" بالعامية . يُنظر المعجم الوسيط " ع ض د"

(٦) يُنظر تهذيب إصلاح المنطق/ ١٢٤

(٧) هو أبو محمد القاسم الواسطي المتوفى سنة ٦٢٦هـ ، من تصانيفه شرح المقامات للحريري ، وشرح التصريف الملوكي لابن جني جني ، وشرح اللمع لابن جني . يُنظر في ترجمته معجم الأدباء٢٢١٧/٥ ، وبغية الوعاة ٢٦٠/٢، ومعجم المؤلفين ١١١/٨

(٨) من القضاة ، ثقة فاضل ، ولد بواسط سنة ٥١٧هـ ، وحُمل إلى الكوفة إذ تولى أبوه قضاءها ، حدَّث ببغداد غير مرة ، توفي بواسط سنة ٦٠٥هـ . يُنظر في ترجمته تاريخ بغداد ١٢/١٥

....

وَرويته له أيضاً عن الفقيه محمد بن أبى بكر بن عبيد الله بن إبراهيم بن عبد الرحمن العثمانى الديباجى الدمشقى عن الشيخ الإمام العالم أبى القسم على بن مهدى بن على بن قليب الإسكندرى(١) ، عن الشيخ الإمام أبى الحسن على بن عبد الجبار بن سلامة الهذلى اللغوى(٢) ، عن الشيخ الأجل أبى القاسم على بن جعفر بن على السعدى **٤٣٦/ب** اللغوى(٣) ، عن الشيخ الأجل الإمام أبى بكر محمد بن على بن الحسن بن البر التميمى اللغوى(٤) قراءة عن الشيخ أبى يعقوب يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن خرزاذ خرزاذ النَّجيرمى(٥) عن أبى القاسم عمر بن سيف البغدادى(٦) ، عن رستم الطبرى(٧) عن يعقوب بن إسحق السكيت(٨) . قال ابن أحمر(٩):

٢٦٦- تَفَقَّأَ(١٠) فَوْقَهُ القَلَعُ السَّوَارى   وجُن الخازِ بَازِ بهِ جُنُوناً(١١)

(١) ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام ١٥٣/٤٠ ، وقال : هو أبو القاسم اللخمي الفقيه الإسكندري ، وبنو قلينا من أقدم بيت في الإسلام . كان ثقة ، وله أدب وشعر .

(٢) كانت ولاده بتونس يوم الأضحى سنة ٤٢٨هـ ، أخذ عن أبي القاسم بن القطاع ، وروى عنه السلفي . توفي سنة ٥١٩هـ . يُنظر في ترجمته معجم السفر للسلفي/ ٢٨١ ، وتاريخ الإسلام – تحقيق بشار ٣٠٣/١١

(٣) هو ابن القطاع ، صاحب كتاب " الأفعال" المعروف ، المتوفى بمصر سنة ٥١٥هـ . يُنظر في ترجمته سير أعلام النبلاء ٤٣٣/١٩ ، والأعلام٢٦٩/٤ ، ومعجم المؤلفين ٥٢/٧

(٤) رحل إلى المشرق ، وهو شيخ ابن القطاع ، له جودة في الخط والضبط . توفي سنة ٤٥٩ هـ . يُنظر في ترجمته التكملة والذيل والصلة ٢٢٠/٥ برقم ١٢٥ ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي/ ٢٧٨ ، وبغية الوعاة ١٧٨/١

(٥) نزيل مصر ، أصله من البصرة ، إمام في اللغة ، حسن الخط ، صحيحه ، توفي سنة ٤٢٣هـ . يُنظر في ترجمته البلغة/ ٣٢١ ، وبغية الوعاة ٣٦٤/٢

(٦) هو أبو القاسم عمر بن محمد بن سيف ، وقيل عمر بن محمد بن محمد بن سيف المالكي البغدادي ، مقرئ معروف . وردت وردت ترجمته في غاية النهاية ٥٢٦/١

(٧) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن يزديار بن رستم النحوي المتوفى سنة ٣٠٤هـ سكن بغداد ، وحدَّث بها ، روى عنه عمر بن محمد بن يوسف الكاتب . يُنظر في ترجمته تاريخ بغداد ٣٣٣/٥ ،وتاريخ الإسلام تحقيق بشار ٧٥/٧ ، وغاية النهاية ١٠٥/١

(٨) يُنظر إصلاح المنطق/ ٤٤

(٩) هو أبو الخطاب عمرو بن أحمر الباهلي ، مخضرم ، ولد بنجد ونشأ فيها ، أسلم وحسن إسلامه ، توفي نحو ٦٥هـ . يُنظر في ترجمته طبقات ابن سلام ٥٨٠/٢ ، والشعر والشعراء ٣٥٦/١ ، والأعلام ٧٢/٥

(١٠) يُروى : تقلع في كتاب الشعر/ ٣٤ ،كما يروى تكسر في مجمع الأمثال ٣٠٦/١ برقم ١٣٢٧

(١١) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه/ ١٥٩ ، ومن شواهد جمهرة اللغة ٢٨٩/١ ،والإنصاف ٣١٣/١ ، والمعجم المفصل ٥٢/٨

....

قال الأصمعى :عنى به الذباب ، حكى صوته ، جن:أى كثر صوته انتهى .

وقال التبريزى[1] فى تهذيب إصلاح المنطق[2] : قال ابن أحمر[3] يصف ظليماً -وهو الذكر من النعام- :

يظلُّ يحفُّهنَّ بقفقفيهِ ويلحفهنّ هفَّافا ثخينا

بِهجْلٍ من قسا ذفر الخزامى تداعى الجِربياءُ بهِ حنينا[4]

تَفَقَّأ ... البيت

يحفهن: يعنى بيضه ، وقفقفاه : جناحاه ، ويلحفهنّ :يلبس بيضه جناحيه ويجعلهما لها كاللحاف ، والهفاف:الخَفِيف يقول :هو خفيف مع كثرة ريشه لأنه لو كان ثقيلا لكسر البيض .

قوله :بهجل أى : أدحى هذا الظليم بهجل ، وهو المطمئن من الأرض والروض فى مطمئنات الأرض ؛ لأن السيول يجتمع فيها ، وقسا : موضع بعينه[5] ، والخزامى : نبت طيب الريح ، والذفر : حدة الريح إن كانت طيبة وإن كانت خبيثة ، والدفر : بالدال غير معجمة النَّتْن خاصة ، والجربياء : الشمال ، ويروى:

تهادى الجربياء

أى :كثر حنينها فيه ، وقوله : تَفَقَّأ فَوْقَهُ أى:ينشق فوق الهجل السحائب وجن الخاز باز بهذا المكان جنونا ، جنونه طوله وسرعة نباته يعنى **٤٣٧**/أ النبت ، وقيل : الخاز باز : عنى به الذباب وحكى صوته ، وجن : كثر قوله[6] **"وصوت الذباب[7] ، وداء فى اللهازم قال"[8]**

الشاهد فيه مجيئ " الخاز باز" بمعنى الذباب الذي في العشب

(١) هو أبو زكريا يحيي بن علي بن محمد الشيباني الخطيب التبريزي ، ولد بتبريز سنة ٤٢١ ، نشأ ببغداد ، ورحل إلى بلاد الشام ، ودخل مصر ثم عاد إلى بغداد ، قرأ تهذيب اللغة على أبي العلاء المعري . من تصانيفه شرح ديوان الحماسة ، وشرح سقط الزند ، وشرح اختيارات المفضل الضبي ،كانت وفاته ببغداد سنة ٥٠٢ . يُنظر في ترجمته وفيات الأعيان ١٩١/٦ ، والأعلام ١٥٧/٨ ،ومعجم المؤلفين ٢١٤/١٣

(٢) يُنظر تهذيب إصلاح المنطق ١٢٢

(٣) يُنظر ديوانه/ ١٥٩

(٤) البيتان من الوافر

(٥) قسا :جبل ببلاد باهلة ، وبلاد باهلة هي بحبوحة واسعة من أرض نجد .يُنظر جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم ٢٤٤/١ ،ومعجم ما استعجم ١٠٧٢/٣،ومعجم البلدان٣٤٤/٤

(٦) يُنظر تهذيب إصلاح المنطق ١٢٣ ، وفيه "صوته" بدل "قوله " وهو أشبه .

(٧) يُنظر التهذيب ٢١٢/٥ "ح ي ث"

(٨) قائله مجهول يُنظر النوادر/ ٥٤٩ ، و٥٧٠ ، واللسان ، والتاج "ل هـ ز م" ، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٢/٤ : قال الراجز ، وهو العدوي .

....

وأنشده فى إصلاح المنطق(١) :

٢٦٧- يَا خازِ بازِ أرْسِل اللَّهَازِما

إنِّي أخافُ أَنْ تكونَ لازِما(٢)

اللهازم : جمع لهزمة وهى ما سفل من لحى البعير ، والخاز باز يأخذ البعير فى ذلك الموضع ، وخاطب الخاز باز وإن كان لايعقل ،وهم يفعلون ذلك إذا ضاقت صدورهم بشئ يريدون انصرافه كما قال(٣) :

٢٦٨- ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى(٤)

وقوله : إنى أخاف أن يكون لازماً أى : لابرء منه ، وفى تكون ضمير اسم كان يعود إلى الخاز باز وقال السخاوي(٥): سمى الداء الذى فى أعناق الإبل ولهازمها به لأن الحلق مجرى الصوت قال أبو على(٦) : على(٦) : فلهذه الشركة وقعت هذه التسمية .

وللسنور صويت يتردد فى حلقه إذا ربض ، ويسكن ، شبه خاز باز ؛ فلذلك سمى به والله أعلم انتهى.

"**والسنور** " قال السيرافى(٧) : وهو أغرب ما فيه ، ورأيت فى تعاليق بعض الأدباء ،والخاز باز صوت الفرجين عند العرد يقال عردها إذا جامعها فعلى ذا تكون معانيه سبعة(٨) .

---

(١) يُنظر إصلاح المنطق ٤٤

(٢) البيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد الجمهرة ٢٨٩/١ ، والتهذيب ٢١٣/٧ ، والإنصاف ٣١٥/١

(٣) هو امرؤ القيس . يُنظر ديوانه/ ١١٧

(٤) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

بصبح ، وما الإصباح منك بأمثلِ

استشهد به المؤلف على عادة الشعراء في خطاب ما لا يعقل . يُنظر الأشموني ٢١١/٣ ، واستشهد به ابن يعيش في شرح المفصل ٦٤/١ على دخول تنوين الترنم على فعل الأمر في قوله " انجلن" .

(٥) يُنظر المفضل ٥٧٣/٣

(٦) يُنظر كتاب الشعر/٣٣، ٣٤

(٧) يُنظر شرح الكتاب ١١٥/١ ط بيروت

(٨) المحفوظ في ذلك " خاق باق" وليس " خاز باز" يُنظر تهذيب اللغة ٢١٢/٥"حيث" ، وفقه اللغة ١٢٨ ، واللسان والتاج "ح ح و ث"

أفعل هذا بادي بدي وبادي بدا

أصله : بادئ بدء ، وبادئ بداء فخفف بطرح الهمزة والإسكان. وانتصابه على الحال.

ومعناه : مبتدئاً به قبل كل شيء. وقد يستعمل مهموزاً، و في حديث زيد بن ثابت: أما بادئ بدء فإني أحمد الله.

قال صاحب الكتاب :فصل : أفعل هذا بادى بدا وبادى بدى ... الفصل[1]

محمد : هو كما ذكر " **أصله : بادئ بدئ وبادئ بداء**" فقلبت همزة بادءٍ ياءا خالصة تخفيفاً ؛ لأنها مفتوحة وقبلها كسرة ثم سكنت كما سكنت فى معدى كرب[2] . و"بدا" أصله "بداء" على زنة فعال فخففوه قيل[3] : باد قصروه بحذف ألفه **٤٣٧/ب** (فبقى)[4] بدء فخففت الهمزة بقلبها ألفا لانفتاح ما ما قبلها على حد :

٢٦٩- فارْعَيْ فَزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ[5]

أصله : هنأك المرتع ، وهو على غير قياس

وقيل[6] : بل حذفت الهمزة تخفيفاً كما حذفت من ساء يسو وأصله يسوء ، وذا معنى قوله: "**فخفف بطرح الهمزة** " يعنى : بدا "**والإسكان**" يعنى فى بادى ، وإعرابه أنه منصوب على الحال وقال الشيخ يعيش[7] : وبنيا على تقدير واو العطف .

الثاني : إضافة بادى إلى بدى[8] .

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٢٣

(٢) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٢٠ ط بيروت

(٣) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٤

(٤) ما بين المعقوفين مكر في ص

(٥) هذا عجز بيت من الكامل للفرزدق ، وصدره في ديوانه ٤٠٨/١ :

ومضت لمَسلَمة الركابُ مُودَّعاً

وصدره في شرح الكتاب للسيرافي١/٢٢٧ ط بيروت :

راحت بمسلمة البغال عشية

والشاهد فيه كما أوضحه المؤلف قوله : " لا هناكِ" أراد لا هنأك

(٦) يُنظر الإيضاح شرح المفصل ٥٢٠/١

(٧) يُنظر شرح المفصل ١٢٢/٤

(٨) أراد أن في "بادي بدي " وجهين : أحدهما البناء على السكون أو الفتح المقدر ؛ لاختتام الجزئين بحرف علة كـ"قالي قلا" ، والوجه الثاني : إضافة الأول إلى الثاني فينجر ، ويُعرب الأول بحسب العوامل ، فمن أضاف الأول إلى الثاني أعربهما ولم يبنهما . ويُنظر الكتاب ٣٠٤/٣ والمقتضب ٢٣/٤ ، والتذييل والتكميل ٣٨٨/٩

....

وبَدِيّ أصله بديئ على زنة فعيل ، فحذفت ياؤه تخفيفاً ثم أبدل من الهمزة ياء ؛ لانكسار ما قبلها على حد قلبها فى بادى ، ويحتمل أن يكون حذف الهمزة تخفيفاً ، ووزنه حينئذ "فعا" وعلى الأول "فَعَل" .

وفيه لغات[1] : بادى بدْء على فَعل بسكون الدال وهمزة فى الثانى .

الثانية : بديئ على فعيل على الأصل ، وبادئ بدء بالهمز فيهما ، ومنه حديث زيد رضى الله عنه[2] :

"أَما بادِئَ بَدْءٍ فإنِّي أَحْمَدُ اللهَ "[3]

وقال بعضهم[4] : معنى بادى بدا : ظاهراً ، مأخوذ من بدا يبدو إذا ظهر ، ويبطله مجيئه مهموزا فى حديث زيد ، ويقال : بادئ بديئ بوزن بديع ، وبدأه ذى بدءٍ وبدأة ذى بدءةٍ وبدأة بدئ ،وبدأه ذى بدئ وبادئ بَدِءٍ على زنة فَعِل ،وبدئَ بدئٍ ومعناه مبتدِءا به قبل كل شئ

قوله : "**وقد يستعمل مهموزا وفى حديث زيد بن ثابت** : **"أما بادئ بدءٍ فإنى أحمد الله"** تقدم بيانه .

---

(١) في المخصص ٩٨/١٤ : وَأما بَادِي بدا فَيُقَال :بادي بَدا ، وبادي بِدَي ، وبادئَ بدءٍ ،وبادئ بَدِئٍ، وبادي بَدِيٍ لَا يهمز وَمَعْنَاهُ أوّلَ كلِّ شيءٍ

(٢) هو الصحابي الجليل زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي ، من كُتاب الوحي للنبي صلى الله عليه وسلم ، وكان من علماء الصحابة ، توفي – في قول الأكثرين –سنة٤٥هـ ، وقيل غير ذلك . يُنظر في ترجمته سير أعلام النبلاء٤٢٦/٢، الإصابة٧٣/٤

(٣) لم أقف عليه منسوبا لسيدنا زيد رضي الله عنه ، ولكن نقله في المحكم ٣٨٣/٩ "ب د أ" عن اللحياني غير مهموز ، وهي لغة لغة أهل المدينة

(٤) كذا نُقل في شرح الكتاب للسيرافي ١٢٠/١ ط بيروت ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٤، والكليات/ ٢٤٢

قال صاحب الكتاب : فصل : يقال : ذهبوا أيدى سبا ، وأيادي سبا أى : مثل أيدى سبأ بن يشجب فى تفرقهم وتبددهم ٤٣٨/أ فى البلاد حين أرسل عليهم سيل العرم ، والأيدى كناية عن الأبناء والأسرة لأنهم فى التقَوِّى والبطش بهم بمنزلة الأيدى"(١)

محمد : ويقال : أيادى سبا(٢) ، فأيدى جمع يد على أيدٍ ، وهى أفعُل نحو كلب وأكلُب لكن كسرت الدال وهى عين الكلمة ؛ لئلا تنقلب الياء واوا لانضمام ما قبلها فيصير فى آخر الاسم واو قبلها ضمة وذلك معدوم فى المتمكنة(٣)

وفيه لغتان : التركيب على قاعدته فى تضمن معنى حرف العطف كما فى خمسة عشر

الثانى : الإضافة(٤) .

وموضع أيدى نَصبٌ على الحال أى متبددين ومتفرقين وسكن الياء تخفيفاً

فإن قيل : كيف يكون حالاً وهو معرفة ، لأن سبا اسم رجل(٥) ؟

قيل : إذا ركبت زال بالتركيب معنى العلمية ، وإذا أضفت فتقديره: مثل أيدى سبا

ويحتمل أن يعتقد فى سبا التنكير(٦)

وأصل سبا الهمز وتُرك تخفيفاً(٧) .

وقيل الأيادى هنا النعم أى تفرقوا تفرق نعم سبأ(٨) ، وليس بشئ ؛ لأنه حينئذ لايكون ظرفا ولا حالا بل

---

(١) يُنظر المفصل/٢٢٣ ، وقد نقل ابن عمرون هذا الفصل بتمامه .

(٢) المثل في مجمع الأمثال ٣٤١/١ برقم١٤٥٤ ، والمستقصى ٨٨/٢ برقم ٣١٨

(٣) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٤

(٤) يُنظر الأصول ١٤٠/٢ ، والبديع ٤١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٤

(٥) هو سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان: من كبار ملوك اليمن في الجاهلية الأولى. قيل اسمه عبد شمس وقيل عامر.ولقب بسبأ ؛ لأنه أول من أدخل السبي بلاد اليمن ، ويظن أنه كان في القرن العشرين قبل الميلاد. ملك صنعاء وما جاورها، ووصفه مؤرخوه بالشجاعة وعلوّ الهمة، وقالوا: إنه طمح إلى إخضاع القبائل النائية، فحاربها، وأولع بالعمران، فابتنى مدينة مأرب وفيها السد. وقالوا إن سبأ أول من خطب في الجاهلية، ولم تكن الخطابة على ملأ من الناس معروفة قبله. ويقال: إنه أغار على بابل ففتحها وأخذ إتاوتها، وأنه أول من فتح البلاد وأخذ الإتاوات. وأعقب نسلا كثيرا ، فيقال لبني سبإ كلهم السبئيون، إلا حميرا وكهلان، فإن القبائل قد تفرقت منهما، ومن قال إنه سبئي فليس بحميري ولا كهلاني، وإنما هو من أبناء سبإ الآخرين . يُنظر في ترجمته نهاية الأرب ٣٠٩/٢ ، والأعلام ٧٦/٣

(٦) يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ١٢٠/١ ط بيروت

(٧) كذا في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٤، وفي المحكم ٥٥٩/٨"س ب أ" : .. ليس بتخفيف عن سبأٍ ؛ لأن صورة تخفيفه ليست على ذلك ، وإنما هو بدل ، وذلك لكثرته في كلامهم

(٨) قاله ابن بري ، كذا نقله عنه في اللسان " ي د ي" ، ويقال إن اليد هنا بمعنى الطريق . حكاه في التهذيب ١٠٥/١٣ "سبأ" ، ١٦٩/١٤ "يدي" ، وفي زهر الأكم ١٨/٣ أجاز أن تكون اليد بمعنى الجارحة ، والصحيح تفسيرها بالأنفس وهو الأظهر

في معد يكرب لغتان:

إحداهما : التركيب ومنع الصرف

والثانية : الإضافة.

فإذا أضيف جاز في المضاف إليه الصرف وتركه، تقول: هذا معد يكرب ومعدي كربٍ ومعدي كربَ.

وكذلك : قالي قلا وحضرموت وبعلبك ونظائرها.

مصدرا وإنما يبنى إذا كان ظرفا أو حالا وتمام الفصل غنى عن الشرح

وبادى بدىء ، وأيدي سبا مما لم يتضمن ثانيه معنى حرف فهو كمعدي كرب ، ووجه بنائه أنه كثر استعمالهم أيدى سبا فى التفرق الكثير حتى صار يفهم منه التفرق من غير نظر إلى معنى الأيدى ، وسبأ على تفصيله فلما فهم منهما معنى مقصود من غير نظر إلى آحادها أشبهت معدى كرب فى دلالتها على مدلولها من غير نظر إلى أصلها فأجرى مجراه وبادى بدىء كأيدي سبا إلا أن هذا للأوَّلية **٤٣٨/ب**

قال صاحب الكتاب :فصل : فى معد يكرب لغتان :

إحداهما : التركيب ومنع الصرف ... الفصل(١)

محمد : تقدم الكلام على معدى كرب فى أول الكتاب(٢)

وبنى "معدى" لتنزيله منزلة صدر الكلمة من عجزها ، ولم يتضمن الثانى معنى حرف على قاعدته ، فلم يبن لكنه لاينصرف للتعريف والتركيب

قوله : "**والثانية الإضافة** " نقله من المضاف وسمى به كعبد الله

قوله : **فإذا أضيف جاز فى المضاف إليه الصرف** " لأنه مذكر "**وتركه**" يعنى ترك الصرف كأنه اعتقد أنه اسم لمؤنث ، ويحتمل أن يقال نقله من مركب تركيب خمسة عشر فحكاه كخمسة عشر إذا سمى به فى أحد الوجهين

"تقول : **هذا معد يكرب** " هذا تمثيل المركب ، "**ومعدى كربٍ**" هذا تمثيل المضاف مع اعتقاد أن "كرب" اسم لمذكر ، "**ومعدي كربَ**" أضافه مع أنه اعتقد "كرب" اسم مؤنث على ما تقدم ، والياء من "معدى"

في المعنى .

(١) يُنظر المفصل ٢٢٣

(٢) قال : و" معدي" ساكن الياء ، ووزنه " مَفْعِلٌ" وهو شاذ ؛ لأن بابه لم يأت إلا مفتوح العين إلا ما لافيه التاء ، ويحتمل أن يكون مفعولاً من "عُدِي" كـ "مرعِي" من " رُعِي" وحذف لامه ، و"الكَرِبُ" الفساد ، أي عداه الفساد ، ويحتمل أن يكون مشتقا من الكربة. يُنظر ق٢٩/أ ، وشرح المفصل لابن عمرون ٩٦/١ كما يُنظر المحكم٤١/٢ "م ع د"، والتخمير ١٦٧/١

....

ساكنة ركبت أو أضفت ، وإنما سكنت لأنهما لما ركبا وقعت الياء حشوا

فأشبهت ياء دردبيس[١] فأسكنت .

الثانى : أن حرف العلة تستثقل عليه الحركة ، بدليل "قام" فإنهم قلبوا الواو ألفا مع أنها مفتوحة ، ولذا استحسنوا فى الضرورة تسكين ياء المنقوص فى النصب وحمل المضاف على المركب ، نظراً إلى حالهما الآن فى أنهما يدلان على شئ واحد لا إلى أصلهما المنقولان عنه وأجاز الزجاج فتحها قياساً[٢]

قوله : "**وكذلك قالي قلا**" اسم موضع

قال الشاعر[٣] :

٢٧٠- سيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتُم الرِيش واقعاَ بقالْى قَلا أَوْ مِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ[٤]

٤٣٩/أ ومنهم من ينون "قلا" على الإضافة . قال ابن السراج[٥] : قالي قلا بمنزلة خمسة عشر ، ولكنهم كرهوا الفتحة فى الياء .

"**وحضر موت**" اسم أرض . فيها التركيب والإضافة ، "**و**" نحوه "**بعل بك**" اسم مكان أيضا "**ونظائرها**" مما جعلا اسما واحداً.

(١) الدردبيس : الداهية والشيخ والعجوز الفانية. يُنظر الجمهرة ١٢١٩/٢ مَا جَاءَ على فَعْلَليل وفَنْعَليل، وَهُوَ مَا زَاد على الخُماسي بالزوائد والتضعيف

(٢) يُنظر ماينصرف وما لاينصرف/ ١٠٣

(٣) لا يُعرف قائله . يُنظر اللسان "د ب ل " ، "ق ت م" ، "ق ل ي" والمعجم المفصل ٥٧٦/٦

(٤) البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ٣٠٥/٣ ، والمقتضب ٢٤/٤ ، والمقاصد الشافية ٦١٨/٥

الشاهد فيه : تركيب "قالي قلا" من اسمين كـ "معد يكرب" .

اللغة : أقتم : الأقتم ذو اللون الأغبر . قالي قلا : مدينة في خراسان ، أو من ديار بكر . دبيل : مدينة بالسند

(٥) يُنظر الأصول ١٤٠/٢

{ الكنايات }

وهي :كم وكذا وكيت وذيت.

فـ "كم" و"كذا" كنايتان عن العدد على سبيل الإبهام ، و"كيت" و"ذيت"كنايتان عن الحديث والخبر ، كما كني بـ "فلان" و"هَنٍ" عن الأعلام والأجناس

تقول :كم مالك؟ وكم رجل عندي؟ ، وله كذا وكذا درهماً ، وكان من القصة كيت وكيت، وذيت وذيت.

قال صاحب الكتاب : الكنايات : وهى : كم ... الفصل[(١)]

محمد : تقدم الكلام على حرف العلة فى كنى[(٢)] ، والكناية : أن يعبر عن الشئ بغير اسمه لغرض ما ، ولذا كانت "**كم** "كناية ؛ لأنها عبارة عن عدد فلو صرح بذلك ربما طال الأمر ، ولم يحصل الغرض فعدلوا إلى "كم" ؛ لأنها مبهمة تقع على جميع الأعداد فجعلوها آلة للاستفهام عنه . ويأتى الكلام عليها وعلى أحكامها .

قوله : **و"كذا"** : كناية أيضا عن العدد ، والأصل "ذا" زيد عليها حرف الجر لازماً[(٣)] و"ذا" فى موضع جر به ؛ لأن حرف الجر لايتعلق ، وليس حرف الجر هنا متعلقا بشئ (والكاف)[(٤)] ممزوجة بذا ولذلك لا توصف ولا تؤكد ، وقالوا "إن كذا وكذا مالك" ، فجعلوها فى موضع مخبر عنه .

وإذا ثبت أن "ذا" اسم إشارة فما بعدها منصوب على التمييز كررت بواو أو غير واو ، وقيل[(٥)] : إذا قيل

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٢٤

(٢) يُنظر/٥١٦من هذا البحث .

(٣) هذا ما عليه جماعة ، منهم : ابن يعيش ، يُنظر شرح المفصل ١٢٦/٤، وجعلها العكبري للتشبيه في شرح الإيضاح ١٠٩٤/٣نقلاً عن التذييل والتكميل ٤٨/١٠

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتكملة من شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٤

(٥) في "كذا" مع تمييزها ثلاثة مذاهب للنحويين :

أحدها : مذهب جمهور البصريين وهو كون "كذا"كناية عن العدد مطلقا

الثاني : مذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين والمتأخرين ، وهو التفصيل من حيث إفراد "كذا" وتكريرها بعاطف وبدونه على نحو ما فصل القول فيه المؤلف

الثالث: مذهب ابن عصفور وهو مركب من المذهبين ، وفيه موافقة الكوفيين في المركب والعقد والمعطوف من العدد ، ومخالفتهم في المضاف وهو الثلاثة إلى العشرة والمائة والألف ومضعفتهما ، فيجعل مفسرهما تمييزا مجرورا بـ"من" . يُنظر في هذه المسألة البديع لابن الأثير ٦٥٨/١ ، والمقرب لابن عصفور ٣١٤/١ ، وشرح الجمل له أيضاً ٥٢/٢ ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش

....

له كذا درهما فأقل ما يطلق عليه عشرون ؛ لأن أقل عدد مفرد ينصب تفسيره: عشرون ، وإذا قيل كذا كذا درهما فأقل ما يقع عليه أحد عشر ؛ لأنه أقل عدد مركب ينصب ما بعده ، وإذا قيل كذا وكذا فأقل ما يقع عليه أحد وعشرون ؛ لأنه أقل عدد معطوف ينصب ما بعده ولم يتعرض إلى الجر قال ابن خروف عن الأستاذ أبي بكر[1] : كذا درهمٍ بمنزلة مائة درهم ، قال ابن خروف : ويلزمه أن يجيز : له عندى كذا دراهم من الثلاثة إلى العشرة إن جعله قياساً ، وقد منعه وليس من كلامهم . انتهى ***٤٣٩/ب***

وعلى ما ذكر من أنها اسم إشارة لايصح إضافته فوجه الجر على البدل من "ذا" والوجه أن "كذا" اسم مبهم كرر أولم يكرر ، على أى حال كان فمعناها ما يفسرها فإن فسرت بمفرد كانت إياه ، وإن فسرت بجمع كانته هذا مذهب الشافعية[2]. والحنفية[3] على الأول ، ودليلنا أنه مبهم يقع على الكثير والقليل قوله "درهما" بيان لما أبهمه ، فكأنه قال : هذا المبهم هو درهم ، فلا يلزمه زيادة ، ولأن قوله كذا درهم يحتمل نصف درهم وعشر درهم فلا يحمل على المائة وإذا احتمل فلا يلزمه إلا الأقل .

وقال الميدانى فى كتاب الأدوات : ويدخلون كاف التشبيه على "ذا" فيصير كناية عن شئ كقولك كذا وكذا ، ثم يدخلون الهاء للتنبيه كقولك أهكذا ، قال تعالى **{أَهَكَذَا عَرْشُكِ }**[4]

وإذا كان بمعنى العدد لا يجوز أن تدخل عليه الهاء ، والمذكر والمؤنث سواء.

قوله : " **وكيت وذيت كنايتان عن الحديث** " وعلة بنائهما أنهما كنايتان عن الجمل تقول : كان من الأمر كيت وكيت وذيت وذيت ، ويأتى الكلام عليهما

قوله : "فكم وكذا" كنايتان عن العدد على سبيل الإبهام ، و"كيت وذيت" كنايتان عن الحديث والخبر كما كنى بـ "فلان" و"هن" عن الأعلام والأجناس تقول :كم مالك وكم رجل عندى وله كذا

٢٠١٩/٥

(١) هو محمد بن أحمد بن طاهر الخدب الأنصاري الإشبيلي ، المتوفى سنة ٥٨٠هـ ، عليه درس ابن خروف كتاب سيبويه ، وقد صرح ابن خروف بذلك في غير موضع من شرحه للكتاب . يُنظر في ترجمته إنباه الرواة ١٩٤/٤ ، وبغية الوعاة ٢٨/١ ، ومعجم المؤلفين ٢٧١/٨

(٢) في المهذب للشيرازي ت٤٧٦هـ ٤٧٩/٣ : " .. وإن قال له عليَّ كذا رجع في التفسير إليه ؛ لأنه أقر بمبهم فصار كما لو قال له عليَّ شيئ " ، ويُنظر التنبيه له أيضاً ٢٧٦ .

(٣) يُنظر كتاب الأصل لمحمد بن الحسن الشيباني ت ١٩٨هـ ٢٩٣/٨ ،وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لأبي بكر الكاساني الحنفي ت٥٨٧هـ ٢٢٢/٧ ، ووافقهم المروزي من الشافعية . يُنظر كتاب الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية لعبد الرحيم الإسنوي ت٧٧٢هـ ص٢٩٨

(٤) النمل ٤٢

وكم على وجهين : استفهامية وخبرية.

فالاستفهامية تنصب مميزها مفرداً كتمييز أحد عشر، تقول : كم رجلاً عندك؟ كما تقول : أحد عشر رجلاً.

والخبرية تجره مفرداً أو مجموعاً كمميز الثلاثة والمائة ، تقول : كم رجلٍ عندي وكم رجال، كما تقول : ثلاثة أثواب ومائة ثوب.

وكذا درهما ، وكان من القصة كيت وكيت وذيت وذيت " غنى عن الشرح بما تقدم وبما يأتى

قال صاحب الكتاب :فصل : وكم على وجهين : استفهامية وخبرية ... الفصل(١)

محمد : بُنيت "كم" فى الاستفهام **٤٤٠/أ** لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، وفى الخبر حملا لها على "رُبَّ" لأنها نقيضتها لأن "رُب" للتقليل ، وكم الخبرية للتكثير ، وكل جنس فيه قليل وكثير .

وقيل(٢) : بنيت حملاً على الاستفهامية لاتفاقهما فى اللفظ

قوله : "**فالاستفهامية تنصب مميزها** " لأنها لما كانت كناية عن العدد قليله وكثيره ، أعطيت حكم المتوسط ليكون من الطرفين على حد سواء وهو أحد عشر إلى تسعة وتسعين وهو ينصب مميزه .

وقيل(٣) : نصبت ؛ لأن الفعل أليق بالاستفهامية فنصبت لأنها استفهام كما ينصب الفعل ولما اقتضى أن ينصب المميز جعل مفردا كالمميز فى أحد عشر وبابه ، ولذا قال : " **كتمييز أحد عشر**"(٤)

"**والخبرية تجره** " ولما أعطيت الاستفهامية النصب خالفوا بينها وبين الخبرية للفرق ، وكان معنى الخبرية الكثرة، والعدد الكثير يجر ما بعده "**مفردا**" فلذا كان مجرورا مفردا .

قوله :"**أو مجموعا**" لما كان مميزها مجرورا والمميز المجرور لنوعين كثير وقليل ،وحملت على الكثير لما بين ، وكان القليل قد شاركه فى جزء مميزه وهو مجموع ،حملت عليه فى أن يأتى بمميزها مجموعا مجرورا ؛ فلذا قال: "**كمميز الثلاثة والمائة**" وقيل(٥) : إنما ذلك على الأصل المرفوض في :

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٢٤

(٢) القائل هو ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٥/٤ ، وفي الإيضاح لابن الحاجب٥٢٣/١ : وأما "كم" الخبرية فيجوز أن تكون علة بنائها شبهها بأختها لفظاً وأصل معنى ، وهو كناية ، أو بوضعها على حرفين كوضع "أو" ، أو لأنها نقيضة "رب" ، أو لتضمنها معنى الإنشاء وهو في الغالب بحرف .

(٣) نص عليه الزجاجي ، وذلك في نسخة الجمل التي اعتمد عليها ابن السيد في الحلل في إصلاح الخلل/ ٢٣٩ ،ويُنظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ط بيروت ٤٩٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٤

(٤) في تمهيد القواعد ٢٤٨٢/٥ : ولما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه .

(٥) القائل هو الفارسي ، قال في الشيرازيات ٣١٥/١ : ".. فالإضافة في "كم" إلى الجمع في الخبر جاءت على القياس المتروك في :"خمس مئي .." ، ثلاث مئين للملوك ..." ويُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٤

....

٢٧١- ثلاثُ مِئينٍ للمُلوكِ وَفِي بِها[1] ...

والأول الوجه ؛ لأنه ليس بضعيف حتى يوجه على التضعيف ، مع أن ثلاثة من ثلاثمائة أصلها أن تضاف إلى الجمع ، أما مائة فلِمَ قال إنها أضيف إلى الجمع حتى يحمل هذا عليه؟ وإن كان الواحد المميز فى العدد قد وقع موقع الجمع لما يأتى بيانه ، وقيل[2] : إن "كم" الخبرية لما حملت على رُبَّ ورب تجر جرت. ونصبت الاستفهامية للفرق تقول : كم رجلٍ عندى وكم رجالٍ كما تقول ***٤٤٠/ب*** ثلاثة أثواب ومائة ثوب .

(١) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

... رِدائي ، وَجَلَّتْ عن وجوهِ الأهاتِمِ

وهو للفرزدق في ديوانه ٣١٠/٢ ، ورواية صدره فيه هكذا :

فِدىً لسيوفٍ من تميمٍ وَفَي بها

وعليه فلا شاهد للنحويين فيه ، والبيت من شواهد المقتضب ١٦٩/٢ ، والبديع ٢٩٥/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٤/٢

الشاهد فيه : إضافة الثلاثة إلى المئين على القياس المتروك ، والفصيح ثلاثمائة.

اللغة : جلت : كشفت . الأهاتم : عنى بهم ثلاثة رجال من قبيلة الأهتم بن سنان .

ويُنظر الخزانة ٣٤٥/٧

(٢) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١

وتقع في وجهيها مبتدأة ، ومفعولة، ومضافاً إليها.

تقول : كم درهماً عندك ؟ وكم غلام لك

على تقدير : أي عدد من الدراهم حاصل عندك؟ وكثير من الغلمان كائن لك

وتقول : كم منهم شاهد على فلان ، وكم غلاماً لك ذاهب؟

تجعل لك صفة للغلام، وذاهباً خبراً لـ "كم".

وتقول في المفعولية : كم رجلاً رأيت؟ وكم غلام ملكت ، وبكم رجل مررت. وعلى كم جذعاً بني بيتك ؟

وفي الإضافة : رزق كم رجلاً ؟وكم رجل أطلقت.

قال صاحب الكتاب : فصل :

وتقع فى وجهيها مبتدأة .. الفصل[1]

محمد : مذهب البصريين[2] أن "كم" اسم – بدليل دخول حرف الجر عليها ، والإخبار عنها[3] – وضِع للاستفهام والخبر.

وقال الكسائى[4]: أصلها "كما" حذفت الألف لكثرة الاستعمال ، وذا لا دليل عليه ، وعن الكسائى أن "كم" حرف[5] ، وهو باطل بدخول حرف الجر ، وإذا ثبت أنها اسم فلا بد لها من إعراب

وقوله : **"فى وجهيها "** يعنى : الاستفهام والخبر **"مبتدأة ومفعولة ومضافا إليها ، تقول كم درهماً عندك؟ ، وكم غلام لك على تقدير أى عدد من الدراهم حاصل عندك وكثير من الغلمان كائن لك"** مثَّل بالاستفهامية والخبرية مبتدأة ، وذكر "أى" لامتناع ظهور الإعراب فى "كم" ، أظهره فيما هو بمعناه وأظهر عامل الظرف هنا على خلاف ما ذكره فى خبر المبتدأ ؛ لأنه قدَّره ثم (جعله هنا مفرداً)[6] كأنه

---

(١) يُنظر المفصل ٢٢٥

(٢) يُنظر الكتاب ١٦١/٢ ، والمقتضب٣/٥٥ والأصول ٣١٥/١

(٣) يدل على اسمية "كم" الإسناد ، والإضافة إليها ، وعود الضمير ، ودخول حرف الجر، وتسليط عوامل النصب عليها . يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ٤١٨/٢

(٤) يُنظر نسبة ذلك إليه في إعراب القرآن للنحاس ١٢٩/٤ ، والتذييل والتكميل ٥/١٠ ، وهو قول الفراء يُنظر معاني القرآن له ٤٦٦/١ ، ونُسب إلى جميع الكوفيين في الإنصاف ٢٩٨/١ م ٤٠

(٥) في التذييل والتكميل ٧/١٠ قال أبو حيان : لا أعلم في اسمية "كم" خلافاً إلا ما ذكره صاحب " البسيط" في الخبرية أن بعضهم ذهب إلى أنها حرف للتكثير في مقابلة " رب" الدالة على التقليل

(٦) مابين المعقوفين في ص : ثم جمله وهنا مفرداً . ولعل الصواب ما أثبتناه .

....

جوَّز الأمرين[1] وصح الابتداء بالنكرة لما فيها من معنى الاستفهام ، والخبرية لإضافتها .

قوله : "**وتقول : كم منهم شاهد على فلان** " كم : مبتدأة ، منهم : صفة للمفسر ، تقديره : كم رجل إن كانت خبرية ، أو رجلا إن كانت استفهامية .

وفى التخمير[2] : منهم : فى محل رفع بأنه صفة لهذا المبتدأ ، تقديره : كثير منهم انتهى .

الصفة مخصصة ولا يطلب فى "كم" التخصيص ؛لأنه يناقض معنى الاستفهامية والخبرية و"شاهد" الخبر ، و"على فلان" معمول "شاهد"

فإن قلت : حذف المميز يأتى فصله فلم ذكر هذه ؟

قلت : لما بقى صفة المميز ، ذكره فى هذا الفصل ***١٤٤/أ*** والذى يؤنسك بأنه صفة قوله فى المسألة بعدها : وكم غلاما لك ذاهب؟ ، يجعل "لك" صفة للغلام و"ذاهبا" خبرا لـ "كم"

ففى هذه المسألة لم يحذف الموصوف وفى الأوَّلة حذفه ،فكأنه ذكر هاتين المسألتين تبيينا لجواز وصفه ، وإلا فالمبتدأ قد تقدم تمثيله ، ويقع خبرا كما يأتى فى الفصل التالى : كم مالك؟ مالك : معرفة و، كم : نكرة ، وإذا اجتمع معرفة ونكرة فالمبتدأ المعرفة ، والخبر النكرة ، ولأن الخبر موضع الفائدة ولا شك أن موضع الفائدة هنا "كم" ولاتقع مرفوعة إلا مبتدأة أو خبرا ، ولا تقع فاعلة ؛لأن الفاعل يتقدم عليه عامله ، و"كم" لا يعمل فيها ما قبلها إلا أن يكون جاراً

ومن قال إنها تكون فاعلة أراد ضميرها نحو : كم رجل جاءك ، ففاعل جاء يعود إلى كم فهى فاعلة فى المعنى[3]

قوله : " **وتقول فى المفعولية كم رجلا رأيت؟ وكم غلام ملكت ويقع مطلقا وبه وفيه**"

وقوله : كم رجلا رأيت ؟ استفهامية مفعول به لرأيت ، وكم غلام ملكت خبرية مفعول به لملكت

ومثال المفعول المطلق : كم ضربة ضربت ، وكم وقفة وقفت ، وإنما قلت أن "كم" مصدرية لأنها مفسرة بالمصدر والظرفية : كم يوما ضربت زيدا؟ وكم فرسخا سرت؟ وكم يوم مطلت ، وكم فرسخٍ سرت .

---

(١) قال : " .. وقولك : في الدار معناه : استقر فيها " . يُنظر المفصل/٤٤

(٢) يُنظر التخمير ٣٠٤/٢

(٣) هذا ما فسر به السيرافي عبارة سيبويه في الكتاب ١٥٦/٢، وهي قوله عن "كم" : " وهي تكون في الموضعين اسما فاعلاً ومفعولاً وظرفاً " ويُنظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٩٠/٢ ط بيروت ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٤ ، وهذا على ما عليه البصريون من المذهب في امتناع تقدم الفاعل على فعله ؛ لئلا يلتبس بالمبتدأ ، وقد أجاز التقدم الكوفيون . يُنظر في هذه المسألة مجالس العلماء للزجاجي/ ٣١٨ ، والاقتضاب ١٧٢/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢

وقد يحذف المميز ، تقول كم مالك؟ أي : كم درهماً أو ديناراً مالك
وكم غلمانك؟ أي : كم نفساً غلمانك
وكم درهمك؟ أي : كم دانقاً درهمك وكم عبد الله ماكث؟ أي : كم يوماً أو شهراً، وكذلك كم سرت؟
وكم جاءك فلان؟ أي كم فرسخاً وكم مرة أو كم فرسخ وكم مرة.

قوله : "**وبكم رجلٍ مررت ، وعلى كم جذعاً بنى بيتك ؟**" الأولى خبرية مجرورة بالباء والثانية استفهامية مجرورة بعلى وحرف الجر فيهما يتعلق بالفعل الذى بعدهما ، وحكى الجر فى مميز الاستفهامية قال الخليل[1] : من العرب من يخفض جذعا ويقول على كم جذعٍ بيتك مبنى ؟ والوجه النصب لأنه ليس موضع تكثير وإنما ***١٤٤/ب*** هو سؤال واستفهام عن عدد الجذوع

والذين خفضوا إنما خفضوا بإضمار "مِن" وحسن حذفها ها هنا لأن "على" فى أول الكلام صارت عوضا منها ،ولو قيل حملت على الخبرية فى الجر كما حملت الخبرية عليها فى النصب لم أر به بأسا ، والزجاج[2] يخفض بـ"كم" الاستفهامية[3]

قوله : "**وتقول فى الإضافة رزق كم رجل وكم رجلٍ أطلقت** " مستغن عن الشرح

قال صاحب الكتاب :

فصل : وقد يحذف المميز ... الفصل[4]

محمد : يجوز حذف المميز إذا كان عليه دليل كغيره من المحذوفات ؛ لأنه مشبه بالمفعول به ، والمفعول به يجوز حذفه وضعف (حذف)[5] مميز الخبرية ؛ لأنه مضاف وإنما جاز بالحمل على الاستفهامية تقول كم مالك ؟ ، تقدم إعراب هذا وتقدير مفسره كما ذكر أى :كم درهما أو دينارا مالك ؟ ، وفسره بالدرهم والدينار ؛لأنهما الغالبان فى الأموال ولو تقدم ذكر غيره من إبل أو غنم أو عرض كان المفسر منه

---

(١) يُنظر الكتاب ١٦٠/٢

(٢) يُنظر في مذهبه الحلل في إصلاح الخلل/ ٢٣٩ ، وشرح الجمل لابن خروف ٦٥٤/٢

(٣) اختلفوا في جواز جر تمييز "كم" الاستفهامية حملاً على الخبرية على ثلاثة مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز ، وهو ما صرح به السيرافي في شرح الكتاب ٤٩٢/٢ ط بيروت

الثاني : أنه يجوز مطلقاً ، وإليه ذهب الفراء والزجاج ، وعُزي إلى السيرافي ، وما في شرح الكتاب يخالفه على ما بُين .

الثالث : أنه يجوز بشرط أن يدخل على "كم" حرف جر ، وهو مذهب سيبويه والخليل . يُنظر في هذه المسألة اللمحة في شرح الملحة ٤٣٨/١، والتذييل والتكميل ١٣/١٠ ، والتصريح ٢٧٩/٢

(٤) يُنظر المفصل/ ٢٢٥

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

ومميز الاستفهامية مفرد لا غير.

وقولهم : كم لك غلماناً؟ المميز فيه محذوف، والغلمان منصوبة على الحال بما في الظرف من معنى الفعل ، والمعنى : كم نفساً لك غلماناً

قوله : " **وكم غلمانك ؟ أى : كم نفسا غلمانك** " قدره بالنفس ولو قدر لمملوك أو غلام أو شخص أو ما أشبه ذلك مما فى اللفظ دليل عليه جاز

قوله : " **وكم درهمك ؟ أى : كم دانقا درهمك"** قَدَّره ببعض أجزاء الدرهم من دانق أو قيراط أو نحو ذلك ، وهذه الثلاثة مبتدأ وخبر

قوله : "**وكم عبد الله ماكث ؟ أى كم يوما أو شهراً** " قَدَّر[1] مميز "كَم" ظرفا ؛ لأن "ماكث" يقع فى زمان ، فقدره بزمان ليكون الدليل من اللفظ على المحذوف ، ويكون نصب "كَم" على الظرف لما فسرت به ولو قدر بـ "مرة" حَسُن ، وكانت "كم" مصدرا لتفسيره به

قوله : "**وكذلك كم سرت؟ ٢٤٤/أ وكم جاءك فلان ؟ أى كم فرسخا وكم مرة"** فقَدَّره تارة بالظرف وتارة بالمصدر لدلالة الفعل عليهما

وقوله : " **أو كم فرسخ وكم مرة"** يعنى أنه يجوز حذف المميز من الخبرية حملاً على الاستفهامية ويكون ظرفاً أو مصدراً .

قال صاحب الكتاب : فصل : ومميز الاستفهامية مفرد لا غير ... الفصل[2]

محمد : تقدم لم كان مفرداً؟

قوله : "**وقولهم : كم لك غلمانا ؟ المميز فيه محذوف** " لأنه لما قال إنه مفرد لا غير لم يجز أن يكون غلمانا مفسرا ، والغلمان منصوبة على الحال بما فى الظرف من معنى الفعل ، ولذا منع من تقدمه على لك ؛ لأن العامل معنوى فلا تتقدم الحال عليه

قوله : "**والمعنى : كم نفسا لك غلمانا** " قَدَّره بالنفس كما ذكره فى الأول .

---

(١) في ص : "قدره " ولعل الصواب ما أثبتناه

(٢) يُنظر المفصل/ ٢٢٥

وإذا فصل بين الخبرية ومميزها نصب، تقول : كم في الدار رجلاً

قال :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ ...

وقال:

تؤم سناناً وكم دونهُ   من الأرضِ مُحْدَوْدباً غارها

وقد جاء الجر في الشعر مع الفصل قال:

كم في بني سعَدٍ بن بكرٍ سيِّدٍ   ضخْمِ الدسيعة ماجدٍ نفاع

قال صاحب الكتاب : فصل : وإذا فصل بين الخبرية ومميزها نصب ... الفصل(١)

محمد : إنما نصب لضعف الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فحملت على الاستفهامية فنصب بها المميز والاستفهامية جُعل الفصل بينها وبين مميزها عوضاً مما منعته من الإعراب مع كثرة الاستفهام ، بخلاف عشرين وبابه ، وجاز فى الخبرية حملاً عليها ، ولأن الخبرية بمنزلة عدد منون وإذا ثبت تنوينه نصب ما بعده .

"**تقول : كم فى الدار رجلا** "كم : مبتدأ ، ورجلاً : نصب على التمييز ، وفي الدار : الخبر.

قال القطامى(٢) يمدح عبد الواحد بن الحرث بن الحكم بن أبى العاص(٣) بقصيدة أولها : **٢٤٤/أ**

إنَّا محيُّوكَ فاسْلَمْ أيُّها الطَلَلُ   وإنْ بُليتَ وإنْ طالَتْ بك الطِوَلُ(٤)

ويروى : **الطِيَلُ**(٥) .

يقول فيها :

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٢٦

(٢) هو عمير ، وقيل عمرو بن شُييم بن عمرو بن عباد من بني جشم ، كان من نصارى تغلب ثم أسلم ، لقب بالقطامي بفتح القاف عند قيس ، وضمها عند غيرهم ، وهو من أسماء الصقر ، وهو أول من لقب بصريع الغواني أيضاً ، عده ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين ، توفي سنة ١٣٠هـ ، وأشار في الأعلام ٨٩/٥ إلى أن في وفاته نحو ١٣٠هـ نظر ؛ لأن سيبويه استشهد بشعره ، وهم لم يحتجوا بمن جاء بعد الفرزدق وجرير . يُنظر في ترجمته : طبقات ابن سلام٢/٥٣٥ ، والأعلام ٨٨/٥ ، ومعجم المؤلفين ١٣/٨

(٣) هو ابن عم عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي ، صاحب المرج المعروف بمرج عبد الواحد ، وهو قلعة كان يتحصن بها المسلمون قبل أن يبنى حصن الحدث وزبطرة . يُنظر في أخباره : جمهرة النسب لأبي المنذر الكلبي /٤٠ ، ومعجم البلدان ١٠٢/٥ ، والكامل في التاريخ ١٢١/٤ وصحح فيه أن اسمه عبد الملك .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للقطامي في ديوانه/ ٢٣

(٥) "الطيل" رواية الديوان/ ٢٣ ، و"الطول" رواية ذكرها ابن السكيت إلى جانب رواية الديوان في إصلاح المنطق ١٣٦ ،١٧١

....

أما قريشُ فلن تلقاهُم أبداً .. إلاَّ وهم خيرُ مَن يُحفَى وينْتعلُ
إلاَّ وهُم جَبَلُ الله الَّذى قَصُرت .. عنْهُ الجبَالُ فمَا سَاوَى به جَبَلُ
قومٌ همُ ثبّتُوا الإسلامَ وامتَنَعُوا .. قَوْمَ الرّسولِ الذي ما بَعْدَهُ رُسُلُ
مَن صالحوهُ رَأى في عَيْشِهِ سَعَةً .. ولا تَرى مَنْ أَرادوا ضَرَّهُ يَئِلُ
٢٧٢–كم نَالَنى مِنْهُمُ فضلاً على عَدَمٍ .. إذ لا أكاد من الإقتارِ أحْتَمِلُ(١)

يقال : نلته خيرى ، ونلته بالعطية ، وأنلته فى معنى واحد أنوله نولا

والإقتار : الفقر ، وأحتمل : أنهض ، ويروى : أجتمل بالجيم(٢) ،أى :أجمع العظام وأُخرج وَدَكَها ، مأخوذ من الجميل وهو الوَدَك(٣) شاهده : نصب "فضل" لما فصل بينه وبين "كَم" بقوله : نالنى منهم

وأجيز فى "فضل" الرفع على أن يكون المميز محذوفاً تقديره : مرة إن كان مصدراً ، أو وقتا إن كان ظرفا ، وتكون "كم" حينئذ منصوبة بـ "نالنى" .

وأجاز المبرد(٤) الخفض ، ورواه غيره(٥) ، وهو ضعيف للفصل بالجملة وحمله على تقدير حرف الجر ، كقولهم : على كم جذع؟ ولا بأس به .

وقال زهير(٦) ، وقيل : لكعب(٧) ابنه ، وقال أبو الفتح : هو للأعشى(٨):

---

(١) الأبيات من البسيط ، وهي في الديوان/ ٢٩ ، والبيت الأخير من شواهد الكتاب ١٦٥/٢ ، والمقتضب ٦٠/٣ ، والإنصاف ٣٠٥/١ م ٤١ .

الشاهد فيه : نصب تمييز "كم" الخبرية بالفعل .

(٢) هي رواية كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل/ ٩٧ ، وفي القافية رواية ثالثة وهي : " أُحتمل" بالبناء لما لم يُسم فاعله ، نقلها البغدادي عن شارح الديوان ، ولم أقف على اسمه ، ورواية رابعة وهي : " أحتول" من الحيلة ، نقلها البغدادي أيضاً عن بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل . يُنظر الخزانة ٤٣٣/٦

(٣) يُنظر تحصيل عين الذهب/٣٠١

(٤) يُنظر المقتضب ٦٢/٣

(٥) عُزي إلى الفراء في شرح الكافية للرضي ٩٧/٢ ، وإلى بعض الكوفيين في التذييل والتكميل ٣٠/١٠ لأن جر تمييز "كم" عندهم بـ "مِن" محذوفة" .

(٦) البيت منسوب إلى زهير ابن أبي سلمى في الكتاب ١٦٤/٢ ، وليس في ديوانه .

(٧) يُنظر شرح شواهد الإيضاح/ ١٩٧، وليس في ديوانه

(٨) يُنظر المحتسب ١٣٨/١ ، وليس في ديوانه

....

٢٧٣- تؤمُّ سناناً وكمْ دونهُ   منَ الأرضِ محدودباً غارُها[(١)]

يصف ناقته ، يقول: تؤم سناناً وهو الممدوح ، على بعد المسافة . والغار : الغائر من الأرض المطمئن ، وجعله محدودبا لما يتصل به من الآكام[(٢)] .

"كم" مبتدأ ، و"غارها" فاعل محدودبا ، و"من الأرض" فى موضع نصب على الحال ***٤٤٣/أ*** من غارها ، ويجوز أن يكون حالاً مما فى "دونه" الذى هو خبر "كم" ، وأصل غارها : غائرها فحذفت همزة الإعلال، ويجوز أن تكون الألف منقلبة من واو لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قالوا : رجل مال.

شاهده : الفصل بين "محدودباً" و"كم" بالظرف والجار والمجرور

قوله : وقد جاء الجر فى الشعر مع الفصل قال[(٣)] :

٢٧٤-كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بنِ بَكْرٍ[(٤)] سَيِّدٍ   ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ ماجِدٍ نَفّاعِ[(٥)]

الدسيعة : العطية من دسع البعير بجرته إذا دفع بها ، وهو مايخرجه من حلقه ليأكله ثانيا وقيل[(٦)] : الدسيعة الجَفْنَةُ ، والماجد : الشريف .

شاهده : جر "سيد" بـ "كم" مع الفصل ، ولو قيل بإضمار "مِن" كان أحسن ؛ لأن هذا قد جاء فى "كم" الاستفهامية ، وهو مذهب الكوفيين[(٧)] الخفض بعدها بإضمار الحرف فى الخبر

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو من شواهد الأصول ٣١٩/١ ، والإنصاف٢٤٩/١ م ٤١ ، وشرح التسهيل ٤٢١/٢ ، الشاهد فيه الفصل بين "كم" وتمييزها بالظرف مع نصب التمييز .

اللغة :تؤم : تقصد . سنان : هو سنان بن حارثة المري . المحدودب : المرتفع من الأرض . غارها : الغائر من الأرض المطمئن المنخفض منها .

(٢) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٤

(٣) نُسب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه الذي بين يدي ، و يُنظر الكتاب ٢ /١٦٨ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٣٧٩/٤

(٤) يُروى : بكر بن عمرو . يُنظر تحصيل عين الذهب/٣٠٣ ، ويُروى بكر بن سعد . يُنظر الإنصاف ٢٤٨/١ م٤١ ، والتذييل والتكميل ٢٨/١٠

(٥) البيت من الكامل ، وهو من شواهد المقتضب ٦٢/٣ ، والبديع ٦٥٣/١ ، والمقاصد الشافية ٣٠٩/٦

الشاهد فيه : الفصل بين "كم" وتمييزها بالجار والمجرور مع جر التمييز .

اللغة :ضخم الدسيعة : واسع المعروف ، والدسيعة اسم من أسماء الجفان .

(٦) رواها ثعلب عن ابن الأعرابي . يُنظر التهذيب ٧٦/٢"د س ع"

(٧) يُنظر معاني القرآن للفراء ١٦٨/١ ، والإنصاف ٢٤٨/١ م٤١ ، والتبيين ٤٢٦ م٧٣

ويرجع الضمير إليه على اللفظ والمعنى ، تقول : كم رجل رأيته ورأيتهم ، وكم امرأة لقيتها ولقيتهن ، قال تعالى : " وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا ".

ويجوز فى مميز الخبرية النصب بغير فصل ، ومع الفصل أجود ولا تميز "كم" بالنفي البتة ، لا تقول :كم لا رجلا ولا رجلين[١] ؛ لأن المفسر لا يكون منفياً .

قال صاحب الكتاب : **فصل** : ويرجع الضمير إليه على اللفظ والمعنى ... الفصل[٢]

محمد : "كم" اسم مفرد مذكر يعبر به عن كل معدود ، مذكراً كان أو مؤنثاً ؛ فلذا صار لها لفظ ومعنى ، وجرَت لذلك مجرى "كل" و"أي" و"مَن" و"ما " فلذا جاز أن يعود إليها الضمير مفرداً ومثنىً وجمعاً ومؤنثاً .

"**تقول : كم رجلٍ رأيته**" (على)[٣] لفظ "كم" ، "**ورأيتهم**" على المعنى "**وكم امرأةٍ لقيتها**" على المعنى ؛ لأن "كم" هنا واقع على مؤنث ، بدليل مفسرها وهو امرأة ، "**ولقيتهن** " لأن كم هنا مؤنثة ويراد بها الكثرة ***٤٤٣/ب*** فجاز.

ويجوز لقيته على لفظ "كم" ، قال تعالى { **وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا** }[٤] فرد الضمير وهو الهاء والميم فى شفاعتهم[٥] إلى معنى "كَم"

---

(١) نص على ذلك سيبويه . يُنظر الكتاب ١٦٨/٢

(٢) يُنظر المفصل/ ٢٢٦

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ص والتكملة من المفصل .

(٤) النجم ٢٦

(٥) في ص : عنهم ، وهو سهو

وتقول :كم غيرَه لك ، وكم مثلَه لك ، وكم خيراً منه لك ، وكم غيرَه مثلَه لك ، تجعل مثله لغيره فتنصبه نصبه.

قال صاحب الكتاب : فصل : وتقول : كم غيرَه لك ... الفصل[1]

أصل "غير" صفة ، حذف موصوفها

فإذا قلت : "**كم غيرَه لك**" ، فأصله :كم رجلاً أو ثوبا على حسب ما تعود إليه الهاء فى "غيره" ، ثم حذف موصوفها وأقيمت الصفة مقامه ، وهى نكرة ؛ لأن غيراً فى نحو هذا لايتعرف بالإضافة على ما تقدم[2] فانتصب على التمييز

ونحوه :"**كم مثلَه لك** " و"لك" الخبر فى المسألتين .

"**وكم خيراً منه لك**" "خير" حكمه حكم "غير" هنا

"**وكم غيرَه مثلَه لك** " "غيره" تمييز ، و"مثله" صفة لغيره، و"لك" الخبر والمغايرة من وجه والمماثلة من وجه آخر.

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٢٧

(٢) يُنظر/٢٨٧ من هذا البحث

وقد ينشد بيت الفرزدق :

كَمْ عمة لَكَ يَا جَرِيرُ وخَالة   فَدْعَاءُ قَدْ حلَبَتْ عليَّ عِشَارِي

على ثلاثة أوجه : النصب على الاستفهامية ، والجر على الخبر، والرفع على معنى :كم مرة حلبت علي عماتك.

ش : **قال صاحب الكتاب : فصل**[1] : وقد ينشد بيت الفرزدق[2] :

٢٧٥-كَمْ عَمَّة لَك يَا جَرِيرُ وخالة   فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عَليَّ عِشارِي[3]

على ثلاثة أوجه ... الفصل

محمد : نصب عمة على الاستفهام بعيد[4] ؛ لأن الذم لا يكون استفهاماً ، ويحتمل أن يكون على وجه التقرير[5] ، والأجود على وجه التوبيخ والهزء[6] ، ومعناه : كثير من عماتك وخالاتك كنَّ لى أجيرات ، نسيت عددهن لكثرتهن ، فأخبرني بذلك.

وأجود من ذلك كله : من العرب من يشبه الخبرية بالاستفهامية ، فينصب مميزها فيجعلها فى الخبر بمنزلة عدد منون كما أن منهم من يحمل الاستفامية على الخبرية ***٤٤٤/أ*** فيجر بها[7] ، والجر على الخبرية ظاهر.

"**والرفع**" فى عمة على الابتداء على معنى : "**كم مرة حلبت على عماتك**" ، فتكون "كم" نصبا على المصدر لحلبت ، وإن قُدر وقتا على الظرف لحلبت جاز ، وعمة : مبتدأ ، ولك : صفة عمة ، ويا جرير : يا حرف نداء ، جرير منادى مفرد علم اعترض به بين المعطوف والمعطوف عليه ، وخالة : عطف على عمة ، و فدعاء: صفة خالة ، والفدع : زيغ بين الكف وعظم الساعد ، وفى القدم زيغ بينها وبين عظم الساق ، وأكثر ما يكون فى الإماء لابتذالهن[8] وقد حلبت على عشارى : الجملة خبر عمة ، وإذا نصبت نصبت عمة أو جررتها كانت "كم" مبتدءاً ، وقد حلبت على عشارى : خبرها

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٢٧

(٢) يُنظر ديوانه ٣٦١/١ ، والمعجم المفصل ٤١٢/٣

(٣) البيت من الكامل ، وهو من شواهد الكتاب ٧٢/٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦، ، والمقتضب ٥٨/٣ ، والأصول ٣١٨/١

(٤) وفاقاً لأبي علي . يُنظر المسائل المنثورة ٨٣ م٧٨ ، والحلل في شرح أبيات الجمل/ ١٢٤ ، وخلافاً لجماعة منهم ابن السراج في الأصول ٣١٩/١ ، وأبو القاسم الزجاجي في الجمل/١٣٨

(٥) قاله ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٤

(٦) قاله ابن السيد في الحلل في شرح أبيات الجمل/ ١٢٤

(٧) نصب تمييز "كم" الخبرية لغة عُزيت إلى بني تميم في شرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٢ ، والمغني ١٥٨/١ ، وأما جر تمييز "كم" الاستفهامية فقد سبقت الإشارة إلى الخلاف فيه في ص٨٣٣ من هذا البحث .

(٨) يُنظر الجمهرة ٦٦٠/٢ "ف د ع"

والخبرية مضافة إلى مميزها ، عاملة فيه عمل كل مضاف في المضاف إليه ، فإذا وقعت بعدها "مِن" وذلك كثير من استعمالهم منه قوله تعالى : " وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ "، " وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ". كانت منونة في التقدير

كقولك : كثير من القرى ، ومن الملائكة.

وهي عند بعضهم منونة أبداً والمجرور بعدها بإضمار "مِن" .

والعشار من الإبل : جمع عشراء وهى التى أتى عليها عشرة أشهر من وضعها ، وقيل[1] : التى مضت لها عشرة أشهر من حملها ، ثم يبقى عليها هذا الاسم إلى أن تنتج وزيادة.

يصفه بالفقر والامتهان وخساسة الهمة فعماته وخالاته يمتهن فى مثل ما ذكر .

قال صاحب الكتاب : فصل : والخبرية مضافة إلى مميزها ... الفصل[2]

محمد : تقدم أنه اسم[3] ، ولِم جر مميزها؟

قوله : "**عمل كل مضاف فى المضاف إليه** " نبه على أنه لايعتقد مذهب الكوفيين على ما يأتى

قوله : "**فإذا وقعت بعدها "مِن" – وذلك كثير فى استعمالهم ، منه قوله تعالى :{ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ}**[4] ، **{ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ }**[5] **–كانت منونة فى التقدير** " لأن حرف الجر لابد له من العمل ومحال أن يكون مجروراً بالإضافة فتعين أنها فى التقدير منونة ، ويؤيد ذلك النصب بها من ***٤٤٤/ب*** غير فعل

قوله : " **كقولك :كثير من القرى ، ومن الملائكة** " وتبين بهذا أن الإضافة هنا بتقدير حرف

"**وهى عند بعضهم**" يعنى الكوفيين "**منونة أبداً " والمجرور بعدها بإضمار "مِن**"[6] وهو ضعيف ؛ لأن عمل حرف الجر مع حذفه فى غير القسم و"رُبَّ" ضعيف فلا يصار إليه .

---

(١) من القائلين بذلك ابن السيد في الحلل شرح أبيات الجمل/ ١٢٣

(٢) يُنظر المفصل/ ٢٢٧

(٣) تذكير الضمير في "أنه" مراعاة للفظ ، ولو التزم الأسلوب الذي بدأ به الحديث عن "كم" إلى نهايته لأنَّث مراعاة للكلمة .

(٤) الأعراف/ ٤

(٥) النجم/ ٢٦

(٦) سبقت الإشارة إلى مذهب الكوفيين في ص٨٣٧ من هذا البحث

وفي معنى "كم" الخبرية "كأين" ، وهي مركبة من كاف التشبيه وأي.
والأكثر أن تستعمل مع "مِن" قال الله عز وجل : " وكأيِّن مِن قريةٍ ".
وفيها خمس لغات : "كأين" ، و"كاء" بوزن كاع ، و"كيء" بوزن كيع ، و"كأي" بوزن كعي، و"كإٍ" بوزن كع.

قال صاحب الكتاب : وفى معنى "كم" الخبرية "كأى"(١) ... الفصل(٢)

محمد : لما لم يعُدّ "كأى" فى الكنايات قال هنا إنها فى معنى كم الخبرية(٣) ليبين أنها منها

قوله : "**وهى مركبة من كاف التشبيه وأى**" وجعلا كلمة واحدة وحصل لهما معنى ثالث لم يكن لهما فى حال الإفراد ، ونحوه : "كذا وكذا" ، والكاف عاملة فى "أى" الجر ؛ لأن حرف الجر لايبطل عمله .

ولا تتعلق الكاف بشئ ، لما أزيلت عن معناها تغيرت فلم تتعلق بشئ ألا ترى الباء الزائدة فى خبر ليس لا تتعلق بشئ مع أنها عاملة

وينصب" كأى" ما(٤) بعده ، تقول : كأى رجلا رأيت ، وتقول : كأى رجلا أتانى ، فيكون "كأى" فى موضع رفع بالابتداء ، وأتانى الخبر

وإنما نصبوا بها للزوم التنوين لها فعدلوا إلى النصب وإن كان للتكثير كما نصب قوم بـ "كم" الخبرية . والخفض هنا ممتنع(٥) .

قوله : "**والأكثر أن تستعمل مع "مِن" قال الله عز وجل {فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا}**"(٦) لما كانت

---

(١) كذا بخط الناسخ من غير نون ، قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٥١/١٠ : " .. وإنما كُتبت بالنون لما أشبهت اسم الفاعل من "كان" في اللفظ والوزن ثم حُمل سائر اللغات عليها .

(٢) يُنظر المفصل/ ٢٢٨

(٣) كذا قال الفراء في معانيه ١٦٨/١ ، وهو ما عليه عبارة الجمهور ، وقال سيبويه في الكتاب ١٧١/٢: " .. وكأين معناها معنى " رب" .." قال السيرافي في شرحه ٤٩٦/٢ ط بيروت : " .. والذي قال سيبويه أصح ؛ لأن الكاف حرف ، دخوله على ما بعده كدخول "رُب" ، و"كم" في نفسها اسم ، وأنت تقول : كم لك ؟ ولا تقول كأي لك كما لا تقول رب لك . قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٤٩/١٠ : " قال بعض أصحابنا : وذلك غير خارج عما قاله غيره من النحويين من أنها بمعنى"كم" ؛ لأن معنى "رب" و"كم" ، و"كأين" واحد ؛ لأن جميعها تستعمل في المباهاة والافتخار " . قلت : مَن قال إن "كأين" بمعنى "كم" نظر إلى معنى التكثير فيها ، ومن قال إن معناها "رب" نظر إلى الأصل والاستعمال . هذا وقد نُسب إلى سيبويه القول بأن " رب" تفيد التكثير . يُنظر شرح التسهيل لابن مالك ١٧٧/٣

(٤) في ص "بما بعده" والظاهر أن باء الجر مقحمة .

(٥) هذا ما عليه الجمهور ، وقال ابن خروف : " يجوز في مميزها النصب ، ويجوز الجر بـ "مِن" وبغير "مِن" بفصل وبغير فصل " يُنظر التذييل والتكميل ٥١/١٠

(٦) الحج ٤٥

....

للتكثير كـ "كـم " الخبرية ، ولا تجر ما بعدها أتوا بـ "مِن" لتدل على الكثرة ؛ لأن "مِن" فى غير الواجب[1]إذا دخلت على النكرة دلت على الكثرة[2] ، وقيل[3] : اختاروا ذلك لتوهم لبس ربما وقع لأنك إذا قلت : كأى رجلا رأيت جاز أن يكون رجلا منصوبا بكأى فيكون **٤٤٥/أ** واحداً فى معنى جمع ، وأن يكون منصوبا بالفعل بعده ويكون كأى ظرفا ، كأنه قال كأى مرة فيكون رجلا واحدا لفظاً ومعنىً

وقال سيبويه[4] : إنما ألزموها "مِن" ؛ لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شئ يتم به الكلام و"ربَّ" تأكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة . فلما كان الموضع موضع لبس لزم التأكيد

قوله : **"وفيها خمس لغات : "كأين"** على الأصل غير مغيرة

"و "كاءٍ" بوزن كاع " قيل[5] : قدموا الياء المشددة على الهمزة فصار "كيِّءٍ" فخففوه بحذف إحدى اليائين قيل[6] : المتحركة ؛ لأنه أبلغ فى التخفيف كما حذفوا فى النسب إلى حُمَيّر فقالوا حميرى ، ثم قلبوا الياء ألفا ، وإن كانت ساكنة كما فعلوا فى طاءى فصار "كاءٍ" .

ولو قيل حذفوا الساكنة فبقيت المتحركة ، وقبلها فتحة فقلبت ، كان أسهل كما فى النسب إلى على ؛ ولأنه يكون قلب الياء لموجِب

وقيل[7] لما جعلت مع الكاف اسما بنى منها فاعل وجعلت الهمزة التى هى فاء أى فى موضع العين فحذفوا

---

(١) حاشية من هامش ص :" ليست فى غير الواجب هنا أو هى موجبة " .قلت : المقصود هو زيادة "مِن" في غير الواجب وتنكير مجرورها ، وليس ما ذُكر لـ"كأين" من أمثلة ، فهي موجبة .

(٢) الجمهور على أن "مِن" تزاد نصاً في العموم ، أو لمجرد التوكيد ، وعُزي إلى سيبويه القول بإفادتها في حال الزيادة للتبعيض ، حملاً لقول سيبويه على ظاهره ، وأحسن توجيهه أبو حيان ، قال : فإن سيبويه لم يرد بقوله "لأن هذا موضع تبعيض" أنه حين زيدت كان الكلام بزيادتها استفيد منه التبعيض، وإنما يريد أنها زيدت ناصة على العموم؛ لأن الكلام قبل الزيادة كان يفهم منه التبعيض، ولم يكن نصاً على العموم كما هو بزيادتها. وقد يمكن إجراء لفظ سيبويه على ظاهره، فيكون قوله "لأن" تعليلاً لدخول "مِن" الزائدة، وأنها يستفاد من دخولها التبعيض، فإذا قلت : ما قام من رجل كان نفياً لجنس الرجال أن يقوم أو يقوم منه شيء، فكأنك قلت: ما قام بعض الرجال في حال من الأحوال لا وحده ولا مع غيره. وزعم علي بن سليمان (الأخفش الصغير) أن "مِن" الزائدة لابتداء الغاية . يُنظر في هذه المسألة الكتاب ٢٢٥/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٥/٣ ، والتذييل والتكميل ١٣٧/١١

(٣) القائل هو المبرد في ما نقل السيرافي عنه في شرح الكتاب ٤٩٥/٢ ط بيروت ، ويُنظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٤

(٤) يُنظر الكتاب ١٧١/٢

(٥) نقله السيرافي في شرح الكتاب ٤٩٦/٢ عن قطرب

(٦) قاله الفارسي في البغداديات/ ٣٩٤ م٤١

(٧) عُزي هذا القول إلى المبرد في النكت ١٣٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٤ ، والمبرد في الكامل ١٢٥٢/٣ على

....

الساكنة(1) تخفيفاً ، ودخل التنوين فسقطت الياء فيه كما تسقط في قاض وقيل كائن ، لزمت النون عوضاً من الياء المحذوفة

وزعم يونس(2) أن كائناً فاعل من كان يكون ، فعلى القولين الآخرين يكون الوقف عليه بالنون ، وعلى القول الأول تقف بالهمزة ساكنة وتحذف التنوين

وقيل(3) : قدمت الياء الساكنة وحدها على الهمزة ، فحركت الياء بالفتح ،كما كانت الهمزة فصار "كيَأين" مثل كيعين ، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وحركت الهمزة بعدها بالكسر ؛ لالتقاء الساكنين ، فثقل ذلك عليهم فأسكنوا الياء ، والتنوين بعدها ساكن ٤٤٥/ب فحذفت لالتقاء الساكنين(4) .

"**وكئ بوزن كيع**"(5) ، لما أصابه القلب والتخفيف بحذف إحدى اليائين إلى كيع بوزن بيت ، لم تقلب الياء ألفا ؛ لسكونها .

"**وكأيٍ بوزن كعى**"(6) ، كأنه بنى من الكلمة على وزن فَعْلٍ لأنه لما أدخل الكاف على أى وركبهما خفف بحذف إحدى اليائين وإسكان الهمزة ، "**وكإٍ بوزن كعٍ**"(7) بنى اسماً على فَعْلٍ ك "عَمْيٍ"

القلب ، قال : " وبعض العرب يقلب فيقول : كَيْئٍ يا فتى فيؤخر الهمزة لكثرة الاستعمال " .

(١) في ص : الثانية . وهو سهو

(٢) يُنظر في مذهبه شرح الكتاب للسيرافي ٤٩٦/٢ ط بيروت ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٤

(٣) هذا القول مستمد من كلام المبرد في الكامل ١٢٥٢/٣ ؛ لأنه روى فيه بيت شعر على القلب في "كأين" بلفظ "كَيْئٍ" بسكون الياء من الوافر ، وهو قول الشاعر :

وكَيْئٍ في بني دُودانَ منهم ... غداة الرَّوْع معروفاً كَميُّ

(٤) وقال الزجاج : لما صيروا الكاف مع أي كالكلمة الواحدة أبدلوا الهمزة ألفاً على حد قولهم في سأل: سال ، وخففوا الياء فصار كايٍ فدخل في باب قائل وبائع فهُمز .

وقال ابن خروف : قلبوا الياء المتحركة قبل الهمزة ، ثم قلبوها ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وحذفوا الياء الساكنة وكسروا الهمزة لما صارت طرفاً، وكان السبب في حذف الياء الساكنة على هذا اجتماعها مع النون وهي ساكنة .

وقال ابن يسعون : يمكن أن يكون "كائن" مشتقاً من قولهم : كاء يكئ كيْئاً وكيئة إذا رجع وارتدع .

هذا ورأي الفارسي أولى بالقبول ، وقول يونس وابن يسعون يعتريهما البطلان . يُنظر التذييل والتكميل ٥٥/١٠ – ٥٧

(٥) هذا وجه آخر يُحمل عليه بيت المبرد الذي أنشده في الكامل ١٢٥٢/٣من الوافر وقد سبقت الإشارة إليه .

(٦) حكاها ابن كيسان . يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٩٦/٢ ط بيروت

(٧) حكاها أبو العباس المبرد وحكى ابن كيسان عن بندار "كين" يُنظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٩٦/٢ ط بيروت

وكيت وذيت مخففتان من كية وذية.
وكثير من العرب يستعملونهما على الأصل ، ولا تستعملان إلا مكررتين.
وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم والوقف عليهما كالوقف على بنت وأخت.

قال صاحب الكتاب : فصل : وكيت وذيت مخففتان ... الفصل[1]

محمد : كيت وكيت كنايتان عن الحديث ، على ما تقدم فى أول الكنايات ، ونحوه : ذيت وذيت وأصل "كيت وذيت" كية وذية ؛ ولذا قال : "**وكثير من العرب يستعملونهما على الأصل**" قالوا : (كان)[2] من الأمر كية وذية بفتح ما قبل الهاء ؛ لأنها للتأنيث فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً وليس (كية)[3] وذية اسم كان ؛ لأنهما بمنزلة الجملة ، ولا يكون اسم كان (جملة)[4] ، لكنها خبرها واسمها ضمير الأمر والشأن

و"مِن الأمر" متعلق بكان، فحذفوا تاء التأنيث ، وأبدل من حرف العلة الذى هو اللام تاءً كأخت وبنت[5] ، وليست التاء فى هذه اللغة للتأنيث ؛ لسكون ما قبلها إنما التأنيث مستفاد من الصيغة ، غير أن البدل هنا من ياء بخلاف أخت ؛ لأنه ليس فى الكلام حيوت[6]

قوله : "**ولا يستعملان إلا مكررتين** " لما جعلا كناية ولم يفسرا ، لزما التكرر عوضاً عن التفسير ؛ ليعلم أنها كناية عن جملة لا عن مفرد كفلان ، وهن[7]

---

(١) يُنظر المفصل/ ٢٢٨

(٢) مابين المعقوفين ساقط من ص والتتمة من شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٤

(٣) ما بين المعقوفين في ص "ذية" والصواب ما أثبته

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق

(٥) هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب يونس إلى أن التاء في " أخت" و"بنت" عوض عن التاء المحذوفة . والصحيح الأول . يُنظر في هذه المسألة الكتاب ٣٦١/٣، والخصائص ٢٠١/١ ، وشرح الشافية للرضي ٦٨/٢

(٦) كلامه يشوبه بعض الإبهام على القارئ ، تفسيره ما جاء في شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٤ وهو قوله : " .. لو قضينا على تاء "كيت " و"ذيت" بأنها من الواو لصرنا إلى مثال لا نظير له في كلامهم ؛ لأنه ليس في كلام العرب لفظة عينها ياء ولامها واو ، ألا ترى أن سيبويه قضى على واو حيوان بأنها مبدلة من الياء ، قال : لأنه ليس في كلامهم مثل "حيوت" . ويُنظر الكتاب ٣٩٩/٤ وفي سر الصناعة ١٦٤/١ : " .. فأما ما أجازه أبو عثمان في الحيوان من أن يكون واوه غير منقلبة عن الياء ، وخالف فيه الخليل ، وأن يكون الواو فيه أصلا غير منقلبة، فمردود عليه ؛ لادعائه ما لا دليل عليه، ولا نظير له، وما هو مخالف لمذهب الجمهور "

(٧) إذا نوديت هذه اللفظة كانت كناية عن مجهول ، وكانت من الألفاظ الملازمة للنداء ، يقال في نداء المجهول " يا هن" ، وفي نداء المجهولة "يا هنة" ، كما يقال "يا هناه" في الكناية عن المجهول ، و"ياهنتاه" في الكناية عن المجهولة بإدخال ألف وهاء

....

قوله : " **وقد جاء فيهما....** " يريد : كيت وذيت وهما مبنيان لما تقدم فى أول الكنايات واجتمع فيهما ساكنان ، فمن فتح فطلباً للخفة ، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين ، ومن ضم فتشبيهاً بـ "قبل" و"بعد" ، أو لما جُعلا كناية عن ***٤٤٦/أ*** الجملة قويا بالضم .

على الكلمة . يُنظر شرح الجمل لابن عصفور ١٠٥/٢ ، واللسان "هـ ن و"

الـخـاتـمـة

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الطويلة التي عايشت فيها فِكْر عالمَيْن جليلين من علماء النحو العربي الذين صنَّفوا فيه وأبدعوا ، وبمعاونة كتب التراث النحوي الأصيل الذي عبَّر عن فِكر نحاة حُذاق أفذاذ في مجالهم ، وبمساعدة كتب التراث الأصيل من علوم أخرى كالفقه ، والتفسير ، والحديث ، وعلومها في مجالاتها المختلفة ، مصاحبة لمعاجم العربية ، وما يتصل بها من كتب اللغة والأدب شعره ونثره ، محتذية في التصنيف حذو المعاصرين من أساتذتي ، ومَن قرأت لهم ، ومَن زاملتهم ، وكانت — بحق- رحلة علمية مفيدة تأكد لي منها ما يلي:

١- إن " شرح المفصل" محل التحقيق هو للشيخ النحوي الجليل : محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد الحلبي ،المعروف بابن عمرون المتوفى سنة ٦٤٩هـ

٢- لم يضع الشيخ " ابن عمرون" عنواناً لكتابه ، بل عُرف بـ "شرح المفصل لابن عمرون " ولعل السبب في هذا أنه وافته المنية قبل إدراك الأمنية في إتمام ذلك الشرح ، ولعله احتذى حذو شيخه ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في هذا .

٣- "شرح المفصل لابن عمرون" نسخة فريدة ، ولم أتمكن أثناء البحث من الوصول إلى نسخة أخرى تعينني على التحقيق ، وهذه النسخة التي عثرت عليها نسخة بخط نسخ واضح ، إلا أن بها سقط يسير في قليلٍ من أوراقها ، تم تداركه من كتب التراث إلا ما ندر ، ولم يوجد بأوراقها محل التحقيق بياض. لكن من المؤكد أن هناك للمخطوط نسخ أخرى ، فبمراجعة باب " ما لاينصرف" من المخطوط ، ومطابقته لما نقله البهاء ابن النحاس (ت٦٩٨هـ) في كتابه التعليقة نجد بعض الخلاف اليسير الذي يوجد أن النسخة التي كانت بين يديه غير التي بأيدينا .

٤- " شرح المفصل لابن عمرون" شرح لو كُتب له التمام لكان أوسع شروح المفصل التي وصلت إلينا، وأكثرها بسطاً بما احتواه مِن نقول عن السابقين من نحاة وغيرهم ، ومناقشته لآرائهم مؤيداً ما اختاره ، مخالفاً لغيره ، مُعللاً لهذا الاختلاف.

٥- جاء بالكتاب شرح مطول لشواهد المفصل ولو أراد أحد الباحثين أن يُعد بحثا مُستلاً من هذا المخطوط بعنوان " شرح أبيات المفصل " لابن عمرون ، لأجزأه ذلك في ظني

٦- كان ابن عمرون واسع الاطلاع في التفسير والحديث وعلومهما ، والفقه ومذاهبه ، غير أنه بدا منه بعض التقصير في التاريخ والأدب ، فقد اعتمد على كتب النحو السابقة في توثيق معلوماته التي تتصل بهما، وقد أشرت إلى ذلك في مواضعه من التحقيق.

٧- يميل "ابن عمرون" كسائر النحاة المتأخرين إلى المذهب البصري فيدافع عنه ، ويتمسك به ، كما كانت له عناية بأصول النحو بدت جلية في ثنايا المخطوط ، فقد اعتنى بالقياس

والسماع والحدود والعلة النحوية ، واستصحب الأصل في معظم اختياراته .

٨- ابن عمرون كان حديث عهد بالتصنيف ، وصنَّف هذا الكتاب في أخريات حياته كما جاء بالورقة/٤٩١ من المخطوط على نحو ما ذكرت في آخر الحديث عن وصف النسخة المخطوطة

٩- لم يكن لابن عمرون آراء تفرد بها ، ولكن جهده اقتصر على إضافة بعض التعليلات ، وعُمق في مناقشة الآراء وتوجيهها مُرجحا ما يختاره منها ، وقد أصاب في ذلك . رحمه الله تعالى.

وأخيراً اشتهر لدى الدارسين أن مِن شروح المفصل التي وصلت إلينا كاملة "المفضل في شرح المفصل" للإمام السخاوي ت٦٤٣هـ ، وأنه أربع أجزاء في رسائل علمية في كلية اللغة العربية بالقاهرة ، وليس صحيحاً ، بل منه جزء لا يزال في طي النسيان، فالرسالة الأولى منه حققت الجزء الأول والثاني ، وانتهت بنهاية التوابع ، والثانية حققت الجزء الثالث منه وانتهت بباب: "والمؤنث الساكن الحشو لا يخلو من أن يكون اسماً أوصفة .." وهو أول باب جمع المؤنث السالم ، والرسالة الثالثة زعمت أنها حققت الجزء الرابع والأخير منه ، وهو القسم الرابع من الكتاب "في المشترك" فبقي بقية القسم الأول وهو :" الأسماء" ، والقسم الثاني كاملاً وهو " الأفعال" لم يظهر إلى النور بعد ، وأما قسم الحروف فقد خرج قريبا بتحقيق د/ يوسف الحشكي.

هذا وما قدمته من عمل بين أيديكم فما فيه مِن حُسْنٍ فبفضل الله أولاً ثم بفضل توجيه أستاذَي الجليلين الأستاذ الدكتور/**جابر السيد المبارك** أستاذ اللغويات وعميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة الأسبق ، فهو المشرف الأساس على هذه الرسالة .

وكذا الأستاذ الدكتور/ **حسن عبد العزيز أبو العينين** الأستاذ المساعد المتفرغ بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقليوبية، وهو المشرف المشارك على هذا البحث .

وإن كان ثَمت تقصير في هذا البحث فمني ومن الشيطان . والله أسأل أن يجعله من العمل المقبول ، فإنه خير معط وأكرم مسؤول، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الفهارس العامة

(١) فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	رقم الصفحة

سورة الفاتحة

اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ	٦	٤٧٤
صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ	٧	٣٩٧،٢٨٨
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ	٧	٤٧٤

سورة البقرة

عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ	٦٨	٣١٢
وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ	٩٦	٣٢٦
وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ	١١٠	٦٣٤
قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ	١١١	٦٧٦
نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ	١٣٣	٤١٥
وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا	١٤٣	٥٩٢
وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ	١٥٠،١٤٩	٧٦٣
تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ	١٩٦	٤٢٩
وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ	٢٠٤	٢٦٦
فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ	٢٢٣	٨٠٠
لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا	٢٣٣	٤٧٢
مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ	٢٥٥	٦٤١
فَنِعِمَّا هِيَ	٢٧١	٦٤٢،٦٣٣

سورة آل عمران

اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ	٢	٤٧٢
نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ	٣	٤٧٢
إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ	٥٩	٥٦٢
وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ	٨٥	٤٨٢

سورة النساء

إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا	١	٥٠٣
يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ	١١	٥٦١
وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ	١١	٣٩٥
إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى	١٣٥	٥٠٥

سورة المائدة

وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ	٩	٥٦١،٤٧٢
فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا	٢٤	٤٩٩
يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ	٦٧	٤٩٦
هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ	١١٩	٣٥٥

سورة الأنعام

لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ	١٢	٤٨٣
وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ	٢٥	٦٤٦
ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ	١٠٢	٥٩٢
اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ	١٢٤	٧٦٣
مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا	١٤٨	٤٩٩
قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ	١٥٠	٦٨٩

سورة الأعراف

وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ	٤	٣٨٣
لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ	٧٥	٤٧٩
مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ	١٣٢	٦٣٨
هُمْ بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ	١٣٥	٧٩٠
وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ	١٧٠	٤٩٦
سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتمْ صَامِتُونَ	١٩٣	٧٧٩

سورة التوبة

أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ	٣	٤٩٩
وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا	٦٩	٦٢٢

سورة يونس

ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ	٣	٥٩٢
مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ	٢٨	٧٣٧
وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ	٤٢	٦٤٦

قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا	٨٩	٥٨٠
وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ	١٠٤	٣٩٦
وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ	١٠٥	٣٩٦

سورة هود

إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا	٢٧	٣٢٤
أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ	٢٨	٥٤١
وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا	١٠٨	٤٢٩

سورة يوسف

وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ	٤	٦٤٦
فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ	٣٢	٥٩٢
ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي	٣٧	٥٩٢
وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ	٨٠	٧٥٧
وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا	٨٢	٣٨٩،٣٧٨

سورة الحجر

وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ	٩	٣٧٧
فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ	٩٤	٦١٤

سورة النحل

وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا	٩١	٤٢٧

سورة الإسراء

قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ	١١٠	٣٠٦

سورة الكهف

سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ	٢٢	٤٧٢
ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ	٢٥	٤٨٨
إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ	٣٠،٣١	٥٠٤
كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا	٣٣	٣١٥
هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ	٤٤	٥٩٨
وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ	٦٣	٤٨٦

سورة مريم

كَذَلِكِ قَالَ رَبُّكِ	٢١	٥٩٢
فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا	٣٧	٧٧٩
فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ	٤٩	٧٩١
وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا	٦٦	٧٧٤

سورة طه

وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى	١٧	٦٣٤
فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ	٩٦	٣٩٨
لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا	١٠٧	٤٩٢

سورة الأنبياء

قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ	٢٤	٦٧٦
وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا	٧٩	٣٩٣

سورة الحج

هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ	١٩	٤٥١
وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ	٣٥	٢٧٦،٢٧٥
فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا	٤٥	٨٤٢
فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ	٤٦	٥٦٥

سورة المؤمنون

قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ	٨٨	٦٤٢

سورة الشعراء

قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ	٢٣	٤٩٥
قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ	٢٤	"" ""
قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ	٢٥	"" ""
قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ	٢٦	"" ""
قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ	٢٧	"" ""
قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ	٢٨	٤٩٣
الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ	٧٨	"" ""
وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ	٧٩	"" ""
وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ	٨٠	"" ""
وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ	٨١	"" ""

وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ	٨٢	" ""

سورة النمل

مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ	٦	٧٨٤
إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ	٩	٥٦١
ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ	١٨	٦٩٠
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ	٣٠	٤٤٧
أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ	٣٣	٣٠١
إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ	٣٤	٥٠٧
وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ	٣٥	"" ""
أَهَكَذَا عَرْشُكِ	٤٢	٨٢٨
قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ	٦٤	٦٧٦
أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا	٦٧	٤٩٩

سورة القصص

فَقُلْنَا هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ	٧٥	٦٧٦
وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ	٨٢	٧٤١

سورة الروم

إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ	٣٦	٧٨١
ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ	٤١	٤٠٠
فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا	٥٠	٤٥٤

سورة الأحزاب

وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا	١٨	٦٨٩،٦٨٨
لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ	٢١	٤٨٤
إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ	٥٣	٥٥٠

سورة سبأ

ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ	١٦	٣٠٠
لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ	٣١	٥٦٩
مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ	٣٣	٢٦٧

سورة فاطر

ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ	١٣	٥٩٢
وَغَرَابِيبُ سُودٌ	٢٧	٣٣١

سورة الصافات

وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ	٤٨	٤٦٦

سورة ص

قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ	٢٢	٤٥١

سورة الزمر

ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ	٦	٥٩٢

سورة غافر

إِنَّا كُلٌّ فِيهَا	٤٨	٣٩٤
ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ	٦٢،٦٤	٥٩٢

سورة فصلت

وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ	٥	٢٩١

سورة الشورى

إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ	٥٢،٥٣	٤٨٠

سورة الزخرف

وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ	٣٢	٣٩٣
لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ	٣٣	٤٢٦،٤٧٩
وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا	٣٥	٣١٣
وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ	٨٤	٦١٤

سورة محمد

فَضَرْبَ الرِّقَابِ	٤	٦٨٦
يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ	٧	٥٩٢
ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ	٩	"" ""
وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ	١٦	٦٤٦
فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ	٢٢	٥٦٩

سورة ق

وَحَبَّ الْحَصِيدِ	٩	٣٣٨

سورة الذاريات

إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ	١٦	٤٧٢
كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ	١٧	"" ""
إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ	٢٣	٥١١
قَالُوا كَذَلِكِ قَالَ رَبُّكِ	٣٠	٥٩٢

سورة النجم

وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى	١	٧٧٢
ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى	٦	٥٠١
وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى	٧	"" ""
وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا	٢٦	٨٤١،٨٣٨

سورة القمر

جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ	١٤	٦٤٢
سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ	٤٥	٤٣٦

سورة الرحمن

يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ	٢٢	٣٦٧
ذَوَاتَا أَفْنَانٍ	٤٨	٣٠٠

سورة الواقعة

إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ	٩٥	٣٣٨

سورة الحديد

إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا	١٨	٦١١

سورة الصف

هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ	١٠ ، ١١	٤٧٢

سورة المنافقون

فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ	٣	٧٧٩

سورة الطلاق

وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ	٣	٦٤٢
وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ	٤	٣٠١
وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا	١١	٦٤٥

سورة التحريم

فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا	٤	٤٣٠

سورة الحاقة

الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ	١،٢	٥١٧
فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ	١٣	٤٤٧
يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ	١٨	٧٧٩
فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ	١٩	٦٩١،٧٧٩

سورة المعارج

يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ	١١	٥١١

سورة الجن

وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ	١٩	٥٦٤

سورة المزمل

قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا	٢	٥٧٦
وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ	٢٠	٦٣٤

سورة المرسلات

هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ	٣٥	٥١١

سورة النبأ

جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا	٣٦	٣٠١

سورة البروج

قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ	٥،٤	٤٧٦،٤٧٤

سورة الشمس

وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا	٥	٦٣٥

سورة الليل

وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى	١	٧٧١

وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى	٢	٧٧١

سورة الشرح

إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا	5	٢٩٨

سورة العلق

لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ	١٦،١٥	٧٨٣،٤٨٠

سورة الزلزلة

إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا	١	٣٩١
وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا	٢	"" ""
وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا	٣	"" ""
يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا	٤	"" ""

سورة القارعة

الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ	٣،٢،١	٥١٧

الإخلاص

قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ	١	٥٦٣

(٢) فهرس القراءات القرآنية

الآية	رقمها	رقم الصفحة

سورة البقرة

فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عْشَرَةَ	٦٠	٨٠٨
وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ	٢١٩	٦٧١
قَالَ أَنَ أُحْيِي وَأُمِيتُ	٢٥٨	٥٣٠

سورة آل عمران

فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِي	٢٠	٤٩٩
وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهْ إِلَيْكَ	٧٥	٥٢٧
وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ	١٨٠	٥٥٨

سورة النساء

وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ	١	٥٠٣

سورة المائدة

فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ	١١٧	٥٥٨

سورة الأنعام

قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ	٨٠	٥٧٨،٥٧٧
لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ	١١٢	٣٩١،٢٦٠
كَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهُمْ	١٣٧	٣٧٧،٣٧٥
ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ	١٥٤	٦١٣
قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	١٦٢	٤١٠

سورة الأعراف

فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عْشَرَةَ	١٦٠	٨٠٨
يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ إِيَّانَ مُرْسَاهَا	١٨٧	٧٨٩

سورة الأنفال

إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُ مِنْ عِنْدِكَ	٣٢	٥٥٧

سورة التوبة

مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ	١١٧	٥٦٤

سورة يوسف

إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَبًا	٤	٨٠٨
يَابُشْرَاي هَذَا غُلَامٌ	١٩	٤٠٨
وَقَالَتْ هِئتُ لَكَ	٢٣	٦٧٨

سورة إبراهيم

وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ	٢٢	٤١٢

سورة الكهف

وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا	٢٥	٤٨٨
إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا	٣٩	٥٥٩،٥٥٨
قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي	٦٤	٣٣٤

سورة مريم

ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا	٦٩	٦٦٠،٦٥٩،٦٥٨

سورة طه

قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ	٦٣	٥٨٨،٥٨٧

سورة الأنبياء

قُل رَبُّ احْكُمْ بِالْحَقِّ	١١٢	٣٧٧

سورة المؤمنون

هَيْهَاتُ هَيْهَاتُ لِمَا تُوعَدُونَ	٣٦	٧٢٠

سورة النور

الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيءٌ	٣٥	٦٨١

سورة الشعراء

أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ	١٩٧	٥٦٥

سورة النمل

قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَيُبَيِّتُنَّهُ	٤٩	٧٩٧

سورة القصص

فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ	٣٢	٥٩٤، ٥٩٢، ٥٩١

سورة الروم

لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ	٤	٣٩٧

سورة الأحزاب

وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّاي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ	٤	٦٠٢
وَمَنْ تَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ	٣١	٦٤٣

سورة سبأ

قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامَ الْغُيُوبِ	٤٨	٥٥٤

سورة الصافات

قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونِ	٥٤	٢٨٤

سورة الزمر

قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ	٦٤	٥٧٨،٥٧٧

سورة الزخرف

وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمون	٧٦	٥٥٩

سورة الذاريات

يَسْأَلُونَ إِيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ	١٢	٧٨٩
فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلُ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ	٢٣	٥١١

سورة المجادلة

إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّاي وَلَدْنَهُمْ	٢	٦٠٢

سورة الطلاق

وَاللَّاي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ	٤	٦٠٢

سورة المعارج

يُبَصَّرُونَهُمْ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ بِبَنِيهِ	١١	٥١١

سورة القيامة

يَسْأَلُ إِيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ	٦	٧٨٩

سورة المرسلات

هَذَا يَوْمَ لَا يَنْطِقُونَ	٣٥	٥١١

سورة النازعات

يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ إِيَّانَ مُرْسَاهَا	٤٢	٧٨٩

(٣) فهرس الحديث والأثر

(٤) فهرس الأمثال

مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ، ولاَ كُلُّ بَيْضَاء شَحْمَةً	٣٧١ ، ٣٨٤، ٤٠٥، ٥٠٣
مُكْرَهٌ أَخُاكَ لاَ بَطَلٌ	٤١٦
مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَّرَ	٧١٥
وجدت الناس اخْبُرْ تَقْلِه	٤٥٤
وَقعوا في حِيصِ بِيصِ	٨٠٥
يا كَرارِ كُرِّيه إنْ أَقْبَلَ فَسُرِّيهِ وإنْ أَدْبَرَ فَضُرِّيهِ	٧١٠
يَا هَصْرَةُ اهْصِريه	٧١٠

(٥) فهرس الأشعار

الباء المضمومة

القـــــــافـيــة	البـحــر	الـقـائـل	رقم الصفحة
وأَلْبُبُ	الطويل	الكميت بن زيد	٣٤٦
نَجيبُ	الطويل	العجيرالسلولي أو المخلب الهلالي	٥٣٢
نَابُهَا	الطويل	مغلس بن لقيط الأزدي	٥٤٢،٥٤٣
قليلٌ عتابُها	"" ""	"" ""	٥٤٣
ذئابُها	"" ""	"" ""	""
كلابُها	"" ""	"" ""	""
عليَّ ضبابها	"" ""	"" ""	""
ترابها	"" ""	"" ""	""
ذهابها	"" ""	"" ""	""
شَرابُهَا	"" ""	"" ""	""
ولا رِيَبُ	المنسرح	الكميت بن زيد	٨٠١

الباء المكسورة

مُشَطَّبِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٥٢
مُتَقارِبِ	الطويل	مجهول	٨١٤

القَرائبِ	الطويل	مجهول	٣٣٢
للرَّكائِب	الطويل	مجهول	""
من عجبِ	البسيط	مجهول	٥٠٢
وذا نَشَبِ	البسيط	عمرو بن معد كرب ، وغيره	٦١٤
الأَعْضَبِ	الكامل	الأخطل	٤٧٨
الْخُطُوبِ	الخفيف	الأعشى	٥٦٤

الباء المفتوحة

المُصابَا	الوافر	جرير	٥٥٦
غَريبا	الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٥٤٥
رَقِيبا	الرمل	عمر بن ربيعة	""

التاء المضمومة

حويتُها	الطويل	البعيث بن حُريث الحنفي	٤٩٤

التاء المكسورة

على الكُمَاةِ	الوافر	الفرزدق	٥٥٠
بِالْمَاءِ الفُرَاتِ	الوافر	عبد الله بن يعرب، أويزيد بن الصعق	٧٥٨
أَجَنَّتِ	الكامل	شبيب بن عجيل	٣٥٦

الجيم المضمومة

لَهُنَّ نَئِيجُ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٧٨٨

الجيم المكسورة

لم أَحْجُجِ	السريع	عمر بن أبي ربيعة	٥٧١

الحاء المضمومة

بَائِحُ	الطويل	عنترة بن شداد	٦١٥
صَحِيحُ	الوافر	أبوذؤيب الهذلي	٣٩٢
قُزَحُ	الكامل	شقيق بن سليك ، أو الحكم بن عبدل	٦٢٦

الحاء المكسورة

شَرَاحِ	الوافر	يزيد بن المخرم الحارثي	٢٨٥

الحاء المفتوحة

عِمو صباحاً	الوافر	جذع بن سنان الغساني	٦٥٠
نَشَرَ الْجَنَاحَا	الوافر	جذع بن سنان الغساني	""

الدال المضمومة

والجُمُدُ	البسيط	ورقة بن نوفل ، وغيره	٧٢٦
مَنْ يَسُودُ	الوافر	أنس بن مدركة	٣٤٥

الدال المكسورة

والفَرَسِ الوَرْدِ	الطويل	حاتم الطائي ، أو قيس بن عاصم	٤٩٣
يا أُمَّ خالِدِ	الطويل	الأشهب بن رميلة	٦٢٢
غَيْرَ مُطَرَّدِ	الطويل	طليحة بن خويلد	٥٠٧
مِنْ جَسَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٣٣٩
وَالسَّنَدِ	البسيط	" "	٣٤٠
والسَّعَدِ	البسيط	" "	٣٤١
على فَهَدِ	البسيط	مجهول	٤٩٤
وَمِنْ وَلَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٧٣٤
في رمادِ	الوافر	حسان بن ثابت	٦٣٩

سوَادِي	الوافر	الأسود بن يعفر	٣١٤
مُعَيَّنٌ بسوادِ	الكامل	الأعشى	٤٧٧
المُتَعَمِّدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد	٥٥٨
وَجَبْهَةِ الأَسَدِ	المنسرح	الفرزدق	٣٦٦
في كَبَدِ	المنسرح	لبيد	٤٥١
مِنْ المسجدِ	المتقارب	جرير	٤٠١

الدال المفتوحة

حتَّى تَبَدَّدا	الطويل	عمرو بن لجأ	٣٨٠
مُخَلَّدَا	الطويل	حاتم الطائي، أو معن بن أوس	٥٧٩
غَدَا	البسيط	جرير	٦١٢
أَبدَا	البسيط	يزيد بن مفرغ	٦٦٥
مَزَادَهْ	الكامل	بعض المدنيين	٣٧٠

الراء الساكنة

فَقَدِ اعْتَذَرْ	الطويل	لبيد	٣٤٧

الراء المضمومة

المُخَاطِرُ	الطويل	ذو الرمة	٢٩٩
هَوْبَرُ	"" ""	"" ""	٣٧٩
أَو يَتَمَرْمَرُ	"" ""	"" ""	٣٩٥
الضَّفْرُ	"" ""	رجل من طيئ	٤٠٢
والقدْرُ	"" ""	"" ""	""

إزارُها	الطويل	أبوذؤيب الهذلي	٥٠٦
وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيرُ	"" ""	عمر بن أبي ربيعة	٥٤٤
أزُورُها	"" ""	الفرزدق	٦١٧
لذاكرُ	"" ""	كعب المخبل	٦١٩
الْقَرَاقِرُ	"" ""	لبيد	٨٠١
الأصَاغِرُ	"" ""	"" ""	""
عَاثِرُ	"" ""	"" ""	٨٠٢
فَوَاقِرُ	"" ""	"" ""	""
شَاجِرُ	"" ""	"" ""	""
فاجرُ	"" ""	"" ""	""
إلاَّكِ ديَّارُ	البسيط	مجهول	٥٤٠
هجرُ	"" ""	الأخطل	٥٥٧
فَبَارُوا	"" ""	أعشى بني قيس	٧١٧
وَبَارُ	"" ""	"" ""	٧١٨
والنهارُ	"" ""	"" ""	""
أَزْوَرُ	الكامل	مساور بن هند	٥٩٠
غارُها	المتقارب	زهير ، أوكعب بن زهير ، أو الأعشى	٨٣٧

الراء المكسورة

صُدُورِهَا	الطويل	مجهول	٣٧٢
عَلى قِصَرِهْ	المديد	امرؤ القيس	٤٤٩
ذِي أثير	الوافر	عروة بن الورد	٣٥٥
الأَشْعارِ	الكامل	الفرزدق	٢٧٢

نَواكِسَ الأَبْصارِ	الكامل	"" ""	٢٧٣
خمسَةَ الأَشْبارِ	"" ""	"" ""	""
مُثارِ	"" ""	"" ""	""
بِحَارِهَا	"" ""	النمر بن تولب	٤٠٠
بِدارِ	"" ""	المؤرج السلمي	٤٢٢
في الذَّعرِ	"" ""	زهير بن أبي سلمى	٦٧٤
وما اسْتِخْبَارِي	"" "	النابغة الذبياني	٧٠٤
تِعْشارِ	"" ""	"" ""	""
عَرْعارِ	"" ""	"" ""	""
كَأَمْسِ الدَّابِرِ	"" ""	عمران بن حطان	٧٩١
عِشارِي	"" ""	الفرزدق	٨٤٠
أخي جَابر	السريع	الأعشى	٧٢٧

الراء المفتوحة

وقد كانَ أظْهَراَ	الطويل	النابغة الجعدي	٥١٧
مِن بُعْرانِنَا أَثَرَا	البسيط	عمرو بن الأحمر	٧٩٩
وتُسْتَطَارَا	الوافر	عنترة	٨١١
ولا زِيارَهْ	الكامل	الأعشى	٣٦٧
ولا خُفارَهْ	"" ""	"" ""	""
نَهْدِ الجُزارَهْ	"" ""	"" ""	""
حينَ تَبَرْقَعَتْ ضبَّارَا	"" ""	الحرث بن الخزرج	٧٣٩،٧٥٠
إحْضَارَا	"" ""	"" ""	٧٥٠
وتَسُرَّا	الخفيف	أعشى همدان	٤٢٨
غرَّا	"" ""	"" ""	""

بِاللَّيْلِ نارَا	المتقارب	أبو دواد	٣٨٩

الزاي المكسورة

من قَرْعِ القَوَاقِيزِ	البسيط	الأسود بن يعفر	٦٠١

السين المضمومة

الكَوَانِسُ	الطويل	مجهول	٢٨٤
المجْلِسُ	الكامل	عباس بن مرداس	٧٧٥
الأنْفُسُ	"" ""	"" ""	""

السين المكسورة

قَوْنَسَ الفَرَسِ	المنسرح	طرفة	٣٣٤

الصاد المضمومة

مِن الظِلّ قُالِصُ	الطويل	مزاحم العقيلي	٧٨٤

الضاد المضمومة

لنابضُ	الطويل	قيس بن جروة	٥٠٦
المضائضُ	"" ""	"" ""	٥٠٧

الضاد المكسورة

مَا يمْضِي	الطويل	أبو خراش	٥٦٦
مِن بِعْضِ	"" ""	"" ""	""

الطاء المكسورة

كانت قَطاطِ	الوافر	عمرو بن معدكرب	٧١٢،٧٠٩

الظاء المفتوحة

أسَفًا وغَيظَا	الوافر	مجهول	٥٩٦

العين المضمومة

رَواجِعُ	الطويل	ذو الرمة	٢٧٤
البَلاقِعُ	"" ""	"" ""	""
أكْتَعُ	"" ""	مجهول	٤٤١
الأقارِعُ	"" ""	النابغة الذبياني	٥٠٧
مُسْتَهَلٌّ وَدَامِعُ	"" ""	"" ""	٥١٣
والشَّيْبُ وازِعُ	"" ""	"" ""	""
رُجُوعُهَا	"" ""	الأحوص	٧٢٢
تتقطَّعُ	"" ""	المتنبي	٧٨٥
الضَّبُعُ	البسيط	عباس بن مرداس	٧٧٨
انقشاعُ	الوافر	القطامي	٥٩٥
سَلْفَعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٢٩٣
مَصْرَعُ	"" ""	"" ""	٤٠٧
يَجْزَعُ	"" ""	"" ""	٤٦٣
تُبَّعُ	"" ""	"" ""	""
المَرْتَعُ	"" ""	الفرزدق	٨٢٢

العين المكسورة

عند أربعِ	الطويل	كثير عزة	٣٧٣
وزنادَ راعِ	الوافر	نصيب	٧٨٠،٢٩٤
وَقَاعِ	"" ""	عوف بن الأحوص	٧١٣،٧٠٩
نَفّاعِ	الكامل	الفرزدق	٨٣٧

العين المفتوحة

وأجزعا	الطويل	دريد بن الصمة	٣٣٠
أَجْمَعَا	"" ""	ابن عناب الكلابي	٣٣٢
مُقْنَعا	"" ""	"" ""	""
بَلْقَعَا	"" ""	الأسود بن يعفر	٣٩٩
إصْبَعا	"" ""	"" ""	""
مَقْنَعَا	"" ""	مالك بن خريم	٥٢٦
تَمْنَعا	"" ""	الكميت بن معروف	٦٣٨
مُضاعا	الوافر	عدي بن زيد	٤٨٥
وقُوُعا	"" ""	المرار الأسدي	٤٨٩
البُضُوعا	"" ""	"" ""	""

الفاء المضمومة

ما يَتَحَرَّفُ	الطويل	الفرزدق	٣٨٧
ومُزعِفُ	"" ""	"" ""	٤٨١
نَفَانِفُ	"" "	مسكين الدارمي	٥٠٢
المُتَقاذِفُ	"" ""	النابغة الجعدي	٦٩٥

الصَّيَاريفُ	البسيط	الفرزدق	٣٧٢
نطَفُ	المنسرح	قيس بن الخطيم أوغيره	٢٨٠
والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ	" ""	"" ""	٣٦٩

القاف المضمومة

سَمْلقُ	الطويل	الأعشى	٥٥١
مُوَفَّقُ	"" ""	"" ""	"" ""
دَرادِقُه	"" ""	قيس بن جروة	٦٠٧
أَنا عارِقُه	"" ""	"" ""	"" ""
أنت وامقُ	"" ""	أبو ذؤيب الهذلي	٦١٥
طَلِيقُ	"" ""	يزيد بن المفرغ	٦٦٦
مضيقُ	"" ""	"" ""	"" ""
يتَمَطَّقُ	"" ""	حريث بن عناب	٧٤٣
تُحَرَّقُ	"" ""	الأعشى	٧٩٥
والمُحَلَّقُ	"" ""	"" ""	"" ""
لَا نَتَفَرَّقُ	"" ""	"" ""	"" ""

القاف المكسورة

للعَقِيقِ	الطويل	أبو دواد الإيادي	٣٩٨
وخفوقِ	"" ""	"" ""	٤٠١،٣٩٨
مِنْ طَرِيقِ	الوافر	أبوذؤيب الهذلي	٧٦٤
بِطَلِاقِ	الكامل	أبو محجن الثقفي	٢٨٧
على الإحْماقِ	"" ""	جبار بن سلمى	٣٥٠

لم تُخْلَقِ	الكامل	كعب بن مالك	٧٠٠

اللام الساكنة

قَدْ فُعِلْ	الرمل	ابن الزبعرى	٣١٢
وقَبَلْ	"" ""	"" ""	""
ومُقِلْ	"" ""	"" ""	""
بكُلْ	"" ""	"" ""	""

اللام المضمومة

تابِلُ	الطويل	مجهول	٦٠١
وباطلُ	"" ""	لبيد	٦٦٩
الطِوَلُ	البسيط	القطامي	٨٣٥
وينْتعلُ	"" ""	"" ""	٨٣٦
جَبَلُ	"" ""	"" ""	""
رُسُلُ	"" ""	"" ""	""
يَئِلُ	"" ""	"" ""	"
أحْتَمِلُ	"" ""	"" ""	""
وما نُعللُهُ	"" ""	مجهول	٢٩٥
مُنْبَزِلُ	"" ""	المتنخل	٤٦٤
والجُلَلُ	"" ""	"" ""	""
والسَّبَلُ	"" ""	"" ""	""
والحَجَلُ	"" ""	"" ""	٤٦٥
وَحَيَّهَلُه	"" ""	جرير	٦٩٦
مُثُولُ	الوافر	أبو الغول الطهوي	٥٠٦

السَّبِيلُ	"" ""	عبد الله بن عنمة الضبي	٧٤١
لأَمْيَلُ	الكامل	الأحوص	٥٠٤
أَفْضَلُ	المتقارب	غسان بن وعلة	٦٥٩

اللام المكسورة

فَحَومَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٩٢
وشَمْأَلِ	"" ""	"" ""	""
وَلا عُزْلِ	"" ""	جويرية بن زيد أو حويرثة بن بدر	٥٠٥
بالأَصَائِلِ	"" ""	أبو ذؤيب الهذلي	٦٦٨
السَّلَاسِلِ	"" ""	الراعي النميري	٧٥٢
بأَمْثَلِ	"" ""	امرؤ القيس	٨٢١
مِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ	"" ""	مجهول	٨٢٦
بالآلِ	"" ""	قيس بن رفاعة	٥١٢
عَمّالِ	"" ""	"" ""	""
ذاتِ أوْقالِ	"" ""	"" ""	""
للرِّئالِ	البسيط	الأعلام الهذلي	٢٦٦
طِوالِ	"" ""	"" ""	٢٦٦
العَوالي	الوافر	زيد الخيل	٥٨٠
مَالِي	"" ""	"" ""	""
الأَجْرَالِ	الكامل	جرير	٢٥٦
بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ	"" ""	حسان بن ثابت	٣٨٢
الْبَاطِلِ	"" ""	جرير	٥٠٥
وأَوْصالي	الهزج	الفند الزماني	٧٩٧
مِن جَللهْ	الخفيف	جميل بثينة	٢٥٦

بطائِفِ الأَهْوالِ	"" ""	الأعشى	٣٥٦
كَحَلِّ العِقَال	"" ""	أمية بن أبي الصلت	٦٣٢
على جَمَلِهْ	"" ""	جميل بثينة	٧٧٨

اللام المفتوحة

مُحجَّلاَ	الطويل	النابغة الجعدي	٦٩٨
هلا	"" ""	ليلى الأخيلية	٦٩٨
بَجَلا	البسيط	جابر بن رألان	٧٦١
واخْتِبالا	الوافر	ذو الرمة	٧٨٥
مِنَ الهبالَهْ	الكامل	أسماء بن خارجة	٤٨٣
خَيالا	"" ""	الأخطل	٦٢١
وفَكَّكا الأَغْلالا	"" ""	"" " ""	""
فَنِعْم مَا نَجَلا	المنسرح	الأعشى	٣٧٤
رَمْلاَ	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٥٠٠
نُجلا	"" ""	"" ""	""
إلاّ قَلِيلاً	المتقارب	أبو الأسود الدؤلي	٣٧١

الميم الساكنة

والنوْمْ	السريع	لقيط بن زرارة	٧٢٨
الدَّومْ	"" ""	" ""	""

الميم المضمومة

سائِمُ	الطويل	الأعشى	٤٧٧،٤٧٥
عَلْقمُ	الطويل	رجل من همدان	٥٣٣

واللَّهَازِمُ	الطويل	مجهول	٧٨٠،٧٧٧
قَدَمُهْ	المديد	طرفة	٧٦٣
مَبْغومُ	البسيط	ذو الرمة	٣٤٨
وَلَدُ التمامُ	الوافر	مجهول	٧٨٤
ذَامُها	الكامل	لبيد	٤٦٢
تهيمُ	الخفيف	عبد الرحمن بن حسان	٢٨٢
الكريمُ	"" ""	"" ""	"" ""
لَئيمُ	الطويل	"" ""	٢٨٣

الميم المكسورة

وحمامِ	الطويل	ذو الرمة	٣٤٨
قِيامِ	"" ""	"" ""	"" ""
حِيامِ	" ""	"" ""	"" ""
وسِلامِ	" ""	"" ""	"" ""
وإنْ لم تكلَّمِي	"" ""	حميد بن ثور	٤٢٩
يَنْدَمِ	"" ""	مجهول	٦٣٧
ابن حاتِمِ	"" ""	ربيعة الرقي	٧٢٨
لَيِّ العَمَائِمِ	"" ""	الفرزدق	٧٦٦،٧٦٥
الأهاتِمِ	"" ""	"" ""	٨٣٠
كانُوا كِرامِ	الوافر	"" ""	٥١٨
الأَيَّامِ	الكامل	جرير	٥٩٠
ذَاتِ سَنام	"" ""	المهلهل بن ربيعة	٦٢٨
لم تَحْرُمِ	"" ""	عنترة	٦٤٢

الميم المفتوحة

مُعْظِمَا	الطويل	مجهول	٢٨٣
جميلُ بنُ أرْقما	"" ""	أوس بن حجر	٣٨٠
النِّطاسِيَّ حِذْيَما	"" ""	"" ""	"" ""
زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا	الوافر	الراعي النميري	٢٩٨
مُدَامَا	"" ""	الأعشى	٣٥٨
تحبون الطعاما	"" ""	يزيد بن الصعق الكلابي	٣٥٩
السَّنَامَا	"" ""	حميد بن ثور	٥٢٩
عِمو ظَلاَمَا	"" ""	تأبط شرا وغيره	٦٤٩
الطعَامَا	"" ""	"" ""	"" ""
أَعْلاَمَهَا	السريع	عمرو بن قميئة	٣٦٤
مَنْ لامَهَا	"" ""	"" ""	""
وأَعْمَامَها	"" ""	"" ""	""
قَلَمَا	المنسرح	ذو الرمة	٣٧٣

النون الساكنة

وَاغْتَدَيْنْ	السريع	عمرو بن قميئة	٦٤١

النون المضمومة

وَالزِّقُّ مَلْآنُ	الهزج	الفند الزماني	٤١٨

النون المكسورة

الكَنَائِنِ	الطويل	الطرماح	٣٧٢
لَهُ أَرقانِ	"" ""	يعلى بن الأحول الازدي	٤١٣

بلِبانِها	"" ""	أبو الأسود الدؤلي	٥٤٦
فَأَتَانِي	"" ""	الفرزدق	٦٤٦
لمشتركانِ	"" ""	"" ""	""
بمَكَانِ	"" ""	"" ""	""
يصطحبانِ	"" ""	"" ""	""
ودخانِ	الطويل	الفرزدق	""
مَطَّرَحُ الظَّنُونِ	الوافر	الشماخ	٣٥١
حَرُونِ	"" ""	"" ""	""
مُعَطّفةِ القرونِ	"" ""	"" ""	""
اللَّجِينِ	"" ""	"" ""	٣٥٢
كالرَّجُلِ اللَّعينِ	"" ""	"" ""	""
بِشَنِّ	"" ""	النابغة الذبياني	٤٦٦
للمِعَنِّ	"" ""	"" ""	""
تَعْرِفُوني	"" ""	سحيم بن وثيل اليربوعي	٤٦٨
مِنْ وَسطِ العَرِيْنِ	"" ""	"" ""	""
ابنيْ لبونِ	"" ""	"" ""	""
اتّقاني	"" ""	عمران بن حطان	٥٧١
أو عساني	"" ""	"" ""	٥٧٢
فَلَيْنِي	"" ""	عمرو بن معدكرب	٥٧٦
تُخَوِّفِيني	"" ""	أبو حية النميري	٥٧٧
نبئيني	"" ""	المثقب العبدي	٦٦٩

النون المفتوحة

هَلُمَّنَا	الطويل	المتنبي	٦٩٠
تَحْنانَا	البسيط	جرير	٦٧٠
كَذِباً ومَيْنا	الوافر	عدي بن زيد	٤٩٢
المُسْلِمِينا	"" ""	يزيد بن مفرغ	٦٦٥
جُنُوناً	"" ""	عمرو بن الأحمر	٨١٩
ثخينا	"" ""	"" ""	٨٢٠
حنينا	الوافر	عمرو بن الأحمر	""
دَيْدَنا	الكامل	عمرو بن معد كرب	٥٣٩
إلا أَنا	"" ""	"" ""	""
زِيماً بيننا	"" ""	"" ""	""
إيَّانا	"" ""	كعب بن مالك وغيره	٦٤١
لَوَيْنا	" ""	عبيد بن الأبرص	٨١٢
بينَ بيْنا	"" ""	"" ""	""
ما كانا	الهزج	ذو الأصبع العدواني	٥٣٨
نقتلُ إيّانا	"" ""	"" ""	٥٣٨،٥٣٥
حُسَّانا	"" ""	"" ""	""
نَجرانا	"" ""	"" ""	""
والْمُنْحَنَى	الرمل	مدرج الريح	٥٧٧
بالأبينا	المتقارب	زياد بن واصل السلمي	٤٢٢

الواو المضمومة

ذَوُوها	الوافر	كعب بن زهير	٤٢٠

أَخُوها	"" ""	"" ""	٤٢٠
ذَوُوهُ	"" ""	مجهول	٤٢١

الواو المكسورة

مُنْهَوِي	الطويل	يزيد بن الحكم الثقفي	٥٧٠
بمُسْتَوِي	"" ""	"" ""	""

الياء المفتوحة

جائياَ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٥٠٣
مَا هِيا	"" ""	ابن مقلة	٥١٨
الصَّوادِيا	"" ""	عويف القوافي أو سحيم عبد بني الحسحاس	٧٤٨،٧٣٩
الرميهْ	الوافر	مجهول	٤١٤
مَهْمَا ليَهْ	السريع	عمرو بن ملقط	٦٣٨
وسِربَالِيَهْ	"" ""	"" ""	"" ""

الألف اللينة

بأباهُمَا	الطويل	عمرة الخثعمية	٣٦٦
فَدَعَاهُمَا	"" ""	"" ""	٣٦٦
يَرَاها	الوافر	عباس بن مرداس	٣٠٤
كِلاَنا	"" ""	النمر بن تولب	٣١١

(٦) فهرس الأرجاز

القافية	القائل	الصفحة

التاء المكسورة

عِلَّاتِي	مجهول	٤٩٥
قَيْلاتي	"" ""	""
وَمَا يُهاتِي	"" ""	٦٧٦
أَتاوِيّاتِ	حميد الأرقط أو أبو النجم	٧٢٢
هيهاتِ	"" ""	""
صُنَيْبِعاتِ	"" ""	""
التفتِ	جحدر بن ضبيعة	٧٧٣،٧٧٢
أم أُتِمَّت	"" ""	٧٧٢

التاء المفتوحة

يَاأنتا	سالم بن داره	٥٢٢

الجيم المكسورة

المَحَالِجِ	جندل بن المثنى الطهوي	٣٧٦
وعاجِ	رؤبة	٧٤٨

الخاء المفتوحة

جَخَّا	العجاج	٧٤٤
فَخَّا	"" ""	""
أُخَّا	"" ""	""

الدال المكسورة

ودَرابَجِرْدِ	مجهول	٤٠٣
قَدِي	ابن بجدلة	٥٨١

الدال المفتوحة

واحدهْ	أبو الدهماء	٣١٧
بزائدهْ	"" ""	""
حَفَدَا	مجهول	٤٣٨
مُطَرَّدا	"" ""	""
فاصْطِيدَا	رجل من هذيل	٦١٨
عُودَا	مجهول	٨١٧
وَالْيَعْضِيدَا	"" ""	""
الْمَجُودَا	"" ""	""
مسعودا	"" ""	٨١٨،٨١٧

الراء الساكنة

في السَحَر	مجهول	٤٦٩
وحَجَرْ	"" ""	""
الوَتَرْ	"" ""	٤٧٠
البَشَرْ	"" ""	""
عُمرْ	عبد الله بن كيسبة المهدي	٤٨٨
وَلاَ دَبَرْ	"" ""	""
فَجَرْ	"" ""	""
فانكدر	العجاج	٨١٣

الراء المكسورة

مُصدَّرِ	مجهول	٥٠٢
حَشْوَر	"" ""	""
خيار	"" ""	٦٠٣
بالصِّرارِ	"" ""	""
قَرْقارِ	أبو النجم	٧٠٣
بالإِنْكارِ	"" ""	""

الراء المفتوحة

نَصْرَا	رؤبة ، أو ذو الرمة	٤٨٧
فَرَّا	مجهول	٥٦٣

السين الساكنة

عَدَسْ	مجهول	٦٦٧

السين المكسورة

الدَّائِسِ	عمرو بن كلثوم	٣٧٥
الطَّيْسِ	رؤبة	٥٤٥
لَيْسي	"" ""	٥٧٦،٥٤٦

السين المفتوحة

أمْسا	العجاج	٧٩٢
خَمْسا	"" ""	""
هَمْسا	"" ""	٧٩٣

ضِرْسا	العجاج	٧٩٣
تعسا	"" ""	""
فَلْسَا	"" ""	""

الضاد المكسورة

مِضِّ	مجهول	٧٤٣
بالنَّغْضِ	"" ""	٧٤٤

الطاء الساكنة

وأَلْتَبطْ	العجاج	٤٥٣
الُمخْتَلِط	"" ""	""
قَطْ	"" ""	""

العين المفتوحة

تَقَعْقَعَا	مجهول	٤٣٩
أَجْمَعَا	"" ""	""
مُرْضَعَا	"" ""	٤٤٣
أَكْتَعَا	"" ""	""
أَرْبَعَا	"" ""	""
أَجْمَعَا	"" ""	""
طَالِعَا	"" ""	٧٦٤

الفاء المفتوحة

وَفَا	العجاج	٤١٧

القاف المفتوحة

الِمْنطَقَا	مجهول	٧٦٣
حِقْفَىْ نَقَا	"" ""	٧٦٤

الكاف المفتوحة

من هَواكا	مجهول	٥٣٣
الأراكا	حميد الأرقط	٥٣٨
إِيَّاكَا	"" ""	""
أناكا	رؤبة	٥٧١
أَو عساكا	"" ""	""

اللام الساكنة

ثم بَجَلْ	الأعرج المعنى	٧٦٠

اللام المكسورة

ذُو تَبَدُّلِ	أبو النجم	٥٠٦
والشَّمْأَلِ	"" ""	""

اللام المفتوحة

بهَيْدٍ وهَلا	القتال الكلابي أو غيلان بن حريث الربعي	٧٤٥

الميم المكسورة

لَم تِيثَمِ	أبو الأسود الحماني،أوحكيم بن معية	٤٦٨
وميْسَم	"" ""	""
وَالأَدَاهِمِ	العُدَيْل بن الفُرْخ العجلي	٤٨٤

المَنَاسِمِ	العُدَيْل بن الفُرْخ العجلي	٤٨٤

الميم المفتوحة

نَفْسَاهما	رؤبة	٥٧١
اللَّهَازِما	مجهول	٨٢٠
لازِما	"" ""	٨٢١

النون الساكنة

مَنْ ومَنْ	عبد المسيح بن عمرو	٦٥١

النون المكسورة

مِنِّي	علي بن أبي طالب	٤٨٤
سِنِّي	"" ""	""
هما اللّذَيْن	مجهول	٦١٦
المُحَمْلَجَيْن	"" ""	""

النون المفتوحة

وأعيُنا	مهيار الديلمي	٣٨٣

الياء المضمومة

دَوَّارِيُّ	العجاج	٦٠٠

الياء المكسورة

فِيِّ	الأغلب العجلي	٤١٣

الياء المفتوحة

جُلْذِيَّا	ابن ميادة	٦٧٨
حيَّا	"" ""	""
هَيَّا	"" ""	٦٧٩

الألف اللينة

عَلاَهَا	رؤبة	٣١٨
وَأَبا أَبَاهَا	أبو النجم	٤١٦

(٧) فهرس الأعلام

الهمزة

الباء

ابن برهان : عبد الواحد بن علي	٣٤٣، ٥٨٨
البزي : أحمد بن محمد القارئ	٦٠٢،٦٤٤
البصريون	٢٥١، ٢٧١، ٣٣٧، ٣٨٧، ٤٤٨، ٤٩٢، ٥٢٦، ٥٣٠، ٥٥٧، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٨، ٥٧٥، ٥٧٧، ٦٥٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٧٥٣، ٨٣١
البعيث بن حريث الحنفي	٤٩٤
أبو البقاء العكبري : عبد الله بن الحسين	٧٠١،٦٩٧
أبو بكر الصديق رضي الله عنه	٥٨٢
أبو بكر بن مبرمان: محمد بن علي	٦٥٦

التاء

تاج الدين بن أحمد بن بختيار	٨١٨
تأبط شرا: ثابت بن جابر	٦٤٩

الثاء

ثعلب : أحمد بن يحيي	٣٣٤، ٤٤٥، ٥٤٠، ٦٥٢، ٦٩٧، ٧٢٣، ٧٢٧، ٨١٠،

الجيم

جابر بن رألان	٧٦١
جابر بن عميرة	٧٢٧

الحاء

الخاء

الدال

الذال

الراء

الزاي

السين

الشين

الضاد

الطاء

العين

عيينة بن حصن الفزاري	٤٦٧

الغين

غسان بن وعلة	٦٥٩
غلام ثعلب: محمد بن عبد الواحد: أبو عمر الزاهد	٨١٠

الفاء

الفارسي: الحسن بن علي	٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٩١، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٦، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٦، ٣٦٥، ٣٨٧، ٣٩٦، ٤٠٢، ٤١٣، ٤٢٢، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٧، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٨٧، ٥٨٨، ٦٠٢، ٦١٥، ٦٣٧، ٦٥٣، ٦٧١، ٦٩٠، ٧٢٠، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٨٣، ٧٩٠، ٨٢١،
الفراء: يحيي بن زياد	٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٩٣، ٤٤٢، ٤٨٩، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٢٧، ٥٣٠، ٥٥٥، ٥٦٢،

القاف

الكاف

اللام

الميم

النون

الهاء

الواو

الياء

يونس بن حبيب	٣٠٨، ٥٧٢، ٦٥١، ٦٥٤، ٦٥٨، ٨٤٤

(٨) فهرس الأماكن والقبائل

ساتيدما (اسم جبل)	٣٦٤، ٣٦٥
السعد	٣٤١
سليم	٧٨٩
شراف (موضع في ديار بني بيان)	٧١٦
شماء(اسم هضبة)	٤٦٥
ابنا طمار	٧١٠
طوالة(اسم بئر)	٣٥١
طيئ	٣٠٠، ٥٨٠، ٧٦٨
ظفار	٧١٥
بنو عامر	٦٥٦
بنو عبس	٤٦٧
العراق	٤٠٧
عكاظ	٧٩٥
عكل	٤٦٧
الغيل	٣٤١
فسا	٤٠٢
قالي قلا	٨٢٦
أبو قبيس	٣٤١
قُرَّى	٥٣٩
قسا	٨٢٠
قيس	٣٦٥، ٥٢٩
كنانة	٥١٢
مكة	٦٥٦

(٩) فهرس الموضوعات

ثبت المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، تحقيق د/ طارق الجنابي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ،١٩٨٧م

- الإبانة في اللغة العربية، سلمة بن مسلم العَوْتبي الصُحارى ،حققه جماعة من العلماء ، الطبعة الأولى ١٩٩٩م

- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، أبو شامة الدمشقي عبد الرحمن بن إسماعيل، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، دار الكتب العلمية .

- ابن طاهر الإشبيلي النحوي ، تأليف أ. د / أحمد محمد عبد الله ،١٩٧٩م

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، ابن القطاع الصقلي ، تحقيق ودراسة أ.د / أحمد عبد الدايم ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ،١٩٩٩م

- الاتباع ، عبد الواحد بن على الحلبي أبو الطيب اللغوي ، تحقيق عز الدين التنوخي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٩٦١م

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، المسمى : منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات، أحمد بن محمد البنا، تحقيق د/شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ،بيروت ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م

- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٧٤م.

- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم،أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي البشاري ، دار صادر، بيروت

- الأدب في العصر الأيوبي، د/ محمد زغلول سلام ، منشأة المعارف بالأسكندرية ١٩٩٠م

- أدب الكاتب ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة

- الادب المفرد ، الإمام البخاري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٩م

- إرتشاف الضرَب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، الطبعة الأولى،١٩٩٨م

- الأزمنة ، محمد بن المستنير،الشهير بقطرب ، تحقيق د/حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية١٩٨٥م

- الأزمنة والأمكنة، أبو علي أحمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ

- الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٣م

- أساس البلاغة ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري ، تحقيقمحمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م

- استدراكات ابن يعيش على الزمخشري في شرح المفصل دراسة نحوية تحليلية نقدية ، رسالة دكتوراة ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم درمان الإسلامية إعداد د/محمد عبد القادر عبد الله أحمد ،٢٠٠٤م

- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، عز الدين ابنالأثير أبو الحسن على بن محمد الجزري ، تحقيق الشيخ على محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

- أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، تحقيق / محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م

- إسفار الفصيح ، أبو سهل محمد بن على بن محمد الهروي النحوي ، دراسة وتحقيق د/ أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ،١٤٢٠هـ

- اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم، د/السيد محمد عبد المقصود ، مطبعة الأمانة،مصر، الطبعة الأولى١٩٨٦م

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د/خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ،١٩٧٤م

- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية،بيروت.

- الاشتقاق ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩١م

- الإصابة في تمييز الصحابة ، للحافظ أبي الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلاني ، تحقيق د/عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية .

- الإصباح في شرح الاقتراح في أصول النحو وجدله ،د/ محمود فجال ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٩٨٩م

- الأصل ، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، تحقيق ودراسة د/ محمد بو ينوكالن ، دار ابن حزم، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠١٢م

- إصلاح المنطق ، ابن السكيت ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر .

- الأصمعيات إختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، الطبعة الخامسة ، بيروت .

- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، تحقيق د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،الطبعة الثالثة١٩٩٦م

- الأضداد ، لابن الأنباري ،تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

- إعراب القراءات السبع ،وعللها لأبي عبد الله بن الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري ،دراسة وتحقيق محمد السيد أحمدعزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى١٩٩٦م

إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د/زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ١٩٨٥م

-الأعلام ، خير الدين بن محمود بن على بن فارس الزركلي ، دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة عشر٢٠٠٢م

- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، محمد راغب الطباخ ، منشورات دار القلم بحلب ، الطبعة الثانية ١٩٨٨م

- أعيان العصر وأعوان النصر ، الصفدي ، تحقيق جماعة من العلماء ،دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

- الأغاني ،لأبي الفرج الأصفهاني ،مؤسسة عز الدين، بيروت

- الإغفال، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي٢٠٠٣م

- الأفعال ،ابن الحداد ،حسين محمد محمد شرف ، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ،١٩٧٥ م

- الأفعال ، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا ، ود/ حامد عبد المجيد ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٦م

- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، للحافظ ابن ماكولا ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٩٣م

- الألغاز النحوية ، وهوالكتاب المسمى : الطراز في الألغاز للسيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤف سعد ، المكتبة الأزهرية للتراث .

- الألفاظ ، لابن السكيت يعقوب بن إسحاق ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م

- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه ، أبو القاسم السهيلي،تحقيق/ محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ، المكتبة الأزهرية للتراث ،٢٠٠٢م

- الأمالي الشجرية ، لابن الشجري ، تحقيق ودراسة د/محمود محمد الطناحى ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .الطبعة الأولى١٩٩٢م

- الأمالي في آثار الصحابة ، للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق مجدي السيد إبراهيم ، مكتبة القرآن، القاهرة .

- أمالي القالي ، دار الكتاب العربي، بيروت .

- أمالي المرتضى : غرر الفوائد ودرر القلائد ، للشريف المرتضى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ١٩٥٤م

- الأمالي النحوية لابن الحاجب ، دراسة وتحقيق د/ فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت ،١٩٨٩م

- الأمثال ، لأبي الخير الهاشمي زيد بن عبدالله بن مسعود ، دار سعد الدين ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ

- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٦م

- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ، لعلي بن عدلان الموصلي النحوي ، تحقيق د/ حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ،١٩٨٥م

- الانتصارلسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد، تحقيق د/زهير بن المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م

- أنساب الإشراف للبلاذريأحمد بن يحيي بن جابر، تحقيق محمد حميد الله، دار المعارف ، مصر ١٩٥٩م

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ،بيروت،١٩٨٧م

- الأنواء في مواسم العرب ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبةالدينورى ،دار الشئون الثقافية العامة،بغداد،١٩٨٨م

- أنوارالتنزيل وأسرار التأويل ، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ

- الأوائل ،لأبي هلال العسكري ، دار البشير، طنطا ، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جمال الدين بن هشام المصري ، ومعه كتاب عدة السالك للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت .

- إيجاز البيان من معاني القرآن ، لأبي القاسم نجم الدين محمود بن أبي الحسن النيسابوري ، تحقيق د/ حنيف بن حسن القاسمي ، دارالغرب الإسامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ

- إيضاح الشعر أو كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي على الفارسي ، تحقيق وشرح د/محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٨م

- إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي على الحسن بن عبد الله القيسي ، دراسة وتحقيق د/ محمد حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م

- الإيضاح العضدي ، لأبي على الفارسي ، تحقيق ودراسة د/ كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٩٦م

- الإيضاح في شرح المفصل، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق د/موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد .

- الإيضاح في علل النحو ،لأبي القاسم الزجاجي ،تحقيق د/ مازن المبارك ، دار النفائس ،الطبعة السادسة ١٩٩٦م

- الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني ، شرح وتعليق / محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية.

- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي ، دمشق ،١٩٧١م

- البارع ، لأبي على القالي ، تحقيق هاشم الطحان ، مكتبة النهضة ، بغداد ، الطبعة الأولى١٩٧٥م

- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ، لمحمود بن أبي الحسن بنالحسين النيسابوري الغزنوي ، الملقب ببيان الحق ، دراسة وتحقيق سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٩٩٨م

- البحر المحيط في أصول الفقه ، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ، دار الكتب ، الطبعة الأولى ١٩٩٤م

- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق جماعةمن العلماء ، دارالكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ، تحقيق وتعليق الشيخ على محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ٢٠٠٣م

- البداية والنهاية ، للحافظ ابن كثير ، تحقيق د / عبد الله بن عبد المحسن التركي ، بالتعاون مع مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م

- البديع في علم العربية ، لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الشيباني بن الأثير ، تحقيق د/ فتحي أحمد على الدين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٢٠هـ

- البرصان والعرجان ، الجاحظ ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ

- البسيط ، لأبي الحسن على بن أحمد بن محمد الواحدي ، أشرف على طباعته وإخراجه د/ عبد العزيز بن سطام آل سعود، وأ .د/ تركي بن سهو العتيبي ، عمادة البحث العلمي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع ، تحقيق د/ عياد بن عبد الله الثبتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ،الطبعة الأولى ١٩٨٦م

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، لمجد الدين محمد بن يقوب الفيروز آبادي ، تحقيق محمد على النجار ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٩٦م

-البصائروالذخائر،لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق د/ وداد القاضي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى .

- بغية الطلب في تاريخ حلب ، ابن العديم ،تحقيق / د. سهيل زكار ،دار الفكر

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م

- البلدان ، لابن الفقيه أبي عبد الله أحمد بن محمد بن إسحاق الهمذاني ، تحقيق يوسف الهادي ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م

- البلغة في تراجم أئمةالنحو واللغة ، للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق .

- بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب ، لأبي يحيي زكريا الأنصاري ، تحقيق د/ خلف عودة القيسي ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٤٣٢هـ٢٠١١م

- البيان والتبيين، لأبي عثمانعمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة السابعة ١٩٩٨م

- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مكتبة دار التراث .

- تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ١٩٦٥م

- تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م

- تاريخ ابن خلدون وهو كتاب : العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، للعلامة عبد الرحمن بن خلدون ، الهيئة العامة لقصور الثقافة .

- تاريخ ابن الوردي ، ابن الوردي المعري الكندي ، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت

الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

- تاريخ أبي الفدا ، المسمى : المختصر في أخبار البشر ، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن على الملك المؤيد صاحب حماة ، المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة الأولى

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهيروالأعلام ، لشمس الدين الذهبي ، تحقيق د/ عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٩٠م

- تاريخ الإسلام ، للذهبي ، تحقيق د/ بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م

-التاريخ الأوسط ، للإمام البخاري ، دراسة وتحقيق محمد إبراهيم اللحيدان ، دار الصميعي ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م

- تاريخ بغداد المسمى : تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذِكْر قُطانها العلماء من غيرأهلها ووارديها ، للخطيب البغدادي أحمد بن على ، تحقيق د/ بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م

- تاريخ الخلفاء، للسيوطي، دار مصر للطباعة، الطبعة الرابعة١٩٦٩م

- تاريخ دمشق المسمى : تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها ، لأبي القاسم على بن الحسن المعروف بابن عساكر ، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي ، دار الفكر .

- تاريخ علماء الأندلس ، ابن الفرضي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ،١٩٨٨م

- التاريخ الكبير ، للإمام البخاري ، طبع تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، دار المعارف العثمانية ، حيدر آباد – الدكن .

- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه

- التبيان في شرح الديوان المنسوب إلى أبي البقاء العكبري ، ضبطه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السقا ، وإبراهيم الإبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة ، بيروت- لبنان

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق أ د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ،بيروت١٩٨٦م

-تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لأبي حفص عمر بن مكي الصقلي ، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م

- التحبير في المعجم الكبير ، لعبد الكريم بن محمد السمعاني ، تحقيق/ منيرة ناجي سالم ، الطبعة الأولى ١٩٧٥م ، بغداد .

- التحرير والتنوير، للإمام الشيخ محمد بن الطاهر بن عاشور ، الدارالتونسية للنشر ، تونس ١٩٨٤م

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤م

- تحقيق ديوان الزمخشري ودراسة لشعره ، رسالة دكتوراة بجامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٩م ، إعداد/ علي عبد الله عمرو.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لجمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق د/ عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٩٨٦م

- التخمير ، وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي .

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، القاضي عياض ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ، الطبعة الثانية ١٩٨٣م

- التذكرة الحمدونية ، لمحمد بنالحسن بن حمدون ، تحقيق إحسان عباس ، وبكر عباس ، دار صادر، بيروت – لبنان

- تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٩٨٦م

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى .

- تركمانستان ومدنها التاريخية ، يحيي محمود بن جنيد ، مقال منشور بمجلة الفيصل السعودية ، عدد٤٢١،٤٢٢،رجب ،شعبان ١٤٣٢هـ ، يونيو ، يوليو٢٠١١م

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،١٩٦٧م

- تصحيح الفصيح وشرحه ، لابن درستويه ، تحقيق د / محمد بدوي المختون ، مراجعة د/ رمضان عبد التواب ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ٢٠٠٤م

- التصريح على التوضيح،للشيخ خالد عبد الله الأزهري ،على ألفية ابن مالك في النحو للشيخ جمال الدين بن محمد بن هشام الأنصاري،دار إحياء الكتب العربية ،عيسى الحلبي وشركاه.

- تطور الدرس النحوي ، د/حسن عون .

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ، تحقيق د/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى

- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/عوض بن حمدالفوزي ، مطبعة الأمانة ، الطبعة الأولى١٩٩٠م

- التعليقة على المقرب ، لابن النحاس ، تحقيق د/جميل عبد الله عويضة ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م

- تغيير النحويين للشواهد ، د/ علي محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية ، القاهرة ،الطبعة الأولى١٩٩٦م

- تفسير الثعلبي ،المسمى : الكشف والبيان عن تفسير القرآن ،لأبي إسحاق الثعلبي ، تحقيق / الإمام أبي محمد بن عاشور ، دار إحياء التراث العربير، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م

- التفسير من سنن سعيد بن منصور ، أبوعثمان سعيد بن منصور الخراساني ، تحقيق د/سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دارالصميعي ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م

- تقريب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد عوامة ، الطبعة الأولى ١٩٨٦م

- التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي ،لأبي علي الفارسي، تحقيق د/حسن شاذلي فرهود ،شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض، الطبعة الأولى١٩٨١م

- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للحسن بن محمد الصغاني ، تحقيق إبراهيم إسماعيل الأبياري ، راجعه محمد خلف الله أحمد ، مطبعة دار الكتب ١٩٧١م

- تلقين المتعلم من النحو ، لابن قتيبة ، تحقيق ودراسة /محمد سلامة الله محمد هداية الله ،رسالة ماجستير،جامعة أم القرى ،١٩٨٦م

- التلويح على شرح الفصيح ، للهروي ، ضمن فصيح ثعلب والشروح التي عليه ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى، المطبعة النموذجية بالحلمية الجديدة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٤٩م

- التمام في تفسيرأشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق أحمد ناجي القيسي ، وخديجة عبد الرزاق الحديثي ، أحمد مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٦٢م

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ، حققه جماعة ، دار السلام ، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م

- التنبيه في الفقه الشافعي ، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ، عالم الكتب

-التنبيه والإيضاح بما وقع في الصحاح ، لأبي محمد عبد الله بن بري المصري ، تحقيق مصطفى حجازي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م

- التنبيه على أوهام أبي علي القالي في أماليه ، لأبي عبيد البكري ، طُبع في ذيل الأمالي ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان

- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، لابن جني ، تحقيق د/ حسن محمود هنداوي ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، لابن خروف ، تحقيق خليفة محمد خليفة بديري ، منشورات كليةالدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، طرابلس ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م

- تهذيب الأسماء واللغات ، للإمام النووي ،دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان

- تهذيب إصلاح المنطق ، للخطيب التبريزي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

- تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، مطبعةدائرة المعارف النظامية ، الهند ، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، لأبي الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي ، تحقيق د/ بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الدار المصرية للتأليف والترجمة

- توجيه اللمع ،لابن الخباز ، دراسة وتحقيق أ- د/ فايز زكي محمد دياب ، دار السلام ، الطبعة الثانية ،١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م

- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم ، لابن ناصر الدين الدمشقي ، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م

- التوطئة ، لأبي علي الشلوبيني ، دراسة وتحقيق د/ يوسف أحمد المطوع ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ١٩٨١م

- التيسير في القراءات السبع ، للإمام أبي عمر عثمان بن سعيد الداني ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

- الثقات ممن لميقع في الكتب الستة ، لأبي الفداء زين الدرين قاسم بن قَطلوبغا ، تحقيق / شادي بن محمد بن سالم آل نعمان ، مركزالنعمان للبحوث والدراسات الإسلامية والتحقيق والترجمة ، صنعاء ، اليمن ، الطبعة الأولى٢٠١١م

- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف

- جار الله الزمخشري وأثره في الدراسات النحوية ، د/ عبد الرحمن أحمد شاهين ، رسالة ماجستير ، كلية دار العلوم بالقاهرة ١٩٧٠م

- جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، لمجد الدين أبي السعادات، ابن الأثير ،تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، مكتبة الحلواني ، مطبعةالملاح ، مكتبة دار البيان

- جامع البيان في تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر العربي، بيروت- لبنان.

- الجامع لأحكام القرآن ، والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي ، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م

- الجبال والأمكنة والمياه ، للزمخشري ، تحقيق د/ أحمد عبد التواب عوض ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٣١٩هـ ١٩٩٩م

- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ، لأبي عبد الله الحميدي ، الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة، ١٩٦٦ م
الجراثيم ، المنسوب لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق محمد جاسم الحميدي ، وزارة الثقافة ، دمشق

- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ،الطبعة الأولى ١٢٧١هـ ١٩٥٢م

- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ، لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني الجريري ، دراسة وتحقيق د/ محمد مرسي الخولي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م

- الجمل في النحو ، للزجاجي ، تحقيق د/ علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

الجمل في النحو ، لأبي بكر بن شقير ، والمنسوب إلى الخليل ، تحقيق د/فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، دار الفكر ، بيروت

- جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، لطبعة الخامسة

- جمهرة اللغة ، لابن دريد ، تحقيق رمزي منير بعلبكي ، دارالعلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م

- جمهرة النسب ، لأبي المنذر الكلبي ، برواية السكري عن ابن حبيب ، تحقيق د/ناجي حسن ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م

- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د/فخر الدين قباوة، الأستاذ/ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٢م

- جوامع السيرة ، وخمس رسائل أخرى لابن حزم ، تحقيق إحسان عباس، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الأولى ١٩٠٠م

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، للإمام علاء الدين بن علي الإربلي ، تحقيق/ إميل بديع يعقوب ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩١م

- حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد على متن الأجرومية في علم العربية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٢٤٣هـ

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- الحجة في القراءات السبع ، للإمام ابن خالويه ، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م

- حجة القراءات، للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق/ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ،بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٨٤م

- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي ، بشير جويجابي ، دار المأمون للتراث بدمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٣م

- الحدود في الأصول ، لأبي الوليد الباجي ، تحقيق محمد حسن محمد إسماعيل ،دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م

- الحدود النحوية في التراث ،جنان بنت عبد العزيز التميمي، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ،جامعة الملك سعود .

- حروف المعاني ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د/ علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي

- الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق عبد الله الناصير ، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نعيم الأصبهاني ، دار السعادة ، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م

- حماسة البحتري ، تحقيق د. محمَّد إبراهيم حُوَّر - أحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

- الحماسة البصرية ، صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري ، تحقيق/ عادل سليمان جمال ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م

- الحماسة الشجرية ، ابن الشجري ، تحقيق/ عبد المعين الملوحي ،أسماء الحمصي ،منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٠م

- حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين تحقيق ودراسة ، رسالة ماجستير ، بجامعة أم القرى ، إعداد / حماد بن محمد الثمالي ، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م

- حياة الحيوان الكبرى ، لأبي البقاء محمد بن موسى الدميري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ

- الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م –

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ،تحقيق د/ محمد نبيل طريفي، إشراف د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى١٩٩٨م

- الخصائص ،لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق/ محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية،١٩٥٧م

- خطط الشام ، محمد كرد علي ، مكتبة النوري ، دمشق ، الطبعة الثالثة ١٩٨٣م

- الدارس في تاريخ المدارس ، عبد القادر النعيمي الدمشقي ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م

- دراسات في علم اللغة ،د/كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع .

- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، د/ فاضل صالح السامرائي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ،١٩٧١م.

- - الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط ، عبد العزيز علي مُطلك الدليمي ، رسالة دكتوراة ، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٩٢م

- الدر الفريد وبيت القصيد ، محمد بن أيدمر المستعصمي ، تحقيق كامل سليمان الجبوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط ، دار القلم ،دمشق .

– الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ابن حجر العسقلاني ،مجلس دائرة المعارف العثمانية

- صيدر اباد/ الهندالطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي،إعداد/ محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ن بيروت- لبنان، الطبعة الأولى١٩٩٩م

- الدرة الشنوانية ، مخطوط ٦٧ بدار الكتب المصرية

- درة الغواص في أوهام الخواص ، للقاسم بن علي الحريري ، شرحها وحواشيها وتكملتها ، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي علي القرني ، دار الجيل، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م

- الدعوات الكبير ، أبو بكر البيهقي ، بدر بن عبد الله البدر ، دارغراس للنشر والتوزيع ،الكويت الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ م

- دمية القصر وعصرة أهل العصر ، لأبي الحسن الباخرزي ، دار الجيل ، بيروت ،الطبعة الأولى ١٤١٤هـ

- ديوان ابن الزبعرى، تحقيق د/ يحيي الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ١٩٨١م

- ديوان ابن ميادة ، تحقيق د/ حنا جميل حداد ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م

- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، برواية أبي سعيد السكري ، تحقيق الشيخ / محمد حسن آل ياسين، منشورات دار ومكتبة الهلال ، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

- ديوان أبي حية النميري ، تحقيق / يحيي الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٩٧٥م

- ديوان أبي دهبل الجمحي ،رواية أبي عمرو الشيباني ، تحقيق عبد العظيم عبد المحسن ، مطبعة القضاء في النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م

- ديوان أبي دواد الإيادي ، ضمن القسم الرابع من كتاب دراسات في الأدب العربي ، غوستاف فون غرنباوم ، تحت عنوان أبو دؤادالإيادي وما تبقى من شعره ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ١٩٥٩م

- ديوان أبي ذؤيب الهذلي ، تحقيق د/ أحمد خليل الشال ، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية ، بور سعيد ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م

- ديوان أبي قيس بن الأسلت ، تحقيق د/ حسن محمد باجوده ، مكتبة دار التراث ، بالقاهرة

- ديوان أبي محجن الثقفي ، وشرحه لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل

- ديوان أبي النجم العجلي ، تحقيق محمد أديب عبد الواحد ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ،١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م

- ديوان أبي نواس، برواية الصولي ، تحقيق د/ بهجت عبد الغفور الحديثي،دار الكتب الوطنية ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، الطبعة الأولى٢٠١٠م

- ديوان الأحوص الأنصاري ، تحقيق/عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ،١٤١١هـ ١٩٩٠م

- ديوان الأخطل ، تحقيق/ مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ،١٤١٤هـ١٩٩٤م

- ديوان الأدب، للفارابي ،تحقيق د/ أحمد مختار عمر ، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة، ١٤٢٤٢٠٠٣م

- ديوان الإسلام ، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي ، تحقيق/ سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩٠م

- ديوان الأسود بن يعفر ، تحقيق د/ نوري حمودي القيسي ، وزارة الثقافة والإعلام ، سلسلة كتب التراث

- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، تحقيق/ مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ ١٩٩٣م

- ديوان الأغلب العجلي ، ضمنه كتاب شعراء أمويون ، د/ نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

- ديوان امرئ القيس ، تحقيق الأستاذ / مصطفى عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- ديوان أمية بن أبي الصلت ، تحقيق د/ سجيع جميل الجبيلي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م

- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق د/ محمد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م

- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ، تحقيق / مجيد طراد ،دار الكتاب العربي ،بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٤م

- ديوان تأبط شرا ، تحقيق / علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ،الطبعة الأولى ١٩٨٤م

- ديوان جران العود النميري ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ٢٠٠٠م

- ديوان جرير بشرح إيليا الحاوي ، الشركة العالمية للكتاب ، الطبعة الثانية

- ديوان جميل بثينة ، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين ، دارالكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٣م

- ديوان حاتم الطائي ، دار صادر، بيروت

- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، دار بن خلدون

- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت ، تحقيق د/ مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م

- ديوان الحماسة ، لأبي تمام ، برواية الجواليقي، تحقيق أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨ه، ١٩٨٨م

- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي ، تحقيق عبد العزيز الميمني ،نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٧١ه، ١٩٥١م ، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م

- ديوان دريد بن الصمة ، تحقيق د/ عمر عبد الرسول ، دار المعارف ، القاهرة

- ديوان ذي الأصبع العدواني ، تحقيق عبد الوهاب محمد علي العدواني ، ومحمد نائف الدليمي ، مطبعة الجمهور ، الموصل ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م

- ديوان ذي الرمة ، تحقيق أحمدحسن بسج ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م

- ديوان رؤبة ضمن سلسلة مجموع أشعار العرب ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت .

- ديوان الراعي النميري ، شرح د/ واضح الصمد ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م

- ديوان ربيعة الرقي ، تحقيق/ زكي ذاكر العاني، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ،دمشق ١٩٨٠م

- ديوان زهير بن أبي سلمى ، تحقيق/ على حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

- ديوان زيد الخيل ، تحقيق د/ أحمد مختار البرزة ،دار المأمون للتراث ،بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية ،١٣٦٩هـ ١٩٥٠م

- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ،تحقيق/ صلاح الدين الهادي، دار المعارف ، مصر.

- ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

- ديوان الطرماح ، تحقيق د/ عزةحسن ، دار الشرق العربي، بيروت ،الطبعة الثانية ١٩٩٤م

- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، تحقيق د/ يحيي الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الأولى ،١٤١٢هـ ١٩٩١م

- ديوان عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، جمع وتحقيق د/ سامي مكي العاني ،مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٧١م

- دبوان عبد الله بن رواحة، تحقيق د/ وليد قصاب ،دار العلوم للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨١م

- ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق أشرف أحمد عدرة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م

- ديوان العجاج ، رواية وشرح عبد الملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق د/ سعدى ضناوي ، دار صادر ، بيروت ،لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م

- ديوان العجير السلولي ، شعر جمعه / محمد نايف الدليمي ، بحث نُشر بمجلة المورد العراقية ، مجلد ٨ ، عدد ١، سنة ١٩٧٩م

- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق/ محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد ، بغداد،١٩٦٥م

- ديوان العرجي ، برواية ابن جني ، تحقيق خضر الطائي ، رشيد العبيدي ، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ ١٩٥٦م

- ديوان عروة ابن الورد ، تحقيق / أسماء أبو بكر محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٨م

- ديوان علي بن أبي طالب ، تحقيق د/ علي مهدي زيتون ، دار الجيل، بيروت

- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، دار القلم ، بيروت، لبنان

- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي ، تحقيق د/حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

- ديوان عمرو بن قميئة ، تحقيق / حسن كامل الصيرفي ١٩٦٥م

- ديوان عمرو بن كلثوم ، تحقيق د/ إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٩٩١م

- ديوان عمرو بن معد كرب الزبيدي ، تحقيق مطاع الطرابيشي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

- ديوان عنترة ، دار صادر ،بيروت، لبنان،الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م

- ديوان الفرزدق ، دار صادر ، بيروت

- ديوان الفند الزماني ، تحقيق د/ حاتم الضامن ، مستلة من مجلة المجمع العلمي العراقي ، الجزء الرابع ، المجلد السابع والثلاثون ربيع أول ١٤٠٧هـ ، كانون الأول ١٩٨٦م

- ديوان القتال الكلابي ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ،لبنان ١٩٨٩م

- ديوان القطامي ، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي ، د/ أحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٦٠م

- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق د/ ناصر الدين الأسد، دار صادر ،بيروت .

- ديوان قيس بن ذريح ، تحقيق/ عبد الرحمن المصطاوي ،دار المعرفة، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م

- ديوان كثير عزة ، شرح قدري مايو، دار الجيل ، بيروت ، الأولى ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م

- ديوان كعب بن زهير ، تحقيق الأستاذ على فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت،لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، تحقيق سامي مكي العاني ، مطبعة المعارف ، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م

- ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، تحقيق د/ محمد نبيل طريفي ، دار صادر،بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م

- ديوان الكميت بن معروف ، جمع حاتم الضامن ،ضمن بحوث نشرتها مجلة المورد العراقية ، المجلد الرابع ، العدد الرابع ، شتاء ١٩٧٥

- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق د/ إحسان عباس ، التراث العربي ، إصدار وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت ١٩٦٢م

- ديوان ليلى الأخيلية ، تحقيق د/ واضح الصمد ، دار صادر ، بيروت ،الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م

- ديوان المثقب العبدي ، تحقيق /حسن كامل الصيرفي ،مجلة معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، المجلد ١٦، ١٩٧٠م

- ديوان مجنون ليلى ، تحقيق / عبدالستار أحمد فراج، مكتبة مصر

- ديوان مزاحم العقيلي ، تحقيق د/ نوري حمودي القيسي ، حاتم الضامن ، سلسلة التعريف بالمخطوطات .

- ديوان المزرد بن ضرار الغطفاني ، تحقيق / خليل إبراهيم العطية ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٦٢م

- ديوان المرار الفقعسي : المرار بن سعيد الفقعسي حياته ، وما بقي من شعره ، فوزي حمودي القيسي ، بحث منشور في مجلة المورد العراقية ع٢، مجلد٢ ١٩٧٣م

- ديوان مسكين الدارمي ، تحقيق كارين صادر ، دار صادر، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م

- ديوان المسيب بن علس، تحقيق د/ عبد الرحمن محمد الوصيفي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م

- ديوان معن بن أوس المزني ، تحقيق د/نوري حمودي القيسي ، حاتم الضامن ، دار الجاحظ ، بغداد ١٩٧٧م

- ديوان مهيار الديلمي ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ ١٩٢٥م

- ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق د/واضحالصمد ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م

- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق كرم البستاني ، دار صادر ،بيروت

- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ن دار المعارف ، الطبعة الثانية

- ديوان النابغة الذبياني ، برواية ابن السكيت ، تحقيق د/شكري فيصل ، دار الفكر

- ديوان نصيب بن رباح ، تحقيق د/داود سلوم ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ١٩٦٧م

- ديوان النمر بن تولب العكلي ، تحقيق د/ محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى٢٠٠٠م

- ديوان الهذليين ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٩٥م

- ديوان يزيد بن الحكم الثقفي ، شعر جمعه / نوري حمودي القيسي ،نُشر بحثا بمجلة المجمع العلمي العراقي ، عدد١ يناير١٩٨٠م

- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري ، جمع وتنسيق / عبد القدوس صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٢م

- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار ، الزمخشري ، تحقيق / عبد الأمير مهنا ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م

- الردة مع نبذة من فتوح العراق وذكر المثنى بن حارثة الشيباني ، لمحمد بن عمر الواقدي، تحقيق يحيي الجبوري ، دار الغرب الإسلامي ،بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ١٩٩٠م

- رسائل رشيد الدين الوطواط ، جمع وترتيب / محمد أفندي فهمي ، مطبعة المعارف ، مصر ١٣١٥هـ ١٨٩٧م

- الرسائل السياسية ، للجاحظ ، دار ومكتبة الهلال ،بيروت

- رسائل في اللغة ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق د/ وليد محمد السراقبي ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م

- رسالتان لابن الأنباري :الإغراب في جدل الإعراب ،ولمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النورالمالقي، تحقيق/ أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- رغبة الآمل من كتاب الكامل للمبرد ، سيد بن علي المرصفي ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للألوسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان

- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية ، لابن هشام ، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق عبد الرحمن الوكيل ، دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م

- روضات الجنات في أحوال العلماء السادات ، محمد باقر الموسوي الخوانساري ، مكتبة إسماعيليان ، طهران ،١٣٩٠هـ

- زاد المسير في علم التفسير ، ابن الجوزي ، المكتب الإسلامي

- الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكرابن الأنباري ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ،١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م

- زبدةالحلب في تاريخ حلب ، كمال الدين ابن العديم ، تحقيق خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م

- الزمخشري ، د/ أحمد الحوفي ، دار الفكر ١٩٦٦م

- الزمخشري آثاره ومنهجه النحوي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة الفاتح بليبيا ، إعداد الباحث عبد الحميد قاسم النجار ،١٩٨٢م

- الزمخشري لغويا ومفسرا ، مرتضى آيةالله زاده الشيرازي

- زهر الأكم في الأمثال والحكم ، نور الدين اليوسي ، تحقيق د/ محمد حجي ، ود/ محمد الأخضر ، الشركة الجديدة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ١٩٨١م

- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير ، الخطيب الشربيني ، مطبعة بولاق (الأميرية) ، القاهرة ١٢٨٥هـ

- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٩٩٣م

- سفر السعادة وسفير الإفادة ، علم الدين السخاوي ، تحقيق د/ محمد أحمد الدالي ، دار صادر ،بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٩٥م

- سلسلةالأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ، محمد ناصر الدين الألباني ، دار المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٩٩٢

- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة ، تحقيق / محمود عبد القادر الأرناؤوط ،مكتبة إرسيكا – اسطنبول – تركيا ٢٠١٠م

- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي / لأبي عبيد البكري؛ تحقيق / عبد العزيز الميمني ،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .

- سنن الترمذي،المسمى : الجامع المختصرمن السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل،تحقيق /صدقي جميل العطار،دار الفكر ، بيروت-لبنان.

- السنن ، للإمام أبي داوود ، دار الجيل ، بيروت ،١٩٨٨م

- سيرأعلام النبلاء ، الإمام الذهبي ، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م

- السيرة النبوية ، لابن هشام ، المكتبة التوفيقية

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د/ خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ،١٩٧٤م

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي، دار الفكر للطباعة والنشر.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار التراث - القاهرة، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

- شرح أبيات سيبويه ، ابن السيرافي ، تحقيق د/ محمد علي الريح هاشم ، مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٧٤م

- شرح أبيات مغني اللبيب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٩٨٨م

- شرح اختيارات المفضل ، للخطيب التبريزي ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٨٧م

- شرح أدب الكاتب ، للجواليقي ، تحقيق د/ طيبة حمد بودي ، مطبوعات جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م

- شرح أشعار الشعراء الستة الجاهليين ، للأعلم الشنتمري ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٣م

- شرح أشعار الهذليين ، أبو سعيد السكري ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة المدني

- شرح الأصول في النحو من باب التثنيةإلى باب المصادر ، للرماني ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ١٩٩٤م ، تحقيق ودراسة / نصار محمد حميد الديني .

- شرح الألفية لابن الناظم ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ،الطبعة الأولى،٢٠٠٠م

- شرح الألفية لابن معط ،لابن القواس، تحقيق د/علي مرسي الشوملي ، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى١٩٨٥م

- شرح التسهيل للشيخ / خالد بن عبد الله الأزهري ، المسمى : موصل النبيل إلى نحو التسهيل ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، تحقيق / د ثريا عبد السميع إسماعيل

- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د/عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر.

- شرح الجزولية ، للأبذي ، السفر الأول ، رسالة دكتوراة ، إعداد/سعد حمدان محمد الغامدي ،كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ ١٤٠٦هـ

- شرح الجمل ، لابن بابشاذ ، رسالة دكتوراة ،إعداد /حسين على لفته السعدي ،كلية الآداب ، جامعة بغداد ،٢٠٠٣م

- شرح الجمل ، لابن خروف، تحقيق أ د/سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى،١٤١٨هـ

- شرح الجمل لابن الضائع هو : ابن الضائع وأثره النحوي، مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجي، رسالة دكتوراة ، إعداد / يحيي علوان حسن١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، إشراف أ د/ فايز زكي محمد دياب، بكلية اللغة العربيةبالقاهرة ، عثرت عليها بمعرفة المشرف .

القسم الثاني من شرح الجمل الكبير من شرح الجمل لابن الضائع، دراسة وتحقيق/نادي حسن عبد الجواد،رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، عثرت عليها بمعرفة المشرف.

- شرح الجمل في النحو ، عبد القاهر الجرجاني ، رسالة ماجستير ، إعداد خديجة محمد حسين باكساني ، جامعة أم القرى ، قسم الدراسات العليا العربية ،فرع النحو،١٤٠٧هـ ١٤٠٨هـ

- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق أ د/ صاحب أبو جناح

- شرح ديوان امرئ القيس ، للنحاس ، تحقيق د/عمر الفجاوي ، وزاة الثقافى ، عمان ، الأردن

- شرح ديوان الحماسة ، للأعلم ، تحقيق د/ علي المفضل حمودان، دار الفكر المعاصر ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٠م

- شرح ديوان الحماسة للتبريزي ، عالم الكتب

- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت ،الطبعة الأولى ١٩٩١م

- شرح ديوان ذي الرمة ، لأبي نصر الباهلي ، تحقيق د/ عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م

- شرح ديوان طرفة ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق / درية الخطيب ، لطفي الصقال ، المؤسسة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م

- شرح ديوان كعب بن زهير ، للسكري ، تحقيق د/ مفيد قميحة ، دار الشواف للطباعة والنشر ، الرياض ، الطبعة الأولى،١٩٨٩م

- شرح ديوان المتنبي ، عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،لبنان ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م

- شرح ديوان المتنبي ، للواحدي ، برلين ١٨٦١م

- شرح شافية ابن الحاجب ،لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق /محمد نور الحسن ،محمد الزفزاف ،محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت.

- شرح شذور الذهب ، محمد عبد المنعم الجوجري ، تحقيق د/نواف بن جزاء الحارثي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، عمادة البحث العلمي ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ

- شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، محمد محيي الدين عبد الحميد

- شرح شعر المتنبي لابن الإفليلي ، تحقيق د/ مصطفى عليان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م

- شرح شواهد الإيضاح ، لابن بري ، تحقيق د/ عبيد مصطفى درويش ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ١٩٨٥م

-شرح شواهد الشافية، عبدالقادر البغدادي ، صاحب خزانة الأدب (يُنظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي)

- شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، ومزيل بتعليقات للشيخ محمد محمود الشنقيطي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .

- شرح شواهد المفصل ، فخر الدين بيكباركي، تحقيق / يوسف بن محمود فجال ، رسالة دكتوراة ، كلية اللغات ، جامعة صنعاء ،١٤٢٥هـ

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لجمال الدين بن مالك ، تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد.

- شرح الفصيح ، لابن هشام اللخمي ، تحقيق د/ مهدي عبيد جاسم ، الطبعة الأولى ١٩٨٨م

- شرح فصيح ثعلب ، للمرزوقي ، تحقيق سليمان بن إبراهيم العابد

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ،لابن الأنباري ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة

- شرح القصائد العشر، للخطيب التبريزي ، إدارة الطباعة المنيرية ١٣٥٢هـ

- شرح قطرالندى ، لابن هشام الأنصاري ، ومعهكتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر،الطبعة الحادية عشرة١٩٦٣م

- شرح كافية ابن الحاجب للرضي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق/ على محمد معوض،عادل أحمد عبد الموجود،دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م

- شرح كتاب سيبويه ، للرماني ، تحقيق ودراسة د/محمد إبراهيم يوسف شيبة ، رسالة دكتوراة ،جامعة أم القرى، إشراف د/ أحمد مكي الأنصاري .

- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ،طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، وطبعة بيروت ، تحقيق أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م

- شرح اللمحة البدرية في علم العربية، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ صلاح رواي، الطبعة الثانية.

- شرح اللمع ،لابن برهان العكبري، تحقيق د/ فائز فارس، الكويت ، السلسلة التراثية (١١) ، الطبعة الأولى ١٩٨٤م

- شرح المفصل لابن عمرون ،الجزء الأول ، رسالة دكتوراة ، إعداد د/ محمد السيد عبده علي ،جامعةالأزهر، كلية اللغة العربية بالمنصورة

- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب ، بيروت

- شرح المفضليات ، لابن الأنباري ،تحقيق/ كارلوس يعقوب لايل ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ١٩٢٠م

- شرح المعلقات العشر ،للزوزني، منشورات دار مكتبة الحياة ،بيروت١٩٨٣م

- شرح المعلقات العشر وأخبارشعرائها ،للشنقيطي ،دار النصر للطباعة والنشر

- شرح المقدمة الجزولية الكبير ،لأبي علي الشلوبين ، تحقيق/تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب ، تحقيق/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ،مكتبة نزار مصطفى الباز ،مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م

- شرح المقدمة النحوية ، لابن بابشاذ، تحقيق د/ محمد أبو الفتوح شريف ، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية،١٩٧٨م

- شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق د/فخر الدين قباوة ،المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى١٩٧٣م

- شرح المنظومة العمريطية ،لإبراهيم بن الحسن الإحسائي،دراسة وتحقيق ، رسالة ماجستير ، إعداد د/ محمود فاروق إسماعيل ،جامعة الأزهر ،كلية اللغةالعربية بالمنوفية

- شرح هاشميات الكميت ، للقيسي أحمد بن إبراهيم ، تحقيق د/ داود سلوم، د/ نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية١٩٨٦م

- شرح الوافية نظم الكافية ،لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي ، دراسة وتحقيق د/ موسى بناي علوان العليلي ، مطبعة الأدب ، النجف الأشرف ،١٩٨٠م

- شعب الإيمان ، الإمام البيهقي ، أشرف على تحقيقه / مختارأحمد الندوي، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م

- شعر الخوارج ، جمع وتقديم د/ إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية

- شعر عمر بن لجأ التيمي ، د/ يحيي الجبوري ، دار القلم ، الكويت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٣م

- الشعر والشعراء، ابن قتيبة ، تحقيق/ أحمد محمد شاكر ، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية

- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، نشوان بن سعيد الحميري ، تحقيق د/حسين بن عبد الله العمري ،مطهر بن علي الإرياني ، د/يوسف محمد عبد الله ، دار الفكر المعاصر ، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى١٩٩٩م

- الشواهد الشعرية في كتاب المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ،دراسة تحليلية نحوية صرفية ، رسالة دكتوراة مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية ، إعداد الباحث / المعتز حامد بشير،٢٠١٠م

-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس ، الناشرمحمد على بيضون ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م

- صحيح الأدب المفرد ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة ١٩٩٧م

- صحيح البخاري،تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة السلفية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ

- صحيح مسلم ، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ، دارإحياءالتراث العربي ، بيروت

- صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر للطباعة ، بيروت،الطبعة الثالثة ١٩٧٨م

- الصداقة والصديق ، لأبي حيان التوحيدي،تحقيق د/ إبراهيم الكيلاني ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م

- صفة جزيرة العرب ، لابن الحائك ، الشهير بالهمداني، مطبعة بريل – ليدن ١٨٨٤م

- صفوة التفاسير،محمد علي الصابوني ، دار القرآن الكريم ،بيروت ، الطبعة الرابعة،١٩٨١م

- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم ، لأبي القاسم بن بشكوال ، تحقيق / بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، تونس الطبعة الأولى ٢٠١٠م

- الصناعتين، لأبي هلال العسكري ، تحقيق / علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت١٤١٩هـ

- الضرائرالشعرية ، لابن عصفور ، تحقيق/ خليل عمران المنصور،دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٩م

- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك ،إبراهيم بن صالح الحندود ، بحث نُشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة، ١٤٢١هـ١٠٠٢م

- طبقات الحنابلة ، لابن أبي يعلى، تحقيق / محمد حامد الفقي، دار المعرفة ، بيروت

- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي ، د/ عبد الفتاح محمد الحلو ، دار هجرللطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الثانية١٤١٣هـ

- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق / محمود محمد شاكر ، دار المدني ــجدة

- الطبقات الكبرى لابن سعد، تحقيق د/ علي محمد عمر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة

- طبقات المفسرين ، للداوودي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

- طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُبيدي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية

- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيي بن حمزة العلوي الطالبي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ

- العباب الزاخر واللباب الفاخر ، الإمام رضي الدين الحسن بن محمد الصغاني ، تحقيق د/فير محمد حسن ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، الطبعة الأولى١٩٧٨م

- العبر في خبر من غبر ، الإمام الذهبي ،تحقيق / أبي هاجر محمد السعيدبسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان

- العثمانية ، للجاحظ ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ،بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩١م

- العُدّة في إعراب العُمدَة ،محمد بن فرحون المدني ،تحقيق /أبو عبد الرحمن عادل بن سعد،دار الإمام البخاري – الدوحة ، الطبعة الأولى

- العدد في اللغة ، لابن سيده ، تحقيق/ عبد الله بن الحسين الناصر ، عدنان بن محمد الظاهر ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م

- عصر الدول والإمارات (مصر والشام) ، د/ شوقي ضيف ، دار المعارف

- العقد الفريد ، لأحمد بن عبد ربه الأندلسي ، تحقيق / أجمد أمين وآخرين ، الهيئة العامة لقصور الثقافة.

- عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإِمَام أَحْمد، جلال الدين السيوطي ، تحقيق/ د سَلمان القضَاة ،دَار الجيل، بَيروت – لبنان ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

- علل التثنية،ابن جني ، تحقيق د/صبيح التميمي،مكتبة الثقافة الدينية، مصر

- علل النحو ، ابن الوراق، تحقيق د/محمود جاسم محمد درويش، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى١٩٩٩م

- علم العروض والقافية ،عبد العزيز عتيق ،دار النهضة العربية بيروت

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، الطبعة الخامسة ١٩٨١م

- عيون الأخبار ، ابن قتيبة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية١٩٩٦م

- غاية الأمل في شرح الجمل ، لابن بزيزة ، دراسة وتحقيق/ محمد غالب عبد الرحمن، رسالة دكتوراة بكلية دار العلوم برقم ٨٨١نحو ، ١٩٨٥م

- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري الدمشقي ، تحقيق / ج - برجستراسر ، دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى٢٠٠٦م

- غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، الحسن بن محمد النيسابوري، تحقيق الشيخ /زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م

- الغرة المخفية

- غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائض الفاضحة، لأبي إسحاق برهان الدين محمد بن إبراهيم بن يحيي المعروف بالوطواط ، تحقيق / إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م

- غريب الحديث ، لإبراهيم الحربي ، تحقيق د/ سليمان إبراهيم محمد العابد، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ

- غريب الحديث ، لأبي سليمان الخطابي، تحقيق / عبد الكريم إبراهيم الغرباوي ، دار الفكر ، دمشق ١٩٨٢م

- غريب الحديث ، لابن الجوزي ،تحقيق د/ عبد المعطي أمين قلعجي،دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٥م

- غريب الحديث ، لابن قتيبة ،تحقيق د/ عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد، الطبعة الأولى،١٣٩٧هـ

- غريب الحديث ، للقاسم بن سلام الهروي ، تحقيق د/حسين محمد محمد شرف ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ، الطبعة الأولى١٩٨٤م

- الفائق في غريب الحديث والأثر ، للزمخشري،تحقيق /علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان،١٩٩٣م

- الفاخر شرح جمل عبد القاهر، لمحمد بن أبي الفتح البعلي ، تحقيق د/ممدوح محمد خسارة ، السلسلة التراثية ، الكويت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عبد العزيز ابن باز، دار الفكر.

- الفتح على أبي الفتح ،لابن فُورَّجَة البروجردي ، تحقيق / عبد الكريم الدجيلي ،دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد – العراق ، الطبعة الثانية، ١٩٨٧ م

- الفخري في الأداب السلطانية والدول الإسلامية ،محمد بن علي بن طباطبا ، المعروف بابن الطقطقي ، تحقيق/ عبد القادر محمد مايو ، دار القلم العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م

- الفرج بعد الشدة ، للتنوخي ،تحقيق/ عبود الشالجي ، دار صادر ،بيروت،١٩٧٨م

- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني ، تحقيق د/ محمد علي سلطان، دار النبراس.

- الفرق، لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني، تحقيق / حاتم صالح الضامن ، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٧، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

- الفرق في اللغة ، لقطرب ، تحقيق د /خليل إبراهيم العطية ، مكتبة الثقافة الدينية .

- الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، تحقيق د/ رضا رجب ، دار الينابيع ،دمشق ،الطبعة الأولى ٢٠٠٤م

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري ،تحقيق/ إحسان عباس، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ،الطبعة الأولى ١٩٧٢م

- الفصول الخمسون ، ابن معطي ،تحقيق / محمود محمد الطناحي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه،١٩٧٧م

- فصيح ثعلب ،تحقيق د/ عاطف مدكور، دار المعارف.

- فقه اللغة وسر العربية ، لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق / خالد فهمي ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م

- الفهرست ، لابن النديم ،تحقيق د/ محمد عوني عبد الرؤوف، د/إيمان السعيد جلال ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ٢٠٠٦م

- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ، لابن هشام اللخمي ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ، منشورات دار ومكتبة الحياة ، بيروت – لبنان ١٩٨٠م

- فوات الوفيات والذيل عليها ، محمد بن شاكر الكتبي ، تحقيق د/ إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت

- الفواكه الجنية في شرح الآجرومية ، عبد الله بن أحمد الفاكهي ، وبهامشه متممة الآجرومية في علم العرية ، للعلامة شمس الدين محمد الرعيني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي وشركاه .

- القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر ، بيروت-لبنان

- قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان ، للقلقشندي ، تحقيق / إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب المصري ، الطبعة الثانية ١٩٨٢م

- قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان ، المشهور بعقود الجمان في شعراء هذا الزمان، لأبي البركات المبارك بن الشعار الموصلي ، تحقيق/ كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى٢٠٠٥م

- القلب والإبدال ، لابن السكيت ، تحقيق/ أوغست هفنر ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

- القواعد النحوية مادتها وطريقتها ، د/ عبد الحميد حسن ، الطبعة الثانية ١٩٥٢م

- القوافي ، للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، تحقيق / أحمد راتب النفاخ ، دار الأمانة ، الطبعة الأولى ١٩٧٤م

- الكافي في العروض والقوافي ، للخطيب التبريزي ، تحقيق / الحساني حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٩٤م

- الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ، تحقيق/أبي الفداء عبد الله القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان الطبعة الأولى١٩٨٧م

- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها ، لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل الهذلي المغربي ، تحقيق/جمال الدين بن السيد بن رفاعي الشايب ، مؤسسة سما للتوزيع والنشر ، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م

- الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد، تحقيق د/ محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية.

- كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ،مكتبة الخانجي ، القاهرة، تحقيق/ عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ١٩٨٣م

- كتاب العشرات في غريب اللغة، لغلام ثعلب : أبي عمر الزاهد ، تحقيق/ يحيي عبد الرؤوف جبر ، المطبعة الوطنية، عمان.

- كتاب المصاحف ، لأبي بكر بن أبي داوود: عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني ، تحقيق / محمد بن عبده ، دار الفاروق الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م

- كتاب المعارف ، لابن قتيبة ، تحقيق د/ ثروت عكاشة ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة .

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري، تحقيق / يوسف الحمادي ، مكتبة مصر.

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، العجلوني، المكتبة العصرية ،تحقيق عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي ،الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

- كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، مكتبة العيني ، بيروت .

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق د/ محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة .

- الكليات ،معجم في في المصطلحات والفروق اللغوية ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، تحقيق د/عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٩٩٨م

- الكناش في النحو والتصريف ، لأبي الفداء الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي، تحقيق د/جودة مبروك محمد ، مكتبة الآداب القاهرة ، الطبعة الثانية ٢٠٠٥م

- الكناية والتعريض ، لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق / أسامة البحيري ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م

- كنز الحفاظ للتبريزي في تهذيب الألفاظ لابن السكيت ، تحقيق/ لويس شيخو ، مؤسسة الطبع والنشر، الطبعة الثالثة.

- الكواكب الدرية ، لابن الأهدل اليمني على متممة الآجرومية ، للشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م

- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، لجمال الدين الإسنوي ، تحقيق د/ محمد حسن عواد ، دار عمار للنشر والتوزيع ،عمان – الأردن، الطبعة الأولى ١٩٨٥م

- اللامات ، للزجاجي ،تحقيق/ مازن المبارك،دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٩٨٥م

- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي ، أبو العلاء المعري ، تحقيق/ محمد سعيد المولوي ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م

- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق د/ عبد الإله نبهان ، دار الفكر ، بيروت- لبنان، دمشق- سورية.

- لباب الآداب ، أسامة بن منقذ ، تحقيق/ أحمد محمد شاكر ، منشورات مكتبة السنة بالقاهرة .

- لحن العوام ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية

- لسان العرب ، لابن منظور ، دار المعارف .

- لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت –لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٧١م

- اللمحة في شرح الملحة ، لابن الصائغ ، تحقيق/ إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، عمادة البحث العلمي ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ

- اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق د/ سميح أبو مغلى ، دار مجد لاوي للنشر ، عمان١٩٨٨م

- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ، صالحة راشد غنيم آل غنيم ، دار المدني ، جدة ، الطبعة الأولى١٩٨٥م

- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم ، للإمام أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي ، تحقيق د . ف . كرانكو ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى.

- ما ينصرف ومالا ينصرف، للزجاج ، تحقيق / هدى محمود قراعة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٩٧١م

- المبسوط في القراءات العشر ،لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، تحقيق/ سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق.

- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة ، لابن جني ، مكتبة القدسي، دمشق ١٣٤٨هـ

- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة .

- مجالس ثعلب ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر.

- مجالس العلماء للزجاجي ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ، مطبعة حكومة الكويت ، الطبعة الثانية ١٩٨٤م

- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ، مصر ١٩٣٥م المطبعة الأميرية ، بولاق

- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل الميداني ، تحقيق/ سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت- لبنان.

- مجمل اللغة ، لابن فارس ، تحقيق / زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٦م

– المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث،محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، تحقيق/ عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة ،الطبعةالأولى

- مجموع مهمات المتون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الرابعة ١٩٤٩م

- مجيب الندا في شرح قطر الندى ،للفاكهي ، وبهامشه حاشية الشيخ يس العليمي الحمصي ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٧١م

- المحاجاة بالمسائل النحوية ، للزمخشري ، تحقيق د/بهيجة باقر الحسني ، مطبعة أسعد ، بغداد ١٩٧٣م

- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ،للراغب الأصبهاني ، تحقيق/إبراهيم زيدان ، مطبعة الهلال بالفجالة ، مصر ١٩٠٢م

- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق/ علي لنجدي ناصف ، د/عبد الحليم النجار ، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ١٩٩٤م

- المحرر في النحو ، عمر بن عيسى الهرمي ،تحقيق أ. د/ أمين عبد الله سالم ، مؤسسة العلياء ، الطبعة الأولى ٢٠١٠م

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي ، تحقيق/عبد السلام عبدالشافي محمد ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠١م

- المحصول شرح الفصول، لابن إياز ، رسالة دكتوراه ، بكلية اللغة العربية بالقاهرة، إعداد د/ محمد صفوت محمد علي

- المحكم والمحيط الاعظم ، لابن سيده ، تحقيق د/عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م

- المحيط في اللغة ، لابن عباد ، تحقيق الشيخ/ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب.

- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ، لابن جني، تحقيق د/أحمد بو عباس ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ٢٠١٠م

- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ، لابن خالويه ، مكتبة المتنبي، القاهرة .

- مختلف القبائل ومؤتلفها،لأبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق/ إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب المصري، القاهرة .

- المخصص ، لابن سيده،دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي،مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٩٥٨م

- المذكر والمؤنث ، لابن الأنباري، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٩٨١م

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لليافعي، تحقيق / خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م

- مرآة الزمان في تاريخ الأعيان ، لسبط ابن الجوزي ، أبي المظفر يوسف بن قزأوغلي ، الجزء الثاني والعشرون ، تحقيق / إبراهيم الزيبق ،دار الرسالة الالمية ، دمشق - سورية ، الطبعة الأولى ٢٠١٣م

- المرتجل ، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب ، تحقيق/ علي حيدر، دمشق ١٩٧٢م

- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٨٥م

- المسائل البغداديات ، لأبي علي الفارسي، تحقيق/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد

- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي، تحقيق د / حسن هنداوي ، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م

- المسائل الشيرازيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق أ.د / حسن بن محمود هنداوي ، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م

- المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦م

- المسائل العسكريات في النحو العربي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/ علي جابر المنصوري، ٢٠٠٢م

- المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع .

- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق د/ محمد كامل بركات، دار الفكر ، دمشق ١٩٨٠م

- المسالك والممالك ، لأبي عبيد البكري ، دار الغرب الإسلامي ١٩٩٢م

- المسالك والممالك ، للإصطخري ، تحقيق د/ محمد جابر عبد العال الحيني ، الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٤م

- المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٧م

- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق / شعيب الرناؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م

- مسند ابن الجعد ، تحقيق/ عامر أحمد حيدر ، مؤسسة نادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م

- مسند الشاميين ، للطبراني ، تحقيق / حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى١٩٨٤م

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، للقاضي عياض ، المكتبة العتيقة ودار التراث .

- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القرشي ، تحقيق/ ياسين محمد السواسي، دار المأمون للتراث ، دمشق، الطبعة الثانية

- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم ، لأبي البقاءالعكبري ، تحقيق/ ياسين محمد السواسي، دار الفكر، دمشق ١٩٨٣م

- المصباح في علم النحو ، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي الشهير بالمطرزي ، تحقيق د/عبد الحميد السيد طليب، مكتبة الشباب ، الطبعة الأولى

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت

- مصطلحات ليست كوفية ، د/سعيد جاسم الزبيدي ، دار أسامة للنشر والتوزيع

- مصنف ابن أبي شيبة ، وهو الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، تحقيق/ كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد، الرياض ، الطبعة الأولى١٤٠٩هـ

- المطلع على ألفاظ المقنع، للبعلي ، تحقيق/محمود الأرناؤوط ، وياسين محمود الخطيب ، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م

- مطول على التلخيص ، لسعد الدين التفتازاني ، مطبعة سنده ١٣١٠هـ

- المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد، د/ عبد الله درويش، مكتبة الشباب.

- معاني الحروف ، للرماني ، تحقيق د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الثانية١٩٨١م

- معاني القرآن، للأخفش الأوسط ، تحقيق د/فائز فارس، الطبعة الثانية ١٩٨١م

- معاني القرآن ، لأبي زكريا الفراء، تحقيق/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ،دار السرور

- معاني القرآن ، للكسائي ، تحقيق د/عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر،١٩٩٨م

- معاني القرآن ، للنحاس ،تحقيق الشيخ / محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٩٨٨م

- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج، تحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٩٨٨م

- المعاني الكبير في أبيات المعاني ، لابن قتيبة ، تحقيق/ سالم الكرنكوي ، دار النهضة الحديثة ، بيروت- لبنان ١٩٥٣م

- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، لأبي الفتح العباسي ، تحقيق /محمد محيي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب – بيروت

- معجم الأدباء : إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ياقوت الحموي ، تحقيق د/إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى،١٩٩٣م

- معجم البلدان، ياقوت الحموي ، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية١٩٩٥م

- معجم الجيم ، لأبي عمرو إسحاق بن مرارالشيباني ، تحقيق/إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٧٤م

- معجم السفر ، لصدر الدين أبي طاهرالسلفي ، تحقيق / عبد الله عمر البارودي ، المكتبة التجارية، مكة المكرمة

- معجم الشعراء ، للمرزباني ،تحقيق أ.د .ف كرنكو ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

- معجم الشيوخ الكبير، للذهبي ، تحقيق د/ محمد الحبيب الهيلة ، مكتبة الصديق، الطائف - المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

- معجم العين ، للخليل بن أحمد ، تحقيق د/ مهدي المخزومي، د/إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال

- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة السابعة ١٩٩٤م

- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهرالقراء ، د/أحمد مختار عمر ، د/عبد العال سالم مكرم ، مطبوعات جامعة الكويت ، الطبعة الثانية ١٩٨٨م

- معجم القراءات ،د/ عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، الطبعة الأولى٢٠٠٢م

- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، دارإحياء التراث العربي، بيروت – لبنان

- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لأبي عبيد البكري ، عالم الكتب ،بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ

- معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى عصرنا الحاضر ، عادل نويهض ، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر ، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م

- المعجم المفصل في شواهد العربية، د/ إميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م

- المعجم الوسيط، إعداد/مجمع اللغة العربية ، القاهرة، دار المعارف.

- معرفة الصحابة ، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق/ عادل بن يوسف العزازي ، دار الوطن للنشر ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام الذهبي ، تحقيق د/ طيار آلتي قولاج، استانبول ١٩٩٥م

- المغرب في ترتيب المعرب ، للمطرزي ، تحقيق / محمود فاخوري ، عبد الحميد مختار ، مكتبة أسامة بن زيد ، حلب ، سورية ، الطبعة الأولى ١٩٧٩م

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي

- مفاتيح العلوم ، للخوارزمي ، تحقيق / إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية

- مفاتيح الغيب : تفسير الفخر الرازي ، المعروف بالتفسير الكبير ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨١م

- مفتاح العلوم ، للسكاكي ، تحقيق / نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٧م

- المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق / محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان

- المفصل في صنعة الإعراب ، للزمخشري، تحقيق د/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م

- المفضل في شرح المفصل ، للسخاوي ، الجزء الأول والثاني ، رسالة دكتوراة ، للباحث / عبد الكريم جواد كاظم ، كلية اللغة العربية بالقاهرة ، ١٩٧٩م، تحت رقم ٣٩٢٢، والجزء الثالث إعداد د/ يوسف محمد عبد الغني ، رسالة دكتوراة ، بجامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية بالقاهرة ، برقم ٤١٨٥، ١٩٨١م، وباب الحروف ، تحقيق د/يوسف الحشكي ، ط وزارة الثقافة ، عمان ٢٠٠٢م

- المفضليات ، للمفضل الضبي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، الطبعة السادسة.

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، شمس الدين السخاوي ، تحقيق / محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٥م

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لأبي إسحاق الشاطبي ، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م

- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، محمود بن أحمد العيني ، مطبوع مع خزانة الأدب ، دار صادر.

- مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- المقتبس في توضيح ما التبس (شرح المفصل) لأبي عاصم فخر الدين علي بن عمر الفقيهي الإسفندري ، مِن أول باب : المفعول فيه حتى نهاية باب : مِن أصناف الاسم الخماسي ، رسالة دكتوراة ، بجامعة أم القرى ، إعداد الباحث/ مطيع الله بن عواض السلمي،١٤٢٤هـ

- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م

- المقتصد في شرح التكملة ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د/ أحمد بن عبد الله الدويش ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٢٠٠٧م

- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

- المقدمة الجزولية في النحو ، لأبي موسى الجزولي ، تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد.

- مقدمة في النحو، لخلف الأحمر ، تحقيق/ عز الدين التنوخي ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ١٩٦١م

- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٩٧١م

- المقصور والممدود ، للفراء ، تحقيق/ عبد العزيز الميمني ، عبد الإله نبهان، محمد خير البقاعي ، دار قتيبة١٩٨٣م

- المقصور والممدود، للقالي ، تحقيق د/ أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٩٩م

- المقصور والممدود، لابن ولاد ، تحقيق / السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٩٣م

- مكارم الأخلاق ، للطبراني (مطبوع مع مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا) تحقيق/ أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٩م

- الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق د/فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ

- الممتع في صنعة الشعر ، عبد الكريم النهشلي القيرواني ، تحقيق د/ محمد زغلول سلام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية

- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، ابن الجوزي ، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا ، مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م

- منتهى الطلب من أشعار العرب ، محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون ، تحقيق د/محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٩م

- منجد المقرئن ومرشد الطالبين ، لابن الجزري ، دار الكتب العلمية ،الطبعة الأولى ١٩٩٩م

- المنصف ، لابن جني ، تحقيق / إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية ، إدارة إحياء التراث القديم ، الطبعة الأولى ١٩٥٤م

- منهج الزمخشري في المفصل ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، جامعة أم درمان الإسلامية ، إعداد/ عبد الله إبراهيم أحمد تمام

- منهجية الزمخشري في التصنيف النحوي من خلال كتابه " المفصل" دراسة نحوية صرفية ، رسالة ماجستير، بجامعة النيلين ، كلية الآداب، الخرطوم ، إعداد /مصطفى محجوب العطايا

- المهذب في فقه الإمام الشافعي ، لأبي إسحاق الشيرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م

- موجز دائرة المعارف الإسلامية ، مركز الشارقة ، للإبداع الفكري ، ترجمة نخبة من الأساتذة ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م

- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، لأبي عبد الله المرزباني ، تحقيق / محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان،الطبعة الأولى ١٩٩٥م

- الموضح في شرح شعر أبي الطيب المتنبي ، للتبريزي ، تحقيق د/خلف رشيد نعمان ، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى٢٠٠٠م

- الموضح في وجوه القراءات وعللها ، للإمام نصر بن علي بن محمد الشيرازي ، المعروف بابن أبي مريم ، تحقيق د/ عمر حمدان الكبيسي ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى ١٩٩٣م

- الموضوعات ، لابن الجوزي ، تحقيق / عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٩٦٦م

- موطأ الإمام مالك بن أنس ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، د/ خديجة الحديثي ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ،١٩٨١م

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للذهبي ، تحقيق / علي محمد البجاوي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان الطبعة الأولى١٩٦٣م

- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي بكر المرابط الدلائي ، تحقيق د/ مصطفى الصادق العربي .

- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى١٩٩٢م

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري بردي الأتابكي ، تحقيق/ محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان

- النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، تحقيق د/ كاظم إبراهيم كاظم، الطبعة الأولى ١٩٩٨م

- النحو الوافي، عباس حسن ، دار المعارف، الطبعة السابعة

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري ، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م

- نزهة الألباب في الألقاب ، لابن حجر العسقلاني، تحقيق/ عبد العزيز محمد بن صالح السديري ، مكتبة الرشد، الرياض ،الطبعة الأولى ،١٩٨٨م

- نسب معد واليمن الكبير، محمد بن السائب الكلبي ، تحقيق د/ ناجي حسن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى١٩٨٨م

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ/ محمد الطنطاوي، تحقيق / أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل ، مكتبة إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م

- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ، تحقيق / علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري التلمساني ، تحقيقد/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت

- نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم ، للصفدي، تحقيق/ محمد عايش ، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى٢٠٠٦م

- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق/ رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب١٩٩٩م

- النهاية في شرح الكفاية ، لابن الخباز ، رسالة ماجستير ، بجامعة أم القرى ، إعداد/ عبد الله عمر حاج إبراهيم ١٩٩٢م

- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، للقلقشندي، تحقيق/ إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م

- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير، تحقيق / طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ، المكتبة الإسلامية

- نهج البلاغة ، شرح الشيخ/ محمد عبده ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان

- النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ، الطبعة الأولى١٩٨١م

- نوادر المخطوطات ، عبد السلام محمد هارون ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٧٣م

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل بن محمد البغدادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان

- همع الهوامع ، للسيوطي، تحقيق/ أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى١٩٩٨م

- الوافي بالوفيات ، للصفدي، تحقيق / أحمد الأرناؤوط ، تركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م

- الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة ، للأهوازي الحسن بن علي ، تحقيق/ دريد حسن أحمد ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م

- الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني ، تحقيق / محمد أبيو الفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، الطبعة الأولى٢٠٠٦م

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، تحقيق د/ إحسان عباس ، دار صادر ،بيروت

- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق د/ مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٣م .

دليل الفهارس العامة

Message summary

This letter included an introduction, a preamble, a subject, a conclusion, and general indexes. As for the introduction, I explained the reasons for choosing the topic, the difficulties that faced the research, its plan, and the approach. As for the introduction, it came under the title: Between Two Generations, in which I briefly talked about Asri al-Zamakhshari and Ibn Umarun. As for the issue, it was divided into two parts: one for study, and one for investigation. As for the study section, it has two parts: one for theoretical study, and another for the applied study. As for the theoretical study, it has three chapters: The first chapter: Al-Zamakhshari and his detailed book, and it contains two topics: The first: the personality : of Al-Zamakhshari grammar. The second

The book Al-Mufsal on the Workmanship of Expression and its effect on highlighting Zamakhshari grammatical thought. The second chapter: Ibn Omron and his explanation on the joint, and it contains two topics: The first: the personality of Ibn Omron grammar. Second: A detailed explanation of Ibn Omron, a critical historical study. The third chapter: Ibn Omron's attitude towards the grammatical and grammatical direction. And there are two topics: The first is the position of Ibn Imron on the grammarians. Second: the direction of Ibn Omron grammar. As for the applied study, it included two chapters: Chapter one: Ibn Imron and issues of grammatical discord. Chapter Two: Ibn Omron and the Grammatical Origins. As for the second section, which is the Investigation Section, it included the investigation of the chapters: addition, dependencies, and buildings, which included it: pronouns, reference names, conductions, names of verbs and sounds, and then after that I investigated the chapter on conditions, chariots, and nicknames. At the end of it, the investigated part ended, then it was followed by a general conclusion and indexes, and proven for the sources and references, and God is the guardian of .success